

الذوق المختار في شرح تنوير الابصار، لصلاح الدين
 الحنفلي، محمد بن علي . ١٠٨٨ هـ . بخط عبد
 الله بن عبد الرحيم حلي، المحرور في بالبقية،
 ١١٢٠ هـ .

٢٥٣٥ ق ٢٥٠٤
 نسخة جيدة، نقلها نسخ معتاد . طبع .
 الاعلام ١٨٨: ٧ الأزهرية ١٤٩: ٢

أ . المذهب الحنفلي، فقه المذاهب الإسلامية
 أ . المؤلفين بها . المصنفين
 د . شرح تنوير الابصار . تاريخ المسحوق



بسم الله الرحمن الرحيم

حمدًا لك يا من شرحت صدورنا بأنواع الهداية سابقا . ونورت بصائرنا
بتنوير الألبصار لاحقا . وافضت علينا من أشعة شريكك المظهر
بجواريقا . واعزقت لدينا من بشار منليك الموفرة زهرافانقا . وتمن
لغمتك علينا حيث ليست ابتداء تبينض هذا الشرح المختصر تجاه
منبع الشريعة والذرة . وضحيعه الجليلين سيدنا المكرم
بعد الأذن صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الذين هادوا من
منح فتح كشف فيض فضلك الوافي حقايقا . وبعد فيقول فيفتي
ذي اللطف الخفي فتد علاء الدين بن الشيخ على الامام بجامع بني امية
المفتي بدمشق المحمية . الخفي لما بيضت الجزء الاول من خزان الاسرار
بدايع الافكار . في شرح تنوير الابصار وجامع البحار . قدرته
في عشر مجلدات كبار . فصرفت العناية نحو الاختصار وسميته
بالذرة المختار . في شرح تنوير الابصار . الذي فاق كتب هذا
الفن في الضبط والتصحيح والاختصار . ولعمري لقد اضيق في حيزه
هذا العلم به مفتحة الازهار . سلسلة الانهار . من عجائب شجرة البصير
تختار . ومن غرائبه ذخائر تدقيق تحت الافكار . لشيخنا شيخنا

فهد بن عبد الله التوتاشي القرشي عمدة المتأخرين الاخيار . فاني اردويه عن
شيخنا الشيخ عبد النبي الخليلي عن المصنف عن ابن نجيم المصوي بسنده
المصاحب المذهب ابو حنيفة رحمه تعالى بسنده الى النبي صلى الله عليه
المصطفى المختار عن سيدنا جبريل عن الله الواحد القهار كما هو مبسوط
في اجازتنا بطرق عديدة عن المشايخ المتبحرين الكبار . وما كان في الذرة
والغمر لم أعززه الامانذر وما زاد وعز نقله عز وقته لقائله رومالا
وما مؤي من الناظر فيه ان ينظر بعين الرضا والاستبصار وان يتلافى التلاف
بقدر الامكان او يصنف ليصنف عنه عالم الاسرار والاصهار . ولعمري ان
السلامة من هذا الخطر . لا مبرج على البشر . ولا غرو فان الشيطان من
الانسانية . والخطاء والزلل شاعر الادمية . واستغفر الله مستعبد
به من حسد يسد باب الانصاف . ويرد عن جميل الاصل . الا ان
الحسد حسد . من تعلق به هلك . وكفى للحاسد ذمما اخر سوء الفطن
في اضطرابه بالقلق . لله ذو الحسد ما اعد له . بداء صاحبه
فقتله . وما انا من كيد الحسود بآمن ولا جاهل يزري ولا يتدبر ولقد راقا
هم يحسدون ويشتر الناس كلهم . من عاش في الناس يوما غير محسوس
ذ لا يسود سيد بدين وود يدح . وحسود يقطع . لان من ذرع
لا تحن بحسد المحن . فالله فيض والكريم يصيل . لكن يا اخي
بعد الوقوف على حقيقة الحال والاطلاع . على ما خرو المتأخرون كصاحب
البحر والنهر والفيض والمصنف وجدنا المرحوم وعزني داه وخي داه في
افندي وانز يلعي والاكمل وابن الكمال مع التحقيق
سخ بها البال وتلقيتها عن فحول الرجال . ويأبى الله
العصمة لكتا غير كتابه . والمصنف رحمه الله من
اغتفر . قليل خطاء المرء في كثير صوابه . ومع هذا
فمن اتقن كتابي هذا فهو الفقيه الماهر . ومن
ظفر بما فيه . فسيدقول بعلاء فيه . كترك الاول والآخرة

قوله فاني اردويه اي تنوير الابصار
فان قلت كيف يصح روايته عن ابن
نجيم ومن قبله ولم يكن تنوير
الابصار موجودا في زمانهم قلت
باعتبار الذي فيه مع قطع النظر
عن صوره المشخصة

قوله الاشارة بكسر الهزة مصدر اسند
الاضمار وان احتمل ان يكون بفتح

قوله في اضطرابه اشتعال فيما يسرع
اشتعالها فيه نحو جامع اللغة

قوله لا يحن ولا يحزن جمع احزن بالفتح
قاصوش

الحقد

ومن حصده فقد حصل له الحظ الواف . لانه
 البحر لكن به ساحل . وابل القطر غير انه متواصل
 بحسن عبارات ورمز اشارات . وتنقيع معاني
 وتحرير مباني . وليس الخبر كالمعين . وسنقر به بعد التامل
 ايضا فخذ ما نظرت في حسن دونه الاسماء ودع ما سمعت عن الحسن وسلي فخذ ما نظرت
 ودع شيئا سمعت به في طرفة الشمس ما يغنيك عن زحل هذا وقد اذنت اعراض المصنفين
 اغراض سرام السنة الحساد . ونفاكش تصانيفهم
 معرضة بايديهم تنقهب فوائدها ثم ترميها بالفساد
 ايا العلم لا تجعل بعين مصنف . ولم تتيقن ذلة منه تعرف .
 فلم افسد الاوى كلاما بعقله . وكمر حرف الاقوال قوم وصنفوا .
 وكما ناسخ اضحى لمغير . وجاء بشي لم يرد له المصنف .
 وما كان قصدي من هذا ان يتبرج ذكرى
 بين المحترمين من المصنفين والمؤلفين بل المقصود يرضى
 القرينة وحفظ الفروع الصحيحة . مع رجاء
 الغفران . ودعاء الاخوان . وما على من اعراض الحساد
 عنه حال حيوتهم فسيتلقونه بالقبول ان شاء الله
 تعالى بعد وفاتي كما قيل .
 ترى الفتى ينكر فضل الفتى . لو ما وخبثا فاذا ما ذهب
 لبح به الموص على نكتة . يكتبها عده جاء الذهب .
 فهاك مؤلفا مهذا بالمهمات هذا الفن مظهره الذي استعمل الفكر
 فيها اذا ما التلحين . متخريا رجع الى قول واوجز العبارة . مقبلا
 في دفع اليراد الطفا الاشارة . فزما خالفت في حكم او دليل
 فحسبه من لا اطلاع له ولا فهم . عدوا عن السبيل . وربما غرت
 تبعا لما شرح عليه المصنف كلمة او حرفا . وما درى ان ذلك
 لنكتة تدق عن نظره وتخفى . وقد اشدني شيخني البحر الشايع

قوله لبح بالبحيم . اللجج وهو المضمون
 8

والبحر

والبحر الطامح . واجد زمانه وحسنه او انه
 شيوخ الاسلام الشيوخ خير الذين الرضى تغمد الله
 برحمته امين .
 قل لمن لم بالمطهر شيئا . ويرى الاوائل التقديما
 ان ذلك القديم كان حديثا . وسبق في هذا الحديث قديما
 وعلى ان المقصود والمراد ما انشد نية شيخني راس
 المحققين والنقاد بحمد افندي المحاسني وقد احاد
 لكل بني الدنيا مراد . وان مرادي صحة وفراغ
 لا بلغ في علم الشريعة مبلغا . يكون به في الجنان بلاغ
 فما الفوز الا في فهم مؤيد . به العيش رغدا والشراب يساغ
 ففي مثل هذا فلينافر اولي النهي . وحسبي من الدنيا الغرور بلاغ
 مقدمة حق على من حاول علما امان يتصون بحديثه
 او رسوله ويعرف موضوعه وغاياته واستمداده
 فالفقه لغة العلم بالشئ ثم يخص بعلم الشريعة
 وفقه بالكسر فقهها علم وفقه بالضم فقهها صافيقها واصطلاحها عند
 الاصوليين العلم بالاحكام الشرعية الفرعية من ادلتها التفصيلية
 وعند الفقهاء حفظ الفروع واقله ثلاث وعند اهل الحقيقة المجمع بين العلم
 والعمل القول الحسن البصري رحمه الله انها الفقيه المعروض عن الدنيا الزاهد
 في الآخرة البصير بعيوب نفسه . وموضوعه فعل المكلف ثبوتا
 او سلبا واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وغاياته الفوائد
 بسعادة الدارين . واما فضله فكثير شهير . ومنه ما في الخلاصة
 وغيرها . النظر في كتب اصحابنا من غير سماع . افضل من قيام الليل وتعلم الفقه
 افضل من تعلم باق القرآن . وجميع الفقه لا يقمنه . وفي
 الملتقط وغيره عن محمد رحمه الله لا ينبغي للرجل ان يعرف بالشرع والنحو ان آخره
 الى المسئلة وتعليم الصبيان . ولا بالحساب لان آخر امره الى مساهلة الارباب

نسخة الاصل
 اطال الله نقاه امين

إذا ما اعتزّد وعلم بعلم
 فكم صيب يفوح ولا تمسك
 وقد مدحه الله بنسبته خير بقوله
 والحكمة ذمّة آيات التفسير بعلم الفروع
 وخير علومه علمه فقه لاته
 فان فقهها واحدا متورعا
 وهما ما خوذ ان مما قيل للامام محمد عليه السلام
 تفقه فان الفقه افضل نال
 وكن مستفيدا كل يوم زيادة
 فان فقهها واحدا متورعا
 ومن كلام سيدنا علي رضي الله تعالى عنه
 ما الفضل الا لاهل العلم انتم
 ووزن كل امرء ما كان يحسنه
 فجز بعلم ولا تجهل به ابدا
 وقد قيل العلم وسيلة الى كل فضيلة
 بحاسن الملوك
 عزل
 لان في سلطان فضله
 ما يحتاج اليه وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومنه وما وهو التبحر
 في الفقه وعلم القلب وحرأما وهو علم الفلسفة والشريعة والتبجيم والرمل
 وعلوم الطباعيين والتجربة والكهانة ودخل في الفلسفة المنطق ومن هذا
 لقسم علم الحرف والموسيقا ومكروها وهو اشعار المولدين من الغزل

42

الفقيه ذرع ابن مسعود وعلمه
نعمان طاحنه يوقى عاصنه
حصاده ابراهيم درائن
فتح خاين والاكل الناس

وقد ظهر عليه بصانيفه كالجوامع والمبسوط والزيادة والتوادر حتى قيل
انه صنف في العلوم الدينية تسعاً وتسعة وتسعين كتاباً وفيه تلامذة
الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وترجع بآثار الامام الشافعي رحمه الله تعالى
وفوض اليه كتبه وهاله فيسببه صار الشافعي فقيهاً ولقد انصف الامام
عليه الرحمه قال من اراد الفقه فليقرأ صاحب أبي حنيفة عليهم الرحمه فان المعنا

قوله علم نفع وماهرة المراد بنفع
العلم تقرر قواعد والمراد باهتدافه
بلوغه النهاية في ذلك ولست أدرك
أنه والأصول لم يبلغا النهاية
وأما علم البيان والتفسير فإن أهلهم لم
يعلموا قطرة من محيط القرآن العظيم
وأما الحديث وكلفه فقد وصل إلى
جدة تمكن الزيادة عليه وهذا علم
والله تعالى أعلم
بحقيقته
المراد
م

[illegible]

قد تيسرت لهم والله ما صرت فقيها الا بكتب
 محمد بن الحسن رحمه الله وقال ابن ابي جبار
 محمد في المنام فقلت له ما فعل الله بك قال
 غفولي ثم قال لو اردت ان اعذبك ما
 جعلت هذا العلم فيك فقلت له فاين ابوي
 قال فوقنا بدرجة فقلت فابو حنيفة رحمه الله
 قال هيهات ذلك في علا عليين كيف وقد صلى الفجر يوم
 العشاء اربعين سنة وخرج خمسا وخمسين حجة وذريته في المنام
 ما تفرقة وكهاضه مشهورة وفي حجة الاخيرة استاذن حجة
 الكعبة بالتحول ليلا فقام بين العمودين على رجليه النبي ووضع
 على ظهورها حتى ختم نصف القرآن ثم ركع وسجد ثم قام على رجليه
 اليسرى ووضع اليمنى على ظهورها حتى ختم القرآن فلما سجد بكى فباي
 ربه وقال الهي ما عبدك هذا العبد الضعيف حتى عبادتك لكن عجزك
 حق معرفتك فنفسان خدمته كمال معرفته فنهض هاتف من جانب
 البيت يا ابا حنيفة قد عرفتنا حق المعرفة وقد خدمتنا فاحسن
 الخدمة وقد غفرتنا لك وامرنا بعبك ممن كان على مذهبك الى يوم
 القيمة وقيل لابي حنيفة رحمه الله بما بلغت ما بلغت قال ما بلغت
 بالا فادة وما استغنيت عن الاستفادة وقال مسافر ابن كرام من
 جعل ابا حنيفة بينه وبين الله رجوت ان لا يخاف وقال فيه

- حسبي من الخيرات ما اعدتة • يوم القيمة في رضى الرحمن
- دين النبي محمد خير الودي • ثم اعتقادي مذهب النعمان

وعنه عليه الصلوة والسلام ان آدم افتخر بي وانا افتخر برجل من امتي اسمه
 نعمان وكنيته ابو حنيفة هو سراج امتي وعنه عليه الصلوة والسلام ان
 سائر الانبياء يوم القيمة يفتخرون بي وانا افتخر بابي حنيفة من احبته
 فقد احبني ومن ابغضه فقد ابغضني كذا في التقدمة

شرح

شرح مقدمة ابي الليث قال في الضياء المعنوي وقوله
 ابن الجوزي رحمه الله تعالى انه موضوع فانه تعصب
 لانه روي بطرق مختلفة وروي الجرجاني
 رحمه الله تعالى في مناقبه بسنده لسهل بن عبد الله
 التستري انه قال لو كان في امة موسى وعيسى مثل ابي حنيفة
 رحمه الله لما تمودوا وما اتفروا ومناقبه اكثر من ان تحصى وصنف فيها
 سبط ابن الجوزي رحمه الله مجلدين كبيرين وسماه الانتصار لمام الهدى
 الامصار وصنف غيره اكثر من ذلك والحاصل ان ابا حنيفة النعمان
 اعظم معجزات المصطفى بعد القرآن وحسبك من مناقبه اشتهار مذهبه
 ما قال قولا الا اخذ به امام من الائمة الاعلام وقد جعل الله الحكم لاصحابه
 واتباعه من زمانه الى هذه الايام الى ان يحكم بمذهبه سيفنا عيسى عليه
 الصلوة والسلام وهو كالصديق عنه له اجره واجرم من دون الفقه
 والنفه وفتح احكامه على اصول العظام الى يوم الحشر والقيام
 وهذا يدل على امر عظيم اختص به من سائر العلماء العظام كيف لا
 وقد اتبعه على مذهبه كثير من الاولياء ممن انتصف بنبات الهدى
 وركض في ميدان المشاهدة بن ادهم وشقيق البلخي ومعرف
 الكرخي وابي يزيد البسطامي وفضيل بن عياض وداود الطائي
 وابي حامد اللخاني وخلف بن ايوب وعبد الله بن المبارك ووكيع
 بن الجراح وابي بكر بن الوراق وغيرهم ممن لا يحصى بعدهم عن استيف
 فلو وجدوا فيه شبهة لما اتبعوه ولا اقتدوا به ولا وافقوه وقد قال
 الاستاذ ابو القاسم القشيري رحمه الله في رسالته مع صلابته في مذهبه
 وتقدمه في هذه الطريقة سمعت الاستاذ ابا علي الدقاق رحمه الله
 يقول انا اخذت هذه الطريقة من ابي القاسم المنصور مادي
 وقال ابو القاسم انا اخذتها من الشبلي وهو اخذها من
 السري السقطي وهو اخذها من معروف الكرخي عليه الرحم

قوله الحكم بمذهبه سيدنا عيسى
 عليه افضل الصلوة والسلام المراد ان يفتي
 ويوافق اجتهاده مذهبه على ان
 الشافعية يقولون بما وافقه اجتهاده
 للشافعية رضي الله تعالى عنه
 كابرهم

وهو اخذ هامة داود الطائي وهو اخذ العلم والطريقة
 عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وكل منهم اتى عليه
 واقر بفضل له فحجبا لك يا اخي الم يكن لك اسوة حسنة
 في هؤلاء السادة الكبار كانوا متهمين في هذا الاقرار
 والافتخار وهم ائمة هذه الطريقة وارباب
 الشريعة والحقيقة ومن بعدهم في هذا الامر
 فلهم تبع وكل ما خالف ما اعتقدوه مردود ومستدع وبالجملة فليس
 ابو حنيفة رحمه الله في زهده وورعه وعبادته وعلمه وفهمه بمشارك
 ومما قال فيه عبد الله ابن المبارك

- لقد زان البلاد ونم عليها
- امام المسلمين ابو حنيفة
- باحكام وانمار وفقه
- كايات الزبور على حنيفة
- فما في المشرقين له نظير
- ولا في المغربين ولا بكوفة
- بيت مشهور اسعد الكيا
- وصام نهاره لله خيفة
- فمن كل حنيفة في علا
- امام الخليفة والخليفة
- رايت العاشرين له سفا
- وكيف يحل ان يؤذى فقيه
- خلاف الحق مع حج ضعيف
- وقد قال ابن ادريس قتالا
- له في الارض اثنا وشر فية
- بان الناس في فقه عيال
- صحيح النقل في حكم لطيفة
- فلعنة ربنا اعداد وصل
- على فقه الامام ابي حنيفة
- على من رده قوله ابو حنيفة

وقد ثبت ان ثابا والامام الاعظم ادراكا سيقا على ابي طالب رضي الله
 عنه فدعاه له ولقد رآه بالبركة وصح ان ابا حنيفة رحمه الله سمع
 الحديث من سبعة من الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم كما بسط في
 اوخر منية المفتي وادراكا بالنسبة نحو عشر من صحابيات كما بسط في اوائل
 الضياء وقد ذكر العلامة تلمس الدين في احوال النصارى ابن عمر بن الخطاب
 الحنفي رحمه الله في منظومته الالهية المستمارة بجواهر العقائد ودرر

نوحه ربنا اعداد وصل
 على من قال قول ابو حنيفة

فلم يسمع ان يكون ظنهم
 انهم انفسهم وكان
 في ذلك من الغفلة
 والجهل والارباب
 في ذلك من الغفلة
 والجهل والارباب

القلل ثمانية من الصحابة ممن روى عنهم الامام
 الاعظم ابو حنيفة رحمه الله عليه وعليهم اجمعين
 حيث قال فيه

- معتقد مذهب عظيم الشأن
- ابو حنيفة الفتي الثقلان
- التابعي سابق الانتماء
- بالعلم والدين سلاح الاقمة
- جمعنا اصحاب النبي ادراكا
- اثروهم قد اتقوا وسلكا
- طريقة واضحة المنهاج
- سالمية في الضلال الداجي
- وقدمهم عن النسن وجابر
- وابن ابي اونس كذا عن عمر
- اعنى ابا الطفيل ابن واثره
- وابن النيسل الفتي وواثره
- عن ابن جزء قد روي لا كما
- وبنت عجم وهي التمام
- ثم رضي الله الكرمي لادنا
- عنهم وعن كل الصحاب

وتوفي ببغداد قيل في السبعين ليلى القضاء وله سبعون سنة تارخ
 خمسين ومائة قيل ويوم توفي ولد الامام الشافعي رضي الله عنه فعد
 من مناقبه وقد قيل الحكمة في مخالفة تلامذته انه رأى صبيا يلعب
 بالطين فخذره من السقوط فاجابه بان اهدر انت من السقوط فان
 في سقوط العاير سقوط العاير فحينئذ قال لا صحابه ان توجه لكم
 دليل فقولوا به فكان كل يأخذ برواية عنه ويرجحها وهذا غاية
 احتياطه وورعه وعلم بان الاختلاف من آثار الرحمة فها كان اكثر كانت
 الرحمة او نولما قالوا رستم المفتي ان ما اتفق عليه اصحابنا كما في الروايات
 الظاهرية يفتي به قطعا واختلف فيما اختلفوا فيه فالامح كمت
 في التراجيح وغيرها ان يفتي بقوله الامام عليه الرحمة على الاطلاق
 ثم بقوله الثاني ثم بقوله الثالث ثم بقوله ذر والحسن بن زياد
 وصح في الحاوي القدسي قوة المدرس وفي وقف البحر وغيره متى كان
 المسئلة قوله ان مصححان جاز القضاء والافتى باحدهما وفي اول المصنفات
 اما العلامات للافتى فقوله وعليه الفتوى وبه يفتي وبه ناخذ

تخالف ابن جزء اصله عبد الله بن جزء

وعليه الاعتماد وعليه عمل اليوم وعليه عمل الامة
وهو الصحيح او الاصح او الاظهر او الاشبه
او الوجه او المختار ونحوها مما ذكر في
حاشية البرزوي انتهى قال شيخنا
الزملي عليه الرحمة في فتاويه وبعض الالفاظ القديمة بعض لفظ
الفتوى اكثر من لفظ الصحيح والاصح والاشبه وغيرها ولفظه يفتي
اكثر من الفتوى عليه والاصح من الصحيح ولا يحوط اكثر من الصواب
انتهى قلت لكن في شرح المشيئة للعلامة عند قوله لا يجوز
مسئ المصحف الا بطلا فيه اذا تعارض ما مان معيون غيرهما
بالصحيح والآخر بالاصح فالأخذ بالصحيح اولى لانها اتفاقا على انه
صحيح والأخذ بالمتفق اوفق فليحفظ ثم رأت في رسالته دأب
المفتيين اذا زيلت رواية في كتاب معتمدا بالاصح او الاولى او الاوفق ونحوها
فله ان يفتي بها وبخالفها ايضا ان شاء واذا زيلت بالصحيح او المأخوذ
به او به يفتي او عليه الفتوى لم يفت بخالفه الا اذا كان في الهدية
مثلا هو الصحيح وفي الكافي بخالفه هو الصحيح فيختار الا في
عنده والايق والاصلح انتهى فليحفظ وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم
في تصحيحه انه لا فرق بين المفتي والقاضي الا ان المفتي مخير في الحكم
والقاضي ملزم به وان الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع
وان الحكم الملتقى باطل بالاجماع وان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقا
وهو المختار في المذهب وان الخلاف خاص بالقاضي المجتهد واما
المقلد فلا ينفذ قضاؤه بخلاف مذهب اصلا كما في القنية
قلت ولا سيما في زماننا فان السلطان ينقض في منشوره على
نهيه عن القضا بالاقوال الضعيفة فكيف بخلاف مذهب
فيكون معزولا بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه فلا ينفذ قضاؤه
فيه وينقض كما بسط في قضا الفتح والبحر والنهر وغيرها قال في

الكلام

قوله وان الرجوع الى آخره
مثاله قلد المذهب ما لا يرضى
الله عنه في نكاح باعوان
من غير شهود ثم اراد الرجوع
عن التقليد فليس له ذلك
8

البرهان

البرهان وهذا صريح الحق الذي يفض عليه بالتواضع
نعم امر الامير متى صادف فعله مجتهدا فيه نفذ
امره كما في سير القاتر خانيك وشرح النكبة
فليحفظ وقد ذكر وان المجتهد المطلق قد فقد
واما المفتي فعلى سبع مرات مشهورة واما نحن
فعلينا اتباع ما رجحوه وما صححوه كما لو افتوا في
حياتهم فان قلت قد يكون اقواله بلا ترجيح وقد يختلفون في
التصحيح قلت يعمل بمثل ما عملوا من اعتبار تغير العرف والمحال
وما هو الارفق وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه ولا
يخلو الوجود عن يمين هذا حقيقة لا فناء وعلى من لم يميز ان
يرجع لمن يميز لبركة زمته فستل الله التوفيق والقبول بحججه
سيدنا الرسول كيف لا وقد سئل الله ابتداء تبيينه في الرقعة
المحرسة والبقعة المانوسة بحججه وجه صاحب الرسالة وحائز
الكمال والبسالة وضجيجيه الجليلين الذين غامرين الكاملين رضي الله
عنهما وعن سائر الصحابة اجمعين والدين ومقلديهم باحسان الى
يوه الدين ثم بحججه الكعبة الشريفة تحت الميزاب في الحطيم
والمقام والله تعالى ليس للتمام **كتاب الطهارة**
قد مت العبادات على غيرها اهتماما بشانها والصلوة تالية للايمان والظاهرة
مقتاحها بالنصر وشرطها مختص لا زام لها في كل الاركان وما
قبل قد مت كونها شرطا لا يسقط اصلا ولذا فاقد الطهورين
يؤخر الصلوة وما اورد من ان النية كذلك صمدية كذلك اما
النية ففي القنية وغيرها من توالت عليه الهوى تكفيه النية
بلسانه واما الطهارة ففي الظهيرة وغيرها من قطعت يده
ورجله وبوجهه جراحة يصلي بلا وضوء ولا يتيمم ولا يعيد في
الاصح واما فاقد الطهورين ففي الفيض وغيرها انه يتشبه عندها

قوله ومنه الوضوء بضم الواو ونحوها
مصدر وبفتحها فتسا ما يتوضا به
الطهارة
قوله يتيمم
لا يسقط في
البرهان

اجمع قولهم وفسادها ظاهر الاقل فلا بد يستلزم افضاء الحديث
تقديره السببية تكون على الحديث منفعضيا الى وجوب الظهور
ذوال الحدث والمفضي الى المفضي الى الشيء ولو بموالت مفضي الى ذلك
اما الثالث فلا بد يستلزم ان المستثنى عما اذا اقام الى الصلوة يلزمه وهو ظاهر الفساد

فقال له اهل الظاهر نسبة الثاني
الى اهل الظاهر منصوص عليها
في البحر واما الاول فنسبة في البحر
وتغير الى اهل الظاهر وهم القائلون
بمسببية الحدث والحادث لوجه

وصفتها فرض الصلوة وواجب للطواف قيل ومس المصحف
للقول بان المطهرين الملائكة وسنة للنوم ومندوب
في نيف وثلاثين موضعاً ذكرها في الخرائن منها بعد كذب

1

87

وغيبة وقرقرة وشعر وكل جزور وبعد كل خطئة
والخروج من خلاف الصلاة وركنها غسل ومسح
وذوالنجس وألتها ماء وتواب ونحوها
ودليلها آية إذا قمتم إلى الصلاة وهي مدينة
اجماعا واجمع أهل التفسير أن الوضوء والغسل فرضان مع فرض
الصلاة بتعليم سيدنا جبريل عليه الصلاة والسلام وأنه عليه الصلاة والسلام
لم يصل قط إلا بوضوء بل هو شريعة من قبلنا بدليل هذا وضوء
الأنبياء من قبلي وقد تقرر في الأصول أن شرع من قبلنا شرع لنا
فصله الله ورسوله من غير أنكار ولم يظهر نسخه فائدة نزول الآية
تقرير الحكم الثابت وتأتي اختلافا في العلماء الذي هو وجه كيف وقد استدل
على نيف وسبعين حكما مبسوطا في التيمم الضياع على فوائد الهداية
وعلى ثمانية أمور كلها مثنى طهارتين الوضوء والغسل ومطهرين
الماء والتعبيد وحسين الغسل والمسح وموجبين الحدث والنجاسة
ومبيحين المرض والنفس ودليلين النص التفصيلي في الوضوء والجماع
في الغسل وكنايتين الغائط والملازمة وكنايتين تطهير الذنوب
واتمام القيمة أي بموته شهيد الحديث من دأمر على الوضوء مات شهيد
ذكره في الجوهرة وإنما قال امنوا بالغيبة دون آمنتم ليعلم كل من آمن
إلى يوم القيمة قاله في الضياع وكأنه مبني على أن في الآية التفاتا
والتحقيق خلافا والحق في الوضوء باذا التحقيق وفي النجاسة بان
الشكسية لا إشارة إلى أن الصلاة من الأمور اللازمة والنجاسة من
الأمور العارضية وصريح بذكر الحدث في الغسل والتيمم دون
الوضوء ليعلم أن الوضوء سنة وفرض والحدث شرط للتأخر
لأنه لا يكون الغسل على الغسل والتيمم على التيمم عبثا والوضوء
على الوضوء فلو على نور ذلك كان الوضوء أربعة عشر بالركن لأنه
أقبل مع سلامته عما يقال أن أريد الفرض القطعي يريد تقدير

المسح

تتم على الملتقى وأما الفرض
بأنه أضاع الفرض من الملتقى
بأنه لا بد من التيمم

المسح بالترتيب وان أريد العمل بركن المفصول وإن أوجب عنه
بما يخصناه في شرح الملتقى ثم الركن ما يكون
فرضا داخل الماهية وأما الشرط فما يكون خارجها
فالفرض أعم منهما وهو ما قطع بلن وجهه حتى
يكفر جاحده كاصل مسح الرأس وقد يطلق على العمل وهو
تقوت الصحة بفواته كالمقدار الاجتهادي في المفروض فلا يكفر
جاحده غسل الوجه أي إسالة الماء مع التقاط ولو قطرة وفي
الفيض أقله قطرتان في الأمتح مدة لأن الأمر لا يقتضي التكرار
وهو مشتق من المواجهة واشتقاق الثلاث من المزيد إذا كان أشهر
في المعنى شايع كاشتقاق الرد من الارتعاد والتميم التيمم
من مبتدأ سطح جبهته أي المتوضي بقربنية المقام الأسفل فتم
أي منبت أسنانه السفلى طولا كان عليه شعرا ولا عدول عن قوله
من قصاص شعرا الجارى على الغالب إلى المطر ليعلم أن المطر لا يصلح
والانزع وما بين شحجي لأذنين عرضا وحسنه فيجب غسل الملتقى
وما يظهر من الشفة عند انضمامها وما بين الفم والأذن للرجل
في الحد وبه يفتى لا يغسل باطن العينين والأنف والفم وأصول
شعر الجبين والحية والشارب ووينمذ باب المخرج وغسل البقاع
اسقط لفظ فرادى لعدم تقييد الفرض بالانفراد والرجل
الباديتين السليميتين فإن المجرحتين والمستودتين بالخف
وظيفتهما المسح مرة لما مر مع المرفقين والكعبين على المذهب
وما ذكره وأمن أن الثابت بعبارة النص غسل يدي ورجل والآخرى
بدله لانه وفي البحث في إلى وفي القرائتين في أرجل كره قال
في البحر طایل تحتته بعد انعقاد الاجماع على ذلك ومسح
ربع الرأس فوق الأذنين ولو بأصابعه مطرا وبلل باق بعد غسل
غسل على المشهور لا بعد مسح إلا أن يتقاطر ولو لم يصع

تلك مشتق المراد بالاشتقاق الأخذ بجزأه
الاطلاق والقيود إذا اشتقاق في الصرف
أخفا واحدا من الأشياء العشرة التي هي
المضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم
المفعول والصيغة المشبهة واسم المفعول
واسم الزمان والمكان والآلة من المصدر
والوجه ليس فيها

قوله المطر وهو قوله مبتدأ
سطح جبهته

الظاهر أن المراد بالملاقي الوجه هو الرأس
في الوجه من القيمة فقوله العظام أن
غسل ظاهرها الملاقي الوجه فرض
ويحتمل أن يراد بالملاقي ما لا في حد
الوجه الذي هو جزء من الرأس
واسفل الذقن وشحجي الأذنين
لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب

قوله ان يتالم بالتزوع قيد به لانه
ان لم يتالم بالتزوع كانت محمولة
الشبهة الملتصقة باليد
صوابه وان لم يتالم لم لا يلزم خطأ

قوله ولا للفصل فيه ان هذا انما
يستفاد من قوله في الفصل
وسنده لا من هنا

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on a narrow strip of paper.

[illegible][illegible]

وشمل الموقد ومنها

فيكون المغفون
في آياتها

قوله ولو هم كما كانا تركناه لافادة
 الجواز لمن لم يفعل فانه عليه الصلوة والصلوة
 يتروك الاعتكاف في العشر الاخرى لظهور
 انه لم ينكر على من تركه في قوله لا
 لا والله لا يحل كما في النسخة ليكمل مثل من لم
 القلوان واما الوضوء ورفع الختان واقتناء
 فليست عبادا لا يحل الا بالطهارة
 الوضوء عين الطهارة واما دفع الحدث
 امثال الامور امثال الامور الوضوء
 زمان لو ازم وجودها لا ينفك ان عنه
 قوله كوضوء ليس غثيلا للعبادة بل ينظر
 لمنه و دليل عدم كون الوضوء عبادة
 كلام متمم التذرية وانه لو كرهه مدان
 مجلس بكرة للاسراء كما في الظهور في شرح
 لقوله في قوله واما من تركها في
 هو الحق لا في السنة سنة مؤلفة
 رسيما في تاريخ تاريخ السنة وفما تدين
 كونا تاريخ السنة بلام الجواز على من
 في قوله فرض الاخره الصواب ان يقال واما
 شرط في كون الوضوء عبادة لا مقتطع
 فان تركه السنة لا يعاقب عقاب تركه
 وانقطاع الا لازم يستلزم انتفاء المزمور
 والخط لا يكون فرضا الا اذا كان الفرض
 لصحة وهذا ليس كذلك بل هو شرط في كون
 الوضوء عبادة فقط في قوله وفي بعض
 كبرت ان الوضوء الذي ليس بموحي ليس
 عامو بل لكنه محتاج للصلوة الشبهة
 قوله حقيقة الاخره قال في الجواز
 لفعل المتقدم عليه عزم والمقتضية به
 الشبهة اسم الارادة المقتضية بالفعل
 علم ارادته له انتهى فاحاطة الشبهة على
 على الفعل بجواز الاقامة وكما ما هو الشبهة
 الوضوء والغسل والوضوء في الوضوء
 لغز وسوء الحال وفي المقصودة ان انها امر
 العبادات ومحلها القلب وزمنها قلب
 سائر ان على ما تقدم وشرطها الاسلام
 والعقل والمقصد بمعنى المقصود منها
 تتميم العبادات عن العبادات وتتميم
 العبادات عن بعض وكفيتها ان
 الما في عبادة هو واما التلخيصها فانه
 رات وانما يحسن لمن لم يجمع عن غيره
 في حج البحر
 2

عن حذوق النهاية المنزوم معتبر في بعض العقوبة كما في قوله تعالى كلاً انهم عن ربهم يومئذ مجمعون واما اعتباره في الزاوية فاكثري لا كافي الى التسفين بالنظم

مفضل الكف بين الكوع واكرسوع واذا النوع ففي الرجل
 وعظم يلى الباهر كوع والى . لخصوه الكوسوع والرسع والسط
 وعظم يلى الباهر رجل ملقب . يسوع فحق بالعلم وحذر القلظ
 ثم ان لم يكن رفع الاذنا اذ دخل اصابع بشراه مضمومة وصبت على اليمنى اهل
 التيامن ولو ادخل الكف ان اراد الغسل صار الماء مستعلاً وان اراد الاغتسال
 لا ولولم يمكن الاغتسال بشي وبياه بخسعتان تيمم وصلى وامر بعد
 وهو سنة كما ان الفاحشة واجبة تنوب عن الفرج ويسن غسلها
 ايضا مع الذراعين والسؤال سنة مؤكدة كما في الجوهرية عند المصنفين
 وقيل قبلها وهو للوضوء عندنا الا اذا تشبه فيندب للصلاة كما يندب
 لا صفاراً لا سنان وتغير رآخذ وقراءة فاقلة ثلاث في الاعمال
 وثلاث في الاستسقاء ثلاث وثلاثون بيمناه وكونه لينا مستقيماً
 بل عقدي في غلظ خنصر وطول شبر ولا يترك عرضاً لا طولاً ولا
 مضطرباً فانه يورث كبر القحطان ولا يقبضه فانه يورث الباسوس ولا
 ممصته فانه يورث العي ثم يغسله والافستاك الشيطان به يورث
 الشبر والاف الشيطان يركب عليه ولا يضره بل ينصبه ولا يضره بل ينصبه
 فاستأني ويكره بمؤذ ويحرم بذي سم ومن منافعه انه شفاء لما دون الموت
 ومذكور الشهادة عنده وعند فقده او فقد اسنانه تقوى حرقة الحشنة
 او الاصبع مقامه كما يقرم العلك مقامه للمرأة مع الفكة عليه غسل
 العلم اي استيعابه ولذا اعتبر بالغسل والاختصار بيمناه
 ثلثة والالف ببلوغ الماء الماركة بيمناه وهما سنتان
 متى كدت ثلاث مشتملتان على سنن خمس الترتيب والثلث
 ويجوز يد الماء وفعلها باليمن والمبالغة فيهما بالفرقة

تلك اول اختصار بالنظر الحاصل
 من المصنف والاستنشاق فان
 غسل الفم والالف اختصر

وبما جازة

وبما جازة الماركة لغير الضام لاحتمال الفساد وسر
 تقد يلهما اعتبارا واصاف الماء لان اوت يدرك باليمن
 وطعمه بالقدم ويحبه بالالف ولو عند ما لا يفي
 للغسل مدة معهما وثلاثا بدو لهما غسل مدة ولو
 اخذ ماء تمضمض ببعضه واستنشق بياقيه اجزاه وعكسه لا
 وهل يدخل اصبعه في فيه وانقه الا في نعم فاستأني وتخليل
 اللحية لغير المحرم بعد الغسل ويجعل ظهر كفه الى عنقه وتخليل
 الاصابع اليدين بالتغيبك والرجلين بخصر يده اليسرى باد يانخصر
 رجلاه اليمنى وهذا بعد دخول الماء خلاها فلو تمضمض ففرض وتخليل
 الغسل المستوعب ولا جبرة للغرغرة ولو اكتفى بهرة ان اعتاده اشهر
 والاف لا ولو زاد لهما نية القلب ولقصد الوضوء على الوضوء لباي
 وحديث فقد تغلى محمول على الاعتقاد ولعل كراهتهم تكراره في
 مجلس تنزيهية بل في الفريسيين مغزياً للجواهر الاسراف في الماء لما في
 جائز لا نه غير مضيق فتأمل ويسمى كل رأسه مرة مستوعبة فلو تركه
 ودوام عليه اخر واذ نية معاً ولو بأكفه لكن لو متين علمته فلا بد
 من ماء جديد والترتيب المذكور في النص وعند الامام الشافعي رحمه الله
 فرض وهو مطالب بالذي لا يكره الوضوء او غسل المأخر ومسحه
 قبل جفاف الاول بلا عذر حتى لو فنى ماؤه فمضى لطيله لا بأس به
 ومثله الغسل والتيمم وعند مالك رحمه الله فرض ومن الشنن الدالك
 وترك الاسراف وترك لطم الوجه بالماء وغسل فرجهما الخارج
 ومستحبه ويسمى مندوباً وادباً وفضيلة وهو ما فعله
 عليه الصلوة والسلام مدة وتركه اخرى وما احبته
 السلف التيامن في اليدين والرجلين ولو مسح الاذنين
 والخذنين فيلغزاي عضوين لا يستحب التيامن فيهما
 ومسح الرقبة بظهر يديه لا الحلقوم لا بدعة ومن

عن
 الميسر
 القوي
 في غير
 الاثر
 كان
 يكون
 لا لغير
 او دما
 كون
 الذي
 لفرج

قوله والترتيب نص عليه اراد التخصيص
 من قبل الشارع كما هو المتبادر وذلك انه عليه
 الصلوة والسلام لما بين الترتيب المنفرد
 بفعله حيث واظب عليه كما فعله
 نصاً من قبيل السنة الفعلية لا التخصيص
 في آية الوضوء لا انها طوعاً الدالة عليه
 عندنا وهل المشجاعة يعيننا وبين
 المخالفين الآتية فان قلت اليس ذكره
 في النص المذكور مرتباً قلت بل وكفى
 بمسك بحرف الفاء ورد بانها دالة
 في الجمع لانه غسل الوجه فلهذا
 قوله وغسل فرجهما الخارج
 لانه كما لم فكل ان الغسل يغسل
 في الوضوء ويجب في الغسل
 فلهذا الفرج

فصل وضوئیه کما ذمزم مستقبل القبلة قائماً او قاعدا وفيما
عداها يكره قائماً تنزيها وعنه ابن عمر رضي الله عنهما كنا ناكل على عهد
النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام ونحن
للمسافر شربه ماشيا وفي الاداب تعاهد موقيه وكعبيه وعرقوبه
واخصيه وطالة غداة وتجييل وغسل رجله بكميابه وبلها عند
ابتداء الوضوء في الشقاء والتمسح بمنديل وعدم نقضه وقراءة
سورة القدر وعلوة ركعتين في غير وقت كراهة ومكره لطلوع
او غيرة بالماء تنزيها والتقشير والاسراق ومنه الزيادة على الثلاث
فيه تحريمها ولو بماء النهر والملوك له اما الموقوف على من يتطهر به
ومنه ماء المدارس فحرام وتشليط المسح بما جديدا اما ماء واحد
فمندوب او مسنون ومنه مهيأة التوضي بفضل ماء المرأة وفي موضع
بخس لان الماء الوضوء حرمة او في المسح الا في الماء او موضع اعد
لذلك والقاء النخامة والا متخاط في الماء وينقضه خروج كل خارج
بخس بالفتح ويكره منه اي من المتوضي الحي معتادا اولا في السبيلين
الحي ما يطهر بالبنا للمفعول اي يلحقه حكم التطهير ثم المراد بالخروج
من السبيلين مجرد الظهور وفي غيرهما عين السيلان ولو بالقوة لما قالوا
لومسح الدم كلما خرج ولو تركه لسال نقض والا كما لو سال في باطن
عين او جرح او ذكر كسر ولم يخرج وكدمع وعرق الا عرق مدمن الخمر
فناقض على ما سيذكره المصنف رحمه الله ولنا فيه كلام وخروج غير بخس
مثل ريح او دودة او حصاة من دبر لا خروج ذلك من جرح ولا خروج
ريح من قبل غير مفضاة اما هي فيندب لها الوضوء وقيل يجب وقيل لو
مستنة وذكر انه اختلاص حتى لو خرج ريح من الدبر وهو يعلم انه لم
يكن من الاعلا فهو اختلاص فلا ينقض والها قيد بالريح لان خروج

كأنه حدثنا
أبو الميسر
عن أبي القاسم
عن أبي محمد
بأنه لا أثر
لأمان
الليثيون
قل لا أجد
أثره أو ما
يكون
بهم الذي
أرسلوا

قوله
على
يكتفي
بما
المصنف

يعلم الله
الذوق
خروج
اي في سائر شتى حيث يقول
منه من البحر خارج بحسب
والخارج بحسب مقتضى الوضوء
فقد من مقتضى الوضوء
الوضوء على الارض
مقتضى الوضوء على الارض

بمقتضى الموضوع على الأرض

والخصاصة منها ناقصا كما في الجوهرية ولا خروج دودة من جرح
او اذن او انف او فم وكذا الحمر سقط منه لظها رتبا وعلل السيلان
فيما عليها وهو مناط النقص والمخرج بعضه والخارج بنفسه سياتي في
حكم النقص على المختار كما في البرازية قال لان في الاخراج خروج فاضار
كما الفصد وفي الفتح عن الكافي انه لا يفتح واعتمده القهستاني رحمه الله
وفي القنية وجامع الفتاوى انه لا يشبه ومعه انه لا يشبه بالنقص
رواية والراجح دراية فيكون الفتوى عليه وينقصه في ملاء فاه بان
يضبط بتكلف من مرة بالكسر اي صفر او علق اي سورا واما العلق
النازل من الراس فيخرج ناقصا وطعام او ماء اذا وصل الى معدة وان لم
يستقر وهو نجس مغلظ ولو من صبى ساعة ارتصاعه هذا هو الصحيح
لمخالطة النجاسة ذكره الحلبي رحمه الله ولو هو في المرى فلا نقصا اتفاقا
كقوله حية اود وكثير لطهارته في نفسه كما في التاثير فانه طاهر مطلقا
وبد يفتي بخلاف ما في الميت فانه نجس كقوله عيين خروا وبول وان لم
تقلته لنجاسته بالامصال لا بما جاوزة لا ينقصه في من يلقه على العمد
اصلا الا المخلوط بطعام فيحتير الغالب ولو استويا فكل على حدة
وينقصه ما يبع من جوف او فم غلب على براق حكمه للغالب او ساواه
احتياط لا ينقصه المخلوط بالبراق والقيح كالدم والاضطراب بالمخاط
كالبراق وكذا ينقصه علقه مصت عصوا وامتلات من الدم ومثله
القراد ان كان كبيرا لا ينقصه يخرج منه دم مسفوح سايل ولا
تكن العلقه والقراد كذلك لا ينقص كبعض وذباب كما في الخائنة لفق
الدم المسفوح وفي القهستاني لا ينقص ما لم يتجاوز الورم ولو شرب بالبراق
ان نفذ البصل الخارج نقص ويجمع متفرق القى ويجعل كقوله واحد لا تحام
السبب وهو الغشيان عند حجر الله وهو لا يفتح لان الاصل اضافة

قوله في المرى يفتح الميم مهور
الاخر جري البطام
والشباب

الاصح

بما لا يملكه
او اذا كان في
الاصح

الاصح الحكم الى اسبابها الى لما في الكافي وكل ما ليس يحدث
اصلا بقرينة زيادة الباء كقوله قليل ودم لو ترك لم يسيل ليس بنجس
عند الناحي وهو الصحيح رفقا باصحاب القروح خلافا لمحمد وفي
الجوهرية يفتي بقوله في حجر الله لو لم يصب ما يباع وينقصه حكمها
نوم يزيل مسكته اي قوة الماسكة بحيث تنزل مسكوتة من الارض
وهو النوم على احد جنبيه او وركيه او قفاه او وجهه ولا ينزل
مسكته لا ينقص وان تعده في الصلوة او غيرها على المختار كالنوم
قاعدا ولو مستندا الى ما لو ازيل لسقط على المذهب وساجدا
على الهيئة المسنونة ولو في الصلوة على المعتمد ذكره الحلبي رحمه الله
او متوركا او محتبيا ورأسه على كبتيه او شبه المنكب او في محل
او سرج او كاف ولو الدابة عريا فانه حال الهبوط نقص والا فلا
ولو نام قاعدا يميل فسقط ان انتبه حين سقط ولا نقص به
يفتي كناعس يفهم اكثر ما قيل عنده والحق لا ينقص كقوله الانبياء
عليهم الصلوة والسلام وهل ينقص انما هو وعشيمه طاهر كلامه
المسقوط نعم وينقصه انما هو ومنه العشي وجنون وسكر يدخل في
مشيته تامل ولو باكل الخشيشة وقهقهة هو ما يسمعه جيرانه
بالغ ولو امرأة سهوا يقظان فلا يبطل وضوء صبي ويا تامل صلاتها
به يفتي يصلي ولو حكا كالباني بطهارة صغرى ولو يما مستقلة
فلا يبطل وضوءه ضمن الغسل لكن يرجح في الخائنة والفتح والنهر النقص
عقوبة له وعليه الجهود كما في الذخاير الشريفة صلوة كاملة
ولو عند السلام عمدا فانها تبطل الوضوء لا الصلوة خلافا لافرن رحمه الله
كما حذر في الشر بلائية ولو فقهه امامه او احدث عمدا فقهه
المؤتم ولو مسبقا فلا نقص بخلافها بعد كلامه عمدا في الاصح ومن

ان نقاء كونه بنجسا فالدنم اذ لم يسيل
عن راس الجرح طاهر وكذا القى
القليل وعن حجر رحمه الله في حجر
رواية الاصول انه نجس لانه لا اثر
للسيلان في النجاسة فاذا كان
السايل نجسا فغير السايل يكون
كذلك ولنا قوله تعالى قل لا اجد
فيما اوتي الا حرجا ما الى قوله لا اجد
مسفوحا في غير المسفوح لا يكون
حرجا فلا يكون نجسا والدم الذي
لم يسيل عن راس الجرح غير مسفوح
فلا يكون نجسا
صدر الشرح

قوله في المرى يفتح الميم مهور
الاخر جري البطام
والشباب

قوله مكرها
كما ان التوضا بما
غيره
بغيره
من

او عتق له يعتبر وتاممه في الاشياء وفرض الغسل اذ به ما يعبر العلي كما مر
وبالغسل المفروض كما في الجوهرية وظاهره عدم شرطية غسل نه وانته
في المسنون كذا في البحر يعني عدم فرضيتهما فيه والا فها شرط في تحصيل
السننة غسل كل فاه وكيف التزيب عبا لان المني ليس بشرط في الاصح
وانته حتى ما تحت الدارين وباقى بدنه لكن في المغرب وغزة البدن
من المنكب الى الالية وحشيد الرأس والعنق واليد والرجل خارجة لغيره
داخله تبعا شرعا لذلك لانه متيمم فيكون مستحبا لا شرطا ظاهرا
لما لا يجب اي يفيض غسل كل ما يمكن من البدن بلا حرج مدة
كاذن وسرة وشارب وحاجب واناء الحية وشعر داس ولو متبدل
لما في قوله تعالى فاطهروا من المبالغة وفرج خارج لانه كالفرج داخل
لانه باطن ولا تدخل اصبعها في قبلها به يفتى لا يجب غسل ما فيه حرج لو عين
وان الكحل يجعل نجس وتقب انضم ولا داخل قلعة بل يندب هو الاصح قال
الكامل وعلة بالمرج فسقط الاشكال وفي المسعودي ان امكن فسنخ القلعة
بلا مشقة يجب والا فلا وكفى بل اصل ضفيرتها اي شعر المرأة المضيفور
للجرح اما المنقوض فيفرض غسل كل اتفاقا ولو لم يمتل اصلها يجب نقضها
مطلقا هو الصحيح ولو ضررها غسل واسها تركته وقيل تقصيرها ولا تمنع
نفسها من زواجها وسيجي في التيمم وكيف بل ضفيرة فينقضها وجوبا
ولو علويا او تركيا لا مكان حلقه ولا يمنع الطهارة وينم اي خرو ذباب
وبرغوث لم يصل الماء تحتها وحنا ولو جرمه به يفتى ودرن ووسخ
عطف تقصير وكذا دهن ودسومة وتراب وطين ولو في ظفر مطلقا
اي قرويا او مدنيا في الاصح بخلاف نحو عيين ولا يمنع ما على ظفر صباغ
ولا طعاه بين اسنانه او في سننه المجوز به يفتى وقيل ان كان ضلها
منع وهو الاصح ولو كان خامة ضيقا نزعه او حركه وجوبا

عليها حكم في جميع
الاسباب
ان لا يصلح القليد
فان مضاعفها يجمع
لها النقص في
الاجزاء النقص في
الانقضاء لان الحيلة
المطلقة العلة الاصل
الان لا يمتنع الظاهر
والكثير من زواله
ان الشاذ في
يصل فلهذا حاله
الطيران الشاذ في
ومنتقى كونه متكاملا
البايع له في القليد
مقوس في القليد
مقوس في القليد
مقوس في القليد

ما وفوض الفصل اراد به ما يعبر العلى كما مر
 وظاهره عدم شرطية غسل قدمه وانفاه
 وفوضيتهما فيه ولا فها شرط في تحصيل
 في الشرب عبثا لان الخ ليس بشرط في الامح
 باقى بدنه لكن في المغرب وغيره البدن
 والراس والعنق واليد والرجل خارجة لغير
 متهم فيكون مستحبا لا شرطا خلافا
 كل ما يمكن من البدن بلا حرج مدة
 وانشاء الحية وشعر راس ولو متلبدا
 لبها لغة وفوج خارج لانه كالفر لا داخل
 لها به يفتى لا يجب غسل ما فيه حرج كعين
 ثم ولاد اخل قلعة بل يتدب هو الا تمح قاله
 لان وفي المسعودى ان امكن فسح القلعة
 صل ضفيرة بها اي شعر المرأة المصفور
 كذا اتفاقا ولو لم يمتل اصلها يجب
 غسل اسها تركته وقيل تمسكه ولا تمح
 مرة يكفي بل ضفيرة فينقضها وجوبا
 ولا يمنع الطهارة وينمى خروذ باب
 حنا ولو جرمه به يفتى ودره وسح
 ومرة وثراب وطين ولو في ظفر مطلقا
 نحو عيش ولا يمنع ما على ظفر صباغ
 منه الجوز به يفتى وقيل ان كان ضلها
 ضيقا نزعها او حركه وجوبا

الناس ولمن ليس ثوبا جديدا او غسل ميتا او يراى قتله ولتايب من
 ذنب وقادم من سفر والمستحاضة انقطع دمها تمن ما اغتسلا
 ووضوا بها عليه اي الزوج ولو غنية كما في الفتح لانه لا بد لها منه
 فصار كالشرب فاجرة الحمام عليه ولو كان لا يغتسل لا عن جنابة
 وحيض بل لازالة الشعث والتفت قال شيخنا رحمه الله الظاهر انه
 لا يلزمه ويحرم بالحدث الاكبر دخول مسجد لا مصلى غيره وجنابة
 ورياط ومدرسة ذكره المصنف رحمه الله وعنه في الحيض وقيل الوتر
 لكن في وقف القنية المدرسة اذا لم يمنع اهلها الناس من الصلوة
 فيها ففي مسجد ولو للعبور خلافا للشافعي رحمه الله الا لضرورة بحيث
 لا يمكنه غيره ولو احتلم فيه ان خرج مسرعاً يتمم زوايا وان مكث لحق
 فوجوبا ولا يصلي ولا يقرأ ويحرم به تلاوة قرآن ولودون اية على المختار
 بقصده فلو قصد الدعاء والتناوؤا فتتاح امر او التعليم ولحق كلمة
 حل في الاصح حتى لو قصد بالفاحة التناوؤا في الجنابة لم يكره الا اذا
 قراء المصلى قاصدا التناوؤا فانها تجزئة لا نهال في محلها فلا يتغير حكمها
 بقصده ومسته مستند بما بعده وهو ما قبله ساقط من نسخ الشرح
 وكان سقط لانه ذكره في الحيض ويحرم به طواف لوجوب الطهارة
 فيه ويحرم به اي بالاكبر وبالا صغر مشصوف اي ما فيه آسية
 كدرهم وجدار وهل مشصوف التورية كذلك ظاهر كلامهم لا الا بغلا
 متجاف غير مشقذ او بصرة به يفتى وحل قلبه بعود واختلاف في مسه
 بغير اعضاء الطهارة وبما غسل منها وفي القراءة بعد المضمضة والمنع
 اصح ولا يكره النظر اليه اي للقرآن لجنب وحياض ونفسا لان الجنابة
 لا تحل العين كما لا تتركه ادعية اي تحريما والا فالوضوء لمطلق الذكر مندوق
 وتركه خلافا لاولى وهو مرجع كراهة التنزيه ولا يكره مسح يمينه

سنة ١٠٩٥

هذا هو الوجه في وجوب الوضوء
 في كل صلاة في كل وقت
 في كل حال في كل حال

وملكه والاشياء في كل حال
 وضوء في كل حال
 والاشياء في كل حال
 اهل السنة

ولوح ولا باس بدفعه له وطلبه منه للضرورة اذ الحفظ في الصغر
 كالحفظ في الجهر ولا تتركه كتابة قرآن والضعيفة او اللوح على الارض عند
 الثاني خلافا لمحمد رحمه الله وينبغي ان يقال ان وضع على الضعيفة ما يحول
 بينها وبين يده يؤخذ بقول الثاني ولا بقول الثالث قاله الحلبي رحمه الله
 ويكره له قراءة تورية وانجيل وزيور لان الكل كلام الله وما يدل
 غير معين وجزم العيني في شرح المجمع بالحرمه وخصه في التهور
 بما لم يبدل لا قراءة قنوت ولا اكله وتسربه بعد غسل يديه ولا معاودة
 اهله اغتساله الا اذا احتلم لم يأت اهله قاله الحلبي رحمه الله ظاهر الاطاحة
 انما تفيد التدب لان في الجواز المفاد في كلامه والتفسير كصحف لا الكتب
 الشرعية فانه رخص مشها باليد لا التفسير كما في الدرر عن مجمع
 الفتاوى وفي السراج المستحب ان لا يأخذ كتب الشرعية بالكره ايضا
 تعظيما لكن في الاشياء من قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام وقد جرد
 اصحابنا رحمه الله مستكتب التفسير للحدث ولم يفصلوا بين كون
 الاكثر تفسير او قرأنا ولو قيل به اعتبارا للغالب لكان حسنا قلت لكنه
 يخالف ما مر فتدبر **فروع** المصنف اذا صار بحال لا يقرأ فيه
 يد في كالمسلم وينع الكافر من مسته وجوزه في حق الله اذا
 اغتسل ولا باس بعلمه القرآن والفقه عسى يهتدي ويكره وضع
 المصحف تحت راسه الا للحفظ والمقابلة على الكتاب الا للكتابة ووضع
 النخوة فوقه التعجير ثم الكلام ثم الفقه ثم الاخبار والمواظ على النفس
 تكون الآية دهره عليه اية الا اذا كسر رقية في غلاف متجاف لم يكن
 دخول الخالية والاحتياط افضل يجوز في برائة القلم الجديد ولا ترحي
 برائة القلم المستعمل لاحتماله خشيش المسعود وكناسته لا تلقى في
 موضع يخل بالعظيم ولا يجوز لف شيء في كاعدي فيه فقه وفي كتب

فمن زعمها ما اذا عارض دليله
 احد ما يقتضي الحق ولا خلاف الا بالام
 قديم الحق وعلة الاصوليون
 بتقليد الشيخ لانه لو قدم اليه
 لزم تكرار الشيخ لان لا اصل
 في الاشياء الا بالام
 جعل المبلغ متاخر اذا
 ناسخ الا بالام
 ثم يصير منسوخا بالاصل
 ولو جعل المبلغ متاخر
 كان ناسخا بالاصل
 ولو جعل المبلغ متاخر
 كان ناسخا بالاصل

هذا هو الوجه في وجوب الوضوء
 في كل صلاة في كل وقت
 في كل حال في كل حال

وضح الجيم والميم الماء الجامد
قاموس

وهو على ما في
والأولى هي التي
والأولى هي التي
والأولى هي التي

لا يقصد به التنظيف واما بفعلية المخالط فلو
لاسم كنبه نهد ولو ما رعا فلو مباينا
او موافقا كلين فيا حدها او ماثلا كستعمل

يتشرب نبات او يطبخ بماء لا يقصده التثقيب واما بعلية المخاط فلو
جامدا فبثانته ما لم ينزل الاسم كنبهذ ثم ولو ما يعافلو مباينا
لاوصافه فبتغير اكثرها او موافقا كطين فباحدها او ماثلا كاستعمل
فبالاجزاء فان كان المطلق اكثر من النصف جاز التطهير بالكل والا
وهذا يعنى الملقى والملاقي ففى الفساق يجوز التوضى ما لم يعلم تساوى
المستعمل على ما حققه في البحر والنهر والمنح قلت لكن الشرب لا يفي في شح
الوهبانية فرق بينهما فتأمل ويجوز رفع الحدث بما ذكر وان مات فيه
اي الماء ولو قليلا غير دمي كزنبور وعقرب وبق اي بعوض وقيل
بق الخشب وفي المجتبى الاصح في علق مص الدمانه يفسد ومنه يعلم
حكم بق وقراد وعلق وفي الوهبانية دود القز وماؤه وبزره وخروه
ظاهر كدودة متولدة من نجاسة ومائي متولد ولو كلب الماء
او خنزيره كسمك وسرطان وصدع البرياليه درهم سايل وهو ملا
سترة بين اصابعه فيفسد في الاصح كحيتة بريية ان لها دم والاولا
وكذا الحكم لو مات ما ذكر خارجة والحق فيه في الاصح فلو تفتت فيه
بحوض فجع جاز الوضوء به لا شربه لحرمة لحمه وينجس الماء القليل
بموت مائي معاش بريي مولد في الاصح كبط واوذب وحكم سائر المايعات
كالماء في الاصح حتى لو وقع بول في عشر في عشر لم يفسده ولو سال
د درجله مع العصر لا ينجس خلافا لمحمد رحمه الله ذكره الشمني وغيره
وبتغير احد اوصافه من لون او طعم او ريح ينجس الكثير ولو جاريا
اجمعا اما القليل فينجس وان لم يتغير خلافا للمالك رحمه الله لا لو تغير طول
مكث فلو علم نتيته بنجاسة لم يجز ولو شك فالاصل الطهارة والتوضي
من المحض افضل من النهر ونحو المعتزلة وكذا يجوز بما خالطه طاهر
جامد مطلقا كاشنان وزعفران لكن في البحر عن القتيبة ان امكن الصبغ

قوله فرق بينهما
وعبارته وقاد كرمه ان الاستعمال بالجمع
الذي يلاقي جسده دون ما في الماهية
فيه فيصير ذلك الجزء مستهلكا
في كثير من مودد لسر ان الاستعمال
في الجمع حكما وليس في الحالب بضم
فيه الماهية
الفرق لا يظهر وهو
في الجمع بعدم الفرق

[illegible]

به لم يجز كنيته تدور فألمة وورد شجر وان غير كل اوصافه في الاصحاح
 بقيت رفته اي واسمه لما مر ويجوز بجار وقعت فيه نجاسة والجاري
 هو ما يعد جاريا عرفا وقيل ما يذهب بقبنة والاو اظهر والثاني اشهر
 وان وصليته لم يكن جريانه بعد في الاصح فلو سدا النهر من فوق فتوفي
 رجل بما يجري بلامد جاز لانه جار وكذا لو حفر نهر من حوض صغير
 او صب رقيقه الماء في طرف ميزاب ونقضاء فيه وعند طرفه الاخر اناء
 يجمع الماء جاز توصيته به ثانيا وثم وثم وعامه في البحر ان لم يراه اي
 يعلم اثره فلو فيه جيفة او بال فيه رجل فتوضا آخر من اسفله جاز ما لم
 ير في الجريته اثره وهو ما طعمه اولون اورد في ظاهره يعبر الجيفة وغيرها
 وهو ما رجحه ابن الكمال رحمه الله وقال تليذه قاسم رحمه الله انه المختار وقواه
 في النهر واقره المصنف رحمه الله وفي الفهستائي عن المضمرات عن النصاب
 وعليه الفتوى وقيل ان جرى عليها نصفه فاكثر لم يجز وهو احوط والحق
 بالجاري حوض الحمام لو الماء نازلا والغرف متعارك كحوض صغير يدخل
 الماء من جانب ويخرج من آخر يجوز التوضي من كل جوانبه مطلقا به يفتي
 وكعين هي خمس في خمس ينبع الماء منه به يفتي فهستائي معزيا للمثمة
 وكذا يجوز براك كنيه كذلك اي وقع فيه نجس لم يراه ولو في موضع
 وقوع المويضة به يفتي بحر والمعتبر في مقدار الرائد الكبراي المبلى
 به فيه فان غلب على ظنه عدم خلوص اي وصول النجاسة الى
 الجانب الآخر جاز والا لاه هذا ظاهر الرواية عن الامام رحمه الله واليه
 رجح فقه رحمه الله وهو الاصح كما في الغاية وغيرها وحقق في البحر انه
 المذهب وبه يعمل وان التقدير بعشر في عشر لا يرجع الى اصل يعتمد
 عليه وهر ما اجاب به صداما الشريعة لكن في النهر وانت خبير بات
 اعتبار العشر اضبط ولا سيما في حق من ادعى له من القوار قلنا افنى

في حوضه مطلقا
 سواء كان اربعين فاق او اكثر
 من ذلك وقيل انه كان
 اكثر من اربعين في
 النهر

فلو سدا النهر من فوق
 فتوفي رجل بما يجري
 بلامد جاز لانه جار
 وكذا لو حفر نهر من
 حوض صغير او صب
 رقيقه الماء في طرف
 ميزاب ونقضاء فيه
 وعند طرفه الاخر اناء
 يجمع الماء جاز

به

به المتأخرون الاعلام اي في المربع باربعين وفي المربع ثمانية وثلاثين
 وفي المثلث من كل جانب خمسة عشر ورعا وخمسا بذراع الكرياس ولوله
 طول لا عرض لكنه يبلغ عشرا في عشر جاز تيسيرا ولو اعلاه عشرا
 واسفله اقل جاز حتى يبلغ الاقل ولو بعكسه فوقع فيه نجس لم يجز حتى
 يبلغ العشر ولو جهد ماءه فتقرب ان الماء منفصلا عن الجو جاز لانه كالمستشف
 وان متصلا لانه كالمقصعة حتى لو وقع فيه كلب نجس لا وقع فيه
 فمات لتسفله ثم المختار طهارته المتنجس بمجرد جريانه وكذا البير
 وحوض الحمام هذا وفي الفهستائي والمختار ذراع الكرياس وهو سبع
 قبضات فقط فيكون ثانيا في ثمان بذراع زمان ثمان قبضات
 وثلاث اصابع على القول المقتضى به بالعشري ولو حكما ليعمل ماله بطلا
 عرض في الاصح وكذا يبر عمقها عشرة في الاصح وهينئذ فلو ماؤها
 بقدر العشر لم ينجس كما في المنية وهينئذ فعمق خمس اصابع
 تقريبا ثلثة آلاف وثلثمائة واثني عشر من الماء الصافي ويسعه
 غدير كل ضلع منه طول وعرضا وعمقا ذراعان وثلاثة ارباع ذراع
 ونصف اصبع تقريبا كل ذراع اربع وعشرون اصبع انتهى قلت
 وفيه كلاماذا المعتمد عدم اعتبار العمق وحده فتبصر ولا يجوز بما يلد
 زال طبعه وهو السيلان والاروا والابيات بسبب طبع كروق وماء باقلا
 الا بما قصد به التنظيف كاشقان وصابون فيجوز ان يبقى رفته او بما
 استعمل لاجل قربة اي ثواب ولو مع رفع حدث او من ميمز او حائض
 لعادة عبادة او غسل ميت او يد كل او منه بنية المستسقة
 او لاجل رفع حدث ولو مع قربة كوصوة لحدث ولول التبرد فلو توضا
 متوضي للتبرد او تعليم او لطيف بيده لم يصح مستعجلا اتفاقا كزيادة
 على الثلاث بلانية قربة وكفيل بخوف فخذ او ثوب طاهر او دابة توكل

في حوضه مطلقا
 سواء كان اربعين فاق او اكثر
 من ذلك وقيل انه كان
 اكثر من اربعين في
 النهر

ولا يرد المضمون لانه المضمون
 في الرواية لا
 يغير

في حواشيه لاكثر ونحوه في التفت وتقل عن القنية ان حكم الركية كالبيرو
وتنم النواران الجب المطهور اكثره في الارض كالبيرو وعليه فالصهر حج
والبيرو اكبر ينزع منه كالبيرو فاعتنق هذا التعريف بدلو وسط وهو
دلو تلك البيرو فان لم يكن فما يسع صاعا وغيره يحاسب به ويكفي ملاه
اكثر الدلو ونزع ما وجد وان قل وجريان بعضه وغوران قدر الواسع
وما بين حمامة وفادة في الجنة كفارة في الحكم كما انه ما بين
دجاجة وشاة كدجاجة فالحق بطريق الدلالة بالاصغر كما دخل
الحقل في الاكثر كفارة مع هرة ونحو الهرة كشاة اتفاقا ونحو
الفاذتين كفارة والثلاث الحاشي والست كشاة على الاظهر
ويحكم بنجاستها مغلظة من وقت الوقوع ان علم والا فمذ يوم ليلة
ان لم يتفح وهذا في حق الوضوء والغسل وما عجن به فيطعم للكلاب
وقيل يباع من شافعي اما في حق غيره كفصل ثوب فيحكم بنجاسته في الحال
وهذا الوضوء عن حدث او غسل عن خبث والا لم يلزم شيء اجماعا جوهرا
ومنذ ثلاثة ايام بلبا اليها ان التفت او تفسخ استغسانا وقالا من وقت
العلم فلا يلزمهم شيء قبله قيل وبه يعني **فح** وجد في ثوبه
مينا او بولا او دمعا او عذرا او عذرا او عذرا او عذرا او عذرا او عذرا
في جبة فارة ميتة فان لا تقب فيها اعاد منذ وضع القطن ولا
فتلاثة ايام لو متفح او ناشفة ولا في يوم وليلة ولا نزع في بول فارة
في الامح فيض ولا يخر وحملة وعصفور وكذا سباع طير في الاصح
لنقد رصونها عنه ولا بتقاطر بول كرويس ابرو وغبار بنجس العفص
عنهما وبعري ابل وعنه كما يعف لو وقعنا في محلب وقت الحلب فرمينا
نورا قبل تفت وتلون والتعير بالبعريتين اتفاني لان ما فوق ذلك
كذلك ذكره في الفيص وغيره ولذا قال قيل القليل المعفو عنه ما

فلو شمع ففيه ما في الفارة في بيرو دون العذير الكثير على ما مر ولا عبرة
في العمق على المقعد او مات بها او خارجها والحق فيها ولو فارة يابسة
على المقعد الا الشهيد النظيف او المسلم المغسل اما الكافر فينجسها
مطلقا اسقط حيوان دموي غير مائي ملازم وانتفخ او تمط او تفسخ
ولو تفسخ خارجها ثم وقع فيها ذكره النول رحمة الله ينزع كل ما فيها
الذي كان فيها وقت الوقوع ذكره ابن الكمال رحمه الله بعد اخرجها الا اذا
تعذر كشته او خرقه متنجسة فينزع الماء الى حد لا يهلا نصف الدلو
يطهر الكل تبعا ولو نزع بعضه ثم زاد في العذ نزع قدر الباقي في الصحيح
خلاصه قيد بالموت لانه لو خرج حيا وليس بنجس العين ولا به حدث
او خبث لم ينزع شيء الا ان يدخل فيه الماء فيعتبر بسؤره فان نجسا
نزع الكل واذا لا هو الصحيح لعدم نديب نزع عشرة في المشكوك في اصل
الطهورية كما في الثانية زاد في التاخر خانية وعشرين في الفارة والبعين
في سنور ودجاجة فحلاة كاد في محدث ثم هذا اذا لم تكن الفارة
هاربة من هرة ولا الهرة هاربة من كلب ولا شاة من سبع فان كان نزع كله
مطلقا كما في الجوهرية لكن في النهر عن المجتبي الفتوى على خلافه لان
بولها شكا وان تعذر نزع كلها لكونها معينا فينقد ما فيها وقت
ابتداء النزع قاله الحلبي رحمه الله يؤخذ ذلك بقول رجلين لهما بصارة
بالماء به يفتي وقيل يفتي بما يتين الى ثمانية وهذا اليسر وذلك الحوط
فاذا خرج الحيوان غير منتفخ ولا متفح ولا متمط فان كان كاد في
وكذا اسقط وسخلة وجدي واوز كبير نزع كله وان كان كجامة وهرة نزع
الربعين من الدلو وجوبا اليستين ندبا وان كان كعصفور وفادة فخرين
الي ثلثين كما مر وهذا بعد المعين وعزها بخلاف نحو صهر حج
حيث يراق الماء كله لتخصيص الابار بالانوار ونهر قال المصنف رحمه الله

واشار بقوله متنجسة لان لا بد
من اخراج عين النجاسة

التي هي
النجاسة

الركية البيرو كما في القاموس
الركية البيرو كما في القاموس
الركية البيرو كما في القاموس

في حواشيه لاكثر ونحوه في التفت وتقل عن القنية ان حكم الركية كالبيرو
وتنم النواران الجب المطهور اكثره في الارض كالبيرو وعليه فالصهر حج
والبيرو اكبر ينزع منه كالبيرو فاعتنق هذا التعريف بدلو وسط وهو
دلو تلك البيرو فان لم يكن فما يسع صاعا وغيره يحاسب به ويكفي ملاه
اكثر الدلو ونزع ما وجد وان قل وجريان بعضه وغوران قدر الواسع
وما بين حمامة وفادة في الجنة كفارة في الحكم كما انه ما بين
دجاجة وشاة كدجاجة فالحق بطريق الدلالة بالاصغر كما دخل
الحقل في الاكثر كفارة مع هرة ونحو الهرة كشاة اتفاقا ونحو
الفاذتين كفارة والثلاث الحاشي والست كشاة على الاظهر
ويحكم بنجاستها مغلظة من وقت الوقوع ان علم والا فمذ يوم ليلة
ان لم يتفح وهذا في حق الوضوء والغسل وما عجن به فيطعم للكلاب
وقيل يباع من شافعي اما في حق غيره كفصل ثوب فيحكم بنجاسته في الحال
وهذا الوضوء عن حدث او غسل عن خبث والا لم يلزم شيء اجماعا جوهرا
ومنذ ثلاثة ايام بلبا اليها ان التفت او تفسخ استغسانا وقالا من وقت
العلم فلا يلزمهم شيء قبله قيل وبه يعني **فح** وجد في ثوبه
مينا او بولا او دمعا او عذرا او عذرا او عذرا او عذرا او عذرا او عذرا
في جبة فارة ميتة فان لا تقب فيها اعاد منذ وضع القطن ولا
فتلاثة ايام لو متفح او ناشفة ولا في يوم وليلة ولا نزع في بول فارة
في الامح فيض ولا يخر وحملة وعصفور وكذا سباع طير في الاصح
لنقد رصونها عنه ولا بتقاطر بول كرويس ابرو وغبار بنجس العفص
عنهما وبعري ابل وعنه كما يعف لو وقعنا في محلب وقت الحلب فرمينا
نورا قبل تفت وتلون والتعير بالبعريتين اتفاني لان ما فوق ذلك
كذلك ذكره في الفيص وغيره ولذا قال قيل القليل المعفو عنه ما

ولا يعف القليل في الالة على قيل
لقد المضرورة وعنه الى حنيعة
رضي الله عنه انه كالبيرو في حق
البقرة والبعريتين
هذه

يستقبله الناظر والكثير بعكسه وعليه الاعتماد كما في الهداية وغيرها
 لأن أبا حنيفة رضي الله عنه لا يقدر شيئا بالزنى **فرع** البعد
 بين البعد والمالوعة بقدر ما لا يظهر للجنس **شدة** ويعتبر
 سور بمسير اسم فاعل من أسأري ابني لا يختلط به بلعابه فسور ردي
 مطلقا ولو جنبيا أو كافرا في امرأة نكح بكسر سورها للرجل كعكسه للاستلزام
 واستعماله في الغي وهو لا يجوز مجتبي وما كحل لحمه ومنه الفرس في الامح
 ومثله ما لا دمر له طاهره الفقد قيد لكل طاهر طهور بلا كراهة وسور
 خنزير وكتب وسباع بهائم ومنه الهرة البورية وشارب خمر فوارثها
 ولو شارب به طويلا لا يستوعب اللش فيجنس ولو بعد زمان وهرة فوارث
 اكل فارة يجنس مغلظ وسور هرة ودجاجة مخلاة وابل وبقر حلاله
 فالاحسن ترك دجاجة لبعة الابل والبقر قهشقا وسباع طير لم يعلم
 رتبها طهارة منقارها وسواك بيوت طاهر للصنوعة مكروه تنزيها
 في الامح ان وجد غيره ولا يكره اصلا ككله لفقيه وسور حمار اهلي
 ولو ذكر في الامح وبغل امه حمارة فلو فرسا وبقرة فطاهر كمتولدة
 حمار وخشي وبقره ولا عبوة لخلبة الشبه لتصريحهم بحل اكل ذيب
 ولقته شاة اعتبارا للام وهو ان اكل يستلزم طهارة السور كما لا يخفى
 وما نقله المصنف رحمه الله عن الاشياء من تصحيح عدم الحل قال شيخنا
 غريب مشكوك في ظهور بيته في طهارته حتى لو وقع في ماء قليل اعتبر
 بالاجزاء وهل يطهر الجنس قولان فيتوضا به او يغسل ويتيمم اي يجمع
 بينهما احتياطا في صلوة واحدة في حالة واحدة ان فقد ماء مطلقا
 ومع تقديم ايهما شاة في الامح ولو تيمم وصلى ثم اراقه لزمه إعادة
 التيمم والصلوة لاحتمال ظهور بيته ويقدم التيمم على شاة التيمم على
 المذهب الصحيح المفتي به لان المجتهد اذا رجع عن قول لا يصح الاحتذيه

أي إذا كان كل منهما
 اجنبي على الآخر فلا
 تردد فقتله تنزيها
 عارضة رفته
 عنها في
 ايها

في الامح لو لم يمسح
 في الامح لو لم يمسح
 في الامح لو لم يمسح
 في الامح لو لم يمسح
 في الامح لو لم يمسح

وكن

وكذا احكم العرق كسور فعرق الحار اذا وقع في الماء صار مشكاه على
 المذهب كما في المصنف وفي المحيط عرق الجلالة عفو في الثوب والبعد
 وفي الخانية انه طاهر على الظاهر **باب التيمم**
 ثلث به تاسيا بالكتاب وهو من خصايص هذه الامة بلا ارتياب
 هو لغة القصد وشرعا قصد صعيد شرط القصد لانه النية
 مظهر خرج الارض المتنجسة اذا جفت فانها كالماء المستعمل
 واستعماله حقيقة او حكما ليعم التيمم بالجور الملبس بصفة مخصوصة
 هذا يغني عن الضربتين ركن وهو الاصح الاخوطة لاجل اقامة القرينة
 خرج التيمم للتعليم فانه لا يصلي به وركنه شيان الضربتان والاستيعا
 وشرطه ستة النية والمسح وكونه بثلاثة اصابع فاكثروا التيمم
 وكونه مطهرا وفقد الماء وسنته ثمانية الضرب بباطن مكفيه
 واقبالها وادبارها ونفضها وتفرج اصابعه وتسمية وترتيب
 وولاء وزاد ابن وهبان رحمهم الله في الشروط الاسلام فزادته وضمت
 اليه سنته الثمانية في بيت آخر وغوت شرط بيته الاول فقلت
 • والاسلام شرط عقد ضرب وثبة • ومسح وتيمم صعيد مطهر •
 • وسنته سمي وبطن ورجل • ونقص ورب وابل قبل وادبر •
 من عجز مبتدأ خبر تيمم عن استعمال الماء المطلق كالماء لطهارة لصلوة تقوت
 الى خلف لبعده ولو مقما في المصومين اربعة الاف ذراع وهو اربعة
 وعشرون اصبع او هي ستة شعيرات ظهر لبطن وهي ست شعرات
 بغل او طرس يشتهد او يمتد بغلبة ظن او قول هاذق مسلم ولو ترك
 او لم يجد من يوضيه فان وجد ولو باجرة مثل وله ذلك لا يتيمة في
 المذهب كما في البحر وفيه لا يجب على احد الزوجين توضي صاحبه ولا يحد
 وفي ملوكه يجب او يحد بهلك الجنب او يرضاه ولو في المصودا الركن

وله قول من يمتد
 ومنه المصومين
 كذا في الامح

له اجرة حمام ولا ما يد فيه وما قيل انه في زماننا يتجمل بالعدة فتمما
 لم ياذن بالشروع لغمان كان له مال غائب لزمه الشرا بفسيدة والالة
 لا او خوف عدو كحرمة او نار على نفسه ولو من فاسق او جسد عزيز
 او تلكه ماله ولو امانة ثم ان نشاء الحق بسبب وعيد عبد اعاد
 الصلوة والالاله سماوى او عطش ولو لطلبه او رقيق القافلة
 حالا او مالا وكذا العجين او ازالة كما سيجي وقيد ابن الكمال رحمه الله
 عطش دوابه بتعذر حفظ الغسالة بعد الاناء وفي السراج
 للمضطر اخذه قهرا وقتاله فان قتل رب الماء فهدر وان المضطر
 ضمن بقوده او دية او عذر الله طاهرة يستخرج بها الماء ولو شاشا
 وان نقص با دلاية او شقة نصفين قدر قيمة الماء كما لو وجد من
 ينزل اليه باجر تيمم هذه الاعذار كلها حتى لو تيمم لعموم الماء
 ثم مرض مرضا يبيح التيمم لم يصل بذلك التيمم لان اختلاف
 اسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى وتصل الى الاولى
 كان لم تكن جامع الفصولين فليحفظ مستوعبا وجهه حتى لو ترك شربة
 او ورة منخذه لم يجز ويديه فيزع الخاتمة والسوار او يحرك يده يفتي
 مع مرفقيه فيمسحه الا قطع بضر بيمين ولو من غيره او ما يقوم
 مقامهما لما في الخلاصة وغيرها لو حرل راسه او ادخله في موضع
 الغبار بنيت التيمم جاز والشرط وجود الفصل منه ولو جنبا
 او حائضا طهرت لعادتها او نفسها بمظهر من جفسي الارض وان
 يكن عليه تقع اي غبار فلوله يدخل بين اصابعه لم يجز لضربة
 ثالثة للتخلل وعن محمد رحمه الله يحتاج اليها انعم لو لم يضر
 ثلثا للوجه واليمين واليسرى فمسح الخ وبه مطلقا عجز عن التراب
 او لاله تراب رقيق فلا يجوز بلؤل ولو مسحوا التولده في حيوان

في

باب الرخصة

من ينجس التخلل ما في يده

البحر

البحر ولا يبرجان لشبهه النبات بكونه اشجارا ثابتة في قعر البحر
 على ما حوته المصنف رحمه الله ولا بمنطبع كفضة وزجاج
 ومترمد بالاحتراق او يخصص واوان من طين غير مدهونة وطين
 غير مغلوب بماء لكن لا ينبغي التيمم به قبل خوف فوت وقت ليله
 يصير مثله بلا ضرورة ومعادن في محالها فيجوز لتراب عليها
 وقيد الاستسباح رحمه الله بان يستبين اثر التراب بيمانه عليه وان
 لم يستبين لم يجز وكذا اكل ما لا يجوز التيمم عليه كخضرة وخوخة
 فليحفظ والحكم للحالب لو اختلط تراب بغيره كذهب ونفضة ولو
 مسبو كين وارض مختلقة فلو الغلبة للتراب جاز ولا لا خاينه
 ومنه علم حكم المساوي وجاز قبل الوقت ولا كثر من فرض وجاز لغيره
 كما انفصل لانه بدل مطلق عندنا لا ضروري وجاز لخوف فوت صلوة
 جنازة اي كل تكبيراتها واجنبيا او حائضا ولو جني باخرى اب
 امكنه التوضي بينهما ثم زال تمكنه اعاد التيمم ولا يلهيه يفتي وقت
 عيده بفراغ امام اوز والشمس ولو كان يبني بناء بعد شروعه متوضيا
 وسبق حدثه بلا فرق بكونه اماما او لا في الامح لان المناط خوف الفوت
 لا الي بدل فجاز لكسوف وسنن ورواتب ولو سئنه فخر خاف فوتها

الرماد الجبل فيجوز كمدقوق
 او مقبول
 وحائط
 مطين
 صو

لا يبيح لانه لو خاف فوتها مع الوقف
 لا يبيح لانه لو خاف فوتها مع الوقف
 المسئلة انه يعلم انه لو توضا
 تقوته السنة لوضا
 الوقت ولو تيمم لوضا
 الرابع مع ان التيمم صلي
 عند وجود الماء خوف
 فوت عبادته
 تقوته الى بدل
 لا يجوز

٥٠
 في
 في
 في

وشروها ما يؤيد كلام البحر قال وظاهر الزاوية جوازه لتسج مع قوة
 الماء وان لم تجز الصلوة به لا يتيمم لفوت جمعة ووقت ووقت وتو
 لفواتها الى بدل وقيل يتيمم لفوت الوقت قال الجلي حمله فالا حوط
 ان يتيمم ويصلي ثم يعيد ويجب اي يفترض طلبه ولو برسول
 قدّر غلوة ثلثائة ذراع في كل جانب ذكره الخطي رحمه وفي البدائع
 ضربه قدر ما لا يضرب نفسه ودققته بالانتظار ان ظن ظنا قويا
 قربه دون ميل بامارة او اخبار عدل ولا يغلب على ظنه قويه لا
 يجب بل يندب ان رجاء والا لا ولو صلى بتيمم وثمة من يسئله ثم اخبره
 بالماء اعاد والا لا وشرطه اي التيمم في حق جواز الصلوة به في
 عبادة ولو صلوة جنازة او سجدة تلاوة لا يشكر في الاصح مقصودة
 خرج دخول مسجد ومسن مصحف لا تصح اي لا تحل ليعبر قراءة القرآن
 للجنب بدون طهارة خرج استلام وردة فلفي تيمم كافرا وضوءا
 لانه ليس باهل النية فيا يفتر اليها لا يصح منه ومخ تيمم جنب
 الوضوء به يفتي ونذهب لراجيه رجاء قويا اخر الوقت المستحب ولو
 يؤخر وتيمم وصلى جاز لو بينه وبين الماء ميل والا لا صلى في ليس
 العمران بالتيمم ونسي الماء في رحله وهو ما ينسب عادة لا اعاده عليه
 ولو ظن فنا الماء اعاد اتفاقا كما لو نسيه في عنقه او ظهره او في مقفه
 راكبا او مؤخره سائقا او نسي ثوبه وصلى عريان او في ثوبه نجس
 او مع نجس ومعه ما يزيله او توضعاء نجس او صلى محدثا ثم ذكر
 اعاد اجاعا ويطلبه وجوبا على الظاهر من رقيقه ممن هو معه فان
 منع ولود لانه بان استهلكه تيمم لتحقيق عجزه وان لم يعطه الا
 بشئ مثله او يقين يسير وله ذلك فاصلا عن حاجته لا يتيمم ولو
 اعطاه اكثر يعني بغن فاحش وهو ضعف قيمته في ذلك المكان

ت منسوب
 ب ونايب
 الى الصلوة
 رب

اوليس

اوليس له تمن ذلك تيمم واما للعطش فيجب على القادر شراؤه ضحا
 قيمته احياء لنفسه وانما يعتبر المثل في تسعة عشر موضعا مذكرة
 في الاشياء وقيل طلبه الماء لا يتيمم على الظاهر اي ظاهر الرواية
 عن اصحابنا رضي الله عنهم لانه مبدول عادة كانه البحر عن الميسوط
 وعليه فيجب طلب الدلو والزشاوكن الا انتظار لوقال له حتى استقي
 وان خرج الوقت ولو كان في الصلوة ان ظن لا عطا قطع والا لا لكن
 في القهستان على المحيط ان ظن اعطاء الماء او الا لا وجب الطلب والا لا
 والمحصور فاقد الماء والتراب الظهورين بان حبس في مكان نجس
 ولا يمكنه اخراج تراب مطهر وكذا العاجز عنها لمرض يؤخرها
 عنده وقالا يتشبه بالمصلين وجوبا في كعبه ويسجد ان وجد
 مكانا يابس والا يوفي قائما ثم يعيد كالصوم به يفتي واليه
 مخ رجوعه اي الامام كما في الفين وفيه ايضا مقطوع اليدين والرجلين
 اذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة ولا يتيمم ولا يعيد
 على الاصح وبهذا يظهر ان تعد الصلوة بلا طهر غير مكفر فليحفظ وقد
 مر وسيجي في صلوة المريض **فروع** صلى الميسوس بالتيمم
 ان في المصرا عا د والا لا هل يتيمم لسجد في التلاوة ان في السفر نعم
 والا لا الماء المسيل في الفلاة لا يمنع التيمم ما لم يكن كثيرا فيعلم انه
 الوضوء ايضا ويشرب ماء سليل للوضوء الجنب اولى بمباح منه حايض
 ومحدث وميت فلولاهم فهو اولى ولو مشركا ينبغي صرفه
 للميت جاز تيمم جماعة من محل واحد حيلة جواز تيمم من معه
 ماء زمزم ولا يخاف العطش ان يخلطه بما يغلبه او يهبطه على وجهه
 يمنع الرجوع وناقضه ناقض الاصل ولو غسل فلو تيمم للجنابة
 ثم احدث صار محدثا لاجنباء فيتوضئ وينزع خفيه ثم يعيد يمسح عليه

الممسح ناقص معنى وشراؤه
 المسح ناقص معنى وشراؤه
 المسح ناقص معنى وشراؤه

ما لم يمتد بالماء فمع في عبادة صدور الشريعة بمعنى بعد كافي ان
 مع العسر يسرا فافهم وقدر ماء ولو باحاجة في صلوة كاف
 لظهور ولو مرة مرة فصل عن حاجته لغطش وعجن وغسل
 بخمس مانع وللمعة جنابة لان المشغول بالحاجة وغير الكافي
 كالمعدوم لا ردة وكذا ينقضه كل ما يمنع وجوده
 التيمم اذا وجد بعده لان ما جاز لغيره بطل بزواله فلو
 تيمم بمرض بطل بغيره او ببرد بطل بزواله والحاصل ان كل ما
 منع وجوده التيمم فنقض وجوده التيمم وما لا يمنع وجوده
 التيمم في الابتداء فلا ينقض وجوده بعد ذلك التيمم ولو قال
 وكذا زوال ما اباح اي التيمم لكان اظهر واخص وعليه فلو
 بعده ميلا فسار فانفق انتقض فليحفظ ومروءة باعس متمم
 عن كماله او لا يبر غير متمم من جنابة على ماء كاف
 كمستيقظ فينقض وأبقيا تيممه وهي الرواية المصححة
 عنه المختار للفتوي كما لو تيمم وبقره ماء لا يعلم به كافي
 البحر وغيره واقره المصنف رحمه الله تيمم لو كان أكثره اي
 أكثر أعضائه الموضوع او في الغسل مساحة جرحه او به جرحه
 اعتبار الأكثر وبعبارة لغسل الصحيح ويمسح الجرح وكذا ان
 استويا غسل الصحيح من أعضائه الموضوع ولا رواية في الغسل
 ومسح الباقي منها وهو المصحح لانه احوط فكان اولى ومسح
 في الفيض وغيره التيمم كما تيمم للجرح بيديه وان وجد
 من يوضيه خلافا لهما ولا يجمع بينهما اي تيمم وغسل كما لا يجمع
 بين حيض وحبل واستحاضة او نفاس ولا بين نفاس واستحاضة
 او حبل فلا زكاة وعشرا وخراج او فطرة ولا عشر مع خراج
 ولا فدية وصوم وقصاص ولا ضمان وقطع او اجر ولا جلد
 مع رجيم او نفخي ولا مهر ومتعة او حد او ضمان او ضايلها

وله غير متمم ليس بقيد حيث
 فان التيمم عن جنابة فان النوم الثاني
 لان كان كافي قضا للتيمم باعتبار الحدث
 اتفاقا لكن يبقى الخلاف في حصول
 الجنابة بالمرور في هذه الحالة
 نعم لو كان التيمم في
 حدث كان قيدا
 مفيدا
 حقيقة
 في البحر
 ٨

قول
 اقام المؤلف رحمه الله ومن الناس من
 لا كفارة ولا قصاص كما في البحر والنهر
 والتبسين وغيرها

او موتها
 في الزكاة والنفقة

او موتها من جماعة ولا مهر مثل وتسمية ولا وصية وميراث
 وغيرها مما سيجي في محال ان شاء الله تعالى من به وجع
 الراس لا يستطيع معه مسحه فحدثا ولا غسل جنبا ففي
 الفيض عن عريب الرواية بتيمم وافق قاري الهواية انه يسقط
 عليه فرض مسحه ولو عليه جبيرة ففي مسحه قولان
 وكذا يسقط غسله فيمسحه ولو على جبيرة ان لم يضربه
 ولا يسقط اصلا ويجعل عاد ما لذلك العوض مما كان في
 المعدوم حقيقة **باب المسح على الخفين**
 آخره لثبوتها بالسنة وهو لغة امرار اليد على السطح وشرعا
 اصابة البتة لغف فخصوص في زمن فخصوص والحفاشوعا
 الشا تر للمكعبين فاكثر من جلد ونحوه شرط مسحه ثلاث
 امور الاقل كونه ساترا محل فرض الغسل القدم مع الكعب
 او يكون نقصانه اقل من الخرق المانع فيجوز على الزبول لو
 مشدودا لانه ان يظهر تعدد ثلاث اصابع وجوز مشاخيم
 ستر الكعبين باللفافة والثاني كونه مشغولا بالرجل ليمنع
 سرية الحدث فلو واسعا فمسح على الزايد ولم يقدم قدم
 اليه لم يجز ولا يضر رؤية رجله من اعلاه والثالث كونه مما
 يمكن متباعدة المشى المعتاد فانه فرسقا فاكثر فلم يجز على تنحيز
 من زجاج وخشب او حديد وهو جائز فالغسل افضل لالتيمم
 هو افضل بل ينبغي وجوبه على من ليس معه الا ما يكفيها
 فوت وقت او وقوف عرفة بخروج القهستان رخصة مسطرة
 للوزيمة ولهذا لو صب الماء في خفيه بنيت الغسل ينبغي ان
 يصير اثنا عشر مشهورة فمفكره مبتدع وعلى رأي النافخ كافر
 وفي التحفة ثبوتها بالاجماع بالتواتر وانه اكثر من ثمانين
 منهم العشرة رضوان عليهم اجمعين قهستاني وقيل بالكتاب ورده

او موتها
 في الزكاة والنفقة

بانه غير معيا بالكعبين اجماعا فالجواب محذور ظاهر عدم جواز
 لوجود الوضوء الا ان يقال لما حصل له التوبة بذلك صار كانه محذور
 لا بحسب وحايض والمنق لا يلزم تصويره وفيه ان التفتي الشرعي
 يفتقر الى اثبات عقلي ثم ظاهره جواز مسح مغطس جوفه وغوه
 وليس كذلك على ما في المبسوط ولا يبعد ان يجعل في كل يده
 متوضي لا لمغسل والسنة ان يجتهد خطوطا باصابع يده مفرجة
 قليلا يبداء من قبل اصابع رجله متوجها الى اصل الساق ومحلها
 على ظاهره خفيه من راس اصابعه الى مفصل الشراكه ويثبت
 للجمع بين ظاهره باطن ظاهره او جرموقية ولو فوق خف او لفافه
 ولا اعتبار بما في فتاوى الشاذي لانه رجل مجهول لا يقدر فيها خالف
 المنقول او جرموقية من غزل او شعر الخنثيين بحيث يمشي فرسنا
 ويثبت على الساق بنفسه ولا يرى ما تحته ولا يشف الا ان ينفذ
 الى الخف قدر الفرض ولو نزع موقية اعاد مسح خفيه ولو نزع
 احدهما مسح الخف والموق الباقي ولو ادخل يده تحتها ومسح خفيه
 لم يجز والمنعيلين بسكون ما جعل على استغله جلد والمجاولين
 مرة ولو امرأة او خنثى ملبوسين على ظهره فلو ادركت ومسح
 خفيه او لم يمسح فلبس موقية لا يمسح عليها تام خرج
 المانع حقيقة كلمته او معنى كتيمة ومغزور فانه يمسح
 في الوقت فقط الا اذا توضا ولبس على الانقطاع فكل لصيحه
 عند الحدث فلو تخفف للحدث ثم خاض الماء فابتل قدماه ثم
 تم وضوءه ثم ادركت فانه ان يمسح يوما وليلة لم يمسح وثلاثة
 ايام ولياليها لم يمسح وابتداء المدة من وقت الحدث فقد يمسح
 المقيم ستا وقد لا يمكن الا في اربع كمن توضا وتخفف قبل الفجر
 فلما طلع صبح فلما تشهد الحدث وفرضه عملا قدر ثلاث
 اصابع اليد اصغرها طولا وعرضا في كل رجل من الخف

فمنعوا
 ويجوز على عامة وقتلوه ويرقع
 وقفا من عدم الجرح في جوفه

وقد وجبت الطهارة في كل موضع
 من بدن الانسان من غير
 ان يكون من غير
 ان يكون من غير
 ان يكون من غير

بانه غير معيا بالكعبين اجماعا فالجواب محذور ظاهر عدم جواز
 لوجود الوضوء الا ان يقال لما حصل له التوبة بذلك صار كانه محذور
 لا بحسب وحايض والمنق لا يلزم تصويره وفيه ان التفتي الشرعي
 يفتقر الى اثبات عقلي ثم ظاهره جواز مسح مغطس جوفه وغوه
 وليس كذلك على ما في المبسوط ولا يبعد ان يجعل في كل يده
 متوضي لا لمغسل والسنة ان يجتهد خطوطا باصابع يده مفرجة
 قليلا يبداء من قبل اصابع رجله متوجها الى اصل الساق ومحلها
 على ظاهره خفيه من راس اصابعه الى مفصل الشراكه ويثبت
 للجمع بين ظاهره باطن ظاهره او جرموقية ولو فوق خف او لفافه
 ولا اعتبار بما في فتاوى الشاذي لانه رجل مجهول لا يقدر فيها خالف
 المنقول او جرموقية من غزل او شعر الخنثيين بحيث يمشي فرسنا
 ويثبت على الساق بنفسه ولا يرى ما تحته ولا يشف الا ان ينفذ
 الى الخف قدر الفرض ولو نزع موقية اعاد مسح خفيه ولو نزع
 احدهما مسح الخف والموق الباقي ولو ادخل يده تحتها ومسح خفيه
 لم يجز والمنعيلين بسكون ما جعل على استغله جلد والمجاولين
 مرة ولو امرأة او خنثى ملبوسين على ظهره فلو ادركت ومسح
 خفيه او لم يمسح فلبس موقية لا يمسح عليها تام خرج
 المانع حقيقة كلمته او معنى كتيمة ومغزور فانه يمسح
 في الوقت فقط الا اذا توضا ولبس على الانقطاع فكل لصيحه
 عند الحدث فلو تخفف للحدث ثم خاض الماء فابتل قدماه ثم
 تم وضوءه ثم ادركت فانه ان يمسح يوما وليلة لم يمسح وثلاثة
 ايام ولياليها لم يمسح وابتداء المدة من وقت الحدث فقد يمسح
 المقيم ستا وقد لا يمكن الا في اربع كمن توضا وتخفف قبل الفجر
 فلما طلع صبح فلما تشهد الحدث وفرضه عملا قدر ثلاث
 اصابع اليد اصغرها طولا وعرضا في كل رجل من الخف

فمنعوا فيه مقدار اصابع فلو مسح برؤس اصابعه وجا في اصولها
 لم يجز الا ان يبتل في الخف عند الوضع قدر الفرض قاله المصنف
 رحمه الله ثم قال وفي الذخيرة ان الماء يتقاطر جاز ولا لا ولو
 قطع قدمه ان بقي في ظهوره قدر الفرض مسح والا غسل كمن
 قطع من كعبه ولوله رجل واحدة مسحها وجاز مسح خف
 مفصوب خلافا للحنابلة كما جاز غسل رجل مفصوبة اجماعا والخرق
 الكبير بموحدة او مثلثة وهو قدر ثلاث اصابع القدم الاصغر
 بكامله او مقطوعها يعتبر باصابع مماثلة يمنعه الا ان يكون فوقه
 خف آخر او جرموق فيمسح عليه وهذا الخرق على غير اصابعه وعقبه
 ويرى ما تحته فلو عليها اعتبارا لثلاث ولو كبارا ولو عليه اعتبارا
 اكثره ولو لم ير القدر المانع عند المشي اصلا بته لم يمنع وان كثرت
 لوانفقت الظهارة دون البطانة وتجمع الخروق في خف واحد
 لا فيهما بشرط ان يقع فرضه على الخف نفسه لا على ما ظهر من خرق
 يسير وقل خرق يجمع ليمنع المسح الحالى والاستقبال كما ينتقن
 الماصوي قهرا قلت ومزان ما ينقض التيمم يمنع ويرفع كذا
 وانكشف حتى انعقادها كما سيأتي فليحفظ ما يتصل بالمسألة لا
 مادونه الحاقا بمواضع الخرز بخلافه بخاسمة متفرقة وانكشف
 عورة وطيب محرم واعلام ثوب من حرير فانها تجمع مطلقا
 واختلف في جمع خروق اذ في الصلابة وينبغي ترجيح الجمع احتيا
 وناقضه ناقض وضوءه لا ته بعصه ونزع خف ولو واحدا
 ومضى المدة وان لم يمسح ان لم يحش بغلبة الظن ذهاب
 رجله من برد للضرورة فيصير كالجبيرة فيستوعبه بالمسح
 ولا يتوقت ولذا قالوا تمت المدة وهو في صلوته ولما مضى
 في الاصح وقيل تفسد ويتيمم وهو الاشبه ويعدها اي النزع
 والمضى غسل المتوضي رجله لا غير لحلول الحدث السابق

قوله رجل الاخره
 كان استحق قطعها
 فانزله

في الخواص الجرح وسكون الزاوية

الذي مر في باب التيمم قوله وهل
 ان كل مانع وجوده التيمم نقض
 وجوده التيمم ولا يمنع وجوده
 التيمم في الابتداء فلا ينتقض
 وجوده بعد ذلك

رفع الطرف
 قول واعلم الآخرة
 فانها تجمع حتى
 تزداد حتى
 اربع اصابع
 فتتم



قومية الامناع كبر فتيمة حينئذ وخروج اكثر قدمه في الحف
 الشرعي وكذا الخواجة نزع في الاصح اعتبارا للاكث والعبارة بخروج
 عقبه ودخوله وما روي من النقص بزوال عقبه فمقيد بها
 اذا كان بنية نزع الحف اما اذا لم يكن اي زوال عقبه بنية
 بل لسعة او غيرها فلا ينتقض بالاجماع كما يعلم من البرجندى
 رحمه الله معزيا للنهاية وكذا القهستاني لكن باختصار حتى
 زعم بعضهم انه خرق الاجماع فتنبه وينتقض ايضا بفعل اكثر
 الرجل فيه لو دخل الماء خفه وصحبه غير واحد وقيل لا ينتقض
 وان بلغ الماء الركبة وهو الاظهر كما في البحر عن السواح لان استئنا
 القدم بالحف يمنع سراية الحدث الى الرجل فلا يقع هذا غسل
 معتبرا فلا يوجب بطلان المسح نهرا فيغسلها ثانيا بعد
 المدة او النزع كما مر وبقي من نواقضه الخرق وخروج الوقت
 مسح مقيم بعد حدثه فسا فر قبل تمام يوم وليلة فلو بعد نزع
 مسح ثلاثا ولو اقام مسافرا بعد مضي مدة مقيم نزع ولا انتهى
 لانه صادر مقيما وحكم مسح جبيرة هي عيادان يجبر بها الكسر وخرقة
 قرصة وموضع فصد وي ونحو ذلك كعصابة جراحة ولو برأسه
 لغسل لما تحتها فيكون فرضا يعنى عمليا لثبوت بطني وهذا
 قولها واليه رجع الامام رحمه الله خلاصة وعليه الفتوى شرح
 مجمع وقومنا ان لفظ الفتوى اكثر في التصحيح من المختار والاصح
 والتصحيح ثم انه يخالف مسح الحف في وجوه ذكر منها ثلاثة
 عشر فقال فلا يتوقف لانه كالفصل حتى يؤمر الاصح ولو
 بد لها باخري او سقطت العليا لم يجب اعادة المسح بل ينوب
 ويجمع مسح جبيرة رجل معه اي مع غسل الاخرى لا مسح خفيها
 بل خفيه ويجوز اي ويصح مسحها ولو شدت بلا وضوء وغسل
 دفعا للخرج ويترك المسح كالفصل ان ضوؤا لا يترك وهو اي

في المسح بالتراب
 في المسح بالتراب
 في المسح بالتراب
 في المسح بالتراب

مسحها

مسحها مشروط بالعجز عن مسح نفس الموضع فان قدر عليه فلا
 مسح عليها والحاصل لزوم غسل المحل ولو بما حار فان نزع مسحا
 فان نزع مسحا فان نزع سقط اصلا ويمسح نحو مفتصد وجريح
 على كل عصابة مع فرجتها في الاصح ان نزع الماء او حلقها ومنه
 ان لا يمكنه ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها انكسر طرفه فجعل
 عليه دواء او صنع على شقوق رجله اجري الماء عليه ان
 قدر والا مسحها والا تركه والمسح يبطله سقوطها عن برئ والالا
 فان سقطت في الصلوة استأنفها وكذا الحكم لو سقط الدواء او
 براء موضعها ولم تسقط مجتبي وينبغي تقييده بما الخالم يضده
 ان النفا فان نزع فلا يجزى الرجل والمرأة والمحدث والمجرب للمسح
 عليها وعلى توابعها سواء اتفاقا ولا يشترط في مسحتها
 استيعاب وتكرار في الاصح فيكفي مسح الذهامة به يفتى وكذا
 لا يشترط فيها بنية اتفاقا بخلاف الحف في قول وما في نسخ المتن
 رجوع عنه المصنف رحمه الله في شرحه **باب الحيض**
 عنون به كثرة واصالته ولا فهي ثلاثة حيض ونفاس
 واستحاضة هو لغة السيلان وشرعا على القول بانه في الاصل
 ما رعية شرعية بسبب الدم المذكور وعلى القول بانه في الانجاس
 دم من رحم خرج دم الاستحاضة ومنه ما تراه صغيرة وليسة
 ومشكل لا ولادة خرج النفاس وسببه ابتداء ابتلاء الله لحواء
 لكل الشجرة وركته برون الدم من الرحم وشروطه تقدم نصاب
 الطهر ولو حكا وعدم نقصه عن اقله واوانه بعد التسعة وقت
 ثبوت بالبرود فينه تترك الصلوة ولو مبتدأة في الاصح لان الاول
 الصلوة والحيض دم صحتة تفتي اقله ثلاثة ايام بليا ليها الثلاث
 فالاضافة لبيان العود المقدر بالساعات الفلكية للاختصار
 فلا يلزم كونها ليالي تلك الايام وكذا قوله واكثره عشرة بعشر ليال

وذكر في هذا ان بعضهم لم يعارضه وقالوا يتحقق هذا في كل حال
 الذي يتحقق في كل حال من غير ان يكون الحيض قد انقضى
 في كل حال من غير ان يكون الحيض قد انقضى
 في كل حال من غير ان يكون الحيض قد انقضى
 في كل حال من غير ان يكون الحيض قد انقضى

قوله ولعلنا لنكون من الصالحين
 واجبة لا ترك لا احتمال
 الحيف ولا تعبد
 لا يملكها كانت
 طاهرة فقه
 حجت
 من العبد
 وان كان
 فانها
 فليس
 عليها
 طهوان
 الصلوة
 محظية

والاصل انها متى تيقنت بالطهر في وقت
 صلوة فيه بالوضوء لو كانت
 صلوة وضامت متى
 تيقنت بالحض في
 وقت تركها
 فيه

كذا رواه الذارقطني وغيره والناقص عن اقله والزايد على اكثره
 او اكثر النفاس او على العادة وجاوز اكثرها واما تراه صغيرة دون
 تسع على المعتد وآيسه على ظاهر المذهب وحامل ولو قبل
 خروج اكثر الولد استخاضه واكل الطهر بين الحيضين والنفاس
 والحيض خمسة عشر يوما ولياليها اجماعا ولا حد لاكثره وان استغرقت
 العوا لا عند الاحتياج الى نصيب عادة لها اذا استمر بها الدم
 فيحد لاجل العدة بغيره في يفتي وعده كلامه المستدة والمقتد
 ومن نسيت عادتها وهي الحيضة والمضلة واصلا لها اما بعد
 او بمكان او بها كما يسط في البحر والحاوي وحاصله انها تتوى ومتى
 ترددت بين حيض ودخول فيه وظهر تنوضا لكل صلوة وان
 بينهما والى دخول فيه تغسل لكل صلوة وتترك غير مؤكدة
 ومسحها وخمسا وتصوم رمضان ثم تقضي عشرين يوما ان علمت
 بحديتها ليلة والا فاثني عشرين وتطوف الركن ثم تغتسل بغير شرة
 ولصلته ولا تعيده وتعتد لطلاق بسبعة اشهر على المفتي به
 يوما تراه في لون كبدته وتؤبى في هذه المعتادة سوى بياض
 فيخالص قبل هو شئ يشبه الخيط الابيض ولو المرى طهر امتحلا
 بين الدمين فيها حيض لان العبرة لا قوله واخره وعليه المتون
 فيحفظ ثم ذكر كوامله بقوله يمنع صلوة مطلقا ولو سجد
 شكر وصوما وتهنئة لزوما فلهذا المخرج ولو شرعت تطوعا
 فيها فحاضت فصنتها خلافا لما زعمه صدر الشريعة رحمه الله بحد
 وفي الفيض لو نامت طاهرة وقامت حايضا حكم بحيضها مذ
 قامت وبعبس مذنمات احتياطا ويمنع حل دخول مسجدها
 الطواف ولو بعد دخولها المسجد وتزعمها فيه وقربان ما
 تحت الاذاذ يعني ما بين سدة وركبة ولو بلا شهوة وحل ما عدا
 مطلقا وهل يحل النظر ومباشرتها له فيه تردد وقراءة قرآن

قوله ولعلنا لنكون من الصالحين
 واجبة لا ترك لا احتمال
 الحيف ولا تعبد
 لا يملكها كانت
 طاهرة فقه
 حجت
 من العبد
 وان كان
 فانها
 فليس
 عليها
 طهوان
 الصلوة
 محظية

قوله ولعلنا لنكون من الصالحين
 واجبة لا ترك لا احتمال
 الحيف ولا تعبد
 لا يملكها كانت
 طاهرة فقه
 حجت
 من العبد
 وان كان
 فانها
 فليس
 عليها
 طهوان
 الصلوة
 محظية

بقصده ومسته ولو مكتوبا بالفارسية في الاصح الا بغلافه
 المنفصل كما مر وكذا يمنع حمله كلوح وورق فيه آية ولا باس
 لحايش وجنب بقراءة ادعية ومستها وحملها وذكر وتبسيح وزيار
 قبور ودخول مصلى عيد واكل وشرب بعد مصضة وغسل يدي
 واما قبلها فيكونه لجنب لا حايش ما لم يتخاطب بغسل ذكره الحلي
 رحمه الله ولا يكره تحريم مس قرآن بكم عند الجمهور تيسيرا وفتح
 في الهداية الكراهة وهو محوط ويحل وطئها اذا انقطع حيضها
 لاكثره بلا غسل وجوبا بل ندبا وان انقطع لدون اقله تنوضا
 وتصل في آخر الوقت وان لا قلة فان لدون عادتها لم يحل
 وتغتسل وتصل وتصور احتياطا وان لعادتها فان
 كتابتة حل في الحال والا لم يحل حتى تغتسل او تيمم بشرطه
 او يمسح عليها من ليسع الغسل ولبس الثياب والحرمة يعني
 من آخر وقت الصلوة لتعليقهم بوجوبها في ذمتها حتى لو طهر
 في وقت العيد لا بد ان يمضي وقت الظهر كما في السراج وهل
 تعتبر الحرمة في الصور الاصح لا وهي من الطهر مطلقا
 وكذا الغسل لو لاكثره والا فمن الحيض فتقضي ان بقي قدر الغسل
 والحرمة ولو ل عشرة فقدر الحرمة فقط لئلا تزيد ايامه
 على عشرة فيحفظ ووطئها يكفر مستحله كما جزم به غير واحد
 وكذا مستحل وحي الدبر عند الجمهور محبى وقيل لا يكفر في
 المستلتي وهو الصحيح خلاصة ثم راييت في الفصل الثاني
 والثلاثين من التاترخانية معزيا للسراجية اللواطة مع ملوكة
 او ملوكة او امراته حرام الا انه لو استحل لا يكفر قاله حسام
 الدين رحمه الله انتهى فتأمل ولعله يفيد التوفيق وعليه المعقول
 لانه حرام لغيره ولما يجي في المرتد انه لا يفيت بتكفير مسلم كان
 في كفره خلاف ولود وايه ضعيفة ثم هو كبيرة لو عامدا فاختارا

قوله ولعلنا لنكون من الصالحين
 واجبة لا ترك لا احتمال
 الحيف ولا تعبد
 لا يملكها كانت
 طاهرة فقه
 حجت
 من العبد
 وان كان
 فانها
 فليس
 عليها
 طهوان
 الصلوة
 محظية

قوله ولعلنا لنكون من الصالحين
 واجبة لا ترك لا احتمال
 الحيف ولا تعبد
 لا يملكها كانت
 طاهرة فقه
 حجت
 من العبد
 وان كان
 فانها
 فليس
 عليها
 طهوان
 الصلوة
 محظية

قوله ولعلنا لنكون من الصالحين
 واجبة لا ترك لا احتمال
 الحيف ولا تعبد
 لا يملكها كانت
 طاهرة فقه
 حجت
 من العبد
 وان كان
 فانها
 فليس
 عليها
 طهوان
 الصلوة
 محظية

قوله ولعلنا لنكون من الصالحين
 واجبة لا ترك لا احتمال
 الحيف ولا تعبد
 لا يملكها كانت
 طاهرة فقه
 حجت
 من العبد
 وان كان
 فانها
 فليس
 عليها
 طهوان
 الصلوة
 محظية

قوله ولعلنا لنكون من الصالحين
 واجبة لا ترك لا احتمال
 الحيف ولا تعبد
 لا يملكها كانت
 طاهرة فقه
 حجت
 من العبد
 وان كان
 فانها
 فليس
 عليها
 طهوان
 الصلوة
 محظية

قوله ولعلنا لنكون من الصالحين
 واجبة لا ترك لا احتمال
 الحيف ولا تعبد
 لا يملكها كانت
 طاهرة فقه
 حجت
 من العبد
 وان كان
 فانها
 فليس
 عليها
 طهوان
 الصلوة
 محظية

عالم بالحرمه لاجالها او مكوها او ناسيا فتلزمه التوبة ويندب
تصدق بدينار ونصف ومصرفه كزكوة وهل على المرأة تصدق
قال في الضياء الطاهرة ودم استخاضه حكمه كزكوة دائمة وقتا
كاملا لا يمنع صوما وصدقة ولو نفلا وجماعا لحديث توفى وصلى
وان قتلوا الدم على الحصى والنفس لغير ولادة المداوة وشرعا
دم فلو لم تره هل يكون نفسا المعتمد نعم يخرج من رحم فلو ولدت
من غيرتها ان سال الدم من الرحم فنفسا ولا فذات جرح وان
ثبت له اعتكافا لو لد عقب ولو واكثره ولو منقطع اعضوا
عصوا لا اقله فتوصوا ان قدرت او تتيتم وتوفي بصلوة ولا
تؤخروها عذر الصحيح القادر وحكمه كالحيض في كل شيء الا في
شبهة ذكرها في الخوازمي وشرحي الملتقى منها انه لا حد لقله
الا اذا احتج اليه لقوله اذا ولدت فانت طالق فقالت مضت
عدتي فقدوة الامام رحمه الله خمسة وعشرين يوما مع ثلاث حيض
والثاني باثني عشر والثالث بساعة واكثره اربعون يوما كذا رواه الترمذي
وعنه ولان ليكن اكثر اربعة امثال اكثر الحيض والزايد على اكثره استخاضه
لو مبتدأه اما المعتادة فتد لعادتها وكذا الحيض فان انقطع على
اكثرها او قبله فالكل نفاس وكذا حيض ان وليه طهر تام والا
فعادتها وهي تثبت وتنتقل مرة به يفتى وتامه في علقناه
على الملتقى والنفس لامة التوأمين من الاول لها ولدان بينهما وقت
حول وكذا الثلاثة ولوبين الاول والثالث اكثر منه في الاصح وانقضاء
العدة من الاخير وفاقا لتعلقه بالفراغ وسقط مثلث الستين
اي مسقوط ظهور بعض خلقه كيدا ورجل او اصبع او ظفر او شعر
ولا يستبين خلقه الا بعد مائة وعشرين يوما ولد حكمه فتصير المداوة
به نفسا والامة ام ولد ويحتمل به في تعليقه وتنقص به العدة
وان لم يظهر له شيء فليس بشيء والمرئ حيض ان دام اياما

وتقدم

قوله وحده اي المص في الغن اي باب الغن
وليس المراد ان صاحب الغن يفتي الغن
اسم كتاب حدث في الكتاب المسمى
بابه كذا يؤمن قال في البحر وهو قول شيخ
بخاري وخوارزم

قوله وحده اي المص في الغن اي باب الغن
وليس المراد ان صاحب الغن يفتي الغن
اسم كتاب حدث في الكتاب المسمى
بابه كذا يؤمن قال في البحر وهو قول شيخ
بخاري وخوارزم

قوله وحده اي المص في الغن اي باب الغن
وليس المراد ان صاحب الغن يفتي الغن
اسم كتاب حدث في الكتاب المسمى
بابه كذا يؤمن قال في البحر وهو قول شيخ
بخاري وخوارزم

وتقدم طهر تام والاستخاضة ولو لم يدر حاله ولا عود اياما
وداما الدم تدع الصلوة اياما حيضها بيقين ثم تغتسل ثم تصلي
كمغزور ولا يجد اياها بمدة بل هو ان تبلغ من السن ما لا يحصى
مثلها فيه فاذا بلغت وانقطع دمها حكمها باياها فواراة بعد
الا انقطاع حيض فيبطل الاعتداد بالاشهر وتفسد النكحة وقيل
يجد بخمسين سنة وعليه المعول والفتوى في زماننا مجتبي وغيره
تيسيرا وحده في العدة بخمسين وخمسين قال في الضياء وعليه الاعتداد
وماراة بعدها اي المدة المذكورة فليس بحيض في ظاهر المذهب
الا اذا كان دما خالصا فحيض حتى يبطل به الاعتداد بالاشهر
لكن قبل تمامها لا بعده حتى لا تفسد النكحة هو المختار للفتوى
جوهرة وغيرها واستحقاقه في وصاحب عذر منه بلس بول
لا يمكنه امساكه واستطلاق بطن او انفلات ريج او استخاضة
او بعينه دم او عمنش او عرت وكذا كل ما يخرج بوجع ولو من اذن
وثدي وسرة ان استوعب عذره تمام وقت صلوة مفروضة بان لا
يجد في جميع وقتها زمانا يتوضا ويصلي فيه خاليا عن الحدث
ولو حكم لان الانقطاع اليسير ملحق بالعدم وهذا شرط العذر في
حق الابتداء وفي حق البقاء كفي وجوده في جزء من الوقت ولو مرة
وفي حق الزوال يشترط استيعاب الانقطاع تمام الوقت حقيقة
لا في الانقطاع الكامل وحكمه الوضوء لا غسل توبه وبخذه كحل ومن
الامر الوقت كما في لد لولة الشمس ثم تصلي به فيه فرضا ونفلا قد خل
الواجب بالاولى فاذا اخرج الوقت بطل اي ظهر حوته السابق حتى لو
توضا على الانقطاع ودام اليه خروجه لم يبطل بالخروج ما لم يطرأ حدث
اخر او يسيل كمسالة مسح خفه واذا انه لو توضا بعد الطلوع
ولو لعيد او ضحي لم يبطل بالخروج وقت الظهور وان سال على توبه
فوق قدره حازه ان لا يفعله ان كان لو غسله تبخس قبل الفراغ منها

قوله وحده اي المص في الغن اي باب الغن
وليس المراد ان صاحب الغن يفتي الغن
اسم كتاب حدث في الكتاب المسمى
بابه كذا يؤمن قال في البحر وهو قول شيخ
بخاري وخوارزم

الغن

أى الصلوة ولا يتنجس قبل فراعذ فلا يجوز ترك غسله هو المختار
 للفتوى وكذا مريض لا يبسط ثوبه الا يتنجس فوراً له تركه والمفوز
 انما تبقى طهارته في الوقت بشرطين اذا اتوضا لعذره ولم يطرأ عليه
 حدث اخر اما اذا حدث اخر وعذره منقطع ثم سال او توضا
 لعذره ثم طرأ عليه حدث اخر بان سال احد من غير وجهه
 او قرحتيه ولو من جدي ثم سال الاخر فلا تبقى طهارته
 يجب دمر عذره او يقليله بقدر قدرته ولو بطلا
 موميا وبغيره لا يبقى ذاعذره بخلاف الحايض فلا يصلي به
 انفلات ربح خلع من به سلس بول لا ينعوه حدثا ونجاسة
باب الجناس جمع جنس بفتح جيم
 وهو لغة يجمع الحقيقي والمحملي وعرفا يختص بالكل يجوز ربح
 نجاسة حقيقية عن محلها ولو اناء او مأكل علم محلها اولا بماء ولو
 مستحلا به يفتى وبكل ما يبع طاهر قاله للنجاسة ينصرف بالعصر
 كحل وماء ورد حتى الزيق فتطهر اصبع وتؤي بالجنس ثلاثا بخلاف
 المختار ويظهر خف ونحوه كنفل تنجس بدوي جرم هو كل ما يرى
 بعد الجفاف ولو في غيرها كخرو بول اصابه تراب به يفتى بذلك
 يزول به اثرها ولا جرم لها فيفضل ويظهر صقيل لا مسام له
 كمرارة وظفر وعظم وزجاج وانية ملهونه او خرايطي وصفاح
 فضة غير منقوشة لمسه يزول به اثرها مطلقا به يفتى وتطهر
 ارض بخلاف نحو سباط بيبيسها اي جفا فيها ولو برج ودهاب
 اثرها تكون وريح لا جعل صلوة عليها لا تتنجس بها لان المشروط
 لها الطهارة وله الطهورية وحكم الجرم ونحوه كلب مفروش خض
 بالخاء تجيرة سطح وشجر وكذا قايين في ارض كذلك اي كارض
 فيظهر نجفان وكذا كالا كان ثابتا فيها لا خذه كلها باتصاله
 بها فالمنفصل يغسل لا عند الاجر اخشا كرها وفكارص ويظهر مي

وانما قلنا ذلك لانه حدث از لونه
 آخر اى حدث اخر كارجح
 فسال من عذره نقض وصونه
 وان لم يخرج الوقت وان لم يسئل
 لانه من غير

مخولج كزيت لانه غير قالع وما
 قيل ان اللبن وبول ما يؤكل مزيل
 فخالص موصوف

الحال للنجاسة
 والصلوات الملهة
 من النجاسة
 النجاسة

هذا هو المختار
 في كل ما ذكره
 من النجاسة
 والصلوات الملهة
 من النجاسة

هذا هو المختار
 في كل ما ذكره
 من النجاسة
 والصلوات الملهة
 من النجاسة

اي محله يابس بفركه ولا يضرب بقاء اثره ان طهر راس حشفة
 كان مستنجيا بما وفي المجتبى اوجب فتنع فانزل لم يظهر الا
 بغسله لتلوثه بالنجس انتهى اي برطوبة الفرج فيكون متفرعا
 على قولها بنجاستها اما عنده فهو طاهرة كسائر رطوبات
 البدن جوهرية ولا يكون يابسا او لا راسها طاهرا فيغسل كسائر
 النجاسات ولود ما كئيطا على المشهور بلا فرق بين منيته ولو في
 ثوبه ولو جديدا او مبطن في الاصح وبدنه على الظاهر المذهب
 من هل يعود بنجاس ببلله بعد فركه المعتمد وكذا الحكم بطهارة
 بغير ما يع وقد انتهت في الخراين المظهرات الي نيف وثلاثين وعيوت
 نظهر ابن وهبان رحمه الله قلت
 • وغسل ومسح والجفاف مطهر • وغت وقلب العين والخف •
 • تصرف في البعض ندف ونزحها • ونار وغلي غسل بعض لغو •
 • ويظهر زيت تنجس بمجعله صابونا به يفتى للبلوى كشور رشبها •
 • نجس لا يابس بالمجنز فيه كطين فجعل منه كوز بعد جعله في النار •
 • يظهر ان لم يظهر فيه اثر النجس بعد الطبخ ذكره الحلبي رحمه الله •
 • الشارع عنه قد ردهم وان كره تخريما فيجب غسله وما دونه •
 • تنزها فيس ونوقه مبطل فيفرض والعبرة لوقت الصلوة لا الاطفا •
 • على الاكثر نهر وهو متقال ووزنه عشرين قيراطا فينجس كثيف •
 • له جرم وعرض مقعر الكف وهو داخل مفاصل الاصابع في دقيق •
 • من مغلظة لعذرة ادى وكذا كلما خرج منه موجبا لوضوء وغسل •
 • مغلظ وبول غير مأكل ولو من صغير لم يقطع ببول الخفاش •
 • وخرو فطاهر وكذا بول الفارة لتعذر التحرز عنه وعليه •
 • الفتوى كما في التاترخانية وسيجي آخر الكتاب ان خروها لا •
 • يفسد ما لم يظهر اثره وفي الاشياء بول السنور في غير اواني •
 • الماء عفو وعليه الفتوى ودم مسفوح في سائر الحيوانات •

هذا هو المختار
 في كل ما ذكره
 من النجاسة
 والصلوات الملهة
 من النجاسة

المريض ومنه وبينه وبين غيره
 كما يحسن الباقى ولا

تخلل
 ودفع وتخليل كونه
 وفرك وذلك والوضوء
 مودو في الرضوخ
 ونحوه في
 آخره في
 جديا

وبول الهرة والفا
 وخروها نجس
 يفسد الماء لكن اذا
 الحظوة ولم يظهر لايه
 بالث القارة على الشاة
 اعتبارا بالماء وقيل لا تنجس
 لا يمكن موصوف الشاة
 لانه ربما شول من الاعلى ولا
 كذلك الاناء لانه
 ينجر اهراد

هذا هو المختار
 في كل ما ذكره
 من النجاسة
 والصلوات الملهة
 من النجاسة

الدم شهيد مادام عليه وما بقي في لحم مهذول وعروق وكبد
 وطحال وقلب وما لم يسيل ودم سمن وقمل وبرعوث وبقي زاد في السراج
 وكتان وهو كما في القاموس كرماني دويبة حمر الشاة المستنقش
 اثني عشر وخمرو في باقي الاشربة روايات التخليط والتخفيف
 والطهارة ونحو في البحر الاول وفي النهر الاوسط وخرو كل طير
 لا يزرع في الهوى كبط اهل و دجاج اما ما يزرع فيه فانما كره
 فطاهر ولا فمخفف وروث وحتى افادها نجاسة خرو كل
 حيوان غير الطيور وقاله مخففة وفي الشر بلائمة قولا طاهر
 وطهورها حذرهم الله اخر اللبوى وبه قال مالك ولو اصابه نجاسة
 مغلظة ونجاسة مخففة جعلت الخفيفة تبعا للتغلظة احتياطا
 كما في الظهيرية ثم متى اطلقوا النجاسة فطاهره التخليط وعفو
 دون ربع جميع البدن ونوب وكوبير هو المختار ذكره الطبري رحمه الله
 ورجحه في النهر على التقدير بربع المصاب كيد وكه وان قال في
 الحقايق وعليه الفتوى من نجاسة مخففة كبول مأكول ومنه
 الفوس وطهره فحذرهم الله وخرو طير من السباع وغيرها
 غير مأكول وقيل طاهر وصح ثم الخفة انما تظهر في غير الماء
 فيلحفظ وعفى عنه دم سمك ولعاب بغل وحمار والمذهب طهارتها
 وبول انتضج كورس ابن وكذا اجانبها الاخر وان كثر باصابت الماء
 للضرورة كمن لو وقع في ماء قليل نجسته في الاصح لان طهارة
 الماء اكد جوهره وفي القنية لو اتصل وانسبط وزاد على قدر
 الدرهم ينبغي ان يكون كاللحم النجس اذا انسبط وطهره شارب
 ونحو نجس وغبار سرقين وحمل كلاب وانتضاج غسالة لا
 يظهر موانع قطرها في الاثاء عفو وماء بالماء ورد في جري
 على نجس نجس اذا ورد كله او اكثره ولو اقله الكيفية في نهر
 او نجاسة على سطح كمن قد من ان العبرة لا اثر لعكسية

اذا

منه
 في النهر
 في البحر
 في النهر
 في البحر

منه
 في النهر
 في البحر
 في النهر
 في البحر

منه
 في النهر
 في البحر
 في النهر
 في البحر

اي اذا وردت النجاسة على الماء تنجس الماء اجماعا لكن لا ينجس نجاسته
 اذا لاقي المتنجس ما لم ينفصل فليحفظ لا يكون نجسا وما قد
 والا لزم نجاسة النجس في سائر الامصار ولا ملح كان حارا او خافرا
 ولا قدر وقع في بئر فصار حمة لا ينقلب العين به يفتى وعن
 طرف ثوب او بدن اصابته نجاسة محلا منه ونسي المحل يظهر
 له وان وقع الغسل بغير تحرره هو المختار ثم لو ظهر بها في طرف
 آخر هل يعيد في الخلاصة نعم وفي الظهيرية المختار انه لا يعيد
 الا المصلاة التي هو فيها كالوالب حرم خصها لتخليط بولها اتفاقا
 على نحو حنطه تدوسها فقسما وغسل بعضه او ذهب به به
 او اكل او بيع كما مر حيث يطهر الباقي وكذا الذهب لا يحال وقوع
 النجس في كل طرف كسائلة الثوب وكذا يظهر محل نجاسة اما
 عينها فلا تقبل الطهارة مريئة بعد جفاف كدم بقلعها اي
 بزوال عينها واثرها ولو بهرة او بما فوق ثلاث في الاصح ولم يقل
 بغسلها ليعلم بخودك وفرك ولا يضرب بقا اتركه كون ورجح لازم
 فلا يكلف في ان القد الى ماء حار او صابون ونحوه بل يطهر ما يصغ
 او مخضب بنجس يغسله ثلاثا ولا يولى غسله الى ان يصفو الماء
 ولا يضرب اثره من الدهن وذلك ميتة لا نه عين النجاسة حتى
 لا يوبخ به جلد بل يستصبح به في غير مسجود ويطهر محل غيرها
 اي غير مريئة بغلبة ظن غاسل او مكافا والا فمستعمل طهارة
 محلها بلا عذر به يفتى وقيل ذلك ملوسوس يغسل وعصر ثلاثا
 او سبعة فيما ينصرف مبالغا بحيث لا يقطر ولو كان او عصا
 قطر طهره بالنسبة اليه دون ذلك الغير ولو لم يبلغ لوقته هل
 يظهر الاظهر نعم للضرورة وقد ثبت ثلث جفاف اي انقطاع
 تقاطع عذرة اي غير منصرف مما يشرب النجاسة والا فبقلعها
 كما مر وهذا كله اذا غسل في اجانة اما لو غسل في غير اوصبه عليه

منه
 في النهر
 في البحر
 في النهر
 في البحر

لا يكون رماذ قرز و ملح كان حارا نجسا لا ينقلب
 العين وهو من المصبرات فان كان في غيره كالخمر
 خلاص في الطهارة وان كان في غيره كالخمر
 والمستهة يقع في المصبرة فتصير على يوكل والسرقة
 والعزرة تحرق فتصير رماذ تطهر عند تحررها
 خلاصا لا يوسفر حلاصه وضم اليه حذرهم الله
 وعليه الفتوى كما في الخلاصة

ماء كثير او جرى عليه الماء طهر مطلقا بلا شرط وعصر وتجفيف وتناول
خمس هو المختار ويظهر لبن وعسل ودرسين يغلى ثلاثا ولم يلج
بمجرد يغلى ويبرد ثلاثا وكذا داجاجة ملقاة طالة على التفت
قبل شقها فتح وفي التجفيس غنطة حنطت في خرقة تطهر ايدا
به يفتى ولو انتفخت من بول نقت وجفت ثلاثا ولو عجن خبز
كعبر صب فيه خل حتى يذهب اثرها فتطهر **فصل الاستنجاء**
الزالة بخمس على سبيل فلا يسق من ريج وحصة ونوم وفصد
وهو سنة مؤكدة وما قيل من افتراضه لتجفيفه ومجازة فخرج
فقال في وانه اربعة واركان اربعة شمس مستنج وفتى مستنج
كواء وحجر وخمس خارج من احد السبيلين وكذا الواساء من خارج وان
قام من موضعه على المقعد وخرج دبره قبل يخرج مما هو عليه طاهر
قال في لا قيمة لما كره منق لا في المقصود فيختار الا بغير ولا سطر
عم التلوين ولا يتقيد باقبال وادبار شتاء وصيفا وليس لعدد
ثلاثا بمسنون فيه بل مستحب والغسل بالماء الى ان يقع في قلبه
انه طهر ما لم يكن مؤثرا فيقد بثلاث كما مر بعد اي الجربة
كشفت عورة عند احد اماه فيترك كما مؤفوكشف له صار
فاسقا لا لو كشف لا غتسال وتغوط كما جثته ابن الشحنة رحمه الله
سنة مطلقا به يفتى سراج ويجب اي يفرض غسله ان طهر
المخرج بخمس مانع ويعتبر القذ والمائع لصلوة فيما وراء موضع
الاستنجاء لان ما على المخرج سا قط شرعا وان كثر ولهذا لا تكراه
الصلوة معه وكراهية تحريمها بعظم وطعام وروث يابس كغفرة
يا بسية وحجر استنجي به المخرج آخر واخر وحذف وزجاج وشي
مخرج مخرقة ديباح ويمين ولا عذر بديساره فلو مشولة ولا
يجد ماء جاريا ولا صابا ترك الماء ولو شلتا سقط اصلا كبريين
ومريضة لم يجد ان يحل جماعه ولحم وعلف حيوان وحق غير

والدجاجة التي اعليت قبل اخراج امعائها
ان بقيت الى ان وصلت الى الاستوى لا تطهر
اصلا وكذا الكرش قبل تطهيره لا يشرب
النجاسة واما اذا التفت بقدر اخلال
الماء للتفت الريش فتطهر بالغسل
نحوها اذا والفتاح راحة اليد

وكلا ينتفع به فلو فعل اجزاه مع الكراهة لحصول النقاء ونظرو
لما مؤانه سنة لا غير فينبغي ان لا يكون مقبلا لها بالتي عنه كما
كره عريها استقبال قبله واستد بارها لاجل بول او غائط فلو لا استنجاء
لم يكن ولو في بغيات لاطلاق النهي فان جلس مستقبلا لها غافلا لم
ذكر اعرف نذرا لحدوث الطبري من جلس يبول فيقبل القبلة فذكر
فانصرف عنها اجلا لها لم يقدر من مجلسه حتى يغفر له ان امكنه
والافلا ناس وكذا يكره هذه تعم الترخيمية والتزبيدية للمرأة
امساك صغير لبول او غائط نحو القبلة وكذا امتد رجله اليها
واستقبال شمس وقمر لها اي لاجل بول او غائط وبول وغائط
في ماء ولو جاريا في الاصح وفي البحارها في الراكد تحريمية وفي الجاري
تتزيهية وعلى طرف نهر او بئر او حوض او عين او تحت شجرة
مظهرة او في زرع او في ظل ينتفع بالجلوس فيه وتجنب مسجد
ومصلى عيد وفي مقابر وبين دواب وفي طريق الناس وفي مهب
ريح وتجر فارة او حية او نملة وثقب لاد العين وفي موضع يعبر
عليه احد او يقعد عليه ويجنب طريق اوقا قلة او خيمة وفي اسفل
الارض الى اعلاها والتكلم عليها وان يبول قائما او مضطجعا او متجريا
من ثوبه بلا عذر او يبول في موضع يتوضا هو او يغتسل فيه لحديث
لا يبولن احدكم في مشك حتى يان عامة الواسوس منه **فصل**
يجب الاستبراء بمشي وتخنخ ونوم على شقه اليسرى فيتنفخ
بطباع الناس ومع طهارة المغسول تطهر اليد بشرط ازالة الزاوية
عنها وعن المخرج الا اذا عجز والناس عنه غافلون استنجى المكو
ان على وجه السنة بان ارجح مقعدا انتفض والا لا نام ومشى على
بجاسة ان ظهر عينها بخمس الا لا ولو وقعت النجاسة في نهر فاصا
ثوبه ان ظهر اثرها يتنفس والا لا ولو لم يمتل طاهر في بخمس متل
بها ان بحيث لو عصر قطر بخمس والا لا في متل بخبول ان ظهر

وانه الاصل حتى يلزمهم القضاء في كامل هو الصحيح وقت صلوة
 الفجر قد مر له لا خلاف في طرفيه واول من صلوة آدم واول
 الخس وجوبا وقد مر محمد رحم الله الظهور له انه اولها ظهورا وبيان
 ولا يخفى توقف وجوب الاداء على العلم بالكيفية فلو لم يقض
 بقينا عليه الصلوة والسلام الفجر صبيحة ليلة الاسرى ثم هل كان
 قبل البعثة متعبدا بشروع احد المختار عندنا لابل كان يعمل بما
 ظهر له من الكشف الصادق في شريعة ابراهيم عليه الصلوة والسلام
 وغيره وصح تعبدته في جزاء الجحيم والصلوة الفجر الثاني وهو المباح
 المنتشر المستطير المستطيل في قبيل طلوع ذكاء بالصبيحة غير منصرف
 اسم الشمس ووقت الظهور من ذواله اي ميل ذكاء عن كبد السماء
 الى بلوغ الظل مثليه وعنده مثله وهو قولها رزق والائمة
 الثلاثة رحمهم الله قال الطحاوي رحمه الله وبه نأخذ وفي عز
 الاذكار وهو المأخوذ به في البرهان الاظهر لبيان سبيلنا
 جبريل عليه الصلوة والسلام في الباب وفي القبض وعليه عمل الناس
 اليوم مرفق في يكون الاشياء قبيل الزوال ويختلف باختلاف
 الزمان والمكان ولولم يجد ما يغفرنا بقاءه وهي ستة اقسام
 ونصف مقدمه في اطراف ابهامه ووقت العصر منه الى
 قبيل الغروب فلو غربت الشمس ثم عادت هل يعود الوقت
 الظاهر نعم وهي الوسطى على المذهب ووقت المغرب منه الى
 غروب الشفق وهي الحرة عندها وبه قالت الثلاثة واليه رجع
 الامام رحمه الله تعالى كما في شرح الجمع وغيرها فكأن المذهب
 ووقت العشاء والوتر منه الى الصبح لكن لا يصح ان يقدر عليها
 الوتر الا ناسيا لوجوب الترتيب لانها فرضان عند الامام رحمه الله
 فافاد وقتها كغيره فان فيه يطالع الفجر قبل غروب الشفق
 في أربعين ليلة الشتاء مكاف بهما فيقتدر لها ولا يتوى القضاء

في وقت الظهور من ذواله اي ميل ذكاء عن كبد السماء الى بلوغ الظل مثليه وعنده مثله وهو قولها رزق والائمة الثلاثة رحمهم الله قال الطحاوي رحمه الله وبه نأخذ وفي عز الاذكار وهو المأخوذ به في البرهان الاظهر لبيان سبيلنا جبريل عليه الصلوة والسلام في الباب وفي القبض وعليه عمل الناس اليوم مرفق في يكون الاشياء قبيل الزوال ويختلف باختلاف الزمان والمكان ولولم يجد ما يغفرنا بقاءه وهي ستة اقسام ونصف مقدمه في اطراف ابهامه ووقت العصر منه الى قبيل الغروب فلو غربت الشمس ثم عادت هل يعود الوقت الظاهر نعم وهي الوسطى على المذهب ووقت المغرب منه الى غروب الشفق وهي الحرة عندها وبه قالت الثلاثة واليه رجع الامام رحمه الله تعالى كما في شرح الجمع وغيرها فكأن المذهب ووقت العشاء والوتر منه الى الصبح لكن لا يصح ان يقدر عليها الوتر الا ناسيا لوجوب الترتيب لانها فرضان عند الامام رحمه الله فافاد وقتها كغيره فان فيه يطالع الفجر قبل غروب الشفق في أربعين ليلة الشتاء مكاف بهما فيقتدر لها ولا يتوى القضاء

لفقد

في وقت الظهور من ذواله اي ميل ذكاء عن كبد السماء الى بلوغ الظل مثليه وعنده مثله وهو قولها رزق والائمة الثلاثة رحمهم الله قال الطحاوي رحمه الله وبه نأخذ وفي عز الاذكار وهو المأخوذ به في البرهان الاظهر لبيان سبيلنا جبريل عليه الصلوة والسلام في الباب وفي القبض وعليه عمل الناس اليوم مرفق في يكون الاشياء قبيل الزوال ويختلف باختلاف الزمان والمكان ولولم يجد ما يغفرنا بقاءه وهي ستة اقسام ونصف مقدمه في اطراف ابهامه ووقت العصر منه الى قبيل الغروب فلو غربت الشمس ثم عادت هل يعود الوقت الظاهر نعم وهي الوسطى على المذهب ووقت المغرب منه الى غروب الشفق وهي الحرة عندها وبه قالت الثلاثة واليه رجع الامام رحمه الله تعالى كما في شرح الجمع وغيرها فكأن المذهب ووقت العشاء والوتر منه الى الصبح لكن لا يصح ان يقدر عليها الوتر الا ناسيا لوجوب الترتيب لانها فرضان عند الامام رحمه الله فافاد وقتها كغيره فان فيه يطالع الفجر قبل غروب الشفق في أربعين ليلة الشتاء مكاف بهما فيقتدر لها ولا يتوى القضاء

لفقد وقت الاداء فيه افنى البرهان الكبير واختاره الكمال وتبعه
 ابن الشحنة رحمهم الله في الفاظه فصحة فرغم المصنف رحمه الله
 انه المذهب وقيل لا يكف بها لعدم سببها وبه جز في الكفر
 والذهر والملتق وبه افنى البقائي ووافقه الخواص والمرغبين
 ووجهه الشربلاي والخلجي رحمهم الله واوسعها المقال ومنعها
 ما ذكره الكمال رحمه الله قلت ولا يساعده حديث الرجال لانه
 وجب اكثر من ثلثمائة ظهر مثلا قبيل الزوال ليس كسئلنا
 لان المفقود فيه العلامة لا الزمان واما فيه فقد فقد
 الاموان والمستحيت للرجل الابتداء في الفجر باسفار والختم به
 هو المختار بحيث يترك اربعين آية ثم يعيده بطهارة لو فسد
 وقيل يؤخر جذا لان الفساد موهوم لا حاج بهزافه في انفس
 افضل كمرأة مطلقا وفي غير الفجر افضل لها انتظار فراغ
 الجماعة وتأخير ظهر الصيف بحيث يمشى في الظل مطلقا
 كذا في الجمع وغيره اي بلا اشتراط شدة حر وحرارة بلد وقصد
 جماعة ومما في الجوهره وغيرها من اشتراط ذلك منظوره ووجهه
 كظهور اصلا واستحبابا في الزمانين لانها خلفه وتأخير عصر
 صيفا وشتاء توسعة للتواقل ما لم تتغير ذكاء بان لا يتأخر
 العتيق فيها في الاصح وتأخير عشاء الى ثلث الليل قتيده في الخائفة
 وغيرها بالشتاء اما في الصيف فيندب تعجيلها فان حرها الى ما
 زاد على النصف كره لتقليل الجماعة اما اليه فيباح واخر العصر
 الى اصفرار ذكاء فلو شرع فيه قبل التغير فمده اليه لا يكون
 واخر المغرب الى استيلاء النجوم اي كثرتها كونه اي التأخير لا
 الفعل لانه ما موربه تخريما الا بعد كسفه وكونه على كل
 وتأخير الوتر الى آخر الليل لواتق بالانقباض ولا فضل النور فان
 افاق فاقه الا فضل والمستحب تعجيل ظهور شفق يلحق به الربيع

في وقت الظهور من ذواله اي ميل ذكاء عن كبد السماء الى بلوغ الظل مثليه وعنده مثله وهو قولها رزق والائمة الثلاثة رحمهم الله قال الطحاوي رحمه الله وبه نأخذ وفي عز الاذكار وهو المأخوذ به في البرهان الاظهر لبيان سبيلنا جبريل عليه الصلوة والسلام في الباب وفي القبض وعليه عمل الناس اليوم مرفق في يكون الاشياء قبيل الزوال ويختلف باختلاف الزمان والمكان ولولم يجد ما يغفرنا بقاءه وهي ستة اقسام ونصف مقدمه في اطراف ابهامه ووقت العصر منه الى قبيل الغروب فلو غربت الشمس ثم عادت هل يعود الوقت الظاهر نعم وهي الوسطى على المذهب ووقت المغرب منه الى غروب الشفق وهي الحرة عندها وبه قالت الثلاثة واليه رجع الامام رحمه الله تعالى كما في شرح الجمع وغيرها فكأن المذهب ووقت العشاء والوتر منه الى الصبح لكن لا يصح ان يقدر عليها الوتر الا ناسيا لوجوب الترتيب لانها فرضان عند الامام رحمه الله فافاد وقتها كغيره فان فيه يطالع الفجر قبل غروب الشفق في أربعين ليلة الشتاء مكاف بهما فيقتدر لها ولا يتوى القضاء

وبالصيف الخريف وتجييل عصر وعشاء يوم غير وتجييل مغرب مطلقا
 وتأخيرته قدر ركعتين يكره تأخيرها وتأخير غيرها فيه هذا في ديار
 يكثر شتاؤها ويقل دعايتها أوقاتهما في ديارها فيراعي الحكم
 الأول وحكمه أن تجيلا وتأخيرا وكراهة تأخيرها وكل ما لا
 يجوز مكروه صلوة مطلقا ولو قضاء أو واجبة أو نافلة أو على جنازة
 وسجدة تلاوة وسهولة شكر قنينة مع شروق الأعراف فلا يمنعون
 من فعلها لأنهم يتركونها والأداء الجائز عند البعض أولى من الترك أصلا
 كما في القنينة وغيرها وأسبغوا اليوم الجمعة على قول الثاني المصحح
 المعتمد كذا في الأشباه ونقل الحلي رحمه الله أن عليه الفتوى وعزوب
 العصر يومه فلا يكره فعله لأدائه كما وجب بخلاف الفجر والاطل
 تعارضت فتساقت كما بسطه صدر الشريعة رحمه الله وينعقد
 نفل بشروع فيها بكراهة التحريم لا ينعقد الفرض وهو ملحق به
 كواجب لعينه كوتر وسجدة تلاوة وصلوة جنازة تليق الآية
 في كامل وحضرت الجنازة قبل لوجوبه كاملا فلا يتأذى ناقصا
 فلو وجبت فيها لا يكره فعلها أي تحريما وفي الحقيقة الأفضل أن لا
 تؤخر الجنازة وصح مع الكراهة تطوع بدأوبه فيها ونحو ذلك
 فيها وقد نذر فيها وقضاء تطوع بدأوبه فيها فافسده لوجوبه
 ناقصا ثم ظاهرا رواية وجوب القطع والقضاء في كامل كما في البحر
 وفيه عن البغية الصلوة فيها على النبي صلى الله عليه وسلم
 أفضل من قراءة القرآن وكأنه لأنها من أركان الصلوة فلا أولى
 ترك ما كان ركنها وكراهة نفل قصدا ولو تحية مسجد
 وكل ما كان واجبا لعينه بل لعينه وهو ما يتوقف وجوبه
 على فعله كندوة وركعتي طواف وسجدة في سهو والذبح شرعا
 في وقت مستحب أو مكروه ثم أفسده ولو سنة فجر بعد صلوة
 فجر وصلوة عصر ولو الجمعة بعرفة لا يكره قضاء فائتة ولو ترا

كأن الصلوة

قوله عند البعض رده الامام اثنى
 رضي الله عنه فانه عنه تصح صلوة
 العجيج مع الشروق

في استثنى السور حسب القنينة والملا
 ما سمع الرافعي حكاه البحر

ولا سجدة تلاوة وصلوة جنازة وكذا الحكم من كراهة نفل واجب
 لعينه لا فرض أو واجب لعينه بعد طلوع فجر سوى سنته
 لشغل الوقت به تقديرا حتى لو نوى تطوعا كان سنة البحر
 بلا تعيين وقبل صلوة مغرب كراهة تأخيرها لا يسيرا وعند
 خروج امام من الحجرة أو قيامه للصلاة أن لا يمكن له حجرة
 الخطبة ما وسبحي إليها عشر إلى تمام صلوة بخلاف فائتة فانها
 لا تكرر وتقدمها المصنف رحمه الله في الجمعة بواجبة الترتيب
 ولا في كونه وبه يحصل التوفيق بين كلامي النهاية والصدور وكذا
 يكره تطوع عند إقامة صلوة مكتوبة أي إقامة امام وفيه
 الحديث إذا أقيمت الصلوة فلا صلوة إلا المكتوبة الاستثناء فحرام لم
 يخف فوت جماعة ولو بادراك تشهداتها فان خاف تركها أصلا
 وما ذكره الحيل مردود وكذا يكره غير المكتوبة عند صيق الوقت
 وقبل صلوة العيدين مطلقا وبعد ما يسجد لا يبيت في الجمع
 وبين صلاتي الجمع بعرفة ومزدلفة وكذا بعد ما كانا وعند
 مدافعة الخصمين أو أحدهما أو الرجوع وقت حضور طعام
 تأقت نفسه إليه وكذا كل ما يشغل باله عن أفعالها أو يخل
 بمشغورها كما ينبغي ما كان فحذه نيف وثلاثون وقتا وكذا تركه
 في أماكن كفوق كعبة وفي طريق ومن بلة وفجر ومقبرة ومقتل
 وحمار وبطن واد ومعاطن بل وغنم وبقر زاد في الكاهن ومربط
 دواب واصطبل وطاحون وكنيف وسطوحها ومسبل واد وارض
 مخصوبة أو للغير أو مزدوعة أو مكروية وصحراء بلا سترة للمار
 ويكره النوم قبل العشاء والكلام المباح بعدها وبعد طلوع الفجر
 أو إليه ثم لا بأس بمشيئه الحاجة وتقبل يكره الطلوع ذكاء
 وقيل إلى ارتفاعها فيصير واجبا بين فرضين في وقت بعد
 سفر ومطر خلافا للشافعي رحمه الله وما رواه مجمل على الجمع فعلا

وإذا كان في الصلاة
أو في غيرها من
العبادات

لا وقتا فان جمع فسد لو قدم الفرض على وقته وهدم لو عكس أي أخره عنه
وان صح بصريق القضاء كالحاج بعرفة ومزدلفة كما سيجي ولا بأس بالتقليد
عند الضرورة لكن يشترط ان يلتزم جميع ما يوجب به ذلك الا ان لم
قد صان الحكم للمنفق باطل بالاجماع **باب الاذان**
هو لغة الاعلام وشروعا اعلام مخصوص لم يقبل بدخول الوقت ليعتد
الفايتة وبين يد الخطيب على وجه مخصوص بالفاظ كذلك
أي مخصوصة بسببه ابتداء اذا استند ناجي بل عليه الصلوة والسلام
ليعلمه اسراؤه واقامته حين امامته عليه الصلوة والسلام ثم رؤيا
عبد الله بن زيد رضى الله عنهما اذ ان الملك النازل في السماء في السنة
الاولى من الهجرة وهل هو ستيقنا قيل وقيل وسببه بقاء دخول الوقت
وهو سنة للرجال في مكان عال مؤكدة هي كالواجب في حقوق الاثم
للفرائض الخمس في وقتها ولو قضاه لانه سنة للصلوة حتى يترد
به لا للوقت لا يسن غيرها كعيد فيعاد اذان وقع بعينه قبله
كما اقامته خلافا للثاني في الخبر بترتيب كبير في ابتداءه وعنه الثاني
ثنتين ولا ترجيح فانه مكروه ملتزم ولا يخفى فيه اي تغني بشيئا كما
فانه لا يحل فعله وسماحه كاللغني بالقران وبلا تغني حسن وقيل لا بان
في الميطلين ويسترسل فيه بسكتة بين كل كلمتين ويكره تركه وتندب
اعادته ويلتفت فيه وكذا اي اقامته فيها وقيل ان المحل متسع احيانا
ويساؤا فقط لئلا يستدبر القبلة بصلوة وفلاح ولو وحده او لمولود
لانه سنة الاذان مطلقا ويستدير في المنارة لو متسعة ويخرج
منها ويقول ندبا بعد فلاح اذان في الصلوة خير من النوم مرتين
لانه وقت نعم ويجعل ندبا اصبغ في صياحه اذ نيه فاذا انه يردد
وبه احسن والاقامة كالاذان فيها مرتين هي الاقامة وكذا
الامامة افضل منه فتح ولا يصح المقتراصبغ فيه في اذنيه لانه افضل
ويجوز بضم الدال اي يسوع فيها فلو ترسل لم يعدها في الاصح

وإذا كان في الصلاة
أو في غيرها من
العبادات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
آله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

انه ابلغ في الاعلام فيكون
افضل
فريضة

فيكون
افضل
فريضة

ويزيد قد قامت الصلوة بعد فلاحها مرتين وعند الثالثة هي فرائد
ويستقبل غير الراكب القبلة بهما ويكره تركه تنزيها ولو قدم فيها
مؤخرا اعاد ما قدم فقط ولا يكره فيها أصلا ولو رد سلامه كان
تكملا استئنافا ويتوب بين الاذان والاقامة في الكل للكل كما
تعارفوه ويجلس بينهما بقدر ما يحضر الملائكة مؤن مراعيا الوقت
التدب الا في المغرب فليسكت قائما قد رفلت آيات قصار ويكره
الواصل اجماعا **فائدة** التسليم بعد الاذان حدث في ربع
الأخر **٧٨١** سنة في عتشة ليلة الاثنين ثم الجمعة ثم بعد عشر
سنتين احدث في الكل الا المغرب ثم فيها مرتين وهو بدعة
حسنة وليس ان يؤذن ويقيم لفايتة رافعا صوته لوجاهة
او صمحا لا بهيئة منفردا وكذا ايسنان لاول فوايت لا لفاسدة
ويخير فيه الباقي لو في مجلس وفعله اولى ويقيم للكل ولا يسن
ذلك فيهما تصليهما النساء اداء وقضاء ووجاهة كجماعة صبيها وعبد
ولا يسنان ايضا لظهور يوم الجمعة في مصر ولا فيما يقضى من الفوايت
في مسجد لان فيه تشويشا وتخليطا ويكره قضاءها فيه لان الثانية
معصية فلا يظهرها بآذانه ويجوز بلا كراهة اذان صبي مرهق
وعبد ولا يحل الا باذن كاجير خافق واعمي وولدونا ونحوه
وانها يستحق ثواب المؤذنين اذا كان عالها بالسنة والاوقات
ولو غير مختص وبكره اذان جنب واقامته واقامة محدث لا اذنه
على المذهب واذان امرأة وخنثى وفاسق ولو عالما ككته اولى امامة
واذان من جاهل تقي وسكران ولو من مباح كعقوته وصبي لا يعقل
وقا عذرا اذا اذن لنفسه وراكب الا المسافر وبعاد اذان جنب
ندبا وقيل وجوبا لاقامته لمشروعية تكراره في الجمعة دون
تكرارها وكذا ايعاد اذان امرأة ومجنون ومعتوه وسكران وصبي
لا يعقل لاقامتهم كما مؤذ يجب استقبالها لموت مؤذن وعشيرة

اما في الاقامة فلها بهت الاذان
واما في الاذان فليس غير السالك
ان الكلام فيه بوجوه خمسة
الاول ان في

وفروسه وحصره ولا ملقن وذها به للوضوء لسبق حدث خلاصة
 لم يكن عبثا في الشرايح بيندب وجزم المصنف رحمه الله بعد صحة
 اذان مجنون ومعتوه وصبي لا يعقل قلت وكافزو فاسق لو
 قبول قوله في الاذنان ويكره تركها مع المسافر ولو منفردا وكذا
 تركها لا تركه لمصنور الرقعة بخلاف مصل ولو جماعة في بيته
 بمصعد او قرية لها مسجد فلا يكره اذ اذان الحق بكيفية او مصل في
 مسجد بعد صلاة جماعة فيه بل يكره فعلها وتكرار الجماعة الا في
 مسجد على الطريق فلا بأس بذلك جوهره اقام غير من اذ لك
 بغيبته اي المؤذن لا يكره مطلقا وان بحضوره كره ان يحقته في حشة
 كما كره مشيحه في اقامته ويجيب وجوبا وقال الخواشي نداء والواجب
 الاجابة بالتقدم من سماع الاذان ولو جنبا لمحايضاً ونفساء
 وسمع خطبة وفي صلاة وجنادة وجماع ومستراح واكل
 وتعليم علم وتعلم بخلاف قرآن بان يقول بلسان المقالة ان سماع
 المسنون منه وهو ما كان عربيا لا يحن فيه ولو تكرر اجاب الاول
 الا في الحيعتين فيقول وفي الصلاة خير من النوم فيقول صدقت
 وبرئت ويندب القيام عند سماع الاذان بترادفه ولم يذكر هل يستمر
 الى فراغه او يجلس ولو لم يجبه حتى فرغ له رده وينبغي تعاركه
 ان قصر الفصل ويدعوا عند فراغه بالوسيلة لوسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولو كان في المسجد حين سمعه ليس عليه الاجابة
 ولو كان خارجا اجاب بالمشي اليه بالتقدم ولو اجاب باللسان
 لا به لا يكون مجيبا وهذا بناء على ان الاجابة المطلوبة بتقديمه
 لا بلسانه كما هو قول الخواشي رحمه الله وعليه فيقطع قراءة القرآن
 لو كان يقرأ بمترلة ويجيب ولو لم يسجد لا لانه اجاب بالخطوة
 وهذا متفرع على قول الخواشي رحمه الله والظاهر وجوبها بلسانه
 لظاهر الامر في حديث اذ سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول كما

بسطه في البحر واقره المصنف رحمه الله وقواه في النهر ناقلا عن
 المحيط وغيره بانه على الاول لا يرد السلام ولا يسلم ولا يقرأ بل
 يقطعها ويجيب ولا يشتغل بغير الاجابة قال وينبغي ان لا يجيب
 بلسانه اتفاقا في الاذان بين يدي الخطيب وان يجيب بتقديمه اتفاقا
 في الاذان الاول يوم الجمعة لوجوب الشئ بالنقص وفي الترتيب
 انها يجيب اذان مسجده وسئل ظهير الدين عثم سمعه في آن
 من جهات ماذا يجب عليه قال اجابة اذان مسجده بالفضل
 ويجيب الإقامة ندب بالجماع كالاذان ويقول عند قد قامت
 اقامتها الله وادامها وقيل لا يجيبها وبه جزم الشئ **فروع**
 صلي السنة بعد الإقامة او حضور الامام بعد هالايديها
 بترادفه وينبغي ان طال الفصل او وجد ما بعد قاطعا كما كل ان تغادر
 دخل المسجد والمؤذن يقيم قعدا الى قيام الامام في مصلاه رأس
 المحلة لا ينتظر ما لم يكن شريفا والوقت مفتوح يكره له ان يؤذن
 في مسجد من ولاية الاذان والإقامة لباقي المسجد مطلقا وكذا
 الامامة لو عده الا فضل كون الامام هو المؤذن وفي الضياء عليه
 الصلاة والسلام اذ في سفر بنفسه واقام وصلي الظهر وقت
 حقيقته في الخواشي **باب شروط الصلاة**
 هي ثلاثة انواع شرط انكسار كنية وتحريمه ووقت وخطبة
 وشرط دوام كطهارة واستر عورة واستقبال قبلته وشرط
 بقاء فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنة بابتداء الصلوة وهو
 القراءات فانه دكن في نفسه شرط في غيره لوجوده في كل اركان
 تقديرا ولذا لم يجز استخفاف الأبي ثم الشرط لغة العلامة
 اللازمة وشرعا ما يتوقف عليه الشئ ولا يدخل فيه سبعة
 طهارة بدنه اي جسده لدخول الاطراف في الجسد دون اليدين
 فيحفظ من حديث بنوعيه وقد مره لانه اغلظ وحيث مانع

نزلت الاصل من قوله تعالى وان
الانكشاف للصلاة وان
الانكشاف للصلاة وان
الانكشاف للصلاة وان

كذلك وتؤيد وكفى ما يتحرك بحركته او بعد حامله كصبي عليه
يخس ان لم يتحرك بنفسه منع ولا لا يحب وكب ان شد فيه
في الاصل ومكانه في موضع قدميه او احدهما ان رفع الاخرى
وموضع متحرك واتفاقا في الاصل لا موضع يديه وركبتيه على الظاهر
الا اذا سجد على كفه كما سيأتي من الثاني اي الخبت لقوله تعالى فيلبد
فظهر فبدنه في مكانه بالاول لانها الزم والرابع ستر عورته
ووجوهه عام ولو في الخلوة على الصحيح الا من صحح وله بسبب
يخس في غير الصلوة وهي للرجل ما تحت ستره في ما تحت ركبته
وشرط احدهما حرمة احد مكبيه ايضا وكفى ما لك رحمته هي القبل
والدبر فقط وعمتها في الصلوة كالمراة وما هو عورة منه
من الامنة ولو خشي او مدبرة او مكاتبه او امر ولد مع ظهورها
وبطنها وما جبينها فتبع لها ولو اعتقها مصلية ان استمرت
كما قدرت صحت والا لا علمت بعقده او لا على المذهب قال ان
صليت صلوة صحيحة فانت حرة قبلها فصلت بلا قناع ينبغي
القاء القبلية ووقوع الفتق كما رجحوه في الطلاق الدوري والجمعة
ولو خشي جميع بدنها حتى شعرها النازل في الاصل خلا الوجه
والكفين فظهر الكف عورة على المذهب والقدمين وصورتها
على الخارج ودراعيها على المروج وضع المراة الشابة من كشف
الوجه بين رجال لا لانه عورة بل لحوق الفتنة كمنته وان من
الشهوة لانه اغلظ ولذا ثبتت به حرمة المصاهرة كما يثاب في
الخطور ولا يجوز النظر اليه بشهوة كوجه امرء فانه يحرم النظر اليه
وجملها ووجه الامرد اذا اشك في الشهوة اما بدونها فيباح ولو جملا
كما اعتمد الكمال قال فيقول النظر منوط بعدم خشيته الشهوة مع علم
العورة وفي السراج لا عورة للصغير جدا ثم ما دام لم يشته فيقتل
ودبره تغلظ الى عشرين سنين ثم كماله في الاشياء يؤهل على النساء

قوله فظهر الكف هذا القدر من بدنها
ان الكف سور البطن وهو الذي ذكره
الشارح تبعا للبحر والشرع لا في الفتح
وهو غير صحيح لان الكف اسم للبدن
من اطراف الاصابع الى الكوع كما في
القاموس من غير التقييد بياض ولا ظا
وقد نصت عليه في الشرح وج لفظ الكف
في المتن شامل للظاهر والباطن
معا فكأن على الشرح انه يقيد المتيقن
ويقول باطنها ما ظاهرها
نقون على المذهب

الي

الى خمسة عشر ويمنع حتى انفقادها كشف ربع عضو قدر اذ
ركن بلا صنع من عورة غليظة او خفيفة على المعتد والغليظة
قبل ودبر وما حولها والخفيفة ما عدا ذلك من الرجل والمراة وتجمع
بالاجزاء لو في عضو واحد والا فلا قدر فان بلغ ربع اذناها
كاذن منع والشرط سترها عن غير ولو حركها كما كان مظلما
لا سترها عن نفسه به يفتي فلوراها من زيقه لم تقصد وان كره
وعادم ساتر لا يصف ما تحتها ولا يضرب المصاوم وتشكله ولو
حريرا او طينا يبقى الى تمام صلواته او ماء كوبرا لاصافيا ان وجد
غيره وهل تكفيه الظلمة في مجمع الانهر يجتنب الفحش في الاضطرار لا
الاختيار يصلي قاعدا كما في الصلوة وقيل ما اذا رجليه موميا
بركوع وسجود وهو افضل من صلواته قاعدا يركع ويسجد وقايتها
بايماء او بركوع وسجود لان السواهم من اداء الاركان فلو ابيع
له ثوب ولو باعادة ثبتت قدرته هو الاصل ولو عده ينتظر
ما لم يخف فوت الوقت هو الاظهر كراحي مائة وظهارة مكان
وهل يلزمه الشراء بمن مثله ينبغي ذلك ولو وجد ما في ساتر
كله بخس ليس باصلي كجل ميتة لم يبيع فانه لا يستوي فيها
اتفاقا بل خارجها ذكره الخواص رحمه الله اقل من ربعة طاهر ثوب
صلواته فيه وجاز الائمة كما مر وحسنه محمد رحمه الله لنفسه وسجده
في الاسرار وبه قالت الثلاثة ولو كان ربعة طاهر اصلي فيه حتما
اذ الربيع كالكل وهذا اذ لم يجد ما يزيل به البجاسة او يقللها فيختار
لبس اقل ثوبه بجاسة والضابط ان من ابتلى ببليتين فان تساوى
خيرا واختلفا اختار الاخف ولو وجدت الحرة البالغة ساترا ستر
بدنها مع ربع راسها يجب سترها ولو تركت ستر راسها عادت
بخلاف المراهقة لانه لما سقط بعد الرق فبعد الضبا اولى ولو
كان يستر اقل من ربع الرأس لا يجب بل يندب لكن قوله ولو وجد

مطل
والضابط ان من ابتلى ببليتين
خير فان تساوى خيرا
او اختلفا اختار
الاخف

المكلف ما يستتر به بعض العورة وجب استعماله ذكره الكمال في الجلي
رحمهم الله وان قل يقتضي وجوبه مطلقا فتأمل ويستقر القبل
والدبر وان وجد ما يستتر احدهما قيل يستتر الذي يراه الحش
في الركوع والسجود وقيل القبل حكاهما في البحر بلا ترجيح وفي النهج
الظاهر ان الخلاف في الاولوية والتعليل يفيد انه لو صلى بالاجزاء
تعتن ستر القبل ثم تحققت ثم بطلت المداوة وظهرها ثم
الركبة ثم المداوة في السجود واذا لم يجد المكلف المسافر ما يستر
به النجاسة او يقللها لبعده ميلا او لعطش صلى معها او عاريا
ولا اعادة عليه وينبغي لزومها لو العجز عن مزيل وسائر بفعل
العباد كما مر في التيمم فذكر ان هذا المسافر ان لم يقم
بشروط الساتر وان لم يملكه فحسب في الخامسة النية بالاجماع
وهي الادارة المرجحة لاحد المتساويين اي اذادة الصلوة لله تعالى
على الخصوص مطلق العذر في الاصح الاتي ان من علم كفره لم يكن
وان نواه يكفر والمعتبر فيها عمل القلب لا اذادة الادارة فلا عذر للذكر
باللسان لان خالف القلب لانه لا يراه نية الا اذا عجز عن حضارة
اصابته فيكفيه الشاخصي وهو ان يعمل القلب ان يعلم عند الادارة
بواحدة بلا تأمل اي صلوة يصلي فلو لم يعلم الا بتأمل لم يجز وتلفظ
بها مستحب هو المختار ويكون بلفظ الماضي ولو فارسي لا تارة
الاغلب في الاستنساآت وتصح بالحال فحسب في وقيل سنة يعني
احبته او سنته علما وانا اذ لم ينقل عن حضرة المصطفى صلى الله عليه
وسلم ولا الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم بل قيل بدعي
وفي المحيط انه يقول اللهم اني اريد صلوة كذا فيسترها وتقبلها
مني وسيجيئ في الحج وجان تقديهما على التكبير ولو قبل الوقت وفي
البدائع خرج من منزله يريد الجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم
تخضه النية جان ومفاد جواز تقديم الاقتداء ايضا فليحفظ

ما لم

ما لم يوجد بينهما ما يقطعها في عمل غير لا يتق بالصلوة وهو كل ما
يمنع البناء بشرط الشافعي رحمه الله تعالى قرأها فيتدب عنها ولا عبوة
بنية متأخرة عنها على المذهب وبجوز الكرخي الى الركوع وكفى فيتم مطلق
الصلوة وان لم يقل الله لنفل وسنة راتبة وتراويح على المعتد لا يفيينها
بوقوعها وقت الشروع والتعيين الحوط ولا بد من التعيين عند
النية فلو جعل الفرضية لم يجز ولو علم ولم يمتد الفرض عن غير ذلك
نوى الفرض في الكمال جاز وكذا الوامر غيره فيما لا سنة قبلها فرض
انه ظهر او عصر قربه باليوم او الوقت او لا هو الاصح ولو الفرض
قضاء لكنه يعين ظهر يوم كذا على المعتد والاسهل نية اول ظهور
عليه او آخر ظهور وفي القهستاني عن النية لا يشترط ذلك في الاصح
وسيجي آخر الكتاب فواجب ان يقرأ او يقرأ او يسجد تلاوة
وكن اشكر بخلاف سجدون تعيين عدد ركعات لخصوماتها
فلا يضركم الخطا في عدد ركعاتها ونوي المقتدي المتابعة لم يقل ايضا
انه لو نوى الا وقتا بالامام او الشروع في الصلوة الامام ولم يعين
الصلوة صح في الاصح وان لم يعلم بها جعله نفسه تبعا للصلوة
الامام في جمعة وجنادة وعيد على المختار واختصاصها بالجمعة
ولو نوى فرض الوقت كما هو رأي البعض فتصح ولو نوى ظهر
الوقت فلو مع بقائه اي الوقت جاز ولو في الجمعة ولو مع عدمه
بان كان قد خرج وهو لا يعلم لا يصح ومثله فرض الوقت
فالاولى نية ظهر اليوم لجوازه مطلقا لصحة القضاء بنية
الاداء كعكسه هو المختار ومضى الجنادة بنوى الصلوة لله ونوى
الدعاء للميت لانه الواجب عليه فيقول صلى الله عليه ولعيال الميت وان
استنبه عليه الميت ذكر الامم اني يقول نويت اصى مع الامام على
يصل عليه الامام واقاد في الاشياء بخفا ان نوى الميت المذكور
فبان انه اني او عكسه لم يجز والله لا يضركم تعيين عدد الوقت

ما لم يوجد بينهما ما يقطعها في عمل غير لا يتق بالصلوة وهو كل ما
يمنع البناء بشرط الشافعي رحمه الله تعالى قرأها فيتدب عنها ولا عبوة
بنية متأخرة عنها على المذهب وبجوز الكرخي الى الركوع وكفى فيتم مطلق
الصلوة وان لم يقل الله لنفل وسنة راتبة وتراويح على المعتد لا يفيينها
بوقوعها وقت الشروع والتعيين الحوط ولا بد من التعيين عند
النية فلو جعل الفرضية لم يجز ولو علم ولم يمتد الفرض عن غير ذلك
نوى الفرض في الكمال جاز وكذا الوامر غيره فيما لا سنة قبلها فرض
انه ظهر او عصر قربه باليوم او الوقت او لا هو الاصح ولو الفرض
قضاء لكنه يعين ظهر يوم كذا على المعتد والاسهل نية اول ظهور
عليه او آخر ظهور وفي القهستاني عن النية لا يشترط ذلك في الاصح
وسيجي آخر الكتاب فواجب ان يقرأ او يقرأ او يسجد تلاوة
وكن اشكر بخلاف سجدون تعيين عدد ركعات لخصوماتها
فلا يضركم الخطا في عدد ركعاتها ونوي المقتدي المتابعة لم يقل ايضا
انه لو نوى الا وقتا بالامام او الشروع في الصلوة الامام ولم يعين
الصلوة صح في الاصح وان لم يعلم بها جعله نفسه تبعا للصلوة
الامام في جمعة وجنادة وعيد على المختار واختصاصها بالجمعة
ولو نوى فرض الوقت كما هو رأي البعض فتصح ولو نوى ظهر
الوقت فلو مع بقائه اي الوقت جاز ولو في الجمعة ولو مع عدمه
بان كان قد خرج وهو لا يعلم لا يصح ومثله فرض الوقت
فالاولى نية ظهر اليوم لجوازه مطلقا لصحة القضاء بنية
الاداء كعكسه هو المختار ومضى الجنادة بنوى الصلوة لله ونوى
الدعاء للميت لانه الواجب عليه فيقول صلى الله عليه ولعيال الميت وان
استنبه عليه الميت ذكر الامم اني يقول نويت اصى مع الامام على
يصل عليه الامام واقاد في الاشياء بخفا ان نوى الميت المذكور
فبان انه اني او عكسه لم يجز والله لا يضركم تعيين عدد الوقت

مع بقائه جان الا في الجمعة لانها بدل الا ان
يكون عنده في اعتقاده انها من الوقت

الا اذ بان انهم اكثر لعدم نية الزائد والامام ينوي صلوة فقط
ولا يشترط لصحة الاقتداء نية امامة المقتدي بل لنيل الثواب
عند اقتداء واحد به لا قبله كما جرت في الاشياء لو امر رجل اقله
بجنت في لا يؤمر احدا ما لم ينوي الامامة وان امر بشيء فان اقتد
به المرأة محاذية لرجل في غير صلوة جنازة فلا بد لصحة صلاتها
من نية امامتها لئلا يلزم الفساد بالمحاذات بلا التزام وان لم
تقتد محاذية اختلف فيه فقيل بشرط وقيل لا بجنازة اجماعا
وكجعة وعيد على الاصح خلاصه واضمائه وعليه ان لم تحاذ احد
تمت صلواتها والا لا ونية استقبال القبلة ليست بشرط مطلقا
على الراجح فاقبل لو نوى بناء الكعبة او المقام او محراب مسجده لم تجز
مفرع على المرجوح كنية تعيين الامام في صحة الاقتداء فانها
ليست بشرط فلو ائتم به بظنه زيدا فاذا هو بكر صح الا اذا عينه
باسمه فبان غير الا اذا عرفه بمكان كالقائمه في المحراب
او اشارة كلف الامام الذي هو زيد الا اذا اشار لصفة مختصة
كهذا الشاب فاذا هو شيخ فلا يصح وبكسه يصح لان الشاب
يدعي شيئا علمه وفي المجتبى نوي ان لا يصلي الا خلفه فهو
على مذهبه فاذا هو على غيره لم تجز **فائدة** لما كان
الاعتبار للتسمية عندنا لم يخفى قلوب القلوب في مسجده
عليه الصلوة والسلام بها كان في زمته فليحفظ والسادس
استقبال القبلة حقيقة او حكما عاجزا والشرط حصوله
لا طلبه وهو شرط زائد لا يشاء يسقط للعجز حتى لو سجد الكعبة
لغسلها كفر فللمسكن وكذا المدين لشبوت قبلتها بالوحي صابرة
عينها بعد المعايين وغيره لكن في المعرانة ضعيف والاصح ان بينه
وبينها حائل كالفاب وقره المصنف رحمه الله قائله فلما راد بقولي
فالكل مكي يعاين الكعبة ولغيره اي غير معاينها اصابه جهتها

بان يبقى شيء من سطح الوجه مسامحة للكعبة او هو بان يفرض
من تلقاء وجه مستقبلها حقيقة في بعض البلاد خطا على زاوية
قائمة الى الافق مارا على الكعبة وخط آخر يقطعه الى زاويتين
قائمتين يمتدة ويسورة هـ قلت فهذا معنى التيامن والتياسر
عبارة الدرر فتبصر وتعرف بالدليل وهو في القرى والامصار بخاريين
الصحاب الكرام والتابعين رضي الله عنهم في المغاور والبحار النجى
كقطب ولا فمن اهل العالم بها متن لو صاح به سمعه
والمعتبر في القبلة العريضة لا البنا فهي من الارض السابعة
الى العرش وبقلة العاجز عنها لمضى وان وجد موجهما عند
الامام رحمه الله او خوف ضياع مال وكذا كل من سقط عنه
الاركان جهته قدرته ولو مضطجعا بايها لمخوف رؤية عدو
ولم يعد لان الطاعة بحسب الطاقة ويتجوز هو بذل الجهد
لنيل المقصود عاجز عن معرفة القبلة بما مر فان ظهر خطاؤه
لم يعد لما مر وان علم به في صلوة او تحول رايه ولو في سجود
سهو استدار وبني حتى لو صلى كل ركعة لجهة جاز ولو بمكة
او مسجد مظلم ولا يلزمه قوع ابواب ومسجد جدار ولو اعني تسوية
رجل بني ولم يقتد الرجل به ولا بمتحر تحول ولو ائتم بمتحر بل
تحول لم تجز ان اخطا الامام ولو سجد فتحول راي مسجود ولا
حق استدراك مسجود واستئناف الا حق ومن لم يقع تحريه على شيء
صلى لكل جهة مرة احتياطا ومن تحول رايه لجهة الاولى
استدار ومن تدكر ترك سجدة من الاولى استئناف وان شدد
بلا تحوي لم تجز وان اصاب لتكره فرض التحوي الا اذا علم
اصابته بعد فراغه فلا يعيد اتفاقا بخلاف مخالف جهة تحريه
فانه يستأنف مطلقا كصل على الله محدث او ثوبه بخس الوقت
لم يدخل فبان بخلافه لم تجز حتى جاعة عند اشتباه القبلة فلو لم تشبهه

ان اصاب جاز بالتحرى مع امام وتبين انهم صلوا الى جهات مختلفة
 فمن يتقن منهم مخالفة امامه في الجهة او تقدمه عليه حالة
 الاذواء اما بعده فلا يضرب له بحد صلوة لا اعتقاده خطاء امامه
 ولتذكره فرض المقام ومن لم يعلم ذلك فصلوة صحيحة كالولم
 يتقن الامام بان راي رجلين يصليان فالتحرى بواحد لا بعينه
 النية عندنا شرط مطلقا ولو عقبها بمشيئة فلو لم يتقن
 باقوال كطلاق وعناق بطل ولا لغيره ان ينيى خلاف

ما يؤتى على قول محمد رحمه الله في الجملة وهو ضعيف المعتمد ان العبادة
 ذات الافعال تنسحب نيتها على كل ما افتتح خالصا ثم خالطه الرياء اعتبر
 السابق والرياء انه لو خلا عن الناس لم يصلي ولو معهم يحسنها وحو
 لا فله ثواب اصل الصلوة ولا يترك خوف هول الرياء لا انه امر موهوم
 ولا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب قبل استحضار الظهور
 ولا دينار فصلى بهذه النية ينبغي ان يجزيه ولا يستحق الدينار
 الصلوة لارضائه المحصور لا تفيد بل يصلي الله فان لم يعرف خصمه اخذ
 من حسناته جاء اذ يؤخذ لادنى ثواب سبع عايرة صلوة بالجماعى له
 لو ادرك القوة في الصلوة ولم يدما فرض امر تراوح ينيى الفرض
 فان هم فيه صحح والا تقع نفلا ولو نوي فرضين كمكتوبة وجنادة
 فلم مكتوبة ولو مكتوبتين فالوقتية ولو فائتين فلا ولي لومن
 اهل التعيب والا فلا في حفظ ولو فائتة ووقتية فللفائتة الوقت
 متسعا ولو فرضا ونفلا فالفرض ولو فائتين كسنة فجر وتحتة
 مسجد ففنها ولو فائتة وجنادة فلنا فلة ولا تبطل بنية القطع
 ما لم يتغير بنية مغايرة ولو نوي في صلوة الصلوة مع **باب**
صفة الصلوة شروع في المشروط بعد بيان الشرط
 هي لغة مصدرة وعرفا كيفية مشتملة على فرض وواجب وسنة فائتة
 من فرائضها التي لا تطع بدونها التسمية قائما وهي شرط في غير

جنارة

انما يتحقق بنية الصلوة
 بان ينيى على وجهها
 وانما يتحقق بنية الفرض
 بان ينيى على وجهه
 وانما يتحقق بنية السنة
 بان ينيى على وجهها

جنارة على القادر به يفتى فيجوز بناء النقل على الفرض وان صكره
 لا فرض على فرض اول نقل على الظاهر ولا تصالها بالركاد وعي
 لها الشروط وقد منع الزيلعي ثم رجع اليه بقوله ولين سلم نعم
 في التوجيه تقديم المنع على التسليم اولى لكن نقول الاحتياط
 خلافه وعبرة بالبرهان وانما اشترط لها ما اشترط للصلوة لا باعتبار
 ركنيتها بل باعتبار اتصالها بالقيام الذي هو ركنها ومنها القية
 بحيث لو مد يديه لا يزال ركبتيه ومفروضه وواجبه ومستوفيه
 ومنه بطله بقله القراءة فيه فلو كبر قائما فركع ولم يقف صح لان
 ما التي به من القيام الى ان يبلغ الركوع يكفيه قية في فرض وملي
 به كنفذ وسنة فجر في الاصح لقادر عليه وعلى السجود فلو قد
 عليه دون السجود فوب ايماؤه قاعدا وكذا انه يسيل جرحه
 لو سجد وقد يتحتم القعود كمن يسيل جرحه اذا قام او يسلس
 بوله او يبدو اربع عورته او يضعف عن القراءة اصلا او عن من
 رمضان ولو ضعفه عن القيام الخروج للجماعة صلى في بيته
 قائما به يفتى خلا لا الاشياء ومنها القراءة لقادر عليها كما سبق
 وهو ركن زاي عند اكثر استقوطه بالافتقار بلا خلاف ومنها
 الركوع بحيث لو مد يديه نال ركبتيه ومنها السجود بجهته وقد
 ووضع اصبع واحد منها شرط وتكراره تعبد ثابت بالسنة
 كعدد الركعات ومنها القعود الاخيرة والذي يظهر انه شرط
 لانه شرع الخروج كالتسمية للشرع وصح في البدائع انه ركن زاي
 بحيث من خلفه لا يصلي بالرفع في السجود وفي السراجية لا يكفي منكره
 فقد راد في قراءة الشاهد المعبود ورسوله بلا شرط مولاة وعد
 فاصل لما في الولو الجية صلى اربعها وجلس لحظة فخطتها لا رشا
 فقام ثم تذكر فجلس ثم تذكر فان كلا الجلستين فقد التمشه
 صحت والا لا ومنها الخروج بصنعه كفعله المنافي لها بعد

وان كره تحريرا والصحيح انه ليس بفرض اتفاقا قاله الزيلعي وغيره
 واقرة المصنف رحمه الله وفي المجتبى وعليه المحققون وبه في الفروض
 تعيين المفروض وترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود
 الاخير على ما قبله وتمام الصلوة والانتقال من ركن الى اخر
 ومتا بعته لا مامه في الفروض وصحة صلوة امامه في رايه
 وعدم تقليمه عليه وعدم مخالفة في الجهة وعدم تكرار
 فائتة عدم اتخاذ امرأة بشرطها وتعديل الاركان
 عند الثاني والائمة الثلاثة قال المجتبى رحمه الله وهو المختار
 واقرة المصنف رحمه الله وبسببها في الخزانين وبشرط في ادائها
 اي هذه الفرائض الاختيار قلت وبه بلغت ثيفا وعشرين وقد تم
 الشرح في حرم الله تعالى في شرح الوهبانية للتحريمية عشرين شرطا واغرها

- ثلاثة عشر فقال
- شروط التحريم خمسة جعلها • مهذبة حسنا ما الدهر تزهو
 - دخول الوقت واعتقاد دلوله • وستروطن والقيام للمحور
 - ونية اتباع الامام ونطقه • وتعيين فرض او وجه فيرك
 - بجملة ذكرها الص عن مراده • وبسبب عذراء ان هو يقد
 - وعنه تركها واولها جلاله • وعنه مدهيات وباء بالبر
 - وعنه فاصل فعل كلام مبين • وعنه سبق فكبير ومثلك بعد
 - فدونك هذا مستقيما لقتله • لعلك تحظي بالقبول وتشكر
 - فحلتها العترة بل زينة لها • وناخلها يريها الجواد فيفقر
 - والحرمان بعد ذلك لغرها • ثلاثة عشر المصلي تظهر
 - قيامك في المفروض مقدراية • وتقرأ في ثنتين منه تحذر
 - وفي ركعات النفل والوتر وضها • ومن كان مؤتلفا في ذلك يحذر
 - وبعد قيام فالركوع فسيرو • وثانية قد صح عنها توخر
 - وشروط سجود فالقرا بجهده • وقرب قعوده فصل محذر

سجودك

- سجودك في حال ظهر مشارك • لسجدتها عند اذ حامل يغفر
 - على ظهر كف او على فضل ثوبه • اذا تطهر الارض الجواز مقر
 - اذا وك افعال الصلوة بيقظة • وتبين مفروض عليك مقر
 - ويختار افعال الصلوة قعوده • وفي صنيعه عنها الخرج محذر
- الاختيار في الاستيقاظ اما للركوع وسجد ذاهلا كل الذهول اجزاه
 فان اتى بها اوبا حدها بان قام او قراء او ركع او سجد او قعد الاخير
 نائما لا يعتد بما اتى به بل يعيده ولو القراءة او القعدة على الامح
 وان لم يعده تفسد لصدره لا عن اختيار فكان وجوده كعدمه
 والناس عنه عما فلو ان التائم بركة تامة تفسد صلوة لا كذا
 وهي لا تقبل الرقص ولوركع او سجد فنام فيه اجزاه لحصول الرقص
 والوضوح بالاختيار وهما واجبات لا تفسد بتركها وتعاد وجوبا في الهد
 والشهوان لم يسجد له وان لم يعدها يكون فاسقا اثما وكذا اكل
 صلوة اذ يت مع كراهية التخيير يجب اعادتها والمختار انه جابر
 للاول لان الفرض لا يتكرر وهي على ما ذكره اربعة عشر قراءة
 فاتحة الكتاب فيسجد للشهوات ترك اكثرها لا اقلها لكن في
 المجتبى يسجد بترك آية منها وهو ولي قلت وعليه فكل آية واجبة
 ككل تكبيرة عید وتعديل ركن واثبات كل وترك كل كما
 يأت في بعض النسخ وصحة اقص سورة كالكثرة او ما قام مقامها
 وهو ثلاث آيات قصار نحو ثم نظر ثم عيسى ويسر ثم ادبر
 واستكبر وكذا الوكانت الآية والاثبات تعدل ثلاثا قصار ذكره
 الحلبي رحمه الله في الاوليين في الفرض وهل يكره في الاخيرين المختار لا
 وفي جميع ركعات النفل لان كل شفع منه صلوة وكل الوتر
 احتياطا وتعيين القراءة في الاوليين في الفرض على المذهب
 ونقد هذا الفاتحة على كل السورة وكذا ترك تكررها قبل سورة
 الاوليين ورعاية الترتيب بين القراءة والركوع وفيها تكرار اما

الواجبات في الصلاة

والله اعلم بالصواب
اول صلاة في كل ركعة
التي فيها ركعة واحدة
بغير الاشارة
وقضاها الا ولين

فيها لا يشكره ففرض من كل ركعة ركعة واحدة او في كل ركعة
كعدد ركعاتها حتى لو شئ سجدة من الاولى قضاها ولو بعد السجدة
قبل الكلام لكانت تشهد ثم يسجد للسهو ثم تشهد لا بد بطلانها
الى الصلابة والتلاوة اما السجدة فيرفع الشاهد لا القعدة حتى
لو سلمه سجدة ورفعها لم تقصد بخلاف تلك السجودتين وتعديل
الاركان اي تسكين الجوارح قدر تسبيحة في الركوع والسجود
وكذا في الرفع منها على ما اختاره الكمال رحمه الله لكن المشهور
ان مكمل الفرض واجب ومكمل الواجب سنة وعند الثاني
الاربعة فرض والقعود الاول ولو في نقل في الاصح وكذا ترك
الزيادة فيه على التشهد واداء الاول غير الاخير كن يرد عليه لو اختلف
مسافر سبقة الحديث مقيما فان القعود الاول فرض عليه وقد
يجامى بانه عارض والتشهدان ويسجد للسهو وترك بعضه
كله وكذا في كل قعدة في الاصح اذ قد يتكرر عشر اركان
الامام في تشهد المغرب وعليه سهو فسجد معه وتشهد ثم
تذكر سجود تلاوة فسجد معه وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد
معه ثم قضى الركعتين بتشهادين ووقع له كذلك قلت
ومثل التلاوية تذكر الصلابة فلو فرضنا تذكرها ايضا لها
زيد اربع اخر كما مر ولو فرضنا قعدة التلاوية والصلابة لها
ايضا زيد ستون ايضا ولو فرضنا اذ رآه الامام سايضا لم يسجد
فمقتضى القواعد انه يقضيها في اربع اخر فتدبر ولما مر
نبه عليه والله اعلم ولفظ السلام مرتين والثاني واجب على
الامتح برهان دون عليكم ونقضى قعوده بالاول قبل عليكم على
المشهور وعندنا خلافا للتكلم فلوا يتم به بعد قيل عليكم ثم يجز
وهل تنقطع التسمية بالاول ام بالثاني جزم في الجوهره والبرهان
وعجزها بالاول وصح شارح التكملة الثاني وعليه فيصح الاقتداء قبله

والمعتمد

والمعتمد عند الشافعية انه لو اتقوى به بعد شروع في السلام وقبل
عليكم لم تصح القعدة ذكره الرملي الشافعي رحمه الله في باب سجود السهو
وقراءة قنوت الوتر وهو مطلق الدعاء وكذا تكبيرة قنوت وتكبيرة
ركوع الثالثة ذيلكي وتكبيرات العيدين كلها وبعضها وكذا
تكبير ركوع ركعتيه الثانية كلفظ التكبير في افتتاحه لكن الاشبه
وجوبه في كل صلوة يجز في حفظ والمجهول للامام ولا سرور للكل
فيما يجهد فيه ويسر وبقي من الواجبات اتيان كل واجب او فرض
في محله فلو اتم القراءة فمكت متفكرا سهوا ثم ركع او تذكر السجدة
داكها فضمها قايما اعاد الركوع وسجد للسهو وترك تكرير ركوع
وتثليث سجود وترك قعود قبل ثابته اربعة وكل زيادة تختل
بين فرضين وانصابت المقتدي ومتابعة الامام يعني في المجتهد
فيه لا في المقتوع بنسخه او بعد سنن كقنوت فجر وانما
تفسد بمخالفتها في المفروض كما بسطناه في الخزان قلت فليقت
اصولها نيفا واربعين وبالسبب اكثر من مائة الف اذ اخطأ في
٣٩٠ من ضرب خمسة قعدة المغرب بتشهدها وترك نقص
منه وزيادة فيه وعليه في ٢٨ كما مر والتبع ينبغي المحصر
فيلغز اي واجب يستوعب ٤٠ بوجبا وسننها ترك السنة
لا يوجب فسادا ولا سهوا بل اساءة لو عامدا غير مستحلف وقالوا
الاساءة ادون من الكواهة ثم هي على ما ذكره ثلاثة وعشرون
رفع اليدين للتحريم في الخلاصة ان اعتاد تركه انما ينشئ الاصابع
اي تركها بحالها وان لا يطأ راسه عند التكبير فانه بدعة وجهه
الامام بالتكبير بقدر حاجته للاعلام بالاقبول والانتقال وكذا
بالسمع والسمع واما المؤتور والمنفرد فيسمع نفسه والثناء
والقوة والتسمية والتأمين وكونها سرا ووضع يمينه
على يساره وكونه تحت السجدة للرجال لقول سيدنا علي رضي الله

من السنة وضعها تحت السرة ولحوق اجتماع القدم في راس الاصابع
وتكبير الركوع وكذا الرفع منه بحيث يستوي قائما والتسبيح فيه
ثلاثا والصاق كعبيه واخذ ركبتيه بيده في الركوع وتذرع
اصابع الرجل ولا يندب التفريج الا هنا ولا الضرب الا في السجود
وتكبير السجود وكذا النفس الرفع منه بحيث يستوي جالسا
وكذا التكبير والتسبيح فيه ثلاثا ووضع يديه وركبتيه في
السجود فلا يلزم طهارة مكانها عند تجميع الا اذا سجد على عتبة
كمام او افتراش رجله اليسرى في تشهد الرجل والجلوس بين
السجودتين ووضع يديه فيها على فخذي كالتشهد المتوارث
وهذا مما غفله اهل المتون والشروح كما في امداد الفتاح
للمسئلي قلت وباتي معزيا للمنية فانهم والصلوة على
النبي عليه الصلوة والسلام في القعدة الاخيرة وفرض الشافعي
رضي الله عنه قول الله صل على محمد ونسبوه الي الشذوذ ومخالفة
الاجماع والاعتداء بما يستحيل سؤاله من العباد وبقي بقية تكبيرات
الانتقالات حتى تكبيرة القنوت على قول والتسميع للامام
والتحميد لغيره وتحويل الوجه يمنة ويسرة للسلام ولها اداب
تركها لا يوجب اساءة ولا اعتبارا بتركه سنة الزايد لكن فعله
افضل نظره الي موضع سجوده حال قيامه والي ظهر قدميه
حال ركوعه والي اذنية انفه حال سجوده والي حجره حال قعوده
واليمين الي اليمن واليسر عند التسليم الاولى والثانية لتفصيل
الخشوع وامساك فمه عند التثاوب ولو باخذ شفته بسننه
فان لم يقدر عطاء ظهر يده اليسرى وقيل باليمن لوقايما والا فليس
يجبى او كنه لان التقضية بلا ضرورة مكروهة واخراج كنهه عند
التكبير للرجل الا لضرورة كبر ودفع الشعال ما استطاع لانه
بلا عذر مفسد في تجنبه والقيام لا مأمور ومؤتم حين قيل حي علي

السلام

السلام خلا قالوا رحم الله فعند حي علي الصلوة ابن كمال رحمه الله
ان كان الامام يقرب الجواب الا فيقوم كل صف ينتهي اليه الامام
لا يظهر وان دخل في قدام قاموا حتى يقع يصعدون عليه الا ان اقام
الامام بنفسه في سبيح فلا يقفوا حتى يتم اقامته ظهر يديه
وشروع الامام في الصلوة مذ قبل قد قامت الصلوة ولو اخرج
حتى اتقيا لا بأس به اجماعا وهو قول الثاني والثالثة وهو
اعدل المذهب كما في شرح المجموع للمصنف رحمه الله وفي القسطنطينية
معزيا الى الخلاصة انه لا يصح **فزع** ولو لم يعلم ما في الصلوة
فمن فرائض وستن اجزاءه فتنبه **فصل**
واذا اراد الشروع فيها كبر لو قادرا لا افتتاح اي قال وجوب الله
ولا يصير شارعا بالمبتدأ فقط كالله ولا بالكبر فقط هو المختار
قال الله اكبر مع الامام واكبر قبله او ادرك الامام اذ قال الله
قائما واكبر اذ قال الله يصح في الاصح كما لو فزع في الله قبل الامام ولو
ذكر الاسم بلا صفة صح عند الامام رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله
بالحد فاذ مد احد الهذنين مفسد وتعد كقوله في الله في الهمز
ويشترط كونه قائما فلو وجد الامام اذ يكبر منحنيا ان الالقيام
اقرب صح ولغت نية تكبيرة الركوع **فزع** كبر عن عا ليم
بتكبير امامه ان الكبر رايه انه كبر قيل لم يجز والاهان
تحيط ولو اباد تكبيرة التعجب او متابعت المؤذن لم يصح شارعا
ويجزم الزايد لقوله صلى الله عليه وسلم الاذان جزم والاقامة جزم
والتكبير جزم صح وانما يصير شارعا بالنية عند التكبير لا به
وحده ولا بهاء وحده بل بهما ولا يلزم العاجز عن النطق كالحرس
واقبي تحريك لسانه وكذا في حق القراءة هو الصحيح لتعدد الواجب فلا
يلزم غيره البديل فتكفي النية لكن ينبغي ان يشترط فيها القيام وعدم
تقديمها لقيامها مقام التسمية ولها رتبة في الاشياء في قاعدة التابع تابع

والفتحي به لزومه في تكبيرة وتبليغية لا قراءة ورفع يديه قبل التكبير
وقيل معه ما يتبادر بها من شئ ذي قبل هو المراء بالمعادلات لانها
لا تتيقن الا بذلك ويستقبل بكيفية القبلة وقيل خذيه والمراء
ولو امتد كل في البحر كن في النهر من السراج انما هناك الرجل وفي
في غيره كالمرة ترفع بحيث يكون رؤس اصابعها خدات تكبيرها
وقيل كالرجل وضع يديه على راسه كراهة التبرع بتسبيح
والهيل وتحميد وسائر كل التعظيم الخاصة له تعالى ولو مشرك
كوحية وكبير في الاصح وخصته الثاني باكر وكبير منكر او مع
زيد في الخلاصة والكنار مشقلا وتخفضا كما صح لو شيع بغير عربة
اي لسان كان وخصته البردعي بالفارسية لمزيتها بحديث لسان
اهل الجنة العربية والفارسية التي تميز بقصد في الرأى فمستان
وبشرط اعجزه وعلى هذا الخلاف الخطبة وجميع اذكار الصلوة واما
ما ذكره بقوله او امن او لمسلم او سمي عند ذبح او شهد عند
حاكم وورد معلوما ولو ارد لو شمت عاطسا او قرا بها عجزا فغير
ايها عجزا لقراءة بالعين لا بالاصح رجوعا الى قوله وعليه
الفتوى قلت وجعل العيني لترويع كالفراة لا سلف فيه
ولا سندن يقوي به بل جعله في التاب خاتمة كالتبكية يجوز
اتفاقا فظاهره كالمقن رجوعها اليه لا هو اليها فاحفظ
فقفا شتمه على كثير من القاصرين حتى الشربلا في كل كسبه
فتبته لا يفتح ان اذن بها على الاصح وان علم انه اذان ذكره الحق ادى
واعبر ان يلحق رحمه الله المتعارف **فروع** قراء بالفارسية
او التورية او لا تجوز ان قصته تفسد وان ذكره والحق به في البحر
الشاه كن في النهر الذي جبه انه لا يفسد ولا يجزي كما ينبغي ويجوز
كتابة آية او بيتين بالفارسية لا اكثر ويكره كتب تفسير تحتها
ولو شرع بمشوب الحاجة كنعوذ وبسمله وحوقلة والله اعلم

اذكرها

او ذكرها عند الذبح لا يجوز بخلاف الله فقط فانه يجوز فيها في الحج
كما الله ووضع الرجل يمينه على شياره تحت سورة اخذ اسفها
بخصره وابهامه هو المختار وتضع المراء والخنثى الكف على الكف
تحت ثديها كما دفع من التكبير بلا ارسال في الحج وهو سنة قيام
ظاهره ان القاعد لا يضع ولوازه ثمرات في مجمع الا نهو المراد
القيام ما هو الا عمد لان القاعد يفعل كذلك له قرار فيه ذكر
مستنون فيضع حاله الشان في الفتوت وتكبيرات الجنادة في
قيام بين ركوع وسجود لعدم القرار ولا بين تكبيرات العبد بعد
الذكر ما لم يطل القيام فيضع سراج وقرا كما كبر سبحانك
الله تادكا وجل فتاؤك الا في الجنادة مقتصر عليه فلا
يضمه وجهت وجهي الا في النافلة ولا تقصد بقوله وانا اول
المسلمين في الاصح الا اذا شرع الامام في القراءة سواء كان
مسبوقا او مدركا وسواء كان اماما يجهر بالقراءة او لا فانه
لا يأتي به لما في التهر عن الصغري ادرك الامام في القيام يثنى مالم
يبدأ بالقراءة وقيل في المناقاة يثنى ولو ادركه راعا وساجدا ان
اكثر رايه انه يدركه الخ به وكما استفتح تعوذ بلفظ اعوذ على
المذهب سيرا قتيلا لا استفتاح ايض فهو التاذع فلو تذكره بعد
الفاتحة تركه ولو قبل كما لها تعوذ وينبغي ان يستأنفها ذكره
الحلي رحمه الله ولا تعوذ التميز اذا قراء على استاذة ذخيرة اي لا ين
فليحفظ فيأتي به المسبوق عند قيامه لقضاء ما فاتته لقراءته لا
المقتدي لعدمها ويؤخر الامام التعوذ عن تكبيرات العبد لقراءة
بعدها وكما تعوذ سمي غير المؤخر بلفظ البسملة لا مطلق الذكر
كما في ذبيحة ووضوء في اقل كل ركعة ولو جهرية لا تسب بين
الفاتحة والسورة مطلقا ولو سرية ولا تركه اتفاقا وما صحته
الاهدي رحمه الله من وجوبها بضعفه في البحر وهي واحدة من

قل محمد لا زنه البسملة لما
والسورة وصح انها لازمة

القرآن كله انزلت للفصل بين السور فما في التعليل بعض اية اجماعا وليست
من الفاتحة ولا من كل سورة في الاصح فتمت على الجنب ولم تجز
الصلوة بها احتياطا ولم يكفر جاحدا لها لشبهة اختلاف
مالك فيها وكما سمي قراء المصلي لو اقام او منفردا الفاتحة
وقرأ بعدها وجوبا سورة او ثلاث آيات ولو كانت الآية
او لا يتأتى تعدل ثلاث آيات قصارا انتفت كراهة التمجيد ذكره
الحلي رحمه الله ولا تقتضي التخييرية الا بالمسنون ومن بمقد
وقصر واما كونه ولا تقصد بمد مع تشديد او حذف ياء بل يقصر
مع احدهما او بمد معها وهذا ما تفردت بتحريره الامام سيدنا
كما هو موم ومنفرد ولو في الشريعة اذا سمعه ولو من مثله في نحو
جمعة وعيد واما حديث اذا امن الامام فامنوا فمن التعليل
بمعلوم الوجود فلا يتوقف على سماعه منه بل يحصل بتمام الفاتحة
بدليل اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين ثم كما فرغ يكبر مع
الانحطاط للركوع ولا يكره وصل القراءة بتكبيره ولو بقي حرف
او كلمة فاقمة حالة الحضور لا بأس به عند البعض منية المصلي
ويضع يديه معهما على ركبتيه ويفرج اصابعه للتكبير وين
ان يلمس كعبيه وينصب ساقيه ويبسط ظهره ويسوي راسه
بعجزه غير رافع ولا منكسر راسه ويسبح فيه واقله ثلاثا فلو تركه
او نقصه كره تنزيها وكره تحريما اطالة ركوع او قراءة لا دراك
الحائى اي ان عرفه والا فلا بأس به ولو اراد التفرغ الى الله لم يكره
اتفاقا لكنه نادر وتسمى مسالة الربا فينبغي التحرز عنها واعلم ان ما
يسنى على لزوم المتابعة في الاركان انه لو رفع الامام راسه من ركوع
او سجود قبل ان يتم المأمور بالتسبيحات الثلاث وجب متابعتها
وكذا عكسه فيعود ولا يصير ذلك ركوعين بخلاف سلامه وقيامه
لثلاثة قبل تمام المؤتمر الشاهد فان لا يتابعه بل يتمه لوجوبه

ولم

ولم يتمه جاز ولو سلم والمؤتمر في ادعية الشاهد تابعه لانها
سنة والناس عنه غافلون ثم يرفع راسه من ركوعه مستمرا
في الولوجية لو ابدل النون لا ما تقصد وهل يقف يحزم او تحريك
قوله ويكتفي به الامام وقالا يصنع التحميد سيدا ويكتفي بالتحميد المؤتمر
وافضل له اللهم ربنا ولك الحمد ثم حذف الواو ثم حذف الهم فقط ويجمع
بينهما لو منفردا على المعتمد فيسمع رافعا ويحمد مستويا ويقوم
مستويا لما مؤتمرا سنة او واجب او فرض ثم يكبر مع الحضور
ويسجد واضعا ركبتيه او لا لقرنها الارض ثم يديه لا لغزده
ثم وجهه مقدما انفسه لما مؤتمرين كفيه اعتبارا لآخر الركعة
باو لها ضامنا اصابع يديه لتوجيه القبلة وليس له وضعه
ويسجد بانفسه اي على ماصلة يديه وجهته حذرها طولامن
الصدق الى الصلح وعرضاته اسفل الحاجبين الى التقف ووضع
اكثرها واجب وقيل فرض كبعضها وان قل وكره اقتضاه في السجود
على احدها ومنها الاكتفاء بالانف بلا عدد واليه متع رجوعه
وعليه الفتوى كما حورناه في شرح الملتقى وفيه يفترق وضع اصابع
القدم ولو واحدة نحو القبلة والا لم تجز والناس عنه غافلون
كما يكره تنزيها بكونهما متين الا لغزده وان صح عندنا بشرط كونه
على جهته كلها او بعضها كما مؤتمرا اذا كان الكور على راسه
فقط وسجد عليه مقتضرا اي ولم تصب الارض جهته ولا
انفاه على القول به لا يصح لعدم السجود على محلّه وبشروط طهارة
المكان وان يجرد جسم الارض والناس عنه غافلون ولو سجد على كفة
او فاضل ثوبه صح لو المكنان المبسوط عليه ذلك طاهر والا فلا
بعد سجوده على طاهر فيصح اتفاقا وكذا حكم كل متصل ولو بعضه
ككفه في الاصح ونحوه لو بعد عن ركبته كمن صح الحلي رحمه الله
كفخذة وكره بسط ذلك ان لم يكن ثمة تراب او حصاة او حرا او برية



ترفع ولا يكن ترافعا فان لم يخف اذ لا باس به فيكون ترافعا وانما
 كان مباحا وكفى الزيلعي ان يدفع التراب عنه ويجهده وعظمته
 لا وصح الخليلي رحمه الله عدم كراهة بسط الخرقه ولو بسط القبا جعل
 كتفه تحت قدميه وسجد على زيله لانه اقرب للتواضع وان
 سجد للزحام على ظهره هل هو قيد احترازي لم اراه مصلحي صلاحه
 التي هو فيها جاز للضرورة وان لم يصلها بل صلى غيرها اوله يصل
 اصلا او كان فرجة لا يصح وشرط في الكفاية كون ركبتى الساجد
 على الارض وشرط في المجتبي سجود المسموح عليه على الارض فالشرط
 خمسة لكن نقل القهستاني الجواز على الثاني على ظهر الثالث وعلى
 ظهر المصلي بل على ظهر كل ما كثر بل على غير ظهره كالخدين
 للعدو ولو كان موضع سجوده ارفع من موضع القدمين بمقدار
 لبنتين منصوبتين هان سجوده وان كثر لا الا لوجه كرامة والمراد
 لبنة بخاري وهي ربع ذراع عرض ستة اصابع فمقدار ارتفاعها
 نصف ذراع ثنتا عشرة اصبعاً ذكره الخليلي رحمه الله ويظهر عنده
 في غير راحة ويباعد بطنه عن فخذه ليعظم كل عضو بنفسه بخلاف
 الصنفون فان المقصود اتحادهم حتى كانهم جسد واحد يستقبل
 باطراف اصابع رجله القبلة ويكره ان لم يفعل ذلك كما هو ويكره
 لو وضع قدماً ورفع اخرى بلا عذر ويسجد فيه ثلاثاً كما مر والمروءة
 تخفض فلا تبدي عضديها وتلصق بطنها بفخذها لانه
 استر وحذرنا في الخزان انها تحالف الرجل في خمسة وعشرين
 قد يرفع راسه مكتوماً ويكفي فيه مع الكراهة ادنى ما يطلق عليه
 اسم الرفع كما صححه في المحيط لتعلق الركبة بالادنى كسائر الادران
 بل لو سجد على اوج فنزع فسيجد بلا رفع اصلا مع ومع في الهداية
 انه ان كان في القعود اقرب مع ولا لا ورجحه في النهي والشرعية
 ثم السجدة الصلاة تتم بالرفع عند فتحه رحمه الله وعليه الفتوى كالملاوية

ركان
 المصلي
 كما ينبغي
 خروجه
 فاع
 الفصل
 على

اتفاقا فجمع وجلس بين السجدين مطميناً لما مر ويضع يديه على فخذه
 كالنظير منه المصلي وليس بينهما ذكر مسنون وكذا اليسر بعد رفعه
 من الركوع دعاة وكذا الزيات في ركوعه وسجوده بغير التسبيح على المذهب
 وما ورد فيحمل على النقل ويكبر ويسجد ثمانية مطميناً ويكبر للهوى
 على صدور قدميه بلا اعتماد وقعود استراحة ولو فعل لا باس ويكره
 تقديم احده رجله عند النهوض والركعة الثانية كما لا وفيها امر
 عينا انه لا يأتي بثناء وتعود فيها اذ لا يشرعها الامم ولاحدة ولا
 يسن مؤكداً رفع يديه الا في سبع مواطن كما ورد بناء على ان الصفا
 والمروءة واحد نظرا للشعبي لثلاثة في الصلوة تكبيرة افتتاح وقنوت
 وعيد وخمسة في الحج استلام الحجر والصفا والمروءة وعرفات والحزاة
 ويجمعها على هذا الترتيب بالترتيب فقصص سبع وبالنظم ابن الفصيح قوله
 • فتح قنوت عيدا يستسلم الصفا • مع مروءة عرفات الحزاة •
 والرفع محذواذ نية الترتيب في الثلاث الاول واما في الاستلام والرحي
 عند الجزئين الاول والوسطي فانه يرفع حذاء منكبيه ويجعل باطنها نحو
 الحجر والكعبة واما عند الصفا والمروءة وعرفات فيرفعها كالركعة والرفع
 فيه وفي الاستسقاء مستحب فيبسط يديه هذا صدره نحو السماء لانها
 قبلة الدعاء ويكون بينهما فرجة والاشارة بسجدة لعذر كبره يكفي في المسح
 بعده على وجهه ستة في الاصح شره بلالية وفي وتر اليهو الدعاء اربعة
 دعاء رغبة يفعل كما هو ودعاء رغبة يجعل كفيه لوجهه المستفيض
 من الشيء ودعاء تضرع يعقد الخضر والبصر ويحلق ويشير بسجدة
 ودعاء الخفية ما يفعله في نفسه وبعد فراغه من سجود الركعة
 الثانية يفتش الرجل رجله اليسرى فيجولها بين اليدين ويجلس
 عليها وينصب رجله اليمنى ويوجه اصابعه في المنصوبة نحو القبلة
 هو السنة في الفرض والنفل ويضع يمينه على فخذه اليمنى ويسراه
 على اليسرى ويبسط اصابعه مفرجة قليلا جاعلا اطرافها غير متباعدة

ولا ياخذ الركبة هو الا فتح لتوجه للقبلة ولا يشير بسبابة عند الشهادة
وعليه الفتوى كما في الولو الجية والتجفيس وعمدة المفتي وعامة الفتاوى
لكن المعتمد ما صححه الشراح ولا سيما المتأخرون كالكمال والجلي
والبهنسي والباقيين ونسخ الاسلام الجدة وغيرهم رحمهم الله جميعا
انه يشير لفعله عليه الصلوة والسلام ونسبوه لمحمد والامام رحمهم الله
بل في متن درر البحار وشرحه غرر الاذكار المفتي به عندنا ان
يشير باسطة اصابعه كلها وفي الشرح لايه عن البرهان الصحيح
بمسبحة ودهها ويرفعها عند التقى ويضعها عند الاقباط
واحرزنا بالصحيح عما قيل لا يشير لانه خلاف القرآنية والرواية
وبقولنا بالمسبحة عما قيل يعقد عند الاشارة انتهى في العيني
عن التحفة الاصح انها مستحبة وفي المحيط سنة ويقرا تشهد ابن مسعود
رحمهم الله وجوبا كما بحثه في البهي لكن كلام غيره يفيد نوبه وجزمه
شيخ الاسلام الجدة رحمه الله بان الخلاف في الافضلية ونحوه في مجمع
الانهر ويقصد بالفاظ التشهد معايتها مرادة له على وجه الانشا
كما يحكي الله تعالى ويسلم على نبوته وعلى نفسه ووليائه لا الاجناد
عن ذلك ذكره في المجتبى وظاهره ان ضمير علينا للماضين لا حكاية سلام
الله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيه ابي رسول الله
ولا يزيد في الفرض على التشهد في القوة الاولى اجماعا فان زاد عامدا
صكره فنجب الاعادة او ساهيا وجب عليه سجود الشهود اذ قال الله
صل على محمد فقط على المذهب المفتي به لا بخصوص الصلوة بل التأخير
القيام ولو دفع المؤنة قبل امامه سكنت اتفاقا واما المسبوق فيترسل
ليفرغ عند سلام امامه وقيل بتمه وقيل بكون سنة على الظاهر ولو
زاد لا بأس به وهو مخير بين قراءة الفاتحة وصحح العيني رحمه الله
وتسبيح ثلاثا وسكوت قدرها وفي النهاية قدر تسبيحة فلا يكون
مسبوقا بالسكوت على المذهب لثبوت التخيير عن سيدنا علي وابن

كلمة الشهادة والتمني المفتي فيها
بعد الاولين بالفاتحة فانها
موجودة

مسعود رضوان الله عنهما وهو الصارف للمواظبة عن الوجوب ويحصل
في القعود الثاني الافتراض كالاول وتشهد ايضا وصلى على النبي
صلى الله عليه وسلم ومع زيادة في العالمين وتكرار انك حميد مجيد
وعنه كراهة الترحم ولو ابتداء ونسب السيادة لان زيادة الامم
بالواقع عين سلوك الادب فهو افضل من تركه ذكره الرمي المشافعي
وغيره وما نقل لا تسود وفي في الصلوة فكذب وتوهم تسيد وفي بالياء
لحن ايضا والصلوة بالواو وخض صيدا ابراهيم لسلامه عليها والانه
سمايا المسلمين اولان المطلوب صلوة يتخذه بها خليلا وعلى الاخير
والتشبه ظاهرا وراجع لال محمد والمشي به قد يكون ادني مثل
مثل نوره كمشكاة وهي من عمل بالامر في شعبان ثاني الهجرة
مرة واحدة اتفاقا في العمر فلو بلغ في صلوة ثابت عن الفرض نهى
بحثا وفي المجتبى لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم ان يصلي على نفسه
واختلف القحاوي والكثير رحمهم الله في وجوبها على السامع والذاكر كما ذكر
صلى الله عليه وسلم والمختار عند القحاوي تكراره اي الوجوب كما ذكر
ولو اتحد المجلس في الاحتجاج لانه الامر يقتضي التكرار بل لانه تعلق جوبا
بسبب متكررة وهو الذكر في تكرره وتكرره وتصير دينيا بالترك وتفتي
لانه حق عبد كالتشخيص بخلاف ذكره تعالى والمذهب استحبابه
اي التكرار وعليه الفتوى والمعتمد من المذهب قول القحاوي وكذا
ذكره الباقيين تبعهما ما صححه الحلبي وغيره ورجحه في البحر باحدث
الوعيد كرهه وابعاد وشقاء وبخل وجفاء ثم قال فتكون فرضا
في العمرو واجبا كما ذكره على الصحيح وحراما عند فتح التاجر متاعه
ونحوه وسنة في الصلوة ومستحبة في كل اوقات الامم كان وكو
في صلوة غير تشهدا خيرا فلذا استثنى في النهي من قول القحاوي ما في
تشهد اول وضمن صلوة عليه ليلا يتسلسل ملخصه في درر البحار
بغير الذكر الحديث من ذكرت عنده فليحفظ وازعاج الاعضاء برفع

الصلوات جمل وانما هي دعاء له والدعاء يكون بين الجهر والمخافتة
كذا اعتمد التاجي في كثرة العقاة وحررها قد ترددت كلمة التوحيد
مع انها اعظم منها وافضل لحديث الاصمعياني وغيره عن انس رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى علي مرة واحدا فقبلت
منه في الله عنه ذنوب ثمانين سنة فقيد المأمول بالقبول ودعاء
بالعزيمة وحرر غير هاتين لنفسه وابويه واستأذنه المؤمنين
ويحرم سؤال العافية من الدهر او خير الدارين ودفع شرهما او المستحالة
الحادية كنزول المائدة قبل والشرعية والحق حرمة الدعاء بالمغفرة
للكافر لا لكل المؤمنين كل ذنوبهم بجر بالادعية المذكورة في
القرآن والسنة لا بما يشبه كلام الناس اضطرب فيه كلامهم ولا سيما
المصنف رحمه الله والمختار كما قاله الحلبي رحمه الله ان ما هو في القرآن
او في الحديث لا يفسد وما ليس في احدهما ان استعماله في الخطي لا
يفسد ولا يفسد بوقوع التشهد والاثم به ما لم يتذكر سجدة فلا
تفسد بسؤال المغفرة مطلقا ولو لم يركع ولو كان الرزق ما لم يقيد
بما لم يخوه لاستعماله في العباد مجاز انتم يسلم عن يمينه ويساره
حتى يرى بياض خده ولو عكس يسلم عن يمينه فقط ولو تلقا وجهه
يسلم عن يساره اخرى ولو نسي اليسار احتبه ما لم يستدبر القبلة
القبلة في الاصح وتنفطع التحريم بتسليمه واحدة برهان وقد مر
في التاويذ ما شرع في الصلوة مثني فلو اريد حكم المثني فيحصل
التحليل بسلام واحد كما يحصل بالمثني وتنقيد الركعة بسجدة واحدة
كما تنقيد بسجدةتين مع الامام ان اتى التشهد كما مر ولا يخرج المؤمن
بنحو سلام الامام بل بيقهقهته وحدته عما لا تنقاه حرمتها
فلا يسلم ولو اتى قبل امامه فتكلم جاز وكره فلو عرض مناق تفسد
صلوة الامام فقط كالتحريم مع الامام وقالا الافضل فيها بعد
قائلا السلام عليكم ورحمة الله هو السنة وصريح الحواشي بركاهة

عليكم

عليكم السلام وانه لا يقول هنا وبركاته وجعله النووي رحمه الله بركة
وردته الحلبي رحمه الله وفي الحواشي انه حسن وسبق جعل الثاني اخفض
الا قول خصته في المنية بالامام وقره المصنف رحمه الله وينوي الامام بخطابه
السلام على من في يمينه ويساره ممن هو معه في صلوة ولوجنا او نسا
اما سلام التشهد فيعلم لعدم الخطاب والحفظه فيها بلائته عند
كلا ايمان بالانبياء وقلد القوم لان المختار ان خواص بني آدم وهم
الانبياء افضل من كل الملائكة وعوام بني آدم وهم الاتقياء افضل
من عوام الملائكة والمراد بالاتقياء اتقي الشريك فقط كالفسقة
كما في البحر عن الروضة وقره المصنف رحمه الله قلت وفي مجمع الزهد
تبعنا للفهستائي في خواص المشركين وواسطه افضل من خواص الملوك
واواسطه عند اكثر المشايخ وهل تنفي الحفظه قولان ويفارقه
كتاب السنيات عند جامع وظاهر صلوة والمختار ان كيفية الكتابة
والكتوب فيه كما اقر الله بغيره في حاشية لا يشبه يكتب في رق
بل حرفا كتبها في العقل وهو احد ما قيل في قوله تعالى كتاب
مسطور في رقي فيشور وفتح النيسابوري في تفسيره انها يكتبان كل شيء
حتى انينه قلت وفي تفسير المصباح يكتب المباح كاتب السنيات
والنفي يوم القيمة وفي تفسير الكاظمي المعروف بالافحين اخرج ان
الكافر ايضا يكتب اعماله الا ان كاتب اليمين كما شاهد على كاتب
اليساري وفي البهارة ان ملائكة الليل غير ملائكة النهار وان ابليس
مع ابن آدم بالنهار وولاه بالليل وفي صحيح مسلم رضي الله عنه ما منكم
من احد الا وقد وكل الله به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة قالوا
فأياك يا رسول الله قال واياي ولكن الله اعاني عليه فاسلم روي في الميم
وصحها وينوي المؤتم السلام على امامه في التسليم الا ان كان الامام
فيها والا فلي الثانية ونواه فيها لو عاذا يا وينوي المتفرقة والحفظه
فقط لم يقل الكتبة ليعلم المميز ان لا كتبة معه ولعمري لقد صار هذا

بيان
وتحجي

كالشريعة المنسوخة لا يكاد ينوي احدا شيئا الا الفتاوى وفيهم نظير
 وكره تاجية السنة الا بقدر اللهم انت السلام الى آخره وقال الخواري
 رحمه الله لا يباس بالفصل بالايراد واختاره الكمال رحمه الله قال الخليلي
 رحمه الله ان اريد بالكرامة القنوية هيئة ارتفع الخلاف قلت وفي
 حفظي حمله على القليل ويستحب ان يستغفر ثلاثا ويقرأ آية الكرسي
 والمعوذات ويسبح ويحمد ويكبر ثلاثا وثلاثين ويهمل تمام المائة
 ويومع ويحتم بسبعين ربك رب العزة وفي الجوهرة يكره للامام
 التنقل في مكانه لا للموتى وقيل يستحب كسر الصفوف وفي الثانية
 يستحب للامام التحول ليمين القبلة يعني ليسار المصلي لتنقل
 او ورد وخبره في المنية بين تحويله يمينا وشمالا واماما وخلفا وذهبا
 لبيته واستقبال الناس بوجهه ولودون عشرة ما لم يكن بخلافه
 مصل ولو بعيدا على المذهب **فصل** ويجوز للامام وجوبا
 بحسب الجماعة فان زاد عليه اساء ولو ائتم به بعد الجماعة وبعضها
 ستر اعادها جهرًا بخلافه في آخر شرح المنية ائتم به بعد الجماعة
 يجهر بالسورة ان قصدا مائة والا فلا يلزمه الجهر في الجهر واولي
 العشائر اداء وقصاء وجمعة وعيدون وتراويح ووتر بعد اي في
 رمضان فقط للتوارث قلت وفي تقييده ببعدها بنظر الجهر فيه
 وان لم يصل التراويح على الصحيح كما في مجمع الانهر نفس في الفتاوى
 تبعاً للقاعدة لا ينهوا بالمخافة في غير الفرائض كعيد ووتر غير
 الجهر افضل ويستبر في غيرها وكان عليه الصلوة والسلام يجهر في
 الكل ثم تركه في الظهر والعصر لوقع اذى الكفار كما في كمنقل
 بالهنا فانه ليس ويخبر المنفرد في الجهر وهو افضل ويكتفي باذناه
 ان ادى وفي السرية يخاف حتما على المذهب كمنقل بالليل منفردا ولو
 امر جهر لتبعية النقل للفرض زيلعي ويخاف المنفرد حتما اي وجوبا
 ان قضى الجهرية في وقت المخافة كان صلى العشاء بطلوع الشمس كذا

ذكره

ذكره المستفهم رحمه الله بعد عقد الواجبات قلت وهكذا ذكره ابن الملك
 في شرح المنار من بحث القضاء على الاصح كما في الهداية لكن تحقيقه غير واحد
 ورجحوا تخييره كمن سبق بركة في الجمعة فقام يقضيهما غير واحد
 الجهر اسماع غيره وادعى المخافة اسماع نفسه ومن يقره فلو سمع
 رجل ودخله فليس يجهر والجهر ان يسمع الكل خلاصة ويجوزي
 ذلك المذكور في كل ما يتعلق بنطق التسمية على وجهه ووجب
 سجدة تلاوة وعتاق وطلاق واستثناء وغيرها فلو طلق واستثنى
 ولم يسبح نفسه لم يصح في الاصح وقيل في نحو البيع يشترط اسماع
 المشتري ولو ترك سورة اولى العشاء مثلاً ولو عمدا قراءها وجوبا
 وقيل ندباً مع الفاتحة جهرًا في الاخيرين لان الجمع بين جهر ومخافة
 في ركعة شنيع ولو تركها في ركوعه قراءها واعاد الركوع ولو تركها
 الفاتحة في الاوليين لا يقضيهما في الاخيرين للزوم تكرارها ولو تركها
 قبل ركوعه قراءها واعاد السجدة وفرض القراءة اية على المذهب
 هي لغة العلامة وعرفاً ايضاً من القرآن مترجمة اقلها ستة احرف
 ولو تقديراً كالميلاد اذا كانت كلمة فالاصح عدم الصحة وان كورها
 مردا الا اذا حكم حاكم فيجوز ذكره القسائي ولو قرأ آية طويلة في
 الركعتين فالاصح الصحة اتفاقاً لانه يزيد على قدر ثلاثة قصار قاله
 الحلبي رحمه الله وحفظها فرض عين متعين على كل مكان وحفظ جميع
 القرآن فرض كفاية وسنة عين افضل من التنقل وتعلم الفقه افضل
 منها وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب على كل مسلم ويكره نقص
 شيء من الواجب وليس في الشفر مطلقاً اي حاله قرار او قرار كذا
 في الجامع الصغير ورجحه في البحر والبر ما في الهداية وغيرها من
 التفصيل وردة في النهي وحران ما في الهداية هو الجهر بالفاتحة وجوبا
 واية سورة شاء وفي الضمورة بقدر الحال وليس في الضمورة امام منفرد
 ذكره الحلبي رحمه الله والناس عنه غافلون طوال المفصل في الحجرات

الى اخر البروج في الفجر والظهر ومنها الى اخر لم يكن اوساطه في العصر
 والعشاء وباقية قصاره في المغرب اي في كل ركعة سورة مما ذكره المصنف
 واختار في البدايع عدم التقدير وان يختلف بالوقت والقوة والامام
 وفي الحجة يقرأ في الفرض بالتسليم حذو فافا وفي التراويح يبين
 وفي النفل ليله ان يسرع بعد ان يقرأ كما يفهم ويجوز بالرواية
 السبع لكن الاولى ان لا يقرأ بالخرابة عند القوام صيانة لربهم
 وتطاول اولي الفجر على ثابتهما بقدر الثلث وقيل النصف ثوبا
 فلو فحش لا بأس به فقط وقال محققهم رحمه الله اولي الكحل حتى التراجع
 قيل وعليه الفتوى واطالة الثانية على الاولى يكره تنزيها لاجماع
 ان بثلاث آيات ان تقاربت طولا وقصرا والاعتبار بالحروف والحركات
 واعتبر المجلد رحمه الله فحش الطول لا عدد الآيات واستثنى في البجور
 ورد به السنة واستظهر في النفل عدم الكراهة مطلقا وان باقولة
 يكره لانه صلى الله عليه وسلم صلى بالمعوذتين ولا يتعين شيء في القرآن
 لصلوة على طريق الفرض بل تعين الفاتحة على وجه الوجوب
 ويكره التعيين كالسجدة وهل اي الفجر كل جمعة بل ينبغي قرائتهما
 احيانا والمؤتمرا لا يقرأ مطلقا ولا الفاتحة في السرية اتفاقا وما
 نسب لمحمد رحمه الله ضعيف كما بسطه الكمال رحمه الله وان قراوه
 تحريما وتصح في الامم وفي رد المحتار عن مبسوط خواهر زاده
 رحمه الله انها تفيد ويكون فاسقا وهو مروي عنه عدة من الصحابة
 الاكابر رضي الله عنهم فالمنع احوط بل يسلم مع اذا جهد وينصت اذا التمس
 لقول ابي هريرة رضي الله عنه كنا نقرأ خلف الامام فنزل فإذا
 قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وان وصلية قراء الامام آية توجب
 او تهيئ وكذا الامام لا يشتغل بغير القرآن وما ورد حل على النفل
 منفردا كما مر كذا الخطبة فلا ياتي بما يفوت الاستماع ولو كانت
 اورد سلام وان صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم الا اذا قرأ

آية صلوا عليه فيصلي المستمع سوا في نفسه وينصت بلشاعلا بما يري
 صلوا وانصتوا والبعد عن الخطيب والقريب سيات في افتراض
 الانصات **فروع** يجب الاستماع للقراءة مطلقا لا في
 العبرة اعموم اللفظ لا **باب** ان يقرأ سورة ويعيد على الثانية
 وان يقرأ في الاولى من محل وفي الثانية من اخر ولو مع سورة ان ينهها
 ايتان فاكثروا يكره الفصل بسورة قصيرة وان يقرأ منكوسا
 الى اخره فيقرأه البقرة وفي الغنية قراء في الاولى الكافرون
 وبدا في الثانية الحمد وتأت فمذكري يتم وقيل يقطع ويبدل
 يكره في النفل شيء من ذلك وثلاث تبلغ قدرا قصيرا سورة افضل من
 آية طويلة وفي سورة وبعض سورة العبرة للاكثر وبسطناه في
 الخواص **باب الامامة** هي صغرى وكبرى
 فالكبرى استحقاق نصرف عام على الانام وتحقيقه في علم الكلام
 ونسبه اهمل الواجبات فلذا قدموه على حق صاحب المعجزات
 ويشترط كونه مسلما حرا ذكرا عاقل بالغا قادرا قويا لها شيا
 علويا معصوما ويكره تقليد الفاسق ويعزل به الالفة وتجب
 ان يدعى له بالصلاح وتصح سلطنة متغلب للضرورة وكذا
 صبي وينبغي ان يفوض امور التقليد على والي تابع له والسلطان
 في الرسم هو الولد وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة اذنه بقضاء
 وجمعة كالك الاشياء عن البراذية وفيها لو بلغ السلطان او الوالي
 يحتاج الى تقليد جديد والصغرى ربط صلوة المؤتم بالامام
 بشروط عشرة نية المؤتم الاقتداء واتحاد مكانها وصلواتها
 وصحة صلوة امامه وعدم مخالفة امرائه وعدم تقديمه عليه
 بعقبه وعلمه بانتقاله له وبجأله في اقامة وسفر ومشاركته
 في الاركان وكونه مثله اود منه فيها وفي الشرائط كما بسطه في
 البحر قبل وثبوتها باربعوامع الراعين ومن حكمته نظام الالف

وتعلم الجاهل من العالم هي افضل من الاذن عند الحاجة للشا في رحمة
 قاله العيني وقول عمر اولا الخلافة لا زالت اي مع الاما هذا الجمع وقال
 بعضهم اخاف ان تركت الفاتحة ان يعاتبني الشافعي رحمه الله او قرأها
 يعاتبني ابو حنيفة رحمه الله فاخترت الامامة والجماعة سنة مؤكدة
 للرجال قال الزاهد رحمه الله اراد وبالكيد الوجوب الا في جمعة وعيد
 فشرط وفي التراويح ستة كفاية وفي وتر رمضان مستحبة على قول
 وفي وتر غيره وتطوع على سبيل التقاضي مكرهة وسنة مؤكدة
 تكرار الجماعة باذان واقامة في مسجد محلة في مسجد طريق
 او مسجد الامام له ولا مؤذن واقلها اثنان واحد مع الامام ولو بمخبر
 او ملكا او جنيا في مسجد او غيره وتصح امامة الجنى اشباه وقيل
 واجبة وعليه العامة اي عامة مشايخنا رحمهم الله تعالى وبه جزم
 في الثقة وغيرها قال في البحر وهو الراجح عند اهل المذهب فثبت
 او تجب ثمرته تظهر في الاشهر بتركها مرة على الرجال العقل
 البالغين الاحرار القادرين على الصلوة بالجماعة من غير حرج ولو
 فائتة فندب طلبها في مسجد اخر الا المسجد الحرير وعونه فلا تجب
 على مريض ومقعور ومن ومقطوع وذو رجل من خلاف او رجل فقط
 ذكره الحدادي ومفلوج وشيخ كبير عاجز واعرج وان وجد قائدا
 ولا على حال بينه وبينها مطروطين وبرد شديد وظلمة كذلك
 وريح ليل لا نهارا وخوف على ماله او من عذير او ظالم او مدافعة
 احد الاخشين واردة سفر وقيامه بمريض وحضور طعام
 تنوقه نفسه ذكره الحدادي رحمه الله وكذا اشتغاله بالفقه
 لا بعينه كذا جزم به الباقي تبعاً للبهني رحمه الله اي الا اذا اصاب
 نكاسا فلا يغزو ويغزو ولو باخذ المال يعني بحبسه عنه مدة
 ولا تقبل شهادته الا بتاويل بدوعة الامام او عدم مراعاته
 والا حق بالامامة تفديما بل نصباً بجمع الانهر الاعلم باحكام الصلوة

ست
 الخندق

فقما

فقط صحة وفساد بشرط اجتنابه للفواحش الظاهرة وحفظه
 قدر فرض وقيل واجب وقيل سنة ثم الا حسن تلاوة وتجويدا
 للقراءة ثم الادب اي الاكثر اتقاء للشبهات والتقوى اتقاء
 المحرمات ثم الاسنى اي الا قدم اسلاما فيقدم شاب على شيخ اسلام
 وقا لو يقدم الاقدم ورعا وفي النهي الزاد وعليه يقاس سائر
 الخصال وقالوا يقدم اقدمهم علما وعموه وحينئذ فقلما يحتاج
للقراءة ثم الا حسن خلقة بالضم الفة بالناس ثم الا حسن وجهها
اكثرهم تهيئا زاد في الزاد ثم اصبرهم اي اصبرهم وجهها ثم اكثرهم
ثم الا شرف نسبها زاد في البرهان ثم الا حسن صوتها وفي الاشياء قيل
ثمن المثل ثم الا حسن زوجة ثم الاكثر مالا ثم الاكثر جاهها ثم
الا نظف ثوبا ثم الاكبر راسا والا صغر عضوا ثم المقيم على المسافر
ثم الحق الا صلبا على المقتى ثم المتيتم عن حدث على متمم عن جنابة
قاعدة لا يقدم احد في التراخي الا بموج ومنه سبق لي
 الدرس والافتاء والشموى فان استووا في المعنى اقرع بينهم انتهى
 كلام الاشباه وفي الفصل الثاني والثلاثين من خطر التاخر خاتمة
 وفي طلب العلم يقدم السابق فان اختلفوا وثمة بيعة فيها
 والا اقرع بينهم معا كما في الحرق والغرق اي المهر في الاول
 ويجعل كأنهم مانقوا معا وفي محاسن القرائين وهيان وقيل
 ان لم يكن للشيخ معلوم جاز ان يقدم من شاء والكثر مشايخنا
رحمهم الله على تقديم السابق واول من سئل ابن كثير فان استووا
يقرع بين المستويين او المختار الي القوم فلو اختلفوا اعتبر اكثرهم
ولو قدموا غير الاولى اسأوا بلا اثر واعلم ان صاحب البيت
ومثله امام المسجد الراتب اولى بالامامة من غيره مطلقا الا ان
 يكون معه سلطان او قاض فيقدم عليه لعموم ولا يتلوا ووجه
 الحدادي بتقديم الوالي على الراتب والمستوي والمستاجر حق من

مؤيد لادبته

المالك لما مر ولوامر قوما وهم لي كارهون ان الكراهة لفساد قلوبهم
الحق بالامامة منه كونه لأنه تحريرا لحديث ابي داود لا يقبل الله صلوة
من تقدم قوما وهم له كارهون وان هو الحق والكراهة عليهم وبكره
تزيها امامة عبد ولو معتقنا فمستحقا عن الخلاصة ولعله ما
قد مناه من تقدم الحق الاصل اذ الكراهة تنزيهية فتنبه وعري
ومثله تركان واكراد وعامي وفاضل واعبي ونحوه الاعشى نهر الان
يكون اي غير الفاسق اعلم القوم فهو ولي ومبتدع اي صاحب بدعة
وهي اعتقاد خلاف المعروف عن الرسول لا بما فده بل بنوع شبهة
وكل من كان من قبلتنا لا يكفر بها حتى الخوارج الذين يستحلون دماءنا
واموالنا وسب الرسول وينكرون صفاته تعالى ويجاوز رؤيته
لكونه عن تأويل وشبهة يدل قبول شهادة ثم الاخطائية ومنها
من كفرهم وان انكر بعض ما علم من الذين ضرورة كفرها كقوله انه
تعالى جسم كاجسام وانكاره حقيقة الصديق فلا يصح الاقتداء
به اصلا فيلحفظ اولو الزنا هذا ان وجد غيرهم والا فلا كراهة
تحرر بختا وفي التهر عن المحيط صلى خلف فاسقا ومبتدع نال فضل
الجماعة وكذا تكراه خلف امرئ وسفيه ومفلوج وابصر شاع
برصه وشارب خمر واكل ربا ونمام ومراي ومتصنع ومن اثم باجرة
فمستغنى زاد ابن ملك ونخالف كشاف في لكن في وتر الجوان تيقن
المراعاة له بكونه او عدمها لم يصح وان شك كره ويكره تحريما
تطويل الصلوة على القوم زائدا على قدر السنة في قراءة وان كان
رضي القوم ولا لاطلاق الامر بالتخفيف وفي الشربلا في ظاهر
حديث معاذ رضي الله عنه انه لا يذوق على صلوة اضيقهم مطلقا
وكذا قال الكمال رحمه الله الا لضرورة ومع انه عليه الصلوة والسلام
قراء بالمعوذتين في الفوجين سمع بكاء صبي ويكره تحريما
جماعة النساء ولو في التواضع في غير صلوة جنازة لانها لا تشترط

اصحاب

فلو

فلو انفردن تفوتهن بفراغ احديهم ولو امتت فيها رجلا لا تعاد بسقوط
الفرض بصلاتها الا اذا استخلفها الامام وخلفه رجال ونساء فتعند
صلوة الكل فان فعلت تفقت الامام وسقطت ولو تفقدت امت اثنت
الا لخنثي فيتقدم من كراهة فيتوسطهم الامام ويكره جماعتهم
تحريرا فتح ويكره حضور من الجماعة ولو لجمعة وعيد ووعظ
مطلقا ولو عجوزا ليل على المذنب المفق به لفساد الزمان واستثنى
الكامل رحمه الله بحث العجائز المتقانيه كما تكره امامة الرجل لهن في
بيت ليس معهن رجل غيره ولا يحرم منه كاخته وروجته اما اذا
كان معهن واحد من ذكر او امه في المسجد لا يكره بخر ويقف
الواحد ولو صبيا اما الواحدة فتتأخر محاذيا اي مساويا لغيره
امامه على المذهب ولا عجرة بالراس بل بالقدم فلو صغيرا فالاصح
ما لم يتقدم اكثر قدم المؤتم لا تفسد ولو وقف عن تسياره كره انفاذ وكذا يكره
خلفه على الاصح لمخالفة السنة والزاي يوقف خلفه فلو توسط
اثني تكرر تحريها وتحريها لو اكثر ولو قام واحد بجنب الامام
وخلفه صف كره اجماعا ويصف اي يصفهم الامام بان يأمرهم
بذلك قال الشافعي رحمه الله ينبغي ان يأمرهم بان يتراصوا ويسدوا الخلل
ويسووا مبنا بهم ويقف وسطا وخير صفوف الرجال اولها في غير
جنازة ثم وثق ولو صلى على رفق للمسيح ان وجد في صحنه مكانا
كره كقيام في صف خلف صف فيه فرجة قلت وبالكراهة ايضا
صريح الشافعية وقال السيوطي رحمه الله في بسط الكف في اتمام
الصف وهذا الفصل مفوت لفضيلة الجماعة الذي هو التضعيف
لا لاصل بركة الجماعة فتضعيفها غير بركتها وبركتها هي عود بركة
الكامل منهم على الناقص انتهي ولو وجد فرجة في الاول لا الثاني
له خرق الثاني لتقصيرهم وفي الحديث من سد فرجة غفر له
وصح خياركم الذين يمسك في الصلوة وبهذا يعلم جمل في ستمك

وامنه

نصفي عدم الفساد في مسئلة
من جاز في الصف فتاخر
م

نظمت في الصف
في الصف

عند دخوله داخل مجنبه في الصف ويظهر انه رؤيا كما بسط في البحر
لكن نقل المصنف رحمه الله وغيره عن القنية وغيرهما ما يخالفه
ثم نقل نهل ثم فرق فيلزم الرجال ظاهره بعد العبد ثم الصبيان
قالوا الصفوف الممكنة اثنا عشر لكن لا يذم صحة كلها المعاملة للثنا
بالأخصر واذا حاذت ولو بعضو واحد وخصه الزيد بن محمد رحمه الله بالسبا
والكعب امرأة ولوامة مشتبهات حال كبرت تسع مطلقا وثمان
وسبع لو ضمت او ما ضيا الجوز ولا حائل بينهما اقله قدر ذراع
في غلظ اصبع او فرجة تسع رجلا في صلوة وان لم تتحرك كتيبتها
ظهرا بمصلي عصر على الصحيح سراج فانه يصح نقلا على المذهب
بحر وسبجي مطلقا خرج الحنازة مشتركة فيحاذات المصلحة
لمصل ليس في صلواتها مكره لا مفسد فتح تحريمه وان سبقت ببعضها
واداء ولو حكما كالحقين بعد فراغ الامام بخلاف المسبوقين والمحاذا
في الطريق واتحدت الجهة فلو اختلفت كما في جوف الكعبة وليلة
مظلمة فلا فساد فسدت صلواته لو مكلفا والالا ان نوى الامام
وقت شروعه لا بعده امامتها وان لم تكن حاضرة على الظاهر ولو نوى
امرأة معينة او النساء الا تهذه عملت نيته والايضا فسدت
صلواتها كما لو اشار اليها بالتأخير فلم تتأخر لتزكها فرض المقام فتح
وشرطا كونها عاقلة وكونها في مكان واحد في ركن كامل فالشروط
عشرة ومحاذات الامر بالصحيح المشتبه لا يفسدها على المذهب
تضعيف لما في جامع المحبوني ودرر البحار من الفساد لانه في المرأة
غير معلول بالشهوة بل بترك فرض القيام كما حققه ابن الحمام رحمه الله
ولا يصح اقتداء رجل وامرأة وحشي وصبي مطلقا ولو في جنازة
ونقل على الاصح وكذا لا يصح الاقتداء بمجنون مطبق او منقطع
في غير حالة افاقتة او سكران او معتوه ذكره الحلبي رحمه الله وظهر
بمقدور هذا ان قارن الوضوء الحدث او طرا عليه بعد وضو لو

نوصا

نوصا على الانقطاع وصلى كذلك كاتقدا وبمقتصد آمن خروج الدم
لا عكسه وكاتقدا او اوقاف بمثلها او صبي بمثله ومعتذر بمثله
وذي عذرين بدني عذره لا عكسه كذا في ثلثات بدني سلس لان مع
الامام حديث وبخاسته وما في المجتبي الاقتداء بالمحافل صحيح الا
ثلاث الخنثى المشكل والفضالة والمستحاضة اي لاحتمال الحيض فلو انتفى
معه ولا حافظ اية من القران بعينها حفظ لها وهو لا يفي ولا في باخر
لقدرة الا في على التبرئة فصح عكسه ولا مستور عورة يعاد فلو لم يعاد
عويانا ولا بسا فضلو الامام ومما ثلثه جاذرة اتفاقا وكذا ذوب جرح
وبصحيح ولا قادر على ركوع وسجود بها جزعها لبناء القوى على
الضعيف ولا مفترض بمتنفل وبمفترض فرضا آخر لان اتحاد الصلاة
شروط عندنا وضح ان معاذ رضي الله عنه كان يصلي مع النبي صلى الله
عليه وسلم نفلا وبقومه فرضا ولا نادر بمتنفل ولا بمفترض
ولا بنادر لان كل منهما كمفترض فرضا آخر الا ان نادر احدهما عينا
منذ ورا آخر لا اتحاد ولا نادر بخالف لان المنذورة اقوى فصح
عكسه وبخالف بمتنفل ومصليا ركعتي طواف كشاذرين ولو
اشترك في نافلة فافسداها صح الاقتداء لان افسداها منفردين
ولو صليا الظهر ونوي كل امامة الاخر صحت لان نوي الاقتداء
والفرق لا يخفى ولا لاحق ولا مسبوق بمثلها لما تقررت ان الاقتداء
في موضع الا نفراد مفسد لعكسه ولا مسافر بمقتصد بعد الوقت
فيما يتغير بالشفر كالظهر سواء احرم المقيم بعد الوقت وفيه
فخرج فاقترنوا المسافر بل ان احرم في الوقت فخرج معه وانهم بمبعضا
لامامه اما بعد الوقت فلتغير فرضه فيكون اقتداء بمتنفل في
حق قعدة او قراءة باقتدائه في شفع اول او ثان ولا نازل براكب
ولا اكب براكب طاية اخرى فلو معه صح ولا غير التبع به اي بالتبع على
الاصح كما في النعنة المجتبي وحذر الحلبي رحمه الله وابن الشحنة بعد

بذل جهده دائما حتما كالا في فلا يؤمر الا بمثل ولا تصح صلواته
اذا امكنه الاقتداء بمن يحسنه او يترك جهده او وجد قدر الفرض
ما لا ينفق فيه هذا هو الصحيح المختار في حكم الاشع وكذا انه لا يقدر
على التلطف بخوف في الحروف او لا يقدر على اخراج الفاء لا يتكرر
واعلم انه اذا افسد الاقتداء باي وجه كان لا يصح شروعه في
صلوة نفسه لانه قصد المشاركة وهي غير صلوة الا بفرد على الصحيح
محيط وادعي في البحر انه المذهب قال المصنف رحمه الله لكن كلامه الملامح
يفيد ان هذا قول في حق الله خاصة قلت وقد ادعي في كماله
بعد تصحيح السراج بخلافه لان المذهب انقلابها نقله فتأمل
وحينئذ فالاشبه ما في الزيلعي انه متى فسد لفقد شرط
كطاهر معلوم لم ينفذ امره وان لا خلاق الصلوات تنفذ
نقله غير مضمون وثمرته الانتقاض بالتحققه ويمنع في الاقتداء
صفت في النساء بلا حائل قدر ذراع او ارتقا عن قدر قامت
الرجل مفتاح السعادة او طريق ترفيه عجلة التي يجرها الثور
او نهج تجرى فيه السفن ولو ذوقا ولو في المسجد او خلا اى فضاء
في الصحراء او في مسجد كبير جدا كسيد القدس نيسع صقيل فاكتر
الحاذا اتصلت الصفوف فيصح مطلقا كان قام في الطريق ثلاثة
وكذا اثنان عند الثاني لا واحد اتفاقا لانه كواحدة صلواته
صار وجوده كعدمه في حق من خلفه والحائل لا يمنع الاقتداء
ان لم يشتهه حال امامه بسماع او رؤية ولو في باب مشبك يمنع
الوصول في الاصح ولم يختلف المكان حقيقة كسيد وببيت في
الاصح قتيبة ولا حكا عند اتصال صفوف ولو اقتدى من سطح داره
المتصلة بالمسجد لم ينجز لاختلاف المكان في جميع وعندهما
واقره المصنف رحمه الله لكن تعقبه في الشربلاي ونقل عن الروايات
وعندها ان الصحيح اعتبار الاشياء فقط فقلت وزاها هو الجواهر

وذا الاشياء
ومفتاح

ومفتاح السعادة ومفتاح الفتاوى والمخاض ان الامح وفي النهج
عن الزاد انه اختيار جماعة من المتأخرين ومن اقتداء متوضي لها
معها بمتمم ولو مع توضي بسوء حمار مجتبي وغاسل مما سح
ولو على جبهة وقائم بقاعد يركع ويسجد لانه عليه الصلوة والسلام
صلواته صلوة قاعدا وهم قيام وسيدنا ابو بكر سيلفهم بكبير وبه
يفعل جواز دفع المؤذنين اصواتهم في جمعة وغيرها يعني اصل الرفع
اماما تعارفه في زماننا فلا يبعد انه مفسد اذا الصياح ملحق
بالكلام فتح وقائم باحد وان بلغ حدية الركوع على المعتمد وكذا
يا عرج وغيره اولي ومؤم بمثله الا ان يؤم الامام مضطجعا والمؤتم
قاعدا او قارئا هو المختار ومتنقل بمفترض في غير التراجع في العيب
خاتمة وكانه لانها سنة على هيئة مخصوصة في ادعي وصفها
الخاص للزوج عن العهد **فروع** مع اقتداء متنقل متنقل
ومن يرى الوتر واجبا بمن يراه سنة ومن اقتدى في العصر وهو
بعد الغروب بمن احرم قبله للاتحاد واذا اظهر حديث امامه وكذا
كل مفسد في راي مقدر بطلت فيلزم اعادتها لتضمنها صلوة
المؤتم صحة وفساد كما يلزم الامام اخبار المؤتم اذا المهم وهو محتمل
او جنب او فاق شرط او ركن وهل عليهم اعادة ان عدل لغروا لا
ندبت وقيل لا لفسقه باعترافه ولو زعم انه كاف لم يقبل منه
لان الصلوة دليل الاسلام واجبر عليه بالقدرة الممكن بلسانه
او بكتابه او رسوله على الامح لومعينين والا لا يلزمه بحر عن
المعراج ومنح في مجمع الفتاوى عدمه مطلقا لكونه عن خطا معفو
عنه لكن الشرح من جهة على الفتاوى واذا اقتدى في وقاري
باني تفسد صلوة الكل للمقدرة على القراءة بالاقتداء بالقادري
سواء علم به او لا نواه ولا على المذهب واستخلف الامام امينا في
الاخرين ولو في الشهد اما بعد فتصح لزوجيه بصنوعه لفسد

وابوبكر

صلواتهم لان كل ركعة صلوة فلا يتجاوز عن القراءة ولو تقدم بها وصحت
لو صلى كل من الامم والقاري وحده في الصحيح بخلاف حضور الامم
بعد افتتاح القاري اذ لم يقتد به وصلى منفردا فانها تفسد في
الاصح لما مر واعلم ان المذرك هو من صلاتها كاملة مع الامام والاصح
من فاته الركعات كلها او بعضها لكن بعد اقتدائه بعد ركعة غفلة
وزحمة وسبق حدث وصلوة خوف ومقيد ايتم بمسافر وكذا
بلا عذر بان سبقه امامه في ركوع وسجود فانه يقتضي ركعة
وهكاه كمؤتم فلا يأتي بقراءة ولا سهو ولا يتغير فرضه بنية
اقامة ويبدل بقضائه ما فاته عكس المسبوق ثم يتابع امامه ان امكنه
ادراكه والا تابعه بركعتي ما فاته فيه بلا قراءة ثم ما سبق به
بها ان كان مسبوقا ايضا ولو عكس صح وان لم يترك الترتيب
والمسبوق من سبقه الامام بها او بعضها وهو منفرد حتى يثنى
ويتعقد ويقراء وان قراء مع الامام لعدم الاعتداد بها لكرهتها
مفتاح الشهادة فيما يقضيه اي بعد متابعتها امامه فلو قبلها
فالاظهر الفساد ويقضى اول صلوته في حق قراءة واخرها في حق
تشهد فمذرك ركعة من غير فجرائتي بركعتين بفاتحة وسورة
وتشهد بينهما وبرا بعة الرباعي بفاتحة فقط ولا يقود قبلها
الا في اربع فمقتد اخرها لا يجوز الاقتداء به وان فتح استخلافه
في حد ذاته لاحالة القضاء فلا استثناء اصلا كما زعمه الاستفهام
نعم لو شئ احد المسبوقين فقصي ملاحظا للاخر بلا اقتداء صح وثانيها
يأتي بتكبيرات التثنية اجماعا وثالثها لو كثر ميؤى استثناف
صلاته وقطعها يصير مستأنفا وقاطعا لا والى بخلاف المنفرد
كما سيلجى ورابعها لو قام اليه قضاء ما سبق به وعلى الامام
سجودا سهوا ولو قبل اقتدائه فعليته ان يعود وينبغي ان
يصبر حتى يفهم انه لا سهو على الامام ولو قام قبل السلام

هل يعتد باذنه ان قبل قعود الامام قفرا للشهد لا وان بعده نحر
وكره بخبرهما الا لعذر كخوف حدث وخروج وقت فجر وجمعة وعيد
ومعذور وتام مدة مسح ومرو وما بين بين يديه فان فرغ قبل سلا
امامه ثم تابعه فيه صحت ولو لم يعد كان عليه ان يسجد للشهو
في آخر صلوته استحضانا قيدا بالسهو لان الامام لو تذكر سجدة صلبية
او تلاوية او تلاوية فرضت المتابعة وهذا كله قبل تقييد ما قام اليه
بسجدة اما بعده فتمسك في صلبية مطلقا وكذا في تلاوية وسهو
ان تابع والا لو سلسل ساهيا ان بعد امامه لزمه السهو والا لو قفا
امامه الخامسة فتابعه ان بعد القعود تفسد والا لا حتى يقيد
الخامسة بسجدة ولو ظن الامام السهو فسجد له فتابعه فبان ان
لا سهو فلا تشبه الفساد لاقتدائه في موضع الذي نفرد
باب الاستخلاف اعلم ان الجواز البنا
قلا شدة غفر شرط كون الحد ثساويا من يد نه غير موجب للفصل
ولا نادر الوجود ولم يؤد ركنا مع حدث او مشي ولم يفعل منافيا
او فعلا له منه بد ولم يتراخ بلا عذر كزحمة ولم يظهر حدثه
السابق كمضي مدة مسجدة ولم يتذكر فائتة وهو ذو ترتيب
ولم يمتد الموقت في غير مكانه ولم يستخلف الامام غير صالح لها
سبق الامام حدث سماوي لا اختيار للعبد فيه ولا في سببه كسفره
من شجرة وكحدثه من نحو عطاس على الصحيح غير مانع للبنا كما قد مناه
ولو بعد التشهد لياتي بالسلام استخلف اي جاز له ذلك ولو في حارة
بشارة او جرح لحراب ولو لمسيوق ويشير باصبع بقراءة ركعة وباصبعين
لركعتين ويضع يده على ركبته لترك ركوع وعلى جبهته لسجود
وعلى فمه لقراءة وعلى جبهته ولسانه لسجود تلاوة او صدره لسهو
ما لم يجاوز الصفوف لوفى الصحيح ما لم يتقدم فحده السترة او موضع
السجود على المقعد كالمفرد وما لم يخرج من المسجد او الجبانة والذاد

لو كان يصلي فيه لانه على امامته ما لم يجاوز هذا الحق ولم يتقدم
 احد ولو بنفسه مقامه ناويا الامامة وان لم يجاوزه حتى لو تذكر
 فائتة او تكلم لم تفسد صلاة القوم لانه صار مقتديا ولو كان
 الماء في المسجد لم يخرج للاستحلاف واستينافه افضل تحذرا عن
 الخلاف ويتبعين الاستيناف ان لم يكن تشهد بخون او حدث عمدا
 او خروجه من مسجد يظن حدثا واحتلام بنوم او نفكرا ونظرا ومس
 بشهوة او غمما او قهقهة لذرتها وكذا يجوز له ان يستخلف اذا
 حضره قراءة قد رخص المفروض لحديث سيدنا ابي بكر الصديق رضي الله
 عنه فانه لما احتس بالنبي صلى الله عليه وسلم حضره عن القراءة فاستخلف
 فتقدم النبي صلى الله عليه وسلم واتم الصلاة فلو لم يكن جائزا
 لما فعله يدافع وقالة تفسد وبعبارة الخلاف لو حضر يقولون غلظ
 ولو عجز عن ركوع او سجود هل يستخلف كالقراءة لانه لا يحمل اي اهل
 خجل او خوف اعتراه لا يستخلف اجماعا لو شئ القراءة اصلا لانه
 صار امتيا واصابه عطف على المنفى بول كثر اي نجس مانع من
 غير سبق حدث فلو منته فقط بنى او كشف عورته في الاستنجاء
 او المراوة ذراعتها للصوة اذا لم يضطر له فلو اضطر لم تفسد
 او قراء في حالة الذهاب او الرجوع لا دأبه ركننا مع حدث او مشي
 بخلاف تسبيح في الاصح او طلب الماء بالاشارة او اشتد بالمعاطة
 للمنا في اوجها واما الآخرة قد رخصت اولسيان وزحمة او كونه
 يسيرا لان الاستقاء يمنع البناء على المختار او مكث قد راد او ركن
 وان لم ينوي الا دأبه بعد سبق الحدث الا لعذر كنوم وعاف
 واذا ساع له البناء توصاه فورا بكل سنة وبني على ما مضى
 بلا كراهة ويتم صلوة تمت وهو اولى بتقليد المشي ويعود
 الى مكانه ليتخذ مكانها كمنفرد فانه مخير وهذا كله ان فرغ
 خليفته والا عاد الى مكانه حقا لو بينهما ما يمنع الاقتداء

كما لمقتدي اذا سبقه الحدث واعلم انه ان تعد علما ينافيها بعد جلوسه
 قدر التشهد ولو بعد سبق حدث تمت لقام فرائضها غير تعاد
 تركه واجب السلام ولو وجد المنا في بلاصنعة قبل القعود بطلت
 اتفاقا ولو بعد بطلت في المسائل الاثني عشرية عنده وقال رحمه الله
 صحت ورجحه اكمال رحمه الله وفي الشرب لاله ولا يظهر قولها بالصحة
 في الاثني عشرية وهي ما ذكره بقوله كما تبطل لو فرغ بالفاء كما في الدرر
 لكان اولى بقدرة المتيمم على الماء واما مسئلة رؤية المتوضي
 المؤتم بمتيهم الماء فيها خلاف فذكر رحمه الله فقط وتنقلب نقلا ومضي
 مدة مسحه ان وجد ماء ولم يخف تلف رجله من برد ولا فيمضي
 على الاصح كما مر في بابيه وتعلم اي اية اي تذكره او حفظه بلاصنع
 ولو كان الا في مقتديا بقاري على ما عليه الاكثر لكن في الظاهر
 صح الصحة قال الفقيه وبه نأخذ ووجود العاري سائر اتضح
 الصلوة به ومثله لو صلى بنجاسة فوجد ماء يزيلها واعتقت
 الامة ولم تتقنع فورا ونزع الماسح خفة الواحد بعلم يسير فلو بكثرة
 تمت اتفاقا وقدرة موم على الركوع وتذكر فائتة عليه
 او على امامته وهو صاحب ترتيب والوقت متسع وتقديم القاري
 امرا مطلقا وقيل لا فساد لو كان استخلافه بعد التشهد بالاجماع
 وهو الاصح كما في الكافي عمل كثير وطلوع الشمس في الفجر وزوالها في
 العيد ودخول وقت من الثلاثة على مصلي القضا ودخول
 وقت العصر بان بقي في قدرته ان صار الظل مثلية في الجملة
 بخلاف الظهور فانها لا تبطل وزوال عذر المعذور بان لم يعد في
 الوقت الثاني وكذا خروج وقته وسقوط جيرة عن بري
 واعلم انه لا تنقلب الصلوة في هذه المواضع العشرين نقلا اذا بطلت
 الا في ثلاث فيما اذا تذكر فائتة او طلعت الشمس واخرج وقت
 الظهر في الجمعة كما في الجوهرية زاد في الحاروي والموسي اذا قدر على

الاركان ويزاد مسئلة الموت بمتيحه كما قدمنا والظاهر ان زوالها
 في العيد ودخول الاوقات المكروهة في القضاء كذلك ولما رده ولو اختلف
 الامام مسبوقا او لاحقا او مقيما وهو مسافر مع واليه اولى ولو جهل
 الكمية قعد في كل ركعة احتياطا ولو مسبوقا برقيتين فرضنا القعود
 ولو اشار له انه لم يقرأ في الاوليين فرضت القراءة في الرابع فلو ان
 المسبوق صلوة الامام قوم معه كالسلام ثم لو اتي بما ينافيها كضحك
 تقصد صلوة دون القوم المبركين تمام اركانها وكذا تقصد
 صلى من حاله حاله للمنافي في خلاها وكذا تقصد صلوة الامام
 الاول المحرث ان لم يفرغ فان فرغ بان توضا ولم يفته شيء لا تقصد
 الاصح لما مر انه كموثوق تقصد صلوة مسبوق عند الامام رحمه الله
 بقهره امامه وحده العرفي اي بعد قعوده قدر الشهود الا اذا
 قيدت ركعة بسجدة لتأكد انقزاده ولو تكلم امامه او خرج من سجدة
 لا تقصد اتفاقا لانها منتهيان لا مفسدان ولذا يلزم للمدركين
 السلام ويقومون في القهرية بلا سلام بخلاف المبرك فانه كالامام
 اتفاقا ولو لاحقا ففي فساد صلوة تصحيحان صح في التراجيح
 وفي الظهيرية عدمه وظاهر البحر والنهر تاييد الاول ولو اختلف
 الامام لا خصوصية له في هذا المقام في ركوعه او سجوده في
 وبني واعادها في البناء على سبيل الفرص ما لم يرفع راسه منها
 مريدا للاداة اما اذا رفع راسه مريدا به اداء ركن فلا يبني بل
 تقصد ولو لم يرد الاداء فزواتان كذا في الكافي وفي المجتبى ويتأخر
 محذودا ولا يرفع مستويا فتقصد ولو تدرك المصلي في ركوعه
 وسجوده انه ترك سجدة صلبية او تلاوية فاعطى ركوعه بلا رفع
 او رفع من سجوده فسجدتها عقب التدكر اعادها اي الركوع والسجود
 ندبا لسقوط الترتيب بالنسيان وسجد للسهو وواحدة لاخر صلوة
 قضاها فقط ولو امر واحد فقط فاحد الامام اي وخرج من المسجد

والا فهو على امامته كما مر تفعين المأموم للامامة لو صلح لها اي لامامة
 الامام بلا نية لعدم المزاحم والا يصلح كصبي فسدت صلوة المقتدي
 اتفاقا دون الامام على الاصح لبقاء الامام اماما والمؤتمرا اماما
 هذا اذا لم يستخلفه فان استخلفه فصلوة الامام والمستخلف
 كليهما باطلة اتفاقا ولو امر رجل رجلا فاحدنا وخرجهما المسلمين
 تمت صلوة الامام وبني على صلوة وفسدت صلوة المقتدي المأمور
 اخذته دعاف بمكث الى انقطاعه ثم يتوضى ويبني لما مر
باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها
 عقب العارض الاضطرابي بالاختياري يفسد بها التكلم
 هو النطق بحرفين او حرف مفهم كح وق آمز او لو استعطف كلبا
 او هرة او ساق حمار لا تقصد لانه صوت لا هجاء له عنده
 قبل قعوده قدر الشهود سيان وسواء كان ناسيا او نائما او جاهلا
 او مكرها هو المختار وحديث دفع عن امتي الخطا مجمل على رفع الهم
 وحديث ذي اليمين منسوخ بحديث مسلم رضي الله عنه ان صلواتنا
 لا يصلح فيها شيء من كلام الناس الا السلام يساهيا للتخيل اي للخروج من
 الصلوة قبل ان تمامها على ظن اكملها فلا يفسد بخلاف السلام على انسان للحجة
 او على ظن انها تروية مثلا او سلم قايما في غير جنازة فانه يفسد بها
 مطلقا وان لم يقل عليك ولو ساهيا فسلام التخيية مفسد مطلقا
 وسلام التخيل ان عمدا ورد السلام ولو سهوا بلسانه لا يبطل بركته
 على المعتمد نعم لو صاح في نية السلام قالوا تقصد لانه عمل كثير وفيه
 انه من صدر الدين الغزي رحمه الله انه قال
 • سلامك مكروه على من سمع • ومن بعد ما أبري بين وينزع
 • مصلواتك ذاكر وحديث • خطيب ومن يصغي اليهم ومع
 • مكر رفقة جالس لقضائه • ومن يجثوا في الفقه دعه لينفق
 • مؤذن ايضا ومقيم مدبر • كذا الاجنبيات القضاة تمنع

• وَلَقَدْ أَشْطَوْا فِي شَيْءٍ يُخَفِّفُهُمْ • وفيه هو مع اهل له يستمتع
 • وَدَعَا كَافِرًا يَكْفُرُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ • ومنه هو في حال التخطو الشفع
 • وَدَعَا كَافِرًا يَكْفُرُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ • وتعلم منه انه ليس يمنع
 • كَذَلِكَ اسْتَأْذَنَ مِنْ مَطِيرٍ • فهذا اختتام والزيادة تنفع
 وصريح في الضياء بجواب الرد في بعضها وبعدمه بقوله سلام عليكم بحزم
 المسموع والتفخيم بحرفين بلا عذر امامه بان نشاء في طبعه فلا او بلا عرض
 صحيح فلو لم يكن صوت اوليه حتى اما مله ايه علام انه في الصلوة
 فلا فساد على الصحيح والدعا بما يشبه كلامنا خلا فاللشيا في والاني
 قوله اه بالقرن والثاوه قوله اه بالمد والتايف اوف اوتف والبا
 بصوت يحصل به حروف لوجع او مصيبة قيد للاربعة المربوض
 لا يملك نفسه عن اثنين وتاوه لا نه حينئذ كطاس وسعال
 وجها وتناوب وان حصل حروف للضرورة لا نذكر الجنة والجار
 فلو اعجبه قراءة الامام فحصل بكلي ويقول بلى او غير او اري بفتح
 الالف وكسر الراء بمعنى لفظ فارسي فقال لا تفسد لولا الله على الخلق
 ويفسد ها تشبهت عا طس لغويه ببحر حرك الله ولونه العا طس
 لنفسه لا وبكسبه التامين بعد التثنية وجواب خبر سوء
 بالاسترجاع على المذهب لا نه بقصد الجواب صار كلام الناس
 وكذا يفسد ها كذا قصد به الجواب كان قيل امع الله انه فقال
 اله الله او ما مالك فقال الخيل والبغال والحمير ومن اين جئت فقال
 وبني معطلة وقصر مشيد والحطاب قوله لمن اسمه يحيى ومضى
 يا يحيى خذ الكتاب بقوة او ما تلك بيمينك يا موسى فخطبا لمن اعلمه
 ذلك اول من بالباب ومنه دخله مكان آمن **فخرج** سمع الله
 الله فقال جل جلاله او النبي صلى الله عليه وسلم فضلى عليه
 او قراءة الامام فقال صدق الله ورسوله تفسد ان قصد جوابه ولو
 سمع ذكر الشيطان فلعنه تفسد وقيل لا ولو هو قل لدفع الوسوسة

ان لا

ان لا مورد الدنيا تفسد لا لامور الآخرة ولو سقط شيء من السطح فبطل
 او دعي لاحد او عليه فقال امين تفسد ولا يفسد الكل عند الثاني
 والصحيح قولها عملا بقصد المتكلم حتى لو امتثل امر غيره فبطل
 له تقدم فتقدم او دخل فرجة الصف احد فتوسع له فسدت
 بل يملك ساعة ثم يتقدم برأيه فمستقاني معز يا الزاهد ومو
 وثاني فتنبه وقيد بقصد الجواب لا نه لولم يرد جوابه بل اذاعلا
 بانه في الصلوة لا تفسد اتفاقا بين ملك وملكته وفتح على غير امامه
 الا اذا اراد التلوة وكذا الاخذ الا اذا تذكر فتلى قبل تمام الفتح بخلا
 فتحه على امامه فانه لا يفسد مطلقا لفتح واخذ بكل حال
 الا اذا سمعه المؤتمر من غير مصل ففتح به تبطل صلوة الكل وينوي
 الفتح لا القراءة ولو جري على لسانه لغو او اري ان كان يعقدها
 في كلامه تفسد لانه من كلامه والاله لا لله قرآن واكمل وشبهه مطلقا
 ولو شمسته ناسيا الا اذا كان بين استاذ ومأكل دون الحصة
 كما في الصوم هو الصحيح قاله الباقي رحمه الله فابتلعه اما المضغ
 فمفسد كسكو في فيه يتلعه ذويه ويفسد ها انتقاله من صلوة
 الى مقاربتها ولو من وجه حتى لو كان منفردا فليترينوي الاقتداء
 او عكسه صار مستمنا نفعا مطلقا بخلاف نية الظهر بعد ركعة
 الظهر الا اذا تلفظ بالنية فيصير مستمنا نفعا وقراءة من مصحف
 اي ما فيه قرآن مطلقا لا نه تعلم الا اذا كان حافظا لما قرأه وقراء
 بلا حمل وقيل لا تفسد الآية واستظهره الحلبي وجوز الشافعي
 رحمه الله بلا كراهة وهما بها للتشبيه باهل الكتاب اي ان قصد
 فان التشبيه بهم لا يكره في كل شيء بل في المذموم وفيما يقصد به
 التشبيه كما في البجور ويفسد ها كل عمل كثير ليس من اعمالها ولا الاصل
 وفيه اقوال خمسة اصحها ما لا يشك بسببه التاخر من بعيد في فاعله
 انه ليس فيها وان شك انه فيها امر لا فقليل لكنه يشك بمسئلة المس

مطلقا

في كل شيء لا يفسد الا اذا كان من راي خطا
 في كل شيء لا يفسد الا اذا كان من راي خطا
 في كل شيء لا يفسد الا اذا كان من راي خطا
 في كل شيء لا يفسد الا اذا كان من راي خطا

فان قيل قد يقال ان الفساد في الدين لا يفسد الدين بل يفسد المفسدين
 والفساد في الدنيا لا يفسد الدنيا بل يفسد المفسدين في الدنيا

والقبيل فتأمل ولا تقصد برفع يديه في تكبيرات الزيادة على المذهب
 وما روي في الفساد فسادا ويفسدها سجوده على خمس وان اعاده
 على ظاهر في الاصح بخلاف وضع يديه وركبته على الظاهر
 ويفسدها اداء ركن حقيقة اتفاقا او تمكنه منه بسنة
 وهو قول ثلاث تسببت مع كشف عورة او بخاتمة ما نذر او وقع
 الزحمة في صف النساء او امام الامام عند الثاني وهو المختار في الكل
 لا ركنه احوط قاله الحلبي رحمه الله وصلوته على مصل مصروب بحسب
 البطانة بخلاف غير مصروب ومبسوط على خمس ان لم يظهر لود
 او ربح وتكون يده عن القبلة اتفاقا بغير عذر فلو ظن حركته
 فاستدبر القبلة ثم علم علمه ان قبل خروجه من المسجد لا تقصد
 وبعده فسدت مشي مستقبل القبلة هل تقصد
 ان قد رصف ثم وقف قد ركن ثم مشي ووقف كذلك
 وهكذا لا تقصد وان كثرت المراتب المكان وقيل لا تقصد حالة
 العذر ما لم يستدبر القبلة استحضانا ذكره القهستاني رحمه الله
 وهل يشترط في الفساد الاختيار في الجبازية نعم وقال الحلبي
 لا فان دفع او جذبه الدابة خطا او وضع عليها او اخرج من
 مكان الصلوة او مضى ثوبها ثلثا او مروة ونزل لبسها او مشها
 بشهوة او قبلها بدورها فسدت لا لو قبلته ولم يشتهيها والفرق
 ان في تقبيله معنى الجماع معه حجر فري به طائرا لم يفسد ولو
 انسانا ففسد كضرب ولو مروة لا نه فخاصة او تاديب او ملاعبة
 وهو عمل كثير ذكره الحلبي رحمه الله بقي من المفسدات ارتداد بقلبه
 وموت وجنون وعما وكل موجب وضوء وتكسر وترك ركن
 بلا قضاء وشروط بلا عذر ومسايقه المؤتمر بركن لم يشارك
 فيه امامه كان ركع ورفع راسه قبل امامه ولم يعد معه
 او بعده وسلم مع الامام ومتابعة المسبوق امامه في سجود السهو

بعد تأكد انفرادها اما قبله فيجب متابعتها وعلمه اعادة الجلوس
 الاخير بعد اداء سجدة صليبية او تلاوية تدركها بعد الجلوس
 وعدم اعادة ركن ادائه لآيها وقهره امام المسبوق بعد
 الجلوس الاخير ومنها مد الهمة في التكبير كما مر ومنها القراءة
 بالا لجان ان غير اللحن المعنى والالا في حرف مدولين ان فحش
 والالا بزيادة ومنها لثة القاري فلو في اعراب او تخفيف
 مشدد وعكسه او بزيادة حرف فاكثرت نحو الصراط الذين
 او بوصول حرف بكلمة نحو اياك نعبد او بوقف او بتدوير لم يقصد
 وان غير المعنى به يفني بزيادة لا تشد يد رب العالمين واياك
 نعبد فيتركه تقصد وتوزاد كلمة او تقص حرفا او قد منه او قبله
 باخر مخوم ثمرة اذا اتمروا استحصوا ثقلها بنهاجلا وعلا انزعجت
 بدل انفجرت اياك بدل اواب لم تقصد ما لم يتغير المعنى الا ما
 يشق تمييزه كالضاد والطاء فاكثرت لم يفسدها وكذا
 لو كثر كمر كلمة وقصح الياء في رحمة الله الفساد ان غير المعنى
 نحو ان الفجار لفي جنات وتمازى المطولات ولا يفسدها
 نظره الي مكتوب وفهمه ولو مستفهم وان كره ومرور طائر في
 الصحراء او مسجد كبير بموضع سجدة في الاصح او مروره بين
 يديه الى حائط القبلة في بيت ومسجد صغير فانه كبقوه
 واحدة مطلقا ولو امرأة او طيرا او مروره اسفل من الدكات
 امام المصلي لو كان يصلي عليها اي لو كان بشرط محاذات
 بعض اعضاء المائر بعض اعضاءه وكذا سطح وسرير وكل مرتفع
 دون قامة المائر وقيل دون السترة كما في غيورا الاذكار وان اتم طار
 الحديث البزار لو يعلم المائر ماذا عليه من الوزر لوقت اربعين حرفا
 في ذلك المور ولو بلا حائل ولو استعادة ترتفع اذا سجد وتعود اذا
 قام ولو كان فرجة فللداخل ان يمد على رقبته لم يفسدها

لأنه استقط حرمه نفسه قنينة ويفرغ ندبا بذياع الامام وكذا المنفذ
في الصلوة ونحوها ستره بقدر ذراع طولا وعظا اصبع لتبدو
للتأخر بقرينة دونه ثلاثة اذرع على هذا احد حاجبيه لا بين
عينيه واليمن افضل ولا يكتفي الوضع ولا الخط وقيل يكفي فيخط
طولا وقيل كما لمعرب ويدفعه هو رخصة فتتركه افضل بذياع
قال الباقي رحمه الله فلو ضرب به فمات لا شيء عليه عند الشافعي
رضي الله عنه خلا فالنا على ما يفهم من كتبنا بتسبيح او جمهر
بقراءة او استادة ولا يزاها عليها فمستأني لا بها فانه يكره والمرأة
تصفي على بطن ولو صفق او سبحت لم تفسد وقد تركت السنة
تاخر خاتمه وكفت ستره الامام للكل ولو عدم المرو والطريق
جاء تركها وفعلها اولى وكره هذه تعد التزيهية التي حرمها
خلاف الاولي قال الفارق الذليل فان نهيا ظني الثبوت ولا صارف
فتمريعية والا فتخت يهية سدل تحريما للنهي توبة اي رساله
بلا لبس معتاد وكذا القبا بكم الي وراء ذكره الحلبي رحمه الله كشد
منديل يرسله من بين كتفيه فلو من احدها لم يكره كحالة عذر
وخارج صلوة في الامتح وفي الخلاصة اذا لم يدخل اليد في كفي
الفرجي المختار انه لا يكره وهل يرسل الكبر او يمسك فلا في الامح
الثاني قمصا في وكره كفة اي رفعه ولو لثواب كشم كبر
او ذيل وعبدته به اي بتوبه ونحوه النهي لا الحاجة ولا باس
به خارج الصلوة وصلوته في ثياب بدلة يلبسها في بيته ومهنة
اي خدمته ان له غير والا لا واحد درهم ونحوه في فيه لم يمنعه
في القراءة فلو منعه تفسد وصلوته حاسرا اي كاشفا راسه
للتكاسل ولا باس به للتدلل واما الالهانة بها فكفر ولو سقطت
فاعادتها افضل الا اذا احتاجت لتكوير او عمل كثير وصلاته مع مرفعة
الاختصاص واحدما او الرجح النهي وعقص شعرة النهي عن كفته

ولو يجمعه او ادخل اطرافه في اصوله قبل الصلوة اما فيها
فمفسد وقلب المصلي للنهي لا يسجد التام في ركعة مرة
وتركها اولى وركعة الاصاب وتثبيتها ولو منعت الصلوة
او ما شيا اليها للنهي ولا يكره خارجها الحاجة والتخصر وضع
اليدين على الخصرة للنهي ويكره خارجها تنزيها والا لتفات
بوجهه كله او بعضه للنهي وبصر يكره تنزيها وبصده
تفسد كامر وقيل قائله قاضي خان رحمه الله تفسد بتحويل
والمعتمد لا واقعا كالكذب للنهي واقتراش الرجل ذراعيه للنهي
وصلوته الي وجهه استن كراهة استقباله فلا استقبال لومن
المصلي فالكراهة عليه والا فمصلحة المستقبل ولو بعيدا ولا يكره
وردة السلام بيده او براسه كما امر **فزع** لا باس بشك المصلي
والجارية براسه كما لو طلب منه شيء او اري درهم وقيل
اجيد فاوحي بنعم ولا او قيل كاصليته فاشار بيده انه صلوا
ركعتين اما لو قيل له تقدم فقد تم او دخل احد الصف توسع
له فورا فسدت ذكره الحلبي وعينه ظاهرا لما مر عن البحر وكره
التربع تنزيها لترك الجلسة المسنونة بغير عذر ولا يكره خارجها
لانه عليه الصلوة والسلام كان جل جلوسه مع اصحابه رضوان
الله تعالى عليهم التربع وكذا استندنا عمر رضي الله عنه والتشاوب
ولو خارجها ذكره مسكين رحمه الله لانه من الشيطان والانبيا
صلوات الله عليهم محفوظون منه وتحيض عينية للنهي الا
لكمال خشوع وقيام الامام في المحراب لا يسجد فيه وقدمه
خارجة لان العبرة القدم مطلقا وان لم يشتهه حال الامام
ان علل بالتشبه وان بلا شتبه ولا اشتباه فلا اشتباه في نفي
الكراهة وانفراد الامام على الدكان للنهي وقدر الارتفاع
بذراع ولا باس بما دونه وقيل ما يقع به الامتياز وهو لا وجه

ذكرة الكمال وغيرهم الله وكره عكسه في الصحيح وهذا كله عند عدم
 العذر بجمعة وعيد فلو قاموا على الرفوف والامام على الارض
 او في المحراب لصيق المكان لم يكره كما لو كان معه القوم في الامتح بعض
 وبه جرت العادة في جوامع المسلمين ومن العذر اعادة التعليم
 او التبليغ كما بسط في البحر وقد مذاكر اهتد القيام في صف خلف صف
 فيه فوجهه للتهي وكذا القيام منفردا وان لم يجد فرجة بل يجذب
 احدا من الصف ذكره ابن الكمال رحمه الله لكان قالوا في زماننا تركه
 اولي قلنا قال في البحر يكره وحده الا اذا لم يجد فرجة وليس فيه
 فيه تماثيل ذي روح وان يكون فوق راسه او بين يديه او بجانبه
 يسنة او يسرة او محل سجوده تماثيل ولو في وسادة منصوبة
 لا مفروشة واختلف فيما اذا كان التمثال خلفه ولا ظهر كراهته
 ولا يكره لو كانت تحت قدميه او محل جلوسه لا انها مهانة
 او في يده عبارة الشمني رحمه الله بدنه لانها مستورة بشيابه
 او على خاتمه بنقش غير مستبين قال في البحر ومفاده كراهته
 المستبين لا المستور بكيس او صورة او ثوب آخر واقرة المصنف
 رحمه الله او كانت صغيرة لا تبين تماثيل اعضائها للمصنف
 قايها وهي على الارض ذكره الحلبي رحمه الله او مقطوعة الراس
 او الوجه او مضمومة عضوا لا تعيش بدون او لغوي ذي روح لا
 يكره لانها لا تعبد وخبر سيدينا جبريل عليه الصلوة والسلام
 مخصوص بغير المهانة كما بسطه الكمال رحمه الله واختلف المحدثون
 رضي الله عنهم في امتناع ملائكة الرحمة بما على النقيض فنفاه عياض
 رضي الله عنه واثبت النووي رحمه الله وكره تنزيها عدا التي
 والسور والتسبيح باليد في الصلوة مطلقا ولو نقل اما خارجا
 فلا يكره كعده بقلبه او بفمنا ماله وعليه يحمل ما جاء من صلوة
 التسبيح **فروع** لا بأس باتخاذ سبعة لغز رياة كما بسط في البحر

لا يكره

لا يكره قتل حية او عقرب ان خاف الاذي اذا الامر لا باحة لانه
 منفعة لنا فالاولى ترك الحنية البيضاء الخوف الاذي مطلقا
 ولو جعل كثير على الاظهر لكن صحح الحلبي رحمه الله الفساد ولا يكره
 صلوة الى ظهر قاعدا وقائمه ولو يتحدث الى اذ اخيف الغلط
 بحد يثبه ولا الى مصحف او سيف مطلقا وسمع او سراج
 او نار توقد في المحوس انها تعبد الجمر لا النار والموقدة قتيبة
 او على بساط فيه تماثيل ان لم يسمد عليها كالحمار **فروع**
 يكره اشمال الصفا والاعتبار والتلثم والتغمد وكل عمل
 قليل بلا عذر كتعرض لقمة قبل الاذي وترك كل سنة او مستحب
 وحمل الطفل وما ورد بنسخ حديث ان في الصلوة لشغلا
 ويباح قطعها بخوف قتل حية وندابة وفور قدري وضياح
 ما قيمته درهم له او غيره ويستحب لدافعة الاخبثين
 والخروج من الخلاف ان لم يخف فوت وقت او جماعة ويجب
 لا غائبة مملووف وغريق وحريق لا لنداء احد او يبر بلا استغفار
 الا في النقل فان علم انه يصلي لا بأس ان لا يجيبه وان لم
 يعلم اجابه وكره تحريما استقبال القبلة بالفرج ولو في الخلاء
 بالمقبيات المخطوط وكذا استدبارها في الاصح كما كره البالغ
 اسماك صبي نحو القبلة وكما كره مقرجليه في نوم وغيره
 اليها اي عمدا لا نه اساءة ادب قاله ملا ياكبر رحمه الله او الى
 مصحف او شيء من الكتب الشرعية الا ان تكون على موضع **فروع**
 عن المحاذات فلا يكره قاله الكمال رحمه الله وكما يكره غلق باب
 المسجد الا لخوف على متاعه به يفتي وكره تحريما الوطئ فوقه
 والبول والتغوط لانه مسجد الى عثمان السماء واتخاذ
 طريقا بغير عذر وصريح في القنية باعتياده وادخال
 نجاسة فيه وعليه فلا يجوز الاستقباح بدهن نجس فيه

فان كره ذلك
 في المكان لا في النوع
 معناه

بقسقه

ولا تطيبينه بخس ولا البول والفضد فيه ولو في آتاء ويحرم ادخال
صبيان وجمانين حيث غلب تخيسهم والافيكوه وينبغي لادخاله
تعاهد نعله وخفقه وصلوته فيهما افضل لا يكره ما ذكر فوق
بيت جعل فيه مسجد بل ولا فيه لانه بمسجد شرعا واما ليس
المتخذ لصلوة جنازة او عيد فهو مسجد في حق جواز الاقدار
وان الفصل الصفوف وفقا للناس لا في حق غيره به يفتى نهائيه
فحل دخوله لجنب وهايص كفتاء مسجد ورباط ومدرسة
ومساجد حياض واسواق لا قوارع ولا باس بنقشه خلا محراب
فانه يكره يلهي المصلي ويكره التكلف بدقايق النقوس ونحوها
فصوصا في جدار القبلة قاله الحلبي رحمه الله وفي خطر المحبتي
وقيل يكره في المحراب دون السقف والمؤخر انتهى وظاهر ان
المراد بالمحراب جدار القبلة فيلحظ بجص وما وذهب لوجهه
الحلال لا من مال الوقف فانه حرام وضمن متوليه لوفعل النقش
او البياض الا اذا خيف منه طمع الظلمة فلا باس به كالحق
وكذا اذا كان لا يحكم البناء والواقف فعل مثله لقوله لانه
يعمر الوقف كما كان وتماه في البحر **فروع** افضل
المساجد مكة ثم المدينة ثم القدس ثم قبس ثم الاقدار
افضل اتفاقا ومسجد حجة افضل من الجامع والصحيح ان ما الحق
بمسجد المدينة ملحق به في الفضيلة نعم يحري الاول اولى وهو
في مائة ذراع ذكره ملا على رحمه الله في شرح لباب المناسك ويحرم
فيه السؤال ويكره الاعطاء وقيل ان تحطا واستناد ضالة او شعر
الا ما فيه ذكره ورفع صوت بذكره لا للمتفقه والوضوء الا فيما
اعد لذلك وغرس الاشجار لا لنفع كنقل نيز ويكون للمسجد وكل
ويؤمر الا لمعتكف وغريب ودخول كل نحو ثور ويمنع منه وكذا
كل مؤذ ولو بلسانه وكل عقد الا لمعتكف بشرطه والكلام المباح

المحرم من دخول المسجد وهو من غير طهر

وقدره

وقدره في الظهريه بان يجلس لاجله لكن في النهار الاطلاق اوجب
وتخصيص مكان لنفسه وليس له ازعاج غيره ولو مدرسا
واذا اصاق فلمصلي ازعاج القاعد ولو مشغلا بقراءة او درس
بل ولا لاهل المحلة منع من ليس منهم عن الصلوة فيه ولهم نصب
متولي وجعل المسجدين واحدا وعكسه لصلوة لا لدرس
او ذكر في المسجد غبطة وقراء فاستماع العظة اولى ولا ينبغي
الكتابة على جدران ولا باس برمي عشب خفاش وحمام لتثقيته
باب الوتر والتخالف كل سنة نافلة
ولا عكس هو فرض عملا وواجب اعتقادا وسنة ثبوتها هذا
وفقوا بين الروايات وعليه فلا يكفر بضمه فسكون اي لا يفسد
الكفر جاحده وتذكره في الفجر مفسد له كعكسه بشرطه خلا لهما
رحمهم الله ولكنه يقضى ولا يصح قاعدا ولا ركبا اتفاقا وهو ثلاث
ركعات بتسليمة كالمغرب حتى لو نسي القعود لا يعود
ولو عاد ينبغي الفساد كما ينبغي ولكنه يقراء في كل ركعة منه
فأخت الكتاب وسورة احتياطاً والسنة الستون الثلاث وزيادة
المعزوتين لم يخترها الجمهور وكبر قبل ركوع ثالثته فقايدية كما
مر ثم يعتمد وقيل كالداعي وقت فيه ويستد الدعاء المشهور
ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم به يفتى وصح الجحد بالكسر بمعنى
الحق وملحق بمعنى الحق ونخفد بدال مهملة تسرع فان قراء بمجهر
فسدت خائنه كانه لا نكته مهملة مخافتا على الاصح مطلقا ولو لم
لحديث خير الدعاء الخفي وصح الا فتدأ فيه ففي غيره اولى ان لم يتحقق
منه ما يفسدها في اعتقاده في الاصح كما بسطه في البحر شافعي
مثلا لم يفصله بسلام لا ان فصله على الاصح فيهما للاتحاد وان اختلف
الاعتقاد ولذا ينوي الوتر لا الواجب كما في العيدين للاختلاف وياتي
المأمور بقنوت الوتر ولو بشافعي يفتى بعد الركوع لانه مجتهد فيه

الوتر

لا يجوز لانه منسوخ بل يقف ساكتا على الاظهر مرسل يديه ولونسيه
اي القنوت ثم تنكره في الركوع لا يقف فيه لفوات محلته ولا يعود
الي القيام في الاصح لان فيه نقص الفرض الواجب فان عاد اليه وقت
ولم يعد الركوع لم يفسد صلوة لكون ركوعه بعد قراءة تامة
ويسجد السهو قنوت اول الزواله عن محله ركع الا ان ركع قبل فراغ المقعد
من القنوت قطع وتابعة ولو لم يقرا منه شيئا تركه ان خاف
فوت ركوع الركعة معه بخلاف التشهد لان المخالفة فيها هو من
الاركان او الشرائط ففسد لا في غير هاتين وقت في الوتر او ثمة
سهوا لم يقف في الثالثة اما لو شك انه في ثابته او ثالثة كرده
مع القعود في الاصح والفرق ان السأهي قنوت على انه موضع القنوت
فلا يتكرر بخلاف الثالث وتصح الحلي تكراره لها واما المسبوق فيقنن
مع امامه فقط ويصير مكررا له بادر اليه ركوع الثالثة ولا يقف لغير
الا لئلا يفتن الامام في الجهرية وقيل في الكل **فائدة**
خمس يتبع فيها الامام قنوت وقعود اول وتكبير عيد وسجدة
تلاوة وسهو واربعة لا يتبع فيها زيادة تكبير عيد وجنابة
وكن وقيام الخامسة وثمانية تفعل مطلقا الرفع بحرية والتنا
وتكبير انتقال وتسميع وتسبيح وقراءة تشهد وسلام وتكبير
تشريق وليس مؤكدا اربع قبل الظهر واربع قبل الجمعة واربع
بعدها بتسليمه فلو بتسليمين لم تكب عن السنة ولذا لو نفرها
لا يخرج عنه بتسليمين وبكسبه يخرج وركعتان قبل الصبح بعد
الظهر والمغرب والعشاء شرعت البعدية لغير النقصان والقبليه
لقطع طمع الشيطان وتيسر اربع قبل العصر وقبل العشاء وبعد
بتسليمه وان شاء ركعتين وكذا بعد الظهر لحديث الترمذي رضي الله
اربع قبل الظهر واربع بعدها حرمة الله على النار وست بعد المغرب
ليكتب في الاوابين بتسليمه او ثنتين او ثلاث والاقل ادم واشق

وهل

وهل تحسب المؤكدة من المستحب ويؤدى الكل بتسليمه واحدة اختار
الكل نعم وحرر اباحة ركعتين خفيفتين قبل المغرب واقره في
البحر والمصنف رحمه الله والسنن الكوها سنة الفجر اتفاقا
ثم الاربع قبل الظهر في الاصح لحديث من تركها لم ينل شفاعة
ثم الكل سواء وقيل بوجوبها فلا يجوز صلواتها قاعدا ولا ركبا
اتفاقا بلا عذر على الاصح ولا يجوز تركها لغير صار مرجعا
في الفتاوي بخلاف باقي السنن فلو تركها لحاجة الناس اليه فتواه
ويخشى للكفر على منكرها وكفى اذا فاتت معه بخلاف الباقي
ولو صلى ركعتين تطوعا مع ظن ان الفجر لم يطلع فاذا طلع
او صلى اربعا فوقع ركعتان بعد طلوعه لا تجزیه عن
ركعتيهما على الاصح بتحسين لان السنة ما واطب عليها الرسول
عليه الصلوة والسلام بتحريمه مبتدأة وتكره الزيادة على اربع
في نفل النهار وعلى ثمان ليلا بتسليمه لانه لم يرد ولا فصل
فيهما الرابع بتسليمه وقال في الليل المثني افضل قيل وبه يفتي
ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى في الاربع
قبل الظهر والجمعة وبعدها ولو صلى ناسيا فعليه السهو
وقيل لا كذا قال الشمني رحمه الله ولا يستفتح اذا اقام الى الثالثة
منها لانها لتلكها اشبهت الفريضة وفي البواقي من دوات
الاربع يصلي على النبي ويستفتح ويتعوذ ولو نذرا لان كل
شفع صلوة وقيل لا يأتي في الكل وصححه في القنية وكثرة
الركوع والسجود احب من طول القيام كما في المجتبى وصححه في
البحر كن نظرفيه في النهار ثلثة اوجه وتقل عن المعراج ان هذا
قوله محمد رحمه الله وان مذهب الامام رضي الله عنه افضلية القيام
وصححه في البهايع قلت وهكذا رايت في نسختي المجتبى مغزيا
لمحمد رحمه الله فقط فتنبه وهل طول قيام الاخرس افضل كالتقاري

لما رآه ويسن تحية ريت المسجد وهي ركعتين واداء الفرض او غيره وكذا
 دخول بنية فرض او اقتداء بنوب عنها بنية وتكفيه لكل يوم
 مرة ولا تسقط بالجلوس عندنا نحو قلت وفي القوت من لم يتمكن
 منها لمحوت او غيره يقول ند بالكلمات التسبيح الاربع اربعاً
 ولو تكلم بين السنة والفرض لا يسقطها ولكن ينقص ثوابها
 وقيل تسقط وكذا كل عمل ينافي التروية على الاصح فنية وفي
 الخلاصة ان اشتغل ببيع او شراء او اكل اعادها وبلغته او شربة
 لا تبطل ولو جئ بطعام ان خاف ذهاب خلاوته او بعضها تناوله
 ثم ستن الا اذا خاف فوت الوقت ولو اخرها اخر الوقت لا تكرب
 سنة وقيل تكون **فروع** الاسفار بسنة الفجر افضل وقيل
 لا نذر السنن والحق بالمندفد فهو السنة وقيل لا اراد النوافل
 ينذر بها ثم يصليها وقيل لا ترك السنن ان رآها حقاً ثم والا كفو
 والا فضل في النفل غير التراويح المنزل الا لحوق شغل عنها والاصح
 افضلية ما كان الخشوع والخلص وندب ركعتان بعد الوضوء يعني
 قبل الجفافة كما في الشرب لا يلبس عن المواهب ونوب اربع فصاعداً في
 الضحى من بعد طلوع الشمس الى الزوال ووقتها المختار بعد ربع النهار
 وفي المنية اقلها ركعتان واكثرها اثني عشر واسطها ثمانية
 وهو افضلها كما في الذخاير الا شرفيه لثبوتها بفعله وقوله عليه
 الصلوة والسلام واما اكثرها فيبقوله فقط وهذا لو صلى اكثر
 بسلام واحد اما لو فصل فكلما زاد افضل كما افاده ابن حجر في شرح
 البخاري ومن المندوبات ركعتا السفر والقدم منه وصلوة الليل
 واقلها على ما في الجوهره ثمان ولو جعله اثلاثاً فالوسط افضل ولو
 انضافاً لا خير واحياء ليلة العيد بين والنصف والعشر الاخرية
 رمضان والاول من ذي الحجة ويكون بكل عبادة تقدر الليل واكثره
 ومنها ركعتا الاستخارة واربع صلوة التسبيح بثلاثمائة تسبيحة

اي قوت القوت

في النوافل سبع ركعات في كل يوم

ودفعها

وفضلها عظيم واربع صلوة الحاجة وقيل ركعتان في الحادي منها اثني
 عشر بسلام واحد وبسطناه في الخزان وتفضل القراءة على ركعتي
 الفجر مطلقاً ما بقيت الاولين فواجب على المشهور وكل النفل للمنفرد
 لان كل شفيع صلوة لكنه لا يعمد الرباعية المؤكدة فتأمل وكل الوتر
 احتياطاً ولزم نفل شرع فيه بتكبيره الاحرام او بقيام لثلاثة شروعا
 صحيحاً قصد الا اذا اشرع منفلاً خلف مفترض ثم قطعه واقتدى
 ما ويا ذلك الفرض بعد تذكروه او قطوعاً اخر او في صلوة طائفة
 او في او امرأة او محدث يعني وافسده في الحال اما لو اختار المضي
 ثم افسده لزمه القضاء ولو عند غروب وطلوع واستواء على
 الظاهر فان افسده حرم لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم الا بعذر
 ووجب قضاءه ولو فساد به بغير فعله كمن يتيمم بذي ماء ومصلحة
 او صراثة حاصت واعلم ان ما يجب على العبد بالتزامه نوعان ما
 يجب بالقول وهو المندفد وسبجي وما يجب بالفعل وهو الشروع في النوافل
 من النوافل سبع ركعات في كل يوم
 • اخذ ذلك ما قاله الشارع
 • صوم صلوة طواف حجة الرابع
 • عكوفه عمرة احرامه السابع
 وقضى ركعتين لو نوي اربعاً غير مؤكدة على اختيار الحلي وغيره ونقص
 في خلال الشفع الاول او الثاني اي وتشهد الاول والايفسد الكل اتفاقاً
 والا صل ان كل شفيع صلوة الا بعارض اقتداء او ذمناً وترك قعوده
 كما يقضى ركعتين لو ترك القراءة في شفيعه او تركها في الاول فقط
 والثاني او احدي ركعتي الثاني او احدي ركعتي الاول والا في احدي
 الثاني لا يحير لان الاول لما يبطل لم يصح بناء الثاني عليه فهذه تسع
 صور للمزوم ركعتين وقضى اربعاً في ست صور لو ترك القراءة في
 احدي كل شفيع او في الثاني واولي الاول وبصورة القراءة في
 الكل تبلغ ستة عشر ركعتين بقي ما اذا لم يقعد او قعد ولم يقعد
 لثلاثة اوقام ولم يقيد بها بسجدة او قيدها فتنبه وميز المندفد

ووجه

مؤتمرة ولو في تشهد كإمام ولا قضاء لو نوى اربعاً وقدر قهر الشاهد
 ثم نقص لا تتم لم يشرع في الثاني أو شرع في فرض ظناً أن
 عليه فذكر أداه انقلب نقلاً غير مضمون لأنه شرع مسقطاً
 لا ملتزماً أو صلى اربعاً فكثر ولم يقعد بينهما استحساناً لأنه
 بقيامه جعلها صلوة واحدة فتبقى واجبة والحائمة هي
 الفريضة وفي التشرع صلى الف ركعة ولم يقعد إلا في آخرها
 صح خلافاً لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يثني ولا يتعوذ
 فيلحفظ ويتنفل مع قدرته على القيام قاعدة لا مضطجها
 إلا بعد ابتداء وكذا ابتداء بعد الشروع بلا ركعة في الأمتح كعكسه
 تحر وفيه اجر غير النبي صلى الله عليه وسلم على النصف الإحدى
 ولا يصلي بعد صلوة مفروضة متلها في القراءة أو الجماعة
 أو لا تعاد عند توهم الفساد انتهى وما قلنا أن الإمام قضي صلوة
 عمره فان صح نقول كان يصلي المغرب والوتر اربعاً ثلاثاً فقلت
 ويقعد في كل نفل كما في التشهد على المختار ويتنفل المقيماً كما
 خارج المصير محل المقصر مومياً فلو سجد اعتباراً بما لا تنهاها
 شرعت بالإيماء إلى أي جهة توجهت دأبته ولو ابتداء عندها
 أو على سرجه بخمس كغيره عند الأكثر ولو سيرها بعقل قليل لا
 بأس به وإذا افتتح النفل راكباً ثم نزل بنى وفي عكسه لا لأن
 الأول أدى أكمل مما وجب والثاني بعكسه ولو افتتحها خارج
 المصير ثم دخل المصير ثم على الدأبته بالإيماء وقيل لا بل ينزل عليه
 الأكثر قاله الحلبي رحمه الله وقيل يتم ركعاً ما لم يبلغ منزله
 قميصاً ويبني قائماً إلى القبلة أو قاعاً ولو ركب تمسك لأنه عمل
 كثير بخلاف النزول ولو صلى على دأبته في شق محل وهو يقعد على النزول
 بنفسه لا يجوز الصلوة عليها إذا كانت واقفة إلا أن تكون عيناً
 المحمل على الأرض بأن ركز تحته خشبة وأما الصلوة على العجلة أن

كان طرف العجلة على الدأبته وهي تسير أو تسير في صلوة على
 الدأبته فيجوز في حالة العذر المذكور في التيمم لا في غيرها ومن
 العذر المطلق وطين يغيب فيه الوجه وذهاب الرفقاء أو دأبته
 لا تركب إلا بعناء أو بمعين ولو محرماً لأن قدرة الغير لا تعتبر
 حتى لو كان مع أمه مثلاً في شق محل وإذا نزل لم تقدر تركب
 وحدها جاز له أيضاً كما أفاده في البحر فيلحفظ وأن لم يكن طرف
 العجلة على الدأبته جاز لو واقفة لتعليقهم بأنها كالسريرة هذا
 كله في الفرض والواجب بأنواعه وسنة الفجر بشرط بقائها
 للقبلة أن أمكنه ولا فيقدر إلا مكاناً لا يبدل يختلف بسيرها
 المكان وأما في النفل فيجوز على المحمل والعجلة مطلقاً فرادي
 لا بجماعة إلا على دأبته واحدة وتوابع بين ثبته فرضه ولو
 تحيته ربح الفرض لقوته وبطلانها في الأيمه الثلاثه
 ولو نذر ركعتين بغير ظهر لزماه به عند أي أبي يوسف
 كما لو نذر بغير قراءة أو غرماً أو ركعة وكذا نصف ركعة
 عند أبي يوسف رحمه الله وهو المختار وأهدر الثالث أي في
 رحمه الله أو نذر عبادة في مكان كذا فادأبها في أقل من شوقه
 جاز لأن المقصود القربة خلافاً لفرق رحمه الله والثلاثة ولو نذر
 عبادة كصوم وصلوة في عدد فخاصرت فيبطلزمها قضاءها لأنه
 يمنع الأداء لا الوجوب ولو نذر رتلاً يوم حيضها لا أنه نذر
 بمعصية التراويح سنة مؤكدة لمواظبة الملقاء الراشدين
 رضوان الله تعالى عليهم للرجال والنساء إجماعاً ووقتها بعد صلوة
 العشاء إلى المغرب للوتر وبعد في الأمتح فلو فاتت بعضها وقام الإمام
 إلى الوتر أو تم معه ثم صلى ما فاتت ويستحب تأخيرها إلى ثلث الليل
 أو نصفه ولا تكره بعده في الأمتح ولا تقضى إذا فاتت أصلاً ولا
 وحده في الأمتح فان قضاه كان نقلاً مستحباً وليس بتراويح سنة

مغرب وعشاء والجماعة فيها سنة على الكفاية في الامح فلو تركها
 اهل مسجد اشوا لا وترك بعضهم وكلما شرع بجماعة فالمسجد فيه
 افضل قاله الجلي رحمه الله وهي عشرون ركعة حكمة مساوات لكل
 للمكمل بعشر تسليمات فلو فعلها بتسليمه فان تعد لكل شفيع صححت
 بکراهة والانا بت عمي شفيع واحد به يفتي يجلس ذو بابي كل
 اربعة بقدرها وكذا بين الخامسة والوتر ويجوزون بين
 تسبيح وقراءة وسكوت وصلوة فرادى نعم تركه صلوة ركعتين
 بعد كل ركعتين والختم مرة ستة ومرتين فضيله وثلاثا
 افضل ولا يترك الختم لكسل القوم لكن في الاختيار الافضل في
 زماننا قد وما لا يتحمل عليهم واقره المصنف وغيره رحمه الله
 وفي المجتبى عن الامام رحمه الله لو قراء ثلاثا فصلا او اية طويلة
 في الفوصل فقد احسن ولم يسيئ فاطنك بالتراويح في فضائل
 رمضانات الزاهد في ابي الفضل الكرماني والوبري رحمه الله انه
 اذا قراء في التراويح الفاتحة واية او ايتين لا يكره ومن لم يكن
 عالما باهل زمانه فهو جاهل وما لى الامام والقوم بالتثنية كل
 شفيع وينبغي على الامام على التشهد الا ان يمل القوم فيأتي بالصلوة
 ويكتفى بالله صل على سيدنا محمد ولا نه الفرض عند الامام المشافعي
 رضي الله عنه ويترك الدعوات ويجتنب المنكرات كقراءة القراء
 وركاء التعوذ والتسمية وطائفة وتسبيح واستراحة وتكره قاعدا
 لزيادة تأكيدها حتى قيل لا تصح مع القدرة على القيام كما كره تأخير
 القيام الي ركوع الامام للتشبه بالمنافقين ولو تركوا الجماعة في
 الفرض لم يصلوا التراويح جماعة لانها تتبع فمصلية وحده
 يصلونها معه ولو لم يصلها اي التراويح بالامام وصلوها معه
 له ان يصلي الوتر لو تركها الكل هل يصلون الوتر بجماعة في تراويح
 ولا يصلي الوتر ولا التطوع بجماعة خارج رمضان اى يكره ذلك على

متع بقوه

سبيل

سبيل التداعي بان يقتدي اربعة بواحد كما في القدر والاطاف في صحة
 الاقتداء اذ لا مانع من اقتداء من الاشباه عن البرازيه يكره الاقتداء في
 صلوة وغايب وبداة وقت الا اذا قال نذرته كف اربعة بهذا
 الامام بالجماعة انتهى قلت وتتمه عبادة البرازيه من الامامة
 ولا ينبغي ان يتكلف كل هذا التكليف لامر مكره وفي التاتر خاتمة
 لولم ينو الامامة لا كراهة على الامام فليحفظ وفيه اى رمضان
 يصلي الوتر وقيامه بها وهذا افضل في الوتر بجماعة لم المنزل
 تصحح لكن نقل شارح الوهبانية ما يقتضيه ان المذهب الثاني
 واقره المصنف وغيره رحمه الله **باب احوال**
الفريضة شرع فيها اذ اخرج النافلة والمنفردة
 والقضائية لا يقطعها منفردا ثم اقيمت اي شرع في الفريضة
 في مصلاه لا اقامة المؤذن ولا الشروع في مكان وهو في غيره
 يقطعها لعذر اخر بالجماعة كما لو نذرت دابة او قار قد رها
 او خاف ضياع درهم من ماله او كان في النقل فيجب بحسن اذ
 وخاف فوترها قطعه الامكان قصاؤه ويجب القطع لغير
 انجاء وعرق او حريق ولودعاه احد يوبى في الفرض لا يجيبه
 الا ان يستغيث به وفي النقل ان علم انه في الصلوة فدعاه لا يجيبه
 ولا اجابه قائما لان الفروض مشروط بالتخل وهذا قطع لا يتخلل
 ويكتفى بتسليمه واحدة هو الاصح غاية ويقتدي بالامام وهذا
 ان لم يقيد الركعة الاولى بسجدة او قعدا بها في غير باعية
 او فيها ولكن صم اليها ركعة اخرى وجوبا ثم رأت اخرزا للنفل
 والجماعة وان صلى فلا ثامنها اي الرباعية ثم منفردا ثم اقتدي
 بالامام متنفذا ويذكر في ذلك فضيلة الجماعة حاوي الا في العصر
 فلا يقتدي لكراهة النقل بعده والشارع في نفل لا يقطع مطلقا وقيمة
 ركعتين وكذا سنة الظهر وسنة الجمعة اذا اقيمت او خطب الامام

يتمها اربعاً على القول الرابع لا بها صلوة واحدة وليس القطع
للا كمال بل لا بطلان خلافا لما روي في الكمال ويكره تحريم اللبس
خروج من المسجد من مسجد اذن فيه جري على الغالب والمواد
دخول الوقت اذن فيه اولاً الامن ينتظم به امر جماعة اخرى
او كان الخروج لمسجد حثته ولم يصلوا فيه او لمستأذنه لدرسه
او لسماح الوعظ والحاجة ومن عزمه ان يعود ظهره والا لمن صلى
الظهر والعشاء وحده مدة فلا يكره خروجه بل تركه الجماعة الا
عند الشروع في الإقامة فيكره لمخالفة الجماعة بلا عذر بل يقتدي
متنظلاً لما مر والا لمن صلى الفجر والعصر والمغرب مرة فيخرج مطلقاً
وان اقيمت كراهة النفل بعد الاولين وفي المغرب احد المخطورين
التي هي او مخالفة الامام بالانحياز وفي الظهر ينبغي ان يجب خروجه
لان كراهة مكثه بلا صلوة اشد قلت افاد القهستاني رحمه الله ان كراهة
النفل بالثلاث تنزيهية وفي المصنوعات لو اقتدي به لاسا ولا لاف
فوت ركعتي الفجر مستغاله بسنتها تركها لكون الجماعة اكمل ولا بان
رجاء ادراك ركعة في ظاهرها المذهب وقبل التشهد واعتمد المصنف
رحمه الله والشربلاي تبعاً للبحر كن ضيقه في الظهر ولا يتركها
بل يصلها عند باب المسجد ان وجد مكاناً والا تركها لان ترك
المكروه مقدم على فعل السنة ثم ما قيل بيشوع فيها ثم يكره الفريضة
او ثم يقطعها ويقضيها مردود بان درء المفسدة مقدم على جلب
المصلحة ولا يقضيها الا بطريق التبعية لقضاء فرضها قبل
الزوال لا بعده في الاصح لو دود الخبر بقضائها في الوقت المهل بخلاف
القياس فغيره عليه لا يقاس بخلاف سنة الظهر وكذا الجمعة فانه
ان خاف فوت ركعة يتكفلها ويقتدي ثم يأتي بها على انها سنة
في وقت اي الظهر قبل شفعه عند تحريم الله به يفتي جوهوه
وانما قيل العشاء فمنعوا لا يقضي اصلاً ولا يكون مصلياً بجماعة اتفاقاً

من ادراك ركعة من ذوات الاربع لانه منفرد ببعضها لكنه ادراك فضلها
ولو بادراك التشهد اتفاقاً لكن ثوابه دون المداك لغوات التكبير
الاولي والا حق كالمداك لكونه مؤتمراً حكماً وكذا ادراك الثلاث لا يكون
مصلية بجماعة على الاظهر وقال الشريفي لاكثر حكم الكل وضيقه
في البحر واذا امن فوت الوقت تطوع ما شاء قبل فرض والا لا يل
يحرم التطوع لتفويته الفرض ويأتي بالسنة مطلقاً ولو صلى منفرداً
على الاصح لكونها مكملات وانما في حقها عليه الصلوة والسلام فلولا
الدرجات ثم قول القدر وان فاقته الجماعة مشكل بما مر فتدبر ولو
اقتدي بامام رآه فوقه حتى رفع الامام راسه لم يدرك المؤتم
الركعة لان المشاركة في جزء من الركن شرط ولم يوجد فيكون مسبوقاً
فيأتي بها بعد فراغ الامام بخلاف ما لو ادركه في القيام ولم يركع
معه فالتصديق لها فيكون لا حقاً فيأتي بها قبل الفراغ ومضى
له يدرك الركوع تجب المتابعة في السجودتين وان لم يجتنبها له
ولا تصدق بتركها فلولا يدرك الركعة ولم يتابعه لكنه لما سلم
الامام قام واخي بركعة فصلاة تامة وقدر ترك واجباً فهو عني
التجديس ولو ركع قبل الامام فحقه امامه فيه صح ركوعه وكره
تخريجه ان قراء الامام قور الفرض والا تجزيه ولو سجد للمؤتم
مرتين والامام في الاولى لم يجزه سجدة عن الثانية وتامة الخاصة

باب قضاء الفوائت لم يقل المتروكة
ظناً بالتمسك خيراً اذا التاخير لا
بل بالموتوبة او المحج ومنه العذر العذر وموت الولد لانه عليه
العتبة والسلام اخوها يوم الخندق ثم الاداء فكل الواجب في وقت
وبالتحرية فقط بالوقت يكون اداءه عندنا وبركعة عند الشافعي رحمه الله
والاعادة فعل مثله في وقت الخلل غير الفساد لقولهم كل صلوة اديت
مع كراهة التحريم تعاد وجوباً في الوقت وانما يعن فندبا والقضاء

صح كثرة الفوائت نوى اول ظهر عليه واخر وكذا الصوم لو لم يضر
هو الاصح وينبغي ان لا يطلع غيره على قصائمه لان التأخير معصية
فلا يظهرها **باب سجود السهو**
من اضافة الحكم الى سببه واولاه بالفوائت لانه لا صلاح ما فات
وهو والشك والفتيان واحد عند الفقهاء ومحمد الله والظن الطرف
الراجح والوهم الطرف المرجوح يجب له بعد سلام واحد في سجدة
فقط لانه المعهود به يحصل التحليل وهو الاصح تحرره المجتهد عليه
لو ان بتسليمين سقط عنه السجود ولو سجد قبل السلام جان
وكره تخزيها وعند مالك رحمه الله قبله في النقصان وبعد في
الزيادة فيعتبر القاف بالقاف والقال بالقال **سجدة ثان** ويجب ايضا
تشهد وسلام لان سجود السهو يرفع التشهد ودون القعدة لقوله
بخلاف الصلوية فانها ترفعها وكذا التلاوية على المختار ويأتى
بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والقرآن في القعدة الاخيرة المحتبة
وقيل فيها احتياطا اذا كان الوقت صالحا فلو طلعت الشمس في
الفجر واجرت في القضاء او وجد منه ما يقطع البناء لسلام
سقط عنه فتح وفي القنية لو بنى النقل على فرض سري فيه
لم يسجد بترك متعلق يجب واجب مما تر في صفة المتعلق
سهوا فلا سجود في العمود قبل الا في اربع تركه القعدة الاولى
وصلوة فيه على النبي صلى الله عليه وسلم وتفكره عما احتج
شغله عنه دكن وتأخير احدى سجدي الركعة الاولى الى آخر الصلوة
نهر وان تكرره لان تكراره غير مشروع كركوع متعلق بترك واجب
قبل قراءة الواجب لوجوب تقديمها ثم انما يتحقق الترك بالسجود
فلو تذكر ولو بعد الرفع من الركوع عاد ثم عاد الركوع الى انه في
تذكر الفاتحة يعيد السجدة ايضا وتأخير قيام الى الثالثة
زيادة على التشهد بقدر **كن** وقيل بحرف وفي الزيلعي الاصح

وجوبه بالهضم صل على سيدنا محمد والجهنم فيما يخافت للامام وعكسه
لكل مصل في الامح والامح تقديره بقدر ما يجوز به الصلوة
في الفصلين وقيل قائله قاضي خان رحمه الله يجب السهو بهما اي
بالجهر والمخافة مطلقا اي قل اوكثر وهو ظاهر الرواية واعتمد
الحلواخر رحمه الله على منفرد متعلق يجب ومقتد بسهو امامه
ان سجود امامه لوجوب المتابعة لا بسهو اصلا والمسيوق
يسجد مع امامه مطلقا سواء كان السهو قبل الا قد آ
او بعد ثم يقضي ما فاتة ولو سجد فيه سجدة ثانيا وكذا الاصح
لكنه يسجد في آخر صلوة ولو سجد مع امامه اعاده والمقيد
خلف المسافر كالمسوق وقيل كالاصح سجد في القعود
الاول من الفرض ولو عمليا اما النقل فيعود ما لم يتيقظ بالسجدة
ثم تذكره عاد اليه وتشهد ولا سهو عليه في الاصح ما لم
يستقم قائلها في ظاهر المذهب وهو الاصح فتح والاي وار
استقام قائلها لا يعود لاشتغاله بفرض القيام وسجد للسهو
الواجب فلو عاد الى القعود بعد ذلك تعيد صلوة لرفض الفرض
لما ليس بفرض وصححه الزيلعي رحمه الله وقيل لا تعيد لكنه يكون مسيئا
ويسجد لتأخير الواجب وهو الاشبه كاحققه الكمال وهو الحق
وهذا في غير المؤتمرا ما الموقر فيعود حتما وان خاف فوت الركعة
لان القعود فرض عليه بحكم المتابعة سراج وظاهره انه لو لم
بطلت سجدة وفيه كلام والظاهر انها واجبة في الواجب فرض في الفرض
نهر ولنا فيها رسالة حافلة فراجعها ولو سجد عن القعود الاخير
او بعضه عاد ويكتفى كون كلا الجلستين قد بدلتها لم يبقها
بسجدة لان ما دون الركعة محل الرخص وسجد للسهو لتأخير القعود
وان قيقها بسجدة عاما او ناسيا تحول فرضه نقلا برفعه الجبهة
عند سجده رحمه الله وبه يعني لان تمام الشيء باخرا فلو سبقه المحدث قبل

تسار
المتابعة

رفعه تواتر وبني خلا قال في يوسف رحمه الله حتى قال ان صلوة
 فسدت اصلها الحديث والعبرة للامام حتى لو عاد ولم يعلم به القوم
 حتى سجدوا والى تقصد صلواتهم ما لم يتعدوا السجود وفيها يلغى
 اي مصل ترك القعود الاخير وقيده الخامسة بسجدة ولم يبطل
 فرضه وضمة سادسة ولو في العصر والفجران شاء لا يختص
 الكراهة والاعتناء بالقصد ولا يسجد للسهو على الاصح لان النقص
 بالفساد لا يجبر وان تعد في الرابعة مثلاً فقد شهد ثم قام
 عاد وسلم ولو سلم قائماً صح ثم اتمح ان القوم ينتظرونه فان عاد
 تبعوه وان سجدوا الخامسة سلموا لا ثم فرضه اذ لم يبق عليه الا
 السلام وضمة اليها سادسة ولو في العصر وخامسة لو في المغرب
 ورابعة لو في المغرب يفي لتضيق الركعتان له نقلاً والضمة هنا
 أكد ولا عهدة لو قطع ولا بأس باتمامه في وقت كراهة على المحدث
 ويسجد للسهو في الصورتين لنقصان فرضه بتأخير السلام
 في الاولى وتركه في الثانية والركعتان لا ينوبان عن الستة
 الرابعة في الاصح لان المواظبة عليها انما كانت بترجمة مبتدئة
 ولو اقتصر به فيها صلاحها ايضا وان افسد قصداً هابه يفي بقلبه
 ولو ترك القعود الاقل في النقل سهواً سجد ولم يفسد استئذاناً
 لا في كل شرع ركعتين شرع اربعاً ايضا وقد مناه ان يعود ما لم يقيد
 الثالثة بسجدة وقيل لا في كل شرع ركعتين فرضاً ونقلاً وسهواً
 فيها فسجد له بعد السلام ثم ادا ببناء شفع عليه لم يكن له ذلك
 البناء اي يكره تحريماً لئلا يبطل سجوده بلا ضرورة بخلاف المسافر اذا نوى
 الإقامة لا نه لو لم يبين بطلت ولو فعل ما ليس له من البناء ببناءه
 لبقاء الترخية ويعيد هو المسافر سجود السهو على المختار لبطالة بوقوعه
 في خلال الصلوة سلام من عليه سجود السهو في تحريجه من الصلوة فروعاً
 موقوفاً ان سجد عاد اليها والا لا وعلى هذا فيصح الاقتداء به ويبطل

واذا صلى

وضوءه

وضوءه بالتمهنة ويصير فرضه اربعاً بنية الإقامة ان سجد السهو
 في المسائل الثلاث والا يسجد لا تثبت الاحكام المذكورة كذا في غاية
 البيان وهو غلط في الاخيرتين والصواب انه لا يبطل وضوءه ولا يتغير
 فرضه سجوداً ولا لسقوط السجود بالتمهنة وكذا بالنية لئلا يقع
 في خلال الصلوة وتامه في البحر والنهر ويسجد للسهو ولو مع سلامه
 ناوياً للقطع لان نية تغيير المشروع لغو ما لم يتحول عن القبلة
 او يتكلم لبطان الترخية ولو نسي السهو وسجد صلياً او تلاوة
 يلزمه ذلك مادام في المسجد فتح سلم مصلّي الظهر مثلاً على راس
 الركعتين توهمها تمامها اربعاً ويسجد للسهو لان السلام ساهياً
 لا يبطل لانه دعاء من وجه بخلاف ما لو سلم على ظن ان فرض الظهر
 ركعتان بان ظن انه مسافر او انها الجمعة او كان قريب عهد
 بالاسلام فظن ان فرض الظهر ركعتان او كان في صلاة العشاء
 فظن انها التراويح فسلم او سلم ذكراً ان عليه ركناً حيث تبطل
 لانه سلام عهد وقيل لا تبطل حتى يقصد به خطاب ادبي والسهو
 صلوة العيد والجمعة والمكتوبة والتطوع سواء والمختار عند
 المتأخرين عدمه في الاولين لرفع الفتنة كما في جمعة البصرة
 المستقر حمد الله وبه جزم في الذكر واذا شك في صلوة من لم
 يكن ذلك اي الشك عادة له وقيل من لم يشك في صلوة قطاً
 بعد بلوغه وعليه اكثر المشايخ بجرعه الخلاصة كمن صلى استأنف
 بعمل مناف وبالسلم قاعداً او لي لانه المحلل وان كثر شكه عمل
 بفحالب ظنه ان كان له ظن للرجوع والا اخذ بالاقل لتيقنه وقعد
 في كل موضع توهم موضع قعوده ولو واجبا لئلا يصير باركاً فرض
 القعود او واجبه واعلم انه اذا اشغله ذلك الشك فتفكر قد اداء
 ركنين ولم يشغل حاله الشك بقراءة ولا تسبيح ذكره في الاخير
 وجب عليه سجود السهو في جميع صور الشك سواء عمل بالتخوي

او ينحني على الاقل فتح لتأخير الدكن لكن في السراج انه يسجد بالسهو
 في اخذ الاقل مطلقا وفي غلبة الظن ان تمكرو قد ركن **فروع**
 اجزاء عدل بانه ما صلى الظهر اربعاً وشك في صدقه وكذبه
 اعاد احتياطاً ولو اختلف الامام والقوم فلو الامام على يقين
 لم يعد ولا اعاد بقولهم شك انها ثانية الوتر اما الثالثة قنت
 وقعد ثم صلى اخرى وقنت ايضا في الاصح شك هل كبر الافتتاح
 اولاً او احدث اولاً او اصابه نجاسة اولاً او مسح راسه او
 استقبل ان كان اول مرة ولا ولا واختلف لو شك في اركان الحج
 وظاهر الرواية البناء على الاقل وعليه بالاشياء في قاعدة اليقين
 لا يزول بالشك **باب صلاة المريض**
 من اضاف الفعل لفاعله او محله ومناسبة ركوعه عارضاً
 سماوياً فتأخر سجود التلاوة ضرورة من تعذر عليه القيام
 اي كله لمرض حقيقي وحده ان يلحقه بالقيام ضرر يفيق
 قبلها او قبلها اي الفريضة او حكمي بان خاف زيادته او بطو
 برية بقيامه او دوران راسه او وجد لقيامه المأثم شديداً
 او كان لو صلى قائماً سلس بوله او تعذر عليه الصوم كما مر على
 قاعداً ولو مستنداً الى وسادة او انسان فانه يلزمه ذلك على المخاض
 كيف شاء على المذهب لان المرض اسقط عنه الاركان فلهما
 اولى وقال زفر رحمه الله كالتشهد قيل به يفتي بركوع وسجدة
 وان قدر على بعض القيام ولو متكئاً على عصي او حائط قام
 لزوماً بقدر ما يقدر ولو قرواية او تكبيرة على المذهب لان البعض
 معتبر بالكل وان تعذر ليس تعذرهما شرطاً بل تعذر السجود
 كما في لا القيام او ماء بالهمن قاعداً وهو افضل من الائمة قائماً
 لقربه للارض ويجعل سجوده اخص من ركوعه لزوماً ولا يرفع
 الي وجهه شيئاً يسجد عليه فانه يكره تحريكاً فان فعلها البنا المجهول

ذكره العين وهو ينحفض براسه لسجوده اكثر من ركوعه صح على انه اياه
 لا يسجد الا ان يجد قوة الارض ولا ينحفض لا يصح لعدم الائمة وان
 تعذر القعود ولو حكماً او ما مستلقياً على ظهره ورجلاه نحو القبلة
 غير انه ينصب كهيئة الكراهة من الرجل الى القبلة ويرفع راسه
 يسيراً اليسير وجهه اليها او على جنبه الايمن او الايسر وجهه
 اليها والاقل افضل على المعتمد وان تعذر الائمة براسه وكثرت
 الفتاوى بان زادت على يوم وليلة سقط القضاء عنه وان
 كان يفهم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الظهيرية
 لان مجرد الفعل لا يكفي لتوجه الخطاب واذا سقطت الاركان
 سقطت الشرايط عند العجز بالاولى ولا يعيد في ظاهر الرواية
 بدائع ولو اشتبه على مريض عدد الركعات او السجدة لنفسه
 يلحقه لا يلزمه الا اذا اولادها بتلقين غيره ينبغي ان يجزيه
 كذا في الفتية ولم يؤمر بعينه وقلبه وحاجبه خلا فالزفر رحمه الله
 ولو عرض له مرض في صلواته يتد بما قدر على المعتمد ولو صلى
 قاعداً بركوع وسجود فصح بنحو ولو كان يصلي بالائمة فصح لا
 يبني الا اذا صح قبل ان يوفي بالركوع والسجود كما لو كان يوفي بمطلقاً
 ثم قدر على القعود ولم يقدر على الركوع والسجود فانه يستأنف
 على المختار لان حالة القعود اقوى فلم يجز بناؤه على الضعيف
 وللمتطوع الا تكاء على شيء كعصى وجدار مع الائمة اي التعب
 بلا كراهة وبدون يكره اوله القعود بلا كراهة مطلقاً هو الاصح
 ذكره الكمال رحمه الله وغيره صلى الفرض في ذلك جاز قاعداً بلا عذر
 صح لغلبة العجز واسأق الا لا يصح الا بعذر وهو الاظهر برهان
 والمربوطة في الشيط كالشط في الاصح والمربوطة بلجة البحر ان كان
 الترح يحركها شديداً فكما السارية والا فكل الواقعة ويلزمه استقبلاً
 القبلة عند الافتتاح وكما ادرت ولو امر قوم في فليكن مربوطين

صح والاحد ومن جن او اعني عليه ولو بفرع من سبع اود اقي يوما و ليلة
 قضى الخمس وان زاد وقت صلاة سادسة للفرج ولو افاق في المدة
 فان لم يافقه وقت معلوم قضى والا زال عقله ببيع او حراود او كثر
 القضاء وان طال لانه يصنع العباد كالنوم ولو قطعت يده
 ورجلاه من المرفق والكعب وبوجهه جراحة صلى بغير طهارة
 ولا يتيمم ولا يعيد هو الا صح وقد مر في التيمم وقيل لا صلوة عليه
 وقيل يلزمه غسل موضع القطع زال عقله ببيع او حراود او كثر
 وان طال فروع امكن الغريق الصلوة بالاماء ولا عمل كثير
 لوفيه الاداء والا لامره الطبيب بالاستلقاء لينزع الماء من عينيه
 صلى بالاماء لان حرمة الاعضاء كحرمة النفس مريض تحته ثياب
 نجسة وكلما سبط شئ تنجس من ساعته صلى على حاله وكذا الولد
 يتنجس الا انه يلحقه مشقة يتيمم به **باب**
يسجد التلاوة من اضافة الحكم الى سببه محجب
 بسبب تلاوة آية اي اكثرها مع حرف التجدد من اربع
 عشر آية اربع في النصف الاول وعشرون في الثاني منها اولى الحجج
 اما ثانيته فصلاوية لا قترنها بالركوع وصح خلافا للامام الشافعي
 واحمد رحمهم الله ونفي مالك رحمه الله سجود المفصل بشرط سماعها
 فالتسبب التلاوة وان لم يوجد السماع كتلاوة الاصح والسمع شرط
 في حق غير التالي ولو بالفارسية اذ الخبر او بشرط الاتمام اي لا
 يهيئ تلاوها فانه سبب لوجوبها ايضا وان لم يسمعها ولم يحضرها
 للمتابعة ولو تلا المؤتمر لم يسجد المصلي اصلا لا في الصلوة
 ولا بعدها بخلاف الخارج لان الحجر ثبت لمعتنئين فلا يعدهم
 حتى لو دخل معهم سقطت ولا تجب على من تلا في ركوعه او سجوده
 او تشهد الحجر فيها عن القراءة بشرط الصلوة المتقدمة خلافا للجمعة
 ونية التعيين ويفسد ما يفسد ها وكرها السجود او بدله ركوع

مصل

بعوها في مصلاته فانه مكروه عند العامة وان تنفل بعوها في
 البيت جاز بل ينوب تنفل باربع وهذا للخواص اما العوام فلا
 يصنعون من تكبير ولا تنفل اصلا لقلة رغبتهم في الخيرات
 بحر وفيها مشقة بخط ثقة وكذا صلوة رعايب وبراءة وقيل
 لان سبيلنا علينا رضي الله عنه راي رجلا يصلي بعد العيدين
 اما تمنعه يا امير المؤمنين فقال اخاف ان ادخل تحت الوعيد
 قال تعالى ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى ووقتها في الارتفاع
 قد روي في فروع قبله بل يكون فضلا عما الى الزوال باسقاط
 الغاية فلوزالت الشمس وهو في اتنايتها فسدت كما في الجمعة كذا في
 السراج وقد مناه في الاثني عشرية ويصلي بهم الامام ركعتين
 متنبيا قبل الزوايد وهي ثلاث تكبيرات في كل ركعة ولو زاد
 تابعه الى ستة عشر لانه مأثور الا ان يسمع من المكبرين
 فيأتي بالكل ويوالي ندبا بين القرائين ويقرا كالجمعة ولو
 ادرك المؤتمرا امام في القيام بعد ما تكبر في الحال براهي نفسه
 لانه مسبوق ولو سبق بركعة يقرأ ثم يكبر لئلا يتوالي التكبيرات
 فلو لم يكبر حتى ركع الامام قبل ان يكبر المؤتمر لا يكبر في القيام ولكن
 يركع ويكبر في الركوع على الصحيح لان الركوع حكم القيام فلا تبيان
 بالواجب اولى من المسنون كما لو ركع الامام قبل ان يكبر فان الامام يكبر
 في الركوع ولا يعود الى القيام ليكبر في ظاهر الرواية فلو عتد
 الفساد ويرفع يديه في الزوايد وان لم ير امامه ذلك الا ان يكبر
 رايها كما هو فلا يرفع يديه على المختار لان اخذ الركبتين سنة في
 فعله وليس بين تكبيراته ذكر مسنون ولذا يرسل يديه ويسكت
 بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسبيحات هذا يختلف بكثرة الزمان
 وقلة ويخطب بعوها خطبتين وهما سنة فلو خطب قبلها
 صح واساءة لتلك السنة وما يسبق في الجمعة ويكره يسبق فيها ويكره

والخطب ثمان بل عشر يبدأ بالتمجيد في ثلاث خطبة جمعة واستسقاء
ولكاح وينبغي ان يكون خطبة الكسوف وختم القرآن كذلك ولما رده
ويبدأ بالتكبير في خمس خطبة العيدين وثلاث خطب الحج الا ان
التي بمكة وعرفة يبدأ فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة
كذا في خزائن ابي الليث رحمه الله ويستحب ان يستفتح الاولى
بتسعة تكبيرات تتراى متتابعات والثانية بسبع هو السنة
وان يكبر قبل نزوله من المنبر اربع عشرة واذا صعد عليه لا
يجلس عندنا معراج ويعلم الناس فيها احكام صدقة الفطر
ليؤد هامة لم يؤد ها وينبغي تعليمهم في الجمعة التي قبلها التي
قبلها ليخرجوها في محالها ولما رده وهكذا اكل حكم احتيج اليه
لان الخطبة شرعت للتعليم ولا يصليها وحده ان فات مع
الامام ولو بالافساد اتفاقا في الامم كما في تيمم البحر وفيها
يلغى اي رجل افسد صلوته واجبة عليه ولا قضاء عليه ولو
امكنه الذهاب لامام آخر ففعل لا بها توادي بمصر واحد
بمواضع كثيرة اتفاقا فان عجز صلى اربعا كما الضحية وتؤخر بعد
كمطر الى الزوال ثم الغد فقط فوقيتها في الثاني كالأول وتكون
قضاء لا اداء كما سيحكي في الاضحية وحكي الفريسيين قولين
واحكامها احكام الاضحية لكن هذا يجوز تأخيرها الى ثالث
ايام النحر بلا عذر مع الكراهة وبه اي بالعذر بدونها طالعذر
هذا لنفي الكراهة وفي الفطر للصحة ويكبر بجمعة اتفاقا في الطريق
وقبل في المصلي وعليه عمل الناس اليوم لا في البيت وينبغي
تأخير اكله عنها وان لم يضح في الامم ولو اكل لم يكره اي تحريما
ويعلم الاضحية وتكبير التشريق في الخطبة ووقوف الناس
عرفت في غيرها تشبيهها بالواقفين بها ليس بشيء هو كونه في
موضع التقي فتعلم انواع العبادة في فرض وواجب ومستحب

فيفيد

فيفيد الاباحة وقيل يستحب ذلك كذا في مسكين وقال الباقي
رحمته لواجتمعوا الشرف ذلك اليوم وسمع الوعظ بلا وقوف
وكشف راس جاز بلا كراهة اتفاقا ويجب تكبير التشريق في الحج
للامر به مرة وان زاد عليها يكون فضلا قاله العيني صفتها
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد
هو المأثور عن الخليل والمختار ان الذبيح سيدنا اسمعيل
عليه الصلوة والسلام وفي القاموس انه الامم قال ومعناه
مطيع الله عقب كل فرض عيني بلا فصل يمنع البناء في
جماعة او قضي فيها منها في عامه لقيام وقته كالاضحية مستحبة
خرج جماعة النساء والعراة لا العبيد في الامم جوهرة اوله من
لجرفة واخره الى عصر العيد بادخال الغاية فهي ثمان صلوات
وجوبه على امام مقيم بمصر وعلى مقتد مسافر وقروي
وامراة بالتبعية لكن المرأة تخاف وتجب على مقيم اقتد
بمسافر وقال رحمه الله بوجوبه فود كل فرض مطلقا ولو منفردا
او مسافرا وامراة لا نه تبع للمكتوبة الى عصر اليوم الخامس
آخر ايام التشريق وعليه الاعتماد والعمل والفتوى في عامة
الممصار وكافة الاعصار ولا بأس به عقب العيد لانت
المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم وعليه البلخيون ولا
يمنع العامة من التكبير في الاسواق في ايام العشر وبه ناخذ
بحر ومختب وغيره وثاني المؤتمر بوجوبه وان تركه امامه
لا دأيه بعد الصلوة قال ابو يوسف رحمه الله صليت بهم
المغرب يوم عرفة فسهوت ان اكبر فكبى بهم ابو حنيفة رضي الله
والمسبوق يكبر وجوبا كما لا حق لكن عقب القضاء لما فاته
ولو كبر مع الامام لا نفسد ولو لم يفسد ويبدأ الامام بسجود
الشهو لوجوبه في تحريمها ثم بالتكبير لوجوبه في حرمتها

لو كان في كل ركعة
منها ركعة واحدة
فكانت ركعة واحدة

ثم بالتبليغ لو فحما لهدمها خلاصه وفي الوالوجية لو بدأ
بالتبليغ سقط السجود والتكبير **باب الكسوف**
مناسبة اما من حيث الاتحاد او التضاد ثم الجمود
ان بالكاف والخاء للشمس والقمر يصلي بالناس من مكة اقامته
الجمعة بيان للمسحوب وما في السراج لا بد من شرائط الجموع
الا الخطبة رده في البحر عند الكسوف ركعتين بيان لا قلها كالتفيل
اي ركوع واحد في غير وقت مكروه بلا اذان ولا اقامة ولا جهر
ولا خطبة وينادي الصلوة جامعة ليحتمل عواويل يطيل فيها الركوع
والسجود والقراءة والادعية والاذكار الذي هي من خصايص
النافلة ثم يدعو بعد هاجالسا مستقبلا القبلة او قائما مستقبلا
الناس والقوم يؤمنون حتى تغيب الشمس كلها وان لم يحضر الامام
للجمعة صلى الناس فردي في منازلهم تحذرا من الفتنة كالخسوف
للقمر والريح الشديدة والظلمة القوية نهارا او الوضوء القوي
ليلا والفرع الغالب ونحو ذلك من الايات المخوفة كالزلزال
والصواعق والتلج والمطر الدائم وعصوم الامراض ومنه
الدعاء برفع الطاعون وقول ابن جرير رحمه الله انه بدعة اي حسنة
وكل طاعون وباء ولا عكس وتمايمه في الاشياء وفي العيني
صلوة الكسوف سنة واختار في الاسرار وجوبها وصلوة
الحسوف حسنة وكذا البقية وفي الفتح واختلف في استئذان
صلوة الاستسقاء فلن الخراب الاستسقاء هو دعاء واستسقاء
فانه سبب المطر بلا جماعة مسنونة بل هي جائزة وبلا خطبة
وقال رحمه الله يفعل كالعيد وهل يكبر الزوايد خلاف وبلا
قلب ردا خلافا لمحمد رحمه الله وبلا حضور دعي وان كان
الراجح ان دعاء الكاف قد يستجاب استدراجا وما قوله تعالى
وما دعاء الكافرين الا في ضلال ففي الآخرة شروع مجمع

صلوا

باب

صلوا فردي جاز فهي مشروعة للمنفرد وقول التحفة وغيرها ظاهر
الرواية لا صلوة اي جماعة وتخرجون ثلاثة ايام لانه لم ينقل
اكثر منها متتابعات ويستحب للامام ان يامرهم بصيام ثلاثة ايام
قبل الخروج وبالتوبة ثم يخرج بهم في الرابع مشاة في ثياب غسيلة
ومرفعة متد للذين متواضعين خاشعين لله ناكسي رؤسهم
ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ويجتنبون
التوبة ويستعفرون للمسلمين ويستسقون بالصعقة
والشيوخ والعجائز والصبيات ويبعدون الاطفال عن امهاتهم
ويستحب اخراج الدواب والاولى خروج الامام معهم وابت
خرجوا باذنه او بغياذنه جاز ويجمعون في المسجد بمكة
وببيت المقدس وامر بذكر المدينة كانه لضيقه وان دام المطر
حتى اضطر فلا يابس بالدعاء بحبس وصوفه حيث ينفع وان سقط
قبل خروجهم فرب ان يخرجوا شكر الله **باب**
صلوة الخوف من اضافة الشئ لشرطه هي
جائزة بعده عليه الصلوة والسلام عندهما اي عند
اي حنيضة رضي الله عنهما خلافا للثاني بشرط حضور عدل
يقينا فلو صلوا على ظنه فبان خلافا له اعادوا اوسع احيه
عظيمة ونحوها وحان خروج الوقت كما في جمع الانهر ولم
اره لغيره فليحفظ قلت ثم رايت في شرح البخاري للعيني
رحم الله انه ليس بشرط الا عند البعض حال النحر والحرب
فيجعل الامام طائفة بانراء العدي اربابا له ويصلي باخرى
ركعتين في التناهي ومنه الجمعة والعيد وركعتين في غير
لزمها وذهبت اليه وجاءت الاخرى فصلي بهم ما بقي
وسلم وحده وذهبت اليه نذبا وجاءت الطائفة الاولى
واتموا صلواتهم بقراءة لا نههم لاحقون وسلموا ثم جاءت

الطائفة الاخرى واتوا صلواتهم بقوة لا تهم مسبوقون وهذا
ان تنازعوا في الصلوة خلف واحد ولا فالة فضل ان يصلي بكل
طائفة امام وان اشتد خوفهم وعجزوا عن النزول صلوا ربانا
فرادي الا اذا كان رديفا للامام فيصيح الا قتلوا بالاماء الى جهة
قد تهم للضرورة وفسدت بمشي لغير اصطفاق وسبق
حدث وركوب مطلقا وقاتل كثير لا بقليل كرمية سهم والسراج
في البحر ان امكنه ان يرسل اعضايه ساعة صلى بالاماء والامام تصح
كصلوة الماشي والسائق وهو يضرب بالسيوف **فروع**
الراكب ان كان مطلقا تصح صلوة وان طال بالانحلال
خوفه شرعوا ثم ذهب العدو ولم يجز اخرا فهم وبعبكسه جاز
لا تشرع صلوة الخوف للعاصي في سفره كما في الظهيرية وعليه
فلا تصح في البقاء ومنع انه عليه الصلوة والسلام صلواتها في اربع
ذات الرقاع وبطن نخل وعسفان وذي قرن **باب**
صلوة الجنائز في اضافة الشيء الى سببه
وهي بالفتح الميت وبالكسر السير وقيل لغتان والموت صفة وجوه
خلقت ضد الحياة وقيل عدمية يوجه المحتضر وعلاصته استرخاء
قدميه واعوجاج مخز واهتساف صدغيه للقبلة على يمينه
هو السنة وحاذ الاستلقاء على ظهره وقدماه اليها وهو المقاد
في زماننا ولكن يرفع راسه قليلا ليتوجه للقبلة وقيل يوضع
كما تيسر على الاصح صحته في المبتغي فان شق عليه تركه على حاله
والمرجوم لا يوجه سراج ويلقن نوبا وقيل وجوبا بذكر الشهادتين
لان الاولى لا تقبل بدون الثانية عنده قبل الغرغرة واختلف في
قبول توبة الياس والمختار قبول توبته لا ايمانه والفرق في الغزاة
وهي هامة غير امره بها لا يضيحوا اذا قالها مرة كفاه ولا يكتفى
عليه ما لم يتكلم ليكون آخر كلامه لا اله الا الله وينوب قراءته

والرعد

والرعد ولا يلحق بعد تحييده وان فعل لا ينهي عنه وفي الجوهر انه
مشروع عند اهل السنة ويكفي قولا يا فلان بن فلان اذ كرما كنت
عليه وقيل رخصت بالله ربنا وبالا سلام ديننا فمجد فيها قبل يارسا
الله فان لم يعرف اسمه قال ينسب الي حوفي ومن لا يستل شيخي
ان لا يلحق ولا يصح ان الانبياء لا يسلمون ولا أطفال المؤمنين
وتوقف الامام رعد الله تعالى في اطفال المشركين وقيل في اهل
الجنة ويكون تمنى الموت والامم في النهر وسبب في الحضر والظهر
منه ثم كلمات كفوتية يختص في حقها ويعامل معاملة موت
المسلمين حملا على انه في حال ذوال عقل ولذا اختار بعضهم ذوال
عقل في تحمل موته ذكرا الكمال واذا ما تشد الحياء وتعوض
عننا بحسينا له ويقول بحضرة يسها الله وعلى ملة رسول
الله اللهم يسر عليه امره ويسهل عليه ما بعد واسعد بقليله
واجعل ما خرج اليه خيرا وما خرج عنه ثم يمدا اعضاءه ويوضع
على بطنه سيفي محمد بن عبد الله فيستفتح ويحضر عنده الطبيب
ويخرج منه عنده الحايض والنفاس والجثث ويعلم به جيرانه
واقرباؤه وينزع في جهازه ويقرا عند المقبران الحان يرفع
الي الغسل كما في القبر كما في القبر بالثنت قلت وليس في الثنت
الي الغسل بل الي ان يرفع فقط ويستودع في البحر يرفع الروح
وعبارة الزيلعي وغيره تكوه القلوة عنده حتى يغسل غسله
الشرنباخي في امداد الفتاح بقوله تنزيها للقران عن نجاسة
الميت لتنجسه بالموت قيل نجاسة خبث وقيل جثث وعليه
فينبغي جوازها كقراءة الموت ويوضع كمات كما تيسر في الاصح
على سريره محم وترا الي سلع فقط فتح كلفته وعند موته
فهو ثلاث لا خلفه ولا في القبر وقوله قراءة قرآن عنده الي
تمام غسله عبارة الزيلعي حتى يغسل وعبارة النهر قبل غسله

بيان
وتمامه

يغسل

وتستعورته الغليظة فقط على الظاهر من الرواية وقيل مطلقا
الغليظة والخفيفة وصححه الذي يلي وغيره ويوصلها
تحت خرقته الشقة بعد لف فرقة مثلها على يديه تحريمه
اللمس كالنظر ويجرد من ثيابه كما مات وعسله عليه الصلوة
والسلام في قميصه من خواصه ويوصى من يؤمر بالصلوة
بلا مضغنة واستنشاق المخرج وقيل يفرغان بخرقته وعليه
العمل اليوم ولو كان جنبا أو حائضا أو نفثا فعلا اتفاقا
تتقيا للطهارة كافي المواد الفتح مستند في شرح المقوس
ويبدأ بوجهه ويمسح برأسه ويصب عليه ماء مغلي يسيل
ورق النبق أو خرص بضم فسكون الاشياء أن تيسر ولا خلاف
خالص مغلي ويغسل رأسه وحيتته بالمخيط منبت بالعراق
إن وجد وألا فبالصابون ونحوه هذا هو ما شفر حتى لو كان
أمرا واجود لا يفعل ويضجع على يساره ليندأ بيمينه فيغسل
حتى يصل الماء إلى ما يلي التحت منه ثم على يمينه كذلك ثم
يجلس منشدوا بالبناء للمفعول اليد ويمسح بطنه رقيقا
وما يخرج منه يغسله ثم بعد اعتاده يضجعه على شقه
الأيسر ويغسله وهذه غسلة الثالثة ليحصل المستنون
ويصب عليه الماء عند كل أصباح ثلاث مرات كما مر
وإن زاد عليها ونقص جاز إذا واجب مرة ولا يعاد غسله
ولا وضوءه بالخارج منه لأن غسله ما وجب لوقع الحدث
لمقامه بالموت بل لتنجسه بالموت كسائر الحيوانات الدماء
إلا أن المسلم يظهر بالغسل كرامة له وقد حصل بحرقه وشرح
يجمع ويفتق في ثوب ويجعل الخنوط وهو بفتح الحاء العطر
المركب من الاشياء الطيبة غير زعفران وورس كزاهتهما
للرجال وجعلها في الكفن جعل على رأسه وحيتته ذببا والكافور

مساجده

مساجده كرامة لها ولا يستر شعره أي يكون ذلك مخيا ولا يقص
ظفره إلا المكسور ولا شعره ولا يخن ولا بأس بجعل القطن
على وجهه وفي مخارقه كدير وقيل واذن وفرد وتوضع يده
في جانيه لا على صدره لأنه من عمل الكفار ابن مالك ويمنع رجليه
من غسلها ومسها لا من النظر إليها على الأصح مئونة وقالت الأئمة
الثلاثة رضي الله عنهم يجوز لأن سيقنا عليها رضي الله عنه
غسل سيقنا فاطمة رضي الله عنها قلنا هذا محمول على
بقاء الزوجية لقوله عليه الصلوة والسلام كل سبب ونسب
ينقطع بالموت إلا سببي ونسبي مع أن بعض الصحابة
أنكر عليه شرح مجمع للصين رحم الله وهي لا تمنع من ذلك
ولو ذمته بشرط بقاء الزوجية بخلاف أمر الولد والمذبة
والكاثبة فلا يغسلونه ولا يغسلهن على المشهور محتمل
والمعتبر في الزوجية صلاحيتها لغسله حالة الغسل لا حالة
الموت فتمنع من غسله لو بانت قبل موته أو ارتوت بعد
ثم أسلمت أو مسست ابنة شهوة لزوال النكاح وجاز لها
غسله لو أسلمت زوج المحوسية فمات فأسلمت بعد يحل
مسها حينئذ اعتبارا بحالة الحيوة وجد رأسه حتى لو وجد
شقيقه لا يغسل ولا يصلى عليه بل يعرف إلا أن يوجد أكثر من
نصفه ولو بلا رأس ولا فضل أن يغسل الميت مجانا فإن ابتغى
الفاضل أجزاها أن كان ثمة غيره والألا لتعينه عليه وينبغي
أن يكون حكم الحال والحفار كذلك سراج ولو غسل الميت بغير نية
أجزاء أي لطهارته لا لاستقاط الفرض عنه ذمة المكفئ ولذا قالوا
ولو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله ثلاثا لانا أمرنا بالغسل
فيمركه في الماء بنية الغسل ثلاثا فتح فتغسله يغسل لوانهم
صلوا عليه بلا إعادة غسله صح وأن لم يسقط وجوبه عنهم

فقد بره وفي الاختيار لا هل فيه تغسيل المرأة لستد بالآدم عليه
الصلوة والسلام وقالوا لولده هذه سنة موقاة **فروع**
لو لم ير مسلم ام كافرا ولا علامة فان في دارنا غسل وصلى
عليه والا لا اختلط موتانا ولا علامة اعتبار الاكثر فان استوا وغسلوا
واختلفت في الصلوة عليهم وحلده فنهج كوفن ذميمة جلي من مسلم
قالوا والاحوط ذنبا على حدة ويجعل ظهرها للقبلة لان وجه
الولد لظهرها ماتت بين رجال او هو بين النساء يمتد المحرم
فان لم يكن فالاجنبى بحرقية ويمتد الحنفى المشكل لو مرهاقا
والا فكيف في غسله الرجال والنساء يمتد لفقد ماء وصلى عليه
نحو وجوهه غسلوه وصلوا عليه ثانيا وقيل لا وليس في الكفن له
ازار وقميص ولقافة وتكره العامة للميت في الامم مجتبي سكتها
المتأخرون للعلماء والاشراف ولا بأس بالزيادة على الثلاثة ويحسن
الكفن لحديث حسفوا الكفن الموت فانهم يتزاوون فيما بينهم
ويتفاضلون بحسن الكفانهم طهيريته ولها درج اي قميص وازار
وخمار ولقافة وخرقة تربط بها ثوبها وبطنها وكفايتها له
ازار ولقافة في الامم ولها ثوبان وخمار ويكره اقل من ذلك
وكفن الضرورة لهما ما يوجد واقله ما يعمد البدن وعند الامام
الشافعي رضي الله عنه ما يسترا العورة كالتي تبسط اللقافة
اولا ثم تبسط الازار عليها ويقمص ويوضع على الازار ويلقى
يساره ثم يمينه ثم اللقافة كذلك يكون الايمن على اليسر وهي
تلبس الدرع ويجعل شعرها ضفيرتين على صدرها فوقه اي
الدرع والخمار فوقه اي الشعر تحت اللقافة ثم يفصل كما مر ويعقد
الكفن ان خيف انتشاره وخنثى مشكل كما مر اذ فيه اي الكفن
والمحرم كالخلال والمراهق كالبالغ ومن لم يراهق ان كفن في واحد
جاز والسقط طليق ولا يكفن كالعصوم الميتة وادعي مبيون طري

له

له يتفسخ يكفن كالذي لم يوف من مرة بعد خفي وان لفنته كفن في ثوب
واحد والى هذا صار الكفنون احدى عشر والثاني عشو الشهيد ذكرها
في المجتبى ولا بأس في الكفن ببرد وكتان في النساء بحري ومز
ومعصفر لحواله بكل ما يجوز لبسه حال الحيوة واجبه البياض
او ما كان يصلي فيه وكفن من لا ماله على من يجتبي عليه نفقته
وان تعدد وافعل قدر ميراثهم واختلفت في الزوج والفتوى
على وجوب كفننا عليه عقد الثاني وان تركت ما لا طائفة ورجحة
في البحر بانه الظاهر انه كسوتها وان لم يكن ثمة من يجتبي عليه
نفقته ففي بيت المال فان لم يكن بيت المال معجورا او مستظما
فعلى المسلمين تكفينه فان لم يقدروا سئلوا الناس لم يثوبوا فان
فصل شيء ردة للمتصدق ان علم والا كفن فيه مثله والا
تصدق به مجتبي وظاهره انه لا يجب عليهم الا سؤال
كفن الضرورة لا الكفاية ولو كان في مكان ليس فيه
الا واحد وذلك الواحد ليس له الا ثوب لا يلزمه تكفينه
به ولا يخرج الكفن عن ملك المتبرع والصلوة عليه صنفها
فرض كفاية بالاجماع فيكفر منكرها الا انه انكر الاجماع فيثمة
كدقنه وغسله وتجهيزه فانها فروض كفاية وشروطها ستة
اسلام الميت وطهارته ما لم يهل عليه التراب فيصلى على
قبره بلا غسل وان صلى عليه او استحصانا وفي القنية
الطهارة في النجاسة في ثوب وبدن ومكان وسبب العودة
شرط في حق الميت والامام جميعا قلوا ما بلا طهارة والقوم بها
اعيدت وبهكسه لا كالواست امراءه ولو امدة لسقوط فرضها
بواحد وبقي في الشروط بلوغ الامام تأمل وشروطها ايضا حفظها
ووصفه وكونه او الكثر الامام المصلي وكونه للقبلة فلا تصح على
غائب ومجول على نحو دابة وموضوع خلفه لانه كالامام في حجة

دون وجهه لصحتها على الصبي و صلوة النبي صلى الله عليه وسلم
 على الجنازة رحم الله لقوته او خصوصية وصحت لو وضعوا
 الرأس موضع الرجلين واساؤا ان تعدوا ولو اخطأوا القيلة
 صحت ان تحروا والا لمفتاح السعادة وركنها شيئا من التكبير
 الاربع فالأولى ركن ايضا لا شرط فلذا لم يجز بناء اخرى عليها
 والقمام فلم تجز قاعدا بلا عذر وسنتها ثلاث التمجيد والثناء
 والدعاء فيها ذكره الزاهد رحمه الله وغيره وما فهمه الكمال رحمه الله
 من ان الدعاء ركن والتكبير الأولى شرط ودة في البحر بتصريحهم
 بخلافه وهي فرض على كل مسلم مات خلا اربع بغاة وقطاع طريق
 فلا يغسلوا ولا يصلى عليهم اذا قتلوا في الحرب ولو بعد صلاتي
 عليهم لا نه حقا او قصاصا وكذا اهل عصية ومكابرة مصر
 ليلا بسلاح وخناق خنق غير مزة تخلفه كالبغاة من قتل
 نفسه ولو عدا يغسل ويصلى عليه به يفتى وان كان اعظم
 وزاد قاتل غيره ونجح الكمال رحمه الله قوله الثاني بما في مسلم
 رضي الله عنه انه عليه الصلوة والسلام اني برجل قتل نفسه
 يصل عليه لا يصلى على قاتل احد ابويه اهانت له والحقة في
 النهو بالبغاة وهي اربع تكبيرات كل تكبيرة قائمة مقام ركعة
 يرفع يديه في الأولى فقط وقال ايته يلج في كلها ويتنهي بعد
 وهو سبحانه الله وحده ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم
 كما في التشهد بعد الثانية لان تقديما سنة الرعا ويصلى
 بعد الثالثة بامور الاخوة والمأثورا ولي وقدم فيه الاسلا
 مع انه الايمان لانه منبئي على الانقياد فكانه دعاء في حال
 الحياة بالايمان والانقياد واما في حال الوفاة فالانقياد وهو العمل
 غير موجود ويسلم بلا دعاء بعد الرابعة بتسليمتين تاويا
 الميت مع القوم ويستبرأ بكل الا تكبيرات يلقى وغيره لكن في

البدايع

البدايع العمل في زماننا على الجهر بالتسليم وفي جواهر الفتاوى جهر
 بواحدة ولا قراءة ولا تشهد فيها وعين الامام الشافعي رحمه الله
 الفاتحة في الأولى وعندنا يجوز بنية الدعاء ويكوه بنية القراءة
 لعدم ثبوتها فيها عنده صلى الله عليه وسلم وافضل صفوها
 اخرها اظهارا للتواضع ولو كبر امامه خمس لم يتبع لانه
 منسوخ فيمكن الموت حتى يسلم معه اذا سلم به يفتى هذا اذا
 سمع من الامام ولو من المبلغ تابعه وينوي الافتتاح بكل تكبيرة
 وكذا في العيد ولا يستغفر فيها للصبي ومجنون ومعونه لعد
 تكليفهم بل يقول دعاء بالالفين اللهم اجعل لنا قسطا بفتحين
 أي سابقا الى الخوض ليهيئ الماء وهو دعاء له ايضا يتقدمه
 في الخير لاسيما وقد قالوا حسنات الصبي له لا بويه بل لهما
 ثواب التعليم واجعله ذخرا بضم الذال المعجمة ذخيرة
 وشافها مشفعا مقبول الشفاعة ويقوم الامام من باب جلاء
 الصلوة مطلقا للرجل والمراة لانه محل الايمان والشفاعة
 لا جله والمسبوق ببعض التكبيرات لا يكبر في الحال بل ينتظر
 تكبير الامام ليكبر معه للافتتاح لانه ان كل تكبيرة ركعة
 والمسبوق لا يبدأ بما فاتة وقال ابو يوسف رحمه الله لا ينتظر كما
 لا ينتظر الحاضر في حال التحريمة بل يكبر اتفاقا للتحريمة لانه
 كما لم يركب ثم يكبر ان ما فاتا بعد الفواع نسقا بلا دعاء ان ضمما
 دفع العتيت على الاعناق وما في المجتبى من ان المترك يكبر الكل
 للحال شاذ نهد فلو جاء المسبوق بعد تكبيرة الامام الرابعة فانتته
 الصلوة لتقدر التحول في تكبيرة الامام وعند ابى يوسف رحمه الله
 لبقاء التحريمة فاذا سلم الامام كبر ثلاثا كما في الحاضر وعليه الفتوى
 ذكره الجليلي رحمه الله وغيره واذا اجتمعت الجنائز فافراد الصلوة
 على كل واحدة أولى من الجمع وتقديم الافضل افضل وان جمع جاز

لان في حاشية احتمال ان يكون رابعة الامام

ثم ان شاء جعل الجنائز صفا واحدا وقام عند فضلهم وان شاء جعلها
صفاً ما يلي القبلة واحدا خلف واحد بحيث يكون صدر كل جنازة ممّا
يلي الامام ليقيم بخذّ صدر الكل وان جعلها درجا فحسن الحصول
المقصود وداعي الترتيب المعهود خلفه حالة الحيوة فيقرب
منه الا فضل فالأفضل الرجل مما يليه فالصبي فالخنثى فالبالغة
فالمرأة فلهذا الصبي الحر يقدم على العبد والعبد على المرأة واما
ترتيبهم في قبر واحد لضرورة فبعكس هذا فيجعل الافضل ممّا
يلي القبلة فتح ويقدم في الصلوة عليه السلطان ان حضر او نائبه
وهو امير المصطفى القاضي ثم صاحب الشرع ثم خليفة ثم خليفة
القاضي ثم امام الحنفي فيه ايها ان تقدم الولاة واجب تقديم
امام الحنفي مندوب فقط بشرط ان يكون افضل من الولي والا فالولي
اولى كما في المجتبى وشرح المجمع لمصنفه رحمه الله وفي الدرر
امام المسجد الجامع اولى من امام الحنفي في مسجد محله
ثم الولي بترتيب عصوبة الا نكاح الا الهب فيقدم
على الابن اتفاقاً الا ان يكون عالماً والا بجاهلاً فالابن اولى
فان لم يكن ولي فالزوج ثم الجيران وموالي العبد اولى من ابنه
الحر لبقاء ملكه والفتوى على بطلان الوصية بفعله والصلوة
عليه وله اي للولي ومثله كل من يقدم عليه من باب اولى
الاذن لغيره فيها لا نه حقه فيملك ابطاله الا ان يكون هناك
من يساويه فله اي لذلك المساوي ولو اصر سناً المنع لمشاركة
في الحق اما البعيد فليس له المنع فان صلى غير اي الولي ممن
ليس له حق التقديم على الولي ولم يتابعه الولي اعاد الولي
ولو على قبره ان شاء لا جله حقه لا إسقاط الفرض ولذا قلنا ليس
صلى عليها ان يعيد مع الولي لان تكرارها غير مشروع ولا اي وان
صلى من له حق التقديم كقاضي او ناييبه او امام حي او من ليس له

حق التقديم وتابعة الولي لا يعيد لا نهم ولي بالصلوة منه وان
صلى هو اي الولي بحق بان لم يحضر من يقدم عليه لا يصلي غير يوم
وان حضر من له التقديم لكونها بحق اما لو صلى الولي بحضرة السلطان
مثلاً اعاد السلطان كما في المجتبى وغيره وفيه حكم صلوة من لا ولاية
له كعدم الصلوة اصلاً فيصلى على قبره ما لم يتميز وان دفن
واهيل عليه التراب بغير صلوة او بها بلا غسل او من لا ولاية له
صلى على قبره استحساناً ما لم يقب على المظن لنفسه من غير تقدير
هو الامح وظاهره انه لو شئ في نفسه صلى عليه كمن في النهر
عن محمد رحمه الله لا كانت تقديراً للمانع ولم تجز الصلوة عليها كذا
ولا قاعدا بغير علم استحساناً وكرهت تحريمها وقيل تنزيهاً في
مسجد جماعة هو اي الميت فيه وحده او مع القوم واختلف في
الخارج عن المسجون وحده او مع بعض القوم والمختار الكراهة
مطلقاً خلاصته بناء على ان المسجون انما يني للمكتوبة وتوابعها
كنا فله وذكر وتدريس علم وهو الموافق لاطلاق حديث ابي
داود رحمه الله في صلى على ميت في المسجد فلا صلوة له ومن
ولد فمات يغسل ويصلى عليه ويرث ويورث ويسعى ان يستهل
بالبناء للفاعل اي وجد منه ما يدل على حياته بعد خروجه
اكثره حتى لو خرج راسه فقط وهو يصبح فذبحه رجل فعليه
الغرة وان قطع اذنه فخرج حيا فمات فعليه الذيرة ولا يستهل
غسل ويسعى عند الثاني وهو لا يصح فيفتي به علي خلاف ظاهر
الراوي اكراما لبني آدم كما في ملتقى البحار وفي النهي عن الظهيرة
واذا استبان بعض خلقه غسل وحشر هو المختار وادرج في حرقه
ودفن ولم يصل عليه وكذا لا يرث اذا انفصل بنفسه كصبي
مع احد ابويه لا يصلى عليه لا نه تبع له في احكام الدنيا
لا العقبى لما مر انهم خدم اهل الجنة ولو سبي بدونه فهو مسلم

تبعاً للقدار والساجي اوبه فاسلم هو واسلم الصبي وهو عاقل
اي ابن سبع سنين صلي عليه لصيرورته مسلماً قالوا ولا ينبغي
ان يسال العاجي عن الاسلام بل يذكر عنده حقيقته وما يجب
الايمان به ثم يقال له هل انت مصدق بهذا فاذا قال نعم
اكتفى به ولا يضرت توقيفه في جوابه الايمان وما الاسلام فتح
ويغسل المسلم ويكفن ويدفن قريبا كخاله الكافر الا صلي امّا
المرتد فيلقى في حفرة كالكلب عند الاحتياج فلوله قريب
فلا ولي تركه لهم من غير مراعاة السنة فيغسله غسل الثوب
النجس ويلقيه في خرقة ويلقيه في حفرة وليس للكافر غسل
قريبه المسلم واذا حمل الجنازة وضع ندياً مقدماً يمسك باليد
وتفتح وكذا المؤخر على يمينه عشر خطوات الحديث في حمل
جنازة اربعين خطوة كضربت اربعين كبيرة ثم وضع مؤخرها
على يمينه كذلك ثم مقدماً على يساره ثم مؤخرها كذلك
فيقع الفراغ خلف الجنازة فيمشي خلفها وصح انه عليه الصلوة والسلام
حمل جنازة سعد بن معاذ رضي الله عنهما ويكره عندنا حمل بين
عمودي السري بل يرفع كل رجل قائمة باليد لا على العنق كما
ولذا كرهه على ظهوره اية والصبي الرضيع او الفطيم او
ذلك قليلاً يحمله واحد على يمينه ولو ذكراً وان كان كبيراً حمل على
الجنازة ويسرع بها بلا خصب اي عروس سريع ولويه كره وكذا تأخير
صلوة ودفعه ليصلي عليه جمع عظيم من صلوة الجمعة اذا
خيف فوتها بسبب دفنه فنيه كما كره متبعها جلوس قبل وضعها
وقيام بعده ولا يقوم من في المصلّي لها اذا راها قبل وضعها ولا من
مرت عليه هو المختار وما ورد فيه منسوخ شرعاً زليعي وذهب المشي
خلفها لانها متبوعة الا ان يكون خلفها نساء فالمشي امامها احسن
اختيار ويكره خروجهن تحريماً وتزجراً لما يحته ولا يترك ابتعادها عنها

ولا يمشي عن يمينها ويسارها ولو مشى امامها جاز وفيه فضيلة ايضاً
ولكن ان تباعد عنها وتقدم الكل اوركب امامها كره كما كره فيها
رفع صوت يذكو وقراءة فتح وحفر قبره في غير دار مقفلة لصف
قائمة وان زاد فحسن ويجوز ولا يشق الي في ارض رخوة ولا يجوز
ان يوضع فيه مضروبة وما روي عن سفيان بن عيينة رضي الله عنه
فغير مشهور ولا يؤخذ به ظهريه ولا باس باتخاذ تابوت ولو من
حجر او حديد له عند الحاجة كخاوة الارض ويسن ان يفرش فيه
التراب مات في سفينة غسل وكفن وصلي عليه والقي في البحر
لم يكن قريبا من البر فتح ولا ينبغي ان يدفن الميت في الدار ولو كان
صغيراً لمختصاً من هذه السنة بالانبياء عليهم الصلوة والسلام
واقعات ويستحب ان يدفن قبل القبلة بان يوضع من جهتها ثم
يحمل فيلحد وان يقول واصنع له اسم الله وبالله وعلى ملّة رسول الله
ويوجه اليها وجوباً وينبغي كونه على شقّه الايمن ولا ينبغي لوجهه
اليها ويحل العقد للاستغناء عنها ويسوي اللين عليه والقصير
الاخر المطبوع والخشب لو حوّل الميت اما فوقه فلا يكره ذكره ابن
ملك **قاعدة** عدة لبنات لحن النبي صلى الله عليه وسلم
تسع بهشتي وجان ذلك حوله بارض رخوة كالتابوت ويستحب
اي يغطي قبرها ولو خشي لا قبره الا كعذر كطرويه حال الجوارب
عليه وتكره الزيادة على ما خرج منه من التراب لانه بمنزلة البناء
ويستحب حشيه من قبل راسه ثلاثاً وجلوس ساعة بعد دفنه لذكر
وقراءة بقدر ما يخرج الجذور ويفرق لحمه ولا باس الماء عليه حفظ التراب
عن الانف راس ولا يربع للني عنه ويسمى ندياً وفي الظهريه وجوباً قد
ولا يخصص للني عنه ولا يطحن ولا يرفع عليه بناء وقيل لا باس به وهو المختار
كأنه كراهة السراجيه وفي جنازتها باس بالكتابة ان احتج اليها حتى
لا يذهب الاثر ولا يمتحن ولا يخرج منه بعد اهالة التراب الا في دقي

بشر

كان تكون الأرض مقصوبة او اخذت بشفعة ويخبر المالك
 بين اخراجه ومساواته بالارض كما جاز رزعه والبناء عليه اذا
 بلى وصار ترابا زيقى حامل ماتت وولوها في بطنها حتى ينضج
 شقوق بطنها من الاليسو يخرج ولدها ولو بالعكس وخيف على
 الام قطع واخرج لوميتها والادلا كما في كراهة الاختيار ولو بلغ
 ما لا غيره ومات هل يشق قوله لان والاولى تفرق **فخرج**
 الاتباع افضل من النوافل لولقرابة وجوار او صلاح معروف
 ينسب دفنه في جهة موته وتجهيله وسر موضع غسله
 فلا يراه الاغناسله ومن يعينه وان راي ما يكره لم يحذر ذكره
 الحديث اذ كروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساويهم لا يسن بقوله
 قبل دفنه وبالاعلام بموته وبارئائه بشعر او غيره لكن يكره الا فرط
 في مدحه ولا سيما عند جنازته الحديث من تغزى بغزاة الجاهلية
 وتغزى اهلها وترغبهم في الصبر واتخاذ طعام لهم وبالجلوس
 لها في غير مسجد ثلاثة ايام واؤها افضل وتكوه بعد الاغراب
 ويحكي التعزية ثانيا وعند القبر وعند باب الدار ويقول اعظم
 الله اجرک واحسن عزاک وعظم لميتک وبزيارة القبور ولو
 للنساء الحديث كنت نهيتكم عن زيارة القبور والآن فزوروها
 ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين واذا انشأ الله بكم
 لا تحقون ويقرأ التسنين وفي الحديث من قرأ الاخلاص احدى عشر
 مرة ثم ذهب اجرها لا اموات اعطى من الاجر بعد الاموات
 ويحفر قبرا لنفسه وقيل يكره والذي ينبغي ان لا يكره تهيئته
 نحو الكفن بخلاف القبر يكره المشي بطريق ظنه انه محدث حتى
 لو لم يصل الى قبره الا بوطئ قبر تركه لا يكره الدفن ليلا ولا اجلاس
 القارين عند القبر هو المختار عظم الذي محترم انما يعذب
 الميت ببكاء اهلها اذا وصى بذلك كتب على جبهته الميت او غما

واذا مات الكافر قال الله عز وجل
 في تعزيتهم احسن الله عز وجل

او كفته

او كفته عهد تامه يرجي ان يغفر الله للميت اوصى بعضهم ان
 يكتب في جبهته وصدة لبس الله الرحمن الرحيم ففعل
 ثم روي في المنام فسنل فقال لما وضعت في القبر جاءني
 ملائكة العذاب فلما راوا علي جبهتي لبس الله قالوا امسك
 من عذاب الله **باب الشهيد** فيقول بعض
 مفعول لانه مشهود له بالجنة او فاعل لانه حي عند ربه فهو
 شاهد هو كل مكلف مسلم طاهر فالحايض ان رأت ثلاثة
 ايام غسلت ولا لادوم كونها حايضا ولم يعد عليه الصلوة
 والسلام **عزل** رضى الله عنه لمصولة بفعل الملائكة بدليل
 قصة السيدنا آدم عليه الصلوة والسلام قتل ظلماء بطريق بخارج
 اي بما يوجب القصاص ولم يجب بنفس القتل مال بل قصاص
 لو وجب المال بعارض كالصلح او قتل الاب ابنه لا تسقط
 الشهادة ولم يترك فلوارث غسل كما ينبغي وكذا يكون
 شهيد الوقت باغ او حربي او قاطع طريق ولو تسبى
 او بغيره جازية فان مقتولهم شهيد باي الة قتلوه
 لان الاصل فيه شهدا احد ولم يكن كلهم قتل سلاح او وجد
 جريحا ميتا في معركة المراد بالجرح علة القتل كخروج
 الدم من عينه او اذنه او حلقه صا فيا لانه انفه او دبره
 او حلقه جامدا فينزعه عنه ما لا يصلح للكفن ويؤاد ان نقص
 ما عليه عن كفن السنة وينقص ان مراده اجل ان يتم كفته
 المسنون ويصل عليه بلا غسل ويوفى بدنه وثيابه الحديث زملوه
 بكمومهم ويغسل منه وجد قتيلا في مصر او قرية فيما اي في موضع يجب
 فيه الدية ولو في بيت المال كالمقول في جامع وشارع ولم يعلم قاتله
 او علم ولم يجب القصاص فان وجب كان شهيدا كمن قتل الصبي
 ليلا في المصر فانه لا قسامة ولا دية فيه للعلم بان قاتله الصبي

عنه

في كتاب الزكاة
والتجارة
والزكاة
والزكاة
والزكاة

غاية الامران عينه لم تعلم فيلحقظ وكذا ابتغى روافد اس سبع
او جرح وازكت وذلك بان اكل وشرب او نام او تدوي ولو قليلا
او اوى حمة او مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل ويقدر على
ادائها او قبل من المعركة وهو يعقل سواء وصل حيا او مات على
الايدي وكذا الوفاة من مكانه الى مكان آخر يبيع لا خوف ولا
الخيل او اوصى بامور الدنيا وان بامور الآخرة لا يصير مؤثرا
عند محمد بن محمد الله وهو الاصح جوهرة لا بد من احوال الموت
او باع او اشترى او تكلم بكلام كثير ولا فلا وهذا كله اذا كان
بعد القضاء الحرب ولو فيها اي في الحرب لا يصير مؤثرا بشي
ما ذكره وكل ذلك في الشهيد الكامل والا فله ثلث شهيد الآخرة
وكذا الخبيث ونحوه ومن قصد العرق فاصاب نفسه والعرق
والحريق والغريب والمهدوم عليه والمهبطون والمطعون
والنفسا والميت ليلة الجوع وضادات الجنب قنمات وهو
يطلب العلم وقد عدهم السيوطي رحمه الله نحو ثلاثين
باب الصلاة في الكعبة
في الباب زيادة على الترجمة وهو محسن يصح فرض وتقل
فيها وفوقها ولو بلا ستر لان القبلة عندنا هي العرصة
والهوي الى عذات السماء فان كره الثاني للثاني وترى القظيم
منفردا او جماعة وان وصليته اختلفت وجوههم في التوجه
الى الكعبة الا اذا جعل قفاه الى وجه امامه فلا يصح اقتداءه
لتقدمه عليه ويكره جعل وجهه لوجهه بلا حائل ولو لجنبه
لم يكره ففي اربع وتصح لو تحلقوا حولها ولو كان بعضهم
اقرب اليها من امامهم ان لم يكن جانبه مكافا ولو وقف مسامرا لكان
جانب الامام وكان اقرب لم اره وينبغي الفساد احتياط الترجيح جهة
الامام وهذه صورته [] وكذا لو اقتدى من خارجها بامام

تأخذه

فيها

في كتاب الزكاة

فيها والباب مفتوح صح لانه كقيامه في المحراب
كتاب الزكاة
الثنين وثمانين موضعا في التنزيل دليل على كمال الاتصال
بينهما وفرصت في السنة الثانية قبل فرض رمضان ولا يجب
على الا بديا صلوات عليهم اجماعا هي لغة النظافة والنما
وشرعا عمليك خرج الاباحة فلو اطلقه بيتا ناويا الزكاة
لا تجزيه الا اذا دفع اليه المطعوم كما لو كساه بشرط ان يعقل
القبض الا اذا حكم عليه بنفقة هم مضمرات خلافا للثاني بزيادة
جزء مال خرج المنفعة فلو سكن فقير اذ ادره سنة ناويا
لا تجزيه عينه الشارح وهو ربع عشر نصاب حولي خرج
النافلة والفطرة من مسلم فقير ولو مضى عنها غيرها شي ولا
مولا اي معتقده وهذا معنى قول الكثر عمليك المال اي
المعهود اخراجه شرعا مع قطع المنفعة عن المالك في كل وجه
فلا يدفع له صلوة وفرعه لله تعالى بيان لا يشترط النية
وشروط اقتراضها عقل وبلوغ واسلام وحرية والعلم به ولو كان
كونه في دارنا وسببها اي سبب اقتراضها ملك نصاب
حولي نسبة المول لولائه عليه تام بالرفع صفة ملك
خرج مال المالك اقول انه خرج باشتراط الحرية على ان المطلق ينفذ
للكامل ودخل ما ملك بسبب خبيث كمفوض بخلطه اذا كان
له غير منفصل عنه يوفي دينه فارغ عن دين له مطالب من جهة
العباد سواء كان لله كزكاة وخراج وللعبد ولو كفاية او نحوها
ولو صدق زوجته المول للفراق او نفقة لازمة بقضاء او قضاء
بختان دين نفذ وكفاية وجه لعدم المطالب ولا يمنع الدين وجه
عشر وخراج وكفاية وقارغ من حاجته الاصلية لان المشغول بها
كالمدوم ونصته ابن ملك رحمه الله بما يدفع عنه الهلاك تحقيق الثياب

او تقدير كونه تام ولو تقديره بالقدرة على الاستعمال ولو بناه وفرع
على سببه بقوله فلا زكاة على مكاتب لعدم الملك التام ولا في كسب
مأذون ولا في موهون بعد قبضه ولا فيما اشتراه بالتجارة قبل قبضه
ومديون للعبد بقدر دينه فيزيك الزايد ان بلغ نصيبا وعروض
الدين كالهلاك عند حرقه لله ورعيته في البحر ولوله نصيب
الدين لا يسرها قبضا ولو اجناسا صرف لا قلها زكاة فان استويا
كاربعين شاة وخمس ابل خير ولا في قباب المدن المحتاج اليها الدفع
الحز والبرد ابن ملكه رحمه الله وثالث الزول ودور السكى ونحوها
وكذا الكتب وان لم تكن لاهلها اذ لم ينو التجارة غير ان اهل له
اخذ الزكاة وان ساوت نصيبا لان تكون غير فقه وحديث
وتفسير او تزيد على تسخين منها وهو المختار وكذلك الامت
المحترفين الا ما يبقى اثر عينه كالصفر لربخ الجار فنيه الزكاة
مختلف ما لا يبقى كصابون يساوي نصيبا وان حال الحول وفي الاشياء
الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج الا في دين العباد فتباع له
ولا في مال مفقود وجده بعد سنين وساقط في بحر استخرجه
بعدها ومقصود لا بينة عليه فلوله بينة تجب لما مضى الا في
غصب السائمة فلا تجب وان كان الغاصب مقرا كما في الخائنة ومهرها
في بريئة نسبي مكانه ثم تذكره وكذا الوديعة عند غير معارفه خلافا
في حرز واختلاف في الموقوف في كوم وارض مملوكة ودين كان يجهل
سنتين ولا بينة عليه ثم صارت له بان اقربوها عند قوم وقيد
في مصرف الخائنة بما اذا اطلق عليه القاضي ما قبله فوجب لما مضى
وما اخذ مصادرة اي ظلمه وصل اليه بعد سنتين لعدم النوى والاصل
فيه حديث علي لا زكاة في مال الصغار وهو ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء
المال ولو كان الدين على مقر على وعلى مهر ومثل اي يحكم بالفساد
جاء عليه بنية وعنه فخرهم الله لا زكاة وهو الصحيح ذكره ابن مفلح وغيره

قضاء

البراءة

رضي الله عنه

لان

لان البينة قد لا تقبل او علم به قاضي سيجي ان المفتي به عدم القضا
بعلم القاضى فوصل الى ملكه لزوم زكاة ما مضى وسنقصل الزكاة
في زكاة المال وسبب لزوم اذائها توجه الخطاب يعني قوله تعالى
انك الزكاة وشرطه اي شرط افتراض اذائها حول الحول وهو
وتمنية المال كالدرهم والدينار لتعينهما للتجارة باصل الخلقة
فتلزم الزكاة كيف ما مسكها ولو للنفقة او السواك بقيدوها
الا في اونية التجارة في العروض اما صريحها ولا بد من مقارنتها
لعقد التجارة كما يجي اودلالة بان يشترى عينا بعرض التجارة
او يوجرداره التي للتجارة بعرض فيصير للتجارة بلا نية صريحة
واستثنوا اشتراط النية ما يشترى المضارب فانه يكون
للتجارة مطلقا لانه لا يملك بها لها غير هاء ولا تصح نية التجارة
فيها خرج من ارضه العشرية او الخراجية او المستأجرة او المستعارة
ليلا يجمع الحقان وشرط صحة اذائها نية مقارنتها اي
للاداء ولو كانت المقارنة كما لو دفع بلا نية ثم نوب
والمال قائم في يد الفقير او نوي عند الدفع للوكيل ثم دفع
الوكيل بلا نية او دفعها لذي لي دفعها للفقير اذ لان المعبر
نية الامر وكذا الوقال هذا تطوع او عن كفارتي ثم نواه عن
الزكاة قبل دفع الوكيل صح ولو خلط زكاة موكل به ضمن وكانت
متبرعا الا اذا وكله الفقير والوكيل ان يدفع لولده الفقير وذو حجة
لا لنفسه الا اذا اقال بها ضمه حيث شئت ولو تصدق به درهم
اجزاء ان كان على نية الرجوع وكانت دراهم الموكل قايمة او مقارنته بعلم
ما وجب كله او بعضه ولا يخرج عن العهدة بالغرل بل بالاداء للفقراء
او تصدق بكماله الا اذا نوي نذرا او واجبا اخر فيه صح ويضمن الزكاة ولو
تصدق ببعضه لا تسقط حصته عند الثاني خلافا للثالث واطامة
فعمد العين والدين حتى لو ابر الفقير عن النصاب صح وسقط عنه والامر

ملك

المستوفى

ان اذ آو الدّين عن الدّين والعين عن العين وعن العيون يجوز واذا
العين عن العين وعن شئ يقبض لا يجوز وحيلة الجواز ان يعطى
مديون الفقير زكوة ثم ياخذها عن دينه ولو امتنع المديون
مقايده واخذها كزكوة ظفر بحسن حقه فان ما نفع دفعه
للقاضي وحيلة التكفين بها التصديق على فقير ثم هو يكفن
فيكون الثواب لهما وكذا في تعجير المسجون وتامه في حيل الاشياء
واقترانها عمري اي على التراخي وصحة الباقي وغيره وقيل فوجد
اي واجب على الفور وعليه الفتوى كما في شرح الوهيانية في تأخير
بتأخيرها بلا عذر وترد شهادته لان الامور بالتصرف الى الفسق
معد قرينة الفور وهي ان دفع حاجته وهي محجلة فحق له
تجب على الفور لم يحصل المقصود من الاجاب على وجه التمام
وتامه في الفسخ لا يبقى للتجارة ما اي عبد مثله اشتراه لها فتوى
بعود ذلك حد منه ثم ما نواه للخدمة لا يصير للتجارة وان نواه
لها ما لم يبعه بحسن ما فيه الزكوة والفرق ان التجارة عمل فلا تنه
بمجرد النية بخلاف الاول فانه ترك العمل فيتم بها وما اشتراه
لها اي للتجارة كان لها لمقارنة النية لعقد التجارة لا ما ورثه
ونواه لها لعدم العقد الا اذا تصرف فيه اي ناولا فيجب الزكوة
لاقتوان النية بالعمل الا الذهب والفضة والسائمت لما في الثانية
لو ورث سائمة لزمه زكوةها بعد حول نوي اولا وما ملكه بشفعة
كسبة او وصية او نكاح او خلع او صلح عن قوة قيد بالقود لان
العبد للتجارة اذا قتل عبد خطا ودفع به كان المرفوع للتجارة
خاتية وكذا كل ما قوبض به مال التجارة فانه يكون لها بلا نية كماله
ونواه لها كان لها عند الثاني والاصح انه لا يكون لها بغير الدواعي
وفي اول الاشياء ولو قارنت النية ما ليس يدل مال بال لا تنفع على
الصحيح لا زكوة في اللاتي والجواهر وان ساوت الفا اتفاقا لان

تكون

تكون للتجارة والاصل ان ما عد الحجرين والسواك منها يركب بنية التجارة
عدم المانع المؤدي الى الثاني وشروط مقارنتها لعقد التجارة وهو
كسب المال بالمال بعقد شراء او اجارة او استقراض فلو نوى التجارة
بعد العقد او اشترى شيئا للقتية ناولا انه ان وجد ربحا باعده
لا زكوة عليه كما لو نوى التجارة فيتملحج من ارضه كمر أو اشترى
ارضا خراجية ناولا للتجارة او عشرية وزرعها او بذر للتجارة فانه
لا يكون للتجارة اقيام المانع **باب السائمة**
هي لغة الراعية وشرعا المكنتية بالرحمة المباح ذكره الشافعي رحمه الله
في اكثر النعمان لقصد الله والنسل ذكره الزيلعي رحمه الله وذاد في
المحيط والزيادة والسمن ليعمل الذكور فقط لكن في البدائع لو اسامها
للعم لا زكوة فيها كما لو اسامها للمحمل والركوب ولو للتجارة ففيها
زكوة التجارة ولعلهم تركوا ذلك لتصريحهم بالحكمين فلو علفها
نصفه لا تكون سائمة فلا زكوة فيها للشك في الموجب ويبطل
حول زكوة التجارة بجعلها للسوم لان زكوة السواك وزكوة
التجارة مختلفتان قدرا وسببا فلا يبنى حول احدهما على الاخر ولو
اشترى لها اي للتجارة ثم جعلها سائمة اعتبر اول الحول من
وقت الجعل للسوم كما لو باع السائمة في وسط الحول او قبله يوم جعلها
او بغير جنبها او بنقد ولا نقد عنده او بعروض ونوى بها التجارة فانه
يستقبل حوله آخر جوهرة وفيها ليس في سواك الوقت والخيل المسجلة
زكوة لعله المالك ولا في المواشي العبي ولا في مقطوعة القوائم لانها
ليست بسائمة تصاب بالبل بكسر الباء وتسكن مؤنثة لا واحد لها من لفظها
والنسبة اليها بالفتح الباء سميت به لانها تبول على فخاذاها خمس فتكون
من كل خمس منها الخمس وعشرين بنت جمع بنتي وهو ماله سنا مان منسوبة
الي بنت نصر او عواب نشاة وما بين النصابين عفو وفيها اي الخمس عشر
بنت مخاض وهي التي طعنت في السنة الثانية سميت به لانها تكون

غالبها صا اي حاملا باخرى وفي ست وثلاثين الى خمس واربعين بنت لبون وهي التي طلعت في الثالثة لان امها تكون ذات لبن لاخرى غالبا وفي ست واربعين المستين حقه بالكسر وهي التي طلعت في الرابعة وحق ركوبها وفي احدى وستين الى خمس وسبعين حقه بفتح الذال المعجمة وهي التي طلعت في الخامسة لانها تجزع اي تقلع اسنان اللبن وفي ست وسبعين الى تسعين بنت لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين كذا كتب سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وسيدنا ابي بكر رضي الله تعالى عنه ثم تستأنف الفريضة عندنا فتؤخذ في كل خمس شاة مع الحقتين ثم في كل اربع وخمسين ثلاث حقا ثم تستأنف الفريضة بعد المائة والمخمين ففي كل خمس شاة مع الثلاث حقا ثم في كل خمس وعشرين بنت بخاص مع الحقا ثم في ست وثلاثين بنت لبون معهن ثم في ست وست وتسعين اربع حقا الى مائتين ثم تستأنف الفريضة بعد المائتين ابدان تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والمخمين حتى يجب في كل خمسين حقه ولا تجزي ذكورا الا بالقيمة للاناث بخلاف البقر والغنم فان المالك يجزى بالانثى

كتاب البقر البقر بالسكون وهو الشق سمي به لانه يشق الارض كالثور لانه يشق الارض وقفره بقرة والشاء للوحدة نصاب البقر والجاموس ولو متولدا من وحشي واهلية بخلاف عكسه ووحشي بقرة وغنم وغيرها فانه لا يعد في النصاب ثلاثون سائمة غير مشتركة وفيها تباع لانه يتبع امه وهو ذو سنة كاملة او تبعية انشاء وفي اربعين سن ذوين

او مستنة وفيها زاد على الاربعين بحسابه في ظاهر الرواية عن الامام رحمه الله وعنه لا شيء فيما زاد الى ستين ففيها ضعف ما في ثلاثين وهو قولها والثلاثة وعليه الفتوي بجرعها الى نابيع وتصحيح

القدري

القدري نذر في كل ثلاثين تباع وفي كل اربعين مستنة الا اذا خلا كناية وعشرين فيخير بين اربعة ابتعة وثلاث مستنات وهكذا

كتاب حكمة الغنم مشتق من الغنمة لانه ليس لها آلة الدفاع عن غنم لكل طالب نصاب الغنم صا او معز افا نهما سواء في كميل النصاب والاضحية والربا لا في اداء الواجب والايمان اربعون وفيها شاة بقرة الذكر والانثى وفي مائة واحد وعشرين شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث شاة وفي اربع مائة اربع شاة وما بينهما عفو ثم بعد بلوغها اربعة في كل مائة شاة الى غير نهاية ويؤخذ في كل مائة اي الغنم التي من الضان والمعز وهو ما تمت له سنة لا الجذع الا بالقيمة وهو ما اتى عليه اكثرها على الظاهر وعنه جواز الجذع من الضان وهو قولها والدليل يرجحه ذكره اكمال رحمه الله والشي من البيهقي بن سنتين وهو من الابل ابن خمس والجذع من البقر ابن سنة ومن الابل ابن اربع ولا شيء في خيل سائمة عندها وعليه الفتوي خانبة وغيرها ثم عند الامام رضي الله عنه هل لها نصاب مقدرا لا محقق لا لعدم النقل بالتقدير ولا في بغال وغيره سائمة اجماعا ليست للتجارة فلو لها فلا كلام لانها من العروض ولا في عوامل وعكوف ما لم تكن العلوفة للتجارة ولا في حمل بفتحين ولان الشاة وقصير ولد الناقة ونحوه يؤذن سفور ولد البقر ومورنه ان يموت كل الكبار ويتم الحول على ولا ذهاب الصغار لا يتبع الكبير ولو اصل ويجب ذك الواصل ولو ناصا فلو جيبا يلزم الوسط وهلاكه يسقطها ولو تعود الواجب وجب الكبار فقط ولا يكمل في الصغار خلافا للثاني ولا في عفو وهو ما بين النصاب في كل الاموال وخلافه بالسور ولا في هالك بعد وجوبها ومنع التعام في الاصح لتعلقها بالعين لا بالذمة وان هلك بعضه سقط حفظه ويصرف المالك الى العفو

ثم اني نصاب عليه ثم وثم بخله المستهلك بعد الحول لوجود القول
 ومنه ما لو حبسها عن العلف والملا حتى هلكت فيصير بدائع والتوى بعد
 القرض ولا عارة واستبق ال مال التجارة مال التجارة هلاك وبغير مال التجارة
 والسياسة بالسياسة استهلاكه وجاز دفع القيمة في ذكاة وعشر وخراج
 وفطرة ونذر وكفارة غير الاعناق وتعتبر القيمة يوم الوجوب
 وقالا دهم يوم الاداء وفي السواك يوم الاداء اجماعا هو الاصح
 ويقوم في البلد الذي المال فيه ولو في مفازة ففي اقرب المصار
 اليه فتح والمصدق لا يأخذ الا الوسط وهو علا الادنى والادنى
 الاعلى ولو كان كله جيدا الجيد لا الحوامل فلا يؤخذ منها حامل
 كذا نقله الشافعية وقواعد فالتاء باه فيراجع فان لم يجد
 المصدق وكذا ان وجد فالقيدا تعاقب ما وجب من ذات سد دفع
 المال الذي مع الفضل جبرا على الساعي لانه دفع بالقيمة او دفع
 الاعلى ورد على الفضل بلا جبر لانه يشترط الرضا في البيع
 سراج او دفع القيمة ولو دفع ثلاث شياء سهان عن اربع وسط
 جاز والمستفاد ولو بهيمة او اوت وسط الحول يضم الى نصاب من
 حبسه فيزكاه بحول الاصل ولو ادى ذكاة نفقه ثم اشترى به
 مائة لا يضم ولوله نصا يان تمام يضم احدها كسنة بياضة
 مزاكاة والف درهم وورث الفاضلة الحاقربها حولا ويرج كل
 يضم الحاصلة اخذ البغاة او السلطان الجاير ذكاة الاموال الظاه
 كالسواك والعشر والخراج لا عارة على اربابها ان صرف المأخوذ
 في محلة التي ذكره ولا يصرف فيه عليهم ديانة فيما بينهم وبين
 الله اعادة غير الخراج لانهم مصروفه واختلف في الاموال الباطنة
 الوالوجية وشرح الوهبانية المفتى به عدم الاجزاء في الميسر
 الاصح الصحة اذا نوى بالرفع لظلمة زماننا الصدقة عليهم
 لانهم عما عليهم من التبعات فقرا حتى افي بالصلوات بكفارة

امير بلسا
 يمينه

يمينه ولو اخذها الساعي جبرا لم تصح ذكاة لكونها بلا اختيار
 ولكن يجبره بالحبس ليؤدي بنفسه لان الاكراه لا ينافي الاختيار وفي
 العجيس المفتى به سقوطها في الاموال الظاهرة لا الباطنة ولو غلط
 السلطان المال المقتضى بهاله ملكه فيجب الزكاة فيه ويورث
 عنه لان الخلط استهلاكه اذا لم يكن تمييزه عند الجحيفة
 رضي الله عنه وقوله ارفق الله اذ قلما يخلو مال من غصب وهذا
 اذا كان له مال غيره استهلكه بالخلط منفصل عنه يورثه
 والا فلا ذكاة كما لو كان الكل خبيثا كما في النهر عن الحواشي المستعنة
 وفي شرح الوهبانية عن النزائية انها يكفر اذا تصدق بالجرام
 القطعي اما اذا اخذ من انسان مائة ومن آخر مائة وخطبهما
 ثم تصدق لا يكفر لانه ليس بحرام بيمينه بالقطع لاستهلاكه
 بالخلط ولو عجل ذكاة لستين او نصاب مع لوجود
 السبب وكذا لو عجل عشر ذكاة او ثمة بعد الحول قبل الاداء
 واختلف فيه قبل النبات وطلوع الشجرة ولا ظهور عدم الجواز فلذا
 لو عجل خراج راسه وتما في النهر وان وصليته ايسر الفقير قبل تمام
 الحول او مات او ارتد وذلك لان المعتبر كونه مصرفا وقت الصلة
 اليه لا بعده ولو غرس في ارض الخراج كرم فما لم يتم الكرم كان عليه
 خراج الزرع مجمع الفتاوى ودل على في مال صبي يغلب بفتح اللام وكسرة
 لبني تغلب بكسرها قوم من نصاري العرب وعلى المرأة ما على الرجل
 منهم لان الصلح وقع منهم كذا ويؤخذ في ذكاة السيامة الوسط
 لا المومر ولا الكرايم ولا تؤخذ من تركته بغير وصية لفقد شرطها وهو
 وان اوصى بها اعتبر من الثلث الا ان يجيز الورثة وهوها اي الزكاة
 قمرى يجر عن القدية لا شمسي ويسمي الفرق في العنين شك انه ادى
 الزكاة او لا يؤدى بها لان وقتها العرا شبهه **باب**
زكاة اموال ال فيه للمعهود في حديثها تواربع

ولذا قالوا ان سلطانا غصب ما من ماله
 صار ملكا له حتى وجبت عليه الزكاة او ورث
 عنه ولا يخفى ان هذا على قولهم ان
 خلط دواهم بدواهم غير استهلاكه
 قولها فلا يخفى وجوبه فلا يثبت للثلاث
 لا ذفرع الضمان ولا يورث عنه لانه مال
 مشرك وانما يورث عنه حصة لانه مال
 منه وقوله ارفق الله اذ قلما يخلو مال من غصب
 في اجاب الزكاة على قوله اشكاله
 مع الملك مشغول بالدين وهو حسن
 يجب حفظه كذا في الجرم وبني يمينه
 بما اذا لم يكن له مال غيره يورثه
 او البصق فان كان ذلك ما قد عرفت
 ثم راشت الحواشي السعدية قال في
 ما ذكره ما اذا كان له مال غيره استهلكه
 بالخلط يفصل عنه فلا يجيب الدين
 بماله وهذا طبق ما فهمته نهر

عشر اموالكم فان المراد به غير الثمانية لان زكاتها غير مقدرة
 به نصاب الذهب عشرون مثقالا والفضة مائتا درهم كل عشرة
 دراهم وزن سبعة مثاقيل والدينار عشرون قيراطا والقرطوب
 اربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات فيكون الدرهم الشرعي
 سبعين شعيرة والمثقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة اشباع درهم
 وقيل يفتى في كل بلد بوزنهم ونسبته في مختلفات البيوع
 والمعتبر وزنها اذ لا وجه لقيمتها والارز مستعمل في سروب
 كل منها ومعموله ولو تبرا او حليا مطلقا مباحا الاستعمال ولا
 ولو للتمتع والمنفعة لانها خلقا انما نافع فيزكيا كيف كانا وفي
 عرض تجارة قيمته نصاب الجمل صفة عرض وهو هذا ما ليس
 بنقد واما عدم صحة النية في نحو الارض الخراجية فليقام المانع
 كما قد مناه لان الارض ليست من العرض فتنبه من ذهب او دور
 اي فضة مضروبة فاذا ان التقويم انما يكون بالمسكوك عمل
 بالعرف مقوما باحدهما ان استويا فلو احدهما اروج تعين النقود
 به ولو بلغ باحدهما نصيبا دون الآخر تعين ما يبلغ ولو بلغ باحدهما
 نصيبا وخمسا وبالآخر اقل قومه ما لا نفع للفقير سراج ربع
 خبر قوله لازم وفي كل خمس بضم الخاء بحسابه ففي كل اربعين
 درهما درهم وفي كل اربعة مثاقيل قيراطان وما بين الخمس الى الخمس
 عفو وقال رحمه الله ما زاد بحسابه وهي مسألة الكسور وغاب
 الفضة والذهب فضة وذهب وما غلب غشبه منها يقوم كالعرض
 وتشرط فيه النية الا اذا كان ما يخلص منه يبلغ نصيبا او اقل
 وعنده ية او كانت انما نارية وبلغت نصيبا في ادني نقد تجب
 زكوتها فيجب والا فلا واختلف في الغش المساوي والمختار لزومها
 احتياطا خائفة ولذا لا يتابع الا وزنا واما الذهب المخلوط بفضة
 فان غلب الذهب فذهب والا فان بلغ الذهب او الفضة نصيبا

وجبت

وجبت وشروط كمال النصاب ولو سائمة في طريق الحول في الابتداء
 لا نقاد وفي الاصلها للوجوب فلا يضرب نقصان بينهما فلو هلك
 كله بطل الحول واما الدين فلا يقطع الحول ولو مستغرا وقيمه
 العرض التجارة تضمن الحولين لان الكمال التجارة وضعا وجعل
 ويضم الذهب الى الفضة وعكسه بحاجات الثمنية قيمة وقال
 رحمه الله بالاجزاء فلوله مائة درهم وعشر ذنانير قيمتها
 مائة واربعون تجب ستة عنده وخمسة عندها فانهم ولا
 تجب الزكاة عندنا في نصاب مشترك من سائمة ومال تجارة
 وان صحت الخلطة فيه باتحاد اسباب الاسامة التسعة التي
 يجمعها او صفة يشفع وبيانه في شرح الجمع وان تعدد النصاب
 تجب اجماعا ويتراجعان بالخصص وبيانه في الحاوي فان بلغ
 نصيب احدهما نصيبا زكاة دون الآخر ولو بينه وبين ثمانية
 رجلا ثمانية شاة لا شيء عليه لانه مما لا يقسم خلافا للفقهاء
 سراج واعلم ان الديون عند الامام رحمه الله ثلاثة قوي ومو
 وضعيف فوجب زكوتها اذا تم نصيبا وحال الحول لكن لا فور امل
 عند قبض اربعين درهما من الدين القوي كقرض وبدل مال تجارة
 فكما قبض اربعين درهما يلزمه درهم وعند قبض مائتين درهم
 لغيرها اي منه بدل مال لغير تجارة وهو المتوسط كثنى سائمة وعبيد
 خفمة ونحوها مما هو مشغول بجوارحه الاصلية كطعام وشراب
 واملاك ويعتبر ما مضى من الحول قبل القبض في الاصح ومثل مالو
 ورث دينا على رجل وعند قبض مائتين مع حوالة الحول بعوه اي
 بعد القبض من دين ضعيف وهو بدل غير مال كهدية ودية وبدل
 كتابه وخلع الا اذا كان عنده ما يضم الى الضعيف كما مر ولو
 ابرأه دين المهيون بعد الحول فلا زكاة سواء كان الدين اقوي
 او لا خائفة وقيد في المحيط بالمعسر ما الموسر فهو استهلاك فلا يفتى

قولهم من يشفع قال لا إشارة
 الى السبب الاول وهو هبة كل منها
 الزكوة والواو الى السبب الثاني وهو
 الاختلاف في اول السنة والقصد للمعلم
 الى السبب الثالث وهو قصد الاختلاف
 والميل الى السبب الرابع وهو اتحاد
 المسرح بان يكون ذهابها الى الدين من
 موضع واحد والنون الى السبب الخامس
 وهو اتحاد الامة الذي يجب فيه
 ويسمى المثلث والياء المشقات تحت
 الى السبب السادس وهي اتحاد الزكوة
 والشين المعجزة الى السبب السابع وهي
 اتحاد المشرع بان يكون شرعا من
 عين او بغيره او غدا ونحوها من النفاذ
 الى السبب الثامن وهو اتحاد الفضل
 والعين المهمة الى السبب التاسع
 وهو اتحاد المرحى كذا في غير شرح
 لفظ الجمع للعبثي وبين المفكر في
 كتبهم انها شرط لوجوب الزكاة لا
 اسباب

تحوّل في النهر وهذا ظاهر في انه تقييد للاطلاق وهو غير صحيح
في الضعيف كما لا يخفى ويجب عليها اي المراءة زكاة نصف مهر
من نقد مورد ود بعد معني الحول من الف كانت قبضته مهر
ثم ردت النصف لطلاق قبل الحول فتزكي الكل لما تقرّر
ان الفقد لا تتعين في الفسوخ والعقود وتسقط الزكاة
عن موهوب له في نصاب مرجوع فيه مطلقا سواء رجع
بقضاء او غيره بعد الحول لو ردد الاستحقاق على عين الموهوب
ولذا لا رجوع بعد هلاكه قيده لانه لا زكاة على الواهب
اتفاقا لعدم الملك وهي من الخيل ومنها ان يهب لطفله
قبل التام بيوم **باب العاشر** قبل هذا من
تسمية الشيء باسم بعض احواله ولا حاجة اليه بل العشر
علم لما اخذه العاشر مطلقا ذكره سعد بن حماد الله اي علم
جنسي هو حر مسلم بهذا يعلم حرمة تولية اليهود على الاعمال
غيرها شئ ما فيه من شبهة الزكاة قادر على الحماية من القصاص
والقطاع لان الجباية بالحماية نصيبه الامام على الطريق للمساكين
خرج السامعي فانه الذي يسعى في القبايل لياخذ صدقة المواشي
في مكانها لياخذ الصدقات تغليباً للعبادة على غيرها من التجار
بوذن فجار الماويين باموالهم الظاهرة والباطنة عليه وما ورد
من ذم العشار فحول على الاخذ ظاهراً ومن انكر تمام الحول اوقال
لم انا التجارة او على دين محيط او متقص النصاب لان ما اخذه
زكاة معراج وهو الحق بخبر ولذا اطلقه المصنف رحمه الله وقال
اديت الى عاشر آخر وكان عاشر آخر تحقق اوقال اديت الى الفقد
في المصروف لا بعد الخروج لما ياتي وحلف صدق في الكل بلا اخراج برائة
في الاصح لا شتمه الخط حتى لو اتى بها على خلاف اسود لك العاشر
وحلف صدق وعقدت عدما ولو ظهر كذبه بعد سنين اخذت

منه

منه الا في السواك والاموال الباطنة بعد اخراجها من البلق لانها
بلا اخراج التحقت بالاموال الظاهرة فكان الاخذ فيها للامام فيكون
هو الزكاة والاوّل ينقلب نقلاً ويأخذها منه بقوله لقول سيدي
عمر رضي الله عنه لا تفتشوا على الناس متاعهم لكنه يحلف اذا اتهم
وكل ما صدق فيه مسلم كما مر صدق فيه ذي لان لهم مالنا
الا في قوله اديت انا الى فقير لعدله ولاية ذلك لا يصدق
حربي في شئ الا في امر الولد وقوله لغلام يولد مثله مثله
هذا اولي لفقد الماوية فان لم يولد مثله عتق عليه وعشر
لانه اقرب بالعق فلا يصدق في حق غيره والا في قوله اديت
الى عاشر آخر وعشر عاشر آخر لئلا يؤدي الى استيصال المال
جزم به من اخذوا رحمهم الله وذكره الزيلعي تبعا للسروحي بلفظ
ينبغي كذا نقله المصنف رحمه الله عن البحر كن جزم في الضمانية
والضمانية بعده تصديقاً وبجملته في النهر واحد متابع
عشر ومن الذي سواه كان تغليباً ولو كان كما في البحر جزمي
عن الظهيرية ضعفه ومن الحربي عشر بذلك امر سيدي
عمر رضي الله عنه بشرط كون المال لكل واحد نصيباً لان ما
دونه عفو وبشرط جهلنا قدر ما اخذ وامنا فان علم اخذ
مثله مجازاة الا اخذ في الكل فلا نخذه بل نترك له ما يبلغ
ما منه ابقاءً للامان ولا نأخذ منهم شيئاً اذا لم يبلغ ما لهم
نصيباً وان اخذ وامنا في الاصح لا نه ظلم ولا متابعة عليه
ولم يأخذ وامنا ليستروا ولا نأحق بالمكارد ولا يؤخذ العشر
من مال صبي حربي الا ان يكون ولداً اخذ ومنه اموال صبيات
شيئاً بخبر اخذ من الحربي مرة لا يؤخذ منه ثانياً في تلك السنة
الا ان عاد الى دار الحرب لعدله جواز الاخذ بلا تجدد حول وعهد
ولو من الحربي بعاشروا لم يعلم به العاشر حتى دخل دار الحرب ثم خرج

ثانيا لم يعتبر لما مضى لسقوطه بانقطاع الولاية بخلاف المسألة
 لعدم المسقط ذكره الزيلعي ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمس
 وجلود ميتة كافر كذا القول المصنف رحمه الله متنه في شرحه
 للتجارة وبلغ نصاها ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمر في التجارة
 وعشور القيمة من خمر بلائنة تجارة ولا يؤخذ من المسلم شيئا
 لا يؤخذ من خنزيرة مطلقا لأنه قيمه فاخت قيمته كونه بخلاف
 الشفعة لأنه لو لم يأخذ الشفع بقيمة الخنزير لبطل حقه
 أصلا فيتضرر وموضع الضرورة مستثناة ذكره شعري
 رحمه الله ولا يؤخذ أيضا من مال في بيته مطلقا ولا من بصاعته
 إلا أن تكون لخرجه ولا من مال مضاربة إلا أن يروح المضارب فيعثر
 نصيبه أن بلغ نصاها ولا من كسب ما دون مليونين من محيط ماله
 ورقيقته أو ما دون غير مليونين لكن ليس موهبة مولاة على الفتح
 في الثلاثة لعدم ملكهم ولذا لا يؤخذ العشر من الوصي إذا قال
 هذا مال اليتيم وله من عبده ومكاتب من على عشر الخواج فعشروه
 ثم من على عشر أهل العول أخذ منه ثانيا لتقصيره بمرور بهم
 بخلاف ما لو غلبوا على بلد **فرض** من بنصاب رطاب للتجارة كيطبخ
 ونحوه لا يعشور عند الإمام رحمه الله إلا إذا كان عند العاشر فقرا
 فيأخذ ليدفع لهم نهجا **باب السكن**
 الحق بالزكاة لكونه من الوظائف المالية هو كونه من الركن أي الأشياء
 بمعنى المكون وشروعا مال مكون تحت أرض أعده من ركنه الخلق
 أو المخلوق فلذا قال من معدن حطبي أي خلق الله عليه وعلاوة كثر أي
 مال مدفون فإنه الكفار لأنه الذي يخمس وجد مسلم أو ذمي ولو
 قنا صغيرا النسي معدن نقد ونحوه جديد وهو كل جامد ينطبع بالدار
 ومنه الزبيق فيخرج المايح كنقطة وقار وغير المنطبع كمعادن الأحياء
 في أرض خراجية أو عشيرة يخرج الدار لا المغارة لدخولها بالملوك

خمس

خمس متحققا أي أخذ خمسة لحديث وفي الركن الخمس وهو بيع المورث
 كما مر وباقية لما لكها أن ملكك ولا يجبل ومغارة فلولواجد والمعدن
 لا شيء فيه أن وجد في دارة وحانوته وأرضه في رواية الأصل
 واختارها في الكثر ولا شيء في ياقوت وزمرد وقيرونيج ونحوها
 وجدت في جبل أي في معادن بها ولو وجدت دفين الجاهلية أي كنز
 خمس كونه غنيمته والحاصل أن الكثر بخمس كيف كان والمعدن
 كان ينطبع ولا في لؤلؤ وهو مطر الربع وعشر حشيش في البحر
 أو خشي دابة وكذا جميع ما يستخرج من البحر من حليه ولو ذهبها
 كان كنزا في قعر البحر لأنه لا يرد عليه القهر فلم يكن غنيمته
 وما عليه سمة الاسلام من الكنوز نقد أو غيره فلقطة سيجي
 حكمها وما عليه سمة الكفر خمس وباقية للمالك أو الفتح أو لورثته
 لو حيا والآ فلبيت المال على الوجه وهذا أن ملكك أرضه ولا
 فلولواجد ولو ذميا أو قنا صغيرا النسي لا نهمة أهل الغنيمه
 خلا حربي مستأمن فإنه يسترد منه ما أخذ إلا إذا عمل في
 المفاوز بأذن الإمام على شرط فله المشروط ولو عمل جلال
 في طلب الركاذ فهو للواجد ولو كانا أجيرين فهو للمستأجر
 وإن خلا عنها أي العلامة أو شبهة الضرب فهو جاهلي
 علي ظاهره المذهب ذكره الزيلعي لأنه الغالب وقيل كاللقطة
 ولا يخشع كاز معدنا كان أو كنزا أو وجد في صخر أو دار الحوب
 بل كله للواجد ولو مستأمن لأنه كالمكتسب ولذا لو دخله
 جماعة دونه ومنعه وظفر وأبشع من كنوزهم ومعدنهم خمس
 لكونه غنيمته وإن وجد أي الركاذ مستأمن في أرض مملوكة لبعضهم
 ردها لما لكها تمرز أعني الغدر فإن لم يردده وأخرجه منها ملكه
 ملكا خبيثا فسبيله التصديق به فلو باعه صح إتيان ملكه لكن لا يطيع
 المشتري ولو وجد أي الركاذ غيره أي غير مستأمن فيها أي أرض

دفع الثابتة والظلم عن نفسه اولى الا اذا تحمل حصته باقتسام وتبع
الكفالة بها ويوجبه من قام بتوزيعها بالعدل وان كان الاخذ بالطلا
وهذا يعرف ولا يعرف كفا للمادة الظلم يجوز ترك الخراج للمالك
لا العشر وسيجيئ تمامه مع بيان بيوت المال ومصارفها في الجهاد ونظيرها
ابن الشحنة رحمه الله فقال

- بيوت المال اربعة لكل • مصارف بيوتها العالم
- فاولها الغنائم والكسب • الركاذ وبغيرها المتصرفون
- وثالثها خراج مع عشق • وجالية يلبسها العامدون
- ورابعها الصواب مع مثلها • يكون له اناس وارثون
- فمصرف الاولين اثنى بنص • وثالثها حواء مقلون
- ورابعها فمصرفه جهات • تساوي النفع فيها النبل

باب المصروف اي مصرف الزكاة
والعشر واما محسن المصروف فمصرفه كالفقير هو فقير
وهو من له اجني شئ اي دون نصاب او قد نصاب غير تام
مستغرق في الحاجة ومسكين من لا شئ له على المذهب لقوله
تعالى او مسكيننا ذا متربة وايته السفينة للرحم وعامل يجر
التاعي والعاشق فيعطى ولو غنيا لاها شئ لانه فرغ نفسه
لهذا العمل فيحتاج الى الكفاية والفنى لا يمنع من تناولها
عند الحاجة كما بن السبيل يخرج عن البدائع وبهذا التعليل
يقوي ما نسب للواقعات من ان طالب العلم يجوز له اخذ
الزكاة ولو غنيا اذا فرغ نفسه لا فادة العلم واستفادته
لجوره عن الكسب والحاجة داعية الى ما لا بد منه كذا ذكره
المصنف رحمه الله بقدر عمله ما يكفيه واعوانه بالوسط لكن
لا يزداد على نصف ما قبضه ومكاتب لغيرها شئ ولو عجز
لموالة ولو غنيا كفقير استغنى وابن السبيل وصل لماله وسكت

عن

عن المؤلفة قلوبهم لسقوطهم اما بزال العلة او نسخ بقوله عليه
الصلوة والسلام لستونا معاذ رضي الله عنه في اخذ الاموال من
من اغنيا لهم ورد لها في فقر اربهم ومديون ليمالك نصابا فاصلا
عن دينه وفي الظهيرية الدفع للمديون اولى منه للفقير وفي سبيل
الله وهو منقطع القزاء وقيل المحتاج وقيل طلبية العلم وفتره في
البدائع بجميع القرب وفتره الامام الشافعي رحمه الله بالغاري
ولو غنيا ونشرة الاختلاف في نحو الاوقات وابن السبيل وهو كل
من له مال لا معه ومنه ما لو كان ماله مؤجلا او على غائب
او معسر او جاحد ولوله بينة في الاصح يصرف المزكي اليهم
والي بعضهم ولو واحد في اي صنف كان لان ال الجفسيمة تبطل
الجفسيمة وشرط الامام الشافعي رضي الله عنه ثلاثة من كل صنف وثلاثة
ان يكون المصروف تملكه لا اياحة كمن لا يصرف الى مائة حتى
ولا الى كفن ميت وقضاء دينه اما دين الحي الفقير فيجوز له
بامره ولو اذن فمات فاطلاق الكتاب يفيد عدم الجوان وهو
له ولا الى ثمن ما اي فن يعنى لعدم التملك وهو الركن وقد منا
ان الحيلة ان يتصدق على الفقير ثم يامر بفعل هذه الاشياء
وهل له ان يخالف امره فلم اراه والظاهر نعم ولا الجني بينهما
ولد ولو مملوكا لفقير وبينهما ذوجية ولو مبانة وقالوا رحمهم الله
تدفع هي لزوجهما ولا الى مملوك المزكي ولو مكاتب او مديرا ولا
الى عبد عتق المزكي بعصمة سواء كان كله له او بينه وبين
ابنه فاعتق الاب حظه معسر لا يدفع له لانه مكاتبه او مكاتب
ابنه واما المشترك بينه وبين اجني فملكه علم مما مر لانه اما مكاتب
نفسه او غيره وقالوا رحمهم الله يجوز مطلقا لانه حر كله او مديون
فانهم ولا الى غني يملك قدر نصاب فارغ عن حاجته الاصلية من
اي مال كان كمن له نصاب سيائة لا تساوي ما لي درهم كما

ولا ترفع الرغنى يملك نصابا فاصلا عن
حاجته الاصلية حتى لو كسب كذا شئ
نصابا لنفسه يملكه حتى لو كسب كذا شئ
يجوز صرف الزكاة اليه ولا يحتاج بها
لحاجة الفقير ولا هو ائتمت وقلة
في الكسب وعنده طاعة شدة
ولو كان له من الزكاة اليه ولا يحتاج بها
قاله المصنف رحمه الله تعالى

جزم به في البحر والنهر ولقره المصنفه جهل الله قايلا وبه يظهر ضعف
ما في الوهبانية وشرحها من انه تحلل الزكوة وتلزمه الزكوة انتهى
لكن اعتمد في الشربلية وجه الله ما في الوهبانية وجهه وحزم
بان ما في البحر وهو ولا الى مملوكة اي العيني ولو ميرا او زمينا
ليس في عيال مولا او كان مولا غايبا على المذهب لان المانع وقوع
الملك لمولا غير المكاتب والمادون المديون بحيط فيمنز ولا الى
طفله بخلاف ولده الكبير وابيه وامراته الفقرا وطفل الغنية
فيجوز لا انتفاء المانع ولا الى بني هاشم لانهم ابطال النقص قرابة
وهم بنو الهب فيحل لمن اسلم منهم كما تحل لبني المطلب ثم ظاهر
المذهب اطلاق المانع وقوله العيني والهاشمي يجوز له دفع
زكوة لمثله صوابه لا يجوز نهرا ولا الى مواليتهم اي عتقائهم
فارقا وهم اولي الحديث مولي القوم منهم وهل كانت كل سيارة
الانبياء عليهم الصلوة والسلام خلاف واعتمد في النهج الاثر بانه
لا يجوز اجازات التطوعات من الصدقات وغلة الاوقاف لهم اي بني هاشم
سواء سماهم الواقف او اعلى ما هو الحق كما حققه في الفتح كمن
السراج وغيره ان سماهم حاز ولا اقلست وجعله في حاشية الاشياء
فحمل القولين ثم نقل عن البحر عن المسوط وهل تحل الصدقة لسيار
الانبياء عليهم الصلوة والسلام قيل نعم وهذه خصوصية لبني
صلى الله عليه وسلم وقيل لا بل تحل لقرائهم في خصوصية لقوله
بنيينا صلى الله عليه وسلم اكراما واطهارا الفضيلة صلى الله عليه وسلم
فليحفظ ولا تدفع اليه حديث معاذ رضي الله عنه وجاز دفع
غيرها وغير العشر والخراج اليه اي الذي ولو واجبا كذا
وكفارة وفطرة خلافا للثاني ويقول في حاشية حاشية واما الحزم ولو
مستثما من جميع الصدقات لا يجوز له اتفاقا بحكمه عن الغاية وغيرها
لكن جزم الذي يلحق بجواز التطوع له دفع بغير من يظنه مصرفا

وكذا

ولم يأت بيان انه عبده او مكاتبه او حر له ولو مستثما اعادها لما مر
وان بان عناؤه او كونه ذميا او انه ابنه او امراته او هاشمي لا بعد
لانه انما اتى بما في وسعه حتى لو دفع بلا تحريم يجوز ان يخطأ وكذا اعطاه
فقير نصيبا او اكثرا الا اذا كان المدفوع اليه مديونا او كان صاحب عيال
بحيث لو دفعه عليهم لا يخص كلا او لا يفضل بعد دينه نصيب فلا
يكوه فتح وكوه نقلها الى القرابة بل في الظهيرية لا تقبل صدقة الكل
وقرابة محايج حتى يبدأ بهم فيسدا حاجتهم **فخرج** او اصل او فرع
او نفع للمسلمين او من دار الحرب الي دار الاسلام والخطاب لهم
المعراج التصديق على العالم الفقير افضل او الحيا الزهراء وكانت تجوز
قبل تمام الحول فلا يكوه خلاصته ولا يجوز دفعها لاهل البدع
كالكرامية لانهم مشبهة في ذات الله وكذا المشبهة في الصفا
في المتدارك من موقوف المعرفة من جهة الذات يلحق بموقوف المعرفة
من جهة الصفات فجمع افتاوي كما لا يجوز دفع زكوة الزاني لولد
اي الزنا وكذا الذي نفاه لصيطا الا اذا كان الولد من ذات زوج
معروف مضولين والكل في الاشياء ولا يحل ان يسأل في القوت من
قوت يومه بالفعل وبالقوة كالصبي المكاتب ويأثر معطيه
ان علم بحاله لا عانت على المحرم ولو سأل الكسوة ولا اشتغال
الكسب بالجهاد او طلب العلم جاز لو محتاجا **فخرج** بنديب
دفع ما يغنيه يومه عن السؤال واعتبار حاله من
والمعتبر في الزكوة فقره مكان المال وفي الوصية مكان المومي في الفقة
مكان المؤدي عند محمد جهل الله وهو الاصح لان رؤسهم تبع لرأسه دفع الزكوة
الى صبيها قرابة بر سر عيدا واليه مبشرا ومهدي الباكورة جاز ان يص
التقويض ولو دفعها لا غتة ولها على زوجها مهر يبلغ نصيبا ولو
ملي مقدر ولو طلبته لم يمنع عن الاداء لا يجوز والاتقان ولو دفعها
المعلم للحليقة ان كان بحيث يعمل له لو لم يعطه مئة والا ولو دفعها

على كفه فانتبه بها لغير آذان ولو سقط ما له فرفعها فقروا في
 به حان ان كان يعرفه والمال قايما خلاصة **باب صدقة**
الفطر من اضافة الحكم لشروطه والفطر لفظ اسلامي والفطرة
 مولد بل قيل نحن وامر بها في السنة التي فرض فيها رمضان
 قبل الزكاة وكان عليه الصلوة والسلام يخطب قبل الفطر يومئذ
 يا مربي اخبر بها ذكوه الشمني يجب وحديث فرض رسول الله صلى
 الله عليه وسلم زكاة الفطر معناه قهر الاجماع على ان ينكرها لا يفتقر
 موسعا في العرف عند اصحابنا وهو الصحيح يخرج عن البدائع معللا بان
 الامر بادائها مطلق لزكاة على قول كما مر ولو مات فادائها وارثه حان
 وقيل مضيقا في يوم الفطر عينا فبعضه يكون قضاء واختاره الكمال
 في تحريره ورجحه في تنوير البصائر على كل مسلم حر ولو صغيرا نجونا
 حتى لو لم يخرجها وليها وجب الاداء بعد البلوغ ذي نصاب
 قاض عن حاجته الاصلية كوايته وحوايج عياله وان لم يتم كما
 مر وبه اي بهن النصاب يجوز الصدقة كما مر ويجب الاحتججة
 ونفقة المخارم وانما لم يشترط الثمولان وجوبها بقدره علمه
 هي ما يجب بحد التمكن من الفعل فلا يشترط بقاؤها بعد التمكن
 بصفة اليسر فغيره من العسر الى اليسر فيشترط بقاؤها لانها
 شرط في معنى العلة وقدره كذا فيما علقناه على المناد فخرج عليه
 فلا تسقط الفطرة وكذا المالك يهلك المال بعد اوجوبه كما لا يبطل النكاح
 بموت الشهود بخلاف الزكاة والعشوة والخراج لا يشترط بقاء الميسر
 عن نفسه متعلق بيجب وان لم يصم لعذر وتطهره الفقير والكبير
 ولو تعدد الاباء فعلى كل فطرة ولو زوج طفلة الصالحة لخدمة الزوج
 فلا فطرة واجبة كالايت عند فقده او فقره كما اختاره في الاختيار وعنده
 لخدمته ولو لم يولد او مستأجر او موهونا اذا كان عنده وفاء بالخدمة
 واما الموهون من واحد وبرقبة لا حر ففطرة على مالك الرقبة كالعبد

بقاؤه الوجوب لانها شرط في حصوله
 بقدره ميسرة هي
 ما يجب

العارية

العارية والودعة والمجان وقول الزيلعي لا يجب سبق قلم ففتح وقدره
 وام ولده ولو كان عبده كافرا التحقق السبب وهو راس مؤنه في
 عليه لا عن زوجته ولده اكبر العاقل ولو ادعي عنها بلا اذن
 اجزاء واستحقاقا للاذن عادة اي لو في عياله والا فلا العارية
 فلهما من غير المحيط فليحفظ وعنده الابن والمأسور والمعتق
 المجنون وان لم يكن عليه دينه خلاصة الابد عودهم فيجب للمعتق
 ولا عن مكاتبه ولا يجب عليه لان ما في يده ملوكة وعنده شراكة
 الا اذا كان عبدا بين اثنين وتهايا به ووجد الوقت في نوبة احد
 في قول وتوقف الوجوب لو كان المملوك مبيعا بخيار فاذا امرت
 الفطر والخيار باق تلزم من يصير له نصف صاع فاعل يجب من
 يراود قيده او سويقه او ذبيبة وجعله كالمرء وهو وولته
 عمة اي صنفه رضي الله عنه وصحتها الهندسي وغيره وفي الحقيقة
 والشرب لا ينفك عن البوهان وبها يفتى او صاع تمر او شعير ولو ديا
 وما لم ينص عليه كذرة وخبر يعتبر فيه القيمة وهو اي الصاع
 المعتبر ما يسع الفأر بعين درهم من ماش او عرس وانما قدرها
 لتساويها كيا ووزن او دفع القيمة اي الدرهم افضل من دفع
 العين على المذهب المفتى به جوهره ويجز عن الظهيرية وهذا
 في السعة اما في الشدة فدفع العين افضل كما لا يخفى بطولوع
 العجز متعلق بيجب فمن مات قبله اي العجز او ولد بعده او
 اسلم لا يجب عليه ويستحب اخراجها قبل الخروج الى المصلى
 بعد طلوع فجر الفطر عملا بامره وفعله عليه الصلوة والسلام ويصح
 ادائها اذا قدمت على يوم الفطر وانحوت اعتبارا بالزكاة والسبب
 موجودا هو الراس بطرط دخول رمضان في الاول اي مسئلة
 التقديم هو الصحيح وبه يفتى جوهره ويجز عن الظهيرية كمن علم
 المتون والشروح على صحة التقديم مطلقا وصححه غير واحد من

في النهو ونقل عن الولوالجية انه ظاهر الرواية قلت فكان هو المذهب
 وجاز دفع كل شخص فطرته الى مسكينين او مساكين علي ما
 عليه الاكثر ونوبه جزاء الولوالجية والنجانية والبدايع
 والمحيط وتبعهم الذي يلي في الظاهر من غير ذكر خلاف
 وصححه في البرهان فكان هو المذهب كتنزيق الزكاة والا
 في حديث اغنوه للذهب فيفيد الاولوية وكذا قال في
 الظهيرية لا يكره التاخير اي تجزئها كما جاز دفع صدقة جماعة
 الى مسكين واحد بلا خلاف يعتد به خلطت امراة امرها زوجها
 بأداء فطرته حنطة بحنطتها بغير اذن الزوج ودفع الى
 فقير جاز عنها لا عنه لما مر لان الخلط عند الامام رحمه الله
 استهلا لا يقطع حق صاحبه وعندها لا يقطع فيجوز ان اجاز الزوج
 ظهيرية ولو بالعكس قال في النهو لم اره ومقتضى ما مر جوازها
 بلا اجازتها ولا يبعث الامام على صدقة الفطر ساعيا لانه عليه الصلوة
 والسلام لم يفعل به بدايع وصدقة الفطر كالزكاة في المصارف وفي
 كل حال الا في جواز الدفع الى من يوجب عدم سقوطها بهلاك المال
 مثلا لو دفع صدقة فطرته الى من يوجب عدم جاز وان كانت نفقتها
 عليه عمدة الفتاوى للشهيد رحمه الله **خاتمة** واجبات الفطر
 الفطرة ونفقة ذي رحم ووتر واصبغة وعقمة وخدمة لبوية والمراة
 لذويها حتى ادي رحمه الله **كتاب الصوم** قيل لو
 قال الصيام لكان اولى لما في الظهيرية لو قال الله علي صوم لزمه
 يوم وكو قال صيام ثلاثة ايام كما في قوله تعالى نفذت من صيام
 بان الصوم له انواع علي ان تبطل معنى الجدية والافق انه لا يكره قول
 وفرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لعشر في شعبان بعد الحج سنة
 ونصف هو لغة امساك مطلقا وشرعا امساك عن المفطرات الاثنية
 حقيقة او هو كما نكل ناسيا فانه ممتنع كما في دارنا او عام بالوجوب

لزمه صيام

مخصوص من شخص
 في وقت
 ظاهر

ظاهر عن حين ونفاس مع النية للعهدة وأما البلوغ والافاق
 فليس من شرط الصحة لصحة صوم القبي ومن جن او غيب عليه
 النية وانما لم يصح صومهما في اليوم الثاني لعدم النية وكما قيل الثواب
 ولو منهيا عنه كما في الصلوة في ارض مفسومة وسبب صوم المنفرد
 وكذا الوعين شهرا فصام شهرا قبله عنه اجزاء لوجود السبب
 ويلغو التقيين والكفارات الحث والقتل ورمضان شهرا جزاء
 الشهر من ليل او نهار علي المختار كما في الجبازية واختار في الاستسكان
 وغيره انه الجزء الذي يمكن انشاء الصوم فيه من كل يوم حتى لو افا
 المجنون في ليلة او في ايامه بعد الزوال لا قضاء عليه عليه الفتي
 كما في المحتبي والنهر عن الدراية وصححه غير واحد وهو الحق كما في الفتا
 وهو اقسام ثمانية فرض وهو نوعان معين كصوم رمضان او غير
 معين كصومه قضاء وصوم الكفارات لكنه فرض عملا لا اعتقادا
 ولذا لا يكره جاحده قاله البهسي تبعا لابن كمال رحمه الله واجب
 وهو نوعان معين كالنذر لمعينة وغير معين كالنذر لمطلق واما
 قوله تعالى وايوفونوا فيهم فدخله الخصوص كالنذر لمعينة
 فلم يبق قطعي وقيل قايلا له الاكل واعتمد الشرب بلا حرج له لكن
 سعدى رحمه الله بالفرق فان المنذرة لا تؤدي بعد صلوة العصر
 بخلاف الفائتة هو فرض علي الاظهر كالنذر لمعينة يعني عملا لا مطلق
 الاجماع لا يفيد الفرض القطعي كما بسطه مثلا حضوره رحمه الله وقيل
 كغيرهما يوم الستة كصوم عاشوراء مع التاسع والمنذور كايام
 البين من كل شهر ويوم الجمعة ولو منفرده او عرفة ولو لحاج الى ضعفه
 والمكروه تجزئها كالعيدين وتجزئها كعاشوراء وعرفة وسبب واحد
 ونيزد ومهرجان ان تعدد صومه ووجاهل ودهر وان افطر الايام
 الخمسة وهذا عند ابي يوسف رحمه الله كما في المحيط فهي خمسة عشر
 وانواعه ثلاثة عشر سبعة متتابعة رمضان وكفارة طهارة وقيل

أي نية في رمضان

وعين واطلاق رمضان ونذر معين واعتكاف واجب وستة عشر
 فيها نفل وقضاء رمضان وصوم متعة وفدية حلق ونحوه صيد
 ونذر مطلقا اذا تقررت هذا فيصبح اداء صوم رمضان والنذر
 المعين والتنقل بنية في الليل فلا تصح قبل الغروب ولا عنه الى الفجر
 الكبر عما لا بعد لها ولا عندها اعتبار الاكثر اليوم وبمطلق النية
 اي نية الصوم وبنية نفل لعدم التزامه وبخطا في وصف كنية واجب
 في اداء رمضان فقط لنيته بتعيين الشارع الا اذا وقعت النية في موضع
 او مسافر حيث يحتاج حينئذ الى التعيين لعدم تعيينه في حقه فلا
 يقع عنه رمضان بل يقع عما نوى من نفل او واجب على ما عليه الاكثر
 بخلاف وهو الاصح سراج وقيل بانه ظاهر الرواية فلن الاختار والمضد
 وجهان تبعا للقدركن في اوائل الاشياء الصحيحة وقوع الكفاية رمضان
 سوى مسافرنوى واجبا اخر واختاره ابن الكمال رحمه الله في الشرح لانيته
 الوجهان انه الاصح والنذر المعين لا يصح بنية واجب آخر بل يقع
 واجب نواه مطلقا فرق بين تعيين الشارع والعبد ولو صام مقيم
 عن غير رمضان ولو جهله اي بومضان فهو عنه لا عما نوى
 الحديث اذا جاء رمضان فلا صوم الا عنه رمضان ويحتاج صوم كل
 يوم من رمضان الى نية ولو صحها مقيما تميزا للعبادة عن العادة
 وقال زفر رحمه الله وما لك تكفي نية واحدة كالصلوة قلنا فساد
 البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلوة والشروط للتمام الصيام
 قران النية للفجر ولو كان وهو بتبني النية للضرورة وتعيينها
 لعدم تعيين الوقت والشروط فيها ان يعلم بقلبه اي صوم يصوم
 قال الحنفدي رحمه الله والسنة ان يتلفظ بها ولا تبطل بالمشيئة
 بل بالرجوع عنها بان يعلم ليلا على الفطر ونية الصائم الفطر لغو
 ونية الصوم في الصلوة صحيحة ولا تفسد ما يلا تلفظا ولو نوى
 القضاء نهارا صار نفلا فيقضيه لو افسده لان الجهل في ادائها غير

وقد روي عن زفر ان الصائم
 اذا كان مقيما لا يحتاج الى النية
 سراج

معتبر

معتبر فلم يكن كالملطون بحر ولا يصام يوم الشك هو يوم الثلاثاء
 من شعبان وان لم يكن علة اي على القول بعدم اختلاف المطالع يجوز
 تحقق الرؤية في بلدة اخرى واما على مقابل فليس يشك ولا يصام اصلا
 شرح المجمع للعيني عن الزاهدي الا نكلا ويكره غير ولو صام لم يجب
 آخره تنزيها ولو جزمه كونه عن رمضان كره تنزيها ويقع عنه
 في الاصح ان لم يظهر رمضان عنه والا بان ظهرت ففته ولو مقيما
 والتنقل فيه احب اي افضل اتفاقا وان وافق صوما يعتاده او صام
 في آخر شعبان ثلاثة فاكتر لا اقل الحديث لا تقدم وار رمضان يصوم
 يوم ولا يومين اما حديث من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم
 فلا اصل له ولا يصوم في الخواص ويفطر غيرهم بعد الزوال به
 نفيا للهمة المنهي وكل من علم كيفية صوم الشك فهو من الخواص
 فمن العوام والنية المقبولة هنا ان ينوي التطوع على سبيل
 الجزم فلا يعتاد صوم ذلك اليوم اما المعتاد فحكمه مذكور ولا يخطر
 بباليه انه ان كان من رمضان ففته ذكره اخي زاده رحمه الله وليس
 بصائمه لو رددت في اصل النية بان نوي ان يصوم غدا ان كان
 من رمضان والا فلا صوم لعدم الجزم في الغد كما انه ليس بصائم
 لو نوى انه ان لم يجز غدا فهو صائمه والا فمفطر ويصير صائمه
 مع الكراهة لو رددت في وصفها بان نوي ان كان من رمضان ففته
 والا فغن واجب اخر وكذا يكره لو قال انا صائم ان كان من
 رمضان والا فغن نفل للتردد بين مكروهين او مكروا وعين
 مكروه فان ظهر رمضان نية ففته ولا فتغل فيها اي الواجب والنفل
 غير مضمون بالقضاء لعدم التنقل قصد الكل المتكلم ناسيا قبل النية
 كاكله بعدها هو الصحيح شرح وهبانية في مكلف هلال رمضان
 او الفطر ورد قوله بدليل شرعي صام مطلقا وجوبا وقيل فيها
 فان افطر قضى فقط شبهة الرد واختلف المشايخ لعدم الرواية

أي المتكلم
 يوم الشك

عن المتقدمين فيما اذا انقضت قبل الرد لشهادة تاري فيما اذ اري حده
 هلال رمضان او شوال فانقضت قبل الرد والواجح عدم الكفاية وصحة
 عن واحد لان ما راه يحتمل ان يكون خيالا لا هلالا واما بعد قوله
 فيجب الكفاية ولو فاسقا في الاصح وقيل بلاد عوي وبلا لفظ الشهيد
 وبلا حكمه ومجلس قضاء لا خير لا شهادة الصوم مع علة كغيره
 وخبر خبر عدل او مستور على ما صححه البرازي على خلاف ظاهر
 الرواية لا فاسق اتفاقا وهل له ان يشهد مع علة بنفسه قال البرازي
 نعم لان القاضي ربما قبله ولو كان العول قنا او انى او محدودا في قوف
 واثاب بين كيفية الروية اولا على المذهب وتقبل شهادة واحد على
 آخر كغيره وانى ولو على مثلها ويجب على الجارية المجددة ان تخرج
 في ليلة بلا اذن مولاهما وتشهد كما في الحافظة وشروط القطوع البعد
 والعدالة نصيب الشهادة ولفظ الشهيد وعدم الحد في قد فافترق
 لمفع العبد لكن لا يشترط الدعوى كما لا تشترط في عتق الامه وطلاق
 الخوة ولو كانا ببلدة لمحكم فيها صاموا بقول ثقة وانطوى
 باخبار عدلين مع العلة للضرورة ولو راه الحاكم وحده خير في
 الصوم بين نصيب شاهد وبين امرهم بالصوم بخلاف العيد كما
 في الجوهرة ولا عبرة بقول الموقتين ولو عدوا على المذهب قال في الوهبانية
 . وقول اولى التوقيت ليس بموجب . وقيل نعم والبعض ان كان كثير .
 وقيل بلا علة جمع عظيم يقع العلم الشرعي وهو غلبة الفلح بخبرهم
 مفوض المراهي الامام عن غير نقد يروى على المذهب وسمي الامام
 انه يكتبني بشاهدين واختاره في البهو وصح في الاقضية الاكتفاء بواحد
 ان جاء من خارج البلد او كان على مكان مرتفع واختاره ظهير الدين
 رحمه الله قالوا وطريق اثبات رمضان والعيد ان يدعي وكالته معلقة
 لدخوله بقبض دين على الحاضر فيقر بالدين والوكالة ويشكر الدخول
 فيشهد الشهود بروية الهلال فيقض عليه به ويثبت دخول الشهر ضمنا

لعدم دخوله تحت الحكم شهيد وان شهد عند قاض مفوض كذا شاهدان
 بروية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي به ووجد استيعاب شريفا الذي
 قضى لوجان لهذا القاضي ان يحكم بشهادة لهما لان قضاء القاضي حجة
 وقد شهدوا به لا لو شهدوا بروية غيرهم لانه حكاية نعم لو استفاض الخبر
 في البلدة الاخرى لمهم على الصحيح من المذهب مجتبي وغيره وبعد
 صوم ثلاثين يقول عدلين هل الفطر الماء متعلقة بصوم وبعد متعلقة
 بحمل او جود فصاحب الشهادة ولو صاموا بقول عدل حيث يجوز وعده
 هلال الفطر لا يحل على المذهب خلافا لمحمد رحمه الله كذا ذكره المصنف
 رحمه الله لكن نقل ابن الكمال رحمه الله عن الزخيرة انه ان غمر هلال
 الفطر حل اتفاقا وفي الزيلعي الاشبه ان غمر حل والا لا هلال
 الاصح وبقيته الا شهر التسعة كالقسط على المذهب ورويته
 بالهار الليلة الاثنية مطلقا على المذهب حدادي رحمه الله واختلاف
 المطالع ورويته نهرا قبل الزوال وبعد غير محتمل على ظاهر
 المذهب وعليه التواضع وعليه الفتوى بخبره خلافا
 فيارم أهل المشرق بروية أهل المغرب اذا ثبت عندهم روية او ثبت
 بطريق موجب كآمد وقال الزيلعي رحمه الله الاشبه انه يعتبر
 لكن قال الكمال رحمه الله الا حين بظواهر الرواية احوط **فزع**
 اذا راوا الهلال بكرة ان يشيروا الى ليلته على الجاهلية كما في التراجم
 وكراهة البرازية **باب ما يفسد الصوم**
وهذا يفسد الفساد والبطلان في العبادات
 سببان اذ اكل الصائم او شرب او جامع حال كونه ناسيا في الغرض
 والنقل قبل النية او بعد ما على الصحيح بخبره القنية الا ان يكون
 فلا يتذكر ويفكره لو تويها والا لا وليس عذرا في حقوق العباد او دخل
 حلقه عذرا وذا باب او دخان ولو ذكر استعسانا بعد ما كان المخور
 عنه ومفاده انه لو ادخل حلقه الدخان فطر اي دخان كان ولو عذرا او غيرا

إذ أكر الأمان المحرّز عنه فلينبه له كما بسطه الشربلاني رحمه الله
 أواده أو أوجع أو أختل وان وجد طعمه في حلقه أو قبل ولم يتزل
 أو احتلم أو انزل بلسان أو إلى فرجها سراً أو بفكره أو طال الجمع
 أو بقي بلل فيه بعد المضمضة وابتلع مع الريق كطعمه أو دية ومضت
 عليه بلح بخلاف نحو سكر أو دخل الماء في أذنه وأن كان بقلعه على الخنثى
 كما لو حل أذنه بعد نثر لخرجه وعليه درهم ثم أدخله ولو مراد أو ابتلع
 ما بين أسنانه وهو ما دون المحضمة لأنه تتبع لريقته ولو قدرها انظر
 كما سيجي وأخرج الدم من بين أسنانه ودخل حلقه يعني ولم يصل إلى
 جوفه أما إذا وصل فإن غلب الدم أو تساوى فسد ولا إلا إذا وجد
 طعمه بزأنيه واستحسنه المصنف رحمه الله وهو ما عليه الأكثر
 وسيجي وأطلق برئح فوصل إلى جوفه وإن بقي النصل في جوفه
 كما لو ألقى جراً في الجايقة أو نفذ السهم من الجانب الآخر ولو بقي
 النصل في جوفه فسد أو أدخل عوداً أو نحوه في مقعده وطب
 خارج وإن غيَّبه فسد وكذا لو ابتلع خشبة أو خيطاً أو فيه
 لقمة مربوطة إلا أن ينفصل منها شيء مفاده أن استقرار الداخل
 في الجوف شرط للفساد بدائع أو أدخل صبيغة اليابسة فيه أي بوسه
 أو فرجها ولو مبتلته فسد ولو أدخل قطنته إن غابت فسد وإن
 بقي طرفها في فرجها الخارج لا ولو بالغ في الاستنقاء حتى بلغ موضع
 المحقنة فسد وهذا قلماً يكون ولو كان قيورث داء عظيم أو نزاع
 المجامع حال كونه ناسياً في الحال عند نزاعه وكذا عند طلوع الفجر وإن
 أمشي بعد النزاع لأنه كالاعتلام ولو مكث حتى أمشي ولم يتحرك فيقطن وإن قرأ
 نفسه قضى وكفر كما لو نزاع ثم أوجع أو رمى اللقمة فيه عند ذكره أو طلوع
 الفجر ولو ابتلعها إن قبل إخراجها كفر وبعد لا أو جامع في ما دون الفرج
 ولم يتزل يعني في غير السبيلين كسرة وفخذ وكذا الاستمناء بالكف
 وإن كره تخريبها الحديث نكح اليوم ملعون ولو خاف الزنا روي أن الأوبال

20

عليه أو ادخل في بهيمة أو ميتة من غير إزال أو من فرج بهيمة أو قبلها
فانزل أو اقطر في أهليه ماء أو دهنًا وان وصل إلى المثانة على المذهب ولما
في قبلها فمفسدًا لجماعا لأنه كالحقنة أو أصبح جنبًا وان بقي كل اليوم أو غتًا
من الغيبة أو دخل أنفه فحاط فاستشقه فدخل حلقه وان نزل لراسنقه
كلو ترطب شفتاه بالبراق عند الكلام وعنه فابتلع أو سال ريقه
الي ذقته كالخيط ولم يقطع فاستشقه ولو عمدا خلافا للشافعي ^{عليه}
في القادر على فيج التخمارة فينبغي الاحتياط أو ذاق شيئًا بقره وان
كوه لم يقطر جوب الشرط وكذا لو قتل الخيط بقره فرار وان
بقي فيه عقد البراق الآن يكون مصبوغا وظهر لونه في ريقه وابتلع
ذكره ونظمه ابن السخنة رحمه الله فقال .
• مكر قبل الخيط بالريق فأتاه • باد خاله في فيه لا يتصور
• وعم بعضهم ما يبلغ الريق بعد • يضرب كصبغ لونه فيه يظهر
• وان افطر خطاء كان تضمن فسيقة الماء أو شرب نائما أو شربا وجامع على
عدم الفجر أو أوجر مكرها أو نائما أو ما حديث رفع الخطأ والمرد رفع
الأنف وفي التحرير المواخذة بالخطأ جائزة عندنا خلافا للمعتزلة وأكل
أو جامع ناسيا أو احتلم أو نزل بنظر أو ذرعه القي فظن أنه افطر
فاكل عمدا للشبهة ولو علم عدم فطره لزمت الكفارة لا في مسئلة
المتن فلا كفارة مطلقا على المذهب لشبهة خلاف سيدنا مال
رضي الله عنه خلافا لما حكم في الجمع وشروحه فقيل الظن انما هو لبس
الاتفاق أو احتقن أو استعصى في أنفه شيئا أو اقطر في أذنه دهنًا أو دق
جائفة أو أمه فوصل الداء حقيقة إلى جوفه ودما عذوا وابتلع عصاة
ونحوها مما لا يأكله الانسان أو يغاف أو يستغفره ونظم ابن السخنة رحمه الله
• ومستغفر مع غير ما كول مثلنا • ففي أكل التكفير يلغى ويهجن
• ولم ينو في رمضان كله صوما ولا فطر مع الامساك لشبهة خلاف ذكره رحمه الله
• أو أصبح غير ناو للصوم فاكل عمدا ولو بعد النية قبل الزوال لشبهة خلاف الشافعي

رحم الله ومفاده ان الصوم بطلاق النية كذلك اودخل طرفة مطر او ثلج
بنفسه لا يمكن التمسك به بضم فم بخلاف نحو الغبار والقطرتين من
دموعه او عرقه واما في الاكثر فان وجد الملوحة في جميع فم واجتمع شيء
كثير وابتلع فطر ولا خلاف انه او صحت امرأة ميتة او صغير لا تشتهه نهر
او بهيمة او فخذ او بطن او قبل ولو قبله فاحشة بان يدغخ او يعض
شفته او لمسه ولو جامل لا يمنع الحارة او استمنى بكفه او بمباشرة
فاحشة ولو بين المرأتين فالتزلزله لئلا يفتن حتى لو لم ينزل لم يفطر كما
مر او افسد غير صوم رمضان اذ لا يختصا صها بهتك رمضان او طهر
نأيمته او مجنونة بان اصبحت صائمة فجنحت او تسحر او فطر نطق اليه
اي الوقت الذي اكل فيه ليلا والحال ان الفجر طالع او الشمس لم تغرب لم
وتشرو ويكفي الشك في الاول دون الثاني عملا بالاصل فيها ولو لم يتبين الحال
لم يقض في ظاهر الرواية والمسئلة تنفرع الى ستة وثلاثين ممثلا لمطو
قضى في الصور كلها فقط كالوشهد على الغروب واخران على عوم فافطر
فظهر عدمه ولو كان ذلك في طلوع الفجر قضى وكفران شهادة النفي
تعارض شهادة الاثبات واعلم ان كل ما انتفى فيه الكفارة محله ما اذا
لم يقع منه ذلك مرة بعد اخرى لا اجل قصص المعصية فان فعله حيث
زجر له وبذلك انتفى الائمة الامصار وعليه الفتوى قنينة وهذا
حسن فهو والاختيار ان يسكن بقتية يومها وهو با على الامتخ لان الفطر
قبيل وتترك القبيح شرعا واجب كسافر اقام وها يصح ونفسا طهرت
ومجنون افاق ومريض صح ومفطر ولو مكرها او خطا او صبي بلغ
وكافر اسلم وكلهم يقضون ما فانهم الاخيرين وان افطروا عدم
اهليتها في الجزء الاول من اليوم وهو السبب في الصوم لكن ان نوي
قبل الزوال كان نفلا فيقض بالافساد كما في الشرب لا ليه عن الثانية ولو نوي
المسافر والمجنون والمريض قبل الزوال صح على الفرض ولو نوي الحائض ^{النفسية}
لم يصح اصلا لما في اول الوقت وهو لا يتجزى ويؤمر بالصبي بالتصلي ^{الطهارة}

ويصوب

ويصوب عليه ابن عشر كالصلاة في الاصح وان جامع المكلف اذ مينا
مشتها في رمضان اذ المامرا او جومع ونوا ^{الطهارة} لشبهة في احدي
السبيلين انزل او اكل او شرب عذرا بكسر الفين وبالفال
المعجمتين والحق ما يتقضي به اود واو ما يتدوى به والضابط هو
ما فيه صلاح بدنه ليجوز له ومنه ريق حبيبه فيكفر لوجوده ^{سائر}
صلاح البدن دراية وغيرها وما نقله الشرب لا يخرج من الفطر
رده في الشهر عذرا راجع لكل او حبت اى فعل ما لا يظن الفطر
كفصد وكحل ولحمى وجماع بهيمة بلا انزال او اذ خال اصبع في دبر
ونحو ذلك فظن فطره به فاكل عذرا قضى في الصوم كلها وكفر لانه
ظن في غير محله حتى لو افتاه مفت يعتمد عليه او سمع حديثا
ولم يعلم تاويله لم يكفر للشبهة وان اخطا المفتي ولم يثبت الاثر
الا في الاماها ان وكذا الغيبة عند العامة زيلعي لكن جعلها في المتفق
كالجماعة ورجحة في البحر للشبهة كفارة المظاهرة الثابتة بالكتاب واما
هذه في السنة ومنه فم يشبهونها بها انما يكفر ان نوى ليلا ولم يكن
مكرها ولم يطر مسقطا كمرض وحيض واختلاف في الموضع يخرج
نفسه او سؤر به مكرها والمفتي لو لم يجرها في حياضه او المتفق
قتال عدو لو افطر ولم يحصل العذر فالمعتمد سقوطها ولم تكرر
فطره ولم يكفر الاول تكفيه واحدة ولو في رمضانين ^{منه} عنهما
وعليه الاعتماد بزارية وجبتي وغيرها واختلاف بعضهم للمفتي ان الفطر
بغير الجماع تداخل ولا يكره او اكل عذرا شهرة بلا عذر تقبل وتاممه في
شرح الوهيانية وان زرع القمح وخرج ولم يعد لا يفطر مطلقا اي
ملا او لا فان عاد بلا صفة ولو هو ملا الفم مع تدركه للصبي
لا يفسد خلافا للثاني وان اعاده او قدر حصصه منه فاكتر حقا دي
افطرا جماعا ولا كفارة ان ملا الفم ولا هو المختار وان استقوا اي
طلب القبي عامدا اي متذكرا للصوم ان كان ملا الفم فسد بالاجماع

وفي المعتاد

مطلقا وان اقل لا عندنا في وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية كقول محمد
رحمته الله يفسد كما في الفتح عن الكافي فان عاد بنفسه لم يفطر وان عاد
ففيه روايتان اصحهما لا يفسد بخيط وهذا كله في طعام او ماء او مرة
او دم فان كان بلغا فغير مفسد مطلقا خلافا للثاني واستحسنه الكمال
وعجزه ولو اكل لحماءتين استغفرت ان مثل خمسة فاكتر ففني فقط وفي
اقل منها لا يفطر الا اذا اخرج منه فاكلة ولا كفارة لان النفس
تغافله واكل مثل سمسية من خارج يفطر ويكفر في الامح الا اذا مضغ
بحيث تلاشت في فم الا ان يجد الطعم في حلقه كما مر واستحسنه
الكمال رحمه الله قائلا وهو الاصل في كل قليل مضغ وكفه له ذوق
شهي وكذا مضغ بلا علة قيد فيهما قاله العيني ككون زوجهما
او سبيهما سبي الخلق فذاقت وفي كراهة الذوق عند الشاء
قوله ووفق به في النهر ياذن ان وجد بدا ولم يخف غيبا كره والا
لا وهذا في النفس لا العقل كذا قالوه وفيه كلام لحرمته الفطرية بلا
عذر على من هب فتبقى الكراهة وكفه مضغ علك ابيض مضغ
ملين ولا يفطره ويكره للمفصلين الا في الخلوة بعدد وقيل يباح
وتيسر للنساء لانه سوا الكهن فتح وكفه قبله ومس ومعاينة
ومباشرة فاحشة ان لم يامن المفسد وان امن لا يامن لا يكره
دهن شارب ولا يحل اذا لم يقصد الزينة او تطويل اللحية اذا
كانت بقدر المستوي وهو القبضة وصحح في النهاية بوجوب
تطوع ما زاد على القبضة بالضم ومقتضاه الا انه يتركه الا ان يحل
الوجوب على الثبوت والاعتدال منها دون ذلك كما يفعل بعض المغاربة
ومخنة الرجال فلم يجهلوا واخذوا كل ما فعل يهود الهند ومجوس
الاعاجم وحديث التوسعة على العيال يوم عاشوراء صحيح بل عاين
الاكتحال فيه ضعيفة لا موهومة كما زعم ابن عبد العزيز رحمه الله ولا
سواء ولو عشا او طبا بالماء على المذهب وكفه الامام الشافعي رحمه الله

بعد

بعد الزوال وكذا لا تكره هجامة وتلفف بشوب مبتل ومضغ او شفا
او اغتسال للتبرد عند الثاني وتبريد شرابا ليه عنه البرهان وتحت
الستور وتأخير وتجيل الفطر حديث ثلاث من افلاق المرسلين
تجيل الا فطار وتأخير الستور والسواك **فروع** لا يجوز
ان يعمل عملا يصل به الى الضعف فيبخر نصف النهار
ويستريح الباقي فان قال لا يكفي كذب باقصر ايام الشتاء فان
اجهر من الحر نفسه بالعمل حتى مرض لما فطر ففني كفارة قوله ان
قنيه وفي البرازية لو صام عجز عن القيام صام وصلى قاعدا جمعا
بين العبادتين **فصل في العواض**
المبيحة لعدم الصوم وقدر كره المصنف رحمه الله منها خمسة
وبقي الاكراه وخوف الهلاك او نقصان عقل ولو بعطش او جوع
شديد او لسعة حية لمسافر سفرا شرعا ولو بعصية او حامل
او موضع أمّا كانت او ظرأ على الظاهر خافت بغلبة الظن
على نفسها او ولدها وقيد به البهني تبعي لا ابن الكمال بما اذا
تحدثت الارضاع او مريض خاف الزيادة لمريضه وصحيح خاف
المرض وخادمته خافت الضعف بغلبة الظن بامارة او تجنة
او اخبار طبيب حاذق مسلم مستورا فاذا في النهر تبعي للحوادث
التطبيب باكثر فيما ليس فيه ابطال عبارة قلت وفيه كلام
لان عندهم نصح المسلم كفوفا في تطبيب بهم وفي الجوع الظاهر
للامنة ان تمتنع من امتثال امر المولى اذا كان يعجزها عن اقامة الفريض
لانها مبقاة على اصل الحرية في الفريض الفطر يوم العذر لا سفر
كما سيجي وقصوا الزوما ما قدروا بلا قنية وبلا ولا على التراجي
ولذا اجاز التطوع قبله بخلاف قضاء الصلوة ولو جاء رمضان
الثاني قدم الا اذا عمل القضاء والا فديته لما مر خلافا للشافعي
رحمته الله ويندب لمسافر الصوم لآية وان تصوم واخيرا كره

والخير يعني التبر لا فعل التفضل ان لم يضرة فان شق عليه او على رفيقه
فالفطر افضل لما افقته الجماعة فان ما توافقه اي في ذلك العقد فلا
عليهم الوصية بالقدية لعدم ادراكهم عدة من ايام اخر ولو اؤا
لهم الزوال العقد وجبت الوصية بقدر ادراكهم عدة من ايام
اخر واما من افطر فوجب بها عليه بالاولى وقدي لزوما عنه اي
عن الميت ووليته الذي يتصرف في ماله كالقطرة قد يعرف قدره
عليه اي على قضاء الصوم وقوت اي قوت القضاء بالموت
فلو فاته عشرة ايام فقد رعى خمسة فداها فقط بوصية من
الثالث متعلق بفداء هذا الولد وارث ولا فمن الكمل قهستانه وان
لم يوص وتبرع ووليته به جاز ان شاء الله ويكون الثواب للموثر
وان صام او صلى عنه الولي لا لحديث الفتاوى رضي الله عنه لا يصح
احد من احد ولا يصلي احد عن احد ولكن يطعم عنه كذا يجوز لو
تبرع عنه ووليته بكفارة يمين او قتل باطعام او كسوة بغير
الاختلاف لما فيه من الزام الولا للميت بلارضاء وقد روى كل صفا
ولو فطر كما مر في قضاء الفوائت كصوم يوم على المذهب وكذا الفطر
ولا احتكاك الواجب يطعم عنه لكل يوم كالقطرة ولو الجوع والحر
ان ما كان عبادة بعبادة فان الوصي يطعم عنه بعد موته عن كل واجب الفطر
والمالية كالزكاة يخرج عنه القدر الواجب والمركب كالبحر يخرج عنه رجل
مال الميت بحر والشيخ الثاني العاجز عن الصوم الفطر ويؤتي قويا
ولو في اول الشهر وبلا تعدد فقير كالقطرة لو موسرا والا فيستغفر
الله هذا اذا كان الصوم اصلا بنفسه وخطب ياد آية حتى لو لم
الصوم بكفارة يمين او قتل ثم عجز لم تجز القدية لان الصوم
بدل عنه غيره ولو كان مسافرا فمات قبل الاقامة لم يجب الايضاح حتى
قد رضى لان استوار العجز شوط الخليفة وهل تكفي الاباحة في القدية
قولان للشهر نعم واعتمد الكمال جملته ولزم نفل شفع فيه قصد كمال الصلوة

في الشرح
القفا

ولو

ولو شفع ظنا فافطراي فورا فلا قضاء اما لو مضى ساعة لزوم القضاء
لانه بمضيها صار كانه نوى المضي عليه في هذه الساعة فيجب ان
اداء وقضاء اي يجب اتمامه فان فسد ولو بعد من حين في الاصح
وجب القضاء الا في العيدين وايام التثريب فلا يلزم لصيرورته
صايمنا بنفس الشروع فيصير تركها للنهي اما الصلوة فلا يكون
مصليا ما لم يستجد بدليل مسئلة اليهين ولا يفطر الشارع في نفل
بلا عذر في رواية وهي الصحيحة وفي اخرى يجعل بشرط ان يكون
من نيته القضاء واختاره الكمال وتباح الشريعة رضي الله عنها وصلواتها
في الوقاية وشرحها والضيافة على الضيف والمضيف ان كان
صاحبها ممن لا يرعى بمجرده حضوره فيتأذى بتركه الا فطر فيفطر
والا لا وهو الصحيح من المذهب ظهريته ولو طفق رجل على الصيام
بطلاق امواته ان لم يفطر فطر ولو كان صايمنا قضا ولا يحثه
على المعتمد برأيه وفي النهي عن الذخيرة وغيرها هذا اذا كان
قبل الزوال اما بعده فلا الا لاحد ابويه الى العصر لا بعد وفي الا
دعاه احد اخوانه لا يكره فطره لو صايمنا غير قضاء رمضان
ولا تصوم المرأة نفلا الا باذن الزوج الا عند عدم الضرورة ولو
وجب القضاء باذنه او بعد البيوتنة ولو صام العبد وما في حكمه
بلا اذن المولي لم يجز وان فطره قضى باذنه او بعد العتق ولو نوى
مسافر الفطر او لم ينو فاقام ونوى الصوم في وقتها قبل الزوال
صح مطلقا ويجب عليه الصوم لو كان في رمضان لزوال المرتضى
كما يجب على مقيم اتمام صوم يوم منه اي رمضان مسافرا في اي ذلك
اليوم ولكن لا كفارة لو افطر فيهما للشبهة في قوله واخره الا اذا
دخل مصره شيء شبيهه فانظر فانه يكفر ولو نوى الصائم الفطر
يكن مفطرا كما مر كما لو نوى التكلم في صلوة ولم يتكلم شرح الوهاب
قال وفيه خلاف في الشافعي رحمه الله وقضى ايام النجاسة ولو كان الاعضاء

ذلك

مستغفرًا للشهر لنذرة امتداده سوى يوم حوت الاغافية وفي ليلة
فلا يقصيه الا اذا علم انه لم ينوه وفي الجحون ان لم يستوعب الشهر
قصي ماضى وان استوعب لجميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه علمها
لا يقصيه مطلقا للخرج ولو نذر صوم الايام المنهية او صوم هذه
السنة صح مطلقا على المختار وفرقوا بين النذر والشروع فيها
بان نفس الشروع معصية ونفس النذر طاعة فصحة ولكن افطر
الايام المنهية وجوبا عما عدا المعصية وقصاها استقاما للواجب
وان صام ما خرج عن العهد مع الحرمة وهذا اذا نذر قبل الايام المنهية
فلو بعد ما لم يقص شيئا وانما يلزمه باقي السنة على ما هو الصحيح وكذا الحكم
لو نذر السنة بشرط التتابع فيفطرها لكنه يقصها هنا متتابعة ويعمل
افطر يوما بخلاف المعينة ولو لم يشترط التتابع يقضي خمسة وثلاثين
ولا يجزيه صوم الخمسة في هذه الصورة واعلم ان صيغة النذر تشمل
اليمين فلذا كانت ست صور ذكرها بقوله قال لم ينو بنذر
الصوم شيئا او نوي النذر فقط دون اليمين او نوي النذر ونوي ان
لا يكون يمينيا كان في هذه الثلاث صور نذرا فقط اجماعا على الصيغة
وان نوي اليمين وان لا يكون نذرا كان في هذه الصورة يمينيا فقط اجماعا
على تعيينه وعليه كفارة يمين ان افطر لحنته وان نواه او نوي
اليمين بلا نفي النذر كان في صورتين نذرا ويمينا حتى لو افطر
القضاء للنذر والكفارة او نوي النذر بلا نفي اليمين كان في صورتين
نذرا ويمينا حتى لو افطر يجب القضاء للنذر والكفارة عما بعدهما على
خلاف الثاني ونذب تمزيق صوم القسيمة في شوال ولا يكره التتابع
المختار خلافا للثاني حاوي والاتباع المذكور ان يصوم الفطر خمسة بعد
فلو افطر الفطر لم يكره بل يستحب وليس ابن الكمال رحمه الله ولو نذر صوم شهر
غير معين متتابعة فافطر يوما ولو من الايام المنهية استقبل لانه اقل بالي
مع خلوه شهر عن ايام نهى بخلاف القسمة لا يستقبل في نذر شهر معين

لحنته

ليلة

ليلة يقع كله في غير الوقت والنذر من اعتكاف او حج او صلوة او صيام
او غيرها غير المعلق ولو معينه لا يختص بزمان ومكان وقد روي
وقوي فلو نذر المصدق يوم الجمعة بكنة بهذا النذر على ان
في الف حاد وكذا الوصل قبله فلو عين شهره لا اعتكاف او للصلوة
فجعل قبله عنه صح وكذا لو نذر ان يحج سنة كذا في سنة
قبلها صح او صلوة في يوم كذا فصلاها قبله لانه تعجيل بعد وجوب
السبب وهو النذر فيلغو التعيين شرطا لنية فليحفظا بخلاف
النذر المطلق فانه لا يجوز تعجيله قبل وجوب الشرط كما سيأتي
الايمان ولو قال مريض لله علي ان اصوم شهرا فمات قبل ان
يصح لم يجز عليه ولو صح ولو لم يصح لم يصح له الوصية بجميعه
على التعيين كالصحيح اذا نذر ذلك ومات قبل تمام الشهر لم يمه
الوصية بالجميع بل اجماع كما في الجوازية بخلاف القضاء فان سببه
ادراك العدة **فروع** قال والله اصوم لاصوم عليه بل
ان صام حنث كما سيأتي في الايمان نذر صوم واجب فدخل
وهو مريض افطر وقضى كرمضان او صوم الايام فضعف
لا شغل له بالمعيشة افطر وكفر كما مر او نذر صوم يوم تقدم
فلان فقدم بعد الاكل او الزوال او حيضها قضى عند الثاني خلافا
للثالث ولو قدم في رمضان فلا قضاء اتفاقا ولو عني به اليمين كفر
فقط الا اذا قدم قبل نية فنواه عنه بربا لنية ووقع عن رمضان
ولو نذر شهرا لزمه كاملا او الشهر فبقية او جمعة فالاسبوع الا ان
ينوي اليوم ولو نذر صوم يوم السبت ثمانية ايام صام سبتيين ولو
قال سبعة فسبعة اسبعت والفرق ان السبت لا يتكرر في السبعة
فحمل على العدد بخلاف الاقل واعلم ان النذر الذي يقع للاموات
من اكثر العوام وما يؤخذ من الغارم والشمع والزيت ونحوها
الى ضرائح الاولياء والكرام تقربا اليهم فهو بلا اجماع باطل وحرام

كذا يدل

ما لم يقصدا صومها لفقراء الانعام وقد استلن الناس بقوله لا سيما
 في هذه الايام وقد سيطر العلامة قاسم رحمه الله في شرح
 من الجاهل وقد قال الامام محمد رحمه الله لو كان العوام عبيدا
 لا عتقتهم ولا سقطت ولا يذبحون ولا يهتدون فاكلتهم يتقربون
باب الاعتكاف
 فيه المناجاة له والتأخير استلوا في الصورة في بعضه والطلب الاكل في
 العشر الاخير هو لغة اللبث وشرعا البت بفتح اللام وتضم الميم ذكر ولو
 ميم في مسجد جماعة هو ما له امام ومؤذن ادب فيه الخمس
 وعن الامام رحمه الله اشترط اداء الخمس فيه وصحة بعضهم وقالوا
 يصح في كل مسجد وصحة الشراعي واما الجامع فيصح فيه مطلقا اتفاقا
 اوليت امرأة في مسجد بيتها ويكره في المسجد ولا يصح في غيره وضع
 صلواتها من بيتها كما اذا لم يكن فيه مسجد ولا تخرج من بيتها اذا اعتكفت
 فيه وهل يصح من الخدي في بيته لم اراه والظاهر لا احتمال زكورية
 بنية فاللبث هو الكون والكوفة في المسجد والنية من مسلم عاقل طاهر
 من جنسية وحيض ونفاس شرطان وهو ثلاثة اقسام واجب بالبدن
 بلسانه وبالشرع وبالخلق ذكره ابن الكمال وستة مؤكدة في العشر
 الاخير من رمضان اي سنة كفاية كما في البرهان وغيره لا قوت لها
 بعدم الانكار على من لم يفعل من الصحابة الكرام رضي الله عنهم وسقط
 في غيره من الازمنة هو بمنزلة غير المؤكدة وشرط الصوم لصحة الاول
 اتفاقا فقط على المذهب فلو نذر اعتكاف ليلة لم يصح وان نوى معها
 اليوم لعدم تحليتها للصوم اما لو نوى بها اليوم صح والفرد لا يخفى
 بخلافه ما لو قال في نذره ليلا ونهارا فانه يصح وان لم يكن الليل محلا
 للصوم لانه يدخل بها واعلم ان الشرط في الصورة مراعات وجوده
 لا ايجاده بشرط قصدك فلو نذر اعتكاف شهر رمضان لم يمتنع
 واجزاءه صوم رمضان عن صوم الاعتكاف كمن قالوا لو صام

تطوعا

نذر اعتكاف ذلك اليوم لم يصح لا انعقاده من اوله فتعذر جعله
 واجبا وان لم يعتكف رمضان المعين قضى شهرا غيره بصوم مقصود
 لغيره شرطه الي الكمال الاصيل فلم يجز في رمضان آخر ولا في واجب
 سوى قضاء رمضان الاول لانه خلف عنه وتحقيقه في الاصل
 في بحث الامر واقله نظرا ساعة من ليل او نهار عند فتح رحمة الله
 وهو ظاهر الرواية عن الامام رضي الله عنه لبناء النفل على المسامحة
 وبه يفتي والساعة في عرف الفقهاء جزء من الزمان لا جزء من اربعة
 وعشرين كما يقول المنجني كما في غرر الاذكار وغيره فلو شرع في نفل
 قطعه لا يلزمه قصاؤه لانه لا يشترط له القوم على الظاهر من
 وما في بعض المعبرات انه يلزم بالشرع مفرغ على الضعيف قال المصنف
 رحمه الله وعجز وحرم عليه اي على المعتكف اعتكافا واجبا ما النفل
 فله الخروج لانه منه له لا مبطل كما مر الخروج الى الحاجة الانشا
 طبعية كقول دغايط وغسل او احتلم ولا يمكنه الاغتسال في المسجد
 كذا في النهج وشرعية كعيد واذان لو مؤذنا وباب المنارة خارج
 المسجد والجمعة وقت الزوال منه بعد منزله اي معتكفه خرج
 في وقت يدرى كها مع سنتها يحكم في ذلك داية ويستثنى بعدها
 اربعا وستا على الخلاف ولو مكث اكثر لم يفسد لانه محل له وكره
 تخويلها لما لفته ما التزمه بلا ضرورة فان خرج ولو ناسيا ساعة
 في ما نية الصوم لية كما مر بلا عذر فسد فيقضيه الا اذا فسد بالردة
 واعتبر اكثر النهار قالوا وهو الاستحسان وبحث فيه الكمال رحمه الله
 خرج بعذر يغلب وقوعه وهو ما مره غيره يفسد وانما لا يغلب كالحجاء
 غير يق وانما هو مفسد فمسقط لا مثله للبطان والا كان النسيان لو لم
 اولى بعدم الفساد كما حققه الكمال خلافا لما فصله الزيلعي وغيره كمن
 في النهج وعجز جعل عدم الفساد لا نهائيه ويطلق جماعة واخرجه
 كرها استحسانا وفي التاخر خاتمة عن الحجة او شرط وقت النذر

ان يخرج لعبادة مريض و صلوة جنازة و حضور مجلس علم حاله ذلك
 فليحفظ و حصر المعتكف باكل و شرب و نوم و عقد احتياج اليه لنفسه
 او عياله فلو لم تجازة كره بيع و نكاح و رجعة فلو خرج لا جملها
 فسد لعدم الضرورة و كره اي تحريما لا نهى محل طلاقهم تحريمهم
 مبيع فيه كره فيه مباحة غير المعتكف مطلقا للنهي و كذا الحكم
 ونومه الا لغريب اشباهه و قد منا قبيل الموت لكن قال ابن الكمال لا يكون الاكل
 والشرب والنوم فيه مطلقا ونحوه في المحدثين و كره تحريمهم ان اعتكف
 قربة و الا لا يحد من صحت نكاح و يجب اي الصمت كما في غير الاذكار
 عن مشر الحديث رحم الله امرأه تكلم ففتنه او سكنت و تكلم الا يجبر
 وهو كمال اثر فيه ومنه المباح عند الحاجة اليه لا عند عدمها
 وهو محل ما في الفتح انه مكروه في المسجد يأكل الحسنة كما تأكل
 النار الخطب كن احققه في التهر كقراءة قرآن وحديث و علم
 و قد روي في سير الرسول صلى الله عليه وسلم و قصص الانبياء
 عليهم الصلوة والسلام و حكايات الصالحين و كتابات امير المؤمنين
 و بطل البطي في فريج انزل اوله و لو كان و ضيقه خارج المسجد
 كليا او نهارا عامدا او ناسيا في الامح لان حالته مذكرة و يبطله
 انزال بقيلة او طمس او تفخيد وان لم ينزل لم يبطل وان حرم الكل
 لعدم الخروج ولا يبطل بانزال بفكر او نظر ولا بسكون ليل و باكل ناسيا لبقاء
 الصوم بخلاف اكله عمدا و ربه و كن انما و جنونه ان داما اياها فان دم
 جنونه سنة قصناه استحسنانا و لزمه الليالي بنقد يلسانه اعتكافا في يوم
 و لا اي متتابعة وان لم يشترط المتابع كعكسه لان ذكر احد العديتين
 بلفظ الجمع وكذا التثنية يتناول الآخر فلو نوى في يوم الليالي في النهار
 خاصة صحت نيته لنية الحقيقة وان نوى بها اي بالايام الليالي
 بل يلزمه كلاهما كما لو نذر اعتكاف شهر و نوى النهار خاصة او نوى
 عكسه اي الليالي خاصة فانه لا تصح نيته لان الشهر اسم لعدد

بني في نذر الايام النهار

يشتمل

يشتمل الايام والليالي فلا يحتمل ما دونه الا ان استثنى الليالي فيختص النهار
 ولو استثنى الايام صح ولا شيء عليه لما مر و اعلم ان الليالي تابعة للايام
 الا ليلة عرفة وليالي النحر فتبع النهار الماضية رفقا بالناس كما في
 اضحية الولولجية هذا وليلة القدر آثرة في رمضان اتفاقا
 الا انها تتقدم وتاخر خلافا لها و ثمة فيمن قال بعد ليلة منه
 انت حق او انت طالق ليلة القدر فعنده لا يقع حتى يفسخ
 رمضان الا في الجواز كونها في الاول في الاولي وفي الثاني في الاخيرة
 وقالوا رحمهم الله يقع اذا مضى مثل ذلك الليلة في الرقي والخلات
 انه لو قال قبل دخول رمضان وقع بمضيته قال في الموطأ والفتوى
 على قول الامام رضي الله تعالى عنه لكن قيده بكونه الخائف فقيها
 يعرف الاختلاف والافهم الليلة المتابعة والعشرين

كتاب الحج

هو نية الحج وكسرها لغة القصد الي
 معظمتها مطلقا القصد كما ظنة بعضهم و شرعا زيادة اي
 طواف و وقوف في مكان مخصوص اي الكعبة وعرفة في زمن مخصوص
 في الطواف من طلوع فجر النحر الى اخر الفجر وفي الوقوف من زوال شمس
 عرفة لغجر النحر بقول مخصوص بان يكون محرما بنية الحج سابقا كما
 سيجي لم يقل لاء و كن من اركان الدين ليعتد حج النفل من سنة
 وانما اخره عليه الصلوة والسلام لعشر اذرع مع علمه ببقاء حيوة
 ليكل التبليغ مرة لان سبيله البيت وهو واحد والزيادة قطع
 وقد تجب كما اذا جاوز الميقات بلا احرام فانه كما يجب عليه عليه
 احراما نسكيا فان اختار الحج انصف بالوجوب وقد يتصف بالحج
 كالحج بمال حرام وبالكراهة كالحج بلا اذن فما يجب استيفاءه وفي
 النوازل فلو كان الابن صبيا فلا ب منع حتى يلج على الفور
 في العام الاول عند الثاني و اصح الروايتين عن الامام مالك واحمد
 رضي الله عنهما فيعتق وتورد شهادة بتأخير اي سنيها لان تأخير

صغيرة وبادت كاهنهم مرة لا يفسق الا بالاصرار ووجهه ان القوة
 ضمنية لان دليله احتياطي ولذا اجمعوا انه لو تراخي كان
 اداه وان اشهر بوجهه قبله وقالوا لو لم ينجح حتى الف ماله وسعد
 ان يستقرض ويحج ولو غير قادر على وفائه ويرجح ان لا يواظبه الله فلا
 اي لونا يواظبه اذا قدر كما يقدره في الظاهر به على سبيل لان الكافر غير
 مخاطب بفروع الايمان في حق الاداء وقد حققناه فيما علقناه على المنار
 حرم مكنت عالم بفرصة ما بالكون بدارها او باخبار عمل او مستورين
 صحيح البدن بصير غير محبوس وخائف من سلطان يمنع منه دية
 يصح به بغيره فالمعتاد للحرمة ونحوه اذا قدر على خبز وجب له ان يوقد
 وراحة فحقت به وهو المسمى بالمقنن ان قدره والا فتشترط القدرة
 على المحارة لا فاق لا ملكي يستطيع المشي لشبهه بالسعي للجمعة
 واذا داته لو قدر على غير الراحلة من بغل او حمار لم يجب تالك في
 البحر ولما رده صريحاً وانما صار حوا بالكرهية وفي السراجية
 الحج راكبا افضل منه ماشيا به يفتى والمقنن افضل من المحارة وفي
 اجارة المخلصة هل الجمل ملبتان ولربحوت مناً والحار مائة وخمسون
 وظاهره ان البغل كالحمار ولو وهب الاب لابنه مالا ليحج به لم
 قبوله لان شرائط الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا منها
 با اتفاق الفقهاء خلافا للاصوليين فكلما عملا لادب منه كما مر في الزكاة
 ومنه المسكن ومركبته ولو كبر ما يمكن الاستغناء به عنه والحج بالانفال
 فانه لا يلزمه بيع الزوايد نعم هو الافضل وعلم به عدم لزوم بيع الكمال
 والاكتفاء بسكنى الاجارة بالاولي وكذا لو كان عنده ماله واشترى
 به مسكناً وخادماً لا يبقى بعده ما يكفي للحج لا يلزمه خلاصته وحرته
 في النهران يشترط بقاء راس مال الحرفة ان احتاجت لذلك والا
 لا وكفي الاشياء معه الف وخاف العزوبة ان كان قبل خروجه اهل بلده
 فله التزوج ولو وقته لزمه الحج وفضلنا عنه نفقة عياله من

وفيه نظر وسواء كان
 والحرية والاستطاعة
 الاستطاعة عند الحنفية
 رويها في رواية
 رواية غيرهما وعند مالك
 الزاد والراحة لا غير
 الفقهاء في نظر في الزمان
 والمطلوع ومقطوع الزمان
 لا يجب عليهم الحج وان ملكوا
 الزاد والراحة عند مالك

م

تلزمه

تلزمه نفقته لتقدم حق العبد الى حين عوده وقيل بعد يوم
 وقيل بشهر مع امن الطريق بطبيعة السلامة ولو بالرشوة على ما
 حققه اكمال رحمة الله وسيجيء في الكتاب ان قتل بعض الحاج عنه
 وهل ما يؤخذ في الطريق من المكسب والخفارة عند قولان والمقد
 لا كما في القنية والمجتنى وعليه فيحتمل في الفاضل عملاً لا بد
 منه القدرة على المكس ونحوه كما في المناسك الطرابلسي ومع زوج
 او محرم ولو عبداً او ذمياً او برضاع بالغ قيد لها كما في النهر جشتا
 عاقل والمراهق كباغ فهو هرة عليها لا نه محبوس عليها
 لامرأة حرة ولو مجنوناً في سفر وهل يلزمها التزوج قولاً وليس
 عبدها بمحرم لها وليس لزومها منها عن حجة الاسلام ولو حجت
 بلا محرم جاز مع الكراهة ومع عدم عدة عليها مطلقاً اية عدة
 كانت ابن مالك والعبارة لو جوبها اي العدة المانعة من سفرها
 وقت خروج اهل بلد لها وكذا اسائر الشروط بغير فلو احرز في
 عاقل او احرز عنه ابوه صار محرم ما وينبغي ان يجوده قبله وليس له
 ان اراد او رد او ميسر وظاهره ان احرامه عنه مع عقله صحيح
 منع عنه اولى قبله او عبد فحقق قبل الوقوف فمضى كل على اهل
 لم يسقط فرضها لا انعقاده نفلاً فلو عده الصبي الاحرام قبل
 وقوفه بعرفة ونوي حجة الاسلام اجزاءه ولو فعل العبد المعتقد
 ذلك التجديد المذكور لم يجزه لان عقاده لازماً بخلاف الصبي
 والكافر والحج فرضه ثلاثاً الاحرام وهو بشرط ابتداء وله حكم
 الدكن انتهاء حتى لم يجز لطايت الحج استدراكه ليقضي به من
 قابل ولو توقف بعرفة في اوانه سميت بها لان ادم وهوى عارفا
 فيها ومصطلم طواف الزيارة وهما كذا في واجبه نيف وعشرون
 وقوف جمع وهو المزدلفة سميت بذلك لان ادم عليه الصلوة
 والسلام اجتمع بجوى وازدلف اليها اي دلف والشعبي وعند

في مجوسية فاسق لعدم حفظها مع
 وجوب النفقة لمجرها

الحائمة الثلاثة رضي الله تعالى عنهم هو ركن بين الصفا وهي لانه
 جلس عليه سيدنا ادم صفوة الله عليه الصلوة والسلام والمروة لانه
 جلس عليه عليهما المودة وهي حوى ولذا اذنت وري الجار
 لكل من حج وطواف الصديق الوذاع للافا في غير الحائض والحلق
 او التقصير وانشاء الاحرام من الميقات ومن الوقوف بعرفة الى الغروب
 ان وقف نهارا والبداء بالطواف من الحجر الاسود على الاشربة لمواظبة
 عليه وقيل من قبل سنة والقيام فيه اي في الطواف في الاصح والمش
 فيه لمن ليس له عذر يمنعه منه ولو نذر طوافا زحفا لزمه
 ما شيا ولو شوع متنفلا زحفا فمشيه افضل والطهارة فيه من النجاسة
 الحكيمة على المذهب قبل الحقيقية من ثوب وبدون ومكان طواف
 والاكثر على انه سنة مؤكدة كما في شرح كتاب المداينك وسائر العرف فيه
 وبكشف ربع العشر فاكتر كما في الصلوة يجب الدم وبداءة السبع
 بين الصفا والمروة في الصفا ولو بداء بالمروة لا يعتد بالشروع الا
 في الاصح والمشيه فيه في السعي لم يمس له عذر كما مر واذبح النشاء
 للقارن والتمتع وصلوة ركعتين لكل اسبوع في اي طوافي كان فلو
 تركها هل عليه دم قيل نعم فيوضي به والترتيب الاتي بيانه بين
 الرمي والحلق والذبح يوم النحر واما الترتيب بين الطواف وبين
 الرمي والحلق فسنة فلو طاف قبل الرمي والحلق في شيء عليه ويكون له باب
 وسبجي ان المفرد لا ذبح عليه وسنحقة وفعل طواف الاضامة اي
 الزيارة في يوم من ايام النحر ومن الواجبات كون الطواف وراء الخطيم
 وكون السعي بعد طواف مقنونه وتوقيت الحلق بالمكان والزمان
 وترك المحظورات كالجاء بعد الوقوف وليس الخيط وتغطية
 الرأس والوجه والضابط ان كل ما يجب بتركه دم فهو واجب جرح
 به في الملتقى وسيتضح في الجنايات وغيرها سني واداب كان يتبع
 في النفقة وبما حفظ على الطهارة وعلى صوته لسانه ويستأذنت

ابويه

ابويه وداينه وكفيله ويودع المسجون بركتين ومعارفه ويستقبل
 ويلتمس دهاهم ويتصدق بشيء عند خروجه يوم الخميس فبذلك خرج علي
 الله عليه وسلم في حجة الوداع والاثنين والجمعة بعد التوبة والاستئذان
 في انه هل يشترى او يكتري وهل يسافر بركا او بجوا وهل يرافق فلانا
 او لا لان الاستخارة في الواجب والمكروه لا محل لها وتامة في النهي
 واشهره سؤال وذو القعدة بفتح القاف وتكسر وعشر ذي الحجة
 بكسر الحاء وتفتح وعند الشافعي رحمه الله ليس منها يوم النحر وعند
 سفيانا ما لك رحمه الله ذو الحجة كله عملا بالآية قلنا اسهر الجمع بشره
 فيه ما ورآه الواحد وفايكة الثاقبت انه لو فعل شيئا من افعال الحج
 خارجا عن مجزاه وان يكره الاحرام له قبلها وان امن على نفسه من
 المحذور لشبهه بالركن كما مر واطلا فها يقيد التحريم والعرق في
 العمرة سنة مؤكدة على المذهب وتصح في الجوهر وجوبها
 قلنا المأمور به في الآية الاتمام وذلك بعد الشروع وبه نقول
 وهي وحلق او تقصير فالاحرام شرط ومفظم الطواف ركن وغيرها
 واجب هو المختار ويفعل فيها كفضل الحاج وجازت في كل السنة
 وذوت في رمضان وكهت بخميس يوم عرفة واربعه بقدره اي كره
 انشاؤها بالاحرام حتى يلزمه دم وان رفضها لا ادائها فيها
 باحرام سابق كقارن فانه الحج فاعمر فيها لم يكره سراج وعليه
 فاستثناء الخاتمة القارن منقطع فلا يختص بيوم عرفة كما توهمه في البحر
 والمواقيت اي الموضع التي لا يجاوزها مريكة الا حرام خمسة ذوالحليفة
 بضم ففتح مكان على سنة اميال من المدينة وعشر من اهل مكة
 تسميها الهول ابار علي يزعمون انه قاتل الحن في بعضها وهو كذب
 وذات عرق بكسر فسكون على مرحلتين من مكة والحجفة على ثلاث
 مراحل يقرب دايع وقرن على مرحلتين وتفتح الرأ خطاء ونسبة
 اويس اليه خطاء آخر ويصلح حمل على مرحلتين ايضا للمدني والها

احرام
 وطواف
 وسعي

ونحوه

والشامي فيراطار بالمدينة لقريضة مائتي والنجدي واليماني فيدوشة
 عرق العراق يلم اليمني • وبك الحليفة بحرم المدني •
 للشام حجة ان مرت بها • ولا هل بعد قرن فاستبح •
 وكذا هي لمن مرت بها من غير اهلها كالحاشي بعد ميقات اهل المدينة
 فهو ميقاته قاله النووي الشافعي رحمه الله وقالوا الوتر ميقاتي
 فاحرامه من الابدان فضل فلو اخره الى الثاني لا شيء عليه على المذهب
 وعبرة الباب سقط عنه الدم ولعل من يترقبها تحري واحرم اذا اطاره
 احراما وبعدها افضل فان لم يكن بحيث يحاذي فعل مرتين وحرم
 اخيرا لاحرام عليها كماله من اي لا فاق قصد دخول مكة يعني الحرم
 ولو لحاجة غير الحج اما وقصد موضعاً من الحل فليس وحده له مجاوزة
 بلا احرام فاذا حل به التحق باهله فله دخول مكة بلا احرام وهو
 الحيلة لمريد ذلك الامور بالبحر الميقاتية ليعوم التقيم للاحرام
 بل هو الافضل ان في اشهر الحج وامر على نفسه وحل لا اهل الاطراف
 لكل من وجد في داخل المواقيت دخول مكة غير محرم مالم يرد نسكا
 للحج كما لو جاوزها خطا او امكة فهذا ميقات الحل الذي يبيت
 المواقيت والحرم والميقات لمن بركة يعني من يدخل الحرم للحج او العمرة
 الحل ليتحقق نوع سفر والتقيم افضل وتقيم حدود الحرم ابن الملقن فقال
 وللحرم التحديد من ارض طيبة • ثلاثة اميال اذا رمت ابقائه •
 وسبعة اميال عراق وطالين • وجدة عشرة ثم تسع جعرة •
فصل في الاحرام وصفة المفرد بالحج ومنه شاة
 الاحرام وهو شرط صحة النسك كتلبية او فتتاح فالصلوة
 والحج لها تحريم وتحليل بخلاف الصوم والذكاة ثم الحج اقوى من جميعها
 الاول انه يقضي مطلقا ولو مطلقا بخلاف الصلوة الثاني انه اذا اتم
 الاحرام بالحج او عمرة لا يخرج عنه الا بعمل ما احرم به وان افسده
 الا في الفوات فيجعل العمرة والا لا احرام فيلزم الحج الهدي توفية

وعسله

وعسله اجبت وهو للتطافة لا للطهارة فيجب بماء مطهرا في حق
 حايض ونفساء وصبي واليتيم له عند العز عن الماء ليس بمشروع
 لانه ملوث بخلاف جمعة وعيد ذكره الزيلعي وغيره كان في الكافي سوى بينهما
 وبين الاحرام وترجحه في النهر وشوط النيل السنة ان يحرم وهو على
 طهارت وكذا يستحب لمريد الاحرام ازالة طهره وشاربه وعائنه
 وحلق راسه ان اعتاده والا فيسرحه وجماع زوجته او جارية له
 معصية ولا مانع كحيض وبس ازمنة الشرة للركبة وردا على ظهوره
 ويسن ان يدخله تحت يمينه ويلقيه على كتفه الا يسرفان ذرد
 او ضلوا وعقده اسكاه ولا دمه عليه حديد او حديد طاهر
 ابيضين كلفن الكفاية وهذا بيان السنة ولا فسق العورة
 كاف وطيب بدنه ان كان عنده لا ثوبه بما تبقى عينه هو الاصح
 وسقي يد با بعد ذلك شفا يهني ركعتين في عترة مكرمة وتجزيه
 المكينة وقال المفرد بالحج ليسانه مطابقا لحنانه اللهم احب اليك قيسري
 لمشقة وطول مائة وثمنا بقول سيدنا ابراهيم وسيدنا اسمعيل
 عليهم الصلوة والسلام ربنا تقبل منا وكذا المعتمر والقارن بخلاف
 المستلوة لمن مدتها يسيرة كذا في الهداية وقيل يقول كذا في الصلوة
 وعمدة الزيلعي رحمه الله في كل عبادة وما في الهداية اولي ثم التمس بركته
 ناولها اي بالتلبية الحج بيان الاكل والافيتح الحج يطلق التنية ولو
 بقلبه لكن بشرط مقارنتها بذكر يقصده التعظيم كتسبيح وتهليل
 ولوبا لغارسية وان احسن العربية والتلبية على المذهب وهي لبيتك
 اللهم بيتك لا شريك لك بيتك ان المحرك كسر الحزة وتفتح والتمعة لا بالفتح
 او بفتحها وخير والملا لا شريك لك وردت في اي عليها لا في ظلالها
 ولا تنقص منها فانه مكروه اي تحريم القولهم انها مودة شرط الزيادة
 سنة ويكون مسيئا بتركها وبترك دفع الصمت بها واذ التي داويا
 نسكا او ساق الهدي او قلله اي ربط قلادة على عنق بوفة فقل

تسبى
المعتمر

او يخلله ويجوز ان يرتدي بقميص وجبة ويلتصقه في نوم ويخرج اتفاقا
وعامة وقلنسوة وخفين الا ان لا يجد نعلين فيقه طبعهما السفلى من
الكعبين عند عقد الشراك فيجوز لبس الزريرة لا للجوربين
وتوباصبع بماله طيب كورس وهو الكوكرة وعصفر وهو زهر
القوطم الا بقدره واليه بحيث لا يفوح في الامح لا يثقي الاستحمام
لحدوث البهقي يعني الله عنه انه عليه الصلوة والسلام دخل الحمام
في الجففة والاستظلال ببنت ومجل لم يصبر راسه ووجهه فلو اصاب
احدهما كره كما مر وشدهما بكسر الهاء في وسطه ومنطقة وسيط
وسلاح وتحت زيكلي لعدم التغطية واللبس والتمثال بغير طيب
فلو اكل بمطيب مدة او مرتين فعليه صدقة ولو كثيرا فعليه دقة
سواجية ولا يتقي خنانا وفصدا وحجامة وقلع من راسه ووجهه
كس وحك راسه وبهية لكن برفق ان خاف سقوط شعرة او قملة
فان في الواحدة يتصدق بشيئين في الثلاثة كف من الطلوع عزرا زكاد
والثو المحرم التلبية نوبا متى سلق ولو نفل او علا شرفا وهبطا واديا
اولقي ركبا جمع والكب اوجعا مشاة وكذا الولقي بعضهم بعضا واسم
اي دخل في السجدة التلبية في الاحرام كالتركيب في الصلوة رافعا استغفارا
صوته بها بلا جهل كما يفعل القوام واذا دخل مكة براءة بالمسيح
الحرام بعد ما يامن على امتعته داخل من باب السلام نهارا لربها
مليبا متواضعا خاشعا ساجدا لالة البقعة وليس الغسل الوضوء
وهو للنظافة فيجب لحايض ونفسا وحين شاهد البيت كثر ثلاثا
ومفاه الله اكبر من الكعبة وحلل ايلا يقع نوع شرك شرابتة
بالطواف لانه تحية البيت مالم يخف فوت المكتوبة او جاعتها والوتر
او سنة راتبة فاستقبل الحجر مكبرا مقللا او عاليا في كالتصلي واستمر
بكفيه وقبلة بلا صوت وهل يسجد عليه قيل نعم لا ايدى لانه سنة
وتركه الا ذاء واجب فان لم يقدر بضمها شربها او احدهما ولا

او يخلله

الودع من الحديد

او جردا صيد قتله في الحرم او في احرام سابق ونحوه كجناية ونحوه وصورة
وقرآن وتوجيه معربا والحال انه يريد الحج وهل العمرة كذلك ينبغي نعم
او بعثها ثم توجه ولحقها قبل الميقات فتوبعوه لزمه الاحرام بالتلبية
من الميقات او بعثها لمعة او قرآن وكان التقليل والتوجيه في الشهادة
والا لم يصح حرمها حتى يلحقها وتوجه بنية الاحرام وان لم يلحقها استحسننا
فقد احرم لان الاجابة كما تكون بكل ذكر تعظيمي كونه بكل فعل مضارع
بالاحرام ثم صفة الاحرام لا تتوقف على نية نفسك لانه لو ابراهم الاحرام
حتى طاف شوطا واحدا عرف للعمرة فلو اطلق بنية الحج تصرف الفرض
ولو عين نفل فنقل وان لم يكن حج الفرض شر بلا نية عن الفتح ولو اشتر
يجرح سنامها الايسر وجعلها موضع الجمل وبهتتها لامة وقوان
ولم يلحقها كما مر وقلد شاة لا يكون محرم لعدم اختصاصه بالنسك
وبعد اي بعد الاحرام بلاه لانه لم يبق الرقت اي الجماع او ذكره
محضرة الفسوة والفسوق اي الخروج عن طاعة الله والجلل فانه
في الحرم اشنع وقتل سيد البر والبر والاشارة اليه في الحاضر والذات
عليه في الغايب وحمل تحريمها ما اذا لم يعلم به المحرم اما اذا علم فلا في
الامح والتطيب وان لم يقصده ويكره شمه وقلم الظفر وشعر الوجه
كله وبعضه كمنه رذقته نعر في الخائنة لا يابس بوضع يديه على انفة
والراس بخلاف الميت وبقية البدن ولو عمل على راسه فيا ما كان تغطية
لا حمل على وطبق مالم يمتد يوما وليلة فتلزم صدقة وقالوا لودخل
تحت سوا الكعبة فاحسب راسه او وجهه كره والا فلا بأس به في غسل
راسه ولحيته بمحطى انه طيب او يقتل المولم بخلاف صابونا ودون
واشنان اتفاقا ذاء في الجوهرة وسدر وهو مشكل وقصها المحل
وخلق راسه واذالة شعره منه الا الشعر النابت في العين فلا شيء
عندنا ولا لبس قميص وسوا ويل اي كل معمول على قدر بول او بعضه
كزردية وبؤنس وقبا ولولم يدخل يديه في كديه جاز عندنا الا ان يذمر

يمكنه ذلك بمسح الحجر شيئا في يده ولو عصا ثم قبله اي شيئا وان عجز
عنهما اي الاستلام والامساك استقبله مشيلا اليه بياطن كفيه كانه
واضعا عليه وكبر وهلل وحمد الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه
ثم يقبل كفيه وفي بقية الرفع في الحج يجعل كفيه للسجدة الا عند الحجرتين
فلا كعبة وطاف بالبيت طوافي القدم وسن هذا الصواب لانا
لانه القادام واخذ الطائيف عن يمينه مما يلي الباب لتبصر الكعبة عن
يساره لانه الطائيف كالمؤثر بها والواحد يقف عن يمين الامام ولو
عكس اعاد ما دام بمكة فلو رجع فعليه دم وكذا الواحدة في غير الحج
كما قالوا ويمر بجميع بونه على جميع الحجرجا علا قبل الشروع دداه
تحت ابطنه اليمين ملقيا طرفه على كتفه الا يسرا استغنا ورواه العظيم
وجوبا لان منه سنة اذرع من البيت فوطاف في الفريضة لم يجز
كاستقباله احتياطا وبه قبر سيدنا اسمعيل عليه الصلوة والسلام
وها جردني الله عنها سبعة اشواط فقط فلو طاف ثامنا مع علمه
فالمعنى انه يلزمه امام الاسبوع الشروع اي لانه شرع فيه ملتزما
بخطا ما لو ظن انه سابع لشروعه مسقطا لملتزما بما جاز في العلم
ان مكان الطواف داخل المسجد ولو رآه زمزم لا يخرجه لصيرورته
طائفا بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه او من السعي الى الجذارة او مكتوبة
او تجديد وصوت شرع عادي وجاز فيها اكل وبيع واقتاء وقراءة لكن
الذكر افضل منها وفي مناسك النووي رحمه الله الذكر لما ثور افضل واما
في غير المأثور فالقراءة افضل فليجمع ^{الخطا} ودرج اي مشي بسوعة مع تقاض
وهذا كتحقيقه في الثلاثة الاول استغنا فلو تركه او تسببه ولو في
الثلاثة لم ير مل في الباقي ولو زعم الناس وقت حتي يجد فريضة فيقول
بخطا الاستلام لان له بدلة من الحج الى الحج في كل شوط وكما مر بالحج
فعل ما ذكره الاستلام واستلم الركن اليماني وهو مندوب لكن بلا تقبيل
وقال محمد رحمه الله هو سنة ويقبله والدلائل تؤيد ويكره استلام غيرها

وحسنه

وحسنه الطواف باستلام الحجر استغنا ثم صلى شفعاء في وقت مباح يجب
بالجيم على الصحيح بعد كل اسبوع عند المقام حجارة ظهر فيها اثر قدح
الخليل عليه الصلوة والسلام او غيره من المسجد وهل يتعين للمسجد
قولان نعم التزم الملتزم وشرب من زمزم وعاد ان اراد السعي في
الحج فليكر وهلل وخرج من باب الصفا ندبا قصود الصفا بحيث
يرى الكعبة من الباب واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى على النبي
صلى الله عليه وسلم بصوت مرتفع خائفة ورفع يديه نحو السماء
ودعا لحقه العباد بما شاء لان محمدا رحمه الله لم يعين شيئا لانه يذهب
دقة القلب وان تترك بالماثور فحسن ثم مشى نحو المروة ساعيا
بين الميادين الا حضري الملتزمين في جدار المسجد وصعد عليه
وفعل ما فعله على الصفا يفعل هكذا استغنا يدي بالصفا ويحتم
بالشوط السابع بالمروة فلو بدأ بالمروة لم يعتد بالشوط الاول وهو
الاصح وذهب ختمه بكفتين في المسجد كختم للطواف ثم سكن بمكة
محرم بالحج ولا يجوز فسح الحج بالعمرة عندنا وطاف بالبيت نفل ما شاء
بلا رمل وسعي وهو افضل من الصلوة نافذة لافني وقلبه للمكي وفي
البحر ينبغي تقبيل بزمن الموسم والا فالطواف افضل من الصلوة مطلقا
وخطب الامام او الخطيب الحج الثلاث سابع ذي الحجة بعد الزوال وبعد
صلوة الظهر وكره قبله وعلم فيها المناسك فاذا صلى بمكة الفجر يوم
تمام الشهر خرج الحي من قرية من الحرم على فرسخ من مكة ومكث فيها الحج
عرفة ثم بعد طلوع الشمس راح الى عرفات على طريق صبر عرفات
كلها موقف الا بطن عرفة بفتح الراء وضمتها واد من الحرم غربي مسجدة
فبعد الزوال قبل صلوة الظهر خطب الامام في المسجد خطبتين كل جمعة
وعلم فيها المناسك وبعد الخطبة صلى بهم الظهر والعصر باذان واقامتين
وقراءة سترية ولم يصل بينهما شي على المذهب ولا بعدا والعصر في وقت
الظهر وشرط لصحة هذا الجمع الامام الا يحضره ثمانية والصلوات وحدا

والاحرام بالبحر فيهما اي الصلوتين فلا يجوز العصر المنفرد في احدهما
فلو صلى الظهر وحده لم يصل العصر مع الامام ولا يجوز العصر لمن صلى
الظهر جماعة قبل احرام الحج بشرط الا في وقته وقال لا يشترط التمتع
العصر الا الاحرام وبه قالت الثلاثة وهو الاظهر شرنا لا ينه عن البرهان
ثم ذهب الى الموقف بفعل سن ووقف الامام على ناقته بقرية جبل الرحمة
عند الصغرات الكبار مستقبل القبلة والقيام والنية فيه اي الوقوف ليس
بشروط ولا واجب فلو كان جالساً جاز حجه وذلك لان الشرط الكيفية فيه
ففتح وقوف محتاج وهارب وطالب غريم وتجنون وسكران ودعاهم
بجهنم وعلم المناسك ووقف الناس خلفه بقرية مستقبلين القبلة سامعين
لقوله خاشعين باكين وهو من مواضع الابابة وهي مكة خمسة عشر نظماً
والجاء البراءة مستجاب كعبته • • • • • وملازم والموقفين كذا الجهد
• • • • • طواف وسعي مرتين وزمزم • • • • • مقام وميزاب جبار كعبته
• • • • • في الباب وعند رتبة الكعبة وعند السدة والركن اليماني وفي الحجر وفي بني
في نصف ليلة البعد واذا غابت الشمس في طريق المازين مزدلفة
وحدها من مازي حرفة المازي فحشر ويستحب ان ياتيها ماشياً وان
يكبر ويهمل ويحج ويحج ساعه فساعة والمزدلفة كلها موقفاً اولها
فحشر وهو واد بين مني ومزدلفة فلو وقف به او بطن عرته لم يجوز على
على المشهور ونزل عند جبل قروح بضم ففتح لا ينصرف العلمية والجهل
من قارح بمعنى مرتفع والوجه انه المشعر الحرام وعليه ميقونة قبل كان
ستلها آدم عليه الصلوة والسلام وعلى العشائين باذان واقامة لان
العشاء في وقتها فلا يحتاج للاعلام كالا احتياج هذا الامام ولو صلى
المغرب او العشاء في الطريق او في عمرات اعاده للحديث الصلوة اما ان
فتو قنتا بالزمان والمكان والوقت فالزمان ليلة النحر والمكان مزدلفة
والوقت وقت وقت العشاء حتى لو وصل الى مزدلفة قبل العشاء يصل
المغرب حتى يدخل وقت العشاء فتصلح لفراغ وجوه ما لم يطالع النحر

فيعود

فيعود الى الجواز وهذا الم يحذف طلوع النحر في الطريق فان خافه صلىها
ولو صلى العشاء قبل المغرب بمزدلفة صلى المغرب ثم اعاد العشاء فان لم يعد
حتى ظهر النحر عاد العشاء الى الجواز وينوي المغرب اذا وبتك سنتها او يحبسها
فانها اشرف من ليلة القدر كما اني به صاحب النهر وحرمانه وغيره وجزم
شرح البخاري رضي الله عنهما سيما القسطلاني رحمه الله عشر ذي الحجة
افضل من العشر الاخيرين ومضان وصلى النحر لا يصل الوقت ثم وقف
بمزدلفة ووقته من طلوع النحر الى طلوع الشمس ولو مارا في عرفه
لكن لو تركه بعذر كزحمة شئ عليه وكبر وهلل ولبي وصلى على
ومولاه المصطفى صلى الله عليه وسلم ودعا واذا استقر جذاً الى مني
مهلاً مصلياً فاذا بلغ بطن محسراً سرع قد رمية حجره في موقف انصاري
ووجي حجرة العقبة من بطن الوادي ويكره نزيها في فوق سبعاً آخرها
بجمعين اي برؤس الاصابع ويكون بينهما خمسة اذرع ولو وقعت على
او جمل ان وقعت بنفسها بقرب الحجرة جان والا وتلا ثمة اذرع بعيداً
دونه قريب جوهرة وكبر بكل اي مع كل منها وقطع تلبية باؤها
فلو رمي باكثر منها اي السبع جاز لا لو رمي بالقل بالتقييد بالسبع
لأنه التفصلا الزيادة وجاز الرمي بكل ما كان من جنس الارض كالحجر
والحجر والطين والمفرة وكل ما يجوز التيمم به ولو كان تراب فيقوم
مقام حصاة واحدة لا يجوز خشب وعنب ولو كبر وجواهر
لانه اعز الالهانة وقيل يجوز وذهب وقصة لانه يسمى نثاراً لا رماً
وبعد لانه ليس من جنس الارض وما في فروق الاشياء من جوازها بالبر
خلاف الذهب ويكره اخذها من عند الحجرة لانه مردودة لحديث من قبل
حجته رفعت حمرته ويكره ان يلتقط حجراً واحداً فيكسوه بسبعين حجراً
صغيراً وان رمي بمائة بيضين ووقته من النحر الى الفجر وسن من طواف
ذكاؤا والها وياح لغروبها ويكره للنحر ثم يعود الرمي ذبح ان شاء
لانه مفرد ثم قصي بان ياخذ من كل شجرة قدراً لا مثله وجوبا وقصير الكل

منه وصي والربع واجب ويجب اجراء الموسي على الاقترع ان امكن وطلوعه
 الكمل افضل ولو ازاله بنحو نورة جاذ وصل له كل شيء الا النساء قبل الطيب
 والصيد ثم طواف الزيارة يومها من ايام الحج الثلاثة بيان لوقته الواجب
 سبعة بيان للاكل والا فالركن اربعة بلا رمل ولا سعي ان كان سعي قبل
 هذا الطواف ولا فعلها لان تكرارها لم يشرع وطواف الزيارة اول وقت بعد
 طلوع الفجر يوم النحر وهو فيه اي الطواف في يوم النحر الاول افضل ويمتد
 وقته الى اخر العمر وحل له النساء بالخلق السابق حتى لو طاف قبل الخلق
 لم يحل له نهي فلو قلتم ظفوه مثلا كان جناية لانه لا يخرج من الاحرام
 الا بالخلق فان اخذه عنها اي ايام النحر وليا اليها منها كره تحريمها وجوب
 دم لترك الواجب وهذا عند الامكان فلو ظهرت الحائض ان قدر اربعة
 اشواط ولم تفعل لزمها دم والا لا ثم اني فيبيت بها الرمي وبعد
 ذوال ثمان النحر ربي الحمار الثلاث يبدأ استئنا بما يلي مسجد الحيف
 ثم يلبس الوسطى ثم العقبية سبعة وكبر سبعة ووقف حامدا مهلا
 مكبوا مصليا قدر قراءة البقرة بعد تمام كل ربي بعده ربي فقط
 فلا يقف بعد الثالث ولا بعد يوم النحر لانه ليس بعده ربي ودعا
 لنفسه وغيره رافعاً عنقه نحو السماء او القبلة ثم ربي على ذلك وبعد
 كذلك ان مكث وهو احب وان قدم الرمي فيه اي في اليوم الرابع على الزوال
 جاز فان وقت الرمي فيه من الفجر للغروب وانما في الثاني والثالث من
 الزوال المطلق زكاة وله التفرقة مني قبل طلوع فجر الرابع لا بعده
 لدخول وقت الرمي وجاز الرمي كله ركباً وكسرة في الاوليين اي
 الاولى والوسطى ماشياً افضل لانه يقف في الاخرة اي العقبية
 لانه ينصرف والراكب اقدر عليه واطلق افضلية المشي في الظهيرة
 ورجحه الكمال رحمة الله وغيره ولو قدم فقله بفحيتين متاعده وخدمه
 الي مكة واقام بمحى للرعي او ذهب لعرفة كره ان لم يامن لان امن وكذا
 بكرة المصل جعل نحو نعله خلفه لشغل قلبه واذا انقز الحاج الى مكة

استئنا

ينزل

ينزل استئنا ولو ساعته بالمحصب بضم ففتحين الابطح وليست المقبرة
 منه ثم اذا اراد السعوط للمصدر اي للوداع سبعة اشواط بل انزل
 وسعي وهو واجب الا على اهل مكة ومنه في حكمهم فلا يجب بل ينزى
 كمن مكث بعده ثم النية للطواف بشرط فلو طاف هاربا او طالبا
 لم يجوز لكن يكفي اصلها فلو طاف بعد ارادة السعوط ونوى التطوع لم يراه
 عم الصدور كما لو طاف بنية التطوع في ايام النحر ووقع عنه الفرض ثم
 بعد كعبته يشرب من زمزم وقبل العقبية تعظيماً للكعبة ووضع
 صدره ووجهه على الملتزم وتشبث بالاستناد كما المستشفع
 بها ولم ينلها يضع يديه على راسه مبسوطين على الجدار قائمتين
 والتصق بالجدار ودعى بجهنم او يبي او يتباكى ورجع فتهفرف اي
 الخلف حتى يخرج من المسجد وبصره ملاحظ للمبیت وسقط
 طواف القدوم ممن وقف بعرفة ساعة قبل دخول مكة ولا شيء عليه
 بتركه لانه سنة واساء ومنه وقف بعرفة ساعة عرفية وهو اليسير
 من الزمان وهو المجل عند اطلاق الفقهاء رضي الله عنهم من ذوال يومها اي
 اي عرفه الى طلوع فجر يوم النحر واجتاز مسرعاً او تأيماً او معي عليه
 وكذا لو اهل عنه رقيقه وكذا غير رقيقه فتح به اي بالتح مع
 احرامه عنه نفسه فاذا انتبه وافاق فاتي بافعال الحج جاز ولو بقي الايام
 ان كان بعد احرامه طيف به المناسك وان احرموا عنه اكتفى بما فرغهم
 ولهم ما لو جئوا فاحرموا عنه وطافوا به المناسك وكلام الفتح يفيد
 الجواز او جعل انها عرفة صح حجة لان الشرط الكيفية لا النية وان لم
 يقف فيها فاف حجة الحديث الحج عرفه فطاف وسعي وتحلل بافعال
 العمرة وقضى ولو حجه نذر او تطوعاً لم يقبل ولا دم عليه والمراة
 فيما مر كالرجل لعوم الخطاب ما لم يقم دليل الخصوص ككنها ككشف
 وجهها لمراسها ولو سدت شيئاً عليه وجافته عنه جاز بل ينزى
 ولا تلبس حمراً بل تسمع نفسها فاعا للفتنة وما قيل انه عور ضعيف

ولا تامل ولا تضطجع ولا تسعي بين الميلى ولا تخلق من تخلق ولا تفرج
شعرها كمر وتلبس الخيط والخفين والحلي ولا تقرب المحرمات الزحام
لمنعها من محاسن الرجال والخشى المشكل كالمراة فيما ذكر احتياطا وحفظا
لما منع نسك الطواف ولا شيء عليها بتأخيرها اذا لم تطهر الا بعد ايام
الغفر فلو ظهرت فيها بقدر كثرة الطواف لزمها الدم بتأخيرها لئلا
وهو بعد حصوله كنية يسقط طواف الصدور مثله المفاصل البنية
جمع بينه من قبل ويقر والهدى منها وهذا العم كاسي **باب**
القران هو فصل الحديث انا في الت من ربي وانا بالعقيق
فقال يا محمد اهلوا بحجة وعمرة معا ولا تشق والقص
الغرة على الصلوة والسلام اجزم بالبح ثم ادخل عليه العمرة لبيان الجواز فصار
قارنا ثم التمتع ثم الافراد والقران لغة الجمع بين شيئين وشرا عان يهل
اي يرفع صوته بالتلبية بحجة وعمرة معا حقيقة او حكما بان يحرم
بالغرة قائم ثم بالبح قبل ان يطوف لهذا ربيعة اشواط او عكسه بان
يدخل احرام العمرة على الحج قبل ان يطوف للقدوم وان اساء او بعد
وان لم يمه دم في الليقات اذ القادى ويكون الا فاقيا او قبله فاشهر
الحج او قبلها ويقول انا بالانصب والمهاد التنية والمزاد بيان السنة
اذ التنية بقلبية تكفي كالصلوة بحيثى بعد الصلوة اللهم اني اريد الحج
والعمرة فلتسوها لي وتقبلها مني فيستحب تقديم العمرة في الذكركلها
في الفعل وطواف العمرة اول وجوبا حتى لو نواه الحج لا يقع الا لها سبعة
اشواط يرسل في الثلاثة الاول ويسعى بلا خلق فلو خلق لم يحل في عمرة
ولزمه دمان ثم حج كما مر فيطوف القدوم ويسعى بعمره ان شاء
فان اتي بطوافين متواليين ثم يسعي بينهما جاز واساء ولا دم عليه
ودرج للقران وهو دم شكر فيا كل منة بعد ايام يوم النحر او يوم
العتيق وان عجز صام ثلاثة ايام وان شفرقة آخرها يوم عرفة
فيعذره لا تجزئه فقول المنح كالنحر بيان للافضل فيه كلام وسبعة

بعد

بعده تمام ايام حجة فرضا او واجبا وهو يعني ايام التشريق اين شاء
لكن ايام التشريق لا تجزئه لقوله تعالى وسبعة اذ رجعت اي فرغت
من افعال الحج فحرم من وطئه مني او تخلفها موطئا فان فاتت الثلاثة
تعين الدم فلو لم يقدر تحلل وعليه دمان فلو قدر عليه في ايام النحر قبل
بطل صومه فان وقف القادى قبل اكثر طواف العمرة بطلت عمرته
فلو اتي باربعة اشواط ولو بقصد القدوم او التطوع لم تبطل
ويتمها يوم النحر والاصل ان المأتي به من جنس ما هو ملتبس به في
وقت يصلح له ينصرف للمتلبس به وقضيت لشروعه وجوبه
لرفض العمرة وسقط دم القران لانه لم يوفق للنسكين
باب التمتع هو لغة من المتاع او المتعة
وشرا ان يفصل العمرة او اكثر اشواطها في اشهر الحج
فلوطاف الاقل في رمضان مثلا ثم طواف الباقي في شوال ثم حج من
عامه كان متعتا فتح قال المصنف رحمه الله فلتغير النسخ الى هذا
التعريف ويطوف ويسعى كما مر ويخلق او يقصر ان شاء ويقطع
التلبية في اول طوافه للعمرة واقام بمكة حلالا ثم يحرم بالبح في سفر
واحد حقيقة او حكما بان يلزمه باهله المأما غير صحيح يوم التروية
وقبله افضل ويحج كما مر لكنه يرمل في طواف الزيارة ويسعى بعمره
ان لم يكن قد منها بعد الاحرام ودحج كالقادى ولم تنب الاضحية عنه
فان عجز عن الفم صام كالقران وطاف صوم الثلاثة بعد احرامها
اي العمرة لكن في اشهر الحج لا قبله اي الاحرام وتأخير افضل رجاء
وجود الهدى كما مر وان اذاد التمتع السوف الهدى وهو افضل
احرم ثم ساق هديه معه وهو اولى به قوده فلا اذا كانت لا ساق
فيقودها وقد بدنته وهو اولى به التليل وكرة الاشعار وهو شق
سنا منها من الايسر والارمن لان كل احد لا يحسنه فاما من احسنه
قطع الجار فقطع فلا بأس به واعتمر ولا تحلل منها حتى يخرج ثم احرم الحج كما مر

فمن لم يسق وخلق يوم النحر واذا خلق حلته اهراميه على الظاهر والكي
ومن في حكمه يفرد فقط ولو قرن او تمتع جاز واساؤه عليه دم جبر
ولا يجزيه الصوم لو عسرا ومن اعتذر بلا سوق هدي ثم بعد عمرته
عاد الى بلده وخلق فقد اتم المأما صحيبا فبطل تمتعه ومع سقوه
تمتع كالقارن وان طاف لها اقل من اربعة قبل اشهر الحج واثمها
فيها وجع فقد تمتع ولو طاف اربعة قبلها لا اعتبار الاكثر كوفي
اي اقل من عمرته فيها اي الاشهر وسكن بمكة اى دخل الحواقيت
او بصرة اي غير بلده وجع من عامه فهو متمتع ببقاء سفره ولو فسد
ورجع من البصرة الى مكة وقضاها وجع لا يكون متمتعاً لانه
كالكي الا اذا اتم باهله ثم رجع واليها لانه سفر آخر ولا يضرب
كون العمرة قضاء عما افسده واي النسك افسده الممتع اتمه بلام
للمتع بل الفساد **باب الجنائز** الجنائز هما ما تكون
حرمته بسبب الاحرام او الحرم وقد يوجب بهاد مان او دم او صوم او صفة
ففضلها بقوله الواجب دم على حرم بالغ فلا شيء على الصبي خلافا للامة
وحرمته ولو ناسيا او جاهلا او مكرها فيجب على ناسيها عطي راسه
ان طيب عصوا كاملا ولو فمه باكل طيب كثر او ما يبلغ عضو الوجع
والبدن كله كعضو واحد ان اتحد المجلس والا فكل طيب كفاة ولو ذبح
ولم يذله لزمه دم آخر لتركه واقا الثوب المطيب اكثره فيشترط
للزوم الدم دوام لبسه يوما او خضب راسه بحسنارقيق اما
المتلبس ففقيه دمان او دهن بزيت او كل يفتح الحاء المهملة الشريح
ولو كان خالصين لاسما اصل الطيب بخلاف بقية الدهان فلو كثر
او استعطه او داوى به جراحة او شقوف رجله او قطره اذ يثبه
لا يجزى دم ولا صدقة اتفاقا بخلاف المسك والعبير والغالية والكافور
وتحوها ما هو طيب بنفسه فانه يلزم الجزا بالاستعمال ولو على وجه
الدواوي ولو جعله في طعام قد طبخ فلا شيء فيه وان لم يطبخ وكان مغلواكره

كله

كله كشوطيب وكفاح او لبس مخيطا لبسا مقبلا فلو اتزر به او وضعه
على كتفيه لا شيء عليه او ستر راسه بمغتدا او ما يجعل اجنية او عتلا فلا
شيء عليه يوما كاملا او ليلة كاملة وفي الاقل صدقة والرايد
على اليوم كاليعوم وان نزع ليله واعاده نهائرا ولو جمع ما لبس
ما لم يعزم على الترتل للبسه عند الترتع فان عزم عليه اي الترتل
ثم لبس تعدد الجزا كذا في تعدد الجزا او لبس يوما
فارق ما للبسه ثم دام على لبسه يوما اخر فعليه الجزا ايضا لانه
مخطور وكان لثوبه حكم الابتداء ولم يلبس بعد ما احرم وهو لبسه
كاشاية بعده ولو مكرها او ناسيا ولو تعدد سبب اللبس تعدد الجزا
ولو اضطر الى قميص فلبس قميصين او الى قلنسوة فلبسها مع عمامة
لزمه دم واشهر ولو تيقن زوال الضرورة فاستمر كغيره في تغطية
ربع الرأس والوجه كالحل ولا بأس بتغطية اذنيه وقفاه ووضع
يده على انفه بلا ثوب او خلق اي ازال ربيع راسه او ربع لحيته
او خلق لحاجه يعني واجتهد في الفصد فله في الحج الفسخ وخلق
احدى ابطينه او عانته او قبيته كلها او قص اظفار يديه او حلق
او الحلق في مجلس واحد فلو تعدد المجلس تعدد الدم الا اذا اتحد المجلس
كخلق ابطينه في مجلسين او راسه في اربعة او يدي او رجل اذ الربع ك
لكل او طاف للقدم لوجوبه بالشروع او للصدر جنبيا او كايضا
او للقصص مجتمعا ولو جنبيا فبدنة ان لم يعود والا صح وجوبها
في الجنابة ونديها في الحيض وان المصير الاول والثاني جازله فلا
يجب اعادة السعي جوهره وفي الفسخ لو طاف للعمرة جنبيا او حدينا
فعليه دم وكذا لو تركه من طوافها شوطا لانه لا مدخل للصدق
في العمرة او افاض من عمرته ولو تبدع بغيره قبل الامام والغروب سقط
الدم بالعودة ولو بعد في الاصح غايه او ترك اقل سبع الفرض يعني
ولم يطف غير حتى لو طاف للصدر انتقل للفرض ما يكمل ثم ان بقي اقل

الصدر فصدقة ولا فورم وبترك اكثره بقي شرهما ابدا في حق النساء
حتى يطلوه فكل جامع لزمه دم اذا تعدد المجلس الا ان يقصد
الرفض فتح او ترك طواف الصدر او اربعة منه ولا يتحقق الترك
الا بالخروج من مكة او ترك السجى او تركه او ركب فيه بلا عذر والوقوف
يجمع يعني مزدلفة او الرمي كله او في يوم واحد او الرمي الاول والاكثر
اي اكثر من يوم او حلق في حل يحج في ايام النحر فلو بعد ما نزل في
او عمرة لا يختصا من الحلق باليوم لا دم في مفرج خرج ثم يرجع في حل
الى الحرم فقد قصص ذلك الحاج اذا رجع في ايام النحر ولا قدم للتأخير
او قبل عطف على حلق او لمس بشهوة انزل اوله في الاصح واستمى
بكنفه او جامع بهيمة وانزل او اخر الحاج الحلق او طواف الفرض
في ايام النحر لتوقفتها بها او قدم نسكا على اخر فيجب في يوم النحر اربعة
اشياء الرمي ثم الذبح لغرض المفرد ثم الحلق ثم الطواف لكن لا شيء على
طواف قبل الرمي والحلق نعم يكره الثياب وقد تقدم كالا شيء على المفرد
الا اذا حلق قبل الرمي لان ذبحه لا يجب ويجب دمان على قار حلق
قبل ذبحه دم للتأخير ودم للقران على المذبح كاحرره للصنف حله
قال به اندفع ما توهمه بعضهم من جعل الدمين للجناية وان طيب
جوابه قوله الاتي تصدق اقل من عضو واستدراسه وليس قل
في يوم في الخزانة في الساعة نصف صاع وفيما دونه قبضة وظهر
ان الساعة فلكية او حلق شاربه او اقل من ربع داسه او الحية وبعض
دقبتة او قصى اقل من خمسة اظافيره او خمسة مالي ستة عشر مفرقة
من كل عضو اربعة وقد استقر ان في كل طرف نصف صاع الا ان
يبلغ دما فينقص ما شاء او طواف للقدم او للصدر محذرا او ترك
ثلاثة من سبع الصدق ويجب لكل شوط منه دمة السبع نصف صاع
او ترك احدي الجار الثلاثة ويجب لكل حصاة صدقة الا ان يبلغ دما
فكما مر فاذا الحادي من الله انه ينقص نصف صاع او حلق رأسه

او حلال

او حلال غيره ادر قبته او قلم طفره بخلاف ما لو طيب عضو غيره او لبسه
فخطا فانه لا شيء عليه اجماعا ظاهريه تصدق بنصف صاع من بركا الفطرة
وان طيب او حلق او لبس بعذر خيرا ان شاء ذبح في الحرم او تصدق
بثلاثة اصوع طعام على ستة مساكين اين شاء او صام ثلاثة ايام
ولو مفرقة ووطئه في احدي السبيلين من اذني ولو ناسيا او عرها
او نائمة او صبيا او مجنونا ذكره الحدادي رحمه الله لكن لا دم ولا
قضاء عليه قبل وقوف فرض يفسد حجة وكذا الاستدصت ذكر
حما لا وذكرا مقطوعا فسد حجتها اجماعا ويصح في فاسده
لجائزه ويدبح ويقتضي ولو نفل او فسد القضاء هل يجب قضاءه
لم اراه والذي يظهر ان المراد بالقضاء الاعادة ولم يفرقا وجوبا
بل ند بان خلاف الوقاع ووطئه بعد وقوفه لم يفسده ويجب
بدنه وبعد الحلق قبل الطواف ثمانية لحنه الجناية ووطئه في حجة
قبل طوافه اربعة مفسد لها فمضى وذبح في قضي وجوبا ووطئه
بعد اربعة ذبح ولم يفسد خلافا للشافعي رحمه الله فان قيل حرم صيدا
اي حيوانا بريئا متوحشا باصل خلقته او دل عليه قاتله حصوا
له غير عالم واتصل القتل بالقدالة او الاشارة والدال او المشير
باق على حرامه واخذته قبل ان ينقل عن مكانه بداء او عودا
سهوا او عمدا مباحا او مملوكا فعليه جزاؤه ولو سبعا غير صيامل
او مستأنسا او حاما ولو مسرولا بفتح الواو ما في رجله ريش
كالسر وال او هو مضطرا الى اكله كما يلزمه القصاص لو قتل انسانا
واكل لحمه ويقدم الميتة على الصيد والصيد على مال الغير ولحم الانسان قيل
والخنزير ولو الميتة لئلا لم يحل بحال كالا ياكل طعام مضطرا في التوزير
الصيد المفذوح اولى اتفاقا اشباهه ويغرم ايضا ما اكل لو بعد الجزاء هو ما
قومه علان وقيل الواحد ولو القاتل يكتفي في مقبله او قرب مكان منه ان لم
يكن له في مقبله قيمة فاف للتوزيع لا للتخيير والجزا في سبع اي جلود

لا يؤكل ولو خنزيرا أو فيلا لا يزداد على قيمة شاة وإن كان السبع أكلها
 لأن الفساد في غير المأكول ليس إباحة الدم فلا يجب قيمة الأدم ولذا
 لو قتل مملوكا ضمنه لحق الله غير مملوك ولما كره مملوكا ثم له أي للقاتل أن
 يشتري به هديا ويذبحه بمكة أو طعنا ما يتصدق ابن شاة على كل مسكين
 ولو ذمي نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو شعير كالفضة لا يجوز به
 أقل أو أكثر منه بل يكون تطوعا أو صام عن كل طعام مسكين يوما أو نصف يوم
 مسكين أو كان الواجب ابتداء أقل منه تصدق به أو صام يوما بدله ولا يجوز أن
 يفرق نصف صاع على مسكين قال المصنف رحمه الله تعالى لا يجوز أن يذكره هنا
 وقدم في الفطرة الجوان فينبغي كذلك هنا وتكفي الإباحة هناك دفع القيمة وإن
 يدفع كل الطعام إلى مسكين وأصلها بخلاف الفطرة لأن العبد منصوص عليه
 في يجوز دفعه أي الجزاء أوقف لا تقبل شهادته له كاصلة وإن علا وقرعة
 سفلى وروجه وروجه وهذا هو الحكم في كل صدقة ولجبه كما مر في المصنف
 ووجب بجرحه ونصف شعره وقطع عضوه ما نقص أي إن لم يقصد الإصلاح
 قطع كتحليل حامة من سينور وشبكة فلا شيء عليه وإن ماتت ووجب نصف ريشه
 وقطع قوائم حتى يخرج عن حيز الامتناع وكسر بيضه غير المذبح ومخرج
 فخرج ميت به أي بالكسر وذبح حلال صيد الحرم وحبله لبنه وقطع
 حشيشه وشجرة حال كونه عديم مملوكا يعني النابت بنفسه سواء كان مملوكا
 أو لا حتى قالوا لو نبت في ملكه أم غيلان فقطعها انتفا فولية قيمة لما لها
 وأخرى لحق الشروع بناء على قولها المفتية به من تلك أرض الحرم ولا منبت أي ليس
 من جنس ما ينبت الناس فلو من جنسه فلا شيء عليه كالمقلوع وورق لم يضر
 بالشجر ولو لصل قطع الشجر المملوك أن ثماره أقيم مقام الأنياب قيمة في كل
 ذكر الأما جزوا وكسر لعدم الثمار ذهب بغير كانون أو ضرب فسطاط
 والعبرة لا صلة لا لغصنه لأنه تبع وبعضه أي الأصل كقوت جميعها الحرم
 والعبرة بكان الطير وإن كان على غصن بحيث لو وقع الصيد وقع في الحرم
 صيد الحرم والألا ولو كان قوائم الصيد القائم في الحرم ورأسه في الحرم فالعبرة

لقائمة

لقائمة وبعضها كلها الرأس وهذا في القائم فلو نأى فالعبرة لرأسه لسقوط
 اعتبار قوائم حشيشه فإن أجمع المبيع والمحرّم فالعبرة بحالة الرعي إلا إذا
 رماه من الحرم ومراستهم في الحرم يجب الجزاء استحسننا ما يبيع ولو شوي
 بيضا أو جرادا أو طبل لبن صيد فضمنه لم يجرم كل واحد وجاز بيعه ويكره
 ويجعل ثمنه في الفدا إن شاء لعدم الزكاة بخلاف ذبح الحرم وحلال صيد
 الحرم فإنه ميتة ولا يري حشيشه بذابة ولا يقطع بمخل إلا إذا خروا
 بأس باخذ كقيمة لأنها كالجاف وتقتل قملة من بدنه أو القايها أو القاء
 ثوبه في الشمس لموت تصدق بما شاء جرادة فيجب الجزاء فيها أي القملة
 بالذلة كما في الصيد ويجب في الكثير منه نصف صاع وأكثر هو
 الزايد على ثلاثة والجراد كالقمل يجر ولا شيء يقتل غراب إلا العقق
 على الظاهر ظهيرية وتعيم البعوضة في النهر وحذرة بكسر ففتحتين
 وجوز البرجند في فتح الحاء وذئب وعقرب وحيتة وفأرة بالهمز وجوز
 البرجند في التسهيل وكب عقود أي وحشي ما عدا فليس بصيد صلا
 وبجوز وفصل لكن لا يحل قتل ما لا يؤذي ولذا قالوا لا يحل قتل الكلب
 إلا هلي إذا لم يؤذ والامر بقتل الكلاب منسوخ كما في الفتح أي إذا لم تضر
 وبرعوث وقراد وسكفاة بضم ففتح فسكون وقراش وذباب ووزغ
 وزنبور وقنفذ وصرصر وصياح ليل وابن عرس وأرق حبيبي وأمر
 أربعة وأربعين وكذا جميع هوام الأرض إلا أنها ليست بصيد ولا تستل
 من البدن وسبع أي حيوان ما صايل لا يمكن دفعه إلا بالقتل فلو لم يكن
 بغيره لزمه الجزاء كما تلمسه قيمته لو مملوكا وله ذبح شاة ولو أبوها
 طيبا لأن الأمر هي الأصل وبقر وبعير ودجاج ويط أهلي وكل ما صاد
 حلال ولو لم يجرم وذئبة في الحرم بلاد لا تدرج ولا امرأة به وأما أنه فلو وجد
 أحدها حل للحلال لا للمحرّم على المختار ويجب قيمة بذبح حلال صيد
 الحرم وتصديق به ولو لم يجرم الصوم لأنها طرومة كفارة حتى لو كان
 الذابح محرما جزاء الصوم وقيد بالذبح لأنه لا شيء في ذلته إلا أنه

حي ورويه

ومن دخل الحرم ولو حلالا او احرم ولو في الحل وفي يوم حقيقة يعني الحارحة
حيث وجب ارساله اي اطارته او ارساله للحل وفي يوم حقيقة قهرت
على فاضح غير مضيع له لان تسييب الذابة حرام بخروفي كراهية
جامع الفتاوى شرعا عصفير من الصياد واعتقها جازان قاله اخذها
فهي له ولا تخرج عن ملكه باعتاقه وقيل لا لأنه تضييع للمال انتهى
قلت وحينئذ فتتقيد الاطارة بالباحة فتأصل وفي كراهية فخذها
النوازل سيب دابته فخذها آخر واصليها فلا سبيل للمالك عليها
ان قال عند تسييبها هي لمن اخذها وان قال لاحاجة لي بها فله
اخذها والقول له بيمينه انتهى لا يجب ان كان الصيد في بيته
لجريان العادة الفاشية بذلك وهي في احري الجي وقصصه ولو القفص
في يده بدليل اخذ المصحف بغيره للمحدث ولا يخرج الصيد عن ملكه
بهذا الارسال فله امساكه في الحل وله اخذه من الشاة اخذه منه
لا أنه لم يخرج عن ملكه لأنه ملكه وهو حلان بخلاف ما لو اخذه وهو
كما يأتي لأنه لم يرسله عن اختيار فلو كان جارحا كذا فقتل حرام المحرم
فلا شيء عليه لفعله ما وجب عليه فلو باعه دة المبيع ان بقي
والا فعليه الجزا لان حرمة الحرم والاحرام يمنع بيع الصيد ولو
اخذ حلال صيدا فاحرم ضمن مرسله من يده الحكمية اتفاقا في
الحقيقة عنده خلافا لها وقولها استحسن كما في البرهان ولو اخذه
محرم لا يضمن مرسله اتفاقا لان المحرم لم يملكه وحينئذ فلا يأخذه
من اخذه والصيد لا يملكه المحرم بسبب اختياره كشرأ وهبة
بل بسبب جبري والسبب الجبري في اخذ عشر مسئلة مبسطة
في الاشياء فلذا قال تبعا للبرعمة المحيط كالارث وجعله في الاشياء
بالا اتفاق لكن في النهمة السراج انه لا يملكه بالميراث وهو الظاهر
فان قتله محرم اخر بالغ مسلم ضمنا جزائيين الاخذ بالاخذ والقتل
بالقتل ورجع اخذه على قاتله لأنه قد رده عليه ما كان بمعرفة السقوط

وهذا

وهذا ان كفو حال وان يصوم فلا على ما اختاره الكمال لانه لم يرغم شيئا
ولو كان القاتل بهيمة لم يرجع على ربها ولو صبيها او نصرانيا فلا
جزاؤه عليه الله تعالى ولكن رجع الاخذ عليه بالقيمة لانه يلزم حقوق
العباد دون حقوق الله تعالى وكل ما على المفرد به دم بسبب جنائية
على احرامه يعني بفعل شيء في محظوراته مطلقا اذ لو ترك واجبا من
واجبات الحج او قطع نبات الحرم لم يتعد الجزا لانه ليس جنائية
على الاحرام فعلى القاتل ومثله متمتع ساق الهدي كذا وان
الكلم في الصلابة قد فتشني ايضا لجنائيتها على اهراميه الامجاورة
المليقات غير محرم استثناء منقطع فعليه دة واحد لانه حينئذ
ليس بقاتل ولو قتل حرمان صيدا تعدد الجزا لتعدد الفعل ولو
حلا لان صيد الحرم لا يتحد المحل وبطل بيع محرم صيد وكذا اكله
وشراؤه ان اصطاده وهو محرم والا فالبيع فاسد فلو قبض المشتري
فغضب في يده فعليه وعلى البايع الجزا وفي الفاسد يضمن قيمته
ايضا كما مر ولدت ظلية بعد ما ولدت لم يجزه اي الولد عدم
سراية الامن حينئذ وهل يجب ردّها بعد الاداء الظاهر نعم
اذا في مسلم بالغ يريد الحج ولو نفلا او العجرة فلو لم يرد واحدا منها
لا يجب عليه دة من مجاوزة المليقات وان وجب حج او عمره اذ اراد
دخول مكة او الحرم على ما مر وجاور وقت ظاهرها في النهمة
البدائع اعتبار الاداة عند المجاوزة ثم احرم لزمه دة كما اذا
لم يحرم فان عاد اليه مبيعات مما تم احرامه وعاد اليه حال كونه
محرم لم يشرع في نسك صفة حرما كطواف ولو شوطا وانما قال ولجئ
لانا الشرط عند الامام رحمه الله تجدد يد التبليية عند المليقات بعد
العود اليه خلافا لما سقط الدم ولا فصل عوده الا اذا خاف في
الحج والا اي وان لم يعد او عاد بعد شروعه لا يسقط الدم كما
يريد الحج ومتمتع فرغ من عمرته وصار مكيا وخرج من الحرم وحرما

اخرجت من الحرم وماتت عندها
وانه اذ يجرى احراما
اي الاقدار

بالج من الحل فان عليهما دما المجاوزة ميقات المكي بلا احرام وكذا لو احراما
بعمرة من الحرم وبالعقد كما مر يسقط الدم من كل كوفي اي افاقي البستان
اي مكانا من الحل داخل الميقات لحاجة تصددها ولو عند المجاوزة
علي ما مر ونسب مدة الإقامة ليست بشرط علم المذبح له دخول
مكة غير محرم ووقفه البستان ولا شيء عليه لانه المتحقق باهله كما مر
وهذه حيلة لا فائ في يريد دخول مكة بلا احرام ويجب على من دخل
مكة بلا احرام لكل مرة حجة او عمر فلو عاد فاحرم بنفسه اجزائه
عن آخر دخوله وتامه في الفتح وصح منه اي اجزائه عما لزمه
بالدخول لو حج عمدا عليه من حجة اسلام او نذر او عمر منذ ذلك
في عامه ذلك لتداركه المتروك في وقته لا بعده لصيرورة دينه
بتحويل السنة جاوز الميقات بلا احرام فاحرم بعمره ثم انفسرها مضي
وقضي ولادته عليه لترك الوقت لجبره بالا حرام منه في القضاء
ومنه في حكمه طاف لعمرة ولو شوطا فاحرم بالحق وقضيه وجوبا بالحق
لنهى المكي عن الجمع بينهما وعليه او اقل استوا طهاده من اجل الرقعة وحج
وعمره لانه كفايت الحج حتى لو حج في سنة سقطت العمرة ولو رخصها
قضاها فقط فلو اتى بها ماضيا واسباه وذبح وهو ذبح جبر وفي الاقا
دم شكر ومما احرم حج وحج ثم احرم يوم النحر باخر فان كان قد حن
للاول لزمه الاخر في العام القابل بل لا دم له لنتها الاول والا
يخلق الاول فمع دم قصير عجز به ليعقد المرأة اول الجنابة على
الحواطة بالتقصير والتأخير منه التي بعمره الا الحلق فاحرم باخر
ذبح الاصل ان الجمع بين احرامين لعمرتين مكروه تحريما فيلزم الذبح
بالجنتين في ظاهرا الرواية فلا يلزم ما في احرام حج ثم احرم بعمره لزمه
وصار قارنا مسينا كما مر ولذا بطلت عمرته بالوقوف قبل افعالها
لانها لا تشرع مرتبة على الحج الا بالتوجه الى عرفته فان طاف لمطواف
القدوم ثم احرم بها فبقي عليها ذبح وهو ذبح جبر ونذير وقضاه

لتأكله

لتأكله بطوافه فان رخص بقضي لصحة الشروع فيها وادق دما
لرخصها حج فاهل بعمره يوم النحر او في ثلاثة ايام بعده لزمته بالشروع
لكن مع كراهة التحريم ورفضت وجوبا تخلصا من الاثر وتقصيت
مع ذم للرفض وان مضى عليها صح وعليه لا تركاب الكراهة
فهو ذم جبر فائت الحج اذا احرم به او بها وجب الرخص لان الجمع بين
احرامين يتجتنان او لعمرتين غير شروع واما فائت الحج فيبقى في احرامه
فيلزمه ان يتحلل من احرام الحج بافعال العمرة ثم يعود بقضي ما احرم
لصحة الشروع ويدرج التحلل قبل اوانه بالرخص **باب**
الاحصاء هلغة المنع وشرعا منع عن ركبتين اذا احصاه
بقدر او مريض او موات محزنا وهلاك نفقة حل له التحلل فيئذ
بعث المفرد دما او قيمته فان لم يجد بقي محرما حتى يتجدد ويتحلل
بطواف وعمر الثاني انه يقوم القدم بالطعام ويتصدق به فان لم يجد
صام عن كل نصف صاع يوما والقارون دميت فلو بعت واحدا لم
يتحلل عنه وعين يوم الذبح ليعلم متى يتحلل ويدبر في المحرم ولو
قبل يوم النحر خلا فلهما رحمهم الله ولو لم يفعل ورجع الى اهله بغير تحلل
وصبر محرما حتى زال الخوف جاز فان ادرك الحج فيها ونعت والا
تحلل بالعمرة لان التحلل بالذبح انما هو للضرورة حتى لا يمتد
احرامه فيشتق عليه ويلقي ويدبر يحل ولو بلا طق وتقصير هذا
فايدة التوبين فلو ظن ذبحه ففعل كالحلال فظهر انه لم يذبح وذبح
في حل لزمه جزاء ما جنى ويجب عليه ان حل من حجه ولو تفسلا
حجته بالشروع وعمرة للتحلل ان لم يحج في عامه وعليه المحرم عمره
القارون حجة وعمره ان احدهما التحلل فان بعث ثم زال الاحصاء
وقد عصى ادراك الهدي والحج مقائقه وجوبا والايقين عليها
لا يلزمه التوجه وهي باعية ولا احصاء بعد ما وقف بعمرته
للا من من الفوات والممنوع ولو بمكة في الركبتين محصر على الاصح

والقادر على احدها اما على الوقوف فلتقام حجة به واما على الطواف
فلتخلله به كما مر **باب الحج عن الغير** الاصل ان كل
من ايج بعبادة مما له جعل ثوابه لغيره وان نواه عند الفعل
لنفسه لظاهر الآية وآما قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى
اي الا اذا اوهبه لاحد كما حققه الكمال رحمه الله واللام بمعنى
على كما في قوله ولهم اللعنة ولقد افصح الزاهد في اعتزاله
هنا والله الموفق لعبادة المالكة كزكاة وكفارة تقبل النيابة
عن المكلت مطلقا عند القدرة والعجز ولو بالنائب مطلقا لان العبرة
لنية الموكل ولو عند دفع الوكيل واليدوية كصلوة وصوم
لا تقبلها مطلقا والمركبة منهما كالحج الفرض تقبل النيابة عنه
العجز فقط لكن بشرط دوام العجز الى الموت لانه فرض العزم حتى
تتكرر لا عادة بزوال العذر وبشرط نية الحج عنه اي عن الامر
فيقول احرمت عن فلان لبيتك عن فلان ولو نسي اسمه فنوى عن
الامر صحت وتكفي نية القلب هذا في اشتراط دوام العجز الى الموت
اذا كان العجز كالحبس والمرض الذي يرجى زواله وان لم يكن كذلك
كالعمى والزمانه يسقط الفرض بحج الغير عنه فلا إعادة مطلقا
سواء استمر ذلك العجز ام لا ولو ايج وهو صحيح ثم عجز واستمر
لم يجزه لفقد شرطه وبشرط الامر به اي بالحج عنه فلا يجوز بحج
الغير بغير اذنه الا اذا حج الواجب الوارث عنه مورثه لوجود الامر
دلالة وبقي من الشرائط النفقة من مال الامر كذا او اكثرها وحج
المأمور بنفسه وتعيينه ان عينه فلو قال حج عني فلان لا يجزئ
بحج حج غيره ولو لم يقل له عني جاز واوصلها في الباب الى عشرين شرطا
منها عدم اشتراط الاجرة فلو استأجر رجلا بان قال استأجره
على ان حج عني بكذا لم يجز حجة عنه وانما يقول امرتك ان حج عني
بلاذ كواجبة ولو انفق من مال نفسه او خلط النفقة بماله وحج

وانفق

وانفق كله او اكثره بطلان وبزوجه في الصمان وشرط الحج المذكور في الحج الفرض
لا النفل لا تساع به ويقع الحج المفروض عن الآخر على الظاهر من المذهب
وقيل عن المأمور بطلا وللا موقوف بالنفقة كحج النفل لكنه بشرط
صحة النيابة اهلية المأمور لصحة الافعال ثم فرغ عليه بقوله
فجازح الصلوة بمهملته من الحج والمراوة ولوامة والعبد وغير
كالمرأهق وغيرهم اولى لشبهة الخلاف ولو امر ذميا او مجنونا
لا يصح واذا مرض المأمور بالحج في الطريق ليس له دفع المال الى
غيره ليحج ذلك الغير عن الميت الا اذا اذن له بذلك بان قبل له
الدفع اصنع ما شئت فيجوز له ذلك مرض او لا لا تضره وكذا
مطلقا خرج المكلف الى الحج ومات في الطريق واوصى بالحج عنه
انما تجب الوصية به اذا اخذ بعد وجوبه اما لو حج في عامه
فلا فان فسد المال او المكان فالمر عليه اي على ما فسده ولا فيج
عنه في بلده قياسا لاستحسانا فليحفظ فلو ايج عنه الوصي
من غيره لم يصح ان وفيه اي بالحج في بلده ثلثه وان لم ينفذ
حيث يبلغ استغنى ولو وصي الميت او وارثه ان يسترد المال من المأمور
ما لم يجزم ثم ان ردة لخيانة منه فنفقة الرجوع في ماله والا في
مال الميت اوصى بحج فتطوع عنه رجل لم يجزه وان امره الميت
لانه لم يجعل مقصوده وهو ثواب الا اتفاقا لكن لو حج عنه ابنه
ليرجع في التركة جاز ان لم يقل من مالي وكذا الواجب لا يرجع كالدين
اذا اقتضاه من مال نفسه ومن حج عنه كل من امر به وقع عنه ومن
مالها لانه خالفها ولا يقدر على جعله عن احد من العدم الاول في الحج
صحة التعيين لو اطلق الا حرام ولو ايهنه فان هين احدها قبل
الطواف والوقوف جاز بخلاف ما لو اهل حج عن ابويه او غيرهما
من الجانب حال كونه متبرعا فحين بعد ذلك جاز لانه متبرع بالثواب
فله جعله لاحدهما ولهما وفي الحديث من حج عن ابويه فقد قضى عنه

حجة وكان له فضل عشر حجج وبعث من البراءة ودم الاحصاء لا غير
 الامر في ماله ولو ميتا قبل من الثلث وقيل من الكل فان فاته لتقصيره
 ضمن وان باقته سماه وبعث من الثلث والتمتع والجنائيات على الحاج
 ان اذله الامر بالقران والتمتع ولا فيصير مخالفا فيضمن وصحت
 النفقة بان جامع قبل وقوفه فيعيد بها لنفسه وان بعد فلا
 لحصول المقتضود وان مات المأمور وسرقه نفقته في الطريق
 قبل وقوفه حج من منزل امره بثلاث ما بقي من ماله فان لم يبق فمن
 حيث يبلغ فان مات او سرق ثانيا حج من ثلث الباقي بعدها هكذا
 مرة بعد اخرى الى ان لا يبقى من ثلثه ما يبلغ الحج فتبطل الوصية قلت
 وطاهره انه لا رجوع في تركه المأمور فليراجع له من حيث مات خلافا
 خلافا لها وقولها استسنا **فروع** يصير مخالفا بالقران والتمتع
 كما مر لا بالثاخير عن السنة الاولى وان عيئت لانه الاستعمال
 لا للتفريق وعليه رد ما فضل من النفقة وان شرط له فالشرط باطل
 الا ان يترك بهية الفضل من نفسه او يوصي الميت به لمعين ولو ارثه
 ان يسترد المال من المأمور ما لم يحرم وكذا ان احرم وقدره عليه الحج
 عنه بلا وصية فاحرم ثم مات الامر وللوصي ان يحج بنفسه الا ان
 يأمره بالدفع او يكون وارثا ولم تجز البقية ولو قال منعت وكذب لم
 يصدق الا ان يكون امرا ظاهرا او قال حججت وكذبوه صدق بميتته
 الا اذا كان مديون الميت وقدم ماله لفاق ولا تقبل بينته وان
 كان يوم النحر بالبلد الا اذا برهنوا على قرانه انه لم يحج **باب**
الهدي هو في اللغة والشرع ما يهدي الى الحرم من النحر
 ليتقرب به فيه ادناه شاة وهو ابل بن خمس سنين
 وبقرا بن سنتين وغنم بن سنة ولا يجب تعريضه بل يذبح في ذمه
 الشكر ولا يجوز فحاله الا ما جاز في الضحايا كما سيجي فيصح اشتراك
 ستة في بئنة شرب لقربة وان اختلف اجناسها ونحو الشاة في الحج

في كل شيء الا في طواف الركن جنبيا او حائضا ووطئ الوقوف قبل الحلق كما مر
 ويجوز اكله بل ينحب كما في الاضحية من هدي التطوع اذا بلغ الحرم
 والمتعة والقران فقط ولو اكل من غيرها ضمن ما اكل ويتعين يوم النحر
 اي وقته وهو الايام الثلاثة لذبح المتعة والقران فقط فلم يجز
 قبله بل بعده وعليه دم ويتعين الحرم لا مئني للكل لا لقبيزة
 لكتفه افضل ويتصدق بحلله وخطا مئني ذمامه ولا يعط
 اجر الجزاء اي الذابح منه فان اعطاه ضمنه اما لو تصدق عليه
 جاز ولا يركبه مطلقا بلا ضرورة فان اضطر الى الركوب ضمن
 ما نقص بركوبه وحمل متاعه وتصدق به على الفقرا شربلا ليه
 فان اطعم منه غنما ضمن قيمته مبسوط ولا يحل له وينبغي ضربه
 بالماء البارد لو المذبح قريبا ولا حلبة وتصدق به ويقوم بدل هدي
 واجب عقيب او تعيب بما يقع الا ضحية وصنع بالمعيب ما شاء ولو
 كان المعيب تطوعا نحره وصبغ قلادة يدره وضرب صيفيه منامه
 ليعلم انه هدي للفقراء ولا يطعم ولا يطعم منه غنما لعدم بلوغه محله
 ويقطع نديا بوزن التطوع وميتته الذميمة والمتعة والقران فقط لان
 الاشتهاد بالعبادة اليق والستر بغيرها الحق شهيد بعد
 الوقوف بوقوفهم بعد وقته لا تقبل شهادتهم والحج صحيح استسنا
 حتى الشهود المخرج الشهود وقبله اي قبل وقته قبلت ان امكن
 التدارك ليلا مع اكثرهم ولا في يوم الثاني او الثالث او الرابع
 الوسطى والثالثة ولهم اولى فعند القضاء وفي كل الترتيب
 حسنا وان قضى الاولى وحدها جاز لسنية الترتيب نذر المكلف
 حجما ما شيا مشق من مثله وجوبا في الامح حتى يطوف القرص
 لا تنهأ الا اذا كان ولو ركب في كل ما ذكره لزمه دم وفي اقله يجزيه
 ولو نذر المشي الى المسجد الحرام او مسجد المدينة **باب** لا شيء عليه شري

محرمه ولو بالاذن له ان يحللها بلا كراهة لعدم خلف وعده بقص شعرها
او قلم ظفرها او مسطح طيب ثم يجمع وهو اولى من التخليل بجماع وكذا لو كان
حرة محرمة بنفل بخلاف الفرض ان لها حرم والا فهي محصورة فلا تتحلل
الا بالهوي ولو اذن لامرأة بنفل ليس له الرجوع فيه ملكها منافعا
وكذا المكاتب بخلاف الامه الا اذا اذنت لامتة فليس لزوجه منعها
فروع في الفتي افضل منه في الفقير في الفرض او في طاعة
الوالدين بخلاف النفل بناء الرباط افضل منه في النفل واختلاف
في الصلوة ودرج في البراذن افضل منه في المشقة في المال والبدن
جميعا قال به ابي ابراهيم مريه الله عنه حين حج وعرف المشقة
لوقفه الجمعة مزينة سبعين حجته ويفخر فيها الكافر بلا واسطة
ضاق وقت العشاء والوقوف يدع الصلوة وينتهي لغيره
للخرج هل يحل يكفر الكفار قتل بعد كبري اسم وقيل عند المذبذبة
بالادي كذا في اسم وقال عياض رحمه الله اجمع اهل السنة ان الكفار
لا يكفروا الا التوبة ولا قاييل بسقوط الدين ولو حقا لله تعالى
كدين الصلوة وركوة بعد اثم المصل وتاخير الصلوة ونحوها
يسقط وهذا معنى الكفر على القول به وحديث ابن ماجة رضي الله عنه
عليه الصلوة والسلام استجيب له حتى في الماء والمظالم ضعيف
يتهدد دخول البيت اذا لم يشتمل على ايحاء نفسه او غيره وما
يقول الحق لم من العروة الوثقى والمشتهار الذي في وسطه انه سورة
الدين لا اصل له ولا يجوز شراؤ الكسوة من بني شيبه بل من الامه
او بائنه وله لبسها ولو جنى او حارب لا يقتل في الحوم الا اذا قتل في
قتل البيت لا يقتل فيه يكره الاستنجاء وما ذكره من الاغتسال لا حرم للمدينة
عندنا ومكة افضل منها على الارض الا ما صنع اعضاء الشريفة
صلى الله عليه وسلم فانه افضل مطلقا حتى من الكعبة والعرش الكلي
وزيارة قبر الشريف مندوبة بل قيل واجبة لمن له سعة ويبدأ بالحج

لوفنا

لوفنا ويخير لوفنا ما لم يرب عليه الصلوة والسلام فيبدل بزيارة لاهل البصرة
ولينوي مع زيارة مسجد والصلوة في مسجد الشريف فقد اخرج ان
الصلوة فيه خير من الفضة غير الا المسجد الحرام وكذا بقية القرب
ولا تملك المجاورة بالمدينة المنورة وكذا بركة المشرفة لمن يثق بنفسه
كتاب النكاح ليس لنا عبادة شرعت من
عهد آدم عليه الصلوة والسلام الى الان ثم تستمر في الجنة
الا النكاح والايمان هو عند الفقهاء رحمهم الله عقد يفيد ملاب
الهيئة اي حل استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي
فخرج الذكر والخنى المشكل لجواز كونه والمبارم والجنسية
والسكان الماء لا اختلاف الجفص واجاز الحسن نكاح الجنينة بشهود
قنية قصدا خرج ما يفيد الحل ضمناء كسرا وامة للتسري وعند
اهل الاصول واللفظة هو حقيقة في الوطئ مجاز في العقد فيخت
جاء في الكتاب او السنة مجرد اعني القران يراد الوطئ كافي ولا
تنكحوا ما نكح اباؤكم فيتم من زينة الاب علي الابن بخلاف حتى تنكح
زوجا لا سناده اليها لم يتصور منها العقد لا الوطئ الا بجاز
ويكون واجبا عند التوقان فان تيقن الزنا لم يبرأ منه فريضة نهائية
وهذا اذا ملك المهر والنفقة والا فلا ثم بتركه بدائع ويكون
سنة مؤكدة في الامم فيأثم بتركه ويتاب ان نوي تحضينا واولا
حال الاعتدال أي القدرة على وطئ ومهر ونفقة ودرج في النهي
وجوبه للمواظبة عليه والا تكرر على من رغب عنه ومكرها لحواف
الجور فان تيقنه حرم وترب اعلا وتقدم خطبته وكوته في مسجد
يوم الجمعة بعاقد رشيد وشهود عدول ولا استدانة له والنفل
اليها قبل وكوته دونه سنا وحسبا وعزا وما لا فوقه اذبا وخلفا
ودرها وجمالا وهل يكره الزفاف المختار لا اذا لم يشتمل على مفسدة
هنيئة وينفقد مثلها بايجاب من احوها وقبول من الاخر وضعفا

للمضي لان الماضي ادل على التحقيق كزوجت نفسي وبنيت او مكنيت
 منك ويقول الآخر تزوجت وينعقد ايضا بما اي يلفظين وضع احد الاله
 للمضي والآخر للاستقبال او الحال فالاول الامر كزوجتي او زوجيني
 نفسك او كوني امراة فانه ليس بايجاب بل هو توكيل صمعي فاذا قال
 في المجلس زوجت او قبلت او بالسمع والطاعة بآذنيه قام مقام
 الطرفين وقيل هو ايجاب ورجوعه في البع والثاني المضاع المبعو بهذه
 او فون او ثاء كزوجين نفسك اذ لم ينو الاستقبال وكذا انا تزوجة
 او جيتك خاطبا لعدم جريان المساومة في النكاح او قال هل عقلتها
 ان المجلس النكاح وان للوعد فوعد ولو قال لها يا عرسى فقالت بئس
 علي المذهب فلا ينعقد بقبول بالفعل كقبض مهر ولا بتعاط ولا بكتابة
 حاضر بل غايب بشرط اعلام الشهود بما في الكتاب ما لم يكن بلفظ الامر
 فتتولي الطرفين فتح ولا بالاقرار على المختار خلاصه كقوله هي امراة
 لان الاقرار اظهر ما هو ثابت وليس بانشاء وقيل ان كان بحضور
 الشهود صح كما يصح بلفظ الجعل وجعل الاقرار انشاء هو الاصح وخبر
 ولا ينعقد تزوجت نصفك في الاصح احتياطا خائفة بل لا بدات
 بضيفه الي قلها او ما يغير به عن الكل ومنه الظهور والبطن على الاشبه
 وخبره ورجعوا في الطلاق خلاصه فيحتاج للفرق واذا وصل الايجاب
 بالتسمية المهر كان في تمامه اي الايجاب فلو قبل الآخر قبله لم يصح
 لتوقف اول الكلام على اخره لو فيه ما يغير اوله ومنه شرائط الايجاب
 والقول اتحاد المجلس او حاضرين وان لا يخالف الايجاب للقبول كقبلت
 النكاح لا المهر نعم يصح الخط كزيادة قبلتها في المجلس وان لا يكون
 مضافا ولا معلقا كما سيجي ولا المنكوسة مجهولة ولا بشرط العلم
 بمعنى الايجاب والقول فيما يسموي فيه الجحد والهنل اذ المصحح لينة
 به يفتي وانما يصح بلفظ تزويج ونكاح لانها صريح وما عداها
 كناية وهو كل لفظ وضع لتمليك عيني كاملة فلا يصح بالشركة في

الحال خرج الوصية عن المقيدة بالحال كهبه وتمليك وصدقة وقرض
 وصلى وصرف وعطية وسلم فاستجارته وكل ما تملك به الرقاب
 بشرط نية او قرينة وفهم الشهود المقصود لا يصح بلفظ الجارة
 برآء او زاي واعادة ووصية ودهن ووديعة ونحوها ما لا يفيد
 الملك لكن تثبت به الشبهة فلا يحل ولها الاقل من المسمى ومهر
 المثل وكذا تثبت بكل لفظ لا ينعقد به النكاح فيلحق بالفاظ
 مصحفة كجوزت لصدقه لا عن قصد صحيح بل عن تحريف
 وتصحيف فلم يكن حقيقة ولا مجازا لعدم العلاقة بل غلط فلا
 اعتبار به اصلا نعم لو اتفق قوم على النطق بهذه الغلطة
 وصدرت ذلك عن قصد كان ذلك وضعا جديا فيصح كما افق
 به المرجوم ابو السعود واما الطلاق فيقع بها قضاء كما في دليل
 الا شياء ولا يتعاطا احتراماً للفرج بشرط سماع كل العاقلين
 لفظ الآخر ليحقق رضاها وبشرط حضور شاهدين حزينين او
 وحريتين مكلفين سامعين معا قولها على الاصح فاهمين ان نكاح
 على المذهب بجر مسلمين لنكاح مسلم ولو فاسقين او محدودين في
 قذف او اعيين او ابني الزوجين او ابني أحدهما وان لم تثبت النكاح
 بالابن ان ادعى القريب كما صح نكاح مسلم ذمية عند مسلمين
 ولو مخالفين لدينها وان لم تثبت بهما النكاح مع انكاره الاصل عندنا
 ان كل من ملك قبول النكاح بولاية نفسه يتم العقد بحضور قيد
 بولاية نفسه يخرج المكاتب امراة رجلان يزوجه صغيرته
 فزوجها عند رجل او امرأتين والحال ان الاب حاضر صح لا يجعل
 عاقدا حكا والا لا ولو زوج بنته البالغة العاقلة بحضور شاهد
 واحد جائز ان كانت ابنته حاضرة لا نهها بجعل عاقدة والا لا
 ان الامر متى حضر جعل مباشر انما تقبل شهادة المأمور اذا لم
 يذكر انه عقد له فلا يشهد على فعل نفسه ولو زوج المولي عبدا

نكاح

لا يثبت على ان الرسول صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب وقيل لا يعلم الا ما يشاء تعرض على ربي الشريعة وتامامها في الشرع

لا يثبت على ان الرسول صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب وقيل لا يعلم الا ما يشاء تعرض على ربي الشريعة وتامامها في الشرع

لا يثبت على ان الرسول صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب وقيل لا يعلم الا ما يشاء تعرض على ربي الشريعة وتامامها في الشرع

البالغ بجنسيتها وواحد لم يجز على الظاهر ولو اذن له ففقد بجنسيتها المولى ورجل متزوج والفرق لا يفيق ولو قال نعم بجيباله لم يكن نكاحا له بقول الموجب بعونه قبلت لان زوجتي استجبار وليس بعقد بخلاف زوجي لا يتركيل غلط وكيلها بالنكاح في اسم ابنتها بغير حضورها لم يصح للجهالة وكذا لو غلط في اسم بنته الا اذا كانت حاضرة وشار إليها فيصح ولو لم يثنان اراد تزويج الكبرى فغلط فغلط في الصغيرة خاتبة ولو بيعت مريد النكاح اقواما للخطبة فزوجها الاب او الولي بغير نكاح فيجعل المتكلم خاطبا والباقي شهودا به يفتي فتح **فروع** قوله فوجي ابتك على ان امرها بيدك لم يكن له الاموال تصقويض قبل النكاح وكلمة ان يزوجه فلا تتركها ان اراد الوكيل في المهر لم ينفذ فلو لم يعلم حتى دخل بها يبقى الخياد بينا اجازته ونسخه ولها الاقل من المسمى ومهر المثل لان الموقوف كالفاقد تزوج بشهادة الله ورسوله لم يجز بل قيل كيف **فصل في المحرمات** اسباب المحرمات انواع قرابة مصاهرة رضاع جمع تلك على حرة فهي سبعة ذكرها المصنف رحمه الله بهذا الترتيب وبقي التعلق ثلاثا وتعلق حق الغير بنكاح او عدة ذكرها في الرجعة حرم على الزوج ذكر او انثى نكاح اصله وفرجه علا او نزل وبنت اخيه واخته وبنتها ولوم زنا وعمته وخالته فهذه السبعة مفكورة في آية حرمت عليكم امهاتكم ويحل عمة جده وجدته وخالته اما الاشقاء وغيرهم واما عمة عمته امه وخالته خالة ابية فخلال كينت عمه وعمته وخاله وخالته لقوله تعالى فاحل لكم ما ورثاكم وحرم بالمصاهرة بنت زوجة الموطنة وام زوجة وجباتها مطلقا بمجرد العقد الصحيح وان لم توطأ الزوجة لما تفرد ان وطئ الامهات يحرم البنات ونكاح البنات يحرم الامهات ويحل بنات الربيبة والربيب وفي الكشاف والمسحوخ كالدخول عند ابي حنيفة رضى الله عنه واقرة المصنف رحمه الله وروجه اصله ووجه

مطلقا

مطلقا ولو بعيد ادخل بها اولا واما بنت زوجة ابية او ابنة فخلال وحرم الكل مما قد تحريمه نسبيا ومصاهرة رضاعا اما المستثنى في بابيه يقع مغلطة فيقال طلق امرأته طلقين ولها منه **فروع** فاعتدت فنكحت صغيرا فارصعته فحرمت عليه فنكحت آخر فدخل بها فابانها فهل تعود للاقل بواحدة ام ثلاث لا تعود اليها بدلا لصيرورتها حليلة ابنة رضاعا **المحرم** امته ابية لا تحل له ان علم انه وطئها تزوج بكر او زوجا تيبا وقالت ابوك فضني ان صدقها بابت بلا مهر ولا ولا تسمى وحرم ايضا بالصهرية اصل مؤمنته اراد بالزنا الوطئ المحرم وحصل ممسوسة بشهوة ولو لشعر على راس جليل لا يمنع الحرة واصل ماسة وناظرة الي ذكره والمنظر الي فرجها المودر والخل ولو نظره من زجاج او ما هي فيه وفروعه من مطلقا والعبرة بالشهوة عند الناس والنظر لا بعونها وحدها فيها تحرك آتة او زيادته به يفتي وفي امرأة ومخوش شيخ تحرك قلبه او زيادته وفي الجوهرة لا يشترط في النظر للفرج تحريك آتة به يفتي هذا اذا لم يدخل فلو نزل مع مس أو نظر فلا حرمة به يفتي لا يحرم المنظور الي فرجها الا اذا اراد به مودة او ما لان المرئ مقال بالانكاس لا هو هذا اذا كانت حية مشتهية ولو ما نيا اما غيرها يعني الميتة وصغيرة لم تشته فلا تشته الحرمة بها اصلا كوطئ ديوم مطلقا وكما لو فضاها لعدم ثبوت كونه في الفرج ما لم تحبل منه بلا فرق بين زنا ونكاح تزويج صغيرة لا تشتهى فدخل بها فطلقها وانقضت عدتها وتزوجت ما جرحان للاول التزوج ببنتها لعدم الاشتها وكذا تشترط الشهوة في الذكر فلو جامع غير مراهق زوجة ابية لم تحرم فتح ولا فرق فيما ذكر بين المس والنظر بشهوة بين محرر ونسيان خطاء واكره فلو ايقظت حية او انظر في حية لم يحرم انما استبرأ ببنتها

ان كان وغيره وفي الخلاصة وطئ اخت امرأة لا يحرم عليه امرأته

المشتبهات او يوهما بانه حرمت الام ابدافتح قبل امراة في اي موضع كان
علي الصبح جوهرة حرمت عليه امراته ما لم يظهر عدم الشهوة ولو
علي الفم كاقصمه في الذخيرة وفي المسرة تحرم ما لم تعلم الشهوة وكذا القرب
والعض بشهوة ولو لا جنبيته وتكفي الشهوة من احد هما ومراهق وجنون
وسكران كماله يزداية وفي القنينة قبل السكران بنته تحرم وبجريمة
المصاهرة لا يرتفع النكاح حتى لا يحل لها التزوج باخرا بعد المصاهرة
وانقضاء العدة والوطي بها لا يكون زنا وبنت سنه دون سبع سنين
بمشتبهات به يعني وان ادعت الشهوة في تقبيل او بتقبيلها ابنته وكذا
الرجل فهو مصروف لاهي الا ان يقوم اليها منتشرا آتته فيعانقها
ليقرينة كذفيه او ياخذ ثديها او يركب معها او يمستها على الفرج او يقبلها
علي الفم قاله الحنفية في رجل يترأى الفرج يترأى الحاق الحذين بالفرج وفي
المخالصة قيل له ما فعلت بام امراة فقال جامعها ثبتت الحرمة
ولا يصدق انه كذب ولوها ذلا وتقبل الشهادة علي الاقرار بالمس
والتقبيل عن شهوة وكذا تقبل علي نفس المس والتقبيل والنظر المذكور
او فرجها عن شهوة في المختار تجبيس لان الشهوة ما يوقف في الجملة
بانتشار او اتار وهم الجمع بين المحارم نكاحا او عقدا صحيحا وعدة
ولو طلاق باين وحرمة الجمع وطيا بملك يمين بين امرأتين اثبتها
فرست ذكرها لمحل الاخر في الحديث مسلم رضي الله عنه لا تنكح المرأة
علي عمتها وهو مشهور يصح تخصيص الكتاب وهو قوله تعالى في رجل
لكم طورا واذ لك فحار الجمع بين امراة وبنت زوجها وامراة ابنتها
وامة ثم سيدتها لانه لو فرضت المرأة او امراة الابن او السيدة
ذكرها لم يحرم بخلاف عكسه وان تزوج بنكاح صحيح اخت امة قد
وطئها صح النكاح لكن لا يطأ واحدة منهما حتي يحرم حل استمتاع
احدهما عليه بسبب ما لان للعقد حكم الوطي حتي لو نكح مشركي
مغربية يثبت نسب اولادها منه لثبوت الوطي حكم ولو لم

وفي الخاتمة ان النظر الى فرج ابنته
بشهوة يوجب حرمة امراته وكذا لو فرغت
فدخلت فراش امها غير انها فانتشر لها
ابوها فحرم عليها ما صح

يكن

يكن وطئ الامة له وطئ المتكوفة ودواعي الوطي كالوطئ ابن كمال
رحم الله وان تزوجها بغير اي الاختين او من بمخاضها او بعقد
ونكح النكاح الا ولي القاضى بينه وبينهما ويكون طلاقا لهما
ولهما نصف المهر يعني في مسئلة النسيان اذ الحكم في تزوجها معها
البطالان وعدم وجوب المهر لا بالوطي كما في غاية الكتب فتنبه وهذا
ان كان مهرهما معساويين قدر او جنسا وهو مستقي في العقد وكذا
الفرقة قبل الدخول وادعت كل منهما انها الاولى ولا يثبت لهما فان
اختلف مهرهما فان عظم فلكل ربع مهرها والا فنصف كل المستقي
فالواجب متعة واحدة لهما وان لم يكن مستقي فالواجب متعة
واحدة لهما بول نصف المهر وان كانت الفرقة بعد الدخول وجب
لكل واحد مهر كامل لتقره بالدخول ومنه يعلم حكم دخول المرأة
وكذا الحكم فيما جمعها من المحارم في نكاح وحرم نكاح المولى منه وبعد
سيده لان المملوكية تنافي المالكية لو فعله المولى احتياطا كان حسنا
وفيه ان لا احتياط لعدم عدها خامسة ونحوه تأمل وحرم نكاح
الوثنية بالاجماع وصح نكاح كتابية وان كره تزويجها مؤمنة يبي
مرسل مقرة بكتاب منزل وان اعتقدوا المسيح الهاء وكذا احل
فيهم على المذهب صرح في النهي بجوار مناحة المقتولة
لاننا نكح احدا من اهل القبلة وان وقع الزام في المباحث لا يقع نكاح
عابدة كوكب لا كتاب لها ولا وطؤها بملك يمين والمجوسية والوثنية
هنا ساقط بنسخ الشرح ثابت في نسخ المتن وهو عطف علي
عابدة كوكب وقوله والمحرمة بحج او عمره ولو بحرم عطف علي كتابية
فتنبه والامة ولو كانت كتابية او مع طول العدة الاصل عندنا
ان كل وطئ يحل بملك يمين يحل بنكاح وما لا فلا وان كره تحريمه في الحرمة
وتزويجها في الامة وحرمة علي امة لا يصح عكسه ولو امر ولي في عدة
حرمة ولو من باين وصح لو راجعها اي الامة علي حرمة البقاء الملك

الاجابة علي ما في كتاب النكاح
من رفع الظن عليها وكذا في
المهر

نعم

وانما يقع ان يتزوج الامة على الحر لانه يدخل
عليها الشين من الايسار بها بالفسخ
سرا

ولو تزوج اربعاً من الاماء وخمساً من الخواصر في عقد واحد صح نكاح الاماء
لبطلان الخمس وصح نكاح اربع من الخواصر والاماء فقط للمؤنة اكثر ولا يشترى
بما شاء من الاماء فلوله اربع والفسوية واراد بشرا اخرى فلاه رجل
خفيف عليه الكفر ولو اراد التسري فقالت له امرأته اقتل نفسي لا يمنع لانه
مشروع لكن لو ترك ليلا ينجها بوجع حديث من رق لا متى رقت الله له بزازيه
وتصغرها للعبد ولو موبراً ويمنع عليه غيره لك فلا يخل له التسري اصلاً
لانه لا يملك الا الطلاق وصح نكاح حبلى من زنا لا يخل من غيره اي الزنا
لثبوت نسبه ولو من حربي او سيدها المقربة وان حرم وطئها ودوا عليه
حتى تصنع متصل بالمسئلة الاولى ليلا يسقى ماءه ذرع غيره اذا الشربة
منه **فروع** لو نكحها الزاني حل له وطئها اتفاقاً والولد له ولزمه
النفقة ولو زوج امته او ام ولده الحامل بعد علمه قبل اقاربه
به جاز وكان نفياً له له نهر وصح نكاح الموطوءة بملك يمين ولا يشترى بها
زوجها بل سيدها وجوباً على الصحيح ذخير او الموطوءة بزنا اي جاز
نكاح الزانية وان راها تزني وله وطئها بلا استبراء واما قوله تعالى
الزانية لا ينكحها الا اذن فمسخ باية فانكحوا ما طاب لكم وفي آخر
حظر المجنب لا يجب على الزوج تطبيق الفاجرة ولا عليها تسريح الفاجر
الا اذا خافا ان لا يقيما حدود الله فلا بأس ان يتفترقا فيما في الوهبانية
ضعيف ذكره المصنف رحمه الله وصح نكاح المضمومة الي محرمة
والمسمى كله لها ولو دخل بالمحرمة فلها مهر المثل وبطل نكاح متعة
وموقت وان جهلت المدة او طال في الاصح وليس منه مالو
نكحها على ان يطلما بعد شهر او نوى مكثه معها مدة معينة
ولا بأس بتزوج النهاريات عيني ويحل له وطؤ امرأته ادعت
عليه عند قاض انه تزوجها بنكاح صحيح وهي اي والحال انها
محل للنشاء اي لا نشاء النكاح عليه خلية عن الموانع وقضى القاض
بنكاحها ببعينة اقامتها ولم يكن في نفس الامر تزوجها ولما حل له

لو ادعي

لو ادعي هو نكاحها خلا فالحل وفي الشربانية عن المواب وقولها
يفني ولو قضى بطلانها بشهادة الزور مع علمها بذلك نفق وان
لها التزوج بأخر بعد العدة وحل للشاهد زوراً تزوجها وحرمت
على الاول وعند الثاني لا تحل لها وعند محمد بن حماد لا تحل الاول له
يدخل الثاني وهو من فروع القضي بشهادة الزور كما سيبيح النكاح
لا يصح تعليقه بالشرط كتر وجبتك ان رضي اي لا ينعقد النكاح
لتعليقه بالخطر عمادية فاني الدهر فيه لظرو ولا اضافته للمستقبل
كتر وجبتك غذا او بعد عديتي لا يصح ولكن لا يبطل النكاح بالشرط
الفاقد وانما يبطل الشرط دونه يعني لو عقد مع شرط فاسد
يبطل كل الشرط بخلاف ما لو علقه بالشرط الا ان يعلقه بشرط ماض كان
لا محالة فيكون تحقيقاً فينعقد للحال كان خطب يفتاً لابنه فقال ابوها
زوجتها قبلك من فلان فكذبته فقال ان له ان ذوجتها فلان ففتد
زوجتها لا ينكح قبلك ثم علم كذبه انفق لتعليقه بموجود وكذا اذا
وجد المعلق عليه في المجلس ذكره خواهر مزاده وعمه المصنف رحمه الله
بحثاً لكن في النهر قبيل كتاب الصرق في مسئلة التعليق
الاب والمحق الاطلاق فليتأمل المفتي **باب الوي**
هو لغة خلاف العدة وعرفا العارف بالله تعالى
وشرعا البالغ العاقل الوارث ولو فاسقاً على المذهب مالم يكن
منه توكا وخرج نحو صبي ووصي مطلقاً على المذهب والولاية
تنفيذ القول على الغير تثبت باربعة قرابة وملك وولاية امامة
نشاء او ابا وهي هنا نوعان ولاية تدب على المكثفة ولو بكر او ولاية
اجبار على الصغيرة ولو ثيباً ومعتومة وموقوفة كما افاد بقوله
وهو اي الوي شرط صحة نكاح صغير ومجنون ورقيق لا مكثفة
فتنفذ نكاح مكثفة بلا رضي ولي والاصل ان كل من تصرف في ماله
تصرف في نفسه وما لا فلا وله اي الوي اذا كان عصبية ولو غير محرر

النكاح

كان عم في الامح خاتمة وخرج ذوا الارحام والامه والقاضي الاعتراف
في غير الكفو فيفسخه القاضي ويتجدد بتجدد النكاح ما لم يسكت حتى
تلد منه ليلا يضيع الولد وينبغي الحاق الخبل الظاهر به ويعتبر في غير
الكفو بعدم جوارحه اصلا وهو المختار للفتوى لفساد الزمان فلا تحل
مطلقة ثلاثا تحت غير كفو بلا رضی ولي بعد معرفته آياه فيحفظ ربه
على الاول وهو ظاهر الرواية فرضي لبعض في الاول قبل العقد
او بعده كالكل بثبوت لكل كمالا كولاية امان وقود وسنخقه في الوقت
لو استووا في الدرجة والا فلا قرب منهم الفسخ وان لم يكن لها ولي فهو
اي العقد صحيح نافذ مطلقا اتفاقا وقبضه اي ولي له حتى الاعتراض
المهر ونحوه ما يدل على الرضا رضاه لانه ان كان عدم الكفاية ثابتا عند العقد
قبل خطامته والامر بكن رضا كما يكون سكوت رضاه ما لم تلد واما تصديقه
بانه كفو فلا يسقط حق الباقي مبسوط ولا تجوز البالبة البر على النكاح
لا نقطاع الولاية بالبلوغ فان استأذنها هو اي الولي وهو السنة او وكيله
او رسوله او زوجها وليها واخبرها رسوله او فضولي عدل فسكت عن رده
مختارة او ضحك غير مستهزئة او تبسمت او بكت بلا صوت فلو بصوت لم يكن
اذنا ولا رد حتى لو رضيت بعده انعقد مهرج وغيره فاما في الوقاية
والملتقى فيه نظر فلو اذنا اي توكيل في الاول ان اتخذ الولي فلو تفقد
الزوج لم يكن سكوتها اذنا واجازة في الثاني ان بقي النكاح لا يوط
بموتة ولو قالت بعد موتة زوجي ابي بامري وانكرت الورثة
فالقول لها فترث وتعتق ولو قالت بغير امري لكنه بلغني فرضيت
فالقول لهم وقولها غيره او طهرته ردة قبل العقد لا بعينه ولو
زوجها لنفسه فسكوتها ردة بعد العقد لا قبله ولو استأذنها في
معين فردت ثم زوجها منه فسكتت صح في الاصح بخلاف ما لو بلغها
فردت ثم قالت رضيت لم يجز بطلانها بالردة ولذا استحسنوا التمسك
عند الزفاف لان الغالب اظهار النقرة عند فحشاء السماع ولو استأذنها

فسكتت

فسكتت فوكل من يزوجهما من تمامه بان عرف الزوج والمهر في القنية واستشهد
في البعربانه ليس لو كمل ان يوكل بلاذن فمقتضاه عدم الجواز وانها مستثناة
ان علمت بالزوج انه من هو لتظهر الرغبة فيه او عنه ولو في ضمن العاقد
او بني عمي لو تحصن والادام تفوض الاموال العلم بالمهر وقيل بشرط وهو
المشأخرون بجرعة الذخيرة وقرة المصنفه حرمة وما صح في الدار الكافي
رده الكمال حرمة وكذا اذا زوجها الولي عندها اي بمحضرتها فسكتت صح في
الاصح ان علمت كامة فان استأذنها غير الاقرب كاجنبي او ولي جدي فلا
عبرة بسكوتها بل بآية القول كالتيب البالغة لا فوق بينهما الا في السكوت
لان رضاها يكون بالادلة كما ذكره بقوله او ما هو في مقامه من فعل
يدل على الرضا كطلب مهرها ونفقتها ومكيتها في الوطي ودخولها
برضاها ظاهري وقبول التهنيت والضحك سرورا ونحو ذلك بخلاف
خداسته او قوله هديته من زالت بكادتها بوثبة اي نطة او رديف
او حصول جراحة او تعيس اي كبر كبر حقيقة كقزبي يجب اعنه
او طلاق او موت بعد خلوه قبل وطئ او زنا وهذه فقط بمرحكا
ان لم يتكرر ولم يتخذ به ولا فثيب كموطوءة بشبهة او نكاح
فاسد قال الزوج للبكر البالغة بثلث النكاح فسكت وقالت بل
رددت النكاح ولا بيتة لها على ذلك ولم يكن دخل بها طوعا في
الاصح فالقول قولها يمينها على المفتي به وتقبل بينته على سكوتها
لان وجودي بضم الشقيين ولو برهنا فبينتها ولي الا ان يبرهن
على رضاها او اجازتها كما لو زوجها ابوها مثلاً زاعما عدم بلوغها
فقال انا بالغة والنكاح لم يصح وهي مراهمه وقال الاب والزوج
بل هي صغيرة فان القول لها ان ثبت ان سنها تسع وكذا الوادعي المراهق
بلوغه ولو برهنا فبينته البلوغ اولى على الاصح بخلاف قول الصغيرة
رددت حين بثلث وكذا زوجها الزوج فالقول له انكاده زوال ملكه
هذا لو اختلفا بعد زمان البلوغ ولو حاله البلوغ فالقول لها شرحها

فيلحقها ولولي الاتي بيا نكاح الصغير والصغيرة جبراً ولو تيسر
 كعتوه ويجنون شهراً ولزم النكاح ولو بعثت فاحش بنقص مهرها
 وزيادة مهره او زوجها بغير كفوان كان الولي المزوج بنفسه بعثت
 أباً او جداً وكذا المولي وابن الجبونة لم يعرف من سواهما الاختيار
 فحاشا وفسقا وان عرف لا يصح النكاح اتفاقاً فكذلك لو كان سكران
 فزوجهامة فاسق او شريراً وفقيراً وذو حرفة ذميمة لظهور سوء اختياره
 فلا يعارضه شققة المظنونة وان كان المزوج غيرهما اي غير الاب
 وابيه ولو الامرا والقاضي او وكيل الاب لكن في النهز بحثاً لو عيت
 لو كيلة القدر صح لا يصح النكاح من غير كفوان بعثت فاحش أصلاً
 وما في صدر الشريعة صح ولها فسخه وهم وان كان من كفوان بعد
 المثل صح ولكن لها اي لصغير وصغيرة ومحق بها خيار الفسخ
 بعد الدخول بالبلوغ او العلم بالنكاح بعده لقصور الشققة وتبني
 خيار العتق ولو بلغت وهو صغير فترق بحضرة ابيه او صتيه
 بشرط القضا الفسخ فيتوارثان فيه ويلزم كل المهر ثم المهرقة ان
 كانت من قبلها ففسخ لا ينقص عدد الطلاق ولا يلحقها طلاق الا
 الردة وان من قبلها فطلاق الاملاك اوردته او خيار عتق وليس لها
 فرقة منه ولا مهر عليه الا اذا اختار نفسه بخيار عتق وشرط لكل
 القضا اثمانية ونظهما في التهر فقال
 • فرق النكاح اثنان جماعاً نافعاً • فسخ طلاق وهذا الله يحكمها
 • تباين الدار مع نقصان مركزها • فساد عقد وفقد الكفو تبعها
 • تقبيل سببي واسلام الحاربا • ارضاع ضرتهما عدة ايتها
 • خيار عتق بلوغ ردة وكذا • ملك لبعض وتلك الفسخ بحصيتها
 • اما الطلاق فحجب عنه وكذا • ايلائه ولعان ذل او يتلوا
 • قضاء قاض الى شرط الجميع • عتق وملك واسلام اتبعها
 • تقبيل سببي مع ايلائه او امل • تباين مع فساد العقد تبنيها

77
 به
 77

وبطل
 وبطل

وبطل خيار البكر بالسكوت لو فختارة عالمة باصل النكاح ولو سئلت
 عن قدر المهر قبل الخوة او عن الزوج او سئلت عن الشهود لم يبطل خيارها
 نهر بحثاً ولا يمتد الى آخر المجلس لانه كالشفقة ولو اجتمعت معه فتقول
 اطلب الحقيق ثم تبد اختيار البلوغ لانه ديني وتشهد قائلة بلغت
 لان ضرورة احياء الحق وان جهلت به تفرغها للعلم بخلاف خيار
 العتقة فانه يمتد لشغلها بالمولي وخيار الصغير واليتيم اذ البلوغ
 يبطل بالسكوت بلا صريح رضا او دلالة عليه كقبلة وامس ودفع مهر
 ولا يبطل ببقيا مهرهما مع المجلس لان وقتله المهر فيبقى حتى يوجع الرضا
 ولو ادعت التمكن كرها صدقت ومفادها ان القول لمدرعي الاكواه
 لو في حبس الوالي فيلحقها الولي في النكاح لا المال العصبية بنفسه
 وهو من يتصل باليتيم حتى المعلقة بلا توسط اثنى بيان لما قبله على
 ترتيب الارث والمحب فيقدم ابن الجبونة على ابيه لانه يحجب
 نقصان بشرط طهرية وكليف واسلام في حق مسلمة تربية التزوج
 ولل مسلم لعدم الولاية وكذا الاولاد في نكاح ولا مال مسلم على كافر
 الا بالسبب العام بان يكون المسلم سيد امه ككافرة او سلطاناً او ابيه
 او شاهداً او لكافراً ولا ية على كافر مثله اتفاقاً فان لم يكن عصبية
 فالولاية للام ثم لاهر الاب وفي القتيبة عكسه ثم للبنات ثم لهن
 الابن ثم لبنات البنات ثم لبنات ابن الابن ثم لبنات بنت البنات
 وهكذا ثم للجد الفاسد ثم لاخت لاه وامر ثم لاخت لاه ثم
 لولد الامر الذكور والانتى سواء ثم لاولادهم ثم لزوجي الارحام العجات
 ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام وبهذه الترتيب اولادهم
 ثم تمولي الموالات ثم السلطان ثم لقاضى نص له عليه في مشورة
 ثم لتوايه ان فرض له ذلك والا فلا وليس الوصي من حيث هو وصي
 ان يزوج اليتيم مطلقاً وان اوصى اليه الاب بذلك على المذهب بغير
 لو كان قريباً او حاكماً يملكه بالولاية كما لا يخفى **فروع**

مولى الوالي
 مولى الوالي
 مولى الوالي

تزويج الصغيرة من نفسه ولا ممن لا تقبل شهادته له كافي معيّن الحكم
 واقعه المصنف رحمه الله عليه علم ان فعله حكم وان عرى عن الدعوى صغيرة
 زوجت نفسها ولا ولي ولا حاكم تمت توقف ونفذ باجازتها بعد
 بلوغها لمن له مجيزا وهو السلطان ولو زوجها وليان مستويان
 قوام السابق فان لم يدر او وقها معا بطلا وللولي الا بعد التزويج بغيره
 الاقرب فلوزوج الا بعد حال قيام الاقرب توقف على اجازته ولو تخلف
 الولية اليه لم يجز الا باجازته بعد التحول فمستأنا وظهيره مسافر
 القصير واختاره في الملتقى ما لم ينظر الكفو الخاطب جوابه واعتقده
 الباقي رحمه الله ونقل ابن الكمال رحمه الله ان عليه الفتوى وثمة الخلاف
 فيمن اختفى في المدينة هل تكون غيبته منقطعة ولو زوجها الاب
 الاقرب حيث هو جاز النكاح على الظاهر وظهيره ويثبت له الباء
 النسب شرح وهبانية لكن في التمسك عن الفيات للمتزوج
 تزوج القاضى عند فوت الكفو التزويج بفضل الاقرب اي بامتناع عن
 التزويج اجماعا خلاصه ولا يبطل تزويجه السابق بعود الاقرب لخص
 بولاه وقامة وولي المجنونة والمجنون ولو عارض في النكاح اما التقاض
 في المال فلا ياب اتفاقا ابتها وان سفل دون ابها كما مر والاول
 ان ياموالا به ليصح اتفاقا ولو اقروا ولي صغيرا وصغيرا او قد
 وكيل رجل وامرأة او مولي العبد بالنكاح لم ينقد لانه اقرا
 على الغير بخلاف مولي مولي الامر حيث ينقد اجماعا لانه منافع
 بعضها ملكه الا ان يشهد الشهود على النكاح بان ينصب القاض
 خصما عن الصغير حتى يكر فتقام البينة عليه او يدرك الصغير
 او الصغيرة فيصدق به اي المولي المقر او يصدق الموكل او العبد عندني
 رحمه الله وقالوا هم الله في ذلك وهذه المسئلة مخجمة من قولهم ذلك
 الاشياء ملك الاقرار به ولها نظائر رفع هل لولي مجنون ومعتق
 تزويجه الكفو واحدة لمراره ومنعه الشافعي رحمه الله يجوز

في البص

باب الكفاءة في الصبي الحاجة
 والمراد هنا مساواة مخصوصة او كون المرأة ادنى الكفاءة
 معتبر في ابتداء النكاح للزوم منه او صحتها من جانبها اي الرجل
 لا في الشريعة بل في ان تكون فراسا للدين ولذا لا تعتبر من جانبها
 لان الزوج مستقر في فلا يفيظه ذنابة الفراض وهذا عند
 الكل في الصحيح كما في الجبازية لكن في الظاهرية وغيرهما من هذا
 وعندها تعتبر في جانبها ايضا والكفاءة هي حق الولي لا حقها فلو
 نكحت رجلا ولم تعلم حاله فاذا هو عبد لا خيار لها بل للاولياء ولو
 زوجوها برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة فمعملوا لا خيار لاحد الا اذا
 شرطوا الكفاءة او اخبرهم بها وقت العقد فزوجوها على ذلك
 ثم ظهر انه غير كفو كان لهم الخيار ولو الجنية فليحفظا وتعتبر الكفاءة
 للزوم النكاح خلافا لما لك رحمه الله نسبيا فقريش بعضهم كفاء بعض
 وبقيّة العرب بعضهم كفاء بعض واستثنى في الملتقى تبعا للمدنية
 بني باهلة لم يستهم والحق الاطلاق قاله المصنف رحمه الله كالبكر والنكر
 والفتح والشربلية ويعضده اطلاق المصنف رحمه الله كالكنز والكنز
 وهذا في العرب واما في العجم فتعتبر حرية واسلاما فمسلم بنفسه ومعتق
 غير كفو لمن ابوها مسلم او حرا ومعتق وامها حرة الاصل ومن ابوه
 مسلم او حر غير كفو لذات ابوين وابوان فيهما كالباء لانه النسب بالجد
 وفي الفتح ولا يبعد مكافاة مسلم بنفسه لمعتق بنفسه واما معتق
 الوضيع فلا يكا في معتقه الشريف واما مرتد اسم فكفو لمن لم يرتد
 واما الكفاءة بين الذينين فلا تعتبر الا لفتنة وتعتبر في العرب والعجم
 ديانة اي تقوى فليس فاسق كفو الصالحة او فاسقة بنت صالح معلنا
 كان او وليا على الظاهر نهر وما لا بان يقدر على المجمل ونفقة شهر ولو غير مختار
 ولا فان يكسب كل يوم كفايتها لو تطبق الجاع وحرفة فمثل حايك غير كفو
 لمثل خياط ولا خياط لثان وتاجر ولا مالطالم وقاض واما اتباع الظلمة

في البص

فاحس من الكل واما الوطائف فمن المعروف فصاحبها كقول التاجر لو غدرت
كثيرة وودوا تدرسي او نكحوا كقول بنت الامير بحسبكم والكفاة اعتبارها
عند ابتداء العقد فلا يضركم زوالها بعد فلو كان وقت كفوها ثم غدر
بمنكح واما لو كان دباغا ثم صار تاجرا فان بقي عارها لم يكن كفوها
والالا نكحتمنا العجى لا يكون كفوها للعربية ولو كان العجى عالما وهو
فتح عن النابيع وادعى في البعثة ظاهرا روايتا وقرينة المصنف لكن في
النهران فسر الخسب بذي المنصب والجاه فغير كفو العلو بركا في
وينابيع وان بالعلم فكفو ولا يشرف العلم فوق شرف النسب والمال كما
جزم به البرازي وارتضاه الكمال رحمه الله ويحذر الوجه فيه ظاهر وقد
قيل انما يشترط رضي الله عنها وعن ابائها افضل من سيدتنا فاطمة كرم الله
وجاهها فاستأني والحنفي كقول بنت الشافعي ومتى سئلنا عنده
اجبنا بما ذهبنا بسطه المصنف رحمه الله القوي كقول المصنف في
عبارة بالبلد كالا عبوة بالمال خائبة ولا بالعقل ولا بعيوب يفسخ بها
البيع خلافا للشافعي رحمه الله لكن في التلويح عن المرغيب في المعنى ليس
بكفو العاقلة وكذا الصبي كفو بقاء ابية وامه ووجهه له
بالنسبة الى المهر يعني المهر كالمهر لا بالنسبة الى النفقة لان العادة
ان الاباء يتحملون عن الابناء المهر لا النفقة ذخيرة ولو نكحت باقل من
مهرها قللوا العصبية الاعتراض حتى يتم مهر مثلها او يفرق القاء
بينها دفعا للعار ولو طلقها الزوج قبل تفريق الولي قبل الدخول فلها
نصف المسمى ولو فرق الولي بينها قبل الدخول فلا مهر لها وان بعده فلها
المسمى وكذا لو مات احدهما قبل التفريق فليس للولي المطالبة بالتمام
لانها النكاح بالموت جواهر الفتاوى بتزويج امرأة فزوج امرأتها
وقادحهم لا يصح وهو استعجابا ملتقى تبعا للهداية وفي شرح الطحاوي
رحمهما قولهما احسن الفتوى واختاره الليث وقره المصنف رحمه الله
واجوهوا انه لو تزوج بنته الصغيرة او موليته لم يجر كما لو امره

معينة.

بمعينة او بجرة او امة فخالف او امرته بتزويجها ولو تعين فزوجها
غير كفو لم يجر اتفاقا ولو تزوجها لما مور بنكاح امرأة امرأتين في
عقد واحد لا ينفذ للمخالفة وله ان يجيزها او احداهما ولو في عقد
لزم الاول وهو وقت الثاني ولو امره بامراتين في عقدة فزوج واحدة
او اثنتين في عقدتين جاز الا اذا قال لا تزوجني الا امرأتين في عقدة
او عقدتين لم يجر المخالفة ولا يتوقف الايجاب على قبول غايب عن
المجلس في سائر العقود من نكاح وبيع وغيرها بل يبطل الايجاب ولا
تليق الا بجازة اتفاقا ويتولى طرفي النكاح واحد بايجاب يقوم
بما هو القبول في حسن صور كان كان وليا او وكيله من الجانبين او صيدا
من جانب واحد او وليا من آخر او وليا من جانب واحد او وكيله من
بني من موكل ليس ذلك الواحد بفضولي ولو من جانب واحد وان تكلم
بكل ميتين على الراجح اذ قبوله غير معتبر بشرط ان لا يتزوج الا بايجاب
لا يتوقف على قبول غايب ونكاح عبدا وامة بغير اذن السيد
موقوف على الاجازة كنكاح الفضولي سيجي في البيع توقف
عقوده كلها ان لها مجيزا لالة العقد والابطال ولا يلزم ان تزوج بنت
عمة الصغيرة فلو كبرية فلا بد من الاستئذان حتى لو تزوجها
بلا استئذان فسكتت او افسحت بالرضا لا يجوز عندها وقال
ابو يوسف رحمه الله يجوز وكذا المولي المعتق والحاكم والسلطان
جواهر يعني بخلاف الصغير كما مر فليقر من نفسه فيكون اصيلا
من جانب وليا من اخر كما لو وكيل الذي وكلته ان يزوجه من نفسه فاذله
ذلك فيكون اصيلا من جانب وكيله من اخر بخلاف ما لو وكلته بتزويجها
من رجل فزوجها من نفسه لانها نصبتة من زوجها لا من زوجها او وكلته
ان يتصرف في امرها او قالت له زوج نفسي ممن شئت لم يصح
تزوجها من نفسه كما في الخائنية ولا يلزم ان الوكيل معرفة بالخطاب
فلا يدخل تحت النكح ولو اجاز من له الاجازة نكاح الفضولي بعد موته

الكحل او بعضه عنه قبل ولا ويرتد بالرد بجر والخلوة مبتدأ جرة قوله
 الا في كالوطي بلا مانع حسي كمرض لا حد لها يمنع الوطي وطبيعي
 كوجود ثالث عاقل ذكره ابن الكمال وجعله في الاسرار من الحيث عليه
 فليس للطبيعي مثال مستقل وشرعي كاحرام لغرض او نفل ومن
 الحسي رتق بفتح تين التلاحم وقرن بالسكون عظم وعقل بفتح تين
 غدة وصفه ولو بزوح لا يطابق معه الجماع وبلا وجود ثالث معهما
 ولو نأيتها واعني الا ان يكون الثالث صغيرا لا يعقل بان لا يعبر عما يكون
 بينهما او يجنونا او معنى عليه لكن في البرازية ان في الليل صحت لا في
 النهار وكذا لا عجي في الاصح او جارية احدهما فلا تمنع به يفتي مستحي
 والكذب يمنع ان كان عقورا مطلقا وفي الفتح وعندي ان كلبه لا يمنع
 مطلقا وكان للزوجة والا يكون عقورا او كان له لا يمنع وبقي
 عدم صلاحية المكان كمنسج وطريق وحمام وصحراء وسطح
 وببيت بابه مفتوح وما اذا لم يعرفها وصوم التطوع والمنذور
 والكفارات والقضائ غير مانع لصحتها في الاصح اذ الكفارة بالآباد
 ومفاده انه لو اكل ناسيا فامسك فخل بها ان تصح وكذا اكل
 اسقط الكفارة تهر بل المانع صوم رمضان اداء وصلوة الفرض
 فقط كالوطي فيما يجي ولو كان الزوج فينبى باوعنيا او خصيا
 او غنثي ان ظهر حاله والا فتكاحه موقوف وما في البحر والاشياء
 ليس على ظاهره تهر وفيه قد يكون العنت لمرض او ضعف خلقه
 او كبر سن في تبوت النسب ولو من المجهول وفي ثاك المهر لم يسمي
 وهو المثل بلا تسمية والنفقة والنكح والعدة وحرمة نكاح
 احتها واربع سواها في عدتها وحرمة نكاح الامة ومراعاة وقت
 الطلاق في حقها وكذا في وقوع طلاق باين آخر على المختار تكون
 كالوطي في حق بقتية الاحكام كالفسل والا حصلا وحرمة المنات
 وصلها لا اول والرجعة والميراث وتزويجها كالا بكرا على المختار

من الطلاق
 بالجمعة
 ربهما

وغير

وغير ذلك كما نظمه صاحب النهر رحمه الله فقال
 وخلوة الزوج مثل الوطي في صور . وغيره بهذا العقد تحلل
 وتكحل مهر وانحد كذا السب . انفاق سكنى ومنع النفقة
 واربع وكذا قالوا الا ما ولقد . راجعوا زمان فراق فيه تحلل
 واوقوا فيه تطبيقا اذ الحقا . وقيل لا والصواب الاول القيل
 اما المغاير فالاحصان يا امي . ورجعة وكذا التورث معقولا
 سقوط وطى واحلالها وكذا . تحريم بيت نكاح البكر مبدول
 كذا الفتي والتكفير ما فسدت . عيادة وكذا ابا الغسل كحل
 ولو افترقا فقالت بعد التناول وقال الزوج قبل الدخول فالقول لها
 لا يفارها سقوط نصف المهر وان انكر الوطي ولو لم تكن في الخلوة
 فان بكرا صحت والا لان البكر انما توطي كرها كما يجتنب الطهر سوي
 وآقوه المصنف رحمه الله ولو قال ان خلوت بك فانت طالق فخلوها
 طلقت باينا لوجود الشرط ووجب نصف المهر ولا عدة عليها
 بزاديه وتجب العدة في الكل اي كل انواع الخلوة ولو فاسدة
 احتياطا اي استحيانا لتوهم الشغل وقيل قايلا به القدوري واختاره
 المتر تاشي قاضي خان رحمه الله تعالى ان كان المانع شرعا كصوم
 تجب العدة وان كان حقيقا كصوم مرض مرنف لا تجب المذهب
 الاول لانه نص في حقه رحمه الله المصنف رحمه الله وفي المجتبى الموت
 ايضا كالوطي في حق العدة والمهر فقط حتى لو ماتت الام قبل خلوة
 حلت بنتها قبضت الف المهر فوهبت له وطلقت قبل وطى ورجع عليها
 بنصفه لعدم تعيين النقرة في العقود وان لم تقبضه وقبضت نصف
 فوهبت الكل في الصورة الاولى او ما بقي وهو النصف في الثانية ووهبت
 عرض المهر كثوب معين او في الزمة قبل القبض او بعد لا يرجع
 لحصول المقصود نكحها على الغان اقام بها وعليه الفتي ان اخرجها فان
 وفي بما شرطه في الصورة الاولى واقام بها في الثانية فلها الف

قال علي بن ابي حمزة
 من البلد او لا تزوج
 عليها او تكفها
 ص

وفي الصورة اذا كان للورث المتوفى ولشقيقته المتوفاة بعد تركه خاتمة عن ميراثهم من ابيهم فصل بقسم
تركة الاخ من اثنين وسبعين سهما لكل واحد من ابنايه ستة عشر سهما ولزوجته تسعة اسهم ولأمه
اثنا عشر سهما ولاخيه سهما ولاخفته سهم واحد وتركه اخفته من ابني عشر سهما ولزوجها ثلث
اسهم ولأمها اربعة اسهم ولاخفيها خمسة اسهم اعيدوا

والعلم

سدي

هذه الفتوى الجارية زاده
وفي هذا اليوم ارسلت جملتها
القواسم مرتين ومراده يدر
الى حاه ويخاف من رواج
القفل

البقل الذي قد ورثه
في اجواب عن فصح
لازم تحت في غرضه
يكون معلوم

لرضاها بها فها صورتان الاولى تسمية المهر مع ذكر شرط ينفعها
والثانية مهر على تقدير وغيره على تقدير ولا يوفى ولم يقر بمهر المثل
لفقد رضاها بقوت النفع لكن لا يزا المهر في الثانية في الصورة
ذات التقديرين على الفين ولا ينقص عن الف لا تفاقم على ذلك
ولو طلقها قبل الدخول تنصف المسمى في المستلذين لسقوط الشرط
وقالوا رحمهم الله الشرطان صحيحان بخلاف ما اذا تزوجها على الف ان
كانت قبيلة وعلى الفين ان كانت جميلة فانه يصح الشرطان اتفاقا في
الاصح لثبوت الجهالة بخلاف ما لو ردة في المهر بين القلت والكثرة للشيء
والبكاية فانها ان ثببت الزمة لا تقل والا فمهر المثل لا يزا على الاثول
ينقص عن الاقل فتح ولو شرط البكاية فوجدتها ثببت الزمة لكل من
ودعها في الكبر ان يه ولو تزوجها على هذا العبد او على هذا الف او الفين
او على هذا العبد او على هذا العبد او على هذا الفين او على هذا الفين
القاضي مهر المثل فان مثل الرفع او فوقه فلها الرفع او مثل الاكس
او دونه فلها الاكس والا فمهر المثل وفي الطلاق قبل الدخول يحكم شقة
المثل لانها الاصل حتى لو كان نصف الاكس اقل من المتعة وجبت
المتعة فتح ولو تزوجها على فريس او عيدا وثوب هروي او قران
بيعت او عده معلوم من خوايل فالواجب في كل جنس له وسط الوسط
او قيمته وكل ما لم يجز السلم فيه فالخيار للزوج والا للمرأة وكذا الحكم
وهو لزوم الوسط في كل حيوان ذكر جنسه عند نفقها المقول على كثيرين
مختلفين فيها بخلاف مجهول الجنس كثوب ودابة لانه لا وسط له
ووسط العبيد في زماننا الجبشي وان امهرها العبيد والحال ان
احدهما حر فهو هذا العبد عند الامام ورحم الله تعالى ان ساوى اقله
اي عشرة دراهم والاكمل لها العشرة لان وجوب المسمى وان قل يمنع
مهر المثل وعند الثاني لها قيمة العرل وعبد او رجعة الكمال ورحم الله
كما لو استحق احدهما ويجب مهر المثل في نكاح فاسد وهو الذي فقد

في الاحكام دون نوعه هو المقول
على كثيرين متفقين

شرطا

شرطا من شوايط الصحة كشهود بالوطى في القبل لا بغيره كالخولة لحرمة
وطئها ولم يزد مهر المثل على المسمى لرضاها بالخط ولو كان دون
المسمى لزم مهر المثل لفساد التسمية بفسادها العقد ولو لم
يسم او جهل لزم ما بلغ ما بلغ ويثبت لكل واحد منهما فسخه
ولو بغير محضر من صاحبه دخل بها او لا في الاصح خروجها من
المعصية فلا ينافي وجوبه بل يجب على القاضي التفريق بينهما
ويجب العقد بعد الوطى لا الخولة للطلاق للموت من وقت التزويج
او متاذكة الزوج وان لم تعلم المرأة بالمتاذكة في الاصح ويثبت
النسب احتياطا بلا دعوة وتعتبر مدته وهي ستة اشهر من
الوطى فان كانت منه الى الوضع اقل مدة الحمل يعني ستة اشهر
فان ثبت النسب والا بان ولدته لا قل من ستة اشهر لا يثبت وهذا
قول فقهاء حرام الله وبه ينبغي وقاله رحمهم الله ابتداء المدة وقت العقد
كالصحيح ورجحه في النهر بانه احوط وذكر من التصرفات
الفاسدة احدي وعشرين ونظير العشرة التي في الخلاصة فقال

- وفاسدة العقود عشر • اجارة وحكم هذا الاجد
- وجوب ادني مثل او سمي • او كله مع فقد المسمى
- والواجب الاكثر في الكتابة • من الذي سماه او من قيمته
- وفي النكاح المثل ان يكن دخل • وخارج البذر لما لا اجل
- والصالح والرهن لكل ينقضه • امانة او كالصحيح حكمه
- ثم الهبة مضمونة يوم قبض • وصح بيعه لعبد اقترض
- مضاربة وحكمها الامانة • والمثل في البيع والا القيمة

والحرمة مهر مثلها الشرعي مهر مثلها اللغوي اي مهر امرأة مماثلها في قوم
ابيهما لا امتهان ان لم يكن من قوم كينت عمة وفي الخلاصة ويعتبر بانواتها
وعمتها فان لم يكن فبنت الشقيقة وبنت العمة انتهى ومنفاده
اعتبار الترتيب فليحفظ وتعتبر المماثلة في الاوصاف وقت العقد

سنا وجمالاً ومالاً وبلداً وعصراً وعقلاً ودينياً وبكارةً وشيوبةً وعفةً
وعلماً وادباً وكما لخلق وعدم ولد ويعتبر حال الزوج أيضاً ذكره الكمال
رحمته قال ومهر الامه بقدر الرغبة فيها ويشترط فيه اي ثبوت مهر
المخل بما ذكره اخبار رجلين او رجل وامرأتين ولفظ الشهادة فان لم يوجد
شهود عدول فالقول للزوج بميمنه وما في المحيط من ان للفاقر من المهر
حمله في النهر على ما اذا ارضيا بذلك فان لم يوجد من قبيلة ابوها
فمن الجانب فمن قبيلة تامل قبيلة ابوها فان لم يوجد فالقول له
اي للزوج في ذلك بميمنه كما مر وصح ضمان الولي مهرها ولو المراه صغيره
ولو عاقداً لانه صغير لكن بشرط صحته فلو في مرض موته وهو في
لم يقع ولا صح من الثلث وقبول المراه او غيرها في مجلس الصقان وتطاع
ايكاشاة من زوجها البالغ او الولي الصامن وان ادعى رجوع على الزوج
ان امرهما هو حكم الكفالة ولا يطالب الاب بمهر ابنه الصغير الفقير لما
الغني فيطالب ابوه بالدفع من مال ابنه لانه من مال نفسه اذا تزوجه
امراه الا اذا ضمنه على المعتمد كما في النفقة فانه لا يواخذ بها الا اذا ضمن
ولا رجوع للاب الا اذا شهد على الرجوع عنها لاداء ولها منعه في الوطى
ودواعيه شرح مجمع والتفرع بها ولو بعد وطئ او خلوه رضىتهما
لان كل وطئ معقود عليها فتسليم البعض لا يوجب تسليم الباقي فلو
ما بقي تعجيله من المهر كلاً او بعضاً او اخذ قدر ما يعجل لمفها عراً به يفتي
لان المعروف كالمشروط ان لا يعجل او يعجل كله فكل شرط لان الصريح
يفوت الدلالة الا اذا جعل الاجل جهالة فاحشة فيجب حالاً غاية الا التيسر
لطلاق او موت فيصح للعرف بزمانه وعن الثاني لها منعه في
ان اجل كل به يفتي استئثنا ولو الجية وفي النهر لو تزوجها على ما به
على حكم الخلو على ان يعجل اربعين لها منعه حتى تقبضه ولها النفقة
بعد المنع ولها السفر والخروج من بيت زوجها الحايه ولها زيارة
اهلها بلا اذن ما لم تقبضه اي المعجل فلا يخرج الا نحوها او عليها فانه

ابوها

ابوها كل جمعة مرة او المخدم كل سنة او لكونها قابلة او غاسلة فيما
عند ذلك وان اذن كانا عاصيين والمعتمد هو ان الحمام بلا تزين اشباه
ويسمى في النفقة ويسافر بها بعد ذلك كله مؤجلاً ومجلاً اذا كان
مأموناً عليها ولا يرد كله او لم يكن مأموناً لا يسافر بها به يفتي
كما في شرح المجمع واختاره في ملتقى الابحار وجميع الفتاوى واعتمد المصنف
رحمته عليه وفيه اتي تسبخنا الرمد رضي الله عنه لكن في النهر والذي عليه
العمل في ديارنا انه لا يسافر بها جبراً عليها وجزء به البتة لزي وغيره
وفي المختار وعليه الفتوى وفي الفصول يفتي بما يقع عنده من المصلحة
وينقلها فيما دون مدته اي السفر في المصالح القريبة وبالعكس
ومن قرية لقرية لانه ليس بغريبة وقية في القاتر خاتمة بقرية
يمكن الرجوع قبل الليل الى وطنه واطلقة في الكافي قائل
وعليه الفتوى وان اختلفا في المهر ففي اصله حلف منكر
التسمية فان نكل ثبتت وان حلف يجب مهر المثل وفي النهر
يجلف اجماعاً وان اختلفا في قدره حال قيام النكاح فالقول لمن
شهد له مهر المثل في يمينه واي اقام بينة قبلت سواء شهد له
مهر المثل ولها اولاً وان اقاما بينة فبينتهما مقدمة ان شهد
له مهر المثل وبينته مقدمة ان شهد مهر المثل لها لان البينة
لا تثبت خلاف الظاهر وان كان مهر المثل بينهما مخالفاً فان حلفا
او برهنا قضى به وان برهن احدهما قبل برهانه لانه لو تردد عواه
وفي الطلاق قبل الوطئ حكم متعة المثل والمسمى ديناً وان
عينا كمسئلة العبد والجارية فلها المتعة بلا تحكيم لان برهني
الزوج بنصف الجارية واي اقام بينة قبلت فان اقاما فبينتهما
اولى ان شهدت له المتعة وبينته ان شهدت لها وان كانت
المتعة بينهما مخالفاً وان حلفا وجب متعة المثل وموت احدهما
كحياتها في الحكم اصلاً وقد اعدم سقوطه بموت احدهما وبعد

موتها ففي القول لو رثته وفي الاختلاف في أصله القول لمنكر
التسمية ولم يقض بشئ ما لم يبرهن على التسمية وقالا وجهه الله
يقضي بهما مثل الحال الحية وبه يقضى وهذا كله اذا لم يسم نفسها
فان سلمت ووقع الاختلاف في الحال بين الحية وبعد هاتين ^{المثل} ^{بها}
لانها لا تسم نفسها الا بعد تعجيل شئ عادة بل يقال لها لبد ان تقرري
بما تعجلت ولا قضينا عليك بالمتعارف تعجيله ثم يعمل الباقي كما ذكرنا
وهذا اذا ادعى الزوج ايصال شئ اليها بجر ولو بعث اليها امرأته شيئا
ولم يذكر جهته عند التامع غير جهة المهر كقوله لشع او ضاع قال
انه المهر لم يقبل فحينئذ لو قضي عنه هدية فلا ينقلب مهر فقال هو
اي المبعوث هدية وقال هو مهر او من الكسوة او عارية قال قوله
له بيمينته واليمينه لها فان حلف والمبعوث قايئز فلها ان ترد
وترجع بباقي المهر ذكره ابن الكمال رحمه الله ولو عوصتته ثم ادعى
عارية فلها ان تسترد العوض من جنسه زيلقي في غير المهر ^{القول}
كثياب وشاة حية وسمن وعسل وما يلقى شهرا اخذاه رحمه الله
لها بيمينتها في المهر له كخنز ولحم مشوي لا يملك الظاهر يكذب ولذا قال
الفقيه المختار انه يصدق فيما لا يجب عليه كخف وملاء لا فيما يجب
كخار ودع يعنى ما لم يقع انه كسوة لان الظاهر معه ^{خطب}
يمنت رجل وبعث اليها اشياء ولديز وجهها ابوها فابعت للمهر
يسترد عينه قايئز فقط وان تغير بالاستعمال او قيمته هالكه لانه
معاوضة وليرتد فحاز الاسترداد وكذا يسترد ما بعث هدية
وهو قايئز وان الهالك والمستهلك لان فيه معنى الهبة ولو اجمعت
اي المبعوث من المهر وقال هو ودعة فان كان من جنس المهر قال قوله
لها وان كان من خلافه قال قوله له بشهادة الظاهر انفق رجل على
معتدة الغريم بشرط ان يتزوجها بعد عدتها ان تزوجته لا رجوع
مطلقا وان ايت فله الرجوع ان كان دفع لها وان اكلت معه فلا مطلقا

بكر عن العارية وقوله عن الميتة جهز ابنته بجهاز وسلمها ذلك ليس له
الاسترداد منها ولا ورثته بعده ان سلمها ذلك في صحة بل تخلف به
وبه يفتى وكذا الواشراء لها في صغرها ولو الجيرة والميلة ان يشهد
عند التسليم اليها انما سلمه عارية والا حوط ان يشترط في الرجوع
ان يسترده لانه رثوة جهز ابنته ثم ادعى انها دفعه اليها
عارية وقالت هو تمليك او قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث
منه وقال الاب او رثته بعد موته عارية فالمتعين ان القول للزوج
ولها اذا كان العرف مستمرا ان الاب يدفع مثله جهازا عارية
واما ان كان مشكوكا كصروا لشام قال قوله للاب كما لو كان اكثر مما
يجهز به مثلها والا تراكاب في تجهيزها وكذا في الصغيرة شرح
وهيانية واستحسن في النهر بقا القاضي فان رحمه الله ان الاب ان
من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية ولو دفع في تجهيزها لجنسها
اشياء من امتعة الاب بمحضرة وعلمه وكان ساكتا وزنت الى الزوج
فليس للاب ان يسترد ذلك من ابنته لجرمان العرف به وكذا لو انفقت
الام في جهازها ما هو معتاد والاب ساكت لا تضمن الام وهما في المثال
السبع والثلاثين بل الثمان واربعين علي ما في ذواهر الجواهر التي
الشكوت فيها كالنطق **فدع** لو زفت اليه بلا جهاز يلقى به
فله مطالبة الاب بالنقد ^{فدع} فحينئذ اذا لم يبرهن على الميتة الا اذا استكت
طويلا فلا خصومة له لكن في النهر عن البرازية الصحيح انه لا
يرجع على الاب بشئ لان المال في النكاح غير مقصود لكي دعي
او مستأمن ذميمة او حربي حربية بيمينته او بلا مهر يان سكتا
عنه او نفياه والحال ان اذا جاز عندهم فوطيت او طلقت قبله
او مات عنها فلا مهر لها ولو اسلما وترا فقا اليها لانا امرنا بتركهم
وما يدنيون وتثبت بقيمة كلام النكاح في حقهم كالمسلمين في حقهم
النفقة في النكاح ووقوع الطلاق ونحوهما كعقود ونسب ونحوها

منها ثم يبرهن
بما اقبل اهل
المادة مشكوكا
عند التسليم

بلوغ وتوارث بنكاح صحيح وحرمة مطلقة ثلاثا ونكاح محارم
وان لم يكن بها بغير او خنزير عين اي اشار اليه ثم اسلم او اسلم احداهما
قبل القبض فلها ذلك فتملك الحر وتسيب الخنزير ولو طلقها قبل
الدخول فلها نصفه ولها في غير معين قيمة الحر وهذا المثل في الخنزير
اذ اخذ قيمة القيمة كاذن غيره **فروع** لو طلق في دار الاسلام
لا يخلو عن حد او مهر الا في مسئلتين **فروع** تكلم بلا اذن وطاوعة
وبايع امته قبل تسليم ويسقط من الثمن ما قبل البكارة والا فلا
تدفع جارية مع اخرى فان كانت بكارتها لزمتها مهر المثل لا ب
الصغيرة المطالبة بالمهر والنكاح المطالبة بتسليمها ان تمكملت
الرجل قال البرازي ولا يعتبر السن فلو تسلمها فهدت لم يلزمه
طلبها خذع امرأة واخذها حبس الى ان ياتي بها او يعلم موتها المهر
مهر السر وقيل العلامية المؤجل الى الطلاق يتعجل بالرجعي ولا يتأجل
بمراجعتها ولو وهبته المهر على ان يتزوجها فابى فالمهر باق نكحها
او لا ولو وهبته لاحد ووكلته بقبضته صح ولو اخلت به انسانا
نكح وهبته للزوج لم يصح وهذه حيلة من يريد ان يهب ولا تفصح
باب نكاح الرقيق هو للمملوك كلاً
او بعضاً والفقن المملوك لا يوقف بنكاحه **فروع** من وامته ومكاتب
ومذبر وام ولد على اجازة المولى فان اجاز نفسه وان رد بطل
فلا مهر ما لم يدخل في طالب بمهر المثل بعد عتقه ثم المراد بالمولى
من له ولاية تزويج الامم كالب وجدة وقاض وصي ومكاتب
ومعاوض ومتولي واما العبد فلا يملك تزويجه الا انه يملك اعتاقه
دهر فان نكحوا بلا اذن فالمهر والنفقة عليهم على الفتن وغيره
لوجود سبب الوجوب منه ويسقطان بموتهم لفوات محل
الاستيفاء وبيع من بينهما لا يباع غيره كمدبر بل يسعي ولو مات
مولاه لزمه جملة ان قدر مهر قنينة كمنه يباع في النفقة مراراً

ان تجردت

ان تجردت وفي المهر مرة ويطلب بالباقي بعد عتقه الا اذا باعه
منها خاتبة ولو زوج المولى امته من عبده لا يجب المهر في الاصح
ولو الجيد قال البرازي بل يسقط ومحل الخلاف اذ الرقيق الامم ما ذونة
مد يونه فان كانت بيع ايضاً لا يثبت لها ثم يثقل المولى بمهر
فلو باعه سيده بعد ما ذوجه امرأة فالمهر برقبته يده معه
ان ما دار كدين الاستهلال لكن للمرأة نسخ البيع لو المهر عليه
لانه دين فكانت كالغرماء منخ وقوله لعبد طلقها رجعية
اجازة للنكاح الموقوف لطلقاتها او فارقتها لا يستعمل للتاركة
حتى لو اجازته بعد ذلك لا ينفذ بخلاف الفضولي واذن لعبد
في النكاح ينتظم جأيزه وقاسده فيباع العبد لمهر من نكحها فاسد
بعد اذ نه فوطئها خلافاً لها ولو نكحها المولى الصحيح فقط لقيده كما
لنوصي عليه ولنوصي على الفاسد صح وصح الصحيح ايضاً نكحها ولو نكحها
قانياً صحيحاً او نكح اخرى بعد ما صح صحا وقف على الاجازة لانتهاء
الاذن بمرة وان نوي مراراً ولو مرتين صح لانها كل نكاح العبد
وكذا التوكيل بالنكاح بخلاف التوكيل به فانه لا يتناول الفاسد
فلا ينتهي به به يفتي والتوكيل بنكاح فاسد لا يملك الصحيح بخلاف
البيع ابن ملك رحمه الله وفي الاشباه قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة
الاذن في النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد وبالنكاح
لا واليمين على نكاح وصوم وصلاة ونحوه وبيع ان كانت على الماء
تناوله وان على المستقبل لا ولو زوج عبداً له ما ذونا مديوناً
صح وسأوت المرأة غرماء في مهر مثلها والاقل والزاني عليه
تطالب به بعد استيفاء الغرماء كدين الصحة مع دين المرض
الا اذا باعه منها كامة ولو زوج بنته مكاتبه نكحات لا يفسد
النكاح لانها لم تملك المكاتب بموت ابائها الا اذا عجز فرد في
الرق فحينئذ يفسد للتنافي زوج امته وامه ولده لا يجب عليه

تبوتها وان شرط في العقد ما لو شرط الحرارية او لادها فيه صح
وعتق كل من ولدته في هذا النكاح لان قبول المولى الشرط والتزوج
هي معنى تعليق الحرية بالوعدة فيصح فتح ومفاده انه لو باعها او مات
عليها قبل الوضع فلا حرية ولو ادعى الزوج الشرط ولا بينة لحلف
المولى نهى لكن لا نفقة ولا سكنى لها الا بها بان يدفعها اليه ولا يستحق
وتحلف المولى وبطأ الزوج ان ظفر بها فارغة عن خدمة المولى ويكفي
في تسليمها قوله متى ظفرت بها وطئتها نهى فان بواها تدرج عنها
صح رجوعه ببقاء حقه وسقطت النفقة ولو حده منه اي السيد
التبوية بلا استتخدامه واستخدم منها نهيا واعادها بيت الزوج
ليلة لا تسقط بقاء التبوية وله اي المولى السفر بها اي بامته
وان اجماع الزوج ظهريه وله اجبار قته وامته ولو ام ولد ولا يلزم
الاستبراء بل ينوب فلو ولدت له قبله نصف حول فهو من المولى والنكاح
فاسد بخلاف الاستبراء وثبوت النسب على النكاح وان لم يرضيا
لا مكاتبه ومكاتبته بل يتوقف على اجازتهما ولو صغيرين الحاقا
بالبالغ فلو ادعى فعتقا عاد موقوفا على اجازة المولى على اجازتهما
لعدم اهليتهما ان لم يكن عصبية غيره ولو عجزا توقف نكاح المكاتب
على رضی المولى فانما يعود مؤن النكاح عليه وبطل نكاح المكاتب
لان طراهل بات على موقوف فابطله والدليل يعمل العجايب ويبحث
الكل لرحمة الله هنا غير ضايب ولو فعل المولى امته قبل الوطء ولو خطا
وهو مكلف فلو صبي لم يسقط على الرجوع ذكره المصنف رحمه الله
المهر لمنعه المبدل كخدة ارتدت ولو صغيرة لا لو فعلت ذلك القس
امراة ولو امته على الصحيح خانية بنفسها او قتلها وارثها او ارتدت
الامة او قبلت ابن زوجها كما رجحه في النهار اذ لا تفويت من المولى
او فعله بعد اي الوطء لتقرره به ولو فعل بعبد او مكاتبه او ما
دونته المديونة لم يسقط اتفاقا والاذن في العزل وهو الانزال

خارج

خارج الفرج لمولي الامة لانه لا ولد حقه وهو يقيده التقييد
بالبالغة وكذا الحرية نهى ويحذف عن الحرية وكذا المكاتب نهى
بأنها لكن في الخافية انه يباح في زماننا لفساده قاله الكمال رحمه الله
فليعتق عندها مسقطا لاذنها وقالوا يباح اسقاط الولد قبل اربعة
اشهر ولو بلا اذن زوج وعنه امته بغير اذنها بلا كراهة فان ظهر
بها حبس حل نفسه ان لم يعود قبل بول وخيرت امته ولو ام ولد
ومكاتبه ولو حكا كعتقة بعض عتقت تحت حرا وعبد ولو كان
النكاح برضاها دفعا لزيادة الملك عليها بطلقة ثالثة فان
اختارت نفسها فلا مهر لها او زوجها فالمرء لسيدها ولو صغيرة
تأخر بلوغها وليس لها خيار بلوغ في الاصح او كانت الامة عند
النكاح حرة ثم صارت امراة بان ارتد او لحق بالحر ثم سببا
معا فاعتقت حرة عند الثاني خلافا لثالث مبسوط والجهل
بهذا الخيار خيار العتق عند فلو لم تعلم به حتى ارتد او لحق فاعتقت
ففسخت صح الا اذا قضى بالحق وليس هذا بحكم بل فتوي كافي ولا
يتوقف على القضاء ولا يبطل سكوت ولا يثبت اطلاق وتقتصر على مجلس
كخيار بخيرة بخلاف خيار البلوغ في الكل خانية نكح عبد بلا اذن
فعتق او باعه فاجاز المشتري نفق الزوال المانع وكذا احكم الامة
ولا خيار لها لكون النفقة بعد العتق فلم يتحقق زيادة الملك
وكذا لو اقترنا بان زوجها فضولي واعتقها فضولي واجازها
المولى وكذا مدبرة عتقت بهوته وكذا امراة الولدان دخل بها
الزوج ولا له ينقض لان عتقتها المولى تمنع نقاذا النكاح
فلو وطئ الزوج الامة قبله اي العتق فالمرء المسهي له اي المولى
او بعده فلها لمقابلته بمنفعة ملكها ومنه وطئ قننة ابنه فولدت
فلو لم تلد لم يحرم عقربها وارثها ولا يحرم قاذف فادعاه الاب
وهو حر مسلم عاقل ثبت نسبه بشرط بقاء ملك ابنه في وقت الوطئ

الى الدعوة وبغيرها لا حية مثلا لا يصير نهر مجتزا وصارت ام ولد لا
 الملك لو قت العلوق وعليه قيمتها ولو فقيرا لقصور حاجة بقاء نسبه
 عن بقاء نفسه ولذا يحل له عند الحاجة الطهارة الوطى ويجبر على نفقة
 ابيه لا على دفع حاربه لتسرية لا عقودها ولا قيمة ولدها ما لم تكن مشتركة
 فحجب حصه الشريك وهذا اذا دعا وحده فلو مع الابن فان شريكين
 قدم الاب والابن ولوا دعي ولذا امر ولده لثقتي او مدبرته او مكاتبته
 شرط تصديق الابن وجد صحيح كالب بعدة والولاية بموت وكفر
 وجنوت ورق فيه اي في الحكم المذكور لا يكون كالب قبله اي قبل الزوال
 المذنب ويشترط بثبوت ولايته من حين الوطى الى الدعوة ولو تزوجها
 ولو فاسدا ابوه ولو بالولاية فولدت لم تصوم ولد لتولده منه نكاح صحيح
 المهر لا القيمة ولو لها حق ملك اخيه له ومن الخيل ان يملك امته لظفر
 بشر يتزوجها ولو طوى جارية امراته او والده اوجده فولدت وادعاه
 فلا يثبت النسب الا بتصديق المولي فلو كذب به ثم ملك الجارية وقتما
 ثبت النسب وسيجي في الاستيلاء حرة متزوجة برقيق قالت لمولي
 فوجها المهر المكلف اعتقه عني بالث اوزادت ورطلي في حرام اذا الف
 هنا كالتصحيح ففعل فسد النكاح لتقديم الملك اقتضاء كانه قال بجمته
 منك واعتقته عنك لكن لو قال كذلك وقع العتق عن المأمور لعدم
 القبول كما في الخواشي السعدية ومفاده انه لو قال قبلت وقع عن الامير
 والولاية لها ولزمها الالف وسقط المهر ويقع العتق عن كفارتها
 ان توت عنها ولو لم تقبل بالث لا يفسد لعدم الملك والولاية له لا لله
 المعتق **باب نكاح الكافر**
 يشمل المشرك والكافى وههنا ثلاثة اصول الاول ان كل نكاح صحيح
 بين المسلمين فهو صحيح بين اهل الكفر خلا لما لا بد من الله ويرده قوله تعالى
 وامرأة حمالة الحطب وقوله عليه الصلوة والسلام ولدت من نكاح
 من سفاح والثاني ان كل نكاح حرم بين المسلمين لفقد شرط كعدم شهادة

يجوز

يجوز في حقهم اذا اعتقدوا عند الامام ويقررون عليه بعد اسلامه والثالث
 ان كل نكاح حرم لحرمة المحل كحرام يقع جائزا وقال مشايخ العراق لا يسل
 فاسدا والاوان صح وعليه فحجب النفقة ويحل قاذرة واجموا انهم
 لا يتوارثون لان الارث ثبت بالنسب على خلاف القياس في النكاح الصحيح
 مطلقا فيقتصر عليه ذكره ابن ملك رحمه الله سلم المتزوجان بلا اجماع شهوة
 او في عدة كافر معتقدين ذلك امر عليه ولم يجزوا والتفق المشايخ
 على جواز نكاح المعتدة عن كافر الا ان بعضهم قال ان العدة واجبة
 وبعضهم ليست بواجبة وهو لا يصح كما في الكوماني وقائده الاختلاف
 تظهر في ثبوت الرجعة للزوج بمجرد طلاقها وفي ثبوت نسب الولد
 اذا انت به لا قل من ستمت اشهر فعلى الاول يثبتان وعلى الثاني لا ولو
 كانت في عدة مسلم فسد النكاح بالاجماع قيسا لانها امر باقرارها
 يعتقون ولو كانا اي المتزوجان الذين اسلما محرمين واسلم احد المحرمين
 او ترافعا اليها وهما على الكفر فقرة القاضي او الذي حكم بينهما لعدم
 المحلية وعرفا فسد النكاح ويغرق بقاء حتى لا يفرق خلافا لاسلامه لان
 الاسلام يعملوا ولا يعمل الا اذا اطلقها ثلاثا وطليت التقريق فانه يفرق بينهما
 اجماعا كالوطا لعمامة اقام معهما من غير عقد او تزوج كتابية في عدة مسلم
 او تزوجها قبل زوج آخر وقد طلقها ثلاثا فانه في هذه الثلاثة يفرق في غير
 مراعاة بجرع المحيط خلافا للزيلعي والكاوي من اشتراط المرافعة واذا اسلم
 احد الزوجين المجوسين او امراة الكتابية عرض الاسلام على الآخر فان
 اسلم قبلها والا يان اليه او سكت فرق بينهما ولو كان الزوج صبيما ميرا
 اتفقا على الامة والصبيبة كالصبي فيما ذكره الاصل ان كل من فتح منه
 الاسلام اذ التي به فتح منه الا باؤا اذ عرض عليه وينتظر عقل اي تميز
 غير المحرم ولو كان مجنونا لا ينتظر لعدم نهايته بل يعرض الاسلام على ابويه
 فايهما اسلم تبعد فيبقى النكاح فان لم يكن له اب نصب القاضي عنه
 وصيها فيقتضيه عليه بالفرقة باقائه عن التمسك بوضعه العلاء الزاهد

ولو اسلم الزوج وهي مجوسية فلهودت او تنصرت بقي لهما كما لو كانت
في الابتداء كذلك لانها كتابية ما لا والتفريق بينهما مطلق ينقص العدد
لواحي لا الواب لان الطلاق لا يكون من النساء ابدا المهر واحد ابوي المجنون
طلاق في الامح وهي من اعزب المسائل حيث يقع الطلاق من صغير ومجنون
ذليعي وفيه نظرا لطلاق من القاضي وهو عليهما لا منهما فليس باهل
لا يقع بل للوقوع كما لو ورث قريبه ولو قال ان جنت فان طالق
فحق لم يقع بخلاف ان دخلت الدار فدخلها مجنونا وقع ولو اسلم احد
اي احد المجوسين او امرأة الكتابي ثم ادعى في دار الحرب ومليق بها
كالبحر الملح لم تبين حتى تحيض ثلاثا او تمضي ثلاثة اشهر قبل اسلام الاخر
اقامة الفرق مقام السبب وليست بعدة لدخول غير المدخول بها ولو
اسلم زوج الكتابية ولو ما لا كمر فحق له والمراة تبين بتباين الدارين
حقيقة ومكالا بالسبي فلو خرج احدهما اليها مسلما او ذميا واسلم
او صار ذميا في دارنا واخرج مسييا وادخل دارنا بابت بتباين
الدارين اهل الحرب كالموت في دارنا ونكاح بين حبي وجيت وان سبيا
او خرج اليها ذميا او مسليما او ثرا سلا او صار ذميا او مسليما او ذميا او مسليما
لعدم التباين حتى لو كانت المسيية منكوسة مسلم او ذميا او مسليما
ولو نكحها تمت ثم خرج قبلها بابت وان خرجت قبله لا وما في الفتح
على المحيط تحريف نهرو من هاجرت اليها مسلمة او ذميا حايلا بابت
بلا عدة فيحل تزوجها اما الحامل فممتى تضع على الاظهر للعدة بل
لشغل الرحم بحق الغير وارثا احدهما اي الزوجين فسح فلا ينقص
عدد اعاجل بلا قضاء فلم يوطئة ولو حكا كل مهرها لتاكوبه ولقها
النصف او سعي او المتعة لو ارتد وعليه نفقة العدة ولا شيء من المهر والنفقة
سوي السكتي به يفتي لو ارتدت لحي الفرقه منها قبل تاركه ولو ماتت
في العدة ورثها زوجها المسلم استحسننا وصحوا بتغيرها خمسة وسبعين
وتجبر على الاسلام وعلى تجديد النكاح زجرا لها به يسي كونها وعليه الفتوى

ولو الجية

ولو الجية وافتي مشايخ بلج بعدم الفرقه بردها زجرا وتيسر الاسم التي
تقع في المكفر ثم تنكر قال في النهرو والافتي بهذا اولى في الافتاء بما في
النوادركن قال المصنف رحمه الله وفي تصحيح احوال نسائه زمانا وما
يقع منهن من موجبات الردة مكررا في كل يوم لم يتوقف في الافتي
برواية النوادر بسطت في الفتية والمجتمعي والفتح والبحر وحاصلها
انها بالردة تسترق وتكون فينا للمسلمين عند ابي حنيفة رحمه الله
تعالى ويشتر بها الزوج في الهمام او يصير فيها اليه لو مصرها ولو اسلم
عليها الزوج بعد الردة ملكها وله بيعها ما لم تكن ولدت منه فتكون
كامل الولد ونقل المصنف رحمه الله في كتابا العصب ان سيدنا عمر رضي الله
تعالى عنه هجر علي نايحة فضر بها بالذمة حتى سقط خمارها فقبل له
يا امير المؤمنين قد سقط خمارها فقال انها لا حرمة لها ومن هنا قال
الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله حين مذبسا وعلى شط نهرو كاشفات
الرؤس والفرع فقبل له كيف تقرر فقال لا حرمة لهن انما الشك في
ايها لهن كانهن حريات وبقي النكاح ان ارتد معا بان لم يعلم
السبق كالفرقا ثم اسلم ذلك استحسننا وفسدان اسلم اصحابا قبل
الاخر ولا مهر قبل الدخول لو المتاخر هي ولو هو فنصفه او متعة
والولد يتبع خير الابوين دينا ان اتحدت الدار ولو حكا بان كان الصغير
في دارنا والاب ثمة بخلاف العكس والمجوس من مثله كوثني وسائر اهل
الشرك شتر من الكتابي والنصراني شتر من اليهودي في الدارين لانه
لا ذبيحة له بل يخنق كيهوسي وفي الآخرة اشد عذابا وفي جامع
المفصولين لو قال النصرانية خير من اليهودية او من المجوسية كفر بانه
الخير لما قيح بالقطعي لكن ورد في السنة ان المجوسي اسعد حال من
المعتزلة لا ثبات المجوسي خالفين فقط وهو لا وظالقا لا عدله
بناذيه ونهرو ولو مجوس ابو صغير نصرانية تحت مسلم بابت بلا مهر
ولو كان قد ماتت الام نصرانية مثلا وكذا عكسه لم تبين لنتائج التبعة

اقول وقد

فيجمل

بصوت احد هازميا او مسلما او مرتد فم تبطل بكفر الاخر وفي المحيط لورثا
 لم تبين ما لم يلحقا ولو بلغت عاقله مسلمة ثم جنت فارتد المرتد مطلقا
 مسلم تحته نصاينة فتجس او تنصوابا وت لا يصح ان ينكح مرتدا
 او مرتدة احد من الناس مطلقا اسلم الكافر وتحته خمس نسوة نصا
 واختار او امر ونسبها بطل نكاحهم ان تزوجهم بعقد واحد فان رتب
 فالمرء باطل وخيره فخير والشافعي رحمه الله تعالى عملا بحدوث فيرو
 قلنا كان تخييره في التزوج بعد الفرقة بطلت المسلمة المنكوسة
 ولم تصف الاسلام بابت ولا مهر قبل الدخول وينبغي ان يُذكر الله
 تعالى بجميع صفاته عندها وتقر بذلك كما في الكافي **باب**
القسم يفتح القاف القسم وبالكسر النصب يجب فظا لآله
 انه فرض نهر ان يعقد اي ان لا يجوز فيه أي القسم بالتسوية في البيوت
 وفي الملبوس والمأكل والصحبة لا في الجماعه كما لم يجز في البيوت
 ويسقط حقها بامره ويجب ديانته احيانا ولا يبلغ مدة الايلا
 برضاها ويؤمر المتعبد بصحبته احيانا وقدره الطحاوي رحمه الله
 بيوم وليلة في كل اربع حرة وسبع لامة ولو تضرعت من كثرة
 جماعه لم تجز الزيادة على قدر طاقتها والراي في تعيين المقدار للقاضي بما
 يظن لطاقتها نهر بجثا بلا فرق فيه بين فحل وخصى وعينف ويحبوب
 ومريض وصحيح ويضيء دخل بامراته وبالغلم يدخل بحر بجثا ولو
 المصنف ومريضة وصحيحة وهايض وذات نفاس ومجنونة لا
 تخاف ورتقا وقرنا وصغيرة يمكن وطئها ومحرمة ومظاهرة
 وموتى منها ومقابلاتهن وكذا مطلقه رجعية ان قصد رجعتها
 ولا لا تجز ولو اقام عند واحدة شهرا في غير سفر ثم خاصته العرق
 في ذلك يؤمر بالعدل بينهما في المستقبل وهذا مذهبنا وان اقم به
 لان القسم يكون بعد الطلب وان عاد الى الجور بعد ذلك القاضي
 آياه عن غير حبس جوهره لتقويمه الحق وهذا اذا لم يقل اما فعلت

دلا

ذلك لان خيار الدوري في شدة القاض بقدره نهر بجثا والبكر والشيبة
 والحديثة والعقيدة والمسلمة والكتابية سواء لاصلاق الآية والامة
 والمكانة وامر الولد والمديرة والمبغضة نصف ما للزوجة اي في البيوت
 والشكنى معها اما النفقة فيجملها ولا قسم في السفر ففما المخرج
 فله السفر بمن شاء منهم والقرعة احب تطيبها لقلوبهن ولو رتب
 قسمتها بالكسري نوبتها لغيرها صح ولها الرجوع في ذلك في المستقبل
 لانه ما وجب فاسقط ولو جعلته لمعينه هل له جعله لغيرها ذكر
 الشافعي رحمه الله في البحر بجثا ولا زعمه في النهر ويقيم عند كل واحد
 منهما يوما وليد لكن انها تلزمه التسوية في الليل حتى لو جاء الا واحد
 الغروب والثانية بعد العشاء فقد ترك القسم ولا يجامعها في غير
 نوبتها وكذا لا يدخل عليها بالليل الا لعيادتها ولو اشتد في الجوهر
 لا باس ان يقيم عند ما حتى تشفي او يموت انتهى اذ لم يكن عندها
 في يونسها ولو مرض هو في بيته دعي كانه نوبتها لانه لو كان
 صحيحا واراد ذلك ينبغي ان يقبل منه نهر وان شاء ثلاثا اي ثلاثة
 ايام وليا لهما ولا يقيم عند احدهما اكثر الا بادن الاخرى خلاصه وزاد
 الخانية والراي في البدأة في القسم اليه وكذا في مقدار الدور هذيان
 وتبيين وقيد في الفتح بجثا بمدة الايلاء او جمعة وعجمه في البحر
 ونظرونه في النهر قال المصنف رحمه الله وطاهر بجثا انها لم يطعوا
 على ما في الخلاصة في التقييد بالثلاثة ايام كما عولنا عليه المختصر
 والله اعلم **فروع** لو كان عمله ليلا كالحارس ذكر الشافعية انه
 يقسم نهارا وهو حسن وحقه عليها ان تطيعه في كل مباح
 يامرهابه وله منعها في الغزل ومن اكل ما يتاذى من رايحه بل من
 الحنا والنقش ان تاذى من رايحته نهر وتماه فيما علقته على الملتقى
باب الرضاع هو لغة بفتح وكسر من الثدي وعما
 مص الرضيع من فدى ادمية ولو بكرة او مينة او ايسة

والحق بالمرض الوجور والسقوط في وقت مخصوص هو حوله ونصف
عنده وحولان فقط عندها وهو الاصح فتح وبه يفتي كما في تصحيح
الفتوى رحمه الله عن العون لكن في الجوهر انه في الحولين ونصف
ولو بعد العظام محرم وعليه الفتوى واستدلوا بقول الامام رحمه الله
يقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا اي مدة كل منهما ثلاثون
غير ان النقص في الاول قام بقول عائشة لا يبقى الولد اكثر من سنتين
ومثله لا يعرف الاسماع والاية مؤولة لتوزيعهم الاجل على الاقل والاكثر
فلم تكن دلالتها قطعية على ان الواجب على المعلن العمل بقول المجتهد
وان لم يظهر دليله كما افادوه في رسم الفتوى لكن في آخر الحواشي قالت
خالفا قيل بخير المفتي والاصح ان العبرة بقوة الدليل ثم الخلاف في
التحريم اما لزوم اجر الرضاع المطلقة فمقدّر بحولين بلا جماع
ويثبت التحريم في المدة فقط ولو بعد الفطام والاستغناء
بالطعام على ظاهر المقذهب وعليه الفتوى فتح وغيره قال المصنف
رحم الله كالمعروف في الزيغ خلاف المعتمد لان الفتوى متى اختلفت
درج ظاهر الرواية ولم يبح الرضاع بعد مدة لا نه جزا ومي والاستغناء
به لغير ضرورة حرام على الصحيح شرح وكما بينه وفيه يجوز التداوي
بالمحرم في ظاهر المقذهب اصله بول ماء كول كما مر وللاب اجبار امته
على فطام ولدها منه قبل الحولين ان لم يصوره اي الولد الفطام
ايضا اجبارها اي امته على الارضاع وليس له ذلك يعني الاجبار
بنوعيه مع زوجته الحرة ولو قبلها لان حق التربية لها جوهره
ويثبت به ولو بين الحربيين بزازية وان قل ان علم وصولة بحجوة منه
او ائنة لا غير فلو التفت الخلفاء ولم يبرأ دخل الدين في حلقه اما لا يجوز
يحرم لان في المانع شك ولو الجحيم ولو ارضعها اكثر اهل قرية ثم لم يجر
فأراد احدهم تزوجها ان لم يظهر علامته ولم يشهد بذلك جاز خاتمة
امومية المرصعة للرضيع ويثبت ابوة زوج مرصعة اذا كان بنتها

منه له

منه له والا لا كما يجي فيتم منه اي بسببه ما يحرم في النسب رواه الشيخان
رضي الله عنهما واستثنى بعضهم احدي وعشرين صورة ومعهما في قوله
يفارق النسب الرضاع في صورة • كما نافذة او جرة الولد •
• وامرأته واخت ابن وامرأته • وامرأته واخت ابن وامرأته •
الاخت اخيه واخنة استثناء منقطع لان حرمة من ذكر بالمصاهرة لا بالنسب
فلم يكن الحديث متناولا لما استثناه الفقهاء فلا تخصيص بالعقل كما قيل
فان حرمة امرأته واخيه نسبيا لكونها امته او موطوءة ابيه وهذا
المعنى مفقود في الرضاع وقس عليه اخت ابنة وبنته وجدة
ابنة وبنته وامرأته وعمته وامرأته وخالته وكذا عمته ولدت
عمته وبنت اخت ولد وامرأته ولادة فلهذا من الرضاع حلال
للرجل وكذا الاخوات المراءة لهما فهذه عشر صور تصل باعتبار
الذكورة والانوثة الى عشرين وباعتبار ما يحل له ولها الى اربعين
مثلا يجوز تزويجه بامرأته واخيه وتزوجها باخيها وكل من هذا يجوز
ان يتعلق الجار والمحرور اعني من الرضاع تعلقا معنويا بالمضاف كما
كان تكون له اخت نسبية لها امرأته رضاعية او بالمضاف اليه
كالخ كان يكون له اخ رضاعية او بها كان يجتمع
مع آخر على ثدي اجنبية ولاخيه رضاعا امرأته رضاعية فهي باية
وعشرون وهذا من خواص كتابنا وتخل اخت اخيه رضاعا يصح اتصاله
بالمضاف كان يكون له اخ نسبي له اخت رضاعية وبالمضاف
اليه كان يكون لاخته رضاعا اخت نسبيا وبها وهو ظاهر وكذا
نسبيا بان يكون لاخته لابيها اخت لأمه فهو متصل بها لا باحد من الزوجين
التكرار كما لا يخفى ولا حل بين رضاعي امرأة لكونها اخوين وان اختلفت
الزمن والاب ولا حل بين الرضعية وولد مرضعتها اي التي ارضعتها
وولد ولدها لانه ولد الاخ ولبن بكونت تسع سنين فاكثر محرم
والا لاجرة وكذا يحرم ابن مبيته ولو محلوبا فيصير كالحكماء محروما

له ام تشبه

الميتة فيسببها ويد منها بخلاف وطئها وفرق بوجود التغذي لا اللذة
ومخلوط بما أود وأولبين أخرى أولبين شاة إذا غلب لبن المرأة وكذا
إذا استويا إجماعا لعدم الأولوية جوهرية وعلق تحت الحرمة بالمرأتين
مطلقا قليل وهو لا محالة يحرم المخلوط بطنها مطلقا وإن حساه حسوا
وكذا لو جيبته لأن أصل الرضاع لا يقع عليه يجوز ولا الاحتقان ولا
في أدن وأحليل وجافية وآمة ولا لبن رجل ومشكل إلا أن قال النساء
أنه لا يكون على غذارته المرأة ولا الجوهرية ولا لبن شاة وغيرها
لعدم الكرامة ولو أرصعت الكبيرة ولو ملأ ثديها الصغيرة وكذا
لو أوجره رجل في فيها حرمتا أي أن يدخل بالأم أو اللبن منه ولا جاد
تزوج الصغيرة ثانيا ولا مهر لكبيره أن لم توطأ لمجي الفرقة منها
والمصغرة مصغرة لعدم التحول ورجع الزوج به على الكبيرة
وكذا على الموهجر أن تعمدت الفساد بأن تكون عاقلة طليعة متيقظة
عامة بالنكاح وبإفساد الرضاع ولم تقصد دفع جوع أو هلاك أو آفة
لأن التسبب يشترط فيه التعدي والقول لها أن لم يظهر منها تعمد الفساد
معراج طلق ذات لبن فاعتدت وتزوجت بأخر فحبلت وأرضعت فحكم
من الأقول أنه مندم ببيقين فلا ينزل بالشك ويكون دليلا للثاني حتى يكون
اللبن من الثاني والوطؤ شبهة كالحلال قيل وكذا الزنا والأوجه لا فتح قال
هذه رضية ثم رجع عنه قوله صدق لأن الرضاع مما يخفى فلا يمنع
التناقض فيه ولو ثبت عليه بأن قال بعد هو حوكا قلت ونحوه
هكذا فسر الثبات في الهداية وغيرها فرق بينهما وإن أقرت المرأة بذلك
ثم الكذب نفسها وقالت أخطأت وتزوجها جاز كما لو تزوجها قبل أن
تكذب نفسها وإن أصرت عليه لأن الحرمة ليست إليها قالوا به يفتي
في جميع الوجوه بآذنيه ومفاده أنها لو أقرت بالخلاف من رجل هل لها
تزوجها وأقر بذلك جميعا ثم كذبها نفسها وقال أخطأتا ثم تزوجها
جاز وكذا لا توارى النسب ليس يلزم منه الإما ثبت عليه ولو قال هذه

أختي

أختي أو أبي وليس نسبها معروفا ثم قال وهمت صدق وإن ثبت عليه
فرق بينهما والرضاع بجنته حجة المال وهو شهادة عدلين وعلتين
لكن لا تقع الفرقة إلا بتفريق القاضي لقضيتها حق العبد وهل يوقف
ثبوته على دعوى المرأة الظاهرة لتضمنها حرمة الفرج وهو من حق
تعالى كما في الشهادة بطلاقها ولو شهد عندها عدلان على الرضاع
بينهما أو طلاقها ثلاثا وهو مجرد ثبوتات أو غايا بقبول الشهادة عند القضاة
لا يسعها المقام معه ولا قتله وبه يفتي ولا التزوج بأخر وقيل لها التزوج
ديانة شرع وهيائية **فروع** ففتي القاضي بالتفريق برضاع
بشاهدة امرأة لم ينفذ مقرب رجل ثدي زوجته لم يحرم تزوج
صغيرتين فأرصعت كلاهما ولبنهما من رجل لم يضمن أن تعمد
الفساد لغرضه بالاختية قبل الابن ذوجه أبيه وقال تعمدت الفساد
غير المهر ولو وطئها وقال ذلك لا لزوم الحد فلم يلزم المهر
كتاب الطلاق هو لغة العهد لكن جعلوه
في المرأة طلاقا وفي غيرها الهلاك فكذا كذا أنت مطلقة بالسكون
كناية وشرعا دفع قيد النكاح في الحال بالباين أو المان بالرجعي بلفظ
مخصوص هو ما اشتمل على الطلاق فخرج الفسخ كخيار عتق وبلوغ
وردة فانه فسخ للطلاق وبهذا علم أن عبارة الكفر والخطي منقوضة
طردا وعكسا يجوز وإيقاعه مباح عند العامة لاطلاق الآيات كحل
وقيل قائله كالحال حرمة الإصمح خطوه أي منعه الحاجة كزيت وكبر
والذهب الأول كما في البحر وقولهم الأصل فيه الخطر مفاده أن الشارع ترك
هذا الأصل فأباحه بل يستحب لو مؤذية أو تاركة صلوة غايه ومفاده
أن لا اتعد بمعاشرته في لا تصلي ويجب أوفات الامساك بالمعروف ويجوز
لو بدعي أو من محاسنه التخلص به من المحاربة وبه يعلم أن طلاق الزوج
أن طلقته فانت طالق قبله ثلاثا واقع إجماعا كما حرره المصنف
معزيا لجواهر الفتاوى حتى لو حكم بصحة الدخول لم لا ينفذ أصلا

والتسليم ثلاثة حسن واحسن وبشرى يا ثمره والفاظ صريح وملحق به
وكناية ومجمل المنكوحه واهله زوج عاقل بالغ مستيقظ وكنه لفظا
مخصوص خال عنه استثناء طلقه رجعية فقط في طهر لاوطي فيه
وتركها حتى تمضي عدتها احسن بالنسبة الى البعض الآخر وطلقة
غير موطوءة ولو في حيض ووطوءة تفريق الثلاث في ثلاثة اطلاقه
وطي فيها ولا في حيض قبلها ولا طلاقا فيه فيمن تحيض وفي ثلاثة اشهر
حق غيرها حسن وسخي فعلم ان الاول سخي بالاول وحل طلاقه اي
الابنة والصغيرة والحامل عقب وطى لان الكراهة فيمن تحيض لتوهم
الحبل وهو مفقود هنا والبرعي ثلاث متفرقة او ثنتان برة او مرتين
في طهر واحدة رجعة فيه او واحدة في طهر وطئت فيه او واحدة
في حيض موطوءة لو قال والبرعي ما خالفها كان اجود وافرد وجب
رجعتها على الاصح فيه اي في الحيض دفعا للمعصية فاذا اظهرت
طلقها ان شاء او امسكها قيد بالطلاق لان التحجير والاختيار والخلق
الحيض لا يكره تجتنب والنقاس كالحيض جوهرة قال موطوءة وهي
وطي حال كونها من تحيض انت طالق ثلاثا او ثنتين للسنة وقع
عند كل طهر طلقه وتقع اولها في طهر لاوطي فيه فلو غير موطوءة
او لا تحيض تقع واحدة للحال ثم كالحكمها او مضى شهر يقع وان توفى
ان تقع الثلاث الساعة او ان يقع عند راس كل شهر واحدة تحت
يتمه لانه محتمل كلامه ويقع كل زوج بالغ عاقل ولو تقدر ابدان
ليدخل الشكران ولو عبد او مكرها فان طلاقه صحيح لا اقراره بالطلاق
وقد نظم في النهر ما يصح مع الاكراه فقال
• طلاق وايلاء طهار ورجعة • نكاح مع استيلاء عفوة العبد
• رضاع وايمان وفي وندم • قبول لا يداع كذا الصلح عند
• طلاق على جعل بين يدي • كذا العتق والاسلام للعبد
• وايجاب امشأ وعتق فهذه • تصح مع الاكراه عشرين في اعد

وهذا

او هازلا لا يقصد حقيقة كلامه او سفيها خفيف العقل او سكران
او بليد او شيش او فيوت او بيج زجرا به يفتي تصحيح التقدير
واختلف التصحيح فيمن سكر مكرها او مضطر لعدم لوزال عقله
بالصداع او بهياج لم يقع وفي القهستان في معنى الذاهدي انه
لو لم يميز ما يقوم به الخطاب كان تصرفه باطلا انتهى واستثنى
في الاشياء من تصرفات السكران سبع مسائل منها الوكيل بالطلاق
صاحبا لكنه قيد به البرازي بكونه على مال والاوقع مطلقا ولم
يوقع الشافعي رجما لله طلاق السكران واختاره الطحاوي والكوفي
وفي التامر طائفة عن التفريق والفتوى عليه واخرس ولو طاريا اذا
للموت به يفتي وعليه فتصرفاته موقوفة واستحسن الكماله رحمه الله
كتابتها باشارته المعهودة فانها كعبارة الناطق استحسننا او مخطئا
بان اراد التكلم فجري على لسانه الطلاق او تلفظ به غير عالم به غافلا
او ساهيا او بالفاظ مصحفة يقع قضاء فقط بخلاف الحاضر والآن
فانه يقع قضاء وديانة لان الشارع جعل هذا لصاحبها او موصيا
او كافرا لوجود الكليف واما طلاق الفضولي والاجازة قولنا فعلا فكلنا
بزازيه فبناء على اعتبار الزوج المذكور لا يقع طلاق المولى على امرائه
لحديث ابن ماجة رضي الله عنه الطلاق لمن اخذ بالساق الا اذا شرط في
العقد فقال زوجته منك على امرها بيدي اطلقها كلها شئت فقال
العبد قبلت وكذا اذا قال العبد اذا تزوجتها فامرها بيدي ابدان
كذلك خاتمه وللمجنون اذا اعلق عاقل ثم جن فوجد الشرط او كان
عنيا او مجبوا او اسلمت وهو كافر والى ابواه الاسلام وقع الطلاق اشبه
والصبي ولو مرأها او اجازة بعد البلوغ اما لو قال او فعتة وقع لانه
ابتداء ايقاع وجوز الامام احمد رحمه الله والمعنى في العتة وهو اطلاق
في العقل والميرس من الرسام بالكسر علة كالمجنون والمعنى عليه هو فعة
الغشي والمهوش فتح وفي القاموس دهش رجل تخير ودهش بيناء

المفعول فهو مدحوش وادعشه الله والنائم لا تنفاه الا ارادة والفاة
يتصف بصدق ولا كذب ولا اجبر ولا انشاء ولو قال اجزته او وقعت
يقع لانه اعاد الضمير لا غير معتبر جوهره ولو قال وقعت ذلك الطلاق
او جعلته طلاقا وقع بغير اذ املك احد هما الآخر كله او بعضه بطل النكاح ولو
خرجت حين ملكته فطلقها في العدة او خرجت المهرية اليها مسلمة ثم
خرج زوجها كذا مسلمة فطلقها في العدة الغاء الثاني في المستلثين
واو قعد الثالث فيما واعتبار عدده بالنسبة وتعد الامام الشافعي رحمه الله فطلاق
حرة ثلاث وطلاق امته ثنتين مطلقا سواء كان زوجها حرا او عبدا
ويقع الطلاق بلفظ العتق بنية او دلالة حال لا عكسه لان ازالة الملك اولى
من ازالة القيد **فروع** كتب الطلاق ان مستتبنا على نحو لو وقع
ان يوي وقيل مطلقا ولو على نحو الماء فلا مطلقا ولو كتب على وجه
الرسالة والخطاب كان يكتب يا فلا تاذ اذ التاك كتابه هذا فانت طالق
طلقت بوصول الكتاب جوهره وفي المهر كتب لا مراة كل امرأة لي غدا
وعز فلا تذا طالق ثم هي اسم الاخيرة وبعثه لم يطلاق وهذه طلاق محكية
وسيجي ما لو استثنى بالكتابة **باب المصريح** صريحه
ما لا يستعمل الا فيه ولو بالفارسية كصفتك وانت طالق
ومطلقة بالتشديد قيد بخطابها لانه لو قال ان خرجت يقع الطلاق
او لا يخرجني الا باذني فاني خلقت بالطلاق فخرجت لم يقع لتلك الاضافة
اليها ويقع بها بهذه الالفاظ وما بمعناها من الصريح ويدخل نحو طلاع
وتلاخ وتلاك او طلق او طلاق باش بلا فرق بين عالم وجاهل وان
قال تعذرته تخويفا لم يصدق قضاء الا اذا استشهد عليه قبله به يفتي
ولو قيل له طلقت امراتك فقال نعم وبلي بالها طلقت نحو او لم ينشك
ولو نوى به الطلاق عم وقاق ذن ان لم يقرب بعدد ولو مكرها صدق قضاء
ايضا كما لو صرح بالوثاق او القيد وكذا لو نوى طلاقها من زوجها الا قبل
على الصحيح خائبة ولو نوى عن العمل لم يصدق اصلا ولو صرح به دين

بالرجال

هذا هو المصريح
بأنه لا يقع الطلاق
بغير قصد
أو بغير علم
أو بغير نية
أو بغير قصد
أو بغير علم
أو بغير نية

واحدة رجعية وان نوى
من البين او اكثر خلافا للشافعي

فقط

والصالح والنافع والنافع والسوء
والنافع والسوء والنافع والسوء
والنافع والسوء والنافع والسوء

والصالح والنافع والظهور والبطن واللسان والاذن والشم وهو لا يغير
به عن الجملة فلو جرت قومه به عنها وقع وكذا كل ما كان من اسباب الحرمة لا
الحل اتفاقا وجوز الطلقة ولو من الفجوة وتطليقت لعدم التجوز ولو راد
الاجزا وقع اخرى وهكذا ما لم يقل نصف طلقة وثلاث طلقات وسدس طلقة
فيقع الثلاث ولو بلا او فواحدة ولو قال طلقة ونصفها فتنتان على المختار
جوهرة وكذا لو كان مكان السدس ربعا فتنتان على المختار وقيل واحدا
فهيستأني ويسيجي ان استثنى بعض التطليق لغو جلا في ايقاعه ويقع بقوله
من واحدة الى ثنتين وما بين واحدة والثنتين واحدة ويقوله في واحدة
او ما بين واحدة الى ثلاث فتنتان الاصل فيما اصل الخطر دخول الغاية الا
فقط عند الامام رحمه الله وفيما مرجعه الا باحة كحد من مالي من مالي الى الف
الغاييتين اتفاقا ويقع بثلاثة انصاف طلقتين ثلاثا وقيل ثنتين وثلاثة
انصاف طلقة او نصف طلقتين طلقتان وقيل يقع ثلاثا والاول اصح وبوجه
في ثنتين واحدة ان لم ينو او نوي الضرب لا يكتفى الاجزا الا افراد وان نوي
وثنتين فتلاث لومد خولا بها وفي غير الموطوء واحدة كقوله لها واحدة
وتنتين لانه لم يبق للثنتين محل وان نوي مع الثنتين فتلاث مطلقا ويقع
ثنتين في ثنتين ولو بتتمة الضرب فتنتان لما مر ولو نوي معنى الواو ومع
فكما مر ويقوله من هذا الى الشام واحدة رجعية ما لم يصغر بها بطول او كبر
فيما ثنت وانت طالق بكعة او في مكة او في العراق والظل والشمس وثوب
كذا ان يجزى يقع للحال كقوله انت طالق مريضة او مصلية او وانت
مريضة او وانت تصلين ويصدق في الكل ديانة لا قضاء ولو قال عنت
اذا دخلت او اذا لبست او اذا مرضت ويخوذلك فيتعلق به كقوله الى سنة
او الى اشهر او الى شتا واذا دخلت مكة تعليق وكذا في دخولك الدار
او في لبسك ثوب كذا او صلوتك ويخوذلك ان الظرف يشبه الشرط ولو
قال لو خولك او لم يصنعك تنجيز ولو بالياء تعليق وفي حيثك وهي حايض
فحتى تحيض اخرى ففي حيثك فحتى تحيض وتطهر وفي ثلاثة ايام

تنجيز

تنجيز وفي فجي ثلاثة ايام تعليق بجي الثالث سوي يوم حلفه لان الشرط تعلية
المستقبل ويوم القيمة لغو وقبله تنجيز وفي طالق تطليقة حسنة في حلال
الدار ان دفع حسنة تنجيز وان نصبها تعليق وسئل الكوفي عن قول المرأة
فان ترفعي ياهند فارقي اميني . وان تفرقي ياهند فالخوق اشأ .
فانت طالق والطلاق عزيمة . ثلاثا ومن يخرق اعق واضلح .
كمر يقع قال ان دفع ثلاثا فواحدة وان نصبها فتنتان وتماه في المفتي وفيما
على المفتي ويقوله انت طالق عدا او في عن محمد طلوع الصبح وصبح في الشا
نية العصر اي اخر النهار قضاء وصوق في الديانة ومثله انت طالق
شعبان او في شعبان وفي انت طالق اليوم عدا او عدا اليوم اعني اللفظ
الاول ولو عطف بالواو يقع في الاول واحدة وفي الثاني ثنتين كقوله
طالق بالليل والنهار واول النهار وآخره وعكسه او اليوم من شهر ولا
انه متى اضاف الطلاق لوقت كائين ومستقبل بخوف عطف فان بدا
بالكائن اتحدوا بالمستقبل تعلية وفي انت طالق اليوم واذا جاء عدا
وانت طالق لا يل عدا طلقت واحدة للحال واخرى في العدا انت طالق
واحدة اول او مع موت او مع موتك لغو اما الاول فلم يرق الشك
واما الثاني فلا ضافة لحالته منافية لا ايقاع او الوقوع كذا انت طالق
قبل ان اتزوجك او امس وقد كحها اليوم ولو كحها قبل امس وقع لان
الانشاء في المكا انشاء في الحال ولو قال امس واليوم تعلية وبكسه او انت طالق
قبل ان اخلق او قبل ان اخلق تخلق او طلقك وانا صبي وما كرا او مجنون
وكان معهودا كان لغوا بخلاف قوله انت حر قبل ان اشترك او انت
حر امس وقد اشتراه اليوم فانه يعتق كما يعتق لو اقر بعد ثم اشتراه
لا قراره بحرية انت طالق قبل موتي بشهرين او اكثر ومات قبل مضي
شهرين لم يطلق لا تنقضاء الشرط وان مات بعده طلقت مستندا لاول
المدة لا عند الموت وفايدة انه لا ميراث لها لان العدة قد تنقض شهرين
بثلاث حيض قال لها انت طالق كل يوم او كل جمعة او اس كل شهر والامة

له تقع واحدة فان نواه كل يوم او قال في كل يوم او مع او عند او كلما مضى
 يوم يقع ثلاث في ايام ثلاث والاصل انه متى ترك كل الظن اتحد ولا يفتقد
 وفي الخلاصة انت طالق مع كل يوم تطليقة وقع ثلاث للحال قال المولانا
 عمر طالق الان لا تطلق حتى يموت احدهما فتطلق الاخرى لوجود شرط
 حيث قد قال انت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم بعد شهر وقع الطلاق
 مقتصر العلم ان طريق ثبوت الاحكام اربعة الانقلاب والاقتضا والالتزام
 والتبيين فالانقلاب صيرورة ما ليس بعلقة كالتعليق والاقتضا ثبوت
 الحكم في الحال والاستعداد ثبوت في الحال مستندا الي ما قبله بشرط بقاء
 المحل كل المدة كزوم الزكاة حين الحول مستندا لوجود النصاب والتبيين
 ان يظهر في الحال تقدم الحكم كقوله ان كان زيد في الدار فانت طالق وتبين
 في الغد وجوده فيها تطلق من حين القول فتعتمد منه انت طالق بالمال
 اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت طلقت للحال
 بسكوته وفي ان لم اطلقك لا تطلق بالسكوت بل يمتد النكاح حتى يموت
 احدهما قبله اي قبل تطليقه فتطلق قبل الموت لتحقيق الشرط ويكونه فارا
 واذا ما واذا بلا نية مثل ان عنده ومثل متى عندها وقد مر حكمها
 وان نوي الوقت او الشرط اعتبرت نية اتفاقا وفي قوله انت طالق
 ما لم اطلقك انت طالق مع الوصل بقوله ما لم اطلقك طلقت بالمعجزة
 الاخيرة فقط استثنى **فزع** قال ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت
 طالق ثلاثا فحيلة ان يطلق في **فزع** على الف ولا تقبل المرأة فان مضى
 لا تطلق به يفتي خاتبة لان التطليق المقيد يدخل تحت المطلق انت طالق
 ان زوجك فتكبحها ليلا حدث بخلاف الامر باليد اي امره ببيده يوم تقدم
 فقدم زيد ليلا لم تتخير ولو نهارا بقي للغروب والاصل ان اليوم متى قرب
 بفعل يستوعب المدة يراد به النهار لا المر باليد فانه يصح جعله بيده
 يوما او شهرا او متى قرب بفعل لا يستوعبها يراد به مطلق الوقت كايضا
 الطلاق فانه لو قال طلقك شهرا كان ذكرا لمرة لوق وتطلق الحال فانك

طالق

طالق او بري ليس بشئ ولو نوى به الطلاق وتبين في البين والحرام اي انا منك
 ان نوي لان الابانة لازالة الوصلة والتعريض لانه الحال وهما مشورتان
 فتصح الاضافة اليه حتى لو لم يقل منك او عليك لم يقع بخلاف انت باين
 او حرام حيث يقع اذا نوي وان لم يقل مني نعم لو جعل امرها بيدها
 شرط قولها باين مني ويقع بامر من عن الزوجية بلا نية انت طالق
 ثنتين مع عتق مولاك اياك فاعتق سيدها طلقت ثنتين ولو
 الرجعة لوجود التطليق بعد الاعتاق لانه شرط ونقل ابن الكمال
 ان كلمة مع اذا التزم بين جنسين فختلفت محل الشرط ولو علق بالبناء
 للمفعول عتقها وطلقتها بايجي الغد فاما الغد رجعة لا يعلقها
 بشرط واحد وعدتها في المستلزمات ثلاث حيض احتياط ولو كان الزوج
 مريضا لا ترث منه لوقوعه وهيامته فلا ترث ميسرة انت طالق
 هكذا مشيرا بالاصابع المنشورة وقع بعده بخلاف مثل هذا فانه ان
 نوي ثلاثا وقعن والافواحدة لان الكاف للتشبيه في الذات ومثل
 للتشبيه في الصفات ولذا قال ابو حنيفة رضي الله عنه ايمان كما كان
 سيدنا جبريل عليه الصلوة والسلام لا مثل ايمان جبريل عليه الصلوة والسلام
 نحو وتعتبر المنشورة للمصنوعة الاذيان كلف والمصنوع في الاشارة
 بالكتف نشر كل الاصابع ونقل القريشي رحمه الله انه يصدق قضاء
 بنية الاشارة بالكتف وهي واحدة ولو لم يقل هكذا يقع واحدة
 لفقد التشبيه ولو قال انت هكذا مشيرا ولم يقل طالق لم اره ولو اشار
 بظهورها فالمصنوعة للعرف ولو كان راسها نحو مخاطب فان شرع
 فالعبارة للنشر وان ضاع عن نشر الضم ابن كمال رحمه الله ويقع بقوله انت
 طالق باين او البتة وقال الامام الشافعي رحمه الله يقع رجعا لو طلق
 او فحشي الطلاق او طلاق الشيطان او البدعة او شر الطلاق او كمال
 او كالف او ملاء البيت او تطليقة شديدة او عريضة او طويل
 او سوء او اسده او اخبثه او اخشنه او اكبره او اعرضه او اطول

او لا يتجوز وعوده الشئ وان تراج

وعم عدد دل القضا

او اعظمه او اعظمه واحدة باينة في الكل لانه وصف الطلاق بما يحتمل ان لم
يتوي ثلثا في الحرة وثنتين في الامة فيصح لما مر كما لو نوى بطلاق واحدة
وبينوا بين اخرى فيقع ثنتان باينتان ولو عطف فقال وباين او ثلث
باين ولم ينوشيفا فرجعية ولو بالفا في باينة ذخير كما يقع البكيا
لو قال انت طالق طلقتك بملك بها نفسك لانها لا تملك نفسها
الا بالباين ولو قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك له الرجعة
وقيل الجوهره ودرج في البحر الثاني وخطا في اثنى بالرجعة في النكاح
وقول الموثقين تكون طالق طلقتك بملك بها نفسها الى اخره لكن
البرازية وغيرها قال للمدخولة ان طلقك واحدة فهي باينة او لا
ثم طلقها يقع رجعا لان الوصف لا يسبق الموصوف وكذا لو قال ان
دخلت القادر فلذا ثم قبل دخولها القادر قال جعلته باينا او لا
لا يصح لعدم وقوع الطلاق عليها انتهى ومفاده وقوع الطلاق
الرجعي في متى تزوجت عليك فانت طالق طلقتك بملكها لنفسك
اذ غايته مساواة لا تباين والوصف لا يسبق الموصوف كذا حذر
المصنف رحمه الله هنا وفي الكنايات بخلاف انت طالق اكثر اطلاق
بالثاء المنتهية من فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدين في اعادة الواحد
كما لو قال اكثر الطلاق وانت طالق مرارا او اوفاء او قليل ولا كثير فتلا
هو المختار كما في الجوهره ولو قال اقل الطلاق فواحدة ولو قال عامة
الطلاق او اجله او لوني مندا واكثر الثلاث او كبر للطلاق فثنتان
وكذا لا كثير ولا قليل على الاشبه مضمرات وفي القنية طلقتك لخر الثلاث
تطبيقات فتلا طالق اخر ثلاث تطبيقات فواحدة والفرق
دقيق حسن **فروع** يقع بان طالق كل التطبيقه واحدة
وكل تطبيقه ثلاث وعده التراب واحدة وعده الرقل ثلاث
وعده شعر ابليس او عدد شعر بطن كتي واحدة وعده شعر
كفي او ساق او ساقك او فرجك او عده ما في هذا الحوض من السمك

وقع

وقع بعده ان وجد والا لست لك بزوج اولست لي بامراة اوقا
له لست لي بزوج فقال صدقت طلاق ان نواه خلاقا لها ولو كان
بالقسم واستل هذا امراة فقال لا تطلق اتفاقا وان نوى ان
اليمين والسؤال قوي بقا ارادة النفي فيها وفي الخلاصة قيل له
اطلقها تطلق بملك لا بنعمة في الفسخ ينبغي عدم الفوق للعرف
وفي البرازية قالت له انا امرأتك فقال لها انت طالق كان اقرا
بالنكاح وتطلق لا تقتضا والطلاق النكاح وصنعا علم انه حلف
ولم يرد بطلاق او غيره لخاصة لوشك اطلق ام لا ووشك اطلق
واحدة او اكثر بنى على الاقل وفي الجوهره طلق المنكوحه فاسد
تلا ثا له تزوجها بلا محال ولم يحكي خلافا **باب طلاق**
غير المدخول بها قال لزوجته حين المدخول بها انت
طالق **باب طلاق** ثلاثا فلاح ولا لعان لو وقع الثلاث
عليها وهي تزوجته ثم بانت بعده وكذا انت طالق ثلاثا يارانية
ان شاء الله لعلق الاستثناء بالوصف بزازيه **وقيل** لما تقررت ان متى ذكر
العود كان الوقوع به وما قيل انه لا يقع لنزول الآية في الموطوءة بال
محض منشأه الفقلة عما تقررت ان العبرة لعوم اللفظ لا لخصيصه
وحكمه في غير الاذكار على كونها متفرقة فلا يقع الا الاولى فقط وان فرق
لوصف او جن او جنم بعطف او غير بان بالاولى لا بالعدة ولذا لم يقع
الثانية بخلاف الموطوءة حيث يقع الكل وعنه القزويني قوله وكذا انت
طالق ثلاثا متفرقات او ثنتين مع طلاق اياك فطلقها واحدة وقع
واحدة كما لو قال نصفنا واحدة على الصحيح جوهره ولو قال واحدة
ونصفا فثنتا اتفاقا لانه جملة واحدة ولو قال واحدة وعشرين
او ثلاثين فتلا ثلاث لما مر والطلاق يقع بعده قرن به لانه نفسه عند
ذكر العود وعند عدمه الوقوع بالصيغة فلو ماتت يقع الموطوءة
وغيرها بعد الايقاع قبل تمام العدة **لحي** لما تقررت ولو مات الزوج واخذ



فقاله طلقن وقيل ليس هو بقرار جماعة يتحد ثون في مجلس فقال
فقاله رجل منهم من تكلم بعد هذا فامرأة طالق ثم تكلم الخالف
طلقت امرأة لأن كلمة من التمجيم والخالف لم يخرج نفسه عن اليمين
فيجب **باب الكنايات** ما لم يوضع له أي للطلاق واحتمل وغيره فالكنايات لا تطلق
قضاء إلا بنية أو دلالة الحال وهي حالة مذكورة الطلاق والغضب
فالحالات ثلاث دعي وغضب ومذكورة والكنايات ثلاث ما يحتمل الرد
أو يصلح للسبب أو لا فخرجوا خرجي وأذهبى وقوي يقنع ثمجي
استنوي انتقلي انطلق اعزني اعزني في الغيرة والعزبة يحتمل رد أو نحو
خليعة بريئة حرام باين ومراد فيها كسرة بتلة يصلح سببا ونحو اعتدي
والسبب يخرجك أنت واحدة أنت حرة اختاري امرئك سيدك حرة
فادعتك لا يحتمل الرد والسبب ففي حالة الرضا أي غير الغضب
والمذكورة تتوقف الأقسام الثلاثة وتأثير على نية الاحتمال والقول
له بيمينه في عدم النية ويكفي تخليفها له في منزله فان أبي ربيعة
المعكم فان كل فرق بينهما فحسبي وفي الغضب توقف أنه وإن أن نوى
وقع والإلا وفي مذكورة الطلاق يتوقف الأول فقط ويقع بالآخرين
وإن لم ينولان مع الدلالة لا يصدق قضاء في نفي النية لأنها اقوي
لكونها ظاهرة والنية باطنة ولذا تقبل بينتها على الدلالة لا على
النية إلا أن يقام على قراره بها عماديه ثم في كل موضع تشترط فيه
النية فلو سئل بهل يقع يقوله له نعم إن نويت ولو لم يقع يقوله
واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية فيلحفظ بقرينة وتقع رغبة
بقوله اعتدي واستنوي رحمك وانت واحدة في الامح ويقع ببيتها
أي باقي الفاظ الكنايات المذكورة فلا يرد وقوع الرجعي ببعض كنايات
أيضا نحو أنا بري من طلاقك وخليت سبيل طلاقك وانت مطلقة
بالتخفيف وانت اطلق من امرأة وهي مطلقة وانت طلاق وغيره

وإن
كان
الرجعي
بعض
الكنايات
فلا يرد
وقوع
الرجعي
ببعض
الكنايات

ما صرحوا به خلا اختاري فان نية الثلاث لا تصح فيه أيضا بل ولا
يقع به ولا بامرك بيدك ما لم تطلق المرأة نفسها كما ينبغي البين أن
نواها أو الشئتين لما تقر أن الطلاق مصدر لا يحتمل محض العدد
وثلاث أن نواها للوحدة الجنسية ولذا صح في الامة نية الشئتين
قال اعتدي ثلاثا ونوي بالاول طلاقا وبالباقي حيضا صدق قضاء
لنيته حقيقة كلامه وإن لم ينويه أي بالباقي شيئا فثلاث لدلالة
الحال بنية الأول حتى لو نوي بالثاني فقط فثنتان أو بالثالث فواحدة
ولو لم ينو بالكل لم يقع واقسامها أربعة وعشرون ذكرها الكمال ويزاد
لو نوي بالكل واحدة فواحدة ديانة وثلاث قضاء ولو قال أنت طالق
اعتدي أو عطفه بواو أو فاء فان نوي واحدة فواحدة أو ثنتين
وقتا وإن لم ينو ففي الواو ثنتان وفي الفاء قبل واحدة وقيل ثنتان
طلقها واحدة بعد الدخول فحظها ثلاثا صح كما لو طلقها رجعي
فجعل قبل الرجعة باينا أو ثلاثا وكذا لو قال في العدة الزمت امرأتي
ثلاث تطليقات بتلك التطليقة أو الزمتها بتطليقتين بتلك التطليقة
فهو كما قال ولو قال ان طلقتك فهي باين أو ثلاث ثم طلقها يقع رجعي
لأن الوصف لا يسبق الموصوف كما مر فتدكر الصريح يلحق الصريح
ويلحق البين بشرط العدة والبين يلحق الصريح الصريح لا يحتاج
إلى شيء باينا كان الواقع به أو رجعيًا فتح منه الطلاق الثلاث يلحقها
وكذا الطلاق على مال فيلحق الرجعي ويجب المال والبين ولا
يلزم المال خلاصة فالمعتبر فيه اللفظ والمعنى على المشهور لا يلحق
البين البين إذا أمكن جعله اخبارا عن الأول كانت باين أو ابتك
بتطليقة فلا يقع لأنه اخبار فلا ضرورة بجعله انشاء بخلاف ابتك
بآخرى أو أنت طالق باين أو قال نويت البينونة الكبرى لتعذر حمل
على الاخبار فيجعل انشاء ولذا وقع المعلق كما قال إذا كان البين
معلقا بشرط أو مضافا قبل يجاد المنجز البين كقوله ان دخلت

باين صح

في مجلس علمها به مشافهة واخبارا وان طال يوما واكثر ثم الم بوقته
فيمضي الوقت فقبل علمها ما لم تغتفر لتبدل مجلسها حقيقة او حكايها
تعمل ما يقطعها مما يدل على الاعراض لانه تمليك فيستوقف على قبولها
في المجلس لا توكيل فلا يصح رجوعه حتى او خيرها ثم حلف ان لا
يطلقها فطلقت لم يحث في الاصح لا تطلق بعده اي المجلس الا اذا
ازاد على قوله طلق نفسك واخوانه متى شئت ومتى ما شئت
او ايا شئت واذا ما شئت فلا يتيقيد بالمجلس ولم يصح رجوعه لما
مر وما في طلق ضررك او قوله لا يجني طلق امرأتى فيصح رجوعه
عنه ولم يتيقيد بالمجلس لانه توكيل محض ولا يطلق نفسك وضرك
كان عليك في حقها لا توكيلا في حق ضررتها جوهره الا اذا علقه لم يشئ
فيصير عليك لا توكيلا والفرق بينهما في خمسة احكام ففي التمليك لا يرجع
ولا يعزل ولا يصلح مجنون الزوج ويتيقيد بالمجلس فيصح تفويضه
لمجنون وصبي لا يعقل بخلاف التوكيل لا يقر نعم لو جرد بعد التفويض
لم يقع فمنا نسوخ ابتداء ولا بقاء عكس القاعدة فيلحظ وجوب
القائمة واتكأ القاعدة وقعود المتكسرة ودعاو الاب او غيره للشق
بفتح فضم المشاورة ودعاو شهود للاشهاد على اختيارها الطلاق
اذا لم يكن عندها من يدعوهن سوا وحتوت عن مكانها ولا في الاصح خلافه
وايقاف دابة هي ركبته لا يقطع المجلس ولو اقامها وجامعها
مكرهه بطل لتمسها منه الاختيار والفلان لها كالبنت وسيرد اليها
كسرها حتى لا يتبدل المجلس بحري الفلان ويتبدل بسير الدابة لا ضافته
اليها الا ان تجيب مع سكوتها ويكونا في عمل يقودها الجمال فان
كالسفينة وفي احاديثي نفسك لا تصح نية الثلاث لعدم تنوع الاختيار
مخلاف انت باين او امرك بيدك بل تبني بواحدة ان قالت اخوت
نفسى او انا اختار نفسي استسمانا بخلاف طلق نفسك فقالت انا
طالق او انا اطلق نفسي لم يقع لانه وعد جوهره ما لم يعارضه

لا يعقل

القدار فانت باين فاويانم ابانها ثم دخلت فبانت باهري لان لا يصح
احبار او مثله المضاف كانت باين عوانم ابانها ثم جاء الفتح يقع
اخرى وفي الجرح الوهبانية انت باين كناية معلقا كان او منجزا
فيستقر للنسبة ولو قال ان دخلت الدار فانت باين ثم قال ان كنت
ذينا فانت باين ثم دخلت وبانت ثم كلمت يقع اخرى ذخيرة وفي
اليزازية ان فعلت كذا لخلال الله علي حرام قال كذلك لا مخرج ففعل
اخرها بانت وكذا لو فعل الثاني على الاشبه فيلحفظ قيد بالقبلة
لان لو ابانها اول ثم اضاف البان وعلقه لم يصح كتحيزه ببلغ ويستثنى
ما في اليزازية قال كل امرأة له طالق لم يقع علي المختلفة ولو قال
ان فعلت كذا فامواته كذا لم يقع علي معتدة البان ويضبط الكل
ما قيل الحرقا جز لا يابن مع مثله لا اذا علقه من قبله الا بكل امرأة
وقد خلع والحق الصريح بقدر لم يقع كل فرقة هي فسح من كل وجه
كاسلام وردة مع لحاق وخيار بلوغ وعمق لا يقع الطلاق في عدتها
مطلقا وكل فرقة هي طلاق يقع في عدتها على نحو ما بيناه **فروع**
انما يلحق الطلاق بالمعتدة الطلاق اما المعتدة للوطي فلا يلحق
خلاصة وفي القضية زوج امرأته من غيره لم يكن طلاقا ثم رقم ان نوي
طلقت اذهبي وتزوجي يقع واحدة بلا نية اذهبي اليهم يقع ان
نوي خلاصة وكذا اذهبي عني وافلحي وفسخت النكاح وانت علي
كالميتة وكلهم الخنزير او حرام كالمأولة تشبيهه بالسرعة ولا
يقع باربعة طرق عليك مفتوحة وان نوي مالم يقل خذي ايت
طريق شئتي باب تفويض الطلاق
لما ذكر ما يوقعه بنفسه بنوعيه ذكر ما يوقعه غيره باذنه وانواعه
ثلاثة تفويض وتوكيل ورسالة والفاظ التفويض ثلاثة تحييز
وامر بيدي ومشيئة قال لها اختاري او امرك بيدك يتوي تفويض
الطلاق لانها كناية فلا يعملان بلا نية او طلق نفسك فلها ان تطلق

الطاقة

فإنه لا يخرج إلا صفة إذا وقعت المرقنة بين الزوجين وأمراته
مخبر بالبيع أو جوارها بقا فبعد الدخول وورثت عنها
العمرة فلو طلقها الزوج في زمن العمرة لا ينفق في
المستحق قال في الحيط الأصل أن المقتدة بعد طلاق
يملكها الطلاق أما المقتدة بالوطئ فلا يملكها الطلاق انتهى

المشافحة وذكر النفس ولا اختيار في احد كلا منهما شرط صحة الوقوع
 بالاجماع ويشترط ذكرها متصلا فان كان منفصلا فان في المجلس صح
 لانها تملك فيه الانشاء والاولا ان يتصاذا على اختيار النفس فيصح
 وان خلا كلامهما عن ذكر النفس في حصة واقرة البهسية والباقي كن
 ردة الكمال رحمة ونقله الاكل بقبيل فالحق ضعفه نهد فلو قال
 اختار اختياره او طلقة او امك وقع لو قالت اخترت الاولى ولو
 او الاخيرة يقع بلا نية من الزوج لدلالة التكرار ثلاثا وقالوا رحمهم الله
 يقع في اخترت الاولى الى اخره واحدة باينة واختاره الحارثي رحمه الله
 بحر واقوة الشيخ علي المقدسي وفي الحارثي المقدسي وبه ناخذ انتهى
 فقد افاد ان قولها هو المفتي لان قولهم وبه ناخذ من الالفاظ المصم بها
 على الاطلاق كذا بخط الشرف الغزي محشي الاشباه رحمه الله ولو قال في
 جواب التخيير المذكور طلقت نفسي واخترت نفسي بتطبيقه او في
 الطلقة الاولى بانته واحدة في الامح لمقو يصنع بالباين فلا تقل غيره
 امك بيدك في تطبيقه واختاري تطبيقه واختارت نفسي ما طلعت
 وجعية اليها بالصريح والمفيد للبينونة اذا قرن بالصريح صا
 رجوعا كعكسه قيد بفي ومثلها الباء بخلاف لتطلق نفسك
 او حتى تطلق في يابنة كما لو جعل امرها بيدها ولم تصل نفقتي
 اليك فطلق نفسك متى شئت فلم تصل فطلعت كان باينا ان لفظ
 الطلاق لم تكن في نفس الامر **فروع** قال لو جعل خيرا امرأتى فلم تختار
 ما يختارها بخلاف اجزها بالخياد لا قرده به قال لها انت طالق
 ان شئت واختاري فقالت شئت واخترت وقع ثنتان قال اختاري
 اليوم وغدا اتخذ ولو قال واختاري غدا تعذر قال اختاري اليوم
 او امك بيدك هذا الشهر خيئت في بقتيرها وان قال يوما او شهرا
 فمت ساهة تكلم الي مثلها في الغدا والي تمام ثلثين يوما ولو جعله
 لها داس الشهر خيئت في الليلة الاولى ويومها ولا يبطل الموقت

لنفق ينفق

بالاعراض

بالاعراض بل يعمى الوقت علت اولا **باب الاخر باليد**
 هو كالا اختيار الا في نية الثلاثة لا غير واذا قال له ولو صغيرة
 لانه كالتعليق بنزاهة امرك بيدك او شبه ذلك او لمك اولسا لك بنوي ثلاثا
 اي تفويضها فقالت في مجلسها اخترت نفسي بواحدة او قبلت نفسي
 او اخترت امري او انت علي حرام او مني باين او انا منك باين او طالق
 وقعن وكذا لو قال ابوها قبلتها خلاصه وينبغي ان يقدر بالصغير
 واعترك طلاقك وامرك بيدك ويدك وامري بيدك على الاختار
 خلاصه كما مرك بيدك وذكر اسم الله تعالى للترك وان لم ينو ثلاثا
 فواحدة ولو طلقت ثلاثا فقال نويت واحدة ولاد لا تلطف وتقبل
 بينتها على الدلالة كما مر واختار المجلس وعلمها وذكر النفس وما يقدم
 مقامها شرط فلو جعل امرها بيدها ولم تعلم بذلك وطلقت نفسها
 لم تطلق لعدم شرطه خاتمة وكل لمطايصلح لا يقع منه يصح
 للجواب منها ولا يصلح لا يقع منه فلا يصلح للجواب منها فلو قالت
 انا طالق او طلقت نفسي وقع بخلاف نحو طلقتك لان المرأة تن
 بالطلاق دون الرجل اختيار الالفاظ الاختيار خاصة فانه ليس من
 الفاظ الطلاق ويصلح جوابا منها بدائع لكن يرد عليه صحة بقولها
 وقبول ايها كما مر فتدبر وفي قولها في جوابه طلقت نفسي واحدة
 واخترت نفسي بتطبيقه بانته بواحدة لما تقرر ان المعيرة تقو
 الزوج لا يقعها ولا يدخل الليل في قوله امك بيدك اليوم وبعد غدا
 لانها تملك ان فان ردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك اليوم وكان
 امرها بيدها بعد غدا ولو طلقت ليلا لم يصح ولا تطلق الامرة ويكفل
 الليل في امك بيدك اليوم وغدا وان ردت في يومها لم يبق في الغد
 لانه تفويض واحد ولو قال امك بيدك اليوم وامرك بيدك غدا فاما
 امران خاتمة ولم يبق خلافا ولا يدخل الليل كما لا يخفى **تفصيل**
 فظاهر ما مر انه يرد بدها كمن في العادة بانته يرد قبل قبولة لا بعد

كالأبروان في المختار يبقى في الغد لكن في الولو الجية امره بيدك الى
 راس الشهر فقالت اخرت زوجي بطل خيارها في اليوم ولها ان تختار
 نفسها في الغد عند الامام رحمة الله وجهه في القرية بانه متى ذكرته
 اعتبر تعليقاً والا فتمليكاً بقي لو طلقها بامناهل يبطل امرها ان كان
 التقويض منجزاً نعم وان معلقاً كان دخلت الدار وموتها
 لا عمادية لكن في التبعين القينة ظاهر الرواية ان المعلق كالمنجز
فزع نكحها على ان امرها بيد هاتج ولو ادعت جعل امرها بيد هاتج
 لم يسمع الا اذا طلقت نفسها بحكم الامر ثم ادعت فسمع قالت
 طلقت في المجلس بلا تبدل وانكر فالقول لها جعل امرها بيد هاتج
 بغير جنابة فضر بها ثم اختلفا فالقول له لانه منكر وتقبل بينهما
 على الشرط المنفرد كما يسمع طلب اولياؤها طلاقاً فقال الزوج لابيها ما
 تريد مني افعل ما تريد وخرج فطلقتها ابوها لم تطلق ان لم يرد الزوج
 التقويض والقول له فيه خلاصة لا يدخل نكاح الفضولي ما لم يبق الا
 دخلت امرأة في نكاح جعل امرها بين رجلين فطلقتها احدهما لم يقع
فصل في المشيئة قال لها طلقي نفسك ولم يوافق
 او نوى واحدة او شئتين في الحرة فطلقت وقعت رجعية
 وان طلقت ثلاثاً ونواه وقعن قيد بخطابها لانه لو قال طلقي اي
 شئت لم تدخل تحت عموم خطابها وبقولها في جوابه ابنت نفسي طلقت
 رجعية ان اجازة لانه كناية لا باخرت نفسي وان اجازة لان الاشارة
 ليس بصريح ولا كناية ولا يملك الزوج الرجوع عنه اي عنه التقويض
 بانواعه الثلاثة لما فيه من معنى التعليق وتقييد بالمجلس لانه تعليق
 الا اذا زاد متى شئت ونحوه مما يفيد عموم الوقت فتطلق مطلقاً
 ولو قال لرجل ذلك او قال لها طلقي ضعتك لم يتيقيد بالمجلس لانه
 توكيل فله الرجوع الا اذا ادركها عزلتك فانت وكيل الا اذا زاد
 ان شئت فتيقيد به ولا يرجع لصيرورته تمليكاً وفي الخاتمة طلقها

ان شئت لم يصروا كيلاً ما لم تشافا اذا شئت في مجلس عليها طلقها
 فجلسه لا غير والوكلاء عنه غافلون قال لها طلقي نفسك ثلاثاً او شئت
 وطلقت واحدة وقعت لانه بعض ما فرضه وكذا الوكيل ما لم يقل بالثلاث
 لا يقع شيء في عكسه وقال رحمه الله واحدة طلقي نفسك ثلاثاً ان
 شئت فطلقت واحدة وكذا عكسه لا يقع بينهما لا شرطاً للموافقة
 لفظاً لما في تعليق الخاتمة امرها بقشر فطلقت ثلاثاً او بواحدة
 فطلقت نصفاً لم يقع امرها بين ابيها رجعي فعكست في الجواب
 ما امر الزوج به ويلغو وصفتها والاصل ان المني الغرة في الوصف لا
 تبطل بخلاف الاصل وهذا اذا لم يكن معلقاً بمشيئتها فان علقه
 فعكست لم يقع شيء لانها ما انت بمشيرة ما فوض اليها خاتمة مجرد
 قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت انت فقال شئت
 بنوى الطلاق او قالت شئت ان كذا الموضع اي لم يوجد بعد كان شأه
 ابي وان جاء الليل وهي في النهار بطل الامر لفقد الشرط وان قالت
 شئت ان كان كذا الموضع مضي اريد بالماضي المحقق وجوبه كان
 كان ابي في الدار وهو فيها او ان كان هذا الليل وهي فيه مثلاً طلقت
 لانه تنجز قال لها انت طالق متى شئت او متى شئت او اذا شئت
 او اذا ما شئت فردت الامور لا يرتد ولا يتيقيد بالمجلس ولا تطلق نفسها
 الا واحدة لانها تعمد الزمان لا الافعال فذلك التطبيق في كل زمان
 لا تطبيقاً بعد تطبيق ولها تفريق الثلاث في كل شئت ولا يجمع ولا
 تشي لانها عموم الافراد ولو طلقت بعد زوج اخر لا يقع ان كانت طلقت
 نفسها ثلاثاً متفرقة والا فلها تفريقها بعد زوج اخر وهي مسئلة المحدثين
 الا ان شئت طالق حيث شئت او ان شئت لا تطلق الا اذا شئت
 في المجلس وان قامت في مجلسها قبل مشيئتها لا مشيئة لها لانها المكمل
 ولا يتعلق بالطلاق به فجعلها مجازاً اعني ان لا ينها امر الباب وفي كيف شئت
 يقع في الحال رجعية فان شئت ما يند لو ثلاثاً وقع ما شأته مع نية

والا فرجعية لو موطوءة والابانت وبطل الامور قوله الذي يعي رحمه
والصبي قبل الدخول صوابه بعده فتنبه وفي كم شئت او ما شئت
لها ان تطلق ما شئت في مجلسها ولم يكن برعيا للضرورة وان
ردت او انت بما يفيد الا عرا من ارتد لانه عليك في الحال فجوابه
كذلك قال لها طلقى نفسك من ثلاث ما شئت تطلق ما دوت
الثلاث ومثله اختاري من الثلاث ما شئت لان من تبغضه وقالة
دهم بيا فيه فتطلق الثلاث والاول اظهر **دفع** قال انت
طالق ان شئت وان لم تشأى طلق في الحال ولو قال ان كنت تحبين
الطلاق فانت طالق وان كنت تبغضه فانت طالق لم تطلق لانه
يجوز ان لا يحب ولا تبغض ولا يجوز ان تشاوان لا تشا ولو قال لها
استدك حبنا للطلاق او استدك بقضائه طالق فقالت كلانا استدك
حبنا لم يقع الدعوى كل ان صاحبها اقل حبنا منها فلم يتم الشرط
ثم التعليق بالمشيئة او الادة او الرضا والهوى او المحبة يكون
تمليكاً فيه معنى التعليق فيستقيد بالمجلس كملك بيدك بخلاف
التعليق بغيرها **بالتعليق** هو من علقه تعليقاً جعله
معلقاً قاموساً واصطلاحاً **دفع** حصوله من قولك جعلت كذا
مضموناً لغيره ويسمى يميناً مجازاً او شرط صحته كون الشرط معروفاً
على خطر الوجود فالمحقق كان كان السماء فوقنا تجيز والمستحيل
كان دخل الجمل في سم الحيات لغو وكونه متصلاً بالعدو وان لا
يقصد به المجازات فلو قالت يا سفلت فقال ان كنت كما قلت فانت
كذا تجيز كان كذلك اولا وذكر المشروط فبحوانت طالق ان لغو
ير يفتى ووجوده رابط حيث تاخر الجذا كالماتى شره الملك حقيقة
كقوله لقيته ان فعلت كذا فانت حرّاً وهكذا ولو حكى كقوله ملكي
او معتدة ان ذهبت فانت طالق او الاضافة اليه اي الملك المحقق
عاماً او خاصاً كان ملكك عبداً وان ملكك لمعني فكذا والحقني

كذلك

كذلك كان نكحت امرأة او ان نكحتك فانت طالق وكذا كل امرأة
ويكفي معنى الشرط في المعينة باسرها ومنب او اشارة فلو قال
المراة التي اتزوتها طالق تطلق بتزويجها ولو قال هذه المرأة
اي اخره لا تتزويها بالاشارة فلعني الوصف فلعني قوله لا اجنبية
ان نكرت فريدا فانت طالق فتعنيها فزهرت وكذا كل امرأة اجتمع
معها في فراش فهي طالق فتزوج او مثله كل جارية اطيها حرة
فاشتري جارية فوطئها لم تعتق لعدم الملك والاضافة اليه
وافاد في البحر ان زيارة المرأة في عرفنا لا تكون الا بطعام معها
بطبخ عند المزور فيلحفظ كالف ايقاعه الطلاق مقارنا بثبوت
ملك كانت طالق مع نكاحك ويصح مع تزويجك اي انك تمام الكلام
بقاعه ومفعوله او زواله كمع موت او موتك **قاعدة**
في الجنبى عن محمد رحمه الله في المضاف لا يقع وبه ائتي ائمة خوارزم
انت هي وهو قوله الشافعي رحمه الله وللحنفي تقليد به فصح قاض
بل محكم بل بافتاء عدل او بفستوتين في حاد ثنتين وهذا يعلم ولا يفتى
به بزازيه ويبطل تجيز الثلاث للحرة والشتين لامة تعليقه للثلاث
فما دونها الا المضاف الى الملك كما مر لا تجيز ما دونها اعلم ان التعليق
يبطل بزوال الحل لا بزوال الملك فلو علق الثلاث او مادونها بدخول
الدار ثم تجز الثلاث ثم نكحها بعد التحليل يبطل التعليق فلا يقع
بدخولها شيء ولو كان تجز ما دونها لم يبطل فيقع المعلق كله
واوقع محمد رحمه الله بقية الاقل وهي مسئلة الصوم الاية وثمرته
فيمن علق واحدة ثم تجز ثنتين ثم نكحها بعد زوج آخر فقلت
له رجعتا خلا فالمحمد رحمه الله وكذا يبطل بلحاظه مرتداً بدار
الحرب خلا لها وبفوت محل البركان كملت فلانا ودخلت هذه
الدار فمات او جعلت بيتاً فكم يسطنه فيما علقناه على الملتقى
وسيجي مسئلة الكوفة بغيرها **دفع** قال لزوجه الامه ان دخلت

القار فانت طالق ثلاثا فحققت فدخلت له رجعتها قنية والقل
 الشرط اي علامات وجود الجزا ان المكسورة فلو فتحها وقع اليها
 يوصى التعليق فيدين وكذا الوصف في الفأ من الموصوب في نحو طليعة
 واسمية ويجامعة وبما وقد وبلن وبالتفيس كما لخصناه في شرح
 الملقن واذا واما وكل ولم تسمع كلاما المنصوبة ولو مبتدأ لضافتها
 لمبنى ومتى ومتى وما ونحو ذلك كل نحو انت طالق لو دخلت الدار
 تعلق بدخولها ومنه نحو من دخل منكن الدار فهي طالق فلو دخلت
 واحدة مرارا طلقت بكل مرة لان القول اصيل الى جماعة
 فازداد مجموعا كذا في الغاية وهي غريبة وجعله في البحر احسن
 لقولين وفيها كلها تخلص اي بتطل اليمين بطلان التعليق اذا وجد
 الشرط مرة الا في كل فانه يخل بعد الثلاث لا قضاها عموم
 الا فعال كالاقتضاء كل عموم الاسماء فلا يقع ان نكحها بعد رجوع
 آخر الا اذا دخلت كلاما على التزوج نحو كلاما تزوجك فانت كذا
 لوقولها على سبب الملك وهو غير متناه ومنه لطيف مسائلها
 لو قال لموطوعة كل اطلقتك فانت طالق فطلقتها واحدة تقع
 ثنتان وفي كل وقع عليك طالق يقع ثلاثا لتكرار الوقوع لكنه
 لا يزيد على الثلاث وزوال الملك من نكاح او يمين لا يبطل اليمين
 فلو اياها او باعه ثم نكحها واشتره فوجد الشرط طلقت وعنت
 بقاء التعليق بقاء محله وتخل اليمين بعد وجود الشرط مطلقا
 لكن ان وجد في الملك طلقت وعنت والا لم تحيل من علق الثلاثة
 بوقوله الدار ان يطلقها واحدة ثم بعد العدة تدخلها فتخل
 اليمين فينكحها فان اختلفا في وجود الشرط اي ثبوت يعم القول
 فالقوله له مع اليمين لا نكاحه الطلاق ومفاده انه لو علق طلقا
 بعدم وصوله نفقتها اياها فادعي الوصول وانكرت ان القول
 له وبه جزم في القضية لكن متى في الخلاصة والبرازية ان القول

لها

لها واقره في البحر والتهر وهو يفتنه في تخصيص المتون كقول
 المصنف رحمه الله وجزم شيخنا رحمه الله في فتواه بما يفيد المتون
 والشروح لانها الموضوعية لنقل المذهب كما لا يخفى الا اذا ابرهنت
 فان البينة تقبل على وجود الشرط وان كان نفيا كان لم يجز
 صرح في الليلة فامرائي كذا انشهد انها لم تحيض قبلت وطلقت
 مني وفي البينة ان لم اجامعك في حيضك فانت طالق للثبوت
 ثم قاله جامعا ان كايضا فالقول له لا نه يملك الانشا والا لا انتهى
 قلت فامسئلة السابقة والاثبة ليستا على طلاقها وما لا يعلم
 الا انها صدقت في حق نفسها خاصة استحسانا بلا يمين نهى عنها
 ومراهقة كمالا لثمة واحتلام كحضر في الامح كقوله ان حضنت فانت
 طالق وفلان وان كنت تحيين عذاب الله فانت كذا وعنده
 حر فلو قالت حضنت والحين قائم فان انقطع لم يقبل قولها
 ذيلعي وحدادي او احب طلقه هي فقط ان كذبها الزوج فان
 صدقها او علم بوجود الحين منها طلقها جميعا حرادي وفي ان
 حضنت لا يقع لزوم الغم لا احتمال الاستحاضة فان استهد
 ثلاثا وقع في حين ذات وكان يدعيها فلو غير مدخول لم تزوجت
 باخر في ثلاثة ايام متى فلو ماتت فيها فارتبها للزوج الاول دون
 الثاني تصدق في حقها دون ضررها وفي ان حضنت حيضة
 او نصفها او ثلثها او سدسها لغرم بخبرها لا يقع حتى يظهر
 منها لان الحيضة اسم للكمال ثم انما يقبل قولها في حيضة اخرى
 جوهره وفي ان صحت يوما فانت طالق تطلق حين غربت الشمس
 من يوم صومها بخلاف ان صحت فانه يصدر في ساعة قال لها
 ان ولدت علاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت
 طالق ثنتين فلو ولدتها ولم يدر الا ل تلزم طلاق واحدة
 قضاة وثنان تنزهها اي احتياطا لاحتمال تقدم الجارية

ومصنت العدة بالتأخي فلذا لم يقع به شيء لان الطلاق المقارن
لا نقصنا والعدة لا يقع فان علم الاول بكونه وان اختلفا فالقول
للزوج لا من منكر وان تحقق ولا دلتها معا وقع الثلاث وتعد
بالأقرب وان ولدت غلاما وجاريين ولا يدري الاول ببيع بنتان
قصا وثلاث تنزها وان ولدت غلامين وجارية فواحدة قضاء
وثلاث تنزها وهذا بخلاف ما لو قال ان كان حملك غلاما فانت طالق
واحدة وان كان جارية فتنتين فولدت غلاما وجارية لم تطلق
لان الحمل اسم لكل فاما لم يكن الكل غلاما او جارية لم تطلق ولذا لو
قال ان كان ما في بطنك غلاما والمسئلة بحالها العموم ما بخلاف
ان كان في بطنك والمسئلة بحالها فانه يقع الثلاث لعموم اللفظ
العام **فروع** علق طلاقها لم يحلها لم تطلق حتى تلد لاكثر من
من سنتين من وقت اليقين قال ان ولدت ولدا فانت طالق
او حرة فولدت ولدا ميتا طلقت وعققت قال لا ولم ولده ان
ولدت فانت حرة تنقضي به العدة جوهره علق الصاق والطلاق
ولو الثلاث بشيئين حقيقة بتكرار الشرط ولا كان جاء زيد
وبكر فانت كذا يقع المعلق ان وجد الشرط الثاني في الملك
والالا لا اشتراط الملك حالة الحنث والمسئلة وباعتبة علق
الثلاث او العلق لا منه بالوطئ حنث بالتقاء الحنايين
ولم يجب عليه العقر في المسئلتين باللبث بعد ايلاج لان البث
ليس بوطئ ولذا لم يصح مراجعته في الطلاق الرجعي الا اذا
اخرج ثم اوجع ثانيا حقيقة او محال بان حرك نفسه فيصير
مراجعا بالحركة الثانية ويجب العقر في الحدة لا اتحاد المجلس
لا تطلق الجديدة في قوله للقديمة ان تلحقها اي فلا تة عليك
فهو طالق اذا تلحق فلا تة عليها في عدة البائن لان الشرط منها
مشاركتهما في القسم ولم يوجد ولو تلحق في عدة الرجعي ولم يقل

عليك

عليك طلقت الجديدة ذكره مسكين وقيد في النهر بحالها اذا اراد رجعتها
والا فلا قسم لها كما مر قال لها انت طالق ان شاء الله متصلا الى
لتنمش او سعال او جششا او عطاس او نقل لسان او امساك فمرا او فكل
مفيدة كيد او تكميل او حد او طلاق او نداء كانت طالق بازانة
او ياطالق ان شاء الله صلا الاستثناء بزازية وخاتمة بخلاف
الفصل اللغوي كانت طالق رجعيها ان شاء الله وقع وبابنا
لا يقع ولو قال رجعيها او بابنا يقع بنية البائن لا الرجعي فنيته
وقواه في النهر مسموعا بحيث لو قرب شخص اذ نه الحفنة يسمع
فصح استثناء الاصح خاتمة لا يقع للشك وان مات قبل قوله
ان شاء الله وان مات وقع ولا يشترط فيه القصد ولا التلفظ
بهما فلو تلفظ بالطلاق وكتب المتخفا موصولا او عكسا وازال
الاستثناء بعد اكتابة لم يقع عمادية ولا العلم بمعناه حتى لو
بالمشيئة من غير قصد جاهلا لم يقع خلافا للشافعي رحمه الله وفي
الشيخ الرقابي الشافعي رحمه الله فيمن حلف على شيء بالطلاق
فانشأ له الغير طائفا صحت بعد وقوع الوقوع انتهى قلت
ولم اره لاحد من علماءنا والله اعلم ولو شهد ابها وهو اذكرها
ان كان بحال لا يدري ما يجري على لسانه لعضب جاز له
الاعتماد عليها بحد ويقبل قوله ان ادعاه وانكرته في ظاهر
الزوي عن صاحب المذهب وقيل لا يقبل الابينة وعليه الاعتماد
والفتوى احتياط الغلبة الفساد خاتمة وقيل ان عرف بالصلو
فالقول له وحكم من لم يوقف على مشيئة فيما ذكر كالا سن
والحق والملايكة والحداد والجار كذلك وكذا الوشرك كان شأ الله
وشاء زيد لم يقع اصلا ومثل ان ادوان لم واذا وما وما لم
ومن الاستثناء انت طالق لولا ابوك او لولا حسنة او لولا
اني اجبتك فلا يقع خاتمة ومنه سبحانه الله ذكره ابن الممام

للفصل الواحد والخلاف قوله
 حرره او حرره وعينه لانه
 لو كيد صحيح

في فتواه قال انت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله او انت حر وحران
 شاء الله فطلقت ثلاثا وعنف العبد عند الامام رحمه الله لان اللفظ
 الثاني لغو ولا وجه لكونه توكيدا او عطفا فيصح الاستثنا
 وكذا يقع الطلاق بقوله ان شاء الله انت طالق فانه تطلق عندهما
 وجهان الله تعليق عند ابي يوسف رحمه الله لا يقال المبطل بالاجابة
 فلا يقع كما لو اخر وقيل الخلاف بالعكس وعلى كل فالمفتي به عدم
 الوقوع اذا قدم المشيئة ولم يأت بالفاء فان اتي بها لم يقع اتفاقا
 كما في البحر والشر بل لا يثبت التفريق وتجزئها فليحفظا وتجزئها
 فيمن حلف لا يخلف بالطلاق وقال حنث على التعليق لا الا بطلان
 وبانت طالق بمشيئة الله او بارادة اذ كعبته او برضاه لا تطلق
 لان الماء للالصاق فكان كالصاق الجزاء بالشرط واذا اضاع
 اي المذكور من المشيئة وغيرها الى العبد كان ذلك تملكيا فيقتصر
 على المجلس كما مر وان قال بامره او بحكمه او بقضائه وبادنه
 او بعلمه او بقدرته يقع في الحال اضيف اليه تعالى والى
 العبد اذ يراد به مثله التخيير عرفا كقوله انت طالق بحكم القاض
 وان قال ذلك بالام يقع في الوجه كلها لانه للتعليل وان كانت
 ذلك بحرف في ان اضافه الى الله تعالى لا يقع في الوجه كلها لان
 في بعض الشرط الى العلم فانه يقع في الحال وكذا العدة التي
 بها ضد العجز لوجود قدرة الله تعالى قطعا كالعلم وان اضاف
 الى العبد كان تملكيا في الاربع الاول وما بمعناه كالهوي والرقبة
 تعليقا في غيرها هي ستة ثم العشرة اما ان تصناف لله تعالى
 او للعبيد والعشرون اما ان تكون بيا او لام او في فهي ستون
 وفي البرازية كتب الطلاق واستثنى بالكتابة صح وعلی مامر
 عن العمارة فهي مائة وثمانون وفي كيف شاء الله تطلق وجبة
 انت طالق ثلاثا او واحدة يقع ثمان وفي الاثنيتين يقع واحد

وفي

وفي الاثنتين يقع ثلاث لان استثنى الكل باطل ان كان بلفظ الصدد
 او مساويه وان بغيرها كسائر طوائق اليهود او الازيوت وعمره
 وهنك وعبيد حرار الا هؤلاء والا سالما وعائنا وراشدا
 وهم الكل صح كما سيجي في الاقرار ويعتبر في المستثنى كونه كلاما
 او بعضا من جملة الكلام لا من جملة الكلام الذي يحكم بصحته
 وهو الثلاث ففي انت طالق عشر الا تسع يقع واحدة والاثنان
 يقع ثقتان والا سيعا يقع ثلاث ومتى تعدد الاستثناء بلا و
 كان كل اسقاطا قاطبية فيقع ثقتان بابت طالق عشر الا
 تسع الا ثمانية الا سبعة ويلزمه خمسة بله على عشرة
١٨ **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**
 ان تاخذ العدد الاول بيمينك والثاني بيسارك والثالث بيمينك
 والرابع بيسارك وهكذا ثم تسقط ما بيسارك مما بيمينك فما
 بقي فهو الواقع اخرج بعض التطبيق لغو بخلاف ايقاعه
 فلو قال انت طالق ثلاثا لا نصف تطبيقه وقع الثلاث في
 المختار وعن الثاني ثقتان فتح وفي السراجية انت طالق الا
 واحدة تقع ثقتان انتهى فانه استثنى في ثلاث مقدر سالت
 المراوة الطلاق فقال انت طالق خمسين طلقت فقالت المراوة ثلاث
 تكفيني فقال ثلاث اك والباقي لصواحبك وله ثلاث سنون غيرها
 تطلق المخاطبة ثلاثا لا غيرها اصلا هو المختار لصيغة البتة
 لغوا فلم يقع بصرفه لصواحبها شوع **مخرج** في ايمان
 الفتح ما لفظه وتعرف في الطلاق انه لو قال **مخرج** انت
 دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت
 الدار فانت طالق وقع الثلاث واقره المصنف رحمه الله ثم ان
 سكنت هذه البلدة فامرته طالق وخرج فورا فخرج
 امراته ثم سكنها قبل عدة لم تطلق بخلاف فانت طالق فليحفظ

ان تزوجتك وان تزوجتك فانت كذا لم يقع حتى يتزوجها مرتين
 بخلاف ما لو قدم الجزا فليحفظ ان غبت عندك اربعة اشهر
 فامر بك بيوتك ثم طلقها فاعتدت فتزوجت ثم عادت للاول
 ثم غاب اربعة اشهر فلها ان تطلق نفسها ولو اختلعت لانه
 تبخيز والاول تعليق دعائها للوقاع فابت فقال متى يكون
 فقال غدا فقال ان لم تفعل علي غدا فقال ان لم تفعل هذا المراد
 غدا فانت كذا ثم نسيها حتى مضى الغد لا يقع حلف لاياتها
 فاستلحق فجاءت فحاصرتها ان مستيقظا حنت ان لم اشبعك من
 الجماع فعلى انزالها ان لم اجامعها الفمرة فكذا فعلى المبالغة
 لا العود ان وطئتك فعلى جماع الفرج وان نوي الرقس بالقدم
 حنت به ايضا له امرأة جنب وهايض ونفسا فقال اجثكن
 طالق طلقت النفسا وكذا الجثكن على الحايض قال له اليك حاجة
 فقال امرأتك طالق ان لم اقضها فقال هي ان تطلق امرأتك
 فله ان لا يصدق له قال لا صحابه ان لم اذهب بكم الليلة الى منزلي
 فامرته كذا فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم العسس فحبسوا
 لا يحنت ان خرجت من الدار الا باذني فخرجت لحياتها لا يحنت
 حلف لا يرجع ثم رجع لشيء نسيه لا يحنت حلف لا يخرج من ساكن
 داره اليوم والساكن ظالم فان لم يمكنه اخراجه فاليمين على التعلظ بالسكن
 ان لم يجي بفلان او ان لم تردي ثوبها الساعة فانت طالق فجاء فلان
 من جانب آخر بنفسه فاخذ الثوب قبل دفعها لا يحنت كذا ان
 لم ادفع اليك الثوب الذي علي الي راس الشهر فكذا فابراته
 قبل الشهر بطل اليمين بقي ما يكتب في التعاليق متى نقلها او ترجع
 عليها او ابرأته من كذا او من باقى صداقها فلورفع لها الكل هل
 تبطل الظاهر لا يتصور يحتمل بصحة براءة الاستقاط والرجوع
 بما دفعه حلف بالله انه لم يدخل هذا الدار اليوم ثم قال عبده حر

ان لم يكن دخل لا كفارة ولا يعتق عبده اما لصديق اولها
 خموس ولا مدخل للقضا في اليمين بالله حتى لو كانت يمينته
 الاولى بعثت او طلاق حنت في اليمينين لدخولها في القضا
 اخذت من ماله درهمها فاشتوت به لها وظلمه التمام بدها
 وقال زوجها ان لم ترديها اليوم فانت كذا فالحيلة ان
 تاخذ كيس التمام وتسلمه للزوج ولو ضاع من التمام فالحال
 يعلم انه ازيب او سقط في البئر لا يحنت حلف ان لم اكن اليوم
 في العالم او في هذه الدنيا فكذا يحبس ولو في بيت حتى يمضي
 اليوم ولو حلف ان لم يخرج من بيت فلان غدا فقيت وضع
 حتى مضى الغد حنت كذا ان لم اخرج من هذا المنزل فكذا
 فقيت او ان لم اذهب بك الى منزلي فاخذها فقيت منه
 او ان لم تحضري الليلة منزلي فكذا الباب او قيت لا يحنت
 في المختار قلت قال ابن الشحنة رحمه الله والاصل انه متى
 عجز عن شرط الحنت حنت في العدي لا الوجوه في قاله في
 المنكر ومفاده الحنت فيمن حلف ليؤدين اليوم دينه فجعل لفقوه
 وفقد من يقرضه خلافا لما يحثه في البحر فقدر **باب**
طلاق المريض عنوان به لا صالة ويقال له
 القادر لفراره من ادائها فيكون له قصده الى تمام عدتها وقد يكون الغار
 منها كما سيبيح من غالب حاله الهلاك بمرض او غيره بان احسنه هو من
 عجز به عن اقامة مصالحه خارج البيت كعجز الفقيه عن الاتبات
 الى المسجد وعجز السوقي عن الاتيان الى دكانه هو الاصح وفي حقها ان
 تعجز عن مصالحها داخلها في البرازية ومفاده انها لو قدمت
 على نحو الطلخ دون صعود الشط لم تكن مريضة قال في التهر
 وهو الظاهر قلت وفي اخر وصايا المجتبي المرض المصير المضني
 المبيح لصلاة قاعدا والمقعد والمفتوح والمسلول اذا تطاول

فمنعها ابوها حنت في المختار
 بخلاف ما لو استسكن
 فاعلق

ولم يقعه في الفراش كالصحيح ثم رمى شح هذا التناول سنة
انتهى وفي القنية المفلوج والمسلول والمقعد مادام يزاد كالمريض
او بارد رجلا اقوي منه او قدّم ليقتل منه قصاص ورجم او بقي
على لوح من السفينة او افترسه سبع وبقي فيه فار بالطلاق
خير من ولا يصح تبرعه الامن الثلث فلو ابانها وهي من اهل الميراث
علم باهليتها ام لا كان اسلمت او اعتقت ولم يعلم طائعا بلا صاها
فلو اكره او رضيت لم ترث ولو اكرهت على رضاها او جامعها ابنه
مكرهه ترث وهو كذلك بذلك الحال ومات فلو صح ثم مات
في عدتها لم ترث بذلك السبب موته او بغيره كان يقتل المريض
او يموت بجهة اخرى في العدة للمخولة ورثت هي منه لاهو
منها لوضاه باسقاط حقه وعند احمد رحمه الله ترث بعد العدة
ما لم تزوج بنا خروكا لثالث طائفة رجعية او طلاق فقط
طلقت باينا او تلاقا لان الرجعي لا يزيل النكاح حتى حل
وطئها ويتوارثان في العدة مطلقا وتكفي اهليتها للارث
وقت الموت بخلاف البايين وكذا ترث مبانة قبلت او طابوعيت
ابن زوجها لمجي الحرمية بيمينوثية ومن لا عنها في مرضه او آلى
منها مريضنا كذلك اي ترث لما مروا الى في صحته وبانت به
بالايلا في مرضه او ابانها في مرضه فصحة فمات او ابانها فارتدت
فاسلمت فمات لا ترث له لا بد ان يكون المرض الذي طلقها
فيه مرض الموت فاذا صح تبين انه لم يكن مرض الموت ولا بد
في البايين ان تستمر اهليتها للارث من وقت الطلاق الى وقت
الموت حتى لو كانت كتابية او مملوكة وقت الطلاق ثم اسلمت
او اعتقت لم ترث كما لا ترث لو طلقها رجعية او لم يطلقها فطأ
او قبلت ابنه لمجي الفرقة منها او ابانها بامرها قيد به لانها
لو ابانت نفسها فاجان ورثت عملا باجازة قنية واختلعت منه

واختارته

او اختارت نفسها ولو بيلوع وعتق وجب وعنه لم ترث لرضاها
ولو كان الزوج محصورا بجبر او في صفا القتال ومثله حال فشي
اشباه او قاربها بمصالحه خارج البيت مشدكيا من المهر ومجوسا
او مجبوسا بقصاص او رجما لا ترث لغلبة السلامة والحال لا
تكون فارة الا بتلبسها بالمخاص وهو الطلاق لانها حينئذ كالمكره
وعند الامام مالك رحمه الله اذا تم لها سنة اشهر اذا علق المريض
طلاقها البايين بفعل اجنبي اي غير الزوجين ولو ولدها منه فبمجي
الوقت والحال ان التعليق والشرط في مرضه او علق طلاقها
بفعل نفسه وهما في المرض او الشرط فقط فيه او علق بفعالها
ولا يد لها منه طبع او شرعا كاكل وكلام ابوين وهما في المرض
او الشرط فيه فقط ورثت لفزاره ومنه ما في البدايع ان لم
اطلقك او ان لم تزوج عليك فانت طالق ثلاثا فلم يفعل حتى
مات ورثته ولو ماتت هي لم يرثها وفي غيرها لم ترث وهو
اذا كانا في الصحة او التعليق فقط او بفعالها ولها منه بدو صلها
سنة عشر لان التعليق اما بمجي وقت او بفعل اجنبي او بفعله
او بفعالها وكل وجه على اربعة لان التعليق والشرط اما في الصحة
او المرض واحدهما وقد علم كلها قال لها في صحته ان شئت انا ولان
فانت طالق ثلاثا ترث مرض فشاء الزوج لا ترث وان شاء الاجنبي
اولا ثم الزوج ورثت كذا في الخائنة والفرق لا يخفى اذ بشيئيه
الاجنبي او لا صار الطلاق معلقا على فعله فقط تصادقا
اي المريض مرض الموت والزوجة على ثلاثة في الصحة وعلى
مضي اربعة ثم اقر لها بدين او عين او وصي لها بشيئ قلها
الا قل منه اي ما اقر او وصي ومن الميراث للتممة وتعتد وقت
اقراره به يفنى ولو مات بعد مضيتها فلها جميع ما اقر او وصي
عماديه ولو لم يكن بموضع موته صح اقراره ووصيته ولو كذبته

والاجنبي الطلاق معا وشاء
في موات الزوج
م

لم يفتح اقماره شرح مجمع وفي الفصول ادعت عليه مريضانه اياها فجدد
وحلفه القاضي فحلف ثم صدقته ومات ترثه لو صدق قبل موته
لا لو بعده كمن طلقت ثلاثا بامرها في مرضه ثم اوصي لها او احد
فان لها الاقل قال المصنف لا مرائيه احد كما طلق ترث بين الطلاق في مرضه
الذي مات فيه في احديهما صار فارقا بالبيناء فترث منه كاتى ومفاده
انه لو حلف صحيحا وحضت مريضانه في احديهما صار فارقا ولو اراد
نهر ولا يشترط عليه اي الزوج باهليتها اي المرأة الميراث فلو طلقها
بايضا في مرضه وقد كان سيدتها احتملها قبله او كانت كتابية
فاسلمت ولم يعلم به كان فارقا فترث ظهيرية بخلاف ما لو قال
لا مئيرة انت حرة عدا وقال الزوج انت طالق ثلاثا بعد عدان علم
بكلام المولي كان فارقا ولا يعلم له ترث خاينه ولو علقه بعقدها
او بمرضه او وكل به وهو صحيح فاقوعه حال مرضه قادر على
عزله كان فارقا ولو باشرت المرأة بسبب الفرقة وهي اي الحال انها
مريضة وماتت قبل انقضاء عدتها ورثها الزوج كما اذا وقعت الفرقة
بينهما باختيارها نفسها في خيار البلوغ والعنف او بتقبيلها او مطاوعتها
ابن زوجها وهي مريضة لانها من قبلها ولذا لم يكن طلاقا بخلاف وقوع
الفرقة بينهما بالحب والعنف والعنف فانه لا يرثها على ما في الخاينه والفتح
عن الجامع وخبرهم به في الكافي قال في البر فكان هو المذهب لانها طلاق
فكانت مضافة اليه وقيل قابله الذي يعي هو كالأول فيرثها ولو ارثت
ثم ماتت او لحقت بداء الحرب فان كانت الردة في المرض ورثها
زوجها استحسننا والا بان ارتدت في الصحة لا يرثها بخلاف مذهب
فانها في معنى مرض موته فترثه مطلقا ولو ارثت مطلقا فان اسلمت
ورثته والا لخاينه قال آخر امرأة تزوجها طالق ثلاثا ففكح امرأة ثم
اخرى ثم مات الزوج طلقت الاخرى عنه الزوج ولا يصير فارقا خلافا
لما رويهم الله لان الموت معروف وانصافه بالآخرية من وقت الشرط فيثبت

مستندا

مستندا در شرح **فرجوع** اياها في مرضه ثم قال لها اذا تزوجت
فانت طالق ثلاثا فترث **فرجوع** في العدة ومات في مرضه لم ترث
لها في عدة مستقبله وقد حصل الزوج بقولها فلم يكن فارقا
خلافا لمذهب محمد بن حنبل خاينه كذبها الميراث بعد موته في الطلاق
في مرضه فالقول لها كقولها طلقني وهو نكير وقالوا في الیقظة
ولو الجنية طلقها في المرض ومات بعد العدة فامسك من متاع
البيت لو ارث الزوج لصيرورتها اجنبية بخلافه في العدة
جامع الفصولين **باب الرجعة** بالفتح وتكر
يتعدى ولا يتعدى هي مستندا **باب الرجعة** بالفتح وتكر
مادامت في العدة اي عدة المدخول حقيقة اذا رجعت في
عدة الخلوة ابن الكمال وفي البرازيه ادعى الوطئ بعد الدخول
وانكرت فله الرجعة لا في عكسه وتصح مع كراهه وهزل
ولعب وخطا بنحو متعلق باستدامة راجعتك ورددتك
ومسكتك بلا نية لانه صريح وبالفعل مع الكراهة بكل ما يوجب
حرمة المصاهرة كمنس ولومنها اختلاسا ونياها او مكرها
او مجنوننا او معتوها ان صدقها هو او ورثته بعد موته
جوهره ورجعة المجنون بالفعل بنزاهة وتصح بتزوجها في
العدة به يفتي جوهرة ووطئها في الدبر على المعنى لانه لا يخلو
عن مستر مشهور ان لم يطلق بايضا فان اياها فلا وان ايتا وقا
ابطلت رجعتي او لا رجعت لي فله الرجعة بلا عوض ولو
هل يجعل زيادة في المهر قوله وتبطل المؤجل بالرجعي ولا
يتأجل برجوعيتها خلاصة وفي الصيرفية لا يكون حال حتى
تنقض العدة ونوب اعلامها بها ليلا تنكح غيره بعد العدة
فان نكحت فراق بينهما وان دخل شمتي ونوب الاشهاد لعدلين
ولو بعد الرجعة بالفعل ونوب عدم دخوله بلا اذنها عليها

لتأهب وان قصد رجعتها لكرهتها بالفعل كما مراد عاها بعد
 العدة فيها بان قالت كنت راجعتك في عدتك فصدمتني
 بالمصادقة والا لا يصح ولذا اقام بينة بعد العدة انه قال
 في عدتها قد راجعتها او انه قال قد جاء معها وقدم قبولها علي
 نفس المهر والتقبل فليحفظ كان رجعة لان الثابت بالبينة كالقاف
 بالمعينة وهذا من اعجاب المسائل حيث لا يثبت اقراره باقراره بل
 بالبينة كما لو قال فيها كنت راجعتك امس فانها تصح وان كذبه
 لمملكه الا نشأ في الحال بخلاف قوله لها راجعتك يريد الانشا
 فقالت مجيبة له مصنت عدي فانهما لا تصح عند الامام ^{رحمهما}
 لمقارنتها لانقضاء العدة حتى لو سكنت ثم اجابت صحت اتفاقا
 كما لو نكحت عن اليمين عن مضي العدة قال زوج الامه بعد رجعتها
 اي العدة راجعتها فيها فصدمت السيد وكذبته الامه ولا بينة
 او قالت مصنت عدي وانكر الزوج والمولى بالقول لها عند الامام
 رحمهما الله لانها امينة فلو كذب المولى وصدمت الامه فالقول له
 اي للمولى على الصحيح لظهور ملكه في البضع فلا يمكنها ابطاله قالت انقضت
 عدي ثم قالت لم تنقض كان له الرجعة لاخبارها بكذبها في حق
 عليها شتمى ثم انما تعتبر المدة لو بالحيض لا بالسقط وله تخليفها
 انه مستبين الخلق ولو بالولادة لم يقبل الابنية ولو حدة فتح
 وتنقطع الرجعة اذا طهرت من الحيض الاخير ^{يعم الامه} عشرة
 ايام مطلقا وان لم تغسل او يمس وقت صلوة ولا قل لا تنقطع
 حتى تغسل ولو بسور حار مع وجود المطلق لكن لا تصلح ولا تزوج
 احتياطا او يمس جميع وقت صلوة فتصير دينا في ذمتها
 ولو عاودها ولم يجاوز العشرة فله الرجعة او حتى تيمم عند
 عدم الماء وتصل ولو نفا صلوة تامة في الامم وفي الكتا بية
 بمجرد الانقطاع ملتقى لعدم خطاياها قلت ومفاده ان الجنونة

والمعتوهة

والمعتوهة كذلك ولو اعتلت ونسيت اقل من عضو تنقطع لتسارع
 الحفاف فلو تيقنت عدم الوصول او تركته عمدا لا تنقطع ولو نسيت
 عضوا لا تنقطع وكل واحد من المضمضة والاستنشاق كالا قتل
 لانهما عضو واحد على الصحيح بهنسي طلق حاملا منكرا وطئها
 فراجعتها قبل الوضع فجاءت بولد لا قبل من ستة اشهر فصاعدا
 من وقت النكاح صحت رجعة السابقة وتوقف ظهور صحتها
 على الوضع لاينا في صحتها قبله فلا مسامحة في كلام الوقاية كما
 صحت لو طلق من ولدت قبل الطلاق فلو ولدت بعده فلا رجعة
 لمضي العدة منكرا وطئها لان الشرع كذبه بجعل الولد للفراس
 فيبطل زعمه حيث لم يتعلق باقراره حق الغير ولو حله بهائم انكره
 اي الوطئ ثم طلقها لا يملك الرجعة لان الشرع لم يكذبه ولو اقربه
 وانكرته فله الرجعة ولو لم يخل بها فلا رجعة له لان الظاهر شاهد
 لها ولو الجحبه فان طلقها فراجعتها والمسئلة بحالها فجاءت بولد لا قبل من
 حولين من حين الطلاق صحت رجعة السابقة لصيرورة مكذبا
 كما مر ولو قال اذ ولدت فانت طالق فولدت فطلقت فاعتدت
 ثم ولدت آخر بيطيني يعني بعد ستة اشهر ولو لا كثر من عشر
 مالم يقر بانقضاء العدة لان امتداد الطهر لا غاية له الا الاياس
 فهو اي الولد الثاني رجعة اذ يجعل العلوق بوطن حادث في
 العدة بخلاف ما لو كانا بطن واحد وفي كل اولد فانت طالق
 فولدت ثلاثة بطون تقع الثلاث والولد الثاني رجعة في الطلاق
 الاول كما مر وتطلق به ثانيا كالولد الثالث فانه رجعة في الثاني
 وتطلق به ثلثا عملا بكلام وتعد للطلاق الثالث بالحيض لانها من ذوات
 الاقلام لم تدخل في سن الاياس فبكرة شهر ولو كانا بطنين تقع ثلثا
 بالاولين لا بالثالث لانقضاء العدة به فتح والمطلقة الرجعية
 تزويج ويحرم ذلك في البين والوفاء لزوجها الحاضر والغايب لفقد

من وقت الطلاق ولستة اشهر

من وقت الطلاق ولستة أشهر

والمطلقة الرجعية تشوف وتنزير لأنها حرة للزوج إذا التمس فإيم
بينهما ثم الرجعة مستحبة والتزويج حامل عليها يكون مشروعا وسحب
لزوجها أن لا يدخل عليها حتى يؤذيها أو يسيء بها حتى يقع عليه معناه
إذا لم يكن من قصد المراجعة لأنها ربما تكون متجردة فيقع بصره على موضع
بصيرته مراجعاً ثم يطلقها فتطول العدة عليها وليس له أن يباشرها
حتى يشهد على رجعتها وقوله في رجعة الله تعالى ذكره ليباح النكاح
ولهذا أنه انفساها ولنا قوله تعالى ولا تحرجوه من بيوتهم الآية ولأن
تراخي عمل المبطر الحاجة إلى المراجعة فإذا لم يراجعها حتى انقضت
المدة ظهر أنه لا حاجة ^{بها} فبين المراجعة وبين أن المبطر الحاجة
إلى المراجعة فإذا لم يراجعها حتى انقضت عمل عمل من وقت وجوده
ولم ياحتجب ^{بها} الأقراء من العدة فلم يحكم بالزواج الإخراج إلا أن
يشهد على رجعتها فبطل العدة وينفك الزوج وقوله حتى يشهد على
رجعتها معناه الاستحباب على ما قدمنا وإن لم تقبل وإن
انقطع له قبل من عشرة أيام لم تقطع حتى تقبل أو يحض عليها
وقت صلوة لأنه الحيض لا يزيد له على العشرة فيمحو الانقطاع
حرمت من الحيض فانقطعت العدة وانقطعت الرجعة وفيما
دون العشرة يحتمل عود الدم مدته

العدة اذا كانت مبرجوة والا فلا تفعل ذكره مسكين ولا يخرجها
من بيتها ولو لمادون سفر للنهي المطلق ما لم يشهد علي رجعتها
فتبطل العدة وهذا اذا صرح بعدم رجعتها فلم يصحح كان السفر
رجعة دلالة فتح بحثا واقره المصنف رحمه الله والطلاق الرجعي لا يخرج
الوطي خلافا للشافعي رحمه الله فلو وطئ لا يحرق عليه لانه مباح كمن تكره
الخلوة بها تنزيها ان لم يكن من قصده المراجعة والا لا يكره ويثبت
الفسخ لها ان كان من قصده المراجعة والا لا قسم لها يخرج عن البداع
قال وصرحوا بان له ضرب امراته على ترك الزينة وهو شامل
للمطلقة رجعيا وينكح مبانته بما دون الثلاث في العدة وبعد
بالاجماع ومنع غيره فيها لاشتباه النسب لا ينكح مطلقة من نكاح صحيح
نافذ كما استحققت بها اي بالثلاث لو حرة وثنتين لوامة ولو
ولو قبل الدخول وما في المشكلات باطل او مؤول كما مر حتى يطأها
غيره ولو الغير مراهقا بجامع مثله وقدره شمس الاسود رحمه الله بسنة
او خصيا او مجنون او ذميا لذميمة بنكاح نافذ خرج الفاسد
والموقوف فلو نكحها عبد بلا اذن سيده ووطئها قبل الاجازة لا يحلها
حتى يطأها بعدها ومن لطيف الخيل ان تزوج مملوك مراهقا
بشاهدين فاذا اولى بملكها فبطل النكاح ثم تبعثه لبلد اخر
فلا يظهر امرها لكن على رواية الحسن المفتي بها انه لا يحلها لعدم
الكفاءة ان لها وليا ولا فيحلها اتفاقا كامد وتصح عدة اي الثاني
لا بملك يميني لا اشتراط الزوج بالنص فلا يحلها وطئ المولى ولا ملك
امة بعد طلقين او حرة بعد ثلاث مودة وسبى نظيره من فرق
بينهما بظهار او لعان ثم ارتقت وسببت ثم ملكها لم تحل له ابدا
والشرط التيقن بوقوع الوطي في المحل المستيقن به فلو كانت صغيرة
لا يوطأ مثلها لم تحل الا قد والحلت وان افضاها بزانية فلو وطئ
مفضاة لم تحل الا اذا حبست ليعلم ان الوطي كان في قبلها كالزنى

استحب
او مجنونا

محبوب

محبوب فانها لا تحل حتى تحبل لوجود الدخول حكاه حتى يثبت النسب
فتح فلاقتصار على الوطي قصورا لان يعد بالحقيقة والتمسك بالايلاج
في محل البكارة يحلها والموت عنها كما في القينة واستشكل المصنف
رحمه الله وفي النهر وكأنه ضعيف لما في التبيين بشرط ان يكون الايلاج
موجبا للفعل وهو التقاء الختانين بلا طيل يمنع الحرارة وكونه غفوة
نفسه فلا يحلها لا يقدر عليه الامساعدة اليد الا اذا انتفض وعمل
ولو في حيض ونفاس واحام وان كان هاما وان لم ينزل لان الشرط
الذوق لا الشبع قلت وفي المجتبى الصحيح حلها بدخول الحشفة
مطلقا لكن في شرح المشارق لابن ملك لو وطئها وهي نائمة لا يحلها
للاول لعدم ذوق العسيلة وينبغي ان يكون الوطي في حالة
الانعام كذلك ذكره التزويج للثاني بخبر الحديث لعن الله المحلل
والمحلل له بشرط الخليل كزوجتك على ان اهلك وان حلت لاق
لصحة النكاح وبطلان الشرط فلا يجبر على الطلاق كما حققه المحلل
خلا فالمازعي البزازي ومنه لطيف الخيل قوله ان تزوجتك وجامعتك
او امسكتك فوق ثلاث مثلا فانت باين ولو خافت ان لا يطأها
تقول زوجتك نفسي على ان امري بيوي زيلعي وتامم العقد اما اذا
اصردك لا يكره وكان الرجل ما جورا لقصده الاصلاح وتأويل اللعن
اذا شرط الاجرد ذكره البزازي ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول
حتى لو كان بلاولي بل بعبادة المرأة او بلفظ هبة او بحضرة قاض
ثم طلقها ثلاثا واراد حلها بلازوج يرفع الامر لشافعي فيقتضي
وبطلان النكاح اي في القايم والاي لا في المنقضي بزانية وفيها
قاله الزوج الثاني كان النكاح فاسدا ولم ادخل بها وكذبته
فالقول لها ولو قال الزوج الاول ذلك فالقوله له والزوج
الثاني يهدم بالتحول فلو لم يدخل لم يهدم اتفاقا قينية مادون
الثلاث ايضا اي كايهدم الثلاث اجماعا لانه اذا هدم الثلاث في

دونها اولى بخلاف المحرمات فمن طلقت دونهما وعادت اليه
بعد آخر عادات بثلاث لو حرة وبثنتين لو امته وعند محمد رحمه الله
وباقى الايمت بما بقي وهو الحق فتح واقرة المصنف رحمه الله وغيره
وصاحب البحر والنهر ولو اخبرت مطلقة الثلاث بمضى عدته
وعدة الزوج الثاني بعد دخوله والمدة تحمله له احوال ان
يصدق بها ان غلب على ظنه صدقها واقل مدة عدة عنه بمضى
شهران ولا مائة اربعون يوما لم تنقض عدها ولو تزوجت بعد
مدة تحمله ثم قالت لم تنقض عدي او ما تزوجت باخر لم تصدق
لان اقدامها على التزوج دليل على نكاحها والشرعي رحمه الله لا يجعل
تزوجها حتى يستفسرها وفي البرازية قالت طلقتي ثلاثا ثم
ارادت تزويج نفسها منه ليس لها ذلك اصرت عليه ام كذبت
نفسها سمعت من زوجها انه طلقها ولا تقدر على منع نفسها
الا بقتله لها قتله بدوا وخوف القصاص ولا تقتل نفسها وقال
الاوزجندى ترفع الامر للقاضي فان حلف ولا بينة فلا تنكح عليه
وان قتله فلا تنكح عليها والباين كالثلاث بزازية وفيها شهاد
انه طلقها ثلاثا لها التزوج باخر للمخليل لو غايها انتم قلت
يعني ديانته والصحيح عدم الجواز قتيه وفيها لو لم يقدر هو ان
يتخلص منها ولو غاب سمعته وردته اليها لا يجعل له قتلها ويبعد
عنها جهده وقيل لا تقتله فائله الاسبينج وبه يفتي في التاترخايم
وتشرح الوهبانية عن الملقط اي والا ثم عليه كما مر قال بعد اي بعد
طلاقة ثلاثا كان قبلها طلقت واحدة وانقضت عدتها وصدقته
المرأة في ذلك لا يصدق فان على المذهب المفتي به كالمولم تصدقه هي وقيل
يصدقان ولو طلقا اثنتين قبل التزويج ثم قال كنت طلقتهما قبلهما
واحدة اخذ بالثلاث فيه **باب** الايلاء

الحلف

الحلف على ترك قربة ما منه ولو ذميا والمولى هو الذي لا يمكن
قربان امراته الا بشئ مشق يئزمه الا لما منع كقربان الحلف وتبرط
محلية المرأة بكونها منكوسة وقت تيجز الايلاء ومنه ان تزويجك
فوالله لا اقربك ولو زاد وانت طالق ثم تزوجها لزمه كفارة يمين
بالقربان ووقع باين بتركه واهلية الزوج للطلاق وعندهما الكفا
فصح ايلاء الذي بغيرها هو قرينة ونايذته وقوع الطلاق ومن
شرائطه عدم النقص عن المدة وحكمه وقوع طلاق باينة ان
ولم يبطا ولو زوجه الكفارة او المجرأة المطلق ان حنت بالقربان ولمدة
اقلها الحرة اربعة اشهر والامته شهران ولا مد لاكثرها فلا ايلاء
بحلقة على اقل من الاقنين وسببه كالسبب في الرجعي والفاضة
صريح وكناية فمن الصحيح لو قال والله وكلما ينقض به اليمين
لا اقربك لغيرها يضمن ذكره سعدى رحمه الله لعدم اضافة
المنع حينئذ الى اليمين او والله لا اقربك لا اجامعك لا طاولك
لا اغسل منك في جنابة اربعة اشهر ولو لحايض لتعين المدة
وان قربتك فعلى حج او نحوه مما يشق بخلاف فعلى صلوة ركعتين
فليس يجوز لعدم مشقتها بخلاف فعلى مائة ركعة وقياسه
ان يكون موليا بماية ختمه او اتباع مائة جنازة ولما رافق
طالق او عبده حر ومن الكناية لا امسكك لا اغشاك لا اقرب
فراشك لا ادخل عليك ومنه المؤبد حتى يخرج الذابة والدجال
او تطلع الشمس من مغربها فان قربها في المدة ولو مجنوننا حث حينئذ
ففي الحلف بالله وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزا وسقط
الايلاء لانهما اليمين ولا يقربها بان بواحدة بمصنيها ولو ادعاه
بعد مصنيها لم يقبل قوله الا ببينة وسقط الحلف لو كان مؤثما
ولو بعد تين اذ بمصنيها الثانية تبين بثانية وسقط الايلاء لو كان
مؤثما وكانت طاهرة كما مر ووقع عليه ولو نكحها ثانيا وثالثا

ومصنت المدة فان بقي اي قربان بابت يا حريين والمدة من وقت
التزوج فان نكحها بعد زوج آخر لم تطلق لا انتهاء هذا الملك بخلاف
ما لو بابت بالايلاء بمادون ثلاث او ابانت بتخيير الطلاق ثم عادت
بثلاث يقع بالايلاء خلافا لمحمد رحمه الله كما مر في مسألة المهرم وان
وطئها بعد زوج آخر كقول بقاء اليمين للحدث والله لا اقربك شهرين
وشهرين بعد هذين الشهرين ايلاء لتحقق المدة ولو مكث يوما
اراد به مطلق الزمان اذ الشاعرة كذلك يجوز ثم قال والله لا اقربك
شهرين لم يكن موليا قال بعد الشهرين الاولين اولا لنقص المدة لكن
ان قاله اتخذت الكفارة والا تعددت او قال والله لا اقربك سنة
الا يوما لم يكن موليا للمالك بل ان قربها وبقي من السنة اربعة
اشهر فاكثر صار موليا والا ولو حذفت سنة لم يكن موليا حتى
يقربها فيصير موليا ولو زاد الا يوما اقربك فيه لم يكن موليا
ابدا لانه استثنى كل يوم يقربها فيه فلم يتصور منعها بدا
او قال وهو بالبصرة والله لا ادخل مكة وهي بها لا يكون موليا
لانه يمكنه ان يخرجها منها فيطأها الى من المطلقة رجحيا صح
لبقاء الزوجية ويبطل بمصني العدة ولو اتمت مبانتة واجتنبية
نكحها بعده اي بعد الايلاء ولم يضمنه للمالك كما مر لا يصح لفوات
محلها ولو طئها كفر لبقاء اليمين ولو اثنى فابانت ان مضت منه
وهي في العدة بابت باخرى والة لا خانية عجز عجزا حقيقيا
لا حكيا كاحرام لكونه باختياره عن وطئها المرض باحد ما وصعها
اورتقها او كجبتة او غنمة او بمسافة لا يقدر على قطعها في مدة
الايلاء او لجبسة اذ لم يقدر على وطئها في السنين كما في البحر عن
الغاية وقوله لا بحق لداره لغيره فليراجع وكذا حبسها
ونشوزها ففيه نحو قوله بلسانه فبنت اليها اوراجعتك
او بطلت الايلاء اورجعت عما قلت ونحوه لانه اذاها بالتمنع

فيريضها

الا ان تلتزم الكفارة لا الجنبية
الوطئ لان تحت بالوطئ بانزل
الي

فيريضها بالوعد فان قدر على الجماع في المدة ففيه الوطئ في الفرج
لانه الاصل فلو وطئ في غيره كدبره لا يكون فبنا ومفاده اشتراط دوام
العجز من وقت الايلاء الى مضي مدته وفيه صريح في الملتقى وفي الخاوة
الي وهو صحيح ثم مرض لم يكن فيه الا الجماع وبقي شرط ثالث ذكره
في البدايع وهو قيام النكاح وقت الفتي بالثبوت فلو ابانت ثمر فاء
بلسان بقي الايلاء قال لا مؤنة انت على حرام ونحو ذلك كانت معي في
الحرام ايلاء ان نوى التحريم او لم ينو شيئا وظاهر ان نواه وهو ان
نوى الكذب وزاد يائنة واما قضائه فايلاء قهرا وتطبيقه باينة
ان نوى الطلاق وثلاث ان نواها وبقي بانه طلاق باين وان لم ينو
لغلبة العرف ولذا لا يخلف به الى الرجال ولو لم يكن له امراءة او خلفت
به امراءة كان يمينها كالومات او بابت الى عدة ثم وجب الشرط
لم تطلق امراءة المتزوجة به يفتي لصيرورتها يمينيا فلا تنقلب
طلاقا ومثله انت معي في الحرام والحرام يلزمي وحرمتك علي
وانت محرمه او حرام علي وابقل علي وانا عليك حرام او محرم او حرمت
نفسه عليك او انت علي كالحرام والتحريم بزازية ولو كان له اربع
نسوة والمسئلة بمحلها وقع على كل واحدة منهن طلقة باينة
وقيل تطلق واحدة منهن واليه البين كما مر في الصريح وهو الاصل
والاشبه ذكره الزيلعي والبرازي وعجزها وقال الكمال رحمه الله لا يمين
عندي الا قال وبه جزم صاحب البحر في فتواه وصححه في جواهر
الفتاوى واقره المصنف رحمه الله في شرحه لكن في النهر يجيب ان
يكون معنى قوله الزيلعي والمسئلة بمحلها يعني التحريم لا بقيد بابت
علي حرام مخاطبا لواحدة كما في المتن بل يجب فيه ان لا يقع الا على
المخاطبة انتهى قلت يعني بخلاف حلال الله او حلال المسلمين فانه يعتد
وبه يحصل التوفيق فليحفظ **فزوج** انت على حرام الف
مرة يقع واحدة طلقتا واحدة ثم قال لها انت حرام فافيا

كأنه

ثنتين وقع واحدة كرهه مرتين ونوي بالاول طلاقا وبالثاني يمينا
 صح قال ثلاث مرات طلاق الله حرام ان فعل كذا ووجد الشرط وقع
 الثلاث قال لها انتما على حرام ونوي في احدها ثلاثا وفي الاخرى
 واحدة فكأنوى به يفتي وتاممه في البراذيه قال انتما على حرام
 بوطئ كل ولو قال والله لا اقربكم لم يحدث الا بوطئها والفرق لا يفتي
 وفي الجوهره كرهه والله لا اقربك ثلاثا في مجلس ان نوى التكرار
 انحلتوا في الاثلاث واحد واليمين ثلاث وان تعدد المجلس تعدد
 الاثلاث واليمين **باب الخلع** هو لغة الازالة واستعمل
 في ازالة الزوجية بالضم وفي غيره بالفتح وشرعا كما في
 في الجواز ازالة ملك النكاح خرج به الخلع في النكاح القاسد
 وبعد البينونة والردة فانه لغو كما في الفصول المتوقفة على
 خرج ما لو قال خلعتك ناويا الطلاق فانه يقع باينا غير مستقط للحقوق
 لعدم توقفه عليه بخلاف خالعتك بلفظ المفاعلة واختلعي بالامس
 ولم يسه شيئا فقبلت فانه خلع مستقط حتى لو كانت قبضت اليه
 ردة فانه خائيه بلفظ الخلع خرج الطلاق على مال فانه غير مستقط ففتح
 وزاد قوله او ما في معناه ليدخل لفظ المفاعلة فانه مستقط كما
 ولفظ البيع والشراف فانه كذلك كما صححه في الصغرى خلافا للخائنية
 وافاد التعريف صحة خلع المطلقة وجعيا ولا باس به عند الحاجة
 للشقاق لعدم الوفاق كما يصلح للمهر بغير عكس كيلي لصحة
 الخلع بدون العشرة وبما في يدها وبطن غيرها وجوز العيني
 انكاسها وشرطه كالطلاق وصفته ما ذكره بقوله هو يميني
 في جانبته لا نه تعليق الطلاق بقبول المال فلا يصح رجوعه
 عنه قبل قبولها ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس
 اي مجلسه ويقتصر قبولها على مجلس علمها وفي جانبها معاوضة
 بمال فيصح رجوعها بقبوله وصح شرط الخيار لها ولو اكثر من

ثلاثة ايام بحد ويقتصر على المجلس **فائدة** يشترط في
 قبولها علمها بمعناه لا نه معاوضة بخلاف طلاق وعناق وتنفق
 لا نه اسقاط والاسقاط يصح مع الجهل وطرف العبد في العتاق
 على مال كطرفها في الطلاق والخلع يكون بلفظ البيع والشرط والطلاق
 والمباراة كبعت نفسك او طلاقك او طلقتك على كذا او بارأك اي
 فارقتك وقبلت المرأة حكمه ان الواقع به ولو بلا مال ولو بالطلاق
 الصريح على مال طلاق باين وثمته فيما لو بطل البذل كما سيجي والخلع
 هو من الكنايات فيعتبر فيه ما يعتبر فيها من قرين الطلاق لكن
 لو قضى به بلفظي يكون فسخا فنقد لا نه فحده فيه وقيل لا خلعها
 ثم قال ان نوي الطلاق فان ذكر بدله لم يصدق قضاء في الصور الاربعة
 والامصدق فيما اذا وقع بلفظ الخلع والمباراة لانها كنايتان
 ولا قرينة بخلاف لفظ البيع والطلاق وفيه اشارة الى اشتراط النية
 وهو ظاهر الرواية الا ان المشايخ قالوا لا تستحق النية هنالده
 بحكم غلبة الاستعمال صار كالصريح كما في القهستة في متفرقات
 طلاق المحيط وكره له تحريما اخذ شبي وبليق به الابرار علمها عليه
 ان نشز وان نشزت له ولومنه نشوز ايضا ولو باكثر مما اعطاها
 على الوجه فتح وصحح الشئى كراهية الزيادة وتعبير الملتقى بلا باس
 به يفيد انها تنزيهية وبه يحصل التوفيق اكرهها الزوج عليه
 تطلق بلا مال لان الرضا شرط للزوم المال وسقوطه ولو هلك
 بدله في يدها قبل الدفع واستحق فعليه قيمته لو البذل قيميا
 ومثله لو مثليا لان الخلع لا يقبل الفسخ خلعها او طلقها بالخمر
 او خنزيرا وميتة ونحوها ما ليس بمال وقع طلاق باين في
 الخلع رجعي في غيره وقوعا متنا فيهما لبطالان البذل وهو البذل
 كما مر ولو سمت خلا كذا الخلق فاذا هو خمر رجوع بالمهران لم
 يعلم والا لا شئى له كخالعتي على ما في يدى اي الحسنة ولا شئى

في يدها لعدم التسمية وكذا عكسه لكن لو كان في يده جوهرة
 لها فقبلت فهي له علمت اولاً ضرارها بنفسها بقبولها واداً
 رادت من مال او درهم ردت عليه في الاولي مهرها ان قبضته
 والا لا شيء عليها جوهرة او ثلاثة دراهم في الثانية ولو في يدها
 اقل كسرتها ولو سميت دراهم فيان دنانير لداره والبيت والصدق
 وبطن الجارية اذا لم ترد لا قبل المدة وبطن الغنم وغر الشجر كاليد
 فذكر اليد مثال كما في البحر قال وقيد في الخلاصة وغيرها بعد
 العلم فقال لو علم انه لا متاع في البيت او انه لا مهر لها عليه في
 طهرها بمهرها لا يلزم مهر شيء لا نهى لم تطهر فلم يصرف وراولو
 ظن ان عليه المهر ثم تذكر عدمه ردت المهر خالعت على عبد
 ابق لها على براءتها من ضمانه لم تبرأ وعليها تسليم ان قدمت وانه
 فقيمتها لا نه لا يبطل بالشرط الفاسد كالنكاح قالت طلقني
 تلاً تاً بالف او على الف فطلقها واحدة وقع في الاول باينة
 بتلكه اي بتلك الالف ان طلقها في مجلسه والا فمجاناً في وفي الثانية
 لو كان طلقها لو كان طلقها شتين فله كل الالف وفي الثانية رجمه
 فمجاناً لا ن على الشرط وقاله كالباء قال لها طلقني نفسك تلاً تاً
 بالف او على الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع شيء لانه لم يرض
 بالبينونة الا بكل الالف بخلاف ما مر لرضاها بها بالفتيقعها
 اولي وقوله لها انت طالق بالف او على الف فقبلت في
 مجلسها الزمان لم تكن مكرهه كما مر ولا سفيهة ولا مريضة
 كما يجي الالف لانه تعويض او تعليق وفي البحر عن التاتواني
 قال لا مواتية احداً كما طالق بالف درهم والاخرى بما يدنيار
 فقبلت اطلقتا بغير شيء انت طالق وعليك الف او انت حق
 وعليك الف طلق وتعتق مجاناً وان لم يقبل لان قوله عليك
 الف جملة تامة وقاله ان قبلا صح ولزم المال عمل بان الواو والمال

وفي الحادي ويقولان يفتي قال طلقك على الف فلم تقبل فقالت قبلت
 فالقول له بيمينته بخلاف قوله بعثك طلاقك امس على الف فلم
 تقبل وقالت قبلت فالقول لها وكذا لو قال لعبد كذلك لقوله
 لعنه بعث منك هذا العبد بالف امس فلم تقبل وقال المشتري
 قبلت فان القول للمشتري والفرق ان الطلاق بيمين من جانبه
 وهي تدعي حنثه وهو ينكر ما البيع فقراره به اقرار بالقبول
 فانكاره رجوع فلا يسمع ولو برهنا اخذ بيمينتها تارة ثانية
 ولو ادعى الخلع على مال وهي تنكح ببيع المطلق باقراره والدعوى في
 المال بحالها فيكون القول لها لا نهائياً تنكر وعكسه لا يقع كيف ما كان
 بزازية **فروع** انكر الخلع او ادعى شرطاً او استثناء او ان
 ما قبضه من دينه او اخلفا في الطوع وانكره فالقول له
 ولو قالت كانت بغير بدل فالقول لها ادعت المهر ونفقة العدة
 وانه طلقها وادعى الخلع ولا بينة فالقول لها في المهر وله في
 النفقة خلع امرأته على عبد قسمت قيمته على مسميها خلعك
 على عبدي وقف على قبولها ولم يجب شيء بغير ويسقط الخلع في
 نكاح صحيح ولو بلفظ بيع وشراء كما اعتمد العادي رحمه وغيره
 والمبارات اي الا برأ من المجانين كل حق ثابت وقتها لكل منهما
 على الآخر مما يتحقق بذلك النكاح حتى لو اباها ثم نكحها ثانياً
 بمهر آخر فاختلعت منه على مهرها برى عن الثاني الاول مثله
 المتعة بزازية وفيها اختلعت على ان لا دعوى لكل على صاحبه
 لئلا ادعى ان له كذا من القطن صح لا اختصاص بالبراة بحقوق
 النكاح لا نفقة العدة وسكنها فلا يسقطان الا اذا انقضت عليها
 فسقط النفقة لا السكنى لانها حق الشرع الا اذا ابتداء عن
 موته السكنى فيصح فسخ وهو مستغنى عنه بما ذكرنا اذ النفقة
 والسكنى لم يجبا وقتها بل بعدهما وقيل الطلاق على مال مسقط

المهر كالخلع كالمهر والمعتق لا ذكره البرازي ولا يبرأ بذكر الله
ذكره البهني شرط البراءة من نفقة الولد ان وقتا وقتا كسنة
صح ولزم واللا لا يجزئ فيه عن المنتقى وغيره لو كان الولد صغيرا
صح وان لم يوقتا وترصعه حولين بخلاف الفطيم ولو تزوجها
او هربت او ماتت او مات الولد رجعت ببقية نفقة الولد
والعدة الا اذا شرطت براءتها ولها ما لم يتبع بكسوة الصبي الا
اذا اختلعت عليها ايضا ولو فطما فيصح كالنظير ولو خالفتها
على نفقة ولده شهرا مثلاً وهي مفسدة فطالبت بالنفقة بخلاف
وعليه الاعتماد في نفقة لو اختلعت على ان تمسك الي البلوغ صح
في الا نفي للعلم ولو تزوجت فللزواج اخذ الولد وان اتفقا
على تركه لا نه حق الولد وينظر الي مثل مسالك تلك الحقبة فيصح
به عليها خلع الاب صغيرة بما لها ومهرها طلقت في الاصح كالتب
هي وهي ممتزة ولم يلزم المال لا نه تبرع وكذا الكبيرة اذا قبلت
فيلزمها المال ولا يصح في الامر ما لم يلزم البذل ولا على صغير اصلا
كالو خالعت المرأة بذ لك اي بما لها او بمهرها وهي غير شديدة
فانها تطلق ولا يلزم حتى لو كان بلفظ الطلاق يقع رجوعا فيها
شرح وهما منه فان خالعا الاب على مال ضمانا له اي ملتزما
لا كفيلة لعدم وجوب المال عليها صح والمال عليه كالخلع من
الاجنبي فالاب اولى بلا سقوط مهر لانه لم يدخل تحت ولاية
الاب ومن حيل سقوطه ان يجعل ابدا الخلع على اجنبي بقوله
المهر ثم يحيل به الزوج عليه من له ولاية قبض ذلك منه
بزازيه وان شرطه اي الزوج الضمان عليها اي الصغيرة
فان قبلت وهي من اهله بان تقبل ان النكاح جالب والخلع سالب
طلقت بلا شيء لعدم اهلية الغرامة وان لم تقبل او لم تقبل
لم تطلق وان قبل الاب في الاصح زيلعي ولو بلغت واجازته

جاءت فصح قال الزوج خالعتك فقبلت المرأة ولم يذكر املا
طلقت لوجود الايجاب والقبول وبرئ عن المهر المؤجل لو كان
عليه والا يكن عليه من المؤجل شيء ردت عليه ما ساق اليها من المهر
المعجل لما مرانه معا وصحة فتعتبر بقدر الامكان خلع المراجعة
يؤثر من الثلث لانه تبرع فله الاقل من ارش وبطل الخلع ان خرج
من الثلث والا فالاقل من ارش والثلث ان ماتت في العدة ولو بعد
او قبل الدخول فله البذل ان خرج من الثلث وتامر في الفصول
اختلعت المكاتبه لزمها المال بعد العتق ولو بان المولي ليجرها
عن التبرع والامة وام الولد ان ياذن المولي لزمها المال للمحال
فتباع الامة وتسعى ام الولد والمأبرة ولو بلا اذن فبعد العتق
خلع الامة مولاهما على رقبتهما ان زوجها خراج الخلع مجانا وان
زوجها مكاتب او عبدا او مديرا صح وصارت امه للسيد فلا يبطل
النكاح اما الحد فلو ملكها البطل النكاح فبطل الخلع في تصحيحه بطله
اختيار **فروع** قال خلعك على الف قاله ثلاثا فقبلت
طلقت بثلاثة **الاف** لتعليقه بقبولها في المنتقى انت طالق
اربعا بالف فقبلت طلقت ثلاثا وان قبلت الثلاث لم تطلق اقلية
بقبولها بازاء الاربعة انت طالق علي دخولك الدار توقف علي
القبول وعلي ان تدخل الدار توقف علي الدخول قلت فيطلب
الفرق فان ان والفعل بمعنى المصدر فتدبر قال خلعك واحدة
بالف وقالت انها سألته الثلاث فلك ثلثها فالقول لها خلعها
على ان صدقها ولدها او لاجنبي او على ان تمسك الولد عنده
صح الخلع وبطل الشرط قالت اختلعت منك فقال لها طلقتك
بانت وميل رجعي رواية لوقالت ابراهيم من المهر بشرط الطلاق
الطلاق الرجعي فطلقها رجعي ولا رواية لوقالت ابراهيم
من المهر بشرط الطلاق الرجعي فطلقها رجعي لكن في الزيادات

فكان

انت طالق اليوم رجعيًا وعفا اخرى رجعيًا بالف قال بدل لها وهما
 باينتان لكن يقع عدا بغير شيء ان لم يعود منك وفي الظهيرية قال
 لصغيرة ان عبت عنك اربعة اشهر فامرك ببيك ان تبريخي المهر
 فوجد الشرط فابرأته وطلقت نفسها لا يسقط المهر ويتع الرجعي
 وفي البرازية اختلفت بمهرها على ان يعطيها عشرين درهما وكذا
 منامة الارز صم ولا يشترط بيان مكان الا يقال ان الخلع اوسع
 البيع قلت ومفاده تحت ايجاب بدل الخلع عليه فليحفظ وفي
 القينة اختلفت بشرط الصك او بشرط ادا يد اليها اقشنتها
 فقبل لم يحرم ويشترط كتبه الصك ورد الاقشنة في المجلس
باب الظهار هو لغة مصدر ظاهر من امرأته
 اذا قال لها انت ابي كذا ظهار اي وشيها تشبيهه المسلم
 فلا ظهار لذمي عن ناز وجته ولو كانت بيعة او صغيرة او مجنونة
 او تشبيه ما يعرب عنها من اعضائها او تشبيه جزو شائع منها
 يحرم عليه تايبدا بوصف لا يمكن ذواله فخرج تشبيهه باحت
 امرأته او بمطلقة ثلاثا وكذا بمجوسية لجواز اسلامها وقوله
 يحرم صفة لشخص المتناول للذكر والانثى فلو شبهها بفرج
 ابيه او قريبه كان مظاهرا قاله المصنف رحمه الله تبعه للبحر
 وردة في النهر بما في البدايع من شرائط الظهار كونه المظاهر
 من جنس النسا حتى لو شبهها بظهر ابيه او ابنه لم يصح لانه
 انها عرف بالشرع والشرع ورد في النساء ولم يرد ما في الخا
 انت على كالتيم والخنزير والحمر والغنمية والائمة والزنا
 والربو والرشوة وقتل مسلم ان نوي طلاقا او ظهارا فكم نوي
 على الصحيح كانت على كافي فان التشبيه بالام تشبيهه
 بظهورها وزيادة ذكره القسمة معزيا للمعيط ومعها
 اصنافه الى ملك او سبية كان نكحتك فكذا احتى لوقاله ان

تزوجتك

تزوجتك فانت على كظهار في مائة مرة فعليه لكل مرة كفارة
 تا تارخاينه وظهارها منه لغو فلا حرمة ولا كفارة به يفتي
 جوهره ورجح ابن السخن رحمه الله ايجاب كفارة يمين وذاري
 الظهار كانت على كظهار في اوائك وكذا الوحدف على ما
 في النهار وراسك كظهار في ونحوه كالرقبة ما يعرب عنه الكل
 او نصفك ونحوه من الجزء الشائع كظهار في او كبطنها او كخفها
 او كفرجها او كظهر اختي او عمتي او فرج ابي او فرج بنتي كذا في
 نسخ الشرح ولا يخفى ما فيه من التكرار والذي في نسخ المتن
 او فرج ابي بالبا او قريبي وقد علمت رده بصيرته مظاهرا
 نية لانه صريح فيحرم وظهرها عليه ودواعيه للمنع عن
 التماس لتامل الكل وكذا يحرم عليها تمكينه ولا يحرم النظر
 وعن حماد بن عمار لو وقع من سفر له تقبيلها للشفقة حتى يفر
 وان عادت وان عادت اليه بملك يمين او بعد نزع آخر لبقاء
 حكم الظهار وكذا اللعان فان وطئ تاب واستغفر وكذا للظهار فقط
 وقيل عليه اخرى للوطئ ود يعوده لو طئها ثانيا قبلها قبل الكفارة وعوده
 المذكور في الآية عز من مأموكا فلو عزم ثم بداله لا كفارة عليه
 على استباحة وطيها اي يرجعون عما قالوا في يديها الوحي
 قال الفراء رحمه الله العود الرجوع واللام بمعنى عزم والمدة
 ما يطالب به لوطئ لتعلق حقها به وعليها ان تمنعه الاستماع
 حتى يكفر وعلى القاضي الزامه به بالكفر دفعا للضرورة عنها
 بحسب اوصوب الي ان يكفر او يطلق فان قال كفرت صدق ما لم
 يعرف بالكذب ولوقتده بوقت سقط بمضيه وتعليقه بمشكته
 الله تبطله بخلاف مشيئة فلان وان نوي بانت على مثل ابي
 او كافي وكذا الوحدف على خاتنه بزا او ظهارا او طلاقا صحت
 نيته ووقع ما نواه لانه كناية والا ينوشها او حذو الكون لغو

وتعين الادب اي البريعة الكرامة ويكره قوله انت اتي وبابني
ويا اخي ونحوه وبانت على حرام كافي مع ما نواه من ظهار وطلا
وتمتنع ارادة الكرامة لزيادة لفظ التحريم وان لم ينو ثبت الادب
وهو الظهار في الاصح وبانت على حرام كظهار في ثبت الظهار
لا يجوز لانه صريح ولا ظهار صحيح من امته ولا ممن تكلموا بلامها
من ظاهرها ثم اجازت لعدم الزوجية انت على كظهار في
ظهار مسهن اجماعا وكفر لكل وقال مالك واحمد رحمهم الله بكيفية
كفارة واحدة كالا يلاء ظاهرا من امراته مرارا في مجلس واحد
فعليه لكل ظهار كفارة فان عصى التكرار والتاكيد فان يجلس مرة
والا على المقتدر وكذا لو علقه بنكاحها كما مر عن التبرع اليه
موضع انت على كظهار في كل يوم اعتد ولو اخطأ في يوم واحد
ولم يأتها ليلا ولو قال كظهار في اليوم وكما جاء يوم فكما جاء
يوم صار من ظاهرها اخرج مع بقاء الاقل ومتى علق بشرط
متكرر تكرر ولو قال كظهار في رمضان كله وجب كله اتحد
استحسانا ويصح تكفيره في رجب لانه شعبان كمن ظاهرا في شعبان
يوم الجمعة مثلا ان كفر في يوم الاستئنا لم يجز ولا جاز ثانيا
بجد **باب الكفارة** اختلف في سببها والجهل
انه الظهار والعود هي لفظة من كفر الله عنه الذنب ومجاه
وشرعا بخير رتبة قبل الوطى اي اعتدائها بنية الكفارة فلو
ورث اباه ناويا الكفارة لم يجز ولو صغيرا رضيعا وكافرا
او مباح الدم او موهونا او مديونا او ابقا علفت حيوته
او مرتدة وفي المرقع وحري خلى سبيله خلافا واصح ان يصح
به يسمع والا لا او خصيا او مجنونا او رتقا او قرنا او مقطوع
الاذنين او ذاهب الحاجبين وشعر الحية وراس او مقطوع
الف او شفتين ان قدر على الاكل والا او عود او عشم او مقطوع

احدى

احدى يديه واحدى رجله من خلافا او مكاتب لم يؤد شيئا
واعتقه مولاه لا الوارث وكذا يقع عليها شراء قريبه بنية الكفارة
لا نه بصنعه بخلاف الوارث واعتاق نصف عبده ثم باقيه
عنها استحسانا بخلاف المشتري كما يجزى فابت حبس
المفقة لانه هالك حكما كالمجنى ومجنون لا يعقل فمن يفيق
يجوز في حال افاقته ومريض لا يرجي برؤه وساقط السن
والمقطوع يباعه او ابها ما او ثلاث اصابع من كل يد او رجلاه
او يد رجل من جانب ومعتوه ومغلوب كافي ولا يجزى مدبر
وامر ولد مكاتب ادى بعض بدله ولم يجز نفسه فان
يجز فخره جاز وهي حيلة الجواز بعد اية شيئا واعتاق نصف
عبد مشترك ثم باقيه بعد ضمانه لتكن النقصان وتصف عبد
عن تكفيره ثم باقيه بعد وطى من ظاهرها لا مربية قبل
التام فان لم يجز المظاهر ما يعتق وان احتاجه لخدمته
او لقضاء دينه لانه واحد حقيقة بدائع فما في الجوهره
له عبد للخدمة لم يجز الصوم الا ان يكون زمانا انتهى يعني
العبد ليتوافق كلاهم ويقتل رجوعه للمولى لكنه يحتاج الى
نقل ولا يعتبر مسكنه ولوله مال وعليه دين مثله ان ادري
الدين اجزاه الصوم والا فقولان ولوله مال غائب انتظرو
ولو عليه كفارتان وفي ملكه رتبة فصام عن احداهما ثم اعتق
عن الاخرى لم يجز وبكسر جاز صام شهرين ولو ثمانية وعشرين
لوما باللال والا فستين يوما ولو قدر على التحريم في اخر الاخير
العتق وان لم يصر نذرا ولا قضاء لو افطروا ان صار نفلا مستأجرا
قبل الميسر ليس بينهما رمضان وايام نهى عن صومها وكذا اكل
صوم شرط فيه التتابع فان افطر بعد كسر ونفاس بخلاف
حيض الا اذا ايسر او بغيره او وطئها اي المظاهر منها اقل

غيرها وطيا غير مفطر لم يضرة اتفاقا كالوطي في كفارة القتل
فيهما اي الشهرين مطلقا ليلا او نهارا عامدا او ناسيا كما في
المختار وغيره وتقييد ابن ملك رحمه الله الليل بالبعد غلط بحر
لكن في القهس ما يغالفه فتنبه استأنف الصوم لا الاطعام
ان وضئها في خلا لا طلاق النص في الاطعام وتقييده في تحريم
والعبد ولو مكاتب او مستسقى وكذا المجور عليه بسفد على المعتمد
لا يجوز فيه الا الصوم المذكور ولم يتصف لما فيها من معنى العبادة
وليس للسيد منعه منه ولو وصليته اعتق سيده عنه واضح
ولو بامر له عدم اهلية التملك الا في الاحصار فيطعم عنه المولى
او كذا اطعم اي ملك ستين مسكينا ولو حكا ولا يجوز غير المراهق
بدايع كالقطرة قدرا ومصرغا او قيمة ذلك في غير المنصوص
اذ العطف للمغيرة وان اراد الاباحة فغداهم وعشاءهم او غداهم
واعطاهم قيمة العشاء او عكسه او اطعمهم غدايين او عشايتين
او عشاء وسجورا واشبعهم جاز بشرط ادا في خبر شعير وذرة
لا ترك جاز لو اطعم واحدا ستين يوما لتجود الحاجة ولو اباحه
اباحة كل الطعام في يوم واحد دفعة اجزاء عن يومه ذلك فقط
اتفاقا وكذا اذا ملك الطعام بدفعات في يوم واحد على الامح
ذكرة الذي يلحق رحمه الله لفقد التجرد حقيقة وحكم امر غيره ان يطعم
عنه عن ظهاره ففعل الفخذ لك متح وهل يرجع ان قال علي ان
ترجع رجوع وان سكت ففي الدين يرجع اتفاقا وفي الكفارة
والزكاة لا يرجع على المذهب كما صحت الاباحة بشرط الشيع
في طعام الكفارات سوى القتل وفي العدية لصوم وجنابة
تحج وهاذا الجمع بين اباحة وتمليك ذلك الصدقات والعشر والضابط
ان ما شرع بلفظ اطعام آيتا واداء شرط فيه التملك حرم عبيدين
عن ظهارين من امرأة او امرأتين ولم يعين واحدا لو احدث عنها

قيل ندما وقيل وجوبا
فان يحسن عن الصوم
لمرض لا يوجب برون
صوم

وطعام جاز فيه الابا
وما شرع بلفظ

ومثله

ومثله في الصلوة الصيام اربعة اشهر والاطعام مائة وعشرين فيقل
لا يتحد الجنس بخلاف افتلاذ الان ينوي بكل ولا يصح وان هو عنده
رقبة واحدة او صام عنها شهرين متتابعين عن واحد بتعيينه ولو طوي
التي كفر عنها دون الاخرى وعن ظهاره وقيل لا يصح لما مر من مجرد
كافرة فتصح عن الظهار استحسانا لعدم صلاحيتها للقتل اطعم
ستين مسكينا كالا صاعا بدفعة واحدة عن ظهارين كما مر
متح عنه واحد كذا في نسخ الشرح ونسخ المتن لم يصح اي عنهما
خلاف المختار رحمه الله ورحمة الكمال رحمه الله وعن افطار وظهار
عنهما اتفاقا والاصل ان نية التعيين في الجنس المتوقف سببه
لغو وفي المختلف سببه مفيدة **فروع** المعترضة اليها
والاعسار وقت التكفير اطعم مائة وعشرين لا يجوز الا عن
نصف الاطعام فيعيد على ستين منهم عشاء او عشاء ولو في
يوم آخر لزوم العود مع المقدار ولا يجوز اطعام فطيم ولا شعبان
باب اللعن هو لغة مصدرة لا عن كفاة
من اللعن وهو الطرد والاباح سمي به لا بالفضيل للعدو
نفسه قبلها والسبق في اسباب الترجيح وشرعا شهادت اربع كشهد
الزنا موكلات بالايان مقرونة بشهادته باللعن وشهادتها بالاضب
لانهم يكفرون باللعن فكان الغضب ارجح لها قايمة شهادته
مقام حد القذف في حقه وشهادتها مقام حد الزنا في حقه
اي اذا تلاعننا سقط عنه حد القذف وعنهما حد الزنا لان
الاستشهاد بالله مهلك كالحق بل اشد بشرطه قيام الزوجية
وكون النكاح صحيحا لا فاسدا وسببه قد قار الرجل زوجته
قد فايوجب الحد في الأجنبية خضعت بذلك لانها هي المقدوفة
فتتم لها شروط الاحصان وركعتا شهادت مؤكدا باليمين
واللعن وحكم حرمة الوطي ولا شتماع بعد الملاعن ولو قبل التفرق بينهما

الحديث المتلعنان لا يجتمعان ابدا واهل من اهل للشهادة على المسلم
 فمن قذف بصريح الزنا في دار الاسلام زوجته بنكاح صحيح قولا
 عدة الرجعي العفيفة عن فعل الزنا وتهمته بان لم توطأ حراما
 ولو مرة بشبهة ولا بنكاح فاسد ولا لها ولد بلا ب وصلاح الادلة
 الشهادة على المسلم فخرج عن حق وصغير ودخل الاعمي والفاسق لانها
 من اهل الاداء ومن نفي نسب الولد منه او من غيره فطالبت او طالبه
 الولد المنفي به اي بموجب القذف وهو الحد عند القاضي ولو بعد العفو
 او التقادم فان تقادم الزمان لا يبطل الحق في قذف وقصاص وحقوق
 عباد جوهره والا فضل لها الستر وللحاكم ان يامرهابه لا عن غيره
 من اي ان اقرب قذفه او ثبت قذفه بالبيينة فلو انكر ولا بيينة لها
 لم يستعمل وسقط اللعان فان ابي حنبل حتى يلاعن او يكذب نفسه
 فيجوز للقذف فان لا عن لا عنت بعده لانه قلوبها اعدت
 فلو فرق قبل الاعادة صح لمقصود الاختيار والاحيى حتى
 تلاعن او تصدقته فيندفع به اللعان ولا تحد وان صدقته اربعاً منه
 ليس باقرار قصدا ولا ينتفي النسب لانه حق الولد فلا يصلح ان
 في ابطاله ولو امتنع حبسا وحمله في البحر على ما اذا لم تعف المرأة
 واستشكل في النهر حبسها بعد امتناعه لعدم وجوبه عليها
 حينئذ وان لم يصلح الزوج شاهد لرقه او كفره وكان اهلا للقذف
 اي بالغا قلا ناطقا حذ والا صل ان اللعان اذا اسقط المعنى من جهة
 فلو قذف صحيحا حذ والا فلا حد ولا لعن وان صل شاهد والمحال
 انما هي لم تصلح ومن لا يجد قاذفها فلا حد عليه كالقذف من
 اجنبي ولا لعن لانه خلفه كنه يعرف جسمه لهذا الباب وهذا
 يصريح لما فهم ويعتبر الاحصان عند القذف فلو قذفها وهي امه
 او كافر ثم اسلمت او عتقت فلا حد ولا لعن زيلعي ويسقط
 اللعان بعد وجوبه بالطلاق البائن ثم لا يعود بتزوجها بعد

المؤجى

لان

لان الساقط لا يعود وكذا يسقط بزناها وطهرها بشبهة ويرد
 ولا يعود لو اسلمت بعده ويسقط بموت شاهد القذف وعيبته
 يسقط لو عيى الشاهد او فسق او ارتد ولو قال لزوجته زينت وانت
 صبيبة او مجنونة وهواي المجنون معهود فلا لعن لانه سناده لغير
 محله بخلاف زينت وانت ذميمة او امه لو منذ اربعين سنة
 وعمرها اقل حيث يتلأعن لا تقصاره فتح وصفتها بطلق النكاح
 الشرعي به من كتاب وسنة فان التلعن ولو اكفره بان بتفريق
 الحاكم فيتوارثان قبل تفريقه الذي وقع اللعان عنده فيفرق وان لم
 يرضيا بالفرقة شتمني ولو زالت اهلية اللعان فان بما يرجح زواله
 كجنونه فرق والاداة ولو تلاعننا فغاب احدهما وكل بالتفريق فرق
 تاجانيته ومفاده انه اذا لم يوكل بتفريقه فلو لم يفرق الحاكم حتى عمدا
 او مات استقبل الحاكم الثاني خلافا لمتن حرام الله اختياره ولو اخطأ
 الحاكم فرق بينهما بعد وجود الاكثر من كل منهما صح ولو بعد الاقل اي
 مرة او مرتين لا يفرق بعد لعنا قبل لعانها فنقد لانه يجتهد فيه
 قلا رعايته ويقتد في البحر بغير القاضي الحنفى اما هو فلا ينفذ وهم
 وطهرها بعد اللعان قبل التفريق لها مزا ولها نفقة العدة فان قذف
 الزوج بولد حنفى نفى الحاكم نسبة عنه ابيه والحقد بامه بشرط صحة
 النكاح وكون العلوق في حال مجري فيها اللعان حتى لو علوق وهي امه
 او كتابيية فعتقت واسلمت لا ينتفي لعدم التلاعن واما شروها
 النفي فستة مبسوطة في البوايع وسبى وان ادب نفسه
 ولود لانه بان مات الولد المتنفى عنه مال فادعى عنه حذ القذف
 وله بعد ما كذب نفسه ان ينكحها حذ اوله وكذا ان قذف حذها
 فخلو صدقته او زنت وان لم تحد لوال العفة والحاصل ان له
 تزوجها اذا خرجا واحدهما عن اهلية اللعان ولا لعن لو كانا اخرس
 واحدهما وكذا لو طراد لك الخرس بعد اي اللعان قبل التفريق

وضبط بعضهم اوزنت بشبهة النون
 اني نسبت غيري الى الزنا وهو القذف
 فعلى هذا يكون ذكر كذا فيه كذا فيقول
 الاشكال

فلا تفريق ولا حد لأمره بالشبهة مع فقد الركن وهو لفظ الشهد
ولذا لا تلا عن بالكتابة كمالا لفظا ينبغي الحمل لعدم تيقنه عند القذف
ولو تيقناه بولد دنها لا قل المدقة يصير كانه قال ان كنت حاملا
فكذا والقذف لا يصح تعليقه بالشرط وتلا عينا بقوله زليت وهذا
الحمل منه للقذف الصريح ولم يثبت الحاكم للحمل لعدم الحكم عليه قبل
ولادته ونفيه عليه الصلوة والسلام ولولاه لعله بالوحي
نفي الولد المحي عند الشهادة وموتها سبعة ايام عادة وعند
اجتماع آلة الولادة هي وبعد لا لا قراره بدلالة ولو غابا فإلّا
علمه بحالته ولادتها ولا عن غيرها فيما اذا صح اولا لوجود القذف
فقد تحقق اطلاقه نفي اول التومين واقر بالتالي حتى ان لم
يرجع لتكذيبه نفسه وان عكس الحق ان لم يرجع لتقريبه بنفيه
والنسب ثابت فيها لا ينافي ما واحد ولو جاءت بثلاثة في بطن
واحد فنفي الثاني واقر بالاول والثالث لا عن وهم بنوه ولو نفي
الاول والثالث واقر بالتالي يخرجهم بنوه كموث أحدهم تسمى مات
ولد الثالث وله ولد فادعاه الملاح عن ان لا الله ان ذكركت نسبة
اجماعا وان كان انني لا استغناية بنسب ابيه خلا فالحال ابن مله رحمه الله
فروع الا قرار بالولد الذي ليس منه حرام كالسكوت
لاستلزامه على نسب من ليس منه بحر وفيه متى سقط
اللعن بوجه ما او ثبت بالقرار وبطريق الحكم لم ينتف نسبة
ابعا فلو نفاه ولم يلا عن حتى قد فيها اجنبي بالولد فيخرف قد
ثبت نسب الولد ولا ينتفي بعد ذلك نفي نسب التومين
ثم مات احدهما عن يومه وامه واخ لا مير فالرث اثلاثا فرضا
وردة الامم الستة ولا خوين الثلث والباقي يرد عليهم وبه علم
ان نفيه يخرج عن كونه عصبية قال وصار حوا ببقاء نسبه
بعو القسط في كل الاحكام لقيام فرضها الا في حكمين الارث والنفقة

اللعن بنفي الولد ولم ينتف
النسب فقوله فيها من
ونفي نسبه ليس
على صو

كان و

فقط

فقط حتى لا تصح دعوة غير النافي وان صدقة الولد انتهت قلت
قال البهسي ان يكون ممن يولد مثل امثله او ادعاه بعد
موت الملا عن فليحفظ **باب العتق**
وعتقه هو لفظه لا يقد على جماع فريج زوجته يعني لما منع منه
كبر سن او سحر او الرق لا خيار لها لما منع منها خانية اذا وجدت
المراة زوجها مجبوا او مقطوع الذكر فقط او صغيرة جدا كالزولو
قصيرا لا يمكن ادخاله داخل الفرج فليس لها الفرقة بحر وفيه نظر
وفيه المجبوا كالعتق في مسئلتين التأجيل ونفي الولد فرق
بطلها الوحدة بالغة غير رتقا وقربا وغير عالمة بحاله قبل النكاح
وغير راضية به بعد بينهما في الحال ولو المجبوا صغيرا لعدم فائدة
التأخير فلو جب بعد وصوله اليها مرة او صار عتقا بعد اى الوصول
لا يفرق لحصول حقها بالوطئ مرة جاءت امراة للمجبوا بولد
ولم تعلم بحبه فادعاه ثبت نسبه ثم علمت فلها الفرقة تا تاريخه
ولو ولدت بعد التفريق الي سنتين ثبت نسبه لا نزاله بالسحر والنفي
بحاله لبقاء حبه ولو كان عتقا بطل التفريق لزوال عنته
بشبهت نسبه كما يبطل التفريق بالبيعة على اقرارها بالوصول
قبل التفريق لا بعده للتممة فسقط نظر الزيلعي ولو وجبة
عتقا هو من لا يصل الى النساء لمرض او كبر او سحر ويسمي المعقود
وهبانية او خصيا لا ينتشر ذكره فان انتشر لم ينتج بحر وعليه فهو
من عطف الخاص على العام لحقائه وان كان باولا الفقهاء ويسمى
بذلك نهر اجل سنة لا شتمها على الفصول الاربعة ولا عبرة
بتأجيل غير قاضي البلدة قهرية بالاهلية على المذهب وهي ثمانية
واربع وخمسون يوما وبعض يوم وقيل شمسية بالايام وهي
ازيد باحدى عشر يوما قيل وبه يفتى ولو اجل في اثناء الشهر فبأنها

اجماعا ورمضان واما حيضها منها وكذا حجه وغيبته لمدة
حجتها وغيبتها ومرضها مطلقا به يفتى ولو الجيد ويحول
من وقت الخصومة ما لم يكن صبيا او مريضا او مجرما فعول بلوغه
وضمته والحرامه ولو مضاهرا لا يقدر على العلق اهل سنة
ونظرين فان وطئ مرة فيها والا يثبت بالتفريق من القاضيات
اي صلاحها بطلبها يتعلق بالجميع فيعتد امرأة المجهول كما مر ولو
يجنونه بطلب وليها او من نصبه القاضى ولوامة فلا خيار له ولا ان
الولد له وهو اي هذا الخيار على التراخي لا الفور ولو وجبت عينا
او مجنونا ولم تخصص زمانا لم يبطل حكمها وكذا لو خاصته ثم
تركته مدة فلها المطالبة ولو ضاعته تلك الايام خائبه
كما لو دفعت الى قاض فاجله سنة ومضت السنة ولم يحاكم
زمانا ذيلعي ولو ادعى الوطئ وانكرته فان قالت امرأة ثق
والثنتان احوط هي بكونان تبول على جدار او في خلو فرجها
هي بيضه خربت في مجلسها وان قالت هي ثيب او كانت تتيب
صدق بخلفه فان نكل في الابتداء اهل وفي انتها خربت كما يصوق
لو وجدت ثيبا ورعت زوال عذرهما بسبب آخر غير طيبه
كاصبعه مثلا لا نه ظاهر والا صل عدم اسباب آخر معراج وان
اختارت ولود لانه بطل حكمها كما لو وجد منها دليل اعراض بان
قامت من مجلسها او قامها اعوان القاضى او قام القاضى قبل
مختار شيئا به يفتى واقعات لا مكانه مع القيام فان اختارت
طلق او فرق القاضى تزوج الاولى او امرأة اخرى عالمة بما
لا خيار لها على المذهب المفتى به يخرج عن المحيط خلافتصحيح الخاتبة
ولا يتغير احد الزوجين بعيب الآخر ولو فاحشا كجنون وجذام
وبرص ورتق وقرن وخالف الايئة الثلاثة في الخمسة لو بالزوج
ولو قضى بالرد صح ولو تراصيا اي العتيق وزوجته على النكاح

هل والقرن يفتح القاف وكون الزاء
كافى النهاية وقبل يفتحها والرتق يفتح
كفان الهمزة سلا

ثانيا

ثانيا بعد التفريق صح وله شق رتق امته وكذا زوجته وهل تجبر
الظاهر نعم لان التسليم الواجب عليها لا يمكن بدونه نهك
قلت واذا البهمنى رحمه الله انها لو تزوجته على انه حرا وسنى
او قادر على المهر والنفقة فبان بخلافه او على انه فلان بن فلان
فاذا هو لقيط او ابن زنا كان لها الخيار فيلحفظ **باب**
الحلة هي لغة بالكسر الاحتصا وبالضم الاستعداد
للامر وشرا ترعى يلزم المرأة او الرجل عند وجود
سببه وموانع تربصه عشرون مفكورة في الخزانة حاصلها
يرجع الى ان من امتنع نكاحها عليه لما منع لزوم زواله كنكاح
اختها واربع سواها واصطلاحا تربص يلزم المرأة او الصغرة
عند زوال النكاح فلا عدة لزنا او شبهة كنكاح فاسد
ومزفوفة لغير زوجها وينبغي زيادة او شبهة ليشمل عدة
ام الولد وسبب وجوب عقد النكاح المتأكد بالتسليم وما
جرى مجراه من موت او خلوق اي صحبة فلا عدة بخلوه الرتق
وشروطها الفرقة وركها حر مات ثابت بها حكمه تزوج خبيث
وصحة الطلاق فيها اي في العدة وحكمها حرمة نكاح اختها وانوارها
حيض واشهر ووضع حمل كما افاده بقوله وهي في حق حرة ولو كانت
تحت مسلم تحيض لطلاق ولو رجعي او فسح بجميع اسبابه ومنه
الفرقة بتقيل ابن الزوج نهك بعد الدخول حقيقة او حكم
استقطر في الشرح وجزم بان قوله الاقنان وطئت راجع للجمع
ثلاث حيض كوامل لعدم تجزى الحيضة فالاولى لتعرف براءة
الرحم والثانية لحمة النكاح والثالثة لفضيلة الحرية كذا
عدة ام ولد مات مولها او عتقها لان لها فرشا كالحرة ماله
تكن حاملا او ايسة او حرمة عليه ولو مات مولها وزوجها
ولم يذو الاول تغد باربعة اشهر وعشرا وابعدا الابوين محمد

ولا تترك من زوجها لعدم تحقق حريتها يوم موته ولا عدة على امرته
ومدبرة كان يطأها لعدم الفراش جوهره وكذا موطوءة بشبهة
كمن فوفته لغير بعلها او نكاح فاسد كموت في الموت والفرقة
يتعلق بالصورتين معا والعدة في حق من لم تحض حرة أم أم ولد
لصغير بان لم تبلغ تسعا او كبر بان بلغت سن الاياس وبلغت بالسن
وخرج بقوله ولم تحض الشابة الممتدة الطهر بان حاضت بشهر
امتد طهرها فتعتد بالحيض الى ان تبلغ حد الاياس جوهره وغيره
وما في شرح الوهبانية من انقصائها بتسعة اشهر غريب يخالف
لجميع الروايات فلا يفني به كيف وفي نكاح الخلاصة لو قيل الخيفي
ما مذهب الامام الشافعي رحمه الله في كذا او يجب ان يقول قال
ابو حنيفة رضي الله عنه كذا انصهر لو قضى ما كنت بين لك نفقة
كفي البحر والتهور وقد نظره شيخنا الخيال رحمه الله سالما في النقض فقال
• الممتدة طهرها بتسعة اشهر • وقاعدة ان ما كنت يقدر
• ومن بعده لا يجزئ للنقض هكذا • يقال بل نقض عليه ينظر
واما ممتدة الحيض فالمتى به كما في حيض الفتح تقدر طهرها بشهرين
تسعة اشهر لا طهارا وثلاث حيض يشهد احتياطا ثلاث اشهر
بالاهلة لو في الغرة والا فبالايام بمجر وغيره ان وضعت في الكل
ولو حكما كالخلوة ولو فاسدة كما مر ولو رضيعها يجب العدة لا
المهر فنية والعدة للموت اربعة اشهر بالاهلة لو في الغرة كما مر
وعشر من الايام بشرط بقاء النكاح صحيحا الى الموت مطلقا وضمت
اولا ولو صغيرة او كتابية تحت مسلم ولو عبدا فلم يخرج عنها
الا الحامل قلت وعمر كلامه ممتدة الطهر كما لم يضع وهي واقعة
الفتوى ولم ارها للآت فراجع وفي حق امه تحيض لطلاق او فسخ
حيضتان لعدم التجزي وفي امه لم تحض لطلاق او فسخ او مات
عنها زوجها نصف الحرة لقبوله التنصيف وفي حق الحامل مطلقا

ولوامة

ولوامة او كتابية او من زنا بان تزوج حبيبا من زنا فوفل بها شه
مات او طلقها تعتد بالوضع جواهر الفتاوى وضع جميع عملها
لان الحمل اسم لجميع ما في البطن وفي البحر خروج اكثر الولد كالحمل في
كل الاحكام الا في طهرها للازواج احتياطا ولا حرة بخروج الراس ولو
مع الاقل فلا قصاص بقطعها ولا يثبت نسبه من الميانة لولا قل
من ستنين ثم باقية للاكثر ولو كان زوجها الميت صغيرا غير
مراهق وولدت لا قل من نصف حوله من موته في الاصح لعدم
آية واولاد الاحكام وفيمن حبلى بعد موت الصبي بان ولدت
لنصف حوله فاكثر عدة الموت اجماعا لعدم الحمل حين الموت
ولا نسب في حاله اذ لاماء للصبي بعد نبعي ثبوته من المراهق
احتياطا فتح ولو مات في بطنها ينبغي بقاء عدتها الى ان يزل
او تبلغ حد الاياس نهر وفي حق امرأة الفار من الطلاق البائن
ان مات وهي في العدة بعد الاجلين من عدة الوفاة وعدة
الطلاق احتياطا بان ترضع اربعة اشهر وعشرا من وقت
الموت منها ثلاث حيض من وقت الطلاق شمئ وفيه قصود
لانها لو لم ترضعها حيضا تقدر بعد ثلاث حيض حتى لو امتد
طهرها تبقى عدتها حتى تبلغ الاياس فتح وقيد بالبائن لان
المطلقة الرجعي ما للموت اجماعا وعدة فيمن اعتقت في عدة
رجعي لا عدة البائن ولا الموت ان تترك عدة حرة ولو اعتقت
في احدهما اي البائن او الموت فعدة امه لبقاء النكاح في الرجعي
دونا الاخيرين وقد تنقل العدة ستا كما مر صغيرة منكوحه
طلقت رجعي فتعتد بشهر ونصف فحاضت تصير حيضتين
فاعتقت تصير ثلاثا فامتد طهرها للاياس تصير بالاشهر فعاد
دمها تصير بالحيض فمات زوجها تصير اربعة اشهر وعشر ايسر
اعتدت بالاشهر ثم عاد دمها على جاري عادتها وحلت من زوج

آخر بطلت عدتها وفسد نكاحها واستأنفت بالحيض لأن شرط
الخليفة تحقق الباس عن الأصل وذلك بالعجز الذي هو الموت
وهو ظاهر الرواية كما في الفاية واختاره في الهداية فتعين المصير
اليه قاله في البحر بعد مكاية ستة اقوال مستحقة وقره المصنف
رحمته لكن اختار المذهب ما اختاره الشريفة رحمه الله انما اف
داته قبل تمام الاشهر استأنفت لا بعدها قلت وهو ما اختاره
صهر الشريعة رحمه الله وملا خروا والباقي وقره المصنف رحمه الله
في باب الحيض وعليه فالنكاح جائز وتعد في المستقبل بالحيض
كما صححه في الخلاصة وغيرها وفي الجوهرة والمجتبى انه الصحيح
المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح المقدري وهذا التصحيح
اولي من تصحيح الهداية وفي الزهر انه اعدل الروايات وعامة
فيما علقته على الملتقى والصغيرة لو حاصت بعد تمام الاشهر
لا تستأنف الا اذا حاصت في انائها فتستأنف بالحيض كما
تستأنف العدة بالشهور من حاصت حيضة او اثنتين ثم
البيت تحررا عن الجمع بين الأصل والبدل والاياس سنة الرقية
وعزها خمس وخمسون عند الجمهور وعليه الفتوى وقيل الفتوى
على تحسين نهر وفي البحر عن الجامع صغيرة بلغت سنة ولم
تخص حكمها باسرها وعدة المنكوحه لكاها فاسدا فلا علة
في باطل وكذا موقوف قبل الاجازة اختيار لكن الصحيح ثبت
العدة والنسب بحد والموطوءة بشبهة ومنه تزوج امرأه
الغير غير عال بحالها كما سيجي والموطوءة بشبهة ان تقيم مع
زوجها الا قول وتخرج باذنه في العدة لقيام النكاح بينهما
انما حرما الوطئ حتى تلزم نفقتها وكسوتها يعني اذ الركن
عالمه راضية كما سيجي واما الولد فلا عدة على مذهبنا
ومعقبة غير الایسته والحامل فان عدتها كما بالاشهر والوضع

الحيض

الحيض للموت اي موت الواطئ وغير كعزقة او متاركة لان عدة
هؤلاء لتعرف برأوة الزوج وهو الحيض ولم يكتف بحیضة احتیاطا
ولا اعتنى بحیض طلق فيه اجاعا واذا وطئت المعتدة بشبهة
ولونه المطلق وجب عدة اخرى للتحقق السبب وتدخلت
والمرئى من الحيض منها وعليها ان تستأنف العدة الثانية ان تمت
الاولى وكذا الوبالا شهر او مهرا لو معتدة وفاة فلو حذف قوله
والمرئى منها لتمام وعمد الحاييل لو حبلت فعدها الوضع الا
معتدة الوفاة فلا تتغير بالحمل كما مر وصححه في البوايع ومبدا
العدة بعد الطلاق وبعد الموت على الفور وتنقضي العدة
فان جبرلت المراءة بها اي بالطلاق والموت لانها اجل فلا يشترط
العلم بمضيته سواء اعترف بالطلاق او انكر فلو طلق امرأته ثم
انكره واقبعت عليه بینه وقضى القاضي بالفرقة كان
ادعته عليه في شوال وقضى به في المحرم فالعدة من وقت
الطلاق لا من القضاء بزأريه وفي الطلاق المبهم من وقت البيان فلو
شهدا بطلانها ثم بعد ايام عدة لا فقضى بالفرقة فالعدة من
وقت الشهادة لا بالقضاء بخلاف ما لو اقر بطلانها منذ زمان
ماض فان الفتوى انها من وقت الاقرار مطلقا نقيا لتهمة الضعف
لكن ان كفيته في الاسناد او قالت لا ادري وجبت العدة من وقت
الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته فله ان غيراته ان
وطئها لزمه مهرتان اختيار ولا نفقة ولا كسوة ولا سكنى
لقوله قوله على نفسها خاينة وفيها ابانها ثم اقام معها زمانا
ان مقرا بطلانها تنقضي عدتها لا ان منكرها وفي اطلاق جواهر
الفتاوى ابانها واقام معها فان اشتهر بطلانها فيما بين الناس
تنقضي والا فلا وكذا لو خالها فان بين الناس واشهر على ذلك
تنقضي والا لا هو الصحيح وكذا لو كتم بطلانها لم تنقض ذمرا

انتهى وحينئذ فميدوها في حين وقت الثبوت والظهور
وميدوها في النكاح الفاسد بعد التزويج من القاضي بينهما
ثم لو وطئها حتى جوهرة وعندها وقيدته في البحر مجتبا بكونه
بعد العدة لعدم الحد بوطئ المعتدة او المتأذنة اي اظهار
العزم من الزوج على ترك وطئها بان يقول بلسانك كذلك ونحوه
ومنه الطلاق وانكاح النكاح لو حضرها والا لا بغير العزم
لو مدخولة والا فيكفي تفرق الابواب والخلوة في النكاح الفاسد
توجب العدة والطلاق فيه لا ينقص عدد الطلاق لانه فسخ
جوهرة ولا تعتد في بيت الزوج بزازية قالت مصنف عديت
والمدة تختم وكذا بها الزوج قبل قولها مع حلقها ولا تختمه
المدة لا لان الامين انما يصوق فيما لا يخالف الظاهر ثم لو بالشه
فالمقدار المذكور ولو بالحض فاقبلها لمدة ستون يوما ولا مدة
اربعون يوما ما لم تدع السقط كما مر في الرحمة وما لم يكن
طلاقا معلقا بولا دتها فيضم لذلك خمسة وعشرين للناس
مر في الحيض نكح نكاحا صحيحا معتدته ولو من فاسد وطلعتا
قبل الوحي ولو حكا وجب عليه مهر تام وعليها عدة مبتدأة
لانها مقبوضة في يده بالوطئ الاول لبقاء اثره وهو العدة
وهذه احكام المسائل العشرة المبينة على ان الدخول في النكاح
الاول دخول في الثاني وقوله زفر رحمه الله لا عدة عليها
فتحل الا زواج ابطاله المصنف رحمه الله بما يطول وجزم بان
القاضي المقلد اذا خالف مشهور مذهبه لا ينفذ حكمه في
الاصح كما لو ارشى الا ان ينص السلطان على العمل بغير المشهور
فيسوغ فيصير حنفيا زفر يلو هذا لم يقع بل الواقع خلافه
فليحفظ ذممة غيرها من طلقها ذمما او مات عنها لم تعتد عندي
حنيفة رحمه الله تعالى اذا اعتدوا ذلك لا مرفا بتركهم وما يعتقرون

فلو

فلو كانت الذممة حاملا لتعد بوضعها اتفاقا وقيد الولو الحيا
اذا اعتقدوها والذممة لو طلقها مسلم او مات عنها فتعد اتفاقا
مطلقا لان المسلم يعتقده وكذا لا تعتد مسببة افرقت
بتيان **الذممة** لان العدة حيث وجبت تحقا للعباد والمحررين
مطلقا بالجماد الا الحامل فلا يصح تزويجها لانها معتدة بل لان
في بطنها ولما ثابت النسب كبريتية خرجت اليها مسلمة او ذممية
او مستأمنة ثم اسلمت او صارت ذممية لما مر انه مطلق بالجماد
الا الحامل لما مر وكذا العدة لو تزوج امرأة الغيرة ووطئها عالما
بذلك وفي نسخ المتن ودخل بها ولا بد منه وبه يفتي ولهذا
يجوز بالحرمة مع العلم لانه ذنا والمزني بها لا يحرم على زوجها
وفي شرح الوهبانية لو زنت المرأة لا يقربها زوجها حتى تحيض
لا محال مخلوقها من الزنا فلا يسقط ماؤه ذرع غيره فليحفظ الغرائب
بخلاف ما اذا لم يعلم حيث تحرم على الاول ان تنقض العدة
ولا نفقة لعدتها على الاول لانها صارت لاشرة خاينة قلت يعني
لو عالمة راضية كما مر فتدبر **فروع** ادخلت منية فزجها
هل تعتد في البحر مجتبا نعم لا حيا جهل لتعرف براءة الزجر
وفي النهر مجتبا ان ظهروا عليها نعم والا لا وفي القنية ولدت ثم
طلقها ومضى سبعة اشهر فنكحت آخر لم يصح اذا لم تحض فيها
ثلاث حيض وان لم تكن حاضت قبل الولادة لان من لا تحيض
لا تحبل وفيها طلقها ثلاثا ويقول كنت طلقها واحدة ومضت
عدتها فلو مضيتها معلوما عند الناس لم تقع الثلاث ولا تقع
ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالبينه بعد انكاره فلو برهن
انه طلقها قبل ذلك بعدة طلقة لم يقبل نحو وفيه على الجوهرة
اخرها ثقة ان زوجها الطايب مات او طلقها ثلاثا او اتاها منه
كتاب بالطلاق ان اكبر رايها انه حق فلا ييسر ان تعتد وتزوج

على يثقة

وكذا لو قالت امرأة لرجل طلقني ذوقني وانقضت عدتها فلا بأس
بنيكها وقبها عنه كافي الحاكم لو شككت في وقت موته تعتد منه وقت استيقظ
به احتياطا وفيه عن المحيط كذبته في مدة تحمله لم يسقط نفقتها وله
نكاح اختها على ما يجزئها بقدر الامكان وكوولت الاكثر من نصف حول
ثبت ولو لم يفسد نكاح اختها في الاصح فتزوجه لو مات دون المعتدة
فصل في الجارية جاء في باب اعد ومدون
وقدر ومك بالجهنم وهو لغة كل في القاموس
ترك الزينة للعفة وشرعا ترك الزينة ونحوها لمعتدة باين
او موت تحقق بضم الحاء وكسرها كما مر مكلفة مسلمة ولو امة
منكوحة بنكاح صحيح ودخل بها بدليل قوله اذا كانت معتدة
بيت او موت وان امرها المطلق او المتي بتركه لا نهى عن الشرع
اظهارا للتأسف على فوات نعمة النكاح بترك الزينة بحلي او حرم
او امتشاط بضيق الاسنان والطيب وان لم يكن لها كسب الا فيه
والدهن ولو بلا طيب كزيت خالص والكحل والحنا ولبس المعصر
والمدعصر ومصبوغ بغيره او ورس لا يعقد راجع للجميع اذا ضرورت
تبسج المحظورات ولا بأس بالسود وازرق ومعصر خلت لا راحة
له لا حواد على سبعة كافرة ومجنونة وصغيرة ومعتدة عتق
كموتة تنانيد ولد ومعتدة نكاح فاسد او وطئ بشبهة او طلاق
رجعي ويباح الحداد على قرابة ثلاثة ايام فقط وللزوج منها
لان الزينة حققة فتح وينبغي حل الزيادة على الثلاثة اذا رضى
الزوج او لم تكن مزوجة نهرو في التاترخانية ولا تعتد في
لبس السواد وهي ائمة الا الزوجة في حق زوجها فتعتد في ثلاثة
ايام قال في الحد وظاهره منعها من السواد تأسفا على موت زوجها
فوق الثلاث وفي النهرو بلغت في العدة لزوم الحداد فيما بقي والمعتدة
اي معتدة كانت عتيق فتعم معتدة عتق ونكاح فاسد واما الخالصة

فتخطب

فتخطب اذا لم يخطبها غيره وترضى به فلو سكنت فتولان تحرر خطبتها
بالكسر وتضم وصح التعريض كاربوا التزويج لو معتدة الوفاة المطلقة
اجماعا لا فصلا في العداوة المطلق ومفاده جوازه لمعتدة عتق ونكاح
فاسد ووطئ بشبهة نهرو لكن في القسما في المضرات ان بناء
القريض على الخروج ولا يخرج معتدة رجعي وياين باي فرقة
كانت على ما في الظهيرية ولو فخلوعة على نفقة عتقها في الاصح
اختيار او على السكني فيلزمها ان تكثر في بيت الزوج معراج
لو حرة او امة مبوءة ولو من فاسد مكلفة من بيتها اصلا لا لغيره
ولا بهارا ولا اليصين دار فيها منازل لغيره ولو باذنه لا نهى عن الله
بخلاف نحو امة لتقدم حق العبد ومعتدة موت تخرج في الجريد
وتبيت اكثر الليل في منزلها لان نفقتها عليها فتحتاج للخروج
حتى لو كان عندها كفايتها صارت كال المطلقة فلا يحل لها الخروج
فتح وجود في القنية خروجها لاصلاح ماله بدلها منه كزراعة
ولا وكيل لها طلقت او مات وهي زائرة في غير مسكنها عادت
اليه فور الوجوبه عليها وتعتد في اي معتدة طلاق وموت
في بيت وجبت فيه ولا يخرجان منه الا ان تخرج او ينهدم المنزل
او تخاف انه يهدم او تلف ماله او لا تجد كرا البيت وتخذل في
الضرورات فتخرج لا قرب موضع اليه وفي الطلاق الى حيث شاء
الزوج ولو لم يكن لها نصيبها من الارار اشترت من الاجانب مجتبي
وظاهره وجوب الشرا الوقادة والكو بجر واقب المصنف رحمه الله
قلت لكن الذي رايت في نسختي المجتبي استترت من الاستمنا
فليجوز ولا بد من ستره بينهما في البايق ليلا يختلي بالاجنبية ومفاده
الحايل يمنع الخلوة المحرمة وان ضاق المنزل عليها او كان الزوج
فاسقا فخرجوه اولى لان مكنتها واجب لا مكنته ومفاده وجوب
الحكم به ذكر الكمال رحمه الله وحسن ان يجعل القاضي بينهما امرأة نفقة

فوزق منه بيت المال بحجته التخليص الجامع قادرة على الخيلولة بينهما
وفي المجتبي الا فضل الخيلولة بستر ولو فاسقا فبامدائه قال ولهما
ان يسكنوا بعد الثلاث في بيت واحد اذ لم يلتقيا التقاء الزوجين
ولم يكن فيه خوف فتنة انتهى وسئل شيخ الاسلام عن زوجين
اوتقيا ولكل منهما ستون سنة بينهما اولاد تتعذر عليهما مفارقتهم
فيسكنان في بيتهم ولا يجتمعان في فراش ولا يلتقيان التقاء الزوجين
ذلك قال نعم واقوه المصنف رحمه الله اياها ومات عنهما زوجها في سفر
ولو في مصر وليس بينهما وبين مصرها مدة سفر رجعت ولو بين
مصرها مدة وبين مقصدها اقل مضت وان كانت تلك اي مدة
السفر من كل جانب منها ولا يعتبر ما في ميمنة وميسرة فان كانت في مفازة
خيرت بين رجوع ومضي معها ولي اولا في الصورة بين العود
لتعذر في منزله الزوج ولكن ان مودة بما يصلح للاقامة كما في الجوار
زاد في النهر وبينه وبين مقصدها سفر او كانت في مصر او قرية
تصلح للاقامة تعذر منه ان لم يجد معها اتفاقا وكان ان وجدت
عند الامام رحمه الله ثم تخرج بحجته ان كان وتنتقل المعتدة المطلقة
بالبادية فتح مع اهل الكوفة بحجة او خيمة مع زوجها ان
تضررت بالمكان الذي طلقها به فلان يتحول بها والا
وليس للزوج المسافرة بالمعتدة ولو عن رجعي فتح بحجته
ومطلقة الرجعي كالباين فيما مر غير انها تمنع في مفارقتهم
في مدة سفر لقيام الزوجية بخلاف المبانة كما مر **فزوج**
طلب من القاضي ان يسكنها بجوارحه لا يجيبه وانما تعذر في
مسكن المفارقة ظهريه قبلت ابن زوجها فلها السكنى لا التفقة
تأخرها فيه لا تمنع معتدة نكاح فاسد من الخروج مجتبي قلت مر عن
البرزانية خلافة لكن في البدايع لم يمنعها التحصيل مائة ككتابتها وتزوج
وامر ولد اعتقها فليحفظ **فصل** في ثبوت النسب الترمدة

الحمل

الحمل سنتان لخبر عائشة رضي الله عنها كما مر في الرضاع وعند الامامة
الثلاث رحمهم الله تعالى اربع سنين واقلها ستة اشهر اجماعا فيثبت
نسب ولد معتدة الرجعي ولو بالاشهر لا يأسها برباع وفاسد
النكاح في ذلك كصحة تهمتها وان ولدت اكثر من سنتين ولو في
سنة فاكثرا احتمال امتداد طهرها وعلوقها في العدة ما لم تفرغ من
العدة والمدة تتحمل وكانت الولادة رجعة ولو في اكثر منهن اولئها
لعلوقها في العدة لا في الاقل للشك وان ثبت نسبه كما ثبت بلا حجة
احتياط في مبسوطة جاءت به لا قل منها في وقت الطلاق يجوز حمله
وقته ولم تقرب بمضيها كما مر وان تكاملها لا يثبت النسب ويثبت
لنص العلق في حال الطلاق وزعم في الجوهرة انه القوي
الا بدعوة لانه التزمه وهي شبهة عقد ايضا والا اذا ولدت
تومين احدهما لا قل في سنتين ولا تقربا اكثر والا اذا ملكها فيثبت
ان ولدت لا قل في سنة اشهر من يوم النكاح ولو اكثر من سنتين
من وقت الطلاق وكالطلاق سائر اسباب الفرقة برباع لكن في
القرينة على شرح الطحاوي ان الدعوة مشروطة في الولادة
لاكثر منهن وان لم تصدق المرأة في رواية وهي الاوجه فتح ويثبت
نسب ولد المطلقة ولو رجعي المراهقة المدخول بها وكذا غير
المودعة ان ولدت لا قل في الاقل غير المقرة بانقضائه عدتها
وكذا المقرة ان ولدت لذلك من وقت الاقرار اذ لا تدفع حيلة
فلو ادعت فكيف لا قل في تسعة اشهر من طلاقها كون العلق في
العدة والا لا تكون بعد لانها لصغرها يجعل سكوتها كالقرار بمضي
عدتها فلو ادعت حيلة فهي ككبر في بعض الاحكام لا اعتبارها بالبلوغ
فيثبت نسب ولد معتدة الموت لا قل منها في وقت اي الموت اذا كانت
كبيرة ولو غير مدخول بها اما الصغرة فان ولدت لا قل في عشرة اشهر وعشرة
ايام ثبت والا ولو اقرت بمضيها بعد اربعة اشهر وعشرة فولدت

لستة أشهر لم يثبت وأما الأيسة فكما يرضى لأن عدة الموت بالمشهر
لكل الحمل زكوى وإن ولدته لاكثر منهنما من وقتها لا يثبت بغير
ولولها فلا لاكثر يخرجنا وكذا المقررة بمصليها لولا قل من أقل مدته
وقت القرار ولا قل من أكثر من وقت البت للثيقن بكذبها والآلة
يثبت لاحتمال حروشه بعد القرار ويثبت نسب ولد المقررة بموت
أو صلاح أن يثبت ولادتها بحجة تامة واكتفيا بالقابلة فيل
وبرجل أو رجل ظاهر وهل تكفى الشهادة بكونه كان ظاهرا في البحر
لغيره أو قرأ الزوج به بالحيث ولو انكر تعيينه تكفى شهادة القابلة
إجماعا كما تكفى في معتدة رجعي ولدت لاكثر من سنتين لا لاقل
أو تصديق بعض الورثة فيثبت في حق المقر وانما يثبت النسب
في حق الناس كما قد ان تدر نصاب الشهادة بهم بان شهد مع المقر
رجل آخر وكذا الوصديق المقر عليه الورثة وهم من اهل التصديق
فيثبت النسب ولا ينفع الرجوع والا يتم نصابها لا يشارك المكذبين
وهل يشترط لفظ الشهادة ومجلس الحكم الاصح لا نظر لشبهه الاقام
وشروط العدد نظرا لشبهه الشهادة ونقل المصنف رحمه الله عن
الزيلعي ما يفيد اشتراط العدالة ثم قال فقوله شيخنا رحمه الله
ويستغنى ان لا يشترط العدالة مما لا ينبغي قلت وفيه انه كيف
تشرط العدالة في المقر اللهم الا ان يقال لأجل السرية فتأمل
وليراجع ولو ولدت فاختلقت في المدة فقالت المرأة لا تخفى
من نصف حول وادعى الاقل فالقول لها بلا يمين وقالا تخلف وبه
يفتى كما سيجي في الدعوي وهو اي الولد ابنه لشهادة الظاهر لها
بالولادة من نكاح حملا لها على الصلاح قال ان نكحتها فهي طالق فنكحها
فولدت لنصف حول من نكحتها لزمه نسبه احتياطا لتصوير المحرم
حالة العقد ولو ولدت لاقل منه لم يثبت وكذا لاكثر ولو بغير
بحث في الفسخ وقره في البحر ولزمه مهرها لجعلها طائفا كما ولا

غيره حتى

يكون

يكون به محضاً نهائياً على طلاقها بولادتها لم تطلق بشهادة امرأة
بل بحجة تامة خلافاً لما كان من ولوا قر المعلق مع ذلك بالحيث وكان
ظاهراً طلقت بالولادة بلا شهادة لا قراره بذلك وأما النسب ولوازمه
كما موصية الولد فلا يثبت بدون شهادة القابلة اتفاقاً بحكم
قال لا مته ان كان في بطنك ولداً وكان بها حبل فهو مني فشهدت
امرأة ظاهره بغيره غير القابلة بالولادة فهي من ولده إجماعاً ان
جاءت به لاقل من نصف حول من وقت مقالته وان لاكثر منه لا
لاحتمال علوقه بعد مقالته فيق بالتعليق لأنه لو قال هذه حامل
منى ثبتت نسبه الي سنتين حتى ينفية عماية قال لغلار هو ابني
ومات المقر فقالت أمه المعروفة بحرية الاصل والاسلام وبانها
امر الغلام انا امراته وهو ابنه يرثانه استسناناً فان جفت حريتها
او موثقتها لم يرث وقوله فقال وارثان أم ولد ابني قيد
اتصافاً اذ الحكم كذلك لو لم يقل شيئاً او كان صغيراً كما في البحر
او كنت نصرانية وقت موته ولم يعلم اسلامها وقتها او قال
وارثه كانت زوجته له وهي مته لا يرث في الصور المذكورة وهل لها
مهر المثل قيل نعم زوج أمته من عبده فجاءت بولد فادعاه المولى
لم يثبت نسبه للزوم فسخ النكاح وهو لا يقبل الفسخ وعق الولد
وتصير الأم أم ولده لا قراره بينوته واموتها ولدت أمته
الموطوءة له ولداً توقف ثبوت نسبه على دعوى له لصعوبة
فراشها كما مته مشتركة بين اثنين استولوا بها واحدة عبارة الذين
استولوا هم اتم جاءت بولد لا يثبت النسب بغيرها لحرمة وطئها
كام ولد كاتبها مولاه وسيجي في الاستيلاء ان الفراش على أربع
وقد اکتفوا بقيام الفراش بلا دخول كزوج المفترق بمشقة بينهما
سنة فولدت لستة أشهر من تزوجها لتصوره كرامة واستخداها
فتح كن في النهار لاقتصار على الفاني اولى لان طي المسافة ليس من

الكرامة عندنا قلت لكن في عقايد التفنيد الخبر جزم بالاقول
تبع المصنف الثقلين الشيخ النسخي رحمه الله بل سئل عما يحكي ان الكعبة
كانت تزور واحدا من الاولياء هل يجوز القول به فقال خرق العادات
على سبيل كرامة لاهل الولاية كما يزعم عند اهل السنة والجماعة
بالعجزة لا نهائيا ثم رد عوي الرسالة وبادعياها يكفر فوردا فلكرامة
وتمامه في شرح الوهبانية من السير عند قول

- ومن لولي قال على مسافة • يجوز جهولا ثم بعض كيف
- وانما فيها في كل ما كان خارقا • عن النسخي الخبر يروي

اي ينصر هذا القول بنسخي رحمه الله الامور من بركات الاولياء غائب
امراة فتزوجت باخر وولدت اولاد ثم جاء الزوج الاول فادعاه
للثاني على المذهب الذي رجح اليه الامام وعليه الفتوى كما في الثانية
والجوهر والكافي وغيرها وفي حاشية شرح المنار بن الحنبلي وعليه الفتوى
ان احتمل الحال لكن في آخر دعوي المجمع حكى اربعة اقوال ثم افنى
بما اعتمد المصنف رحمه الله وعليه ابن ملاك بانه المستقر حقيقة
فالولد للفرش الحقيقي وان كان فاسدا وتامه فيه فراجع

زوج نكح امه فطلقها فشرها فولدت له قل من تصفح
مذ شرها لزمه والا لالا المطلقة قبل الدخول والجماعة
بشنتين فمن طلقها لكن في الثانية يثبت لسنتين فاقول في
الرجعي لاكثر مطلقا بعد ان يكون له قل من نصف حوله من شرها
في المسكتين وكذا لو اعتقها بعد الشر ولو باعها فولدت لاكثر من الاول
فدبا عما فادعاه هل يفتقر لتصديق المشتري قولان مات عن ام ولد
او اعتقها فولدت لودن سنتين لزمه ولاكثر الا ان يدعيه ولو تزوجت
في العدة فولدت لسنتين من عتقه او موته ونصف حوله فاكتر من
تزوجت وادعيه معا كان للولي اتفاقا لكونها معتدة بخلاف ماله
تزوجت ام الولد بلا اذنه فانه للزوج اتفاقا ولو تزوجت معتدة بغير قول

لا قل

لا قل من سنتين مذ بان ولا قل من الاقل مذ تزوجت فالولد الاول لفساد كاح
الآخر ولو لاكثر منها مذ بان ونصف حوله مذ تزوجت فالولد للثاني ولو لا قل
من نصفه لم يلزم الاول ولا الثاني والنكاح صحيح ولو لا قل من نصفه
ففي عدة البهره انما الاول لكن نقل هنا عن البديع انه للثاني مع
اقدامها على الزوج دليل انقضاء عدتها حتى لو علم بالعدة فالنكاح
فاسد وولدها الاول ان امكن اثباته منه بان تلد لا قل من سنتين
منطلقا او مات ولو نكح امرأه فجاءت بسقط مستبينة الخلق فان
لا ربعة اشهر فنسبه للثاني وان لا ربعة الا يوما فنسبه لاولي وفسد
النكاح كله البهره قلت وفي جميع الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت منه لا
يثبت النسب منه ولا تحجب العدة لانه نكاح باطل **باب**
الخصلة يفتح الحاء وكسرها تربية الولد تثبت للام النسب
ولو كانت بيعة او جوسية او بعد الفرقة الا ان تكون مودة حتى تسلم
لا نهائيا تحبس او فاجرة فخورا يصنع الولد به كزنا وغنا ووسقة ونيامة
كما في البحر والنهر مجتبا قال المصنف رحمه الله والذي يظهر العمل بالظاهر
كما هو مذهب الشافعي رحمه الله ان الفاسقة بترك الصلوة لخصلة
لها وفي القنية الاما حق بالولد ولو سبته السيرة معروفة بالجور
ما لم يعقل ذلك او غير ما مونة ذكره المجتبى بان يخرج كل وقت وتترك
الولد ضايعا او تكون امه او ام ولد او ميرة او مكاتبه ولدت ذلك
الولد قبل الكتابة لا شتغل من بخدمته المولى لكن ان كان الولد قريبا
كن احق به لانه للمولى محبة او متزوجة بغير محبة الصغير اوابت ان تربية
فتانا والحال ان الاب معسر والعمة تقبل ذلك اي تربيته مجالا ولا تمنعه
ذلك عن الام قيل للام ما ان تمسكه مجانا او تدفعه للعمرة على المذهب
وهل يرجع العم والعمة على الاب اذا اليسر قيل نعم مجتبى والعمرة ليست بقيد
فيها يظهر وفي المنية تزوجت ام صغير في ابوه وارادة تربيته
بلا نفقة مقدمة واراد وصيه تربيته بهادفع اليها لانه ابقاء

لها له وفي الحاي تزوجت باجنبي وطبعت تربيتها بنفقة والتميز
بجنانا ولا حاضنة له فله ذلك ولا تجبره لها الحضانة عليها الا اذا عينت في
بان لم يأخذ قولي غيرها ولم يكن للاب ولا للصغير مال به يفتى خاينه وسبجي
النفقة واذا اسقطت الام حقها صارت كميته او متروجة فيستقل
للجدة بحد ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير فيها بان لم يفتى
قولي غيرها ولم يكن للاب ولا للصغير مال به يفتى خاينه وسبجي
النفقة واذا اسقطت الام حقها صارت كميته او متروجة فيستقل
للجدة بحد ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير فيها حتى لو
اختلفت على ان تزك ولها عند الزوج مخرج الخلع وبطل الشرط لانه
حق الولد فليس لها ان تبطله بالشرط ولو لم يوجد غيرها اجبرت
بلا خلاف فتح وهذا يعمر مالو وجد وامتنع من القول بحد وحيد
فلا اجرة لها جوهره وتستحق الحاضنة اجرة الحضانة اذا لم يكن مكرمة
ولا معتدة لانيه وهي غير اجرة ارضاعه ونفقته كما في المجموع
الراجية خلافا لما نقله المصنف رحمه الله عن جواهر الفتاوي وفي شرح
النقاية للباقي رحمه الله عن البحر المحيط سئل ابو حفص عن لها
امساك الولد وليس لها مسكن مع الولد فقال على الاب سكنها
جميعا وقال بخمسة الايمة المختار ان عليه السكنى في الحضانة وكذا ان
احتاج الصغير الى خادم يلزمه الاب به وفي كتب الشافعية مؤنة
الحاضنة في مال المحضن لوله مال والا فعلى من تلزمه نفقته قال
قال شيخنا رحمه الله وقواعدنا تقضي فيفتى به ثم حرران الحضانة
كالارضاع والله اعلم ثم اري بعد الام بان ماتت اولم تقبل او اسقطت حقها
او تزوجت باجنبي ام الام وان علت عند عدم اهلية القرني ثم لم الاب
وان علت بالشرط المذكور واما ام ابي الام فتخرج عن ام الاب بل عت
الخالة ايضا بحد الاخت لانه لم يفتى لان هذا الحق لقاية الام
ثم الاخت لانيه ثم بنت الابن ثم لام ثم لاب ثم الخالات كذلك

اي لا يوين ثم لام ثم لاب ثم بنت الابن ثم بنت الابن ثم الخالات كذلك
ثم خالة الام كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم عمات الام والابا وهذا الترتيب
ثم القصباء بترتيب الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم الاب ثم بنوع
كذلك ثم العم ثم بنوه واذا اجتمعوا فلا ورع ثم الاسن اختيار سوى فاسق
ومعتوه وابن عمه لم يشتهاء وهو غير مأمون ثم اذا لم يكن عصبة فلزوي
الارحام فتدفع للاخ لام ثم لابنه ثم للعم لام ثم الخال لا يوين ثم لام بربها
وعيني فان تساوا فاصطبرهم ثم ورعهم ثم اكبرهم ولو لم يكن لهم ورع
وخالة لعدم المحرمية والحاضنة الذميمة ولو لم يوسية مكسلة مالم يعقل
ينبغي تقديره ببيع سنين لصحة اسلامه حينئذ فهو والي ان يحاف ان
يألف الكفر فيخرج منها وان لم يعقل دينها بحد والحاضنة يسقط حقها
بلكاح غير محرم اي الصغير وكذا سكنها عند الميقتى له طاعة القينة
او تزوجت الام بآخر فامسكت ام الام في بيت الراتب فلا لب اخذه
وفي البحر قد ترددت فيما لو امسكت الخالة ونحوها في بيت اجنبي
عازبة والظاهر السقوط قياسا على ما ذكر في النهر والظاهر
عدم للفرق بين بين زوج الام والاجنبي قال والرحم فقط كابن
العم كلاجنبي وتعود الحضانة بالفرقة البائية لزوال المانع القول
لها في نفق الزوج وكذا في تطبيقه ان ابنته لان عينته والحاضنة
اما او غيرها الحق به بالفلان حتى يستغنى عنه النساء وقد يبيع
وبه يفتى لانه الطالب ولو اختلفا في سنة فان اكل وشرب ولبس واستغنى
وحده دفع اليه ولو جبر والالا والام والجدة لام والاب الحق بها
بالصغيرة حتى تحيض اي تبلغ في ظاهر الرواية ولو اختلفا في حيضها
فالقول للام بحد بحدنا وقول يفتى ان يحكم سننها ويعمل بالغالب
وعند مالك رحمه الله حتى يحتمل وتزوج الصغيرة ويدخل بها الزوج
عيني وغيرها الحق بها حتى تشبهه وقد يبيع وبه يفتى وبنت
احد عشر مشتهاء اتفاقا زيلعي وعنه محمد رحمه الله الحكم في الام

والجدة كذلك وبه يفتى لكثرة الفساد في الجاهلية وافادته لا تسقط الحضانة
بتزويجها مادامت لا تصلح للرجال الا في رواية عن الثايني اذا كان
يستأنس بها كما في القنية وفي الظهيرية امرأة قالت هذا ابنيك
من بنتي وقد ماتت امه فاعطته نفقته فقال صدقت لكن امه
وهي في منزلي واراد اخذ الصبي حتى يعلم القاضى امه وتحضر
فتأخذه لا نرا قرا بانها جدته وحاضنته ثم ادعى احقية غيرها
وذا محتمل فان احضر الاب امرأة فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها وقالت
لا ما هذه ابنتي وقدمت ابنتي ام هذا الصبي فالقول للرجل والمرأة
التي معه ويدفع الصبي اليهما لان الفرائض لهما فيكون الولد لهما الزوجي
بينهما ولد فادعى الزوج انه ابنه لا منه بل من غيرها وعكست فقالت
هو ابني لا منه حكم يكونه ابنا لهما لما قلنا وكذا لو قالت الجدة هذا
ابنيك من بنتي الميمنة فقال بل من غيرها فالقول له وياخذ الصبي منها
وكذا لو احضر امرأة وقال ابني من هذه لا من بنتك وكذبته
الجدة وصدقتها المرأة فالاب اولى به لانه لما قال هذا ابني من
هذه المرأة فقد انكر كونها جدته فيكون منكر الحق حاضنتها
وهي اقرب له بالحق انتهى ملخصا لا خيار للولد عندها مطلقا
ذكرنا وان شئ خلا فالشافعي قلت وهذا قبل البلوغ اما بعده فيختار بين
ابويه وان اراد الا نفوا له ذلك مؤيد زاده مغزيا للمنية وافاده هو
بلغت الجارية مبلغ النساء بكرضها الاب الحنفية الا اذا اذنت
النس واجتمع لها راي فتسكن حيث احبت حيث لا خوف عليها
شيئا لا يضمها الا اذا لم تكن مأموته علي نفسها فلا اب والجدة ولا حية
الضم لا غيرها كما في الايتام تجر عن الظهيرية والعلام اذا عطلوا
بأية ليس للاب ضم الى نفسه الا اذا لم يكن مأموته على نفسه فلا
ضمه لدفع فتنة او عار وتاديبه اذا وقع منه شئ ولا نفقة عليه
لان يتبرع بخير الجدة بمنزلة الاب فيه فيما ذكر وان لم يكن لها اب

ولكن

ولكن لها اخ او عم فله ضمها ان لم يكن مفسدا وان كان مفسدا لم يكن في
ذلك وكذا الحكم في كل عصبية ذي رحم محرم منها فان لم يكن لها اب
ولا جد ولا غيرها من العصبة او كان لها عصبية مفسد والنظر فيها
فيها الى الحكم فان كانت مأموته خلاها تنفرد بالسكنى والا وضعا
عند امرأة امينة قادرة على الحفظ بلا فرق في ذلك بين بكر
وثيب لانه جعل باظر المسلمين ذكره العيني وغيره واذ بلغ الذكور
حد الكسب يدفعهم الاب الى عمل ليكتسبوا او يؤجرهم وينفق عليهم
اجرتهم بخلاف الاناث ولو الاب مبذرا يدفع كسب ابنه الى امير
في سائر الاملاك مؤيد زاده مغزيا للخلاصة ليس للمطلقة بايبا
بعد عدتها الخروج بالولد في بلده الى اخرى بينهما تفاوت فلو بينهما
تقارب بحيث يمكن ان يبصر ولده ثم يرجع في نهاره لم تمنع
مطلقا لانه لا تنقل من محل الى اخرى شتى الا اذا انتقلت
القربة الى المصر وفي عكسه لا لزوم للولد بتخلفه باخلاق اهل
السواد الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنها وقد نكحها ثم اى
عقد عليها في وطنها ولو قرية في الامم الا دار الحرب الا ان يكون
مسئلا منين وهذا الحكم في الامم المطلقة فقط اما غير المطلقة وهم
ولا اعتقت فلا تقدر على نقله لعدم العقد بينهما الا بانه كما
يمنع الاب من اخراجه من بلد امه بلا رضاها ما بقيت حاضنتها
فلما خذ المطلق ولده منها تزوجها جاز له ان يسافر به الى ان يعرج
حق امه كما في السراجيه وقيده المصنف رحمه الله في شرحه بما اذا لم يكن
له من ينقل الحق اليه بولدها وهو ظاهر وفي الحاوي له اخراجه
الى مكان يمكنه ان تبصر ولدها كل يوم كما في جانبها فليحفظ قلت
وفي السراجيه اذا سقطت حضنة الام واخذ الاب لا يجبر على ان يرسله
لها بل هي اذا ارادت ان تراه لا تمنع من ذلك وافتي شيخنا الرملة
بانه يسافر به بعد تمام حضنتها وبان غير الاب في العصبية كالاب

وعذاه للخالصة والتأخر خائفة **فروع** خرج بالولد ثم طلقها
فطالبت برونه ان اخرجها باذنها لا يلزمه دونه وانما يفرضها
لزمه كما لو خرج به مع امه ثم طلقها فغلبه دونه ثم
باب النفقة هي لغة ما ينفق الانسان على
غيره له وشرعا هي الطعام والكسوة والسكنى وعرفا هي الطعام
ونفقة الغير تجب على الغير باسباب ثلاثة ذوقية وقرابة وملا
بدالا لاقال لمناسبة ما مر اولها اصل الولد فيجب للزوجة
بكل حال صحيح فلو بان فساد او بطلان رجوع بما اخذته من النفقة
يجوز على زوجها لانها جزا الاحتباس فكل محبوس لمنفعة غيره
يلزمه نفقته كمت وقاض وصي ذليل وعامل ومقابلة
قاموا بدفع العدو ومضارب سافر بهال مضاربة ولا يرد
الرهن لحبسه لمنفعة ولو صغيرا جدا في ماله لا على ابيه الا اذا
كان ضمنها كامة في المهر لا يقدر على الوطى لان المانع في قبله
او فقيرا ولو كانت مسلمة او كافرة او كبيرة او صغيرة تطيق الوطى
او تستهي للوطى فيمادون الفرج حتى لو لم تكن كذلك كان المانع
منها فلا نفقة كما لو كانا صغيرين فقرا او غنية مؤمنة او
كان كان الزوج صغيرا او كانت رتقا او قرنا او معتوقة
او كبيرة لا تطأ وكذا صغيرة تصلح للخدمة او للاستيناس ان
امسكها في بيته عند الثاني واختاره في التحفة منعت نفسها
للمهر دخل بها اوله ولو كله مؤملا عند الثاني وعليه الفتوى
كما في البحر والتهر وادتضاه محشي الاشياء لا من منع حتى تستحق
النفقة بغير حالها به يفت ويخاطب بقدر وسعه والباقي
دين ليسرة ولو موسرا وهي فقيرة لا يلزمه ان يطعمها مما ياكل
بل يذهب ولو هي في بيت ابيها اذا لم يطالبها الزوج بالنفقة
به يفتي وكذا اذا طلبها ولم تمتنع او امتنعت للمهر ومنعت في بيت

الزوج

الزوج فان لها النفقة استحقاقا لقيام الاحتباس وكذا الوصية
نقل اليه نقلت او في منزلها بقيت ولنفسها ما منعت وعليه
الفتوى كما حذر في الفتح وفي الخاتمة مرصت عند الزوج
فانقلت لدار ابيها ان لم يكن نقلها بمحضة ومخوها فلها
النفقة والا لا كما لا يلزمه مداواتها لا نفقة لاحد عتد
مرددة ومقبلة ابنة ومعتدة موت ومنكر حرة فاسد
وعدة وامه لم يتو او صغيرة لا تطأ وخارجة من بيته يفتي
وهي الناشئة حتى تعود ولو بعد سفره خلافا للشافعي رحمه الله
والقول لها في عدم النفقة بينهما وتسقط به المفوضة
لا المستعانة في الاصح كالموت قيد بالخروج لا منها لو ما نفقة
الوطى لم تكن ناشئة وشمل الخروج المحكي كان كان المنزل لها
فمنعته من الرجوع عليها في الجارية ما لم تكن سائلة النفقة
ولو كان فيه شبهة كبيت السلطان وامتنعت منه فهي ناشئة
لعدم اعتبار الشبهة في زمانها ما لو خرجت من بيت الغصب
او ابت الذهاب اليه او السفرة معه او مع اجني بعتة لينقلها
فلها النفقة وكذا الواجرت نفسها لارضاع صبي وزوجها شريف
ولو تخرج وقيل تكون ناشئة ولو سلمت نفسها بالليل دون النهار
او عكسه ولا نفقة لنقص التسليم قاله في المجتبى وبه عرف حجاز
واقعة في زمانها ثابته لو تزوج في المحرمات التي تكون بالنهار
في مصالحها وبالليل عنده فلا نفقة لها انتهى قاله في النهروان
نظرو محبوسة ولو ظالم اذا حبسها هو بدين له ولها
النفقة في الاصح جوهره وكذا الوقدر على الوصول اليها في
الحبس صير فيه حبسه مطلقا لكن في تصحيح القدوري لو
حبس في سجن السلطان فالصحيح سقوطها وفي البحر في مال
الفتاوى لو حيف عليها الفساد تحبس مودع عند المتأخرين

ومريضته لم تزف اي لا يمكنها الا تنقل معه اصلا فلا نفقة لها وان لم
 تمنع نفسها لعدم التسليم تقديرا بحرق ومقصوبة كرها وحاجة
 ولو نفلا لا معه ولو بحرق لفوات الاحتباس ولو معه فعليه
 نفقة الحضر خاصة لا نفقة السفر ولا الكرا امتنع المرأة
 من الطعن والخزان كانت ممن لا تحرق او كان بها علة فعليه ان
 يأتيها بطعام مهيا ولا بان كانت ممن تحرق نفسها وتقدر على
 ذلك لا تجب عليه ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك لوجوبه
 عليها ديانة ولو شريفة لا نه عليه الصلوة والسلام قسم الاعمال
 بين سيدنا علي وسيدتنا فاطمة رضي الله تعالى عنهما مع انها
 سيدة نساء العالمين بحرق ويجب عليه آية طعن وآية شرب
 وطبخ كونه وجرة وقاية ومعرفة وكذا ساير اذات البيت كحصر
 ولبيد وطونسية وما تنظف به وتزيل الوسخ كمشط واشنان وما
 يمنع الصنان ومداس رجلها وتمامه في الجوهرة والبحر وفيه اجرة
 العابلة على من استأجرها من زوجة او زوج ولو جاءت بلا استيجار
 قيل عليه وقيل عليها وتقرض لها الكسوة في كل نصف حول مرة لتجديد
 الحاجة وبرد وللزوج الا اتفاق عليها بنفسه ولو بعد فرض اتفاق
 خلاصة الا ان يظهر للقاضي عدم الاتفاق فيقرض اي يقدر لها
 بطلبها مع حضرتها ويأمره ليعطيها ان شكت مطلد ولم يكن صاحب
 ما يده لا نالها ان تاكل من طعامه وتتخذ ثوبا من كرباسه بلا
 بلا اذنه فان لم يعط حبسه ولا تسقط عنه النفقة خلاصة
 وغيرها وقوله في كل شهر اي كل مدة تناسبه كيوم للمحترق وسنة
 للرهقات وله الدفع كل يوم كالحا الطالب كل يوم عند المساء اليوم
 الا في ولها اخذ كغسل بنفقة شهر فاكثر خوفا من غيبته عند النكاح
 وبه يقضى فتح وقيس ساير الذين عليه وبه اقي بعضهم جواهر الفتاوى
 من كفاية الباب الاول ولو كفل لها كل شهر كذا ابدأ وقع على اليد

فمحل العمل السيدتنا
 رضي الله عنه والواحد
 علي سيدتنا
 فاطمة رضي الله
 عنها

وكذا

وكذا لو لم يقل ابدأ عند الثاني وبه يفتح بحرق وفيه عليها دين لزوجها
 لم يلتقيا قصاصا الا برضاه لسقوطه بالموت بخلاف ساير الذين
 وفيه آجرت دارها من زوجها وما يسكنان فيه لا اجر عليه ولو دخل
 بها في منزل كانت فيه باجرة فطولبت به بعد سنة فقالت له
 اخبرتك بان المنزل بالكر عليك الاجرة فهو عليها لا نه العاقرة
 بزاريه ومفهومه انها لو سكنت بخير اجارة في وقف او مال يتيم
 او معد للاستغلال فالاجرة عليه فليحفظ ويقدرها بقدر الغلة
 والرخص ولا تقدر بغيرهم ودناير كما في الاختيار وعزاه المصنف
 رحمه الله لشرح المجمع المصنف كمن في البحر عن المحيط ثم المجتبى ان شاء
 القاضي فوضها اصنافا او قومها بالدرهم ثم يقدر بالدرهم وفيه
 لو قوتت على نفسها فلان يرفعها للقاضي لتاكل بما فرض لها خوفا
 عليها من الهزال فانه يضربه كما له ان يرفعها للقاضي للسر الثوب
 لان الزينة حقها وتزاد في الشجاعة وسروا لا وما يدفع به اذى
 حر وبرد ولحافا وفرشا وحدها لا نهار بما تعزل عنه ايام حيضها
 ومريضها ان طلبته ويختلف ذلك سارا وعسارا وهالا وبهذا اختيار
 وليس عليه خفيها بل خوافها فحتمى وفي البحر قد استفيد من هذا انه
 لو كان لها امتعة من فرش ونحوها لا يسقط عن الزوج ذلك بل
 يجب عليه وقد راينا من يامرها بفرش امتعتها له ولا ضيف
 جبر عليها وذلك حرام كمنع كسوتها انتهى لكن قد مناه المهر
 عن المبتغى لو زفت اليه بلا جهاز يليق به فله مطالبة الاب بالنقد
 الا اذا سكنت انتهى وعليه فلوزفت به اليه لا يحرم عليه الانتفاع
 به وفي عرفنا يلزمون كثرة المهر لكثرة الجهاز وقلته لقلته ولاشك
 ان المعروف كالمشروط فينبغي العمل بما ذكره في النهرو وفيه عن قضاء
 البحر هل تقدر القاضي للنفقة حكم منه قلت نعم لان طلب التقدير
 بشرطه دعوى فلا تسقط بمضي المدة ولو فرض لها كل يوم وكل

شهر هل يكون قضاء ما دام النكاح قلت نعم المانع ولذا قالوا لا يبرأ
 قبل الفرض باطل وبعده يصح ما مضى ومنه شهر مستقبل حتى لو شرب
 في العقدان النفقة بموتين من غير تقدير والكسوة كسوة الشتاء
 والصيف لم يلزم فلها بعد ذلك طلب التقدير فيها ولو حكم بموجب
 العقد ما لم يري ذلك فللمنفقة تقديرها لعدم الدعوى والحادث
 بقى لو حكم بالمنفى بفرضها دراهم هل للشافعي بعده ان يحكم
 بالتموين قال الشيخ قاسم رحمه الله في موجبات الاحكام لا وعليه فلو حكم
 الشافعي رحمه الله بالتموين ليس للمنفقة الحكم بخلافه فيلحقظ لعدم
 اتفقا بعد الفرض على ان تأكل معه تمويلا بطل الفرض السابق رضاها
 بذلك وفي السراجية قدر كسوة دراهم ورضيت وقضى بها
 ان ترجع وتطلب كسوة ثانيا اجاب نعم وقالوا ما بقي من النفقة
 لها فيقضى باخرى بخلاف اسراف وسرقة وهلاك ونفقة محرم كسوة
 الا اذا تخلفت بالاستعمال المعتاد واستعملت معها اخرى وتجب لهما
 المملوك لها على الظاهر ملكا تاما ولا شغل غير خدمتها بالفعل فلو لم
 يكن في ملكها او لم يخدمها لا نفقة له لان نفقة الخادم باذن الخدم
 ولو جازها بخادم لم يقبل منه الا برضاها فلا يملك اخراج خادمها بل ما زاد
 بغير جواز الوعدة لا امت جوهرة لعدم ملكها موسرا لا معسرا في القول
 له في العسار ولو برهننا فيثبتها اولى بغيره ولوله ولد لا ينفقه خادم
 فرض عليه لخادمين او اكثر اتفاقا فتح وعنه الثاني غنية رقت اليه بخلاف
 كثير استحققت نفقة الجميع ذكره المصنف رحمه الله ثم قال وفي البحر من الفاء
 وبه ناخذ قال وفي السراجية ويفرض عليه نفقة خادمها وان كانت
 الاشراف فرض نفقة خادمين وعليه الفتوى ولا يفرق بينهما بعجزها
 بانواعها الثلاث ولا بعدم ايلائه لو غايبا عنها ولو موسرا وجوز الشافعي
 باعسار الزوج وبتعذرها بغيبته ولو قضى به حنفيا لم ينفذ نعم لو امر
 شافعيها فقط به نفذ اذا لم يرش الامر والمأمور بخروج وبعد الفرض بها

قماش

في فرض اخرى
 قال في الزاوية ان نفقة
 او ينفق اخرى بخلافه
 متى تمت نفقة عام
 الجارية

اطعام وكسوة وسكنى

القاضي

القاضي بالاستدانة لتحيل عليه وان ابى الزوج اما بعد الامر فيرجع
 وهي عليه ان صرحت بانها عليه ونوت ولو انكر نيتها القول له بغير الادان
 على ان يجب عليه نفقتها ونفقة الصغار لولا الزوج كاخ وعم ويجب
 ومعه اذا امتنع لان هذا من المعروف زيلعي واختيار وسيتم قضى
 بنفقة العسار ثم ايسر فخاصته تمت نفقة يساره في المستقبل
 او بالعكس وجب الوسيط كما مر صلت زوجها على نفقة كل شهر على
 دراهم ثم قالت لا تكفيني زيدت ولو قال الزوج لا اطيق ذلك فهو
 لازم فلا التفات لمقالته بكل حال الا اذا تغير سعر الطعام وعلم القائل
 ان ما دون ذلك المصالح عليه بلفظها حينئذ يفرض كفايتها نقل المصنف
 عن الحائنية وفي البحر من الذخيرة الا ان يتعرف القاضي بحاله بالسؤال من
 الناس فيوجب بتقدير طاقته وفي الظهيرية صالحها عن نفقة كل شهر
 على ما يات درهم والزوج محتاج له يلزم له نفقة مثلها والنفقة
 لا تصير ديننا الا بالقضاء او الرضا اي اصطلاحها على قدر معين
 او دراهم فقبل ذلك لا يلزمه شيء وبعده ترجع بما انفقت ولو مال
 نفسها بلا امر قاض ولو اختلفنا في المدة فالقول له والبينة لها وان
 انكرت انفاقه فالقول لها بيمينها ذخيرته وموت احدهما وطلاقها
 ولو رجعا كما في الظهيرية بخلافه واعتمد في البحر جثا عدم سقوطها
 بالطلاق لكن اعتمد المصنف رحمه الله ما في جواهر الفتاوى والفتوى عند
 سقوطها بالرجعي كيلا يتخذ الناس ذلك حيلة واستحسنه حنفيا
 الا شباهه وبالا قال افنى شيخنا رحمه الله لكن صحح الشربلاخ رحمه الله في
 شرح الوهبانية ما بحثه في البحر من عدم السقوط ولو باينا قال وهو
 الاصح وروى ما ذكره ابن الشحنة رحمه الله فتأمل عند الفتوى سقط المرفوع
 لانه صلة الا اذا استدانته بامر قاض فلا تسقط به موت او طلاق في الصحيح
 لما مرانها كاستدانته بنفسه وعبارة ابن الكمال رحمه الله الا الاستدان
 بوج فرض قاض ولو بلا امره فليجوز ولا ترد النفقة والكسوة المعجلة

وتجب

بموت او طلاق عجلها الزوج او ابوه ولو قايمة به يفتى يباع القن وسعى
مدبر ومكاتب لم يعجز المأذون في النكاح وبورنه يطالب بعد عتقه
في نفقة زوجته المفروضة اذا اجتمع عليه ما يعجز عن أدائه ولم يفره
ذخيره ولو بنت المولى للمنفقة ولا نفقة ولده ولو زوجته حرة بل
نفقة على امته ولو مكاتبه لتبعيته للام ولو مكاتبين سعى لامته
ونفقة على ابويه جوهره مرة بعد اخرى اي لو اجتمع عليه نفقة
اخرى بعد ما اشتراه من علم به او لم يعلم ثم علم فرضي يتبع ثانيا وكذا
المشترى الثالث وهم بحر الا انه حين حادث قال الكمال وابن الكمال
رحمهم الله فما في الدرر يتبع المصنف وهو وتسقط بموته وقته في الراجح
ويباع في دين غير هامة لعدم التجدد وسيجي في المأذونات
للعوام واستسعاد ومفاده ان لها استسعاد ولو نفقة كل يوم
بحر قال وهل يباع في كفنها ينبغي على قوله الثاني المفتى به نعم كما يباع
في كسوتها ونفقة الامة المنكوجة ولو مدبرة او امر ولد اما المكاتب
فلا حرة انما تجب على الزوج ولو عبدا باليهودية بان يدفعها اليه ولا يخذلها
فلو استخدمها المولى واهله بعد ما ابواها بعد الطلاق لاجل انقضاء
العقد لا قبله اي ولم يكن بواها قبل الطلاق سقطت بخلاف حرة تشتت
فطلقت فعادت وفي البحر جثا فرضها قبل التوبة باطل ونفقات
الزوجات المختلفة مختلفة بحالها وكذا يجب لها السكنى في بيت خال
عن اهل سوى طفله الذي لا يفرهم الجاه وامته وام ولده واهلها ولو
ولها من غيره بقدر حاجتها لطعام وكسوة وبيت منفرد من دار له
غلق زاد في الاختيار والعيني ومرافق ومفاده لزوم كنفه مطبخ
وينبغي الافتاء به بحر كفاها للحصول المقصود هداية وفي البحر
الملتقط كفايته مع الاحكام مع الضار فكل من زوجته مطالبتة
ببيت من دار على حدة ولا يلزم اتيانها بموسنة ويا موه ياسكانها
بين جيران صالحين بحيث لا تسوحش سراجيه ومفاده ان البيت

بلا
وغيره
منه
ممنوع

بلا جيران ليس مسكنا شرعيا بحر وفي النهر وظاهره وجوبها لبيت
خاليا عن الجيران لاسيما اذا خفيت على عقلها من سعته قلت لكن نظر
فيه الشرع لا في رحمة الله بما مر ان ما لا جيران له غير مسكن شرعي فتنبه
ولا يمنعها من الخروج الى الوالدين في كل جمعة ان لم يقدر على اتيانها
على ما اختاره في الاختيار ولو ابوها زمنامثلا واحتاجها فعليها
تعاهده ولو كافرا وان ابى الزوج فتح ولا يمنعها من الدخول عليها
في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل سنة ولها الخروج ولهم الدخول
زليلي ويمنعهم من الكسوة وفي نسخة من البيوتات لكن عبارة
ملا مسكين رحمة الله من القرار عندها به يفتى خايتها ويمنعها من زيارة
الاجانب وعبادتهم والولي وان اذن كانا عاصين كما مر في باب
المهر وفي البحار منعها من الغراء وكل عمل ولو تبرعا لاجنبي ولو قابله
او مغسلة لتقدم حقه على فرض الكفاية ومن مجلس العلم الا لما نزل
امتنع زوجها من سؤلها ومن الحمام الا لنفساء وان جاز بلا تزين وكشف
عورة احد قال الباقي رحم الله وعليه فلا خلاف في منع من العلم بكشف
بعضه وكذا في الشريعة مع الكمال رحمهم الله وتفرض النفقة
بانواعها للزوجة الغايب مدة سفره صيرفيه واستحسنه في الاول
مفقود او طفله ومثله كبير زمن وانثى مطلقا وابوية فقط فلا ترض
للملوكه واخيه ولا يقضى عنه دينه لانه قضاء على الغايب في مال
له من جنس حقه كبر وطعام اما خلافه فيفتقر المبيع ولا يباع
مال الغايب اتفاقا عند مودع او علي من يقربه عند الامانة وعلي
لدين ويبعد بالاول ولو انفق بلا فرض ضمنه بلا رجوع ويقبل قوله
المودع في الدفع للنفقة لا المديون الا ببينة او اقرارها بحمد
وسيجي وبالزوجية وبقاية الولاد وكذا الحكم ثابت اذا علم قاضي
بذلك اي بالزوجية ونسب ولو علم باحداهما احتجج للاقرار
والزوجه ولا بينة هنا لعدم الخصم وكفلها اي اخذ منها كفيلا بها

اخذته وجوباً في الاصح ويجوز ما معه اي مع الكفيل احتياطاً وكذا
 كل اخذ نفقة فلو ذكر الضير كابن الكمال لكان اولي ان الغايب لم
 يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عندها فان حضر
 الزوج وبرهن انه اوفاهها النفقة طوبت هي وكفيلها بردها اخذته
 وكذا لو لم يبرهن ونكحت ولو خطفت طوبت فقط لا تفرض على عاتق
 باقامة الروجة بينة على النكاح او النسب ولا تفرض ايضا ان لم يخلف
 ما لا فاقامت بينة ليفرض عليه ويأمرها بالا ستدانة ولا يقضى به
 لانه قضاء على الغايب وقال زفر رحمه الله يقضى بها اي بالنفقة
 لا به اي بالنكاح وعمل القضاة اليوم على هذا الحاجة فيقضى به
 وهذا من الست التي يقضى بها بقوله زفر رحمه الله وعليه فلو غاب
 ولم زوجة وصغار تقبل ببيتها على النكاح ان لم يكن عالماً به
 ثم يفرض لهم ويأمرها بالا ستدانة ولا ستدانة لترجع بحكم
 وتجب لمطلقة الرجعي والباين والفرقة بلا معصية كخيار عتق
 وبلوع وتزويج بعدم كفاة النفقة والسكنى والكسوة ان طال
 المدة ولا تسقط النفقة المفروضة بمضى العدة على المختار
 برأيه ولو ادعت امتداد الطهر فلها النفقة ما لم يحكم بانقضائها
 ما لم تدع الحمل فلها النفقة المستترة من طهرها فلو مضت ثم تبين
 ان لا حمل فلا رجوع عليها وان شرطه لانه شرط باطل بخلاف
 صالحها عن نفقة العدة ان بالاشهر صح وان بالحيض لا الجهرالة
 لا تجب النفقة بانواعها المعتدة موت مطلق ولو حامل الا اذا
 كانت ام ولد وهي حامل من مولدها فلها النفقة من كل المال هو
 وتجب السكنى فقط المعتدة فرقة بمعصيتها الا اذا خرجت من
 بيته فلا سكنى في هذه الفرقة قهرستاني وكفاية كودة وتقبل به
 لا غيرها من طعام وكسوة والفرقة ان السكنى حق الله فلا تسقط بحال
 والنفقة حقها فتسقط بالفرقة بمعصيتها وتسقط النفقة بردها

ست
 ولو اقرت

بعد البتة

حق مدبرين لو المولى من يوثق بحيط ولو دبر احد الشريكين فلا حق
 خيار رات العتق فان ضمن شريكه فمات سعي في نصفه مخاطر
 وولد المدبرة تدبيراً مطلقاً مدبر اما المقيد فلا يتبعها وذكر
 المصنف رحمه الله في البيع الفاسد ان ولد المدبر كابية فتأمل
 واما تدبير الحمل فكعتقه ولو ولدت المدبرة من سيدتها هي
 ولده وبطل التدبير لانه من الثلث والاستيلاء من الكل فكان
 اقوي وبيع ووهب ورهن المدبر المقيد كان قال لانه من
 سفرى او مرضى هذا او الى عشرين سنة مثلاً كما يقع غالباً
 وان مات وعسلت او كفت او ان مات او قتلت خلافاً لفرقة
 ورجحة الكمال رحمه الله او انت بعد موتى وموت فلان ما لم يموت
 فلان قبله فيصير مطلقاً او انت حر بعد موت فلان كما في
 الدرر والكنز وردة في البحر بما في المبسوط وغيره انه ليس
 بتدبير بل تعليقاً حتى لو مات فلان والمولى حي عتق من
 كل المال ولو مات المولى او بطل التعليق ويعتق المقيد
 ان وجد الشرط بان مات من سفره او مرضه ذلك كعتق
 المدبر من الثلث لوجود الاضافة للموت قال ان مات من
 مرضى هذا فهو حر فقتل لا يعتق بخلاف ما لو قال في مرضى فرقة
 بينه وفي ولوله حي فقتل صداعاً او بعكسه قال زفر رحمه الله
 هو مرض واحد مجتمعي وقيمة المدبر المطلق ثلثا قيمته فتأبه يفتى
 والمدبر المقيد يقوم قتيلاً من غير الخانية وفيها عنها صحيح قال
 لبعده انت حر قبل بشهر فمات بعد شهر عتق من كل ماله زاد في
 المجتمعي ولمولاه ببيعة في الاصح **فرع** قال مريض اعتقوا غانما بعد
 موته ان شاء الله صح الا يصح وفي هو حر بعد موته ان شاء الله
 لم يصح لان الاول امر والاستثناء فيه باطل والثاني ايجاب فصح الاستثناء
باب الاستيلاء هو لغة طلب الولي

ووجهه اوامة وخصته الفقه بالثاني اذ اولدت ولو سقطا
 ولو مدبرة من سيدتها ولو باستدخال منية فرجها باقراره وينبغي
 ان يشهد ليل يسترق ولده بعد موته ولو حمله كقوله عليها اوامة
 بطنها مني كما مر في ثبوت النسب وهذا قضا ما ديانة فيثبت
 دعوة كما استيلا دمعتوه ويجنون وهما فيه او ولدت من زوج
 تزوجها ولو فاسدا كوطي بشبهة فولدت فاشترها الزوج اي
 ملكها كلا او بعضا فهي ام ولد من حين الملك فلو ملك ولها في عين
 فله بيعه وكذا لو استولدها بملك ثم استحققت او لحقت ثم ملكها
 فان عتق ام الولد يتكرر بتكرار الملك كالمهر بخلاف المدبرة المستولدة
 ملكها كالمدبرة وقد مر الا في ثلاثة عشر مذكورة في فروق الاشباه
 والبيع الفاسد من الحر منها انها تفتق بموته من كماله والمدبرة
 من ثلثه من غير سعاية والمدبرة تسعي ولو قضى يجوز بيعها ليد
 ينفذ بل يتوقف على قضاء قاض آخر امضاء وباطال اذ خيرة
 وينفذ في المدبرة كما مر وان ولدت بعد آخر ثبت نسبها بلاد
 اذ لم يحرم عليه بنحو نكاح او كتابة او وطئ ابنة او مولد امها
 فحينئذ لو ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يثبت الا بدعوة الا في
 المروجة فلا يثبت بل يعتق عليه بدعوته ولو اقل من ستة
 اشهر ثبت بلاد دعوة وفسد النكاح لنسب استبرائها قبله
 يجوز وقد مناه في نكاح الرقيق وثبوت النسب لكنه ينتهي
 بنفيه من غير توقف على اعانة لان الفرائض اربعة ضعيف
 للامة ومتوسط لام الولد وعلم حكمها وقوي للملكومة فلا ينفى
 الا باللعن وا قوى للمعتدة اصلا لعدم اللعن الا اذا قضى به قاض
 غير حنفى يرى ذلك فيلزمه بالقضاء او تطاول الزمان وهو ساكت
 كما مر في اللعن انه دليل الرضا بغير فلا ينتفى بنفيه في هاتين
 الصورتين اذا اسلمت ام ولد الدخي يعني الكافر ومدينته

المستولدة
 التي سقطت
 الفقه بالثاني

فلا ينتفى

مسكين

مسكين عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي له والاسوة نظر الجاهل
 لان خصومة الدخي والارثية يوم القيمة اشد من خصومة
 المسلم في ثلث قيمتها قنعة وعتقت بعبادتها اي القيمة
 التي قدرها القاضي وهي مكاتب في حال سعادتها الا في
 صورتين بلادة الي الرق لو عجزت اذ لوردة لا عيومت
 ولومات قبل سعادتها عتقت بلا سعاية ولومات هي ولها
 ولد ولدت في سعادتها سعي فيها عليها والاعتقت بعبادتها
 لانها ام ولد وكذا حكم المدبرة فتسعي في ثلثي قيمتها ولو اسلم
 قن الدخي عرض الاسلام عليه فان اسلم فيها والا امر ببيعه
 تخلصا منه يد الكافر ذكره مسكين وان ادعى ولد امة مشتركة
 ولو مع ابية ثبت نسبته منه ولو كافر او مريضا او مكاتبا
 لكنه ان عجز فله بيعها وهي ام ولد وضمن يوم العلوق نصف
 قيمتها ونصف عقرها ولو مفسرا لا قيمة ولها لانه علق بخر
 الاصل فان ادعيها معها او جهل السابق وقداستويا وقت
 الدعوة لا العلوق في الاوصاف فهو ابنها فلوله يستويا
 قدم من العلوق في ملكه ولو بنكاح واب ومسلم وحر وذخي
 وكتابي على ابن وذخي وعبد ومردد ويجوزي ثم لا يثبت
 نسب ولدان بلاد دعوة لحرمة الوطئ كما مر وهي ام ولها
 ان حبلى في ملكها لا لو اشترى بها حبلى لانها دعوى عتق
 فولد له لها وبادعاه احدهما يضمن نصف قيمة الولد والعقر
 وعلى كل نصف عقرها وتقاصا الا اذا كان نصيب احدهما
 اكثر فيأخذ منه الزيادة لان المهر بقدر الملك بخلاف البتة
 والارث والولا فان ذلك لها سوية وان كان احدهما اكثر نصيبا
 من الآخر لعدم تجزى النسب فيكون سوية لعدم الاولوية
 ويتبعه الارث والولا وورث الابن من كل ارث ابن كامل وورثا

ان مقدم دار الجدة الوطئ لو كان
 الزنا حلالا وقيل مهورها
 وقيل في الحرة عشر مهورها
 ان كانت بكر ونصف مهورها
 ان كانت ثيبا ونصف عقرها
 قيمتها ان كانت بكر امة عشر
 ان كانت ثيبا

منه اثبات واحد وكذا الحكم عند الامام رحمه الله لو كثروا ولو نساء
وتامة في البحر وفيه لو مات احدهما واعتقها عتقت بلا شيء **قلت**
فالعقق انما يتجزى في القصة لا في ام الولد بل بعقق بعضها يعقق
كلها اتفاقا مجتبي فليحفظ جارية بين وطين ولدت فادعاه
احدهما واعتقه الآخر وخرج الكلامان معا فالدعوة اولها لاستناد
للعلوق خاتمة ادعي ولدان مكاتبه وصدقوا المكاتب لزمن
بتصادقهما كدعوتيه ولد جارية اجنبي اما ولد مكاتبته فلا يشترط
تصدقها كما سيجي ولزم المدعي العقر وقيمة الولد يوم ولد وسقط
الحق عنه للشبهة ولم تصرام ولده لعدم ملكه وان كذبه المكاتب
لم يثبت النسب لبحره على نفسه بالعقد ولدت منه جارية غيره
وقال احدهما في مولدها والولد ولدي فصدق المولى في الاصل
وكذبه في الولد لم يثبت نسبه فان صدقته فيما جميعا يثبت
والالا وقال الذي يرحم الله ولو صدقته في الولد يثبت اي مع تصدق
في الاصل فلا يخالف كما لا يخفى ولو ملكها او ملكه بعد تكذيبه اي
المولى ولو مكاتبه يوم ما في الدهر ثبت النسب وتصير ام ولده اذا
ملكها لبقاء اقراره ولو استولد جارية اهدا بويه او هبة او امرأته
وقال ظننت حلها لي فلا حد للشبهة ولا نسب الا ان يصدقته
فنيها وان ملكه يوما عتق عليه وان ملكه امه لا تصير ام ولده لاعتق
ثبوت نسبه كذا ذكره المصنف رحمه الله تبعه للزيلي لكنه نقل هذا
وفي نكاح الرقيق عن الدهر والخاتمة انه لو ملكها بعد تكذيبه
يوما ثبت النسب لبقاء الاقرار فتدبر نعم في الخاتمة زنا بامه
فولدت فملكها لم تصرام ولده وان ملك الولد عتق وفي
الا شياه لو ملك اخته لامه من الزنا عتقت ولو اخته لبيته
فزوج اراد وطئ امته ولا تصير ام ولده يملكها الطفل
ثم يتزوجها اقربا موميتها في مرضه ان هناك ولدا وحيدا

تعتق

تعتق من الكل والا فمن الثلث وما في يدها للمولى الا اذا اوصى لها
به لغو في المجتبي استحسن محمد رحمه الله ان يترك لها ملحقه قتيق
ومقنعة ولا شيء للزمن **كتاب الايمان**
مناسبتة عدم تأثير الهزل والاكراه وقدم العتق في مشاركتة
للطلاق في الاسقاط والسراية اليمين لغة القوة وشرعا
عبارة عن عقد قوي به عزم المخالف على الفعل او الترك
فدخل التعليق فانه يمين شرعا الا في خمس مذكورة في الاشياء
فلو حلف لا يفعل حدث بطلاق وعتاق وشرطها الاسلام والتكليف
وامكان البر وحكمها البر والكفارة وركناتها اللفظ المستعمل فيها وهل
يكون الحلف بغير الله اي كالطلاق فهو قيل نعم للنهي وعامتهم
لا وبه افتوا الا سيما في زماننا وحملوا النهي على الحلف بغير الله
لا على وجه الوثيقة كقولهم يا بريك ولعمرك ونحو ذلك عيني
وهي اي اليمين بالله لعدم تصور الغش واللغو في غير تعالى
فيقع بها الطلاق ونحوه عيني فليحفظ ولا يرد نحو هو موجود
لانه كناية عن اليمين بالله وان لم يقبل وجه الكناية بسبب
غموس تخسه في الاثر ثم النار وهي كبيرة مطلقا لكن اشد
الكبار متفقا وتنهى ان حلف على كاذب عمدا ولو غير فعل
او ترك كوالله انه حجرا لان في ماض كوالله ما فعلت كذا عالما
بفعله او حال كوالله ماله على الف عالما بخلافه ووالله انه بكر
عالما بانه غير وتقييدهم بالفعل والماضي اتفاقا واكثر
ويأثم بها فتلزم التوبة وتاينها لقوله مواخذه فيها الا في
ثلاث طلاق وعتاق ونذر اشباه فيقع الطلاق على غالب
الظن اذا تبين خلافه وقد اشتهر عن الشافعية خلافه
ان حلف كاذبا يظنه صادقا في ماض او حال فالنار بين
الغش والغش نعم الكذب واما في المستقبل فالمنعوقه وخصة

قول علي بن ابي طالب
عن الله الخالف في الطلاق
والخالف به مصنف

الكثير وقع عنها واحد هو اعلاها قيمة ولو ترك الكل عوقب بواحد
هو ادناها قيمة لسقوط الفرض بالادخا وان عجز عنها كلها وقت
الاداء عند ناحق لو وهب ماله وسلم ثم صام ثم رجع بهبته
اجزاء الصوم تجزئ **قلت** وهذا يستثنى من قولهم
الرجوع في الهبة فسخ من الاصل صام ثلاثة ايام ولا يبطل بالحيض
بخلاف كفارة الفطر وجوز الامام الشافعي رحمه الله التفرقة واعتبر العجز
عند الحنث مسكين والشرط العجز الى الفراغ من الصوم فلو صام المتعسر
يومين ثم قبل فراغه ولو ساعة استبرأ ولو يموت مودعه مؤسرا لا يجوز له
الصوم ويستأنف بالمال خائفة ولو صام ناسيا للمال لم يجز على الصحيح
تجزي ولو نسي كيف حلف بالله او بطلاقة او بصوم لا شيء عليه الا ان
يتذكر خائفة ولم يجز التكفير ولو بالمال خلافا للشافعي رحمه الله قبل حنث
ولا يسترده في الفقير لوقوع صدقة ومصر فها مصرف الزكوة
فلا يقل قيل الا الذي خلافا للشافعي بقوله يفتى كما مر في بابها
ولا كفارة بيمين كافروا ن حنث مسلما باية انهم لا ايمان لهم واما
وان نكثوا ايمانهم فيعني الصوري كتخليف الحاكم وهو الكفر
بجلها اذا عرض بعدها فلو حلف مسلما ثم ارتكب والياد بالاسم
ثم اسلم ثم حنث فلا كفارة اصلا لما تقررا ان الاوصاف الراجعة
للمحل يستوي فيها الا بتعدا والبقا كالمحرمة في الكباح وكذا لو
تعدا الكافر بما هو قربة لا يلزمه شيء ومن حلف على معصية كعدم
الكلام مع ابويه او قتل فلان وانما قال اليوم لان وجوب الحنث لا
يتأخر الا في اليمين الموقته اما المطلقة فحنثه في آخر حياته
فيوصي بالكفارة بموت الخالف ويكفر عن يمينه بهلاك المحلف
عليه غايه وجوب الحنث والتكفير لانه اهون الامرين وحاصله
ان المحلف عليه اما فعل او ترك وكل منهما اما معصية وهي مسئلة
المتن او واجب كخلفه ليصلين الظهر اليوم وبه فرض او هو

استمرار

اولي

اولي من غيره او غيره اولى منه كخلفه على ترك زوجته شهرا ونحوه
وحنثه اولى ومستويان كخلفه لا يأكل هذا الخبز مثلا وبه اولى
واية واحفظوا ايمانكم تفيد وجوبه فتح فهي عشرة ومن حرم
اي على نفسه لانه لو قال ان اكلت هذا الطعام فهو على حرام
فاكله لا كفارة خلاصة واستشكل المصنف رحمه الله شيئا
ولو حراما او ملك غيره كقوله الخمر او مال فلان على حرام فيمين
ما لم يرد الاخبار خائفة ثم فعله باكل او بفقرة ولو تصدق
او وهب لم يحنث بحكم العرف فليحى كقوله لما تقررا ان تجزئ
الحلال يمين ومنه قولها الزوجهما انت على حرام او حرامتك
على نفسي فلو طأ وعته في الجماع او اكرهها كفرت تجزي وفيه
قال لقوم كلامكم على حرام او كلام الفقرا واهل بغداد او اكل هذا
الرغيف على حرام حنث بالبعض وفي والله لا اكلكم ولا اكله
لم يحنث الا بالكل زاد في الاشياء الا اذا لم يمكن اكله في مجلس
واحد او حلف لا يكلم فلانا وفلانا ويؤي احدهما او لا يكلم اخوة
فلان وله اخ واحد وتامه فيها **قلت** وبه عرف جوب
حادثة حلف بالطلاق ان اولاد زوجته لا يطلعون الى بيته
فطلع واحد لم يحنث كل حل او حلال الله او حلال المسلمين على حرام
زاد الكمال او المحرام يلزم مني ونحوه فهو على الطعام والشراب ولكن
الفتوى فيهما ننا على انه تبين امراته بتطبيقه ولوله اكثر من
جميعا بلا نية وان نوي ثلاثا وثلاثا وان قال لم نوطا لم يصدق
قضاء لغلبة الاستعمال ولذا لا يحلف به الا التماسا ظاهريا
وان لم يكن له امرأة وقت اليمين ساء نكح بعدها لا فيمين
فيكفر بالكله او شرهه لو يمينه على آت ولى بالله على ما مضى فغوس
اولعو ولوله امرأة وقتها فبانت بلا عدة فاكل فلا كفارة لانها
للطلاق وقد مر في الايلاء ومنه ذن ونذر مطلقا او معلقا بشرط

وكان من جنسه واجب اي فرض كما سيطر به تبعاً للبحر والسم وهو
 عبادة مقصودة خرج الوضوء وتكفين الميت ووجد الشرط
 المعلق به لزوم النادر لحدوثه فقد وسى فعلية الوفاء بما سى
 كصوم وصلوة وصدقة ووقت واعتكاف واعتناق رقية وحق
 ولو ما شئاً فانها عبادات مقصودة ومن جنسها واجب لوجوب
 العتق في الكفارة والمشي للتحج على القادر من اهل مكة والعتق
 الاخر في الصلوة وهي لبث كالاعتكاف ووقت مسجد المسلمين
 واجب على الامام من بيت المال والافعل على المسلمين فتح ولو
 يلزم النادر ما ليس من جنسه فرض كعبادة مريض وتشييع
 جنازة وحول مسجد ولو مسجد الرسول والاقتضى لانه
 ليس من جنسها فرض مقصود وهذا هو الضابط كما في القدر
 وفي البحر شرايطه خمس فزاد ان لا يكون معصية لذاته
 فصح نذر صوم يوم البخر لانه لغيره وان لا يكون واجبا عليه
 قبل النذر فلو نذر حجة الاسلام لم يلزمه شيء غيرها
 وان لا يكون ما التزمه اكثر مما يملكه او ملكا لغيره فلو نذر
 التصديق بالقرآن ولا يملك الا ما يملكه المائة فقط خلاصة
 انتهى **قلت** ويزاد ما في ذواهر الجواهر وان لا يكون
 مستحيل الكون فلو نذر صوم امس او اعتكافه لم يقع نذره
 وفي القنية نذر التصديق على الغنيا لم يصح ما لم ينو
 ابتداء التبديل ولو نذر التسبيحات دبر الصلوة لم يلزمه
 ولو نذر ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا
 لزمه وقيل لا ثم ان المعلق فيه تفصيل فان علقه
 بشرط يريده كان قد غايى او شفى مريض يوفي في جوار
 ان وجد الشرط وان علقه بما لم يريده كان ذنبت بفلا نذر
 مثلاً فحدث وفي نذره او كقر ليمينه على المذهب لانه نذر

بظاهره

بظاهره يمين بمعناه فيخير ضرورة نذر كلف بعقوبة رقية
 في ملكه وفيه باله والايق بالترك ولا يدخل تحت الحسم
 فلا يجبره القاضي نذر ان يذبح ولده فعليه شاة لقصة سيدنا
 الخليل عليه الصلوة والسلام والغاه الثاني والشافعي هما الله
 كنذره بقتله ولغا لو كان يذبح نفسه او عبده وواجب **عنه**
 الشاة ولو يذبح ابيه او جده وامه لغا اجماعاً لانهم ليسوا
 كسبه ولو قال ان برئت من مرضي هذا ذبحت شاة او على شاة
 اذ بها فبري لا يلزمه شيء لان الذبح ليس من جنسه فرض بل
 واجب كالا صخبة فلا يصح الا اذا زاد والتصدق بلعها فيلزمه
 لان الصدقة من جنسها فرض وهي الزكاة فتح ويجز في ممتن
 الله تناقض من ولو قال لله على ان اذبح جزوا والتصدق
 بلعها فذبح مكانه سبع شياه جاز كذا في مجموع النوازل ووجهه
 لا يخفى وفي القنية ان ذهبت هذه الغلة فعلى كذا فذهبت
 ثم عادت لا يلزمه شيء نذر فقر أو مكة جاز التصديق الى
 فقر أو غيرها لما تقدم في كتاب الصوم ان النذر غير العلوق
 لا يختص بشيء نذر ان يتصدق بعشرة دراهم من الخبز تصدق
 بغيره جاز ان تساوى العشر كتصدق بثمانه نذر صوم شهر
 معين لزمه متتابعاً لكن ان افطر فيه يوماً قضاه وحده وان
 قال متتابعاً بل انهم استقبل لانه معين ولو نذر صوم الابد
 فاكل لعنه فدى نذر ان يتصدق بالف من ماله وهو
 يملك دونها لزمه ما يملك منها فقط هو المختار لانه فيما
 له يملك له يوجد النذر في الملاك ولا مضاف الى سببه
 فلم يصح كما لو قال مالي في المساكين صدقة ولا مال له
 لم يصح اتفاقاً نذر التصديق بهذه المائة يوم كذا على
 ذيق قصد بمائة اخرى قبله اي قبل ذلك اليوم على

قوله ففي متن الله تناقض اي
 حيث تخرج اولاً بانه شرط في النذر
 ان يكون له اصل في الفرض وتصح
 فانه على لزوم النذر يذبح الشاة
 مع ان الذبح ليس له اصل في الفرض
 بل في الواجبات

أي على هذا القول

فغير آخرا جان لما تقره فيما مر قال على نزل ولم يزد عليه ولا ينه
 له فقلية كفارة يمين ولو نوى صياما بلا عدد لزمه ثلاثة
 أيام ولو صدقة فاحطام عشرة مساكين كالفضة ولو نفر ثلاثين
 حجة لزمه بقدر حجر وصل بحلفه أن شاء الله بطل يمينه وكذا يطل
 به أي بالاشتغال المتصل كما يتعلق بالقول عبادة أو معاملة أو
 بصيغة الاخبار ولو بالامراء انتهى كما عتقوا عبدي بعدوه
 أن شاء الله وبع عبدي هذا إن شاء الله لم يصح الاستثناء
 بخلاف المتعلق بالقلب كالنية كما مر في الصوم . . .

باب الخروج من الدخول
 والالتيان والركوب وغير ذلك لا يصلح أن الإيمان مبني
 عند الإمام الشافعي رحمه الله على الحقيقة اللغوية
 وعند الإمام مالك رحمه الله على استعمال القرآني وعند الإمام أحمد
 رحمه الله على نية وعندنا على عرف ما لم يتوهم اللفظ فله
 حث في لا يهدم بيتا بحيث العتקות الابالية فتح الإيمان
 مبني على اللفاظ لا على الاعراض فلو اعتاض على غيره وحلف
 أن لا يشتري له شيئا بغلس فاشترى له بغيره وأكثر شيئا لم
 يحث كمن حلف لا يخرج من الباب أو لا يضربه صوتا أو ليعاينه
 اليوم لا يخرج من السطح وضرب بعضا وخلف برغيف اشتراه
 بالاشباه لم يحث لأن العبارة لغوية اللفظ لا في مبالغة الحلف
 لا يشتريه بعشرة حث بأحد عشر بخلاف البيع اشباه لا يحث
 بدخول الكعبة والمسجد والبيعة للنصارى والكنيسة لليهود
 واليهود والطلقة التي على الباب إذا لم يصلح البيتوتة بحجة
 في حلفه لا يدخل بيتا لأنها لم تعد البيتوتة ولذا يحث في
 الصفة والأيوان على المذهب لأنه يبات فيه صيفا وإن لم

صوتها
بعضها

يكن

يكن مسقفا ولا يدخل دارا لم يحث بدخولها خربة لا بنا فيها
 أصلا وفي هذه الدار يحث وأن صارت حجرا أو بيتا دارا
 أخرى بعد الانهدام لأن الدار اسم للعروة والبناء وصف
 والصفة أنها تقبر في المنكر لا المعين إلا إذا كانت شرطا
 أو داعية لليمين كحلفه على هذا الرطب فيتقيد بالوصف وإن
 جهلت لا نهضام بستانا أو مسجدا أو حماما أو بيتا أو علب
 عليها الماء فصارت نهذا لا يحث وإن بُنيت دارا بعد ذلك
 كهد البيت وكذا بيتا بالاولى فهم أو بيتا آخر ولو
 ينقض الأول لزوال اسم البيت ولو هدم السقف دوت
 الحيطان فدخله حث في المعين لأنه كالصفة لا في المنكر
 لأن الصفة تعتبر فيه كما مر وعزاه في البحر للبدائع كمن نظر
 فيه في التهور بانه لا فرق حيث صلح البيتوتة في هذه
 الدار لأنه لو أشار ولم يسم بان قال هذه حث بدخولها
 على أي صفة كانت كهد المسجد فحرب لبقائه مسجدا
 إلى يوم القيمة به يفتي ولو زيد فيه حصته فدخلها لم
 يقل مسجد بغير فلان فيحث وكذلك الدار لأنه عقد يمينه
 على الاضافة وذلك موجود في الزيادة بدائع نحو ولو
 حلف لا يجلس إلى هذه الاسطوانة أو إلى هذا الحائط
 فهو ما شرع بنيا ولو بنقضها أو لا يركب هذه السفينة فنقضت
 ثم أعيدت بنيتها لم يحث كما لو حلف لا يكتب بهذا القلم
 فكسره ثم برأه فكتب به لأن غير المعنى لا يسمى قلم بل انبوا
 فاذا كسره فقد زال الاسم وصحى زال بطلت اليمين والوقف
 على السطح داخل عند المتقدمين خلافا للمتاخرين ووفق
 الكمال رحمه الله بحمل الحث على سطح له سائر وعدمه على
 مقابله وقال ابن الكمال رحمه الله إن الحالف من بلاد الفجدة

ما لم

يحدث قال مسكين وعليه الفتوى وفي البحر اذا انه لو ارتقى
شجرة او حائط حدث وعلى قول المتأخرين لا والظاهر قول
المتأخرين في الكل لا يسمى داخلا عرفا كما لو سجد ايا او قناة
لا ينتفع بها اهل الدار قال وعمد اطلاقه المسعودي فلو فوق
مسكن فدخله لم يحدث لا بد ليس بمسجد بدائع ولو قيت
الدخول بالباب حدث بالحادث ولو نقبا الا اذا عتبه بالاشارة
بدائع والوقت بقدميه في طاق الباب اي عتبه التي بحيث لو غلق
الباب كان خارجا لا يحدث وان كان بعكسه لو اُغلق كان داخلا حدث
في حلفه لا يدخل ولو كان المحلوف عليه الخروج انعكس الحكم لكن في
المحيط حلف لا يخرج فرق شجرة فصار بحال لو سقط سقط في
الطريق لم يحدث لان الشجرة كبناء الدار وهذا الحكم المذكور اذا
كان الخالف واقفا بقدميه في طاق الباب ولو وقف باحدى رجليه
على العتبة وادخل الاخرى فان استوى الجانبان او كان الجانب
الخارج اسفل لم يحدث وان كان الجانب الداخلى اسفل حدث
ذليعي وقيل لا يحدث مطلقا هو الصحيح ظهر به لان الانفصال
التمام لا يكون الا بالقدمين ودوام الركوب واللبس والسكنى كالانشاء
فيحدث بمكة ساعة لادوام الدخول والخروج والتزوج والتطهير
والضابط ان ما يمتد لدوامه حكم لا يتبدل الا فلا وهذا الوجه
حالة الدوام اما قبله فلا فلو قال كلما ركبت فانت طالق او فعلى
درهم ثم ركبت ودام لزمه طلاقه ودرهم ولو كان راكبا لزمه
في كل ساعة يمكنه النزول طلاقه ودرهم **قلت** في عرفنا
لا يحدث الا بابتداء الفصل في الفصول كلها وان لم يتوالت به مال
استاذنا رحم الله تعالى فحسب حلف لا يسكن هذه الدار والبيت
او المحلة يعني الحارة فخرج وبقي متاعه واهله حتى لو بقي وتبدل
حدث واعتبر بغيره رحمه الله نقل ما يقوم به السكنى وهو ارفق وعليه

الفتوى

الفتوى قاله العيني رحمه الله ولو الى سكة او مسجد على الاوجه قاله
الكامل رحمه الله واقده في النهر وهذا لو يمينه بالعربية ولو بالفارسية
بد بخوجه بنفسه كما لو كان سكناه تبعا وكما لو ايت المرأة الفسقة
وغلبته او لم يمكنه الخروج ولو بدخول ليل او غلق باب واشتغل
بطلب دار اخرى او دابة وان بقي اياها او كان له امتعة كثيرة
فاشتغل بنقلها بنفسه وان امكنه ان يستكري دابة لم يحدث
ولو نوى التحول بيد ندين وعند الامام الشافعي رحمه الله يكفي خروجه
بنية الانتقال بخلاف المصنف والبلد والقرية فانه يبر بنفسه فقط
فروع خلف لا يسكن فلا فاساكنه في عرصة دار وهذا في
حجرات وهذا في حجرة حدث الا ان يكون دارا كبيرة ولو تقاسما
بحائط بينهما ان عتبت الدار في يمينه حدث وان نكروها لا ولو
دخلها فلان غصبا ان اقام معه حدث علم اولا وان انتقل فورا
لا كما لو نزل ضيفا وكذا لو سافر الخالف فسكن فلان مع اهله
به يفتي لانه لم يسكن حقيقة ولو قيت المساكنة بشهر حدث
بساعة لعدم امتدادها بخلاف الاقامة تجزئ خزنة الفتا
حلف لا يضربها فضر بها من غير قصد لا يحدث وحدث في
لا يخرج من المسجد ان حمل واخرج فختار بامرته وبدونه
بان حمل مكرها لا يحدث ولو اضيا بالخروج في الامتعة ومشله
لا يدخل اقسامها واحكامها واذا لم يحدث بدخوله بامرته او برفق
او عثر او هبوب ريح او جمع دابة على الصحيح ظهري لا تغل يمينه
لعدم فعله على المذهب الصحيح فتح وغيره وفي اليعر عن الظهير
به يفتي لكن خالفه في فتاويه فافتى بانغلاقها اخذ بقوله اي
شجاع رحمه الله لانه ارفق لكذلك علمت المعتمد ولا يحدث في قوله
لا يخرج الا الى جنازة ان خرج اليها قاصدا عند انفصاله
من باب داره مشى معها الى ما في البديع ان خرجت الى المسجد

قوله وكذا لو سافر ففصله بكذا
لا يمين من خلاف الي حبيته
انه يحدث بناء على ان السكنى
تقوم بالاصل والمتاع والفتوى
على قول ابي يوسف رحمه

فانت طالق فخرجت تريد المسجد ثم بدلتها فذهبت لغير المسجد
 لم تطلق ثم اخرجت امرأته لان الشرط في الخروج والذهاب والزوج
 والعيادة والزياره النية عند الانفصال لا الوصول الى المكان
 فلو حلف لا يخرج او لا يذهب او لا يروح يخرج من المكة فخرج
 يريد ما يشاء رجوع عنها قصد غيرها مرة ثم حنث اذا جاور
 عمران مصره على قصد ما ان بينه وبينها مدة السفر والاحشاء
 بمجرد الانفصال فخرج بجنازة حلف ليخرجن مع فلان العالة
 فخرج معه حتى جاوز البيوت بروفي لا يخرج من بغداد فخرج
 مع جنازة والمقابر خارج بغداد حنث وفي لا ياتيها لا يحنث
 الا بالوصول كما مر والفرق لا يحنث كما لا يحنث لو حلف ان لا تأتي
 امرأة عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت ثمرة حتى مضى العرس
 لا ياتيها ما انت العرس بل العرس اتيها فخير حلف ليا يتيه فهو ان
 ياتي منزله او هانوته لقيه ولا ولولها ياتي حتى مات احدهما
 حنث في آخر حيوته وكذا كل يمين مطلقة اما الموقته فيعتبر
 اخره فان مات قبل مضيه فلا حنث وقوله حنث يفيد انه لو ارتد
 ولم يحنث لبطلان يمينه بالله بمجرد الردة كما مر فتدبر حلف
 ليا يتيه غدا ان استطاع ففي استطاعة الصفة لانه المتعارف
 فتقع على رفع الموانع كمرض او سلطان وكذا اجنوب او نسيان
 يخرج بجنازة وان نوى بها القدر الحقيقة المقارنة للفعل صدق ديانة
 لا قضاء على الاوجه فخرج لانه خلاف الظاهر وقد اظهرنا لظاهره
 اعتزاله هنا في المجتبى كما اظهره في القينة في موضعين في الفاظ
 التكفير لا يخرجني بغير اذني او الا باذني او يا مري او بعلي او بغيري
 شرط للبر لكل خروج اذن الا لفرق او حرق او فرقة ولو نوى
 الاذن مرة دين وتخل يمينه بخروجها مرة بلا اذن ولو قال كما
 خرجت فقد اذنت لك سقط اذنه ولو نهاها بعد ذلك صح

عند

عند محمد بن حماد عليه الفتوى ولو الجيم وفي الصير فيه ظف
 بالطلاق لا ينقل اهله لبلد كذا فرقع الامر الى الحاكم فبعث رجلا
 باذنه فنقل اهله لا يحنث بخلاف قوله الا ان اوحى اذن لك
 لانه للخافية ولو نوى التوبة صدق حلف لا يدخل دار فلان يرد
 به نسبة السكنى اليه عرفا ولو تبعها او باعادة باعتبار عموم
 المجاز ومعناه كونه الحقيقة فردا من افراد المجاز او حلف لا يضع
 قدمه في دار فلان حنث بدخولها مطلقا ولو حلفا او ركبا
 لما تقرر ان الحقيقة متى كانت متعذرة او معجزة صير الى
 المجاز حتى لو اضطلع ووضع قدميه لم يحنث وشرط الحنث في
 قوله ان خرجت مثله فانت طالق وان ضربت عبدك
 فصدى حر طريد الخروج والضرب فعلة فوكا لان قصده
 المنع عن ذلك الفعل عرفا ومدارا لا يمان عليه وهذه تسمى
 يمين الفور تفرج ابو حنيفة رضي الله عنه باظهارها ولم
 يخالفه احد وفي حلفه ان تغديت فكذا بعد قوله الطالب
 تعالى تغدي معي شرط للحنث تغديه معه ذلك الظاهر المأثور
 اليه وان ضحك الى ان تغديت اليوم او معك فبعدى حنث
 بمطلق التعدي لزيادة على الجواب فجعل مبتدئا وفي طلاق
 الاشياء ان للتأخي الا بقربينة الفور ومنه طلب جامعها
 فابت فقال ان لم تدخل معي البيت فدخلت بعد سكون
 شهوته حنث وفي البحر عن المحيط طول التشاخر لا يقطع
 الفور وكذا لو خافت فوت الصلوة فصلت واشتغلت
 بالوضوء لصلوة المكتوبة واشتغلت بالصلوة المكتوبة
 لانه عذر شرعا وكذا عرفا مركب العبد المأدون والمكاتب
 ليس ملوكه في حق اليمين الا بشرطين اذ لم يكن دين
 مستغرقا وقد نواه فحنث ويحنث حلف لا يركب واليمين

محل

في حلفه

على ما يركبه الناس عرفا من فرس وحمار فلوركب ظهر انسان
او بعيرا او بقرة او فيلا لا يحنت استحسننا الابل للنية ظهيرة
قلت وينبغي حنته بالبعير في مصر والشام وبالفيال
في الهند للتعارف قال المصنف رحمه الله ولو حمل على الدابة
مكرها فلا حنت كحلفه لا يركب فرسا فركب برذونا وبعكسه
لان الفرس اسم للعرك والبردون للجمي والخيل يوحى هذا
لويحييه بالعربية ولو بالفارسية حنت بكل حال ولو حلف
لا يركب او لا يركب مركبا حنت بكل مركب سفينة او فحما او دابة
سوي الدابة وسبي ما لو حلف لا يركب حيوانا او دابة
باب الاكل والشرب واللبس والجماع
في الاكل ايضا ما يحتمل المتابع الى الجوف
وفاكهة مصنع او لا اي وان ابتلعه بغير مضغ والشرب ايضا
ما يحتمل المصنع الى الجوف ماء وحسل ففي حلفه
لا يأكل بيضه حنت ببلعها وفي لا يأكل عنبا مثلا لا يحنت
بمصته لان المصنوع نوع ثالث ولو عصره واكل قشره حنت
بذائقه لكن في تهذيب القلا يسمى حلف لا يأكل شكرا لا يحنت
بمصته وفي عرفنا يحنت واما الذوق فحمل الفم لمجرد معرفة
الطعم وصل الى الجوف ام لا وكل اكل وشرب ذوق ولا عكس
ولو تمضمض للصلوة لا يحنت ولو غشي بالذوق الاكل لم
يصدق الا لدليل حلف لا يأكل من هذه النخلة او الكرمه تقيد
حنته باكله من ثمرها بالمثلثة اي ما يخرج منها بلا تغير
بصفة جديدة فيحنت بالعصير لا بالقرس المطبوخ ولا
بوصل عصير منها شجرة اخرى وان لم يكن للشجرة ثمرة تنضج
ييمينه الي ثمرها فيحنت اذا اشترى به مأكولا واكله ولو اكل
عيني النخلة لا يحنت وان نواها لان الحقيقة مجهولة ولو

كقول النبي
حلف

اليمين في

المصنع

الجبه

الجبه وفي المحيط لوني اكل عينها لم يحنت باكل ما يخرج منها
لان نوي حقيقة كلامه قال المصنف رحمه الله تبعا لشيخه رحمه الله
وينبغي ان لا يصدق قصدا لتعين المجاز في النهر فان قلت
ورد في الكرم كما يؤكل عرفا فينبغي صرف اليمين ليمينه **قلت**
اهل العرف انما يأكلونه مطبوخا وفي الشاة يحنت بالليم خاصة
لا باللبس لانها مأكولة فتعقد اليمين عليها ولا يحنت
في حلفه لا يأكل من هذا البسر او الرطب او اللين باكل رطب
وتهره ويشير انه لان هذه صفات داعية الى اليمين
فتقيد به بخلاف لا يكلم هذا الصبي او هذا الشاب فكله
ما شاخ او لا يأكل هذا الخمل بفتحيت ولد الشاة فاكله بعد
صار كبشا فانه يحنت لانها غير داعية والاصل ان المحلف
عليه اذا كان بصفة داعية الى اليمين تقيد به في
المعرف والمنكر فاذا زالت زال اليمين وما لا يطغ داعية
اعتبر في المنكر دون المعرف وفي المجتبى حلف لا يكلم هذا الخمل
فبراء او هذا الكافر فاسلم لا يحنت لانها صفة داعية وفي لا
يكلم رجلا فكل صبيبا حنت وقيل لا كلاك صبيبا وكلامه بالغا
لان بعد البلوغ يدعى شايبا وفتى الي ثلاثين فكله الى خمسين
فشيخ او لا يأكل هذا العنب فصار ذبيبا هذا وما بعد
معطوف على قوله من هذا البسر ما لا يحنت به او لا يأكل هذا
اللين فصار رجيبا او لا يأكل من هذا البيضة فاكل فراجهما
كذا في نسخ الشرح وفي نسخ المتن فخرجها او لا يذوق من هذه
الخمر فصار مثالا ومن زهر هذه الشجرة فاكل بعد ما صار لوزا
او مشمشا لم يحنت بخلاف حلفه لا يأكل تمرا فاكل حيسا فانه يحنت
لان تمرة مفتت وان ضربه شيء من السمن او غيره تجز وفيه
الاصل فيما اذا حلف لا يأكل معينا فاكل بعضه ان كل شيء يأكل الرجل

سحان
لا يقبل
بغير

في مجلس او يشرب في شربة فالحلف على كله والا فعلى بعضه وكذا لا
يحنت لو حلف لا يأكل سيرا فاكل رطباً او لا يأكل عنبا فاكل زبيباً
مختلف يجوز ولو زفان الاسم يتناول الرطب ايضا ولو حلف
لا يأكل رطباً او سيرا وحلف لا يأكل رطباً ولا يسرا حنت باكل المذنب
يكسر النون لانه المحلوف عليه وزيادة ولا حنت بشر كياسة
بكسر الكاف اي عرجون ويقال عنقود يسرفها رطب في
حلفه لا يشترى رطباً لان الشرايق على الجملة والمطلوب تابع
مختلف حلفه على الاكل لو قرعه شيئاً فشيئاً ولا حنت في حلفه
لا يأكل مرقه او سمك اذا انواه او لا في لا يركب دابة فركب
كافرا او لا يجلس على وريد يجلس على جبل مع تسميتها في القرآن
لما واداة واوتاد العرف وما في التبيين من حنث في لا يركب
حيوانا يركب الانسان رده في النهربان العرف العلي مختص
عندنا كالعرف القولي ولحم الانسان والكبد والكلى والذئبة
والقلب والطحال والخنزير لحم هذا في عرف اهل الكوفة اما في
عرفنا فلا كما في البحر عن الخلاصة وغيرها ومنه علم ان العجي يعتبر
عرفه قطعاً وفي الثانية الراس والا كادع لحم في يمين الاكل
لا في الشرا وفي لا يأكل من هذا الجار يقع على كراهية وفي هذا الكلام
يقع على صيده ولا يعمد البقر الجاموس ولا يحنت باكل النبي
هو الا متح ولا يحنت بشحم الظهر وهو اللحم السمين في حلفه
لا يأكل شحم خلا فالحا بل بشحم البطن والامعاء اتفاقاً لا بما في العظم
اتفاقاً فتح واليمين على شرا والشحم وبيعه كهي على كل حكمها
وخللا فزيلي ولا يحنت بالية في حلفه لا يأكل او لا يشترى
شحمها او لحماً لا بها نوع ثالث ولا يحنت بخبز او دقيق او سويق
في حلفه لا يأكل هذا البتر الا بالقضم من عينها لو مقلية كما
لبلية في عرفنا اما لو قصتها نية فلا يحنت الا بالنية فتح وفي

لما تأكل

النهر

النهر عن اكتشف المسألة على ثلاثة اوجه احدها ان يقول
الحنطة ويشترى صبرة وهي مسألة المختصر الثانية ان يقول
هذه بلاد كرحنطة فيحنت باكلها كيف كان ولو نية او خبزاً
الثالثة ان يقول حنطة فيحنت باكلها ولو نية لا يشترى الخبز
ولو ذرعه لم يحنت بالخارج وفي هذا الدقيق حنت بها
يتخذ منه كالحبزو ونحوه كحصيدة وحلوا لا يستف في الامح
كما مر في اكل عين النخلة والخبز ما اعتاده اهل بلاد الخالف فالشأ
بالبر واليمين بالذرة والطير يخبز الارز وبعض القرى بالشعير
فلو دخل بلاد البر واستمر لا يأكل الا الشعير لم يحنت الا بالشعير
لان العرف الخاص معتبر فتح حلف لا يأكل من خبز فلانة انصرف
الى الخبزة التي تصوب في التزود لامن عجمته وهيئة الفرب
ظهريه ومنه الرقاق لا الفطائر والثرين او بعد ما دقه
او فته لانه لا يسمى خبزاً وحنت في لا يأكل طعاماً في طعام
فلان باكل خلاه او زيتاً او ملحاً ولو بطعام نفسه لا لو اخذ
من نبيذه او مائه فاكل به خبزاً وفي لا يأكل سمناً فاكل
سويقاً ولا نية له ان يحث لو عصر سائل السمن حنت والا
لا جوهرة وفي البدايع لا يأكل طعاماً فاضطربت فاكل سم
يحنت والشوا والطبخ يقعان على اللحم المشوي والمطبوخ
بالماء هذا في عرفهم اما في عرفنا فاسم الطبخ يقع على
كل مطبوخ بالماء ولو بود له او زيت او سمن كما نقله
المصنف رحمه الله عن المجتبى وفي النهر الطعام بعد ما يؤكل
على وجه التطعم كخبز وفاكهة لكن في عرفنا لا والراس ما يباع
في مصره اي مصو الخالف اعتباراً للعرف والفاكهة التفاح
والبطيخ والشمش ونحوها لا العنب والرمان والرطب خلافاً
لها خلافاً عصر والعبرة للعرف فيحنت بكل ما بعد فاكهة

اهل

فالتين والتفاح والخوخ والامام فاكهة اجلها
والخمار والقفا والخز ليسوا فاكهة
اتفاقاً والفتق والخز ليسوا فاكهة
فما اذا نواه فانه يحنت منها
اتفاقاً مستطع

عرف ذكره الشصني وقره المصنف رحمه الله والحوى ما ليس من
جنسه حامض فيجثت باكل خبيص وعسل وسكر لكن المرجع
فيه عادات الناس ففي بلادنا لا يجثت في فائيد وعسل وسكر
كما نقله المصنف رحمه الله عن الظهير والادام ما يصطبغ به الخبز
اذا اختلط به كحل وزيت وملح لذوبه في الفم لا اللحم والبيض
والجبن وقال محمد رحمه الله ما يؤكل مع الخبز غالباً به يقى
كما في البحر عن التهذيب وفيه فها يؤكل وحده غالباً كتمر وزبيب
وجوز وعنب وبطيخ وبقل وسائر الفواكه ليس اذا ما الا
موضع يؤكل تبعا للخبز غالباً باعتبار العرف وفي ابداع الجوز
رجليه فالكهت وباسه ادم **فروع** حلف لا يأكل لحم ولا
بصل ولا اخذ فلفلا فبطخ حشوفيسه كل ذلك فاكلوا لم يجثتوا
الا صاحب الفلفل لا نه لا يؤكل الا كذا وهذا ان وجد طعمه ويزاد
في الزعفران روية عينه وفي لا يؤكل لبناً فبطخه بارداً او
ينظر الي فلان فنظر الي يده او رجله او اعلا راسه لم يجثت
والي راسه وظهوره وبطنه حثت وفي المس يجثت بهتس
الي والرجل عريض عليه اليمين فقال نعم كان حالاً في الصحيح
كذا في الصيرفيه وغيرها قال المصنف رحمه الله هذا هو المشهور
لكن في فوايد شيخنا رحمه الله عن التمار خاينه انه يغمز لا يصير
حالاً هو الصحيح ثم فرع انها يقع في التعاليق في المحاكم
ان الشاهد يقول للزوج تعليفاً فيقول نعم لا يصح على الصحيح
التفوي لا كل المترادف الذي يقصد به الشبع وكذا التعشي
ولا بد ان يا كل اكثر من نصف الشبع في غذا وعشاء وسجود
في وقت خاص وهو ما بعد طلوع الفجر وفي البحر عن الخلاصة
طلوع الشمس قال وينبغي اعتماده للعرف زاد في النهار واهل مصر
يسمونه فطوراً الى ارتفاع الضحى الاكبر فيدخل وقت الفدا

ينفعل

فيعمل بعزهم **قلت** وكذلك اهل الشام الحيز والشمس
ثم لا بد ان يكون ما يتفوي به اهل بلده عادة وغدا كل بلدة
ما تعاد فيه اهلها حتى لو شبع بشرب اللبن يجثت البوي
لا المحضري ذيلعي والتعشي منه اي الزوال وفي البحر عن الاستيعاب
وفي عرفنا وقت العشاء بعد صلوة العصر **قلت**
وهو عرف مصر والشام الى نصف الليل والسجود هو الاصل
بعد نصف الليل الى طلوع الفجر قال ان اكلت او قال ان شربت
اولست او نكحت ونحو ذلك فيجدي حذر ونوي معيناً اي
خبراً او لبناً او قطناً مثلاً لم يصدق اصلاً فيجثت باي شيء اكل
او شرب وقيل يدين كما لو نوي كل الاطعمة او كل مياه العالم حتى لا
يجثت اصلاً لنيته محتمل كلامه ولو ضحك لان اكلت طعاماً
او شربت شرباً او لبست ثوباً من اذا قال عانيت شيئاً دون
شيء لا نه ذكر اللفظ العام القابل للتخصيص لا نه نكوة في سياق
الشرط فيجثت كالنكوة في النفي والاصل ان النية انها تصح في
الملفوظ الا في ثلاث فيدين في فعل الخروج والمسكنة وتخصيص
الجنس كجشمية او عربية لا الصفة كوفية او بصرية فتح
نية تخصيص العام تصح ديانة اجماعاً فلو قال كل امرأة
اتزوجها فهي طالق ثم قال نويت من بلد كذا لا يصدق قضاء
وكذا من غصب دراهم انسان فلما حلفه الخصم عاماً نوى خاصاً
به يفتي خلافاً للخصاف وفي الولولجية متى حلفه ظالم واخذ
يقول الخصاف فلا بأس به وقالوا النية المحالف لو بطلاق او عتاق
وكذا بان الله لو مظلوما وان ظالمها فلم يستحلف ولا تعلق للقضاء
في اليمين بالله حلف لا يشرب من شيء يمكن فيه الكرع نحو
دجلة فيمينه على الكرع منه حتى لو شرب من نهر اخذ
منه لم يجثت وفي البحر عن الظهيرية الكرع لا يكون الا بعد

الخوض في الماء لكن في القسمة الكسوف انه ليس بشرط بخلاف
 من ماء دجلة فيحنت بغير الكوع ايضا وفيما لا يتأتى فيه الكوع
 كالبر والحب بالشرب بالاناء مطلقا سواء قال في البر
 او من ماء البر لتعين الميزان فلو تكلف الكوع فيما لا يتأتى
 فيه ذلك اي الكوع لا يحنت في الامح لعدم العرف امكان
 البر في المستقبل شرط انعقاد اليمين ولو بطلاق وتبائها
 اذ لا بد من تصور الاصل لتنعقد في حق الخلف وهو الكفار
 ثم فرغ عليه ففي حلفه لا شر من ماء هذا الكوع اليوم ولا
 ماء فيه او كان فيه ماء وصب ولو بفعله او بنفسه في
 يومه قبل الليل او اطلق يمينه عن الوقت ولا ماء فيه لا
 يحنت سواء علم وقت الحلف ان فيه ماء او لا في الاصح لعدم
 امكان البر وان اطلقه وكان فيه ماء فصب حنت لوجوب
 البر في المطلقة كما فرغ وقد فات بصبه اما الموقته ففي آخر
 الوقت وهذا الاصل فروع كثيرة منها ان لم تصل الصبح عند
 فانت كذا لا يحنت بحبيصتها بكرة في الاصح ومنها ان ترد
 الوينار الذي اخذته من كيسي فانت طالق فاذا انشأ
 في كيسي لم تطلق لعدم تصور البر ومنها ان لم تهبيني
 صدقك اليوم فانت طالق وقال ابو هان و هبتني
 فامتنك طالق فالجدة ان تشتري منه بمهرها ثوبا ملفوفا
 وتقبضه فاذا مضى اليوم لم يحنت ابو هان لعدم الهبة
 ولا الزوج لعجزها عن الهبة عند الغروب لسقوط المهر
 بالبيع ثم اذا ارادت الرجوع ردته بخيار الووية وفي حلف
 والله ليصعدن السماء او ليقتلن هذا الجوردها حنت للحال
 لا مكان البر حقيقة ثم يحنت للعجز عادة ولو وقت اليمين
 لم يحنت ما لم يمض ذلك الوقت وفي حيرة الفقهاء قال لا مؤنة

ان لم

ان لم اعرج الي السماء في هذه الليلة فانت كذا ينصب سلهما
 ثم يعرج الي سماء البيت لقوله تعالى فيهم من بسبب الى السماء
 اي سماء البيت قال الباقي رحمه الله والظاهر خر وجها عن
 قاعدة مبنى الايمان وكذا الحكم لو حلف ليقتلن فلانا عالما
 بموته اذ يمكن قتله بعد احياء الله فيحنت وان لم يكن عالما
 بموته فلا يحنت لانه عقد يمينه على حيوة كانت فيه ولا
 يتصور كسئلة الكون وكقوله ان تركت مسي السماء فبعد
 حر لان الترك لا يتصور في غير المقدور حلف لا يكلم
 فناداه وهو نائم فاقظته فلو لم يوقظه لم يحنت هو المختار
 ولو مستيقظا او بحيث يسمع بشرط انفصاله عن اليمين
 فلو قال موصولة ان كلمتك فلانت طالق فاذهبي واذهبي
 تطلق ما لم يرد الاستيناف ولو قال اذهبي تطلق لانه مستناف
 ولو قال يا حائط اسمع او اصنع كذا وكذا وقصد اسماع
 المحلوق عليه لم يحنت ذيلعي وفي السراجية سئل فهدى الله
 حال صغره ابا حنيفة رضي الله عنه فيمن قال لا خير والله لا
 اكلمك ثلاث مرات فقال ابو حنيفة رحمه الله ثم ماذا افتبر
 رحمه الله وقال انظر حسنا يا شيخ فنكس ابو حنيفة رحمه الله
 ثم قال حنت مرتين فقال فهدى الله احسنت فقال ابو
 رحمه الله لا ادري اي الكهنتين او جمع لي قوله حسنا واحسنت
 او حلف لا يكلم الا باذنه فاذا ن له ولم يعلم بالاذن فكل حنت
 لا شتقاق الاذن من الاذن في شرط العلم بخلاف لا يكلم
 الابرضاه فرضي ولم يعلم لان الرضى من اعمال القلب فيتم
 به الكلام والتحدث لا يكون الا باللسان فلا يحنت باشارة
 وكتابة كما في النكاح والخانية لا اقوله كذا فكتب اليه
 حنت ففرق بين القول والكلام لكن نقل المصنف رحمه الله

مراده ان الحالف قال ثانيا
 والله لا اكلمك فقد كلف
 أي باليمين ثانيا والثالثة
 حلف على ما يشاء والله بكاشاة

بعد مسئلة ثم الرجوع الى الجامع ان كالكلام خلا فلا ينسأ
والاحضار والاقراء والارشاد تكون بالكتابة لا بالاشارة والاياد
والاظهار والاشارة والعلام يكون بالكتابة والاشارة ايضا
ولو قال له اني لا اشارة دين وفي لا يد عوه او لا يبشره يحث
بالكتابة ان اخبرني او علمتني ان فلانا قدم ونحوه يحث
بالصدق والكذب ولو بقدمه ونحوه فعلى الصدق
خاصة لا فادتها الصان لنفسه القدر كما حققناه في
بحث الباء من الاصول وكذا ان كتبت بقدم فلان كما
سيجي في الباب الاتي وسئل الرشيد فقهر حماد عن
حلف لا يكتب الى فلان فاوما بالكتابة هل يحث فقال نعم
يا امير المؤمنين ان كان منك لا يكلم شيئا فمن حين حلفه
ولو عرفه فعلى باقية بخلاف لا يحث في اول صوم شهر فان
التعيين اليه والفرق ان ذكر الوقت فيما يتناول الابد لا يخرج
ما ورأه وفيما لا يتناول للمقد اليه زيلعي حلف لا يتكلم فقراء
القرآن او سيج في الصلوة لا يحث اتفاقا وان فعل ذلك خارجها
حث على الظاهر كما رجع في البحر ورجح في الفتح عدمه مطلقا
للعرف وقواه في الشربلاية قايلا ولا عليك من كثرة التصحيح
له مع مخالفة العرف والعرف عليه الدرر والملتقى بل في البحر
عن التهذيب انه لا يحث بقراءة الكتب في عرفنا انتهى ويقاس
عليه القاء درس ما كان يفكر عليه ما في الفتح واما الشعر
فيحث به لانه كلام منظوم انتهى فغير المنظوم اولى فتأمل
حلف لا يقرأ القرآن اليوم يحث بالقرآن في الصلوة
او خارجها ولو قرى البسملة فان نوي ما في النمل حث والامة
لانهم لا يريدون به القراءة ولو حلف لا يقرأ سورة كذا
او كتاب فلان لا يحث بالنظر فيه وفهمه به يفتي واقفا

حلف

حلف لا يكلم فلانا اليوم فعلى الجديدين لقراءه اليوم بفعل
لا يمتد نعم فان نوي النهار صدق لانه الحقيقة ولو قال
ليلته اكلم فلانا فلذا فهو على السيل خاصة لعدم استعماله
مفردا في مطلق الوقت قال ان كلمته اي عمرو والامان
يقدم زيد وحتى او لا ان ياذن او حتى ياذن فلذا
فكلمه قبل قدومه او قبل اذنه حث ولو بعدهما لا يحث
لجعله القدر والاذن غاية لعدم الكلام وان مات زيد
قبلها سقط الحلف قيد بتأخير الجزاء لا به لوقدمه فقال
امانة طالق الا ان يقدم زيد لم تكن للغاية بل للشرط لان
الطلاق مما لا يحتمل التأقيت فلا تطلق بقدمه بل بموته
كما لو قال لغيري والله لا اكلمك حتى ياذن لي فلان او قال
لغيري والله لا افارقك حتى تقضييني حتى او حلف ليوفيه
اليوم فوات فلان قبل الاذن او برى من الدين فاليمين
ساقطة والا صل ان المخالف اذا جعل ليمينه غاية وفاتت
الغاية بطل اليمين خلا للتأني كلمة ما زال وما دام وما كان
غاية تنتهى اليمين بها فلو حلف لا يفعل كذا ما دام بخاري
فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحث لانتهاء اليمين وكذا الاكل
هذا الطعام ما دام في ملك فلان فباع فلان بعضه لا يحث
باكل باقية لانتهاء اليمين ببيع البعض وكذا الا افارقك حتى
تقضييني حتى اليوم او حتى اقدمك الى السلطان اليوم لا
يحث بمضي اليوم بمفارقة بعدة ولو قدم اليوم لا يحث
ولو فارقته بعده بجر وكذا الوحلف ان يجره الى باب القاضي
ويحلفه فاعتد في الخصم وظهر شهود سقط اليمين لمقتضى
من جهة المعنى بحال انكاره كما سيجي في باب اليمين في الضم
وفي حلفه لا يكلم عبدا اي عبدا فلان او عرسا او صديقا

الثالث وأشار في الفرق بقوله لا حتم إلا أن قوله واحداً محتمل أن يكون حالاً من العبد أو المولى فلا يعتق بالشك وجوز في البحر جرة صفة للعبد فهو كوحده وتلى النهر الرفع خبر لمبتدأ محذوف فهو كواحد ولو قال أول عبد ملكه فهو حر فملك عبداً ونصف عبد عتق الكامل وكذا الثياب بخلاف المكيلات والموزونات للمزاحمة ذيل في قال آخر عبد ملكه فهو حر فملك عبد أتمات الخالف لم يعتق إذ لا بد للآخر من الأول بخلاف العكس كالبعد لا بد له من قبل بخلاف قبل فلو اشترى الخالف المذكور عبداً ثم عبداً ثم مات الخالف عتق الثاني مستند إلى وقت الشراء فيعتبر من كل المال لو الشراء في الصحة والا فمن الثلث وعليه فلا يصير فاراً لو علق الثلث أو البابين بالآخر خلافاً لهما وأما الوسط ففي البداية أنه لا يكون إلا في وتر فتأني الثلثة وسط وكذا ثالث الخمسة وهكذا إن ولدت فانت كذا حث بالمتيت ولو سقطا مستبين الخلق والألا بخلاف فهو حر فولدت ميتاً ثم آخر حياً عتق الحي وحده بطلان الرق بالموت بخلاف الولد أو الولادة البشارة عرفاً أسهر لجنس سار خرج الضار فليس ببشارة عرفاً بل لغة ومنه فبشرهم بعذاب اليمر صدق خرج الكذب فلا يعتبر ليس بالبشارة علم فيكون من الأول دون الباقي فلو قال كل عبد بشرني بكذا فهو حر فبشره ثلاثة متفرقة عتق الأول فقط لما قلنا وتكون بكتابة ورسالة ما لم ينو المشافهة فيكون كالحدوث ولو أرسل بعض عبده عبداً آخر أن ذكر الرسالة عتق المرسل والأرسله وإن بشره معاً عتقوا لتحقيقها من الكل بدليل فبشره بسلام عليم والبشارة لا فرق فيها بين ذكر الباء وعدمها بخلاف الخبر فإنه يختص بالصدق مع الباء

كما مر في الباب قبله والكتابة كالخبر فيما ذكره العلماء لا بد فيه من الصدق ولو بلا بقاء كالبشارة إن الاعتقاد اثبات العلم والكذب لا يفيد به نفع قاعدة النية إذا قدرت على العتق الاختيارية كالشراء مثلاً بخلاف الارت لا نه جبري والحال أن رق المعتق كامل نفع التكفير ولا بأن له تقادير العلة أو قازنتها والرق غير كامل كام الولد لا يصح التكفير ثم فرغ عليها بقوله فصيح شراؤه به للكفارة للمقارنة لا شراؤه من حلف يعتقه لعدمها ولا شراؤه مستولدة بنكاح عتقها عن كفارته بشرائها النقصان رقها بخلاف ما إذا قال لعنة انت اشترت بك فانت حرة عن كفارة يمين فاشترها حيث تجزیه عنها تجزیه عنها المقارنة كالتأب ووصية نأوياً عند القبول بخلاف أدرك لما مر ذيل في وعنت بقوله إن تسربت أمه فهي حرة في تسراها وهي ملكه حيث شئ أي حين كلفه لمصادفتها الملائم لا يعتق من اشترها فاشترها وبثبت التسري بالتصديق والو وشروط الثاني عدم العزل فتح ولو قال إن تسربت أمه فانت طالق أو عبدي حر فتسري يمين في ملكه أو من اشترها بعد التعليق طلقت وعنت وأفاد الفرق بقوله لوجود الشرط بلا مانع لصحة تعليق طلاق المنكوحه بأي شرط كان فليحفظ كل مملوك ليحرر عتق عبده ومدبره ويدين في نية الذكور لا الإناث وأما أولاده ملكهم يدا ورقبة لا مكاتبه إلا بالنية ومعتق البعض كالمكاتب لعدم الملك يدا وفي الفتح ينبغي في كل مرقوق ليجز أن يعتق المكاتب لا أمراً الولد إلا بالنية هذه طالق وهذه وهذه طلقت الأخيرة وخبر في الأولين وكذا العتق والأقراران أوله حد المذكورين وقد ادخلها بين الأولين وعطفت الثالث على الواقع منها فكان كالحكم طالق وهذه ولا يصح عطف هذه على

هذه الثانية للثانية للزوم الاختار عن المثنى بالمفرد وهذا
 اذا لم يذكر للثاني والثالث خبرا فان ذكر بان قال هذه طالق
 او هذه طالقان او قال هذا حقا وهذا حقا او هذا حان فانه لا يفتق
 احد ولا تطلق بل يخبر ان اختار اليمين الاول عتق الاول وحده
 وطلعت الاول وحده فان اختار الثاني عتق الثاني وطلعت
 الاخير لان حلف لا يسكن فلانا فاسا فالحالف فسكن فلان مع اهل
 الحالف حيث عنده لا عند الثاني وبه يفتى قال لعبد ان لم
 تأت الليلة حتى اضربك فأتى فلم يضربه حيث عند الثاني
 لا عند الثالث وبه يفتى اختلف في لحاق الشرط باليمين المقود
 لعبد السكوت فصحة الثاني وابطله الثالث وبه يفتى فلا حث
 في ان كان كذا فكذا وسكت ثم قال ولا كذا ثم ظهر انه كان
 كذا خاتمة **باب اليمين في البيع والشراء**
 والصومر والصلوة وعنتها
 بالباشركيع واجارة له من كل فعل تتعلق حقوقه بالامر كتنكح
 بفعل ما موز وكل ما يتعلق
 وكيله ايضا لانه سفير وموثر بحيث بالباشرة بنفسه
 لا بالامرا اذا كان ممتن يباشر بنفسه في البيع ومنه الهبة
 بعوض ظهريه والشراء ومنه السلم والاقالة قيل والتعا
 شرح وهبانية واجارة والاستيجار فلو حلف لا يوجره
 مستغلات اجرتها امرأته واعطته الاجرة لم يحث تركها
 في ايد السالكين وكأخذ اجرة شهر قد يسكنوا فيه بخلاف
 شهر لم يسكنوا فيه ذخيره والصلح عن مال وقبده بقوله
 مع الاقرار لانه مع الاقرار سفير والقسمة والخصومة وضرب
 الولد اي الكبير لان الصغير يملك ضربه فيملك التفويض فيحث
 بوكيله كالقاضي وان كان الحالف ذا سلطان كقاض وشريف

بما يشترط في اليمين
 ان يكون من المالك
 او من وكيله
 او من سفيره
 او من موثره
 او من ممتن

لما يشترط هذه الاشياء بنفسه حدث بالباشرة وبالمريض
 لتقيد اليمين بالعرف وبمقصود الحالف وان كان يباشرة
 وبفوض اخري اعتبر له غلب وقيل يعتبر الشقة فلو ممتن
 يشترط بها بنفسه لشرفها لا يحث بوكيله والاحتث ويحث بفعله
 وفعل صحيح في النكاح لا الا نكاح والطلاق والعتاق الواقعين
 بكلام واحد بعد اليمين لا قبله كتعليق بدخول دار زيد والفتح
 والكتابة والصلح عن ذمة عبد او انكار كرامة والهبة ولو فاسدة
 او بعوض والصدقة والقرض والاستقراض وان لم يقبل وضرب
 العبد قتل والزوجة والبناء والخطابة وان لم يحسن ذلك خاتمة
 والذبح والايديع والاستيداع وكذا الا عادة والاستعارة ان الخرج
 الوكيل الكلام مخرج الزمالة والافلاحي حيث تارة خاتمة وقصاة اليد
 وقبضه والكسوة وليس منها التكفين الا اذا اراد الاسترداد
 التملك سراجية والعمل وذكر منها ثيفا واربعين وفي النهر عن
 شارح الوهبانية نظمه والذي ما لا حث فيه بفعل الوكيل لانه لا قبل
 مشيرا الي حثه فيما بقي فقال
 . بفعل وكيل ليس يحث حالف . ببيع شراء صلح مال خصم
 . اجارة استيجار الضرب لينة . كذا قسمة والحنث في غيرها
 ولا مدخل مبتدا خبره اقتضى الحث على فعل اذا بدخولها عليه
 قريها منه ابن الكمال يخبر في النيابة للغير ببيع وشراء واجارة
 وصياغة وصياغة وبناء اقتضى اي اللام امره اي توكيل لينة
 اي بالمحلف عليه اذا الامر للاختصاص ولا يتحقق اليامره المفيد
 للتوكيل فلا يحث في ان بعث لك ثوبا ان باعه بلا امر لا نتفاء
 التوكيل سواء ملكه اي المخاطب ذلك الثوب او لا بخلاف ما لو قال
 ثوبا لك فانه يقتضي كونه ملكا له كما سيجي فان دخل الامر على عيني
 اي ذات او على فعل لا يقع ذلك الفعل عنه غير اي لا يقبل النيابة

له البهر

كاكل وشرب ودخول وضرب الولد بخلاف العبد فإنه يقبل النسيئة
 اقتضى دخول الام ملكة اي ملك المخاطب للمخوف عليه لانه كمال
 الاختصاص فحدث في ان بعث ثوبا لك ان باع ثوبه بلا امر هذا
 نظير الدخول على العين وهو الثوب لان تقديره ان بعث ثوبا
 هو مملوكك واما نظير دخوله على فعل لا يقع عنه غيره فذكره
 بقوله وكذا اي مثل ما مر من اشتراط كون المخوف عليه ملك
 المخاطب قوله ان اكلت لك طعاما او شربت لك شربا اقتضى ان
 يكون الطعام والشراب ملك المخاطب كما في ان اكلت طعاما لك
 لان الام هنا اقرب الي الاسر من الفعل والقرب من اسبابه
 الترجيح واما ضرب الولد فلا يتصور فيه حقيقة الملك بل
 يراد الاختصاص وان نوى غيره اي ما مر صدق فيما فيه تشديد
 عليه قضاء وديانة ودين فيماله ثم الفرق بين الديانة والقضاء
 لا يتأخر في اليمين بالله لان الكفارة لا مطالب لها كما مر قال ان
 بعته او ابتعته فهو حر فعقد عليه بيعا بالخيار لنفسه حدث لوجوب
 الشرط ولو بالخيار لغيره لو ان اجيز بعده لك في الامم كما لو قال ان
 ملكته فهو حر لعدم ملكه عند الامام قيد بالخيار لانه لو قال
 ان بعته فهو حر فباعه بيعا صحيحا بلا خيار لم يعتق لزوال ملكه
 وتخل اليمين لتحقيق الشرط يلحق ويحدث الخلاف في المسئلتين
 بالبيع او الشراء الفاسد والموقوف لا يباطل لعدم الملك وان
 قبضه ولو اشترى مديرا او مكاتبيا لم يحدث الا باجازه قاض ومكتب
فزع قال لامة ان بعث منك شيئا فانت حرة فباع
 نصها من زوج ولدت منه او من ابها لم يقع عتق المولى ولو من
 اجنبي وقع والفرق في الظهيري وانها قيد بالبيع لانه في خلفه
 لا يتزوج امرأة او هذه المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد
 في الصحيح وكذا الوكيل لا يصلح ولا يصوم ولا يحج لان المقصود

منها

منها الثواب ومنه النكاح الحلال ولا يثبت بالفاسد فلا تخل به اليمين
 بخلاف البيع لان المقصود منه الملك وانه يثبت بالفاسد والهدية
 والاجارة كبيع ولو كان ذلك في الماضي كان تزوجت
 او صحت فهو عليها اي الصحيح والفاسد لانه اجاز فان عني به
 الصحيح صدق لانه النكاح المعنوي بداعي ان لم ابع هذا الرقيق
 فلماذا فاعتق المولى او دبر رقيقه تدبير مطلقا فلا يثبت بالمقيد
 او استولد الامة حدث لتحقيق الشرط بفوات محلية البيع حتى
 لو قال ان لم ابعك فانت حرة فويز واستولد عتق ولا يعتق
 تكرار الرق بالردة لانه موهوم قالت له امرأة تزوجت
 علي فقال كل امرأة لي طالق طلقت الخلق بكسر اللام وعن
 الثاني لا وصححه الشيخ في جامع قاضي خان وبه اخذ
 مشايخنا رحمهم الله وفي الذخيرة ان في حال غضب طلقت ولا
 لا ولو قيل له انك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة
 لي فهي كذا لا تطلق هذه المرأة لان قوله غير هذه المرأة
 لا يحتمل هذه المرأة فلم تدخل تحت كل بخلاف قوله **فزع**
 يتفرع على الحدث لفوات المحل بخوان لم تصب في هذا
 الصحيح فانت كذا فكسرت او ان لم تدعي فتاتي بهذا
 الحام فانت كذا فطار الحمار طلقت قال لمحمد ان تزوجت
 فوبدي حر فتزوجها صلت لان يمينه تنصرف الى ما يتصور
 حلف لا يتزوج بالكوفة عقد خارجي لان المقبر مكان العقد
 ان تزوجت ثيبا فهي كذا فطلق امرأته ثم تزوجها ثانيا لا تطلق
 اعتبارا للفرض وقيل تطلق حلف لا يتزوج من بنات فلان ليس
 لفلان بنت لا يحدث بين ولدته بغير النكاح تدخل تحت النكوة
 والمعرفة لا تدخل تحت النكوة فلو قال ان دخل هذه الدار احد
 فلدا والدار له او لغيره فدخلها الخالف حدث لتكثيره ولو قال

كلام الخالف ذكره ودخل تحت
 لفظ احد وهو
 نكوة

داري اودارك لا حنث بالخالف لتعريفه وكذا وقال ان من هذا
 الراس احد و اشار الى راسه لا يحنث الخالف بهنسه لانه متصل به
 خلقة فكان معرفة اقوى من ياء الاضافة يجوز ذكره المصنف رحمه الله
 قبيل باب اليمين في الطلاق معزيا للاشياء الا بالنية وفي العكس
 كان كل غلام محمد بن احمد اذ دخل الخالف لو هو كذلك
 لجوز استعمال العلم في موضع النكوة فلم يخرج الخالف في عموم
 النكوة يجوز قلت وفي الاشياء المعرفة لا تدخل تحت النكوة الا
 المعرفة في الجزاء اي فتدخل في النكوة التي هي في موضع الشرط
 كما دخل داري هذه احد فانت طالق فدخلت هي طلقت
 ولو دخلها هو لم يحنث لان المعرفة لا تدخل تحت النكوة ونما
 في القسم الثالث من ايمان الظهيري ويجب حج او عمرة ما شيا
 من بلد في قوله على المشي الى بيت الله تعالى او الكعبة وراق
 دما اذ ركب لا دخاله النقص ولو اراد بيت الله بعض المساجد
 لم يلزمه شيء ولا شيء يعلى الدروج او الذهاب الى بيت الله
 او المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام او باب الكعبة
 او مزارها او الصفا او المروة او مزدلفة وعرفة لقدم
 العرف لا يعتق عبد قبل له ان لم ارجع العام فانت حرام قال
 حجبت وانكرا العبد والي بشاهدين فشهد ابغره لا ضحيته
 بكونه لم يقبل لقيامها على نفق الى اذ التضحية لا تدخل
 تحت القضاء وقال محمد رحمه الله يعتق ورجحه الكمال حلف
 يصوم حنث بصوم ساعته بنية وان افطو لوجود شرطه
 ولو قال لا اصوم صوما او يوما حنث بيوم لانه مطلق فيصوم
 الكامل حلف ليصوم من هذا اليوم وكان بعد اكله او بعد
 الزوال صحت اليمين وحنث للحال لان اليمين لا تقدر الصلوة
 بل التصور كتصور في الماضي وهو كما لو قال لا امراته ان لم

تصل

تصل اليوم فانت كذا انما حنثت من ساعته او بعد ما صلت
 ركعة فان اليمين تصح وتطلق في الحال لان دورا لوم لا
 يمنع كما في الاستحاضة بخلاف مسئلة الكوز لان محل الفعل
 وهو الماء غير قائم اصلا فلا يتصور بوجه وحنث في لا يصلي
 بركعة بنفس السجود بخلاف ان صليت ركعة فانت حنث
 لا يعتق الا باؤد شفع لتحقق الركعة وفي لا يصلي صلوة
 بشفع وان لم يقعد بخلاف لا يصلي الظهر مثلا فانت
 بشرط الشهود وحنث في لا يوم احوا باقتداء قوم
 به بعد شروعه وان وصليته فصد ان لا يوم احدا لانه
 امهم وصدق ديانته فقط ان نواه اي ان لا يوم احدا
 وان اشهد قبل شروعه لانه لا يوم احدا لا يحنث مطلقا
 لا ديانته ولا قضاء وصح الاقتداء ولو في الجمعة استحسانا
 كما لا حنث لو امهم في صلوة الجنازة او سجدة التلاوة
 كما لا بخلاف النافلة فانه يحنث وان كانت الامامة في الوال
 منهيها عنها **فروع** ان صليت فانت حنث فقال صليت
 وانكر المولي لم يعتق لا مكان الوقوف عليها بل اخرج
 قال ان تركت الصلوة فانت طالق فصلتها قضاء طلقت
 على الاظهر ظهيري حلف ما اخر صلوة عن وقتها وقد
 نام فقضاها استظهرها لبا قاني رحمه الله عدم حنثه
 لحديث فان ذلك وقتها اجتمع حدثان فالطهارة منهما
 حلف ليصلي هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة وجماع
 امرأته ولا يغتسل يصلي الفجر والظهر والعصر جماعة
 ثم يجامعها ثم يغتسل كما عرفت ويصلي المغرب والعشا
 جماعة فلا يحنث حلف لا يحج ففعل الصحيح منه فلا
 يحنث بالفساد ولا يحنث حتى يقف بعرفة عند الثالث

اي فقه رحمه الله اوحى بطواف اكثر الطواف المفروض على الثاني
 وبه جزم في المنهاج للعلامة عمر بن محمد العقيلي الانصاري
 كان من كبار فقهاء بخاري ومات بها سنة سبعين
 وخمسمائة ولا يثبت في العدة حتى يطوف اكثرها ان
 لمست من مفروك فهو هدي اي صدقة تصدق به بمكة
 فملك الزوج قطنا بعد الحلف ففرض له ونسب فليس
 فهو هدي عند الامام رحمه الله وله التصديق بقيمته
 بمكة لا غير شروط ملكه يوم حلفه ويفتي بقولهما
 في ديارنا لا بها انما تقول من كان نفسه او قطنها
 ويقول في الديار الرومية لغزلهما من مكان الزوج لهد
 حلف لا يلبس من غزلهما فالبس بكم منه لا يثبت عند الثاني
 وبه يفتي انه لا يسمى لا بسا عرفا كما لا يلبس ثوبا بيسمى فلان
 فلبس من شبع غلامه لا يثبت اذا كان فلان يعمل بيده والا
 حث لتعريف المجاز كما حثت بلبس خاتم ذهب ولورجل بلا
 فص او عقد لؤلؤ او زبرجد او زهره ولو غير موضع عندهما
 وبه يفتي في حلفه لا يلبس حليا للعرف لا يثبت بخاتم فضة
 بلبس حلة للرجال الا اذا كان مصوغا على هيئة خاتم النساء
 بان كان له فص فيثبت هو الصحيح ويكفي ولو كان موهما
 بذهب ينبغي حنثه به نهرا كخاتال وسوار حلف لا يجلس على
 الارض فجلس على حابل منفصل كحشب او جلد او بساط او حصير او
 يجلس على هذا الشرير فجعل فوقه آخر لا يثبت في الصور
 الثلاث كما لو اخرج الحشوة الفراش للعرف ولو نكر الاخيرين
 حث مطلقا للعموم وما في القدوري رحمه الله من تنكير السرير
 حمله في الجوهره على المعروف بخلاف ما لو حلف لا ينام على الفراش
 هذا التور او الواح هذه السفينة ففرش على ذلك فراش لم يثبت

تفتح الحاة المملوكة سكوت الامم يعني
 الحلية بكسر اللام وهي ما يتجلى به
 النساء من ذهب او فضة او جواهر
 اي يلبسها

لانه

لانه لم يثبت على الواح تجر كذا في نسخ الشرح لكن ينبغي التعبير
 باداة التشبيه نحو كذا الي آخر الكلام وتأخير عن مقالة القدام
 ليصح المرام كما لا يخفى على ذوي الفهم وكما هو الموجود في غالب
 نسخ المصنف بديار ناد مشق الشام فتنبه ولو جعل على الفراش
 قراما بالكسر الملاءة او جعل على السرير بساطا او حصيرا حث لانه
 يعد نائما او جالسا عليها عرفا بخلاف ما مر حلف لا يمشي على الارض
 فمشى عليها بنعل او جف او مشى على ارجل حث وان مشى على
 بساط لا يثبت **فدع** ان ثبت على ثوبك او فراشك فكذا
 اعتبر كثر بدونه **باب اليمين**
في الضرب والقتل وغير ذلك
 هذا يناسب ان يترجم بمسائل شتى في الفصل والقسمة الاول
 هنا ان ما شارك الميت فيه الحي يقع اليمين فيه على الخائفة الميت
 والحيوة وما اخص بحالة الحيوة وهو كل فعل يكذب ويؤلم ويؤلم
 ويسركشتم وتقبيل تقيد بها ثم فرع عليه فلو قال ان ضربتك
 او كسوتك او كمتك او دخلت عليك او قبلتك تقيد كل منها
 بالحيوة حتى لو علق بها طلاقا او عتقا لم يثبت بفعلها في ميت
 بخلاف الفصل والعمل والمس والباس الثوب كحلفه لا يفعله او لا
 يحمله لا يتقيد بالحيوة يثبت في حلفه ولو بالفاوسية لا يضرب
 زوجته فمد شعرها او خنقها او عضها او قرصها ولو ما زحها
 خلافا لما صححه في الخلاصة والقصد ليس بشروط فيه اي في الضرب
 وقيل شرط على الاظهر والاشبه بجروبه جزم في الخائفة والشر
 واما الايام فشرط به يفتي وكيف جمعها بشرط اصابة كل سنة واما
 قوله تعالى وخذ بيدك صفحا اي حزمة ريجان فخصوصية
 لرحمة زوجته سيئونا ايتوب عليه الصلوة والسلام حلف ليضربن
 او ليقتلن فلانا الف مرة فهو على الكثرة والمبالغة كحلفه ليضربنه

لا يثبت في الصور
 هذا التور
 حث مطلقا
 حمله في الجوهره
 هذا التور او الواح

حتى يموت او حتى يقتله او حتى يتركه لا حيا ولا ميتا ولو قال
 حتى يفضلي عليه او حتى يستفيث اويكي فعلى الحقيقة ان لم
 اقل زيد اقلدا وهو اي زيد ميت ان علم الخالف بهوته حنت
 والا لا وقد قدمها عند ليصورن السماء حلف لا يقتل فلانا بالكون
 فضربه بالسواد ومات بها حنت كحلفه لا يقتله يوم الجمعة
 فجره يوم الخميس ومات يوم الجمعة وبكسبه اي ضربه بكوفة
 وموته بالسواد لا يحنت لان المقترن زمان الموت ومكانه بشرط
 كون الضرب والجرح بعد اليقين ظهريه وفيها ان لم تأتني حتى
 اضربك فهو على الاتيان ضربه او لا ان رايته لا ضربه فعلى
 التواخي ما لم ينو الفور ان رايته فلما اضربك فراه الخالف
 وهو مريض لا يقدر على الضرب حنت ان لقيته فم اضربه
 فراه من قدر ميل لم يحنت بحر الشهر وما فوقه ولو الى الموت
 بعيد وما دونه قريب فيعتبر ذلك في يقضين او لا كما لا بعيد
 او الى قريب ولفظ العاجل والسريع كالقريب والاجل كالبعيد
 وهذا بلا نية وان نوى بقریب او بعيد مدة معينة فيها فحلف
 نوى ويدين فيما فيه تخفيف عليه بحر حلف لا يكلم مليا او طويلا
 ان نوى شيئا فذلك والا فعلى شهر ويوم كذا في البحر والظهور
 وفي النهج السراج وكذا اذ ايها احد عشر وبالوا واحد
 وعشرون وبضعة عشر ثلاثة عشر يبر في حلفه ليقضين
 دينه اليوم لو قضاه بهرجة ما يورده التجار او زيوفا ما يورده
 بيت المال او مستحقه للغير ويعتق المكاتب بدفعها لا يبر
 لو قضاه رصاصا او ستمائة وسطها عش لا منها ليسامة جنس الدارم
 ولد الوتجوز بهما في صرف وسكر لم يحز ونقل مسكين ان النبلاء
 اذا غلب غشها لم تؤخذ واما الستمائة فاخذها حرام لها نكاح
 انتهى وهذه احدي المسائل الخمس التي جعل الزئوف فيها كالحيا

على شهر

يبر

يبر المديون في حلفه لرب الدين لا قضين مالك اليوم فبما به
 فلز تجده ودفع للقاضي ولو في موضع لا قاضي له حنت به يفتي
 صنية المفتي وكذا يبر لو وجده فاعطاه فله يقبل فوصفه
 بحيث تناله يده لو اذاد قبضه والا يكن كذلك لا يبر ظهريه
 وفيها حلف ليجدون في قضاء ما عليه لفلان باع ما للقاضي بيعه
 لو دفع الامراليه وكذا يبر بالبيع ونحوه مما يحصل المقاصة فيه
 بغير اي يالدين لان الديون تقضى بامثالها وهبة الدين الذين
 منه اي من المديون ليس بقضاء لان الهبة اسقاط لا مقاصة
 وحينئذ فة يحنت لو كانت اليدين موقفة لعدم امكان البر
 مع هبة الدين وامكان البر شرط البقاء كما هو شرط الابتداء
 كما مر في مسئلة الكوفة وعليه لو حلف ليقضين دينه عن
 فقضاه اليوم وحلف ليقضين فلانا عدا فمات اليوم وحلف ليقضين
 هذا الرغيف عدا فاكله اليوم لم يحنت فليحلف ليقضين
 دين فلان فامر عجز بالاداء او حاله فقبط بر وان قضى عنه
 متبرع لا يبر ظهريه وفيها حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي
 فقعد بحيث يراه او يحفظه فليس بمفارق ولو دام او غفل او
 اسان بالكلام او منعه عن الملازمة حتى هرب غريمه لم يحنت
 ولو حلف بطلاقها ان يعطها كل يوم درهما فماتت يدفع اليها عند
 الغروب او عند العشاء قال اذ لم يخل يوما وليلة عن دفع درهما
 لم يحنت حلف لا يقبض دينه من غريمه درهما دون درهم
 فقبض بعضه لا يحنت حتى يقبض كله قبضا متفرقا لا يبر
 شرط الحنت وهو قبض الكل بصفة التفرق لا يحنت اذا قبضه
 بتفريق ضروري كان يقبضه كله بوزن لا تة لا يعدل فريقا
 عرفا مادام في عمل الوزن لا ياخذ ماله على فلان الا بجملة
 ولا يجمعها فترك منه درهما ثم اخذ الباقي كيف شاء لا يحنت

شعبة
المعاوضة

به

طهونه وهو الحيلة في عدم حنثه في المسئلة الاولى كما لا يحث
 فنه قال ان كان في الاماية او غير اوسوى مائة فكذا املكها
 اي الماية او بعضها لان عزمه نفى الزيادة على الماية وحنث
 بالزيادة لو متا فيه الزكاة والا حتى لو قال امراة كذا ان كان
 له مال وله عزم وضياح ودور وغير التجارة لم يحث حنثه
 اكل حلف لا يفعل كذا تركه على الابد لان الفعل يقتضي مصدا
 منكرا والتكرار في النفي تعم فلو فعل المحلوف عليه مرة حنث
 وانخلت يمينه وما في شرح المجمع من عدم سهو فلو فعل مرة اخرى
 لا يحث الا في كماله ولو قيدها بوقت كوالله لا افعل اليوم فمضى
 اليوم قبل الفعل بوجوب ترك الفعل في اليوم كله وكذا ان
 هلك الخائف والمحلوف عليه بر التحقق العزم ولو جن الخائف في
 يومه حنث عندنا خلا فلا حنث لله فتح ولو حلف ليفعل كذا
 بجمرة لانه التكرار في الاثبات تخص والواحد هو المتيقن ولو قيد
 بوقت فمضى قبل الفعل حنث ان بقي الامكان والابان وقوع اليأس
 بموته او بقوت المحل بطلت يمينه كما مر في مسئلة الكوفة في يمين
 حلفه والى ليعلمته بكل داعي به اليقين اي مفسد دخل البلدة
 تقيده حلفه بقيام ولايته بيان لكون اليمين المطلقة بصير مقيدة
 بدالة الحال وينبغي تقيده يمينه بفور علمه واذا سقطت
 لا تعود ولو ترقى بلا عذر الى منصب اعلا فاليمين باقية لزيادة
 تمكنه فتح ومنه هذا الجنس مسائل منها ما ذكره بقوله كالرجل حلف
 دبت الدين عزيمته او الكفيل بامراة مكفولة عنه ان لا يخرج من
 البلد الا باذنه تقيده بالخروج حال قيام الدين والكفالة لان
 الاذن انما يصح ممن له ولاية المنع وولاية المنع حال قيامه ومنها
 لو حلف لا يخرج امراة الا باذنه تقيده بحال قيام الزوجية بخلاف
 لا يخرج امراة من الدار لعدم دلالة التقيده بولي حلف ليهب

فلانا

فلا نافوهب له فلم يقبل برو كذا اكل عقد تبرع كعارية ووصية
 واقرار بخلاف البيع ونحوه حيث لا يبر بلا قبول وكذا في طرف
 النقي والاصل ان عقود التبرعات بازاء الايجاب فقط والمعاوض
 بازاء الايجاب والقبول معا وحضرة الموهوب له شرط في الحنث
 فلو وهب الخائف لغايب لم يحث اتفاقا ابن ملاح فليحفظ لا يحث
 في حلفه لا يشتم رجلا ناشم وردد وياسمين والمجمل عليه العرف
 فتح ويمين الشتم يقع على الشتم المقصود فلا يحث لو حلف لا
 يشتم طيبا فنجد رجلا وان دخلت الزانية الى دماغه فتح ويحث
 في حلفه لا يشتم بنفسها او وردد ابشرا وردد ما لا دهنها العرف
 حلف لا يتزوج فزوجته فضولي فاجاز بالقول حنث وبالفعل ومنه
 الكتابة خلا فالابن ساعده رحمه الله لا يحث به يمين خائفة ولو زوجه
 فضولي ثم حلف لا يتزوج لا يحث بالقول ايضا اتفاقا لاستنادها
 لوقت العقد كل امراة تغفل في نكاحي او تصير لامي فكذا فاجاز
 نكاح فضولي بالفعل لا يحث بخلاف كل عبيد يدخل في ملكي فهو
 حر فاجازه بالفعل حنث اتفاقا لكثرة اسباب الملك عمادية ونها
 حلف لا يطلق فاجاز طلاق فضولي قولا او فعلا فهو كالنكاح غير ان
 سوق المهر ليس باهارة لوجوبه قبل الطلاق قال لامراة الغيران
 دخلت دار فلان فانت طالق فاجاز الزوج فدخلت طلقت
 ومثله في عدم حنثه باجازه فعلا ما يكتبه الموثقون في التعاليق
 من نحو قوله ان تزوجت امراة بنفسى او بوكلى او بفضولي او حلفت
 في نكاحي بوجه ما تكون زوجة طالق ان قوله او بفضولي الى آخره
 عطف على قوله بنفسى وعامله تزوجت وهو خاص بالقول
 وانما يشهد باب الفضولي لوزار او اجزت نكاح فضولي ولو
 بالفعل فلا يخلص له الا اذا كان المعلق طلاق المترجعة فرفع
 الامراة فعي ليفسخ اليمين المضافة وقد مرنا في التعليق

او الى الله
 او الى الله

الافتكاك في ذلك بحر حلف لا يدخل دار فلان انتظم المملوكة المستأجرة
 والمستعارة لان المراد به المسكن عرفا ولا بد ان تكون سكناء لا طريق
 التبعية فلو حلف لا يدخل دار فلانة فدخل دارها وزوجها ساكنين
 بهما لم يحدث لان التار انما تنسب الى الساكن وهو الزوج ^{الواجب} **فروع** ^{الواجب}
 لا يحدث في آتة لا مال له وله دين على مفلس بتشديد اللام اي
 محكوم بافلاسه او على ملي غني لان الدين ليس بمال بل وصف
 في الذمة لا يتصور قبضه حقيقة **فروع** قال لغيره
 والله لتفعلن كذا فهو حالف فان لم يفعل ^{المخاطب} **فروع**
 ما لم يتق الا استخلاف قال لغيره اقسمت عليك بالله او لم يقل عليك
 لتفعلن كذا فالحالف هو المبتدئ ما لم يتوالا ستفهام ولو قال عليك
 عهدا لله ان فعلت كذا فقال نعم فالحالف الجيب لا يدخل فلان
 داره فيمينه على التهي ان لم يملك منعه والافعلى انتهى والتمنع
 أجوداره ثم حلف انه لا يتوكل فيها بيقوله اخرج لا يدع ماله اليوم
 على غريمه فقد منه للقاضي وحلفه بوقيل ان كنت فعلت كذا
 فامرتك طالق فقال نعم وقد كان فعل طلق وتو الاشياء
 في القاعدة الحادية عشر السؤال معاد في الجواب قال امرأة زيد
 طالق او عبده حرا وعليه امشيتي لبنت الله ان فعل كذا وقال زيد
 نعم كان حالنا الى آخره ادعى عليه فحلف بالطلاق ماله عليه شئ
 فهو بالمال حدث به يفتي حلف ان فلانا ثقیل وهو عند الناس
 ثقیل وعنده ثقیل لم يحدث الا ان ينوي ما عند الناس لا يعمل معه
 في القصد مثلا فعل مع شريك حدث ومع عبده المأذون لا يزرع
 ارض فلان فزرع ارضا بينه وبين غيره حدث لان نصف الارض
 لشمي ارضا بخلاف لا يدخل دار فلان قد دخل المشتكك ان لم يكن ساكنا
كتاب الحدود هو لغة المنع وشرا
 عقوبة مقدرة وجبت حقا لله تعالى رجرا فلا يجوز الشفاعة

فيه

فيه بعد الوصول للحاكم وليس مطهرا عند نابل المطهر التوبة
 واجمعوا انها لا تسقط الحد في الدنيا فلا تعزير حد لغيره
 تقديره ولا قصاص لانه حق الولي والذنا الموجب للحد طم
 وهو اذ خال فخر خشفة من ذكر مكلف خرج القبي والمعتق
 ناطق خرج وطى الاخوس فلا حد عليه مطلقا للشبهة وما
 الا على فيحد للزنا بالقرار لا بالبرهان شرح وهبانية طابع قبل
 مشتهاة حالا او ماضيا خرج المكروه والذبر ومخو الصغيرة خال
 عن ملكه اي ملك الوطى وشبهته اي في المحل لا في الفعل ذكره
 الكمال وزاد الكمال في دار الاسلام لانه لا حد بالزنا في دار الحرب
 او تمكينها فان فعلها ليس وطاء بل تكون فتم التعريف وزاد
 المحيط العلم بالتحريم فلو لم يعلم لم يحد للشبهة وردة في الفسخ
 بحرمته في كل ملة ويثبت بشهادة اربعة رجال في مجلس احد
 فلو متفرقين حدثا يلفظ الزنا لا بمجرد لفظ الوطى او الجماع
 وظاهر القرار ان ما يفيد معنى الزنا يقوم مقامه ولو كانت
 الزوج احدهم اذ لم يكن الزوج قد فها ولا شهد بزناها بولده
 للتممة لانه يدفع اللعنات عن نفسه في الاقل ويسقط نصف
 المهر لو قبل القبول او نفقة العدة لو بعده في الثانية
 ظهيرية فيسئالم الامام عنه ما هو اي عن ذاته وهو ابلج
 عيني وكيف هو واين هو ومي زنا وبين زنا لجواز كونه كرها
 او بدار الحرب او في صباه او بامراته فيستقصى القاضي حثالا
 للدر فان يتنوع وقالوا رايته وطئها في فرجها كالميل في المحل
 هو زيادة بيان احتيا لا للدر وعدلوا سرا وعلنا اذ لم يعلم
 بحالهم حكم به وجوبها وترك الشهادة به اولى ما لم يتهتك
 فالشهادة اولى نهر ويثبت ايضا باقراره صريحا صا حيا ولم
 يكذب به الاخذ ولا يظهر كذبه بيمينه او رتقها ولا اقرار بزناه بخرسا

في الحديث ان الشبهة في المحل والشبهة في
 الفعل لا يلزم فيها دليل وشبهة
 الفعل لا يلزم فيها دليل باللعنات

او هي باخرس لجواز ابداء ما يسقط الحد ولو اقربه او سرقته في حال
 سكره لاحد ولو سرق او زنا لان الانشاء لا يحتمل التكذيب والاقرار
 يحتمل نهو اربع في مجالسة اي المقتل الاربعة كلما اقر مرة بحيث لا
 يراه وسأله كما مر حتى عن المنع بها لجواز بيانه بامه ابنه زهر
 كان بيته كما يحق حد فلا يثبت بعلم القاضى ولا بالبيته على الاقرار
 ولو قضى بالبيته فاقر مرة لم يحد عند الثاني وهو الامح ولو
 اقر اربعاً بطلت الشهادة اجماعاً سراج ويحلى سبيله ان يرجع عن
 اقراره قبل الحد او في وسطه ولو رجوعه بالفعل فهو بغيره بخلاف
 الشهادة وانكار الاقرار رجوع كما ان انكار الردة توبة كما سيجي
 وكذا يصح الرجوع عن الاقرار بالاحسان لا نه لما صار شرعاً لا يحد
 صار حقاً لله تعالى فصيح الرجوع عنه لعدم المكذب بخبر وكذا
 عن سائر الحدود الخالصة لله كحد شرب وسرقة وان ضمن المال
 وتدريب تلقينه الرجوع بلفظك قبلت او لمست او وطئت بشبهة
 الحديث ما عزاد على الزاني انها زوجة سقط الحد عنه وان كانت
 زوجة للغير بلا بينة ولو تزوجها بعده اي بعد زناه واشترها
 بسقط في الامح لعدم الشبهة وقت الفعل بخبر ويرجم المحصن
 في قضاء حتى يموت ويصطفون كصفوف الصلوة لرجم كما دمج
 قوم تخو ورجم آخرون فلو قتله شخص او فقا عينه بعد القضاء
 بانه فهدر وينبغي ان يعذر له فتياية على الامام نهو لو قبله اي قبل
 القضاء يجب القصاص في العمد والدية في الخطا لان الشهادة قبل
 الحكم بها لا حكم لها والتزدياءة الشهود به ولو بحصاة صغيرة لا
 لعذر كرم فيرجم القاضى بحضورهم فان ابوا او ماتوا او غابوا او
 بعد الشهادة او بعضهم سقط الرجم لفوات الشرط ولا يحدون
 في الامح كما لو خرج بعضهم عن الاهلية للشهادة بنفسه او عماء
 او خرس او قذف ولو بعد القضاء لان الامضاء من القضاء في الحدود

وهو لو محصنا اما غيره فيحد في الموت والخيبة كما في الحاكم ثم الامام
 هذا ليس حتماً كيف وحضوره ليس بلازم قاله ابن الكمال وما نقله
 المصنف رحمه الله عن الكمال تعقيباً في النهي عن الناس افاذ في النهي
 ان حضورهم ليس بشرط فرمهم كذلك فلو امتنعوا لم يسقط ويبداء
 الامام لو مقتراً مقتضاه انه لو امتنع لم يحل للقوم رجوعه وان امرهم
 لغوت شوطه فتح كن سيجي انه لو قال قاض عدل قضيت على هذا
 بالرجم وسعك رجوعه وان لم تعين المجتهد ويكره للمجتمعات الرجوع وان فعل
 لا يجرم الميراث وتغسل وكفن وصلى عليه وصح انه عليه الصلاة والسلام
 صلى على الخامدية وعين المحصن يجلد مائة جلدة ان حتر او نصفها
 للعبد بدلة لثمة النص والمراد بالمحصنات في الآية الخواير ذكره البيضاوي
 رضي الله عنه وغيره وذكر ان يلجى رجماً لله انه غلب الاناث على الذكور
 لكنه عكس القاعدة والعبد لا يحده سيده بغير اذن الامام وهو لو
 فعله يكتفى الظاهر لاقولهم ركنه اقامة الامام نهو بسوط لا عقدة له
 في الصحاح ثمة السياط عقد اطرافه متوسط بين الجرح وغيره
 ونزع ثيابه خيلاً زار لست عورته و فرق جلده على بدنه خلا راسه
 ووجهه وفرجه قين وضرب وبطنه واوجده في يوم خمسين متوالية
 ومثلها في اليوم الثاني اجزاء على الامح جوهره وقال سيدنا علي رضي الله
 يصوب الرجل قاتلها والمرأة قاعدة في الحدود والتعازير غير مدحرج
 على الارض كما يفعل في زماننا فانه لا يجوز نهو وكذا اليمد السوط
 لان المشترك في النقي بعد ابن كمال ولا ينزع ثيابها الا الفرو والحق
 وتضرب جالسة لما دونها ويجوز لها الضربها في الرجم وجاز تركه
 لسترها بثيابها ولا يجوز المحفولة ذكره الشمني ولا يربط ولا يمسك
 ولوهرب فإن مقراً لا يتبع والا تتبع حتى يموت كما مر ولا يجمع بين
 جلد ورجم في المحصن ولا بين جلد ونقي اي تغريب في البكر وفسره
 في النهاية بالحبس وهو احسن واسكن للفطنة في التغريب لا قه

ثم الناس

اذا روي في قوله
 عن النضر بن عمار عليه السلام

يعود على موضعه بالنقض السياسي وتغزير فيفوض للإمام وكذا
 في كل جنابة نهر ويرجم مريض ذن ولا يحل حتى يبرأ إلا ان يقع
 اليأس من برئه فيقام عليه بجر ويقام على الحمل بعد وضعها لا قبله
 أصلا بل تحبس لو زناها ببيينة فلو كان حدتها الرجم رجعت حين
 وضعت إلا إذا لم يكن للمولود من يربيه فحتى يستغنى ولو ادعت
 الحمل يربها النساء فإن قلن نعم حبسها سنتين ثم رجمها اختيار
 وإن كان الحمل فيعدو بنفسه لأنه مريض وشرايط احصان الرجم
 سبعة الحرية والتكليف عقل وبلوغ والاسلام والوطئ وكونه
 بكاح صحيح حاله الذخول وكونها بصفة الاحصان المذكورة
 الوطئ فاحصان كل منهما شرط لصيرورة الآخر به محصنا فلو كان امر
 او الحرة عبدا فلا احصان إلا ان يطأها بعد العتق فيحصل الاحصان
 به لا بما قبله حتى لو ذن في بمسلة ثم اسلم لا يرحم بل يحل ويحق
 شرط آخر ذكره ابن الكمال رحمه الله وهو ان لا يسل احصانها بالارتداد
 فلوار تدان ثم اسلم لم يعد إلا بالذخول بعوه ولو بطل يحنون أو عتبه
 عاد بالافاقة وقيل بالوطئ بعوه واعلم انه لا يجب بقاء النكاح بقاؤه
 أي الاحصان فلو نكح في عمره ثم طلق وتغيرت حاله وذن يرحم ونظم بعضهم الشرح فقال
 شروط الاحصان اثنتان ستنكح • فخذها عن النقص مستفهما
 • بلوغ وعقل وحرية • ورابعها كونه مسلما
 • وعقد صحيح ووطئ مباح • متى اختلف شرط فلا يرحم

باب الوطئ الذي يجب الحد

الشبهة لحديث آدرا والحدود بالثبوتات ما استطعت الشبهة
 ما يشبه الشبهة الثابت وليس بثابت في نفس الامر وهي ثلاثة أنواع
 شبهة حكمية في المحل وشبهة اشتباه في الفصل وشبهة في العقد
 والتحقيق دخول هذه في الأوليين وسنحققه فان ادعاها

أي

أي الشبهة وبرهن قبل برهانها وسقط الحد وكذا يسقط ايضا
 بمجرد دعواها الا في دعوى الكراه خاصة فلا بد من البرهان لأنه
 دعوى بفعل الغير فيلزم ثبوته بجر لا بد بل اذم بشبهة المحل أي
 الملك وتسمى شبهة حكمية أي الثابت حكم الشرع بحله وان ظن حرمة
 كوطئ امته ولوه وولد ولوه وإن سفل ولو ولده حيا فتح الحويث أنت
 وما لك لا بيك ومعتدة الكنايات ولو طلقا خلا عنه مال وان نوى بهاتين
 نهر لقوله سيدنا عمر رضي الله عنه الكنايات دواجم ووطئ البائع الأم
 المبيعة والزواج الأمة الممهوره قبل تسليمها لمشتريه ووجه وكذا
 بعده في الفاسد ووطئ الشريك أي احد الشريكين التجارية المشتركة
 ووطئ جاريتة مكاتبه وعبد المأذون له وعليه دين محيط بآله
 ورقبته ووطئ جاريتة من الغنمة بعد الاحراز بدارتها او قبله
 ووطئ جاريتة قبل الاستبراء والتي فيها خيار للمشتري والتي هي
 اخته رضاعا وزوجته حرمت برديتها او مطاوعتها لا بد
 إجماعا لأنها او بنتها لأن من الأمه من لم يحرم به وغيره لذلك لا يخفى
 على المتتبع فدعوى الحصر في ستة مسائل ممنوع ولا حد ايضا
 شبهة العقل وتسمى شبهة اشتباه أي شبهة في حق من حصل
 له اشتباه أن ظن حله العبرة لدعوى الظن وإن لم يحصل له الظن
 ولو ادعاه أحدهما فقط لم يحدا حتى يقرأ جميعا بعقلها بالحرمة
 نهر كوطئ امته ابويه وان عليا شمتي ومعتدة الثلاث ولو جملة
 وامته امراة وامته ستيه ووطئ المرتنن الأمه الموهونة في رواية
 كتاب الحدود وهو المختار ذيلعي وفي الهداية المستعبر للوهن أي المرتنن
 وسبغ حكم المستأجرة والمقصوبة وينبغي ان الموقوفة عليه
 كالموهونة نهر ومعتدة الطلاق على مال وكذا المختلفة على الصبي
 بدائع ومعتدة الاعناق والحال انها هي ام ولوه والوطئ ان ادعى
 النسب ثبت في الأولى شبهة المحل لأنه الثانية أي شبهة الفصل

زلق

أي

فقال طنت أنه حلال لصغر ولده
 منها حتى يقرأ جميعا بالحرمة لأن
 احصاها إذا ادعى الشبهة من غير
 عن أن يكونا زنا في حق فعل الآخر فقط
 المستعبر لهما أن يرحم
 ٢

فلا حد عليه اتفاقا بخلاف ما لو زنا بها ثم غصبها ثم ضمن
 قيمتها كما لو زنى بجرة ثم نكحها لا يسقط الحد اتفاقا فتح والخليفة
 الذي لا والى فوقه يواخذ بالقصاص والاموال لا تنافي حقيق
 العباد فيستوفيه ولي الحق اما بتكليف او بمنفعة المسلمين وبه
 علم ان القضا ليس بشرط لاستيفاء القصاص والاموال بسل
 للكلين فتح ولا يحد ولو لحد في غلبة حق الله تعالى واقامته
 اليه ولا ولاية لاحد عليه بخلاف امير البلدة فانه يحد بامر الامام
باب الشهادة على الزنا
في الرجوع عنها شهدوا بسبب كالمقتاد
 بلا عذر كمن
 او بعد مسافة او خوف طريق لم تقبل
 للثمة التي حد القذف اذ فيه حق العبد ويضمن المالك
 المسروق لانه حق العبد فلا يسقط بالتقادم ولو اقر به اي
 بالحد مع التقادم حد لا تنفأ التهمة الا في الشرب كما سيجي
 وتقادمه بزمان الزيج واخيره بمضى شهر هو الا في ولو
 شهدوا بزمانا متقادما حد الشهود عند البعض وقيل لا كذا في
 الخائنة شهدا على زناه بغايبة حد ولو على سرقة من
 عايب لا لشرطيته الدعوى في السرقة دون الزنا اقربا لزمانا
 مجهولة حد وان شهدوا عليه بذلك لا حتمال انها امراته
 او امته كاختلافهم في طوعها او في البلد ولو كان على كل زنا
 اربعة للكذب احد الفريقين يعني ان ذكروا وقتا واحدا
 وتباعدا مكانان والا قبلت فتح ولو اختلفوا في زاويتي بيت
 واحد صغير حد اي الرجل والمرأة استحسانا لا مكان التوفيقي
 ولو شهدوا على زناها ولكن هي بكر او وثقا او قرنا وهم فسقة
 او شهدوا على شهادة اربعة وان وصليته شهد الاصول
 بعد ذلك لم يحد حد وكذا لو شهدوا على زناه فوجد مجبوا

الذي
 يحد
 في
 القضا
 من
 منزله

ولو

ولو شهدوا بالزنا ولكن هم عبيان او محدودون في قذف او نكاح
 او احدهم محدود او عبيد او وجد احدهم كذلك بعد اقامة الحد
 للقذف ان طلبه المقذوف وارث جلد وان مات منه هذا خلافا
 لهما ودية رجم في بيت المال اتفاقا ويحد من رجع في الاربعه بعد
 الرجم فقط لا نقلا ب شهادته بالرجوع قذفا وعزم ربيع الدية
 وان رجع قبله اي الرجم حدوا للقذف ولا رجم لان المضامن
 القضاء في باب الحدود ولا شئ على ضامن رجع بعد الرجم فان
 رجع آخر حد او عزم ربيع الدية ولو رجع الثالث ضمن الربع ولو
 رجع الخمسة ضمنوها اخماسا حوى ضمن المزكى دية المرحوم ان
 ظهورا غير اهل للشهادة عبيد او كفارا وهذا اذا اخبر المزكى
 بحرية الشهود واسلامهم ثم رجع قايلا تعذرت الكذب والا فالدية
 في بيت المال اتفاقا ولا يحدون للقذف لانه لا يورث بحر كما قيل
 من امر برجمه بعد التزكية فظهور ذلك غير اهل فان القاتل ضمن
 الدية استحسانا شبهة صحة القضا فلو قتله قبل الاموال وبعد
 قبل التزكية اقتص منه كما يقتض يقتل المقتضى يقتل قصاصا ظهر
 الشهود عبيد او لالان الاستيفاء للولي ذيل في الردة وان
 رجم ولم تزك الشهود فوجدوا عبيدا فديته في بيت المال الميثاق
 اموالا يام فنقل فعليه ان قال شهود الزنا تعذروا النظر قبلت
 لا با حصة لتحمل الشهادة الا اذا قالوا تعذروا للتلفذ فلا تقبل لفسقهم
 فتح وان انكروا احصان فشهد عليه رجل وامرأتان او ولدت زوجته
 منه قبل الزنا فهو رجم ولو خلا بها ثم طلقها وقال وطئتها واكوت
 فهو محصن باقراره دونها لما تقررت ان الاقرار حجة قاصرة كما قالت
 بعد الطلاق كنت نصرانية وقال كانت مسلمة فبرجم المحصن ويحد
 غيره وبه استغنى عما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله اذا كان
 احدا الزنا يني محصنا يحد كل واحد منهما حدة فتأمل تزوج بلاولي

ان يكون لورثة المرحوم
 بعدة

قوله او خصيا بفتح الخاء و سلبت خصيتها
وبقي ذكره والشارح يتبع التعديل
به صاحب التمهيد وهو وهم سرف
قال في المحيط المجلد الثاني في النحال
خصيا او عذرا لان الزنا قد وقع
متصور لان لها آلة
الزنا
8

على ما في الظهور به ومثله التنيك كما نقله المصنف رحمه الله عن شرح المغازي
ولو قال يا زانية بالهزم يحد شرح تكملة ويقول له ذنبت في الجمل بالهزم
فانه مشترك بين الفاحشة والصعود وحالة الغضب تعيّن لها
اولست لا بيبك ولو زاد ولست لا ملك او قال لست لا بوبك فلا حد
اولست يا ابن فلان لا بيبه المعروف به والحال ان امه محصنة لا نهى
المقدوف في الصورتين اذ المعيار حصان المقدوف لا الطالب
شتمني في غضب يتعلق بالصورة لثلاث بطلب المقدوف المحصن
لا نهى حقه ولو المقدوف غايبا عنه مجلس القاذي حال القذف وانما
يسمعه احد نهر بل وان امره المقدوف بذلك شرح تكملة وينزع
الفوق والحشو فقط اظهارا للتخفيف باحتمال صدقه بخلاف حد شرب
وزنا لا يحد بيبك يا ابن فلان جده لصدقه وبنيته اليه او الي
خاله او عمته او ربه بيبك يا ابن فلان مربية ولو غير زوج امه
زانية لا نهى اباها حيا ولا بقوله يا ابن فلان ماء السماء فيه نظرا الى مكان
ولا بقوله يا بيبك لعز في التهرمتي بنسبه لغير قبيلته او نقاه
عنهما عزرو وفيه يا فرخ الزنا يا بيبك الزنا يا حمل الزنا قذف يا حمل
الزنا بخلاف يا كبش الزنا او يا حرم زاده قنیه وفيها لو وجد ابو
فلا حد ولا حد بقوله لا امرأة زانية ببيعه او بشور او بجار او بغيره
لا نهى ليس بزننا شرعا بخلاف زانية ببيعه او بشاة او بناقرة او بجارية
او بشوب او بدراهم فانه يحق لانها لا تصلح للاباح فيراد زانية
واخفيت البذل ولو قيل هذا الرجل فلا حد لعدم العرف باخذ
وانما يطلب بقذف الميت من يقع القذف في نسبه بسب
اي الميت وهم الاصول والفروع وان علوا وسفلوا او تافه
مجبوا او معروفين الميراث بقتل ورق او كفرا او ذنبا فيعمل
وجود الاقرب او عفو او تصديقه للحقهم العار بسبب بن
قيود بالميت لعدم مطالبتهم في الغائب لجواز تصديقه في كونه

لا نهى محتمل
لنفي المشايبة
لها لانه

قذف

قال

قال يا ابن الزانية وقد مات ابواه فعليه حد واحد للتعاقل التي
ثم موت ابويه ليس بقيد بل فائدة في المطالبة ذكر في آخر
المبسوط ان معنوهة قالت لرجل يا ابن الزانية فجاوبها الى
ابن ابى ليلى فاعترفت فحد ها حدين في المسير فبلغ
الامام ابا حنيفة رضي الله عنه فقال اخطا في سبع مواضع
بني الحكم على اقرار المعنوهة والزنها الحد وحدها حدين
واقامها معا وفي المسجد وقائمة وبلا حضرة وليها وقال
في القدر ولم يتعرف ان ابويه حيتان فتكون الخصومة لهما
او ميتان فتكون للابن اجتمعت عليه اجناس مختلفة بان
قذف وشرب وسرق وزنا غير محصن يقام عليه الكل بخلاف
المحدد ولا يوالى بينها خيفة الهلاك بل يحبس حتى يبرأ ويبدأ
بحد القذف لحق العبد ثم هو اي الامام ان شاء بدأ بحد الزنا
وان شاء بالقطع لثبوتها بالكتاب ويؤخر حد الشرب لثبوتها
باجتهاد الصحابة ولو فقا ايضا بدأ بالافقا ثم بالقذف ثم
يرجم لو محصنا وفي غيرهما نحر وفي الحواشي القديسي رحمه الله ولو
قتل ضرب القذف وضمن للسرقة ثم قتل وترك ما بقي وخذ
ما سرق منه تركته لعدم قطعها نهر ولا يطالب ولد اي فرع
وان سفل وعبد اباه اي اصله وان علا وبنيته لف ونشر
بمرتب بقذف امه الحرة المسلمة المحصنة فلو كان لها ابن من
فرع اولاد ونحوه ملك الطيب وفي التهر واذا سقط عنه الحد
بالبشتم وله يعز ولا ارث فيه خلا في الامام الشافعي رحمه الله
الرجم بارجوع بعد اقرار ولا اعتياض اي اخذ عوض ولا صلح ولا
اقول بيبه وعنه لعدم لو عفي المقدوف فلا حد لا لصحة العفو بل
تلقا الطيب حتى لو عاد وطلب حد شتمني ولذا لا يتم الحد الا
بحد قال لا خري اذا في فقال الاخرة بل انت حد الغلبة حتى الله

لفقد
الدموي

فيه بخلاف ما لو قال له مثلاً يا خبيث فقال بل انت لم يُعذر لانه
 حقرها وقد تساويا فتكاً فيا بخلاف ما سيجي ولوتشاته به بيت
 يري القاضي او تضارباً لم يتكافأه لئلا يجلس الشرع ولتفاوت
 الشكوب ولو قال له عرسه وهو من اهل الشهادة فحدث به حدث
 ولا لعان الاصل ان المحدث اذا اجتمعوا في تقديم احد هما اسقاط
 الاخر وجب تقديمه احتياطاً للبراءة واللحان في معنى الحق ولذا
 قالوا لو قال لها يا زانية بنت الزانية بدئي بالحق لينتفي اللعان
 ولو قالت في جوابه زانيت بك او معك ههنا اي الحق واللحان
 للشك قيد بالخطاب لانها لو اجابت بانه مني حق وصدق خاتمه
 ولو كان ذلك مع اجنبية حدثت دونه لتصدق بقولها اقر بولده
 نقاه يلا عن وان عكس حدث للقدف والولد له فيها لا قراره ولو قال
 ليس بابني ولا بابنك فحدثت لانه انكر الولادة قال لامرأة يا زانية حدث
 اتفاقالان الهاء تحذف للترخيم ولرجل يا زانية لا وقال محمد رحمه الله
 يحذف لان الهاء تفعل للمبالغة كعلامته قلنا الاصل في الكلام المذكور
 ولا حذف بقدف من لها ولد لا ب له معروف في بلد القدف او من
 لا عنت بولد لانه اماره الزنا او بقدف رجل وطبي في غير مكانه
 بكل وجه كامة ابنه او بوجه كامة مشتركة او في ملكه المحرم ابل كانه
 هي اخته رضاعاً في الامح لفوات العفة او بقدف من زنت في غيرها
 لسقوط الاحصان او بقدف مكاتب مات عنه وقاء لا اختلاف
 الضحية في حرية فاروث شبهة وحذف قاذف واطى عرسه
 حايضا وامة مجوسية ومكاتبه ومسلم نكح محرمه في كفره لشبهة
 فيهن وفي الاخيرة خلاهما وحذف مستامن قدف مسلم لانه الترمي
 حقوق العباد بخلاف حدة الزنا والسرقة لانها من حدود الله المحصنة
 كحد الحرز واما الذي في الجحد في الحمل الى المخزغاية لكن قد مناع المني
 تصحيح حده بالشكر ايضا وفي التراجية ان اعتقد واحرمه

هذا هو الحق في هذه المسألة
 والله اعلم بالصواب

كالمسلمين وفيها لو سرق الذي اوزنا فاسلم ان ثبت باتزاده او شبهة
 المسلمين حد وان بشهادة اهل الذمة لا اقر القاذف بالقدف
 فان اقام أربعة على زنايه ولو كفه لسقوط احصانه كما مر او اقر بالزنا
 اربعاً كما مر عبادة القدره او اقراره بالزنا فيكون معناه او اقامة بينة
 على اقراره بالزنا وقد حذر في البحران البينة على ذلك لا تعتبر صلة
 ولا يعول عليها لانه ان كان منكراً فقد رجع فتلفوا البينة وان
 كان مقراً لا تشع مع الاقرار الا في سبع مذكورة في الاشياء
 ليست هذه منها فلذا اعبر المصنف رحمه الله العبارة لتنبه
 حد المقدوف يعني اذا لم تكن الشهادة بحد متقادم كما لا يخفى
 وان عجز عن البينة للمحال واستأجل لا حضار شهوده في المصير يؤول
 الى قيام المجلس فان عجز حد ولا يكفل لينذهب لطلبهم بسبل
 يحبس ويقال ابعث اليهم من يجضونهم ولو اقام أربعة فساقا
 انه كما قال دري الحد عن القاذف والمقدوف والشهود مستقط
 يكتفي بحد واحد لجنايات اتحاد جنسها بخلاف ما اختلف جنسها
 كما بتيناه وعمد اطلاقه ما اذا اتحاد المقدوف ام تعدد بكلمة او كلاً
 في يوم ام ايام طلب كلهم ام بعضهم وما اذا حاق للقدف الا سوطا
 ثم قدف آخر في المجلس فانه يتم الاقوال ولا شيء للثاني للتداخل
 وما اذا قدف فعتق فقدف آخر حقه حد العبد فان اخذه الثاني
 كحل له ثمانون لوقوع الاربعين لها نكح وفي سرقة الزيلعي قدف
 فحد ثم قدف لم يجز ثانياً لان المقصود وهو اظهار كذبه ودفع
 العار حصل بالاقوال انتهى ومفاده انه لو قال له يا ابن الزانية
 وامة ميتة فخاصمه حد ثانياً كما لا يخفى وافاد تقييده بالحدات
 التعزير يتعدد بتعدد الفاظه لانه حق العبد **فرع** عاين القا
 رجلا يزني او يشرب لم يجده استحسننا ونعم محمد رحمه الله يحق قياسا
 حد المقدوف والقود قلنا الاستيفاء للقاضي وهو مندوب للمدعي

المدعي

كياكل بحد ولو بغير العين أو إشارة اليد لانه غيبة كما يحكي في الخبر فكم
مركب محرم وكل مركب معصية لا حد فيها التعزير أشبه فيقزر
بشتم ولده وقذفه ويقذف مملوك ولوام ولده وكذا يقذف كافر
وكل من ليس بمحصن يزنا ويبلغ به غايته كما لو اصاب من اجنبية محرما
غير جماع أو أخذ السارق بعد جمعه للتماع قبل اخراجه وفيما عداها لا يبلغ
غايته ويقذف اي شتم مسلم ما بيا فاسق الا ان يكون معلوم الفسق
كما س مثلا او علم القاضى بفسقه لان الشين قد الحقه هو بنفسه
قبل قوله القائل فنج فاذا اراد القاذف اثباته بالبينه فجد بلا بيان
سببه لا يسمع ولو قال يا زنا وارا دا اثباته تسمع لثبوت الحد بخلاف
الاقل حتى لو بينوا فسقه بما فيه حق الله او للعبد قبلت وكذا في جرح
الشاهد وينبغي ان يسئل القاضى عن سبب فسقه فان بين سببا
شرعيا كقبيل اجنبية وعناقها وضلوتها بها طلب بينة يعززه
ولو قال هو ترك واجب سئل القاضى المشتوم عما يجب عليه تعلمه
من الفرائض فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في الجحيم من ترك الاشتغال
بالفقه لا تقبل شهادته والمراد ما يجب عليه تعلمه منه فهو وعقد
الشام بيا كافر وهل يكفر ان اعتقد المسلم كافر نعم ولا لا به نفى شرح
وهبانية ولو اجاب ببلبيك كفر خلاصه وفي التاتارخانية قيل يعززه
ما لم يقل يا كافر بالله لانه كافر بالطلاغوت فيكون محتملا يا خبيث
ياسارق يا فاجر يا مخنث يا خاين يا سفينة يا بليد يا حق يا مباغي
يا عواني يا لوطي وقيل يسئل فان عني انه من قوم لوط عليه الصلوة والسلام
لا يعززه وان اراد انه يعمل عملهم عززه عند واحد عندهما والصحيح
تعزيره لوفى غضب او هزل فنج يا زنديق يا منافق يا رافضي
يا مبتدعي يا يهودي يا نصراني يا ابن التصايف تهدي بالحق الا ان
يكون لصدا لصدق القائل كاسر والنقد ليس بقيد اذا الاختار كانت
او فلان فاسق ونحوه كذلك ما لم يخرج من الدعوى فنية يادعي

وهو لا يفار على امراته او محرمه يا قريظان مراد في ديوت بمعنى
معرس يا شارب الخمر يا كل الربا يا ابن القحبة فنية ايها الخائن اذا
شتم اصله عزربطليب الولد كيا ابن الطاسق يا ابن الكاذب وانه يعززه بقوله
يا نجبة لا يقال القحبة عرفا فحش من الزانية لكونها يتباهون به بالاجرة
لا نأ نقول لذلك المعنى لم يجد فان الزنا بالاجرة يسقط الحد عنده
خلا فالحا ابن كمال لكن صرح في المضمرات بوجوب الحد فيه قال المصنف
رحم الله وهو ظاهر يا ابن الفاحشة انت ماوى الزواني انت ماوى اللصوص
يا من يلعب بالنصيب يا حرام زاده معناه المتولد من الوطئ الحرام فيعم
الحبيص لا يقال في العرق لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا لا نأ نقول كثيرا
ما يراد به الخداع التميم فلذا لا يحقد **فزع** او على نفسه بالديانة
او عرف بها لا يقتل ما لم يستحل ويبالغ في تعزيره او يلاعز
جواهر الفتاوى وفيها فاسق تاب وقال ان رجعت الى ذلك فاشهد
عليه انه رافضي فراجع لا يكون رافضيا بل عاصيا ولو قال ان رجعت
فهو كاف فراجع تلزمه كفارة يمين لا يعززه بيا حرام يا خنزير يا كلب
يا تيس يا قرد يا ثور يا بقرة يا حية لظهور كذبه واستحسن في الهداية
التعزير لو المخاطب من الاشرار وتبعه ان يلجى وغيره يا حجام يا ابله
يا ابن الحجام وابوع ليس كذلك وواجب الزيلعي التعزير في يا ابن
الحجام يا ماجر لانه عرفا بمعنى الموهى يا بكفا وهو المأبون بالطارسية
وفي الملتقط في عرفنا يعززه فيها وفي ولد المحرم تهو والضابط انه متى
نسبه الى فعل اختياري محرم شرعا ويعد عارا عرفا يعززه ولا يا ابن كمال
يا ضفلكم يسكنون الحاء من يضحك عليه الناس ما يتفخه من يضحك على
الناس فكذلك يا سفخرة واختار في الغاية التعزير فيها وفي يا ساهر
ويا مقام وفي الملتقى واستحسن التعزير لو المقول له فقوله او على
اجزعي سديقة على شخص وعجز عن اثباتها لا يعززه كالاو ادعى على آخر
يعززه تعالى كلفه وعجز المدعى عن اثبات ما ادعى فانه لا شيء

تدعى ان افراده التي هي حق
العبد اكثر من التي هي حق
تعالى

عليه اذا صدر الكلام على وجه الدعوى عند حاكم شرعي اما
اذا صدر على وجه السب او الانتقام فانه يعزّر فتاوى قارى
الهداية رحمه الله بخلاف دعوى الزنا فانه اذا لم يثبت ما امر وهو
التعزير بحق العبد غالب فيه فيجوز فيه البراء والعفو والتكفيل
زبلي واليمين ويخلفه بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعى
بالله ما قلت خلاصته والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين
كما في حقوق العباد ويكون ايضا حقا لله تعالى فلا عفو فيه الا اذا علم
الامام ان جهاز الفاعل ولا يمين كالوادة على عليه انه قبل اخوته مثلاً ويجوز
اثباته بمذبح شهد به فيكون مدعى شاهداً لومعه اخر وما في القنية
وعينها لو كان المدعى عليه ذامراً وكان اول ما فعل بوعظ استخفافاً
ولا يعزّر يجب ان يكون في حقوق الله فان حقوق العباد ليس للقاضي
استقاطها فتح وما في كراهية الظهيرية رجل يصلي ويضرب الناس بيده
ولسانه فلا بأس باعلام السلطان به لينتجزر يفيد انه من باب الاخبار
وان اعلام القاضي بذلك يكفي لتعزيره **قلت** وفيه من
الكفالة معزيا بالبحر وعينه للقاضي تعزير المهجر وان لم يثبت عليه
وكل تعزير لله تعالى يكفي فيه خبر العدل لانه في حقوقه تعالى يقضي
فيها بعلمه اتفاقاً ويقبل فيها الجرح المجرد كآمد وعليه فاما يكتب
في المحاضر في حق انسان يُفعل به في حقوق الله تعالى ومن افق
بتعزير الكاتب فقد اخطأ انتهى ملخصاً وفي كفاية العيني عن الثاني
من يجمع الخز وشربه ويترك الصلوة اجسده واوده به ثم اخرج به ومن
يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس اجسده واخذ في السجن حتى
يتوب لان شر هذا على الناس وشر الاول على نفسه شتم مسلم ذمياً
عزّر لانه ارتكب مقصية فقتل مساكين الشتم اتفاق في وفي القنية
قال ليهودي او مجوسي ياكافوا ثمة ان شق عليه ومقتضاه انه يعزّر
لارتكابه الاثم بخروا قره المصنف رحمه الله لكن نظره في النهي **قلت**

ولعل

هذا المصنف هذا المصنف
هذا المصنف هذا المصنف
هذا المصنف هذا المصنف

ولعل وجه ما مر في يا فاسق فتأمل يعزّر المولى عبد الزوج زوجته
صغيرة لما سيجي على تركها الزينة الشرعية مع قدرتها عليها وتركها
غسل الجنابة وعلى الخروج من المنزل لوبغير حق وترك الاجابة الى القرين
لو ظاهرة من نحو حصى ويحق بذلك ما لوضربت ولها التعزير عند
بكاية او ضربت جارية غيره ولا تتعظ بوعظها او شتمته ولو نحو
يا حمار اوده عت عليه او مزقت ثيابه او كلمته ليسمعها اجنبى او كشفت
وجهها لغير محرم او كلمته او شتمته او عتت المهر في العادة به بل اذنه والضامن
كل مقصية لا حد فيها فلزوج والمولى التعزير وليس منه ما لو
نفقتها او كسوتها والحقت عليه لان لصاحب الحق مقال بما لا يحل على تركه
الصلوة لان المنفعة لا تعود اليه بل اليها كذا اعتمد المصنف رحمه الله
تبعاً للقدرة على خلاف ما في الكفر والملتقى واستظهره في خطر المجتبى
والاب يعزّر والابن عليه وقد منا ان اللوى ضرب ابن سبع على الصلوة
ويلحق به الزوج للهرو في القنية له اكرام طفله على تعلم قرآن وادب
وعلم لغز ضيعة على الوالد وله ضرب اليتيم فيما يضرب ولده
الصغير لا يمنع وجوب التعزير فيجوز بين الصبيان وهذا لو حق
عبد اما لو كان حق الله بان زنا او سوق منع الصغير منه مجتبى
من حد وعزّر فهاك فدهم هدد المرأة عزرها زوجها بمثل ما مر
فما لت لان تاديبه مباح فيتعقيد بشرط السلامة قال المصنف رحمه الله
وبهذا الظهور انه لا يجهل على الزوج ضرب زوجته اصلاً اذ عت على
زوجها ضرباً فاحشاً وثبت ذلك عليه عزّر كما لو ضرب الملعن الصبي ضرباً
فاحشاً فانه يعزّر ولو مات شتمى وجهه الملعن لوزله القاضي وعم الثاني لوزاد
القاضي على مائة فوات فنصف الدية في بيت المال لقتله بفعل ما دون فيه
وعين ما دون فيتنصف زبلي **فروع** ارتدت لنكاح زوجها
تجبر على الاسلام وتعزّر خمسة وسبعين سوطاً ولا تزوج بعين
به يعني ملتقطاً لتحل الى مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه يعزّر سبعين

هذا المصنف
هذا المصنف
هذا المصنف

قدف بالتعديين يزداد حاي و ذكاً بامارة ميتة يعزى اختياره على اخوانه
 و طي امته وجبلت فنقصت فان برهن فله قيمة النقصان وان حلف
 فله تعذيب المذمى منية و في الاشياء خدع امراءه انسان واخرجهما
 و ذوقهما يحبس حتى يتوب او يموت لسعيه في الارض بالفساد من له
 دعوى على آخر فلم يجد فامسك اهل الظلمة فحبسهم وعزهم عزز
 ويعز على الورع البارة كتعريف خومة التعزير لا يسقط بالتوبة
 كما لم يدر قال واستثنى الامام الشافعي رحمه الله دوى الهيئات **قلت**
 قد قل مناه لا يصح ابناء عن القنية وغيرها و زاد الناطق في اجناسه
 ما لم يتكرر فيضرب التعزير وفي الحديث تجافوا عن عقوبة دوى
 المروءة الا في الحق وفي شرح الجامع الصغير للناوي الشافعي رحمه الله
 في حديث اتق الله يا ابا الوليد لا تأتى يوم القيمة ببغية تحمل على رقبته
 له رخصة او بقرعة لها خوار او شاة لها ثواب قال يؤخذ منه تجزئ السارق
 ونحوه فليحفظ **كتاب السرقة** هو لغة اخذ الشيء
 من الغير خفية وتسمية المسروق سرقة بجوار وشرا عا باعتبار الحرمة
 اخذه كذلك بغير حق نصا يا كان ام لا وباعتبار القطع اخذ مكلف
 ولو اثنى او عبدا او كافرا او مجنون احوال افاقته ناطق بصيرة فلا يقطع الخرس
 لا احتمال نطقه بشبهة ولا اعشى لجهله بحال غيره عشرة درهم لم يقل مضروبة
 لما في المغرب القرام اسم للضروبة جيل او مقدارها فلا قطع بنقرة ووزنها
 عشرة لا يساوى عشرة مضروبة ولا بد من اربعة قيمته دون عشرة وتعتبر
 السرقة القطع ومكانه يتقيد عدلين لها معرفة بالقيمة ولا قطع عند
 اختلاف المقومين ظهريه مقصودة بالاذن فلا قطع بثوب قيمة دون
 عشرة وفيه دينار و درهم مصرورة الا اذا كان لها وعاء عادة تجنيس ظاهرة الاخراج
 فلو ابتلع دينار في الخرز وخرج لم يقطع ولا ينتظر تعطله بل يضمن مثله لا ته
 استهلكه وهو سبب الضمان للحالة حقيقة ابتداء وانتهاء كوا لاخذ نهائيا
 ومنه ما بين العشائين وابتداء فقط كوليء وهل العبرة لزعم السارق الزعم

التواضع
 السجدة
 فامروا

تور اذا كان لها وعاء عادة
 كالكنيس
 ٣

احدها

احدها خلاف من صاحب يد صحيحة فلا يقطع السارق من السارق ففتح ماله
 يتسارع اليه الفساد كالحمد وفواكه مجتبى ولا بد من كون المسروق متقوما
 فلا قطع بسرقة خمر مسلم مسلما كان السارق او ذميا وكذا الذي اذا سرق في
 خمر او خنزيرا او ميتة لا يقطع لعدم تقويمها عندنا ذكره الباقي
 دار العدل فلا يقطع بسرقة في دار حرب او يبيع بدائع من حرز بيرة واحة
 اتحد ما لك ام تعتد لا شبهة ولا تأويل فيه وثبت ذلك عند الامام
 كما سيوضح فيقطع ان اقربها مرة واليه رجوع الثاني طائفا فاقرارها
 مكرها باطل ومن المتأخرين من افنى بصحة ظهريه زاد القسائي مغنيا
 لخذانة المفتين ويحل ضربه ليقروا وسحقه او شهد رجلان ولو عيب
 بشرط حاضرة مولاه ولا تقبل على اقراره ولو حضرته وسألها الامام
 كيف هي وان هي وكه هي زاد في الدرر وما هي ومقي هي ومن سرق
 وبتدائها احتيالا للذرة ويحبسه حتى يسئل عن الشهود لعدم الكفاية
 في الحدود وليسئل المقر عن الكل الا الزمان وما في الفتح لا يمكن تحريف
 نهد ورجوعه عن اقراره بها وان ضمن المال وكذا الرجوع احدهم اقراره
 هو مالي او شهدا على اقراره بها وهو متحد او يسكت فلا قطع شرح وهبانية
 فان اقر بها ثم هرب فان في فوده لا يتبع بخلاف الشهادة كذا نقله المصنف رحمه الله
 عن الظهري ونقله شارح الوهبانية بلا قيد الفورية ولا قطع بنكول
 واقرار مولى على عبده بها وان ازم المال لا قراره على نفسه والسارق لا يفتى
 بعقوبته لانه جور تجنيس وعزاء القسائي الواقعة معللا بانه خلاف
 الشرع ومثله في السراجية ونقل في التجنيس عن عصام انه سئل عن سارق
 ينكر فقال عليه السلام فقال الامير سارق ويمينها توب بالسوط فهاضرب
 عشرة حتى اقر فافتى بالسرقة فقال سبحان الله ما رأيت جورا اشبه
 بالعدل من هذا وفي اكرام البرازية من المشايخ من افنى بصحة اقراره
 مكرها وعن الحسن رحمه الله تعالى يحل ضربه حتى يقر ما امر يظهر العظم ونقل
 المصنف رحمه الله تعالى عن ابن القزح الحنفي رحمه الله تعالى انه عليه الصلوة والسلام الذي

بالحق

مطل
 مع المتأخرين ما في بعض اقرار
 السارق مكرها
 ولو السارق
 عيبا

احد المقومين

ابن القوام بتعذيب بعض المعاصرين حين كنتم كثر في حبس
ففضل قد تهر على المال قال وهو الذي يسع الناس وعليه العمل وال
فالشهادة على الشرافات انما الامور ثم نقل عن الزليجي في آخر باب قطع الطريق
جواز ذلك سياسة واقرة المصنف رحمه الله تعالى للبرهان ان الحكم لا يرد في
النهر وينبغي التعويل عليه في زماننا الغلبة الفساد ونحو ما في التمهيد على
زمانهم ثم نقل المصنف قبله عن القنينة لو كسر سنة او يد من الشاكي الش
كالمال لا لو حصل ذلك بتسوية الجدار او مات بالضرب لندوم وعن
الذخيرة ولو صعد السطح ليفتر خوف التعذيب فسقط ثبات ثم ظهرت
السرقة على يد آخر كان للورثة اخذ الشاكي بديته ابيهم وما عثره
للسلطان لتعديده في هذا التشبيب وسيجي في الفصيص فني بالقطع
ببينة او اقرار فقال المسروق منه هذا متاعه لم يسرقه مني فانهما
كنت او دعت او قال شهد شهودي برور او اقر هو بباطل او اشته
ذلك فلا قطع ونذب تلقينه كيلا يقر بالسرقة كما لا يقطع لو شهد
كافران على كافر ومسلم بها في حقهما اي الكافر والمسلم ظهريه بشهادة جميع صاحب
كلا قدر نصيب قطعوا وان اخذ المال بعضهم استحسانا استد الباب
الفساد ولو فيههم صغير او مجنون او معتوه او مخرم لم يقطع احد وشرط
للقطع حضور شاهدين بها ووقته وقت القطع حضور مدعي بنفسه
حتى لو غاب او ماتا لا قطع وهذا في كل حوسوهم وقويج
لكن نقل المصنف رحمه الله في الباب الاتي تصحيح خلافه فتبينه ويقطع
بسياج وقتا واستوى بفتح الباء وعود مسان وادهان وورس
وزعفران وصندل وعنبر وفصوص خطري زمرود ياقوت وورس
ولو لو ولؤلؤ ويز ويزج وانه وباب غير مركب ولو متخذ من خشب
وكذا اب كل ما هو من اعز الاموال وانفسها ولا يوجد في دار العدل
مباح الاصل غير مخوف فيه هذا هو الاصل لا يقطع بتا في حق
يوجد مباحا في دارنا خشب لا يجوز عادة وحشيش وقصب وسمن

ولو ملحقا وطير ولو بيطا او دجاجة في الاصح غاية وصيد وزربخ
ومعرة ونورة زاد في المجتبى واشنان وفحد وملح وخزف
وزجاج لسرعة كسره ولا بما يتسارع فسادا كبن ولحم ولو قد بدا
وكل مهيا لا كل كخب وفي ايام قحط لا قطع بطعام مطلقا شمتي وفاكهة
رطبة وثمر على شجر وبطيخ وكل ما لا يبقى حولا وزرع لم يقطع
الا حرازا واشربة مطربة ولو الانا ذهب واللات لهو ولو طبل الغزاة
في الاصح لان صلاحيته لله وصارت شبهة غاية وصليبه ذهب
او فضة وشطرنج ورد لتاويل كسرها نهيا عن المتكر وباب مسجد
ودار لانه حرز لا محرم ومصحف وصبيحة حرز ولو محليين من الخلية
تبع وعبد كبير يعبر عن نفسه ولو نائما او مجنونا او عاقل لانه لما غصب
او خداع ودفاقر غير الحسب لانه لو شرعية ككتب تفسير وحديث
وفقه فكمصحف والا فكل طيور بخلاف العبد الصغير ودفاقر الحسب
المناضي حسابها لان المقصود ورقها فيقطع ان بلغ نصيبا اما المعول
بها فاما المقصود علم ما فيها وهو ليس بما لا قطع بلا فرق بين
دفاقر تجار وديوان وواقف نهر وكل وفهد ولو عرطوط
من ذهب علم السارق به اولا لانه تتبع ولا يجازي في ودعة وهيب اي اخذ
قهر او اختلاس اي اختطاف لا نتفاء الركن وبشش لقبور ولو كان القرية
بيت مقفل في الاصح او كان الثوب غير الكفن وكذا الوشق من بيت
فيه قبر وميت لتاويل بزيارة القبر والتحجير ولاذن بدخوله عادة
ولو اعتاده قطع سياسة ومال عامة او مشتركة وحصر مسجد وعلية
كعبة ومال وقت لعدم المال كبحر ومثل دينه ولو دينه مؤجلا او فريدا
او اجود لصيرورته شرعا اذا كان من جنسه ولو حكم بان كان له ابراهيم
فسرق دنانير وبعبكسه هو الاصح لان النقتين جنس واحد حكم بخلاف
العرض ومنه الحلي فيقطع به ما لم يقل اخذته رهنا او قضاء واطلق
الامام الشافعي عليه الرحمة اخذ خلاق الجنس المجانسة في المالية قال في

المجتمعي وهو واسع فيحمل به عند الضرورة بخلاف سرقة من غير ماله
او غير ماله الكبر والعزم مكانا بلو غير ماله المادون المديون فان يقطع لان
حق الاخذ لغيره ولو سرق من غير ماله الصغير لا سرقة شئ يقطع
فيه ولم يتغير اما لو تبدل العين او السبب كالباع قطع على ما في المجتمعي
او من ذي رحم محرم لا برضاع فتوخر هيئته برضاع قطع كأنه حر
هو احر رضا عما فانه رحم نسبيا محرم رضا عما عيني فمسقط كالمزني
ولو المسروق مال غيره اي غير ذي الرحم بخلاف ما له اذا سرق من بيت
غيره فانه يقطع اعتبارا للحرز وعدمه وبخلاف مرضعة صوابه
مرضعة بلا تاء ابن كمال مطلقا سواء سرق من بيتها او بيت غيرها
فانه يقطع لما لم يمسك ولا يسرق من زوجته وان تزوجها بعد الفقة
بالقطع جواهر وزوجها ولو كان المسروق من حرز خاص لدوله
عبد من سيده او عرسه او زوج سيده لا اذن بالدخول عادة
ولا من مكانه وختنه وصهره ومن مقم وان لم يكن له حق فيه لانه
مباح الاصل فصار شبهة غاية بحثنا وحام في وقت جرت العادة
بدخوله وكذا احوال بيت التجار والخانات مجتمعي وبيت اذن في
دخوله ولو اذن لمخصوصين فدخل غيرهم وسرق ينجي ان يقطع وعلم
انه لا يعتبر الحرز بالحفاظ مع وجود الحرز بالمكان لانه اقوى في
يعتبر الحفاظ في الحام لانه حرز ويعتبر في المسجد لانه ليس بحرز
به يفتي شمني وكل ما كان حرزا النوع فهو حرز لا نوع كلها يقطع
بسرقته لو لؤة من اصطلح على المذهب وقيل حرز كل شئ معتبر بحرز
مثله والاول هو المذهب عندنا مجتمعي لكن جزم القس بأن الناهي المذهب
فتنتبه ولا يقطع قفاف هو من يسرق الدراهم بين اصابعه وفشاش
بالقاء من يهيج لخالق الباب ما يفتحه اذا فشق حائوتا او باب داره
وجلا البيت من احد فلو فيه احد وهو لا يعلم قطع فتمني
ويقطع لو سرق من السطح نصا بالانه حرز شرح وهما به او المسجد

ادله

اراد به كل مكان ليس بحرز ففقد الطريق والصحراء ورب المتاع عنده
اي بحيث يراه ولو الحافظ نائما في الامم لا يقطع لو سرق صيف ممن
اضافه ولو من بعض بيوت الدار او من صندوق مقفل لا خلال
الحرز او سرق شيئا ولم يخرج به من الدار لشبهة عدم الاخذ بخلاف
الغصب وان اخرج به من حجرة الدار المتسعة جدا الى صحنها واعاد
في اهل الحجرة على حجرة اخرى لا تكل حجرة حرز او نقب فدخل
او القى كذا رايته في نسخ المتن والشرح باور صوابه بالو كافي الكثر
شيئا في الطريق يبلغ نصا بان اخذه قطع لان الزمي حيلة يعتاده
الستراق فاعتبر الكل فخلا واحدا ولو لم يأخذه او اخذه غيره فهو
مضيع لا سارق او حمله على دابة فساقه واخرجه او علق ريسه
في عنق كلب وزجره لا يت سير يضاف اليه او القاه في الماء واخرجه
بمترك التارق لما لم يتركه بل اخرج به قوة جوية على الامم
لانه اخرج به بسببه زبلي قطع في الكل لما ذكرنا ويشكل على الاجل
ما قالوا لو علقه على طائر الى منزل التارق لم يقطع فلذا والله اعلم
بجزم الحدادي وغيره بعدم القطع وان نقب ثم ناوله اخذ خارج الدار
او ادخل يده في بيت واحد ويسعى للضر الطريف ولو وضعه في
النقب ثم خرج واخذه لم يقطع في الصحيح شمني او طراي شق صورة
خارجة من نفس الكم فلو دخله قطع وفي الكل بعكسه او سرق من رعي
او من قطار يفتح القاف الا بل على شق واحد بعيرا او حملا عليه لا يقطع
لان السائق والقايد والراعي لم يقصد والحفظ وان كان معها
حافظ او شق الحمل لسرق منه او سرق جوا لقا بضم الجيم فيه متاع
وربه يحفظه او نائمه عليه او بقره او ادخل يده في صندوق الغراوي
جيبه او كره فاخذ الماله قطع في الكل والا صل ان الحرز ان امكن دخول
فهو كانه بدخوله والا فباد خال اليد فيه والاخذ منه **فروع**
سرق فسطا منصويا لم يقطع ولو ملفوفا او في فسطاط

المال انه دخل مقصوره
على غرة فاخذ من رعيه

قطار صو

صوابه الكسر
كافة القاموس

چادر

آخر قطع فتح اخرج من حوز شاة لا تبلغ نصا يا فتبعها اخرى لم يقطع
سرق ما لانه حرز فدخل آخر وحمل السارق بامعه قطع المجرم فقط
سراج قال اناسارق هذا الثوب قطع ان اصناف لكونه اقرارا بالسرقة
وان نونه ونصب الثوب لا يقطع لكونه عدة لا اقرارا بسرقة وتوحيده
اذا قتل هذا قاتل زيد معناه انه قتله واذا قتل قاتل زيد معناه انه
يقتله والمضارع يحتمل المحال والاستقبال فلا يقطع بالشك **قلت**
وفي شرح الوهبانية ينبغي الفرق بين العالم والجاهل لان العوام
لا يفرقون الا ان يقال يجعل شبهة لورع الحق وفيه بعد لامام قتل
السارق سياسة لسعيه في الارض بالفساد **قلت** وهذا ان عاد
واما قتله ابتداء فليس من السياسة في شيء **قلت**
وقد منع عنه معزيا للبحر في باب الوطني الموجب للحدان التقييد
بالامام يفرم انه ليس للقاضي الحكم بالسياسة فلم يفظ **باب**
كيفية القطع والاثبات يقطع بيمين السارق
من ردة هو مفضل التسع ^{وتجسس وجوبه} وعند الشافعي ^{لا يكون}
فدبا فتح الا في حرز وبرج شديد فلا يقطع لان الحد راجع لا متلف
ويجس لي توسط الامر ونتم ربه ومؤنه كاجرة حداد وكلفه
حسم على السارق عندنا لتسببه بخلاف اجرة المحضر للخصوم
ففي بيت المال وقيل على الممرد شرح وهبانية **قلت**
وفي قضاء الخائنة هو الصحيح لكن في قضاء البرازية وقيل على
المقاعى وهو الامح كالسارق ورجله اليسرى من الكعب ان عاد فان عاد
ثالثا لا وحسن وعذرا يصح بالظن حتى يتوب اى تظهر امارات
التوبة شرح وهبانية وما روي يقطع ثالثا ورابعا ان متحجلا على
السياسة او شخه كمن سرق وابها مالا يسرى مقطوعة او شاة
او اصبعان منها سواها سوى الا بهام او رجله اليمنى مقطوعة
او شاة لم يقطع لانه اهلاك بل يجس ليتوب ولا يقتم قاطع

الاصناف
بيانها

اليسرى

اليسرى ولو عمد في الصحيح نهر اذا امر بخلاف لانه اكلف واخلف
من جسسه ما هو خير منه وكذا لو قطعه غير الحداد في الاصح ولو
قطعه احد قبل الامر والقضا وجب القصاص في العمد والدية في
الخطا ويسقط القطع عن السارق سواء قطع يمينه ام يساره وقضاء
القاضي بالقطع كالمز على الصحيح فلا ضمان كافي وفي السراجية سرقة
فلم يؤخذ بها فقطعت يمينه قصاصا قطعت رجله اليسرى
وطلب المسروق منه المال لا القطع على الظاهر بجر شرط القطع مطلقا
في اقرار وشهادة على المذهب لان الخصومة شرط للظهور بالسرقة
وكذا حضور اى المسروق منه عند الاداء للشهادة وعند القطع
لا احتمال ان يقر له بالملك فيسقط القطع لا حضور الشهود على
الصحيح شرح المنظومة وآرة المصنف رحمه الله **قلت**
لكنه يخالف لما قدمه متنا وشرحا فليحذر وقد حذره في الشربلانية
بما يفيد ترجيح الاقل فتأمل ثم فرع على قوله وطلب المسروق
الى آخره فقال فلو اقرانه سرق مال الغائب بوقف القطع على
حضوره ومخا صمته وكذا لو قال سرق هذه الدراهم ولا ادري
لمن هي اولا اخبرك من هو صاحبها لا قطع لانه يلزم من جهالة
عدم طلبه وكل من له يد صحيحة ملك الخصومة ثم فرع عليه بقوله
كبودع وعاصب ومرتهن ومقوله واب ووصى وقابض على سحر
شراء وصاحب ربا بان باع درهما بدهمين وقبضهما فسر قامته
لان الشراء فاسد اهتزلة المعصوب بخلاف معطى الربا لانه بالتسليم
لم يبق له ملك ولا يد شتمى ولا قطع بسرقة اللقطة خائنة ومن لا
يد له صحيحة فلا يملك الخصومة كسارق سرق منه بعد القطع
بخصومة احد ولو ما كذا لان يده غير صحيحة كاي اى ايضا ويقطع
بطلب المالك ايضا لو سرق منهم اى من الثلاثة وكذا بطلب الزهن
مع غيبة المرتهن على الظاهر لانه هو المالك لا بطلب المالك للعين

حتى تطلعت

لوي قطع صح

لان الخصومة انما شرطت ليعلم
وهذا المسروق ملك غير السارق
ممن يحصل بخصومة المالك

المسروقة أو يطلب السارق لو سرق من سارق بعد القطع لنقص
 عصمته بخلاف ما إذا سرق الثاني من السارق الأول قبل القطع
 أو بعد ما أدى بشبهة فإنه ولو لم يملك القطع لأن سقوط التقوم
 ضرورة القطع ولم يوجد ضرر كالغاصب ثم بعد القطع هل لا قبل
 استرداده روايتان واختار الكمال رده للمالك سرق شيئا ورده
 قبل الخصومة عند القاضي إلى مالكه ولو حاكم كاصوله ولو في غير ماله
 أو ملكه أي المسروق بعد الفضا بالقطع ولو بهبة مع قبض أو دعي
 أنه ملكه وإن لم يبرهن للشبهة أو نقصت قيمته من النصاب
 بنقصان الشعر في بلد الخصومة لم يقطع في المسائل الأربعة
 أقرا بسرقته نصاب ثم ادعى أحدهما شبهة مسقط للقطع
 لم يقطعها قيد بقرارهما لأنه لو أقر أنه سرق وفلان فأنكر فلان
 قطع المقر كقوله قتلنا وفلان ولو سرقا وغاب أحدهما وشهد
 أي شهد اثنان على سرقتهما قطع الخاص لأن شبهة الشبهة لا تعتبر
 ولو أقر عبد مكلف بسرقة قطع وترد السرقة إلى المسروق منه
 لو قايمة كالمو قامت عليه بينة بذلك بشرط حضرة مولاه عند
 إقامتها خلافا للثاني لا عند إقراره بحد اتفاقا ولا غرم على السارق
 بعد ما قطعت يمينه هذا لفظ الحديث درر وغيرهما ورواه
 الكمال رحمه الله بعد قطع يمينه وترد العين أو قايمة وإن باعها
 أو هبها لبقائها على ملك مالكها ولا فرق في عدم الثمان بين
 هلاك العين واستهلاكها في الظاهر من الرواية لكنه يفتى بآدم
 قيمتها ديانة وسواء كان الاستهلاك قبل القطع أو بعده فحسبي وفيه لو
 استهلكه المشتري منه أو الموهوب له فللمالك تضمينه ولو قطع لبعض
 السرقات لم يضمن شيئا وقال لا يضمن ما لم يقطع فيه سرق ثوبا شقة
 نصفين ثم أخرج قطع أن بلغت قيمته نصابا بعد شقة ما لم يكن الثمن
 بأن ينقص أكثر من نصف القيمة فله تضمين القيمة فيملكه مستندا إلى ما

الاحذ

الاحذ فلا قطع زيلعي وهل يضمن نقصان الشق مع القطع مع الخبازي
 لا وقال الكمال رحمه الله الحق نكسر ومتى اختار تضمين القيمة يسقط القطع
 لما مر ولو سرق شاة فذبحها فأخرجها له لما مر أنه لا قطع في اللحم وإن بلغ
 لحمها نصابا بل يضمن قيمتها ولو فعل ما سرق من المجزئ وهو قدر نصاب
 وقت الأخذ دراهم ودنا يبرأ وأنه قطع وردت وقال لا يرد لتقوم
 الصنعة عندها خلافا له وأما نحو النحاس لوجعله وإن فات
 كان يباع وإننا فذلك وإن عده أهني للسارق اتفاقا اختيار ولو صنف
 أحمر أو طين الخنطة أو لث التوبق فقطع لارده ولفظان وكذا الوصفه
 بعد القطع بخلافه لما في الاختيار ولو صبغ أسود رده لأن السرق
 نقصان خلافا للثاني وهو اختلاف زمان لا برهان سرق في ولاية سلطه
 ليس لسلطان آخر قطعه إذ لا ولاية له على من ليس تحت يده فليحفظ
 هذا الأصل إذا كان السارق كفان في مقصم واحد قيل يقطعان وقيل
 أن تميزت الأصلية وأمكن الاقتصار على قطعها لم يقطع الزايد لأنه
 غير مستحق للقطع والآكن متميزة قطعها هو المختار لأنه لا يمكن من إقامة
 الواجب إلا بذلك **باب قطع الطريق** وهو السرقة والكبرى
 من قصده ولو في المصلية به يفتى وهو مقصوم
 شخص مقصوم ولو ذميا فلو على المستأمنين فلا حد فأخذ قبل أخذ شيء
 وقتل نفس حبس وهو المراد بالتقي في الآية وظاهر المراد توزيع الجزية
 على الأحوال كما تقر في الأصول بعد التعزير لمباشرة منكر التعزير
 حتى يتوب لا بالقول بل بظهور سيئ الصلح أو موت وإن أخذ مالا نقص
 بأن يكون لمسلم أو ذميا كما مر وأصاب منه كلا نصاب قطع يده ورجله من
 خلاف أن كان صحيح الأطراف ليلا يفوت نصفه وهذه حالة ثانية وإن
 قتل مقصوما ولم يأخذ مالا قتل هذه حالة ثالثة هذا لا قصاصا فلذا لا
 يعصم ولي ولا يشترط أن يكون القتل موجبا للقصاص لوجوبه جزائريا
 لله تعالى بخلافه أمره وبهذا الحل يستغنى عن تقدير مضاف كما لا يخفى

وتقديره تعالى عذابا موجبا لله
 وتقدر المضان الآية الله

بما لا يملكه من المال

انما يلزمها امره فيما يرجع الى النكاح ونواحيه واعى ومقتضى العوج
 فتح واقطع لعجزهم ومدىوت بغير اذن عويمه بل وكيفية ايضا لو بامرهم
 ولو بالنفس نهر وهذا في الحال اما المؤجل فله الخروج ان علم برجوعه
 قبل حلوله ذخيرة وعالم ليس في البلدة افقه منه فليس له الخروج
 ضيا عهده سراجية وعمدة في البرازية السعد ولا يخفى ان المقيد ينفذ
 عيزه بالاولى وفرض عين انهم العرق فيخرج الكل ولو بلا اذن وتأثير
 الزوج ويخوف بالملع ذخيرة ولا بد من ضيعة من قدامه وهو الاستطاع
 فلا يخرج المديون المديون اتمام من يقد على الخروج دون الترفع ينبغي ان
 يخرج لتكثير السواد ارهايا فتح وفي السراج وشرط لوجوبه القدرة على
 السلاح لا امن الطريق فان علم انه اذا احادى قتل وان لم يجازى أسر
 لم يلزمه القتال ويقتل جبر المستند ومنادى السلطان ولو كان
 كل منهما فاسقا لا ذخير يشهد في الحال ذخيرة وكراهة الجمل اى احذ
 المال من الناس لاجل الغزاة مع الفئى ايمع وجود شئ في بيت المال
 درهم وصدر الشريعة ومفاده ان الفئى هنا يعبر الضيعة فليحفظ
 والا لا لرفع الضرر الاعلى بالادنى فان حاصرها دعواهم الى الام
 فان سلموا فيها والا فالى الجزية لو محلا لها كما سيجي فان قبلوا ذلك
 فلهم ما لثامه الانصاف وعليهم ما عليا من الانصاف فخرج العبادات
 اذ لا يجاطبون بها عندنا يؤيد قول سيمان على رضى الله عنه انما يذول
 الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا واموالهم كاموالنا ولا يحل لنا ان نقال
 من لم تبلغه الحق بفتح الدال الى الاسلام وهو ان اشتهر في زمانه قاضي بيا
 لكن لا شك ان في بلاد الله من لا شعور له بذلك بقي لوبلغة الاسلام الجزية
 ففي التارخانية لا ينبغي قتالهم حتى يدعواهم الى الجزية فلهذا لما نقله
 المصنف رحمه الله ودعواهم بانه بلغته الا اذا تضمن ذلك ضررا ولو بطلبه
 الظن كان يستحق او يتحصنه فلا يفعل فتح ولا يقبلوا الجزية شيعين
 بالله وتجارهم بنصب المجانين وهرقهم وغرقهم وقطع اشجارهم

ولو

ولو ثمرة وفساد ذرعهم الا اذا غلب على الظن ظفرا فبكرة فتح ورهم
 بنل ونحوه وان تترسوا ببعضنا ولو تترسوا بنبي يسئل ذلك النبي
 ونقصهم اى الكفار وما اصيب منهم اى من المسلمين لادية ذينة ولا تهاون
 لان الفروض لا تقرب بالخرامات ولو فتح الامام بلدة وفيها مسلم وذبح
 قتل احد منهم اصلا ولو اخرج واحد ما حل حينئذ قتل الباقي يجوز كذا المخرج
 هوذا فتح ونهينا عن اخراج ما يجب تعظيمه ويجرم الاستغفار في كنهه
 وكتب فقد وحدت وامارة ولو عجزوا المداوة هو الا فتح ذخيرة واراد
 بالنهت ما في مسلم لا تسافروا بالقران في ارض العدو الا في جيش يؤمن عليه
 فلا كراهة لكن اخراج العجايز والامهات والاداء دخل مسلم اليهم بامان
 حمل المصحف اذ كانوا يؤفون بالعهود لان الظاهر عدم تعرضهم هداية
 ونهينا عن عدل وغلول وعن مشاة بعد الظفر بهم اما قبله فلا تعظيم
 فلا بأس بها اختيا وعنه قتل امرأة وغير مكلف وشيخ خرفان لا يصح
 ولا نسل له فلا يقتل ولا اذا ارقد واعى ومعه دمن ومعتوه ورا
 واهل كنايس لم يجالطوا الناس الا ان يكون احدكم ملكا او مقادلا او ذا
 داي او مال في الحرب ولو قتل من لا يحل قتله من ذكر فطية التوبة ولا
 فقط كسائر المعاصي لان دم الكافر لا يتقدم الا بالامان ولم يوجد ثمة
 يعي كونهم في دار الحرب بل يحملونهم تكثير الفئى وتعامد في السراج وسيجي

فروع اول

او فرغ قلبنا وقد حمل ابن مسعود رضى الله عنه يوم بدر راس الجحيل
 والقاه بين يديه عليه الصلوة والسلام فقال صلى الله عليه وسلم
 اكبر هذا فرعونى وفرعون ابقى كان شره على وعلى امي اعظم من شره
 فرعون على موسى عليه الصلوة والسلام وامة ظهيره **الثاني**
 لا بأس بنسب قبحهم طلبا للمال تا قارخانه وعبارة الخانية قبور
 الكفرة فحمت الذبح ولا يحل للفرع ان يبدل اصله المشرك بقتل
 كما لا يبدل قربه الباعى وليمتنع الفرع عن قتله بل يشغل لاجل ان

وهذه المسئلة في الحالات التي تترس بها
 القهقري ووجهها بعضهم انه لو قتل
 وجوهه لستل ففكرت له

يقتله غيره فان قُتِلَ قَتْلَهُ ولو قَتَلَهُ قَتْلَهُ لَعَدِمَ الْعَاصِمَ وَلَوْ قَصَدَ الْإِسْلَامَ
قَتْلَهُ وَلَا يَمُكِّنُ دَفْعَهُ إِلَّا بِقَتْلِهِ قَتْلَهُ لِحُجْوَانِ الدَّفْعِ مُطْلَقًا وَيَجُوزُ الصَّحْ
عَلَى تَرْكِ الْجِهَادِ مَعَهُمْ بِمَالٍ مِنْهُمْ أَوْ مَتَا لَوْ خِيَرَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَإِنْ
جَبَحُوا لِلْإِسْلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَفَبَيْدَ أَيِّ نَعْلَمُهُمْ بِنَقْضِ الصَّحْ عَتْرَا عَمِ
الْفَقْدَرِ الْمَحْدَمِ لَوْ خِيَرَا لَفَعَلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَهْلِ مَكَّةَ
وَنَقَا تَلَهُمْ بَلَا بِنْدٍ مَعَ خِيَارِ ثَمَلَكُهُمْ وَلَوْ بَقِيَ ذِي مَنَعَةٍ بِأَذْنِهِ
وَلَوْ بَدَّ مِنْهُ انْتَقَضَ حَقُّهُمْ فَقَطُّ وَنَصَالِحُ الْمُؤْتَدِينَ إِذَا غَلِبُوا عَلَى بِلَادِهِ
وَصَارَتْ دَارُهُمْ دَارَ حَرْبٍ لَوْ خِيَرَا بِأَهْلِيهَا وَلَا يَغْلِبُوا عَلَى بِلَادِهِ إِلَّا أَنْ يَفْتَرِقَ
الْمُؤْتَدِينَ عَلَى التَّوَدُّ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فَتَحْ وَإِنْ أَخَذَ الْمَالُ مِنْهُمْ لَمْ يَرُدَّ إِلَيْهِ
غَيْرَ مَعْصُومٍ بِخِلَافِ أَخْذِهِ مِنْ بَغَاةٍ فَاتَّةٍ يَرُدُّ بَعْدَ ضَعْفِ الْحَرْبِ أَوْ زَارَهَا
فَتَحْ وَلَمْ يَبْعَ فِي الزَّيْلِ يَحْرُمُ أَنْ يَبْعَ مِنْهُمْ مَا فِيهِ تَقْوِيَتُهُمْ عَلَى الْحَرْبِ
لِخُذْيِهِ وَعَبِيدِهِ وَخَيْلِهِ وَلَا يَحْلِيهِ إِلَيْهِمْ وَلَوْ بَعْدَ صِلَاحِهِ لَدَعَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ نَهَى عَنْ ذَلِكَ وَأَمَرَ بِالْمَيْمَةِ وَهِيَ الطَّعَامُ وَالْعَاشُ فَيُجَانِ اسْتِحْسَانًا
وَلَا يَقْتُلُ مِنْ أَمْنِهِ حُرًّا أَوْ حُرَّةً وَلَوْ فَاسَقَا أَوْ أَعْيَ أَوْ فَانِيَا أَوْ صَبِيَا أَوْ عَيْلًا
أُذِنَ لَهُمْ فِي الْقِتَالِ بَأَيِّ لَحْظَةٍ كَانَ الْأَمَانُ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَهَا بَعْدَ
مَعْرِفَةِ الْمُسْلِمِينَ ذَلِكَ بِشَرْطِ سَمَاعِهِمْ ذَلِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا أَمَانًا
لَوْ كَانَ بِالْبَعْدِ مِنْهُمْ وَيَصَحُّ بِالْبَصْرِ كَأَمْتِ أَوْ بِالسَّمْعِ بِكَيْفِيَّةٍ
كَتَقَالِ إِذَا ظَنَنَّا أَمَانًا وَبِالْمَشَارَةِ بِالْأَصْبَعِ إِلَى السَّمَاءِ وَلَوْ نَادَى الْمُشْرِكُ
بِالْأَمَانِ مَتَى لَوْ مَتْنَعًا وَمَتَى طَلِبَهُ لَفَرَادِيهِ لَا أَهْلَهُ وَيُخْلَفُ الْأَوْلَادُ
إِلَّا بِنَاءً لَا أَوْلَادَ الْبَنَاتِ وَلَوْ غَارَ عَلَيْهِمْ عَسَاكِرُ آخَرٍ نَهَرُوا لِقِسْمَتِهِ
عَلِمُوا بِالْأَمَانِ فَعَلَى الْقَاتِلِ الدِّيَّةُ وَعَلَى الْوَاطِئِ الْمَهْرُ وَالْوَلَدُ حُرٌّ مُسْلِمٌ
تَبَعًا لِأَبْنِهِ وَتَرَدَّ النِّسَاءُ وَالْأَمْوَالُ إِلَى أَهْلِهَا يَعْنِي يُعْطَى خَيْضٌ وَيَنْقُضُ الْأَمَانُ
إِلَّا أَمَانُ الْبَيْتِ وَهُوَ شَرٌّ وَمُبَاشَرُهُ بِلَا مَصْلَحَةٍ يُؤَدَّبُ وَيُبْطَلُ أَمَانُ مَنْ فِي الْحَرْبِ
إِذَا أَمَرَ بِهِ مُسْلِمٌ شَمْتِي وَاسِيرٌ وَتَاجِرٌ وَصَبِيٌّ وَعَبْدٌ مُجْزِيٌّ عَنْ
الْقِتَالِ وَهِيَ حُرَّةٌ لِلَّهِ أَمَانُ الْعَبْدِ وَفِي الْخَانِيَةِ خَدْمَةُ الْمُسْلِمِ

بند بابه ضرب
بمعنى طرح
قاموس

سماع في قوله تعالى
ولم يبع في الزلي

اي ترد النساء
بعده
التي

مولاه

مولاه المحرقة امان له ويجنون وشخص اسلم عنه ولم يهاجر اليها لانهم
يتمكنون القتال **باب المغنم وقسمتها**
في المغنم الغنيمة ما ينال من الكفار عنوة والحرب قايمة فتقسم وبقاياها
للعائدين والفئ ما ينال منهم بعد كساح وهو لكافة المسلمين اذا فتح
الامام بلدة صلحا جرى على موجب وكذا ما بعده من الاموال وارصتها
تبقي ملكة لهم ولو فتحها عنوة بالفتح اي قهرها قسما بين الجيوش
شاة اوقارها عليها بجزية على رؤسهم وخراج على راسيتهم والاول
اولى عند حاجة العائدين او اخراجهم منها وانزل بها اقواما غيرهم
ووضع عليهم الخراج والجزية لو كانوا كفارا فلو مسلمين واستوفوا
او تركهم احرارا ذمة لنا الا مشاركي العرب والمرددين كاسيحي
وحرم منهم اي اطلاقهم مجانا ولو بعد اسلامهم ابن كمال رحمه الله تعالى
حق العائدين وجزية الامام الشافعي رحمه الله لقوله تعالى فاما من
يؤثر واما فداء قلنا نسخ بقوله تعالى واقتلوهم حيث وجدتموهم
شرح مجمع وحرم فداؤهم بعد تمام الحرب اما قبله فيجوز بالمال
لا بالاسير المسلم ددد وصدر بشريعه وقالوا رحمهم الله يجوز وهو
اظهر التوايين عن الامام رضي الله عنه شتمني واتفقوا انه لا يفاد
بنساء وصبيان وخيل وسلاح الا لضرورة ولا باسيرا اسلم بحسب اسير
الا اذا امن على اسلامه وحرم ردهم المداير ثابت في نسخ الشرح
تبعا للدرر دوت المتن تبعا لابن كمال رحمه الله للعلم به من منع المتن
بالاولى وحرم عقود ابنة شق نقلها الى دار لا فتدح وتحرق بعد
اذ لا يعقوب بالتاداة ربتها كما تحرق اسيرة وامتنعة تعذر نقلها
وما لا يحرق منها كحديق يرفق بموضع خفي وكسرا وانهم وتراق
ادها لهم مغايضة لهم ويترك صبيان ونساء منهم شق اخرها
بارض خربة حتى يموتوا جوعا وعطشا للنهي عن قتلهم ولا وجه
الى ابقائهم وجد المسلمون حية او عقربا في رحالهم شمة اي في

ونزع العشا غير وقتل الاسارى
ان شاة ان تدر يسلم

الحرب يترجون ذنب العقوب وانياب الحية قطعاً لا ترد عتاً
بلا قتل ابقاء للنسل تاتار خانية وفيها مات نسائ مسلمات شهيد
واهل الحرب يجامعون الاموات يحرقت بالقار ولا تقسم الغنمة ثمة
الا اذا قسم عن اجتهاد والحاجة الغداة فتصح اول الايداع فتمل اذا
لم يكن للامام جمولة فأت ابو اهل بجبرهم باجر المثل وايتان فاذا
تعلم فان بحال لو قسمها قرد كل على حمله قسم بينهم والا فهو مما
شقي وتسبق حكمه وليرتب الغنمة قبلها لا للامام ولا غيره يعني للبول
اما لو باع شيئاً بطعام جائد جوهره ورد البيع لو وقع دفعا للفساد
فان لم يكن رد ثمنه للغنمة خانية ومدد لحقهم ثمة لقاتل
لا سوقي وخرت او مرتد اسلم ثم بلا قتال فان قاتلوا اشار كوههم
ولا من مات ثمة قبل قسمة او بيع ولو مات بعد احدثها ثمة
او بعد الاحراز بدارنا يورث نصيبه لتأكد ملكه تاتار خانية وفيها
ادعى رجل شهود الواقعة وبرهن وقد قسمت لم تنقض استمسا
ويصون بقدر حفظه بيت من بيت المال وما في البقرة قياس
الوقف على الغنمة ردة في النهر وكدرناه في الوقت ولهم اي الغنائم
لا غيرهم لا انتفاع فيها اي في دار الحرب بعلف وطعام وحطب
وسلاح ودهن بلا قسمة اطلق الكل تبعاً للكتف وقيد في الوقاية
السلح بالحاجة وهو الحق وقيد الكل في الظهيرية بعدم زهي
الامام عن اكله فان زهي لم ينج فينبغي تقييد المتوت به وبلا بيع وولد
فلو باع ردة ثمة فان قسمت تصدق به لو غير فقير ومنه وجد ماله
يملكه اهل الحرب كصيد وعسل فهو مشترك فيوقوف بيده
على اجازة الامير فان هلك او التمن النفع اجازة والا ردة للغنمة
يحد وبعد الخروج منها لا ارضاهم ومن اسلم منهم قبل مسكه
عصم نفسه وطفله وكل ثمة فان كانوا اخذوا الحرد لنفسه
فقط او اودعه لانه في يده حكماً معصوماً ولو ذمياً فلو عند خندق

وبانه ضرب
وعلم
صفا

ففي

ففي كما لو اسلم ثم خرج اليها ثم ظهرنا على الدار فماله ثمة في سبي
طفله لتبعيته لا ولده الكبير وزوجته وحملها وعقار وعبد
المقاتل وامته المقاتلة وحملها لا نه جزوا الام حرق دخل دارنا
بغير امان فاخذه احدنا فلهي ومامعه في لكل المسلمين سواء اخذ
قبل الاسلام او بعده وقال لا اخذه خاصة وفي الخسروايتات قنية
وفيها استاجره لخدمة سفره ففزا بفرس مستاجر وسلاحه
فسهمه بينهما الا اذا شرط في العقد انه للاستاجر **فصل**
في كيفية القسمة المعتبر في الاستحقاق لسهم فارس وراجل
وقت المجاوزة اي الانفصال من دارنا وعند الامام الشافعي رحمه الله
وقت القتال فلو دخل دار الحرب فارساً فتفق اي مات فرسه
استحق سهمين ومن دخل راكباً فشرى فرساً استحق سهوا ولا سهم
لفرس فرس واحد صحيح كبير صالح لقتال فلو مريضاً ان منح قبل الغنمة
استحقه استحقاقاً لا لو مهنراً فكيرو تاتار خانية وكان الفرق حصلاً
الارهاب بكبير مريض لا بالمهرد ولو غصبت فرسه قبل دخوله اركبه
اخر او نفر ودخل راكباً ثم اخذه فله سهمان لا لو باعه ولو بعد تمام
القتال فانه يسقط في الاصل لا نه ظهر ان قصده التجارة فتح واقره
المصنف رحمه الله لكان نقل في الشربلة ليه عن الجوهره والتبيين ما
يخالفه وفي القسمة لو باعه في وقت القتال فراجل على الاصل بعد
وبعد القتال فارس بالاتفاق انتهى فتنبه ولتحفظ هذه القية
خوف الخطا في الافتاء والقضا ولا يسهم لعبد وصبي وامرأة وزني
ويجنون ومعتوه ومكاتب ورضخ لهم قبل اخراج الخسروايتات
اذا باشروا القتال او كانت المرأة تقوم بمصالح المروءة وتداوى
الجرحى او دل الذم على الطريق ومفاده جواز الاستعانة باليهود
عند الحاجة وقد استعان عليه الصلوة والسلام باليهود على
اليهود ورضخ لهم ولا يبلغ به السهم الا في الذم اذ ادل فيزد على

السهم لانه كالاجرة والبواذين خيل العجم والعناق بكسر الهمزة جمع
 حقيق كوام خيل العرب والمجيين الذي ابوه عرك وامه عجمية والمقوف بوزن
 عكسه قاموس سواء لا يسهم للراحلة والبطل والجار لعدم الارهاب
 والخمس الباقي يقسم ثلثة عندنا لليتيم والمسكين وابن السبيل
 وجاز صوفه لصنف واحد فتح وفي المنيعة لوصوفه للغايبين
 لها جتلهن وقد حققته في شرح الملتقى وقد ذكره في
 القران في بني هاشم منهم اي الا صناد الثلثة عليهم لجواز
 الصوقات لغيرهم لا لهم ولا حق لا غنيا لهم عندنا وما انفك
 المصنف رحمه الله ان ما في الحاوي يفيد ترجيح الصوف لا غنيا لهم
 نظوفيه في التهر وذكره تعالى للبركة باسمه في ابتدء الكلام اذا
 لله تعالى وسهمه عليه الصلوة والسلام سقط بموته لانه حكم علق
 بمشتق وهو الرسالة كالصفي الذي كان صلى الله عليه وسلم
 يصطفيه لنفسه ومن دخل دناهم باذن الامام او منعة اي قوة
 فاغار خمس ما اخذوا لانه عزيمة والامانة اختلاس وفي
 المنيعة لو دخل اربعة خمس ولو ثلثة لا قال الامام ما اصبحت الاحمسة
 فلو لهم منعة لم يجز ولا جاز وندب للامام ان ينفل وقت القتال
 حقا ويخريضا فيقول من قتل قتيلا فله سلبه ستمائة قتيلا لقره
 منه او يقول من اخذ شيئا فهو له وقد يكون يدفع مال وترجيح
 مال فالتجزي نفسه واجب للمربة واختيار الامانة للمقتضي
 مندوب ولا يخالفه تعبير القدوري بلا باس لانه ليس مطردا
 لها تركه اولى بل يستعمل في المندوب ايضا قاله المصنف رحمه الله
 ولذا اعتبر في المستوطان استحباب ويستحق الامام لو قال من قتل
 قتيلا فله سلبه اذا قتل هو استحسانا بخلاف ما لو قال من قتل
 من قتلته انا فله سلبه فلا يستحقه الا اذا عجز بعه ظهيرية ويستحقه
 مستحق سهم او رضى ففما الذي وغيره وذا اي التنفيل انما يكون

الامانة

عن البحر

في مباح

لأنه استأجره
 عليه
 لا يستأجره
 عليه
 لا يستأجره
 عليه

في مباح
 وكذا
 وشيئا
 الباء

في مباح القتل فلا يستحق بقتل امرأة وبجنون ومخوها ممن
 لم يقاتل وسمع القاتل مقالة الامام ليس بشرط في استحقاقه
 ما نقله اذ ليس في الوسع اسماع الكل ويعم كل قتال في تلك السنة
 ما لم يرجعوا وان مات الوالي وعزل ما لم يمنع التاخي لتهروكذا
 يعمر كل قتيلا لانه نكوة في سياق الشرط وهو بخلاف ان قتل قتيلا
 ولو قال ان قتل ذلك الفارس فلان كذا لم يصح وان قطعت
 رأسا وليك القتل فلان كذا صح ولو نفل السرية هي قطعة من
 الجيش من اربعة الى اربعة ما خوذ من السرى وهو المشى ليلاد رر
 الربع وسمع العسكر دورها فلهم النفل استسنا ظهيرية وجاز التنفيل
 بالكل او بقدر عينه لسرية لا لعسكر والفرق في التهر ولا ينفل بعد
 الاحراز هنا اي بدارنا الامن الخمس لجوازه لصنف واحد كما من
 وسلبه ما معه من مركبه وثيابه وسلاحه وكذا ما على مركبه اما
 على دابة اخرى والتنفيل حكمه قطع حق الباقي في الملك قيل
 الاحراز بدارنا الامن قال الامام من اصاب جارية فهي له
 فاصابها مسلم فاستبرأها لم يحل له وطئها ولا بيعها كما لو اخفها
 المتلصص ثمة واستبرأها لم يحل له اجماعا والسلب لكل ان لم ينفل
 لحديث ليس لك من سلب قتيلا الا ما طابت به نفسا ما ملنا
 حديث السلب على التنفيل **قلت** وفي معروضات المفتي اي
 السقوط رحمه الله هل يحل وطئ الاما المشتراة في الفزاة الا ان حيث
 وقع الاشتباه في قسمتهم بالوجه المشروع فاجاب لا توجد زمانا
 قسمة شرعية لكن في سنة ٤٤١ وقع التنفيل الكلي فبعد اعطاء
 الخمس لا تبقى شبهة ابدا انتهى فيلنفظ **باب**
استيلاء الكفار على بعضهم بعضا او على اموالنا
 اذ اسبي كافر اخر بدار الحرب واخذ ما له ملكه لاستيلاء
 على مباح ولو سبي اهل الحرب اهل الذمة من دارنا لا يملكونهم لانهم

لأنه استأجره
 عليه

والفرق ان المقصود من التنفيل الجزي
 على القتال وانما يحصل ذلك في الخمس
 بعض بشئ وفي الشهم اطلاق
 تنفيل الفارس على الزاجل
 او بطلان الخمس ايضا اذا
 لم يستحق

في الامام الجي

احرار وملكنا ما جده من ذلك السبي للكاثر ان علينا عليهم اعتبارا
بساير املاكهم وان غلبوا على اموالنا ولو عبدوا مؤمنا واحرزوها بغير
ملكها لا للاستيلاء على مباح لها ان الصحيح من مذهب اهل السنة
ان الاصل في الاشياء التوقف والاباحة رائي المعتزلة بل لات
العصمة من جملة الاحكام المشروعة وهم لم يخاطبوا بها في حقهم
مالا غير مصصوم فيمكنونه كما حققه صاحب الجمع في شرحه ويفتر
علينا اتباعهم فان اسلموا تعذر ملكهم وان غلبنا عليهم اي بعد ما
احرزوها بغيرهم اما قبله فهي لملكنا فحاشا لمطلقا فمن وجد ملكه
قبل القسمة بين المسلمين لا بين الكفار كما حققه في الدرر فهو
مجانا بلا شيء وان وجد بعد فله بالقيمة جبرا للضررين
بالقدر الممكن ولو كان ملكه مثليا فلا سبيل له عليه بعد
اذ لو اخذه اخذه بمثله فلا يفيد ولو قبلها اخذه مجانا كما مر
وبالثلث الذي اشتراه به لو اشتراه منهم تاخرى من العود واخرى
الى دارنا وبقية العرض لو اشتراه به وبالقيمة لو اتهمه منهم
زاد في الدرر او ملكه بعقد فاسد لكن في البحر شراء بخبر وخبر
ليس لما لك اخذه باتفاق الروايات وكذا الشراء بمثل النسبة
او بمثل قدر او وصفا بعقد صحيح او فاسد لحكم الفائدة
فلو باقل قدر او اوردى وصفا فله اخذه لانه يفيد وليس بربا
لانه قدر وان وصلية ففي عينه او قطع يده واخذ مشغره
ارشه او فقاها المشتري فيا اخذه بكل الثمن ان شاء لان الاوصاف
لا يقابلها شيء منه والقول للمشتري في مقداره اي الثمن بمبيته
عند عدم البرهان لان البينة مبينة ولو برهنا فبينة المالك
ايضا خلافا للشاخي نهد فان تكرر الاسر والشراء بان اسر ثانيا
وشراء آخر اخذ المشتري الاقل من الثاني بتمه جبرا لورود الاسر
على ملكه فكان الاخذ له ثم ياخذ المالك القديم بالثمنين ان شاء

هذا هو الحق
فيما ذكره
في كتابه
الدرر

لقيامه عليه بهما وقبل اخذ الاقل لا ياخذ القديم كيلا يفتن
الثلث ولا يمكن حرقنا ومدمرنا وامر ولدنا ومكاتبنا بحريتهم
وجه في اخذه ما لكه مجانا لكن بعد القسمة تؤدي قيمته من بيت
المال ويملك عليهم جميع ذلك بالقبلة لعدم العصمة ولو نزل اليهم
دابة ملكوها التحق الاستيلاء اذ لا يد للعجم وان اتى اليهم
قرب مسلم فاخذوا فلهما لا يمكنه خلافا لهما لظهور ذلك
على نفسه بالخروج من دارنا فلم يبق محلا للملك بخلاف ما اذا
اتى اليهم بعد ارتداده فاخذوا ملكوا اتفاقا ولو اتى
ومعه فرس او متاع فاشترى رجل ذلك كله منهم اخذ المالك
العبد مجانا لما مر انهم لا يمكنه واخذ غيره بالثلث لانه ملكه
وعتق عبد مسلم او ذمي لا يبيعه على بيعه ايضا ويبيعه بغيره
مستأمن ههنا واخذ له دارهم اقامة لتبيين الدارين
مقام الاعتاق كالواستولوا عليه واخذوه دارهم فابق اليها
قيده بالمستأمن لانه لو شراه حرقي لا يعتق عليه اتفاقا لما راج
حق استرداده نهد كعبد لهم اسلم ثم فحاشا الى دارنا او الى عسكرنا
ثمة او اشتراه مسلم او ذمي او حرقي ثمة او عرضة على البيع وان لم يقبل
المشتري بحس او ظهن عليهم ففي هذه الشئ صور يعتق العبد
بلا اعتاق ولا ولا لا احد عليه لان هذا اعتاق حكى به في
الزيلعي لو قال الحرقي لعبد اخذ ابده انت حر لا يعتق عند
اي حنيفة رضي الله عنه لانه يعتق ببيان مسرق ببيتان
باب المستأمن اي الطالب للامان هو من
يدخل دار غيره بامان مسالما كان او حربيا دخل مسلم دار الحرب
بامان حرم تعرضه لشي من دم ومال ونفوس منهم اذ المسلمون
عند شروطهم فلو اخرج اليها شيئا ملكه ملكا حرما لا يفتن
به وجوبا وقيده بالخراج لانه لو غصب منهم شيئا ارده عليهم

بخلاف الاسير فيباح تفرغه وان اطلقه طوعا لا ذم غير مستأمن
 فهو كالمقتلص فان يجوز له اخذ المال وقتل النفس دون
 استباحة الفرج لانه لا يباح الا بالملك الا اذا وجد امرأة
 المأسورة او ام ولده او مدينته لا نهم ما ملكوهن بخلاف
 ولديها من اهل الحرب اذ لو وطوهن بحب العدة للشبهة
 فان اذانه حرق ديننا ببيع او قرض او بيعه او غصبها
 صاحبه وخرجها اليها لم يقض لمجد بشئ لا نه ما التزم
 الاسلام فيها مضي بل فيما يستقبل ويفتح المسلم بورد المقصود
 فيبقى زاد ابن الكمال رحمه الله وبرد الدين ايضا ديانة
 لا قضاء لانه غدر وكذا الحكر بحري في جبهتين فوال
 ذلك اي الادانة والغصب ثم استأمننا لما بيناه خرج حربي
 مع مسلم الى العسكر فاذ على المسلم ان يسيروا وقال العزلي كنت
 مستأمننا فالقول للعزلي اذا قامت قرينة بكونه مكثوقا
 او مغولا لا عملا بالظاهر نحو وان خرجا اي الحربان مسلمين
 وتحاكما قضى بينهما بالدين لو وقع صحيحا للتراضي واما الغصب
 فلا لما مر انه ملكه قتل احد المسلمين المستأمنين صاحبه عملا
 او خطأ بحب الدية لسقوط القود ثمة كالحق في ماله
 فيهما لتعذر الضيامة على العاقلة مع تباين الدارين
 والكفارة ايضا في الخطاء لا لخلق النقص وفي قتل احد الاسيرين
 الاخر كفر فقط لما مر ببلادي في الخطا ولا شئ في العمل أصلا
 بالاسرصار تبعالهم فسقطت عصمته الموقوفة لا الموثقة
 فلذا يكفر في الخطا كقتل مسلم اسيرا او من اسلم ثم ولو ورثته
 مسلمون ثم فيكفر في الخطا فقط لعدم الاحراز بدارنا
فصل في استئمان الكافر لا يمكن حربي دخل اليها مستأمن
 فيها سنة لئلا يصيب عينا لهم وعونا علينا وقيل له

المقومة اسير قال
 كالمقتل

من قبل

من قبل الامارات اقامت سنة قيد اتفاقي لجوان توقيت ما دونهما
 كشهر وشهرين ددد لكن ينبغي ان لا يلحقه ضرر بتفسير المدة جدا
 فتح وصنعنا عليك الجزية فان مكث سنة بعد قبوله فهو ذم في ظاهر
 المتن ان قول الامام له ذلك شرط لكونه ذميا فلا اقام سنة
 او سنتين قبل القول فليس بذمى وبه صرح القناني وقيل نعم
 وبه جزم في الدرر قال في الفتح والاقول اوجه ولا جزية عليه
 في حوله المكث الا بشرط اخذها منه فيه واذا صار ذميا بحري
 القصاص بينه وبين المسلم ويضمن المسلم قيمة خمره وخنزيره
 اذا اتلفه ويجب الدية عليه اذا قتله خطأ ويجب كف الذي
 عنه وتحرم غيبته كالمسلم فتح وفيه لومات المستأمن
 في دارنا وورثته ثمة وقف ماله لهم وبأخروا ببيتهم ولو
 من اهل الذمة فكيف لا يقبل كتاب ملكهم واذا اراد الرجوع الى دار
 الحرب بعد الحول ولولتجارة او قضاء حاجة كما يفيد الاطلاق نهر
 لان عقد الذمة لا ينقض ومفاده منع الذمى ايضا كما يقع
 ومنع عليه الخراج بان الزم به واخذ منه عند حوله وقته لان
 خراج الارض كخراج الدار او صار لها اي المستأمن الكفاية
 ذوق مسلم او ذمى لتبعيتها له وان لم يدخل بها عكسه لا مكان
 طلائعها ولو نكحها هنا فطالبت بهر ها فلها منعه من الرجوع
 تا تاريخا فلو لم يفك حتى مضى حوله ينبغي صيرورته
 ذميا على ما مر عن الدرد ومنه علم حكم الدين الحارث في دارنا
 فان رجع المستأمن اليهم ولو غدره حل دمه لبطلان امانه
 فان ترك ولا يعة عند معصوم مسلم او ذمى او دينا عليها
 فاسروا وظهر بالبناء المفعول بمعنى غلب عليهم فاخذوه وقتلوه
 سقط عنهم وسلامه وما غصب منه واجرة عين لجرها سبق
 يده وصار ماله كود يعة وما عند شريكه ومضاربه وما في بيته

فكيف قال في الفتح فان اقاموا بيته
 من اهل الذمة قبلت استئمانا
 لا يبرأ منهم في دار الحرب
 لا يعرفها المسلمون فصار شهاد
 النساء فيما لا يطلع الرجال
 حاشية

في دارنا فينا واختلف في الرهن ورجح في التهرئة للمهرن بدينه
وفي السراج لو بعث منه يأخذ الوديعة والقرض وجب تسليم
اليه انتهى وعليه فيؤتي منه دينه هنا ولو صارت ووديعة
نيا وان قتل او مات فقط بلا غلبة عليهم فدينه وقرضه ووديعة
لو رثته لان نفسه لم تصرف مغنومة فكذا اماله كما ظهر عليه
فهو بقاله حر في هذه الامة عرس واود ووديعة مع معصوم
وعينه فاسلم هنا او صار ذميا ثم طهرنا عليهم فكله في عدم
يده وولايته ولو سبي طفلا لنا فهو من مسلم وان اسلم ثم
نكح فجاء هنا فطهرنا عليهم فطفله حر مسلم لا اتحاد الدار
ووديعة مع معصوم له لان يده كيد محترمة وعينه في
ولو عينا غصبها مسلم لعدم النية فتح وللا مام حتى اخذ دية
مسلم لا ولي له اصلا ودية مستأمن اسلم هنا من عاقلة قاتله
خطا لقتله نفسا معصومة وفي العمد له القتل قصاصا
او الدية صلحا لا العفو نظر الحق العامة حر في امواله ومن حجب
عليه قود النجا بالحر لا يقتل بل يحبس عنه الفدا يخرج فيقتل لان
من دخله فهو آمن بالنصر وسيجي في الجنايات لا تصير دار الاسلام
دار الحرب الا بامور ثلاثة باجواء احكام اهل الشرك فيها وبانصافها
بل دار الحرب وبان لا يبقى فيها مسلم او ذمي امنا بالامان الا في
على نفسه ودار الحرب تصير دار الاسلام باجواء احكام اهل الام
فيها كجمعة وعيد وان بقي فيها كافرا صلى وان لم يتصل بدار الاسلام
دره وهذا ثابت في نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح فكانه تركه في بعض
ووضع باقيه **باب العشر والخارج والخزينة**
ارض العرب هي من هذا الشام والكوفة الى اليمن
وما اسلم اهل طوعا او فتح عنوة وقسم بين جيشنا والبصرة
ايضا باجماع الصحابة رضي الله عنهم عشيرة لانه ايق بالمسلم

لانه اذا عفي عنه ريت الما

وكذا

وكذا بستان مسلم او كومه كان داره دره ومرو في باب العاشر
شئ في هذا وحررناه في شرح الملتقى وسواد قري العراق وحده
من العذيب بضم ففتح قرية من قري الكوفة الى عقبة خلوات
ابن عمران بضم فسكون قرية بين بغداد وهمدان عرضا ومن
العلث بفتح فسكون فمثلة قرية شرق دجلة موقوفة على
العلوية وما قيل من التعلبية بفتح فسكون غلط مصنف رحمه الله
عن المغرب الى عبادان بالقشور حصص صغير يشط البحر في المثل
ليس وراء عبادان قرية مستنصف طولا وبالايام اثنان وعشرون
يوما ونصف وعرضه عشرة ايام سراج وما فتح عنوة ولم
يقسم بين جيشنا مكة سواء اقر اهل عليه او نقل اليه كفار
اخر او فتح صلحا خراجية لانه ايق بالكان وارض السواد ملكة
لا هله يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها هداية وعند الائمة
الثلاثة رضي الله عنهم هي موقوفة على المسلمين فلم يجوز بيعهم
فتح ويحب الخراج في ارض الوقف الا المشتراة من بيت المال
اذا وقعها مشريا بها فلا عشر فيها ولا خراج شر تبلا ليه مغزا بالبحر
وكذا الوهم يوقعها كما ذكرته في شرح الملتقى والصبي والمجنون
لو كانت الارض خراجية والعشر لعشرية دره ومرو الزكاة
وقالوا ارض الشام ومصر خراجية وفي الفتح المأخوذ الآن
من اراضي مصر اجرة لا خراج الا ترى انها ليست مملوكة للذراع
كأنه لو كانت المالكين شيئا فشيئا بلا وارث فصارت لبيت المال
وعلى هذا فلا يصح بيع الامام ولا شرائه من وكيل بيت المال شيئا
منها لانه كولي اليتيم فلا يجوز الا للضرورة والبياد بالله ذاك في
البحر او رغب في العقار بضعف قيمة على قول المتأخرين المفق
قلت وسيجي في باب الوحي جواز بيع الصبي في سبع مسائل ونصه
وافتي مفتي دمشق فضل الله والرومي رحمه الله بان غاليا

نفسه بضعف عقار صغيره اجني لمن
الضعيف او دين المست او نفقة سائر
لا تقادها الامنة المست او نفقة سائر
لا تزيد على مؤنته او خرفه خرابه
او نقصانه او كونه في يد متغلب

تسلطانية لا تقراض ملاكها قالت لبنت المال فتكون في يد زعمائها
 كالعارية انتهى وفي التهر عن الواقعات لو اراد السلطان شراها
 لنفسه يا مرغوبه ببيعها ثم يشتريها منه لنفسه انتهى واذ لم
 يعرف الحال في الشراؤه من بيت المال فالاصل الصحة وبه عرف
 صحة وقف المشتراة من بيت المال وان شروط الواقعتين
 صحيحة وانه لا خراج على اراضيها وموات احياه ذبحي باذن
 الامام او رضى له كما مر خراجي ولو احياه مسلم اعتبر قربة ما
 قارب الشئ اعطى حكمه وكل منها اي العشرية والخارجية ان سقى
 بماء العشر اخذ منه العشر الا ارض كافرا بماء العشر اذ لا يبداء
 بالعشر وان سقى بماء الخراج اخذ منه الخراج لان الماء بالماء
 وهو اي الخراج نوعان خراج مقاسمة ان كان الواجب بعض الخراج
 كالحمس ونحوه وخراج وظيفة ان كان الواجب شيئا من الزمة
 يتعلق بالتمكن من الاستفاد بالارض كما وضع سيدنا محمد صلى الله
 عليه وسلم على السواد لكل جريب هو ستون ذراعا في ستين بذراع
 كسرى سبع قبضات وقيل للمعتبر في كل بلدة عرفهم وعرف
 مصر القندير بالعدان فتح وعلى الاقل الموعول بجريبلغة الماصعا
 من بر وشعير ودرهما عطف على صاعا من اجود النفود زيكي
 وجريب الرطوبة خمسة دراهم وجريب الكوم او النخل متصلة
 فيد فيها ضعيفا ولها سواء متا ليس فيه توظيف سيدنا محمد صلى الله
 عليه وسلم كزعفران وبستان هو كل ارض يحوطها حائط وفيها اشجار متفرقة
 يمكن الذرع تحتها فلو ملتفتة اي متصلة لا يمكن ذراعة ارضها
 فهو كرم طاقته وعناية الطاقة نصف الخارج لانه التنصيف عني
 الانصاف فلا يزداد عليه في خراج المقاسمة ولا في الموظف على مقدار
 ما وظفه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وان طاقته على الصالح كافي
 وينقص ما وظف عليها ان لم تطوق بان لم يبلغ الخارج ضعف الخراج

في بيعها
 ثم يشتريها
 لنفسه
 انتهى
 واذ لم
 يعرف
 الحال
 في
 الشراؤه
 من
 بيت
 المال
 فالاصل
 الصحة
 وبه
 عرف
 صحة
 وقف
 المشتراة
 من
 بيت
 المال
 وان
 شروط
 الواقعتين
 صحيحة
 وانه
 لا
 خراج
 على
 اراضيها
 وموات
 احياه
 ذبحي
 باذن
 الامام
 او
 رضى
 له
 كما
 مر
 خراجي
 ولو
 احياه
 مسلم
 اعتبر
 قربة
 ما
 قارب
 الشئ
 اعطى
 حكمه
 وكل
 منها
 اي
 العشرية
 والخارجية
 ان
 سقى
 بماء
 العشر
 اخذ
 منه
 العشر
 الا
 ارض
 كافرا
 بماء
 العشر
 اذ
 لا
 يبداء
 بالعشر
 وان
 سقى
 بماء
 الخراج
 اخذ
 منه
 الخراج
 لان
 الماء
 بالماء
 وهو
 اي
 الخراج
 نوعان
 خراج
 مقاسمة
 ان
 كان
 الواجب
 بعض
 الخراج
 كالحمس
 ونحوه
 وخراج
 وظيفة
 ان
 كان
 الواجب
 شيئا
 من
 الزمة
 يتعلق
 بالتمكن
 من
 الاستفاد
 بالارض
 كما
 وضع
 سيدنا
 محمد
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 على
 السواد
 لكل
 جريب
 هو
 ستون
 ذراعا
 في
 ستين
 بذراع
 كسرى
 سبع
 قبضات
 وقيل
 للمعتبر
 في
 كل
 بلدة
 عرفهم
 وعرف
 مصر
 القندير
 بالعدان
 فتح
 وعلى
 الاقل
 الموعول
 بجريبلغة
 الماصعا
 من
 بر
 وشعير
 ودرهما
 عطف
 على
 صاعا
 من
 اجود
 النفود
 زيكي
 وجريب
 الرطوبة
 خمسة
 دراهم
 وجريب
 الكوم
 او
 النخل
 متصلة
 فيد
 فيها
 ضعيفا
 ولها
 سواء
 متا
 ليس
 فيه
 توظيف
 سيدنا
 محمد
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 كزعفران
 وبستان
 هو
 كل
 ارض
 يحوطها
 حائط
 وفيها
 اشجار
 متفرقة
 يمكن
 الذرع
 تحتها
 فلو
 ملتفتة
 اي
 متصلة
 لا
 يمكن
 ذراعة
 ارضها
 فهو
 كرم
 طاقته
 وعناية
 الطاقة
 نصف
 الخارج
 لانه
 التنصيف
 عني
 الانصاف
 فلا
 يزداد
 عليه
 في
 خراج
 المقاسمة
 ولا
 في
 الموظف
 على
 مقدار
 ما
 وظفه
 سيدنا
 محمد
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 وان
 طاقته
 على
 الصالح
 كافي
 وينقص
 ما
 وظف
 عليها
 ان
 لم
 تطوق
 بان
 لم
 يبلغ
 الخارج
 ضعف
 الخراج

الموظف

الموظف فينقص الى نصف الخارج وجوبا وجواز عند الاطاقة
 وينبغي ان لا يزداد على النصف ولا ينقص عن الخمس حدا
 وفيه لو غرس بارض الخراج كرم او شجر فعليه خراج الارض الى
 ان يطعم وكذا الوقطع الكرم وزرع الحب فعليه خراج الكرم واذ
 اطعم فعليه قدر ما يطيق ولا يزداد على عشرة دراهم ولا ينقص عما كان
 وكلها يمكن الزرع تحت شجرة فيستان وما لا يمكن فكرم واما
 الاشجار التي على المستنارة فلا شئ فيها انتهى وفي زكوة الخاتمة
 قوم شروا ضيعة فيها ارض وكروم فشرى احد هاهنا الكرم واخر ارض
 وارادوا قسم الخراج فلو معلوما فكما كان قبل الشراء والا كان كان
 جملة فان لم يعرف الكرم الاكثر وما قسم بقدر الحصص قريبة
 خراجهم متفاوت فطيلوا التسوية ان لم يعلم قدره ابتداء ترك على ما
 كان ولا خراج ان غلب الماء على ارضه وانقطع الماء او اصاب الزرع
 آفة سماوية كغرق وحقق وشدة برد الا اذا بقي من السنة ما
 يمكن الزرع فيه ثانيا اما اذا كانت الآفة غير سماوية ويمكن
 الاختراذ عنها ككل قردة وسباع ونحوها كالبغام وفاروقه وخبز
 او هلك الخارج بعد الحصاد لا يسقط وقيله يسقط ولو هلك
 بعضه ان فضل عما انفق شئ اخذ منه مقدار ما بينا مصنف
 رحمه الله سراج وعامة في الشربلة لينة مغزيا للبحر قال وكذا حكم
 الاجارة في الارض المستأجرة فان عطلها صاحبها وكان خراجها
 موظفا او اسلم صاحبها او اشترى مسلم من ذبح ارض خراج
 يجب الخراج ولو منعه انسان في الزراعة او كان الخراج مقاسمة لا
 يجب شئ سراج وقد علمت ان المأخوذ من ارض مصر اجرة
 لا خراج فافعل الان من الاخذ من الفلاح وان لم يزدع ويسمى
 ذلك فلاحة واجباره على السكن في بلدة معينة يعمر داره ويوزع
 الاراضي حرام بلا شبهة نهر ونحوه في الشربلة لينة مغزيا للبحر

وكذا الا اذا
 كان
 كرم
 او
 شجر
 فعليه
 خراج
 الارض
 الى
 ان
 يطعم
 وكذا
 الوقطع
 الكرم
 وزرع
 الحب
 فعليه
 خراج
 الكرم
 واذ
 اطعم
 فعليه
 قدر
 ما
 يطيق
 ولا
 يزداد
 على
 عشرة
 دراهم
 ولا
 ينقص
 عما
 كان
 وكلها
 يمكن
 الزرع
 تحت
 شجرة
 فيستان
 وما
 لا
 يمكن
 فكرم
 واما
 الاشجار
 التي
 على
 المستنارة
 فلا
 شئ
 فيها
 انتهى
 وفي
 زكوة
 الخاتمة
 قوم
 شروا
 ضيعة
 فيها
 ارض
 وكروم
 فشرى
 احد
 هاهنا
 الكرم
 واخر
 ارض
 وارادوا
 قسم
 الخراج
 فلو
 معلوما
 فكما
 كان
 قبل
 الشراء
 والا
 كان
 كان
 جملة
 فان
 لم
 يعرف
 الكرم
 الاكثر
 وما
 قسم
 بقدر
 الحصص
 قريبة
 خراجهم
 متفاوت
 فطيلوا
 التسوية
 ان
 لم
 يعلم
 قدره
 ابتداء
 ترك
 على
 ما
 كان
 ولا
 خراج
 ان
 غلب
 الماء
 على
 ارضه
 وانقطع
 الماء
 او
 اصاب
 الزرع
 آفة
 سماوية
 كغرق
 وحقق
 وشدة
 برد
 الا
 اذا
 بقي
 من
 السنة
 ما
 يمكن
 الزرع
 فيه
 ثانيا
 اما
 اذا
 كانت
 الآفة
 غير
 سماوية
 ويمكن
 الاختراذ
 عنها
 ككل
 قردة
 وسباع
 ونحوها
 كالبغام
 وفاروقه
 وخبز
 او
 هلك
 الخارج
 بعد
 الحصاد
 لا
 يسقط
 وقيله
 يسقط
 ولو
 هلك
 بعضه
 ان
 فضل
 عما
 انفق
 شئ
 اخذ
 منه
 مقدار
 ما
 بينا
 مصنف
 رحمه
 الله
 سراج
 وعامة
 في
 الشربلة
 لينة
 مغزيا
 للبحر
 قال
 وكذا
 حكم
 الاجارة
 في
 الارض
 المستأجرة
 فان
 عطلها
 صاحبها
 وكان
 خراجها
 موظفا
 او
 اسلم
 صاحبها
 او
 اشترى
 مسلم
 من
 ذبح
 ارض
 خراج
 يجب
 الخراج
 ولو
 منعه
 انسان
 في
 الزراعة
 او
 كان
 الخراج
 مقاسمة
 لا
 يجب
 شئ
 سراج
 وقد
 علمت
 ان
 المأخوذ
 من
 ارض
 مصر
 اجرة
 لا
 خراج
 فافعل
 الان
 من
 الاخذ
 من
 الفلاح
 وان
 لم
 يزدع
 ويسمى
 ذلك
 فلاحة
 واجباره
 على
 السكن
 في
 بلدة
 معينة
 يعمر
 داره
 ويوزع
 الاراضي
 حرام
 بلا
 شبهة
 نهر
 ونحوه
 في
 الشربلة
 لينة
 مغزيا
 للبحر

قال وتقدم ان مصر لان ليست خراجية بل بالاجرة فلا شيء على من
 له زرع ولا يمكن مستأجرا واجبر عليه بتسليمها فما فعله الظلمة من
 الاضطرار حرام خصوصا اذا اراد الاشتغال بالعلم وقالوا وزرع الارض
 قايما على الاعلى كزعفران فعليه خراج الاعلى وهذا يعلم ولا يفتى به
 كيلا يتجرى الظلمة باع ارضا خراجية ان بقي من السنة مقدار ما
 يتمكن المشتري من الزراعة فعليه الخراج والا فعلى البايع عناية
 ولا يؤخذ العشر من الخارج من ارض الخراج لانها لا يجهل ان خلافا
 للامام الثاني فخرهم انه ولا يتكدر الخراج في سنة لو موطنها ولا
 بان كان خراج مقاسمة تكررت لتعلقه بالخارج حقيقة كالعشر
 فانه يتكرر ترك السلطان او نايبه الخراج لرب الارض وهب
 له ولو شفاعته جاز عند الثاني وحل له لو تصرفا والا تصدق
 به به يفتى وما في الحاوي من ترجيح حله لغير المصروف خلاف
 المشهور ولو ترك العشر لا يجوز اجماعا ويخرجه بنفسه للفقراء
 سراج خلافا لما في قاعدة تختار الامام منوط بالمصلحة من
 الاشياء معذرا للجزايرة فتنية وفي التهر يعلم من قول الثاني
 حكم الاقطاعات في اراضي بيت المال اذ حاصلها ان الرقبة
 لبيت المال والخراج له وحينئذ فلا يصح بيعه ولا هبته ولا
 وقفه لعدم اية ايجابته بخلافه على اجارة المستأجرة
 الحوادث واقطعها السلطان له ولا ولادة وسلب وعقبه على
 ان من مات منهم انتقل نصيبه الى احبته ثم مات السلطان
 وانتقل من قطع له في زمان سلطان آخر هل يكون لا ولادة
 لم اره ومقتضى قواعدهم الغاء التعلق بموت المعلق فتدبر
 ولو اقطع السلطان ارضا مواتا او ملكها السلطان ثم اقطعها
 له جاز وقفها لها والارض من السلطان ليس بايقاف البتة
 وفي الاشياء قبيل القول في الدين افتى العلامة قاسم عليه الرحمة

بشكل الخارج
 الشافعي

الصلوة بمعنى
 الرقبة
 قاسم

بصحة

بصحة اجارة المقطع وان للامام ان يخرج منه متى شاء وقتها
 نجيم بغير الموات اما الموات فليس للامام اخراجه عنه لانه يملكه
 بالحياء فيحفظ **فصل في الجزية**
 هي لغة الجزا لا بها جزت عن القتل والجمع بخزى كل
 ولحي وهي نوعان الموضوع من الجزية يصلح لا يقدر ولا يقدر
 بتحرز اعني الغدر وما وضع بعد ما قهر واوتر واعلى ملاكهم
 في كل سنة على فقير معتمل يقدر على تحصيل النفدين باي وجه
 كان يتابع وكفى صحته في اكثر السنة هداية اثني عشر شهرا
 في كل شهر درهم وعلى وسط الحال ضعفه في كل شهر درهم
 وعلى اكثر ضعفه في كل شهر اربعة وهذا للتسهيل لا لبيان
 الوجوب لانه باول الحول بنائية ومن ملك عشرة آلاف درهم فصاعد
 وفي ملك ما بين درهم فصاعدا متوسط ومن ملك ما دون المائة
 او اقل شيئا فقير قاله الامام الكرخي عليه الرحمة وهو احسن الاقوال عليه
 الاعتماد بحج واعتبر ابو جعفر العرف وهو الاصح تارة ثانية ويعبر
 بوجود هذه الصفات في آخر السنة فتح لانه وقت وجوب
 الاداء تهر وتوضع على كتابي يدخل في اليهود السامرة لانهم
 يدعون بنبون بشرية سيدنا موسى عليه الصلوة والسلام وفي التصاري
 القويح والارمن واما الصابئة ففي الخائفة تؤخذ منهم عند خلافا
 لها ومجوسى ولوعربيا لوضع عليه الصلوة والسلام على الجوسى
 وثاني مجي لجواز استرقاقه بخاز ضرب الجزية عليه لا على وثني
 عربى لان المعجزة في حقه اظهر فلم يعدل ومرتب فلا يقبل منهما
 الاسلام او الشيف ولو ظهرنا عليهم فندسائهم وصبيائهم في
 وصبي وامرأة وعبد ومكاتب ومدبر وابن ام ولد وزمن من زمن
 يزمن زمانه نقص بعض اعضائه او تعطل قواه فدخل المنفلوج
 والشيخ العاجز واعمي وفقير غير معتمل وراهب لا يخالط لانه لا

سورة

بصحة
 الجزية
 على
 الجوسى
 وغيره
 من
 الملوك
 والارمن
 والصابئة
 والمجوسى
 وغيرهم
 من
 الملوك
 والارمن
 والصابئة
 والمجوسى
 وغيرهم

الجامع الصغير علمه وأستبرأ كبراً آخر تصنيف الإمام محمد رحمه الله تعالى
 قال ظاهره أنه أورد فيه ما استقر عليه الحال انتهى وفي الثانية
 ثم إن شأقهم لا يحيدهم بالكسح والذم إذا اشترى داراً أو
 شراها في المصر لا ينبغي أن تباع منه ولو اشترى بغير بيعها
 من المسلم وقيل لا يجوز إلا إذا كثر عدد **قلت** وفيه من
 المفتي أبي السعود رحمه الله من كتاب الفتوة سئل عن مسجون
 يبق في أطرافه بيتاً من المسلمين وأحاط به الكفرة فكان لهم
 والمؤذن فقط لا بطل وظيفتها يذهب إليه فيؤذن ويصليان
 به فهل تحل لها الوظيفة فأجاب بقوله تلك البيوت يأخذها
 المسلمون بغيرتها جبراً على الفور وقد ورد الأمر الشريف السلطاني
 بذلك أيضاً فأحكم لا يؤخر هذا أصلاً انتهى فليحفظ وفيها من
 الجهاد وبعدان ورد الأمر الشريف السلطاني بعدم استخدام
 الذميين للعبيد والجوار لو استخدم ذمياً عبداً أو جارية ماذا
 يلزمه فأجاب بقوله يلزمه التعزير الشديد والجس في الثانية
 ويؤمرون بما كان استخفاً لهم وكذا تميز دورهم عن دورنا انتهى
 فليحفظ ذلك وإذا تكاثر أهل الذمة دوراً فيما بين المسلمين ليسكنوا
 فيها في المصر جاز لعود نفعه إلينا وليرواتعاملنا فليسلموا بشرط
 عدم تقليل الجماعات بسكنائهم شرطه الإمام الخواصر رحمه الله فإن لزم
 ذلك من سكنائهم أمروا بالاعتزال عنهم والتكثيف ليس فيها مسلمون
 وهو محفوظ عن أبي يوسف رحمه الله بغير عن الذخيرة وفي الأشياء
 وأختلف في سكنائهم بيننا في المصر والمقعد الجواز في محلة خاصة
 وأقر المصنف رحمه الله وغيره لكن رده شيخ الإسلام جويته أنه
 رحمه الله وجزم بأنه فهم خطأ فكأنه فهم في الناحية المحلة
 وليس كذلك فقد صرح القرطبي في شرح الجامع الصغير بجلها
 نقل عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى أنهم يؤمرون ببيع دورهم

في أمصار المسلمين والخروج عنها والتكثيف خارجها لئلا يكون لهم
 خاصة نقلاً عن النسفي رحمه الله والموادى بالمنع المذكور عن الأمصار
 أن يكون لهم في المصر محلة خاصة يسكنونها ولهم فيها منعة
 عارضة كمنعة المسلمين فاما سكنائهم بينهم وهم مقهورون
 فلا كذلك كذا في فتاوى الاسكندر رحمه الله فليحفظ وينتقض عنهم
 بالقلبة على موضع الجواب أو بالخلاف بدو الجواب زاد في الفتح أو الامتناع
 من قبول الجزية أو يجعل نفسه طليعة للمشركيين بأن يبعث ليطلع
 على أخبار العدو فلو لم يبعثوا لذلك لم ينقض عهدهم وعليه
 يحمل كلام المحيط وصار الذي في هذه الأربع صور كما مر في
 كل أحكامه الأمانة لو أسرى يسترق والموتد يقتل ولا يجوز على قوله
 الذمة والمقتدى جبر على الإسلام لا ينتقض عهداً بقوله انتقضت
 العهد زلتني بخلاف الأمان الموقوت فإنه ينتقض بالقول بحر ولا
 بالآباء عنه أداؤه الجزية بل عن قبولها كما مر ونقل العيني عن الواقعا
 قتله بالآباء عنه الأداة قال وهو قول الثلاثة لكن ضعفه في البحر
 ولا بالنزاع بمسألة وقتل مسلم وافترسان مسلم عنه دينه وقطع
 الطريق وسب النبي صلى الله عليه وسلم لأن كفه المقارن له لا
 يمنعه فالطاري لا يرفع فلو من مسلم قتل كما سيأتي ويؤدب الذي
 ويعاقب على سب دين الأسير أو النبي صلى الله عليه وسلم أو القرآن
 كما في غيره قال العيني واختيارى في السب أن يقتل انتهى
 وتبعه ابن القيم رحمه الله **قلت** وبه أفتى شيخنا الخليلي
 رحمه الله وهو قول الإمام الشافعي رضي الله عنه ثم رأيت في معروضات
 المفتي أبي السعود رحمه الله أنه ورد أمر سلطان بالعمل بقوله أئمتنا
 القائلين بقتله إذا أظهر أنه مقتاده وبه أفتى شافعي في بكر اليهود
 قال لبشر النصراني نبيكم عيسى ولدنا يقتل بسببه الأنبياء عليهم
 الصلوة والسلام انتهى **قلت** ويؤيده أن ابن كمال باشا

عارضة المنفعة بفتح الميم والنون
 مانع وقتلهم فلا في منعة التي
 عن وعشيرة بمنعونه من وصوله
 عبد الوالي

لا يمنع عقد الذمة

بأنه

رحمته في احاديثه الاربعينية في حديث الرابع والثلاثين يا شامة
 لا تكوني فاحشة قال ما نصبه والحق انه يقتل عندنا اذا اعلن
 عليه الصلوة والسلام صرح به في سير الزخيرة حيث قال
 واستدل محمد رحمه الله بكتاب قتل المرأة اذا اعلنت بشتها الرسول
 بما روى ابن سيدنا عمر بن الخطاب ان عمر بن عبد الله سمع
 عطاء بنت مروان تؤذي الرسول فقتلها ليلامرحله
 صلى الله عليه وسلم على ذلك فليحفظ ويؤخذ من مال بالغى تغليبي
 وتغلبية لا من صنفهم الا المخرج ضعف ذلك انما باحكامها ما يجب
 فيه الزكاة المعهودة بيننا لان الصلح وقع كذلك ويؤخذ من مولا
 اى معتق التغلبي في الجزية والخراجي كمولي القرشي وحديث
 مولى القوم منهم مخصوص بالايجاع ومصرف الجزية والخراج
 ومال التغلبي وهديتهم للامام وانما يقتلها اذا وقع عندهم ان
 قتالنا الذي جوهروا ما اخذ منهم بلا حرب ومنه تركته
 ذمى وما اخذ منهم ظهيري مصالحنا خبر مصرف كسد ثغورنا
 بناء قنطرة وجسور كفاية العلماء والمتعلمين تخميس وبه يدخل
 طلبية العلم فتح والقضاة والقوال ككتبة قضاة وشهود قسمة ورتبا
 سواحل ورزق المقاتلة وذرايعهم اى ذراى كل من ذكر مسكين
 واعتمده في البحر قايلا وهل يعطون بعد موت ابايهم حالة الصغر
 لهراره والى هنا تمت مصارف بيت المال ثلثة فهذه امصرف
 جفية وخراج ومصرف زكاة وعشرون في الزكاة ومصرف خمس
 وركاز مر في السير وبقي رابع وهو لقطه وتركته بلا وارث ودية
 مقتول بلاولى ومصرفها لقيط فقير وفقير بلاولى وعلى الامام ان
 يجعل لكل نوع بيتا يخصه وله ان يستقرض من اهلها لمصرفه
 لاخر ويعطى بقدر الحاجة والفقه والفضل فان قصر كان الله
 عليه حسبا ذليلى وفي الحاوى المراد بالمحافظة في حديث

قال في البحر واما قوله عليه الصلوة والسلام
 مولى القوم منهم فانما هو في حكم خاص
 وهو عدم دفع الزكاة اليه بدليل
 الاجماع على ان مولى الهاشمي لا يتزل
 من ذلته في الكفاة لها شمية والامامة

القرآن ما يتاد يناد هو المفتي اليوم ولا شئ الا ان يهلك لضعفه فيعطيه ما يستجوعته ومن مات ممن ذكر
 في نصف الحول حرم من العطاء لانه صلة فلا تملك الا بالقبض
 واهل العطاء في زماننا القاضي والمفتي والمدبر صدى
 شريعة ولو مات في اخره او بعد تمامه كما يحتج اخذ الله
 يستحق الصوف الى قريبه لانه اوفى تعبه فيندب الوفاة ومن
 تعجله فمات او عزل قبل الحول قيل يجب رد ما بقى وقيل لا كالشفقة
 المججلة ذليلى والمؤذن والامام اذا كان لها وقف ولم يستوفيا
 حتى ماتا فانه يسقط لانه كالصلة وكذلك القاضي وقيل لا يسقط
 لانه كلاجرة وهذا ثابت في نسخ الشرح ساقط من نسخ المتن
 وتامه في الدرر وقد خصته في الوقف **باب المثل**
 هو لغة الراجع مطلقا وشرعا الراجع عن دين الاسلام
 وركنها اجزاء كلمة الكفر على اللسان بعد الايمان وهو تصديق
 سيدنا ومولا ناعظم صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به عن
 الله تبارك وتعالى مما علم بحقيقة ضرورة وهل هو فقط او هو مع
 نطق او هو مع الاقرار قولان واكثر الخنفية على الثاني والمحققون
 على الاول والاقول شرط لاجزاء الاحكام الدينية اتفاق على انه
 يعتقد متى طوبى به اى به فان طوبى به فلم يقر فهو كفر عناد
 قاله المصنف رحمه الله وفي الفتح من هزل بلفظ كفر ارتد وان لم
 يعتقد للاستخفاف فهو كفر عناد والكفر لغة التبرؤ شرعا
 تكذيبه صلى الله عليه وسلم في شئ مما جاء به من الدين ضرورة والفا
 تعرف في الفتاوى بل افردت بالتأليف مع انه لا يغنى بالكفر بشئ
 منها الا فيما اتفق المشايخ عليه كما سيجي قال في البحر وقد ازيلت
 نفسي ان لا افنى بشئ منها وشرائط صحتها العقل والسمع
 والطوع فلا تصح ردة مجنون ومعتوه وموسوس ومبى

بعد

لا يعقل وسكرات ومكره عليها وأما البلوغ والذكورة فليسا بشرط
 بدائع وفي الأشياء لا تصح ردة الشكران إلا الردة بسبب النبي
 صلى الله عليه وسلم فإنه يقتل ولا يعفى عنه من ارتد عن الحاكم
 عليه السلام استحياءا على المذهب بلوغه الدعوة وتكشف
 شبهته ببيان لثمة العرض ويحبس وجوبا وقيل ثلثة أيام
 يعرض عليه السلام في كل يوم منها خاتمة أن استمهل أي طلب
 المهلة والاقتراف ساعة إلا أدرجى إسلامه بدائع وكذا الوارثة
 ثانيا لكنه يضرب وفي الثالثة يحبس أيضا حتى تظهر عليه
 التوبة فإن عاد فذلك ثلثة خاتمة **قلت** لكن نقل في
 الزواهر عن آخر حوود الخاتمة معزيا للبلغي رحمه الله ليفيد قتله بلا
 توبة فتنبه فإن سلم فيها ولا قتل الحديث من بدل دينه فاقبلوه
 وإسلامه أن يتبرأ عن الأديان سوى الإسلام وعن ما انتقل إليه
 بعد نطقه بالشهادتين وتماه في الفتح ولو اتى بها على وجه العادة
 لم ينفصل ما لم يتبرأ بزازية ومكره تنزيها لما تم قتل قبل العرض بلا
 ضمان لأن الكفر مبيع للدم قيد بالإسلام المرتد لأن الكفار أصناف
 خمسة ينكر الصانع كالدهرية ومن ينكر الوحدة كالثنوية
 ومن يقر بهما لكن ينكر بعث الرسل كالفلا سيفة ومن ينكر الكل كالثنوية
 ومن يقر بالكل لكن ينكر عموم رسالة المصطفى صلى الله عليه وسلم
 كالعيسوية فيكتفي في الأولين بقول لا اله إلا الله وفي الثالث
 بقول محمد رسول الله وفي الرابع بأجدها وفي الخامس بما مع التبري
 عن كل دين يخالف دين الإسلام بدائع وأخر كواهيته الدرر وحسنه
 فيستفهم جهل حاله بل عظم في الدرر اشتراط التبري في
 كل يهودي ونصراني ومثله في فتاوى المصنف وابن نجيم
 رحمه الله تعالى وفي رهن فتاوى قارى الهداية رحمه الله كذا افترق
 علما وناصريا عنهم والذي افترق به صحته بالشهادتين بلا تبري لأن

الذي هو فيهم
 القول

التلفظ

التلفظ بها صار علامة الإسلام فيقتل أن رجوع ما لم يعد وأعلم أنه لا
 يفتى بتكفير مسلم أمكن حمل كلامه على مجمل حسن أو كان في كفره ظان
 ولو كان ذلك رواية ضعيفة كما حذره في البحر وعزاه في الأشياء
 إلى الصغرى وفي الرد وغيرها إذا كان في المسئلة وجوب توجب
 الكفر واحد يمنع فعل المفتي الميل لما يمنع نشر لو نية ذلك
 فمسلم والا لم ينفعه حمل المفتي على خلافه وينبغي التفرقة بهذا
 الدعاء صباحا ومساء فانه سبب العصمة من الكفر بوعود الصادق
 الأمين صلى الله عليه وسلم اللهم ارحمنا عود بك من أن أشرك بك شيئا
 وأنا أعلم واستغفر لك لما لا أعلم أنت علام الغيوب وتوبة الياس
 مقبولة دون إيمان الياس درر وفيها أيضا شهد نصرانيات
 على نصراني أنه أسلم وهو ينكر له تقبل شهادتهما وكذا الوشهد
 رجل وامرأتان من المسلمين وفي التوازل تقبل شهادة رجل وامرأتين
 على الإسلام وشهادة نصرانيين على نصراني بأنه أسلم وكل مسلم
 أو يد فتوبته مقبولة إلا جماعة من تكررت ردة على ما مر الكافر
 بسبب نبي من الأنبياء فانه يقتل حقا ولا تقبل توبته مطلقا ولو سب
 تعالى قبلت لأنه حق الله تعالى والحق عبد لا يزول بالتوبة ومن
 شق كفتوه وعذابه كفر وتماه في الدرر في فصل الجزية معزيا
 للبرازية وكذا لو بغضه بالقلب فتح وأشياء وفي فتاوى المصنف
 رحمه الله ويجب الحاق الاستهزاء والاستخفاف به لتعلق بحقه
 أيضا وفيه أسجل عمن قال لشريف لعن الله والدليل والدليل
 الذين خلفوك فاجاب الجميع المضاف يحق ما لم يحقق عهدا فإ
 لا بني هاشم وأما الجزمين كما في جمع الجوامع وحسنه في غير حضرة
 الرسالة صلى الله عليه وسلم فيمنع القتل بكفره وإذا كفر بسببه لا توفيه
 له على ما ذكره البرازي وتوارد الشارحون نعم لو لحظ قوله
 هاشم وأما الجزمين باحتمال العمد فلا كفر وهو لا يبق بمذهبا

المناسك يقول الكافر
 بواو العطف
 على من

لتصريحهم بالميل الى ما لا يكفر وفيها من نقص مقام الرسالة بقوله
 بان يستبى صلى الله عليه وسلم او يفعل بان يبغضه بقلبه تقتل حدا
 كما امر التصريح به لكن صرح في آخر الشفا بان حكمه كالمرتد ومفاده
 قبول التوبة كما لا يخفى اذا المصنف رحمه في شروحه وقد سمعت
 من مفتي الحنفية بمصر شيخ الاسلام ابن عبيد المال ان الكمال وعنه
 تبعوا البرازي تتبع صاحب السيف المسلول وعزاه اليه ولم يعزه
 الى احد من علماء الحنفية وقد صرح في التتق ومعين الحكام
 وشرح الطحاوي وحاوي الزاهد وغيرهما بان حكمه كالمرتد
 ولفظ التتق مع سب الرسول صلى الله عليه وسلم فانه مرتد
 وحكمه كالمرتد ويفعل به ما يفعل بالمرتد انتهي وهو ظاهر
 في قبول توبته كما مر عن الشفاء انتهي فليحفظ **قلت**
 وظاهر الشفا ان قوله يا ابن الفخريز ويا ابن مائة كلب وان
 قوله لها شئ لعن الله بني هاشم كذلك وان شتم الملائكة كالا نبياء
 فليجوز ومن حوادث الفتوى ما لو حكم حنفى بكفره بسبب هل
 للشفا فحي ان يحكم بقبوله توبته الظاهر نعم لا نها حادثة
 اخرى وان حكمه فوجبه نهر **قلت** ثم رأيت في معرقة
 المعنى ابي السعد رحمه الله سؤالا مخلصا ان طالب علم ذكر عنده
 حديث من احاد يث نبوي صلى الله عليه وسلم فقال كل احاديث
 النبي صلى الله عليه وسلم صدق يعمل بها فاجاب انه يكفر بالاسباب
 استفهامه لا لكارى وثانيا بالحقاقة الشقين النبي صلى الله عليه وسلم
 ففي كونه الاقوال عن اعتقاده يؤيد بجهل الايمان فلا يقتل والثا
 يفيد ان لا ندفة فيبعد اخذه لا تقبل توبته اتفاقا فيقتل
 وقبله اختلف في قبول توبته فعند ابي حنيفة رضي الله عنه تقبل
 توبته فلا يقتل وعند بقية الائمة لا تقبل ويقتل حدا فلذلك مر
 امر شيخ السلطان في سنة ٩٤٤ لقتل المالك الحميمي برعاية

والبرازي

داي

راعي الجانبين بان ان ظهر صلاحه وحسن توبته واسلامه لا يقتل
 ويكفي تعزيره وحسنه عملا بقوله الامام الاعظم رضي الله عنه وان لم يكن
 من الناس يفهم خيره يقتل عملا بقوله بقية الائمة في سنة ٤٥٥
 فقد روي هذا الامر باخر فينظر القائل من اي الفريقين هو فيعمل
 بمقتضاه انتهي فليحفظ وليكن التوفيق او الكافر بسبب
 الشيخين او سبب احدهما في البع عن الجوهره معز بالمشهد من
 سبب الشيخين او طعن فيها كقولها تقبل توبته وبه أخذ الديوبهي
 وابو الليث رحمهم الله وهو المختار للفتوى انتهي وجرم به في الاشياء
 واقره المصنف رحمه الله قائلا هذا يقوي القول بعدم قبول توبته
 سبب الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا الذي ينبغي التحويل عليه
 في الافتاء والقضاء رعاية بجانب حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم
 انتهي لكن في النهر وهذا الوجود له في اصل الجوهره وانتها
 وجد على هامش بعض النسخ فالحق بالاصل مع الله لا ارتباط
 له بما قبله انتهي **قلت** ويكفي ما مر من الامر فتدبر
 وفي المعروفات المذبورة ما معناه ان من قال عنه فصوص الحكم
 للشيخ محي الدين بن العربي قدس الله سره انه خارج عن الشريعة
 وقد صنفه لاصلال وكلمة طالع ملحد ماذا يلزمه اجاب نعم
 كلمات تبين الشريعة وتكلف بعض المتصنفين لادراجها الى
 الشريعة لكننا نيقنا ان بعض اليهود وس على الشيخ قدس الله سره
 سره العزيز فيجب الاحتياط بترك مطايعه تلك الكلمات وقد
 امر سلطان بالنتي فيجب الاجتناب من كل وجه انتهي فليحفظ
 وقد اثني صاحب القاموس عليه في سؤال رفع اليه فيه فكتب
 اللهم انطقنا بما فيه رسالك الذي اعتقده وادين الله به انه كان
 رضي الله تعالى عنه شيخ الطريقة حالا وعلما وامام الحقيقة حقيقة
 ورسم ومحيي رسوم المعانف فخلا واسما اذا اتخلخل فكر المرء في طرف

ويكتفي

الخالق

وفي كنه

جمع نوء ويقال
نوء ربيع نوء
صيف
الخ

من علمه غرقت فيه خواطره عباب لا تكدره الدنيا وسحاب تنقاطر
عنه الانوار كانت دعوته تخرق السميع الطبايق وتغرق بركات
فتملا الافاق والى اصفه وهو بيقينا فوق ما وصفته ونالوا بما كتبته
وغالب ظني اني ما انصفت
وما عني اذا ما قلت معتقدي . دعي الجهول يظن الجهل عدونا
والله والله والله العظيم . اقامه حجة لله برهاننا
ان الذي قلت بعض من مناقبه . ما زدت الا على ذمت نفسك
الذي ان قال ومن خواص كتبه انه من واجب على مطالعتها الشرح صله
لفك العضلات وحل المشكلات وقد اثبت عليه العارف عبد الوهاب
الشعراي نور الله صريحه سيما في كتابه تنبيه الاغبياء على قطرة من
بحر علوم الاولياء فعليك به وباللله التوفيق والكافر بسبب اعتقاد
التوبة لا توبة له ولو اموأة في الاصح لسعيها في الارض بالفساد ذكره
الذي لي شمة ظان وكذا الكافر بسبب ان ندقة لا توبة له وجعله
في الفتح ظاهرا للذهب لكن في خطر الخائفة الفتوى على انه اذا اخذ
الساحر او الزنديق المعروف الداعي قبل توبته ثم تاب لم يقبل توبته
ويقتل ولو اخذ بعد ما قبلت واقاد في السراج ان الخناق لا توبة
له وفي الشمني الكاهن قيل كالتساخرو في حاشية البيضاوي وفيه
عنه لملا خسرو الداعي الى الاتحاد والاباحي كالزنديق وفي الفتح
والمناقب الذي يبطن الكفر ويظهر الاسلام كالزنديق الذي
لا يتدين بدين وكذا من علم انه ينكر في الباطن بعض الضرورات
كحرمة الخمر ويظهر اعتقاد حرمة وتامه فيه وفيه يكفر الساجدين
بتعلمه وفعله اعتقد تحريمه اولا ويقبل انت هي لكن في خطر الخائفة
لو استعمل للتجربة والامتحان ولا يعتقد انه لا يكفر وحينه المستثنى
احد عشر واعلم ان كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يرتب الاجماع
المرة والخائفة ومن كان اسلامه تبعا والصبي اذا اسلم والمكره على

مكره

الاسلام

الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا زاد في الاشياء
ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين انت هي ولو شهد نصراني
على نصراني انه اسلم وهو ينكر لم تقبل شهادتهما وقيل يقبل ولو على نصراني
اتفاقا وتامه في آخر كراهية الدرد ويلحق بالصبي ولدته
المرتدة بيننا اذا بلغ مرتدا او السكون اذا اسلم وكذا اللقيط
اسلامه حكمي لا حقيقي وقيد في الخائفة وغيرها المكروه بالحرث
اما الذي والمستامن فلا يصح اسلامه انت هي لكن حكم المصنف
في كتاب الكراه على جواب القياس وفي الاستحسان يصح فيلنفظ
وحينه المستثنى اربعة عشر شهيدا واعلم مسلم بالردة
وهو منكر لا يتعرض له لا تكذيب الشهود العدل بل
لان انكاره توبة ورجوع يعني فيمنع القتل فقط وثبت بقية
احكام المرتد كحط عمل وبطلان وقف وبينونة زوجة لو فاجأ بقتل
توبته والاقتل كالردة بسببه عليه الصلوة والسلام كما مر اشياء
زاد في البحر وقد رأيت من يفلط في هذا المحل واقره المصنف رحمه الله
وحينه المستثنى اربعة عشر وفي شرح الوهابية للشرنبلاني
ما يكون كفرا اتفاقا يبطل العمل والنكاح فاولاده اولاد زنا وما فيه
خلاف يؤمر بالاستغفار والتوبة وتحديد النكاح ولا يترك
المرتد على ردة باعطاء الجزية ولا بامان مؤقت ولا بامان
مؤبد ولا يجوز استئاقه بعد الخفاق بدار الحرب بخلاف المرتدة
خائفة والكفر كله مله واحدة خلافا للامام الشافعي رحمه الله فلو
تنصرت يهودي او عكسه ترك على حاله ولم يجبر على العود ويروى
ملك المرتد عن مال جزوا الى موقوف فان اسلم عاد ملكه وان
مات او قتل على ردة او حكم بالحاقة ورثت كسب اسلامه وارثه
المسلم ولو زوجته بشرط العدة زليحي بعد قضاء دين اسلامه
وكسب ردة في بعد قضاء دين ردة وقال رحمه الله ميراث

لا توفى الا القتل
تلك

الظاهر ان هنا تحريفا وان اصل
ثلاثة عشر بدليل قوله فيما
سيأتي في المستثنى اربعة عشر
قائمة لا بد من انما مستثنى
الا مشددة واحدة

ما لم يعقد نكاحا
ثانيا بعد الاسلام

ايضا كسب المرتبة وان حكم القاضي بلحاظه عتق مدينه من ثلث ماله
وامر ولده من كل ماله وحل دينه وقسم ماله ويؤدي مكاتبه الى
الورثة والولده للمرتد لانه المقتد بدائع وينبغي ان لا يصح القضاء
به الا في ضمن دعوى حق العبد نهر واعلم ان تصرفات المرتد
على اربعة اقسام فينفذ منه اتفاقا ما لا يعتمد تمام ولاية وهي
خمس الاستيلاء والطلاق وقبول الهبة وتسليم الضيقة والجر
على عبده المأذون ويبطل منه اتفاقا ما يعتمد الملة وهي خمس
النكاح والذبيحة والصيد والشهادة والارث ويتوقف منه اتفاقا
يعتمد المساواة وهو المفاوضة او ولاية متعدية وهو التصرف
على ولده الصغير ويتوقف منه عند الامام وينفذ عندها
كل ما كان مبادلة مال او عقد تبرع كالبايعه والتصرف
والسلم والصدق والتدبير والكتابة والهبة والارهن والابارة
والصلح عن اقرار وقبض الدين لانه مبادلة حكمية
والوصية ونقي امانته وعقله ولا يشك في بطلانها واما ايداعه
واستيداعه والتقاطه ولقطته فينبغي عدم جوازها نهر ان
اسلم بعد وان هلك بموت او لم يمت بدار الحرب وهكذا بل
ذلك كله فان جاء مسلما قبله قبل الحكم فكان له يرتد وكما لو عاد
بعد الموت الحقيقي زبلي وان جاء مسلما بعده وماله مع وارثه
اخذه بقضاء او رضا ولو في بيت المال لانه في نهر وان هلك
ماله او زال الوارث عنه ملكه لا يأخذه ولو قاتلها لصحة القضاء
وله ولاية مدينه وامر ولده ومكاتبه اليه ان لم يؤد وان عجز عا ديقا
له بدائع ويقضي ما ترك من عبادة الاسلام لان ترك الصلوة والقيام
معصية والمعصية تبقى بعد الردة وما ادى منها فيه يبطل ويبقى
من العبادات التي لا تترك بالردة صار كالكافر الا في اذ اسلم وهو
فعلية الخ فقط مسلم اصاب مالا او شيئا يجب به القصاص وحل السرقة

يعني

يعني المال المسروق لا الحق خاتية واصله ان يؤخذ بحق العبد
واما غير فعينه التفصيل والذرية ثم ارتدا واصابة وهو مرتد في
دار الاسلام ثم لحق وحاربنا زمانا ثم جاء مسلما يؤخذ بكله
ولو اصابه بعد ما لحق مرتدا فاسلم لا يؤخذ بشيء من ذلك
لان الحرب لا يؤخذ بعد الاسلام بما كان اصابه حال كونه
محاربا لنا اخبرت بارتداد زوجها فلها التزوج باخر بعد العدة
استحسانا كما في الاخبار من ثقة بموته او تطلقه ثلاثا وكذا لو لم يكن
ثقة فاتها بكتاب طلاقها واكثر ايامها ان حق لها بان
تعتد وتتزوج مبسوط والمرتدة ولو صغيرة او خنثى بحر تحبس
ابدا ولا تجالس ولا توكل حقايق حتى تسلم ولا تقبل طلاقا للشافعي
رضي الله عنه وان قتلها احد لا يضمن شيئا ولو امة في الاصح وتحبس
عند مولاهما لخدمته سوى الوطى سواء طلب ذلك ام لا في الاصح
ويتولى ضميرها جميعا بين الحقيين وليس للمرتدة التزوج بغير زوجها
به يفتي وعن الامام تسترق ولو في دار الاسلام ولو افتى به حسما
لقصد ها السني فلا بأس به وتكون قنة للزوج بالاستيلاء مجتبي
وفي الفتح انها في المسلمين فيشتريها من الامام ويهبها له لمصروفا
وصح تصرفها لانها لا تقتل واكتسابها مطلقا لورثتها وبرئها زوجها
المسلم لو مرضية وماتت في العدة كما مر في طلاق المريض خاتية
قلت وفي الزواهر انه لا يرثها لو صحبته لانها لا تقتل فلو تكن
فارة فتأمل ولدت امة فادعاه فهو ابنه حر يرثه في امة المسلمة
مطلقا ولدت له لا قل من نصف حول او اكثر لاسلامه تبع امة المسلم
يرث المرتد ان مات المرتد او لحق بدارهم وكذا في امة النضوية
اي الكتابية الا اذا جاءت به اكثر من نصف حول منذ ارتد وكذا
لنصفه لعلوقه من ماء المرتد فيسبغه لقوله للاسلام بالجبر عليه
والمرتد لا يرث وان لحق بماله اي مع ماله وظهر عليه فهو اى ماله

حتى تزوب وتفرج كالانثى بالام والاسنان في
در الفتح

المرتدة

في لا نفسه لأن المرتد لا يسترق فان رجع أي بعد ما لحق بلا مال
سواء قضى بجماعه أولا في ظاهر الرواية وهو الوجه فتح فالحق
ثانيا بجماله وظهر عليه فهو لو ارثه لأنه بالحق انتقل لو ارثه فكان
ما كان قد نجا وحكم ما مر أنه له قبل قسمته بلا شيء وبعد ما بقيته
ان شاء ولا يأخذ بمثلها لعدم الفائدة وان قضى بعبد شخص
مرتد لحق بدارهم لا ببنه فكانت له الابن فجاء المرتد مسلما
فبذل لها والولاية كلاهما للاب الذي عاد مسلما بجعل الابن كالوكيل
مرتد قتل رجلا خطأ فليحق او قتل فديته في كسب الاسلام كان
والاف في كسب الردة بحكمه الخائنة وكذا لو اقر بعصب قبل ان
النصب بالمعينة او بالبتينة فانه في الكسبين اتفاقا ظاهريه
واعلم ان جناية العبد والامة والمكاتب والمرد بجماعاتهم
في غير الردة قطعت يده عمن فارتدت والعياد بالله ومات
منه او لحق فحكم به فجاء مسلما فمات منه ضمن القاطع نصف الدية
في ماله لو ارثه في المسئلتين لأن الشراية حلت محلا غير معصوم
فأهدرت قيد بالعد لأنه في الخطأ على العاقلة وقيد بالكم بجماعة
لأنه ان عاد قبله او اسلم ههنا ولم يلحق فمات منه بالشرية ضمن
الدية كلها لكونه معصوما وقت الشراية ايضا ارتدت القاطع فقتل
او مات ثم سري الى النفس فهدر لوعدها الفوات محل القود ولو خطاء
فالدية على العاقلة في ثلاث سنين من يوم القضاء ههنا خائنة
ولا عاقلة لموتد ولو ارتد مكاتب ولحق واكتسب مالا فاحق بماله
ولم يسلم فقتل فبذل كتابته لمولاه وما بقي من ماله لو ارثه لأن
الردة لا تؤثر في الكتابة زوجان ارتدا ولحقا فولدت المرتدة
ولدا وولد له أي لذلك المولود ولد فظهر عليهم جميعا فالولدان
في كاسلها والولد الاول يجب بالضرب على الاسلام وان حبست
به ثم لتبعيته لأبويه الجدة على الظاهر فحكم كوني وقيد بردها

المرتد لا يبرأ

لأنه

لأنه لو مات مسلم عن امرأة حامل فارتدت ولحققت فولدت هناك
ثم ظهر عليهم أي على اهل تلك الدار فانه لا يسترق ويرث اباه
لأنه مسلم ولو لم تكن ولده حتى سببت ثم ولده في دار الاسلام
فهو مسلم تبع لا ببيه رقيق تبع لأمه فلا يرث اباه لردته بدائع وإذا
ارتدت صبي عاقل صحيح خلافا للثاني ولا خلاف في تخليده في النار
لعدم العفو عن الكفر ولو كج كاسلامه فانه يصح اتفاقا فلا يرث
أبويه الكافرين تفريع على الثاني ويجب عليه بالضرب تفريع
على الاول والعاقلة المميز وهو ابن سبع فاكتر فجبتي وسرجا به
وقيل الذي يحصل ان الاسلام سبب النجاة ويميز الخبيث
من الطيب والحلو من المر قائله الطرسوسي في انفع الرسائل
قائلا ولما اراد من قديمه بالسنة **قلت** وقد رأيت نقله يؤيد
ذلك أنه عليه الصلوة والسلام عرض الاسلام على سيدنا
علي رضي الله عنه وسبته سبع وكان يفخر به حتى قال سبقتكم
الى الاسلام طراغلا ما ما بلغت اوان حلي وسبقتكم الى الاسلام فهو
بصارهم حتى واوان عز محي ثم هل يقع فرضا قبل البلوغ ظاهر كلامهم
نعم اتفاقا وفي التحرير المختار عند الماتريدي رحمه الله عنه باذنه
كالبائع حتى لو مات بعده بلا ايمان خلده في النار ثم وفي شرح الوهبانية

بدر ويشد ودينان كفر بعضهم
كذا قول شئ لله قيل بكفره
ومن يستحل الرقص قيل بكفره
ومن لوي قال طعن مسافة
واثباتها في كل مكان خارقا

باب البغاة

الابغى لغة الطل ومنه ذلك
ما كانا به وعرفا لا ايجل من جور وظلم فتح وشراهم الخارجين
على الامم الحق بغير حق فلو حق فليسوا ابغاة وتمامه في جامع

خلافا للشافعي ومن لا يبرأ
احكام يشوبها كبرها في الدار
ولزوم الغرة بينه وبين المرأة
المشركة او المسلمة وامتناع
نكحته على ابويه او غيرها من
اقاربه وبه قال ابو يوسف رحمه
وبعض المالكية ولها ما روي
عن حابرانه عليه الصلوة والسلام
قال كل مولود يولد فاكرا فاذ اعرب
حتى يعرب عنه لثا فاذ اعرب
فاما كرا واما كفرن رواه
احمد بن محمد
ابن الخطاب
عليه السلام
ابن علي
رضي الله عنه
وعن عروة انه قال اسلم علي بن عمر
ثمان سنين اخرج البخاري فافصح
اسلامه صحت ردة رزم الحقائق

طلب

الفصولين ثم الخارجون عن طاعة الامام ثلاثة قطع طريق
وعلم حكمهم وبغاة ويجزي حكمهم وخارج وهم قوم لهم منعة
خرجوا عليه بتأويل يرون انه على باطل كفر او معصية توجب
قتاله بتأويلهم يستحلون دماءنا واولادنا ونسبنا
ويكفرون اصحاب بيوتنا عليه الصلوة والسلام رضوان الله عليهم
وحكمهم حكم البغاة باجماع الفقهاء كما حققه في الفتح وانما
لم تكفرهم لكونه عن تأويل وان كان باطلا بخلاف المستحل لما تأويل
كما في باب الامامة والامام يصير اما ما باهرين بالمباينة
من الاشراق والاعيان وبيان ينقد حكمه في رعيته خوفا منه قهره
وجبروته فان بايع الناس الامام ولم ينقد حكمه فيهم لغيره عن
قهرهم لا يصير اما فاذا اصرار ما فجاد لا ينقد ان كان
له قهر وغلبة لعوده بالقهر فلا يفيد والا ينقد به لانه منفرد
وتما في كتب الكلام فاذا خرج جماعة مسلمون عن طاعة
او طاعت نايبة الذي الناس به في امان درر وعليوا على بلده علم
اليه اي الطاعة وكشف شبهتهم استحيابا فان تميزوا بحجة قين
حل لنا فتا لهم بدع حتى يفرق جمعهم اذ الحكم يدار على دليله وهو
الاجتماع والامتناع ومن دعاه الامام الى ذلك اي قتالهم افرق
عليه اجابته لان طاعة الامام فيما ليس بمعصية فرض فكيف
فيما هو طاعة بما يع لو قادرا والا لزم بيته درر وفي المبتدئي
لو بقوا لاجل ظلم السلطان ولا يمتنع عنه لا ينبغي للناس معاونة
السلطان ولا معاونتهم ولو طلبوا الموادة اجيبوا اليها ان هذا
للمسلمين كما في اهل الحرب والا لا يجابوا بخروا يؤخذ منهم شيء فلو
اخذنا منهم رهونا واخذوا منا رهونا ثم عذبوا بنا وقتلوا
رهونا لا نقتل رهونهم ولكن يجسوا الى ان يهلك اهل البغي
او يتوبوا وكذلك اهل الشرك اذا فعلوا برهونا ذلك لا نفعل

برهونهم

برهونهم ولكن يجبرون على الاسلام او يصيروا قتلنا ولولهم
فينة اجهز على جريحهم اي اتم قتله واتبع مولاهم والا لا لغير الخلف
والامام بالخيار في اسيرهم ان شاء قتله وان شاء حبسه حتى يتوب
اهل البغي فان تابوا حبسه ايضاً حتى يحدث توبة سراخ وتقاتلهم
بالمخيق والاعراق وغير ذلك كاهل الحرب وما لا يجوز قتله اهل الحرب
كنساء وشيوخ لا يجوز قتله منهم ما لم يقاتلوا ولا يقتل عاقل
محرم مباشرة ما لم يرد قتله ولم ينسب اليه ذنوبه ويجوز اموالهم
الاطهار وتوتيتهم فردد عليهم وبيع الكراع اولى لانه انفع فتح وبقا
عليه العبيد نهر وتقاتل بسلاحهم وخيلهم عند الحاجة ولا
ينفع بغيرها من اموالهم مطلقا ولو عند الحاجة سراخ ولو قال
المباغي ثبت والقي السلاح من يده كف عنه ولو قال كف عني لا تظن
في اموي لعلي التوب والقي السلاح كف عنه ولو قال انا على
دينك ومعك السلاح لا لان وجود السلاح معه قرينة بقاء
بغية فمضى القاه كف عنه والا لا فتح ولو قتل باغ مثله وظهر
عليهم فلا شيء فيه لكونه مباح القتل فتح ولا اثم ايضا وقتلانا
شهداء ولا يصلي على باغاة بل يكفون ويوفون بدائع ويكره نقل
رؤسهم الى الكافاك وكذلك رؤس اهل الحرب لا نهامثلة جريح
بعض المتأخرين لوفيه كسر شوكتهم وقواغ قلبنا فتح ومر في
الجهاد ولو غلبوا على مصر فقتل مصري مثله عمدا فظهر على
المصري قتل به ان لم يخرج على اهل مصر احكامهم وان جوى
لا لا نقطاع ولا ية الامام عنهم واذا قتل عاقل باغيا ورثة مطلقا
وبالعكس اذا قال المباغي وقت قتله انا على باطل لا يره اتفاقا
لعدم الشبهة وان قال انا على حق في الخروج على الامام وامر
دعواه ورثته اما لو جمع تبطل ديانته فلا يرثه ابنه كرحمة الله
وفي الفتح لو دخل باغ بامان فقتل عاقل عمدا لزمه الدية كما في

المستأمن لبقاء شبهة الاباحة ويكره تحريما بيع السلاح من اهل الفتنة
ان علم لانه اعانة على المعصية وبيع ما يتحقق منه كالخود ونحو
يكون لاهل الحرب لا لاهل البغي لعدم تفرغهم لاجل سلطان الرب
ذوالهم بخلاف اهل الحرب الذي يبيع **قلت** وافاد كلامهم
ان ما قامت المعصية بعينه يكره بيعه تحريما والا فتزويها
لهم وفي الفتح ينقد حكم قاضيهم لوعاد لا والة لا ولو كتب
قاضيهم الى قاضيها كتابا فان علم انه قضى بشهادة عادلين نفوذ الالة
كتاب القبط عقبه مع اللقطة بالجمعا
اعرضت لافوات النفس والمال وتقوم القبط لتعلقه بالنفس
بالنفس وهي مقدمة على المال هو لفظة ما يلقط فيعمل بسعي
مفعول ثم غلب على الولد المبذول باعتبار المال وشرع اسم لحي
مولود طرحه اهل خوف من العقيل او فرار منه تهمة الرتب
مضيعة اثره ومحرمة غايته التقاطه فرض كفاية ان غلب على ظنه
هلاكه لو لم يرفعه فلو لم يعلم به غيره ففرض عين ومثل رواية
اعني يقع في بئر شمتي والا فمذنب لما فيه من الشفقة والاحياء
وهو حر مسلم تبعا للقرار الالهجة رفق على خصم وهو الملتقط
لسبق يده وما يحتاج اليه من نفقة وكسرة وسكنى ودوا ومهر
اذا زوج السلطان في بيت المال ان يوهن على التقاطه وان كان
له مال او قرابة ففنى ماله او على قرابته وارثه ولو دية في بيت
المال كجناية لانه الغرم بالمفهم وليس لاحد اخذه منه
فهو اهل الامام الاعظم اخذه بالولاية العامة في الفتح لا
واقوة المصنف رحمه الله تبعا للبحر وحرر في النهر فممكن لا
ينبغي اخذه الا بمنزلة فلو اخذه احد وخاصة الاقل رد اليه
الا اذا فوجئ باختياره لانه ابطال حقه وهذا ان اتحد الملتقط
فلو تعلقه وترجح احدها كما لو وجدته مسلم وكافر فتنازع عاين قضى

للمسلم

للمسلم لانه النفع للقط خانبة ولو استويا فالرأى للقاضي محرجا
وثبت نسبه من واحد بمجرد دعواه ولو عدا الملتقط استحسانا
لوحيا والا فبالبيينة خانبة ومن اثنين مستقبي كولد امه
مشتركة وعبارة المهينة ادعاء اكثر من اثنين فمن الامام رضي الله
الى خمسة ظاهرة في علمه قبل دعوى الزايد ولا يشترط اتحاد
الامر لهر لكان في القسمة عن النظم ما يفيد ثبوته من الاكثر فيلحق
ولو ادعت امرأة واحدة ذات زوج فان صدقها زوجها او شهد
لها القابلة او قامت بيينة ولو رجلا وامرأتين على الولادة صححت دعواه
والا لهما فيه من تعجيل النسب على الغير وان لم يكن لها زوج فلا بد
من شهادة رجلين ولو ادعت امرأة مؤثان واقامت احدهما البيينة
فهى اولى به وان اقامتا جميعا فتزويها خلافا لهما الكل من الثانية
وان ادعاه خارجان ووصف احدهما علامته به اى بجسده لا بشو به
ووافق فهو حقيق اذ لم يعارضها اقوى منها بيينة الاخر وحرية
وسبقه واسلامه وسنة ان ارضا فان اشبهه فبينها ولو ادعى
احدهما انه ابنه والاخر انه ابنته فاذا هو خنثى فلو مشكلا قضى لهما
والا لمن ادعى انه ابنه ولو شهد للمسلم فميثان وللمذموم
قضى به للمسلم تاخر خانبة ويثبت نسبه من ذمى ولكن هو مسلم
استحسانا فيترج من يده قبيل عقل الا ديان ما لم يجره من مسلمين
انه ابنه فيكون كافرا لانه لم يكن اى يوجد في مكان اهل الذمة
كفريتهم او بيعة او كنيسة والمسئلة ربا عيمة لانه ما ان يجده
مسلم في مكانا فمسلم او كافر في مكانا فكافر او كافر في مكانا
او عكسه فظاهر الا رواية اعتبار المكان لسبقه اختيار ويثبت
من عبد وهو حر وان ادعى انه ابنه من زوجة الامة عنى فحق
رحم الله وكلامه الذي يلحق ظاهر في اختياره ولو ادعاه حران
احدهما انه ابنه من هذه الحرمة والاخر من الامة فالذى يدعيه

من الحرة اولى بثبوت من جانبين زليقي وان وجد معه مال قبله
عملا بالظاهر ولو فوقه او تحته او دابة هو عليها لما كان محققا
فيصير فيه الواجد وغيره اليه بامر القاضي في ظاهر الرواية لانه
مال ضائع ولو قدر القاضي ولاه للملتقط ماله لانه قضاء
في فصل مجتهد فيه نعم له بعد بلوغه ان يوالي من شاء ماله
يعقل عنه بيت المال خائنه ويدفعه في حرفة ويقبض هبته
وصدقته وليس له ختنه فلو فعل فذلك ممن ولو علم الختان
انه ملتقط ضمن في خيره وله نقله حيث شاء وينبغي منعه في مصر
الى قرية يحد ولا يتخذ للملتقط عليه نكاح وبيع وكذا الاجارة
في الامتياز لان الولاية عليه في ماله ونفسه للسلطان الحديث السلطان
ولي من لا ولي له **فروع** لو باع او كفل او دبر او اعنق
او كاتب او وهب او تصدق وسلم ثم اقرانه عبد زيدا
لا يصدق في ابطال شيء من ذلك لانه متهم وتكافى في الخائنة
ومجهول بسبب كلفه **كتاب القطة**
هي الفتح وتسكن اسم وضع للمال الملتقط عيني وشراعا ما
يوجد ضائعا بغير كمال وفي التارخانية عن المصنفات
مال يوجد ولا يعرف مالكة وليس بمباح كالحرث وفي المحيط
رفع شيء ضائع للحفظ على الغير في التملك وهذا يعرف ما علم مالكة
كالواقع من السكران وفيه امانة لا لقطة لانه لا يعرف بل يدفع
لما لكانه ثوب دفعها لصاحبها ان امن على نفسه تعريفها والى قالوا
اولى وفي البدائع وان اخذها لنفسه حرمة لانه كالغصب ويجب
اي فرض نكح وغيره عند خوف ضياعها كما مر لان مال المسلم حرة
كالنفس فلو تركها حتى ضاعت اثم وهل يضمن ظاهرا كلام النهر
وظاهر كلام المصنف رحمه الله نعم لما في التصرفية حاريا كل
حنطة انسان فلو عيظه حتى اكل قال في البدائع الصحيح انه يضمن

انتهى

انتهى وعينه لو دفعها ثم رد هالكها لانه يضمن في ظاهر الرواية
ومع التقاط صبي وعبد لا يضمن ومدهوش ومعتوق وسكران
لعدم الحفظ منهم فان اشهد عليه بانه اخذه ليرده على ربه يكفي
ان يقول من سمعتم ينشد لقطة فدلوه علي وعرف اي نادى
عليها حيث وجدها وفي الجامع الى ان علمت صاحبها لا يطلبها
وانها تقصد ان بقية كالا طعمة والتارخانية امانة لا يضمن
بلا تعد فلو لم يشهد مع التمكن منه او لم يعرفها ضمن ان انكر ربتها
اخذه للرد وقبل الثاني قوله بيمينه وبه فاخذ حاوي واقدره
المصنف رحمه الله وغيره ولو من الحر او قليلة او كثيرة فلا فرق
بين مكان ومكان ولقطة ولقطة فينتفع الزرع بها ولو فقيرا
والا تصدق بها على فقير ولو على صلبه ونزعه وعربسه
الا اذا عرف انها لذى فانها توضع في بيت المال تارخانية وفي
القنية لو رجا وجود المالك وجب الايضا فان جاء مالكها بعد
التصدق خسر بين اجازة فعله ولو بعد هلاكها وله ثوابها
او تضمنه والظاهر انه ليس الوصي والاب اجازتها نهر وفي الوهبانية
الصبي كبالغ فيضمن ان لم يشهد ثم لايه او وصيه التصديق
ومنا في مالها لا مال الصغير ولو تصدق به بامر القاضي في الامتياز
كالماله ان يضمن القاضي والامام لو فعل ذلك لانه تصدق بمال الغير
بغير اذنه فيخير او يضمن المسكين وايهما ضمن لا يرجع به على صاحبه
ولو العين قارئة اخذها من الفقير ولا شيء للملتقط لما لا بهيمة
او مثال من الجمل صلا الى بالشرط كمن رده فله كذا فله اجرة
تارخانية كاجارة فاسدة وندب التقاطه البهيمة الضالة
وتعريفها ما لم يخف ضياعها فيجب وكره لومعها ما تدفع به على
نفسها كقرن ليقدر وكذا لم يل تارخانية ولو كان الالتقاط في
الصحراء ان ظن انها ضالة حاوي وهو في الاتفاق على القيط واللقطة

متبرع لقصور ولاية الا اذا قال له قاض انفق لترجع فلولم
يذكر الرجوع لم يكن ديناً في الامتج او يصدق له القبط بعد
بلوغه كذا في الجمع اي يصدق له على ان القاضى قال له ذلك
لا ما زعمه ابن الملك نهر ثم المويون رب اللقطة وابو القبط
اوسيد او هو بعد بلوغه وان كان لها نفق اجرها باذن الحاكم
وانفق عليها منه كالضال بخلاف الابق وسيجي في بابيه وان لم
يكن باعها القاضى وحفظ ثمنها ولو لا نفاق اصل امر به
لان ولايته نظرية اختيار فلولم يكن ثمة نظر لم ينفذ امره
فتح بحثا وله منها من رتبها لياخذ النفقة فان هلك
بعد حبسه سقطت وقيله لا ولا يدفعها المدعيها جبر عليه
بلا بينة فان بين علامة حل الدفع بلا جبر وكذا يحل ان يصدق
مطلقا بين اولاه اخذ كفيلا الامع البينة في الامتج نهايه
التقط لقطه فصاعت منه ثم وجدها في يد غيره فلا خصم
بينها بخلاف الوديعة مجتبي وتوازله لكن في الشراج الصحيح
ان له الخصومة لان يده الحق عليه ديون ومظالم جعل اربابها
وايس من عليه ذلك من معرفتهم فعليهم التصديق بقدرها
من ماله وان استغرقت جميع ماله هذا مذ هب اصحابنا
رضي الله تعالى عنهم لا تعلم بينهم خلافا كمن في يده عرض لم
يعلم مستحقها اعتبارا للديون بالاعيان ومتى فعل ذلك
سقط عنه المطالبة من اصحاب الديون في العقبى مجتبي وفي
العمدة وجد لقطه وعرفها ولم يربطها فانفق بها لفقته ثم
ايسر يجب عليه ان يتصدق بمثل ما مات في البادية جاز لرفيقه
بيع متاعه ومركبه وحمل ثمنه الى اهل حطب وجد في الماء ان له
قيمة فلقطة والافخال لا تحذفه كسائر المباحات الاصلية در رفيق
الحاوي عزيب مات في بيت انسان ولم يعرف وارثه فتركته كلقطة

مالم يكن كثيرا فلبيت المال بعد الفحص عن ورثته سنين فان لم
يجدهم فله لو مضى فامضتة اي برج حمام اختلط بها اهل
لغيره لا ينبغي له ان ياخذها وان اخذها طلب صاحبه ليرده
عليه لانه كاللقطة فان فرخ عنده فان كانت الام غريبة لا
يتعرض لفرخها لانه ملك الغير وان الام لصاحب المحضنة
والغريب ذكره الفرخ ليه ولولم يعلم ان يرجعه غريبا لا شئ
عليه ان شاء الله تعالى **قلت** واذا لم يملك الفرخ فان
فقير الكله وان غنيا تصدق به ثم اشتراه وهكذا كان
يفعل الامام الخواص رحمهم الله ظهريه وفي الوهبانية من بشارة
بخت اشجار في غير امصار لا بأس بالتناول ما لم يعلم انتهى
صريحنا اودالة وعليه الاعتماد وفيها واخذك تقاضا من
النهر جاد يا يجوز وكثير وفي الجوزين **كتاب**
الابق مناسبتة عرضية التلف والزوال والابق
انطلاق الرقيق تقرة اذا عرفه ابن الكمال ليدخل المارب
من موجهه واستعيه وسودعه ووصيته اخذه فربما
خاف ضياعه ويحرم اخذه لنفسه ويبدد اخذه فان قوى
عليه والا فلا ندب لما مر في البدايع حكمه كلقطة فان ادعاه
آخر دفعه اليه ان يبرهن واستولى منه بكفيل ان شاء الجوزان
يدعيه آخر ويخلفه الحاكم ايضا بالله ما اخرجبه عن ملكه بوجه
وان لم يبرهن عطف على ان يبرهن واقرا العبد انه عبده او
لمولى علامته وحليته دفع اليه بكفيل فان انكر المولى اباقة بخافة
بجمل حلف الا ان يبرهن على اباقه او على اقرار المولى بذلك
زيتي فاطالت المدة اي مدة مجي المولى باعه القاضى ولو
علم مكانه ليلا يتصور المولى بكثرة النفقة وحفظ ثمنه لصاحبه
وامسك من ثمنه ما انفق عليه منه فان جاء المولى بعده وبرهن

متم حد

ويقتضيه اليه

او امر ولد فلا جعل له لعنتها بموته وان ابقى منه بعد اشداده المتقدمة
لم يضمن لانه امانة حتى لو استعمله في حاجة نفسه ثم ابقى
ضمن ابن ملك رحمه الله عن القنية وفي الوهبانية
لو انكر المولى اباقة قبل قوله بيمينه ويلزم مرير الرد قيمة
ماله يبين اباقة وضمن لو ابقى او مات قبله مع تمكنه منه لانه
غاصب ولا جعل له في الوجهين خلافا للثاني في الثاني لان
الاشهاد عنده ليس بشرط فيه وفي اللقطة ولا جعل برقة مكاتب
لحرية يدا وجعل عبد الرهن على المرتين لو قيمته مساوية للدين
او اقل ولو اكثر من الدين فعليه بقدر دينه والباقي على الرهن
لان حققة بالقدر المضمون منه وجعل عبد اوصى برقبته لاسنان
وبخدمته لاخر على صاحب الخدمة في الحال لانه المنفعة له
فاذا انقضت الخدمة رجع صاحبها على صاحب الرقبة او بيع
العبد فيه ابي في الجمل وجعل ما دون مديون على من يستقر له
الملك فان بيع بثلث بالجعل والباقي للغرماء كما يجب جعل
ابن جنى خطاء لاني يدا لاخذ على من سيصير له ومغضوب
على غاصبه وموهوب على موهوب له وان رجع الوهب بعد
الرد لان زوال ملكه بالرجوع منه وهو ترك التصرف وجعل عبد
مبتى في ماله والا ببق نفقته كنفقة لقطه كما مر وله حبسه ليدين
نفقته ولا يؤجره القاضي خشية اباقة ثانيا ولكن يجب له
تقدير االه وقيل بوجره للنفقة وبه جزم في الهداية والكافي
بخلاف اللقطة والفضال وقدر في التارخانية مقحوبه
بسته اشهر ونفقته فيها من بيت المال ثم بعد ها يبيعه القاضي
كما مر **فروع** ابق بعد البيع قبل القبض المشتري دفع الامر للقتل
ليفسخ **كتاب المقفود**
هو لغة المقدم وشرعا غائب لم يدر احي هو ميت توقع قدومه

قبل الاشهاد

بذلك

بتفسير

او علمه دفع باقى الثمن اليه ولا يملك المولى نقض بيعه اى بيع
القاضي لانه بامر الشرع حكمه لا ينقض **قلت** لكن رأيت في
معروضات المرحوم ابي السعود رحمه الله مفتى الزمارة صدر
امر سلطان بمنع القضاة عن اعطاء الاذن ببيع عبيد العسكوية
وحينئذ فلا يصح بيع عبيد السباهية فلهذا اخذها من مشيها
ويرجع المشتري بثمنه على البائع قال واما عبيد الرعايا فكذلك
اذا كان بغير فاحش والا فللرعايا الثمن بهذا اورد الامر
بالمعنى فليحفظ فانه مهم ولو زعم المولى تدبيره او كتابته
او استيلاذها لم يصدق في نقضه لان يكون عنده ولذها
او يبرهن على ذلك نهر واختلف في الضال قيل اخذه افضل
وقيل تركه ولو عرفا بيمينه فايصاله اليه اولى ابق عبد فجاء به
رجل وقال لم اجد معه شيئا فاما المال صدق ولا شئ عليه وان رة
خبر لقوله لا يبيعون درهما اليه من مائة سفر فاكتر وهو
والحال ان الرادة ولو صبيغا او عبدا لكن الجمل للمولاه ممتن يستحق
الجعل قيد به لانه ليجعل لسلطان وشيخه وخفيرو وصبي بيتيم
وعائله ومن استعان به كان وجدته فخذة فقال لغرماء كان
في عياله وابن واحد الزوجين مطلقا زليعى وشريك تنف وده بان
والواجب فالمستثنى احد عشر اربعون درهما فبطل صلح بينهما
زاد عليها ولو بلا شرط استحسانا ولو ردا مائة ولها ولد يعقل
الا باق فجعل ان نهر بحثا وان لم يقد لها عند الثاني لشوته
بالنقص فلذا عول عليه ارباب المتون ان اشهد انه اخذه ليرده
والا لا شئ له ولراة من اقل منها بقسطه وقيل برضخ له بزاى
الحاكم او يقرر باصطلاحهما به يفتى تاتارخانية بجر ولو لمصر
فيرضخ له او بقسطه كما مر وامر ولد ومدير وما دون كفن
في الجمل وان مات المولى قبل وصوله اى الابن وهو مدبر

او امر

البحر وهو
انفق
في ثمنها

جاء

امر ميت اودع اللحد البلق اي القفر جمعه به وقع فدخل الاسير
 ومرد له يد الحق امر لا وهو لم يمت نفسه حي بالاستصحاب
 هذا هو اصل فيه فلا ينكح عرسه ولا يقسم ماله **قلت**
 وفي معروضات المفتي ابي السعود رحمه الله انه ليس للميت
 بيت المال نزعه من يده من بيده ممن آمنه عليه قبل ذهابه
 لما سيجي معزيا لخزانة المفتين ولا لنفسه اجارته
 ويضرب القاضى من اي وكيل يأخذ حقه كقوله
 ويؤنه المقر بها ويحفظ ماله ويقوم عليه الحاجة
 فلوله وكيل فله حفظ ماله لا تعير داه الا باذن الحاكم
 لانه لعله مات ولا يكون وصيا تجنيس لكنه اي هذا
 الوكيل المنصوب ليس يحضم فيها يدعى على المفقود من دين
 ووديعة وشركة في عقار ورقيق ونحوه لانه ليس
 بمالك ولا نايب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضى
 وانه لا يملك الخصومة بخلاف ولو قضى بخصومته ولم
 ينفذ زاد الزيلعي في القضا وتبعه الكمال رحمه الله لا بتنفيذ
 قاض آخر لكن في الخلاصة الفتوى على النفاذ يعنى لو
 القاضى مجتهد ولا يبيع القاضى ما لا يخاف فسادة في
 نفقة ولا في غيرها بخلاف ما يخاف فسادة فانه يبيعه
 القاضى ويحفظ ثمنه **قلت** لكن في معروضات
 المفتي ابي السعود رحمه الله ان القضاة وامناء بيت المال
 في زماننا ما مورون بالبيع مطلقا وان لم يخف فسادة
 فان ظهر حيا فله الثمن لان القضاة غير ما مورون بفسخه
 نعم اذ بيع بغبن فاحش فله فسخه انتهى فليحفظ وينفذ
 على عرسه وقريبه ولدا وهم اصوله وفرعه ولا يفرق
 بينه وبينها ولو وجد مضي اربع سنين خلا لا لامة

وميت

وميت في حق غيره فلا يرث من غيره حتى لو مات رجل عن
 بنتين وابن مفقود وللنفقة بنتان وابناء والتركة
 في يد البنتين والكل مقررون بفقد الابن واختصموا للقاضى
 لا ينبغي له ان يترك المال عن موضعه اي لا ينزعه من
 يد البنتين خزانة المفتي ولا يستحق ما اوصى له اذا مات
 الموصى بل يوقف قسطه الى موت اقرانه في بلد على المذ
 لاته الغالب واختار الزيلعي تفويضه للامام وطريق قبول
 البينة ان يجعل القاضى من في يده المال خصما عنه وينصب
 عليه قيدا تقبل عليه البينة **نهر قلت** وفي واقعات
 المفتين لقد رى اندى رحمه الله معزيا للفتنة انه انما
 يحكم بموته بالقضا لانه امر محتمل فما لم ينضم اليه القضاء
 لا يكون حجة فان ظهر قبله قبل موت اقرانه حيا فله
 ذلك القسط وبعد يحكم بموته في حق ماله لو علم ذلك
 اي موت اقرانه فتعده منه عرسه للميت ويقسم ماله بين
 من ارثه الان ويحكم بموته في حق مال غيره من حين فقده
 فيرد الموقوف له الى من يرث مورثه عند موته لما تقر
 ان الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة دافعة لا مثبته
 ولو كان مع المفقود وارث يحجب به لم يعط الوارث شيئا
 وان انتقص حقه به اعطى اقل النصيبين ويوقف الباقي
 كالجمل ومحل الفرايض وكذا حذفه القدوري وغيره
فروع ليس للقاضى تزويج امه غايب ومجنون وعبد
 وله ان يكاتبها ويبيعها **كتاب الشركة**
 لا يخفى مناسبتها للمفقود في حيث الامانة
 قد تحقق في ماله عند موت مورثه هي بكسر فسكون
 في المعروف لفة الخلطة سعى بها العقد لا نهاسيبا

وشرعا عبارة عن عقد بين المتشاركين في الاصل والربح
جوهره وركنها في شركة العين اختلاطهما وفي العقد
اللفظ المفيد له وشرط جوازها كون الواحد قابلا للشركة
وهي ضربان شركة ملك وهي ان يملك متعده اى اثنان
فأكثر عينا او حفظا كثوب هبته الربح في دارها فانها
شريكان في الحفظ فمستأني اودينا على ما هو الحق فلي
دفع المديون لاحدهما فلا يخز الرجوع بنصف ما اخذ
وسيجي متنا في الصلح وان من حيل اختصاصه بما اخذه
ان يهبه المديون قد رخصته ويهبه رب الدين
حصته وهباته يارث او بيع او عجزها باي سبب كان
جبريا او اختياريا ولو متعاقبا كما لو اشترى شيئا ثم
اشرك فيه آخر منه وكل من شركاء الملك اجنبي في
الامتناع عن تصرف مضر في مال صاحبه لعدم تضمنها
الوكالة فصح له بيع حصته ولو من غير شريكه بلا اذن
الا في صورة الخلط لما ليهما بفعلها كخطبة بشعر وكبنا
وشجر وزرع مشترك فمستأني وتامه في فصل الثلاثين
من العمادية وغوه في فتاوى ابن نجيم وفيها بعد ورقتين
ان المبطل كذلك لكن فيها بعد ورقتين آخرين جواز بيع
البنا والغرس المشترك في الارض المحتكرة ولو الاجنبي
فتنبه واختلط بلا صنع من احدهما فلا يجوز بيعه الا باذنه
لعدم شيوع الشركة في كل حبة بخلاف نحو حكام طائفة
وعبد وداية حيث يصح بيع حصته اتفاقا كما بسط المصنف
في فتاويه ثم الظاهر ان البيع ليس بقيد بل المراد اخراج
عن الملك ولو بهبة او وصية واما الانتفاع به بغيبة
شريكه ففي بيت وخادم وارض ينتفع بالكل ان

كانت

كانت الارض ينفعها الزرع والاولا بخر بخلاف الدابة ونحوها
وتامه في الفصل الثالث والثلاثين من الفصولين
فاذا جاء الشريك ذرعها مثل تلك المدة وان كان الزرع
ينقصها والترك ينفعها فليس له ان يزرعها بخر وشركة
عقد اى وانعت بسبب عقد قابلية للوكالة وركنها
اى ماهيتها الايجاب والقبول ولو معنى كالودفع له الفا
فقال اخرج مثلها واشترى والربح بيننا وشرطها اى شركة
العقد كون المعقود عليه قابلا للوكالة فلا تصح في مباح
كاحتطاب وعدم ما يقطعها كشرط دراهم الربح فسماه
لحدما لانه قد لا يربح غير المستحق وهي اربعة مفاوضة
وعنان وتقبل وجوه وكل من الاخيرين يكون مفاوضة
وعينا كما سيبي اما مفاوضة من التفويض بمعنى
المساواة في كل شيء ان تضمنت وكالة وكفالة لقيمة
الوكالة بالمجهول ضمانا لا قصدا وتساويا مالا تصح به الشركة
وكذا راجحا كحقيقه الولي وتصرفا ودين لا يخفى ان
التساوي في التصرف يستلزم التساوي في الدين واجازها
ابو يوسف رحمه الله مع اختلاف الملة مع الكراهة فلا تصح
مفاوضة وان صححت عنانا بين حر وعبد ولو مكاتبيا
او ما دوننا وصبي وبالغ ومسلم وكافر لعدم المساواة وافادها
لا تصح بين صبيين لعدم اهليتهما للكفالة ولا ما دونين
لتفاوتهما قيمة وكل موضع لم تصح المفاوضة لفقد شرطها
ولا يشترط ذلك في العنان كان عنانا كما مر لا يستلزم شرط
كما سيوضح وتصح المفاوضة بين حنفي وشافعي وان تفاوتتا
تصرفا في متروكة التسمية لتساويهما ملة وولاية الا لزم
بالحجة ثابتة ولا تصح الا بلفظ المفاوضة وان لم يعرفها

وكانت
الوكالة

معناها سراح او بيان جميع مقتضياتها ان لم يذكر لفظها
اذ العبرة للمعنى لا للمبنى واذا صحت فما اشتراه احدهما
يقع مشتركا الا طعام اهل و كسوتهم استحقاقا لان
المعلوم بدلالة الحال كالمشروط بالقال وازاد بالمستثنى
ما كان من حوائجه ولو جارية للوطى باذن شريكه كما ينبغي
والبائع مطالبة ايتهما شاء بثمنهما اي الطعام وكسوته ويرجع
الاخر بما ادعى على المشتري بقدر حصته ان ادعى من مال
الشركة وكل دين لزم احدهما بتجارة واستقراض وغصب
واستهلاك وكفالة بمال بامر لزم الآخر ولو لزمه باقراره
الا اذا اقر لمن لا تقبل شهادته له ولو معتدلة فيلزم خاصة
كهر وخلق وجانية وكل ما لا تصح الشركة فيه فائدة الزوم
انه اذا ادعى على احدهما فله تخليف الآخر ولو ادعى على الثاني
له تخليف الحاضر على علمه ثم اذا قدم له تخليف البتة
ولو الجية وبطلت ان وهب لهما او ورث ما تصح فيه
الشركة مما يجي ووصل ليد له ولو بصدقة او ايصاء لموات
المساواة بقاء وهي شرط كالا ابتداء لا تبطل بقبض ما لا تصح فيه
الشركة كعرض وعقار واذا بطلت بما ذكر صارت عنانا اي
تنقلب اليها ولا تصح مفاوضة وعننا ذكر فيهما المال والا
فهما تقبل ووجوب غير التقدين والفلوس النافقة والبر
والنفقة اي ذهب وفضة لم يضربا ان جرى مجرى النقود
التعامل بها والا فلعروض وصحت بعرض هو المتاع غير التقدين
ويجوز ان باع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم
عقداهما مفاوضة او عنانا وهذه حلية لصحة ما بالعرض
وهذا ان تساويا قيمة وان تفاوت باع صاحب الاقل بقدر ما
ثبت به الشركة ابن كمال رحمه الله فقوله بنصف عرض الآخر

فان يوس

التفاني

التفاني ولا تصح بهال غايب او دين مفاوضة كانت او عنانا
لتعذر المضى على موجب الشركة واما عنان بكسر وتفتح ات
تضمنت وكالة فقط بيان شرطها فتصح من اهل التوكيل كصبي
ومعتوه يعقل البيع وان لم يكن اهلا لكفالة لكونها لا تقتضي
الكفالة بل الوكالة فقط ولذا تصح عاما وخصوصا ومطلقا
ومقيدا ومع التفاضل في المال دون الرجوع وعكسه وبعض
المال دون بعض وبخلاف الجنس كدنانير من احدهما ودرهم
من الآخر وبخلاف الوصف كبيض وسود وان تفاوتت قيمتهما
والرجوع على ما شرط ومع عدم الخلط لا ستناد الشركة في
الرجوع الى العقد لا المال فلم يشترط مساواة واتحاد وخط
ويطالب المشتري بالثمن فقط لعدم تضمن الكفالة ويرجع
على شريكه بحصته منه ان ادعى من مال نفسه اي مع بقاء
مال الشركة والا فالشراء له خاصة لئلا يصير مستديرا
على مال الشركة بلا اذن يجوز تبطل الشركة بهلاك المالكين
او احدهما قبل الشراء والهلاك على مالكه قبل الخلط وعليهما
بعده وان اشترى احدهما بماله وهلك بعده مال الآخر قبل
ان يشتري به شيئا فالشراء بالفتح بينهما شركة عقد
على ما شرط ورجع على شريكه بحصته منه اي من الثمن
لقيام الشركة وقت الشراء وان هلك مال احدهما ثم اشترى
الآخر بماله فان صرحا بالوكالة في عقد الشركة بان قال على
ان ما اشتراه كل منهما بماله هذا يكون مشتركا فهو صدقة شرعية
فالشراء مشترك بينهما على ما شرط في اصل المال لا الرجوع
لصيرورتها شركة لبقاء الوكالة المصريح بها ويرجع بحصته
ثمنه والا اي ان ذكر مجرد الشركة ولم يتصا دقا على الوكالة
فيها ابن كمال رحمه الله فهو لمن اشتراه خاصة لان الشركة لهما

بطلت بطل ما في ضمنها من الوكالة وتفسد باشتراط ادراجهم
 مستمارة من الترخ لا جدها لقطع الشركة كما مر لا لانه شرط
 لعدم فسادها بالشروط فظاهره بطلان الشرط لا الشركة
 بخر ومضمرهما لله **قلت** صرح صدر الشريعة وابن
 كمال رحمهما الله بفساد الشركة ويكون الترخ على قدر المال وكل
 من شريكى العنان والمفاوضة ان يستأجر من يتجول
 او يحفظ المال ويصنع اى يدفع المال بضاعة بان يشوط
 الترخ لرب المال ويودع ويغير ويضارب لا نهادون
 الشركة فتضمنتها ويوكل اجنبيا ببيع وشراء ولو نهاه
 المفاوض الاخر صرح نهيه بخر ويبيع بها عز وهان خلاصة
 وينقد ونسيئة بزازيه ويساق بالمال له حمل او لا هو
 خلافا للاشياء وقيل ان له حمل بضمن والا فلا ظهيرية ومرونة
 السفق والكرام من راس المال ان لم يرج خلاصة لا يملك الشركة
 الشركة الا باذن شريكه جوهره ولا الرهن الا باذنه او يكون
 هو العاقد في موجب الدين وحينئذ فيصح اقراره بالرهن والان
 سراج ولا الكتابة والاذن بالتجارة وترويج الامه وهذا كله
 لو عينا اما المفاوض فله كل ذلك ولو فاض ان باذن شريكه
 جاز ولا تنعقد عينا بخر ولا يجوز لها في عنان ومفاوضة
 ترويج العبد ولا الاعناق ولو على مال ولا الهبة اى شئ ونحوه
 فلم يجز في حصته شريكه وجاز في نحو لحم وخبز وفاكهة
 ولا القرض الا باذن شريكه اذ ناصر يحا فيه سراج وفيه
 واذا قال له اعمل برأيك فله كل تجارة الا القرض والهبة
 وكذا كل ما كان اتلا فالل مال او كان تملك المال بغير عوض
 لان الشركة وضعت للاسترباح وتوابعه وما ليس كذلك
 ينتظم عقدها وصح بيع شريك مفاوض من تزد شهادة له

وليس له ان يرهن شيئا من مال الشركة
 في دين عليه الا ان يكون هو العاقد
 في موجب الدين او يامر شريكه
 بذلك وذلك لانه اذا وطئ العقد
 فحق في العقد يتعلق به دون
 صاحبه ومن حقوقه الاقتضا
 والاستيفاء اذا اقر بالرهن
 او بالارتهان فان وطئ العقد
 بنفسه جاز وان لم يطل العقد
 بخر

كاتبه

كاتبه وابيه وينفذ على المفاوضة اجماعا لا يصح اقراره بدين
 فلا ينفذ على المفاوضة عنده بزازيه وفي الخلاصة اقر شريك
 العنان بجارية لم يجز في حصته شريكه ولو باع احدهما ليس الاخر
 اخذ ثمنه ولا الخصومة فيما باعه او اداته وهو اى الشريك
 امين في المال فيقبل قوله بيمينه في مقدار الترخ والخسران
 والضياح والدفع لشريكه ولو ادعاه بعد موته كما في البحر
 مستدلا بهما في وكالة الوالوجية كل من حكى امره لا يملك
 استينافه ان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان فيه
 نفى الضمان عن نفسه صدق انتهى فليحفظ هذا الضابط
 ويضمن بالتقدي وهذا حكم الامانات وفي الخاتمة التقييد
 بالمكان صحيح فلو قال لا تجاوز خوارزم فجاوز ضمن حصته شريكه
 وفي الاشياء نهى احدهما شريكه عن الخروج وعن بيع النسيئة
 جاز كما يضمن الشريك عينا او مفاوضة بخر بموته بجهله
 نصيب صاحبه على المذهب والقول بخلافه غلط كما في وقف
 الخاتمة وسيجوز في الوديع خلافا للاشياء **فروع** في المحيط
 قد وقع حادثان **الاولى** نهاه عن البيع **النسيئة**
 فباع فاجبت بنفاذه في حصته وتوقفه في حصته شريكه
 فان اجاز فالربح لها **الثانية** نهاه عن الاخراج فخرج فخرج
 فاجبت انه غاصب حصته شريكه بالاخراج فينبغي ان لا يكون
 الترخ على الشرط انتهى ومقتضاه فساد الشركة نهرو فيه
 وتفرع على كونه امانة ما سئل قارى الهداية عن طلبة محاسبة
 شريكه فاجاب لا يترك بالتفصيل ومثله المضارب والوصى
 والمتولى نهرو قال وقضاة زماننا ليس لهم قصد بالمحاسبة
 الا الوصول الى شئ المحصول وما تقبل وتسمى شركة ضايع
 واعماله وابدان ان اتفق صانعان خياطان او خياط وصانع

فلا يلزم اتخاذ صنعة ومكان على ان يتقبله الاعمال التي يمكن
استحقاقها ومنه تعليم كتابة وقرآن وفقه على المفتي به بخلاف
شركة دالين ومفنيين وشهود محاكم وقراء مجالس وتعاين
ووعاظ وسؤال لان التوكيل بالسؤال لا يصح قنينة واشياء
ويكون الكسب بينهما على ما شرط مطلقا في الاصل لا يبرح
بل يولد عمل فيصح تقويمه وكل ما تقبله احدهما يلزمهما
وعلى هذا الاصل فيطالب كل واحد منهما بالعمل ويطالب
كل منهما بالاجرة ويبرأ دافعا بالادفع اليه اي احدهما
والحاصل من اجر عمل احدهما بينهما على الشرط ولو الآخر مرضا
او مسافرا او متنع عمدا بلا عذر لان الشرط مطلق العمل لا عمل
القابل لا ترى ان القصد لو استعان بغيره او استأجره استحق
الاجر بزاوية واما وجوه هذا رابع وجوه شركة العقدان
عقداهما على ان يشتريا نوعا او انواعا بوجوههما اي بسبب
وجاهتهما ويبيعا فما حصل بالبيع يدفعان منه ثمن ما اشتريا
بالنسبة وما بقي بينهما ويكون كل منهما من التقبل والوجوه
عنانا ومفاوضة ايضا بشرط السابق واذا اطلقت كانت
عنانا وتتضمن شركة كل من التقبل والوجوه الوكالة
لا اعتبارها في جميع انواع الشركة والكفالة ايضا اذا كانت
مفاوضة بشرطها والرجح فيها على ما شرطت من مفاوضة
المشتري بفتح الرأى او مفاوضة ليكون بقدر الملك لئلا
يؤدي الى ربح مال له يضمن بخلاف العنان كما في الدرر
لا يشترط الرجح الا باحدى ثلثة احوال او عمل او تقبل **فصل**
في الشركة الفاسدة لا تصح شركة في احتطاب واحتشاش
واصطياد واستقاء وسائر مباحات كاجتناء ثمار من
جبال وطلب معدن من كنز وطلب اجر من طين مباح لتقمنها

الوكالة والتوكيل في اخذ المباح لا يصح وما حصله احدهما
فله وما حصله معا فلهما نصفين ان لم يعلم ما لكل
وما حصله احدهما باعانة صاحبه فله ولصاحبه اجر
بالغاما بلغ عند محمد وعند ابي يوسف جميعه الله لا يجاوز
نصف ثمن ذلك قبل تقديمه قوله محمد رحمه الله يوزن باختيار
له ووعناية والرجح في الشركة الفاسدة بقدر المال ولا جرة
بشرط الفصل فلو كان المال لاحدهما فلا جرم مثله كمالو
دفع دأبته لرجل ليؤجرها لاجر بينهما فالشركة فاسدة والرجح
للمالك ولا جرم مثله وكذلك السفينة ولو ليبيع عليها
البر فالرجح لرب البر ولا جرم مثله لداية ولو لاحدهما بغل
ولا جرم بغير فالاجر بينهما على مثل ما اجر البغل والبعر زهر
وتبطل الشركة اي شركة العقد بهوت احدهما غير الآخر وله
لاية عزل حكمي ولو هكهما بان قضى بلحاظه مرتدا وتبطل ايضا
بافكارها ويقوله لا عمل معك فتح وبفسخ احدهما ولو المال
مفاوضة بخلاف المضاربة هو المختار بزاوية خلافا للزليحي
ويتوقف على علم الآخر لانه عزل قصدي وبجنونه مطبقا
فالرجح بعد ذلك للعامل لكنه يتصدق بربح مال المجنون
تأخره خائنه ولم يترك احدهما مال الآخر بغير اذنه فان اذن كل
فادى ما معا او جعل ضمن كل نصيب صاحبه وتقاضا او رجع
بالزيادة وان ادى ما متعاقبا كان الضمان على الثاني علم باداء
صاحبه او لا كما هو مذهب ابي داود الزكوة او الكفارة اذا دفع للفقير
بعدها لا امر بنفسه لانه فعل الامر عزل حكمي وفيه لا يشترط العلم
خلافا لما اشترى احد المتعاقبين امة باذن الآخر صريحا فلا
يكفي سكوته ليطأها فهي له لا الشركة بلا شيء لتضمن الاذن بالشراء
لوطي الهبة اذ لا طريق لحلة الا بها حرمة ووطي الشركة وهبة

والبيت

المشاع فيها لا ينقسم جائزة وقال رحمه الله يلزمه نصف الشئ
 والبائع والمستحق اخذ كل ثمنها وعقرها لتضمن المفاوضة
 الكفالة ومن اشترى عبدا مثلا فقال له اخر اشركني فيه فقال
 فعلت ان قبل القبط لم يصح وان بعده صح ولزمه نصف الثمن
 وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به ولو قال اشركني فيه
 فقال نعم ثم لقيه آخر وقال مثله واجيب بنعم فان كان
 القائل عالما بشاركة الاول فله ربحه وان لم يعلم فله نصيبه
 لكون مطلوبه شركة في كماله وحينه خرج العبد من ملك الاول
 ما اشترى اليوم من انواع التجارة فهو بيني وبينك فقال نعم
 جاز اشباه وفيها تقبل ثلاثة عملا بلا عقد شركة فعمله احوهم
 فله ثلث الاجر ولا شيء للآخر **فروع** القول لمكر الشركة
 برهن الورثة على المفاوضة لم تقبل حتى يبرهنوا انه
 كان مع الحي في حياة الميت برهنوا على الارث والحي على المفاوضة
 قضى له بنصفه فتح تصرفا احدا لشركتي في البلد والاخر في السفر
 واراد القسمة فقال ذو اليد قد استقرضت الفا فاقول
 له ان المال في يده شروا او ما قبلا شريته ودفعوه لاني
 ليحفظه فديسه في التراب ولم يجد حلف فقط دفع
 لاخر ما لا اقضيه نصفه وعقد الشركة في الكل فشري
 امتعة فطلب رب المال حصته ان لم يصير لنصفه اخذ
 المتاع بقيمة الوقت بينهما متاع على دابة في الطريق سقطت
 فاكوى احدهما بعينة الاخر خوف انه هلك المتاع وانقصه
 رجع بحصته قسمة دابة مشتركة قال البيطارون لا بد
 من كيتها فلو اها الحاضر لم يضمن داربين اثنين سكن احدهما
 وخرب ان خربت بالسكنى ضمن طاحون مشتركة قالوا لهما
 لصاحبه عمرها فقال هذه العمارة تكفيني لا ارضى بعمرها

فعمرها

فعمرها لم يرجع جوهر الفتاوى وفي السراجية طاحون مشتركة اتفق
 احدهما في عمارة فليس يتطوع ولو اتفق على عبد مشترك او ادى
 خراج كرم مشترك فهو متطوع الكل منه منخ المصنف رحمه الله
قلت والصائب ان كل من اجبر ان يفعل مع شريكه اذا فعل
 احدهما بلا اذن فهو متطوع والا فلا ويجبر الشريك على العمارة الى
 في ثلاث وصي وناظر وضرورة تعقد قسمة كوى نهر ومزنة
 قناة وبئر ودولاب وسفينة معيبة وما يخط لا يقسم اساسه
 فان كان الحائط يحتمل القسمة ويبني كل واحد في نصيبه السترة
 لم يجب والا اجبر وكذا كل ما لا يقسم كحمام وخان وطاحون
 وتماصه في مستقرات قضاة البحر والعين والاشياء وفي غصب
 المحتجب زرع بلا اذن شريكه فدفع له شريكه نصف الزرع ليكون
 الزرع بينهما قبل النيات لم يجز وبعد جاز وان اراد قلعه
 يقاسمه فيقلعه من نصيبه ويضمن الزارع نقصان الارض
 بالقلع والصواب نقصان الزرع وفي قسمة الاشياء المشتركة
 اذا التهم فابى احدهما العمارة فان احتمل القسمة لا يجز ولا يتقام
 اجره ليرجع وتامة في شركة المنظومة المجتبية وفيها

- باع شريك شقيقه لآخر • ولو بلا اذن شريك ناظر
- فيما عدا الخلط والاختلاط • جوز ذاك البيع والتعاطي
- ثم الشريك ههنا لوباعا • حصته من فوس واتباعا
- ذلك منه الاجنبي ههنا • وكان ذا اليد بغير اذن الشريك
- فان يشا واضعوا الشريك او • من اشترى منه على قدر روعا
- وان يكن كل شريك اجرا • حصته حمام لدمه اجرا
- وكان شغص منها قوازا • لذلك في تعميروها وفي البناء
- فلا رجوع صاحب المستاجر • في ذا البناء على الشريك الاخر
- لو واحد من الشريكين سكن • في الدار مقددة مضت في الزم

فليس للشريك ان يطالبه • باجرة السكنى ولا المطالبة •
 بانه يسكن مثل الاقال • لكنه ان كان في المستقل •
 يطلب ان يهال الشريك • بحاجب فانهم ودع الشك •
كتاب الوقف • مناسبة •
 للشركة اذ خال غيره معه في ماله غير ان ملكه باق فيها لا فيه •
 هو لغة الحبس وشرعا حبس العين على حكم ملك الواقف والتصرف •
 بالمنفعة ولو في الجملة والافق انه عنده جائز غير لازم كالعارية •
 وعندهما هو حبسها على حكم ملك الله تعالى وصرف منفعتها •
 على من احب ولو غنيا فيلزم فلا يجوز له ابطاله ولا يورث عنه ولا يملك •
 الفتي ابن كمال وابن القتيبة رحمهم الله تعالى وسببه اذ اذع بحسن النفس •
 في الدنيا بغير الاحباب وفي الآخرة بالثواب يعني بالنية في اهلها •
 لا مباح بدليل صحتها من الكافر وقد يكون واجبا بالتدبير فيصدق •
 بها او يمتنها ولو وقفها على من لا يجوز له الزكاة جاز في الحكم وبقي •
 بغيره وبهذا عرف صفته وحكمه ما مر في تعريفه وحكمه المالك •
 المتقوم وركنه الالفاظ الخاصة كارضى هذه صدقة موقوفة •
 مؤبدة على المساكين ونحوه من الالفاظ كوقوفه لله تعالى او على •
 وجه الخير او البر واكتفى ابو يوسف رحمه الله بلفظ موقوفة فقط •
 قال الشهيد رحمه الله ونحن نفقئ به للعرف وشروطه شرط سائر •
 التبرعات كحرية وتكليف وان يكون قربة في ذاته معلوما بمنزلة •
 لا معلوما بالباكين ولا مضافا ولا موقفا ولا بغير شرط ولا ذكر موه •
 اشتراط بيعة وصرف ثمنه لحاجة فان ذكره بطل وقفه بناربيه •
 وفي الفتح لو وقف المرتقة فقتل او مات او اراد المسلم بطل وقفه •
 ولا يصح وقف مسلم او ذمي على بيعة او حرق قيل او يجوز •
 على ذمي لانه قربة حتى لو قال على ان اسلم في ولده او انتقل الى غير •
 التصويت فلا شيء له لانه شرطه على المذهب والملك يزول •

عن

عن الموقوف باحد امود اربعة بافراز مسجد كما سيجي بقضاء القا •
 لانه مجتهد فيه وصورة ان يسلمه الخ المتولي ثم يظهر الرجوع •
 المفتي عن معزيا الفتح المتولي من قبل السلطان لا الحكم وسيجي •
 البيعة تقبل بلا دعوى ثم هل القضاء بالوقف قضاء على الكافة •
 فلا تسمع دعوى ملك آخر ووقف آخر لا تسمع افق ابو القوي •
 مفتي الزهر رحمه الله بالاقول وفيه جزم في المنظومة المحيطة •
 المصنف رحمه الله صونا عن الخيل لا بطلاله لكنه نقل بعد عن ابو •
 ان المعتمد الثاني وصححه في فواكه البدرية وبه افق المصنف •
 رحمه الله او يالموت اذا علق به اي بونه كاذمت فقد وقفت •
 دارى على كذا فالصحيح انه كوصيته تترتب في الثلث بالموت •
 لا قبله **قلت** ولولوارثه وان ردوه لكنه يقسم كالثلثين •
 فقوله التارديه انه ارث اي حكم فلا يخل في عبارته فاعتبروا •
 الوارث بالنظر للغة والوصية وان ردوا بالنظر للغير •
 وان لم تنفذ لوارثه لانها لم تمنع له بل لغيره بعد فانهم •
 او بقوله وقفتها في حياتي وبعد وفاتي مؤتدا فانه جائز •
 عندهم لكن عند الامام رحمه الله ما دام حيا هو نفذ بالتصدق •
 بالغة فعليه الوفاؤه الرجوع ولولير يرجع حتى مات جاز من •
 الثلث **قلت** ففي هذين الامرين له الرجوع ما دام •
 حيا غنيا او فقيرا بامر قاض او غيره بشرط لانية فقوله للرد •
 لو انقضى يفسخه القاضى لو غير مسجل منظور فيه ولا يتم الوقف •
 حتى يقبض لم يقل المتولي لان تسليم كل شئ بما يليق به ففي •
 المسجد بافراز وفي غيره بنصب المتولي وتسليمه اياه ابن كمال •
 رحمه الله ويفرز فلا يجوز وقف مشاع يقسمه خلا فاللثاني ويجعل •
 آخره لجهة قربة لا تقطع هذا بيان شرائطه الخاصة على قوله •
 محمد رحمه الله لانه كالصدقة وجعله ابو يوسف رحمه الله كالاتفاق •

المنفعة على الشايع

وختلف الترجيح والخذ بقوله الثاني احوط واسهل بحكم
وفي الدرد وقصد الشريعة وبه يفتي واقرة المصنف واذا
وقته بشهر بسنة بطل اتفاقا دد وعليه فلو وقف على
رجل بعينه عاد بعد موته لورثة الواقف به يفتي فتح **قلت**
وجزم في الخاتمة بصحة الموقت مطلقا فتنبه واقرة الشريعة
فادام ولزم له ملك ولا يعار ولا يرهن فيطل بشرط واقف الكتب
الرهن كما هو في التدبير ولو سكنه المشتري او المورثين فربان
انه وقت اول صغير لزم اجر المثل قتيبة ولا يقسم بل يتهاون
الا عند ما يقسم المشاع وبه افتى قارى الهداية رحمه الله
وعنه اذا كانت القسمة بين الواقف وشريكه المالك او الواقف
الاخر او ناطره ان اختلفت جهة وقفها قارى الهداية ولو وقف
نصف عقار كله له فالقاضي يقسمه مع الواقف صدقة الشريعة
وابن الكمال رحمه الله بعد موته لورثته ذلك فيصرف القاضي
الوقف في الملك ولهم بيه به افتى قارى الهداية رحمه الله وعنه
في المنظومة المجتبية لا الموقوف عليهم فلا يقسم الوقف بين
مستحقية اجماعا دد وكافي وحلاصه وغيرها لان حقهم ليس في
العين وبه جزم ابن نجيم في فتاويه وفي فتاوى قارى الهداية
رحمه الله تعالى هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك ولو سئى
بعضهم ولم يجد الاخر موضعها يكفيه فليس له اجرة ولا له
ان يقول انا استعمل بقلد ما استعملته لان المهاييات انما تكون
بعد الخصومة قتيبة نعم لو استعمله كله احدهم بالظلمة بلا اذن
الاخر لزمه اجر حصته شريكه ولو وقفنا على سكنهاها بغير
بخلاف الملك المشترك ولو عهد للاجارة قتيبة **قلت**
ولو بعضه ملك وبعضه وقف يأتى في الفصم ويؤول ملكه عن المسجد
والمصلى بالفعل وبقوله جعلته مسجدا عند الثاني بشرط

ولا يملك
ولا يرهن

والا فام
او بالاذن
او بالملك
او بالملك

والامام رحمه الله الصلوة فيه جماعة وقيل بكفى واحد وجعله في الخاتمة
ظاهرا لرواية **فرع** اذا اهل المحلة نقض المسجد وبنائه
اهل من الاقوال ان الباقي من اهل المحلة لهم ذلك والا لا
بنازيه واذا جعل تحت سر داب لمصالحه اي المسجد جاز المسجد
القدس ولو جعل لغيرها او جعل فوقه بيتا او جعل باب المسجد
الخطري وعزله عن ملكه لا يكون مسجدا وله بيعه ويورث عنه
حلا فالحل كما لو جعل وسط داره مسجدا او اذن للصلوة فيه حيث
لا يكون مسجدا الا اذا اشراط الطريق ذيل **فرع** لو بني فوق
بيتا لامام لا يضرك لانه من المصالح اما لو بنت المسجد ثم اراد
البناء منع او قال عييت ذلك لم يصدق تاتر خاتمة فاذا كان
هذا في الوقت فكيف بغيره فيجب هدمه ولو على جدار المسجد ولا
يجوز اخذ الاجرة منه ولا ان يجعل شيئا منه مستغلا ولا مسكنا
بنازيه ولو غريب ما حوله واستغنى عنه يبقى مسجدا عند الامام
والثاني ابدأ الى قيام الساعة وبه يفتي طائفة القديس وعاد الى
الملك اي ملك الباقي او ورثته عند فخر محمد الله وعن الثاني
ينقل الى مسجد آخر باذن القاضي ومثله في الخلاف المذكور
حشيش المسجد وحصره مع الاستغناء عنها وكذا الرباط والبيوت
اذا ابرئتفع بهما فيصرف وقف المسجد والرباط والبيوت والحق
الى ارباب مسجد او رباط او بيت او حوض اليه تنزع على قولها دد وفيها
وقف ضيقة على الفقهاء وسلمها للمتولي ثم قال لو صيحه اعطى من
غلتها فلا تاكدا ولا تاكدا لا يصح لخروجه عن ملكه بالتسجيل
قبله **قلت** لكن ينبغي معزيا مؤيدا زاده رحمه الله ان لو
الرجوع في الشروط ولو مستحلا اتحد الواقف والجهة وقيل مرسوم
بعض الموقوف عليه بسبب خراب وقف احدها جاز للمالك ان يصرف
من فاضل الوقف الاخر اليه لانهما جسد كشي واحد وان اختلف احدهما

لفقادی

بان يبنى رجلان مسجدين او رجل مسجدا ومدرسة ووقف عليهما
 او قافلا فيكون له ذلك ولو وقف القطار ببقره واكرته بفخمين
 عبيده المراثون صح استعسانا تبعا للفقار وجاز وقف القرن
 على مصالح الزباط خلاصه ونفقتة وجنايته في مال الوقف ولو
 قتل عمدا لا قود فيه بزازيه بل يجب قيمته ليشترى بها بدله
 كما صح وقف مشاع قضى بجوازه لانه يفتهد فيه فللمنفق
 المقتدان يحكم بصحة وقف المشاع وبطلانه لا خلاف الترجيح
 واذا كان في المسئلة قولان مصححان جاز الافتاء والقضاء
 باحدهما يجوز ومصنف رحمه الله وكما صح ايضا وقف كل منفق
 يقصد فيه تعامل الناس كفايه وقدم بل ودرهم وديار
قلت بل ورد الامر للقضاة بالحكم به كما في مروضات
 ابي السعود رحمه الله ومكيل وهو ذون فيباع ويدفع ثمنه
 مضاربة او بضاعة فعلى هذا لو وقف كرا على شرط ان يقرضه
 لمن لا يذله ليزدعه لنفسه فاذا اراد اخذ مقداره ثم
 اقرضه لغيره وهكذا جاز خلاصه وفيها وقف بقرة على ان
 ما خرج من لبنها او سمونها للفقراء ان اعتادوا ذلك لرجحوت
 ان يجوز وقد روي جازة وثبا بها ومصنف وكتب ان
 التعامل بتركه به القياس لحديث ما رآه المسكين حسنا فيقول الله
 حسن بخلاف ما لا تعامل فيه كنياب ومتاع وهذا قول جمهور
 وعليه الفتوى اختيار الحق في التفتية بالمتاع وفي البرازيه
 وقف الكسبية على الفقراء فتدفع اليهم شتاء ثم يردونها بعد
 وفي الدرر وقفه حفا على اهل مسجد للقرأة ان يخصوت
 جاز وان وقف على المسجد جاز ويقرا فيه ولا يكون محصورا على
 المسجد وبه عرف حكم نقل كتب الاوقاف في محالها الانتفاع بها
 وانفقها بذلك مبتلون فان وقفها على مستحق وقف لم يجر نقلها

على

على طلبت العلم وجعل مقرها في حرانته التي في مكان كذا ففي جواز النقل
 تردد بقره ويبداء من علته بجارته ثم ما هو اقرب لعمارة كمام مسجد
 ومدرس مدرسة يعطون بقدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك
 الى اخر المصالح وتعامه في الجروان لم يشترط الواقف بثبوت اقتضاء
 وتقطع الجهات للعمارة ان لم يخف ضرر بين فتح فان خيفت كمام وخطيب
 ودراس قد موافيعطوا المشروط لهم واما الناظر والكاتب والجاوي فان
 عملوا من العمارة فلهما حصة عملهم لا المشروط بقول في التثنية هو الحق
 خلافا لما في الاشياء وفيها عنة الزخرفة لو صرف الناظر لهم مع الحفا
 الى التميز ومن وهل يرجع عليهم الظاهر لا لتقديره بل لانه يقطع
 للعمارة يسقط راسا وفيها لو شرط الواقف تقديم العمارة ثم نقل
 للفقراء او للمستحقين لزم الناظر امساك قدر العمارة في كل سنة
 وان لم يجز ان يجوز ان يحدث حدث ولا غلة بخلاف ما اذا لم
 فليحفظ الفرق بين الشرط وعدمه وفي الوهبانية لو زاد المتولى واقفا
 على اجر المثل ضمن الكل لوقوع العمارة له وفي شرحها الشرنبلالي
 عند قوله ويدخل وقف المصالح قيمة اما خطيب والمؤذن فيغير
 الشعائر التي تقدر شرطها لم يشترط بعد العمارة هي امام وخطيب ومن
 ووقاد وفراش ومؤذن وناظر وشن نيت وقناديل وحصى وماء
 وضوء وكلمة نقله الميضاات فليس مباشر وشاهد وشاد وحجاب
 وخازن كتب الشعائر فتقدمهم في دفتر الخاسبات ليس بشرع ويقع
 الاشتباه في بواب ومؤملاتي قاله في البحر **قلت** ولا تردد في
 تقديم بواب ومؤملاتي وخادم مطهرة انت هي **قلت** انما
 المقدس من الشعائر لو مدرس المدرسة اما مدرس الجامع فلا لانه
 لا يتصل بعينته بخلاف المدرسة حيث تقفل اصلا وهل يأخذ ايام
 البطالة كعيد ورمضان لاراده وينبغي الحاقه ببطالة القاضي
 واختلفوا فيها والاصح انه يأخذ لانها لا استراحة اشياء من قاعدة

الذي يبنى
 المسجد
 او خطيبه

هو الذي يتعاطى امور المآذ وباب
 المسجد اذا كان في الباب سبيل
 او خطيبه

العادة بحكمه وسيجي ما لو غاب فيلحفظ ولو كان الموقوف دارا فخارته
على من له السكنى ولو متعدد امة ماله لا من الغلة اذ الغرم بالغنم
ددد ولم يزد في الامح يعني انها تجب العارة عليه بقدر الصفة
التي وقفها الواقف ولو ان من له السكنى او يجوز لفقره عمر الحاكم
اي اجرها الحاكم منه او من غيره وعمرها باجرتها كعارة الواقف ولم
تزد في الامح الا برضى من له السكنى زيلقي ولا يجبر الا على العارة
ولا تصح اجارة من له السكنى بل المتولى والقاضي ثم ردها بقدر القيمة
الى من له السكنى رعاية للحقين فلا عارة على من له الاستفلا لانه لا
سكنى له فلو سكن هل تلزمه الاجرة الظاهرة لعدم الفائدة الا اذا
احتيج للعارة فيأخذها المتولى ليعمرها ولو هو المتولى ينبغي ان يجبر
القاضي على عمارتها مما عليه من الاجر فان لم يفعل نصيب متوليا
ليعمرها ولو شرط الواقف غلتها له وصونها عليه صحا وهل يجبر على عمارتها
الظاهرة لا نهرو في الفتح لو لم يجبر القاضي من يستأجرها لداره
وخطريها لا يخير بين ان يعمرها او يرد هالورثة الواقف **قلت**
فلو كان هو الوارث لداره وفي فتاوى قاري الهادي رحمه الله ما يفيد
استبداله او رد ثمنه للوارث او للفقراء وصرف الحاكم والمتولى
حاوي نقضه او ثمنه ان تعذر إعادة عينه الى عمارته ان احتاج
والا حفظه ليحتاج الا اذا خاف ضياعه فيبيعه ويمسكه ثمنه
ليحتاج حاوي ولا يقسم النقص او ثمنه بين مستحقى الوقف لان
حقهم في المنافع لا العين جعل شئ اي جعل الباقي شيئا من الطريق
مسجدا لضيقه ولم يضرب بالماتين جاز لانهما المسلمين كعكسه
اي يجوز عكسه وهو ما اذا جعل في المسجد ممر لتعارف اهل الامصار
في الجوامع وجاز لكل احد ان يمر فيه حتى الكافر لا الجنب والحائض
والزواب زيلقي كما جاز جعل الامام الطريق مسجدا لعكسه لجواز
الصلاة في الطريق لا المرور في المسجد تؤخذ ارض ودار وهاتون

يجنب

ان الموقوف اذا كان لاهل البيت

يجنب مسجد ضاق على الناس بالقيمة كونهما درر وعما فيه جعل الواقف
الولاية لنفسه جاز بالاجماع وكذا لو لم يشترطها لاحد فالولاية
له عند الثاني وهو ظاهر المذهب نهرو خلا فالما نقله المصنف رحمه الله
ثم لو صيته ان كان والا فللمالك فتاوى ابن نجيم رحمه الله وقار الهادي
وسيبي وينزع ويحبوا بذاذيه لو الواقف درر فقيره بالاولى
غير مأمون او عاجز او ظهر به فسق كثر بخر ونحوه فتح او كان يصرف
ماله في الكمية نهرو بخنا وان شرط عدم نزعه او ان لا ينزعه قاضي ولا
سلطان لمخالفة حكم الشرع فيبطل كالوصي فلو مأمونا لم تصح توليته غيره
اشباه وجاز جعل غلة الوقف او الولاية لنفسه عند الثاني وعليه
الفقوى وجاز شرط الاستبدال به ارضا اخرى حينئذ او شرط
بيعه ويشترى بثمنه ارضا اخرى اذا شاء فاذا فعل صارت الثانية
كالاولى في شرائطها وان لم يفرقها ثم لا يستبدلها بثلثة لانه
حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى لا الثانية واما الاستبدال
ولو للمساكين آل بعدت الشرط فلا يملكه الا القاضي درر وشرط في
البيع خروجه عن الارتفاع بالكمية وكون البديل عقارا والمستبدل
قاضي الجسنة المفسر بذي العلم والعمل وفي النهران المستبدل
قاضي الجسنة فالتنفس به مطمئنة فلا يخشى ضياعه ولو بالدارهم
والدنانير وكذا لو شرط عدمه وهي احدى المسائل السبع التي يحاط
فيها شرط الواقف كما بسطه في الاشياء وذا ابن المصنف رحمه الله
في ذواهره ثامنة وهي اذا نص الواقف وراي الحاكم ضم مشاذاي تاجر
جاز كالوصي وعزاها لا نفع الوسائل وفيها لا يجوز استبدال
الحامر الا في اربع **قلت** لكن في مروضات المفتي ابو الشوق
رحم الله انة في سنة احدى وخمسين وتسعمائة ورد الامر الشريف
بمنع استبدال له وامر بان يصير باذن السلطان تبعا لترجيح
صلة الشريعة انتهى فيلحفظ وفيها ايضا لشرط الواقف

العزل والنصب وسائر التصرفات لمن يتولى من اولاده ولا يظلم
احد من القضاة والامراء وان داخلهم فعليهم لعنة الله هل يكن
فاجاب باقر في سنة اربع واربعين وتسعين قد حررت هذه
الوقفيات المشروطة هكذا فالمتولين لو من الامراء يعرضون
للقول والعلية على مقتضى الشرع الشريف ومنه ومن رتبة يعرض
بأن يظهروا مع قضاة البلاد على المشروع من المواد فيخالف القضاة
المتولين ولا المتولين القضاة بهذا مرد الامر الشرع والواقفون لو
ارادوا أي فساد صدر في بلادهم القضاة والامراء فعليهم
اللعنة فهم الملعونون لما تقوا ان الشرايط المخالفة للشرع الشريف
جميعها لغوا باطل انت هي فليحفظ بني على ارض ثم وقف البناء
قصدا بدونها ان الارض ملكة لا يصح وقيل مع وعليه الفتوى
سئل قارى الهداية عن وقف البناء والغراس بلا ارض فاجاب الفتوى
على صحة ذلك ورجحه شارح الوهبانية عليه الرحمة واقره المصنف
رحم الله معللا بان منقول فيه تعامل فيستعين به الاقناع وان موقوفة
على ما عين البناء جاز تبها اجماعا وان الارض لجهة اخرى فختلف فيه
والصحيح الصحة كما في المنظومة المجتبية وسئل بن نجيم عن وقف
الاشجار بلا ارض فاجاب يصح لو الارض وقفها ولو غير الوقت
وسئل ايضا عن البناء والغراس في الارض المحتكرة هل يجوز بيعه
ووقفه وهل يجوز وقف العين المرهونة او المستأجرة فاجاب
نعم وفي البرازية لا يجوز وقف البناء في ارض عارية او اجارة
واما حكم الزيادة في الارض المحتكرة ففي المسئلة خائفون لوجه في
ارض وقف فاجاب صاحب ان يستأجر الارض باجر المثل ان العجاة
لو دفعت تستأجر باكثر مما يستأجره امره برفع العجاة ويؤجر لغيره
والا تترك في يده بذلك الاجر ومثله في البيع وفيه لو زيد عليه ان
ان اجارته مشاهرة تفسخ عنه واس الشهور فتر ان ضرر رفع

البناء

البناء لم يرفع وان لم يضر رفع او يملكه القيد برضاء المستأجر فان
يرض تبقى الى ان يخلص ملكه محيط بقي لواجارته مسانعة
او مدة طويلة والظاهر انه لا يقبل الزيادة دفعا للضرر عليه
ولا ضرر على الوقف لان الزيادة انما كانت بسبب البناء الزيادة
في نفس الارض انت هي واما وقف الاقطاعات ففي الدهر يجوز
الا اذا كانت الارض مواتا او ملكا للامام فاقطعها وجلا قال
واعلى اوقاف الامراء بهما اقطاعات يجعلونها
مشتراة صورة من وكيل بيت المال وفي الوهبانية فلو وقف
السلطان من بيت مالنا المصلحة عمت يجوز ويؤجر **قلت**
وفي شرحها للشيخ رحمه الله وكذا يصح اذنه بذلك ان فتحت
عنوة لا يصلح البقاء ملك ما كانها قبل الفسخ اطلق القاضي بيع الوقف
غير المسجل لوارث الواقف فباع مع وكان حكما بطلان
الوقف لعدم تسجيله حتى لو باعه الواقف او بعضه او رجع
عنه ووقف لجهة اخرى وحكم بالتأني قبل الحكم بلزوم التمسك
صح الثاني لوقوعه في محل الاجتهاد كما حققه المصنف رحمه الله
وافتي به تبعا للشيخ رحمه الله وقارى الهدى والمثالا الشريعة
قلت لكن حمله في التهر على القاضي المجتهد فراجع ولو اطلق
القاضي البيع لغيره اى غير الوارث لا يصح بيعه لانه اذا بطل عاد
الى ملك الوارث وبيع ماله الغير لا يجوز ددر يعنى غير طريق
شرعى لما في الهداية باع القيم الوقف بامر القاضي ومثله جاز
قلت واما المسجل لو انقطع ثبوته واراد اوله واقف
ابطاله فقال المفتى ابو السعود رحمه الله في معروضات
قد منع القضاة عن استماع هذه الدعوى انتهى فليحفظ الوقف
في مرض موته كهيئة فيه من الثلث مع القبض فان خرج
الوقف من الثلث او اجازة الوارث نفذ في الكل ولا يبطل في

الزاد على الثلث ولو اجاز البعض جاز بقدره وبطل وقف
 دهن مصر ومريض مديون بمحيط بخلاف صحيح لو قيل
 لو قيل المحجوفان شرط وفاة دينه من غلته صح وان لم يشرط
 يوفى في الفاضل عن كفايته بلا سوف فلو وقفه على غيره فغلته
 لمن جعله له خاصة فتاوى ابن نجيم **قلت** لو
 قيل بمحيط لان غير المحيط يجوز في ثلث ما بقي بعد الدين
 ورثته والتم في كله فلو باعها القاضى ثم ظهر مال شرعيه ارضا
 بقدرها وتما في الاسعاف في باب وقف المريض وفي الوفاة
 وان وقف الموهوب فافتكره يجوز كان مات عن عيى بقي الموهوب
 والتم في بطل او الغلة يملك فليشأ **قلت** لكن في موهبات
 المفتى الى السجود رحمه الله سئل عن وقف على اولاده وهرب
 من الديون هل يصح فاجاب لا يصح ولا يلزم والقضاء بمنوع
 من الحكم وتسجيل الوقف بمقدار ما شغل بالدين انتهى فليحفظ
 الوقف على ثلاثة اوجه اما للفقراء او للاغنياء ثم الفقراء
 ويستوى فيه القرى بكان كراياط وخان ومقابر وسقايات
 وقناطر ونحو ذلك كما جرد وطاهون وضعت لاحتياج الكل
 لذلك بخلاف الادوية فلم تجز لغنى بلا تعميم او تخصيص فليحفظ
 الاغنياء تبعا للفقراء قنية **فروع** اقر بوقف وبكأنه اخرجه
 منه يده وارثه يعلم خلافه جاز الوقف ولا تسع دعوى وارثه قضاء
 درر وفي الوهبانية ويبطل اوقاف امراء باز تداد في حال ازدياد
 منه لا وقف اجدد **فصل** يراعى شرط الوقف في اجارته
 فلم يزد القيمة بل القاضى له ولاية النظر لفقير وغايب وميت
 فلو امهل الواقف مدتها قبل تطلق الزيادة للقيم وقيل تقيد بسنة
 مطلقا وبهاى بالسنة يعنى في الدار وثلاثة سنين في الاخر الا اذا
 كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا مما يختلف زمانا وموضعا وفي

في موهبة الموهوب

البرازية

في موهبة الموهوب

البرازية لو احتيج لذلك يعقد عقودا فيكون العقد المزمرا
 لانه ناجز والثاني لاحق لانه مضاف **قلت** لكن قال
 ابو جعفر رحمه الله الفتوى على بطلان الاجارة الطولية ولو يعقد
 ذكره الكرماني رحمه الله في الباب التاسع عشر واثرة قدرى افندى
 رحمه الله وسيجيى في الاجارة ويؤجر باجرا لمثل في يجوز بالاقل
 ولو هو المستحق قارى الهداية رحمه الله لا ينقصان يسيرا واذ لم
 يرغب فيه الا باقل الاشباه فلو رخص اجرة بعد العقد فيفسخ
 العقد للزوم الضرر ولو زاد اجره على اجر مثله قيل يعقد بانها
 على الاصح في الاشباه لو زاد اجر مثله في نفسه بلا زيادة احد المتولى
 فسخها به يعنى وما لم يفسخ فله المسمى وقيل لا يعقد به ثانيا
 كزيادة واحد تعنتا فانها لا تعتبر وسيجيى في الاجارة والمستأجر
 الاقل او من غير اذا قيل الزيادة والموقوف عليه الغلة
 او السكنى لا يملك الاجارة ولا الدعوى لو عصب منه الوقف لا يتولى
 او اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى
 عمادية لان حقه في الغلة لا العين وهل يملك السكنى فيستحق
 الربع في الوهبانية لا وفي شررها للشرى بل لا في التقرير
 والموقوف اذا اجره المتولى بدون اجر المثل لزم المستأجر للمتولى
 كما غلط فيه بعضهم تمامه اى تمام اجر المثل كاب وكذا اوهى خائفة
 اجر منزل صغيره بقوته فانه يلزم المستأجر تمامه اذ ليس لكل منها
 ولاية الخط والاسقاط وفي الاشباه عن القنية ان القاضى يا مره
 بالاستيجار باجر المثل وعليه تسليم زود السنين الماضية ولو كان
 القيم ساكتا مع قدرته على الرفع للقاضى لا غرامة عليه وانما هي على
 المستأجر واذ اظفر الناظر به مال الساكن فله اخذ النقصان منه
 فيصرفه قضاء وديانة انتهى فليحفظ **قلت** وقيل بالاجارة
 المتولى لما في عصب الاشباه لو آجر الفاضل ما منافع مضمونة

في موهبة الموهوب

صورتی و نقشه و نقشه از یکدیگر
الذکر منسوب الی کل من الذکر
و در بعضی اشعار

في اثبات الوقت

الاجرة حتى ماتت ان اجرها المتولي سقط وان اجرها الام لا عمادية
 اخذ الام الغلة وقت الادراك وذهب قبل تمام السنة ليسترد منه غلة
 باقي السنة فصار كالجزية وموت القاضى قبل الحول ويجل الام غلة باقي
 السنة ولو فقيها وكذا الحكم في طلبية العلم في المدارس ^{درهم} ونظم ابن
 الشحنة رحمه الله القيمة المسقطه للمعلوم المقتضية للعزل ^{وهنا}
 وما ليس بقصد ان لم يزد على ثلاث شهور فهو يفي ويغير
 وقد اطلقوا الاخذ التام ^{لما مضى الحكم في الشرح} يسفر
قلت وهذا كله في سكان المدرسة وفي غيرهم ^{الاصح} ^{الاصح}
 اما فيها فلا يستحق العزل والمعلوم كما في شرح الوهبانية للشربلاني رحمه الله
 وفي منظومة المحب ^{الاصح}
 لا تجز استنابة الفقيه لا ^{ولا للمدرس} لعزله حصلا
 كذلك حكم سائر الارباب ^{اولهم يكن عزله فذاته باب}
 والمتولي لو وقت اجرا ^{لكنته في صكته ما ذكر}
 من اي جهة تولى الوقفا ^{ما يجوز واذ لك حيث يلحق}
 ومثله الرمي لا يختلف ^{حكمها في ذاعلى ما يعرف}
 بحسب التعليل والنسب ^{كل القصرات كذا يتيسر}
قلت لكن للشيخ العلامة الشيوخي رحمه الله رسالة سماها
 الضمانية في جواز الاستنابة ونقل الاجماع على ذلك فيلحفظ ولاية
 نصب القيم الى الواقف ثم لو صيته لقيامه مقامه ولو جعله على
 امر الوقت فقط كان وصيا في كل شئ خلافا للثاني ولو جعل النظر
 لرجل ثم جعل آخر وصيا كانا ناظرين ما لم يخص وتمايز في
 الاسعاف فلو وجد كتابا وقت في كل اسم متول وتاريخ التامناخذ
 اشتركا **فزع** طالب التولية لا يؤلى الى المشروط له النظر
 لانه مؤلى فيريد التنفيذ ^{ثم اذا مات المشروط له}
 بعد موت الواقف ولم يوص الى احد فولاية النصب للقاضي اذ لا

لان تاريخ تاريخ الثاني لا يدل على
 عزل الاول بل قد يكون اعدا
 الى القاضي ففهم منه اخرجه
 المنصرف من قبل الواقف
 لا يعزل

للمستحق

للمستحق التولية كما مر وما دام يصلح احد للتولية في اوقاف الواقف
 لا يجعل المتولي في الجانب لانه اشقق ومنه قصده نسبة الوقت
 اليهم اداد المتولي اقامة غيره مقامه في حيوته وصحته ان كانا
 التفويض له بالشرط علما صح ولا يملك عزلا الا اذا كان الواقف
 جعل له التفويض والعزل والا فان فوض في صحته لا يصح
 وان كان في مرض موته صح وينبغي ان يكون له العزل والتفويض
 الى غيره كالا بصاة اقباه قال وسئلت عن ناظر معين بالشرط
 ثم بعد الحكم فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل الحكم
 فاجبت ان فوض في صحته فتعذر وان في مرض موته لا هذا بل فوض
 له باقيا لقيامه مقامه وعنه واقف شرط مرتبا لرجل معين ثم من
 بعده للقرأ ففزع عنه لغيره ثم مات هل ينتقل المقرأ فاجبت
 بالانتقال وفيها للواقف عزل الناظر مطلقا به يعني ولو لم يكن
 عزله للمدرس وامام ولا هما ولو لم يجعل ناظرا فنصب القاضي له
 يملك الواقف اخراجه ولو عزل الناظر نفسه ان علم اواقفا والفا
 صح والا لا باع دارا ثم باعها المشتري من آخر ثم راد على اني سكنت
 وقفتها او قيل وقت على لم يصح فلا يحلف المشتري واذا اقام بيته
 او ابرز حجة قبلت فيبطل البيع ويلزم اجرا لمثل فيه لا في الملك
 لو استحق على المعتمد بذاته وغيرها وليس المشتري حبه بالتمسك ^{الاصح}
 وهي احكام المسائل السبع المستثناة من قولهم من سعى في نقص ما قد
 من جهته ففسخه مودود عليه واعتمده الفسخ والبراءة ان ادعى وقفا
 فحكموا بلزومه قبل والا لا وهو تفصيل حسن ^{اعتمد المصنف عليه}
 في باب الاستحقاق لكن اعتمد الاوله آخر الكتاب تبعا للكنز وغيره وفي
 العبادية لا تقبل عند الامام وهو المختار وصوبه الزيلعي قال وهو احوط
 وفي دعوى المنظومة المحببة وهذا وقت هو حق الله تعالى ما لو كان
 على العباد لم يجز **قلت** وقد قد منابوها مطلقا لثبوت

شرعية
 في باب الاستحقاق

لما إليه الفقراء فتدبر وتفتاوى ابن نجيم عليه الرحم لم يسمع دعواه
 وبينته ويبطل البيع الباقي للمسيح أولى من القوم بنصب الامام المؤيد
 في المختار الا اذا عتق القوم اصلح من عينه الباقي متى الوقت قبل وجود
 الموقوف عليه فلو وقف على اولاد زيد ولا ولد له او على مكان
 هتاه لبنا مسجود او مدرسة صح في الامح وتصدق الفقة للفقراء
 الحان يولد لزيد او يبنى المسجود عمادية زاد في النهروين في انة
 لو وقفه على مدرسة يدرس فيها المذنب مع طلبته
 فدرس في غيرها لتعقدا لتعديس فيها ان تصرف العولقة
 له لا للفقراء كما يقع في الزوام **فروع** مهمة حدثت للفتوى
 ارصد الامام ارصا على ساقية لصيغ فراجها لكفتها فاستغنى عنها
 لخراب البلد فتقلها وكيل الامام لساقية هي ملك هل يصح اهلها بعض
 الشافعية بان الارصاد على الملك ارصاد على المالك يعني فيصح حيثما
 يلزم المرصد عليه اذ ارتها كانت لما في الحادى اذ اخرجت ضرورت
 او قامة في حوض آخر فتدبر دار كبيره فيها بيوت وقف بيتا
 منها على عتيقهم فلان والباقي على ذرية وعقبه ثم على عتيقائه
 قال الوقت الى العتقا هل يدخل فيه حصته بالبيت في الثاني اختلف
 الا فتاوا اخذوا خلاف مذكور في الزخيرة لكن في الثانية اومى للرجل
 بال وللفقر اجمال والموصى له محتاج هل يعطى من نصيب الفقراء
 اختلفوا والصح نعم استأجروا موقوفه فيها اشجار مثمرة هل له
 الكل منها الظاهر انه اذا لم يعلم شرط الوقت لم يأكلها في الحادى
 عرس في المسجود اشجارا تمران عرس للسبيل فكل مسلم الاكل
 والا فتباع لمصالح المسجود قولهم شرط الوقت كنص الشارع اى في
 المهور والدلالة وجوب العمل به فيجب عليه خدمة وظيفته
 او تركها لمن يعمل والا ائنه لا سيما فيما يلزم بتركها تعطيل الكل من النهروين
 وفي الاشياء المملوكة في الحقوق لها شبه الاجرة اى في زمن

المباشرة

المباشرة والحل للاغنيا وشبه الصلة فلو مات او عزل لا تستوفد
 المعجولة وشبه الصدقة لتصح اصل الوقت فانه لا يقع على
 الاغنيا ابتداء وتامه فيها ويكره اعطاء نصاب لفقير من وقف
 الفقراء الا اذا وقف على فقراء قرابته اختيار فمنه يعلم حكم
 المراتب الكثيرة وقف الفقراء لبعض العلماء الفقهاء فيلحفظ ليس
 للقاضي ان يحدد وظيفته في الوقت بغير شرط الواقف ولا يحل
 للمقرر الاخذ الى النظر على الوقت باجر مثله فنية يجوز الزيادة
 من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكفيه وكان عالما بقيقا
 ثم قال بعد ورقتين والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجمعة قلت
 واعتمده في المنظومة المحببة وتقل عن المبسوط ان السلطان
 يجوز له مخالفة الشرط اذا كان غالب جهات الوقت ترى
 ومزارع فيعمل بامرهم وان غاير شروط الواقف لان اصلها لبيت
 المال يصح تعليق التفسير في الوظائف فلو قال القاضي ان مات
 فلان او شغرتك وظيفته كذا فقد تورثت فيها صح ليس عزل الناظر
 بمجرد شكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا الوصي الناظر
 اذا آجر انسانا فحرب ومال الوقت عليه لم يضمن ولو فرط في خشب
 الوقت حتى صناع ضمن لا يجوز الاستدانة على الوقت الا اذا احتج
 اليها لمصلحة كتميم وشراء يقد فيجوز بشرطين الاول اذن
 القاضي فلو بعد منه يستدين بنفسه الثاني ان لا يفسد اكله
 العين والصرف من اجرتها والاستدانة القرض والشواشيمة
 وهل المتولى شواء متاع فوق قيمته ثم يبيعه للعاره ويكون الربح
 على الوقت الجواب نعم اقر بارض في يد غيره انها وقف وكذا
 ثم ملكها صارت وقفا يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان
 خالفت كتاب الوقت لكن في حق المقر خاصة فلو اقر المشروط
 له الربح والنظر انه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لا

نقص قيمة المبيع

وسيجي في آخره قوار ولا يكفى صرف الناظر بثبوت استحقاقه
بل بد من اثبات نسبه وسيجي في دعوى ثبوت النسب متى
ذكر الواقف شرطين متعارفين يعمل بالمتأخر منهما عندنا
لا ناسخ للاول الوصف بعد الجمل يرجع الى الاخير عندنا والى
الجميع عند الشافعية لو بالواو ولو بغيره فالأخير اتفاقا كما وقف
الاشباه وتماهه في القاعدة التاسعة متى وقف حال صحته
وقال على الفريضة الشرعية على ذكرهم وانما هم بالتوريث هو
المختار المنقول عن الاختيار حقيقة مفتي دمشق يحيى بن المنقار
رحمه الله في الرسالة الموضيعة على الفريضة الشرعية ونحوه في
فتاوى المصنف رحمه الله وفيها متى ثبت بطريق شرعي وفيت
وجب نقض البيع ولا اثر على البايع متى علمه والمتولى اجر مثله
ولو بنى المشي أو عرس فذلك لها فيسلك معها بالادفع ولو
وفي الجزائية معزى للجامع انما يرجع بقيمة البناء بعد ان يقضه
ان سلم المشتري للبايع وان امسكه لم يرجع بشئ بخلاف ما لو استحق
البيع لو انقطع ثبوته فاما كان في ذواته القضاء اتبع والى
فمن برهن على شئ حكم له به والى صرف الفقهاء ما لا يظهر وجه بطلانه
بطريق شرعي فيعود ملك واقفه او وارثه او وليه للمال فوقفه
السلطان عاما جاز ولو لجهة خاصة فظاهر كلامهم لا يصح لو شهد
المتولى مع آخر بوقف مكان كذا على المسجد فظاهر كلامهم قبولها
لا تلزم المحاسبة في كل عام ويكتفى القاضي منه بالاجمال لو
معروفا بالامانة ولو مثلهما يجبره على التبيين شيئا فشيئا
ولا يجبره بل يهرده ولو اتهمه يحلفه **قلت**
وقد منا في الشركة ان الشريك والمضارب والوصي والمتولى لا
يلزم بالتفصيل وان غرض قضا تنال ليس الا الوصول الى
سحت المحصول لو ادعى المتولى الدفع قبل قوله بلا يمين كفى

افنى

افنى مثلا ابو السعود بانه ادعى الدفع من غلة الوقف في وقفه
كاولاده واولاد اولاده قبل قوله وان ادعى الى الامام بالجامع والى
نحوها لا يقبل قوله كالمستأجر شخصا للبناء في الجامع باجرة
معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه لم يقبل قوله قال المصنف رحمه الله
وهو تفصيل في غاية الحسن فيعمل به واعتمده ابنه في حاشية
الاشباه **قلت** وسيجي في العارية معزى لافنى زاده رحمه الله
لو اجر القيم ثم عزل فقضى الاجرة المنصوب في الامتحة وهل يملك
المعزول مصادرة المستأجر على التعديل قبل نفسه قال المصنف رحمه الله
والذى ترجح عندي لا ليس للمتولى اخذ زيادة على ما قرره لو
اصلا ويجب صرف جميع ما يحصل من ثمار وعوائد شرعية وعينية
لمصارف الوقف الشرعية ويجب على الحاكم ان يترشى بركة الرشوة
على الرأى على الدعوى الشرعية كالحال فتاوى المصنف رحمه الله
قلت لكن سيجي في الوصايا ومزايا ان المتولى اجر مثله
عمله فتنبه ولو وقف لفقر أو قرابته لم يستحق مدعيها ولو
وليا لصغيرا لا ببيتة على فقره وقرابته مع بيان جهتها فاذا
قضى له استحققه من حين الوقف عليه فتاوى ابن نجيم رحمه الله
وفيها سئل عن شرط السكنى لزوجه فلا نه بعد وفاته مادامت
عذبا فماتت وتزوجت وطلقت هل ينقطع حقها بالتزوج اجاب
نعم **قلت** وكذا الووقف على امهات الاولاد الا ان تزوج
او على بنى فلان الا من خرج فخرج بعضهم ثم عاد او على بنى فلان
ممن يتعلم العلم فترك بعضهم ثم اشتغل به فلا شئ له الا ان
شرط انه لو عاد فله فليحفظ خزائن المفتين وفي الوهبانية ففى
بدخول ولز البنات بعد مضي سنين فله غلة الا ان لا المأوى
لو مستهلكه وقف على بينه وله ولد فله النصف والباقي للفقر
وعلى ولده له الكل لانه مفرد ومضاف للمتولى الا قاله لو اجر

موقوف

بعض مقيمتي صح وخصاه بالتفوق للمستاجر عرس الشجر لا اذن
 الناظر اذا لم يضرب بالارض وليس له الحفر الا باذن وياذن
 لو خيرا ولا لا وما بنا مستاجرا وعرسه فله ما لم ينوه للوقف
 والمتولى بناؤه وعرسه للوقف ما لم يشهد الله لنفسه قبله
 ولو اجر له بنة لم يخرج خلا فلهما كعبده اتفاقا وهذا لو باشر بنفسه
 فلو القاضي صح وكذا الوصي بخلاف الوكيل وقف على اصحاب الحديث
 لا يدخل فيه الشافعي اذ الم يكن في طلب الحديث ويدخل الخنفي
 كان في طلبه ولا نزاع في اي كونه يعمل بالمرسل ويقدم خبر الواحد
 على القياس وجاز على حفر القبور ولا كان لا على التصوفية والجماع
 هو الاصح وكذا شرط التطول لا رشد فالرشد من اولاده فاستويا
 اشتركا به افنى المنلو ابو السعود رحمه الله معللا بان افضل التفضيل
 ينتظم الواحد والمتعدد وهو ظاهر وفي النهر عن الاستسقاء شرط
 لا فضل اولاده فاستويا فلا سب بينهم ولو احدثا اوردع والآخر اعلم
 الوقف فهو اولى اذ امن خيانتة وكذا لو شرطه لرشدهم كما في الفقه
 الوكيل ولو ضم القاضي للقيم ثمة اي ناظر حسيبه هل لا اميل
 ان يستقل بالتصرف لمراده وافنى الشيخ الشيخ رحمه الله ان ضم
 اليه لحياتة لم يستقل والا فله ذلك وهو حسن نهرو وقفا
 مؤيد لمراده رحمه الله معزنا للخاتمة وغيرها ليس للمشرف ان تصرف
 بل الحفظ ليس للمتولى ان يستدين على الوقف للعمارة الا باذن
 القاضي مات المتولى والجباة يتبعون تسليم الغلة اليه فحيوية
 ولا يتتبع لهم صدق بيمينهم لا تكاثرهم الضمان ليجوز الرجوع
 الوقف اذا كان مستجلا ولكن يجوز الرجوع عن الوقف عليه بشرط
 كالمأذن والامام والمعلم وان كانوا اصلا انتهى في جواهر الفوائد
 شرطه لنفسه مادام حيا ثم لولده فلا في ما عاشر ثم بعده
 لا تحق الارشدة من اولاده فانها تصرف لابن لا للواقف لان الكفاية

تصرف

تصرف لا قرب المكنيات بمقتضى الوضع وكذلك مسائل ثلاث وقف
 على زيد وعمرو وسله فاهما لعمرو فقط ووقف على ولدي وولد
 ولدي الذكور فالذكور راجع لولد الولد فحسب وعكسه ووقف
 على بني زيد وعمرو لم يدخل بنو عمرو ولا تبة اقرب الخ زيد فوقف
 اليه هذا هو الصحيح وقد منا ان الوصف بعد متعاطفين
 لا خير عندها وفي الذيل في باب المبرقات وقولهم ينفرد الشرط
 اليهما وهو الاصل قلنا ذلك في الشرط المصريح به والاستثناء
 بمشيئة الله تعالى واما في الصفة المذكورة في آخر الكلام فتصرف
 الى ما يليه بخواتم زيد وعمرو العالم الى اخره فليحفظ وفي المنظومة
 والوصف بعد جعل اذ الى يرجع للجميع فيما ثبتا
 عن الامام الشافعي فيها ان كان ذا العطف بواو اما
 ان كان ذا العطف شمع ثلعا الى الاخير باتفاق رجحا
 ولو على البنين وقفا يجعل فان في ذلك البناء تدخل
 وولد الابن كذا البنت تدخل في ذرية ثبت
 لو وقف الوقف على الذرية فمن غير ترتيب فبالسوية
 يقسم بين من على الاستقل ومن غير تفضيل لبعض وانقل
 وتنقص القسمة في كل سنة ويقسم الباقي على عينه
 ولو على اولاده ثم على اولاد اولاده قد حجة
 وقفا فقاو ليس في ذلك في اولاد بنته على ما ينقل
 بني اولاد كذا اذ في ولفظ اباي احسب
 يشترك الاناث والذكور فيه وذلك واضح مسطور
 ومما يكثر وقوعه ما لو وقف على ذرية مرتبا وجعل في شرطه ان
 مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لو كان حيا فله
 حظ ابية لو كان حيا وبشارك الطبقة الاولى اولاد افنى الشبكي
 بالمشاركة وخالفه السيوطي في القاعدة التاسعة لكنه ذكر بعد

هذا هو الفقه والاصح
 انما هذه الخاتمة

ورقنين ان بعضهم معتبرين الطبقات بتم وبعضهم بالاولاد
 بشارك بخلافه ثم فراجعوا مثامه لا شرح الوهبانية فانه نقل عن
 الشيخ السبكي رحمه الله واقعتين اخريين يحتاج اليهما وكرتزل
 العلماء مخيرين في فهم شروط الواقفين الا من رحم الله وقد
 افتيت فيمن وقف على اولاد الظهور دون الاناث فماتت
 مستحقته عن ولدين ابوهما من اولاد الظهور بانه ينتقل نصيبها
 لهما لصرف كونهما من اولاد الظهور باعتبار ابيهما كما يعلم من الاسماء
 وغيره وفي الاسماء والتاريخانية لو وقف على عقبه يكون لولده
 وولده ولده ابدما ما تناسلوا من اولاد المذكور دون الاناث الا ان
 يكون ازواجهن من ولده المذكور كل من يرجع نسبة الى الوقف
 بالاباء فهو من عقبه وكل من كان ابوه من غير المذكور من ولد الواقف
 فليس من عقبه انتهى وسيجي في الوصايا انه لو وصي لاه او جنسه
 دخل كل من ينسب اليه من قبل ابائه ولا يدخل اولاد البنات وانها
 لو وصت الى اهل بيتها او لجنسها لا يدخل ولدها الا ان يكون ابوه
 قومه لان الولد انما ينسب لابيه لا لامه **قلت** وبه علم
 جواب حادثة لو وقف على اولاد الظهور دون اولاد البطون فماتت
 مستحقته عن ولدين ابوهما من اولاد الظهور هل ينتقل نصيبها
 لهما فاجبت نعم ينتقل نصيبها لهما لصرف كونهما من اولاد الظهور
 باعتبار والديهما المذكور **فصل** فيما يتعلق بوقف الاولاد
 في القدر وغيرها وعبدارة المواهب في الوقف على نفسه
 وولده ونسله وعقبه جعل ربحه لنفسه ايام حيوته ثم وثقه
 جاز عند الثاني وبه يفتي كجعله لولد **وكن** يختص بالصلي
 الا نتي ماله يفتد بالذكور ويستقل به الواحد فان انتفى الصلي للفقراء
 دون ولد الولد الا ان لا يكون حين الوقف صلي فيختص بولد
 الابن ولو انني دون من دون من البطون ودون ولد البنت في

الصحيح

الصحيح ولو زاد وولد وولد فقط اقتصر عليهما ولو زاد البطن الثالث
 عمره ينسبه ويستوى الاقرب والابعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب
 كما لو قال ابتداء على اولدي بلفظ الجمع وعلى ولى واولاد اولدي
 ولو قال على اولدي وكن ستة اموات احدهم صرف نصيبه للفقراء
 ولو على امراته واولاده ثم ماتت لم يختص ابنها بنصيبها اذا لم
 يشترط رد نصيب من مات منهم الى ولده ولو قال على بنى او على
 اخوتي دخل الاناث على الاقرب وعلى بناتي لا يدخلون البنون ولو قال
 على بنى وله بنات فقط او قال على بناتي وله بنون فالغلة
 للمساكين ويكون وقفا منقطعا فان حدث ما ذكر عاد اليه ويدخل
 في قسمة الغلة من ولده ومن نصف حوله من طلوع الغلة
 لا لاكثر الا اذا اولدت مبانته او امه ولده المقتقة لكونه سنتين
 لتبوت نسبة بلا حل وطبها فلو يحل فلا لاحتمال علقه بعد طلوع
 الغلة وتقسيم بينهم بالسوية ان لم يرتب البطون وان قال
 للذكر كانشيين فكما قال فلو وصيته فرض ذكر مع الاناث
 وانني مع المذكور ويرجع سهمه للورثة لعدم صحة الوصية للمعقود
 فلا بد من فرضه ليعلم ما يرجع للورثة ولو قال على ولى ونسلي
 ابدا وكما مات واحدهم كان نصيبه لنسله فالغلة لجميع ولده ونسله
 حيتهم وميتهم بالسوية ونصيب الميت لولده ايضا باكثر عمل بالشرط
 ولو قال وكل من مات منهم من غير نسل كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن
 فوقه احدا وسكت عنه يكون راجعا لاصل الغلة للفقراء ما دام نسله باقيا
 والنسل اسم للولي وولده ابدا ولو انني والعقب للولد وولده من المذكور
 اي دون الاناث ان يكون ازواجهن من ولد ولده المذكور وآله في جنسه
 واهل بيته كل من يناسبه الى أقصى اب في الاسلام وهو الذي ادرك الاسلام
 اولا وقرباته وارحامه وانسابه كل من يناسبه الى أقصى اب له في الاسلام قبل
 ابويه سوى ابويه وولده نصيبه فانهم لا يسمون قرابة اتفاقا وكذا في علمهم

او سفل عندهما خلافا لمحمد رحمه الله فعدم ملها وان قتل بفقراهم
 يعتبر الفقر وقت وجود الغلة وهو الموقوف لا هذا الزكاة فلو تأخر
 صرفها سنين لعارض فافتقر الغنى واستغنى الفقير شارك
 المفتقر وقت القسمة الفقير وقت وجود الغلة لان الصلاة
 انما تملك حقيقة بالقبض وطرق الغنى والموت لا يبطل ما
 استحقه وامانه ولد منهم لود نصف حوله بعد حيا الغلة
 فلا حظ له لعدم احتياجه فكان بمنزلة الغنى وقيل يستحق
 لان الفقير من لا شيء له والحمل لا شيء ولو قيد بصليهما
 او بالاقرب فالاقرب او فالأجود او تبين جاوره منهما ومن
 سكن مصر تقيد الا يستحقاق به عملا بشرطه وتامره الاستغنى
 ومن احواله حوادث زمانه الى ما خفي من مسائل الوقاف فليست
 كتاب الاسعاف المخصص باحكام الوقاف المخصص كتاب
 والمختصاف كذا في البرهان في شرح مواهب الرحمن للشيخ ابراهيم بن
 بكر الطرابلسي الحنفى رحمه الله نزيل القاهرة بعد دمشق لمتو
 في اوائل القرن العاشر سنة اثنين وعشرين وتسعمائة وهو ايضا
 صاحب الاسعاف **قول الاستدلال** اختلاف الشاهد
 مانع الا في احدى واربعين قال في زواجرها سبقتها للشيخ صالح الجرجسي
 بن المصنف رحمه الله قد ذكر في الشرح المجال عليه مسائل لم يقف
 فيها اختلاف الشاهدين وانا ذكرها سنة افاق **الاولى**
 شهد احدهما ان عليه الف درهم وشهد الآخر ان له الف درهم
 درهم تقبل **الثانية** ادعى خبطة جيدة فشهد احدهما
 بالجودة والآخر بالردية تقبل بالردية ويقضى بالمال **الثالثة**
 ادعى مال دينار فقال احدهما نيسابوري والآخر بخاري والمدعى يدعى
 نيسابوري وهي اجود يقضى بالبخارية **الرابعة** لو اختلفا في
 الهبة والعطية **الخامسة** لو اختلفا في لفظ النكاح

بلا خلاف

والتزويج

والتزويج **السادسة** شهد احدهما انه جعلها صدقة
 موقوفة ابا على ان يزيد ثلث غلتها وشهد آخر ان لزيد
 تقبل على الثلث **السابعة** ادعى باع بيع الوفا فشهد احدهما
 به والآخر ان المفتري اقترع بذلك تقبل **الثامنة** شهد
 احدهما انها جارية بيته والآخر انها كانت له تقبل **التاسعة**
 ادعى الف مطلقا فشهد احدهما على اقراره بالف قرض والآخر بالف
 وديعة تقبل **العاشر** ادعى البراءة فشهد احدهما بالبراءة
 لانه هبة او تصدق عليه او حاله جاز **الحادية عشر**
 ادعى الهبة فشهد احدهما بالبراءة والآخر بالهبة او انه حاله جاز
الثانية عشر ادعى الكفيل الهبة فشهد احدهما بها
 والآخر بالبراءة ثبت البراءة **الثالثة عشر** شهد احدهما
 على اقراره انه اخذ منه العبد والآخر على اقراره بانه اودعه منه
 هذا العبد تقبل **الرابعة عشر** شهد احدهما انه
 غصبه منه والآخر ان فلانا اودعه منه هذا العبد يقضى للمدعى
الخامسة عشر شهد احدهما انها ولدت منه والآخر
 انها جلبت منه تقبل **السادسة عشر** شهد
 احدهما انه اقتران الدار له والآخر انه ماسكن فيها تقبل
السابعة عشر شهد احدهما انه اقتران الدار له
 والآخر انها سكن فيها تقبل **الثامنة عشر**
 انكر ان عبده فشهد احدهما على اذنه في الثياب والآخر في الطعام
 تقبل **التاسعة عشر** اختلف شاهدا الاقرار بالمال
 في كونه اقرب بالعربية او بالفارسية تقبل بخلافه في القطع لا في
العشرون شهد احدهما انه قال اجعله انت خروا والآخر
 قال ازاوى تقبل **الحادية والعشرون**
 قال لا مراثة ان كملت فلا نفاذ طالق فشهد احدهما انها كملت

معدومة والآخرة عشيبة طلقت **الثانية العشرون**
فعبده حر فقال احدهما طلقها اليوم والآخرة طلقها امس يقع
الطلاق والعتاق **الثالثة والعشرون** شهد
احدهما انه طلقها ثلاثا البتة والآخرة طلقها ثنتين البتة يقضى
بطلقتين ويملك الرجعة **الرابعة والعشرون**
شهد احدهما انه اعتق بالعربية والآخرة
الخامسة والعشرون اختلفا في مقدار المهر
يقضى بالاقل **السادسة والعشرون**
شهد احدهما انه وكله بخصومة مع فلان في دار سماها
وشهد الآخرة انه وكله بخصومة فيه وفي شئ آخر تقبل في
دار اجتماعا عليه **السابعة والعشرون**
شهد احدهما انه وقف في صحتته والآخرة وقف في مرضه
قبلا **الثامنة والعشرون** لو شهد انه اوصى
يوم الخميس وآخر يوم الجمعة جازت **التاسعة**
والعشرون ادعى مال فشهد احدهما ان الممتالك
عليه حال عديمه بهذا المال تقبل **الثلاثون**
شهد احدهما انه باع كذا الى شهر وشهد الآخرة بالبيع ولم
يذكر المجل تقبل **الحادية والثلاثون** شهد احدهما
انه بشرط المزار تقبل **الثانية والثلاثون**
شهد واحد انه وكله بالخصومة في هذه الدار عند قاضي
الكوفة وآخر عند قاضي البصرة جازت شهادتهما
الثالثة والثلاثون شهد احدهما انه وكله بالقبض
والآخرة جاز تقبل **الرابعة والثلاثون** شهد
احدهما انه وكله بقبض والآخرة سلطه على قبضه تقبل
الخامسة والثلاثون شهد احدهما انه وكله

عليها

بالع

بقبضه

بقبضه والآخرة اوصى له بقبضه في حيوته تقبل **السادسة**
والثلاثون شهد احدهما انه وكله
بطلب دينه والآخرة بتقاضيته تقبل **السابعة**
والثلاثون شهد احدهما انه وكله بقبضه والآخرة
بطلبه تقبل **الثامن والثلاثون** شهد احدهما
انه وكله بقبضه والآخرة امره باخذه وارسله ليأخذه
تقبل **التاسعة والثلاثون** اختلفا في من
اقراره في الوقت تقبل **الاربعون** اختلفا في مكان
اقراره به يقبل **الحادية والاربعون** اختلفا في وقت
في صحتته او في مرضه تقبل **الثانية والاربعون**
شهد احدهما بوقفه على زيد والآخرة على عمرو وتقبل وتكون
وقفا على الفقراء انتهت **قلت** وزدت بفضل الله على
ذكره المصنف رحمه الله مسائل منها واختلفا في تاريخ الرهن
بان شهد احدهما انه رهن يوم الخميس والآخرة رهن يوم الجمعة تسمع
عندهما خلافا لمجرد جواهر الفتاوى ومنها لو اتفق الشاهدان
على الاقرار في واحد بهما واختلفا فقال احدهما كتابي في مكان
كذا وقال الآخر كتابي في مكان كذا تقبل ومنها لو قال احدهما المسئلة
بما لها كان ذلك بالغداة وقال الآخر كان ذلك بالعشي تقبل
وهما في الولو الجنية ومنها شهد على رجل انه طلق امرأته واحدهما
يقول انه عين منكوحة بنت فلان والآخرة يقول ما عينها
لاني اعلم واشهد ان المرأة التي كانت له سوى ابنة فلان قد
طلقها واخرجها منه داره قبل هذا التطلاق قاله فخر الدين رحمه الله
اذ شهد على الطلاق الا انه عين احدهما المرأة وذكرها باسمها
ولم يعين الآخر التي في نكاحه وليس في نكاحه غير امرأة واحدة
تصح الشهادة وهي في جواهر الفتاوى ومنها ادعى ملك

عمر

داده فشهد له احدهما انها له او قال ملكه وشهد الآخر انها كانت ملكه تقبل مائة المفتي ومنها ادعى الفين او الف وخمسمائة فشهد احدهما له بالف والآخر بالف وخمسمائة قضى له بالف اجماعا ومنها لو شهد ان له على هذا الرجل الف درهم وشهد ان له على هذا الرجل الف درهم وشهد احدهما انه قد قضاه المطلق منها خمسمائة والطالب ينكح ذلك فظن شهادتهما على الف مقبولة ولو الجنيته ومنها ادعى جارية في يد رجل وجاء شاهدين فشهد احدهما انها جاريته غصبها منه هذا وشهد الآخر انها جاريته ولم يقل غصبها منه قبلت الشهادة فجمع الفتاوى ومنها شهد ابنة بقره واختلاف في لو انها تقبل عنده خلافا لها دحهم الله جامع الفضولين ومنها شهد احدهما بكفالة والآخر بجحالة تقبل في الكفالة لانها اقل جامع الفضولين ومنها شهد احدهما انه وكله بطلاقها وحدها وشهد الآخر انه وكله بطلاقها وطلاق فلا تة الاخرى وكيل في طلاق التي اتفقا عليها وهي فيه ايضا ومنها شهد بوكالة وزاد احدهما انه عزله تقبل في الوكالة لانه العزل منه ايضا ومنها ادعت ارضا شهد احدهما انها ملكها وان زوجها دفعها اليها عوضا من الاستيمان وشهد الآخر انها ملكها لان زوجها اقرا انها ملكها تقبل لان كل بايع مقرر بالملك لمشتريه فكانت شهادتهما انها ملكها وقيل تردة لانهما شهد احدهما انه دفعها عوضا وشهد بال عقد وشهد الآخر باقراره بالملك فاختلف المشهود به اما لو شهد احدهما ان زوجها دفعها عوضا والآخر باقراره انه دفعها عوضا تقبل لاتفقا فاما كولو شهد احدهما بالبيع والآخر باقراره به وهي في جامع الفضولين انتهى كلام الشيخ صالح بن الشيخ محمد بن عبد الله الغزي

فان

دحهم

دحهم الله تعالى في الاشياء السكوت كما ينطق الا في مسائل عقد منها **قلت** وزاد في تنوير البصائر مسألتين الاولى مسئلة السكوت في الاجارة قبولا ورضى كقوله الساكن داره اسكن بكذا اوالة فانتقل فسكت لزومه المسعى وذكره المؤلف رحمه الله في الاجارة الثانية سكوت المودع قبولا دالة قال المؤلف رحمه الله في حقه سكوت عند وضعه بين يديه فانه قبول دالة انتهى وزاد عليها في ذواهر الجواهر مسائل منها عند قوله التابعة والعشرون سكوت عند بيع زوجته فقال وكذا اسكوتها عند بيع زوجها لما في البرازية الفتوى على عدم الدعوى في القريب والزوجة انتهى ومحقق قاضي خا انها تسمع فليشأمل عند الفتوى **قلت** ويزاد ما في مفرقات التنوير من سكوت الجار عند تصرف المشتري فيه فراغا وبناء وغير بناء للبرازية وهكذا ذكره في تنوير البصائر معزيا اليها فالعجب من صاحب جنهر الزواهر كيف نكس كلام البرازية وترك الآخر ومنها لو تزوجت من غير كفوف فسكت الوتي حتى ولدت كان سكوتة رضا دليلي ومنها ما في المحيط رجل زوج رجلا بغير امره فهناه القوم وقيل التهنية فهو رضاه تقبل التهنية دليل الاجارة ومنها ان الوكالة كما ثبتت بالصريح ثبتت بالسكوت وكذا قال في الظهيرية لوقال ابن العم للكبيرة اني اريد ان زوجك من نفسي فزوجها جاز ذكره المؤلف رحمه الله في حقه من بحث الايام ومنها سكوت اهل العلم والصالح في التعديل كما في شهادات البحر قال ويكتفي بالسكوت من اهل العلم والصالح فيكون سكوتة تزكية للشاهد لما في الملتقط وكان الليث بن مساور رحمه الله قاضيا فاحتاج الي تعديل وكان المزكي مريضا فعاده القاضي وسئل عن الشاهد فسكت المعدل ثم سئل فسكت فقال اسئلك ولا تجيبني فقال المعدل اما بكيفيك من مثلي السكوت **قلت** قد عد هذه في الاشياء معزيا لشهادات شرحه

سماع

فيسكت

فكيف تكون اذ فيه تقييده بكونه من اهل العلم والصلاح فحقها
من الزوائد ومنها لو ان العبد خرج لصلوة الجمعة فراه مولا
فسكت هل له الخروج اليها لالتسكوت بمنزلة الرضى كما في
جمعة البصر ومنها ما في القينة بعد ان رقبه لجمعة **فتح**
ولو زفت اليه بلا جهاد فله ان يطالب بما بعث اليه من الدنانير
وان كان الجهاز قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث في عرفهم
ج نصي اذ ان لم يجزها بما يليق فله استرداد ما بعث
والمعتبر ما يتخلف للزوج لا ما يتخلف لها ولو سكت بعد الزفاف
زما ناعرف بذلك رضاه لم يكن له ان يخاصر بعد ذلك وان لم
يتخلف له شيء ومنها اذ ابراه فسكت متى ولا يحتاج الى القول
هكذا ذكره البرهان في الاختيارات في كتاب الاقرار ومنها سكوت
الزاهن عند بيع المرتبة الرهن يكون مبطلا في احدى الروايتين
ذكره الزيلعي وغيره وهي تعلل من الاستبراء اول القاعة الحمد لله
العزيز الوهاب وهو اعلم بالصواب قوله الاشياء لا يخلف المنكر في احد
وثلاثين مسئلة بينها في الشرح قال الشيخ شرف الدين رحمه الله
في حاشيته عليها المسئلة بتنوير البصائر على الاشياء والنظائر
اقول في شرحه الحال عليه ثم اعلم ان المصنف رحمه الله اقتصر
على عدم الاستحلاف عنده على الاشياء التسعة وفي الخاتمة
انه لا يستحلف في احدى وثلاثين خصلة بعضها مختلف فيه
وبعضها متفق عليه فذكر سرد الاختصاص التسعة في تزويج
البنات صغيرة او كبيرة وعندها لا يستحلف الاب في الصغيرة وفي
تزويج المولى امته خلافا لما رجعهم الله وفي دعوى الدائن الايصا
فانكره لا يخلف وفي دعوى الدين على الوصي وفي الدعوى على الوكيل
في المستلتي كالوصي وفيما اذا كان في يد رجل شيء فادعاه رجلان كل شري
منه فاقربه لاحدهما وانكر الآخر لا يخلفه وكذا لو اكرها تخلف لاحدهما فكل له

وقضى

وقضى عليه لم يخلف للآخر وفيما اذا ادعى الهبة مع التسليم في ذي
اليدين فاقربه لاحدهما لا يخلف للآخر وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه
وقبضه فاقربه لاحدهما او خلف لاحدهما فكل لا يخلف للآخر وفيما
اذا ادعى احدهما الرهن والتسليم والآخر الشراء فاقربه الرهن وانكر
البيع لا يخلف للمشتري ولو ادعى احدهما الاجارة والآخر الشراء
فاقربه بها وانكره لا يخلف لمدعيه ويقول لمدعيه ان شئت فانتظر
انقضاء المدة او فك الرهن وان شئت فانسخ وفيما اذا ادعى احدهما
الصدقة والقبض والآخر الشراء فاقربه لاحدهما لا يخلف وفيما اذا ادعى
كل منهما الاجارة فاقربه لاحدهما او ان كل لا يخلف بخلاف ما لو ادعى
كل منهما على الغصب منه ذي اليد فاقربه لاحدهما وخلف لاحدهما
فكل لا يخلف للثاني كما لو ادعى كل منهما الدين فاقربه لاحدهما لا يخلف
للاخر وكذا الاجارة ويخلف ما له عليه كذا لو قيمه وهو كذا وكذا
وفيما اذا ادعى البائع رضى الموكل بالعيب لم يخلف وكذا وفيما
اذا انكره وكيله له في النكاح وفيما اذا اختلف الصانع والمستصنع
في المأمورية لا يمين على واحد منهما وكذا لو ادعى الصانع على رجل
انه استصنع في كذا فانكره لا يخلف للحادية والثلاثون لو ادعى انه وكذا
عن الغائب يقبض دينه وبالمخصوص فانكره لا يستحلف المديون
على قوله خلافا لما رجحهم الله ذكره بعضهم وقال الحلواني يستحلف
قولهم جميعا انتهى وبه علم ان ما في الخلاصة تساهل وقصور حيث
قال كل موضع لو اقر لزمه فاذا انكره لا يستحلف الا في ثلاث منها الوكيل
بالشراء اذا وجد بالمشتري عيبا فاراد ان يرد به بالعيب لا يخلف فاذا اقر
الوكيل لزمه ذلك ويبطل حق الرد الثانية لو ادعى الامرضاه لا يخلف
واذا اقر لزمه الثالثة الوكيل يقبض الدين اذا ادعى المديون ان الموكل
ابراه عن الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لا يخلف وان اقر لزمه
انتهى وددت على الواحد والثلاثين السابقة الباع اذا انكر قيام العيب

للحال عند الامام رحمه الله ولو اقر به لزمه كما مر في خيار العيب والشاهد
 اذا انكر رجوعه لا يستخلف ولو اقر به ضمن ما تلف بها والشارق
 اذا انكرها لا يستخلف ولا يستخلف الاب في مال الصبي ولا الوصي
 في مال اليتيم ولا المتولي للمسيح والى كاف الا اذا ادعى عليهم
 العقد فيخلفون حينئذ انتهى **قلت** وزدت على ما ذكره
 مسائلا الاولى لو ادعى على رجل شيئا واراد استخلافا فقال المدعى
 عليه هو لا بنى الصغير فلا يخلف وفي فتاوى الفضل عليه السلام
 في قولهم جميعا فاذا استخلف فكل واحد على ارضه يقضى به
 للمدعى ثم ينظر بلوغ الصبي ان صدق المدعى كان كالقالت وان
 كذب ضمن الوالد قيمة الارض وتؤخذ الارض من المدعى وتوقع للصبي
 وهذا بمنزلة ما لو اقر لغائب امر رجل ادعى على آخر ان ما في يده
 ملكي فقال المدعى عليه هو لغائب الغائب مثلا لم يظهر جموده
 ولا صدق فملا تسقط عنه اليمين فكذلك هنا **قلت** وعلى
 الاقل رجوع هذه الى قول القن ولا يستخلف الاب في مال الصبي
 لانه لما اقر بها الصبي ظهر انما في ماله وفيه ثاقل الثانية لو اشترى
 دارا فحضر الشفع فانكر المشتري الشرا قال في التوازل ولو ان رجلا
 اشترى دارا فحضر الشفع فانكر المشتري الشرا او قران الدار لابنه
 الصغير ولا بيته فلا يمين على المشتري لانه قد لزمه لا قرار لبيته فلا
 يجوز الاقرار بغيره بعد ذلك الثالثة لو كان في يد رجل غلام اعمى
 او ثوب ادعاه رجلا ففقد ما به الى القاضي ثم اراد الاخذ بتخليفه فان
 ادعى ملكا مرسلا او شراؤه من جهة له ان يخلفه فان ادعى عليه احداهما
 القضي فله تخليفه لانه لو اقر بالخصب يجب عليه الضمان كما في التوازل
 الرابعة لو اشترى الاب لابنه الصغير ارادته اختلف مع الشفع في
 مقدار الثمن فالقول للاب بلا يمين كما في كثير من المذهب الخامسة لو ادعى
 الشارق انه استهلك المسروق ورب المسروق انه قائم عنده فالقول للشارق

خلفه احدهما فنكاح غن الثمين
 فنقض له القاضي

واليمين

ولا يمين عليه قال ابو القيث رحمه الله في التوازل وسئل ابو القاسم رحمه الله
 الشارق اذا استهلك المسروق بعد ما قطعت يده هل يمين قال لا يمين
 حكمه فيما استهلكه قبل القطع وبعد القطع له فان قال الشارق قد هلك
 وقال صاحب المال لم تستهلكه وهو عندك قائم هل يخلف قال لا يمين
 يكون القول قول الشارق ولا يمين عليه السادسة اذا وهب الرجل
 شيئا واراد الرجوع فادعى الموهوب له هلاك الموهوب فالقول له
 ولا يمين عليه كما في الثانية وغيرها السابعة ادعى عليه ائتك وصي فلان
 الميت فانكره لا يخلف الثامنة ادعى عليه ائتك وكيل فلان فانكره
 وكيل فلا يخلف وهما في البرازية التاسعة قال الواهب اشتري العوض
 وقال الموهوب له لم تشترطه فالقول له بلا يمين العاشرة اشترى
 العبد شيئا فقال البايع انت مجبور فقال العبد انا مأذون فالقول
 له بدون اليمين الحادية عشر اذا اشترى عبدا من عبده فقال له
 انا مجبور وقال الآخر انا و انت مأذون لنا فالقول له بلا يمين الثانية عشر
 باع القاضي مال اليتيم فردّه المشتري عليه بعيب فقال ابرأتني منه
 فالقول له قوله بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبلة اجارة ارض اليتيم
 واراد تخليفه لم يخلفه لان قوله على وجه الحكم وكذا كل شيء يدعى
 عليه الثالثة عشر لو طالب ابو الزوجة زوجها بالمهر فله ذلك
 لو صغيرة او كبيرة بكر او فلو اختلف الاب والزوج في بكايتها ولبيته
 للزوج والتمس من القاضي تخليفه على العلم بذلك عن ابو يوسف
 رحمه الله انه يخلف وذكر المصنف انه لا يخلف كالوكيل بقبض الدين
 اذا ادعى المدين ان صاحب الدين ابراء وانكر الوكيل لا يخلف الوكيل
 وكذلك هنا كذا في الظهيرية الرابعة عشر اشترى امة فادعى ان
 لها زوجا فقال البايع لها زوج عبدي فطلقتها قبل البيع او مات فالقول
 له بلا يمين كذا في السراجية والله اعلم هذا المتن من خواص هذا
 الكتاب كذا في حاشية المشابه للشراف الغزي رحمه الله **قلت**

وفي حاشيتها للشيخ صالح رحمه الله زاد سبعة آخر فنقول الخامسة
عشر لو طعن المدعي عليه في الشاهد وقال هو ادعى هذه الآثار
لنفسه قبل شهادته فانكر فامراد تحليفه لا يحلف بجمع الفتاوى السادسة
عشر اذا كانت التركة مستغرقة بديون جماعة باعيانهم نجاء عنهم
آخر فادعى ديناً لنفسه على الميت فالخضم هو الوارث لكنه لا يحلف
لانه حينئذ لو اقر له لم يقبل فلم يحلف بجمع الفتاوى السابعة عشر رجل
له على رجل الف درهم فاقترعها ثم انكر اقراره هل يحلف بالله ما
اقرت فقال الدبوسي نعم وقال الصغاري لا وانما يحلف على نفسه
بجمع الفتاوى الثامنة عشر دفع آخر ماله ثم اختلف فقال قبضت
ودبعة وقال الدافع بل لنفسك لا يحلف المدعي عليه قال القاضي
لرب المال لانه اقر بسبب الضمان وهو قبض مال الغير بجمع الفتاوى
التاسعة عشر رجل قدم رجلاً للقاضي وقال ان فلان بن فلان القلاء
توفي ولم يترك وارثاً غيري وله على هذا كذا وكذا فامال فانكر
المدعي عليه دعواه فقال الابن استخلفه ما يعلم اني ابنه وانه مات
لم يحلف بل يبرهن الابن عليها ثم يحلفه على ما يدعي لابي له مال
وقيل يستخلف على العلم الا قوله الامام رحمه الله والثاني قول الامام
وقال الحلواني الصحيح قوله الثاني انه يحلف ولو اجمعه ومنها الفتوى
لو ادعى عليه الف درهم فقال المدعي عليه للقاضي انه قد كان
ادعى على هذه الدعوى عند قاضي بلده كذا ثم خرج فادعاه
ذلك فابرأني من هذه الدعوى فحلف انه لم يبرأني منها فالت حلف
حلفت له ماله على شيء واختلف فيه والصحيح انه يستخلف على
ولو اجمعه ومنها انه لو ادعى رجلاً انه خرق ثوبه واخضر الثوب
معه للقاضي واراد استخلافه على السبب لا يحلفه على السبب **قاعدة**
قلت وبهذه مع ما قبلها اثنتان وخمسين مسألة فليحفظ وقد افاد الله
الحلواني رحمه الله ان الجهالة كما تمنع قبول البينة تمنع الاستحلاف ايضاً

المعاني

الا اذا ائتم القاضى وصى اليتيم او قيمه الوقت ولا يدعى عليه شيئاً
معلوم ما فانه يحلف نظراً للوقت واليتيم والله تعالى اعلم
قول المشايخ القاضى اذا قضى في مجتهد فيه نفذ
قضاؤه الا في مسائل الى آخره اى فينقض فيهلك الحاكم قال
المصنف رحمه الله الشيخ صالح بن محمد بن عبد الله في حاشيته
عليها المشايخ بزواهر الجواهر في التفسير على الاشياء والنظائر وقد
ظفرت بمسائل اخرى فزدتها تقيماً للقائده وقيسمتها على ثلاثة
اقسام الاول ما يختلف فيه مشايخنا والثاني ما اختلفوا فيه
والثالث ما لا نص فيه عن الامام رحمه الله واختلف اصحابنا فيه
وتعارضت فيه تصانيفهم فمن قسم الاول
اذا باع دار او قبضها المشتري واستحققت منه وتعدى على البائع
ردّها فنقض على البائع للمشتري بدار مثلهما في الموانع والخطية
والدفع والمناكول عثمان السبكي ثم دفع لقاض آخر بطلان
والزم برده الثمن فقط الان يكون احداث بناء او غرساً فيلزمه
بقية ذلك مع الثمن ومثله حاكم قضى ببطلان شفعة الشريك
ثم رفع لقاض آخر فانه ينقضه ويثبت الشفعة للشريك
لمخالفة نص الحديث ومثله المخرج في قوف اذا قضى بشيء بعد
ثبوته ثم رفع الحكم لقاض لا يراه بطلان ومثله ما لو حكم اعمى ثم
رفع لمن يرى نقضه لانه ليس من اهل الشهادة والقضاة فمما
ومثله اذا حكم بشهادة الضبيان ثم رفع لاخر نقضه لانه كالمجنون
وكذا ما اذا اثار في نومه ومثله الحكم بشهادة النساء وهن
في شجاج الحمار ورفع لاخر لا يهضيه ومثله الحكم باجارة المديون
في دينه لا ينفذ ومثله القضاء بخط شهود اموات لا ينفذ ومثله
القضاء بجواز بيع الداهم بالدينار ونسيئة ومثله القضاء بشهادة
اهل الذمة في الاسفار في الوصية ثم دفع لمن لا يراه نقضه

ومنته اذا قضى بشئ فرفع لاخر فنقضه ولم يبين وجه النقض
امضى النقض ومنته اذا باع رجل من آخر عبدا او امته ومضى
على ذلك مدة ثم ظهر فيه عيب لم يقدر البائع به ولم تقدر به
مبيته بانه كان موجودا عنده فزده القاضى على البائع ثم دفع حكمه
لاخر فانه يبطل الرد ويبعده للمشتري ومنته اذا حكم بتزويج
بنت المرأة التي لم يدخل بها ثم دفع لحاكم آخر ابطال حكم الاول لمخالفة
النص ورياء بكر اللاتي في جوارحه **ومن القسم الثاني**
اذا اختلف على قولين ثم اخذ الناس باحد قوليهما وتركوا الآخر
فحكم القاضى بالمتروك لم ينقض عنده خلافا للثاني ومنته اذا حكم
بوطئ امرأته وحكم ببقاء النكاح ثم دفع لاخر يرى خلافا لغيره
ثم ان الزوج جاها فلا فو في سعة ذات عالما لا يحل ولا يجوز خلافا
حقيقة رضي الله عنه وذكر الحاكم في المنتقى رجل وطئ ام امراته
فقضى ان ذلك لا يبرئها ثم دفع لاخر فرق بينهما وذكر ذلك لا يبرئها
مطلقا فالظاهر ان ذلك مذهبه او قول الامام لمخالفة النص ولا تنكروا
وهو الوطئ ومنته اذا قضى بخلاف مذهبه غلط او وافق قول
يجهل ثم دفع لاخر امضاة عند الامام رحمه الله وقال رحمه الله
لا تة غلط والغلط ليس بجهل ومنته المديون اذا حبس ليكون حبيسه
جهرا عليه قال القاسم بن معن رحمه الله فلو حكم به ثم دفع لاخر
ينقضه وقال رحمه الله فلو حكم الثاني نفذ ولا ينقض
ومن القسم الثالث اذا حكم بالشاهد واليمين
في الاصول ثم دفع لحاكم يرى خلافا فنقضه عند الثاني وعن
الامام لا اختلاف الاثار ومنته اذا قضى القاضى بشهادة الاب
لا بنة او لجدته ثم دفع لاخر لا يراه امضاة عند الثاني فنقضه عند
فقه حمله ومنته اذا تزوج بابنته من الزنا وحكم الحاكم بحل ذلك
ثم دفع لمن لا يراه ابطاله لا يبرأ مما يستشفعه الناس ذكره في شرح

الطحاوى

الطحاوى ومنته رجل اعتق عبدا ثم مات لمعتق ولا وارث له ثم
قضى القاضى بميراثه للمعتق ثم دفع لحاكم آخر نقضه وجعل ماله
لبيت المال عند ابي يوسف رحمه الله وهو صحيح لقوله عليه الصلوة
والسلام انما الولاء لمن اعتق ولا يلزم كقول الموالاة لانه مستحق
بالعقد وهو قائم بهما فاستويا كالزوجة **كتاب البيوع**
لما فرغ من حقوق الله العبادات والعقوبات شرع في حقوق
العباد المعاملات ومنها سبب للوقف ازالة الملك لكن لا الى مالك
وهنا اليه فكانا كسبيط ومركب وجع كونه باعتبار كل من البيع
والمبيع والتمن انواعا اربعة نافذة موقوف فاسد باطل ومقايضة
صرف سلم بيع مطلق ومراحمه ثولية وضيعة مساومة هي لغة
مقابلة شئ بشئ مالا او لا بدليل وشروء بشئ بخس وهو من
الاصداد ويستعمل متعددا وبين التاكيد او باللام يقال بعثت الشئ
وبعثت بك فلهذا ائدة قاله ابن القطاع رحمه الله وباع عليه القاضى
اي بلا رضاه وشرعا مبادلة شئ مرغوب فيه بمثلته خرج غير المرغوب
كتاب وميتة ودم على وجه مفيد مخصوص اي بايجاب او تقا
فخرج التبرع من الجابنين والهبة بشرط العوض وخرج مفيد مالا
يفيد فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة ولا مقايضة
احد الشريكين حصته دارة بخصته الاخر صيرفية ولا اجارة السكنى
بالسكنى اشباه ويكون بقوله وفعل اما القول فلا يوجب والقبول
وهما ركنه وشروطه اهلية المتعاقدين ومحل الماله وحكم ثبوت الملك
وحكمه نظام بقاء المعاش والعالم وصفته مباح مكروه حرام واجب
وشبوه بالكتاب والسنة والاجماع والقياس والايجاب هو ما يذكر
اقولا في كلام احد المتعاقدين والقبول ما يذكر ثانيا في الآخر سواء
كان بعث او اشترت الا ان على التراضى قيد به اقتداء بالآية وبينا
لبيع الشرعي وكذا لم يلزم بيع المكروه وان انعقد ولم ينعقد مع المكروه

فاعتق هذا المقام فانه
من جواهر هذا الكتاب
سبحانه اعلم بالصواب

انما هو انما هو

لعدم الرضا بحكمه معه هذا ويرد على التعريفين ما في الثاني
لو خرجا معا مع البيع لكن في القسمة لو كانا معا لم ينعقد كما قالوا
في السلام وعلى الاقال ما في الاشياء تكرار الايجاب مبطل الاول
الا في عتق وطلاق على ما له وسيجي في الصلح وفي المنظومة المجتبه
• وكل عقد بعد عقد جده • فابطل الثاني لانه سدى
• فالصلح بعد الصلح اضحى بطلا • كذا النكاح ما عدا مسائلا
• منها الشرا بعد الشراء • كذا كفالة على ما صرحوا
• اذا المراد صاح في المحقق • منها اذا زيادة التوثق

وهي عبارة عن كل لفظين يبينان عن معنى التملك والتملك ما يبين
كبت واشترى واحالين كضارعين لم يقرنا بسوف والتملك ما يبين
فيقول اشترى واحدها ماض والمخرجه حال ولكن لا يحتاج الاقل
الى نية بخلاف الثاني فان نوى به الايجاب للحال كاهل خوارزم
فكالماضى وكابيعك الآن لتحضنه للحال واما التملك للاستقبال
فكالمراعى اصله الامرا اذ دل على الحال كخذه بكذا فقال
اخذت اورضيت صح بطريق الاقتضا فيلحق وتصح اضافته
الى عضو تصح اضافت الحق اليه كوجه وفرج والا فلا كظهر ويطن
وكل ما دل على معنى بيع واشترى نحو قد فعلت ونحو هات
التمن وهولك او عبدك او فراك او خذ قبولا لكن في الاول المجتبه
ان بدا البايع فقبل المشتري بنحو لم ينعقد لانه ليس بتحقيق ويعكس
صح لانه جواب وفي القنية نعم بعد الاستفهام كهل بيعت متى بكذا بيع
ان نقد الثمن لان النقد دليل التحقيق ولو قال بعته قبله يا فلان
فيلحقه غير جاز فيلحق ولا يتوقف شرط العقد فيه اي البيع على
قبوله غايب فلو قال بعته فلانا الغايب قبله فقبل لم ينعقد اتفاقا
الا اذا كان بكتابة او رسالة فيعتب مجلس بلوغها كما لا يتوقف في النكاح
على الاظهر خلافا للثاني فله الرجوع لانه عقد معاوضة بخلاف النكاح

صح على الامت
والا لا كما في
الحال

والعتق على ما له حيث يتوقف اتفاقا فلا رجوع لانه يبين نهائيه
واما الفحل فالتعاطى وهو التناول قاموس في خيس ونفيس خلافا
للكرخي ولو التعاطى من احد الجانبين على الامت فتح وبه يفتى فيض
اذا لم يصح مع التعاطى بعد الرضا فلورفع القراهمة
البطاطين والبايع يقول لا اعطيها بها لم ينعقد كما لو كان بعد
عقد فاسد خلاصة وبزازيه وصريح في الجواب ان الايجاب والقول
بعد عقد فاسد لا ينعقد بهما البيع قبل متاركة الفاسد ففي
بيع التعاطى بالاولى وعليه فيعمل ما في الخلاصة وغيرها على ذلك
ونهاية في الاشياء من الفوائد اذا بطل المتضمن بطل المتضمن
والمبني على الفاسد فاسد وقيل لا بد في التعاطى من الاعطاء من
الجانبين وعليه الاكثر قاله الطرسوسي واختاره البرازي والفتي به
وافتي به الحلواني واكتفى الكرماني بتسليم المبيع مع بيان الثمن
فمقرر ثلثة اقوال وقد علمت المفتي به وخررتا في شرح المتن
صحة الاقالة والاجارة والصرف بالتعاطى فيلحق **فروع**
ما يستجزمه الانسان من البيع اذا هاسبه على اثنائها بعد
استهلاكها جاز استئصالا ببيع البراوات التي يكتبها اهل الديوان
على الحال لا يصح بخلاف بيع حظوظ الائمة لان مال الوقت
قائم بتمت ولا كذلك هنا اشياء وقنيه ومفاده انه يجوز للمستحق
بيع خبره قبل قبضه من المشرف بخلاف الجندى بحر وتعقبه في النهج
وافتي المصنف رحمه الله ببطلان بيع الجامكية لما في الاشياء ببيع الدين
انما يجوز من المديون وفيها وفي الاشياء لا يجوز الاعتياض عن الحقوق
المجردة كحق الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف
بالاوقات وفيها في آخر بحث تعارض العرف مع اللغة المذهب علمه
اعتبار العرف الخاص لكن افتى كثير باعتباره وعليه فيفتى بجواز
النزول عن الوظائف بهالة وبلزوم كونه خلوا لخواصه فليس لرب

الخاتوات اخراجه ولا اجارتها لغيره ولو وقعها انتهى ملخصا وفيه
المفتي للمصنف رحمه الله معزيا للقول الجية عبارة في ارض بيعت فان
بناء او اشجار اجاز وان كرايا او كرى انهار ونحوه مما لم يكن ذلك به
ولا يبعثي ماله لم يجر انتهى **قلت** وفائدة ان بيع المسكة
لا يجوز وكذا ذهنها ولذا جعلوه الا في فراغا كالوظائف فيلغز انتهى
وسند كره في بيع الوفا وينعقد ايضه بلفظ واحد كما في بيع القاضى
والوصى والاب من طفله وشراؤه منه فانه لو فسد شفقتة جعلت
عبارة كغيرتين وتامة في القدر واذا اوجب واحد قبل الآخر با
كان او مشقيا في المجلس لان خيار القبول مقتد به كل المبيع بكل القس
او تركه لئلا يلزم تفريق الصفقة الا اذا اعاد اليجاب والقبول
اورضى المختار وكان الثمن منقسما على المبيع بالاجزاء ككيل وموزون
والا لا وان رضى المختار جواز البيع بالخصصة ابتداء كاختاره
الواني او بين ثمن كل كقوله بعتهما كل واحد بمائة وان لم يكن
لفظ بعث عند ابى يوسف رحمه الله وعنه رحمه الله وهو المختار كما في
الشربلية عن البرهان وما لم يقبل بطل اليجاب اذ رجح الموجب
قبل القبول او قاما أحدهما وان لم يذهب عن مجلسه على الزاح نقد
وابن كالك فانه كجلس خيار المخيرة وكذا سائر التملكيات فتح واذا
وجدنا ان البيع بالخيار لا يعيب او دوية خلافا للشافعي رحمه الله
وحديثه محمول على تفرق الاقوال اذ احوال ثلاث قبل قبولها بعده
وبعد احدهما والطلاق المتبايعين في الاول يجوز الاول وفي الثاني
يجوز الثالث وفي الثالث حقيقة فيجعل عليه وشرط لصحة معرفة
قد مبيع وثمن ووصف ثمن كصوى او مسمى غير مشار اليه لا
يشترط ذلك في مشار اليه لنفي الجهالة بالاشارة ما لم يكن روي
قوله بخنسه او سلفا اتفاقا او اسما سلم لومكلا او موزونا خلافا
لها كما سيجي **فرع** لو كان الثمن في صدرة ولم يعرف ما فيها من خارج

خير

خير ويسمى خيار الكمية لا خيار الروية لعدم ثبوته في التقود فتح
ومح بثن حال وهو اصل وموجب للمعلوم لئلا يفضى الى النزاع
ولو باع مؤجلا صرف لشهره يفتى ولو اختلفا في الاجل فالقول لنا فيه
الا في التسليم ولو في قدره فلهما على الأقل والبينة فيها المشتري
ولو في مضيقه فالقول والبينة للمشتري ويبطل الاجل بموت المديون
لا الدائن **فرع** باع بماله ثم اجدله معلوما او مجهولا كغيره
وحصا وصار مؤجلا فثبته له الف من ثمن مبيع فقال اعط
كل شهر مائة فليس بشا جيل بزاوية عليه الف ثمن جعله ربيخا وان
اختر بضم حل الباقي فلامر كما شرطا ملتقفا وهي كثيرة **الفرع** **قلت**
ومما يكثر وقوعه ما لو اشترى بقطع رايحة فكسدت بضرب جديدة
يجب قيمتها يوم البيع في الذهب لا غير اذ لا يمكن الحكم بتمثلها
لمنع السلطات ولا بدفع قيمتها في الفضة الجديدة لانها مما لم
يغلب غشها فجيدها وردت بها سواء اجمعا ام اما غلب غشها
ففيه الخلاف كما سيجي في فصل القرض فثبته وبه ايجاب
سعدى افندي رحمه الله وهذا اذا بيع بثن دين فلو بعين فسد
فتح او بخلاف جنسه ولم يجمعها قدر لما فيه من ربا النسيئة سيجي
بابه والجل ابتداءه من وقت التسليم ولو فيه خيار فمذ سقوط الخيار
عنده خاتية ولم يشتري بثن مؤجل الى سنة منكورة اجل سنة ثانية
مف تسلم لمنع البايح السلعة عن المشتري سنة الاجل المنكورة
تخصيله لفائدة التاجيل فلو معينة او لم يمنع البايح في التسليم
لا اتفاقا لان التقصير منه والثن المسمى قدره لا وصفه ينصرف
مطلقة الغالب نقد البلد بلد النقد جمع الفتاوى لانه المتعارف
وان اختلفت النقود مالية كذهب شريفى ويند في فسد العقد
مع الاستواء في رواجها الا اذا بين في المجلس لزوال الجهالة ومح
بيع الطعام هو في عرف المتقدمين اسم للمختطة ودقيقها

بضم حل الباقي

كيلاً وجزافاً مثلث الجيم معرب كزاف المجاز فـ إذا كان بخلاف
 جهته ولم يكن راس مال سلم لشرطية معرفته كما سيبيجي أو كان
 بخسسه وهو دون نصف صاع إذا لا رتبة فيه كما سيبيجي ومن المجازة
 البيع بانه وحجر لا يبرهن قدره فتيق فيهما والمشتري الخيار فيهما
 فهو وهذا إذا لم يحتمل لانه النقصان والخير التفتت فذا احتلها
 لم يحز كبيعه قدر ما يملأ هذا البيت ولو قدر ما يملأ هذا
 الطشت جاز سراج وصح في ما سمي صاع في بيع صبر كل
 صاع هكذا مع الخيار للمشتري لتفرق الصفقة عليه وسمي
 خيار الكشف وصح في الكل أن كملت في المجلس لزوال المفسد
 قبل تقررته أو سمي جملة ففقداتها بلا خيار لو عند العقد وبه
 لو بطل في المجلس أو بطل عندهما رجعما لله وبه يفتى فان رضى
 هل يلزم البيع بلا رضى البائع الظاهر نعم نهر وفسد في الكل
 في بيع ثلثه بفتح فتشديد قطع الغنم أو ثوب كل شاة أو ذراع
 لف وشتر بكذا وان علم عدد الغنم في المجلس لم ينقلب صحيحا
 عنده على الأصح ولو رضى انفق العقد بالتعاطي ونظيره البيع
 بالرقم سراج وكذا الحكم في كل معدود متفاوت كابل وعبيد
 وبطيخ وكذا كل ما في تبعية ضرر كمصوغ أو ابن بدائع ولو
 سمي عدد الغنم أو الزرع أو جملة الثمن صح اتفاقا والضابط
 لكلمة كل ان الأفراد ان لم تعلم لها يتها فان لم تزد للجهاز ففلا
 كيممين وتعليق والا فان لم تعلم في المجلس فعلى الواحد اتفاقا كاجاز
 وكفالة واقرار والا فان تفاوت الأفراد كالغنم لم يصح في شيء عنده
 والأصح في واحد عنده كالصبرة وصحتها فيهما في الكل جبر وفي
 النهر عن العيون والشربلانية عن البرهان والقرستان في عن المحيط
 وعينه وبقولها يغني تيسيرا وان باع صبرة على أنها مائة ففقد مائة
 درهم وهي أقل أو أكثر أخذ المشتري الأقل بحصته ان شاء أو فسخ

والبيع بالرقم ان يقول بكذا
 الثوب برقمه اي ما هو مضمون
 في الثمن ولم يعلم المشتري حتى نظره
 بعد حصول العقد وصورة ان
 يشتري ثوبا برقمه ولا يدري
 ما رقه قال ببيع فاسد فان علم
 ما رقه قبل الافراق واختار
 البيع صح البيع ولو تفرقا قبل
 العلم بركه الف
 وان شئت الى
 التميز بعد ذلك
 سراج

لتفرق

لتفرق الصفقة وكذا كل مكمل وموزون ليس في تبعية ضيق
 وما زاد للبائع لوقوع العقد على قدر معين وان باع المذروع مثله
 على أنه مائة ذراع مثلا اخذ المشتري الأقل بكل الثمن أو تركه الا اذا
 قبض المبيع أو شاهده فلا خيار له لا تنقضاء الغرر ونهر وأخذ
 الأكثر بلا خيار للبائع لان الذرع وصف لتعيينه بالتعيين
 صفة القدر والوصف لا يقابل شي من الثمن الا اذا كان مقصودا
 بالتناول كما افاده بقوله وان قال في بيع المذروع كل ذراع درهم
 اخذ الأقل بحصته لصيرورته أصلا بافراذه بذكر الثمن أو تركه
 لتفرق الصفقة وكذا اخذ الأكثر كل ذراع بدرهم أو فسخ دفع
 ضرر الخدم الزائد وفسد بيع عشرة أذرع من مائة ذراع ممدد
 أو حمام ومصحاه وان لم يسم جملة على الصحيح لان اذ التها بيدهما
 لا يفسد بيع عشرة أسهم من مائة سهم اتفاقا لشيوع التسليم
 لا الذراع بقي لو تراصيا على تعيين الذراع في مكان لمرارة وسمي
 انقلابه صحيحا لو في المجلس ولو بعده فبيع بالتعاطي نهر اشتري
 عدد من يميني ثيابا أو غنما جوهره على أنه كذا انقص وزاد فسد
 للجهاز ولو اشتري أرضا على أن فيها كذا نخلا مثمر فاذا واحدة فيها
 لا تفسد بغير كذا لو باع عدلا من الثياب أو غنما أو شئ واحد
 بغير عينه فسد ولو بعينه جاز البيع خائيه ولو بين من كل من يميني
 بان قال كل ثوب منه بكذا ونقص ثوب صح البيع بقدره لعدم الجهالة
 وخير لتفرق الصفقة وان زاد ثوبا فسد للجهاز المزيدي ولو ردة
 الزائد أو عزله هل يحل له الباقي خلاف مذكور في الشرح والنهر
 اشتري ثوبا تتفاوت جوانبه فلو لم تتفاوت كبرياس لم يحل له
 الزيادة ان لم يضربه القطع وجاز بيع ذراع منه نهر على أنه عشرة
 أذرع كل ذراع بدرهم اخذ بعشرة في عشرة وزيادة نصف بلا خيار
 لانه انفع واخذ بعشرة في تسعة ونصف بخيار لتفرق الصفقة

ويقابل شي
 من الثمن

وقال محمد يا خذ في الأقل عشرة ونصف بالخيار وفي الثاني تسعة
ونصف به وهو عدل الأقوال بحرقه المصنف وغير قلت
لكن مع القهستاني وغيره قوله الامام رحمه الله وعليه المتون فعليه
الفتوى **فصل** فيها يدخل في البيع تبعها وبها لا يدخل
الاصل ان مسائل هذا الفصل مبنية على قاعدتين احدهما ما
اقاده بقوله كل ما كان في الدار من البناء يعني كل ما هو متناول
اسم المبيع عرفا يدخل بلا ذكر وذكر الثانية بقوله او متصلا به
تبعها لهاد خذ في بيعها يعني ان كل ما كان متصلا بالمبيع اتصالا
قوار وهو ما وضع لانه لا يفصله البشردخل وما لا يفصله وما لا يفصله
من القيسين فان من حقوقه وموافقه دخل بذكرها والا فلا يدخل
البناء والمفايح المتصلة اغلاقتها كصنعة وكليون ولوم فضة والقفل
لعله اتصاله والشاة المتصلة والشريد والذبح المتصلة والرحى
لو اسفلها مبنيا والبكرة لا الدلو والجبل ما لم يقبل لمرافقها
في بيعها اي الدار وكذا يستأنها كما سيجي في باب الاستحقاق
ويدخل في بيع الحمام القدر لا القصاع وفي الحمار كانه ان شراه
من المزارعين واهل القرى لا لوم من الحمريين ويدخل قلا دته عرفا
ويدخل ولد البقرة الرضيع وفي الاتان لا دضيعة ولا يفتي
وتدخل ثياب عبد وجارية اي كسوة مثلها يعطيها هذه
او غيرها لا حليها الا ان سلمها وسكت وتامة في الصير فيه
ويدخل الشجر في بيع الارض بلا ذكر قيد في المسئلتين فيما ذكر
اولي ثمرة كانت اولا صغيرة او كبيرة لا اليابسة لانها على شرف
القلع فتح اذا كانت موضوعة فيها كالبنا القوار فلو فيها صغار
تقطع من التبع ان من اصلها تدخل وان من وجه الارض لا
التملشدط وتامة في شرح الوهانية وفي القنية شري كرها دخل
الوثايل المنصوبة في الارض وكذا الاعمدة المدفونة في الارض التي

او قبضها

عليها
في البيع
في البيع

عليها اعصان الكرم المسماة بادض الخليل بركاز الكرم وفي التهر
كلما دخل تبعا لا يقابل شي من الثمن لكونه كالوصف وذكره
المصنف رحمه الله في باب الاستحقاق قبيل السلم ولا يدخل الزرع
في بيع الارض بلا تسمية الا اذا ثبت ولا قيمة له فيدخل في البيع
شرح مجمع ولا الشرف في بيع الشجر بدون الشرط غير هنا بالشرط
وثمة بالتسمية ليفيد ان لا فرق وان هذا الشرط غير مفسد
وخصه بالشرا تبا عا لقوله عليه الصلوة والسلام الثمرة للبايع
الا ان يشترط المبتاع ويؤمر بالبايع بقطعها الزرع والشجر وتسلم
المبيع الارض والشجر عند وجوب تسليمهما فلو لم ينقد الثمن
لم يؤمر به خاتمة وان لم يظهر صلاحه لان ملك المشتري
مشغول بملك البايع فيجب على تسليمه فارغا كالاو ومضى بخل لرجل
وعليه بسرح حيث تجبر الورثة على قطع البسر هو المختار من
من الرواية ولو الجحمة وما في الفصولين باع ارضا بدون الزرع
فهو للبايع باجر مثلها محمول على ما اذا رضى المشتري به
ومن باع ثمرة باردة اما قبل الظهور فلا يصح اتفاقا ظاهر صحتها
اولا في الامح ولو برز بعضها دون بعض لا يصح في ظاهر المذهب
وصححه الشيخ حسن وافتى الحلواني بالجواز لو اخرج اكثر من
ويقطعها المشتري في الحال جبراً عليه وان شرط تركها على الباع
فسد البيع كشرط القطع على البايع حاوياً وقيل قايلاً فحرم الله
لا يفسد اذا تناهت الثمرة للتعارف فكان شرطاً يقتضيه
العقد وبه يفتي بجرع عن الاسرار لكن في القهستاني عن المضرات
انه على قولها الفتوى فتنبه قيد باشتراط التوك لا نه لشرها
مطلقاً وتركها باذن البايع طاب له الزيادة وان بغير اذنه
نصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما تناهت لم يصدق بشيء
وان استأجر الشجر الى وقت الادراك بطلت الجارة طابت

في البيع

الزيادة لبقاء الاذن ولو استأجر الارض لترك الزرع فسدت
 لغيرها للمدة ولم تطب الزيادة ملتقى المجر لفساد الاذن
 بفساد الاجارة بخلاف الباطل كما حردناه في شرحه والحيلة
 ان يأخذ الشجر معاملة على ان له جزءا من الف جرة وان
 يشتري اصول الرطبة كالباد بخان واشجار البطيخ والخيار
 فيكون الحادث المشتري وفي الزرع والخشيش يثري الموجد
 ببعض الثمن ويستأجر الارض مدة معلومة يعلم المالك
 بباقي الثمن وفي الاشجار الموجودة ويجعل له البايع ما يوجد
 فان كان ان يرجع يقول على اني متى رجعت في الاذن تكون
 مادونا في التركة ثمني لمخصا ما جاز ايراد العقد عليه بانزاده
 صح استثنائه منه الا الوصية بالمخدمة يصح افراد هادون
 استثنائها اشباه ثم فرع على هذه بقوله فصح استثناء
 قفيز من صبرة وشاة معينة من قطع وارطال معلومة
 من بيع ثمرة نخلة لصحة ايراد العقد عليها ولو التزم على رؤس
 النخل على الظاهر كصحة بيع برقي سنبله بغير سنبل البر لا حتمال الوفا
 وباقلا وارز وسمسر في قشرها وجود ولوز ونسقي في قشرها
 الاقلام وهو الا على وعلى البايع اخراجه الا اذا باع بها فيه وهل
 له خيار روية الوجه لغرفته وانما بطل بيع ما في ثمر وقطن
 وصنع من نوى وحب ولبن لانه معدوم عرفا واجرة كيل وعدة
 وزن وذرع على بايع لانه من تمام التسليم واجرة وزن ثمن
 ونقد وقطع ثمر واخراج طعام من سفينة على مشرا الا اذا
 قبض البايع الثمن ثم جاء برده بعيب الزيادة **فزع**
 ظهر بعد نقد الضراف ان القراهم زيوف ردة الاجرة وان
 وجد البعض فيقدره نهر عن اجارة الزاوية واما الله لا اقل
 فان باع العين بنفسه باذن ربها فاجرتة على البايع وان سعى

على الامع

بينما

بينهما وباع المالك بنفسه يعتبر العرف وتماهه في شرح الوهانية
 ويسلم الثمن اولا في بيع سلعة بدنانير ودرهم ان احضر البايع
 السلعة وفي بيع سلعة بمثلها او ثمن بمثل سلاما ما لم يكن
 احدهما دينيا كسمل وثمن مؤجل ثم التسليم يكون بالتخلية على وجه
 يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل وشرط في الابضاس شرطا
 ثالثان يقول خلت بينك وبين البيع فلو لم يقبله او كان بعيدا
 لم يصح قابضا والناس عنه غافلون فانهم يشترطون قربة
 ويقرون بالتسليم والقبض وهو لا يصح به القبض على التمتع
 وكذا الهبة والصدقة خالية وتماهه فيها علقناه على المتلقي
 وجده اى البايع الثمن زيوف ليس له استرداد السلعة وحسبها
 به لسقوط حقه بالتسليم وقال زفر رحمه الله له ذلك كما لو كان
 رصاصا واستوقته او مستحقا وكالمزمن منية قبض بده درهم
 الجياد التي كانت له على زيد زيوف على ظن انها جياد ثم علم بانها
 زيوف يرد لها ويسترد الجياد ان كانت قايمة والا فلا يرد ولا
 يسترد كما لو علم بذلك عند القبض وقال ابو يوسف رحمه الله
 يرد مثل الزيوف ويرجع بالجياد كما لو كانت رصاصا واستوقته
 اشترى شيئا وقبضه ومات مفلسا قبل نقد الثمن فالبايع اسوة
 للغرماء قال الامام الشافعي رحمه الله احق به كما لو لم يقبضه
 المشتري **فان التمتع البايع احق به** اتفاقا وكذا قوله عليه الصلوة
 والسلام اذ مات المشتري مفلسا فوجد البايع متاعه بعينه
 فهو اسوة للغرماء **شرح مجمع للعباسي فزع** باع نصف
 الزرع بثلث ارض ان باعه الاكثر لرب الارض جاز وبالعكس
 لا الا اذا كان البذر من الاكثر فينبغي ان يجوز خانيه باع شجر او كرما
 مشمولا يوصل الثمر حينئذ فيجار الشجر الى الادراك فلو ارجى المشتري
 اعادته خيرا البايع ان شاء ابطال البيع وقطع الشرا مع الفصولين



قال في التهر ولا فرق بين المشتري والبائع **باب خيار الشرط** وجه تقديمه مع بيان تقسيمه بين في التهر ثم الخيارات بلغت سبعة عشر الثلاثة المبوبة لها وخيار تعيين وعين ونقد وكمية واستحقاق وتغير فقلبي وكشف حال وخيار نه مراوحة وتولية وفوات وصف مرغوب فيه وتزريق صفقة بهلاك بعض مبيع واجازة عقد الفصولي وظهور المبيع مستأجرا او موهوبا اشباهه في احكام الفسخ قال وينسخ باقائه وتحالف قبلت تسعة عشر سببا واغلبها ذكرها المصنف يعرفه من مارس الكتاب صح شرطه للمبتاعين معا ولا حدها ولو وصيا وغيرهما ولو بعد العقد لا قبله تأخر ثبوت في مبيع كله او بعضه كثلثة او ربعة ولو فاسد او لو اختلفا في اشتراطه فالقول لنا فيه على المذهب ثلثة ايام واقل ففسد اطلاق او تأييد لا كثر فيفسد فكل فسخه خلافا لها غير انه يجوز ان اجاز منه له الخيار في الثلاثة فينقلب صحيحا على الظاهر وصح شرطه ايضا في لا زمر يحتمل الفسخ كزراعة ومعاملة واجارة وقسمة وصالح عن مال ولو بغير عينه وكتابة وخلق ورهن وعق على مال لو شرط لزوجته وراهن وقن ونحوها ككفالة وحالة وبراءة وتسليم شفعة بعد الطلين ووقف عند الثاني اشباهه واقالة بزازيه فهي ستة عشر في نكاح وطلاق ويمين ونسب وصرف وسلم واقوال الاقرار بعقد يقبله اشباهه ووكالة ووصية تهر فهي تسعة وقد كنت غيرت ما نظره في التهر فقلت

- ياتي خيار الشرط في الاجارة • والبائع والابراء والكفالة
- والرهن والعق وترك الشفعة • والصالح والخلق كذا والقسمة
- والوقف والحالة الاقاله • لا الصرف والاقرار والوكالة
- ولا النكاح والطلاق والسلم • نذر وايمان فهذا يغتفر

فان

فان اشترى شخص شيئا على انه اي المشتري ان لم ينقد ثمنه الى ثلثة ايام فلا بيع صح استحسانا خلافا لفرقة رحم الله فلو لم ينقد في الثلثة ففسد فنقد عتقه بعدها لو في يده فليحفظ وان اشترى كذلك الى اربعة ايام لم يصح خلافا لمحمد رحم الله فان نقد في الثلثة جاز اتفاقا لان خيار النقد ملحق بخيار الشرط فلو ترك التفرع لكان اولى ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره فقط اتفاقا فيهلك على المشتري بقيته اي بدله ليعمل المثل اذ اقبضه بادن البائع قبضه كالمقبوض على سوم الشراء فانه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة بالغة ما بلغت تهر ولو شرط المشتري عدم ضمانه بزازيه ولو في يد الوكيل ضمنه ماله بل رجوع الايامه بالسوم خاينه واما على سوم التظافر فيمنه وعلى سوم الرهن بالاقبل من قيمته ومن الدين وعلى سوم القرض بقرض ساومه به وعلى سوم النكاح لامة بقيتها تهر ويخرج عن ملكه اي البائع مع خيار المشتري فقط فيهلك في يده بالثمن كغيبه فيها بغيب لا يرتفع كقطع يد فيلزمه قيمته في المسئلة الاولى والبائع فسخ البيع واخذ نقصان القيمة لا المثل لشبهة الربا حثا دى وضمنه في الثانية ولو يرتفع كرض فان زال في المدة فهو على خياره والا في العقد لتعذر الرد ابن كمال ولا يملك المشتري خلافا لها لئلا يصير سائبة قلنا السائبة هي التي لا ملك فيها لاحد ولا تعلق ملك والثاني من وجوب هذا ويلزمكم اجتماع البدلين والعقد على موضوعه بالنقض بشراؤه به ولا يخرج شئ منهما اي من مبيع وثمن من ملك بايع ومشتريه ملك اتفاقا اذا كان الخيار لها وايتما فسخ في المدة انسخ البيع وايتما اجاز بطل خياره فقط وهذا الخلاف يظهر ثمرته في عشر مسائل جمعها العيني في قوله استحق عزك فخذ الحلف من الامة لو شرها بخيار وهي زوجته بقى النكاح السنين في الاستبراء فيفيضها المدة لا يعتبر استبراء من المحرم فلا يصح محرم في من القران

لمنكوحة المشتري فله ردّها الا اذا انقصها به **ع** في الوديعة عند
 بايعه فتلك على البايع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك **و**
 في الزوجة المشتري لو ولدت في المدة في يد البايع لم تصرام ولد
 ولو في يد المشتري لزمه العقد لان الولادة عيب **د** ردّها وان كان
 وفي البحر عن الثانية اذا ولدت بطل خياره فلان كان الولد ميتا
 ولم تنقصها الولادة لا يبطل خياره واقره المصنف رحمه الله **هـ**
 في الكسب للعبد في المدة فهو للبايع بعد الفسخ **في** من الفسخ
 لبيع الامة فلا استبراء على البايع **ح** في المهر فلو شراه ذمي من
 مثله بالخيار فاسلم احدهما فهو للبايع عيني وتبعه المصنف
 رحمه الله لكن عبارة ابن كمال اسلم المشتري **م** في المأذون لو ابراه
 البايع عن الثمن مع استحسانا وبقي خياره لانه يلى علم التملك
 كل ذلك عنده خلافا لما **قلت** وزيد على ذلك مسائل
 منها التعليق كان ملكته فهو حر فشره بخيار لم يعق **ت**
 استدامة التمكن باجارة او اعادة ليس باختيار **ص** صيد
 شره بخيار فاحرم بطل البيع **د** الزوائد الحادثة في المدة بعد
 الفسخ للبايع والعصير في بيع مسلمين لو تخمّر في المدة فسد
 خلافا لما رحمه الله فينبغي ان يرمز لها لفظ تصدور ويضم الرمز
 للرمز ولما له لاحد فيلحفظ اجازة له الخيار ولو اجنبيا مع ولو
 مع صاحبه اجماعا الا ان يكون الخيار لها وفسخ احدهما فليس
 للاخر الاجازة لان المفسوخ لا تلحق الاجازة وان فسخ بالقول
 لا يصح الا اذا علم الآخر في المدة فلو لم يعلم لزم العقد والخيلة
 ان يستوثق بكفيل بخلاف الغيبة او يرفع الامر الى الحاكم لينصب
 من يرد عليه عيني قيدنا بالقول لصحته بالفعل بلا علمه
 اتفاقا كما افاده بقوله وتم العقد بهونه ولا يخلف الوارث
 خيار روية وتغير ونقد لان الاوصاف لا تورث واما خيار

العيب

العيب والتعيين وفوات الوصف المرغوب فيه فيخلفه الوارث
 فيها لانه يورث خياره **د** فليحفظ ومضى المدة وان لم يعلم
 لمرض او غمّا والاعتاق ولو بعينه وتوابعه وكذا كل تصرف
 لا ينفذ او لا يحل الا في الملك كاجارة ولو بلا تسليم في الامتج ونظر
 الى فرج داخل بشهوة والقول لمنكر الشهوة فتح ومفاده انه
 انه لو شرها بالخيار على انها بكر فوطئها ليعلم هي بكر ام لا كان
 اجازة ولو وجدها ثيبا ولم يلبث فله الرد بهذا العيب **و** سيجي
 في بابيه ولو فعل البايع ذلك كان فسحا وطلب الشفعة وان لم يأخذها
 معراج اي يدار فيها خيارا لشرط بخلاف خيار دوية وعيب **معراج**
 في المشتري اذا كان الخيار له لانه دليل الاجازة ولو شرط المشتري
 او البايع كما يفيد كلام الله **و** يجوز البهني الخيار لغيره عاقد كان
 او غيره بهنسي صح استحسانا وثبت الخيار لهما فان اجاز احدهما
 من النايب والمستنيب او نقض صح وان وافقه الاخر فان اجاز
 احدهما وعكس الاخر فالسبق اولى لعدم المزام ولو كانا معا
 لفسخ احق في الامتج زيلعي لان المجاز يفسخ والمفسوخ لا يجاز
 واعترض بانه يجاز لما في المبسوط لو تفاسخا ثم تراضيا على فسخ
 الفسخ وعلى اعادة العقد بينهما اجازة اذا فسخ الفسخ اجازة فاجيب
 بمنع كونه اجازة بل بيع ابتداء باع عبيدين على انه بالخيار في
 احدهما ان فصل ثمن كل واحد منهما وعين الذي فيه الخيار
 صح البيع للعلم بالمبيع والتمن والاي عيني ولا يفصل او عين
 فقط او فصل فقط لا تنحج لجهالة البيع والتمن واحدهما وكذا
 لو كان الخيار للمشتري تنحج ايضا الانواع الاربعة **ق**
 وكلية ببيع بشرط الخيار فباعه بلا شرط لم يجوز ولو كلفه
 بالشراء والحالة هذه نفذ على الوكيل والفرق ان الشرا مني
 لم ينفذ على الامر ينفذ على المأمور بخلاف البيع فتح وسيجي

في الفصول والوكالة فيلحقها وفتح خيار التبيين في القيمات في
 المتليات لعدم تقاوتها ولو للبائع في الامتج كافي لانه قد يرب
 قيميا ويقبضه ويملكه ولا يعرفه فيبيعه بهذا الشرط فست
 الحاجة اليه نهر فيما دون الاربعة لا تدفع الحاجة بالثلاثة
 لوجود جيد وردى ووسط ومدته كخيار الشرط ولا يشترط معه
 خيار شرط في الامتج فتح ولو اشترى يا شينا على انها بالخيار فمضى
 احدها بالبائع صريحا او دلالة لا يردده الآخر بل بطل خياره خلافا
 لها وكذا الخلق في خيار الرقبة والعيب فليس لاحدهما الرجوع
 بعد روية الآخر ورضاه بالعيب خلافا لها لضرورة البائع بعيب
 كما يلزم البيع لو اشترى رجل عبدا من رجلين صفقة واحدة على ان الخيار
 للبائعين فرضي احدهما دون الآخر فليس لاحدهما الانفراد اجازة او ردا
 خلافا لما يجمع اشترى عبدا بشرط خيره او كتبه اى عرفته كذلك فظهر
 بخلافه بان لم يوجد معه ادنى ما ينطق عليه اسم الكتابة والخير
 احده بكل الثمن ان شاء او تركه لفوات الوصف المرغوب فيه ولو
 ادعى المشتري انه ليس كذلك لم يجز على القبض حتى يعلم ذلك
 وكذا سائر المحرف اختيار ولو امتنع الرد بسبب ما قومه كاتبا وغير
 كاتب ورجع بالتفاوت في الامتج بخلاف شرائه شاتا على انها
 حامل او تحلب كذا رطلا او يخبز كذا اصاعا او يكتب كذا قدر ففسد
 لانه شرط فاسد لا وصف حتى لو شرط انها حلوب او لبون جاز
 لامته وصف والقول المنكر لو اختلفا في شرط الخيار على الظاهر كما
 في دعوى الاجل والمضى والاحياد والزيادة اشترى جارية بالخيار
 فرد غيرها بدلها قال لا بانها المشتراة فقال البائع ليست هي بلينة
 له فالقول للمشتري بيمينه وجاز للبائع وطبها ^{دعوى} انفق دبرها
 بالتعاطي فتح وكذا الرد في الوديعة فيلحقظ ولو قال البائع عند
 كان يحسن ذلك لكنه نسي عنده فالقول للمشتري لان الوصل

الشركة
 بين البائع
 والراعي
 بالعيب
 مثلاً

الخبر والكتابة وكان الظاهر شاهدا له ولو اشترى في غير اشتراط
 كتبه وخيره وكان يحسن ذلك فنسبه في يد البائع رده عليه
 لتغير المبيع قبل قبضه فيلحق قال ولو اختار اخذه احده بكل الثمن
 لما مر ان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن **فروع** باع داره
 بها فيها من الجذوع والابواب والخشب والتخل فاذا اشترى
 شيء من ذلك له خيار المشتري شري دارا على ان بناها حجر فاذا
 هو كبرت او ارضا على ان شجرها كلها ثمرة فاذا واحدة لا تشجر
 او ثوبا على انه مصبوغ بعصفر فاذا هو بن عفران ففسد ولو على
 انها بخلعة مثلا فاذا هو بخل جان وخير وبكسه جاز بل خيار
 لكونه على صفة خيرة المشروط فيجب فيلحق الضابط البيع
 لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً مذكورة في الاشياء
 شرط انها مغنية ان للتبدي لا يفسد وان للرغبة ففسد
 بدائع ولو شرط حبسها ان الشرط في المشتري ففسد وان من
 البائع جاز لان حبسها عيب فذكره للبراءة منه حتى لو كان في
 بلد يربعون في شراء الاماء للاولاد ففسد خاتية ولو شرط انها
 ذات لبن جاز على الاكثر **قلت** والضابط للاوصاف ان
 وصف لا غور فيه فاشترطه جائزاً لانه غير لازم ان لا يربح
 فيه وفي الخاتية في فصل الشروط المفسدة متى عاين ما يعرف
 بالعيان انتفى الغرر **باب خيار الرقبة**
 من اضافة المستيب الى التسبب وما قيل من اضافة الشيء الى شرطه
 غير ظاهر لما سيبيح ان له الرد قبل الرقبة هو يثبت في اربعة
 مواضع الشراء للاعيان والجاراة والقسمه والصلح عن ^{دعوى}
 المال على شيء بعينه لان كلا منها معاوضة فليس في ديون ونفود
 وعقود لا تنسخ بالنسخ خيار الرقبة فتح فتح الشراء والبيع ظاهر
 لم يرياه ولا إشارة اليه اي المبيع او الي مكانه شرط الجواز فلو لم يشر

لذلك لم يجز اجماعا فتح ويجوز وفي حاشية اخي ذاده رحمه الله
الجواز وله اي للمشتري ان يردده اذا اراد الا اذا حمله البايع لبين
المشتري فلا يردده اذا اراد الا اذا اعاده الى البايع اشياء
وان رضى بالقول قبله اي قبل ان يراه لان خياره معلق بالرؤية
بالنقص ولا وجود للمعلق قبل الشرط ولو فسخه قبلها قبل
الرؤية صح فسخه في الامتج بترك لعدم لزوم البيع بسبب
جهالة المبيع فلم يقع منبرما وبثبت الخيار للرؤية مطلقا غير
موقت بمدة هو الامتج عنه لاطلاق النص ما لم يوجد مبطل
وهو مبطل خيار الشرط مطلقا ومفيد الرضا بعد الرؤية
لا قبلها دردد فله اخذ بالشفعة فتردد الاول بالرؤية
دردد في خيار الشرط فيلحقا ويشترط لفسخه علم البايع بالفسخ
خوف الفرد ولا خيار للبائع ما لم يره في الامتج وكفي رؤية ما يؤذن
بالمقصود كوجه صبره ورفيق وجه دابة تركب وكفها ايضا
الصحيح ورؤية ظاهر ثوب مطوي وقال في حاشية رحمه الله لا بد
من نشره كله وهو المختار كما في اكثر المعينات قاله المصنف رحمه الله
وكذا اخل دار وقال في حاشية رحمه الله لا بد من رؤية داخل البيت
وهو الصحيح وعليه الفتوى جوهره وهذا اختلاف زمان لا برهان
ومثله الكرم والبستان وكفي جسد شاة لحم ونظر جميع جسد شاة
قنبر لادن والنسل مع ضرعها ظهيرة وضرع بقرة حلب
وناقة لادن المقصود جوهره وكفي رؤيا مطعوم وشعر مشوم
لا خارج دار وحملها على المفتي به كما مر او رؤية دهن في زجاج
لوجود الحائل وكفي رؤية وكيل قبض وكيل شراء لا رؤية رسا
المشتري وبينا انه في الدردد صح عقد الامتج ولو لغيره وهو
كالبيع الا في اثني عشر مسئلة مذكرة في الاشياء سقط
خياره بجس مبيع وشتمه وذوقه فيما يعرف بذلك ووصف

اذا اشترى

عقار

عقار وشجر وعبد وكذا اكل ما لا يعرف بجس وشتر وذوق
حد ادعي او بنظر وكيله ولو ابصر بعد ذلك فلا خيار له هذا
كله اذا وجدت المذكورات كشم الامتج وكذا ادوية البصر
وجه القبرة ونحوها نهر قبل شرائه ولو بعده ثبت له الخيار
اي بالمذكورات لانها مسقطه كاخلط فيه بعضهم فيمتد
خياره في جميع عمره على الصحيح ما لم يوجد منه ما يدل على الرضى
منه قول او فعل او تبحيب او بهلك بعينه عنده ولو قبل الرؤية
ولو اذن للاكاذب ان يزرعها قبل الرؤية فزرعها بطل لان فعله
بامره كفعله عينه ولو شري نائجة مسك فاخرج المسك
منها لم يرد بخيار رؤية ولا عيب لان الاخراج يدخل عليه
عيبا ظاهرا نهر ومن رأى احد ثوبين فاشترى احدهما ثم رأى
الاخر فله رددهما لا رددهما وحده لتفريق الصفقة
ولو اشترى ما رأى حال كونه قاصدا لشرايه عند رؤيته
فلو رآه لا لقصد شراء قبل له الخيار ظهيرة ووجهه ظاهر
لانه لا يتأمل التامل المفيد مجرد قال المصنف رحمه الله ولقوة
مدركه عونا عليه علاماته لمرؤية السابقي وقت الشراء فلو لم
يعلم به خير لعدم الرضا دردد فلا خيار له الا ان تغير فيمنى رأى
ثيابا فوضع البايع بعضها ثم اشترى الباقي ولا يعرفه فله الخيار وكذا
لو كان ملفوفين وثنهما متفاوتا لانه ربما يكون الردى بالاكثرة
وان سئى لكل واحد من الثياب عشرة لا خيار له لان الثمن لما اختلف
استويا في الاوصاف بخر والقول للبائع بيمينه اذا اختلفا في التغير
هذا الواحدة قريبة وان بعيدة والقول للمشتري عملا بالظاهر
وفي الظهيرة الشهر فافوقه بعيد وفي الفتح الشهر في مثل الدابة
والمملوك قليل كان القول للمشتري بيمينه لو اختلفا في اصل الرؤية
لانه ينكوا الرؤية وكذا لو انكروا البايع كون المردود مبيعا ببيع بات

منه شراره

اي بالاكثرة الثمن

أوفيه خيار شرط أو رؤية فالقول للمشتري ولو فيه خيار عيب فالقول
 للبائع والفرق أن المشتري ينفذ بالفسخ في الأول لا بالخيار اشتري على
 من متاع ولم يره فباع أو لبس لهرمنه ثم باع بعد القبض أو وهب وسلم
 رده بخيار عيب لا بخيار رؤية أو شرط الأصل أن رده البعض يجب
 تفريق الصفقة وهو بعد التمام بخيار قبله بخيار الشرط والرؤية
 يمنعان تمامها وخيار العيب يمنع قبل القبض لا بعده وهل يعود
 خيار الرؤية بعد سقوطه عن الثاني لا بخيار شرط وممنه قاضي
 وغيره **فروع** اشترى شيئا لم يره ليس للبائع مطالبة بالثمن
 قبل الرؤية ولو تباعا عينين بعين فلها الخيار فجب شري جارية
 بعبد والفتق بضاعة ثم رده باع الجارية العبد بخيار رؤية لم يطل
 البيع في الجارية بخصته ألف ظهيرية لما مر أنه لا خيار في الدين
 أراد بيع ضيعته ولا يكون للمشتري خيار رؤية فالحيلة أن يقر بثوب
 لا نسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة ثم المقر له يستحق الثوب المفقود
 فيبطل خيار المشتري للزوم تفريق الصفقة وهو لا يجوز إلا في
 الشفعة ولو أجزأه شري شيئين وبأحد ما عيب أن قبضه بالرد
 المعيب والآلة لما مر أنه **باب خيار العيب**
 هو لغة ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة وشرعا ما أفاده بقوله
 في وجد بمشديه ما ينقص الثمن ولو سيرا جوهره عند التجار المراد
 بهما رباب المعرفة بكل بخارة وصنة قاله المصنف رحمه الله أخذ
 بكل الثمن أو رده ما لم يتعين امساكه كحلائين فأحرما أو أحدهما في
 المحيط وصي أو وكيل أو عبد ما دون شري شيئا بألف وقيمة ثلثة
 آلاف لم يرد بعيب بخلاف خيار الشرط والرؤية اشتباه للأضرار بين
 وموكل ومولى وفي التهر وينبغي بالنقصان كوارث شري من التركة
 كفنا ووجد به عيبا ولو تبرع بالكفن اجنبى لا يرجع وهذه إحدى
 ست مسائل لا رجوع فيها بالنقصان مذكورة في الترازية

وإذا سقط خيار الرؤية لا يعود
 إلا في رواية عن القاضي بترأيه

الرجوع

وذكرنا

وذكرنا في شرح المتن معنى القنية أنه قد يرد بالعيب ولا يرجع
 بالثمن كالأباق إلا إذا ابق من المشتري إلى البائع في البلدة ولم ينفذ
 عنده فانه ليس بعيب واختلف في الثور والحصان أنه عيب وليس
 للمشتري مطالبة البائع بالثمن قبل عوده من الأباق ابن مالك قنية
 والبولة في الفرائض والشرقة إلا إذا سرق شيئا لا كل من المولى أو سيرا
 كفلس وفلسين ولو سرق عند المشتري ايضاً فقطع رجوع بربع الثمن
 لقطع بالشرقتين جميعا ولو رضي البائع بأخذ بربع ثلثة أرباع
 ثمنه عيني وكما تختلف صفراى مع التميز وقد روه بخمس سنين
 أو أن يأكل ويلبس وحده وتماصة في الجوهره فلو لم يأكل ويلبس
 وحده لم يكن عيبا ابن مالك وكبر لا تها في الصغر لقصور عقل
 وصغف مثانة عيب وفي الكبر لسوا اختيار ودا بطن عيب
 آخر فعند اتحاد الحالة بان ثبت أباة عند بايعه ثم مشتريه
 كلاهما في صفوه أو كبره له الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف
 لا يكونه عيبا حاداً كالعبد حمة عند بايعه ثم حمة عند مشتريه
 أن من نوعه له الرد والآلة عيني بقى لو وجد يبول ثم تعيب
 حتى رجع بالنقصان ثم بلغ هل للبائع أن يسترد النقصان
 لزال ذلك العيب بالبلوغ ينبغي نعمت والجنون هو اختلال القوة
 التي بها أدراك الحيات تلويح وبه علم تعريف العقل أنه القوة
 المذكورة ومعدته القلب وشعاعه في الدماغ ذكر وهو يختلف بها
 لا اتحاد سببه بخلاف ما مر وقيل يختلف عيني ومقداره فوق يمين
 وليملة ولا بد من معاودة عند المشتري في الأصح والآلة فلا رد الآ
 ثلاث زنا الجارية والتولد من الزنا والولادة فتح **قلت**
 لكن في الترازية الولادة ليست بعيب إلا أن توجب نقصانا
 وعليه الفتوى واعتمده في التهر وفيه الجبل عيب في بنات آدم
 كآفة البهايم والجذام والبرص والعمى والعود والخرس والقروح

والجذام والعمى

ولا مراض عيوب وكذا الآدرو هو انتفاخ الأنثيين والعنة
 والمخض عيب وإذا اشترى على أنه خصي فوجده فحلا فلا خيار له
 جوهرة والبخرين الفهر والذفرنتن الأبطوكذا أنتن الألف بزاذية
 والزنا والتولد منه كلها عيب فيها لا فيه ولو اورد في الألف خلاصة
 إلا أن يفتش الأولان فيه بحيث يمنع القرب من المولى ويكون الزنا
 عادة له بأن يتكرر أكثر من مرتين والتواطئة بها عيب مطلق وبيده
 أن يجانل أنه دليل الأبنه وأن باجولاً قينية وفيها شري حماراقلوه
 الحماران طواع فعيب والآلة وأما التختت بلين صوت وتكسري
 فان كثرة رد لا أن قل بزاذية والكفر باقسامه وكذا الرنق والاعتزال
 يخرج عيب فيهما ولو المشتري ذمياً سراج وعلم الحيف
 لبنت سبعة عشر وعندهما خمسة عشر ويعرف بقولها إذا
 انضمت اليه نكول البايغ قبل القبض وبعده هو الصحيح ملتقى
 ولا تسمع في أقل من ثلاثة أشهر عند القاضي والاستحاضة والسفا
 القديم لا المعتاد والدين الذي يطالب به في الحال لا المؤجل لعقته
 فانه ليس بعيب كالمقلد مسكين رحمه الله عن الذخيم لكن عتمة
 الكمال رحمه الله وعلته بنقصان ولأنه وميراثه والشعر والماء
 في العين وكذا أكل مرض فيها فهو عيب فيها معراج كسبل وورض
 وهو مرض وكثرة دمع والثولول بمثلثة كزنبور بثر صفار صلب
 مستدير على صور شتى جمعه ثأليل قاموس وقيد بالكثرة
 بعض شراح الهداية وكذا الكتي عيب لو عن داء والآلا وقطع
 الأصبع عيب والأصبعان عيبان والأصابع مع الكف عيب
 واحد والقسور وهو من يعمل بيساره فقط إلا أن يعمل باليمين
 ايضاً كسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه والشيب وشرب الخمر
 جمر وقماران عديبا وعذر ختانها لوكبيرين مولدين وعذر
 نهق حمار وقله اكل دواب ونكاح وكذب ونهيمه وترك صلوة

لكن

لكن في يقينه تركها في العبد لا يوجب الرد وفيها لو ظهر أن الدار
 مشوكة ينبغي أن يتمكن من الرد لأن الناس لا يرغبون فيها وفي
 المنظومة المحببة والمخال عيب لو على الذقن أو الشفة لا الخد
 والعيوب كثيرة برأنا الله منها حدث عيب آخر عند المشتري
 بغير فعل البايغ فلو به بعد القبض رجح بمحضته في الثمن وجب
 المارش وأما قبله فله أخذه أو رده بكل الثمن مطلقاً ولو برهن
 البايغ على خلوصه والمشتري على قدمه فالقول للبايغ والبتينة
 للمشتري ولا يرد جبراً ما له حل ومونة الآتي بلد العقد جبر
 رجح بنقصانه إلا فيما استثنى ومنه ما لو شره تولية أو خاطه
 لطفله ذليعي أو رضى به البايغ جوهرة وله الرد برضى البايغ الآ
 الآل مانع عيب أو زيادة كان اشترى ثوباً فقطعه فاطلع على عيب
 قديم رجح به أي بنقصانه لتعذر الرد بالقطع وان قبله البايغ
 كذلك له ذلك لأنه اسقط حقه ولو اشترى بغيره فخره
 فوجد امعاء فاسدا لا يرجع لا فساد ما يئتمه كما لا يرجع لو باع
 المشتري الثوب كله أو بعضه أو وهبه بعد القطع بخواردة
 مقطوعاً لا مخيطاً كما أفاده بقوله فلو قطعه المشتري فاطله
 أو صبغاه بأي صبغ كان عيبني أولت التسوية بسمن
 أو خبز الدقيق أو غرس أو بنى ثم أطلع على عيب رجح بنقصان
 لا متناع الرد بسبب الزيادة لمحي الشرع لمصولة الربا حتى لو راضياً
 على الرد لا يقضى القاضي به ددد وابن كمال رحمه الله كما يرجع لو باعه
 أي الممتنع ردّه في هذه الصور بعد رؤية العيب قبل الرضا
 صريحاً أو دلالة أو مات المراد هلاك المبيع عند المشتري واعتقه
 أو تبرأ أو استولد أو أوقف قبل علمه بعيبه أو كان المبيع طعاماً
 فأكله أو بعضه أو أطعمه عبده أو مملوكه أو ولد له أو ليس الثوب
 حتى تخزن فانه يرجع بالنقصان استحلنا عندهما وعليه

العبد

الفتوى بحمد وعونها رحمهم الله يرد ما بقى ويرجع بنقصان ما اكل
وعليه الفتوى اختيار وقرستان ولو كان في وعائين فلهذا البتة
بخصته من الثمن اتفاقا ابن كمال رحمه الله وابن ملك وسيجي
قلت فقل ما في الاختيار والقرستان يتخرج القياس
فتنبه ولو اعتقه على ما له او كاتبه او قتله او ابق او اطعم طفله
او امراته او مكاتبه او ضيفه بحيث يبي بعد اطلاقه على عيب كذا
ذكره في الجمع في الجميع قبل الروية واقره شراعه رحمه الله حتى العتي
فيفيد البعدية بالاولوية فتنبه لا يرجع بشئ لا متناع الرد بفعله
والاصل ان كل موضع للبايع اخذه معيبا لا يرجع باخراجه عن ملكه
والا رجوع اختيار وفيه الفتوى على قولها في الاكل واقره المهستانى
اشترى نحو بيض ويطبخ كجوز وقتا فكسره فوجد فاسدا يستفح به
ولو علفا للذواب فله ان لم يتنا ولم منه شيئا بعد كسره فله
رده وان لم يستفح به اصلا فله كل الثمن لبطان البيع ولو وجد
اكثره فاسدا جاز بخصته عندهما رحمهم الله نهر وفي المجتبى لو كان
سهما ذائبا فاكله ثم اقر بايعه بوقوع فارة فيه رجوع بنقصات
العيب عندهما وبه يفتى باع ما اشتراه فرد المشتري الثاني عليه
بعيب رده على بايعه لورده عليه بقضا لانه فسخ ما لم يحدث
به عيب آخر عنده فيرجع بالنقصان وهذا لو بعد قبضه فلو
قبله رده مطلقا في غير العقار كالرد بختيار رؤية او شرط
رده وهذا اذا باعه قبل اطلاقه على العيب فلو بعد فلا رد
مطلقا وهذا في غير التقديرات لعدم تعينها فله الرد مطلقا شرع مجمع
ولو رده برضاه بلا قضا ولا وان لم يحدث مثله في الاصل لانه اقاله
اذ عي عيبا موجبا لفسخ او حط ثمن بعد قبضه المبيع لم يجز
المشتري على دفع الثمن للبايع بل يبرهن المشتري لاثبات العيب
او يخلف بايعه على نفسه ويدفع الثمن ان لم يكن شهود وان ادعى

المصنف رحمه الله تعالى
في الرد لكن ذكره

علمه بعينه نقصان الاول
اذا رضى الباع به ولو علمه بعينه

غيبه

غيبه شهوده دفع الثمن ان حلف بايعه ولو قال احضروهم الى ثلثة
ايام اجله وكو قال لا يمينه لي فحلفه بئذ انى بها تقتل خلافا لها
فتح ولزم العيب بنكوله اى البايع عن الحلف ادعى المشتري ابا قاروخ
فما يشترط الرد وجود العيب عندها كبوله وسرقة وجنون لم يخلف
بايعه اذا انكر قيامه للحال حتى يبرهن المشتري انه قد ابق عنده فان
برهن حلف بايعه عندهما بالله ما ابق وما سرق وما جن قط وفي
الكبي بالله ما ابق منذ بلغ مبلغ الرجال لا متلاقه صفوا وكبرا
واعلم ان العيوب انواع خفي كا باق وعلم حكمه وظاهر كهور وصم
واصبغ ذائبة او ناقصة فيقصي بالرد بلا يمين للتيقن به اذ لم
يدع الرضا به وما لا يعرفه الا الاطباء ككبدني فيكفى قوله عدلى
ولا ثباته عند بايعه عدلين وما لا يعرفه الا النساء كرتق فيكفى
قوله الواحدة ثم يخلف البايع عيني **قلت** وبقي خامس
ما لا ينظره الرجال والنساء ففي شرح قاضي خان شري جارية
وادعى انها خنثى حلف البايع استحق بعض المبيع فان كان استحققة
قبل القبض للكل خير في الكل لتفرق الصفة وان بعد خيره
في القيمة لا في غيره لمن تبعض القيمة عيب لا المثل كما سيجي
فان شري شيئين وقبض احدهما دون الآخر فحكمه ما قبل قبضهما
فلما استحق او تعيب احدهما خيره وهو اى خيار العيب بعد رؤيته
العيب على التواخي على المعتمد وما في الخاوى غريب نحو فلو خاتم
ثم ترك ثم عاد وخصم فله الرد ما لم يوجد مبطلا كالميل
الرضا فتح وفي الخلاصة لو لم يوجد البايع حتى هلك رجوع
واللبس والركوب والمدارة له وبه عيني رضى بالعيب الذي ياروه
فقط ما لم ينقصه برجلتي وكذا كل مفيد رضى بالعيب يمنع
الرد والارش ومنه العرض على البيع الا الداراهما اذ وجدها
رئوفا فعرضها على البيع فليس برضا كعرض ثوب على خيطة

بعد العلم

لينظر كيفه ام لا او عرضه على المقومين ليقوموا لوقال له
 البايع اتبعه قال نعم لم ولوقال لا لان نعم عرض على
 البيع ولا تقدر ملكه بآذيه لا يكون رضى الركوب للرد على
 البايع او شراء العلف لها او للسقى واليصال ان المشتري
 لا يقدر له منه اى الركوب بعجز او صعوبة وهل هو قيد للغير
 او الثلثة استظهر البرجندى الثانى واعتمده المصنف رحمه
 تبعاً للدر والبر والشمى وغيرهم الا قال ولوقال البايع ركبها
 لاحتك وقال المشتري بل لاردها فاقول للمشتري بخرى الفخ
 وجد بها عيباً فى الشفر فحتمها فهو عند اختلافها التقابض
 فى عدد البيع او احدى متعلد ليتوزع الثمن على تقدير الرد
 وفى عدد المقبوض فالقول للمشتري لانه قابض والقول للقابض
 مطلقاً قدر او صفة او تعييناً فلو جاء ليرده بخيار شرط
 او روية فقال البايع ليس هو المبيع فالقول للمشتري فى
 تعيينه ولو جاء ليرده بخيار عيب فالقول للبايع كالواضحة
 فى طول المبيع وعرضه فتح اشترى عبدان او شيئين ينتفع
 باحدهما وهذه صفقة واحدة وقبض احدهما ووجد به اوبالآخر
 عيباً لم يعلم به الا بعد القبض اخذها او ردها ولو قبضها رده
 المبيع بحصته سالها وحده لجواز التزويق بعد التام كالم
 قبض كيلياً او وزئياً او زوجي خف ونحوه كزوجي ثور الف
 احدهما الآخر بحيث لا يعمل بدونه ووجد ببعضه عيباً
 فان له رده كله او اخذه بعيبه لانه كشيء واحد ولو فى وعاء
 يتي على الاظهر عناية وهو الاصح برهات اشترى جارية
 فوطئها او قبّلها او مسّها بشهوة ثم وجد بها عيباً ليردها مطلقاً
 ولو ثبنا خلافاً للشافعى رحمه الله واحمد رحمه الله ولنا انه استوفى
 ماها وهو جزءها ولو الوطئ زوجتها ان ثبنا ردها وان بكرها

سواد
 كان
 بكذا
 انشأ
 نقضها
 الوطئ
 عيب
 فادركها
 رده

بخر ورجع بالنقصان لا متناع الرد وفى المنظومة المجيبة
 لو شرط بكارتها فبانث ثبناً ليردها بل يرجع بربعين ردها
 نقصان هذا العيب وفى الخواص والمكتف الثبوتية ليست
 بعيب الا اذا شرط البكارة فيردها لعدم المشروط الا اذا
 قبلها البايع لان الامتناع لحقه فاذا رضى زال الامتناع وبعو
 الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب الحادث لغو المنوع
 بزوال المانع دهر فيرد المبيع مع النقصان على الزاج فهو
 ظهر عيب بمشترى البايع الغائب واثبتته عند القاضي فوضعه
 عند عدل فاذا هلك هلك على المشتري الا اذا قضى القاضي بالرد
 على بايعه لانه القضاء على الغائب بلا خصم ينفذ على الاظهر رد
 قتل العبد المقبوض او قطع بسبب كان عند البايع كقتل او ردة
 رد المقتول او امسكه ورجع بنصف ثمنه فجمع واخذ ثمنها
 اى ثمن المقتول والمقتول ولو تداولت الايدي فقطع عند الآخر
 او قتل رجوع الباعه بعضهم على بعض وان علموا بذلك كونه كالاختلاف
 لا كالعيب خلافاً لما رجمهم الله وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب
 وان لم يسم خلافاً للشافعى رحمه الله لان البراءة عن الحقيق
 المجهول لا تصح عنده وتصح عندنا لعدم افضايه الى المنفعة
 ويدخل فيه الموجود والحادث بعد العقد قبل القبض فلا يرد
 بعيب وخصه محمد والامام مالك رحمه الله بالموجود كقول من
 كل عيب به ولو قال مما يحدث صح عند القاضى وفسد عند
 الثالث نهر ابراه من كل داء فهو على المرض وقيل على ما فى الباطن
 واعتمده المصنف تبعاً للاختيار والجوهرة لانه المعروف فى العادة
 وما سواه فى العرف مرض ولو ابراه من كل غايلة فهي السرقة والابق
 والزنا اشترى عبد فقال لمن ساومه اياه اشتره فلا عيب به
 فلم يتفق بينهما البيع فوجد مشريه به عيباً فله رده على بايعه

بشروطه ولا يمنع من الرد عليه اقراره السابق بعدم العيب
 مجاز عن الترويج ولو عينه اي العيب فقال لا عيب به ولا شلل
 لا يردده لا حاطة العلم به الا ان لا يحدث مثله كذا اصبع به
 زائدة ثم وجدها فله رده للتيقن بكذبه قال لا خير بعد
 هذا ابقى فاشتره متى فاشتراه وباع من آخر فوجده المشتري
 الثاني ابقا لا يردده بما سبق من اقرار البايع الا قال ليس بحجة على البايع
 الثاني الموجود منه الشكوت اشترى جارية لها لبن فارضعت
 صبيها له ثم وجد بها عيبا كان له ان يرددها لانه استخدام
 بخلاف الشاة المستأجرة فلا يرددها لئلا يفسد اوصافه ثم يرجع
 بالنقصان على المختار شرح مجمع وحررناه فيها علقناه على المختار
 كالواستخدامها في غير ذلك فحق الميسر الاستخدام بعد العيب
 بالعيب ليس برضى استحسننا لان الناس يتوسعون فيه وهو
 للاختيار وكفى البرازية الصحيح انه رضى في المرة الثانية
 الا اذا كان في نوع آخر وفي الصفرة انه مرة ليس برضى
 الا على كره من القن بجر قال المشتري ليس به با مبيع اصبع
 زائدة او نحوه مما لا يحدث مثله في تلك المدة ثم وجد
 به ذلك كان له الرد بلا يمين لهما مذهب باع عبدا وقال للمشتري
 برئت اليك من كل عيب به الا الا باق فوجده ابقا فله الرد
 ولو قال الا باق له لا رده في الاقال لم يصف الا باق للعيب
 ولا وصفه به فلم يكن اقرارا با باق له للعيب وفي الثاني اضا
 اليه فكان اخبارا بانه ابقى فيكون راضيا به قبل الشرايين
 وفيها لو كان من كل قوله قيل له دخل العيب لا الدرر مشتري بعد
 اوامة قال اعتق البايع العبد او دبر واستولى الامه او هو حر
 الاصل وانكر البايع حلف لعجز المشتري عن الاثبات فان حلف

الاقرار من

فوجده ابقا

قضى

قضى على المشتري بما قاله من العتق ونحوه لاقتراره بذلك ورجع
 بالعيب ان علم به لان المبتل للرجوع ان الله عن ملكه الخيرة بانثائه
 او اقراره ولم يوجد حتى لو قال باعه وهو ملك فلان فله رده فلان
 واخذته لا يرجع بالنقصان لانه باقره كانه وهبه وجد المشتري
 لغنيمة محررة يدارنا او غير محررة لو الباع من الامام او امينه بجر قال
 المصنف رحمه الله لا يرد عليها لان الامين لا يتنصب خصما بل ينصب
 الامام خصما فيرد على منسوب الامام ولا يحلف لان قايمة الحلف
 التكليف لا يصح نكوله واقراره فاذا رده عليه لمعيب بعد ثبوته
 يباع ويدفع الثمن اليه ويرد النقص والفضل الى محله لان الغرم
 بالغرم دهر وجد المشتري بمشربه عيبا واراد الرد به فاصطفا
 على ان يدفع البايع الدرهم الى المشتري ولا يرد عليه جاز
 ويجعل خطأ من الثمن وعلى العكس وهو ان يصطفا المثلث
 يدفع المشتري الدرهم الى البايع ويرد عليه لا يصح لانه لا وجه له
 غير الرشوة فلا يجوز وفي الصفرة اذ عي عيبا فصالحه على
 مال ثم برأوا وظهر ان لا عيب فللبايع ان يرجع بما ارى ولو زال
 بمعالجة المشتري لا قتيبه رضى الوكيل بالعيب لزم الموكل ان كان
 المبيع مع العيب الذي به يساوي الثمن المستحق والاساوه لا
 يلزم الموكل **فروع** لا يحل كتمان العيب في مبيع او شئ
 لان الغش حرام الا في مسئين الاولى الاسير لو شري
 شيئا ثمة ودفع الثمن مفشوشا جاز ان كان حرا لا عبدا الثانية
 يجوز اعطاء الزيف والنقص في الجبايات اشباه وفيها رد
 المبيع بعيب بقضاء فسخ في حق الكل الا في مسئين احدهما
 لو حال البايع بالثمن ثم رده المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة
 الثانية لو باعه بعد الرد بعيب بقضاء من غير المشتري وكان
 منقولا لم يجر قبل قبضه ولو كان فسخا الجاز وفي البرازية

الذين

شري عبدا فضمن له رجل عيوبه فاطلع على عيب ورده له لم
 يضمن لانه ضمان العهدة وضمنه الثاني ضمان العيوب وان
 ضمن السرقة او الحرقة او الجنون او العجى فوجده كذا ضمن
 الثمن وفي جواهر الفتاوى شري ثمرة كرم ولا يمكن قطعها الغلبة
 الزنا بوان بعد القبض لم يردّه وان قبله فله الرد فأت
 انتقص المبيع بتناول الزنا برفله الفسخ لتفوق الصفة عليه
 انتهى **باب البيع الفاسد** المراد بالفساد
 المنوع بحاز عرفيا فيفسد الباطل والمكروه وقد يذكر فيه
 بعض الصحيح تبعا وكما اوردت خلافا في ركن البيع فهو بطل
 وما اوردته في غيره فمفسد بطل ببيع ما ليس بمالك ما يصيل
 اليه الطبع ويجوز فيه البذل والمنع فخرج التراب ونحوه كالماء
 المسفوح فجاز ببيع كبد وطحال والميتة سوى ستمك وجزاد ولا
 فرق في حق المسلم بين التي ماتت حتفت انفها او جنحت ونحوه
 والحر والبيع به اي جعله ثمنا باذخاله الباء عليه لان ركن البيع
 مبادلة المال بالمال ولم يوجد والمعلوم كبيع حق العلى اي علو
 سقط لانه معلوم ومنه بيع ما اصله غايب كجزر وفجل وبعضه
 معلوم كورده ياسمين وورق فوصاد وجوزه مالك لتدخل
 الناس وبه افنى بعض مشايخنا عملا بالاستحسان وهذا اذا ثبت
 ولم يعلم وجوده فان علم حاز وله خيار الزميمة وتكفي رتبة
 البعض عندها وعليه الفتوى شرح مجمع والمضامين ما في ظهور
 الالباء من المني والملاقح جمع ملقوحة ما في البطن من الجنين والنتاج
 بكسر النون حمل الحبلية اي نتاج النتاج لدابة او دمي وبيع متبين انه
 ذكر الصبي لتذكير الخبر عبدا وعكسه بخلاف البهايم والاصل ان
 الذكر والانثى من بني آدم جفسان حكما فيبطل في سائر الحيوانات
 جنس واحد فيصح ويتخير لفوات الوصف ومتروكة التسمية عملا

ولومن

ولومن كافر بؤاذية وكذا ما ضم اليه لان حرمة بلقيس وبيع الكلاب
 وكري الانهار لانه ليس بماله متقوم بخلاف بناء وشجر فيصح اذا لم
 يشترط تركها والواجبة وما في حكمه اي حكم ما ليس بماله كالماء والولد
 والمكاتب والمذبح المطلق فان بيع هؤلاء باطل اي بقا في ملكها
 بالقبض لا ابتداء فيصح بيعهم من انفسهم وبيع قن ضم اليهم
 درر وقوله ابن الكمال رحمه الله ببيع هؤلاء باطل موقوف ضغفه
 في البحر بان المخرج اشتراط رضا المكاتب قبل البيع وعدم نفاذ
 القضا ببيع ام الولد وصح في الفتح نفاذه **قلت** الوجه
 توقفه على قضاء آخر امضاء امره اعني ونهر فليكن التوقيف
 وفي السراج ولد هؤلاء كهم وبيع مبعوض كرو بطل ببيع ما ليس
 متقوم اي غير مباح الانتفاع به ابن كمال فليحفظ كحذر وخنزير
 وميتة لم تحت تحت انفها بل بالحنق ونحوه فانها ما عند
 الذئبي كحذر وخنزير وهذا ان بيعت بالثمن اي بالدين كسهم
 ودنانير ومكيل وموزون بطل في الكمال وان بيعت بعين كعرض
 بطل في الحذر وفسد في العرض فيملكه بالقبض بقيته ابن كمال
 وبطل ببيع قن ضم الى حرز كية ضمت الى ميتة ماتت حتفت انفها
 قيد به لتكون كالحذر وان سمي ثمن كل اي فصل الثمن خلافا لها
 ومبني الخلاف ان الصفة لا تتعذر بمجرد تفصيل الثمن بل
 لا بد من تكرار لفظ العقد عنده خلافا لها وظاهر النهاية
 يفيد انه فاسد بخلاف بيع قن ضم الى مديرو ونحوه او قن غيره ذلك
 ضم الى وقف غير المسجد العام فانه كالحذر بخلاف الغامر ومجتمعة
 الخراب فكلها اشباهه في قاعدة اذا اجتمع الحرام والحلال قلبي
 محكوما به في الاصح خلافا لما افنى به المنه ابو السجود رحمه الله فيصح
 بخصته في القرن وعنده والملك لا يملكها مال في الجملة ولو باع
 قونية ولم يستثن المساجد والمقابر لم يصح عيني كما بطل ببيع صبي

مطل الفرق بين العين والدين

يعقل ومجنون شيئا وبوله ورجيع ادلي يغلب عليه ثواب فلو
مغلوبا به جاز كسرتين ويجوز اكتن في البحر بمجد خطه بتراب
وتشعر انسان بكرامة الادنى ولو كافر اذ كره المصنف رحمه الله
بحث شعر الخنزير وبيع ما ليس في ملكه لبطلان بيع المعلوم
وماله خطوا لعدم لا بطريق التملك فانه صحيح لانه عليه لقتل ولا
نهى عن بيع ما ليس عند الانسان وتخص في التملك وبطل بيع صحيح
بمعنى الثمن فيه لا بغيره التمكن وهو المال والبيع الباطل حكمه عدم
ملك المبيع **اياه** اذا قبضه فلا ضمان لو هلك عنده لانه امانة
ومع في القنية ضمانه قيل وعليه الفتوى وفيها بيع الخنزير اياه وابنه
قيل باطل وقيل فاسد وفي وصاياها بيع الوصي ما لا يتيه بغيره فاحش
باطل وقيل فاسد ورجح وفي التفت بيع المضطر وشراؤه فاسد
وفسد بيع ما سكت اى وقع الشكوت فيه عن الثمن كبيع بقمته
وفسد بيع عوصى هو المتاع القيمي ابن كمال رحمه الله يخرجه وعكسه
فينعقد في العرض لا المخد كما مر وفسد ببيعة اى العرض بامر الولد
والملكاتب والمهر حتى لو تقا بضم ملك المشتري للعرض العرض
لما مر انهم ماله في الجملة وفسد بيع سمك لم يصد له بالعرض والى
فباطل لعدم ملك صدر الشريعة او صيد ثم القى في مكان
يوثق منه لا بحيلة للعجز عن التسليم فان اخذ بدها ما صح له
خيار الزويرة اى اذا دخل بنفسه ولم يسد مدخله فلو سد
ملكه ولم يجز اجارة بركة ليصاد منها السمك بخر وبيع طير
في الهواء لا يرجع بعد ارساله منه بده اما قبل صيده امله
فباطل لعدم الملك وان كان يطير ويرجع كالحمام صح وقيل لا
ورجحه في التهر وبيع الحمل اى الجنين وجزم في البه بطلانه
كالشجاج وامة الاحملها لفساده بالشرط بخلاف هبة ووصية
ولبن في ضرع وجزم ابرجندى ببطلانه ولو في صدف للفر

وصوف

وصوف على ظهر غنم وجوزه الثاني ومالك رحمه الله وفي السراج
لوسلر الصوف واللين بعد العقد لم ينقلب صحيحا وكذا كل ما
اتصاله خلقي كجلد خيوان ونوى تمر وبلر بطيخ لما مر
انه معلوم عرفا وانما صحى ابيع الكراث وشجر الصفا
واوراق التوت باعصانها للتعامل وفي القنية باع اوراق توت
لم تقطع قبله بسنة جاز وبسنتين لا لانه يشبه موضع قطعه
عرفا وجزم معين في سقف اما غير معين فلا ينقلب صحيحا
ابن كمال وذراع من ثوب يضربه التبعية فلو قطع وسلم قبل
فسخ المشتري عاد صحيحا ولو لم يضربه القطع ككراس جاز انتفاء
المانع وضربة القاض بقاء ونون الصايد والغايص بغير
معجزة العواص والبيع فيهما بالحل للغرير بحر ونهر والكل والابن
الكل رحمهم الله قال المصنف رحمه الله وقد نظمه من لا خير رحمه الله
في سلك الفاسد فتبعه في المختصر ويجب ان يراد به الباطل لانه
مما ليس في ملكه كما مر والمزابنة هي بيع الرطب على النخل ثم
مقطوع مثل كيلة تقديرا شرح مجمع العنب بالزبيب عتاية
للتهى والشبهة الربا قال المصنف رحمه الله فلو لم يكن رطبا
جاز لا اختلاف الجنس واللامسة للسلعة والمناظرة اى بندها
للمشتري والقاء الجوز عليها وهي من بيع الجاهلية فزى عنها
كلها عيني لوجود القمار فكانت فاسدة ان سبق ذكر الثمن
بخر وبيع ثوب من ثوبين او عبد من عبيدين لجهالة المبيع فلو
قبضهما وهلكا معا ضمن نصف قيمة كل اذا فاسد معتبر بالصحيح
ولو مرتين بقيمة الاول لتعذر رده والقول للضامن وهذا
اذا لم يشوط خيار التعيين فلو شرط اخذ ايتهما شاء لما مر
والمراعي اى الكل واجارتهما اما بطلان بيعها فلهذا الملك لحدث
التاس شركاء في ثلاث في الماء والكل والنار واما بطلان

جاز

اجارتها فلا تنها على استهلاك عيني ابن كمال رحمه الله هذا اذا ابت
 بنفسه وان ائتم بسقى وتربية ملكه وجاز بيعه عيني وقيل
 لا وقال بيع القصيل والرطبة على ثلثة اوجه ان يقطع او يسل
 دابة فتاكله جان وان ليتركه لم يجز وصليته ان يستأجر الارض
 لضرب فسطاطة او لا يقاف دوابه او لمنفعة اخرى كمقتيل
 ومراح وتما منه في وقف الاشباة وبيع دور القرى اى البرسيم
 وبيضة اى بزره وهو بذر الفليق الذى فيه الدودة والنخل
 المحرز وهو ود العسل وهذا عند محمد رحمه الله وبه قالت الثلثة
 وبه يفتى للحاجة مجتبي بخلاف غيرها من الهوام فلا يجوز اتفاقا
 كحيات وضب وما فى بحر كسرطان الا السمك وما جاز الانتفاع
 بجلده او عظمه والحاصل ان جواز البيع يدور مع حل الانتفاع
 مجتبي واعتده المصنف رحمه الله وسيجيى في المتفرقات
فروع انما تجوز الشراكة فى القرأ اذا كان البيض مثلهما
 وهى بينهما انصافا ثلثا فلودفع بزر القرأ او بقرة او دجاجة
 لا تجز بالعلف مناصفة فالخارج كله للمالك لحدوثه من ملكه
 وعليه قيمة العلف واجرم مغل العامل عيني مخلصا ومثله
 دفع البيض كما لا يخفى والابق ولولطفه او ليتيم فى حجره ولو
 وهبه لهامته عيني وما فى الاشباة تحريف نهى الامن يزعم الله
 اى الا ببق عنده فيستد يجوز لعدم المانع وهل يصير قابضا
 ان قبضه لنفسه او قبضه ولم يشهد نفسه وان اشركه
 لانه قبض امانة فلا ينوب عن قبض الضمان لانه اقوى عنانية
 والا اذا ابقى من الغاصب فباعه المالك منه فانه يصح لعدم
 لزوم التسليم ذخيره ولو باعه ثم عاد وسلمه يتم البيع على
 القول بفساده ورجحه كمال رحمه الله وقيل لا يتم على القول
 ببطلانه وهو الاظهر من الرواية واختاره فى الهداية وغيرها

عيني ابن مالك خلاصة
 وغيرها وجوز ابو الليث
 بيع العلق وبه يفتى صو

وبه يفتى البختى عليه الرحمة وغيره بنحو ابن كمال ولين امرأة ولو فى
 وعاء ولو امانة على الاظهر لانه جزأ دى والرق مختص بالحي ولا
 حيات فى اللبن فلا يحله الرق وشعر خنزير لجناسه عينه
 فيبطل بيعه ابن كمال رحمه الله وان جاز الانتفاع به لصورة الخنزير
 حتى لو لم يوجد بلا ثمن جاز الشراء لصورة وكذا البيع فلا
 يطيب ثمنه ويفسد الماء على الصحيح خلافا لمحمد رحمه الله قيل
 هذا فى المستوفى اما المجزوز فظاهر عنانية وعن ابو يوسف
 رحمه الله يكره الخنزير به لانه نجس ولذا لم يلبس السلف مثل
 هذا الخنف ذكره القهستاني رحمه الله ولعل هذا فى زمانهم واما
 زماننا فلا حاجة اليه كما لا يخفى وجلد ميتة قبل الدبغ لو باع
 لو بالعرض ولو بالثمن فباطل ولم يفصلها هنا اعتمادا على
 سبق قاله الواحى رحمه الله فليحفظ وبعد اى الدبغ يباع
 الا جلده انسان وخنزير وحيته وينتفع به لطهارته حينئذ
 لغير الاكل ولو جلده ما كوله على الصحيح سراج لقوله تبارك وتعالى
 حرمت عليكم الميتة وهذا جزؤها وفى الجمع وتخيير بيع الدبغ
 المتنجس والانتفاع به فى غير الاكل بخلاف الودك كما ينتفع به
 تحلة الحيوة منها كعصاها وصوفها كما مر فى الطهارة ونسب
 شرا ما باع بنفسه او بوكيله من الذى اشتراه ولو كادته
 بالاقبل منه قدر الثمن الاول قبل نقب كل الثمن الاول صورة
 باع شيئا بعشرة ولم يقبض الثمن ثم اشترى بخمسة لم يجز وان
 رخص الشعر للربا خلافا للشافعى رضي الله عنه وشرا من لا تجوز
 شهادته كالبنت وابية كثر ثمنه بنفسه فلا يجوز ايضا خلافا لهما
 فى غير عبده ومكاتبه ولا بقر لعدم الجواز من اتحاد جنس الثمن
 وكون المبيع بحاله فان اختلف جنس الثمن او تعيب المبيع
 جاز مطلقا كما لو شواه بازيدي او بعد النقود والدرهم والدينار

من جنس واحد في ثمان مسك كل منها هتاف وفي قضاء ديت
 وشفعة واكره ومضاربة ابتداء وانتهاء وامتناع مرا بحة ويزاد
 زكوة وشريكات وفيه متلفات وارش جنايات كما بسطه
 المستقر رحم الله معزتا للعادية وفي الخلاصة كل عوض ملك لعقد
 ينفسخ بهلاكه قبل قبضه لم يجز التصرف فيه قبل قبضه وصح البيع
 فيما ضم اليه كان باع بعشرة ولم يقبضها فمشتواه مع شيء آخر
 بعشرة فسد في الاول وجاز في الآخر ويقسم الثمن على قيمتها
 ولا يشيع الفساد لانه طاري ولما كان الاجتهاد وبيع زيت على ان
 يزدد وي طرح عنه بكل ظرف كذا رطلا لا تمتنع العقود طرح مقدار
 وزنه كما افاده بقوله بخلاف شرط طرح وزن الطرقة عنقانه يجوز
 كما لو عرف قدر وزنه ولو اختلفا في نفس الظرف وقدره فالقول
 للمشتري بيمينه لانه فابن او منكرو وصح بيع الطريق وفي الشريعة
 عن الخائنة لا يصح ومنه قسمة الوهبانية وليس لهم قال الامام
 تقاسم بذهب ولا ينقض كذا البيع يذكرو في معاياتها وارتضاه
 في الغاذا الاشبهه . ومالك ارض ليس يملك بيعها .
 . لغير شريك ثم لو منه ينظر . حذا اي بين له طول وعرض
 اولا وهبته واذا لم يبين يقدر بعرض باب الدار العظمى لا بيع
 مسيل الماء وهبته لجهالة لانه لا يدري قدر ما يشغله من الماء
 وصح بيع حق المرور تبعا لارض بلا خلاف ومقصود اوجه في رواية
 وبه اخذ عامة المشايخ شتم في اخرى لا وصححه ابو الليث رحم الله
 وكذا بيع الشرب وظاهر الرواية فسادها لا تبعا خائنة وشروح
 وهبانية وسنحقيقه في احياء الموات لا يصح بيع حق التسييل
 وهبته سواء كان على الارض لجهالة محلها كما مر او على السطح لانه
 حق التعلو وقدره بطلانه ولا البيع بثمن مؤجل الى التبروز هو
 اول يوم من الربيع تحل فيه الشمس برج الحمل وهذا يوم السلطان

بظرف

ونيزوز المجوس يوم تحل فيه الحوت وعده ابرجندى سبعة
 فاذا لم يبيتنا فالعقد فاسد ابن كمال والمهر جان وهو اول يوم
 من الخريف تحل فيه الشمس برج الميزان وصوم النصارى وفطرهم
 وفطر اليهود وصومهم فاكتمى بذكر واحد ما سراج اذا لم يريده
 المتعاقدان التبروز وما بعده فلو عرفاه جاز بخلاف فطر النصارى
 بعد ما شرعوا في صومهم للعلم به وهو خمسون يوما ولا الى
 قدوم الحاج والحصاد للزرع والقياس للحب والقطاف للعنب
 لانها تتقدم وتتاخر ولو باع مطلقا عنها اي عن هذه الاجال
 ثم اجل الثمن الذين اقامتا جيل المبيع او الثمن العين فمفسد
 ولو الى معلوم شتمى اليها من الثا جيل كما لو نقل الى هذه المرات
 لان الجهالة اليسيرة متبعة في الدين والكفالة لا الفاحشة واسقط
 المشتري لاجل في الضوابط المذكورة قبل حلوله وقبل فسخه وقبل
 الانقاز حتى لو تصرفا قبل الاسقاط تأكل الضمان ولا يقبل جازا
 اتفاقا ابن كمال وابن مالك كجهالة فاحشة كهيوب الريح وحج
 مطر فلا ينقلب جائزا وان ابطال الاجل عيني او امر المسلم ببيع
 خموا وخنزيرا وشرايها اي كل المسلم ذميا او امرا محرم غيره اي
 غير المحرم ببيع صيده يعني مع ذلك عند الامام رحم الله مع اشدة
 كراهته كما صح ما مر لان العاقد يتصرف باهليته وانتقال الملك
 الى الامر امر حكمتي وقالا رحمهم الله لا يصح وهو الاظهر شرنا لانه
 عن البرهان ولا بيع بشرط عطفت على التبروز يعني الاصل الجامع
 في فساد العقد بسبب شرط لا يقتضيه العقد ولا يلا يه
 وفيه نفع لا حوفا وفيه نفع لمبيع هو من اهل الاستحقاق للنفع
 بان يكون آدميا فلو لم يكن كشرط ان لا يركب القابة المبيعة لم يكن
 مفسدا كما سيجي ولم يجز العرف به ولم يرد الشرع بمجواره لما لو
 جرى العرف به كبيع نعل مع شرط تشريكه او ورد الشرع به كخيار

شروط فلا فساد كشرط ان يقطع البايع ويخيطه قبا مثل المالا
يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري او يستعمله مثل المافيه
نفع للبايع وانما قال شهرا لما مر ان الخيار اذا كان ثلثة ايام
جاز ان يشترط فيه الاستخدام دور او يعتقه فان اعتقه
صح ان يعد قبضه ولزم الثمن عنده والا لا شرح فجمع او يدره
او يكاتبه او يستولوها او لا يخرج القن عن ملكه مثال لما في نفع
المبيع يستحقه ثم فرع على الاصل بقوله ويصح البيع بشرط يقتضيه
العقد كشرط الملك للمشتري وشرط حبس المبيع لاستيفاء
الثمن ولا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد ولو اجنبيا ابن ملك
فلو شرط ان يسكنها فلان او ان يقرضه البايع او المشتري كذا فلا ظهر
الفساد ذكره اخي زاده رحمه الله وظاهر التبرع جميع الصحة كشرط
ان لا يبيع عثمان بن ابي طالب رحمه الله بركب الدابة المبعة فانها
ليست باهل للنفع ولا يقتضيه لكن يلزمه كشرط رهن معلوم
وكيف خاض ابن ملك او جرى العرف به كبيع نعل اي ضرر سناه
باسم ما يؤل عيني على ان يحذره البايع ويشركه اي يصنع عليه
الشراك وهو السير ومثله تسمير القنطاري استحسانا للتعامل
بلا تكير هذا اذا علقه بكلمة على وان بكلمة ان بطل البيع بعت
ان رضى فلان ووقته كخيار الشرط اشباهه من الشرط والتعلق
وتجزمه مسك كل شئ واذا قبض المشتري المبيع برضى عثمان بن
الكامل باذن بايعه صريحا ودلالة بان قبضه في محل العقد
محض رته في البيع الفاسد وبه خرج الباطل وتقدم مع حكمه
وحينئذ فلا حاجة لقوله الهداية والعناية وكل من عوضيه
ماله كما افاده ابن الكمال اجاب سعد رحمه الله لما كان الفاسد
يعذر الباطل مجازا كما مر تحقيق اخراجه بذلك فتنتبه ولزمه
البايع عنه ولم يكن فيه خيار شرط ملكه الا في ثلاث في بيع الهائل

وفي شرا لا ب من ماله لطفله او بيعه له كذا لك فاسدا لا يملكه
حتى يستعمله المقبوض في يد المشتري اما ان لا يملك به واذا ملكه
ثبتت كل احكام الملك الا خمسة لا يحل له اكله ولا لبسه ولا وطئها
ولا ان يتزوجها منه البايع ولا شفعة لجاره لو عقارا اشياء
وفي الجوهره وشرح الجمع ولا شفعة بها فهي سادسة بمثله
ان مثليا والا بقيمتة يعني بعد هلاكه او تعذر رده يوم قبضه
لان به يدخل في ضمانه فلا تعتبر زيادة قيمته كالمقصوب والقوله
فيها للمشتري لانكاره الزيادة ويجب على كل واحد منهما
فسيخه قبل القبض ويكون امتناعا عنه ابن ملك او بعد مادام
المبيع بحاله جوهره في يد المشتري عدا ما للفساد لا نه معصية
فيجب دفعها بجره ولذا لا يشترط فيه قضاء قاض لان الواجب شرعا
لا يحتاج للقضاء دره فاذا اصرحها على مساكه وعلم به القاض
فله فسخه جبا عليها حقا للشرع برأيه وكل مبيع فاسد
رده المشتري على بايعه بهيمة او صدقة او بيع او بوجه من
الوجوه كالعارة واجارة وغصب ووقع في يد بايعه فهو متاركة
للبيع وبرئ المشتري من ضمانه قنينة والا صل ان المستحق بجهة
اذا وصل الى المستحق بجهة اخرى اعتبر واصلا بجهة مستحقه
ان وصل اليه من المستحق عليه والا فلا وتماه في جامع الفصولين
فان باعه اي باع المشتري فاسدا ببيع صحيحا بائنا فلو
فاسدا او خيار لم يمتنع الفسخ تغير بايعه فلو منه كان نقصا
للا قلم كاعلمت وفساده بغير الاكراه فلو به ينتقض كل تصرفا
المشتري او وهبه وسكر او اعتقه او كاتبه واستولوها ولوله
مخجل ردها مع عقدها اتفاقا سراج بعد قبضه فلو قبله لم
يعتق يعتقه بل يعتق البايع بامره وكذا الوامر بطعن الخنطة
او ذبح الشاة فيصير المشتري قابضا اقتضاء فقد ملك المأمور

ما لا يملكه الامر وكفى الخيانة على خلاف هذا التامر وايرة او غلط
 من الكاتب كما بسطه العمدى او وقفه وقفا صحيحا لانه استهلكه
 حين وقفه واخرجه عن ملكه وما في جامع الفضولين على
 خلاف هذا غير صحيح كما بسطه المصنف رحمه الله او رهنه
 او وصى او تصدق به نفذ البيع الفاسد في جميع ما مر
 وامتنع الفسخ لتعلق حق العبد به الا في اربع مذكورة في
 الاشياء وكذا كل تصرف قولى غير اجادة ونكاح وهل
 يبطل نكاح الامة بالفسخ المختار لعدم الواجبة ومضى
 زوال المانع كرجوع هبة وعجز مكاتب وفك رهن عادي
 الفسخ لو قبل القضا بالقيمة لا بعده ولا يبطل حق الفسخ بحق
 احدها فيخلفه الوارث به يفتى وبعد الفسخ لا يأخذه بايعة
 حتى يرد ثمنه المنقود بخلاف ما لو شري من مملوكه بدينه
 شرا فاسدا فليس للمشتري حبسه لا ستيغاف دينة كاجارة
 ورهن وعقد صحيح والفرق في الكا في فان مات احدهما والمؤخر
 او المسترض او الزاهن فاسدا عيني وزيلعي بعد الفسخ فالمشتري
 ونحوه احق به من سائر الفرما بل قبل تجهيزه فله حق حبسه
 حتى يأخذ ماله فيأخذ المشتري دراهم الثمن بعينها لو قايمة ومثلها
 لو هالكة بناء على تعيين الدراهم في بيع الفاسد وهو الصحيح وانما
 طاب البايع ما ربح في الثمن لا على الرواية الصحيحة المقابلة
 للاصح بل على الاصح ايضا لان الثمن في العقد الثاني غير متعين
 ولا يضر تعيينه في الاول كما افاده سعدى رحمه الله لا يطيب للمشتري
 ما ربح في مبيع يتعين بالتعيين فان باعه بزيد لتعلق العقد
 بعينه فتمكن الخبث في الربح فيتصدق به كما طاب ربح مال ادعاه
 على آخر فصدق به على ذلك فقضى اى اوفاه اياه ثم ظهر عدله
 بتصادقهما انه لم يكن عليه شئ لان بدل المشتري مملوك ملكا

والخبث

والخبث لفساد الملك انما يعمل يتعين لا فيما لا يتعين واما الخبث
 بعد الملك كالغصب فيعمل فيها كما بسطه من لا خسر وابن الجار
 فقال الكمال لو تعد الكذب في دعواه الدين لا يملك اصلا وقواه
 في التهر وفيه الحرام ينتقل فلو دخل بامان واخذ مال حزين
 رضاه واخرجه لينا ملكه وصح بيعه لكن لا يطيب له ولا
 للمشتري منه بخلاف البيع الفاسد فانه لا يطيب له الفسخ
 عقده ويطيب للمشتري منه لصحة عقده وفي حظر
 الاشياء الحرمية تتعقد مع العلم بها الا في حق الوارث
 وقتيده في الظهيرية بان لا يعلم ارباب الاموال وسلم حقه
 ثمة بئى او غرس فيما اشتراه فاسدا شروع فيما يقطع حق
 الاسترداد من الافعال الجسدية بعد الفراغ من القولية لزمه
 قيمتها وامتنع الفسخ وقال رحمه الله ينقضهما ويرد المبيع
 ورجحه الكمال رحمه الله وتعينه في النهر لحصولها بتسليم
 البايع وكذا كل زيادة متصلة غير متولدة وخياطة ولحن
 حنطة ولت سويق وغزل قطن وجارية علفت من فلو
 منفصلة كولد او متولدة كسكين فله الفسخ ويضمنها بائنا
 سوى منفصلة غير متولدة جوهرية وفي جامع الفضولين لو نقص
 في يد المشتري بفعل المشتري او المبيع او باقة سماوية اخذه البايع
 مع الارش ولو بفعل البايع صار مستردا ولو بفعل اجنبى غير البايع
 وكره مخريهما مع الصحة البيع عند الاذان الاول الا اذا تباعا
 بمشيان فلا بأس به لتطيل النهى بالاحلال بالسعي فاذا انتفى اتقى
 وقد خص منه من لا جمعة عليه ذكره المصنف رحمه الله وكره التمس
 بفختين ويسكن ان يزيده ولا يريه الشرا او يمدحه باليس فيه
 ليرجيه ويجوز في النكاح وعنه ثم النهى محمول على ما اذا كانت
 السلعة بلغت قيمتها اما اذا لم تبلغ لا يكره لانقاء الخداع عليه

كصبغ

قال الجوهرى ان كانت الزيادة
 منفصلة غير حادثة منه كالك
 والجهة فالبائع ان يسترد
 المبيع مع الزيادة
 ولا يطيب له
 ان يرضى

والسوم على سوم غيره ولو ذميا او مستأنا وذكر الخ في الحديث
ليس قيل ابل لزيادة التنفير نهرو هذا بعد الاتفاق على مبلغ المهر
او المهر والا لا يكون لانه بيع من يزد وقد باع عليه الصلوة والسلام
قدحا وجلسا ببيع من يزد وتلقى الجلب ببعثي الجلوب او الجالب
وهذا اذا كان يضرب باهل البلد او يلبس الشعر على الواردين لعل
علمهم به فيكون للضرر والغرر اما اذا انتفيا فلا يكره وكره بيع الخاضع
للبيدي وهذا في حالة قحط وعوز والا لا لعدم الضرر قيل الخاضع
المالك والبيدي المشتري والامتنع كما في المجتبى انهما التمسار والبيع
لما فقتة آخر الحديث دعوا الناس يوزق بعضهم بعضا ولذا عد
باللام لا يمن لا يكره بيع من يزد لما مر وسيجي بيع الدلالة ولا يفرق
عنه بالنهاى مبالغة في المنع للعهة عليه الصلوة والسلام من فرق
بين والد وولده واخ واخيه دواه ابن صاحبة وغيره عيسى
وعن الثاخي فساد مطلقا وبه قال زفر والائمة الثلاث
رضي الله تعالى عنهم بين صغير غير بالغ وفي رحم محرم منه اي محرم من
جهة الرحم لا الرضاع كما بنى عم هو اخ رضاعا فانهم الا اذا كان
التفريق باعتناق وتوابعه ولو على مال او بيع ممن حلف بعقده
او كان المالك كافرا لعدم مخاطبته بالتشريع او متعده او لولا
لطفه او مكاتبه فلا بأس به او تعده بخارمه فله بيع ما سوى واحد
غير الاقرب والابوين والمحقق بهما فتح او بحق مستحق كخوف جبه
مستحقا او لدفع احدهما بالجناية وبيعه بالدين او باتلاف مال
الغير ودفعه بعيب لان التظلم دفع الضرر عنه الغير في الضرر
بالغير بخلاف الكبيرين والزوجين فلا بأس به خلافا لاحد رحمه الله
فالمستثنى احد عشر وكما يكره التفريق ببيع وغيره من اسباب
المالك كصدقة وصية يكره بشراء الامن حزن ابن ملك و
بقسمة في الميراث والغنايم جوهره واعلم ان نسخ المكره

واجب

واجب على كل واحد منهما ايضه بخبر وغيره لرفع الاثم يجمع وفيه
ونصيح شراء كافر مسلما او مصحفا مع الاجبار على اخراجهما
عن ملكه وسيجي في المتفرقات **فصل في الفضيحة**
مناسبة ظاهرة وذكره في الكفر بعد الاستحقاق
لانته من صورته هي من يشغل بالا يعنيه فالقائل لمن يامر بالمعروف
انت فضولي يخشى عليه الكفر فتح واصطلاحا من يتصرف في حق
غيره بمنزلة الجنس بغير اذن شرعي فصل خرج به نحو وكيل
ووصي كل تصرف صدمته تملكه كان كبيع وتزوج واستقلا
كطلاق واعتناق وله مجيز اي لهذا التصرف من يقدر على اجازة
حال وقوعه انعقد موقفا وما لا يميز له حالة العقد لا ينعقد
اصلا بانه صبي باع مثلا ثم بلغ قبل اجازة وليه فاجاز بنفسه
جاء لان له وليا يميزه حالة العقد بخلاف ما لو طلق مثلا
ثم بلغ فاجازه بنفسه لم يميز لا توقيت العقد لا يميز فينظر
ما لم يقل او قصته فيصح انشاء الاجازة كما بسطه العماد رحمه الله
وقفت بيع مال الغير لو الغير بالغ عاقلا فلو صغيرا او مجنونا
لم ينعقد اصلا كما في الزواهر معزى الجاوي وهذا ان باعه لغيره
لما لكانه اما لو باعه على انه لنفسه او باعه من نفسه او شرط الخیار
فيه لما لكانه المكلف او باع عرضا من غاصب عرض آخر للمالك فيه
فالبيع باطل والحاصل ان بيعه موقوف الا في هذه الخمسة
فيا طلق قيد بالبيع لانه لو اشترى لغيره نفذ عليه الا اذا كان
المشتري صبي او مجنونا عليه فيستوقف هذا اذا لم يصفه
الفضولي الى غيره فان اضافته بان قال بع هذا العبد لفلان فقال
المبايع لفلان توقف بزازيه وغيرها وقفت بيع العبد والصبي
المجورين على اجازة المولى والولى وكذا المعتوق وفي العماد ياء

وغيرها لا تنفذ اقرار العبد ولا عقوده وسنحققه في الجبر
 ووقف بيع ماله من فاسد عقل غيره شديد على اجازة القاضي
 وبيع المرهون والمستأجر والارض في مزارعة الغير على اجازة
 مرتكبن ومستأجر ومزارع ووقف بيع شيء برقمه اي بالكتاب
 عليه فان علم المشتري في مجلس البيع نفذ ولا بطل **قلت**
 وفي مراعاة البحارة فاسد له عرضية الصحة لا بالعكس
 الصحيح وعليه فمقرر مباشرة وعلى الضعيف لا وتلك
 المصنف رحمه الله قوله القدر وبيع المبيع من غير مشيئة له
 في بيع مال الغير وبيع المرتد وبيع بهاباع فلان والبايع يعلم
 والمشتري لا يعلم والبيع بمثل ما يبيع الناس به او بمثل ما
 اخذ به فلان فان علم في المجلس صح ولا يبطل وبيع الشيء بغيره
 فان بقي في المجلس صح ولا يبطل واخي وبيع فيه خيار المجلس كما
 مر ووقف بيع الغاصب على اجازة المالك يعني اذا باعه ملكه
 لا لنفسه على ما مر عن البايع ووقف ايضا بيع المالك المقتضى
 على البينة او اقرار الغاصب وبيع ما في تسليمه ضرر على تسليمه
 في المجلس وبيع المويض لوارثه على اجازة البايع وبيع الورثة
 التركة المستفرقة على اجازة الغنما وبيع احد الوكيلين او
 الوصيين او القاطنين اذا باع بحضور الآخر توقيف على اجازة
 او بغيبته فيا بطل واصله في النهر الحنيف وثلاثين وحكمه
 اي بيع الفضولي لولده بغير حال وقوعه كما مر قبوله الاجازة
 من المالك اذا كان البايع والمشتري والمبيع قائما بان لا يتغير البيع
 بحيث يعد شيئا آخر لان اجازة كالمبيع حكما وكذا يشترط
 قيام الثمن ايضا لو كان عرضا معيناً لا مبيع من وجه فيكون
 ملكا للفضولي وعليه مثل المبيع لو مثليا والافقيته وغير

المرتد اذا باع او اشترى يتوقف
 ذلك ان قتل على ردة او مات او
 لحق بالحر بطل تصرفه وان
 اسلم جاز ووقف بعبه وتوقف

العرض

فمنه لا اجازة في بيع
 في بيعه في بيعه في بيعه
 في بيعه في بيعه في بيعه

العرض ملك للغير امانته في يد الفضولي ملتقى وكذا يشترط
 قيام صاحب المتاع ايضا فلا يجوز اجازة وارثه لبطائه بقاء
 وحكمه ايضا اخذ المالك الثمن وطلبه من المشتري الرجوع على
 الفضولي بمثله لو هلك في يده قبل الاجازة الاصح ان
 يعلم انه فضولي وقت الاداء لان علم قبضه واعتقده ابن شعبة
 واقدره المصنف وجزم الزيلعي وابن ملك رحمه الله بانه امانته
 مطلقا وقوله اسات نهر نهر بيش ما صنعت احسنت
 او اصبت على المختار فتح وهبة الثمن من المشتري والتصدق عليه
 به اجازة لو المبيع قائما عمادية وقوله لا يجوز رده له اي المبيع
 الموقوف فلو اجاز بعد لم يجز لان المنسوخ لا يجاز فلو اجاز
 لوقال لا اجيز بيع الاجرة اجاز جاز واذا كلامه جواز
 الاجازة بالفعل وبالقول وان للمالك الاجازة والفسخ والمشتري
 الفسخ لا الاجازة وكذا للفضولي قبلها في البيع لا التكاثر لانه
 معتبر بمحض برأيه وفي الجمع لو اجاز احد المالكين ختم
 المشتري في حصته والزمه فله حصة الله بها سمع ان فضولا
 باع ملكه فاجاز ولم يعلم مقدار الثمن فلما علم رده البيع فالمعتبر
 اجازة لصيرورته بالاجازة كالوكيل حتى يفتح خطبه من الثمن
 مطلقا برأيه اشترى من غاصب عبدا فاعتقه المشتري وباعه
 فاجاز المالك بيع الغاصب او ادى الغاصب الضمان الى المالك على
 على الامتعة هداية او ادى المشتري الضمان اليه على الصحيح في بيع
 نفذ الاقال وهو العتق لا الثاني وهو البيع لان الاعتاق انما
 يفتقر للملك وقت نفاذه لا وقت ثبوته قيد بعتق المشتري لان
 عتق الغاصب لا ينفذ باداء الضمان لثبوت ملكه به زيلعي ولو
 يده مثلا عند مشيئة فاجيز البيع فارشه اي القطع له وكذا كل
 ما يحدث من المبيع كالكسب والولد والعقد ولو قبل الاجازة يكون

فيكون اجازة عمادية وهل للمشتري

وله اي لهذا البيع فسخ قبل
 الاجازة اي اجازة المالك
 فسخ النكاح فانه لا يجوز قبل الاجازة
 بالقول لا يجوز بالفعل

علم المالك للخطا ولم يعلم واجاب
 صاحب الهداية انه اذا علم بالخطا
 بعد الاجازة لا يفسخ لان
 رضي به وان شافح برأيه

للمشتري لأن الملك تمت له من وقت الشراء بخلاف الغاصب كما مر وتصدق
 بما زاد على نصف الثمن وجوبا بالعدم دخول في مكانه فتح باع عبدا
 غيره بغير أمره قيد اتفاقه بغيره المشتري مثله على إقرار البائع
 الفضول أو على إقرار رب المالك العبد أنه لم يأمره بالبائع العبد فله
 المشتري رد دت ببيئته ولم يقبل قوله للتناقض كما لو أقام البائع
 البينة أنه باع بلا أمر أو برهن على إقرار المشتري بذلك وأصله
 أن من سعى في نقض ما تم من جهة لا يقبل إلا في مستلزمات
 وإن أقر البائع المذكور ولو عند غير القاضي بحرقان رب
 العبد لم يأمره بالبائع ووافقه عليه على عدم الأمر المشتري
 انتقض البيع لأن التناقض لا يمنع صحة الإقرار لعدم التهمة
 فاذا توافقا بطل في حق المالك للعبد أن كذبها
 وادعى أنه كان يأمره فيطالب البائع بالثمن لأنه وكيل للمشتري
 خلافا للثاني باع دار غيره بغير أمره وأقبضها المشتري زهر
 وأما إدخالها في بناء المشتري فقيده اتفاقه دهر ثم اعترف
 البائع الفضول وأنكر المشتري لم يضمن البائع قيمة الدار لعدم
 سرانية إقراره على المشتري فإن برهن المالك أخذها له
 نورد دعواه بها **فروع** باعه فضولي وأجره آخر وأزوجه
 أو رهنه فأجزأ معا ثبت الأقوى فتصير مملوكة لأزوجه
 فتح سكوت المالك عند العقد ليس بإجازة خائفة من آف فصل الأقاله
باب الإقالة هي لغة الرفع من أقاله حرف
 يأتي وشرعا رفع البيع وعمته في الجوهره فعبث بالعقد ونسخ
 بلفظين ما ضيق وهذا ركنها واحد هما مستقبل كقولني فقال
 أفلت لك لعدم المساومة فيها فكانت كالنكاح وقال محمد
 كالبيع قال البرجندي وهو المختار وتصح أيضا بقا سبغتك
 وتركت وتاركك ورفعت وبالتعاطي ولو من أحد الجانبين

رد المبيع

قوله لا يفسد
 اشتري عبدا وفضله
 أن البائع يملكه
 الغاصب يملكه
 وهو جارية واستوفى
 الموصوب له أو على الوكيل
 أنه كان ورثها أو استوفى
 وبرهن تقبل بنية
 والعقد كذا في النسخ

بالفصل

والأصل فيها قوله عليه الصلاة
 والسلام من أقال ناد ما بيعه
 أقاله الله عشرته يوم القيمة
 سراج

كالبيع

كالبيع وهو الصحيح بزأريه وفي التراجم لا بد من التسليم والقبض
 من الجانبين وتتوقف على قبول الآخر في المجلس ولو كان القبول
 فعلا كما لو قطعه أو قبضه فور قوله المشتري أفلت لك لأن من شرط
 اتخاذ المجلس ورضى المتعاقدين أو الورثة أو الوصي وبقاء
 المحل القابل للفسخ بخيار فلوراد زيادة تحتع الفسخ لم
 يصح خلافا لما رجحه الله وقبض بطل الصوف في أقالته وإن
 لا يهب البائع الثمن للمشتري قبل قبضه وإن لا يكون البيع
 من القيمة في بيع ما ذمنا ووصى ومثول وتصح أقالته المتولى
 أن خيرا للوقف ولا لأن من ملك البيع ملك الأقاله إلا في ضمن
 الثلاثة المذكورة والوكيل لا بالشرا قتل وبالسلم أشباه ولا أقاله
 في نكاح وطلاق وعتاق جوهره وأبراء بمجرد باب التحالف
 وهي مندوبة للحديث وتجب في عقد مكره وفاسد بحج
 وفيها إذا غدر البائع يسيرا زهر بحثا فلو فاحشا فله الرد كما
 سيجي وحكمها أنها فسخ في حق المتعاقدين فيها هو من حيث
 بفتح الجيم أي أحكام العقد أما لو وجب بشرط زائد كانت بيعا
 جديدا في حقهما أيضا كان شري بينهما المؤجل عينا ثم
 تقايلا لم يعد الأجل فيصير بينهما حالا كأنه باعه منه ولو رد
 بخيار بقبضه عاد الأجل لأنه فسخ ولو كان به كفيل لم تعيد
 الكفالة فيهما خائفة ثم ذكر كونها فسخا فهو عا فالأول أنها
 تبطل بعد ولادة المبيعة لتعقد الفسخ بالزيادة المنفصلة
 بعد القبض حقا للشرع لا قبله مطلقا ابن ملك والثاني تفتح بمثل
 الثمن الأقاله وبالسكوت عنه ويد مثل المشروط ولو لمقبوض
 أجود أو أروى ولو تقايلا وكسدت رد الكاسد إلا إذا باع المتولى
 أو الوصي للوقف أو للصغير شيئا بأكثر من قيمته واشتريا شيئا
 بأقل منها للوقف أو للصغير لم تجز أقالته ولو بمثل الثمن

عبد الخياط ليحل متعلق بترك في الصنوع لا مكان الجمع وبخلاف بيع
أجره فأنه ليس بعقدا أيضا بدون لوقادين كما مر ويوقف بيعة الى
انقضاء مدتها هو المختار لكن لو قضى بجوازه نفذ وتامته في شرح
الوهبانية وفيه معرأة الغائبة لو باع البحر المستأجر فإراد المستأجر ان
ينسخ بيعه لا يملكه هو الصحيح ولو باع الزاقي الزهن للزهن فسخه
وتنسخ بلا حاجة الى الفسخ يموت احد المتعاقدين عندنا لا ينفذ
مطابقا عقدها لنفسه الا لضرورة كونه في طريق مكة ولا حاكم
في الطريق فتبقى الى مكة فيرفع الامر الى القاضي ليفعل الا صلح
ينوبها له لو امينا او يبيعها بالقيمة ويدفع له اجرة الايات
برهن على وقوعها وتقبل البينة هنا بلا خصم لا يريد الاخذ من
ما في يده اشباه وفي الثانية استأجر دارا وحاميا او راضا شهدا
فسكن شهرين هل يلزمه اجرا الثاني ان معدا للاستغلال نعم واللاية
يفنى **قلت** فكذا الوقف وما لا يتيسر لو تقاضاه المالك وطالبه
بالاجر فسكن يلزمه الاجر بسكناه بعده ولو سكن المستأجر بعد موت
موجبه هل يلزمه اجرا ذلك قيل نعم لمضيته على الاصل وقوله كالمسئلة
الاولى وينبغي ان لا يظهر الا نفاخ هنا ما لم يطالب به الوارث
او بالتوام اجرا ولو معدا للاستغلال لا يترفع فصل مجتهد فيه وهل يلزم
المسئلي او اجرا لمثل ظاهر التقنية الثاني وتامته في شرح الوهبانية
وفي المنية مات احداهما والزرع بقل بقي العقد بالمسئلي حتى يهلك
وبعد المدة باجرا لمثل وفي جامع الفضولين لو وصى الوارث وهو كسبي
ببقاء الاجارة وصفي به المستأجر جاز انتهى اي فيجعل الرضا بالبقاء
ان شاء عقدا لا يجوزها بالتعاطي فتأمل وفي حاشية المشاهير
المستأجر والمحدث والمشتري احق بالعين منه سائر الزمات والاعمال
ولو فاسدا فاسوة انتم ما وفلي حفظ فانه عقد لها لغيره لا تنسخ ولا يملك
بالاجارة واما الوكيل بالاستيجار اذا مات تبطل الاجارة لان الوكيل لا يملك

توكيل

توكيل بشرأ المنافع فصار كالتوكيل بشرأ الاعيان فيصير مستأجرا لنفسه
ثم يصير موجرا للوكيل فهو متى قولنا ان الوكيل بالاستيجار ينزله المالك
كذا نقله المصنف عليه الرحمه عن الفقيه **قلت** ومثله في
شرح المجمع والبرازية والقاديه ثم قال المصنف **قلت** هذا مستقيم
على قول الكرخي رحمه الله من ان المالك يثبت الوكيل ثم ينقل الى الموكل
واما على ما قاله ابو طاهر من انه يثبت الموكل ابتدا وبه جزم في
الكثرة وهو الاصح كما في البحر فلا يستقيم والله اعلم **قلت** وتعبه
شخصا بانه غير مستقيم على ما ذكره الكرخي ايضا لا تنفذ عليهم على عدم
عقده قريب الوكيل لان ملكه غير مستقر والموجب للعقد والرضا
المالك المستقر ثم قال والحاصل ان المستأجر الاجارة لا تنسخ يموت
المستأجر والنقل به مستفيض انتهى والله اعلم وصلى واب وجدوقان
ومقوق الوقف لبقاء المستحق له حتى لو مات المعقود له بطلت
الا اذا كان متولى وقف خاص به وجميع غلته له كما في وقف الاشياء
معزيا للوهبانية قال واطلاق المتون بخلافه **قلت** وباطلاق
المتون افنى قارى الهداية فكان هو المذهب المعتمد قاله المصنف
في حاشيته على الاشياء وكذا قال في الاشياء بعد اربع وروى
لا تنسخ الاجارة يموت موجرا الوقف الا في مسئلتين ما اذا اجراها
الواقف ثم ارتد ثم مات لبطان الوقف برده وفيما اذا اجراضه
ثم وقفها على معين ثم مات فتفسخ وفي فتاوى ابن نجيم في باب
الوقف سئل اذا اجرا الناطر ثم مات واجاب لا تنسخ في الوقف
يموت الموجر والمستأجر كذا رأيت في عدة نسخ لكنه مخالف لما
اجارة فتاوى قارى الهداية فتنبه وفيها ايضا لا تنسخ يموت
المتولى ولو الغلة له بمفرده فتنبه وفي الفيض الواقف لو اجر
الوقف بنفسه ثم مات ففي الاستحسان لا تبطل لانه اجر لغيره ومثله في
البرازية وفي السراجية وحكم عزل القاضي والمتولى كالموت فلا تنسخ

وتنفذ ايضاً بموت احد مستأجرين او موجرين في حصته اي حصته
الميت لو عقد لها لنفسه فقط وبقيت في حصته المحي **فزع** في وقت
الاجابة تخليه البعيد با طلة فلو استأجر قرية وهو بالمصر لم يخلها
على الاصح فينبغي المتولي ان يذهب للقرية مع المستأجر او غيره فيخل
بينه وبينها او يرسل وكيله او رسوله احياء والمال الوقف فيلحق
قلت لكن نقل محشيها ابن المصنف رحمه الله في زواجر الجواهر
بيوع فتاوى قاضي الهادي انه متى مضى مدة يمكن من الذهاب
اليها والدخول فيها كان قابضاً واذا قبضته **مسائل** **سئل**
احرق حصايد اي بقايا اصول محصودة في ارض مستأجرة او مستعارة
ومثل ارض ببيت المال لم يخط القوافل والاحمال او رمى الدواب
وطرح الحصيد **قلت** وحاصله انه ان لم يكن له حق الانتفاع
في الارض يضمن ما احرقته في مكانه بنفسه او وضعه لاما نقلته للرجل
على ما عليه **قاله** شيخنا رحمه الله فاحرق في ارض غيره لم يضمن لانه
تسبب له مباشرة ان لم تضطرب الرياح فلو كانت مضطربة ضمن لانه
يعلم انها لا تستقر في ارضه فيكون مباشراً وكذا كل موضع كان الواضع
الوضع فيه اي في ذلك الموضع لا يضمن على كل حال اذا تلف ذلك الموضع
سواء تلف به وهو في مكانه او بعد ما زال عنه بخلاف ما اذا لم يكن للواضع فيه
حق الوضع حيث يضمن الواضع اذا تلف به شيء وهو في مكانه وكذا يؤول
زال لا يؤول كوضع حجرة في الطريق ثم آخر اخرى فتخرجها فانكسرت
ضمن كل حجرة صاحبه وان زال بمزيل كرجل وسيل لا يضمن الواضع هذا
هو الاصل في هذه المسائل كما حققه في الخاتمة ثم فرع عليه بقوله
فلو وضع حجرة في الطريق فاحرق بذلك شيء ضمن لتعديه بالوضع وكان
يضمن في كل موضع ليس له فيه حق المروءة الا اذا هبت به اي بالوضع
الرجل فلا ضمان لتسبب فعله وكذا لو خرج السيل الجرح وبه يفتي خاتمة
ولو اخرج الحد منه الكثير في دكانه ثم ضربه بطرقة فخرج الشر راى

الطريق

الطريق واحترق شيء ضمن ولو لم يضربه واخرجه الرج لا يلقى سقى
ارضه سقياً لا تحمله فتعدي الماء الى ارض جاره فاونذها ضمن لانه
مباشرة متسبب اقعد خياط او صباغ في حانوته من يطرح عليه العمل
بالنصف سواء اتخذ العمل او اختلف كخياط مع قصاص مع استحسانا
لانه شركة الصنایع كما استيجار رجل ليعمل عليه فعمله ركبين الى مكة
وله العمل المعتاد ورويته اعيب وكذا اذا لم ير النظرة والمكان وفي
الولوجية ولو تكررت الى مكة بلا مستامة بغير اعيانها جاز ويجعل المقعد
عليه حملاً في ذمة المكارى والا بلا آفة وجهها انها لا تنفذ **قلت**
فما يفعله المحتاج في التجارة للعمل والركوب الى مكة بلا تعيين العمل صحيح
والله اعلم استأجر رجلاً لحمل مقدار من الزاد فاكل منه ردة عوضه من زاد
ونحوه قال الغاصب دارة فزعتها واذا جرتها كل شهر بكذا فلم يفرغ
على الغاصب المستمى لانه سكوتة رضى الا اذا انكر الغاصب ملكه وان
اثبت لانه اذا انكره لم يكن راضياً بالاجارة او اقر عطف على انكره اي بملكه
ولكن لم يرضى بالاجر لانه صريح بعدم الرضا في الاشياء السكوت في الاجارة
رضى وقبوله فلو قال للساكن اسكن بكذا والا فانتقل او قال الزاعي لا ارضى
بالمستمى بل بكذا فسكت لزماً ما سمى بقي ما لو سكت ثم لما طالبه قال له
اسمع كلامك هل يصدق ان به صمم نعم والا فلا عملاً بالظاهر المستأجر
ان يؤجر الموجر بعد قبضته قبل او قبله من غير مؤجره واما من مؤجره فلا
يجوز وان تخلل ثالث به يفتي للزوم تملك المالك وهل تبطل الاولي بالاجارة
للمالك الصحيح لا وهبانية **قلت** وصححه فاضل خان وغيره في المضمة
وعليه الفتوى وقد مناه عن البحر معزيا عن الجوهرة الاصح نعم واقره
المصنف ثمة ونقل هنا عن الخلاصة ما يفيد انه قبضه منه بعد ما
استأجر بطلت والا فلا فيكون التوفيق فثاملاً وهل تسقط الاجرة ما
دام في يد الموجر خلا في ميسوط في شرح الوهبانية وكذا باستيجار عقار بفعل
الوكيل وقبض ولم يسلمها اي لم يسلم الوكيل العين المؤجرة اليه اي الى الموكل

حتى مضت المدة فالاجر على الوكيل لانه اصيل في الحق ورجع الوكيل
بالاجر على الامر لنيابته عنه في القبض فصار قابضا حكما وكذا الحكم
ان شرط الوكيل تعجيل الاجر وقبض الدار ومضت المدة ولم يطل الامر
الدار منه فانه يرجع ايضا لصيرورة الامر قابضا بقبضه ما لم يظهر
المنع وان طلب الامر الدار واجب الوكيل تعجيل الاجرة لا يرجع له
لما حبس الدار حتى لم يبق يده نائية فلم يصح الموكل قابضا حكما
فلا يلزمه الاجر يستحق القاضي الاجر على كتب الوثائق والمحاضر والشهادة
قد ر ما يجوز لغيره كالمفتي فانه يستحق اجرا مثل على كتابة الفتوى
لان الواجب عليه الجواب باللسان دون الكتابة بالبيان ومع هذا
الكلف اولى احتوازا عن القتل والقتال وصيانة لثمة الوجهة الابتدال
بنازله وتامه في قضاء الوهيانية وفي الصيرورية حكم وطلب اجرة
ليكتب شهادته جاز وكذا المفتي لو في البلد غير وقيل مطلقا لان
كتايته ليست بواجبة عليه وفيها استاجرة ليكتب له تعويلا لاجل
الشجر جاز ان ياتي فكله الكاعف والخط وكذا المكتوب المتاجر ليكون
لخصا لدعي الاجارة والرهن والشرء لا تكون الاعلى مال العين بخلاف
المشترى والموهوب له للمكهما العين وهل يشترط حضور الاجر مع
قولان وتصح الاجارة ونسختها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة
والكفالة والا يصاب الوصية والقضاء والامارة والطلاق والعنق والوف
حاله كون كل واحد مما ذكر مضافا الى الزمان المستقبل كاجرة او اشتراك
راس الشهد مع بالاجماع لا يصح مضافا للاستقبال كلما كان عمليا كالحال مثل
البيع واجازته ونسخته والقسم والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلى
عن مال وبراء الدين وقدمت في متفرقات البيوع زاد اجرا المثل في نفسه
في نفسه من غير ان يزيد احد فلم يولى فسخها وما لم تفسخ كان على المتاجر مال
المستقى به يفتى فسخ العقد بعد تعجيل البذل فلم يجز حبس المبدل حتى
البذل صحيحا كان العقد او فاسدا لو العين في يد المتاجر فليحفظ

لان الذي

استاجر

استاجر مشغولة وفاد غامح في الفارغ فقط لا المشغولة كما تركه
يحتسب الاشياء ان الزاج صح صحة اجارة المشغولة ويومر بالتفريع والسليم
ما لم يكن فيه ضرر فله فسخها فتنبيه استاجر شاة لارضاع ولده
او جدي لم يجز لعدم العرف المتاجر فاسدا اذا ابرص صحيحا جازت
لو بعد قبضه في الامتج منية وقيل لا وتقدم الكل والكل في الاشياء
موضع اعلم ان المقاطعة اذا وقعت بشروط الاجارة فهو صحيح
لان العبرة للعائني وقد مناه في الجهاد ومع استيجار قلم
بييان الاجر والمدة استاجر شيئا لينتفع به خارج المصروف انتفع به
في المصروفات كان ثوبا لزمه الاجر وان كان دابة لم يساقها ولم يركبها لزمه الاجر
الا لعقد بها خطأ الكاتب في البعض ان الخطا في كل ورد فخير ان شاء
اخذها واعطا اجر مثله او تركه عليه واخذ منه القيمة وان في البعض
اعطاه بحسابه من المسقى الصير في باجرا اذا ظهر الزيادة في الكل استرد
الاجرة وفي البعض بحسابه ان دلت على كذا فله كذا فله اجر مثله
ان مشى لاجل من دلت على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر لمن دلت له
اذا عيّن الموضع استاجر له حفرة حوض عشرة في عشرة وبين العتي فخر
خمس في خمسة كان له ربع الاجر الكل في الاشياء وفيها جاز استيجار
طريق للدوران بين المدة **قلت** وفي حاشيتها هذا قولها
وهو المختار شرح مجمع وفي الاختيار من دلتا على كذا جاز لان الاجرة تنقبن
بدلالة وفي الغاية داري لك اجارة هبة تحت غير لازمة فكل فسخها
ولو بعد القبض فيلحفظ وفي لزوم الاجارة المضافة تصحيحا وايداع
لزومها بان عليه الفتوى وفي المجتبى لا يجوز اجارة البناء عن غير الله
ولو منتفعا به كخدار وسقف وبه يفتى ومنه اجارة بناء مكة وكرة اجارة
ارضها وفي الوهيانية
وفي الكلب والباذي قوله والبناء • كامة القرى او ارضها ليس تؤجر
ولو دفع الدال ثوبا لتاجر • يفتى لوداح ليس يخسر

وفي قال قصدي ان اسافر فاني سئف
 فلفه او فاسئل رفاقا لندكر
 ونفسح من ترك التجارة ما اكثرى
 ولو كان في بعض الطريق وموج
 له فسمنا لومات منها معان
 واطلق يعقوب وبالضيق
 واجار ذي ضعفه الكحل جاز
 ولوان اجر المثل في ذلك اكثر
 ومن مات مديونا واجر عقاره
 توفاه للمستاجر الحسن اجده

كتاب المكاتب
 منها ملك الرقيق لشخص ومنفعة لغيره الكتابة لغة من الكتب وهو
 جمع الحروف سمي به لان فيه ضم حوية اليد الحديثة الرقبة وشروعا
 تحرير المملوك يد اي من جهة اليد حالا ورقبة مالا يعني عند اداء البدل حتى
 لو اذاه حاله عتق حالا وركنها الايجاب والقبول بلفظ الكتابة او ما يؤدى
 معناه وشروطها كون البدل المذكور فيها معلوما قدره وحسنه وكون الرق
 في المحل قائما لا يكون ممتجا او مؤجلا لصحتها بالمال وحكمها في جانب العبد انتقاء
 الحجر في الحال وثبوت الحرية في حق اليد لا الرقبة الا براءة وفي جانب المولى
 ثبوت ولاية مطالبة البدل في الحال ان كانت حالة والمالك في البدل اذ قبضه
 وعوده ملكه اذا عجز كاتب فقه ولو القن صطرا يعقل مال حال اى ينفقه
 او مؤجل كله او منهم اى مقسط على شهر معلوم او قال جعلت عليك
 الفا تؤدني بخوما او لها كذا واخرها كذا فان اديته فانت حر وان عجزت
 فقتن وتبطل العبد ذلك صح وصار مكاتبا لا طلاق قوله تعالى فكاتبوهم
 والامر للنديب على الصحيح والمراد بالخيران لا يضرب بالمسلمين بعد العتق
 فلو يضرب فالا فضل تركه ولو فعل صح ولو كاتب نصف عبد جاز ونصفه
 الآخر ما دون له في التجارة ولو اراد منه ليس له ذلك كيلا يبطل على
 حق العتق وتاممه في التارخانية واذا صحت الكتابة خرج من يده دون ملكه
 حتى يؤدى كل البدل الحديث الى داود رضي الله عنه المكاتب عبد ما بقى عليه
 درهم ثم فرغ عليه بقوله وعزم المولى العقران وطى مكاتبته عليه او حتى عليها
 فانه يفرم ارشها او حتى على ولها او تلف المولى مالها لانه يعقد الكتابة

لحمته

صاد كل منهما كالا جنبي نعم لا حد ولا قود على المولى للشبهة شتى ولواعقة
 عتق بجائلا لا سقاط حقه وفسد ان كاتبه على خيرا وخيرا ليعده
 مالتية في حق المسلم فلو كانا ذميين جاز او على قيمته نفس العبد لجمالة
 القدر او على عين معينة لغيره عن تسليم ملك الغير او على مائة دينار
 ليعده سيده عليه وصيفا غير معين لجمالة القدر فهو اى عقد الكتابة
 فاسد في الكل لما ذكرنا فان ادى المكاتب المخرعتى بالاداء وكذا الخنزير لانيها
 في العدة وسعى المكاتب في قيمته بالغة ما بلغت يعني قبل ان يترافعا للفا
 ابن كمال واعلم انه متى سمي مالا وفسد الكتابة بوجه من الوجوه لم ينقض من المست
 بل يراى عليه ولو كاتبه على مينة ونحوها كما لا يبطل العقد لعدم
 مالتيتها اصلا عند احد فلا يعتق بالاداء اذا علقه بالشرط صريحا
 فيعتق للشرط لا للعقد ومع العقد على حيوان بين جنسه فقط اى لا نوعه
 وصفته ويؤدى الوسط او قيمته ويجب على قبولها ومع ايضا من كافر
 كاتب قننا كافرا مثله على خير لما ليته عنده معلومة عنده اى مقدرة
 ليعلم البدل واي من المولى او العبد اسلم فله قيمة المخر وعتق بقبضها
 لتعليق عتقه باداء المخر كن مع ذلك يسعى في قيمته كما مر ومع ايضا
 على خدمته شهر لاي المولى او لغيره او عجز بئرا وبناء دارا اذ ادين قد
 القرض المعمول والاجر بما يرفع النزاع لحصول الركن والشرط لا تقصد الكتابة
 بشرط لشبهها بالنكاح ابتداء لانها مبادلة بغير مال وهو التصرف
 الا ان يكون الشرط في صلب العقد فتفسد لشبهها بالبيع انتهاء لانه
 في البدل هذا هو الاصل **باب ما يجوز للمكاتب ان**
يفعل ولا يجوز له المكاتب البيع والشراء ولو بحبابة
 يسيرة والتفر وان شرط المولى عليه ونزوح امته وكتابة عبد
 والوثة له ان ادى الشاخي بعد عتقه والا بان اذاه قبله او اذاه مورا
 فليسيده لا التزوج بغير اذن مولاه والهبة ولو بوعوض ولا التصرف في ابيته
 ولا التكفل مطلقا ولو باذن بنفسه لا تبرع ولا الا قراضا وعتاق عبد ولو كان

اي قيمة
لحمته

وبيع نفسه منه وتزوج عبده لنقصه بالمهر والنقده باب
وقاض وامينه في رقيق صغير تحت حجرهم ككاتب فيماد كرجلان
مضارب ومادون وشريك ولومفاوضة على الاشبه لا يختص
تصرفهم بالتجارة ولو اشترى اياه او ابنته ككاتب عليه تبعاله
والمراد قرابة الولد ولو اشترى محرابا غير الولد كالاخ والعلم لا يتكاث
عليه خلافا لهما ولو اشترى ام ولد مع ولده منها وكذا الرشاها
ثم شراه جوهرة لم يخرسها لتبعيتها لولدها ولكن لا تدخل في كتابته
ثم تزوج عليه بقوله فلا تعتق بعقده ولا يفسخ نكاحه لانه لم يملكها
فجاء له ان يطأها بملك النكاح وكذا المكاتبه اذا اشترت لغيرها
غير ان لها بيعه مطلقا لان الحرية لم تثبت من جهتها ولو ملكها بدونه
اي بولدها ولد جاز له بيعها خلافا لهما وان ولد له من امته ولو اذاع
تكاثر عليه تبعاله وكان كسبه له لانه كسب كسبه زوج المكاتب
امته من عبده فكاتبها فولدت دخل في كتابتها وكسبه وقيمته لو قتل لها
لان تبعيتها ارجح مكاتبها ومادون كالحمة زعمت الهاجرة باذن مولاه
متعلق بنكح فولدت منه ثم استحققت فالولد رقيق فليس له ضمن بالقيمة خلافا
للمحمد لانه ولد المغرور وخصا المغرور بالحر باجماع الصحابة واستشكله
الزيلعي ولو اشترى المكاتب امه شرا فاسد فوطئها ثم ردها للفسا
لشراؤها او شراها صحيحا فاستحققت وجب عليه العقر في حالة الكتابة
قبل عتقه لدخوله في كتابته لان الاذن بالشرا اذن بالوطئ ولو
وطئها بنكاح بلا اذن اخف به بالعقر منعت عتق اي بعد عتقه لعدم
دخوله فيها كما مر والمادون كالمكاتب فيهما في الفصدين واذا ولد
مكاتبه من سيدها فلها الخيار ان تثبت مصنت على كتابتها وتأخذ
العقر منه او ان شاءت عجزت نفسها وهي ام ولد ويثبت نسبها
بلا تصديقها لانها ملكه رقية ولو كاتبت شخص ام ولد او مديرة محر
وعتقت ام ولد مجانا بموتها ان شاءت او سعى في كل البذل بموت سيده

فقيرا

فان كان
المكاتب
محررا
فان كان
المكاتب
محررا

فقيرا لم يترك غيره ولو دبر مكاتبه محرر فان عجز بقى مقبرا ولا سعى في ثلثي
قيمته ان شاء او في ثلثي البذل بموته اي المولى معسر لم يترك غيره
وان كان مات موسرا بحيث يخرج المدين من الثلث عتق بالتدبير
ويسقط عنه بطل الكتابة كما لو اعتق المولى مكاتبه فانه يعتق بمجانا
لقيام ملكه كاتبة على الف مؤجل ثم صالحه على نصفه حاله في استئمانا
مريض كاتبة عبده على الفين الى سنة فمات المريض والحال ان قيمته المكاتب
الف درهم ولم يخر الودعة التاجيل ولم يترك غيره اذى المكاتب ثلثي
البذل وعند محمد رحمه الله ثلثي القيمة حاله والباقي الاجله اورد رقيقا
لقيام البذل مقام الرتبة فتتخذ في ثلثه وان كاتبة على الف الى سنة
والحال ان قيمته الفان ولم يخر اذى ثلثي القيمة حاله لا يسقط الباقي
اورد رقيقا اتفاقا لوقوع المجاباة في القدر والتأخير فتتخذ بالثلث
محرر قال المولى عبد كاتبة عبلك فلانا الغائب على الف درهم على ان
اوتيت اليك الف فهو حر فكاتبه المولى على هذا الشرط وقبل المولى ثم اذى
المحرر الا انه عتق العبد بحكم الشرط وكذا لو قيل ان اذيت فاذى يقيق
استئمانا لنفوذ تصرفنا الفضولي في كل ما ليس بضد ولا يرجع الحر
على العبد لانه متبرع واذا بلغ العبد هذا الامر فقبل صار مكاتب
انما يحتاج لقبوله لاجل لزوم البذل عليه قال عبد حاضر لسيده كاتبة
على نفسي وقول فلان الغائب فكاتبتهما فقبل العبد الحاضر محرر العقد استئمانا
في الحاضر صالحة والغائب تبعا واياها اذى بدل الكتابة عتقا جميعا
بلا رجوع ويجوز المولى على القبول للبذل من احدهما ولا يطالب العبد
الغائب بشئ لعدم التزامه وقبوله للكتابة لغيره لا يقترن كونه اياها
ولو حرره سقطت عن الحاضر حصته ولو حرر الحاضر ومات اذى الغائب
حصته حاله والاولد فيقا ولو ابر الحاضر ووهبه عتقا جميعا وان كاتبة
الامة عن نفسها وعن ابنتي صغيري لها وقبلت محرر استئمانا كما مر
واي اذى ممن ذكر لم يرجع على الآخر لانه متبرع ويجوز على القبول

فان كان
المكاتب
محررا
فان كان
المكاتب
محررا

وعن

الى آخر ما مر **فرع** كاتب نصف عبده فاذى الكتابة عتق نصفه
 وسعى في بقية قيمته وقال العبد كله مكاتب على ذلك الحال **باب**
 حادى القديس **كتاب العبد المشترك**
 عبد لشريكين اذن احدهما لصاحبه ان يكاتب حقه بالف وبقبض يده
 الكتابة فكاتب الشريك المأذون له نصف في حظه فقط عند الامام
 رحمه الله لتجزى الكتابة عنده وليس لشريكه فسخه لاذنه واذا قبض
 بعضه اى بعض الالف فجوز فالمقبوض كله للقابض لاذنه لو قبض
 فيكون متبرعا ولو قبض الالف عتق حظ القابض امة بين شريكين
 كاتباها فوطئها احدهما فولدت فاذى عاه الواطئ ثم وطئها الشريك
 الاخر فولدت فاذى عاه الواطئ الثاني صحت دعوتها لقيام ملكة ظاهرها
 خلا فالهما فان عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كان لم تكن وحسب
 فهي في الحقيقة ام ولد لا قبل لزوال المانع من الانتقال ووطئ سابق
 ومن الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها ومن شريكه عقرها
 كاملا لو طئه ام ولد الغير حقيقة وقيمة الولد ايضا وهو ابنه لانه
 بمنزلة المفور واذى في الشريكين دفع العقر الى المكاتبه متى اقبل
 العجز لا يختصا صرنا فاذى عجزت تركة الولد وان دبر الثاني له
 يطئها والمسئلة بجالحا فجزت بطل التدبير ومن الاول لشريكه نصف
 قيمتها ونصف عقرها والاولى الاول وهى ام ولد وان كان لها غيرها
 احدها موسرا فجزت من شريكه نصف قيمتها ورجع الضامن به عليها
 لما تقرران الساكت اذ ضمن المقتضى يرجع عنده لا عند **فرع**
 عبد لرجلين دبره احدهما ثم حرره الاخر غنيا او عكسا عتق
 المفتران شاء واستسعى في الصورتين او ضمن شريكه في الاول
 فقط **باب** **موت المكاتب** وعجزة وموت
 المولى مكاتب عجز عن ادبجيم ان كان له مال سينصل اليه لم يعجز
 الحاكم الى ثلاثة ايام لا نهامة ضربت له بلاد الاعفار ولا عجز الحاكم

في الحال

في الحال وفسخها بطلب مولاة او فسخ مولاة برضاها ولو كانت الكتابة
 فاسدة فالمولى له الفسخ بخير صناعه ويملك المكاتب فسخها مطلقا
 الجائزة والفا سدة وان لم يرخص المولى وعاد دقة بنفسها وما في يده
 لمولاة والمكاتب اذا مات وله مال يبقى بالبدل لم يفسخ وتؤدى كتابته
 من ماله وحكم بعقده في آخر جزء من اجزاء حياته كما يحكم بقبض اولاده
 المولودين في كتابته لا قبلها والباقي من ماله ميراث لورثته ولو لم يترك
 مالا وترك ولدا اولاد في كتابته ولا وفاء بقيت كتابته وسعى الابن
 في كتابة ابيه على نجومه المقسطة فان ادى حكم بعق ابيه قبل موته
 وبعتقه تبعها ولو ترك ولدا اشترى في كتابته ادى البدل طالا اوردته
 الى حاله رقيقا وسويا بينهما واما الابوان فيردان للرق كإمامات
 وقالوا ان اذ يالحا لا عتق او الا لا اشترى المكاتب ابنه فمات عنه وفاء
 وورثته لمعت حواء عن ابن خمر كأمز وكذا يرثه لو كان هو المكاتب
 وابنه الكبير مكاتبين كتابة واحدة لصيرورتهما كشخص واحد
 ضرورة اتحاد العقد فان ترك المكاتب ولدا من حرة اى معتقة
 فترك دينيا ينفى بهد لها فجزى الولد فقضى به بما جنى على عاقلة امته
 ضرورة ان الاب لم يعتق بصله يكن ذلك القضا العجز لابي له عدم
 المناقاة ولا رجوع قيد بالدين لان في العين لا يتأتى القضا بالحق
 بالامر لا مكان الوفاء في الحال ولو قضى به بالولا لقوم امته بعد موته
 مع قوم الاب في ولاته فهو اى القضا بما ذكر تعجز لانه في فضل مجتهد
 فيه وطاب لسيده وان لم يكن مصوفا للصدقة ما ادى اليه من الصدقة
 فعجز لتبدل الملك واصله حديث بريره هولاك صدقة ولناهدية
 كما في وارث شخص فقير مات عنه صدقة اخذها وارثه الفنى وكما
 في ابن السبيل اخذها ثم وصل الى ماله وهى في يده اى الزكاة وكفى
 استغنى وهى في يده فانها تطيب له بخلاف فقير باح لغنى اوهاش
 عين زكاة اخذها لا يحل لان الملك لم يتبدل فان جنى عبد وكاتبته

لها فلا يجزيها انما اوجبت مكاتب فلم يقص به بما جنى فجعل فان شاء المولى دفع
 العبد او فذل لزال المانع بالعجز وان قصي به عليه حال كونه مكاتباً
 فجوز بيع فيه لا تنقل الحق من رقبته الى قيمته بالقضاء قيد بالعجز
 لان جنائيات المكاتب عليه في كسبه ويلزمه الاقل من قيمته ومن
 الارش وان تكررت قبل القضاء فعليه قيمة واحدة ولو بعد فقيده
 ولو اقر بجناية خطأ لزمته في كسبه بعد الحكم بها ولو لم يحكم عليه
 حتى عجز بطلت وان مات السيد لم تنسخ الكتابة كالتقديرات وموت
 الولد وكاجل الدين اذ مات الطالب وبوذي المال الى ورثته على
 كاجل الدين بخلاف موت المطلوب لخواب ذمته هذا اذا كاتبه وهو حي
 ولو في مرضه لا يصح تأجيله الا من الثلث وان حرره اي كل الورثة
 في مجلس واحد عتق بجاننا استحسننا ويجعل ابراء اقتضاء فان حرره
 بعضهم في مجلس والاخر في آخر لم ينفذ عتقه على الصحيح لانه لا يملكه
 ولو عجز بعد موت المولى عاد رقبته مكاتب تحت امة طلقاً فنتبين
 فملكها لا يحل له ان يطهرها حتى تنكح زوجها غيره وكذا الحر كما تقر في
 محله كاتباً عبداً كتابة واحدة اي بعقد واحد وعجز المكاتب
 لا يعجزه القاضي حتى يجمعها لانها كواحد بخلاف الورثة فان القاضي
 يعجزه بطلب احدهم بحيتي وفيه كاتب عبد يهر برة فجوز احدهما
 فردة المولى في الترق او القاضي لم يعلم بكتابة الآخر لم يصح فان
 غاب هذا المردود وجاء الآخر ثم عجز فليس الآخر فردة في الترق
فروع اختلف المولى والمكاتب في قدر لبداء فالقول للمكاتب
 عندنا ولا يجزى المكاتب في دين مولاه في الكتابة وفيما سوى
 دين الكتابة قولان سراجيه **قلت** وفي عتاق الوهبانية
 وفي غير جنس الحق يجزى سيدا • مكاتبه والعبد فيها مختار
 ولاء لا ولاء لزوجين حررا • لمولى اب يهر ليس لامة معتد
 لقي في وما وفي فاما البيت • من الولد ربع والمحي تسعي وتختص

في تصديقكم بل يوم
 من الارش من الله

اي ان لم يكن معها ولد يتبع وان كان استتبع على نجومه صغيرا
 كان ولدها او كبيراً وعندها تسعي مطلقا **كتاب الولاية**
 هو لغة النضرة والمحبة مشتق من الولي وهو القرب وشروعا
 عبادة عن التناصر بولاية العتاق او بولاية الموالاة زيلعي ومن اثاره
 الارث والعقل وولاية الانكاح وبهذا علم ان الولاية ليس نفس الميراث
 بل قدرة حكمية تصلح سببا للارث وسبب العتق على ملكه لا الاعتراف
 لان بالاستيلاء وارث القريب يحصل العتق بلا عتاق واما حديث
 الولاية لمن اعتق فجوزي على الغالب من عتق اي حصل له العتق باعتاق
 ولومن وصيته او بفزع له ككتابة وتدبير واستيلاء او بملك قريب
 قوله في سيدته ولو امرأة او ذمياً او ميتاً حتى تنفذ وصاياه ونقضي
 ديونه منه ولو شرط عتقه لمخالفة الشرع فيبطل ومن اعتق امة
 والحال ان زوجها قن الغير فولدت لاقل من نصف حوله منعتت
 لا ينتقل ولاء الحمل الموجود عند العتق عن مولي الام ابداً وكن الولد
 ولدين احدهما لاقل من ستة اشهر والاخر لاكثر منه وبينهما اقل من
 نصف حوله ضرورية كونهما ثومين فاذا اولدت بعد عتقها لاكثر من
 نصف حوله فوفاؤه لمولى الام ايضاً لتنفذ رتبته للاب لرقه
 فان عتق القن وهو الاب قبل موت الولد لا يبعد جرد ولاء ابنة
 الموالية لزال المانع هذا اذا لم تكن معتدة فلو معتدة فولدت
 لاكثر من نصف حوله من العتق ولدين حولين من الفراق لا ينتقل لمولى
 الاب عجمي له مولى موالاة اولم يكن له ذلك وقيد بالعجمي لان ولاء
 الموالاة لا يكون في العرب لقوة انسابهم تلج معتقة ولو لغزني فولدت
 منه فوفاؤه ولدها لمولاه لقوة ولاء العتق حتى اعتبرت فيه الكفاة
 لا في العجم وولاء المولات والمعتق مقدم على الرثة ومقدم على ذوي الارحام
 مؤخر عن العصبية النسبية لانه عصبية سببية فان مات المولى ثم الملقق
 ولا وارث له نسبي فيرثه اقرب عصبية المولى الذكورة وستحققه

كتاب
 النضرة

في بابها وليس للنساء من المولاة الا ما اعتقن كافي الحديث المذكور في الدرر
وعينها لكن قال العيني وغيره انه حديث منكره اصله وسيمحي
الجواب عنه في الفرائض ثم نزع على الاصل المذکور بقوله فلو كانت
المعتقة ولربيتك الا ابنته معتقة فلا شيء لها اي لابنته المعتقة وبقي
ماله في بيت المال هذا ظاهر الرواية وذكر الزيلعي معزيا للنهاية
ان بنت المعتقة ترث في زماننا لفساد بيت المال وكذا ما فضل
عن فرض احد الزوجين يرث عليه وكذا الحال يكون لابن او ابنت
دصا كما كان في فرائض الاشياء وآقوه المصنف رحمه الله وغيره واد
ملك الذي عبيدا ولو مسلما واعتقه فوله له لان المولاة كالنساء
فيتوارثون به عند عدم الحاجب كالمسلمين فلو مسلما لم يرثوه
يعقل عنه وبهذا التضح فساد القول بان المولاة هو الميراث حتى لا تضح
ولو اعتق حذفي في دار الحرب عبدا حربي لا يعتق بهجرت اعتاقه
الا ان يخلي سبيله فاذا اخلاه عتق حينئذ ولا ولاء له حتى لو خرجا
اليها مسلمين لا يرثه خلافا للثاني وكان له ان يولي من قاء لانه
لا ولاء له احد عليه ولودخل مسلم في دار الحرب فاشترى عبدا ثمة واعتقه
بالقول عتق بلا تخليته ولو كان العبد مسلما فاعتقه مسلم او حربي
في دار الاسلام فوله له اي لمعتقه **فروع** ادعياء الميراث
وبرهن كل انه اعتقه يقضي بالولاء والميراث للمولى يستحق
الولاء حتى تنفذ منه وصاياه وتقضى منه ديونه الكفاية لتفريق
وله العتاقة لمعتقه التاجر كفوة لمعتق العطار دون الدباغ
الا اذا كانت حرة الاصل بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولاء
عليها ولها والاب اذا كان كذلك فلو عربيا لوله عليه مطلقا ولو
عجميا لوله عليه لقوم الاب ويرث معتق الموم وعصبته خلافا للثاني
فصل في ولاء المولاة اسم رجل مكلف على يد احد
ووالاه او ولد له غير الشرط كونه عجميا لا مسلما على ما مر وسيجي

الله يرثه

انه يرثه اذا مات ويعقل عنه اذا جنى صح هذا العقل وعقله
عليه وارثه له وكذا لو شرط الارث في المجانين ولو لاصبي عاقل
باذن ابيه او وصيته صح لعدم المانع كالوالد الى العبد باذن سيده
اخر فانه يصح ويكون وكيله عن سيده بعقد المولاة واخر عنه عن
ذي الرحم لضعفه وله النقل عنه بمحضه الى غيره ان لم يعقل عنه
او عن ولده وان عقل عنه او عن ولده لا ينقل لثاقبه ولا يولي معتق احد
للزوم ولواء العتاقة امرأة والت ثمة ولدت مجهول النسب يتبعها
المولود فيما عقلت وكذا الواقوت بعقد المولات او انشأته والوالد
معها لانه نفع محض في حق صغير لم يهر له اب وعقد المولاة
شرطه ان يكون حرا مجهول النسب بان لا ينسب الى غيره اما نسبة غيره
اليه ففيها مانع عناية والثاني ان لا يكون عربيا والثالث ان لا يكون
له ولاء عتاقة ولا ولاء مولاة مع احد وقد عقل عنه والزابع ان لا
يكون عقل عنه بيت المال والخامس ان يشترط العقل والارث واما
الاسلام فليس بشروط فمجرد مولاة المسلم الذي وعكسه والذي لا يثبت
وان اسلم الاسفل لان المولاة كالوصية كما بسطه في البدائع وفيها
ومعتق عبد عن ابيه و آقوه • له ولوه بالمشيئة يورث
يعني اعتق عبده عن ابيه الميت فالولاء له والارث لابي ان شاء الله
تعالى من غير ان ينقص من اجر الابن وكذا الصدقات والدعوات وكل
مؤمن يكون الاجر لهم من غير ان ينقص من اجر الابن مصنفات

فصل في ولاء المولاة

في بويه

كتاب الاموال هو لغة حمل الانسان على شيء
يكرهه وشرعا فعل يوجب من المكروه فيجوز في الحال بمعنى يمين
مدفوعا الى الفعل الذي طلب منه وهو نوعان تام وهو المسمى بتلفه
او عضو او ضرب مبرح والاتفاق هو غير المسمى بشرطه اربعة امور
قدرة المكروه على ايقاع ما هدد به سلطانا او لصتا او نحوه والثاني
خوف المكروه بالفتح ايقاعه ايقاع ما هدد به في الحال بغلبة ظنه

ليصير ملجأً والثالث كون الشيء المكروه به متلفاً نفساً أو عضواً أو موقفاً
عنه يعلم الرضا وهذا ادخل مراتبه وهو يختلف باختلاف الأشخاص
فإن الشرايف يعنون بكلام خشن ولا يدخل دمجاً في تعني الأبالصير المتبرج
ابن كمال والزابع كونه المكروه متمنعاً عنه ما أكره عليه قبله أما الحققة ^{ببيع} كبيع
أو لحق شخص آخر كاتلاف مال الغير أو لحق الشروع كشراب الخمر أو اتلافه
بقتل أو ضرب شديد متلف لا بسوط أو سوطي أو على المذاكير والعين
بزازية أو حبس أو قيد مديدين بخلاف حبس يوم أو قيته أو ضرب
غير شديد لا يقرى جاء دهر حتى باع واشترى أو أقرض ما
عقد ولا يبطل حق الفسخ بهوت أحدهما ولا بهوت المشتري ولا زيادة
المنفصلة ويضمن بالتعدي وسيجيئ أنه يستردون تداولته لا يوقى وأضني
لأن الأكره الملبى وعين الملبى بعد ما أن الرضا والرضا في شرط لصحة هذه العقود
وكذا الصحة لا قرار فلذا أصدر له حق الفسخ والأضني ثم إن تلك العقود
نافذة عندنا وحيدة بملك المشتري أن قبض فيصح باعتقاده وكذا كمال يقتضي
لا يمكن نقصه ولزمه قيمته وقت الاعتاق ولو مفسداً أهوى لاثلاً
بعقد فاسد فإن قبض ثمنه أو سلم المبيع طوعاً قهراً للمكروهين فقد
يعني لزم لما مر أن عقود المكروه نافذة عندنا والمعلق على الرضا والامانة
لزومه لا نفاذه إذا التزم امرؤ رأه النفاذ كما حققه ابن الكمال قلت
والضابط أن ما لا يصح مع الهزل ينعقد فاسداً فله ابطاله وما
يصح فيضمن الحامل كما سيجي وإن قبض الثمن مكوها لا يلزم رده أن
بقي في يده فساد العقد كمنه يخالف بيع الفاسد في أربع صور يجوز
بالاجازة القولية والفعلية والثالثة ينقض تصرف المشتري منه وإن
تداولته الأيدي والثالث تعبير القيمة وقت الاعتاق دون وقت القبض
والرابع الثمن والمثلن أما أنه في بيع المكروه لا يفقه بأذن المشتري فلا ضمان
بلا تعقيل بخلافها في الفاسد بزازية أمر السلطان أكره وإن لم يتوعد
وامر غيره لا إلا أن يعلم المأمور ببلالة الحال أنه لو لم يمتثل أمره يقتله

أو يقطع

أو يقطع يده أو يضربه ضرباً يخاف على نفسه أو تلف عضوه قيمة المكروه
وبه يفتى وفي البزازية الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الأكره كره المحل
على قتل صيد فاني حتى قتل كان مأجوراً عند الله تعالى الأشياء ولو أكره
البائع على البيع لا المشتري وذلك المبيع في يده ضمن قيمته البائع بقبضه
بعقد فاسد والبائع المكروه له أن يضمن أياً شاء من المكروه بالكسر المشتري
فإن ضمن المكروه رجوع على المشتري بقيمة وإن ضمن المشتري فقد يعني جاز
لما مر كل شراء بعده ولا يتفقد ما قبله لو ضمن المشتري الثاني مثلاً لصير
ملكه فيجوز ما بعده لا ما قبله فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بايعه
بخلاف ما إذا أجاز المالك أحد البياعات حيث يجوز الجميع ويأخذ الثمن
من المشتري الموقر لزال المانع بالاجازة فإن أكره على كل ميتة أو دهر
أو حجر خنزير أو شرب سحر بأكره غير ملجئ بحبس أو ضرب أو قيد لم يحل
إذا لا ضرورة في أكره غير ملجئ لعدم الجحد للشرب للشبهة وإن أكره ملجئ
بقتل أو قطع عضو أو ضرب مبروح ابن كمال حل الفعل بل فرض فانه
قتل الله إذا أراد به مفايضة الكفار فلا بأس به وكذا لو لم يعلم بأحتماله
بالأكره لا يثماً فخافه فيعذر بالجهل كما جهل بالخطاب في أول الإسلام
أو في دار الحرب كما في الخمسة كما قد مرنا في الحج وإن أكره على الكفر بالله
أو سب النبي صلى الله عليه وسلم فجمع وقد مرى بقطع أو قتل يخصصه
أن يظهر ما أمر به على لسانه ويوردى وقلبه مطمئن بالإيمان ثم إن
ورى لا يكفر وبانت أمارة قضاء لا ديانة وإن خطر بآله الثورية
ولم يورد كف و بانت ديانة وقضاء نوازل وجلالته ويؤجر أن صبر
لتوكة الأجراء المخدم ومثله سائر حقوقه تعالى كفساد صوم وصلاة
وقتل صيد حرماً وفي أحوام وكل ما ثبت فرضيته بالكتاب اختيار
ولم يخصص بغيرها بغير القطع والقتل يعني بغير الملجئ ابن كمال إذا أكره
بكثرة الكفر لا يحل أبداً ويخص له اتلاف مال مسلم أو ذمى اختيار بقتل
أو قطع ويؤجر لو صبر ابن ملك ويضمن رب المال المكروه بالكسر المكروه

بالفتح كالألة لا يرضى قتله أو سبته أو قطع عضوه وما لا يستباح
بجاء اختيار ويقاد في القتل العمد المكره بالكسر لو مكلفا على ما في المسئلة
خلافا لما في النهاية فقط لأن القاتل كالألة وأوجه الأمام الشافعي رحمه
عليهما ونفاه أبو يوسف رحمه الله عنهما للشبهة ولو أكره على الزنا
لا يرضى له لأن فيه قتل النفس بضيقا عما أكره لا يحد استحسانا بل
يغرم المهر ولو طاعة لا نهما لا يسقطان جميعا شروح وهبانية وفي جانب
المراة يرضى لها الزنا بالأكراه الملبى لأن نسب الولد لا ينقطع فلم يكن
لحمى القتل من جانبها بخلاف الرجل لا يغيره لكن يسقط الحد في زناها
لا زناه لأنه لما لم يكن الملبى رخصة له لم يكن غير الملبى شبهة له **فرع**
ظاهر تعليلهم أن حكم النواطة حكم المراة لعدم الولد فيرخص
بالملبى إلا أن يفرق بكونها أشد حرمة من الزنا لأنها لا تخرج بطريق ما
وكون قبحها عقليا ولذا لا تكون في الجنة على الصحيح قاله المصنف رحمه
ومح نكاحه وطلاقه وعقده لو بالقول لا بالفعل كشره قومه إن كان
ورجع بقيمة العبد ونصف المستمي أن لم يظاؤه ونفقه ويمينه وظهاره **فرع**
وإلا أنه وفيه فيه أي في الأيلاء بقوله أو فعل واسلامه ولو ذميا كما
هو إطلاق كثير من المشايخ وما في الثانية من التفصيل فقياس الاستحسان
صحته مطلقا فيلحق بلا قتل لو رجع للشبهة كما في باب المرتد
وتوكيله بطلاق وعتاق وما في الأشباه من خلافه فقياس والاستحسان
وقوعه والأصل عندنا أن كل ما يصح مع الهزل يصح مع الأكراه إلا
ما يصح مع الهزل لا يحتمل العسخ وكل ما لا يحتمل العسخ لا يؤثر فيه
الأكراه وعددها أبو الليث رحمه الله في خزانة الفقه ثمانية عشر **عند**
في باب الطلاق نفا عشرين لا يصح مع الأكراه أبرأوه مدبونه أو أبرأوه
كفيله بنفق أو مال لأن البراءة لا تصح مع الهزل وكذا الوأكره الشفيع على أنه
يسكت عن طلب الشفيعه فسكت لا تبطل شفيعته ولا ردة تلبسانه
وقلبه مطمئن بالإيمان فلا تبين زوجته به لأنه لا يكفزه والقول له

استحسانا

استحسانا **قلت** وقد مناعنا عن التوازل خلافا فلعله قياس
فتأمل أنه أكره القاضي رجلا ليقر بالسرقه أو قتل رجل بعد أوليقت
بقطع رجل بعد فاقته بذلك فقطعت يده أو قتل على ما ذكرنا كان
المقرر موصوفا بالصالح اقتضى من القاضي أن مثمها بالسرقه معروفا
بها أو بالقتل لا يقتضى من القاضي استحسانا للشبهة خاتية قيل له
أما أن تشرب هذا الشراب أو تباع كرمك فهو أكره إن كان شرابا لا يحل
كالخمر ولا فلا قنينة قال وكذا الزنا وسائر المحرمات صادرة السلطان
ولم يعين بيع ماله فباعه بحد لعدم تعيينه والجملة أن يقول في ابن
أعطي ولا مال لي فإذا قال الظالم بع كذا صار مكرها فيه بترأيه
خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة إن قد
الزوج على الضرب وإن هدها بطلاق أو تزويج عليها وتسرفليس
بأكراه خاتية وفي مجمع الفتاوى منع امرأته المريضة عن المسير إلى
أبويها إلا أن تهب مهرها فوهبت بعض المهر فلهبة باطلة لأنها
كالمكرهه **قلت** ويؤخذ منه جواب حادثة الفتوى وهي
زوج بنته البكر من رجل فلما أرادت الزفاف منعها الأب إلا أن
يشهد عليها أنها استوفت منه ميراث أمها فارتدت ثم أذن
لها بالزفاف فلا يصح إقرارها لكونها في معنى المكرهه وبه افق
أبو السعود مفتي الرقم قاله المصنف رحمه الله في شرح منظومة
تحفة الأقران في بحث الهبة المكره باخذ المال لا يضمن ما أخذه
إذا فوى الأخذ وقت الأخذ أنه يردّه على صاحبه ولا يضمن إذا اقتلها
أي المالك والمكره في النية فالقول المكره مع يمينه ولا يضمن مجتبي
وفيه المكره على الأخذ والدفع التماسه ما دام حاضرا عند المكره
والله رجل لزال القدره والالجاء بالبعد منه وبهذا تبين أنه لا عدل
لا عون الظلمة في الأخذ عند غيبة الأمير أو رسول فيلحق **فرع**
أكره على كل طعام نفسه أن جابعا لا رجوع وإن شيعانا رجع

بقيمته على المكره لحصول منفعة الاكل في الاول والثاني قال اهل
الحرب لنبى اخذوه ان قلت لست بنبي تركناك لا يسعه قوله ذلك
وان قيل لغير نبى ان قلت هذا ليس بنبي تركنا نبينا وان قلت
نبى قتلناه وسعه لا تمنع الكذب على الانبياء قال حزقي لرجل
ان دفعت جاريته لزوجي بهاد فعت لك الف يسير لم يزل اترقب
عبدك مكرها لم يعتق في الامم وهل الاكراه باخذ المال معتبر شرعا
ظاهرا لقضية نعم وفي الوهيانية

- وان يقل المليون في مائة • لتبرئ فالأكره معنى مصدق
- ومنع في الاستيفاء لاسلام مكره • ولا قتل ان يرتد بعد وتجر

كتاب الجور هو لغة المنع مطلقا وشرعا يمنع من نفاذ
تصرف في قولي لا نفيل ان الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده فلا يصح
الجور عنه **قلت** يشكك عليه الرقيق لمنع نفاذ فصله في الحال
بل بعد العتق كما صرح به في البدائع المستدل ان يقال الاصل فيه ذلك
لكنه اخذ لعتقه لقيام المنع فتأمل وبسببه صغر جنون يعجز القوى
والضعيف كما في المعقود **حكمه** كمنع في المأذون ورق فلا يصح
طلاق صبي ومجنون مغلوب اي لا يفريق بحال واما الذي يمن ويفرق
فحكمه كمنع نهائيه ولا اعتنا بقراراتها نظرا لها ومنع طلاق عبد وقراره
في حق نفسه فقط لا سيده فلو اقر بحال اخذ لعتقه لولاه مولا
ولوله هدر ويجوز قود اقيم عليه في الحال لبقائه على اصل الحرية
في حقها ومن عقد عقدا يدور بين نفع وضرب كما سيجي في المأذون
منهم من هؤلاء المجبورين وهو يعقله يعرف ان البيع سالب للملك
والشرع ايجاب اجاز وليه اورد وان لم يعقله فباطل نهائيه وان تلفوا
اي هؤلاء المجبورون سواء عقلوا اولادهم شيئا مقوما مال او نفس
منمو اذ لا جور في الفعل لكن ضمان العبد بعد العتق كما مر وفي الاشياء
الصبي المجبور مؤخذ بافعالها فيضمن ما اتلفه من المال للحال واذا قتل

فالتية

فالتية على عاقلة الا في مسائل او تلف ما اقتصره وما اودع عنده
بلا اذن وليه وما اعير له وما بيع منه بلا اذن ويستثنى ايداع
ما اذا اودع صبي مجبور مثله وهي ملك غيرها فلما لا تضمن النافع
او الاخذ ولا يجزى مكلف بسفه هو بين المال وتضييعه على
خلاف مقتضى الشرع والعقل دد ولو في الخبز كان يصرفه في بناء
المساجد ونحو ذلك فيجوز عليه عندها وتماثل في مسائل في الاشياء
وفسق وكين وعقلة بل يمنع مفت ما بين يعلم الخيل الباطلة لتعليم
الردة لتبين من زوجها او لتسقط عنها الزكوة وطبيب جاهل ومكاري
مفلس وعندها يجزى على الخبز بالسفه والعقلة به اي بقولها يفتى
صيانة لماله وعلى قولها المفتى به فيكون في احكامه كصغير ثم هذا
الخلاف في تصرفات تحتل الفسخ ويبطلها الهزل واما ما لا يحتمل ولا
يبطله الهزل فلا يجزى عليه بالاجماع فلذا قاله الا في لكاح وطلاق وقفا
واستيلاد وتوبير وجوب زكوة وفطرة وحج وعبادات وروا
ولاية ابيه وجد وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الاتفاق وفي صحة
وصاياه بالقرب من الثلث فهو في هذه كبالغ وفي كفارة كعبد اشباه
والحاصل ان كل ما يسوى فيه الهزل والجد ينقد من المجبور وماله فلا
بإذن القاضى خاتمة فان بلغ الصبي عمر رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ
خمسا وعشرين سنة فتصح تصرفه قبله اي قبل القفل المذكور للمدة
وبعد يسلم اليه وجوبا حتى لو منع منه بعد طلبه ضمن وقبل طلبه
ضمن كايضه كلام المجتبى وغيره قاله شيخنا عليه السلام وان لم يكن رشيدا
وقال لا يدفع حتى يوش رشده ولا يجوز تصرفه فيه والرشد المذكور
قوله تعالى فان آسنتهم منهم رشدا هو كونه مصلحا في ماله فقط ولو فاسقا
قاله ابن عباس رضي الله عنهما والقاضى يجلس الخ المليون يسبع ماله لعائنه
وقضى درهم دينه من درهم يعني بلا امر وكذا لو كان دناير وباع دنايره لدرهم
دينه وبالعكس استمسنا لا نتأدها في الثمنية لا يسبع القاضى عرضه ولا عقاق

للدين خلافا لما اوبه اي بقولها ببيعها للدين يفق اختياره ومحمده في تصحيح
 القدرى وبيع كل ما يحتاجه في الحال ولو اقر بما يلزمه بعد الدين ما لم يكن
 ثابته بينة او علم قاض فيزاحم الغرماء كذلك استهلكه اذا لا يجوز في الفحل كما
 افلس ومعه عرض شواء فقبضه بالاذن من بايعه ولم يودى ثمنه فبايعه
 اسوة الغرماء في ثمنه وان افلس قبل قبضته او بعد لكن بغير اذن بايعه كان له
 استرداده وجبته بالحق وقال الشافعي رحمه الله للبايع الفسخ بخلافه عليه
 ثم رفع الى قاض اخر فاطلقه واجاز ما صنع المبيع كذلك في الخاتمة وهو ساقط
 من الدين والمخ جاز اطلاقه وما صنع المبيع في ماله من بيع او شراء قبل
 اطلاق الثاني وبعده كان جائزا لانه جرد الاول بجهده فيه فيتوقف على امضاء
 قاض آخر **فروع** يصح المجر على الغائب لكن لا ينجح ما لم يعلم خاتمة
 ولا يرتفع الجرد بالارشاد بل باطلاة القاضي ولو ادعى له خصمه
 بقاءه على التسفة وبرهنا ينبغي تقييم بقاء التسفة اشياء وفي الوهبانية
 دين يدعى اقراره قبل بخر ومن يقعيه وقته فهو جرد
 ولو باع والقاضي اجاز وقاله تؤدى فما اذاه من بعد كسره

فصل بلوغ الغلام بالاختلاف والاجال والاذن
 والاصل هو الاذن والمجارية بالاختلاف والحيض والمحل ومرفق
 الاذن صريحا لانه قل ما يعلم منها فان لم يوجد فيها شيء حتى يتم كونهن خمسة
 سنة به يفتي لقصور اعمار زماننا واذن مقدرة له اثنا عشرة سنة ولها سبع سنين
 هو المختار كما في احكام الصغار فان زاهقا بان بلغها هذا السن فقالا بلغنا هذا
 ان لم يكن بهما الظاهر كذا اقبله في العادة وغيرها بعد ثنتي عشرة سنة بشرط
 آخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو ان يكون بحال يحتمل مثله والاذن يقبل قوله
 شريح وهبانية وهما حنفيا كباقي حكماء فلا يقبل جوده البلوغ بعد اقراره مع
 احتمال حاله فلا ينقص قيمته ولا يبيعه وفي الشريعة يقبل قوله المراهقين
 قد بلغنا مع تفسير كل ما اذ بلغ بلا يمين وفي المختار اذ بلغ بالبلوغ قبل اثني عشرة سنة
 لا تقح البينة وبعده تصح **كتاب المأخوذ**

المأخوذ

المأخوذ لغة الاعلام وشرعا فلك المجري في التجارة لان المجر لا ينفك عن العبد المأخوذ
 في عين باب التجارة ابن كماله واسقاط الحق المسقط هو المولى او المأخوذ رقيقتا
 والولي لو صيتا وتعذر ذنوا لشافعي رحمه الله هو وكيل واثابة ثم يتصرف
 العبد لنفسه باهليته فلا يتوقف بوقت ولا يتخصص بنوع تفريع على كونه
 اسقاطا ولا يرجع بالعهد على سيده لفك المجري ولو اذن لعبد تفريع على
 فلك المجري وما او شهرا صار مأذونا مطلقا حتى يجر عليه لان الاسقاطات
 لا تتوقف ولها تخصص بنوع فاذا اذن في نوع عمدا في انواع كلها
 لانه فلك المجري لا وكيل ثم اعلم ان الاذن بالتصرف النسخي بالتجارة وبالشخص
 استخدام ويشبث الاذن دلالة فبعد راء سيده يبيع ملك اجنبي فلو ملك
 مولا له بخر حتى ياذن بالتطيق بذا زيه ودر عن الخاتمة لكن سرق بينهما الزيلعي
 وغيره وجزم بالتسوية ابن كماله وصاحب الكمال وبجملته في الشريعة
 بان ما في المشوكة والشرع اولى ما كتب في الفتاوى فيلحفظ ويشترى
 ما اراد وسكت السيد مأذون خيرا مبتدئا الا اذا كان المولى قاضيا اشياء
 ولكن لا يكون مأذونا في بيع ذلك الشيء او بشرائه فلا ينفك على المولى ببيع ذلك
 المتاع لانه يلزم ان يصير مأذونا في بيع ذلك قبل ان يصير مأذونا وهو باطل
قلت لكن قيد القهستان مغزيا للخيرة بالبيع دون الشراء من
 مال مولا اي فيصح فيه ايضا وعليه فيفتقر الى الفرق والله الموفق في شيب
 صريحا فلو اذن ملكا مطلقا بخر قيديه كل تجارة منه اجماعا اما لو قيد ففقدنا
 يعمد خلافا للشافعي رحمه الله فيبيع ويشترى ولو بغين فاحش خلافا لهما
 ويؤكد رهما ويرهن ويرهن ويعير الثوب والذابة لانه في عادة التجار ويصالح
 من قصاص وجب على عبده ويبيع من مولا بمثل القيمة واما ما قل منها فلا
 ويبيع مولا منه بمثل القيمة او قل والمولى جسد المبيع ليقض ثمنه في العبد
 ويبطل الثمن خلافا لما صحى شافع الجمع مغزيا للمحيط لو سلم المبيع قبل قبضته
 لانه لا يجب له على عبده دين فخرج تجارنا حتى لو كان الثمن عرضا لم يبطل
 لثمنه بالعقد وهذا كله لو المأخوذ مديننا والاذن لم يخر بغيره ببيع نهائية

ولو باع المولى منه بأكثر حصة الزايد أو فسح العقد أي بغير ما اشتد بان يفعل
واحد منها بحق الغير كما كان من التجارة وتقبل الشهادة عليه أي على العبد
المأذون بحق ما وإن لم يحضر مولا له ولو مجزأ لا تقبل يعني لا تقبل على مولا
بل عليه فيؤخذ به بعد العتق ولو حضر مولا فان الدعوى باستهلاك
مال أو غصبه قضى على المولى وإن باستهلاكه ودية أو بضاعة على المجزئ
تسمع على العبد وقيل على المولى ولو شهدوا على اتوار العبد بحق لم يقض
على المولى مطلقا وتحماله في القادية ويأخذ الأرض اجارة ومساقاة ومزارة
ويشترى بنزأير رعه ويؤجر ويزارع ويشترك عنائنا لمفاوضة يستأجر
ويؤجر ولو لنفسه ويقرب بودية وعصب ودين ولو عليه دين لغير زوج
وولد ووالد وسيد فان اتقاه لهم بالدين باطل عنده خلافا لما ذكره
ولو بعين مخرج لم يكن مديونا وهبانية ويهدى طعاما يسيرا بما لا يوق
سرقا ومفاده انه لا يهدى من غير المالك أصلا ابن كاك وجزم به ابن الشيخ
والمجزئ لا يهدى شيئا وعن الثاني اذا دفع المجزئ قوت يومه فدعا
بعض دفعه لا كل معه فلا بأس بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر ولباس
للزوجة ان تصدق من بيت سيدها وزوجها باليسير كغيف ونحو
ملتنى ولو علم منه عدم الرضا لم يجز ويصنيف من يطعمه ويتخذ الضيافة
اليسيرة بقتل ماله ويحط من الثمن بعيب قدر ما يحيط بالتجارة ويحاط ويؤهل
مجزئ ولا يتزوج إلا بآذن ولا يشترى وإن آذن له المولى ولا يزوج رقيقته
وقال أبو يوسف يزوج الأمة ولا يكاتبه إلا ان يجيزه المولى ولا دين عليه
وولاية القبض للمولى ولا يعق بآل إلا ان يجيزه المولى إلى آخر ما مر في
غيره ولا يقرض ولا يهب ولو بعوض ولا يكفل مطلقا بنفسه مالا ولا يصالح
عن قصاص وجب عليه ولا يعفو عن القصاص ويصالح عن قصاص وجب
على عبده خزانة الفتنة وكل دين وجب عليه بتجارت أو هو لها
أمثلة الأقل كبيع وشراء واجارة واستيجارة أمثلة الثاني بودية وعصب
وأما نعتجدها عبارة الله وغيرها بلا ميم فتنبه وعقر وجب بوطى بشبهة

مجرها

بعد

بعد الاستحقاق كل ذلك يتعلق برقيقته كدخلى الاستهلاك والمهر ونفقة
الزوجة يباع فيه ولهم استسعاؤه أيضا ذيلعى ومفاده ان زوجته لو
اختارت استسعاؤه لنفقة كل يوم ان يكون لها ذلك أيضا بحكمه النفقة
بحضرة مولا أو نائبه لا يحال ان يفليه بخلاف بيع الكسب لانه لا يحتاج
لحضور المولى لأن العبد خصم فيه ويقسم ثمنه بالخصم ويتعلق بكسب حصل
قبل الدين أو بعده ويتعلق بما وهب له وان يحضر مولا هذا قيد للكسب
والإتهاب لكن يشترط حضور العبد لانه الخصم في كسبه ثم انما يبدأ
بالكسب وعند عدمه يستوفى من الرقبة **قلت** وأما الكسب الحاصل
قبل المأذون بحق المولى فله اخذه مطلقا قال شيخنا رحمه الله ومفاده انه
لو اكتسب المجزئ شيئا وأودعه عند آخر وهلك في يد المودع للمولى تضيئه
لانه كودع الغاصب فتأمل لا يتعلق الدين بما اخذه مولا منه قيل
الدين وطول المأذون بما بقي من الدين زائد عن كسبه وثمنه بعد حقه
ولا يباع ثانيا ومولا اخذ علة مثله بوجود دينه وما زاد للغير يعني لو كان
المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل الحق الدين كان له ان يأخذها
بعد لحوقه استحسانا لانه لو منع من هذا تجر عليه فينسب باب الكسب ويجزئ
مجره ان علم هو نفسه لرفع الضرر عنه وأكثر اهل سوقه ان كان المأذون
شايها اما اذا لم يعلمه أي بالاذن العبد وحده كفى في حقه علمه فقط
ولا يشترط مع ذلك علم أكثر اهل سوقه لا لتفاد الضرر وفي البرازية باع
المأذون ان لم يكن عليه دين صار مجزئا علم اهل سوقه ببيعه ام لا
لصحة البيع وان عليه دين لا ما لم يقبضته المشتري لفساد البيع وهل
للغير ما فسخه ان ديونهم حاكمة نعم الا اذا كان بالثمن وفاء أو ابرو العبد
المولى وتامة في السراجية وموت سيده وجنونه مطلقا والحرة وكذا المجنون
المأذون ولحقه ايضا بداء الحرب مرتدا وان لم يعلم احده لانه موت
مكروا ويخبر حكم بابا قه وان لم يعلم احد كجنونه ولو عاد منه أو فاقه جنونه
لم يعد المأذون في التصحيح ذيلعى وقهستا في واستلواها بان ولدت منه فادعاه

دلالة ما لم يصتح بخلافه لا ينجز بالتدبير وضيقهما قيمتهما فقط للفرهاء
 لو علمها دين محيط اقراره مبتدأ بعد جوه ان مامعه امانة او غصب او دين
 عليه لا تفر صحيح خبر فيقتضيه منه وقال لا يصح احاط دينه بحاله ورقبته
 لم يملك سيده مامعه فلم يعتق عبدا من كسبه بتحرير مولا وقال لا يملك فيعتق
 وعليه قيمته موصرا ولو موصرا فلهم ان يضموا العبد المعتق ثم يرجع على المولى
 ابن كماله ولو اشترى ذارحم محرم من المولى لم يعتق ولو ملكه لعق ولوانت
 المولى ما في يده من الرقيق ضمن ولو ملكه لم يضمن خلافا لها بناء على ثبوت
 الملك وعلمه وان لم يحيط دينه بحاله ورقبته صح تخيره اجماعا ووجه اعانة
 حال كون المأذون مديونا ولو محيط وضمن المولى للفرهاء الاقل من دينه
 وقيمته وان شاق اتبعوا العبد بكل ديونهم وباتباع احداهما لا يبرأ الآخر
 فيها كقيل مع مكفول عنه وطول بياقي من دينهم اذا لم ينف به قيمة
 بعد عتقه لتقدره في ذمته وصح تهديره ولا ينجز ويختار الفرهاء
 كعتقه لان من اختار احد الشئيين ليس له الرجوع شرح كماله وفي
 الهداية ولو كان المأذون مديونا او امر ولد لم يضمن قيمتها لان حق
 الفرهاء لم يتعلق برقيبتها لانها لا يباعان بالدين ولو اعنته المولى
 باذن الفرهاء فلهم تضمين مولا ذيلعي والمأذون ان ياعه سيده
 باقل من الديون وعييته المشتري قتيبه لان الفرهاء اذا قدر واعلى العبد
 كان لهم فسخ البيع كما مر ضمن الفرهاء البايع قيمة لتعديه فان ردة العبد
 عليه بعيب قبل القبض مطلقا او بخيار ودوية او شرط او بعد بقبضه صح
 السيد بغيره على الفرهاء وعاد حقه في العبد لزال الطابع وان ردة بعد
 القبض لا يقضاه فلا يسبيل لهم على العبد ولا للمولى على القيمة المحررة
 كما مر اوضحوا مشترية عطف على البايع الحان شاء ضمنوا المشتري ورجع
 المشتري بالثمن على البايع او اجازوا البيع واخذوا الثمن لا قيمة العبد
 وان باعه السيد موقفا بدينه يعني مقدرا به لا منكر كما سيجي لتحقيق المأمنة
 ويسقط خيار المشتري لا الفرهاء فللفرهاء ردة البيع ان لم يصل ثمنه اليهم

لان الرد بالتراضي قاله وهو بيع
 في حق غيره وان فضل من دينهم
 بقي وجعلوا به على العبد يعني
 صوم

لان

لان قبضهم الثمن دليل الرضا للبيع الا اذا كان فيه محاباة فاما ان
 ترفع او ينقض البيع ابن كمال وقال المصنف رحمه الله هذا اذا كان الدين
 حلالا وكان البيع بلا طلب الفرهاء والتمن لا يفي بدينهم والا فالبيع
 نافذ لزوال المانع وان غاب البايع وقد قبضه المشتري فالمشتري
 ليس بحصم لهم لو منكر اذ بينه خلافا للشاخي ولو مقرا فخصم كما مر
 ولو بقلبيه بان غاب المشتري والبايع حاضر فالحكم كذلك اي لا خصومة
 اجماعا حتى يحضر المشتري لكن لهم تضمين البايع قيمته او اجازة
 البيع واخذ الثمن عبد قديم مصرا وقال انا عبد فلان ما ذوبت
 في التجارة فباع واشترى فهو مأذون وهينئذ لزمه كل شئ من التجارة
 وكذا الحكم لو اشترى العبد وباع سائعا منه اذنه ومجده كان مأذونا
 استحسانا لضرورة التعامل وامر المسلم بمحملة على الصلاح فيعمل عليه
 ضرورة شرح الجامع ومفاده تقييد المسئلة بالمسلم ابن كمال ولكن
 لا يباع لدينه اذ لم ينف كسبه الا اذا اقر مولا به اي بالاذن واثنته
 الغريم بالبيته وتصور في الصبي والمعتوه الذي يعقل البيع والشرء
 ان كان ناقصا محضاً كالاسلام والاثاب صح بلا اذن وان ضاراً كالطلاق
 والعناق والصدقة والقرض لا وان اذن به وليهما وما تردد من العقق
 بين نفع وصتر كما لبيع والشرء توقف على الاذن حتى لو بلغ فاجازة نفذ
 فان اذن لها المولى فلها في شرء وبيع كعبد مأذون في كل احكامه والشرط
 لصحة الاذن ان يعقله البايع سائبا للملك عن البايع والشرء جالبا له
 زاد الزيلعي وان يقصد الزبح ويعرف الغبن اليسير من الفاهشي وهو
 ظاهر ووليته ابو وصيته بعد موته ثم وصيته وصيته كما في
 القهستاني عن العاديه ثم بعد جده الصحيح وان علا ثم وصيته ثم
 وصي وصيته قهستاني زاد الزيلعي والقهستاني ثم الوالي ثم القاضي
 او وصيته ايها تصرف في صحته ولذا لم يقبل ثم دون الامر او وصيته
 هذا في المال بخلاف التلواح كما مر في باب زاي القاضي الصبي والمعتوه

بالطريق
 الاولى

او عبد نفسه كما امر ببيع ويشترى فسكت لا يكون سكوت اختيارا
 التجارة والقاضي له ان ياذن للبيعه والمعتوه اذ الركن له ولي ولعبد
 اذا كان لكل واحد منهما من الصبي والمعتوه ولي وامتنع الولي من الاذن
 عند طلب ذلك منه اي من القاضي **قلت** وفي البرجندى عن
 الخزانة لواجب وصيته او ابوه صح اذن القاضي له زاد شارح الوهبانية
 ولا ينبغي بعد ذلك اصلا لانه حكم الامة بغير قاض فتدبر **فروع** لواقع
 الموثق ان بما معهما من كسب او ارض صح على الظاهر كما في **درر**
 المأذون لا يكون ما ذوقنا قبل العلم به الا في مسئلة ما اذا قال بايعوا
 عبدي فاذن انت له فبايعوه وهو يعلم بذلك صار ما ذوقنا بخل
 قوله بايعوا ابني الصغير لا يفتح المأذون للاتباع والمقصود بالمعجزة
 بينة ولا يصير محجورا بها على الصحيح اشباه وفي الوهبانية
 • ولو اذن القاضي لطفل وقدا • ابوه يصح الاذن منه فيعتق
 • وصلى يعقوب الصغير دية • وتخليقه يفتى به في شئ
 • ولو رهن المحرر او باع او شري • وجوزه المولى فيما يتغير
 لتوقف تصرف المحرر على الاجازة فلو لم يجز بل اذن له بالتجارة فاجازها
 العبد جاز استحسانا ولو لم ياذن له فاعتقه فاجازها لم يفتح اجازته
 قال وكذا الصبي المتميز **قلت** ولا يخفى ان ما هو تبيع ابتداء صار
 فلا يصح باذن ولي الصغير انتهى والله تعالى اعلم **كتاب الغصب**
 هو لغة اخذ الشيء مالا او غيره كالخز على وجه التغليب وشرعا ان لا يدركه
 ولو حكا كجوده لما اخذه قبل ان يحق له باثبات يد مبطله واعتبر الشافعي
 رحمه الله اثبات اليد فقط والتميز في التزايد فتمترة بستان مفصوب
 لا تضمن عندنا خلافا له **درر** في مال فلا يتحقق في ميتة وحر متقوم
 فلا يتحقق في غير مسلم محتتم فلا يتحقق في مال الحربي قابل للنقل فلا يتحقق
 في العقار خلافا للمذهب رحمه الله بغير اذن مالكه احترازه عن الوديعة
 واعلم ان الموقوف مضمون بالانقضاء مع ان لا يسن بمحلوله اصلا صرح به في **الدرر**

كما تقرض

فلو قال بلا اذن منه له الاذن كما فعل ابن الكمال لو كان اولى لا بخفية ولا خفاء
 به عن الشارقة وفيه لابن الكمال كلام فاستخدام العبد وتحميل الذات
 غصب لان الزالة يملك لا جلوسه على سباط لعدم ازالته فلا يضمن
 ما له يهلك بفعله وكذا لو دخل دار انسان فاخذ متاعا وحده فهو ضامن
 وان لم يحق له وله محمد لم يضمن ما له يهلك بفعله او يخرج منه الدار
 خائبة وحكمه الا انه لمن علم ان مال الغير ردة العين قايمة والغرم هالكة
 وغيره علم الاخران فلا اثر لانه خطأ وهو مرفوع بالحديث المصنوع
 منه فخير بين تعيين الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كان في الوقت
 المقتضوب بان غصبه وقيمه كثر وكان الثاني المولى الاول فان الضمان على الثاني
 كذا في وقف الخائبة وفي غصبها غصب مجالا فاستهلكه وليس ضرر
 لبن امته ضمن قيمة العجل ونقصان الامر وفي كراهيتها من هدر حائط
 غيره ضمن نقصانه ولو يومر بعمارة الا في هائط المسجد وفي القنية
 تصرف في ملك غيره ثم ادعى ان كان باذنه فالقول للمالك الا اذا
 تصرف في مال امرأته فانت وادعى ان كان باذنها وانكر الوارث
 فالقول للزوج ويجب ردة عين المقتضوب ما لم يتغير تغيرا فاحشا
 مجتبي في مكان غصبه لتفاوت القيمة باختلاف الاماكن ويبرأ ردها
 ولو تغير علم المالك في البرازيه غصب درهم انسان في كيسه ثم ردها
 فيه بلا علمه برئ وكذا لو سلمها اليه بحجة اخرى كهبة او ابداع او شرا
 وكذا لو اطعمه فاكله خلافا للشافعي رحمه الله ذيلعي او يجب ردة مثله
 ان هلك وهو مثلي وان انقطع المثل بان لا يوجد في السوق الذي يباع
 فيه وان كان يوجد في البيوت ابن كمال فقيمه يوم الخصومة اي وقت القضاء
 وعند ابي يوسف رحمه الله يوم الغصب وعند محمد رحمه الله يوم الانقطاع **وتجلى**
 فتستأني وتجب القيمة في قيمتي يوم غصبه اجماعا والمثل المثل بمثل
 كبر مخلوط بشعر وشريح مخلوط بزيت ونحو ذلك كونه نجس فيجب قيمته
 يوم غصبه وكذا كل مزون يختلف بالصفة كقمم ودرر ودرر وليس

ذكره في الجواهر زاد المصنف رحمه الله ورية وقطر لانت كلامهما يتفقان
 بالصفة ولا يصح السلم فيها ولا يثبت ديناً في الذمة **قلت**
 وفي الأخيرة والجبن قيمتي في الضمان مثلي في غيره كالسهم في الجنبتي
 السويقي قيمتي لتفاوتها بالقليل وقيل مثلي وفي الاشياء الفم والم ولونيتا
 والآجر قيمتي وفي حاشيتها لا بن المصنف رحمه الله هنا وفيما يجلب اليسير
 معزياً للمصولين وغيره وكذا الصابون والشرقيين والورق والابرة
 والعصفر والصوم والجملد والدهن المتنجس وكذا كل حنفية ومكيل
 وموزون مشرف على الهلاك مضمون بقيمته في ذلك الوقت كسيفته في قوة
 اخذت في الفرق والقي الملاح ما فيها من مكيل وموزون يضمن قيمته
 ساعته كما في المجتبى وفي الصيرفة صبت ماء في حنطرة فاندسها
 وزاد في كيلها ضمن قيمتها قبل صيته للماء لا مثلاً هذا اذا لم ينقلها
 فلو نقلها لمكان ضمن المثل لا نه غصبه وهو مثلي بخلاف ما لو صبت
 الماء في الموضع الذي فيه الحنطرة بغير نقل انتهى حكاه والمحصل كما في
 الدرر وغيرها ان كل ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت يقتدر
 فهو مثلي وما ليس كذلك فقيمي فيلحفظ فان ادعى هلاكه مرتبطة
 بوجوب رد العين لانه للوجوب الاصلية قربة المثل والقيمة مختلص على
 الزاح حبس حتى يعلم الحاكمة لو بقي لظهر اي لظهوره ثم قضى الحاكم عليه
 بالبدل من مثل وقيمة ولو ادعى الغاصب الهلاك عند صاحبه لرد عين
 المالك اي ادعى الهلاك عند الغاصب واقام البرهان فيهما ان
 الغاصب انه رده وهلك عند المالك او في خلاف الثاني ملحق ولو
 اختلفا في القيمة وبرهنا فالبيئنة للمالك وسيجي ولو في نفس
 المعصوب فالقول للغاصب والغصب انما يتحقق فيما ينقل فلو اخذ
 عقاراً وهلك في يد ربة بافتر سماوية كغلبة سبل لم يضمن خلاف المثل
 وبقوله قالت الثلثة وبه يعني في الوقف ذكره العيني وذكره ظاهر الدين
 في فتاويه ان الفتوى في غصب العقار والد والموقوفات بالثقات

وان

وان الفتوى في غصب منافع الوقف بالثقات وفي فوائد صاحب المجيب
 اشترى داراً وسكنها ثم ظهر انها وقف او كانت للصغير لزمه
 اجر المثل صيانة لمال الوقف والصغير وفي اجارة الفيض انها
 لا يتحقق الغصب عندهما في العقار في حكم الثمن اما في ما
 واد ذلك فيتحقق الا ترى انه يتحقق في الرد فكذا في استحقاق
 الاجرة انتهى فيلحفظ قيل والاصح قائله الاستروا في وعمل الدين
 في فصوليهما والاصح انه اي العقار يضمن بالبيع والتسليم وكذا
 باليجود في العقار والوديعة بالرجوع عن الشهادة بعد القضاة وفي
 الاشياء العقارية يضمن الا في مسائل وعنده هذه الثلاث واذا انقض
 العقار بملكه وذاعته ضمن النقصان بالاجماع فيعطى ما زاد البذر
 منحه في المجتبى وعن الثاني مثل بزده وفي الصيرفة هو المختار
 ولونيت له قلعه وتمامه في المجتبى كما يضمن اتفاقاً في النقل بالنقص
 بفعله كما في قطع الاشجار ولو قطعها رجل اخذ او هدم البنا ضمن
 هو لا الغاصب كما لو غصب عبداً واجره فنقص في مدة الاحارة
 بالاستعمال وهذا ساقط في نسخ الشرع لدخوله تحت قوله وان اشغل
 فنقصه الاستغلال او اجر المستعار ونقص ضمن النقصان وتصديق
 بما بقي من الغلة والاجرة خلافاً لابي يوسف رحمه الله كذا في الملتقى لكن
 نقل المصنف رحمه الله عن البرازية ان الفتى يتصدق بكل الغلة
 في الصحيح كما لو تصرف في المعصوب والوديعة بان باعه ورجع فيه
 اذا كان ذلك متعيناً بالاشارة او بالشرأء بغيرهم الوديعة والغصب
 ونقلها يعني يتصدق ببيع حصل بينهما اذا كانا متعنيين بالاشارة
 وان كانا متعنيين فعلى اربعة اوجه فان اشار اليها ونقدتها فذلك
 يتصدق وان اشار اليها ونقد غيرها او اشار الى غيرها ونقدتها او اطلق
 ولم يشرو نقدها لا يتصدق في الصور الثلاث عند الكرخي رحمه الله
 قيل وبه يعني والمختار انه لا يحل مطلقاً كذا في الملتقى ولو بعد الثقات

وهو الصحيح كما في فتاوى التوازل واختار بعضهم الفتوى على قوله
الكرخي في زماننا لكثرة الحرام وهذا كله على قولها وعندنا في
رحم الله لا يتصدق بشئ منه كما لو اختلفت الجحش ذكره الزيلعي
فليحفظ فان غصب وعجز المعصوب فزال اسمه واعظم منافع
اي اكثر مقاصده احتراز عنه دراهم نسبها بلا غصب فانه وان زال
اسمه لكن يبقى اكثر من نفعه ولذا لا ينقطع حق المالك عنه كما في
الحيط وغيره فلم يكن ذوال الاسم مغنيا عن اعظم منافع كاطنه
ملاخرو وغيره او اختلط المعصوب بملك الغاصب بحيث يمنع
امتيازها كاختلاط برصيه او يمكن مخرج كثير بشعره وملكه بل اهل
انتفاع قبل ادائها من اي رضاء ما لكة باداء او بقاء او تصغير قاض
والقياس حله وهو رواية ولو غصب طعاما فمضغه حتى صار
مستهلكا يتعلله خلا لا خرواية وحراما على المعتد حسم المادة
الفساد كدفع شاة التزوين بدل الاضافه اي شاة غيره ذكره ابن سلطان
وطبخها او شيتها وطين بر او زرع وجعل حديد سيفا وصقرا نية
والبناء على ساجية بالجيم خشبة عظيمة تثبت بالهند وقيمتها اي البناء
اكثر منها اي من قيمة الساجية يملكها الباين بالقيمة وكذا لو غصب ارضا
فبنى عليها او غرس او ابتلعت دجاجة لؤلؤة او دخل البقر رأسه
في قذرة او ادع فصيلا فكبى في بيت المودع ولم يمكن اخراجه الا بهدم
الجدار او سقط ديناره في مجرة غيره ولم يمكن اخراجه الا بكسرها
ومخوذ لك يضمن صاحب الدابة قيمة الاقل والاصل ان الضرر
الاشد يزال بالاحنف كما في هذه القاعدة من الاشباه ثم قال
ولو ابتلع لؤلؤة فمات لا يشق بطنه لان حرمة الادنى اعظم
من حرمة المال وقيمتها في تركه وجوزة الشافعي رحمه الله قياسا
على الشق لاخراج الولد **قلت** وقق منا في الجنازة من الفخ
انه يشق ايضا فلا خلاف وفي تنوير البصائر انه لا يخفى فيلحفظ

بقي

بقي لو كان قيمة الساجية والبناء سواء فان اصطحا على شئ جاز وان
تنازع عايبا على البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر ما لهما شرا
عن البرزانية بقي لو اراد الغاصب نقص البناء ورد الساجية هل له
ذلك ان قضى عليه بالقيمة لا يحل وقبله قولان لتضييع المال بلا فائدة
وتحاشا في المجتبى وان ضرب المجرى درهما ودينارا او ناقة بملكه هو ملكه
فجاءا خلا فالها فان دبح شاة غيره ونحوها ما يؤكل طرحها المالك عليه
واخذ قيمتها واخذها وضمنه نقصا نهلك كذا الحكم لو قطع يدها
او قطع طرف دابة غير مأكولة كذا في الملتقى قبل ولفظ غير يدي
هنا قلت قوله غير يدي غير يدي لثبوت الخيار في غير
المأكولة ايضاً لكن اذا اختار ربتها اخذها لا يضمنه شيئا وعليه
الفتوى كما نقله المصنف رحمه الله عن القادري فيلحفظ بخلاف طرف
اليدين فان فيه الارش او خرق ثوبا فاحشا وهو ما فوت بعض العين
نقصه لا كله فلو كلة ضمن كلها وفي خرق يسير نقصه ولم يفوت
شيئا من النقص ضمنه التقصان مع اخذ عيونه ليس غير لقيام العين
في كل وجه ما لم يجدد فيه صنعة او يكن ربوتها كما بسطه الزيلعي
قلت ومنه يعلم جواب مادته وهي غصب حياصة فضة
مموهة بالذهب فزال مملوكها فيختر ما لكة بين تضمينها مقومة
او اخذها بلا شئ لانه تابع مستهلك ولو كان مكان الغصب شرا
بوزنها فضة فلا رد لتعيبها ولا رجوع بالنقصان للزوم الرضا
فاغتمه فقل من صريحه قاله شيخنا رحمه الله ومنه بني او غرس في ارض غيره
بغير اذنه امر بالقلع والرد لو قيمة الساجية اكثر مما مال المالك ان يضمن
له قيمة بناء او شجر امر بقلعه اي مستحق القلع فتقو به دونها ومع
اصلها مستحق القلع فيضمن الفضل ان نقصت المزرعة اي بالقلع ولو زرع
يعتبر العرف فان اقتسموا القلعة انصافا او ارباعا او اقالما خارج للزراع
اجز مثل الارض واما في الوقف فيجب الحصة والاجر لكل حال فلو كان

تفريقا
ويعض
هو

اعتبر
هو

عصب ثوبا فصيفة لاجرة لالوان بل الحقيقة الزيادة والنقصان
 او سويقا فلتة بسمن فالملك يجز ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض ومثل
 السويق عبر في الميسوط بالقيمة لتفيدة بالثمن فلم يبق مثليا وسماه
 مثليا لقيام القيمة مقامه كذا في الاختيار وقدمنا قولين عن المجتبى
 وان شاء اخذ المصوب او المثلوت وغيره ما زاد الصنع وغيره الشمن
 لانه مثلي وقت اتصاله بملكه والصنيع لربيق مثليا قبل اتصاله
 بملكه لا متزاجه بالماء مجتبى ردة غاصب الغاصب المصوب على
 الغاصب الاول يبرأ عن ضمانه كالو هلك المصوب في يد غاصب الغاصب
 فادى القيمة الى الغاصب فانه يبرأ ايضا لقيام القيمة مقام العين
 اذا كان قبضه القيمة معروفا بقضاء او بتيئة او تصديق المالك
 لا بقرار الغاصب الا في حق نفسه وغاصبه عمادية غصبيا
 ثم غصبه آخر منه فاراد المالك ان يأخذ بعض الضمان من الاول وبعضه
 من الثاني له ذلك سراجيه والمالك بالخيار في تعيين ايها شاء واذا
 اختار تعيين احدهما لم يملك تركه وتعيين الآخر وقيل بملكه عمادية
 الاجازة لا تلحق الاطلاق فلوا تلف ما عجزه تعدى فقال المالك اجرت
 اورصيت لم يبرأ من الضمان اشباه معزيا للبرازيه لكن المصنف نقل
 العمادية ان الاجازة تلحق الافعال هو الصحيح قال وعليه فتلحق الاطلاق
 لانه من جملة الافعال فيلحفظ كسر الغاصب الخشب كسرا فاحشاه بملكه
 ولو كسره الموهوب له لم ينقطع الرجوع اشباه وفيها اجرها الغاصب
 وردد اجرتها الى المالك تطيب له لان اخذ الاجرة اجازة **فروع**
 استعار منشارا فانقطع في الشرف وصله بلا اذن مالكه
 انقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسرا شرح وهبانية ركب دار غيره
 لاطفاء حريق وقع في البلد فانهمد شئ بركوبه لم يضمن لان ضرر الحريق
 عام فكان لكل دفعه جوهره لا يجوز دخوله بيت انسان الا باذنه
 الا في الغزو وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لواعطه اخذه

حفر

حفر قبرا فدفن فيه اخر ميتا فهو على ثلثة اوجه ان الارض المحافر فله
 بنسبه وله تسويته وان مباحة فله قيمة حفرة وان وقفا كذلك
 ولا يكره لو الارض متسعة لان الحافر لا يدري باقي ارض يموت لا يجوز
 التصرف في مال غيره بلا اذنه ولا ولا يثبت له في مسائل مذكرة في الاشياء
 عصب حمارة فتبعها بحشها فاكله الدب ضمنه كما في معاياة الوهبانية
 وغاصب شئ كيف يضمن غيره • وليس له فعل ما يتغير •
 وغاصب من هزل له منه شرية • وهل شر نهر طاهر لا يظهر •
فصل عيب بمجعة ما غصبه ومن قيمته لما ملكه عندها ملكا
 مستند الحافق وقت الغصب فتسلم له الاكساب لا الاولاد ملتقى والقول
 يمينه لو اختلفا في قيمة ان لم يبرهن المالك على الزيادة فان برهن انها
 فلما لك ولا تقبل بينة الغاصب لقيامها على نفي الزيادة هو الصحيح في
 ونقل المصنف من الله عن البحر والجواهر لو قال الغاصب او المودع المتقد
 لا عرف قيمته لكن علمت انها اقل مما تقوله فالقوله للغاصب يمينه
 ويجبر على البيان فان لم يبين حلف على الزيادة فان نكل لزمته ولو حلف
 المالك ايضا على الزيادة اخذها ثم ان ظهر المصوب فللغاصب اخذه
 ودفع قيمته او رده واخذ القيمة وهي من خواص كتابنا في الحفاظ فان
 ظهر المصوب وهي اي قيمته اكثر مما ضمن او مثله او دونه على الاصح
 عنانية فالولى ترك قوله وهي اكثر وقد ضمن بقوله اخذه المالك وردد
 عوضه او امضى الضمان ولا خيار للغاصب ولو قيمته اقل للزوم به باقراره
 ذكره الواثق نعم متى ملكه بالضمان فله خيار عيب وروية مجتبى ولو
 ضمن بقوله المالك او بجهانه او نكول الغاصب فهو له ولا خيار للمالك لرضاه
 حيث اذعى هذا المثل في فقط وان باع الغاصب المصوب فضمنه المالك
 نفذ ببيعة وان حرز راى الغاصب لان تحرير المشتري من الغاصب نافذ
 في الاصح عنانية ثم ضمنه لان الملك الناقص يكفي لنفاذ البيع لا العقب
 ورواؤد المصوب مطلقا متصلة كسمن وحسن او منفصلة كورق ونقى

امانة لا تضمن الا بالتقوى او بالمنع بعد طلب المالك لانها امانة ولو طلب
المصلحة لا تضمن وما نقصت الجارية بالولادة مصون ويجب بولائها ببقته
او بفترته ان وفي بولي لا فيسقط بحسبه ولو ماتت وبالي ولان وفاء كفى هي
الصحيح اختيار ذن بامة مفصولة اي غصبها فرة ها حاملها ماتت
بالولادة ضمن قيمتها يوم علفت بخلاف الحرة لانها لا تضمن بالغصب
ليبقى ضمان الغصب بعد فساد الرد ولوردة ها محبوسة فماتت لا تضمن
وكذا لو زنت عنده فرة ها تجلدت فماتت به ملتقى ولو زنت بها
واستولوا بها ثبت النسب والولد رقيق **قلت** وبخلاف منافع الغصب
استوفاه او عطلها فانها لا تضمن عندنا ويوجد في بعض المتن ومنافع
الغصب غير مضمونة الى آخره لكن لا يلزم ما يأتى من عطف خمر المسلم
الى آخره مع انه اخصر فتدبر الالة ثلاث فيجب اجرا لمثل على اختيار
المعاذين ان يكون المقصود وقفا للسكنى او للاستفلا او باليتيم
الا في مسئلة سكنت اميه مع زوجها في داره بلا اجر ليس لها ذلك ولا
اجر عليها كذا في الاقضية معزيا لوصايا القنية **قلت** ويستوفى
ايضا سكنى شريك اليتيم فقد نقل المصنف رحمه الله وغيره عن القنية
انه لا شيء عليه وكذا الاجتنى بلا عقد وقيل دار اليتيم كالوقف انتهى
قلت ويمكن حمل كلا الفرعين على قول المتقدمين بعدم اجرة
واما على القول المعتمد انها كالوقف فتجب الاجرة على الشريك والزوج
لكون سكنى المرأة واجبة عليه وهو غاصب لدار اليتيم فتلزمه
الاجرة وبه افق ابن نجيم وما في الصغير قيمة في التفضيل لواليتيم بقوله
على المنع فلا اجر والا فعليه غير ظاهر وعليه فهو عليه لاجلها كالأفاده
في تشوير البصائر ثم نقل عن الخانية ان مسئلة الدار كمسئلة الارض وان
الحاضر اذا سكنى فيما اذا كان لا يصورها فللعائيب ان يسكن قدر شريكه
قالوا وعليه الفتوى او موقفا اي عقد صاحبه للاستفلا بان بناء لالة
او اشتراه لذلك قيل واجره ثلاث سنين على الولدة وفي الاشياء لا تضمن

او تاجر

مودة

مودة لا باجارتها بل ببنائها او شرائها له ولا باعداد البايع بالنسبة
للمشتري ويستترط علم المستعمل بكونه مودعا حتى يجب الاجر وان لا يكون
المستعمل مشهورا بالغصب **قلت** ولو اختلف في العلم وعدمه فالقول
له يمينه لا مذكروا آخر مدع قاله شيخنا رحمه الله ومجوز رب القادر
وبيعه يبطل الاعداد ولو بين لنفسه ثم اراد ان يعده فان قال بلسا
ويجب الناس صار ذكره المصنف رحمه الله الا في المودة للاستفلا فلا ضمان
فيه اذا سكن بيتا ويل ملك كبيت سكنه احد الشركاء في الملك ولو ليس
بماز عن القنية فتنبه اقا في الوقت اذا سكنه احدهما بالقلية
بلا اذن لزم الاجر وعقد كبيت الرهن اذا سكنه المرتهن ثم بائ
للغير مودعا لا اجارة فلا شيء عليه بقي لو اجر الغاصب احدهما ففعل
المستعمل الاجر المثل ولا يلزم الغاصب الاجر بل يرد ما قبضه للمالك
اشباه وقنية وفي الشربلانية وينظر ما لو عطل المتفعة هل يضمن
الاجرة كما لو سكن وبخلاف خمر المسلم وخنزيره بان اسلم وهما في يد
اذا اكلهما مسلم او ذبي فلا ضمان وضمن المتلف المسلم قيمتهما لان الخمر
في حقنا قيمتيهما لو كان لذمي والمتلف غير الامام او ما موره يرى ذلك
عقوبة فلا يضمن ولا الزق خلا فالمرء رحمه الله مجتبي ولا ضمان في مبيعة
ودهر اصلا بخلاف ما لو اشتراها اي الخمر منه اي الذمي وشربها فلا ضمان
ولا تمن لا ترفعه بتسليط بايعه بخلاف غصبها مجتبي وفيه تلف
اتلف ذبي خمر في ثم اسما او احدهما لا شيء عليه الا في رواية عليه قيمة الخمر
غصب خمر مسلم فخللها بما له قيمة له كخنطرة او ملح يسير لا قيمة له
او تشميس او غضب جلد ميتة فدفع به بما له قيمة له كتراب وشمس
اخذها المالك فحانوا ولكن لو اكلها ضمن لا لو تلفها وفي شرح الوهابية
يضمن قيمة مذبوحا واعتمده في الملتقى ولو خللها بذى قيمة كما في الكثر
والخلل ملكه ولا شيء عليه للمالك خلا فاماها ولو دفع به بذى قيمة كقرظ
وعرض الخلو اخذ المالك ودة ما زاد الدرع وللغاصب حبسه حتى يأخذ

حقيقه ولو اتلفه لا يضمن كالو تلف ولا ضمان باتلاف الميتة ولو ذبح
 ولا باتلاف متروكة التسمية عمدا ولو لم يبيحه ملكه لان ولاية
 الحاجة ثابتة وضمن بكسر معرفه في بكسر الميم آله الله ولو كان
 ابن كمال قيمته خشي من غنا صالحا لغير الله وضمن القيمة لا المثل
 بآراقه سكر ومنصف سيجي بيانه في الاشربة وصح بيعها كلها
 وقال رحمه الله لا يضمن في يصرح ببيعها وعليه الفتوى ملتقى ودرد
 وزيلعي واقرة المصنف رحمه الله واما بطل الغزاة زاد في حقل الخلاصة
 والصيادين والذبا الذي يباح ضربه في العرس فضمن اتفاقا
 كالمدة المفنية ونحوها ككباش تطوح وحمامة طيارة ودين مقاتل
 وعبد خشي حيث يجب قيمتها غرض الحجة لهذه الامور ولو غصب
 ولو فملك لا يضمن بخلاف موت المدبر لتقوم المبدد دون امه الولد
 وقال رحمه الله يضمنها لتقوم معها حل قيد عبد غيره او رباط دابة
 او فتح باب اصطبلها او قفص طائره فذهب هذه المذكورات اوسعي
 الى سلطان بمن يؤذيه والحال انه لا يدفع بل يدفع الى السلطان
 اوسعي بمن يباشر الفسق ولا يمتنع بنهيهم او قال سلطان قد يغرم
 وقد لا يغرم فقال الله وجد كنز افرمة السلطان شيئا لا يضمن
 في هذه المذكورات ولو غرم السلطان البتة بمثل هذه التعايب ضمن كذا
 يضمن لو سعي بغير حق عند محمد رحمه الله زجره الى اي الساعي وبه يفتي
 وعنه ولو الساعي عبدا طوب بعد عتقه ولو مات الساعي فله سعي
 به ان ياخذ قدر الخسران من تركته هو الصحيح جواهر الفتاوى ونقل
 المصنف رحمه الله انه لو مات المشكوك عليه بسقوطه من سطح مخوفه
 غرما الشاكي دية لا لو مات بالضرب لندوه وقدمه في باب الشربة
 امر شخص عبد غيره بالابق او قال له اقتل نفسك ففعل ذلك وجب
 عليه قيمته ولو قال له اتلف مال مولاي فالتف لا يضمن الا امر
 والفرق ان بامره بالابق والقتل صار غاصبا لا تة استعماله في ذلك

الفعل

الفعل وبامره بالاتلاف لا يصير غاصبا للمال بل للعبد وهو قائم لم يتلف
 وانما التلفت بفعل العبد واعلم ان الامر ضمان عليه بالامر في ستة
 اذ كان الامر سلطانا او ابيا او سيديا او الها مورصبا او عبدا او
 باتلاف مال غير سيده واذ امره بحفظ باب في حائط الغير غدره
 المخاف ورجع على الامر اشباه استعمال عبد الغير لنفسه بان ارسله
 في حاجته وان لم يعلم انه عبدا وقال ذلك العبد الذي استعمله في حرة
 ضمن قيمته ان هلك العبد عمدا به وفيها جارة وجل الى آخره وقال في حرة
 فاستعملني في عمل فاستعمله فهلك ثم ظهرا تة عبد ضمنه علم اولم
 يعلم هذا ان استعماله في عمل نفسه ولو استعماله لغيره اى في عمل غيره
 لا ضمان لانه لا يصير به غاصبا لقوله لعبد ارق الشجرة ونشر المشمش
 لتأكله انت فسقط ليرضخ الامر ولو قال لتأكله انت وانا ضمن
 قيمة كلة لانه استعماله كلة في نفسه غلام جارة الى فساد وقال
 افضوني ففصد فصد معتادا فغيره بالاولى فمات منه ذلك ضمن قيمة
 العبد عاقلة الفصاد وكذلك الحكم في الصبي تجب دية على عاقلة الفصاد
 عمدا يفرغ غصب عبدا ومعه مال المولى صار غاصبا للمال ايضا
 بل قالوا اني ثيابه تبعا لضمان عينه بخلاف الحر عمدا به وفي الوهيانه
 • ولو سعى الخرافات يضمن نقصها • ولو سعى القرآن او شاخ يذكر
 • ولو علم الذلال قيمة سلعة • فقوم للسلطان النقص خسر
 • ومتلف احدى فردتين يسلم • البقية والجمع منه يحظر
قلت وعنه ابى يوسف رحمه الله لا يضمن الا الخسفة التي اتلفها
 وفي البزازية هو المختار واقرة الشر بلا الى وذكروا فيد ان السلطان
 ليس بيقيد وانه ينبغي القول بتضمن القاصي بغير سبب ما سبب الوقف
 وما لم يتيم فليحفظ **كتاب الشفعة**
 مناسبة تملك مال الغير بغير رضاه هي اخية الضم وشرعنا ملك البقرة
 جبرا على المفتوى بما قام عليه بمثل لو مثليا والا فقيمه وبسببها اتصال

ملك الشفعة بالمشترى بشركة او به او شرطها ان يكون المثل عقار
سواء كان ارضيا او علويا وان لم يكن طريقه في السفلا لا نه بالعقار بماله
في حق القرار **قلت** واما ما جزم به ابن المالك في قول باب
ما فيه من ان البناء ابيع مع حق القارة بالحق بالعقار فانه يمتنع
التمسك عليه الرجوع وافتى به بها تبعا للبرازية وغيرها فليحفظ وركبها
اخذ الشفعة من احد المتعاقدين عند وجود سببها وشرطها وحكمها
جواز الطلب عند تحقق السبب وهو البيع ولو بعد سنين وصفتها
ان الاخذ بها بمنزلة شراء مبتدأ فيثبت بها ما يثبت بالشراء كالرد
بختيار رؤية وعيب يجب له لا عليه بعد البيع ولو فاسدا القطع فيه
حق المالك كما يأتى او بختيار المشتري وتستقر بالاشهاد في مجلسه في الطلب
المواثبة فلا تبطل بعده وتملك بالاخذ بالتراضي او بقضاء القاضي عطف
على الاخذ لثبوت ملك الشفعة بمجبة الحكم قبل الاخذ كما حذر من ملاحضته
وبقدر دوس الشفعة لا للملك خلا فالشافعي رحمه الله يخلط متعلق ببيع
في نفس المبيع ثم ان لم يكن او سلم له في حق المبيع وهو الذي قاسم وبقيته
له شركة في حق العقار كالشرب والطريقين خاصتين ثم فسرد ذلك
بقوله كشراب نهر صغير لا يجري فيه الشفق وطريق لا ينفذ فلو كان
لاشفعة بها ببيان شرب نهر مشترك بين قوم تسقى اراضيهم منه
بيعت ارض منها فلكل اهل الشرب الشفعة فلو انهر عام والمصلحة
بحالها فالشفعة للجار الملاصق فقط ثم لجار ملاصق ولو ذميتا
او ماذونا او مكاتبيا به في سكة اخرى وظهر داره لظهورها فلو بابه
في تلك السكة فهو خليط كما مر وواضع جذع على حائط وشريك في
خشبة عليه جاز ولو في نفس الجدار فشريك ملتقى لكن قال المصنف
رحمه الله ولو كان بعض الجيران شريكا في الجدار لا يتقدم على غيره من
الجيران لان الشركة في البناء المجرى بدون الارض لا يستحق بها الشفعة
وفي شرح المجمع وكذا الجار المقابل في السكة الغيرة المناقذة الشفعة بخلاف

الشفعة

النافذة

النافذة اسقط بعضهم حقها في الشفعة بعد القضاء فلو قبله فمن
بقي اخذ الكمل لزوال المذاحة ليس لمن بقي اخذ نصيب التارك لانه
بالقضاء قطع حق كل واحد منهم في نصيب الآخر فيبقى ولو كان
بعضهم غائبا يقضى بالشفعة بين الحاضرين في الجميع فلا يؤخذ
بالشك وكذا الوالشريك غائبا نطلب الحاضر يقضى له بالشفعة
كلها ثم اذا حضر وطلب قضى له بها فلو مثل الاول قضى له
بنصفه ولو فوقه فبكله ولود منه منه خلاصة اسقط الشفع
الشفعة قبل الشراء ليرى لفقده شرطه وهو البيع اذ الشفع
اخذ البعض وترك الباقي لم يملك ذلك جبرا على المشتري لضرر تفرق
الشفعة ولو جعل بعض الشفعة نصيبه لبعض ليرى وسقط حقه
لا عراضه ويقسم بين البقية بل لو طلب احد الشريكين النصف
بناء انه يستحقه فقط بطلت شفעתه او شرط محتجها ان يطلب
الكمل كما بسطه الذي يلى فليحفظ وصح بيع دور مكة فوجب الشفعة فيها
وعليه الفتوى اشباه **قلت** ومفاده صحة اجارتها بالاولى
وقد قدمناه فليحفظ لكتبه يكره واستحقاقه في الحظر وفيها بيع
الطلب من وكيل الشراء ان ليس له موكله وان سلم لا وبطلت هو
المختار ولا شفعة في الوقت ولله نوازل ولا يجوز شرح بجمع حانية
خلافا للخلاصة والبرازية ولعل لا ساقطة قاله المصنف رحمه الله **قلت**
وجعل شيخنا الزملي رحمه الله الاخذ به والثاني على اخذه بنفسه
اذا بيع ففي الفرض حق الشفعة بيني على صحة البيع انتهى ففاده انما
لا يملك في الوقت بحاله لا شفعة فيه وما يملك بحاله ففيه الشفعة
اذا بيع واما اذا بيع بجواره او كان بعض المبيع ملكا وبعضه وقفا وبيع
المالك فلا شفعة للوقت والله تعالى اعلم **باب طلب الشفعة**
ويطلبها الشفع في مجلس علمه من مشرو او رسوله او محمول او عده بالبيع
وان امتد المجلس كالمختارة هو الصحيح وهو عليه لم يمتد خلافا لما في

لا احتمال عدم طلبه

جواهر الفتاوى انه يصح على الفور وعليه الفتوى بلفظ يفهم طلبها
 كطلب الشفعة ونحوها كإناطتها بها أو طلبها وهو يسمى طلب الموالية
 أي المبادرة والشهاد فيه ليس بلازم بل لمخافة الجور ثم يشهد على البائع
 لو العقار في يده أو على المشتري وإن لم يكن ذاك يثبت له مال أو عند
 العقار فيقول اشترى فلان هذه الدار وأنا شفيعها وقد كنت طلبت
 الشفعة وأطلبها الآن فاشهدوا عليه وهو طلب الشهادة ويسمى طلب
 تقرير وهذا الطلب لا يثبت منه حتى لو تمكن ولو بكتاب أو سواه ولم
 يشهد بطلت شفيعته وإن لم يتمكن منه لا تبطل ولو اشترى في طلب الموالية
 عند أحد هو كفاه وقام مقام الطرفين ثم بعد هذين الطلبين يطلب
 عند قاضي فيقول اشترى فلان دار كذا وأنا شفيعها بدار كذا التي ولو
 قال بسبب كذا كما في المتن في شمل الشريك في نفس المبيع فهو يسلم
 الدار التي هذا أو قبضتها المشتري وطلب الخصومة لا يتوقف عليه وهو
 يسمى طلب حيل وخصومة وبتأخير مطلقا بعده وبغير شهر أو أكثر
 لا تبطل الشفعة حتى يسقطها بلسانه به يفتى وهو ظاهر المذهب وقيل
 يفتى بقوله محمد بن حنبل ان اخره شهرا بلا عذر بطلت كذا في المتن في
 يعني دفعا للضرر قلنا دفعه برفعه للقاضي ليأمره بالخذ والتك
 وإذا طلب الشفع سئل القاضي الخصم عن ملكية الشفع بما يشفع به فإن
 اقر بها أنها ملكه أي بملكه ما يشفع به أو نكل عن الخلف على العلم وبرهن
 الشفع أنها ملكه سئل عن الشراء هل اشترت أم لا فإن اقر به
 أو نكل عن اليمن على الحاصل في شفعة الخليط أو على السبب في شفعة
 الجوار لخلاف الشافعي رحمه الله كما مر في كتاب الدعوى وبرهن الشفع حتى
 له بها هذا إذا لم ينكر المشتري طلب الشفع الشفعة فإن انكر فالقوله
 بيمينه ابن كمال وإن لم يحضر الثمن وقت الدعوى وإذا قضى لزما حضرا
 والمشتري حينئذ لا يقبض ثمنه فلو قيل للشفيع إذا الثمن فاقول تبطل
 شفيعته والخصم الشفع المشتري مطلقا والبائع قبل التسليم الأول

بملكه

والخصومة

بملكه والثاني بيده ابن كمال ولكن لا تسمع البينة عليه حتى يحضر
 المشتري لأنه المالك ويفسخ بمضوره ولو سلم المشتري لا يشترط حضور
 البائع لزوال الملك واليد عنه ابن كمال ويقضى للقاضي بالشفعة والعهد
 لضمان الثمن عند الاستحقاق على البائع قبل تسليم المبيع إلى المشتري والعهد
 على المشتري لو بعد لما مر للشفيع خيار الرؤية والعيب وإن شرط المشتري
 البراءة منه دون خيار الشرط والجل اختيار وفي الاستبراء الشفعة
 بيع في سائر الأحكام إلا ضمان الفور الجبر وإن اختلفت الشفع والمشتري
 في الثمن والدار مقبوضه والتمن منقود صدق المشتري بيمينه لأنه
 ينكر ولا يتحالفان فإن برهنا فالشفيع الحق لأن بيمينه ملزمة ادعى
 المشتري تمنا وادعى بايعه أقل منه بلا قبضه فالقول له أي البائع ومع
 قبضه المشتري ولو عكسا فنقد قبضه القول للمشتري وقبل يتحالفان وأي كل
 اعتبر قوله صاحبه وإن خلافا فسسخ البيع وتأخذ الشفع بما قال البائع مكلف
 وحفظ البعض يظهر في حق الشفع فيأخذ بالباقي وكذا هبة البعض
 إذا كانت بعض القبض شبهة وحفظ الكل والزيادة لا فيأخذ به بكل
 المستى ولو حفظ النصف ثم النصف يأخذ بالنصف الأخير ولو علم أنه شرا
 بالف فسلم ثم خط البائع مائة فله الشفعة كما لو باعه بالف فسلم ثم
 زاد البائع له جارية أو متاعا فنيه وفي الشراء بمثل ولو حكما كالتجره حتى
 المسلم ابن كمال يأخذ بمثله وفي الشراء القيمي ففي بيع عقار بعقار يأخذ
 الشفع كذا في العقارين بقيمة الآخر وفي شراء بثلث يؤخذ بأخذ بالطلب
 الشفعة في الحال وأخذ بعد الاجل ولا يتجهل ما على المشتري لو أخذ بحال ولو
 سكت عنه فلم يطلب في الحال وصبر حتى يطلب عند حلول الاجل بطلت شفيعته
 خلافا لابي يوسف رحمه الله وتأخذ بمثل الخبز بقيمة الخبز وإن كانت
 البائع والمشتري والشفيع ذميا لا بد أن يكون البائع ايض ذميا ولا يفسد
 البيع فلا ثبت الشفعة ابن كمال مغزيا بالمسوط وتأخذ بقيمة المأمر
 لو كان الشفع مسلما لمنعه عن تملكها وتملكها ثم قيمة الخبز وهذا قاعده

بألفيه

مقام القادر لمقام الخنزير ولذا لا يحرم تملكها بخلاف المورور على العاشر
وطريق قيمة الخمر والخنزير بالدجوع الى ذبيحة اسلم او فاسق تاب ولو
اختلف فيه فالقول المشتري عناية وياخذ الشفيع بالثمن وقيمة
البنا والغرس مستحق القلع كما مر في باب الغصب **قلت** ولو
دونها بالوان كثيرة او طلائها ببعض كثير ختم الشفيع بين تركها واخذها
واعطى ما زاد الصبيغ فيها لتعذر نقصه ولا قيمة لنقصه بخلاف البنا
حاوي الزاهد وسيجيئ لو بنا المشتري او غرس او كلف الشفيع المشتري
قلعها وعن الثاني ان شاء اخذ بالثمن وقيمة البنا والغرس او تركه وبه
قال الشافعي وما لك رحمهما الله قلنا بنا فيما غيره فيه حق اقوى ولذا
تقدم عليه فينقصه كينقص الشفيع جميع تصرفاته اي المشتري حتى
الوقف والمسجد والمقبرة والهبة ذيلقي وزاهد في امان الزرع فلا يقطع
استحسانا لانه نهية معلومة ويبقى بالاجرة ورجع الشفيع بالثمن
فقط ان اخذ بالشفقة ثم بنى او غرس ثم استحق ولا يرجع بقيمة
البنا والغرس على احد لانه ليس بمغرم بخلاف المشتري وياخذ بكل الثمن
ان خربت او جفت الشجر بلا فعل احد والا صل ان الثمن يقابل الاصل لا الوصف
وهذا اذا لم يبق شيء من نقض او خشب فلو بقي واخذ المشتري لانه فضل
من الارض حيث لم يكن تبعا للارض تسقط حصته من الثمن على قيمة الزرع
يوم العقد وعلى قيمة النقض يوم الاخذ **قلت** فلو لم
ياخذ المشتري كان هلك بعد انفصاله لم يسقط شيء من الثمن لعدم
حبسه اذ هو من التوابع وهي لا يقابلها شيء من الثمن وبالاخذ بالشفقة
تحوط بمثل شيء من الثمن قال شيخنا رحمه الله بخلاف ما اذا اختلف بعض
الارض بعرق حيث يسقط من الثمن بحصته لانه الفأنت بعض الاصل
ذيلقي وياخذ بحصة العرصه من الثمن ان نقض المشتري البنا لانه قصد
الاتلاف وفي الاول آفة سماوية ويقسم الثمن على قيمة الارض والبنا يوم
العقد بخلاف ان هذا كما مر لتقوية بالحبس ونقص الاجنبي كنقصه

الشفقة الى الشفيع فقد هلك
ما دخل تبعا قبل القبض ولا يستل
خبر

اي المشتري والنقص بالكسر المنتقوض له اي المشتري وليس للشفيع اخذه
لزال التبعية بانفصاله وياخذ بثمرها استحسانا لاتصاله ان اتاع
ارضنا ونحلا وثمر او ثمر بعد الشراء في يده وان جده المشتري فليس للشفيع
اخذها لما مر او هلك بافة سماوية وقد اشترى ابا بشارها سقط حصته
الثلث في الاقل ان اشترى ابا بشارها وبكل الثمن في الثاني بخلافه بعد القبض
قضى بالشفقة الشفيع ليس له تركها شرح وهما به لتحويل الصفقة
اليه بخلاف ما قبل القضا الطلب في بيع فاسد وقت انقطاع حق البائع
اتفاقا وفي هبة بعوض مشروط لا شفع بينهما وقت التقابض وفي
بيع فضولي او خيار بايع وقت البيع عند الثاني ووقت الاجارة عند
الثالث وخيار مشتري وقت البيع اتفاقا فحينئذ لم ير الشفقة بالجور كالمشا
رحم الله مثلا طلبها عندها كم يراه يقول له هل تعتقد وجوبها ان قال لم
اعتقد ذلك حكم له بها والا يقله لا يحكم منيه وترأيه **فروع**
اخر الشفيع ايجاد الطلب لكون القاضى لا يراها فهو معتد بها
لو طلب من القاضى احصاؤه فامتنع بخلاف سبب اليهودي كما ياتي شري
ارضنا بما ترفع ترابها وباعه بما ترفع ثم اخذها الشفيع بشفقة اخذها
بخمسين لان ثمنها يقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل دفع التراب على
قيمة التراب الذي باعه وهما سواء ولو كبسها كانت فالجواب لم يتفاوت
ويقال للمشتري ارفع ما كبست فيها فهو ملكك حاوي الزاهد وفيه
شري دار الى الحصاد ليس للشفيع ان يعجل الثمن وياخذها بالشفقة
لانه ملكها ببيع فاسد انتهى **قلت** وسيجيئ انه لا شفقة فيها
بيع فاسد او لو بعد القبض لا احتمال الفسخ نعم اذا سقط الفسخ
ببناء ونحوه وجبت ونحو الميسرة الهبة بشرط العوض انما ثبت
الملك للموهوب له اذا قبض الكل فلو وهب دارا على عوض الف درهم
فقبض احدا العوضين دون الآخر ثم سلم الشفيع الشفقة وهو باطل
حتى اذا قبض العوض الآخر كان له ان ياخذ الدار بالشفقة

الهبة هو ما يخرج

حق

باب ما تثبت هي فيه او لا تثبت لا تثبت قصد
 الذي عقار ملك بفوض خرج المهر وان لم يكن يقتسم خلافا للشافعي
 كرجي اي بيت الرحي مع الرحي نهاية وحمام وبئر ونهر وبيت صغيرة
 يمكن قسمه لا في عرض بالسكون ما ليس بعقار فيكون ما بعده في عطف
 الخاص على العام وفلك خلافا للمالك وبناء وتخل اذا بيعا قصدا ولو
 مع القرار خلافا لما فهمه ابن الكمال لمخالفة المنقول كما افاده شيخنا
 الرسل رحمه الله ولا في ارض وصدة وهبة لا بعوض مشروط ودار
 قسمت او جعلت اجرة او بدل خلع او عتق او صلح على مهر وان
 قول ببعضها اي الدار مال لان معنى البيع تابع فيه واوجبها في حصة
 المال اودار بيعت بخيار البايع ولم يسقط خياره فان سقط وجبت ان
 طلب عند سقوط الخيار في التخييع وقيل عند البيع وهي او بيعت الدار
 بيها فاسدا ولم يسقط فسخه فان سقط حتى فسخه كان بئى المشتري
 فيها تثبت الشفعة كما مر اورد بخيار رؤية او شرط او عيب بقضاء
 متعلق بالخير فقط خلافا لما زعمه المصنف رحمه الله تبعا للدرر بعد ما
 سلمت اذا بيع وسلمت الشفعة ثم ردة البيع بخيار رؤية او شرط
 كيف ما كان او يعيب بقضاء فلا شفعة لانه فسخ لا بيع بخلاف الرد
 يعيب بعد القبض بلا قضاء او باقالة فان له الشفعة لان الرد
 يعيب بلا قضاء والاقالة بمنزلة بيع مبتدأ وتثبت الشفعة للعبد
 المأذون المستغرق بالدين احاطة الدين برقبته وكسبه ليس بشرط
 ابن كمال في بيع سيده وتثبت لسيده في بيعه بناء على ان الاخذ
 بالشفعة بمنزلة الشراء او شراء احداهما لا تخير بين وتثبت لمن شري
 اصالة او اشتري له بالوكالة وقائده انه لو كان المشتري والموكل بالشراء
 شريكا والدار شريك اخذ فلها الشفعة ولو هو شريك والدار جار فلا
 شفعة للجار مع وجوده لا شفعة لمن باع اصالة او وكالة او بيع له
 اي وكل بالبيع او ضمن الدار والاصل ان الشفعة تبطل باظهار الرجعة

عنها

باب ما يبطلها يبطلها ترك طلب المواتنة
 تركه بان لا يطلب في مجلس خبير فيه بالبيع ابن كمال وتقدم ترجيحه
 او ترك طلب الاشهاد عند العقار وعند ذي يد لا الاشهاد عند
 طلب المواتنة لانه غير لازم مع القدرة كما مر ويبطلها تسليمها بعد البيع
 علم بالتسقط او لا فقط لا قبله كما مر ولو تسليمها من اب ووصي خلافا
 لمحمد رحمه الله فيما بيع بقبضة او اقل ملتقى الوكيل يبطلها اذا سلمه الشفعة
 او اقر على الموكل بتسليمه الشفعة صح لو كان التسليم والقرار عند القاضي
 والى له يصح كنه يخرج من الخصومة وسكوت من يملك التسليم تسليم
 ويبطلها صلحه منها على عوض اي غير المشفق لما تأخر وعليه رده
 لانه رشوة ويبطلها بيع شفعة بمال ولا يلزم المال وكذا الكفالة بخلاف
 القود ولو صالح على اخذ نصف الدار ببعض الثمن صح ولو صالح على
 اخذ بيت بخصته من الثمن لا لجهالة الثمن عند الاخذ ولا تسقط
 شفعته ويبطلها موت الشفيع قبل الاخذ بعد الطلب او قبله
 ولا تورث خلافا للشافعي رحمه الله ولومات بعد القضاء لم تبطل ويبطلها
 موت المشتري لبقاء المستحق ويبطلها بيع ما يشفع به قبل القضاء
 بالشفعة مطلقا علم ببيعها ام لا وكذا لو جعل ما يشفع به مسجدا
 او مقبرة او وقف مسجدا او ولو باع بشرط الخيار لنفسه لا تبطله
 لبقاء السبب ويبطلها شراء الشفيع من المشتري فلن دونه او مثله
 اخذها منه بالشفعة بالعقد الا بالثاني بخلاف ما لو اشترها
 ابتداء حيث لا شفعة لمن دونه وكذا يبطلها ان استأجرها او ساءها
 بيها او اجارة ملتقى او طلب منه ان يولية عقد الشراء او ضمن الدار
 مستدرك بما مر انما تبطل في الكل لدليل الاعراض فيلحق قيل للشفيع انها
 بيعت بالف فسلم ثم علم انها بيعت باقل او بغير او شعير او عودي متقارب
 قيمته الف او اكثر فله الشفعة ولو بان انها بيعت بدنا بغير او بغير
 قيمتها الف فلا شفعة والفرق بينهما ان هذا قيمتي وذلك مشتق مما يسئل

عليه وان كثر ولو علم ان المشتري زيد فسلم ثم بان انه بكر فله الشفعة ولو
علم ان المشتري هو مع غيره كان له اخذ نصيب غيره لعدم التسليم في حقه
ولو بلغه شراء النصف فسلم ثم بلغه شراء الكل فله الشفعة في الكل وفي عكسه
بان اخبر بشراء الكل فسلم ثم ظهر شراء النصف له على الظاهر ان التسليم
في الكل تسليم في كل ابعاضه بخلاف عكسه ثم شرع في الحيل فقال وان باع رجل
عقارا الاذراعًا مثلاً في جانب حد الشفع فلا شفعة لعدم الاتصال بالقول
بان نصيب ذراعاً سهو سهو وكذا لا شفعة لو وهب هذا القدر للمشتري
وتبضه وان ابتاع سهاماً منه بمن ثم ابتاع بقيتها فالشفعة للمبايع في السهم
الاول فقط والباقي للمشتري لانه شريك وحيلة كذا ان يشتري الذراع
او السهم بكل الثمن الا درهمين الباقي وليس له تخليفه بالله ما اردت
به ابطال شفعتي وله تخليفه بالله ان البيع الاول ما كان بثلثة مائة
زاده مائة بالوجه وان اتباعه بمن كثير ثم دفع ثوباعه فالشفعة
بالثمن لا بالثوب فلا يرغب فيه وهذه حيلة نعم الشريك والمبايع لكنهما
تضربا لبايع اذ يلزمه كل الثمن اذا استحق المنزل فالوجه بيع درهمين
بدينار ليبيط الصفوف اذا استحق وحيلة اخرى اسهل وهي المتعارفة
في الامصار ذكورها بقوله وكذا لو اشترى بدينارهم معلومة بوزن
او اشارة مع قبضة فلوس اشار اليها وجعل قدرها وضيع الفلوس بقبض
في المجلس وان جهالة الثمن تمنع الشفعة **قلت** ونحوه في
المشترات وينبغي ان الشفع لو قال انا اعلم قيمة الفلوس وهي كذا ان
ياخذ بالدينارهم وقيمتها كما لو اشترى دارا بعرض او عقاراً للشفيع
اخذها بقيمتها كما مر قاله المصنف رحمه الله ثم نقل عن مقطعات
الظهيرة ما يوافقه **قلت** ووافقه في تنوير البصائر وقوة
شيخنا رحمه الله لكن تعقبه ابنه في ذوا هو الجواهر بانه مخالف للاول
وما في المتن والشرح مقدم على الفتاوى كما مر مراراً انتهى وقولنا
انه لا شفعة فيما بيع فاسداً ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط

لا شفعة

الفسخ

الفسخ بالبناء ونحوه وجبت والله اعلم بكرة الحيلة لا سقوط الشفعة بعد
ثبوتها وفاقا لقوله للشفيع اشتره مني ذكره البرزالي واما الحيلة لرفع
ثبوتها ابتداءً فمن ابي يوسف رحمه الله لا تكره وعن محمد بن حاتم لا تكره ويقضي بقوله
ابي يوسف رحمه الله في الشفعة قتيده في التراجعية بما اذا كان الماخر غير متباح
اليه واستحسنه بحسب المشايخ وبطلته وهو الكراهة في الزكوة والحج والزيارة
المتحدة جوهره ولا حيلة في كلهم لا سقوط الحيلة بذاذية قال وطبناها
كثيراً فلم نجد لها اذا اشترى جماعة عقاراً او بايع واحد يتعلق الاخذ
بالشفعة بتبطلت لهم فالشفيع ان ياخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي لغيره
وهو ما اذا تعدد البايع واتحد المشتري لا يتعلق الاخذ بها بل ياخذ
الكل او يتركه لان فيه تفریق الصفقة على المشتري بخلاف الاقليات
الشفيع مقام احدهم فلم تفرق الصفقة بلافراق بين كونه قبل القبض
او بعده سمي لكل بعض ثمن او سمي لكل جملة لان العبرة هنا بالاتحاد
الصفقة لا بالاتحاد الثمن واعلم انه لو طلب الحصة فهو على شفيعته
ولو اشترى دارين او قريتين بمصرين صفقة اخذها شفيعهما
معا او تركها للاحدهما ولو اشترى بالمشرك والآخر بالمغرب جمع
ويأتى والمختبر في هذا اي العدد والاتحاد العاقد لتعلق حقوق العقدة
دون المالك ولو وكل واحد جماعة فالشفيع اخذ نصيب بعضهم
اشترى نصف دار غير مقسوم فقام المشتري البايع اخذ الشفع
نصيب المشتري الذي حصل له بالقسم وان وقع في غير جائز
في الامح وليس له اي للشفيع نقصها مطلقاً سواء قسم بمكة او بغيرها
على الامح لانها تم تامة القبض حتى لو قاسم الشريك كان للشفيع النصف
كما ذكره بقوله بخلاف ما اذا باع احد الشريكين نصيبه من دار مشتركة
وقاسم المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقصه كقصده
بيعه وهبته كما لو اشترى اثنان داراً وهما شفيعان ثم جاء شفيع ثالث
بعد ما اتسما بقضائهما او غير ذلك اي للشفيع ان ينقص القسم ضرورة

موجودة

صيرورة النصف ثلثا شرح وبيانته اختلف الجاهل المشتري في ملكية
 القادر التي يسكن فيها الشفع الذي هو الجار فالقول للمشتري لانه ينكر
 استحقاق الشفعة والجار تحليفه اي تحليف المشتري على العلم عند
 الجي يوسف رحمه الله وبه يعني كمالوا انكر المشتري طلب المواثبة فانه
 يحلف على العلم وان انكر المشتري طلب الاشهاد عند لقائه حلف
 المشتري على لبتات لانه لا يحيط به علماء دون الحرف حوى الزهري
 ولو بر هنا فبينة الشفع الحق وقال الجيوسف رحمه الله بينة المشتري
فروع باع ما في اجارة الغير وهو شفعها فان اجاز البيع
 اخذها بالشفعة والابطال الاجارة وان دها شري لطفه
 والاب شفع له الشفعة والوصى كالب **قلت** لكن في شرح
 المجموع ما يخالفه فتنبه لو كانت دار الشفع ملاصقة لبعض المبيع
 كان له الشفعة فيما لا منفعة فقط ولو فيه تفريق الصفقة البراء
 العام من الشفع يبطلها قضاء مطلقا لانه ان لم يعلم بها اذا اصبح
 المشتري البناء فجاء الشفع خيرا ان شاء اعطاه ما زاد الصنع وترك
 آخر الجار طلبه لكون القاضي لا يراها فهو معذور يهودي سمع بالبيع
 يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا **قلت** يؤخذ منه ان اليهودي
 اذا طلب خصم من القاضي حضارة يوم سبته فانه يكلفه الحضور
 ولا يكون سبته عذرا وهي واقعة الفتوى قاله المصنف رحمه الله
 وهي حينئذ واقعات الحسامي ادعى الشفع على المشتري انه احتال
 لا بطلها يحلف وقت الوهابية خلافة **قلت** وسند ذكره
 لان ابن المصنف في حاشيته على الاشباه ايقه بما لا مزيد عليه
 فليحفظ تعليق ابطالها بالشرط جائز لانه دعوى في رتبة الدار
 وشفعته فيها يقول هذه الدار داري وانا ادعيها فان صلت
 التي والا فانا على شفعتي فيها استولى الشفع عليها بلا قضاء
 ان اعتمد على قوله عالم لا يكون ظالما والا كانت ظالما شيئا على عهده

الرؤس العقل والشفعة واجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه
 الكل في الاشباه لا شفعة لمرتق عنائه صبحي شفع بلاولي لا تبطل
 شفعته وان نصب القاضي قيدا لطيلها جاز جواهر شري كرم اوله
 شفع غائب فاضربت الاشجار فاكلها المشتري ثم ارجع الشفع واخذه
 ان الاشجار وقت القبض ثمرة سقط بقدره والا لا حصة له
 من الثمر حينئذ مؤثرا مفرقا لوقفات الحسام وفي الوهابية

- وبأخذ فيما شري لصغير • ايت ووصى البلوغ يؤخر
- وليس له تفريق دارين بعتا • ولو عجز جارا والتفريق اجد
- وما من استسقاط التحيل سقطا • وتحليفه في النكاح لا ينكر

كتاب القسمة مناسبتها ان احد الشريكين
 اذا اراد الا فتراق باع فوجب الشفعة او قسم وهي لغة اسم للاقسام
 كالقدرة لاقتداء وشرعا جمع نصيب فتابع له في مكان معين وسببها
 طلب الشراكة او بعضهم الانتفاع بملكه على وجه الخصوص فللم يوجب
 طلبهم لا تصح القسمة ولكنها هو الفعل الذي يحصل به الافراز بين
 الانصبا كليل وذرع وشرطها عدم فوت المنفعة بالقسمة ولذا
 لا يقسم نحو الخائط والحمام وحكمها تعيين نصيب كل من الشريكين على حدة
 وتشتمل مطلقا على معنى الافراز وهو اخذ عين حقه وعلى معنى المبادلة
 وهي اخذ عوض حقه والافراز هو الغالب في المثلي وما في حكمه وهو
 العودى المتقارب فان معنى الافراز غالب فيه ايضا ان كان عن الحكمي
 والمبادلة غالبية في غيره اي غير المثلي وهو القيمي اذا تقرر هذا الاصل
 فباحث الشريك حصته بغيبة صاحبه في الأقل اي المثلي لعدم
 التفاوت لا الثاني اي القيمي لتفاوته في الحاقية مكمل وموزون
 بين حاضر وغائب او بالغ وصغير فاحذف الحاضر والبالغ نصيبه
 نفذت القسمة ان سلم حظ الآخرين والا لا كصبرة بين دهقان
 وزراع امره الدهقان بقسمها ان ذهب بما افوزه الدهقان والا

والتحيز هو

فهلاك الباقي عليها وان يحفظ نفسه اولاً فالهلاك على الذهقان خاصة
 كذا قال بعض المشايخ انتهى ملخصاً وان اجبر عليها اي على قسمة غير المتكفلين
 في متحد الجنس منه فقط سوى رقيق غير ملغى عن طلب الخصم فيجبر لها
 فيها معنى الافراد على ان المبادلة قد يجري فيها الجبر عند تعليق حق الغير
 كما في الشفعة وبيع ملك المذخور لوفاء دينه وينصب قاسم يرزق ذببت
 المال ليقتسم بلا اخذ اجر منهم وهو واجب وما في بعض النسخ واجب على
 وان نصب باجر المثل مح لا نه ليس بفضاء حقيقة فجاز له اخذ
 الاجرة عليها وان لم يجز على القضاء ذكره الخزانة وهو على عدد الرؤس مطلقاً
 لا انصبها خلا فالحق بالقسمة لانه اجرة الكيل والوزن بقدر الانصاف لهما
 وكذا سائر المؤون كاجرة الراعي والحمل والحفظ وغيرها شرح صحيح زاد في المثلث
 ان لم يكن للقسمة وان كان لها فعلى الخلاف لكن ذكر في الهدية بلفظ قيل وقوله
 فيما علقه عليه والقسمة يجب كونه عدلاً اميناً عالماً بها ولا يتعين واحد لها
 لئلا يتحكم بالزيادة ولا يشترك القسمة خوف تواطيهم ومحت برضا الشريك
 الا اذا كان بينهم صغير او مجنون لا نائب عنه او غائب لا وكيل عنه لعدم
 لزومها حينئذ الا باجازة القاضي او القائب او القسبي اذا بلغ او وليه هذا
 لو ورثة ولو شركاء بطلت منية المقتني وعينها وقسم نقل يوعون الله
 بينهم او ملكه مطلقاً او شراؤه صدق الشريعة فلا فرق في التقاضي بين
 شراؤه وارثه وملك مطلق **قلت** ومن النقل البناء والاشجار حيث
 لا تبدل المنفعة بالقسمة وان تبدلت فلا جبر قاله شيخنا
 رحمه الله وعقار يدعون شراؤه او ملكه مطلقاً فان ادعوا انه ميراث
 عنه زيد لا يقسم حتى يبرهنوا على موته وعدله وراثته وقال يقسم باعتباره
 كما في الصور لا فرق ولا ان يبرهنوا ان العقار مع المالك حتى يبرهنوا انه لهما
 اتفاقاً في الامتج لا نه يحتل انه معهما باجارة او اعادة فتكون قسمة حفظ
 والعقار محفوظ بنفسه ولو برهنوا على الموت وعدله الورثة وهو اى
 العقار **قلت** قال شيخنا رحمه الله وكذا المتقول بالاولى معها وفيه

صغير او غائب قسم بينهم ونصب قاض لها نظراً للقائب والصغيرة
 بدنه البيت على صل الميراث عنده ايضاً خلا فالحق كما مر فان برهن وارث
 واحد لا يقسم اذ لا بد منه حصته اثنين ولو احدهما صغير او موصوله او كانا
 اى الشر كاه مشتركين اى شريكاً بغير الارث وغائب احدهم لاذ في الشراء
 لا يصلح الحاضر خصماً عن الغائب بخلاف الارث او كان في صرة الارث
 العقار وبعضه مع الوارث الطفل والغائب او كان شيئاً منه لا يقسم للزوم
 القضاء على الطفل والغائب بلا حضم حاضر منهما وقسم المال المشترك بطيب
 احدهم ان انتفع كل حصته بعد القسمة وبطلب ذي الكثر ان لم ينتفع الا
 لقلته حصته وفيما نية يقسم بطلب كل وعليه الفتوى لكن المتوفى على
 الاقاله فعليها المعقول وان تصدرا لكل لم يقسم لبرضاهم لئلا يعود على
 موضوعه بالنقص وفي المجتبى حانوت لهما يعملان فيه احدهما القسمة ان امكن
 لكل ان يعمل فيه بعد القسمة ما كان يعمل فيه قبلها قسم والا لا وقسم عرضي
 اتخذ جنبها لا الجفسان بعضهما في بعض لوقوعها معا وضمة لا تميزا فيقيد
 التراضي دون جبر القاضى ولا الرقيق وحده للجنس التفاوت في الادنى
 وقال يقسم لو ذكورا فقط وان انا فقط كما يقسم الذل ورقيق المغمى ولا
 الجواهر للجنس تفاوتها والحمام والبيد والرحى والكتب وكل ما في مسمة
 صور البرصا لهم لما نزل ولوا زاد احدهما البيع واي الآخر لم يجبر على بيع
 نصيبه خلا فالملك رحمه الله وفي الجواهر ثم تقسم الكتب بين الورثة
 ولكن ينتفع كل بالمهاياة ولا تقسم بالكرام ولو برضاهم وكذا لو كان كتاباً
 ذا مجلدات كثيرة ولو تواضيا ان تقوم الكتب ويأخذ كل بعضاً بالقيمة
 لو كان بالتواضى جاز والا لا وفي القارظانية دارا وحانوت بين اثنين
 لا يمكن قسمتها تشاجرافيه فقال احدهما لا اكرى ولا انتفع وقال الآخر
 اريد ذلك امر القاضى بالمهاياة ثم يقال لمن لا يريد الانتفاع ان شئت
 فانتفع وان شئت فاعلق الباب دور مشتركة او ذروضية او دار
 رحا نوبت قسم كل واحد منهما منفردة مطلقاً ولو متلازمة او في محلتين

او مصرين مسكينين اذا كانت كلها في مصر واحدا ولا قال ان الكل في مصر
واحد فالرأي فيه للقاضي وان في مصرين فنقولها كقولهم ويصور القاسم بالقسم
على قسطاس ليوفيه للقاضي ويعقد له على سهام القسمة ويوزعها ويقسمها
ويغز كل نصيب بطريقه وشربه ويلقب الا نصيبا بالاول والثاني والثالث
وهلم جزا ويكتب اسامهم ويقرع لتطيب القلوب فمن خرج اسمه اوله
السهم الا قال ومنه خرج ثانيا فله الثاني الى ان ينتهي الآخر واعلم ان الداهم لا
تدخل في القسمة كفقار ومنقول الا برضاهم فلو كان ارض وبناء قسم بالقيمة
عند الثاني وعند الثالث يردن العرصه بمقايمة البناء فان بقي فضل ولا يمكن
التسوية رد الفضل دراهم للضرورة واستحسنه في الاختيار قسم ولا حرج
مسيل ماء او طريق في ملك الآخر والحال انه لم يشترط في القسمة صرف عنه
ان امكن والا فسخت القسمة اجماعا واستوفت ولو اختلفوا فقال بعضهم
ابقيناه مشتركا كما كان ان يكن افراد كل فعل كما بسطه التليقي اختلفوا في مقدار
عرض الطريق جعل عرضها فله عرض باب الدار بطولها واما في الارض بقدر
مقدار النور فيلحق اي ارتفاعه حتى يخرج كل واحد منهم جناحا في نصيبه
ان فوق الباب لا في ما دونه لانه قد طول الباب في الهوى مشترك والبناء
على الهوى المشترك لا يجوز الا برضا الشركاء خلافيه ولو شرطوا ان يكون
الطريق في قسمة القار على التقاوت جاز وان وصليته كان سهامهم في
في الدار متساوية وذلك لان القسمة على التقاوت بالتراضي في غير احوال
الربوية جائزة بخلاف قسمة التبن بالاكراد لانه ليس بوزن في العنت بالسرعة
على الصحيح بل بالقيتان او الميزان لانه وزني وسفل له اي فوفه على مشتركان
وسفل مجرد مشترك والعلو لاخر وعلى مجرد مشترك والتسفل لاخر وقول
كل واحد من ذلك على حدة وقسم بالقسمة عند محمد رحمه الله وبه يفتي انكر
بعض الشركاء بعد القسمة استيفاء نصيبه وشهد القاسم بالاستيفاء
لحقه يقبل وان قسما باجر في الامتج ابن ملك ولو شهد قاسم واحدا لانه فرخ
ولو ادعى احدهم انه نصيبه شيئا وقع في يده حصة غلطه وقد كان اقرب بالاستيفاء

بطوله

اوله

اوله يقربه ذكره البرجندى لم يصدق الا ببرهان او اقرار الخصم ونكوله فلو قال
الا بيمينه لعنت ولا تناقض لانه اعتمد على فعل اليمين ثم ظهر غلطه وان
قال قبضته فاحض شريكه بعضه وانكر شريكه ذلك حلف لانه منكر وان
قال قبل اقراره بالا استيفاء اصابني من ذلك كذا وكذا ولم يسلك الى وكذا
شريكه تخالفا وتضيخ القسمة كاختلاف في قدر المبيع ولو اقسما دارا
واصاب كلا طائفة فادعى احدهما بيتا في يد الآخر انه من نصيبه وانكر
الآخر فعليه البينة لانه متع وان اقامها فالعبارة لبينة المدعى لانه
خارج وان كان قبل الشهادة على القبض تحالفا وفسخت وكذا لو اختلفا
في الحدود وان استحق بعض معين من نصيبه لا تفسخ القسمة اتفاقا
على الصحيح وفي استحقاق بعض شايع في الكل تفسخ اتفاقا وفي
استحقاق بعض شايع من نصيبه لا تفسخ جبر خلافا للثاني بل
المستحق منه يرجع بحصة ذلك في نصيب شريكه ان شاء وانفص
القسمة دفعا للضرورة التوقيف **قلت** بقي هذا العمل هو
ان يستحق بعض من نصيب كل واحد فان كان شايعا فسخت وان
معينا فان تساويا فظاهر والا فالعبارة لذلك لا ايد كما مر فلذا لم
يفردها بالذكر ظهر دين في التركة المقسومة تفسخ القسمة الا اذا
قصور اي الدين او ابراء الغرماء ذمم الورثة او بيع منها اي في التركة
ما يقضي به الزوال المانع ولو ظهر عين فاحش لا يدخل تحت التقويم
في القسمة فان كانت بقضاء بطلت اتفاقا لانه تصوق القاضي مقيد
بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي تبطل ايضا في الامتج لان شرط
جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها خلافا لتصحيح الخلاصة
قلت فلو قال كالكسر تفسخ لكان اولي وتسمع دعواه ذلك اي
ذكر من الغبن الفاحش ان لم يقرب بالا استيفاء وان اقرب لا تسمع دعوى
الغلط والغبن للتناقض الا اذا ادعى الغصب فتسمع دعواه وكامة
في الخانية ادعى احد المتقاسمين للتركة دينيا في التركة تسمع دعواه لانه



تناقض لتعلق الدين بالمعنى والمسمى بالصورة ولو اذعى حينما باي
سبب كان لا تسمع للتناقض اذا لا قدام على القسمة اعتراف بالشركة
وفي الخاتمة اقسما دارا وارضا ثم ادعى احداهما في قسم الآخر بناء
او تحلا زعم انه بناء او عرسه لم يقبل بينته وفقت شجرة في نصيب
احدهما اعضاها متداوية في نصيب الآخر ليس له ان يجبره على قطعها
به يفتى لا تدرى استحقاق الشجرة باعضائها اختيار بنى احدهما او احدا الشريكين
بغير اذن الآخر في عقار مشترك بينهما فطلب شريكه رفع بناء قسم
العقار كان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعت والا هدم البناء حكم
الغرض كذلك بزيادة القسمة تقبل التفضيل فلو اقسما واخذوا حصصهم
ثم تراصوا على الاشياء بينهم مخرج وعادت الشركة في عقار وغيره
لان قسمة التراص مبادلة ويصح فسخها ومبادلتها بالتراص بزيادة
المقبوض بالقسمة الفاسدة لقسمته على شرط هبة او صدقة او بيع
من المستور وغيره يثبت الملك فيه ويفيد جواز التصرف فيه لقابضه
ويضمنه بالقيمة كالمقبوض بالثمن او الفاسد فانه يفيد الملك كما مر في باب
وقيل لا يثبت جزم بالقبول في الاشياء وبالأول في التوازي والفتنة
ولو تهايا في سكنى دار واحدة يسكنها بعضا فذا بعضا وهذا
شهادة او شهودا ودارين يسكن كل دارا او في خدمة عبد يخدم هذا
يوما وذا يوما او عبيدين يخدم هذا وهذا والاخر الاخر او في غلة دار او دارين
كذلك صح التهايا في الوجه الستة استحسانا اتفاقا والا مخرج ان القامني
يهاين بينهما جبرا بطلب احدهما ولا تبطل بوجوب احدهما ولا يجوز لوطب
احدهما القسمة فيما يقسم بطلت ولو اتفقا على ان نفقة كل عبد على من
يخدمه جاز استحسانا بخلاف الكسوة وما زاد في نوبة احدهما في الدار
الواحدة مشترك لا في الدارين ويجوز في عبد ودار على السكنى والخدمة
وكذا في كل مختلفي المنفعة مشتركين وتامة فيما علقته عليه ولو تهايا
في غلة عبد او غلة عبيدين او تهايا في غلة بعل او بعلين او في ركوب

بعل

بعل او بعلين او في غلة شجرة او في لبن شاة لا يصح في المسائل الثمان وحيدة
الثمان ونحوها ان يشتري حظا شريكه ثم يبيع كلها بعد مضي نوبته او يتفقد
باللبن بمقدار معلوم استقرضا لنصيب صاحبه اذ فرض المشاع جاز
فروع القرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك
وان لحفظ النفس فعلى عدد الرؤوس ولا يدخل صبيان ونساء
فلو غرر السلطان قرية تقسم على هذا ولو صنف الفرق فاتفقوا على
القاء امتعة فالغرم بعدد الرؤوس لانها لحفظ النفس المشتركة
اذا اهدم فابى احدهما العمارة ان احتمل القسمة لا جبر وقسم والا بئى
ثم اخرجوا يرجع بما انفقته لو بامر قاض والا فيقيمة البناء وقت البناء
له التصرف في ملكه وان تضر رجاءه في ظاهر الرواية الكل في الاشياء
وفي المجتبى وبه يفتى وفي السراجية الفتوى على المنع قال المصنف
فقد اختلف الافتاء وينبغي ان يقول على ظاهر الرواية انتهى **قلت**
ومر في متفرقات القضا وفي الوهانية وشرحها
• ولو زرع الانسان ارضا بذاره • فليس له ان يضره لو يضره
• وحيط له اهل فحملا واحدا • ولا حمل فيه قبل ليس يضر
• وما لشريك ان يعطي حيطه • وقيل التعلل جاز في حصر
• ومنوع قسم عند منع مشاركة • من الزرع قاض مخرج نفعه
• وينفق في المختار راض باذنه • ويمنع نفعه ان يضره
• وحظ منفق بالاذن منه حكم • وحظ قيمة ان لا يضره المهر
كتاب المزارعة مناسبتها ظاهرة هي لغة
مفاعلة من الزرع وشرعا عقد على الزرع ببعض الخارج واركانها
اربعة ارض وبذر وعمل وبقر ولا تفتح عنده الامام لانها كقفير الطمان
وعندها تفتح وبه يفتى للحاجة وقياسا على المضاربة بشرط ثمانية
صلاحية الارض للزراعة واهلية العاقدين وذكر المدة اي مدة متعارفة
فتفسد بما لا يمكن فيها منها وبما لا يعيش اليها احدهما غالبا وقيل في بلادنا

تصح بلا بيان مدة ويقع على اقل ذرع واحد وعليه الفتوى بجنبه بزاريه
 واقرة المصنف رحمه الله ذكرب البذر وقيل يحكم العرف وذو حنيفة
 لا قدره لعلمه باعلام الارض وشرطه في الاختيار وذو قسطنطين
 الآخر ولو يتناظر رب البذر وسكتا عن حفظ العامل جاز استئصالها
 وبشرط التخلية بين الارض ولومع البذر والعامل وبشرط الشركة في
 الخارج ثم نزع على الاخير بقوله فتبطل ان شرط احدهما فقرات
 مسماة او يخرج من موضع معين او رفع رب البذر بذر او رفع
 الخراج الموظف وتنصيف الباقي بعد نفعه بخلاف شرط رفع خراج
 المقاسمة كثلث او ربع او شرط رفع العشر للارض واحدها لامة مشاع
 فلا يؤدي الى قطع الشركة او شرط التين لاحدهما والآخر تبطل
 لقطع الشركة فيما هو المقصود او شرط تنصيف الحب والتين لغير رب
 البذر لانه خلاف مقتضى العقد او شرط تنصيف التين والحب لاحدهما
 لقطع الشركة في المقصود وان شرط تنصيف الحب والتين لصاحب البذر
 كما هو مقتضى العقد ولم يتفرص للتين صححت والتين لرب البذر وقيل
 بينهما تبعا للحب كذا قال المصنف رحمه الله تبعا للصله وغيره لكن اعترض
 الملتقى الثاني حيث قدمه والتين بينهما وقيل لرب البذر **قلت**
 وفي شرح الوهبانية عن القينة المزارع بالربع لا يستحق من التين شيئا
 وبالثلاث يثبت النصف وكذا صححت لو كان الارض والبذر لزيد
 والمار والبقر للآخر والارض له والباقي للآخر والعمل له والباقي للآخر
 فهذه الثلاثة جائزة وبطلت في اربعة اوجه لو كان الارض والبقر لزيد
 والبقر والبذر له والآخران للآخر او البقر والبذر له والباقي للآخر فبطلت
 بالتقسيم العقلي سبعة اوجه لانه اذا كان في احدهما احدها والثلاثة
 في الآخر فهي اربعة واذا كان في احدهما اثنان واثنان في الآخر فهي ثلثة
 ومتى دخل ثالث فاكثرت بحصته فسدت واذا صححت فالخراج على الشرط
 ولا شيء للعامل ان لم يخرج شيء في التيج ويجوز من الجعن المضى الرب البذر

في التيج

فلا يجبر قبل القائه وبعده يجبر ذرو متى فسدت فالخراج لرب البذر
 لانه نماء ملكه ويكون للآخر اجر مثل عمله او ارضه ولا يزداد على الشرط
 وبالغا ما بلغ عند محكم وجه الله وان لم يخرج شيء في الفاسدة فان كان
 البذر من قبل العامل فعليه اجر مثل الارض والبقر وان كان من قبل البذر
 فعليه اجر مثل العامل حاوفا ولو امتنع رب الارض من المضى فيها وقرب
 العامل في الارض فلا شيء له لكرابه حكما في القضاء اذ لا قيمة للنافع وسبب
 ديانة فيفتي بان يوفيه اجر مثله لضروره وتنسخ المزارعة بدلين مخرج
 الى بيعها اذ الم ينبت الزرع لكن يجبر ان يسق من المزارع ديانة اذا عمل
 كما مر اما اذا نبت ولم يستحصل له ربع الارض لتعلق حق المزارع حتى لو
 اجاز جان فان مضت المدة قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل نصيبه
 من الارض الى ادراكه اي الزرع كما في الجارة بخلاف ما لو مات احدهما قبل
 ادراك الزرع حيث يكون الكل على العامل او وارثه لبقاء العقد استمسا
 كما سيحكي دفع رجل ارضه الى آخر على ان يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفين
 كذلك فعلا على هذا المزارعة فاسدة ويكون الخراج بينهما نصفين
 وليس للعامل على رب الارض اجر لشركته وفيه العامل يجبر عليه اجر نصف الارض
 لصاحبها لفساد العقد وكذا لو كان البذر ثلثاه في احدهما وثلثه في الآخر
 والربع بينهما نصفين او على البذر هما فهو فاسد ايضا لا شراطة لاعادة
 في المزارعة عمادية واعلم ان نفقة الزرع مطلقا بعد مضي مدة المزارعة
 عليهما بقدر المحصص واما قبل مضيتها فكل عمل قبل انتهاء الزرع كنفقة
 بذر ومؤنة حفظ وكري نهر على العامل ولو بلا شرط فاذا انتهت يعني
 ما لا مشركا بينهما فيجب عليهما مؤنته كحصاد ودياس كذا اقروا المصنف
 رحمه الله وحمل عليه اصل صدر الشريعة فليحفظ فان شرطاه على الحال
 فسدت كما لو شرطاه على رب الارض بخلاف ما لو مات رب الارض الزرع
 بقول فان العمل فيه جميعا على العامل او وارثه لبقاء مدة العقد والعقد
 يوجب على العامل عملا يحتاج اليه الى انتهاء الزرع كما مر ولو مات

والخراج بينهما

قبل البذر بطلت ولا شيء لكراهة كما مر وكذا لو فسخت بين خروج مجتبى
 وصح اشتراط العمل كحصاد ودياسة ونسب على العامل عند الثاني المتعاقب
 وهو المصحح وعليه الفتوى ملتقى الغلة في المزارعة مطلقا ولو فاسدة
 امانة في يد المزارع ثم فسخ عليه بقوله فلا ضمان عليه لو هلكت الغلة
 في يده بلا صنعة فلا تصح بها الكفالة لعدم كونه كغلة بحصته ان استهلكها
 تحت المزارعة والكفالة ان لم تكن على وجه الشرط والاشد في المزارعة
 خاتمة ومثله في الحكم المعاملة اي المساقاة فان حصته المدهقان في يد
 العامل امانة واذا قصص المزارع في سقي الارض حتى هلك الزرع بهذا
 السبب لم يضمن المزارع في المزارعة الفاسدة ويضمن في التخيير لوجوب
 العمل عليه فيها كما مر وهي في يده امانة فيضمن بالتقصير في السراية
 كما تركه السقي عما حتى يفسد الزرع من وقت ما تركه السقي قيمة ثابتا
 في الارض وان لم يكن للزرع قيمة قومت الارض مزورة وغيره من زرع
 فيضمن فضل ما بينهما **فروع** آخر الاكاد لسقي ان تأخير المصداق
 يضمن والا ضمن بشرط عليه الحصاد فتفاضل حتى هلك ضمن الا ان
 يؤخر تأخير المعتاد اترك حفظ الزرع حتى اكله الدواب ضمن فان لم
 يرد الجراد حتى اكله كله ان امكن طرده ضمن والا لا يزاوية زرع ارض
 رجل بلا امره طال به بحصته الارض فان كان العرف جري في تلك القرية
 بالنصف او بالثلث او بخلافه وجب ذلك حث بين رجلين اجازها
 ان يستقيه اجير فلو فسد قبل دفعه للمالك وامدة بذلك ثم امتنع من جوارحه
 البذر على المزارع ثم زرعه اديت الارض ان على وجه الاعانة فمزارعة
 والا فنقص لها دفع الارض المستأجرة في التجر مزارعة جاز ان البذر
 من المستأجر ومعاملة لم يجر استأجر ارضا ثم استأجر صاحبها ليعمل
 فيها جاز الكل من من المصنف عليه **قلت** وقته في آداب حث
 البهيمة مغريا للامانة يستأجر في صبيح امر البستان وغفل حتى دخل الماء
 وتلفت الكروم والحيطان قال يضمن الكروم لا الحيطان ولو فيه حصص

ضمن

ضمن الحصص لا العتب لنهايته فصار حفظ عليها **قلت** وقال يضمن
 العتب في عرفنا انتهى نفق بلا اذن الاخر ولا امر قاض فهو مشرع كرمه
 دار مشرعة مات العامل فقال وارثه انا عمل المزارع يستحصل فله ذلك
 وان اخرجت الارض ملتقى وفي الوهبانية

- وياخذ ارضا لليتيم وصيته • مزارعة ان كان ما هو يبذر
- ولو قال بذر الارض من مزارع • له القول بعد الحصد المصنف

كتاب المساقاة

بلغة اهل المدينة فهي لغة وشرعا معا قدة ذفع الشجر والكروم وهل
 المراد بالشجر ما يعمر غير الممر كالخمر والصفاف لمراره الحمن يصلح جزء
 معلوم من ثمرة وهي كالمزارعة حكمها وخلافها وكذا اشتراط تمكن هذا يخرج بيان
 البذر ومنه الآتي اربعة اشياء فلا تشتط هذا اذا امتنع احدهما بغير عليه
 اذا لا صور تخلف في المزارعة كما مر واذا انقضت المدة وترك بلا اجر وعمل
 بلا اجر وفي المزارعة باجر واذا استحق النخيل يرجع العامل باجر مثله
 وفي المزارعة بقعة الزرع والرابع بيان المدة ليس بشرط هنا استعانة
 للعلم بوقته عادة وحينذ يقع على اقل ثم يخرج في اقل السنة وفي اقل
 على ادراك بزرها ان الرغبة فيه وحده فان لم يخرج في تلك السنة
 ثم فسدت ولو ذكروا مدة لا يخرج الثمرة فيها فسدت ولو تبلغ الثمرة
 فيها فلا ينفع من عدم التيقن بفوات المقصود فلو خرج في الوقت
 المستحق فعلى الشرط لصحة العقد والا فسدت فللعامل اجر المثل ليدوم
 عمله الى امدالة الثمرة ولو دفع غراسا في ارض لم تبلغ الثمرة على ان يصلحها
 فخرج كان بينهما نقصد هذه المساقاة ان لم يذكر احوال معلومة وان ذكر ذلك
 صح وكذا لو دفع اصول وطبقة في ارض مساقاة ولم يستم المدة بخلاف الرتبة فانه
 وان لم يستم المدة ويقع على اقل جزء يكون ولو دفع طبقة انتهى جوارها على ان يعمر
 عليها حتى يخرج بزرها ويكون بينهما نصيبين جاز بلو بيان مدة والطبقة لصاحبها
 ولو شرط الشركة فيها اي الطبقة فسدت لشرطها الشركة فيما لا ينوب عليه وتصح

في الكرم والشجر والرطب المواد منها جميع البقول واصل الباذنجان والتفاح
 وخصها الامام الشافعي رحمه الله في الكرم والتفاح لوفيه اي الشجر المذكور
 ثمرة غير معدة يعني تزيد بالعمل وان معدة قد انتهت لا تصح كالزراعة
 لعدم الحاجة دفع ارضا بيضا معة معلومة ليغرس وتكون الارض والشجر
 بينهما لا تصح لا بشرط الشركة فيما هو موجود قبل الشركة وكان كفتير
 الطحان فتفسد والنزول والغرس لرب الارض تبعا لرضه ولا حرقية غرسه
 يوم الغرس ويجوز مثل عمله وحيلة الجواز ان يبيع نصف الفرس ونصف
 الارض ويستأجر ربة الارض العامل ثلاث سنين مثلا بشيء قليل لعمل
 في نصيبه صدر الشريعة ذهبت الرمح بنواة رجل والقاه في كره آخر
 فنبت منها شجرة فهي لصاحب الكرم اذ لا قيمة للنواة وكذا لو وقعت
 خوخة في ارض غيره فنبتت لان الخوخة لا تنبت الا بعد ذهاب لحمها
 وتبطل المساقاة كالمزارعة بموت احداهما ومضى مدتهما والثمرتي
 هذا قيد لصورت الموت ومضى المدّة فان مات العامل بقوه وتثبته
 ان شاءوا حتى يهلك الثمر وان كره الدافع اي ربة الارض وان ارادوا
 القلع لم يجز وعلى العمل وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان كره
 ورثة الدافع دفعا للضرر وان ماتا فالحيار في ذلك لورثة العامل
 كما مر وان لم يميت احدهما بل انقضت مدتها اي المساقاة فالحيار للعامل
 ان شاءوا عمل على ما كان وتفسخ بالهبة كالمزارعة كافي الاجارات ومنه
 كون العامل عاجزا عن العمل وكونه سارقا يخاف على ثمره وسفوفه منه
 دفعا للضرر **فروع** ما قبل الاذن كسقي وتلقيح وحفظ فعمل العاقل
 وما بعده كحذاء **حفظ** فليحفظا ولو شرط على العامل فسدت اتفاقا
 ملتقى والاصل ان ما كان من عمل قبل الادراك كسقي فعلى العامل وبعده
 كحصاد فعليه كما بعد القسمة فليحفظا دفع كرمه معاملة بالنصف
 ثم زاد احدهما على النصف ان زاد ربة الكرم لم يجز لانه هبة شاع
 يقسم وان زاد العامل جاز لانه اسقاط دفع الشجر لشريكه مساقاة

لم يجز

لم يجز فلا اجر له لانه شريك فيقع العمل لنفسه وفي الوهبانية قال
 وما المساقاة ان يساقى غيره • وان اذن المولى له ليس ينكر
 • واية نشاة دون ذبح • وابن المساقاة والمزارع يكون
كتاب الذبايح مناسبتها للمزارعة كونها آتلافا في
 الحال لا انتفاع بالنبات والتمر في المال الذبيحة اسم ما يذبح
 كالذبح بالكسر وما الذبح فقطع الوداج حرم حيوان في شاة الذبح
 خرج السمك والجراد فيحلان بلا ذكوة ودخل المتدنية والبطيخة وكل
 ما لم يذكر ذكاه شرعيا اختياريا كان او اضطراريا وذكوة الضرورة
 جرح وطعن وانهار دم في اي موضع وقع في البدن وذكوة الاختية
 ذبح بين الحلق واللبة بالفتح المنخر من الضد وعروقه الخلقوم كله
 وسطه واعلاه واسفله وهو مجرى النفس على الصحيح والمري وهو
 مجرى الطعام والشراب والودجان مجرى الدم وحل المذبح بقطع
 اي ثلاث منها اذ لاكثر حكم الكل وهل يكفي قطع اكثر الكل منها
 خلاف ومصحح البرازي قطع كل حلقوم ومري واكثر ورجح وسيجي
 يكفي من الحيوة قد مر ما يبق في المذبح وحل الذبح بكل ما افرى
 الوداج اراد بالوداج كل الاربعة تغليبا وانهار الدم اي اساله
 ولو بنار او بليطة اي قشر قصب او مؤدة هي حجر ابيض كالسكين يذبح
 بها الاسن او ظفرا قاتمين ولو كانا من ذوات عيون حل عندنا مع الكراهة
 لما فيه من الضرر بالحيوان كذبحه بشفرة كبيرة ونذيب احواد شفرة
 قبل الاضجاع وكره بعده كالجرب جملها الى المذبح وذبحها في قفاها
 ان بقيت حية حتى تقطع العروق ولا ليرتحل لموتها بلا ذكوة والنزع
 بفتح فسكون بلوغ السكين التخاع وهو عرف ابيض في غمط الرقبة
 وكره كل تعذيب بلا فا ذكوة مثل قطع الراس والسليج قبل ان يتجدد
 اي تسكن عن الاضطراب وهو تفسير بالانهم كما لا يخفى وكره ترك
 ترك التوجه الى القبلة لمخالفة السنة وشرط كون الذابح مسلما حلالا

خارج الحرم ان كان صيدا فصيد الحرم لا تحل له الذكوة في الحرم مطلقا
او كتابيا ذميا او حربيًا الا اذا سمع منه عند الذبح ذكر المسيح فتحل ذكواته
ولو الذابح مجنون او امرأة او صبي يعقل التسمية والذبح ويقدر او
اقلع او اهزس لا تحل ذبيحة غير كتابي من وثني وبنو بني ومرتد
وجنني وجبري لو ابوه يسيئ ولو ابوه جبري اهلت اشباهه لانه صار كمرتد
قريبه بخلاف يهودي او مجوسي تنصرت لا تقدر على ما انتقل عليه
عنه فاعتبر ذلك عند الذبح حتى لو تعمس يهودي لا تحل ذكواته
والمولود بين مشرك وكتابي ككتابي لانه اخف وتارك التسمية عمدا
خلاف الشافعي رحمه الله فان تركها ناسيا حل خلاف مالك رحمه الله وان ذكر
مع اسمه تعالى غيره فان وصل بلا عطف كره كقوله بسم الله الله تقبل
من فلان او مني ومنه بسم الله في رسول الله بالرفع لعدم العطف
فيكون مبتدأ لكن يكره للوصل صورة ولو بالجر والنصب جرم ذكر قيل
هذا اذا عرف النحو والوجه ان لا يعتبر الا عواب بل يحرم مطلقا بالوطء
لعدم العرف فيبقى كما افاده بقوله وان عطف حرمت نحو بسم الله وسم
فلان او فلانة لانه اهل به لغير الله قال عليه الصلوة والسلام موطنان
لا اذ كونهما عند الخطاس وعند الذبح فان فصل صورة ومعنى كالدعاء
قبل الاضجاع والدعاء قبل التسمية او بعد الذبح لا يابس به لعدم القوان
اصلا والشروط في التسمية هو الذكر الحالص عن شوب الدعاء وغيره فلا
يحل بقوله اللهم اغفر لي لانه دعاء وسؤال بخلاف الحمد لله وسبحان الله
مريداه التسمية فانه يحل ولو عطس عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل في الذبح
او قصد التسمية بخلاف الخطبة حيث يجزئ **قلت** ينبغي حمله على
ما اذا نوى والة لا يوفق بينه وبين ما مر في الجملة فتأمل والمستحب
ان يقول بسم الله الله اكبر بلا واو وكره بها لانه يقطع فور التسمية
كما عزاه الزبيدي العلواني وقال قلبه والمتداول المنقلى عن النبي صلى الله
عليه وسلم بالواو ولو سمي ولم تحضره النية صح بخلاف ما لو قصد بها

التبرك

التبرك في ابتداء الفعل او نوى بها امر آخر فانه لا يصح فلا تحل كما لو قال
الله اكبر واراد به متابعة المؤذن فانه لا يصير شارعا في الصلوة بزازية
وفيها وتشترط التسمية في الذابح حال الذبح او الوحي لصيد والارسال
او حاله وضع الحديد لحمار الوحش اذا لم يقدر على طلبه كما سيجي والمعتبر
الذبح عقب التسمية قبل تبدل المجلس حتى لو اضجع شاتين احدهما فوق
الاخرى فذبحهما ذبحة واحدة بتسمية واحدة خلا بخلاف ما لو ذبحها
على التعاقب لان الفعل بتعدد فتتعدد التسمية ذكره الزبيدي في
الصيد ولو سمي الذابح ثم اشتغل باكل وشرب ثم ذبح ان طأ وقطع
الفور حرم والة لا وحده الطول ما يستكفه القاطر واذا احده الشفرة
ينقطع الفور بزازية وحيت بالحاء بخلاف بل في اسفل العنق وكره ذبحها
والحكم في بقرو غنم عكسه فنذير ذبحها وكره نخوها لترك السنة
ومنع ما لا رحمه الله ولا بد منه ذبح صيد مستأش لان ذكوة المضطار
انما يصار اليها عند العجز عن ذكوة الاختيار وكفى جرح يعم كبقرو غنم
تؤحش فيخرج كصيد او تقدر ذبحة كان تردى في بئر او نذا وصالح حتى
لو قتله المصولة عليه مريدا ذكاته حل في النهاية بقرة تقسرت ولادتها
فادخل برها يده وذبح الولد وان جرحه في غير محل الذبح ان لم يقدر على
ذبحه حل وان قد **قلت** ونقل المصنف رحمه الله ان من التقدر
ما لو ادرك صيده حيا واشرف ثوره على الهلاك وضاق الوقت على الذبح
او لم يجد آلة الذبح فخرجه حل في روايته ومنظومة النفس قول الله
ان الجنين مفرد بحكمه . لم يندك به ذكاة امه .
فحذف المصنف رحمه الله ان وقال ان تم خلقه اكل لقوله عليه السلام
ذكوة الجنين ذكوة امه وحمله الامامة على التشبيه اي ذكوة امه بدليل
ردى بالتشبي وليس في ذبح الام اصناعه الولد لعدم التيقن بموته ولا يحل
ذونا ب يصيد بنابه فخرج نحو البعير ويحلب يصيد بمخلبه اي طفره
فخرج نحو الحامة في سبع بيان الذي ناب والتشبع كل مختطف مشتهب

جارج قاتل عادة او طير بياض لذي فحلبل ولا الحشرات هي صفار
دواب الارض واحد حشرة والمخرا لاهلية مخلوق الوحشية فانها
ولسبها حلال والبقل الذي امة حمارة فلو امة بقرة اكل تقا قاقا ولو فرسا
فكامة الخيل وعند ما والشافعي رحمه الله تعالى وقيل ان ابا حنيفة
رضي الله تعالى عنه رجع عن حرمة قبل موته بثلاثة ايام وعليه الفتوى
عامة دية ولا يابس بلسنها على الارجح والصنيع والتغلب لان لها نايما
وعند الثلاثة يخن والسلمو حارة برية وبحرية والغراب لا يقع الذي
ياكل الجيف لانه ملحق بالجنايت قاله المصنف رحمه الله ثم قال والجيف
ما تستحبته الطباع السليمة والغواف بوزن غراب الشريعة غوافا
قاموس والفيل والضب وما روى في اكله بحول على الابتداء واليربوع
وابن عرس والرخم والبغات هو طائر ذو لون القمح يشبه الرخم وكلها
من سباع البهائم وقيل الخفاش لانه دوناب ولا يحل حيوان مائي الا السمك
الذي مات باقة ولو متولد في ماء بخس ولو طاف في مجرورة وهبانية
غير الطافي على وجه الماء الذي مات حتف انفه وهو ما بطنه من فوق
ولو ظهره من فوق فليس بطاف فيؤكل كما يؤكل ما في بطن الطافي وما
مات بجو الماء او برده وبربطه او القاء شي في مائة وهبانية
والا الجريث سمك اسود والمار ما هي في صورة الحية وافردهما
بالذكور الخفا وخلافه في حلال الله وحل الجواد وان مات حتف انفه بخلاف
السمك وانواع السمك بلا ذكوة الحديث اختلفت لنا ميتتان السمك والجواد
ودان الكبد والطحال بكسر الطاء وحل غراب الزرع الذي ياكل الحب
والارنب والعققي هو غراب يجمع بين اكل الحب والجيف والاربع
حله معها اي الزكوة وذبح ما لا يؤكل يظهر لحمه وشحمه وجلده تقدم
في الطهارة ترجيح خلافه الى الادمى والخنزير كما مر ذبح شاة مريضة
فتموت او خرج الدم حلت والا لان لم تد رجيوته عند الذبح وان علم
حيوته حل مطلقا وان لم يتحرك ولم يخرج الدم وهذا يثبت في متخفة

اليربوع
وان عرس
من سباع
الذي مات
غير الطافي
ولو ظهره
مات بجو
والا الجريث
بالذكور
السمك
ودان الكبد
والارنب
حله معها
في الطهارة
فتموت او
حيوته حل

فمن اسود
كالخفاش
الجيفة
ان جناحه
البرية
الطهارة
لا تد رجيوته
في مائة
مرايا
بيضان

ومردية

ومردية ونطيحة والذي فقد الذئب بطنها فزكوة هذه الاشياء
تحلل وان كانت حياتها خفية وعليه الفتوى لقوله تعالى الا ما ذكركم
من غير فصل وسيجي في السيد ذبح شاة لم تد حياتها وقت الذبح
ولم يتحرك ولم يخرج الدم ان فتحت فاهها لا تؤكل وان ضمتها اكلت
وان فتحت عينيه لا تؤكل وان ضمتها اكلت وان مدت رجلها لا تؤكل
وان قبضتها اكلت وان نام شعرها لا تؤكل وان قام اكلت لان الحيوان
يسترخي بالموت فتفتح فم وعين ومقجل ونوم شاة مائة الموت لانها
استرخاء ومقابلها حركات تختص بالحي فدل على حيوته وهذا
كله اذ لم تعلم الحيوة فان علمت حيوتها وان قلت وقت الذبح اكلت
مطلقا بكل حال زيلقي سمكة في سمكة فان كانت المظرفة صحيحة حلتا
يعني المظرفة والظرف لموت المبلوعة بسبب حادث ولا تكن صحيحة
حل الظرف لا المظرف كما لو خرجت من دبرها لا سمكتها عند خروجها
وقد غيّر المصنف رحمه الله عبارة متنه الى ما سمعته ولو وجد فيها
دثرة ملكها حلالا ولو خافا او دينا امضروا لا وهو لقطعة ذبح لقدره
الامير ومخوه كواحد من العظام يحرم لانه اهل به لغير الله ولو وصلية
ذكر اسم الله تعالى ولو ذبح للضيف لا يحرم لانه سنة الخيل عليه الصلوة
والسلام والكرام الصيف اكرام الله والفارقة ان قدمها لياكل منها كانت
الذبح لله والمنفعة للضيف اولوليمة والذبح وان يقدتها لياكل
منها بل يدفعها لغيره كان لتعظيم غير الله فمحرّم وهل يكفر قولان
بنازيه وشرح وهبانية **قلت** وفي صيف المشية انه يكره ولا
يكفوله قاله نسى الظن بالمسلم انه يتقرب الى الادمي بهذا النحر
ونحوه في شرح الوهبانية عن الفخيرة وتظلم فقال
• وفاعله جمهورهم قال كافر • وفصل واسما يحل ليس بكفر
العصق يعني الجزء المنفصل من الحي حقيقة وحكالة مطلق كما
فينصرف للكامل كما حققه في تنوير البصائر **قلت** لكن ظاهر المتن

ون

التعظيم بدليل الاستثناء فتأمل كميته كالذن المقنونة والشراقة
 التي في حق صاحبه فظاهر وان كثرة اشياء من الطهارة وهو المختار كما في
 تنوير البصائر لا من مذبح قبل موته فيحل اكله لو من الحيوان المأكول
 لان ما بقي من الحيوة غير معتبر بزيادة **قلت** لكن يكره كامة وحورثا

- في الطهارة قول **الوهابية**
- وقوله لئلا يلم البغال وانها • من الخيل قطعوا الكراهة تذكر
 - وان ينزك كل فوق عنزها • نتاج له داس ككلب فينظر
 - فان اكلت لحما فكلت جميعها • وان اكلت تبتا فذا الرأس يست
 - ويؤكل باقية وان اكلت لذا • وذا فاضربها والصياح يحتر
 - وان اشكلت فاذا حج كرشايدا • فعز ولا فهو كلب فيطر
- وفي معانيها
- واي شياه دون ذبح • ومن ذا الذي فني ولا يهتر

كتاب الاضحية من ذكر الخاص بعد العام
 هي لغة اسم ما يذبح ايام الاضحية من تشيئة الشئ باسم وقته وشرعا
 ذبح حيوان مخصوص بنيتة القرية في وقت مخصوص وشرائطها الاسلا
 والاقامة واليسار الذي يتعلق به وجوب صدقة الفطر كما مر في الذكورة
 فتجب على الانسان خاتية وسببها الوقت وهو ايام النحر وقيل الرأس وقته
 في الخاتية وكنها ذبح ما يجوز ذبحه من النعم لا غير فيكره ذبح دجاجة وذك
 لانه تشبه بالمجوس بزازية وحكمها المذبح عنه عهدة الواجب في الدنيا
 والوصول الى الثواب بفضل الله تعالى في العقبى مع صحة النية
 اذ لا ثواب بدونها فيجب التضحية اي اراقة الدم من النعم عملا
 لا اعتقادا بقدره ممكنة لا يسره كما مر في الفطوة بدليل وجوب تصدقة
 بعينها او بقيتها لو مضت ايامها على حق مسلم مقيم بمصر او بقرية
 او بادية عتيق فلا تجب على حاج مسافر فاما اهل مكة فتلزمهم وان
 حجوا وقيل لا تلزم المحرم سراج مؤسر يسار الفطرية عن نفسه لا عن طفله

على

على الظاهر بخلاف الفطوة شاة بالرفع بدل من ضيق او فاعله وسبع
 بدنة هي الابل والبق سميت به لضخامتها ولولا حدرهم اقل من سبع
 لم يجوز عن احد ويجزى عن ما دون سبعة بالاولى نحو نصب على القرية
 يوم النحر الى آخر ايامه وهي ثلثة افضلها اولها ويضحي عن ولد الصقر
 عنه ماله صحته في الهداية وقيل لا صحته في الكافي وليس لانه يفعل
 من مال طفله ووجهه ابن الشحنة **قلت** وهو المعتمد والمأ في متن
 مواهب الرحمن من انه اصح ما يفتى به وعلمه في البرهان بانه ان كان
 المقصود الاتلاف فالاب لا يملكه في مال ولده كالعتق والتصدق
 بالجمع فمال الصبي لا يحتمل صدقة التطوع وعزاه للميسر فيلحقها شاة
 فترج على القول الاقل بقوله وكل منه الطفل واذ خوله قدر حاجته
 وما بقي يبدل بما ينتفع الصغير بعينه كغوب وخف لا بما يستهلك
 كخبز ونحوه ابن كمال وكذا الجدة والوصي اشترى ستة في بدنة كالحجيرة
 غديت لا ضحية استحسنات وذا اي الاشتراك قبل الشراحت ويقيم
 النعم وزنا لاجزا اذا اضم معه من الكادع او الجلمر فالجنس بخلاف
 جنسه واول وقتها بعد الصلوة ان ذبح في مصري بعد اسبق صلوة
 عيد ولو قبل المحظية لكن بعدها احب وبعد ضى وقتها لولم يصلوا
 لعذر ويجوز في الفداء وبعد قبل الصلوة لان الصلوة في الفداء تقع
 قضاء لا اداء ذليجي وعذر وبعد طلوع فجر يوم النحر ان ذبح بعينه واخر
 قبيل غروب اليوم الثالث وجوزده الامام الشافعي رحمه الله في الرابع والمعتبر
 مكان الاضحية لا مكان من عليه فحيلة مصري اذ اذ التعجيل ان يذبحها
 لخارج المصر فيضحي بها اذا طلع الفجر يجزى والمعتبر آخر وقتها للفقير
 وضده والولادة والموت فلو كان غنيا في اول الايام فقيرا في آخرها
 لا تجب عليه وان ولد في اليوم الاخير تجب عليه وان مات فيه لا تجب عليه
 ببيت ان الامام صلى بغير طهارة تعاد الصلوة دون التضحية لان من
 العلماء من قال لا يعيد الصلوة الا الامام وحده فكان الاجتهاد فيه

في غيرة

مساغا ذيلقي وفي المجتبى انما تعاد قبل التفرق لا بعده وفي الزاوية
بلدة فيها فتيمة فلم يصلوا وضجوا بطلوع الفجر جاز في المختار
ولو تعين الترك لم يجوز قبل الزوال في اليوم الاقل ويجوز في بقية
الايام **قلت** وقد مناه مختار الذيلقي وغيره به جزم في الموا
فتنبه لو شهدوا انه يوم العيد عند الامام فسلي ثم ضجوا ثم بان
انه يوم عرفه اجزائهم الصلوة والتضيعة لانه لا يمكن التردد عن مثل
هذا الخطا فيحكم بالجواز صيانة لجماعة المسلمين ذيلقي وكرة تنزيها
الذبح كيلة لا احتمال الغلط ولو تركت التضحية ومضت ايامها تصدق
بها حية ناذر فاعل تصدق لمعينة ولو فقيرا ولو ذبحها تصدق بجمعها
ولو نقصها تصدق بقيمة النقصان ايضا ولا يأكل الناذر منها فان اكل
تصدق بقيمة ما اكل وفقر عطف عليه شرها لها لوجوبها عليه بذلك
حتى يستنع عليه بيعها وتصدق بقيمة غنى شرها او لا لتعلقها
بذمة شرها ولا فالمراد بالقيمة قيمة شاة تجزى فيها وصح الجزع
ذو ستة اشهر من الضان ان كان لو غلط بالاشايا لا يمكن التمييز من
بعض وصح الشئ فصاعدا من الثلاثة والثني هو ان حسمه الى جزئين
من البقر والجاموس وحول من الشاة والمغز والموتد بين الاهلي والنجسي
يتبع الام قاله المستفهم الله ويضحي بالجماء والحضي والشاة اي المجنونة
اذ لم ينفها من السوم والذبح وان منعها لم يجوز التضحية بها والجواب
الشمينة فلو مهزولة لم يجوز لان الجوز في اللحم نقص لا بالجماء والعور
او العجفاء المهزولة التي لا في عظامها والعرجا التي لا تمشي الى المشي
اي المفرج والمريضة البين مرضها ومقطوعة اكثر الاذن والذنب والعي
اي التي ذهب اكثر نور عينها فاطلق القطع على الذهاب مجازا وانما
يعرف بتقريب العلف او اكثر الالية لان لا اكثر حكم الكل بقاء وذهابا
فيكفي بقاء اكثر وعليه الفتوى مجتبى ولا بالهتاء اي التي لا اسنان لها
ويكفي بقاء اكثر وقيل ما تعلق به والسكا التي لا اذن لها خلقة فلو لها

اذن

او يا سنها ولا الجذعا
مقطوعة

اذن صغيرة خلقة اجزأت ذيلقي والجذع مقطوعة روس ضرورها
الانف ولا المصترمة أطباؤها وهي التي عولجت حتى انقطع لبنها
ولا التي لا الية لها خلقة ولا بالاختش لان لها لبنا لا ينضج شرح الوهبية
وتماها فيه ولا الجلالة التي تأكل العذرة ولا تأكل غيرها ولو اشترها
سليمة ثم تعيبت بعيب مانع كما مر فعليه اقامة غيرها مقامها
ان كان غنيا وان فقيرا اجزاء ذلك وكذا لو كانت معيبة وقت الشراء
لعدم وجوبها عليه بخلاف الغنى ولا يضرب تعيبتها من اضطرارها
عند الذبح وكذا لو ماتت فعلى الغنى غيرها لا الفقير ولو ضلقت او شتر
فشرى اخرى فظهرت فعلى الغنى احدها وعلى الفقير كلاهما شمتي وان
مات احد السبعة المشتركين في البيعة وقال الورثة اذ جوعه عنكم
صح عن الكل استحسانا لقصد القرية من الكل فلو ذبحوها بلا اذن الورثة
لم تجزهم لان بعضها لم يقع قرية وان كان شريك الستة بصريا
او مريدا اللحم لم يجز عن واحد منهم لما مر وتأكل من لحم الاصلحية ويؤكل غنيا
ويذبح وذبح ان لا ينقص الصدقة من الثلث ونعيب تركه لذى عيال
توسعة عليهم وان يذبح بيده ان علم ذلك ولا يعلمه شهرها بنفسه
ويأمر غيره بالذبح كيلا يجعلها ميتة وكره ذبح الكتاني وتصدق بجلدها
او يعامل منه نحو غريبال او حباب وقربة وسفرة ودلو او يبوله بما يستف
به باقيا اللحم مما مر لا يستهلك كحل ولحم ونحوه كدرهم فان بيع اللحم
او الجلود به اي بمستهلك او بغيره تصدق بثمنه ومفاده صححة البيع مع
الكراهة وعن الثاني باطل لانه كالوقف مجتبى ولا يعطى اجر الجزاء منها
لانه كبيع ويكره جزؤها قبل الذبح لئلا يتفقد به لانه التزام اقامة القرية
بجميع اجزائها بخلاف ما بعده لحصول المقصود مجتبى ويكره الاستف
بليتها قبله كما في الصوف ومنهم من اجازها للغنى لوجوبها في الذمة فلا تنع
ذيلقي ولو غلط اثنان وذبح كل شاة صاحبه يعني عن نفسه على ما دل عليه قوله
غلط قاله ابن الكمال صح استحسانا بلا عزم ويتحالفان وان تشاحا ضمن كل صاحبة قيمة

ويؤكل

لحمه وتصديق **قلت** وفي أوائل القاعدة الأولى من الاشياء لو شربها
 بنية لا ضحية فذبحها غيره بلا اذنه فان اخذها مذبوحة ولم يضمنه
 اجزأته وان ضمنه لا يجزيه وهذا اذا ذبحها عن نفسه اما اذا ذبحها عن
 ما لكها فلا ضمان عليه انتهى فليراجع كما يصح لو ضحى بشاة الغصب ضمنه
 قيمتها حتى لظهور ان ملكها بال ضمان من وقت الغصب لا الوديعه وان ضمنها
 لا ن سبب ضمانه هنا بالذبح والملك يثبت بعد تمام السبب وهو الذبح فيقع
 في غير ملكه **قلت** ويظهر ان العارية كالوديعه والموهوبه كالمنفوض
 لكونها مضمونه بالدين وكذا المشوكه فليراجع **فروع** لو ان ضحيته عليه
 الصلوة والسلام سود انذر عشر ضحيات لزمه ثلثان **المحكي** الامر به
 والا مخرج وجوب الكل لا يجابه ما قلناه من جنسه ايجاب شرح وهبانيه **قلت**
 ومفاده لزوم النذر بما من جنسه واجب اعتقادي او اصطلاحى قاله
 المستظهر رحمه الله فليحفظ نعم بين رجلين ضحيتهما با جاز بخلاف العتق لغيره
 تسمة الغنم لا الرقيق ضحى بشنتين فالاصحية كلاهما وقيل الزايد لحر
 والافضل الاكثر قيمة فان استويا فاطيبهما ولو ضحى بالكل فاكل فرضا كان
 الصلوة فان الفرض منها ما ينطلق عليه الاسم فاذا اطولها يقع الكل فرضا
 يجزئى امر رجلا بذبحها فقال تركت التسمية عمدا لزمه قيمتها ليشترى
 الامر بها اخرى ويضحى ويتصدق ولا يأكل لولا ان التمر باقية والا تصدق
 بقيمتها على الفقراء خاتمة وفيها اراد التضمين فوضع يده مع القصاص في
 الذبح واعان على الذبح ستمى كل وجوبا فلو تركها احدهما او ظن ان تسميته احد
 تكفى حرمت وهي تصلح لغذا فيقال اي شاة لا تحل بالتسمية مرة بل بدان يسمى
 عليها مرتين وقد ظهر شيخنا الرضى عليه الرحمه فقال
 • اخذ حج لا بد للمحل فيه • ان يشترى بدين كذا في التزنية
 • فاجب عنه بالقرض فان • لا نيام نشا ولا يرتضيه
قلت في الجواب
 • خذ جوا بانظركم تبغيه • من فتيه مروي عنه فتيه

هي

هي شاة في ذبحها اشترك • اثنان فكل واحد الذكر مشرك كافر
 وفي الوهبانية
 • ولو ذبح شاة معانم واحد • اخل ببسم الله فالشاة لله
 • وان يشترى منها شاة ثلاثا • واشكل فالتوكيل بالذبح يترك
 • ويكيل شراء الشاة للغير لا يشترى • يصح خلاف العكس والقود يجزئ
 • ولو قال سوداء فغير صحيح • اذا كان في قودنا وعينا وبغيره
 • بثنتين فيما ينذر العشر الزموا • وتصح ايجاب الجميع بمرد
 • وعي ميتة بالاموال لم تصدقا • والا فكل منها وهذا المختار
 • ومن مال طفل فالصحيح • وعن ابنه في حقه وهو ظاهر
 • وواهب شاة باجمع يولد • فيجزئ من ضحى عليها ولو جرد
كتاب الحظر والباحة مناسبة
 ظاهرة والمحظرة لغة المنع والحبس
 شرعا والمحظور صفة المباح والمباح ما اجيز للمكلفين فعله وتركه
 ثواب وعقاب نعم يحاسب عليه حسبا باسير كل مكروه اي كراهة تحريم حرام
 اي كالحرام في العقوبة بالنار عند محمد عليه السلام وما المكروه كراهة تنزيه فالى
 المحل اقرب وعندهما رحمهم الله وهو الصحيح المختار ومثله البدعة والشبهة
 الى الحرام اقرب فالمكروه تحريما نسبة الى الحرام كنسبة الواجب الى الفرض
 فيثبت بما ثبت به الواجب يعنى بطريق النبوت وياثر بارتكابه كما يثر بتركه
 الواجب ومثله السنة المؤكدة وفي الزيلعي في بحث همة الخيل القريب
 الحرام ما تعلق به محذور وان استحقاق العقاب بالتأجيل العتاب كترك
 السنة فانه لا يتعلق به عقوبة النار ولكن يتعلق به الحرمان عن شفاعته النبي
 المختار صلى الله عليه وسلم الحديث من ترك سنتي لم ينل شفاعتي وترك السنة
 المؤكدة قريب من الحرام وليس بحرام انتهى الاكل للفقر والشرب للعصر ولو
 حرام او ميتة او مال غير وان ضمنه فرض يشاب عليه بحكم الحديث ولكن
 مقدار ما يرفع الانسان الهلاك عن نفسه وما جاور عليه وهو مقدار ما

المؤكدة

يمكن به من الصلوة قائما من صومه مفاده جواز تقليل الأكل بحيث يضعف
 عن الغنى لكنه لم يجوز كما في المتن وغيره **قلت** وفي المبتغى بالغين
 بقدر ما يدفع به الجلاء ويمكن معه الصلوة قائما انتهى فتنبه ومباح في
 الشبع لتزويد قوته وهوام عبر في الخائفة بغيره وهو ما فوقه أي الشبع هو
 كل طعام غلب على ظمته أنه أفسد معدته وكذا في الشرب فلهست في الأمان
 يقصد قوة صوم الغدا ولئلا يستحي ضيقه أو يخذل ولا يجوز الرياضة
 بتقليل الأكل حتى يضعف عما أداء العبادات ولا بأس بأنواع الفواكه وتركه
 أفضل واتخاذ الأطعمة سرف وكذا وضع الخبز فوق الحاجة وستة
 الأكل البسمللة أو له والمجدلة آخره وغسل اليدين قبله وبعده وببدا
 بالشباب قبله وبالشيوخ بعده وكره لهم الاتان أي الجمارة الأهلية خلافا
 لما لاك رحمه الله ولبنها ولبن الجلالة التي تأكل العذرة ولبن الزمكة أي الفرس
 وبول الحبل وإجازه أبو يوسف رحمه الله للتداوى وكره لجمها أي لحم الجلالة
 والزمكة وتحبس الجلالة حتى يذهب نبت لحمها وقد بثله أيام الحاجة
 وأربعة للشاة وبشرة لابل ويقر على الأظهر ولو أكلت النجاسة وعينها
 بحيث لم ينتن لحمها حلت كما حل أكل جدي غدي بلين خنزير لا لحمه
 يتغير وما غدي به يصير مستهلكا لا يبيح له أثر ولو سقى يؤكل لحمه
 فخرج من ساعته حل أكله ويكره ذبلي وصيد وشرح الرهبانية وكره الأكل
 والشرب والذهاب والتطيب من أناء ذهب وفضة للرجل والمرأة لا لظلال
 الحديث وكذا يكره الأكل بمعلقة الفضة والذهب ولا كتمان بملها وما
 أشبه ذلك من الاستعمال المكحلة ومراة وقلم ودواة ونحوها يعني إذا
 استعملت ابتداء فيما صنعت له بحسب متعارف الناس والآفة
 كراهة حتى لو نقل الطعام من أناء الذهب إلى موضع آخر أو صب الماء
 أو الدهن في كفته لا على رأسه ابتداء ثم استعمله لا بأس به بجهتي
 وغيره وهو ما حذر في التمر فيلحفظ واستثنى القسطنطيني وجمرة استعمل
 البيض والجوشن والساعدان منها في الحرب للضرورة وهذا فيما يرجع للبدن

الجفنة التي
 تلبس في الرأس

وأما

وأما غير تجمله كما وان متخفة من ذهب وفضة وسرير كذلك وفرض
 عليه من ديباج ونحوه فلا بأس به بل فعله السلف خلاصة حتى أباح
 أبو حنيفة نوسن الديباج والنوم عليه كما يأتي ويكره الأكل في
 نحاس أو صفر ولا فضل الخند قال صلى الله عليه وسلم من اتخذ أو في
 بيته خذ فاذا رآه الملايكة اختار لا يكره ما ذكره أنا ومنه من جاج
 وبلور وعقيق خلافا للشافعي رحمه الله وحل الشرب في أناء مفضن
 أي مزوق بفضة والركوب على سرج مفضن والجلوس على كرسي مفضن
 ولكن بشرط أن يتقى أي يجتنب موضع الفضة بغير قيل وبيد وجلوس
 سرج ونحوه وكذا أناء المصنوب بذهب أو فضة والكرسي المصنوب
 بهما وتخلية مرأة ومصحف بها كما لو جعله أي التفضيف في فصل
 سيف وسكين أو في قبضتهما أو لحام أو ركاب ولم يضع يده موضع
 الذهب والفضة وكذا كتابة التوب بذهب أو فضة وفي المجتبى
 بالسكين المفضن والمجاو والركاب وعن الثاني يكره الكل والخلاف
 في المفضن أما المطلق فلا بأس به بالإجماع بلا فرق بين لحام وركاب
 لأن الظاهر مستهلك لا يخصص فلا حرج للونه عيني وخمره ويقبل قوله كافر
 ولو بجوسيما قال اشتريت اللحم من كتابي فيحمل أو قال من بجوسي فيجوز ولا
 يرد به بقول الواحد وأصله الكافر مقبول بالإجماع في المعاملات لا في
 الديانات وعليه يحمل قول الكثر ويقبل قول الكافر في الحل والحرمته
 يعني الحاصلين في ضمن المعاملات لا مطلق الحل والحرمته كما توهمه
 الزيلعي ويقبل قول المملوك ولوانثي والصبي في الهدية سواء أخرج
 بأهله المولى غيره أو نفسه والأذن سواء كان بالتجارة أو بغيره
 الدار مثلا وقيل في السراج بما إذا غلب عليه صدقهم فلو شري
 صغيرا بخصا بونا واشتان لا بأس ببيعه ولو أخذ يرب وحلوي لم يبيح
 ببيع لأن الظاهر كذبه وتاممه فيه ويقبل قوله الفاسق والكافر والعبد
 في المعاملات لكثرة وقوعها كما إذا أخبر أنه وكيل فلان في بيع كذا فيجب

الشرارة منه ان غلب على الراي صدقه كما مر وسيجيء آخر الحظر بشرط العدالة
في البيانات هي التي بين العبد والرب تبارك وتعالى كالخبر عن نجاسة الماء
فيستقيم ولا يتوضا به ان اخبر بها مسلم على من جرحها يقتلها منته
ولو عدا او امة ويختار في خبر الفاسق بنجاسة الماء وجعل المستدبر
يعمل بجانب طمته ولو اراق الماء فيتميم فيها اذا غلب على رايه صدقه ولو
فيتميم فيها اذا غلب على رايه كذبه كان اهويا وفي الجوهرة ويتميمه بعد
الوصو والحوط **قلت** واما الكافر اذا غلب صدقه فادفعه حجت
فهستاق وخلاصه وخائيه **قلت** لكن لو يتميم قبل الاقامة لم يجز
يتميمه بخلاف خبر الفاسق لصلاحيته ملزما في الجملة بخلاف الكافر
ولو اجزى عدل بطهارته وعدل بنجاسته حكم بطهارته بخلاف الذبيحة
وتعتبر الغلبة في اوان طاهرة ونجسة وذكية وميتة فان لا غلبة
تجرى وبالعكس والسؤال الاله لعطش وفي الثياب يتميم مطلقا دعي الى اليمه
ونمة لعب او غنا فقد واكل لوانكر في المنزل ولو على المائدة لا ينبغي
ان يقعد بل يخرج معرضا لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم
الظالمين فان قدر على المنع فقل ولا تقعد صبر ان لم يكن ممن يقتدى
به فان كان مقتدا به ولم يقدر على المنع خرج ولا يقعد لان فيه فتنين
الدين والمحكى عنه الامام كان قبل ان يصير مقتدا به وان علم اوله بالقلب
لا يحضر اصلا سواء كان ممن يقتدى به او لا لان حق الدعوة انما يلزمه
بعد الحضور لا قبله ابن كمال وفي السراج ودلت المسئلة ان الملاهي
كلها حرام ويحفل عليهم بلا اذ نهى لكان المنكر قال ابن مسعود رضي
الله عنهما صوت الله والغنا ينبت التفاح في القلب كما ينبت الماء
النبات **قلت** وفي البخارية استماع صوت الملاهي كضرب على
قصب ونحوه حرام لقوله صلى الله عليه وسلم استماع الملاهي معصية
والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر اي بالنعمة فتصرف الجوارح
الى غير ما خلق لاجله كفر بالنعمة لا شكوا فالواجب ان يجتنب كيلا يسمع لما

بسم الله
فتيمم

دوى
والجهر

دوى انه عليه الصلوة والسلام ادخل اصبعه في اذنه عند سماعه اشعار
العرب لو فيها ذكر الفسق تكرر انتهى وتغليظ الذنب كما في الاختيار والامثال
كما في النهاية **فاتحة** ومن ذلك ضرب التوبة للتفاح في فلول المتنبية
باس كما اذا ضرب في ثلثة اوقات لتذكير ثلثة نفحات في الصور لثباته
بينهما فبعد العصر لاشارة الى نفخة الفزع وبعد العشاء الى نفخة
الموت وبعد نصف الليل الى نفخة البعث وتامه فيما علقه على المتق
فصل في اللبس ^{بعدم البس ولو لم يحائل بينه وبين}
بعدمه على المذهب الصحيح وعنه الامام محمد بن اعين
يجوز اذا استمر الجدل قال القنية وهي رخصة عظيمة في موضع
به البلوى او في الحرب فانه يحرم ايضه عنده وقالا رحمهم الله يحل في
الحرب على الرجال لا المرأة الا قدر اربع اصابع كاعلام الثوب مضبوطة
وقيل منشورة وقيل بين بين وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق
ولو في عمامة كما بسط في القنية طرازا قدر اربع اصابع من
ابرسيم من اصابع ستيها عمرو رضي الله عنه وذلك قيس شرنا بخرصة
وكذا الثوب المنسوج بذهب يحل اذا كان هذا المقدار اربع اصابع
والا لا يحل للرجل ذيل وفي المجتبى العلم في العمامة في موضعين
او اكثر يجمع وقيل لا وفيه عن الجعيفه رضي الله عنه عمامة عليه السلام
من قصب فضة قدر ثلاث اصابع لا باس ومنه ذهب يكره وقيل لا
يكره وفيه تكرر الجبة المكفوفة بحري **قلت** وبهذا اثبت كراهة
ما اعتاده اهل زماننا من القص الصيرية وفيه المرحض العلم في
عرض الثوب **قلت** ومفاده ان القليل في طوله يكره انتهى
قال المصنف رحمه الله وبه جزم من لا خسر ووصله الشريف لكن اطلاق
الهداية وغيرها يخالفه وفي السراج عن السير الكبير العلم حلا مطلقا صغيرا
او كبيرا قال المصنف رحمه الله وهو مخالف لما مر من التقيد بأربع
اصابع وفيه رخصة عظيمة لمن ابتلى به في زماننا انتهى **قلت**

لبس الثوب كسبع
لبس بالضم
قاموس

وفيها عمامة
اي مقدار
قاموس

قال شيخنا رحمه الله واظن انه الزاوية وما يعقد على الترح فانه حلال ولو
 كبيراً لا تلبس به يحصل التوثيق ولا بأس بكلمة ديباج هو ما سواه من
 ابرسيم شرح وهبانية للرجال الكثرة بالكسر البشطاء والتاموسية لا
 ليس بلبس ونظمه شارح الوهبانية فقال
 • وفي كلمة الديباج فالنوم جائز • وفي قتيبة والمنسحق مسطر •
 وتكره التكة منه اي من الديباج هو الصحيح وقيل لا بأس بها وكذا
 تكره القطنسوة وان كانت تحت العمامة والاكيس الذي يعلق قتيبه
 واختلت الجراصة به اي بالحرير كذا في المجتبى وفيه ان يزين بيته بالديباج
 ويجعل باو الخ ذهب وقصبة بلا تفاخر وفي القتيبة يحسن للفقها
 لف عمامة طويلة وليس ثياب واسعة وفيها لا بأس بشدة خمار اسود
 على عينيه من ابرسيم لعنه **قلت** ومنه الرد وفي شرح الوهبانية
 عن المنتقى لا بأس بعروة القميص وزده من الحرير لا تشبع وفي التاتارخاني
 عن السير الكبير لا بأس بانزله الديباج والذهب وفيها عن مختصر الطحاوي
 لا يكره علم الثوب من الفضة ويكره من الذهب قالوا وهذا مشكوك فقد خص
 الشرع في الكفاف والكفاف قد يكون من الذهب انتهى ويجوز توسعه وقوله
 والنوم عليه وقالوا لا بأس به في حرم الله تعالى حرام وهو الصحيح كما في
 المواهب **قلت** فيلحفظ هذا لكنه خلاف المشهور وما جعله ذكراً
 او ازاراً فانه يكره بالاجماع سراج واما الجلوس على الفضة فحرام بالاجماع
 شرح مجمع ويجوز لبس غطاء ما سواه ابرسيم ولحمته غيره ككتان وقطن
 وخز لا ان الثوب انما يصير ثوباً بالنسيج والنسيج بالتمه فكانت هي القصة
 دون السدا **قلت** وفي الشربلانية عن المواهب يكره ما سواه
 ظاهر كاعتباري وقيل لا يكره ونحوه في الاختيار **قلت** ولا يخفى ان
 المرجح اعتبار التمه كما يعلم من العزيمة بل في المجتبى ان اكثر المشايخ فتوا
 بخلافه وفي شرح المجمع المختصر عن البهائم انتهى **قلت** وهذا
 في زما لهم واما الآن فمن الحرير حينئذ فيجوز برجلتي وتاترخاني

لبس

في عصب

فيلحفظ

فيلحفظ وحل عكسه في الحرب فقط لوصفها يحصل به اتقاء العدو فلو
 رقيقاً حريراً بالاجماع لعدم الفائدة واما خالصه فيكره فيها عند خلوصها
 لها منتقى **قلت** ولم ار ما لو خلطت التمه بابرسيم وغيره والظاهر
 اعتبار الغالب وفي حواشي الزاهدي يكره ما كان ظاهراً قزاً وخطته
 قزاً وخطه منه قزاً وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق الا اذا كان خطاً
 منه قزاً وخطه منه غير بحيث يرى كلمة قزاً واما اذا كان كل واحد
 مستتبيناً كالطراز في العامة فظاهر المذهب انه لا يجمع انتهى واقده
 شيخنا عليه الرحم **قلت** وقد علمت ان العبرة بالتمه لا بالظاهر
 الظاهر فافهم وكره لبس المعصفر والمزعفر الاحمر والاصفر للرجال
 مفاده انه لا يكره للنساء ولا بأس بساتر الالوان وفي المجتبى والقهستان
 وشرح النقاية لا بأس بالمكارم لا بأس بلبس الثوب الامر انتهى ومفاده
 ان الكراهة تنزيهية لكن صرح في التمه بالحرمة فاذا انها تحريمية
 وهي المحل عند الإطلاق قاله المصنف رحمه الله **قلت** وللشربلانية
 رسالة نقل فيها ثمانية اقوال منها انه مستحب ولا يمتثل الرجل بذهب
 ونضته مطلقاً الا بخاتمة ومنطقة وحلية سيف منها اي الفضة اذا لم
 يرد التزين وفي المجتبى لا يحل استعمال منطقة وسطها من ديباج وقيل يحل
 اذا لم يبلغ عرضها ربع اصابع وفيه بعد سبع ورق ولا يكره في المنطقة حلقة
 حديد ونحاس وعظم وسيجي حكم لبس اللؤلؤ ولا يتختم الا بالفضة
 لحصول الاستغناء بها فيجوز بغيرها كحجر وصح الشربلاني جواز البشيب والعقيق
 وعمير منلاضرو وذهب وحرير وصفر ورصاص وزجاج وغيرها لما مر
 فاذا ثبت كراهة لبسها للتختم ثبت كراهة بيعها وصيفها لما فيه من الاعا
 على ما يجوز وكل ما ادى الى ما لا يجوز لا يجوز وتامة في شرح الوهبانية
 والعبرة بالحلقة من الفضة لا بالفضة فيجوز من حجر وعقيق وياقوت
 وغيرها وحل سمار الذهب في حجر الفص لبطن كفة في يده اليسرى وقيل
 اليمنى الا ان من شعائر الرد والفض فيجب التحرز عنه فمتان وغيره **قلت**

ويجعل

ولعلكم كان و بان فتبصر وينقشه اسمه واسم الله تعالى لا تمثال انسان
 او طير ولا حيوان رسول الله ولا يذ يده على منقال وترك التحنن لغير السلطان
 والقاضي افضل وذي حاجة اليه كقول ولا يشهد سته المترك بذهب
 بل بفضلة وجوزها محمد رحمه الله ويتخذ انفا منها لان الفضة تستكره
 الباس الصبي ذهابا او حريرا فان ما هو م لبسه او شربه حرم الباسه
 واشرايه لا يكره خرقه لوضوء بالذبح بقتية بلله او مخاط او عرق لوجاهة
 ولو للتكبر يكره ولا الرتبة هي خيط يربط باصبع او خاتم لتذكير الشئ والحال
 ان كل شئ يجبر اكره وما فعل الحاجة لا عناية في المجبى التهمة
 المكروه ما كان بغير العريية

فصل في النظر والمس

وينظر الرجل من الرجل ومن غلام بلغ حد الشهوة مجبى ولو امر
 صبيح الوجه وقد مر في الصلوة والاولى تنكير الرجل لئلا يتوهم ان الثاني
 عين الاول وكذا الكلام فيما بعد فهستان **قلت** وقد رتبة المقام
 تكفى فتدبر ثم نقل عن الزاهدى انه لو نظر لعورة غيره باذنه لم يثم
قلت وفيه نظر ظاهر هو بل لفظ الزاهدى انه لو نظر لعورة غيره
 وهي عين بادية لم يثم انتهى فليحفظ سوى ما بين سدة الحشمة كسنة
 فالركبة عورة لا السرة ومن عرسه وامته الحلال له وطئها فخرجت
 والمكاتبه والمشتك ومنكوحة الغير ومحترمة برضاع او مصاهرة فحرمها
 كالا جنبية مجبى ويشكل بالمفضاة فانه لا يحل وطئها وينظر اليها
 فهستان **قلت** وقد يجاب بانه اعلمى الى فرجها بشهوة وغيرها
 والاولى تركه لانه يورث النسيان ومن محرمه هو من لا يحل له نكاحها
 ابدا بنسب او سبب ولو بزنا الى الراس والوجه والصدر والساق
 والعضد ان امن شهوته وشهوتها ايضا ذكره في الهداية فمن قصده
 ابن كمال والا لالا الى الظهر والبطن خلا فالامام الشافعى رحمه الله والفخذ
 واصله قوله تعالى ولا يبدون زينتهن الا لبعولتهن الآية وتلك المذكورات
 مواضع الزينة بخلاف الظهر ونحوه وحكم امته غيره ولو مدبرة وام ولد

كذلك

كذلك فينظر اليها كحرمه وما حل نظره مما مر من ذكر او انشى حل لبسه اذا
 امن الشهوة على نفسه وعليها لا تة عليه الصلوة والسلام كان يقبل من
 سيرة فاطمة رضي الله تعالى عنها وقال عليه الصلوة والسلام من قبل رجل
 امته فكانما قبل عتبة الجنة وان لم يامن ذلك او شك فلا يحل له المس
 والنظر كشف الحقائق لابن سلطان والمجيبى الامن اجنبية فلا يحل مس
 وجهها وكفها وان امن الشهوة لا تة اغلظ وذا ينشيت به حرمة المصاهرة
 وهذا في الشابة اما المجوز التي لا تشتهى فلا باس بمصا فحرمها ومس
 يد لها ان امن ومتى جاز المس والنظر جاز سفره بها ويخلو اذا امن
 عليه وعليها والا فلا وفي الاشياء المخلوة بالاجنبية حرام الا للملازمة
 مديونة هربت ودخلت خربة او كانت مجوزا شوها او محائل والمخلوة
 بالمحرم مباحة الا المخت رضاعا والصهرة الشابة وفي الشربلية وعزيا
 للجوهرة ولا يكلم الاجنبية المجوز اعطيت واستمت فيشمتها ويرد
 السلام عليها والا لا انتهى وبه بان ان لفظة لا في نقل القرطبي وكلمها
 بما لا يحتاج اليه ذائدة فتنبه وله سر ذلك اى ما حل نظره ان ارد
 الشراء وان خاف شهوته للضرورة وقيل في زماننا وبه جزم في الاستد
 وامة بلغت حد الشهوة لا تقص على البيع في ازار واحد يستر ما بين
 السرة والركبة لان ظهورها وبطنها عورة وينظر في الاجنبية ولو كافر
 مجبى الى وجهها فقط للضرورة قبل والقدم قبل والذراع اذا اجرت
 نفسها للخبز تاتر خائنه وعبد ها كالا اجنبى معها فينظر لوجهها وكفها
 فقط نعم يدخل عليها بلا اذنها اجماعا ولا يسافر بها اجماعا خلاصة وعقد
 الشافعى والامام مالك رحمهم الله ينظر كحرمه فان خاف الشهوة او شك
 امتنع نظره الى وجهها فحل النظر مقيده بعدم الشهوة والا فحرام وهذا
 فخر ما نهم اما في زماننا فمنع من الشابة قستان وغيره الا النظر لا
 المس لحاجة كقاض وشاهد يحكم ويشهد عليها لف ونشر مرتب
 لتحل الشهادة في المصح وكذا امرين نكاحها ولو عن شهوة بنية السنة

وكيفها

لا تضأ والشهوة وشراها ومداواتها فينظر الطبيب الى موضعها
 بقدر الضرورة اذ الضرورة تقتدر بقدرها وكذا نظر قابلية
 وحقان وينبغي ان يعلم امراة تداءيها لان نظر الجسد الى الجسد
 اخف وتنظر المرأة المسلمة من المرأة كالرجل وقيل كالرجل الحرة
 والاولى امح وكذا تنظر المرأة من الرجل كنظر الرجل من الرجل ان امت
 شهواتها فلو لم تأمن او خافت او شكت حرم استحسانا كالرجل الحر الصحيح
 في الفضلين تاترخا بينه وبينها المصنوعات والذميمة كالرجل الاجنبى في الامح
 فلا تنظر الى هذه المسلمة محبتى وكل عضو في الجسد النظر اليه قبل الانفضال
 لا يجوز بعده ولو بعد الموت كشمعها نذ وشعر اسها وعظم ذراع صميمة
 حرة وساقها وقلامه طفر دجلها دون يدها محبتى وفيه النظر الى الالة
 الاجنبية بشهوة حرام وفي الاختيار ووصل الشعر لشعر الادمى حرام سواء
 كان شعرها او شعر غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة
 والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشدة والمستوشدة والناشمة
 والمتنصصة الناصصة التي تنتف الشعر من الوجه والتمنص التي يفعل بها ذلك
 والمحفى والمحبوب والمخنف في النظر الى الاجنبية كالرجل وقيل لا بانر محبتى
 جفت ماؤه لكن في الكبرى ان من جوزة فمن قلته التجريه والذميمة حان
 عزله عن امته بغير اذنها وعمره سدره اي باذن حرة او مولى امته وقيل
 يجوز بدمه لفساد الزمان ذكره ابن سلطان **باب الاستبراء**
 وعينه من ملك استمتاع امته بنوع من انواع الملك كشرا وارث وسبي ودفع
 بجناية وفسخ بيع بعد القبض ومخوها وقيدت بالاستمتاع ليخرج شره
 الزوجية كما سيجى ولو بكر او مشتراة من امراة او عبيد ولو عبيد مكاتب
 وفادونه لو مستعرقا بالدين والا الاستبراء ومن مخومها غير حمها فلا تغرق
 او من مال صبي ولو طفله حرم عليه وطئها وكذا ذاد واعيه في الامح لا تقبل
 وقى عنها في غير ملكه بظهورها جلي حتى يستبرئها بحبيضة فيمن يحض
 وبشهر في ذوات الاظهر وهي صغيرة او ايسة ومنقطعة حيض ولرهاضت

من الرجل

فيه

فيه بطل الاستبراء بالايام ولو ارتفع حيضها بان صارت ممتدة الظهور
 وهي ممن يحض استبرأها بشهرين وخمسة ايام عند محم وبه يفتى المستح
 يدعها من اول الشهر عشرة ايام برحمتك وعينه فليحفظ وبوضع الحمل في الحال
 ولا يعتد بحبيضة ملكها فيها ولا التي بعد الملك قبل قبضتها ولو بولادة حصلت
 كذلك اي بعد ملكها قبل قبضتها كما يعتد بالحاصل من ذلك اي من حيضة
 ومخوها بعد البيع قبل اجازة بيع فضولي وان كانت في يد المشتري ولا يعتد
 ايض بالحاصل بعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشترى بها شراء صحيحا
 لا تنفأ الملك ويجب به شراء نصيب شريكه من امته مشتركة بينهما لتمام ملكه
 الان ويجزى بحبيضة حاضتها وهي محبسية او مكاتبه بان اشترى امته
 محبسية او مسلمة وكايتها بعد الشراء لوجودها بعد الملك ولا يجزى عند
 عون الابقة اي في دار الاسلام خانية ودد المفضولة اي اذ لم يصيبها
 الفاصب خانية والمستأجرة وفك الموهنة لعدم استحداث الملك ولو
 قال البيع قبل القبض لا استبرأ على البايع كالمواهب اختيار وقبضت ثم
 ابطله بخياره لعدم خروجها عن ملكه وكذا لو باع مدبرة او ام ولد
 وقبضت ان لم يطأها المشتري وكذا لو طلقها الزوج قبل الدخول ان كان
 ذوقها بعد الاستبراء وان قبله فالمختار وجوبه **قلت**
 وفي الجلالة شري معتدة الغير وقبضتها ثم مضت عندها لم يستبرأ
 حل وطئها للبايع وقت وجود السبب ولا بأس بحليلة اسقاط الاستبراء
 اذ اعلم ان البايع لم يقربها في طهرها ذلك والالة يفعلها به يفتى وهي اذ لم
 تكن تحت حرة او اربع اما ان يتكلمها ويقبضها ثم يشترىها فتخل له للمالك
 بالتكاح لا يجب ثم اذا اشترى ذومته لا يجب ايض ونقل في الدر عن طه
 اشترط وطئه قبل الشراء وذكر وجهه وان كانت تحت حرة فالحيلة
 ان يتكلمها البايع اي يزوجه من يشق به كما سيجى قبل الشراء وان يتكلمها
 المشتري قبل قبضته لها فلو بعده لم يسقط منه من ثوبه ليس تحت حرة
 او يزوجه بشرط ان يكون امرها بيها او بيده يطلقها متى شاء وان خاف

قبل الاستبراء في اخذها ثم است
 المحبسية او غيرت المكاتبه

لا يطلقها ثم يشترى المدة ويقبض او يقبض فيطلق الزوج قبل التزويج
 بعد قبض المشتري فيسقط الاستبراء وقيل المسئلة التي اخذ ابو
 محمد الله عليها مائة الف درهم ان زبيدة خلقت الزبيدة ان لا يشترى
 عليها جارية ولا يستوي هبها فقال يشترى نصفها ويؤهب له نصفها
 ملتصقا او يكتاها المشتري بعد الشراء والقبض كما يفيد اطلاقهم
 وعليه فيطلب الفرق بين الكتاب والتكاح بعد القبض وقد نقل المصنف
 رحمه الله عن شيخه بحاشا كما سنده كره في الشرع لانه عن المواهب المتبرع
 بتقيد الكتابة بكونها قبل القبض فليجوز **قلت** ثم وقفت على
 البرهان شرح مواهب الرحمن فلم ارا القيد المذكور فتدبر ثم لم يقسح
 برضاها فيجوز له الوطئ بلا استبراء لذوان ملكه بالكتابة ثم تجده
 بالتعيين لكن لم يحدث له ملكه حقيقة فلم يوجد سبب الاستبراء
 وهذه اسهل الجمل تاثر خاتمة له امتان لا يجتمعان نكاحا اختان ام لا
 قبلهما فلو قبل او وطئ احديهما يحل له وطئها وتقبيلها دون الاخرى
 بشهوة الشهوة في القبلة لا تعتبر بل في المستور والنظر ابن كمال حرم عليه
 وكذلك يحرم عليه الذواحي كالنظر والتقبيل حتى يجزى فرج احدهما
 عليه ولو غير فعله كاستيلاء كفار عليها ابن كمال يملك ولو لبعضها
 باي سبب كان او نكاح صحيح لا فاسد الا بالدخول او عتق ولو
 او كتابة لانها تحرم فرجها بخلاف تدبير ودهن واجارة **قلت**
 والمستحب ان لا يمسه حتى تمضي حيضته على المحرمة كما بسطته في
 شرح الملتقى وكره تحريما فاستثنى تقبيل الرجل ثم الرجل ويده او شيئا
 منه وكذا تقبيل المرأة المرأة عند لقاء او وداع فبيناه وهذا لو عن
 شهوة واما على وجه البر فحاشا عند الكرخانية وفي الاختيار عن بعضهم
 لا بأس به اذا قصد به البر وامن الشهوة كتقبيل وجهه فقيه ونحوه وكذا ما نقله
 في ازار واحد وقال ابو يوسف رحمه الله لا بأس بالتقبيل والمعاينة في ازار
 واحد ولو كان تمريض او حيتة جارية كراهية بالاجماع وصححه في الهداية عليه

المستور

المستور وفي الحقايق او القبلة على وجه المحبة دون الشهوة جاز بالاجماع
 كالمصنف لا نه سنة قديمة متواترة لقوله صلى الله عليه وسلم
 من صافح اخاه المسلم وحده يده تنانرت ذنوبه والطلاق المستتر
 تبعاً للتمتع والكنز والوقاية والثقة والجمع والتمتع وغيرها يفيد جوازها
 مطلقا ولو بعد العصر وقولهم انه بيع اي مباحة كما افاده الشيخ النووي
 رحمه الله وغيره في غيره وعليه يحمل ما نقله عنه شرح المجمع في انها بعد العصر
 والعصر ليس بشئ توفيقا فتأمل وفي الفقيه السنة في المصنف بكتا
 يده وتامه فيما علقته على المنيق ولا يجوز للرجل مضاجعة الرجل
 وان كان كل واحد منهما في جانب من القرائن قال عليه الصلاة والسلام لا يقضي
 الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا تقضي المرأة الى المرأة في ثوب واحد
 فاذا بلغ الصبي او الصبية عشرة سنين يجب التفريق بينهما بين ابيه
 وأخته وامه وابيه في المصنف لقوله عليه الصلاة والسلام وفرقوا بينهم
 في المضاجع وهم ابنا عشر وفي التتف اذا بلغوا ستم كذا في المصنف
 وفيه الغلام اذا بلغ حدا الشهوة كالفحل والكافرة كالمسلة عند ابن خزيمة
 رضي الله عنه لصاحب الحمام ان ينظر الى العورة وحجته الختان وقيل في
 ختان الكبير اذا امكنه ان يفتح نفسه فعل ولا لم يفعل الا ان لا يمكنه
 التكاح او شراؤه المجادية والظاهر في الكبير انه يفتح ويكفي قطع الاثر
 ولا بأس بتقبيل يد الرجل العالم والمستور على سبيل التبرك **قلت**
 المصنف رحمه الله عن الجماع لا بأس بتقبيل يد الحاكم المتدين والسلطان العال
 وقيل سنة مجتبي وتقبيل راسه اي العالم اجمود كما في البرازية ولا رخصة
 فيه اي في تقبيل اليد لغيرها اي لغير عالم وعادل هو المختار مجتبي وفي المحيط
 ان لتقبيل اسلامه وكرامه جاز وان لبس الدنيا كره طلب من عالم وزاهد
 ان يدفع اليه قدمه ويمكنه من قدمه لقبلة طاهرة وقيل لا يرخض فيه كاي
 تقبيل المرأة او حدها عند اللقاء وعند الوداع كما في الفقيه مقدما القيل
 قال وما يفعل الجاهل في تقبيل يده لنفسه اذا لم يغير فهو مكروه **قلت** وفيه

ابو كحوز المصنف

في اذكار

ثم الاخرى

واما تقبيل يرضا حبه عند اللقاء فمكروه بالاجماع وكذا ما يفعلونه من
تقبيل الارض بين يدي العلماء والفضلاء فحرام والفاعل والراضي به
اثمان لانه يشبه عبادة الوثن وهل يكفران على وجه العبادة او التظيم
كفر وان على وجه التقية لا وصادقاً موكباً للكبرية وفي المتن
التواضع لغير الله حرام وفي الوهبانية يجوز بل يندب القيام تعظيماً
للقادم كما يجوز القيام ولو للقاري بين يدي العالم وسبحي نظماً

النظم الوهبانية

ومن قام اجلاً لشخص فحائز وفي غير اهل العلم بعض فقر

فاثدة قبل التقبيل على خمسة اوجه قبلة المودة على الخد
وقبلة الرحمة لوالديه على الراس وقبلة الشفقة لاهله على الجبهة
وقبلة الشهوة لمؤناته وامته على الفم وقبلة التوبة للمؤمنين
على اليد وذلك بعضهم قبلة الديانة للمجدد اسود جوهره **قلت**
وتقدم في الحج تقبيل عتبة الكعبة وفي القنية في باب ما يتعلق
بالمقابر تقبيل المصنف قبل يد عنه كذا روى عن سيدنا عمر رضي الله
عنه انه كان يأخذ المصنف كل غداة ويقبله ويقول عهدي
ومشوري عز وجل وكان سيدنا عثمان رضي الله عنه يقبل
المصنف ويسمعه على وجهه واما تقبيل الخبز فمحرمة الشافعية
انه بدعة مباهة وتقبل حسنة وقالوا يكره وسه لا يوسه
ذكره ابن قاسم في حاشيته على شرح المنهاج لابن حجر في بحث
الوليمة فقالوا عدنا لا تأباه وجاء لا تقطعون الخبز بالسكين والكرم

فصل في البيع كره بيع القنطرة
بجميع الادنى خالصه لكونه ببيعاً بغير
خلافاً للشافعي رحمه الله ومعه بيعها مخلوطة بتراب او ما دغلب
عليها في الصحيح كما في الانتفاع بمخلوطها اي القنطرة بل يباحها الصفة
على ما صححه الزيلعي وغيره خلافاً لتصحيح الهداية فقد اختلف الصحيح

للولد

وفي المتن ان الانتفاع كما لبيع اي في الحكم فانهم وجاز اخذ دين
على كافر من ثمن حرام لبيعه بخلاف دين على المسلم لبطالة الادنى
وكل ذمياً ببيعه فيجوز عنده خلافاً لها وعلى هذا الوفاة مسلم
وترك ثمن حرامه مسلم لا يحل لورثته كما بسطه الزيلعي وفي الاما

الحرمية تنتقل مع العلم الا للورث الا اذا علم ربه **قلت**
ومر في البيع الفاسد كمن في المجتبى مات وكسبه حرام والميراث
حلال ثم رمد وقاله لا تأخذ بهذه الرواية وهو حرام مطلقاً على
الورثة فتنبه وجاز تحلية مصحف لما فيه من تعظيمه كما في نقش
المسجد وتفسيره ونقطة اي اظهار اعرابه وبه يحصل الفرق
جداً خصوصاً للجمع فيستحسن على هذا الا باس بكتابة اسماء
الصور وعدالاتي وعلامات الوقف ونحوها فهي بدعة حسنة
دمية وقنية وفيها لا بأس بكونها اخبار ونحوها في مصحف وتفسير
ويكون في كتب بخبره وادب ويكره تصغير مصحف وكتابه بقلم رقيق
يعني تزيينها ولا يجوز لف شيء في كاهن فقهه ونحوه وفي كتب الطب
يجوز وجاز دخول الذي مسجد مطلقاً وكراهه الامام مالك رحمه الله
مطلقاً وكراهه محمد والشافعي واحمد رحمه الله تعالى في المسجل
قلنا انتهى تكويني لا تكليفي وقد جوزه واعبوره عابر السبيل جنباً
وحينئذ فمعنى لا يقر بوا لا يحقق ولا يهتدوا عداة بعد حج عامهم
تسع حين امر الصديق رضي الله عنه ونادى علياً به هذه بسورة
براءة وقال لا يبيع بعد عامنا هذا مشرك ولا يطوف عريان دوا
الشيخان وغيرهما فليحفظ **قلت** ولا تنس ما مر من فضل الحجرة

وجاز عيادته بالاجماع وفي عيادة المجوس قولان وجاز عيادة فاسق
على الامح لانه مسلم والعيادة من حقوق المسلمين وجاز خصا والبها
حقاً الهرة واما خصا الادنى فحرام قيل والغرس وقيل بالمنفعة
والافحام وانزاد الحبر على الخيل كعكسه فهستافى والحقنة للذئب

ولو لم يجر بظاهر لا يتجسس وكذا كل حكاية لا يجوز بظاهر وجوزة في النهاية
يخرج من اذا اجتمع طبيب مسلم حاذق ان فيه شفاؤه لم يجد مباحا يقوم مقامه
قلت وفي البزازية ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم ان الله يجعل
شفاؤهكم فيما همم عليكم نفى الحرمة عند العلم بالشفاؤه دل على جواز اسائه
اللقمة بالجر وجواز شربه لازالة العوض وقد قدمناه وجاز ذلك في القصة
من بيت المال لو بيت المال خلا لجمع بحق والتم يحل وعبر بالذوق لا يفيد تقديرا
بقدر ما يكفيه واهله في كل زمان ولو غنيا في الاصح وهذا هو شرط
ولو به كالهجرة فحرام لان القنطرة امة فلم تجز كسائر الطاعات **قلت**
وهل تجزى فيه كلام المتأخرين يجوز وجاز سفر الامم وام الولد والمكاتب
والمبعضة بلا محرم هدا في زمانهم اما في زماننا فلا لغير اهل الضاد
وبه يفتي ابن كمال وجاز شراؤه ما لا بد للصغير منه وبيعه ابيع ما لا بد
للصغير منه لا يخ وعده وامر وملتقط هو في حجرهم اي كنهم والاولا وجاز
اجارته لانه فقط لو في حجرها وكذا الملتقط على الاصح كذا اعوان المصنف
رحم الله لشرح الجمع ولم اراه فيه وثائق متنا ما ينافيه فستبطل وكذا اقم
عند الثاني خلافا للثالث ولو اجر الصغير نفسه لم يجز الا اذا فرغ
العمل لمحتضه نفقا فيجب المستحق ومنع اجارة اب وجدة وقاض ولو
بقول اجرا مثل في الصحيح كما يعلم من الدرر فتبصر وجاز بيع عبيد
عنب ممن يعلم انه يتخذ ههنا لان المعصية لا تقوم بعينه بل بعد
تغيره وقيل يكره له عانته على المعصية ونقل المصنف رحمه الله عن
الشرائح والمشكلات ان قوله ممن اي كافرا ما يبيع من المسلم فيكون مثله
في الجوهره والباقي وغيرهما زاد الفتاوى معزيا للخاتمة انه يكره بالاتفاق
بخلاف بيع امرد ممن يلوط به وبيع سلاح من اهل الفتنة لان المعصية
تقوم بعينه ثم الكراهية في مسئلة الامرد مصروح بها في بيع الخاتمة
واعتموه المصنف رحمه الله على خلاف ما في الزيلعي والقييني وان اقره المصنف
بباب البغاة **قلت** وقد مناشئة معزيا للنهران ما قامت المعصية

بعينه

بعينه تجزى بها والا فتجن بها فيلحفظا توفيقا وجاز بيع كنيسة ومحل
خزنته بنفسه ودايته باجر لا عتصمها لقيام المعصية بعينه وجاز
اجارة بيت سواد الكوفة اي قراها لا بغيره على الاصح واما الامصار وقري
غير الكوفة فلا يمكن لظهور شعائر الاسلام فيها وخص سواد الكوفة لان
غالب اهلها اهل الذمة ليتخذ بيت دارا وكنيسة او بيعة او يباع فيه الحجر
وقالا لا ينبغي ذلك لانه اعانة على المعصية وبه قاله الثلثة زيلعي وجاز
بيع بناء مكة وارصتها بلا كراهة وبه قال الشافعي رحمه الله وبه يفتي عياشي
وقدمت في الشفعة وفي البرهان في باب العشر ولا يكره بيع ارضها كبنائها
وبه يعمل وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية لا بأس ببيع بنائها
واجارتها لكن في الزيلعي وغيره يكره اجارتها وفي آخر الفصل الخامس من
التاتركايتيه واجارة الوهيانية قالوا قال ابو حنيفة رضي الله عنه اكره اجارة
بيوت مكة في ايام الموسم وكان يفتي لهم ان ينزلوا عليهم في دورهم
لقوله تعالى سواء العاكف فيه والباد وخصص فيها في غير ايام الموسم
انتهى **قلت** وبهذا يظهر الفرق والتوفيق وهكذا كان ينادي
سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ايام الموسم ويقول يا اهل مكة
لا تتخذوا لبيوتكم ابوابا ليتول البادي حيث شاء ثم يتلو الآية فيلحفظ
وجاز قيد العبد تجرزا عن التمرد والابق وهو سنة المسلمين في الفساق
وقوله هديته تاجرا واجابة دعوته واستعارة دابته استحسنانا
وكره كسوته اي قبول هديته العبد ثوبا وهداؤه النقرين لعدم الضرورة
واستخدام الخصى ظاهره الاطلاق وقيل بل دخوله على الحرم ولو سنة
خمس عشرة وكره اقراض اي اعطاء يقال كخباز وغيره دراهم او دينار الخ
هكذا لو بقي بيده يشترط ليأخذ متفرقا منه بذلك ما شاء وكذا الولد
يشترط حال العقد ولكن يعلم انه يدفع لذلك شوبلا منه لانه قرص
جر نفعا وهو بقاء ماله فلو اودعه لم يكره لانه لو هلك لم يضمنه
وكذا لو شرط ذلك قبل الاقراض ثم اقرضه لم يكره اتفاقا فهستأخي

بعينه

بيوت

وشره ببلاده وكرهه بخيرهما اللعين بالتوردة وكان الشطرنج يكسر اوله ويأكله
يفتح الاخذاء واياحه الشافعي رحمه الله وابو يوسف رحمه الله في رواية ونظما
شارح الوهبانية فقال

ولا باس بالشطرنج وهو رواية . عن الجبر قاضي الشرق والغرب
وهذا اذا لم يقامر ولم يدوم ولم يخل بواجب والا فحرام بالجماع وكرهه كل
لهو لقوله عليه الصلوة والسلام كل لهو المؤمن حرام الا ثلثة ملاعبة اهل
وتأديبه لفروسه ومناضله لقوسه وكرهه جعل القل طوق له راية
في عنق العبد يعلم بباقة وفي زماننا لا باس به لغلبة اباي خاصه
في السوادن وهو المختار كما في شرح الجمع للعيني بخلاف القيد فانه حلال
كما ذكره قوله في دعائه بمقتضى العزم من عرشك ولو بتقديم العين وعن
ابي يوسف رحمه الله لا باس به وبه اخذ ابو الليث رحمه الله لا ثرا ولا حوطا
الامتناع لكونه خيرا واحدا فيما يخالف القطع اذا المتشابه انما يشبه بالقطع
هذه آية وفي التاتر خاتمة مغزى بالمتنقى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رضي الله
عنه لا ينبغي لاحد ان يدعو الله الآب والدة عا لما دون فيه المأمورة
ما استفيد من قوله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها قال وكذا
لا يصلي احد على احد الا على النبي صلى الله عليه وسلم وكرهه قوله بحق رسول
وابنائه واوليائه او بحق البيت لا لله لا حق للخلق على الخالق تعالى ولو قال
لا بحق الله او بالله ان تفعل كذا لا يلزمه وان كان الا وفي فعله درر وفي
المختارات قال ابن المبارك سأل الله تعالى او بحق الله يعجبني ان لا يعطيني شيئا
لانه عظم ما حقق الله تعالى وفيها قراء القرآن ولا يعمل بموجبه يتأب بقرأة
كمن يصلي ويعصى **فرع** هل يكره دفع الصوت بالذكر والدعاء قيل
نعم وتامة قيل الجنايات في التوازيه وكرهه احتكاك رقبتين بشركتين وعين
ولو زوال بهائم كتن وقت في بلد يضرب باهله لحد يث الجالب مردوف
والمحتمل منعون فان لم يضرب لم يكره ومثله تلقي الجلب ويجب ان يأمره
القاضي ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهله فان لم يبيع بل خالف امر القضا

وامنله
عاصيه
قاسم

عزرة بما يراه رادعاه وباع القاضي عليه طعامه وفاقا على الصحيح وفي
الشرائح لو خاف الامام على اهل بلده الهلاك اخذ الطعام من المحتكرين وقوت
عليهم فاذا وجدوا سعة ردوا مثله وهذا ليس بمحرم بل المصروفه
امنظر لما لا غيره وخاف الهلاك تناوله بلا رضاه ونقله الذي يلحقه الاختيار
واقره ولا يكون محتكرا بحسب حلة ارضه بالاخلاق ومجرب به من بلده فلهذا
للشافعي وعنه محمد رحمه الله ان كان يجلب منه عادة كره وهو المختار حقيق
ولا يسع الحاكم لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسعروا فان الله تعالى هو المسعر
القابض الباسط الزاقي اذا اعتدى الرباب عن القيمة تعديا فاحشا
فيستعير بشهوة اهل الزاقي وقال الامام مالك على الوالي التسعير عام الغلا
وفي الاختيار ثم اذا سقر وخاف البائع ضرب الامام لو نقص لم يخل للمشتري
وحيلته ان يقول له يعني بما يحب ولو اصطلموا على سعر الخبز والقم وزان
ناقصا رجع المشتري بالتقصان في الخبز لا القمح لشهرة سعره عادة بخلاف
القمح **قلت** واذا دان التسعير في القوتين لا خير وبه صرح الفتا
وغيره لكنه اذا اعتدى ارباب غير القوتين وظلموا على العامة فيسعر
عليهم الحاكم بناء على ما قاله ابو يوسف ينبغي ان يجوز ذكره القهست
فان ابا يوسف رحمه الله يعتبر حقيقة الضرر كما تقدر فتدبر بكرة امسالة
الحامات ولو في برجهان كان يضرب بالناس بنظر او جلب والاحتياط ان
يتصدق بها او توجب له مجتبى فان كان يطيرها فوق الشطرنج مطلقا على
عورات المسلمين ويكسر زجايات الناس برصيه تلك الحامات عزه ومنع
المنع فان لم يمنع بذلك ذبحها اي الحامات المحتسب وصريح في الوهبانية
بوجوب التعذير ويذبح الحامات ولم يقيده بما مر ولعله اعتمد عادتهم
واما الاستئناس فيباح كشرا وعصافير ليعقبتها ان قال في اخذها فهي
ولا يخرج عن ملكه باعتناقه وقيل يكره لانه تصنييع المال جامع القضا
وفي المختارات سيئ دأبه وقال هي لمن اخذها لم يأخذها ممن اخذها
ومر في الحج وجزاز ركوب الثور وتحميله والكراي على الحجير بلا جهره ومنع

ثم يشتر بها

الذابة أشد من صوب الذي وظلم الذي أشد من ظلم المسلم ولا بأس بالمسابقة
 في التزوي والفرس والبغل والجار كذا في الملتقى والجمع وأقره المصنف رحمه الله
 خلافا لما ذكره في مسائل شتى وثبتته والابل وعلى الأقدام لا تزن من استناب
 فكان مندوبا وعند الثلثة لا يجوز في الأقدام أي بالجعل ما يردونه
 فيباح في كل الملاعب كما يأتى حل الجعل وطاب له أنه يصير مستحقا ذكره
 البرجندى وغيره وعنده التزوي بأنه لا يستحق بالشرط شيء لعدم العقد
 والعقب انتهى ومفاده لزومه في كل بالعقد كما يقوله الشافعية
 فتبصر أن شرط المال في المسابقة في جانب واحد وحرره لشرطها
 من الجانبين لا يصرح بما إذا اذلا ثلثا محلا بينهما بفرس كفوه
 لفرسهما يتوهم أن يسبقهما والآن إذا سبقهما أخذتهما وإن سبقه
 لم يعطهما وفيما بينهما أيهما سبق أخذ من صاحبه وكذا الحكم في المتفهمة
 فإذا شرط لمن معه الصواب فتح وإن شرطاه لكل على صاحبه لا درر
 وتجتي والمصارعة ليست ببدعة إلا للتهلي فيكره برجلته وأما السبا
 فلا جعل فيجوز في كل شيء كأي شيء عند الشافعية بالأقدام والطير والسفن
 والبقر والسباحة والصنوجان والنفق ورعى الجرد وأما السبا باليد
 والشباك والوقوف على رجل ومعرفة ما بيده ذوق أو فده والقبض بالتمام
 وكذا يحل كل لعب خطير لحاذق تغلب سلامته كرمي الرام وصيد الحيتة
 وحل التفرج عليهم حديث حديث حذوا عن بني أسركم فيصيد حل سباع
 الأعاجيب والغرائب من كل ما لا يتقين كذبه بقصد الفرصة لا المحبة بل ومما
 يتقين كذبه لكن بقصد ضرب الأمثال والمواظاة وتعليم نحو الشجاعة
 على السدة أميين أو حيوانات ذكره ابن حجر رحمه الله ويستحب قتل الظفر
 إلا للمجاهد في دار الحرب فيستحب توقيف شارب وطفارده يوم الجمعة
 وكونه بعد الصلوة أفضل إلا إذا أخذه تأخيرا فاحشا فيكره لأن من كان
 ظفره طويلا كان رذقه ضيقا وفي الحديث من قلم أظفاره يوم الجمعة أعاده
 الله من البلاء إلى الجمعة الأخرى وزيادة ثلثة أيام دمر وعنه صلى الله عليه

المسابقة
 في
 عصاة
 راس
 حجب

من قلم أظفاره فمما لقا لم ترمد عينه أبدا يعني كقول سفيان على رضى الله عنه
 قلموا أظفاركم بسنة وأدب • يعنيها خوايس يسارها أن شئت •
 وبيانها وتامة في مفتاح السعادة وفي شرح الغزوى رحمه الله ودعى الله صلى الله عليه
 بدا بمسبحة اليمنى إلى المختصر ثم يختصر اليسرى إلى الأبهام وختم بابها
 وذكره الأماة الفخر إلى رحمه الله في الأحياء وجهها وجهها ولم يشب في أصابع
 نقل والأولى تقيدها كتحليلها **قلت** وفي المواهب اللدنية قال الحافظ
 ابن حجر رحمه الله أنه يستحب كيف ما احتاج إليه ولم يشب في كفيته شيء
 في تعيين يوم له عن النبي صلى الله عليه وسلم وما يعزى من النظم في ذلك للأمام
 علي بن نه بن حجر قال شئنا رحمه الله أنه باطل ويستحب حلق عانته وتنظيف
 يده بالأغصان في كل أسبوع مدة ولا فضل يوم الجمعة وجاز في كل خمسة
 وكره تركه وداؤ الاربعين تجتنب وفيه حلق الشارب بدعة وقيل سنة
 ولا بأس بتف الشيب وأخذ أطراف اللحية والسنة فيها القبضة وفيه
 قطعت شعر راسها الثمت ولعنن ذاد في التزوية وإن باذن الزوج
 لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ولذا يجوز للرجل قطع لحيته والمعنى
 المؤثر التشبه بالرجال انتهى **قلت** وأما حلق راسه قال في الوهبانية
 وقد قيل حلق الرأس في كل جمعة • يجب وبعض بالجواز يعبر •
 رجل تعلم علم الصلوة أو نحوه ليعلم الناس وأخذ ليعلم به قالوا أفضل لأنه متعود
 ودوى مذاكرة العلم ساعة خيرة من أحياء ليلة وله الخروج لطلب العلم
 الشرعي بلا إذن والديه ولو ملتحيا وتامة في التمر وإذا كان الرجل يصول
 ويصلي ويصو الناس بيده ولسانه فذكره بما فيه ليس بغيبة حتى لو أجه
 السلطان بذلك لينجبه لا أثر عليه وقالوا إن علم أن أياه يقدر على منعه
 أعلمه ولو بكتابه والآلة لا كيلا تقع العداوة وتامة في التمر وكذا إذا أثار
 لو ذكر مساوي أخيه على وجه الإهتكام لا يكون غيبة إنما الغيبة أن تذكر
 وجه الغضب يريد السب وإن اغتاب أهل قرية فليس بغيبة لأنه
 يريد به كلهم بل بعضهم وهو مجهول خفيه فتباح غيبة مجهول متظاهر

بقبح والمصاهرة والسوق اعتقاد وتحذير منه وشكوى ظلامته للحاكم
شرح وهبانية وكما تكون الغيبة باللسان صريحا تكون ايضا بالفعل وبما
وبالكتابة وبالحركة وبالرمز وبغز العين والامارة باليد وكلما يفهم منه
المقصود فهو داخل في الغيبة وهو حرام ومن ذلك ما قالت سيديتنا
عائشة رضي الله عنها دخلت علينا امرأة فلما ولت أو ماتت بيدي أي
قصيرة فقال عليه الصلوة والسلام اغتبيتها ومن ذلك المماحكة كما
يمشي متهارجا أو كما يمشي فهو غيبه بل اجمع لأنه اعظم في التصور
والتهقيم ومن الغيبة ان يقول بعض من مرتبنا اليوم أو بعض من رايته
إذا كان المخاطب يفهم شخصا معينا كالتحدث وتفهيمه دون ما به
التهقيم وأما إذا لم يفهم عينه جاز وتامه في شرح الشريعة وفيها
الغيبة ان تصيغ الخاك حال كونه غائبا بوصف يكرهه إذا سمع عن ابن
هزيمة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتدرون ما
الغيبة قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكر كذا خاك كذا فذكره قيل أفرايت
ان كان في اخي ما أقول قال ان كان فيه ما تقول اغتبتته وان لم
يكن فيه فقد بهتته وإذا لم تبلغه بكفيك التهم والاشراط بيان يكفيه
كل ما اغتتاب به وصلته الرحم واجبة ولو كانت بسلام وتحتة وهدية
ومعاونة ومجاسة ومكالمة وتلفظ واحشا ويوزرهم غيبا يزيد
حبنا بل يزور اقرباءه كل جمعة وشهر ولا يرد هاجتهم لأنه من القطعية
في الحديث ان الله تعالى يصل من وصلهم ويقطع من قطعها وفي الحديث
صلة الرحم تزيد في العز وتامة في الدهر وبسلم المسلم على اهل الذمة
لوجه حاجة اليه والاكره هو الصريح كما كره للمسلم مصافحة الكفار
الذين كذا في نسخ الشرح واكثر المتن بلفظ وبسلم فاولها هكذا ولكن
بعض نسخ المتن ولا يسلم وهو الاحسن لا سلم فافهم وفي شرح البخاري
للغيب في حديث اي الاسلام خير قال تطعم الطعام وتقرأ السلام
على من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا التعميم مخصوص بالمسلمين

فلا يسلم ابتداء كافر حديث لا تبدوا اليهود ولا النصارى بالسلام وكذا
يخص منه الفاسق بدليل آخر وأما من شك فيه فلا يصل فيه البقاء
على العموم حتى يثبت الخصوص ويمكن ان يقال ان الحديث كان في ابتداء
الاسلام لمصلحة التأليف ثم ورد النهي انتهى فليحفظ ولو سلم يهودي
او نصراني او مجوسي على مسلم فلا بأس بالردة ولكن لا يزيد على قوله
وعليك كما في الخاتمة ولو سلم على الذي يجادل بكفره لا تبجبل الكافر كره
ولو قال المجوسي يا استاذ تبجبل كذرا في الاشياء وفيها لوقال لزيح
اطال الله بقاءك ان نوى بقلبه لعلة يسلم او يؤذي الجزية ذبيلا لا بأس
ولا يجب رد سلام السائل لأنه ليس بالتحية ولا من يسلم وقت الخطبة
خاتمة وفيها وإذا اتى دار انسان يجب ان يستأذن قبل السلام ثم إذا
دخل يسلم أولا ثم يتكلم ولو في قضاء يسلم أولا ثم يتكلم ولو قال السلام
عليك يا زيد لم يسقط برده غيره ولو قال يا فلان أو يا فلانة لم يهني سقط
وشرط في الرد وجوب العطاس سماعه فلو اصم يريه تحريك شفوية انتهى
قلت وفي المتن وسقط عنه الباقي برده صبي يعقل لأنه من اهل
اقامة الفرض في الجملة بدليل حل ذبيحته وقيل لا وفي المتن وسقط برده
العجوز وفي رد الثأبة والصبي والمجنون قولان وظاهر المتأجبه ترجيح
عدم السقوط ويسلم على الواحد بلفظ الجماعة وكذا الرد ولا يزيد على
وبركاته ورد السلام وتشميت العطاس على الفور ويجب رد جواب
كتاب التحية كره السلام ولو قال لا قرأ فلا السلام يجب عليه ذلك
ويكره السلام على الفاسق لمصلتنا ولا كما يكره على عاجز عن الرد حقيقة
كأكل او شرعا لمصلحة وقارى ولو سلم لا يستحق الجواب انتهى وقد من
باب ما يفسد الصلوة كراهته في ثيف وعشرين موضعاً وأنه لا يجب رد
سلام عليكم بحزم الميم ولو دخل ولم يراها يقول السلام علينا وعلى عباد
الضالحين **وع** يكره اعطاء سائل المسجد إلا اذا لم يتخط رقاب الناس
في المختار كما في الافتقار ومن مواهب الرحمن لا تليها تملق بخاتمة في

الصلاة فمدحه الله تعالى بقوله ويؤتون الزكوة وهم الكون احب الاسماء
 الى الله عبيد الله وعبد الرحمن وبار التسمية بعلي ورشيد وعمرهما في الآلة
 المشركة ويراد في حقتنا غير ما يراد في حق الله تعالى لكن التسمية بغير ذلك
 في زماننا والى ان العوام يصغرونها عند التذكار في السراجية وفيها
 ومن كان اسمه **عيسى** الاباس ان يكنى ابا القاسم لان قوله عليه الصلوة والسلام
 سموا باسمي ولا تكونوا يكنيتي قد نسخ لان سيدها عليا رضي الله عنه
 كنى ابنه **عيسى** ابن الحنفية ابا القاسم ويكره ان يدعوا الرجل اياه وان
 تدعوا المرأة زوجها باسمه انتهى فليحفظ وفيها يكره الكلام في المسيح
 وخلف الخنازة وفي الخلا وفي حالة الجماع وزاد ابو الليث رحمه الله في
 البستان وعند قراءة القرآن وزاد في الملتقى تبعا للمختار وعند التذكي
 فما ظنك عند الغنا الذي يسمونه وجدا للعربية فضل على سائر الاسماء
 وهولنا اهل الجنة تعالى او علم غيره فهو مأجور وفي الحديث احبوا العرب
 لثلاث لاتي عربي والقرآن عربي ولسان اهل الجنة في الجنة عربي وفيها
 تطيبين القبور لكره في المختار وقيل يكره وقال البزدي لو احييت لكلمة
 كبريا يذهب الاثر ولا يمتلن لاباس به ذكره المصنف رحمه الله في آخر باب
 الوصية لا قارب وقد مشاه في الجنايز يكره تحني الموت لغضب اوصيق
 عيشر الا لحوق الوقوع في محمية اي فيكره لمخوف الدنيا لا الدين
 الحديث في بطن الارض خيلكم من ظهورها خلاصة لاباس بليس الصديق
 اللؤلؤ وكذا الباليغ كذا في شرح الوهبانية معزيا للمنية وقاس عليه
 الطرسوس بقبلة الاحجار كيا قرت وزمد ونازع ابن وهبان بانه
 يحتاج الى نقل صريح وجزم في الجوهره بحرمه اللؤلؤ **قلت**
 وحمل المصنف ما في المنية على قوله وما في الجوهره على قولها قال وقد
 رجحوا قولها ففي الكافي قولها اقرب الى عرف ديارنا فيفتي به ثم قال المصنف
 وعليه فالمعتمد في المذهب حرمة لبس اللؤلؤ ونحوه على الرجال لانه في
 حتى النساء ويكره للولي لباس الخيال والسوار للصبي ولا باس بثقب اذا

بنصنيف
 بتميله

البنت

البنت والطفل استحسانا ملتقطا **قلت** وهل يجوز في الان لم اره
 ويكره للذكر والانثى الكتابة بالقلم الممتد في القصة والذهب ومن
 دواة كذلك سراجية ثم قال لاباس بتمويه السلاح بذهب وقصه
 ولا باس بسرج ولجام وثقوب الذهب عند الحنفية خلافا لابي يوسف
 وحهم الله تعالى جارية لزيد قال بكر وكلني زيد بيصها حل لعمر وشراؤها
 ووطئها لقبول قوله بكر ان اكبر رائه صدقه كما مر وان البزدي كلفه
 لا يقبل قوله ولا يشترى منه ولهم يخبره ان ذلك الشئ لغيره فلا باس
 بشرائه منه كما حل وطئ من زقت اليه وقال النساء هي مؤانك وحل
 نكاح من قالت طلقتني زوجي وانقضت عدي او كنت امه لفلان
 واعتقتي ان وقع في قلبه صدقها وتامه في الخاتبة **قلت** وحمله
 انه متى اخبرت بامر محتمل فان ثقتة او وقع في قلبه صدقها لاباس
 به بتمويهها وان بامر مستنكر لا مالم يستفسرها **فروع** كتب
 قوله الشافعي رحمه الله يكتب جواب الحنفية رحمه الله وان كتب
 المفتي يد من يكتب ولا يصح في قضاء ليقضي القاضي بجنشه التجميع
 بالقرآن والاذان بالصوت الطيب طيب ان لم يزد فيه الحروف وان
 زاد كره او لمستمعه وقول احسنت ان لسكوتة فحسن وان لتلك القراءة
 يخشى عليه الكفر المناظرة في العلم لنصرة الحق عبادة ولما تلت
 حرام لقهر مسلم واظهار علمه ونيل دنياه او قبول التذكي على المنا
 الوعظ والا يلاحظ سنة الانبياء والمرسلين ولرياسة ومال وقبول
 عامة من صلالة اليهود والنصارى قراءة القراء بقرأة معروفة
 وشاذة ومنفعة واحدة مكروه كافي الحاوي القدسي يستحب للرجل خضاب
 شعره ولحيته ولو في غير هرب في الامم والامم انه عليه الصلوة والسلام
 يفعلوه ويكره بالسواد وقيل لا يجمع الفتاوى والكلام من المصنف عليه الرحمة
 الكتب التي لا ينتفع بها يمحى عنها اسم الله ولا يكتبه ورسوله ويحرق الكتاب
 ولا باس بان تلقى في ماء جار كما هي او تدفن وهي احسن كذا الاشياء القصص

التفسير بشار وفاء ما يوضع
 تحت شغل الدابة

المكروه هـ ان يحدثهم بما ليس له اصل معروف او يعظمهم بما لا يتخذه
او يزيد وينقص يعني في اصله اما التزين بالعبارة اللطيفة المرتقة
والشرح لقوائده فلان حسن الافضل مشاركة اهل محليته في عطائه
التأنيب لكن في زماننا اكثرها ظلم فمن تمكن من دفعه عن فحش وان
اعطاه فليعطه من غير ليس الذي الحق ان ياخذ من غير حش حقه وجوز
الامام الشافعي رحمه الله وهو لاوسع معلم طلب من الصبي الثمان الحصر فحشا
وشري ببعضها واخذ بعضها له ذلك لانه تمليك له من الابرار لا يأسى
المكروه بمعاينة الامة دون عكسه وجد ما لا قيمة له لا يأسى بالانتفاع
به ولوله قيمة وهو غنى تصدقه لا يأسى بجماع في بيت فيه مصحف للبلوي
لا تركب مسئلة على سرج الحديث هذا الولي التلميذ ولو الحاجة غزو او حقه
ديني او دنيوي لا بد لها منه فلا يأسى به تغنى بالقرآن ولم يخرج بالخاصة
قفر هو صحيح في العربية مستحسن ذكر الله في طلوع الفجر والطلوع الشمس
من قراءة القرآن وتسميت القراءة عند الطلوع والغروب لا يأسى للامام عقيب
الصلوة بقراءة آية الكرسي وخواتيم البقرة والاخفاء افضل قراءة الفاتحة
بعد الصلوة جمل اللغات بدعة قال استاذنا رحمه الله لكنها مستحسنة
للعادة والاثار الزشوة لا تملك بالقبض لا يأسى بالرشوة اذا خاف على دينه
والنبي عليه الصلوة والسلام كان يعطي الشعراء ولهم يخاف لسانه وكفى بهم
المؤلفة من الصدقات دليلا على مثاله جمع اهل المحلة للامام فحسن ومن
السحت ما يؤخذ على كل مباح كالحل وكلاء وماء ومعادن وما ياخذ
غاز لغزو وشاعر لشعر ومسخرة وكواقي قال تعالى ومن الناس من يشترى
لغو الحديث وامتناب جميع المحازف وقواد وكاهن ومقامر وواشمة ونحو
كثيرة قيل له يا خبيث ومنه جازله الرد في كل شتيمة لا توجب الحد
وتركه افضل كره قوله الصائم المتطوع اذا سئل صائم حتى انظر فانه
نفاق وحق من كره اطفال ومال قليل لا يوصى بغيره صلى او تصدقا
يرأى به الناس لا يعاقب بتلك الصلوة ولا يثاب بها قيل هذا في الفرائض

وعنه

وعنه الزاهد في النوافل لقولهم ان لا يدخل الفرائض فذل الرجل على
هيئته المرأة يكره المرأة سؤر الرجل وسؤرها له صوب زوجته على ترك
الصلوة على لا ظهور لا يجب على الزوج تطبيق الفاجرة لا يجوز الوضوء
من الحياض المعدة للشرب في الصحاح ويمنع من الوضوء منه وفيه وحله له
ما ذونا به جازوا لا الكذب يباح لا حياة حقه ودفع المظالم عن نفسه
والمداد التعريض لمن عمن الكذب حرام قال وهو الحق قال تعالى قتل الخراسان
الحق من المجتبي وفي الوهبانية قال

- وللصلح جاز الكذب او دفع ظلم
- واهل لترضى والقتال ليظفر
- ويكره في الحمام تعريض خادم
- ومن شاء تنويرا فقالوا ينور
- ويعشق معتادا للموثر بجامع
- ومن علم الاطفال فيه ويوزد
- ومن قام اجلا لا لشمس فائز
- وفي غير اهل العلم بعض يقدر
- ويجوز نقل الميت البعض مطلقا
- ومن بعضهم ما فوق ميلين يحظر
- وللزوجة التسمين لا فرق بينهما
- ومن ذكرها التعريض المحظور
- ويكره ان تسعى لاسقاط حملها
- وجاهد لعنه حيث لا يتصور
- وان سقطت ميتا في السقط
- لوالده عن عاقل الام يحضر
- وفي يوم عاشوراء يكره كحلهم
- ولا يأس بالمعادن خلط ويحجر
- وبعضهم المختار في الكحل جائز
- لفعل رسول الله فهو المقرر
- وضرب عبيد الغير جاز يأس
- وما جاز في الاحرار والايامير
- واثوب من ذكر القرآن استماعه
- وقالوا ثواب الطفل للطفل
- ودرسك بالذكر والوفاء الصلوة
- ونفلا ودر من العلم اول وانظر
- وقد كرهوا والله اعلم ونحوه
- لا علم الله من حين يقدر

كتاب احياء الموات لمعل مناسبتة
ان فيه ما يكره وما لا يكره الحيوة نوعان هتاسية ونامية والمراد هنا
النامية وسعى مواتا بطلان الانتفاع به وحياته بينة او غيره او كواب
اوسقى اذا احيى مسلم او ذبح ارضا غير منتفع بها وليست بمملوكة لمسلم ولا لغيره

فلو ملوكة لم تكن مواتا فلوم يعرف مالها فهي لقطعة يتصرف فيها الامام ولو ظهر
مالها ترد اليه ويضمن نقصا نهان نقصت بالذبح وهي بعيدة في القرية اذا
صاح من باقصي العامر وهو جهور في الصوت بذاذية لا يسمع بها مواتها ملكها
عند النبي يوسف وهو المختار كما في المختار وغيره واعتبر في حرم الله عدم ارتقاء
اهل القرية به وبه قالت الثلثة **قلت** وهذا ظاهر الرواية وبه يعني
كما في ذكره الكبري ذكره القسستاني وكذا في البرجندي عن المنصورية عن قاضي
خان رحمه الله ان الفتوى على قوله في حرم الله من الشرع لا يملكها بل اذنه وهذا لو سلمنا فلو
فلنحفظ اذا اذن له الامام في ذلك وقالا يملكها بلا اذنه وهذا لو سلمنا فلو
شرط الاذن اتفاقا ولو سلمنا ما لم يملكها أصلا اتفاقا قسستاني ولو تركها
بعد الاحياء وزرعها غيره فالاول الحق بها في الارض ولو احيا ارضا ميتة
ثم احاط الاحياء جواربها الاربعه في اربعة نقر على العقاب تعين طريق
الاول في الارض الاربعة ومن جدار متاي يمنع غيره منها بوضع علامة
من حجر او غيره ثم اهلها ثلاث سنين دفعت اليه وقبلها هو الحق بها وان لم
يملكها لانه انما يملكها بالاحياء والتميز لا بمجرد الحجر ولو كثر بها او ضرب
عليها المستكة او شق لها نهر او بذر بها فهو احياء ولا يجوز احياء ما قرب
من العامر بل يترك مرعى لهم ومطركا لخصائهم لتعلق حقهم به فلو كان
مواتا وكذا لو كان محتطاً واعلم انه ليس للامام ان يقطع مالا يخفى المسلمين عنه
من المعادن الظاهرة وهي ما كان جواربها الذي اودعه الله في جوارب الارض
بارزاً المعادن الملح والكحل والقار والنفط والابار التي يستقي منها الماء ويحيا
يعني التي لا تملك بالاستنباط والسعي فلو قطع هذه المعادن الظاهرة
لم يكن لا قطعاً حاكماً بل المقطوع وغيره سواء فلو منعهم المقطوع كان يمنع
متعلقاً وكان لما اخذه مالكاً لانه متعلق بالمنع لا بالاختصاص وكذا في المنع
وصرفه عن مداومة العمل لئلا يشبهه اقطاعه بالتميز ويصير معه
في حكم الاملاك المستقرة ذكره العلامة قاسم رحمه الله في رسالته احكام
اجارة اقطاع الجندي وحريم بئر الناضح وهي التي ينزع الماء منها

جمهوري القسستاني
الطائي
كامل

قال العجب

بالبعير

بالبعير كسائر العطن وهي التي ينزع الماء منها باليد والعطن مفتاح الابل
حول البئر اربعون ذراعاً من كل جانب وقالا ان الناضح يستون وفي
الشرع لا يملكه عن شرح المجمع لوعلى البئر فوق اربعين يزار عليها انما
لكن نسبة القسستاني لمحمد رحمه الله ثم قال ويفتي بقوله الامام وعزاه
للتثنية ثم قال وقيل التقدير في بئر وعين بما ذكره في اراضيهم لصلواتها
وفي اراضيها رخواة فيناد لئلا ينتقل الماء الى الثاني وعزاه للثانية
وعزاه البرجندي للكا في فليحفظ اذا احفرها في موات باذن الامام
فلو في غير موات او فيه بلا اذن اما لم يكن الحكم كذلك اذ كان
المصنف وعجالة القسستاني وفيه رمز الى انه لو حفر في ملك الغير
ليستحق الحريم ولو حفر في ملكه فله من الحريم ما شاء والي ان الماء
لو غلب على ارض تركها الملاك او ماتوا وانفردوا لم يجز احياءها
فلو تركها الماء بحيث لا يعود اليها لم يكن حريماً لاجار جواربها وعزاه
للمضمرات وهو من العين خمسة ذراعاً من كل جانب كما في الحديث والناضح
هو المكسرة وهوست قبضات وكان ذراع الملك اي ملك الاكاسرة
سبع قبضات فكسره منه قبضة ومنع غيره من الحفر في حريمه لانه ملكه
حفر فلا يورده منه او تضمينه في الله فلو حفر الثاني بئر في ممتلك
البئر الاولى باذن الامام فذهب ما و البئر الاولى وتحوّل الى الثانية فلا شيء عليه
لانه غير متعبد والماء تحت الارض لا يملك فلا تخصصه كمن بئر حانونا يجب
حانوت غير فكسرت الحانوت الاولى بسببيه فانه لا شيء عليه من حفره
وفيه لو هدم جدار غير فليصاحبه ان يؤاخره بقيمته لا ببناء الجدار وهو الصحيح
والجاف الثاني الحريم من الجوارب الثلاثة دون الجانب الاخر لسبق ملك الاول
فيه وللقناة وهي بئر الماء تحت الارض حريم بقدر ما يصلح له لارتقاء العين
ونحوه ومنه في حرم الله كالبئر ولو طهروا الماء فكل العين وفي الاختيار فوضعه
لاري الامام اي لو باذنه والا فلا شيء له ذكره البرجندي وحريم بئر يفر من
الارض الموات خمسة اذرع من كل جانب فليس لغيره ان يفرس فيه ويلقي ما

امتنع عود دجلة والفرات اليه بالموت اذ لم يكن ذلك حراما لعامه وان كان
حراما او جازعه لم يجز احياؤه لانه ليس بموت وانتهر في هذه الفلز حرم
له الا بجره ان وقال له مسنة النهر لمشييه ونقي طينه وقد ذكره في حرم
بقدر عرض النهر من كل جانب وهو ارفق ملتقى وقد ذكره ابو يوسف رحمه الله
بنصف بطن النهر وعليه الفتوى فاستأني معزيا بالكرمان وفيه مغزيا لاشياء
والخوض على هذا الاختلاف وفيه معزيا للكفاية ولو كان النهر صغيرا
يحتاج الى كونه في كل حين فله حريم بالاتفاق وفيه مغزيا للكرمان في الخلاف
في نهر مملوك له مسنة فارغة بلزقها ارض لغير صاحب النهر فالمسنة
له عندنا ولصاحب الارض عنده وفيه مغزيا للتممة الصحيح ان له
بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه لا لقاء الطين ونحوه انتهى **قلت**
ومن نقل الاتفاق ايضا الشرب لا يعم الاختيار وشرع المجمع
فصل في الشرب لفظة نصيب الماء وشرعا نوبة
الانتفاع بالماء سقيا للزراعة والدواب والشفة شرب بني آدم
والبهائم بالشفة وكل حقها في كل ما لم يحوز باناء او حب وكل سقي
ارضه من بحر او نهر عظيم كرجلة والفرات ونحوهما لان الملك بالاعزاز
ولا احران لان نهر الماء يمنع قهر غيره وكل شق نهر لسقي ارض منها
او لنصب الرعي ان لم يضرب بالعامة لان الانتفاع بالمباح انما يجوز
اذا لم يضرب احد كالاتفاع بشمس وقمر وهواء لا سقيا وانه ان حيف تجرب
النهر بغير نهرها ولا سقي ارضه وشجره وزرعه ونصب دواب ونحوها في نهر
غيره وقناته وبجره الا باذنه لان الحق له فيستوقف على اذنه وله سقي شجره
او حصر ذرع في داره همل اليه بجراره واياه في الامم وقيل لا باذنه
والمحز في كونه حرم مملوكة مخابية لا يستفاد الا باذنه صاحب
ملكه باحراره ولو كانت البئر او الخوض او النهر في ملك رجل فله ان يمنع
مريد الشفة من التخلل في ملكه اذا كان يحول ماء بقدره فان لم يحول
يقال له اي لصاحب البئر ونحوه اما ان يخرج الماء اليه او تركه لغيره

الماء

الماء اليه او تركه لغيره بشرط ان لا يكسر صفته اي جانب النهر ونحوه لان
حينئذ حق الشفة لحديث احمد المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلأ
والنار وحكم الكلأ كحكم الماء فيقال للمالك اما ان تقطع وتدفع اليه والا
تترك لياخذ قدر ما يريد من يلقى ولو منع الماء وهو يخاف على نفسه
ودابته العطش كان له ان يقام له بالسلاح لا شريطة تاخير في الله عنه وان لا
يجوز في الاواني قائله بغير سلاح اذا كان فيه فضل عن حاجته لملكه بالاعزاز
فصار نظير الطعام ويترك في البئر ونحوه الاولى ان يقام له بغير سلاح لانه
ارتكب معصية فكان كالنقد يركب في وكري نهر اي حفره غير مملوكة في بيت
الماله فان لم يكن ثمة اي في بيت المال شيئا يجبر الناس على كونه ان امتنعوا
عنه دفعا للضرورة وكري النهر للمملوكة على آله ويجبره الى منهم على ذلك
وقيل في الخاص لا يجبر وهل يرجعون ان با مر القاضى نعم ومونة كرى النهر
المشرك عليهم من اعلاه فاذا جاوزوا ارض رجل منهم بري من مؤنة
الكرى وقالوا عليهم كرية من اقله الى آخره بالخصص كما يستوفون في استحقاق
الشفة ولا كرى على اهل الشفة وتصح دعوى الشرب بغير ارض استحقاقا
فاذا كان لرجل ارض ولا حفر فيها نهر فادار رب الارض ان لا يجري النهر في
ارضه لم يكن له ذلك ويتركه على حاله وان لم يكن في يده ولم يكن جاريا
فيها اي في الارض فعليه البيان ان هذا النهر له والله قد كان له حجرة في هذا
الارض يسوقه لسقي ارضه وعلى هذا المصنف في نهر وسط اوطى وارب والمشي
كل ذلك في دار غيره فحكم الاختلاف فيه نظير في الشرب في يلقى لغيره في قوم الخطم في الشرب
فموجبهم على قدر ارضهم لانه المقصود بخلاف اختلافهم في الطريق فانهم يستوفون
في ملك وقبته بلا اعتبار سعة الدار وضيقتها لان المقصود الاستعراق وليس
من الشركاء في النهر ان شق منه نهر او ينصب عليه دحي او حي وضع في ملكه ولا يفرق بين
بماء وقاية او دالية كناعودة او جسر او قنطرة او يوسع في النهر او يقسم بالانيل والخال
انه قد كانت القسمة بالكرى بكسر الكاف جمع كوة بفتحها الثقب في القديم يترك على
لظهور الحق فيه ويسوق نصيبه الى ارض اخرى ليس له منه اي في النهر شرب لا

رضاهم يتعلق بالجميع ولهم نقصه بعد الاجازة ولورثتهم من بعدهم وليس
 للاعلى سكر النهر بل رضاهم وان لم تشرب ارضه بغيره ملتقى كطريق
 مشترك اراد احدهم ان يفتح فيه بابا الى دار اخرى ساكنها غير ساكن هذه
 الدار التي مفتحة في هذا الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن الدارين ولها
 حيث لا يمنع لكن المارة لا تزاد ويورث الشرب ويوصى بالانتفاع به
 الا يصيبه فباطل ولا يباع الشرب ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصدق
 به لانه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما سيأتي وان
 يترك اي يبيعه واخويه ولا يصلح الماء بفتح واصلح عنه دم محمد ومهمل
 وان صححت هذه العقيدة لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة لان الشربة
 يملك بسبب ما حتى لو مات وعليه دين لم يبع الشرب بل ارض فلو لم يكن
 له ارض قيل يحكم الماء في كل نوبة في حوض فيباع الماء الى ان ينقضي دينه
 وقيل ينظر الامام لا ارض لا شرب فيها فينضم اليها فيبيعه برضا ورثتها
 فينظر القيمة الا ارض بلا شرب وقيمته معدومة فتفاوت ما بينهما ليس له
 وقامه في ان يلقى ولا يضمن من ملا ارضه ماء فترت ارض جاره او عتقت لانه
 متسبب غير متعدد وهذا اذا سقاها سقيا معتادا انتم له ارضه عادة
 ولا يضمن وعليه الفتوى وفي الزخير وهذا اذا سقى في نوبة مقداره حقه
 اما اذا سقى في غير نوبته او زاد على حقه يضمن على ما قاله ابي عبد الله الزاهري
 قهسما ولا يضمن من سقى ارضه او زرع من شرب غيره اذ في رواية اصل
 وعليه الفتوى شرح وهبانية وابن كاد عن الخلاصة لما مر انه غير متقوم ولو تصدقا
 بنزله فحسن لبقاء الماء الحرام فيه بخلاف العلف المعسوب فان الذابة اذا
 سمن به النعم وصار شيئا آخر لا يضمن قهسما في فان تكررت له لاهته لافان
 وادبه الامام بالصواب والمحسن ان راي الامام ذلك خطابه وتامه في شرح
 الوهبانية قال وجوز بعض مشايخ بلح بيع الشرب لتعامل اهل بلح والقبائل
 يترك بالتعامل ولو قص بان تعامل اهل بلدة واحدة وانتي لنا محكي بضمه ذكره
 في جواهر الفتاوى قال وينفذ الحكم بصحة بيعه فيلحفظ **قلت** وفي الحديث

وفي شروحه من البيع الفاسد انه يضمن بالامكان فلو سقى ارض نفسه بما هو غير مضمون
 وبه حزم في النفاية هذا فافهم **قلت** وقد مر ما عليه الفتوى فتنبه وفي الزخير
 وساق بشرط الغير ليس بضامن . وضمنه بعض ما مر ظاهر
 وما جوز واخذ التراب الذي على . بجواب نهردون اذن يقر
 فلو حفروا الهرا والقراترابه . فلو في حريم ليس بالثقل يوم
كتاب الاشربة هو جمع شراب والشراب لغة كل ما يشرب
 واصطلاحا ما يسكر والمجم منها اربعة انواع القلح والخمر وهو الذي يكسر فشد يده
 من ماء العنب اذا غلا واشتد وقد في اي مري بالزبد اي الرقيق ولم يشوطا
 قد فيه وبه قالت الثلثة وبأخذ ابو حفص الكبير وهو لا يظهر كما في الشربة
 عن المواهب ولياتي ما يفيد وقد تطلق الخمر على ما ذكر مجازا ثم شرع في احكامها
 العشرة فقال وحرم قليلها وكثيرها بالاجماع لعينها اي لذاتها وفي قوله تعالى انها
 الخمر والميسر الآية عشر دلائل على حرمتها مبسوطة في المجتبى وغيره وهي خمسة
 عليقة كالبول ويكثر مستعملها وسقط تقومها في حق المسلم لا ما ليسها في الاصح
 وحرم الانتفاع بها ولو سقى دواب او طين او نظر للمتلقي او في دوا او دهن او طعام
 او غيره الا ان يخلل او يخذ عطر بقدر الضرورة فلو زاد فسكره مجتبى ولا
 يجوز بيعها الحديث مسلم رضي الله عنه ان الذي حرم شربها حرم بيعها وعيد
 شاربها وان لم يسكر منها ويحذر شارب غيرها ان سكر ولا يؤثر فيها البطلان الا انه
 لا يحد فيه ما لم يسكر منه لاختصاص الحد بالنيي ذكره الزيلعي واستظهر المصنف
 وضعفت ما في القتيبة والمجتبى ثم نقل عن ابن وهبان انه لا يلتفت لما قاله
 صاحب القتيبة مخالفا للفقهاء ما لم يضره نقل من غيره انتهى وفيه كلام ابن
 ولا يجوز بها التقاضي على المعتمد قاله المصنف رحمه الله **قلت** ولو باع ثقلان
 او قطار في اصيل نهابة ويجوز تخليلها ولو بطرح شيء فيها خلا فالشافي
 والثاني الطلاء بالكسر وهو العصير يطبخ حتى يذهب اقل من ثلثيه ويصير سكر
 وصوب المصنف ان هذا يسمى الباذق واما الطلاء فذكره بقوله وقيل ما يطبخ في ماء
 العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وصار مسكرا وهو الصواب كما جرى عليه

صاحب المحيط وغيره يعني في التسمية لافي الحكم لانه حل هذا المثلث المسمى بالطلح
على ما في المحيط ثابت بشرب كبار الصبيات ومنه الله عنهم كما في الشربة لا يمدح
بالطلح لانه سببنا عن رضى الله عنه ما اشبه هذا بطلا البعير وهو القمل
الذي يطلى به البعير الجربان ونحوه استه اى التعليل على التفسير الا انه كفاية المصنف
كالجزء يعني والثالث السكر بفتح السين وهو النقي من ماء التراب اذا اشتد
وقذف بالزبد والرابع نقيع الذبيب وهو النقي من ماء الزبيب بشرط انه
ان يقذف بالزبد بعد الغليان والكمالي الثلثة المذكورة حرام اذا غلي واشتد
والا لم يحرم اتفاقا وان قذف حرم اتفاقا وظاهر كلامه كبقية المتون انه
اختاره هنا قولها قاله البرجندى نعم قال الفهستاني وترك القود هنا
لانه اعتمد على السابق انتهى فتنبه ولم يبين حكم نجاسة السكر والنقيع
ومفاد كلامه انها خفيفة وهو مختار الشرعي واختاره في الهداية
انها غليظة وهرتها دون حرمة الخمر فلا يكفر مستحلبها لان حرمتها
بالاجتهاد والحلال منها اربعة انواع الا انه تبين التمر والذبيب ان
طبخ اذ لم يطبخ يحل شربه وان اشتد وهذا اذا شرب منه بلا لهي
وطرب فلو شرب للهو فقليله وكثيره حرام وما لم يسكر فلو شرب ما يغلب
ظنه انه يسكر فيحرم والثاني الخليطان من التمر والذبيب اذا طبخ اذ
طبخ وان اشتد يحل بلا لهي والثالث ببيد العسل واللين والبراق
والذرة يحل سواء طبخ او لا بلا لهي وطرب والرابع المثلث العنب وان
اشتد وهو ما طبخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه
اذا قصد به استمر الطعام والتداوي والتقوي على طاعة الله تعالى ولو
لا يحل اجماعا حقايق وصح بيع غير الخمرها من ومفاده صحة بيع الخشيشة
والامين **قلت** وقد سئل ابن نجيم عن بيع الخشيشة هل يجوز فكتب
لا يجوز فيحل على ان مراده بعدم الجواز عدم الحل قال المصنف رحمه الله تعالى
هذه الاشربة بالقيمة لا بالمثل لمصنعا على تملك عينه وان جاز فعله بخلاف
الصليب حيث تضمن قيمته صليبا لانه مال متقوم في حقه وقد امرنا

بتركهم وما يد بينون ذيلعي وحرمة ما حرم الله اى الاشربة المتخذة من العسل
واللين ونحوها قاله المصنف مطلقا قليلها وكثيرها وبه يعني ذكره الزيلعي
وعينه واختاره شارح الوهبانية وذكر انه مروى عن الكل ونظر فقال
وفي عصرنا فاخير جد ووقعوا **قلت** طلاقا لمن من مسكر الخبيث
وعنه كلهم يروى وافنى فحتم **قلت** بتجريم ما قد قل وهو الخمر
قلت وفي طلاق البزازية وقال فحتم رحمه الله ما اسكر كثيرا فقليله
حرام وهو نجس ايضا ولو سكر منها المختار في زماننا انه يحرم زاد في المنع
ووقع طلاق من سكر منها تابع للحرمة والكل حرام عند فحتم رحمه الله وبه
يفنى والخلاق انما هو عند قصد التعوى اما عند قصد التلهي فحرام
اجماعا انتهى وتامه فيما علقته عليه زاد الفهستاني ان لبن الابل اذا
اشتد لم يحل عند فحتم رحمه الله خلافا لما والسكر منه حرام بلا خلاف والحق
والطلاق على الخلاق وكذا لبن الزناى اى الفرسية اذا اشتد لم يحل ومنه
الهداية حله وفي الخزانة انه يكره تحريمه عند عامة المشايخ على قوله
وحل الاتياد اتخاذ البني في الذبايح دباء وهى القرع والختم جزء
نحضر والمزفت المظلي بالزفت اى القير والنفير الخشيشة المنقوعة وما ورد
التهى نسخ وكره شرب وردى الجزاى عكره والاشفاط بالدهدي لان فيه
اجزاء الخمر وقليله ككثيره كالمز وكن لا يحرم شربه عند نابل سكر وبه يحرم
اجماعا ويحرم كل البني والخشيشة هى ورق القتب والاينون لانه مفسد
للعقل ويصدق عنه ذكر الله وعن الصلوة لكن دون حرمة الخمر فان كل شيئا
من ذلك لا حد عليه وان سكر منه بل يعزى بما دون الحد كذا في الجوهر وكذا
يحرم جوزه الطيب لكن دون حرمة الخشيشة قال المصنف ونقل عن
الجامع وغيره ان من قال يحل البني والخشيشة فهو زنديق مبتدع بل قال
بهم الذين الزاهدي انه يكفر ويباح قتله **قلت** ونقل شيخنا البهي
الشافعي رحمه الله في شرحه على منظومة ابيه البهي عن الخشيشة بالكبائر والصفائر
عن ابن حجر المكي انه صرح بتحريم جوزه الطيب لاجماع الامة الاربعة وانها مسكرة

وتكره

ثم قال شيخنا الشيخ والتون الذي حدث وكان حذوفاً بوشق في سنة
خمس عشرة بعد ألف يدعي شارباً أنه لا يسكر وأن سلم فإنه مفترق
لحديث أحمد عن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت سمعت رسول الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفترق
وليس من الكبار تناوله المرة والمرة ومع نهى الأمر عنه حرم قطعا
على أن استعماله مثله وتماض بالبدن نعم الأصغر عليه كبيرة كسائر
الصفائر وفي الاستنباه في قاعدة الأصل الإباحة أو التوقف ويظهر أثره
فيما اشكل حاله كالحوان المشكل والنبات المجهول سيمته **قلت**
ويفهم منه حكم النبات الذي شاع فيهما تسمية بالتوقن فتنبه
وقد ذكره شيخنا القمحا في هديته الحاقاله بالقوم والبصل بالذوق
وممن جزم بحرمه الحاشية شارح الوهبانية في المخطوطات

- وانقوا بحرم الحشيش وحرمة • وتطبيق تحت لزج وقرقروا
- لبابعة الثاذيب والفسق البتق • و زققة المستعمل وحرروا

كتاب الصيد

السرور وهو مباح بخمس عشرة شرطاً مبسوطاً في الفتاوى وسنقدرها
في أثناء المسائل المحرم في غير الحرم وللتكفي كما هو ظاهر وأحرفه على
الاشباه قال المصنف رحمه الله وإنما أوردته تبعاله والألحاح في تحقيقه
إباحة اتخاذ حرفة لأنه نوع من الأكتساب وكل أنواع الأكتساب الإباحة
سواء على المذهب الصحيح كما في النزاهة وغيرها نصب شبكة لصيد
ملك ما تعلق بها بخلاف ما إذا نصبها الجفاف فإنه يملك ما تعقل بها
وأن وجد المقتلش أو غيره حتماً أو ديناً مضروباً بضرب الإسلام فيملكه
ويجب تعريفه أعلم أن أسباب الملك ثلاثة ناقلاً بيع وهبة وخلافة
كارت وأصالة وهو الاستيلاء حقيقة بوضع اليد أو كمال التهيئة
لنصب شبكة لصيد الجفاف على المباح الخالي عن مالك فلا يستولي في غفارة
على حطب غيره لم يملكه ولم يحل للمقتلش ما يجده بلا تعريف وتام التفرغ
المطولات ويحل الصيد بكل ذي ناب ويحلب تقعد ما في الذبايح

كلب وباز ونحوهما بشرط قابلية التعليم وبشرط كونه ليس بخمس العين ثم فرغ
على ما مهق من الأصل بقوله فلا يجوز الصيد بدت وأسد لعدم قابليتهما
التعليم فانهما لا يعلنان للغير الأسد لعلوهمته والذئب لخساسته والحق بعضهم
بالذئب الحدة لخساستهما ولا يختصير لخباسة عينه وعليه فلا يجوز الكلب
على القول بخباسة عينه إلا أن يقال إن النص ورد فيه فتنبه وبه
يندفع قوله القمحا في أن الكلب بخمس العين عند بعضهم والخبزير ليس بخمس
العين عند أبي حنيفة رضي الله عنه على ما في التبريد وغيره فتأمل بشرط
علمها علم ذي ناب ويحلب وإذا بترك الأكل مما الشرب من الصيد فلا يضر
فهلستاني وباتي تلثا في الكلب ونحوه وبالرجوع إذا دعوت في البازي
ونحوه وبشرط جرحها في أي موضع منه على الظاهر وبه يفتي وعن
الثاني يحل بلا جرح وبه قال الشافعي رحمه الله وبشرط إرساله وسلم وكتابه
وبشرط التسمية عند الإرسال ولو حكا فالشرط عدم تركها عن على صيوان
ممنوع أي قادر على الامتناع بقوائمه أو جناحيه متوحش فالذي وقع في
الشبكة أو سقط في البحر أو استأسس لا يتحقق فيه الحكم المذكور ولذلك قال
يؤكل لأن الكلام في صيد الأكل وإن حل صيد غيره كما سيأتي وأعم لحل
الانتفاع بالجلد مثلاً كما يأتي فتأمل وبشرط أن لا يترك الكلب المعلم على كلب
لا يحل صيده كلب غير معلم وكلب مجوسي ولم يرسل ولم يسم عليه وبشرط
أن لا تقول وقتته بعد إرساله ليكون الا صيطاد مضافاً للإرسال
بخلاف ما إذا كمن واستخفى كالقنبر أي كما يكن القنبر على وجه الحيلة
لا الاستراحة وللقنبر خصال حسنة ينبغي لكل عاقل العمل بها كما بسطه
المصنف رحمه الله فإن أكل منه البازي أكل لأن تعليمه ليس بترك كلبه وإن
الكلب ونحوه لا يؤكل مطلقاً عندنا ككله منه أي كما لا يؤكل الصيد الذي
أكل الكلب منه بعد تركه لا كل ثلاث مرات لأنه علامة الجمل لا يؤكل
صاده بعده حتى يتعلم ثانياً بترك الأكل ثلاثاً أو ما صاده قبله لو بقي
ملكه فإن ما ألقاه من الصيد لا يظهر فيه الحرمة اتفاقاً لفوات الحل

وفيه اشكال ذكره القسطنطين كصفحة من صاحبه فكذلك حينما تم رجوع اليه
 فارسله فصاد لم يؤكل تركه ما صار به معلما فيكون كالكلب اذا اكل ولو
 اخذ الصيد من الكلب وقطع منه بضعة والقاها اليه فاكلها او خطف
 الكلب منه واكله اكل ما بقي كالوشرب الكلب من دمه لانه من غايه علمه
 ولو نهش الصيد فقطع منه بضعة فاكلها ثم ادركه فقتل ولم يأكل
 منه لا يؤكل لاكله حالة الاصطياد ولو القى ما نهشه وابتغى الصيد
 فقتله ولم يأكل منه حتى اخذه صاحبه ثم اكل ما القى من لونه حينئذ لو
 اكل من نفس الصيد لم يضر كما مر واذا ادرته المرسل او الراعي الصيد
 بحبوة فوق ما في المذبح ذكاه وجوبا بشرط الحلة بالراعي التسمية ولو كان
 كما مر بشرط الجرح ليمتدح مفعول الذوة وشروط ان لا يقعد عن طلبه لو كان
 الصيد ميتا ملاما بصره فادام في طلبه يحل وان قد عن طلبه ثم صابته
 لا لاحتمال موته بسبب آخر بشرط في الخائفة لحلة ان لا يتوارى عن بصره
 وفيه كلام مبسوط في التلخيص وغيره فان ادركه الراعي والمرسل هيا
 ذكاه وجوبا فلو تركها حرم وسبجي والحيوة المعيرة هنا ما يكون فوق
 ذكوة المذبح بان يعيش يوما وروى اكثره مجمع امام مقدونيا وهو لا يشترط
 بقاؤه كما في الملتقى فلا يعتبر ههنا حتى لو وقع في ماء ولم يحرم والمعتبر في
 المتعدية واخوانها كنطيحة ومن قوذة وما اكل السبع والمريضه مطلق
 الحيوة وان قلت كما اشرنا اليه وعليه الفتوى وتقدم في الذبايح فان
 تركها اي الذكوة عمدا مع القدرة عليها فمات حرم وكذا يحرم لو عجز عن
 التذكية في ظاهر الرواية وحقه في حنيفة وابي يوسف رحمهم الله يحل
 وهو قول الامام الشافعي رحمه الله قال المصنف رحمه الله وفيه متني ومتن
 الوقاية اشاره الى حله والظاهر ما سمعته **قلت** ووجه الظاهر ان
 العجز عن التذكية في مثل هذا لا يجعل الحرام او رسل مجوسي كلبا فزجره لم
 فانزجره وقتله معارض بعرضه وهو سبهم لا ريش له سمي به الاصباية
 بعرضه ولو لو اسد حدة فاصاب بجملته حل او ببند قد تقبله ذان حدة

الصيد

لقتلها

لقتلها بالثقل لا بالحدة ولو كانت خفيفة بها حدة حل لقتلها بالحد منشد
 ولوم يحرمه لا يؤكل مطلقا وشروط في الجرح ادماء وقيل لا ملتقى وتما
 فيما علقته او رمى صيدا فوقع في الماء لاحتمال قتله بالماء فيجوز ولو اظهر
 ما يثا فوقع فيه فان النخس جرحه فيه حرم ولا حل ملتقى او وقع على سطح
 او جبل فتردى منه الى الارض حرم في المسائل كلها لان الاحتراز عن مثل هذا
 ممكن فان وقع على الارض ابتداء اذا احتراز عن مكان فيحل وارسل مسلم كلبه
 فزجره اي اغراه بصياحه مجوسي فانزجره اذا الزجر دون المرسل والفعل
 يرفع بما هو فوقه او مثله كفسخ الحديث او لم يرسله احد من مجوس
 فانزجره اذا الزجر ارسله حكما او اخذ غير ما ارسل اليه لان غرضه
 اخذ كل صيد يتمكن منه حتى لو ارسله على صيد كثيرة بتسمية
 واحدة فقتل الكل اكل الكل اكل في الوجوه المذكورة لما ذكرنا كصيد
 فقطع عضو منه فانه يؤكل لا العضو خلافا للشافعي رحمه الله ولنا قوله
 عليه الصلوة والسلام ما ابين من الحي فهو ميت ولو قطعه ولم يبينه
 فان احتمل الثامنة اكل العضو ايضا والاولا ملتقى وان قطعه الراعي
 اثلاثا واكثره مع عجزه او قطع نصف راسه او اكثره او قد نصبت
 اكل كله لان في هذه الصود لا يمكن حيوة فوق حيوة المذبح فميتا
 الحديث المذكور بخلاف ما لو اكثره مع راسه لا مكان المذكور وحرم
 مجوسي ووثني ومردد وحرم بخلاف كتابي لان ذكوة المضطرار ذكوة
 الاختيار وان رمى صيدا فلم يخنه فرماه آخر فقتله فهو للثاني وحل وان
 ائتمنه الاول بان اخرجه عن حيزه لا امتناع وفيه من الحيوة ما يعيش
 فالصيد لا قاس وحرم لقلته على ذكوة الاختيار فصار قاتلا له فيجوز
 وصفن الثاني للاق لقيمة كلها وقت اقله غير ما نقصه جراحته وحل
 اصطياد ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لمنفعة جلده او شعره او ريشه او دهنه
 شوه وكله مشروع لاطلاق النص وفي القشيرة يجوز ذبح الهرة والكلب
 لنفع ما والاوى ذبح الكلب اذا اخذته حرارة الموت وبه يظهر لم غير مجوس

العين كخزير فلا يظهر أصلا وجلده وقيل يظهر جلده لا لحم وهذا أصح ما يفتح
 كما في الشريعة ليه عن المأواه هنا ومن في الظهارة أخذ الطير كالأصباح
 والأولى عدم فعله خائنه يكره تقديم البازي بالطير الحي لتعذيبه ^{الصائد}
 حسن انسان أو غيره من الاهليات كغرس وشاة فدمى اليه فاصاب صيدا لم يحل
 بخلاف ما إذا سبغ حس أسد أو خنزير فدمى اليه أو رسل كلبه فإذا هو
 صيد حلال لا يحل ولو لم يعلم أن الحرس حرس صيدا وغيره لم يحل جوده
 لأنه إذا اجتمع المبيع والمجرم غلب المجرم وهي طيبيا فاصاب قوته وظلف
 فمات إن أدماه أكل لوجوب الجرح والآلة والعبوة بحالة التي محل الصيد
 بردت إذا رمى مسلما لا بأسا له ووجب الجرح بحاله إذا رمى محرما لا بأسا له
 وسيجي قبل كتاب الذبائح **فروع** لو أن بازا ماعلا أخذ صيدا فقتله
 ولا يدرى رسله انسان أو لا **فروع** يؤكل لوقوع الشك في الإرسال ولا بأس
 بعينه وإن كان مرسلا فهو مال الغير فلا يجوز تناوله إلا بإذن صاحبه
قلت وقد وقع في عصرنا حادث الفتوى وهوان رجل
 وجد شاة مذبوحة ببستانه هل يحل له أكلها أم لا ومقتضى ما ذكرناه
 لا يحل لوقوع الشك في أن الذابح ممن تحل ذكوته أم لا وهل سمي الله تعالى
 عليها أم لا لكن في الخلاصة من اللقطة قوم أصابوا بعيرا مذبوحا في طريق
 البادية إن لم يكن قد بينا له الماء ووقع في القلب أن صاحبه فعل ذلك إباحة
 للناس لا بأس بالاحتذاء ولا كل لأن الثابت بالة لأنه كالثابت بالصريح
 انتهى فقد أباح أكلها بشرط المذكور فعلم أن العلم بكونه الذابح أهلا
 للذكو ليس بشرط قاله المصنف رحمه الله **قلت** قد يفرق بين
 حادث الفتوى واللقطة بأن الذابح في الأولى غير المالك قطعاً وفي الثاني
 محتمل ورأيت بخط ثقة سرق شاة فذبحها بتسميته فوجد صاحبها
 هل يؤكل إلا مفتح لا لكفره بتسميته على الحرام بلا تملك ولا إذن شرعي انتهى
 فيحذر وفي الإهبانية قال
 • ومات لا تطعم كلبا فإنه • خبيث حرام نفقه متفق

وتملك

• وتمليك عصفور لواجبه أخذ • واعتاد بعض الأئمة ينكر
 • وإن يلقه مع غيره فإن أخذه • كقشر لومان وماه لمقتشر
 • وأي حلال لا يحل اصطيداه • صيودا وما صيد ولاه
كتاب الرهن سبب لتبصيل المال هو لغة
 أي جعله مجبوسا لأن المجاس هو المرتهن يمكن استيفاءه أي أخذه منه
 كذا أو بعضا كأن كان قيمة المرهون أقل من الدين كالدين كافي الاستقصا
 لأن العين لا يمكن استيفاءه من الرهن إلا إذا صار دينا حكما كاستيفاء
 وهو دين واجب ظاهرا وباطنا وظاهرا فقط كثمان عبد أو خمل وجل حرا أو غلاما
 أو حكما كالأعيان المضمونة بالمثل أو القيمة كما سيأتي وينفقد بالاحتياج
 وقبول حال كونه غير لازم وحينئذ فله الرهن تسليمه والرجوع عنه
 كما في الهبة فإذا سلمه وقبضه المرتهن حال كونه مجبوزا لا متفرقا كثر
 على شجر مفرقا لا مشغولا بحق الرهن كشجر ببلد الثمر ميمون لا مشاعا
 ولو حكما بأن اتصل المرهون بغير المرهون خلقت كالشجر ويستتبع لزوم
 إفادان القبض شرط الزوم كما في الهبة ومفتح في المجتبى أنه شرط الجواز
 والتخلي بين الرهن والمرتهن قبض حكما على الظاهر كما يبيع فانه يبيع أيضا
 قبض وهو مضمون أو أهلك بالة أقل من قيمته ومن الدين وعند الإمام الشافعي
 هو أمانة والمعتبر قيمته يوم القبض لا يوم الهلاك كما توهه في الأشياء المتألفة
 المنقول كما حذر المصنف رحمه الله المقتضى على سائر الرهن الذي يبيح
 المقدار أي مقدار ما يريد أخذه من الدين ليس بمضمون في الأصح كذا في
 القنية والأشياء فإن هلك وساءت قيمة الدين صار مستوفيا دينه
 حكما وزادت لأن الفضل أمانة فيضن بالتعليق أو نقصت سقط بقدر
 ورجع المرتهن بالفضل لأن الاستيفاء بقدر المالية وضمن المرتهن بدعي
 الهلاك بلا برهان مطلقا سوى كونه أموالا ظاهرة أو باطنة وخصه
 مالك بالباطنة وله طلب دينه من رهنه وله حبسه به وإن كان الرهن

في يد لان الحبس جزاء مطلق وله حبس رهنة بعد الفسخ للعقد حتى
 يقبض دينه او يبريه لان الرهن لا يبطل بمجرد الفسخ بل يبقى رهنا
 ما بقي القبض والدين معا اذا افاات احدهما لم يبق رهنا زليجي ودرر
 وغيرهما لا انتفاع به مطلقا لا باستخدام ولا سكنى ولا لبس ولا اجارة
 او اعادة سواء كان من مرتته او رهن الا بادن كل لآخر وقيل لا يجعل
 للمرتته لزمه ربا وقيل ان شرطه كان ربا والا لا وفي الاشياء والمجوهر
 اباح الرهن للمرتته اكل الثمار وسكنى الدار او لبن الشاة الموهونة
 فاكلها لم يضمن وله منعه ثم افاد في الاشياء انه يكره للمرتته الانتفاع
 بذلك وسيجي آخر الرهن ماتت الشاة في يد المرتته قسم الدين
 على قيمة الشاة ولبنها الذي شربه فحظ الشاة يسقط وحظ اللبن
 ياخذونه المرتته فلو فعل الانتفاع قبل اذ نه صار متعه يا ولم يبطل
 الرهن به واذا طلب المرتته دينه امر باحضار رهنة لئلا يصير مستوفيا
 مرتته الا اذا كان له حل او عند العدل لانه لم يأت به شرح صحيح فان
 احضره سلم له كل دينه او لا ثم سلم المرتته رهنة تحقيقا للقسمة
 وان طلب دينه في غير بلد العقد للرهن فذلك الحكم ان لم يكن للرهن
 مؤننه وان كان له مؤننه سلم دينه وان لم يحضره لان الواجب عليه تسليم
 بمعنى التخلية لا النقل من مكان الى مكان ونقل المرتته في عم الذخيرة انه
 لو لم يقدر على احضاره اصلا مع قيامه لم يؤمر به انتهى فيلحفظ ولكن
 للرهن ان يحلفه بالله ما هلك وهذا كله اذا ادعى الرهن هلاكه اقامه
 اما اذا لم يدع فلا فائدة في احضاره وكذا الحكم عند كل من حل كما حرره الشيخ
 ولا دفع ما لم يحضر الرهن او يكن . بغير مكان العقد والحل .
 كذا التتبع اولادون دعوى مدينه . هلاكه في النهاية .
 ولا يكلف مرتته قو طلب دينه احضار رهن قوضع عند العدل بامر الرهن
 ولا احضار رهن باعده المرتته بامره اي بامر الرهن حتى يقبضه
 لانه بذلك وحسنه فاذا قبضه اي التمن يكلف احضاره لقيام البلاء

مقام المبدل ولا يكلف مرتته معه رهنة تمكن الرهن من بيعه ليقضى
 دينه بثمن لان حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقبض دينه ولا يكلف من
 بعض دينه او ابراه بعضه تسليم بعض رهنة حتى يقبض البقية في الدين
 او يبرئها اعتبارا بحبس المبيع ويجب على المرتته ان يحفظه بنفسه
 وعياله كما في الوديعة ومن ان حفظ بغيرهم كما حرر فيها ومن بايده
 واعارته واجارته واستخدمه وتعقد به كل قيمة فيسقط الدين بقدره
 وكذا يضمن كل قيمته بجعل خاتم الرهن في خنصره سواء جعل قصته ليطن
 كفه او لا وبه يفترج برجلتي اليسرى او اليمنى على ما اختاره الرضي لكن
 قولنا في الخطر عن البرجلتي هنا انه شعائر الروافض وان يجب التمسك
 فتنبه **قلت** ولكن جرت العادة في زماننا بلبسه كذا لا ينبغي
 لزوم الضمان قياسا على مسألة السيف لانه فيجوز له جعله في اصبع
 اخرى الا اذا كان المرتته امراة فتضمن لان النساء يلبن كذلك فيكون
 استعمله لا يحفظا بن كمال مضرا للزليجي ومثله تقلد سيفي الرهن لا الملاء
 فان الشجعان يتقلدون في العادة بسيفين لا الثلاثة وفي ايسر خاتمه
 اي خاتم الرهن فوق آخر يرجع الى العادة فان كان متهن يتجمل بلبس خاتمين
 ضمن والا كان حافظا فلا يضمن ثم ان قضى بها اي بالقيمة المذكورة
 من جنس الدين يلتقيان قصاصا بحجده اي بمجرد القضا بالقيمة اذا كان
 الدين حالا وطالب المرتته الرهن بالفضل ان كان ثمة فضل وان كان
 الدين مؤجلا يضمن المرتته قيمته وتكون رهنا عنده فاذا حل الرهن
 اخذه بعينه وان قضى بالقيمة من خلاف نفسه كان الضمان رهنا عنده
 الى قضاء دينه لانه بعل الرهن فاخذ حكمه واجرة بيت وحافظه وماوي
 الضمن على المرتته واجرة داعية لحيوانا ونفقة الرهن والمخرج والعشر
 على الرهن والاصل فيه ان كل ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبقيته
 فعلى الرهن لانه ملكه وكلما كان لحفظه فعلى المرتته لان حبسه له
 واعلم انه لا يلزم شيء منه لو اشترط على الرهن قرضه عن الذخيرة

واما مونة ردة كجعل ابي اورد جز ومنه كداوة جرح الى يده الى
 يد المرتين فتقسم على المصون والامانة فالمصون على المرتين والامانة
 مصونة على الرهن لو قيمته اكثر من الدين والا فعلى المرتين وكذا معاملة
 امراض وقروح وفداء جنابة وكلها وجب على احدهما فاداه الآخر كان
 متبرعا الا ان يامر القاضى به ويجعله ديناً على الآخر فيستدبرج عليه
 ويجوز للقاضي بلا تصريح بجعله ديناً عليه لا يرجع كما في المنقط واما
 الامام لا يرجع لو صاحبه حاضراً مطلقاً خلافاً للثاني وهي فرع مسئلة
 الحجر يليق قال الرهن الرهن غير هذا او قال المرتين بل هذا هو الذي
 ذهبت عليه عندنا فالقول المرتين لانه القابض بخلاف ما لو ادعى المرتين
 رده على الرهن بعد قبضه فان القول للرهن لانه المنكر فان برهنا
 فللرهن ايضاً ويسقط الدين لاثبات الزيادة ولو قبل قبضه فالقول
 للمرتين لانكاره دخوله في ضمانه وان برهنا فللرهن لاثبات الضمان
 بزيادة يجوز له الشف بانه اذا كان الطريق امثلاً كما في الوديعة
 وان كان له حل ومؤنة وكذا الانتقال عن البلد وكذا العمل الذي
 الرهن في يده كما في العادة معنية على خلاف ما في فتاوى القاضيين
 ولعل ما في العدة قول الامام وما في الفتاوى قولها كما يفيد كلام القينة
فائدة اذا عيى الرهن فهو بما فيه قالوا معناه اذا اشبهت
 قيمته بعد هلكه بان قال كل ادري كم كانت قيمته ضمن بما فيه من الدين
 كذا ذكره المصنف عليه الرحمة **الباب** **باب يجوز ارتها**
ولا يجوز لا يجوز رهن مشاع لعدم كونه مبيعاً كما مر مطلقاً
 متعارفاً او طارياً من شريكه او غير يقسم او لا ثم الصحيح انه فاسد
 يضمن بالقبض وجوز الشافعي رحمه الله وفي الاشياء ما قبل البيع قبل الرهن
 الا في اربعة المشاع والمشيغول والمتصل بغيره والمعلق عتقه بشرط قبل جوده
 غير المدبر فيجوز بيعها لارهنها وفيها الحيلة في جواز رهن المشاع ان
 يبيعه النصف بالخيار ثم يرهنه النصف ثم يفسخ البيع قاله المصنف

في الحديث

وفيه

وفيه نظر ولعله مفرع على الضعيف في الشيوخ الطاري **قلت**
 بل ولا عليه لانه بالخيار لا يخلو اما ان يبقى في ملكه او يعود للملكه وعلى
 كل يكون رهن المشاع ابتداءً كما بسطه في تنوير البصائر فتنبه **قلت**
 والحيلة الصحيحة ما في حيل منية المفتي اذا رهن نصف داره مشاعاً
 يبيع نصفها من طالب الرهن ويقبل منه الثمن على ان المشتري بالخيار يقبض
 الدار ثم ينقض البيع بحكم الخيار فتبقى في يده بمنزلة الرهن بالثمن
 فاعتمد المصنف رحمه الله في رواه هو الجواهر ومنها الشيوخ الثابت ضرورة
 لا يضطر لما في الوجوه ولو جاء بشوئين وقال احدهما رهنًا والاخر بضاعة
 عندك فان نصف كل منهما يصير رهنًا بالدين لان احدهما ليس بارك
 من الآخر فيشيع الرهن فيهما بالضرورة فلا يضطر ولا رهن ثمة على خلد
 ولا ربح ارض او نخل او بناء بدونها وكذا عكسها كرهن الشجر لا الثمر والارض
 لا النخل والاصل ان المرهون متى اتصل بغير المرهون خلقة لا يجوز له امتناع
 قبض المرهون وحده دهر وعن الامام رحمه الله جواز رهن الارض بـ
 شجر ولورهن الشجر بمواضعها او الدار بما فيها جاز ملتقى لانه اتصال
 بجاورة وفي القنية رهن داراً والحيطان مشتركة بينه وبين الجيران
 صح في العصة ولا يضطر اتصال الشقق بالحيطان المشتركة لكونه
 تبعاً ولا رهن الحر والمدر والمكاتب وامر الولد والوقف ثم لما ذكر ما لا يجوز
 ذهنت ذكر ما لا يجوز الرهن به فقال ولا بالامانات كوديعة وامانة
 ولا بالترك خوف استحقاق المبيع فالرهن به باطل بخلاف الكفالة
 كما مر ولا بعين مضمونة بغيرها اي بغير مثل او قيمة مثل المبيع في يد
 البائع فانه مضمون بالثمن فاذا هلك ذهب بالثمن ولا بالكفالة بالنفس
 ولا بالقصاص مطلقاً في نفس وما دونها بخلاف الجنابة خطا لا مكان
 استيفاء الارش من الرهن ولا بالشفعة وباجرة الناحية والمغنية
 وباعيد الجاني او المديون واذا ربيح الرهن في هذه الصور فللرهن
 اخذه فلو هلك عند المرتين قبل الطلب هلك مجتازاً اذ لا حكم للباطل

خذ

فبقي القبض باذن المالك صغر الشريعة وابن الكمال ولا رهن خروا رهنها
من مسلم او ذمي للمسلم اي لا يجوز للمسلم ان يرهن خيرا او يرهن بها مسلم
او ذمي ولا يضمن له اي للمسلم مرتهنها حال كونه ذميا وفي عكسه
الضمان لتقومها عندهم لا عندنا وصح الرهن بعين مضمونة بنفسها
اي بالمثل او بالقيمة كما لمعصوب وبذل الخلع والمهر وبذل الصلح عنه
عموا علم ان الاعيان ثلثة عين غير مضمونة اصلا كالامانات وعين
غير مضمونة ولكنها تشبه المضمونة كببيع في يد البائع وعين مضمونة
بنفسها كالمعصوب ونحوه وتامة في الدار وصح بالدين ولو موعود
بان رهن ليقرضه كذا كالت مثلا فلو دفع له البعض وامتنع لا جبر
اشباه فاذا هلك هذا الرهن في يد المرتهن كان مضمونا عليه بما وعد
من الدين فيسلم الالف للراهن جبرا اذا كان الدين مساويا للقيمة واقل
اما اذا كان اكثر فهو مضمون بالقيمة هذا اذا سمى قدر الدين فان لم
يسمى بان رهنه على ان يعطيه شيئا فهلك في يده هل يضمن خلاف
بين الامامين مذكور في البرازية وغيرها والاصح انه غير مضمون وقد
تقدم ان المقبوض على سوم الرهن اذ لم يبين المقتدر غير مضمون في البيع
وصح براس مال السلم وضمن الصوف والمسلم فيه فان هلك الرهن في المجلس
فلا صوف والسلم وصار المرتهن مستوفيا حكمها خلافا للثلاثة وان
افترقا قبل نقد وهلاك بطلا اي الصوف والسلم واما المسلم فيه فيصح
مطلقا فان هلك الرهن ثم العقد وصار عوضا للمسلم فيه ولو لم يهلك
ولكن تقاسم المسلم والمسلم فيه رهن فهو رهن براس مال استحقاقا لا
بدله فقام مقامه وان هلك الرهن بعد الفسخ المذكور هلك به اي للمسلم
فيه فيلزم رتب السلم دفع مثل المسلم فيه لبقا والرهن حكما الخان يهلك ولا
ان يرهن بدين كاش عليه عبد الطفل لان له ايداعه فهذا اولى
لهلاكه مضمونا والوديعة امانة والوصي كذلك وقال ابو يوسف لا يملك
ذلك ثم اذا هلك مضمنا قدر الدين للصغير لا الفضل لانه امانة وقال

التمت تاشي

التمت تاشي يضمن الوصي القيمة لان للاب ان يستفع بما لا يصبي بخلاف الوصي
لكن جزم في الذخيرة وغيرها بالتسوية بينهما وله اي للاب رهن ماله
عند ولده الصغير بين له اي للصغير عليه اي على الاب وجبته لعله
انقاضي اي لا لجل الصغير بخلاف الوصي فانه لا يملك ذلك سراجيه وكذا عكسه
فلا يرهن متاع طفله منه نفسه لانه لو ورد شفقت جعل شخصين
وعبارتين كثرانه مال طفله بخلاف الوصي لانه وكيل محض فلا يتولى
العقد في رهن ولا بيع وتامة في الزيلعي وصح بيمين عبد او خول او ذكية
ان ظهروا لعبد حرا والخل خيرا والذكية ميتة وصح ببذل صلح عن
انكار ان اقر بعد ذلك ان لادين عليه والا صل ما مر ان وجوب الدين
ظاهرا يكفي لصحة الرهن والكفيل وصح رهن المجدين والمكيل والموزون
فان الرهن المذكور بخلاف جنسه هلك بقيمة وهو ظاهر وان تجنس
وهلك هلك بمثله وزنا او كيلة لا قيمة خلافا لما من الدين ولا جبر
بالجدة عند المقابلة بالجنس ثم ان تساويا فظاهر وان الدين ازيد
فالزائد في ذمة الراهن وان الرهن ازيد فالزائد امانة وهو وصلة الرهن
باع عبد على ان يرهن المشتري بالثمن شيئا بعينه او يعطي كفيلا كذلك
بعينه صح ولا يجبر المشتري على الوفاء لما مر انه غير لازم وللبائع فسخة لغزو
الوصف المرغوب الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن المشروط
وهنا الحصول المقصود وان قال المشتري لباعه وقد اعطاه شيئا غير
مبيعه امسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو رهن لتلقظه بما يفيد الرهن
والعبرة للمعاني خلافا للثاني والثلاثة ولو كان ذلك الشيء الذي قال له
المشتري امسكه هو المبيع الذي اشتراه بعينه لو بعد قبضه لانه حينئذ
يصلح ان يكون رهنا بتمنه ولو قبله لا يكون رهنا لانه مجبوس بالثمن كما
مر بقي لو كان المبيع مما يفسد بكمش كالحب وجحد فابطا المشتري وخاف
البائع تلفه جاز بيعه وشراؤه ولو باعه بازي تصدق به لان فيه
شبهة رهن رجل عينا عند رجلين بدين لكل منهما صح وكل رهن من كل منهما

ولو غير شريكين قال لها ثانيا فكل واحد منهما في نوبته كالعدل في حق الآخر
 هذا لو تم لا يتجزى وانما يتجزى فعلى كل حبس النصف فلو دفع كل من
 عنده خلافا لها واصله مسئلة الوديعة وليقي ولو هلك ضمن كل
 حصته يتجزى الاستيفاء في نصي دين احدها فكل رهن الآخر
 لما مر ان كل العين رهن في يد كل واحد منها بلا تفرق وانما رجلا
 رهن واحد الدين عليها صح بكل الدين ويمسكها الاستيفاء وكل الدين
 اذا لا شيوخ ولو رهن عبد بن بال لا ياخذ احدهما بقضاء حصته بحسب
 الكل بكل الدين كما لم يبيع في يد البائع فان سمي لكل واحد منهما شيئا من الدين
 له ان يقبض احدهما ان ادى ما سمي له بخلاف البيع لتعدد العقد بتفصيل
 الثمن في الرهن في البيع هو الاصح وبطل بينة كل منهما اي من الرجلين على
 رجل انه اي ان كل واحد رهنه هذا الشيء كعبد مثلا عنده وقبضه
 لا يستحالة كون كل رهن لهذا وكل رهن لذلك في آن واحد ولا يمكن
 تنصيفه للزوم الشيوخ فتهاوتنا حينئذ فيهلاك امانه اذا باطلة
 حكم له هذا اذا لم يورضا فان ارخا كان صاحب التاريخ الاقدم اوله
 وكذا اذا كان الرهن في يد احدهما كان ذوا اليد احق لقرينة سبقة
 ولو مات داهنه اي رهن العبد مثلا والحال ان الرهن معها اي في
 ايديها اوله اي وليس العبد معها فان الحكم واحد يلقي قبره في كل ذلك
 كما وصفتنا كان في يد كل واحد منها نصف اي لعبد رهننا بحقه استحقاقا
 لا نقلا به بالموت استيفاء والفايع يقبله اخذ عاصمة المديون لكونه
 رهن عنده لم تكن رهننا واذا هلكته تهللك هلاك المديون قال وهذا
 ظاهر اذا رضى المطلوب بتركه رهننا عادية ومفاده انه ان رضى بتركه
 كان رهننا والا وعليه يحمل اطلاق السراجية وغيرها كما افاده المصنف
 رهن الله وفي المجتبى لرب المال مسك مال المديون رهننا بلا اذنه قيل
 اذا اتيسر فله اخذه مكان حقه قضاء عنه دينه وانما السراجية
 دفع ثوبين فقال خذ ايها شئت رهننا بكذا فان لم يكن واحد منها

رهننا

رهننا قبل ان يختار احدهما سراجية **فروع** غصب الرهن كالهلاك الا اذا
 غصب في حال انتفاع مرنه باذنه رهن امره بدفعه للعدل دفعه
 فهلك لم يضمن حماجي وضع المصحف الرهن في صندوقه ووضع عليه
 قصعة ماء للشرب فانصب الماء على المصحف فهلك ضمن ضمان الرهن
 لا الزيادة والمودع لا يضمن شيئا قنينة الاجل في الرهن يفسد سلطه
 ببيع الرهن ومات المدين ببيعها بلا محض وادته غايب الرهن غيبة
 منقطعة فدفع المدين امره للقاضي لبيعه بدينه ينبغي ان يجوز
 ولو مات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره جاز كذا في متفرقات
 يبيع التهر وفي الذخير ليس للمدين بيع ثمره الرهن وان خاف تلفها
 لان له ولاية الحبس لا البيع ويمكن رفعه الى القاضي حتى لو كان في بيع
 لا يمكنه الرفع للقاضي او كان بحال يفسد قبل ان يرفع جاز له ان يبيعه
باب الرهن يوضع على يد عدله سمي به لعدله في
 دعم الرهن والمدين اذا وصفا الرهن على يد عدله ويقيم بقيته
 ولا ياخذ احدهما منه ضمن لو دفعه الى احدهما لتعلق حقه بانه فلو
 دفعه فتلقت ضمن لتعديده واخذ امنه قيمته وجعلها عنده وعند
 غيره وليس للعدل جعلها رهننا في يده لئلا يصير قاضيا ومقضيا وهل
 للعدل الرجوع مبسوط في الموطوعة ولا اهلك يهلك من ضمان المدين
 فان وكل الراهن المدين او وكل العدل او غيرها ببيعه عند حلول الاجل
 صح توكيله او الوكيل اهلا لذلك اي للبيع عند التوكيل والا يكن اهلا
 لذلك عند التوكيل لا تصح الوكالة حينئذ فلو وكل ببيعه وصفي
 لا يعقل فباعه بعد بلوغه لم يصح خلاف لما فان شرطت وكالة في عقد
 الرهن لم ينحل به زله ولا يموت الراهن ولا يمرض الزوم بلزوم العقد
 فهي تخالف الوكالة المفردة من وجوه احدها هذا الثاني ان الوكيل
 يجبر على البيع عند الامتناع وكذا الوشرط بعد الرهن في الاصح ويقي
 على خلاف ظاهر الرواية صحها القاضي خان رحمه الله وغيره من فقه الفرس

وعينه فتنبه بخلاف الوكالة المفردة أنه يملك بيع الولد والأرض والأربع إذا باع
 بخلاف جنس الدين كان له أن يصره إلى جنسه أي الدين بخلاف الوكالة المفردة
 والخامس إذا كان عبداً وقتله عبداً خطأ فدفع بالجنسية كان له بيعه بخلاف
 المفردة متعلق بالجميع وله بيعه بغيره ورثته أي ورثة الرهن كما كان له
 حال حيوة البيع بغير حضوره أي حضوره الرهن وتبطل الوكالة بموت
 الوكيل مطلقاً وعن المأخوذ أن وصيته يخله لكنه خلاف جوب الأصل ولو أوصى
 إلى آخر ببيعه لم يصح إلا إذا كان مشروطاً له ذلك في الوكالة ولا يملك الرهن
 ولا موته ببيع بغير رضا الآخر فإن هل الأجل وغاب الرهن لغير الوكيل
 على بيعه كما هو الحكم في الوكيل بالخصوص إذا غاب موكله وأباهاً فإنه يجب
 عليها أن يبيعه أياً ما يبيع فإن لم يبيع بعد ذلك باع القاضيه فبالضرورة
 وإن باعه العدل فالرهن دهن كالمثل فيهلك كملكه فإن أوفى ثمنه بعد بيعه
 المرتهن فاستحق الرهن وضمن فإن كان المبيع هاكاً في يد المشتري
 ضمن المستحق الرهن أن شاء لأنه غاصب وحينئذ صح البيع والقبض
 لملكه بضمائه أو ضمن المستحق العدل لتقديره بالبيع ثم هو أي العدل يضمن
 الرهن وصح أيضاً أو ضمن المرتهن ثمنه الذي أداه إليه وهو أي الثمن الذي
 العدل لا يملك ملكه ويرجع المرتهن على رهنه بيمينه ضرورة بطلان
 قبضه وإن كان الرهن قائماً في يد مشتريه أخذه المستحق منه مشتريه ورجع
 هو أي المشتري على العدل بثمنه لأنه العاقد ثم يرجع هو أي العدل على
 الرهن به أي بثمنه وإذا رجع عليه صح القبض وسلم الثمن للمشتري أو رجع
 العدل على المرتهن بثمنه ثم يرجع هو أي المرتهن على الرهن به أي بيمينه زاد
 هنا في الدرد والوقاية وإن شرطت الوكالة بعد الرهن رجع العدل
 على الرهن فقط سواء قبض المرتهن ثمنه أو لا فإن هلك الرهن عند
 المرتهن فاستحق الرهن وضمن الرهن قيمته هلك الرهن بيمينه وإن
 ضمن المرتهن القيمة يرجع على الرهن بقيمته التي ضمنها لصحة رهنه
 لا تنقضي قبضه **فرع** في الوكيلة ذهبت عيني دابة المرتهن يسقط

ربع الدين وسببي **باب التصرف في الرهن والجنسية**
عليه وجنسية أي الرهن على غيره توقف بيع الرهن رهنه
 على إجازة موته وقضاء دينه فإن وجد أحدهما نفذ وصار مثله
 رهناً في صورة الإجازة وإن لم يجد المرتهن البيع ونسخ بيعه لا يفسخ
 بفسخه في الأصح وإذا بقي موقفاً لم يترى بالخيار أن شاء صبر إلى فلت
 الرهن أو دفع الأموال إلى القاضي فيفسخ البيع وهذا إذا اشتراه ولم يعلم
 أنه رهن إن كان ولو باعه الرهن من رجل ثم باعه الرهن لغيره من رجل
 آخر قبل أن يبيح المرتهن البيع فالثاني موقوف أيضاً على إجازته إذا موته
 لا يجمع توقف الثاني فإيهما إجازة لم ذلك وبطل الآخر ولو باعه الرهن ثم
 أجبره أو رهنه أو وهبه من غيره فأجاز المرتهن الإجازة أو الرهن أو الهبة
 جاز البيع الأول لمصلحة النفع يتحول حقه للثمن على ما تقرّر وفي محله
 تحرّر دون غيره من هذه العقود المذكورة إذا لا منفعة للمرتهن فيها
 فكانت إجازته إسقاطاً لحقه فزال المانع فينفذ البيع وفي الأشياء
 باع الرهن الرهن من زيد ثم باعه من المرتهن الفسخ المثل وصح اعتاقه
 وتحريره واستيلاده أي نفذ اعتاق الرهن رهنه فإن كان غنياً وكانت
 دينه أي المرتهن حالاً أخذ المرتهن دينه من الرهن وإن مؤجلاً أخذ قيمته
 للرهن ببدله الخ من مان هلوله فإذا هل استوفى حقه لونه جنس ورقة
 الفضل وإن كان الرهن معسراً ففي القيق سعى العبد في الأكل ودين الدين
 ورجع على سيده غنياً وفي التديب والاستيلاد سعى كل في كل الدين
 بلا رجوع لأن كسب المديب ولم الولد ملك المولى وإذا ألتف الرهن الرهن
 فحكمه حكم ما إذا اعتقه غنياً كما مر والرهن أن ألتف أجنيبي أي غير الرهن
 فالمرتهن يضمنه أي المثل بقيمته يوم هلك وتكون القيمة رهناً عنده كما مر
 وأما ضمانه على المرتهن فتعديت قيمته يوم القبض لأنه مضمون بالقبض
 السابق ذيلقي وباعارته أي المرتهن الرهن من رهنه يخرج من ضمانه تسمية
 عارية مجازاً فلو هلك الرهن في يد الرهن هلك مجازاً حتى لو أعطاه به

كفيلا لم يلزم الكفيل شيء لخروجه من الرهن نعم لو كان الراهن اخذه بغير
 رضا المدين حبان ضمان الكفيل تاخره انية فان عاد قبضه عاد ضمانه
 والمدين استرداده منه اليد فلو مات الراهن قبل ذلك اي قبل الا
 فالدين الحق به من سائر العرفاء لبقاء حكم الرهن ولو اعاده او اودعه
 احدها اجنبيا باذن الاخر سقط ضمانه واكمل واحد منهما ان يعيده
 رهنا كما كان بخلاف الاجارة والبيع والرهن من المدين او من اجنوبة
 باشرها احدها باذن الآخر حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود اليه بعد
 مستند الا انها عقود لازمة بخلاف العارية وبخلاف بيع المدين
 الراهن لعدم لزومها بقي لو مات الراهن قبل دهنه ثانيا فالمرتين اسوة
 ولو اذن الراهن للمدين في استعماله او اعاده للعامل فذلك الراهن قبل ان يشرع
 او بعد الفراغ منه هلك بالدين لبقاء عقد الرهن ولو هلك في حالة العمل
 والاستعمال هلك امانته لثبوت العارية ولو اختلفا في وقته اي بقت
 هلاكه فقال المدين هلك في حالة العمل وقال الراهن في غيرهما فالقول
 لا نه منكر والبيت للراهن لا نهما اتفاقا على زوال دين الرهن فلا يصح
 الراهن في عوده الى حجة بزارية وفيها اذن للمدين في لبس ثوب الراهن
 يوما فجاؤ به المدين منخرقا وقال تخرق في لبس ذلك اليوم وقال الراهن
 ما لبسته فيه ولا تخرق فيه فالقول للراهن وان اقر الراهن باللبس
 ولكن قال تخرق قبل لبسه او بعده فالقول للمدين في قدر ما هادن
 الضمان **وجع** رهن الاب من مال طفله شيئا بدين على نفسه
 حبان فلو الرهن قيمته اكثر من الدين فهلك ضمن الاب قدر الدين
 دون الزيادة بخلاف الوصي فانه ضمن قيمته والفرق ان الاب ان ينتفع
 بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصي ولو ادرك الاب ومات الاب
 ليس لابن اخذه قبل قضاء الدين ويرجع الابن في مال الاب ان كان
 دهنه لنفسه لا نه مضطر كغير الراهن ولو رهن شيئا ثم اقر بالراهن
 لغيره لا يصدق في حق المدين ويؤمر بقضاء الدين ورده الى المقر

والهبة

له ولو

له ولو رهن دار غيره فاجاز صاحبها جاز وبيته الراهن على قيمة
 الرهن اولى وزوايته الراهن كولد ومثله رهن لا غلة دار واراض
 وعبيد فلا يصير رهنا والرهن الفاسد كما لصحاح في ضمانه ومحل استعارة
 شيء لغيره فانه يرهن بما شا اذا اطلق ولم يقيده بشيء وان قيده بقليل
 او جنس او مرتين او ببلد يقيده به وحينئذ فان خالف ما قيد به المعير
 ضمن المعير المستعير والمرتهن لتعدي كل منهما الا اذا خالف الخبير بان
 عتيق له اكثر من قيمته فرهنته باقل من ذلك لم يضمن لمخالفة الخبير
 فان ضمن المعير المستعير ثم عقد الراهن لتملك بالضمان وان ضمن المدين
 يرجع بما ضمن وبالدائن على الراهن كما مر في الاستحقاق فان وافق
 وهلك عند المرتين صار المدين مستويا لدينه ووجب مثله
 اي مثل الدين المعير على المستعير وهو الراهن لقضاء دينه به
 ان كان كله مضمونا والا يكن كله مضمونا ضمن قل والمضمون والباقي
 امانة وكذا الوصية فيذهب من الدين بحسابه ويحجب مثله للمعير
 ولو ائتمره اي الراهن المعير اجبر المدين على القبول ثم يرجع المعير
 على الراهن لانه غير متبرع لتخليص ملكه بخلاف الاجنبي بما ادى اليه
 ساوى الدين القيمة وان الدين ازيد فان ائتمره تبرع وان اقل فلا
 جبر اي على التسليم درهم لكن استشكل الزيلعي ونجدة وقره المصنف
 فلذا لم يرجع عليه في مثله مع كمال متابعتهم للدرر فتدبر ولو هلك
 الراهن المستعار مع الراهن قبل دهنه او بعد فكه لم يضمن وان
 استخذه من اوركبه ومخوذك من قبل لا نه امين خالف ثم عاد الى
 الوفاق فلا يضمن خلافا للشافعي رحمه الله لكن في الشربلية عن العارضة
 المستأجرة والمستعير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على
 عليه الفتوى انتهى بقي لو اختلفا فالقول للراهن لانه ينكر الايفاء بما له
 ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فالقول للمعير هداية اختلفا في
 الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمدين في قدر الدين وقيمة الراهن

شرح تكملة ولو مات مستغيره مفلسا مديونا فالرهن باق على حاله
فلا يباع الا برضى المعير لانه ملكه ولو اراد المعير بيعه واجاز الرهن البيع
بيع بعينه صاه ان كان به اي بالرهن وفاؤ والا فلا يباع الا برضاه ولو مات
المعير مفلسا وعليه دين امن الرهن بقضائه دين نفسه ويؤد الرهن
ليصل لكل ذي حق حقه وان عجز لفقره فالرهن على حاله كما لو كان
المعير حيا ولو رثته اي ورثته المعير اخذه اي الرهن بعد قضاء دينه
لمورث فان طلب غرامة المعير من ورثته ببيع فان به وفاؤ وبيع والا فلا
يبيع الا برضا المرتين كما مر لما مر واعلم ان جنائية الرهن على الرهن فلا
او بعضا مضمونة كجنائية المرتين عليه ويسقط منه دينه اي دين المرتين
بقدرها اي الجنائية لانه اتلف ملك غيره فلهزم ضمانه واذا الزمه وقدره
الدين سقط بقدره ولزمه الباقي بالاتلاف لا بالرهن وهذا هو الذي من
جنس الضمان واللام يسقط منه شيء والجنائية على المرتين والمزمت ان
يستوفي دينه لكن لو اوعور عينه يسقط نصف دينه عنه فاستأني
وبرجندى وجنائية الرهن عليها على الرهن او المرتين وعلى المأهول اي
باطل اذا كانت الجنائية غير موجبة للقصاص في النفس دون الاطراف
اذ لا توجد بين طرف حق وعيب وان كانت موجبة للقصاص فمعتبرة
فيقتضى منه ويبطل الدين خائنه وعبارة القسائي وشرح المجمع ويبطل
الرهن كجنائية اي الرهن على ابن الرهن او على ابن المرتين فانها معتبرة
في التصحيح حتى يدفع بها او يغذي وان كانت على المال فيباع كما لو جنى
على الاجنبي لتباين الاملاك زليعي ولورهن عبدا يساوي العا بالف
موجب فرجعت قيمته الى مائة فقتله رجل وعمره مائة ورجل الاجل فالمرتين
يقبضها اي المائة قضاء لحقه ولا يرجع على الرهن بشيء كونه بلا قتل
والاصل ان نقصان التمتع لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين
العين فاذا كان الدين باقيا ودين المرتين يد الاستيفاء فيصير مستوفيا
الكل من الا بتداء ولو باعته اي العبد المذكور بمائة بامر الرهن قبض

اذ هو اجنبي

المائة قضاء لحقه ورجع بثمانية لانه لما كان الدين باقيا وقدره
ببيعه بمائة كان الباقي في ذمته كانه استرده وباعه بنفسه ولو قتله
عبد قيمته مائة فدفع به افتكه الرهن وجوبا بكل الدين وهو الاصل
لقيام الثاني مقام الاقالة لما ودا وقال محمد بن حنبل ان شاء افتكه بكل
دينه او تركه على المرتين بدينه وهو المختار كما في الشربلاية عن المروان
لكن عامة المتأخرين والكرواح على الاقالة فان جنى ترك التفريع اولى الرهن
خطا فذاه المرتين لانه ملكه ولم يرجع على الرهن بشيء ولا يملك ان يدفعه
الى ولي الجنائية لانه لا يملك التملك فان ابى المرتين من الفداء دفعه
الرهن ان شاء او فداه وسقط الدين بكل منهما لو اقل من قيمة الرهن
او مساويا ولو اكثرت سقط قدر قيمة العبد فقط ولا يسقط الباقي من الدين
ولو استهلك ما لا مستغرقا بقيته فداه المرتين فان ابى باعه الرهن
او فداه ولو قتل ولدا الرهن انسانا واستهلك ما لا دفعه الرهن
وخرج عن الرهن او فداه وبقي دهنه مع امته واما جنائية الذابة
فهو ويصير كانه هلك باقة سماوية وتماه في الجنائية مات الرهن
باع وصيته دهنه باذن مرتنته وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له
وصي نصب القاضي له وصيا وامره ببيعه لان نظره عام وهذا هو الوجه
صغار اقلو كبارا خلفوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه **فروع**
دهن الوصي بعض التركة لغيره على الميت عند غريم من غرما تركه
توقف على رضائ البقية ولهم ردّه فان قضى دينهم قبل الرد نفذوا
اتخذ الغريم جاز وبيع في دينه واذا الرهن بدين للميت على آخر جاز
دبره وفي معين المفتي المصنف لا يبطل الرهن بموت الرهن ولا بموت
المرتين ولا بموتهما ويبقى الرهن دهنه عند الوفاة **فصل في مسائل**
دهن عصير قيمته عشرة عشرة فتخمر ثم تخال وهو يساوي عشرة فهو
رهن بعشرة كما كان ثم المعير فيه في الزيادة والنقصان القدر
القيمة على ما افاده ابن كان وعليه فان انتقص شيء من بقدره سقط

فصل في مسائل

والأفلا ولورهن شاة قيمتها عشرة بعشرة هذا قيد ولا بد منه لأنه لو كان
 قيمتها أكثر من الدين يكون الجلاء أيضا بعضه أما ندر فتنبه فانت بلا ذبح ^{بجسده}
 فدفع جلد ها بما له قيمة له فلو له قيمة ثبت المرتهن حق جسمه ^{بجسده}
 بما زاد دباغة وهل يبطل الرهن قولان وهو أي الجلاء يساوي درهمه ^{بجسده}
 به بخلاف ما إذا ماتت الشاة المبيعة قبل القبض فدفع جلد ها حيث لا يبيع
 البيع بقرره على المشهور والفرق أن الرهن يتقرر بالهلاك والبيع
 قبل القبض يفسخ به ولو أتى عبد الرهن وجعل العبد ^{بجسده} بالدين
 ثم عاد يعود الرهن خلا فالزفر رهن الله كالولد والتم واللبن والقص ^{بجسده}
 والوبر والارش ونحو ذلك للذهن لتولده من ملكه وهو رهن مع الأصل
 تبعاله بخلاف ما هو بول عن النقطة كالكسب والأجرة وكذا الهبة
 والصدقة فانها غير داخلية في الرهن وتكون للرهن الأصل أن كل ما
 يتولد منه غير الرهن يسرى اليه حكم الرهن وما لا فلا يجمع الفتاوى وإذا
 هلك النماء المذكور هلك مجازا لأنه لم يدخل تحت العقد مقصودا وإذا
 بقي النماء ولو حكما أي بان أكل بالاذن فإنه لا يسقط حصته ما أكل منه
 فيرجع به على الرهن كما إذا هلك الأصل بعد الأكل فإنه يقسم الدين
 على قيمتهما فاستأن كما ذكره بقوله بعد هلاك الأصل فله حصته من
 الدين لأنه صار مقصودا بالهلاك والتبع يقايله شيء إذا كان مقصودا
 وحينه يقسم الدين على قيمته يوم الفكاك وقيمة الأصل يوم القبض
 ويسقط من الدين حصته الأصل وفك النماء بحصته كما لو كان الدين
 عشرة وقيمة الأصل يوم القبض عشرة وقيمة النماء يوم الفكاك خمسة ^{فتقلد}
 العشرة حصته الأصل فيسقط وثلاث العشرة حصته النماء فيفك به ولو
 اذن الرهن للرهن في كل الزوائد أي أكل زوائد الرهن بان قال له
 مهما زاد فكله فأكلا ظاهرا يعم أكل غنمها وبه أفق المصنف رحمه الله قال لا
 أن يوجد نقل مخصوص حقيقة الأصل فيبيع فلا ضمان عليه أي على المرتن
 لأنه أتلفه باذن المالك والاطلاق يجوز تعليقه بالشرط والمطر بخلاف

وإذا رهن

التعليق

التعليق ولا يسقط شيء من الدين قال في الجواهر رجل رهن دارا وأباح السكنى
 للمرتن فوقع بسكناء خلل وخرب البعض لا يسقط شيء من الدين لأنه لما
 أباح له السكنى أخذ حكم العارية حتى لو أراد منعه كان له ذلك وفي المصنف
 ولورهن شاة فقال له الرهن كل ولدها واشرب لبنها فلا ضمان عليه ^{بجسده}
 لو اذن له في ثمة البستان فصارا كله ككل الرهن ثم نقل عن التقي هيب
 بكوه للمرتن أن يستفيع بالرهن وإن اذن له الرهن قال المصنف وعليه
 يحل ما عمن ^{بجسده} أسلم من أنه لا يحل للمرتن ذلك ولو باذنه لا تدريا
قلت وتعليقه يفيد أنها تحريم فثاقله وإن لم يفك الرهن ^{بجسده}
 بل بقي عند المرتن على حاله حتى هلك الرهن في يد المرتن قسم
 الدين على قيمة النماء أي الزيادة التي أكلها المرتن وعلى قيمة الأصل
 فما أصاب الأصل سقط وما أصاب الزيادة أخذ المرتن من الرهن
 كانه الهداية والكا في الخائيتة وغيرها وفي الجواهر الأصل أن الاتفاق
 باذن الرهن كاتفاق الرهن بنفسه لتسليطه وفيها أباح للمرتن
 نفعه هل للمرتن أن يؤجره قال لا قيل فلو أجرة ومضت المدة فالأجرة
 له أم للرهن قال له أن أجره بلا اذن وإن باذنه فلما لا يبطل الرهن
 وفيها رهن كرها وتسلم المرتن ثم دفعه للرهن ليسقيه ويقوم ^{بجسده}
 لا يبطل الرهن رهن كرها وأباح ثمه ثم باع الكرم فقبض المولن الثمن
 أن ثمه حصل بعد البيع فله ثمنه وإن قبله فللرهن أن قضى دين
 المرتن ولا يكون رهنا ويجعل البيع رجوعا عن الإباحة فانها تقبل
 الرجوع كما مر وفيها ذرع المرتن أرض الرهن أن أبيع له الانتفاع
 يجب شيء وإن لم يبيع لزم نقصان الأرض وضمان المئاة لو من قناة محركة
 فليحفظ ذرعها الرهن أو عرسها باذن المرتن ينبغي أن يبيعه رهنا
 ولا يبطل الرهن فتنبه استحق الرهن ليس للموتن طلب غيره مقامه
 استحق بعضه أن شايعا يبطل الرهن فيما بقي وإن مفروذا بقي فيما بقي
 ويحبس بكل الدين لكن هلكه بحصته أجر داره لغيره ثم رهنها منه

صححت وبطلت الاجارة ولو اراد ان يجره من رهنه فالاجارة باطله
ابق الرهن سقط الدين كهلاكه فان عاد سقط بحسب نقصه لانت
الباقي عيب حدث فيه ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية ذكر الزيادة العقلية
فقال والزيادة في الرهن تصح وتعتبر قيمتها يوم القبض ايضاً في الدين لا
تصح خلافاً للثاني والاصل ان الحاق باصل العقد انما يتصور اذا كانت
الزيادة في معقود به او عليه والزيادة في الدين ليست منها فان رهن
لشئ المقتن والشرح بالفاء مع انه نبت في شرحه على انه انما عطفها بالواو
لا بالفاء ليفيد انها مسئلة مستقلة لا فرع الاولى فتنبه عبداً بالفت
تدفع عبداً آخر رهنها مكان الاول وقيمة كل من العبدين الله فالاول رهن
حتى يرد له الثاني رهن والمرئ في الاخرين حتى يحمله مكان الاول
بان يرد الاول الى الرهن فينشد يصير الثاني مضموناً ابراً المرئ عن
الدين او وهبه منه ثم هلك الرهن في يد المرئ هلك بغير شيء استحق
لسقوط الدين الا اذا منعه من صاحبه فيصير غاصباً بالمنع ولو قبض
المرئ دينه كله او بعضه من رهنه او غيره كمتطوع او شري المرئ
بالدين عينا او صلاح عنه اي عن دينه على شيء لا نه استيفاء او حال
الرهن مرته على آخر ثم هلك رهنه معه اي في يد المرئ هلك
بالدين ورة ما قبض اليه ادى في صورة ايفاء رهن او متطوع او شراء
او صلح وبطلت الحوالة وهلك الرهن بالدين لا نه في معنى البراء بطريق
الاداء هداية ومفاده عدم بطلان الصلح وان الدين ليس باكثر من قيمة
الرهن والا فيسفي ان لا تبطل الحوالة في قدر الزيادة فمستح وكذا اي كما
يهلك الرهن بالدين في الصور المذكورة يهلك به ايضاً لو تصادقا على ان
لا دين عليه ثم هلك الرهن بالدين لترهم وجوب الدين بتصادقهما
على قيامه فتكون المطالبة باقية بخلاف البراء فانه يسقط الدين اصلاً
كل حكم عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد كما في العارية
وقال وذكر الخوخ رحمه الله ان المقبوض بحكم الرهن يتعلق به الضمان وفيها

ايضا

ايضا وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقاييل به مضمونها الا انه فقد بعض شرائط الجواز
كرهن المشاع ينقض الرهن لوجود شرط الانقضاء لكن بصيغة الفساد كالفساد
وفي كل موضع لم يكن الرهن كذلك اي لم يكن مالا ولم يكن المقاييل به مضمونها لا ينقض الرهن
وحينئذ فاذ هلك هلك بغير شيء بخلاف الفاسد فانه يهلك بالانقضاء فيتموه في الدين وان
وله عرماً فلو رهن الحق به كخفي الرهن الصحيح **رفع** رهن الرهن باطل كما حرره
في العارية مغنياً للهبانية وفي معاياتها قال **والمرئ هين لا يرد انكاه**
و يجنيه نوات بالموت يشط **كتاب الجنائيات** مناسبتة
ان الرهن لصيانة المال وحكم الجنائية لصيانة النفس والمال وسيلة للنفس فقدم ثم
الجنابة لقتل اسم لما يكسب من الشر وشرعاً اسم لفعل يحرم هل بمال او نفس ونفس الغفها
الفصيص والشرقة بما حل بمال والجنابة بما حل بنفس واطراف القتل الذي يتعلق به الاكل
الآتية من قود ودية وكفارة واثم وهرمان اربث خمسة والا فانواعه كثيرة كرحم وقلب
خزفي الا قال عم وهو ان يتحقق ضربة اي ضرب الادنى في اي موضع من جده بآلة تفرق
الاجزاء بمثل سلاح ومثقل لومن هليلد جوهره ومحلته من خشب وزجاج وجمود ابوة
في مقتل برهان وليطه وقوله ونار عطف على محله لا نه تنشق الجرد وتعمل عمل النار
حتى لو وضعت في المذبح فاخترق القود اكل يعني ان سال بها الدم والاله كما في الجن
قلت وفي شرح الوهبانية كلام الزكاة به القود والافلا انتهى وفي البرهان
وفي حليلد غير محله كالشجرة روايتان اظهرهما انه عمل وفي المجتبى والهاك السود كلف
للقود وان لم يكن فيه نار وفي معنى المفتي للصفحة الابرة اذا اصابت المقتل ففي القود
والافلا انتهى فيحفظ وقالة والثالث ضربة قصداً لا تطيقه البيبة كخشبة عظيم عمل
وموجب الاثم فان هرمة اشق من حرمة اجزاء وكله الكفر لجواره للمكره بخلاف القتل فانه
المقد عينا فلا يصير الا بالتراضي فيبيع صلحا ولو بمثل الدية او اكثر ابن كان عن الحقائق
لا الكفارة لانه كبيرة محضة وفي الكفارة معنى العباداة فلا يناط بها **قلت** كثر في الجنابة
لو قتل مملوك او ولد المملوك لغيره عمل كان عليه الكفارة والثاني شبهه وهو ان يقصد ضرر
بغيره ذكر اي بما لا يفرق الاجزاء ولو بجرح وخشب كبير من عظمه خلافاً لغيره وموجب الاثم
والكفارة بخلافه على العادة سيجي تفسيره لك لا القود لشبهه بالخطا فظن الاثم

الذي يتكرر منه فلاما قتل سياسي اختيارا وهو يشبه القتل في اطلاقه الا ان القتل في الامارات على موجب القصاص وليس في اطلاقه من النصف شيئا غير الثالث خطاه وهو ان كان له ما خطاه في ظن الفاعل كان يجرى شخصيا ظلمة صديقا او هربيا او مرتدا فاذا اهو سلب او خطاه في نفس الفعل كان يجرى عرقا او صيدا او قاصبا او قاتلا او عرقا فاصابه ثم يجمع عنه بخلافه في ما وراءه فاصاب رجلا او قصدا رجلا فاصاب غيره او اراد دبر رجل فاصاب عنقه عنقه ولو عنقه فهو قتلها او اراد رجلا فاصاب كاهلها ثم يجمع السهم فاصاب الرجل في خطاه لانه الخطاه في اصابه اكلها لظا ورجوعه سبب آخر والحكم بضات لآخر اسبابا اخرى عن الخطا قال وكذا لو سقط من يد هشة او لبنة تقتل رجلا يتحقق الخطا في الفعل ولا مقصد فيه فكلما صدر الشريعة فيه ما فيه وفي الوهبانية

وقاصد شخص ان اصاب خطاه فذا خطاه والقتل فيه معذور
وقاصد شخص حالة النوم ان يمت فبقص ان يلقى ما منه ينهد

والتابع ما جرى مجراه يجرى الخطا كما ان القتل على رجل يقتل لثمة معذرة كالخطا وموجب اي موجب هذا النوع من الفعل وهو الخطا وما جرى مجراه الكفارة والدية على العاقلة والاثم دون اثم القتل اذ الكفارة تؤذن بالاثم لتركه الضريبة والخامس قتل بسبب كذا في البر والوضع الجري غير ملكه بغير اذن من السلطان ابن كمال وكذا الوضع خشية على قارعة الصراخ ويؤخذ لك الا اذا امشى على البحر ونحوه بعد علمه بالخطا ونحوه من وجوبه الدية على العاقلة لا الكفارة ولا اثم الحفر والوضع في غير ملكه دهره وكل ذلك يوجب حرمان الارث لا الحافر مكلها ابن كمال الا هذا اي القتل بسبب لعدو قتله والحقه الامام الشافعي رحمه الله عنه بالخطا في احكامه انتهى

فصل في وجوب القود والى وجبه القود

اي القصاص يقتل كل شخص من الدم بالخطا والقتال دهره بسبب قتل ولو قتل القاتل الجاني على التايب بعد اذ هو المسلم والذمي المستامن والمخربي بشرط كون القاتل مكلها لما تقرره انه ليس بصبي ومجنون عذر في البرازيه حكم عليه بقود في قبل دفعه التوقي انقلب دية من يجرى ويفيق في الحاقته قتل فاجن بعده ان مطقا سقط وان غير مطبق قتل عبد قتل مولاه حكمه رواية فيه وقال ابو جعفر يقتل قتل عبد او قتل عمة لا قود فيه قتل خنته عمة او بنته في كاه سقط القود انتهى بشرط التفاء الشبهة لولا ذلك او ملك او احم كقوله قتلتني فقتل بي كما سيجي في كتابه

اتم القتل بل

وبالعبد

وبالعبد غير لو قتل كما مر خلافا للشافعي رحمه الله ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس فانه ناسخ لقوله الجوز بالحر الاية كما روى الشيخ السيويني رحمه الله في الترمذي عن النخاس عن ابن عباس رضي الله عنهما على انه لا يجرى بالذكر فلا يثبت ما عداه كيف ولود لوجب ان لا يقتل الذكر بالانثى ولا قاتله قتل ولا الحر بالعبد ورد به قوله بالاولى والابن الشيخ الباق في نظا

خذوا بدعي ذالك الغزال فانه رما في بسلي مثلية على عمة
ولا تقتلوه انتم انا عبد وفي مذهبي لا يقتل الحر بالعبد
فاطية بعض الحنفية

خذوا بدعي ذالك يقتل بظلمه ولم يخش بطش الله في قاتل العمد
وقود واية جبر وان كنت عمة ليعلم ان الحر يقتل بالعبد

والمسلم بالذمي خلافا له لانها يستأمن بل هو بمثل قياسا المساواة لا استمنا القياام المذهب
وتجيبى ودره وغيرها قال المصنف وينبغي ان يقوا الاستمنا لتصريحهم بالعمل به
في مسائل مضبوطة ليست هذه منها وقد اقتصر صلاحه في مذهبنا على القياس انتهى في مذهب المصنف رحمه الله على عاداته **قلت** ويعضده عامة المتكلمون حتى المتكلمين ويقتل العال بالمجنون والبائع بالصبي والصبي بالاممي والزمن ونا قصر لاطراف والرجل بالمرأة بالاجماع والفرع باصله وان علا لا بعكسه خلافا لما لاك رحمه الله فيما اذيج ابنه ذبحا اي لا يقتل الاصول وان علوا مطلقا ولو انا ثمة قتل لا مرق في نفسا واطراف بقودهم وان سقطا عليه الضلوة والسلام لا يقاد الوالد بولده وهو وصفي مغل بالجزوية فيقولون لمن عللا لانهم اسباب احيائه فلا يكون سببا لا قناهم وحشيت فيجب الدية في الاب في ثلاث سنين لان هذا عمد والعاقلة لا تعقل العمد وقال الامام الشافعي رحمه الله يجب حاله كبذل الصلح ذليعي وجوهه وسيجي في المعاقلة وفي الملتقى ولا قصاص شريك الاب او المولى او الخطا او الصبي او المجنون وكل من لا يجب القصاص يقتل بالانقود من عدم تجزى القصاص فلا يقتل العاقد خلافا للشافعي رحمه الله برهان ولا سيد بعبد اي بعبد نفسه ومهرته ومكاتبه وعبد ولده هذا داخل تحت قوله ومنه ولا قصاصا على ابيه سقط كما سيجي ولا بعبد يملك بعضه لان القصاص لا يتجزى ولا بعبد الرهن حتى يجمع العاقدان وقال شيخنا رحمه الله لا قود وان اجتمعوا جرحه عليه

الشيخ

يحمل ما في الدرر مغريا للكا في كافي المنج كذا في الشرعيات عن الظهيرية انه اقرب الى الفقه
بقى لو انكنا فلها القيمة تكلف دهنها مكانه ولو قتل على عبد الاجارة فالقود للموخر
المبيع اذا قتل في يد بايعه قبل القبض فان اجاز المشتري البيع فالقود له وان رده
فللبايع القود وقيل القيمة جوهرة ولا يحكاتب وكذا ابنه وعبده شربلاية قتل على
لا حاجة لقيود العهد لانه شرط في كل قود عن وفاء وارث وسيد وان اجتمع اختلاف
الصحابة في موته هرا او رقيقا فاشبه الوفا فارتفع القود فان لم يبع وارثا غير سيدة
سواء تركه وفاء او تركه وارثا ولا وفاء قادم سيدة لنفسه وفي اول الصور الاربع
خلاف في حق جرحه ويسقط قود دونه على ابيه ابي اصله لان الفروع لا يستوجب
العقوبة على اصله وصورة المسئلة فيما اذا قتل الاب اب امرأته مثلا ولا ورث
له غير هاشم ماتت المرأة فان ابنتها منه يرث القود الواجب على ابيه فسقط الحكم
ذكرونا واما تصوير صفة الشريعة فتبوت فيه لابن ابتداء لا ارثا عند الحقيقة
وان اتحد الحكم كما لا يخفى وفي الجوهرة لو عفى الجرح او وارثه قبل موته لم يستحق
لانه فقد السبب لها لا قود بقتل مسلم مسلما طنة مشركا بين الصنفين لما مرته في الخطا
وانما اعاده ليبتين موجب بقوله بل القاتل عليه كفارة ودية قالوا هذا اذا اختلفوا
فان كان في صنف المشتكين لا يجب شيء لسقوط عصمة قال عليه الصلوة والسلام في كثير
سواد قوم فهو منهم قلت فاذا كان اكثر سوادهم منهم وان لم يتزوي بزيتهم فكيف يبين
تزي قاله الزاهد قال المصنف جهالة حتى لو شكك حتى باي باح قتل كية فنيحي لا قود
ثم اذا تبين انه جني فلا شيء على القاتل والله اعلم ولا يقاد الا بالسيف وان قتل بغيره فلا
لشافي رحمه الله وفي الدرر عن الكافي المراد بالسيف السلاح قلت وبه صرح في فتح المفسر
حيث قال والتعريض باسم العدد لا يمنع الحاق غيره به الا ترى ان الحق الرابع والخميس بالسيف
في قوله عليه الصلوة والسلام لا قود الا بالسيف فاني استرجع لانه قود قاذ بالسيف ولو القاه
في بئر او قتله بحجر او بنوع آخر غرر وكان مستوفيا يحمل على ان مراده بالسيف السلاح والله اعلم
والا لمقتوه القود تشيئا للصدقة واذا ملكه ملك الصلح بالاول لا العف فاما ما قطع يد
اي المحتوه وقتل قربه لانه ابطال حقه ولا يملكه وتقيده صلبه بقدر الدية او اكثر منه
وان وقع باقل منه لم ينج الصلح وتجب الدية كاملة لانه انظر للمعتق والقاضي كالات

في جميع ما ذكرنا في الاصح كمن قتل ولا ولي له الحاكم قتله والصلح لا العفو لانه ضرر العامة
والوصي كالخ يصالح عن القتل فقط بقدر الدية وله القود في الاطلاق استحسانا
لانه يسلك بها مسلك الاموال والصبي كالمعتوه فيما ذكره والكيار القود قبل كبر الصغار
خلافها والاصل ان كل ما يتجوز اذ اوجد سببه كاملا ثبت لكل على الكمال كولاية نكاح وان
الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير اجماعا على
فليحفظ ولو قتل القاتل اجنبى وجب القصاص عليه في القتل العمد لانه محقق الدم
بالنظر لقائمه كما مر والدية على عاقلة اي القاتل في الخطا ولو قال ولقي القاتل بعين القتل
اي بعد قتل الاجنبى كنت امرته بقتله ولا بيتة له على قتاله لا يصدق ويقتل الاجنبى
درر بخلاف ما حذر به في دار رجل فمات فيها شخص فقال رب الدار كنت امرته بالخنز
صدق بجنتي يعني لانه يملك استئجاره للحال فيصدق بخلاف الاول لغرض الخلق بالقتل
كما هو القاعدة وظاهره ان حق الوفاي يسقط راسا لو مات القاتل خفيفا انقروا
استوفاه بعض الاولياء لم يضمن شيئا وفي المجنبى والدرهم بين اثنين نفقيا لم يضمن
الاخران علم ان عفو بعضهم يسقط حقه بقاء والا فلا والدية في ما لا خلاف فمسك رجل
ليقتل عمدا فقتل ولقي القاتل مسك فعليه القود لانه لا يشك على الناس جرح انسانا
ومات الجرح فاقام اولياء المقتول ببيتة انه مات بسبب الجرح واقام الضارب ببيتة
انه برى من الجرحه ومات بعد مدة فبيتة وفي المقتول والى كذا في معين الحكم مغريا
للمأوى اقام اولياء المقتول على انه جرحه زيد وقتله واقام زيد البيعة على ان المقتول
قال ان زيد لم يجرحني ولم يقتلني فبيتة زيد اولى كذا في المشتكل مغريا لجمع الفتاوى قال الجرح
لم يجرحني فلان ثم مات الجرح ليس لورثته الدية على الجرح بهن السبب مطلقا وان قيل ان
الجرح معروف عند القاضي او الناس قبلت قتيته وفي الدرر عن المسعودية لو عفى الجرح او اولياء
بعد الجرح قبل الموت جاز العفو استحسانا وفي اوهما بيه جرح قال قتلى فلان ومات فبرئ
وارثه على آخره قتل لم تسمع لانه حق المورث وقد اكد بهم ولو قال جرحني فلان ومات فبرئ
ابنه على ابن آخره جرحه خطأ قبلت لقيامه على حرمانه الارث سقاءه حتى مات ان دعه
اليه حتى اكلمه ولم يعلم به فمات لا قصاص ولا دية لكنه يجسر ويعزر ولو اجره الله بجرح الجرح
الدية على عاقلة وان دفع له شرب فشرى ومات منه فكا الاول لانه شرب باختياره الا ان

الدافع حذره فلا يلزم الا التعزير والاستغفار وخائنه وان قتله بغير نية الميم ما يعمل به
الطين يقتضون ان اصابه حدة الحديد وظهوره وجرحه اجماعا كما نقله المصنف في المجتبى
والاصح حقه بل يقتضون في مقتضى دواء الطلوى وظاهر الرواية
انه يقتضون بلا جرح في حديد ونحاس وذهب ونحوها وعزه في القدر لقاض خان لكن نقل
المصنف رحمه الله عن الخلاصة ان الاصح اعتبار الجرح عند الامام رحمه الله لوجوب القوة
وعليه جرى ابن النكاح وفي المجتبى ضرب بسيف في عنقه فخرق السيف العود وقتله
فلا قود عند الجحيفة رضي الله عنه كالحنق والتعريق خلافا لما روي في الشفاء في
ولو ادخله بيتا فمات فيه جوعا لم يقض شيئا وقال لا يجب الدية ولو دونه حيا فمات
عن محرم رحمه الله لقائه بغير نية في قتله محلات ضرب السيف كما سيجي وفيه
اعتماد الحنق قتل سياسة ولا تقتل توبته لو بعد مسكه كالسحر وفيه قطر رجلا وطرحه
قد ام اسد اوسيع فقتله فلا قود فيه ولا دية ويعزير ويضرب ويحبس الى ان يموت
زاد في البرازية وعن الامام رحمه الله الدية ولو قطعا صبيا والقائه في الشمس والبرد حتى مات
فعلى عاقلة الدية وفي الخائفة قطر رجلا والقائه في البحر فربس وعرق كالقائه فعلى
الدية عند الجحيفة رحمه الله ولو سب ساعته ثم عرق فلا دية لانه عرق العجز وفيه الا
عرق بطرجه في الماء فقطع عنقه وبقي في الخلقوم قليل وفيه الروح فقتله آخر فلا قود فيه عليه
لانه في حكم الميت ولو قتله وهو في حالة التزاع قتل به الا اذا كان يعلم انه لا يعيش منه لانه في الخائفة
وفي البرازية شيء بطنه بجديوة وقطع آخر عنقه ان قوه بقاؤه حيا بعد الشق فمات قطع العنق
والاقتل الشاق وعزير القاطع ومن جرح رجلا عمو فصار ذافراش ومات يقتض الا اذا جرح
ما يقطع كخر الرقبة والبرمته وقلعنا انه لو عفي المجرم او الاولياء قبل موته صح استمسا
وان مات شخص بفعل نفسه وزيد واسد وجبة ضمن زيد ثلث الدية في ماله ان كان القتل عدا
والا فعلى عاقلة لان فعل الاسد والحيمة جنس واحد لانه هدر في الدارين وفعل زيد بغير
الدارين وفعل نفسه هدر في الدنيا والعقبى حتى ياتم بالايجام فصار ثلثة اجناس ومفاده
ان يعتبر في المقتول التكليف ليكون فاعله آخر غير جنس فعل الاسد والحيمة وان لا يزيد على الثلث
لو تعدد قاتله لان فعل الكل جنس واحد بن كمال ويجب مثل من شرب سيفا على المسلمين يعني في الحال كما
نص عليه ابن النكاح حيث غير عبارة الوقاية فقال يقتض دفع من شرب سيفا على المسلمين وقتله

الدم

ان لم يمكن دفع ضرره الا بانه صرح به في الكفاية اي لانه في باب دفع الصائل صرح به الشافعي
وبنحو ما يروي ولا شيء يقتله بخلاف الجمل الصائل ولا يقتل من شهر سلا على رجل ليلا او نهارا
في المصر او غير او شهر عليه عصا ليلا او نهارا في غير فقتل المشهور عليه وان شهر المجنون على
غير سلاها فقتله المشهور عليه مما يجب الدية في ماله ومثله الصبي والذابة القتالة قال
الشافعي رحمه الله لا ضمان في الكل لانه لدفع الشر ولو ضرره الشاهد فانصرف وكف عنه على
لا يربح ضربه به ثانيا فقتله الاخر اي المشهور عليه وغيره وكذا عمه ابن النكاح في الكفاية
قتل القاتل لانه لا يصراف عادت عصمته **قلت** فمخراته مادام شاهرا السيف له ضرره والا
فليقتل ومن دخل عليه غير ليلا فاخرج الشربة في بيته فابتعد رتب البيت فقتله فلا شيء عليه
لقوله عليه الصلوة والسلام قاتل دون مالك وكذا لو قتله قبل الاخذ اذا قصد اخذها
ولم يتمكن من دفعه الا بالقتل صدر الشريعة وفي الصغرى قصد ماله ان عشرة او ثلثه فقتله
وان اقل قاتله ولا يقتله وهل يقبل قوله انه كاهره ان يبينه نعم والا فان المقتول مخرج
بالشرقة والشرم يقتض استحسانا والدية في ماله لو رثته المقتول بزازية هذا اذا لم يعلم انه
صاح عليه طرح ماله وان علم ذلك فقتله مع ذلك وجب عليه القصاص لقتله بغير حق
كالمقصوب منه اذا قتل القاصب فانه يجب القود لقتله على دفعه بالاستفاضة
بالمسلمين والقاضي صاحب القم البقاء الى المجرم لم يقتل فيه خلافا لما روي رحمه الله
يخرج عنه للقتل لكن يمنع عنه الطعام والشراب حتى يضطر فيخرج من الحرم فيقتل
خارجا واما فيما دون النفس فيقتض منه في الحرم اجماعا ولو استأثرت القتل في الحرم فقتله
اجماعا سراجيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ذكره المصنف رحمه الله في الحج ولو قال قتلني فقتله
بسيف فلا قصاص وجب الدية في ماله في الصحيح لانه لا يباح في الحرم في النفس وسقط
القود لشبهه الاذن وكذا لو قال اخي او ابني او ابني فقتله الدية استحسانا كما في البرازية
في الكفاية وفيها عمو الوقعات لو ابنة صغيرا يقتض وفي الخائفة يقتل دمي فقتل
فقتله يقتض وفي قتل ابي عليه دية لانه وفي قطع يده فقتله يقتض وفي قطع ابني
فقتله لا شيء عليه فان مات فعليه الدية وقتل لا يجب الدية ايضا وصحة دكن الاسلام كما في العادة
واستظهره القاسمي لكن رده ابن وهبان كما لو قال قتل عدي او قطع يده فقتله فلا
ضمان عليه اجماعا لقوله قطع يدي او رجلي وان سري لنفسه ومات لان الاطراف كالاعضاء

فصح الامر لو قال قطع على ان تقطين هذا الشرب او هذه القدر فمقطع يجب
ارشيد اليد لا القود وبطل الصلح بآزيمه **فروع** هبة القصاص لغير القاتل لا يجوز
لان لا يجوز فيه القليل عفو الوكيل عن القاتل افضل في الصلح والصلح افضل
من القصاص وكذا عفو الجروح توبة القاتل لا تمنح حتى يسلم نفسه للقود وهما
الامام شرط استيفاء القصاص كالحود عند الامويين وفوق الفقهاء واشباه
ويتها قاعة الحدود تدب بالثبتهات القصاص كالحود في سبع يجوز القضا
بعلمه في القصاص دون الحد القصاص بغير الحد والحد لا يصح عفو القصاص من الحد
التقادم لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد سوى حد القذف وثبتت بأشارة
الخرس وكذا بئنه بخلاف الحد يجوز الشفاعة في القصاص من الحد لا في القضا
القصاص من الذي عصى بخلاف الحد سوى حد القذف انتهى وفي القنية لصلح في
باب دار رجل فقفا الرجل عينه لا يضمن ان لم يمكنه تخييقه من غير فقها وان
ضمن وقال الشافعي عليه الرحم لا يضمن فيها ولو دخل راسه فرماه بجرح فقها
لا يضمن اجماعا امتا الخلاف فيمن نظره خارجا والله تعالى اعلم **باب القود**
فيما دون النفس وهو في كل ما يمكن فيه رعاية حفظ المماثلة وحسنه في فقد
قاطع اليد عمدا في المفصل فلو قطع في نصف ساعد او في قصبة انف
لم يقد لا تمنع حفظ المماثلة وهي الاصل في جريان القصاص وان كانت يده
اكبر منها لا تتحد المنفعة وكذا الحكم في الرجل والمارن والاذن وكذا عين ضربت
فزال صنوها وهي قائمة غير منخسفة فيجعل على وجهه قطن وطب وتعالج بعينه بمره
لحاجة ولو قطعت لا قصاص لتعذر المماثلة في الجنبى فقا اليمنى ويسرى الفاقية ذهبة
اقص منه وتره اعلى وعي الثاني لا قود في فقي عين حولا وكذا هو ايضه في كل جرح
يراعى ويحقق فيها المماثلة كوصحة ولا قود في عظم الا السن وان تقا وتا طول
او كبر الما مرق قطع ان قطعت وقيل تبرد الى العظم موضع اصل السن وسقط ما سوا
لقتدر المماثلة اذ جافقت لهاته وبه اخذ صاحب الكافي قال المصنف رحمه وفي الجنبى
يفتح كما تبرد الحان يتساوى ان كسرت وفي الجنبى ويؤجل حولا فان لم تنبت ليقطع وقيل يؤجل
الصبي البالغ فلو مات الصبي في الحول برأ وقال ابو يوسف رحمه فيه حكومة عدل وكذا الخلاف اذ ارجل

في تحريكه فلم يسقط فعند ابو يوسف رحمه الله يجب حكومة عدل الا لم يجر القلاع والطبيب
وسنخقه وتؤخذ الثنية بالثنية والثاب بالثاب ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا
الاسفل بالاعلى مجتبى والماصل انه لا يؤخذ عضو الا بمثله ولا قود عندنا في طرف
رجل وامرأة وطرفي حر وعبد وطرفي عبيدين لقتدر المماثلة بدليل اختلاف
ديتهم وقيمتهم والاطراف كالمال **قلت** هذا هو المشهور لكن في الواقعات
المراة يد رجل كان له القود لان الناقص يستوفى بالكمال اذ ارضى صاحب الحق فلا فرق
بين حر وعبد ولا بين عبيدين واقرة القهستان واليهندين وطرف المسلم والكافر سياتي
للساوى في الارش وقال الشافعي رحمه الله كل من يقتل به يقطع به ومن لا فلا يقطع به من نصف الشاة
لما مرق ولا في جافة تبرئت فلو لم تبرأ فان سارية يفتق والارستقرا البرا او السارية
ابن كمال ولسان وذكر ولو من اصلها به يفتى شرح وهما فيه واقرة المصنف لانه يفتى
وينبسط **قلت** لكن جزم قاضي خان بلزوم القصاص وجعله في المحيط قول الامام
قال ابو حنيفة رحمه الله ان قطع الذكوة اصله ومن الحشفة اقتص منه اذ لم يمتد على
الشرب له فليحفظ الا اذا قطع كل الحشفة فيقتص ولو بعضها لم يوجب ما لو قطع بعض
اللسان ويجب القصاص في الشفة ان استقصاها بالقطع لا مكان المماثلة ولا يستقصها
لا يقتص مجتبى وجوهه وفي لسان الخرس وصبي لا يتكلم حكومة عدل وان كان القاطع
اشل او ناقص الاصابع او كان راس الشاح اكبر من المشجوع خير المجتبى عليه بين القود
واخذ الارش وعلى هذا في السن وسائر الاطراف التي تقاد اذ كان طرف القاصم
معيبا يتخير المجتبى عليه بين اخذ المعيب والارش كاملا قال برهان
يتنفع بها فلم يتنفع بها لم يكن محلا للقود فله دية كاملة بلا خيار وعليه الفتوى مجتبى
لا تقطع الصبي بالشل وسقط القود بموت القاتل لفوات الجمل وبعض الاولياء والمعلم
ولو قليلا ويجب حالا عند الاطلاق وبصلح احدهم وعفوه ومن بقي في الورثة حصته
من الدية في ثلاث سنين على القاتل هو الصبي وقيل على العاقلة ملية امر الحار القاتل
وسقط العبد القاتل بطلا بالصلح عندهما الذي اشركا فيه على ان ففعل الما مرق الصلح عندهما
فالا نف على الحر والسيده الامرين نصفان لانه مقابل بالقود وهو عليها سوية فبذلك
ويقتل جمع بغير ان جرح كل واحد حراما مكملا لان ذوق الروح يتحقق بالمساواة لا غير

الاطراف كما ينبغي والى كما في الصحيح العلقمة فاسم وفي المجتبى انما يقترب اذا وجدته يخرج
يصلح لزهره الروح فاما اذا كانوا نظارة او مغربين او ميسرين بامساك واحد فخرجوا
عليهم والا فاما ان يعرف الجميع بلام العمد فانه لو قتل فردا جمع احدهم اياه او يجنون سقط القوم
فمستألف ويقتل فردا بجمع الشقاء به للباقيين خلافا للشأ فمعهما ان حضر وليهم فان حضر وليا
واحد قتل له وسقط عندنا حق البقية كونه القاتل حثفت الفقه لغوات الخلل
كما في قطع رجلان فكثر يد رجل او رجله او قلعا استنه ونحو ذلك مما قد ورد في النفس
جوهره بان اخذ اسكينا وامر بها على يده حتى انفصلت فلا قصاص عندنا على واحد
منها او منهم لا تقوم المماثلة لان الشرط في الاطراف المساواة في المنفعة
والقيمة بخلاف النفس فان الشرط فيها المساواة العصرة فقط دبر وضمن
او ضمنوا ديتها على عردهم بالسوية وان قطع واحد يميني رجلين فله قطع
يمينه ودية يمينيهما ان حضر معا وان حضر احدهما فقطع له فلا فرق
عليه ان القاطع نصف الدية لما مر ان الاطراف ليست كالنفس ولو قضي
بالقصاص بينهما ثم عفى احدهما قبل استيفاء الدية فلا فرق القود وعندهما
رحمة الله له الارش ويقاد عدا قد يقتل عبدا خلافا لفردهما الله ولا فرق بخطا
او بال لم ينفذ اقراره على موته بل يكون في رقبته الى ان يفتق كما فعله المصنف
عليه الرحمه عن الجوهره قال وظاهر كلام الزيلعي بطلان اقراره بالخطا اصله
له فمقتله ولا في حق سيده ونحوه في الحكم العبيد في الاشياء معللان
نعم او العدا انتهى فتأمل له كمن عاتبه القهستاني بانه اقرار بالدية
بما قلته انتهى فتدبره اذ قد اجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه
السلام لا تعقل العواقل عبدا ولا عموما ولا مسلحا ولا اعترافا حتى لو اقر
المحر بالقتل خطا لم يكن اقراره على العاقله اي الا ان يصدر قوه وكذا اقراره
في العاقل فتنبه رضى رجلا عبدا فنحن السهم منه الى آخره فاما يقتصر الاقل
لا في عهد وللثاني الدية على العاقله لانه خطأ وقعت حية عليه فرفعها
عن نفسه فسقطت على آخره فرفعها عن نفسه فوفقت على ثالث فلسفته
اي الثالث فذلك فعله من الدية هكذا سئل ابو حنيفة رحمه الله بمضى حجة

فقال

فقال لا يضمن الاقل لان الحية لم تصد الثاني وكذلك لم يضمن الثاني والثالث
لو كثروا واما الاخير فان لسعته مع سقوطها فمدا من غير مهلة فعلى الدافع
الدية لو رفته الهالك والآن لسعه فورا لا يضمن دافعا عليه ايضا واستصوب
جميعا وهذه من مناقبه رضي الله تعالى عنه صيرت به وجميع الفتاوى قال المصنف
وبهذا التفصيل اجبت في حادثة الفتوى وهان كلبا عقوقا وقع على احد
فالمقاء على الثاني والثالث على الثالث والله تعالى اعلم **فروع** الفقهية
او عقربا في الطريق فلذمت رجلا يضمن الا اذا تحولت ثمرة
وضع سيفا في الطريق فعثر به انسان ومات وكسر السيف فدية على بيت
سيف وقيمة على العاقل لو تورط بطرح سيده للمرعى فمطح فوجده فمات ان
ولا الا وقال البديع لا ضمان لان الاشياء اذا ما يكون في الحائل في
ية واعلم انه اذا اشتراك قاتل العمد مع من لا يجب عليه القود كجنتي
رك الاب في قتل ابنه وكما جنتي شارك الزوج في قتل زوجته وله منها
ولد وكما مد مع مخطئ وعاقل مع مجنون وبالغ مع صغير وشريك حية
وسبع كما في الحائية فلا قود على احدهما اي لا قصاص على واحد منهما فيما
ذكر دخل رجل بيته فزاع رجله مع امرأة او جارية فقتله حل له ذلك
ولا قصاص عليه هذا ساقط من نسخ المتن ثابت في نسخ الشرح مغريا لشرح
الوهبانية وقد حققناه في باب التعذيب **فروع** صبي مجنون قال له
رجل شاة فرسى فاراد شاة فرفشت فمات فدية على قتله الامر
وكذا لو اعطى صبيا عصا او سيفا او امره بحمل شيء او كسر حطب ونحو ذلك
بلا اذن وليه فمات ولو اعطاه السلاح ولم يقل امسكه فمات صبي على
حائط صاح به رجل فوقع فمات ان صاح به فقال لا تقع فوقع لا يضمن
ولو قال تقع فوقع ضمن به يفتى وقيل لا يضمن مطلقا **فصل**
في الفعلين قطع يد رجل ثم قتله اخذ بالامر من اي بانقطع
والقتل ولو كانا عدا من او كانا خطائين او كانا مختلفين اي احدهما عدا والاخر
خطاء تخلل بينهما برفى او لا فيؤخذ في الكل بالامر من بلا تدخل الا في خطائين

لم يتخلل بينهما برؤ فانهما يتدان خلان فوجب فيهما دية واحدة وان يتخلل برؤ
يتدان خلان كما علمت فالأصل ان القطع اما عمدا وخطا والقتل كذا لا صار
اربعة ثم اما ان يكون بينهما برؤ او لا صار ثمانية وقد علم حكم كل منها
كمن ضربه ما ندر سوط فبرأ من تسعين ولم يبق اثرها اي ان الجراحة
ومات من عشرة فعليه دية واحدة لانه لما برأ من تسعين لم يبق معتبر
الا في حق التعذيب وكذا كل جراحة اذ علمت ولم يبق لها اثر عند ابي حنيفة
رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله في مثله حكومة عدله وعنه محمد بن جرير
يجب الطبيب وثمان الادوية درهم وصدر الشريعة وهداية وغيرها
ويجب حكومة عدله في النفس في ما ندر سوط جرحته وبقي اثرها
بالاجماع لبقاء الاثر وجوب الارش باعتبار الاثر هداية وغيرها وفي الجراحات
وجرح رجله ففجر المجرور عن الكسب يجب على الجراح التفتقه
وفيهما رجل جرحه بفؤان الى رجل فضربه الفؤان وعينه عن الكسب فمداواة المجرور
ونفقته على الذي جاء باليعوان انتهى قال المصنف رحمه الله انه مفقوع عن
محمد بن جرير الله **قلت** وقد عرفت ما للمجتبي عن ابي يوسف نحوه وسنحققه
في الشجاج ومن قطع اي عظم او خطا بدليل ما ياتي وبه صرح في البرهان
كما في الشرع لا يسهل لكن في الفتاوى عن شرح الطحاوي ان الدية على العاقلة
في الخطا ومن ظن انها على القاطع في الخطا فقد اخطا وكذا لو شج ارجح
فقطا عن قطعه او شجته او جرحته فمات منه ضيق قاطع الدية في ماله
خلا فلهما قلنا انه عفى عن القطع وهو غير القتل ولو عفى عن الجناية او القطع
وما يحدث منه فهو عفو عن النفس فلا يضمن شيئا وحينئذ فالخطا يعتبر
ثلث ماله فان خرج من الثلث فبها والا فعلى العاقلة ثلث الدية كما في
شرح الطحاوي فمن ظن انها على القاطع فقد اخطا قطعا ومفاده ان عفو
المتحيز لا يعتبر في الثلث ذكره الفتاوى والعمدة كذا في الفتاوى حتى الورثة
بالدية لا القود لانه ليس بمال والشجاة مثله اي مثل القطع حكاه خلافا
قطعت امرأة يد رجل عمدا اي او خطا لما ياتي فلواطلق كما سبق وكما لم يمتنع

وعنه

وعنه كان اول ذنبا مثل نكحها المقطوع يده على يده ثم مات فلوم عت في السرية
فهو لها الارش ولو عمدا اجماعا يجب عند ابي حنيفة الله مهر مثلها والدية
في ماله ان تعمدت وتقع المقامضة بين المهر والدية ان تساويا والارث
الفضل وعلى عاقبتها ان اخطأت في قطع يده وليتقاصان لان الدية على العاقلة
بخلان العمد فان الدية عليها والمهر على الزوج فيتقاصان **قلت**
وقال صاحب التمهيد ينبغي ان تقع المقامضة في الخطا ايضا لانها عليها دون
العاقلة على القول المختار في الدية لكنه ليس على طلاقه بل في العمد والعلة
اطلعت لاحالته لئلا يخطئ وان نكحها على اليد وما يحدث منها او على الجناية
ثم مات منه وجب لها في العمد مهر المثل ولا شيء عليها لوضاه بالسقوط و
خطا رفع عن العاقلة مهر مثلها والباقي وصية لهم اي للعاقلة فان خرج
من الثلث سقط والا سقط ثلث المال فقط ولو قطعت يده فانتفى له
فمات المقطوع الا قال قبل الثاني قتل الثاني به لسرايته وعنه ابي يوسف رحمه الله
لا توجد لانه لما اقدم على القطع فقد برأ عما وراه وظاهر اشكال ابن الكمال
يفيد تقوية قوله ابي يوسف رحمه الله قال المصنف رحمه الله ولو مات المقص منه
فدية على عاقلة المقص له خلا فلهما قلت هذا اذا استوفاه بنفسه
بلا حكم الحاكم واما الحاكم والنجاش والحشاش والفضاض والبرائح فلا يتقيد بغيرهم
استلامه كالجيرة وتامة في الدرر والاصل ان الواجب لا يتقيد بوصف التامة
والمباح يتقيد به ومنه ضرب الاب ابنه قاضيا او الام او الوصي ومنه الاقارب
الاب او الوصي او المعلم باذن الاب تعليمها فمات فلا ضمان فضرر الشايب
مقيد لانه مباح وضرب التعليم لانه واجب ومحل في الضرب المعتاد
غيره فوجب الضمان في الكل وتامة في الاشياء وان قطع ولي القاتل بالقاتل
وبعد ذلك عفى عن القاتل ممن القاطع دية اليد لانه استوفى غير حقه
لكن لا يقتص للشيئة وقالا لا شيء عليه ضمان القاتل اذ مات من ضرب
ابيه او وصيته تأديبا اي للثايب عليها اي على الاب والوصي لان الثايب
يحصل بالزجر والتعذيب وقالا لا يضمن لو معتاد او ما عجز المعتاد فيه

في الخطا

هذا البيطاد

الضمان اتفاقا كضرب معلم صبيا او عبدا بغيا ذن ابية ومولاة له ونفر
مرتب فالضمان على المعلم اجماعا وان الضرب باذنها لا ضمان على المعلم اجماعا
قبل هذا رجوع من ابي حنيفة رضي الله عنه الى قولها وكذا ايضن زوجة
ضربها تاديبا لان ثلثا يسيها للولي كذا اعزاه المصنف رحمه الله لشرح المصنفين
قلت وهو في الاشياء وغيرها كما قد متناه وفي ديات المجتبى الزوج
والصبي كالاب تفصيلا وحلافا فعليه الدية والكفارة وقيل رجوع لا مام
الى قولها وتامه ثم **فروع** ضرب امراة فافضاها فان كانت
تستسك بولها ففينة ثلث الدية والدية فكل الدية وان اقتضت كرا
بالزنا فافضاها فان مطاوعة حدث او لا عدم وان مكرهه فعليه الحد
وارش الا فضاها العقر حاوي قدسي قطع الحجام لحامه عينه وكان عينا في
فصيت فعليه نصف الدية اشباه وفي القنية سئل عن صبيته سقطت
من سطح فانفتح راسها فقال كثير من الجرحاين ان شققتم راسها تموت
وقال واحد منهم ان لم تشقوه اليوم تموت والنا شقها وابريها
فشقها فماتت بعد يوم او يومين هل يضمنها قتال ملية ثم قال لا اذ كان الشق
باذن وكان الشق مقتادا ولم يكن فاحشا خارج الترس قيل له فلو قال ان
ماتت فاننا ضامن هل يضمن قال لا انتهى **قلت** انما يعتبر شرط الضمان
لما تقر ان شرطه على الامين باطل على ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم

باب الشهادة في القتل واعتبار حاله اي حال القتل
القول يثبت للورثة ابتداء بطريق الخلافة من غير سبق ملك المورث لان
شرعية القول لتشفى الصدور ودراسة الثار والميت ليس باهل له قوله
تعالى فقد جعلنا لولييه سلطانا نص فيه وقال بطريق الارث كما لو ائتم
حالا وقررة الخلافة ما افاده بقوله فلا يصير احدهم اي احد الورثة خصما عن
البقية في استنفاء القصاص خلافا لها والاصل ان كل ما يملك الورثة
بطريق الورثة فاحدهم خصم عن الباقي وقائم مقام الكل في الخصومة
وما يملك الورثة لا بطريق الورثة لا يصير احدهم خصما عن الباقي ثم فرع

عليه

عليه بقوله فلو اقام حجة بقتل ابية عمدا مع غيبة اخيه يريد القول لا
يقيد اجماعا حتى يحضر الغائب لكنه يحبس لانه صار متبهما فان حضر
الغائب يعيد ثانيا ليقعلا القاتل وقال لا يعيد وفي القتل الخطاء والذين
لا يحتاج الى إعادة البينة بالاجماع لما مر فلو يرد القاتل على عفو الغائب
والخاص خصم لا لقلا به ما لا وسقط القول وكذا لو قتل عبدا عمدا
او خطاء والحال ان السيدين احدهما غائب فهو على التقضيل السابق
ولو اخرج ولما قد يعفو اخيهما الثالث فهو اي احدهما عفو للقصاص
عملا بزمعهما وهي باعية فالقائل ان صدق قاتل اي المجنون القاتل والا لا يشترط
فلا شيء اي للشريك عملا بتسوية ولها ثلثا الدية والثاني كذا بها فلا شيء
للمجنون ولا يخيهما ثلث الدية والثالث ان صدق قاتل واحد فكل
منهم ثلثها والرابع ان صدق قاتل الاخر فقط فله ثلثها لان اقراره ارتد
بتكذيب القاتل اياه فوجب له ثلث الدية ولكنه يصرون ذلك
الى المجنون استحسانا وهو لا يفتي بل يفتي لانه صار مقرا لها بما اقر به
القاتل وان شهد انه ضربه بشيء جارح فلم يزل صاحب فراشه حتى
يقتل لان الغائب بالبينة كالغائب معاينة ولا يحتاج الشاهد ان يقول
انه مات من جراحتة بذاتية وان اختلفت نسا هذا اقول في الزمان وفي المكان
او في التماسه او قال احدهما قتل بعضا وقال الاخر لم ادر بماذا اقتله وشهدا
على معاينة القتل والاخر على اقرار القاتل به بطلت لان القتل لا يتكرر وكذا
تبطل الشهادة لو كمل النصاب في كل واحد منهما لا يتيقن القاضي بكذب احد
الفرقيين ولا اولوية ولو كمل احد الفرقيين دون الاخر قبل اكمال منهما
لعدم المعارض وان شهد بقتله وقال جرحنا اكنه يجب الدية في حاله في
ثلاث سنين شر بلائيه استحسانا حملا على الادخ وهو الدية وكانت في ماله
لان الاصل في العقل العهر وان اقر كل واحد منهما اي من الرجلين انه قتله
وقال الولي قتلناه جميعا له قتلها عملا باقرارها ولو كان مكان الاقرار والمسئلة
بحالها شهادة لفت الشهادة تان لان التكذيب تصديق وفسق الشاهد

يبطل شهادته أما فسق المقر لا يبطل الاقرار ولو قال الولي في صورة الاقرار
 السابق صدق كما ليس له ان يقتل واحدا منهما لانه تصديقه بانفراد كل
 بقتله وحده اقرار بان الآخر لم يقتله بخلاف قوله قتلناه لانه دعوى
 القتل بلا تصديق فيقتلها باقرارهما ذليعي ولو اقر رجل بانه قتل وقامت
 البينة على آخراته قتلته وقال الولي قتلته كلاهما كان له اي الولي قتل
 المقر دون المشهود عليه لان فيه تكذيبا لبعض موجب كما مر ولو قال
 لاحد المقرين صدقت انت قتلته وحده كان له قتله لتصادقهما على
 وجوب القتل عليه وحده كما لو قال ذلك لاحد المشهود عليهما كان قتله
 لعدم تكذيبه شهده عليه وانها كذب الحزين وكذا حكم الخطا في كل ما
 ذكرناه ذكره الزليعي شهدا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية على العاقل
 لانه نجا المشهود بقتله حييا فمن العاقل الذي لقبضه الذي يترجى
 او لشهوده ورجعوا اي الشهود عليه على الولي لتملكهم المصون الذي في
 يد الولي والشهادة على القتل العمد في هذا الحكم كالخطا فاذا جاء حييا
 يختار الورثة بين تعيين الولي الدية او الشهود الا في الرجوع فلا
 رجوع للشهود على الولي لانهم اوجبوا له القود وهو ليس بالواقف
 كالخطا ولو شهدا على اقراره اي اقرار القاتل بالخطا او العمد ثم جاء حيا او شهدا
 على شهادة غيرهما في الخطا وتضمن بالدية على العاقل ثم جاء حيا لم يضمن
 اذ لم يظهر كذبا في شهادتهما وتضمن الولي الدية في التصديقات اذ ظهر
 انه اخذها منهم بغير حق والمعتبر حالة الترمي في حق الخلل والضمان لا الوصل
 فيخسف فنجب الدية في ماله وسقط القود للشبهة برودة المرمى اليه
 قبل الوصول وقاله لا شيء عليه لا تجب دية المرمى اليه باسلامه بالاجماع
 وتجيب القيمة بعقده بعد الترمي قبل الاصابة ويجب الجزاء على المرمي
 صيدا فحل فوصل او على حلال رماه فاحرم فوصل ولا يضمن من رمي بمقنعا
 عليه برجم فرجع شاهدا فوصل وحل صيدها مسلم فتمجس فوصل لا يحل
 مارماه بجوسني فاسلم فوصل لما علمت ان المقنن حاله الذي **لغز**

اي جان

اي جان لومات مجنيه فعليه نصف الدية ولو عاش فالدية فقل ختان
 قطع الخشفة باذن ابيه اي انسان بقطع اذ نرجيب نصف دية وبقطع
 راسه عشرها فقل جبين خرج راسه فقيه الغرة اي شيء يجب بالذوق
 دية وتلثة اخماسها فقل دية الاسنان **كتاب**
الديات الدية في الشرع اسم للمال الذي هو بدل النفس
 لا تسمية للمفعول بالمصدر لانه من المنقولات الشرعية والارشاسم
 للواجب فيما دون النفس دية شبه العمد ما تمة الا بل اربع عاين بنت
 مخاض وبنت لبون وحقة الحبيطة باذخال الغاية وهي الدية المخلطة
 لا غير والدية في الخطا اخماس منها ومن ابن مخاض او لف دينار من الذهب
 او عشرة الاف درهم من الورق وقال الامام الشافعي رحمه الله اثنا عشر الف
 وقالوا منها ومن البقر ما تمة بقرة ومن الغنم الفا شاة ومن الخيل ما تمة حلة
 كل حلة ثوبان اذ اوردوا وهو المختار وكفارتها اي الخطا وشبه العمد
 قن مؤمن فان عجز عنه صام شهرين ولا يؤكل اطعام فيما اذ لم يرد
 به نص والمقادير توقيفية وصح اعتناق رضيع احد ابويه مسلم لانه مسلم
 تبعه لا المجنين ودية المرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس ما دونها
 روي ذلك عن سيدنا علي رضي الله تعالى عنه موقفا ومرفوعا والذي
 والمسلم والمستامن في الدية سواء خلا قال الشافعي رحمه الله وصح في الجوهرة
 انه لادية في المستامن واتفقوا في التلايه لكن بالتسوية جزم في الاختيار
 وصحح الزليعي وفي النفس خبر المبتدأ وهو قوله الاتي الدية والالف وما ربه
 وارنبته وقيل في اربنبته حكومة عدل على الصحيح والذكر والخشفة والعقل الشتم
 والذوق والسمع والبصر واللسان ان منع النطق افاد ان في لسان الآخر
 حكومة عدل جوهره وهذا ساقط من نسخ الشرح فتنبه او منع اذا اكثر
 الحروف والا قسمت الدية على عدد حروف الحاء الثمانية والعشرين او حروف
 اللسان الستة عشر تصححان فما اصاب القاتل يلزمه وتماه في شرح
 الوهبانية وغيرها وحيدة خلقت فلم تنبت ويؤجل سنة فان مات فيها

براني نصفها نصف الدية وفيما دونه حكومة عدل كشاب ولحية عبي
 القتيح ولا شيء في لحيته كوسج على ذ قد شعرات معدودة ولو على خده
 ايمن ولكنه غير متصل بحكومة عدل ولو متصلا فكل الدية وشعر الرأس كذلك
 اي اذا حلق ولم ينبت كذا دوي عن سيدنا علي رضي الله عنه وعند الامام الشافعي
 رحمه الله فيها حكومة عدل واعلم انه لا قصاص في الشعر مطلقا ولو مات
 قبل تمام السنة ولم ينبت فلا شيء عليه كشعر صدره وساق والخصيتين
 والخصيتين والرجلين والاذنين والا نثيين اي الخصيتين وثديي المرأة وحليتها
 والا نثيين اذا استأصلها ولا لحكومة عدل وكذا الفرج المرأة من الجانبين الدية
 وفي ثدي الرجل حكومة عدل وفي كل واحد من هذه الاشياء والمدرجة نصف
 الدية وفي اشعار العين الاربعة جمع شفرة بضم الشين وتفتح الجفن
 واللوب الدية اذا قلعه ولم تنبت وفي احدها ربعها ولو قطع جفونها
 اشعارها فدية واحدة لانها كشي واحد وفي جفن لا شعر عليه حكومة
 عدل لكن المقتدر ان في كل دية كاملة جفنا او شعرا وفي كل اصبع من اصابع
 اليدين والرجلين عشرين وما بينها مفاصل ففي احدها ثلث دية الاصبع
 ونصفها اي نصف دية الاصبع لو فيها مفصلان كابهام وفي كل سن
 يعني من الرجل اذ دية سن المرأة نصف دية الرجل جوهره خمس من ابل
 او خمسون دينارا او خمس مائة درهم لقوله عليه الصلوة والسلام في كل سن
 خمس من ابل يعني نصف عشرة دية لو حذا ونصف عشر قيمته لو عطل
 فان قلت تزيد حينئذ دية الانسان كلها على دية النفس بثلاثة
 اخماسها قلت نعم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنقص على خلاف القياس
 كما في العاية وغيرها وليس في البعد ما يجب بتفويته اكثر من قدر
 الدية سوى الاسنان وقد توجد نواجذ اربعة فتكون استنانه
 ستا وثلاثين ذكوة الفهستاني قلت فلكون دية وخمس مائة وفي
 امثا دية ونصف او ثلثة اخماس او اربعة اخماس وعلمت ان المرأة على
 النصف وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفعه بضرب ضرب

وفي الضاربة
 وحسنه
 فقبص

كيد

كيد شلت وعين ذهب ضوئها وصدب انقطع مائه وكذا الوسلين بوله
 او احده به ولو زالت الحروب فلا شيء ولو بقي انزال لضرية فحكومة عدل
 وتجب حكومة عدل باتلاف عضو ذهب نفعه ان لم يكن فيه جمال كاليد
 الشلة او ارشاه كاملا ان كان فيه جمال كالاذن الشاحصة هو الطرش
 وسيجي ما لو الصقة فالتم في او اخر هذا الفصل **فصل في**
الشجاج وتختص الشجة بما يكون بالوجه والراس **لغة**
وما يكون بغيرها بخرامة اي سمي بخرامة وفيها حكومة عدل تجب
 ومكين وهي اي الشجاج عشرة الحارصة بمهلات وهي التي تحصر الجذري
 تحت شدة والامة امعة بمهلات التي تظهر الدم كالد مع ولا تسيله الدائمة
 التي تسيله والباضعة التي تبضع الجذري تقطعه والملاحمة التي تأخذ
 في اللحم والسمحاق التي تصل الى السمحاق اي جلدة دقيقة بين اللحم وعظم
 الراس والموضحة التي توضح العظم اي تظهره والماشمة التي تهشم العظم
 اي تكسر والمنقلة التي تنقله بعد الكسر والامة التي تصل الى امة الدماغ
 وهي الجلدة التي فيها الدماغ وبعدها الدامة بعين معجمة وهي التي
 تخرج الدماغ ولم يذكرها محمد رحمه الله للوث بعد عاده فتكون قتلا
 لا شجة فعلم بالا استقراء بحسب الاثار انها لا تزيد على عشرة ويجب
 في الموضحة نصف عشر الدية اي لو غير اصلغ والا ففيها حكومة لان
 جلده انقص دية من غيره فهستاني عن الذخيرة وفي الهاشمة عشرين
 وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الامة والجائفة ثلثها فان نفذت
 الجائفة فثلثاها لانها اذا نفذت صارت حائفتين فيجب في كل
 ثلثها وفي الحارضة والامة والدامية والباضعة والملاحمة
 والسمحاق حكومة عدل اذ ليس فيه ارض مقدرة من جهة السمع ولا يمكن
 اضرارها فوجب فيها حكومة عدل وهي اي حكومة العدل ان ينظر كم مقدار
 هذه الشجة من الموضحة فيجب بقليل ذلك من نصف عشر الدية
 قاله الكرخي رحمه الله وصححه شيخ الاسلام وقيل قاله الطحاوي بقوله الشج

عبد بلا هذا الامر ثم معه فقد رالتفاوت بين القيمة في الحزب الدية
وفي العبدان القيمة فان نقص الحزب عشر قيمة احد عشر دية وكذا في
النصف والثلث هو اي هذا التفاوت هي اي حكومة العدل به يفتى كافي
الوقاية والتقية والملتقى والكره والخائبة وغيرها وجزم في الجمع وفي
الخلاصة انما يستقيم قوله الكرخي رحمه الله لو الجناية في وجهه ورأسه فمقتل
يفتق به ولو في غيرها او تعسر على المعنى بقوله الخوارزمي مطلقا لانه
ايسر انتهى ونحوه في الجوهر بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج
اليه من النفقة واجرة الطبيب والادوية الخ ان يبرأ ولا قصاص في جميع
الاشياء الا في الموضحة عمدا وما لا قود فيه يستوي العمد والخطا فيه لكن
ظاهر المذهب وجوب القصاص فيما قبل الموضحة ايضا ذكره في الأصل
وهو لا يصح درر ويحبى وابن الكمال وغيرها لا مكان المساواة بان يسيروا
عودها بصلبار ثم يتخذ حديدية بقلده فيقطع واستثنى في الشربلية
الاستحقاق فلا تقاد اجاعا كالأقود فيما بعدها كالحاشية والمنقطة وعزاه
للجوهره فليحفظ به قال في المجتبى ولا قود في جلد رأسه ويمن ولم يخذ
ويظن وظهور ولا في لطمه وقوكزة ووجاهة وفي سلخ جلد الوجه كمال الدية
وفي كل اصابع اليد الواحدة نصف دية ولومع الكف لانه تبع للاصابع
ومع نصف ساعد نصف دية الكف وحكومة عدل لنصف الساعد وكذا
الساقي وفي قطع كف وفيها اصبع او اصبعان عشرها او خمسها لفساد
مرتب ولا شيء في الكف عندا بضعيفة رحمه الله كما لو كان في الكف ثلاث
اصابع فانه لا شيء في الكف بالاجماع اذ لا كثر حكم الكف وفي جواهر الفتاوى
ضروب يد رجل وبرئ الا انه لا تصل يده الى قفاه فيقتل والنقصات
يؤخذ من جملة الدية ان نقص الثلثان فثلثا الدية وهكذا واقرة
المصنف رحمه الله ولو قطع مفصلا من اصبع فقتل الباقي او قطع الاصابع فقتل
الكف لزم دية المقطوع فقط وسقط القصاص فانهم وان خالف الدية
ذكره الشربلية وسيجيئ متنا وفي الاصبع الزائدة وعين القبي في ذكره ولسانه

يفتق

بالجماع

ان لم

ان لم يعلم صحته بنظر في العين وحركة في الذكر وكلامه في اللسان حكومة عدل
فان علمت الصحة فكيف بالغ في خطا او عمد اذ اثبت ببينة او باقرار المجاني وان انكر
او قال لا اعرف صحته فحكومة العدل جوهره ودخل ارش موضحة اذ هبت عقله
او شعر راسه في الدية لدخول الجزء في الكل كمن قطع اصبعاً فقتل اليد
وان ذهب سمعه او بصره او نطقه لا تدخل لانه كاعضاء مختلفة بخلاف العقل
لعوده نفعه للكل ولا قود ان ذهبت عيناه بل الدية فيهما خلافا لها ولا يقطع
اصبع مثل جاره خلافا لها ولا اصبع قطع مفصلا لا على فقتل ما بقي منه الا اصابع
بل دية المفصل والحكومة فيما بقي ولا قود يكسر نصف سن اسودا او اصفر او احمر
باقية بل كل دية السن اذا فات منفعة المصنع والا فلو تمارى فالدية ايضا
والا فحكومة عدل ذليقي بقوله القدر والا فلا شيء فيه فيه ما فيه ثم الاصل ان الجناية
مقتى وقعت على محلتين متباينتين حقيقة فارش احدها لا يمنع قود الاخرى
وقعت على محل واحد وتلف شيئين فارش احدهما يمنع القود ويجب الارش على من
اقاد سنه بعد مقتى حوله ثم نبت بعد ذلك لتبين الخطا حينئذ وسقط
القود للشبهة وفي الملتقى ويستثنى في اقتصاص السن والموضحة حوله
وكذا لو ضرب سنه فتموتت لكن في الخلاصة الكبير الذي لا يوجب بناية الا في
به يفتى **قلت** وقد يوفى بما نقله المصنف وعينه عن النهاية الصحيح
تأجيل البالغ ليبراء لاسنة لان بناية ما در او قلها فرددت اي ردها
صاحبها الى مكانها ونبت عليها اللثم لعدم عود العرق كما كانت وفي النهاية
قال شيخ الاسلام ان عادت الحال لها الاولى في المنفعة والجمال لا شيء عليه
كما لو نبت وكذا الاذن اذا الصفتها فالتحتم يجب الارش لانه لا يعود الى ما
كانت عليه دونه الا ان قلعت السن فثبت اخرى فانه يسقط الارش عنه كسن
الصغير خلافا لها ولو نبت معوجة فحكومة عدل ولو نبت الى النصف فعليه
نصف الارش ولا شيء في ظفر نبت كما كان او اللثم شجرة او اللثم جرح حاصل ذلك
بضرب ولم يبق له افر فانه لا شيء فيه وقال ابو يوسف رحمه الله عليه ارش اللثم
حكومة عدل وقال شيخ رحمه الله قدرها بحقه من النفقة الخ ان يبرأ من اجرة

الطيب وثمن دواء وفي شرح الطحاوي فسرقوا الي يوسف ارسل الام باجرة
 الطيب والمداوة فعليه لاخلان بينهما قال المصنف وغيره **قلت**
 وقد قد منا نحوه عن المجتبى وذكره نادر وايتين فتنبه ولا يقاد جرح
 الا بعد برئته خلافا للشافعي رحمه الله وعبد الصبى والمجنون والمعتوه خطاه
 بخلاف السكران والمعتوه عليه وعلى عاقلة الذئبة ان بلغ نصف العشر فكثر ولم
 يكن من العجم والا فغني ما له رد ولا كفارة ولا هوان ارث خلافا للشافعي رحمه الله
 ولو جرح بعد القتل قتل وقيل لموتاهه فيما علقته على الملقى صبي صوب سن
 صبي فانزعها ينتظر بلوغ المصروب ان بلغ ولم ينبت فعلى عاقلة الذئبة
 ولوم العجم ففي ماله دبره وسحقه في المعاقلة **مهملة** حكمته
 العول لا تتحملها العاقلة مطلقا على الصبيح كما في تنوير البصائر معزلا
 للتأخر خاتمه **فصل في الجنين** ضرب بطن امرأة حرة
 حامل خرج الامه والبهيمة وسبى حكمها **قلت** بل الشريعة
 الجنين دون امه كما علقته من سيدها ومن المفزور فعنه الفرة
 على العاقلة كما في الدرر عن الذي يلقى فالجبية المصنف رحمه الله كيف
 يذكره ولو كانت المرأة كتابية او حرة سيدها افرجهت فالت جنينا ميتا
 حرا وجب على العاقلة غرة غرة الشهر اوله وهذه اول مقادير القيات
 نصف عشر الذئبة اي دية الرجل لو الجنين ذكر او عشرة دية المرأة لو انثى
 وكل منها خمسة دية درهم في سنة وقال الشافعي رحمه الله تعالى في ثلاث سنين
 كالذئبة وقال الامام مالك رحمه الله في ماله وكنا فعله عليه الصلوة والسلام
 فان القته حيا فمات فدية كاملة وان القته ميتا فماتت الام فدية في الام
 وعدة في الجنين لما تقر ان الفعل يتعد بتعد اثره وصريح في الذخيرة
 بتعد الغرة لو ميتين فاكثر انتهى **قلت** وظاهره تعود الذئبة ولما
 فليراجع وان ماتت فالت ميتا فدية فقط وقال الشافعي رحمه الله غرة ودية وان القته
 حيا بعد ما ماتت يجب عليه ديتان كما اذا القته حيا وما توجب فيه غرة ودية
 يورث عنه وترث منه امه ولا يرث صاريه منها فلو ضرب بطن امرأة فالت ابنه ميتا

الفرة بجمع من
 الفرة بجمع من
 الفرة بجمع من
 الفرة بجمع من
 الفرة بجمع من
 الفرة بجمع من
 الفرة بجمع من
 الفرة بجمع من
 الفرة بجمع من
 الفرة بجمع من

فعل

فعلى عاقلة الاب غرة ولا يرث منها لانه قاتل وفي جنين الامه الرقيق الذكر
 نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو انثى لما تقر ان دية الرقيق قيمته
 ولا يلزم زيادة الانثى لزيادة قيمة الذكر غالبا وفيه اشارة الى انه اذا لم يكن
 الوقوت على كونه ذكرا وانثى فلا شيء عليه كما اذا القى بلاراس لانه انما يجب القيمة
 اذا انفخ فيه الروح ولا تسفح من غير راس ذخيرة في مال الضارب حاله ولو القته
 حيا وقد نقصتها الولادة فعليه قيمة الجنين لا نقصا لها لو بقيت وقابه
 والا فعليه اتمام ذلك مجتبى وقال ابو يوسف رحمه الله نقصا لها كالبهيمة
 وقال الشافعي رحمه الله فيه عشر قيمة الامه صد الشريعة ولا يخفى انها
 للمولى فان حرره اي الجنين سيده بعد ضرب بطن الامه فالت حيا فمات
 ففيه قيمة حيا للمولى لانه وان مات بعد العتق العتق لان المعين حالة
 الضرب وعند الثلثة يجب دية وهو رواية عننا ولا كفارة في الجنين
 عندنا وجوبا بل نهيان يلقى ان وقع ميتا وان خرج حيا ثم مات ففيه الكفارة
 كذا اصحح به في الحارثي القوسي وهو مفهوما من كلامهم لتصريحهم بوجوب
 الذئبة حينئذ فوجب الكفارة فيه كما لا يخفى فيلحفظ وما استبان بعق
 خلقه كظفر وشعر كتام فيما ذكر من الاحكام وعدة ونفاس كما مر في باب
 وضمن الغرة عاقلة امرأة حرة في سنة واحدة وان لم يكن لها عاقلة ففي
 مالها في سنة ايضه صد الشريعة ولم تأثم ما لم يستين بعض خلقه ومزجي
 الحظر نظما اسقطته ميتا عمدا بدماء او فعل كضربها بطنها بلا اذن زوجها
 فان اذن اوله تبعه لا غرة لعدم التعدي ولو امرت امرأة ففعلت لا تعني
 المأمورة وانما ام الولد اذا فعلته بنفسها حتى اسقطت فلا شيء عليها
 لاستحالة الدين على مملوكه ما لم تستحق فيسقط بطن المولى الغرة لانه مفزور
 وفي الواقعات عمدا فان القته حيا فمات فعليها الذئبة والكفارة وان ميتا
 فالغرة ولا ترث في الحايض ويجب في جنين البهيمة ما نقصت الام ان نقصت
 وان لم تنقص الام لا يجب فيه شيء سراجيه **فروع** في النزاهة صوب بطن امرأة
 بالسيف فقطع بطنها ووقع احد الولدين ميتا فمات بالسييف والاخر

مهملة

شربت دواء لتسقط

متناوبه جراحة السيف وماتت ايضاً يقتصر لجل الزوجة لانه عمد وعلى عاقلة في
 الولد الحي اذا مات وتجب غرة الولد الميت لانه لما عوب ولم يعلم بالوليد في
 بطونها كان الضرب خطأ والله تعالى علم **باب ما يجازى**
الرجل في الطريق وغيره لما ذكرنا القتل مباشرة شرع
 فيه لتبسيطها فقال المخرج الخطري العامة كنيها وهو بيت الخلا او ميزابا
 او جرسنا كرج وجذع ومتر على ووض وطاقة ونحوها عيني ودكا
 جاز احدا ان لم يضرب العامة ولم يمنع منه فانه ضربه يحل كما سيجي وكل
 احدهم اهل الخصومة ولو ذميا منه ابتداء ومطالبة بقتله ورفع
 بعده اي بعد البناء سواء كان فيه ضررا ولا وقيل انما ينقض بخصومه
 اذا لم يكن له مثل ذلك والا كان تعذرا ذليعي هذا كله اذا بنى نفسه
 بغير اذن الامام زاد الصفار ولم يكن للطالب مثله وان بنى للمسلمين
 مسجد ونحوه او بنى باذن الامام لا ينقض وان كان يضرب العامة لا يجوز
 احدا ان يقول صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام والتفوق
 في الطريق ليسع ونحوه يجوز ان لم يضرب احدا ولا يحل هذا التفصيل
 السابق وهذا في النافذ وفي غير النافذ لا يجوز ان يتصرف باصل
 مطلقا اضربهم او لا الا باذنهم لانه كالمالك الخاص بهم ثم المصلح بما جعل
 ان يجعل حديثا لوني طريق العامة وقديما وفي طريق الخاصة بغيره
 فان مات احدهم الناس يسقطها عليه فديته على عاقلة اي عاقلة
 المخرج لتسببه كما تدعى العاقلة لو حفر بئرا في طريق او وضع حجرا
 او ترابا او طينا ملتقى فتلف به انسان لانه سبب فان تلف به اي
 بواحد من المذكورات بهيمة ضمن في ماله ان لم يلاذ به الامام فان
 اذن الامام في ذلك او مات واقع في بئر طوي جوعا او عطشا او غما
 لا ضمان به يفتي خلاصه خلافا للمهرجه الله ولو سقط الميزاب فاصاب
 كان في الدار رجلا فقتله ولا ضمان اصلا لكونه في ملكه فلم يكن تعديا
 وان اصابه الخارج او وسطه بزازيه فالضمان على واصعه لتعديه

ولو

ولو شأ جلا او متعير او غاصبا ولا يبطل الضمان بالبيع لبقاء فعله وهو
 الموجب للضمان بخلاف المأكل كالبسطه الزليعي ولو اصابه الطرقات
 من الميزاب وعلم ذلك وجب على واصعه النصف وهذا النصف ولو لم يعلم
 اي طرف منها اصابه ضمن النصف استحسانا ذليعي ومنه حتى جرح واصعه آخر
 فغضب به رجل ضمن لان فعل الاقوال انتسخ بفعل الثاني كمن حمل على راسه
 او ظهره شيئا في الطريق فسقط منه على آخر او دخل بجصيرا وتدنيل او عصاة
 في مسجد غير اي جعل فيه عصاة او يورى ابن كمال او جلس فيه للصلى ولو
 لقرآن او تعليم فغضب به احد كما عي ضمن خلافا لها لا يضمن من سقط منه ردك
 لبسه عليه او ادخل هذه الاشياء في مسجد حريمه اي محله لان تدهير المسجد
 لاهله دون غيرهم ففعل الغير مباح فيتعبد بالتسليم او جلس فيه للصلى فحلف
 ان المجلس للصلاة في مسجد حريمه او غيره لا يضمن ولا غير الصلاة يضمن مطلقا
 خلافا لها واستظهر في الشربلية مذهبنا للزليعي وغيره في انها وقد حقت
 في شرح الملتقى وفيه لو استأجره لبيتي او ليعقوله في فناء داره او هاتره
 فتلف به شيء ان قبل فواغره فعلى الاجير وان بعد فعلى الامر كما لو كان في
 غير فناء ولم يعلم به الاجير فان علمه فعليه كما لو امره بالبناء في وسط الطريق
 فساد الامر ولو قال الامر هو فناء وليس لي حق الحفر فعلى الاجير قياسا
 اي لعلمه بفساد الامر فواغره وعلى المستأجر استحسانا انتهى **قلت**
 وقد قدم هو وغيره القياس هنا وظاهره ترجيحنا على ذاب صاحب الملتقى من
 تقديمه الاقوى فتأمل ومنه حفر بالوعة في طريق بامر السلطان او في ملكه
 او وضع خشية فيها اي الطريق او مقبرة بلا اذن الامام وكذا كل ما فعل في طريق
 العامة فتعذر رجل المرور عليها لم يضمن لان الاضافة للبائس والى من الشئ
 ان المتسبب انما يضمن في حفر البئر ووضع الحجارة لم يتعد الواقع المهرجه كذا في الملتقى
 وفيه حفر في طريق مكة او غيره من الفيا في لم يضمن بخلاف الامصار **قلت**
 وبهذا عرف ان المراد بالطريق في الكتب الطريق في الامصار وهذا الفيا في
 والتجاري لانه لا يمكن العدول عنه في الامصار وغايبا دون التجاري ولو

يها

سبعة
دعها

رجل أربعة لحفر بئر له فوقعت البئر عليهم جميعا من حفرتهم فمات احدهم في
 كل من الثلاثة الباقيين ربع الدية ويسقط ربع الدية لا بالبئر وقع بفعلهم
 فقد مات من جنائته وجنايته المحاربة فيسقط ما قبل فعله خاتمة وعيها
 زاد في الجوهرة وهذا البئر في الطريق فلو في ملك الميتا جوفيتي ان لا يجب
 شيء لان الفعل مناجح فما يحدث عن منون انتهى **قلت** ويؤخذ
 منه جواب حادثة هي ان رجلا له كوم وارصه تارة تكون مملوكة وعليها
 الخراج كاداضي بيت المال وتارة تكون للوقف وتارة في يد مدّة طويلة
 يؤدي خراجها ويملك الا انتفاع بها بغرس وعيز فيستأجر هذا الرجل
 جماعة يحفرون له بئر الغرس فيه اشجار العنب وعيز فيسقط على اهل
 هل لو وثقه مطالبته بديته قال المصنف رحمه الله والمحكم فيها وشبههاهم من
 شيء على المستأجر وكذا على الاخر كما يفيد كلام الجوهرة ويحل اطلاق الفتاوى
 على ما وقع مقيدا لا بخلاف الحكم والحادثة **فروع** لو استأجر بيت الدار
 الفعلة لمخرج جناح او طلة فوقع فقتل انسانا ان قبل فراغهم في عمله
 فالضمان عليهم لا تدري حتى لم يسكن سلا لرب الدار ويضمن لورث المأنة
 بحيث يزلق واستوعب الطريق ولورث فعا حادثة باذن صاحبه فالضمان
 على الاما استحسننا وانما في الملتقى والله تعالى اعلم **فصل في**
الحائط المائل والحائط الطريق العامة **فصل في** من ربه
 اي صاحبه ما تلف به من نفس انسان او حيوان او مال ان طالب ربه حقيقة
 او حكما كالواقف والقيم ولو حائط المسجد فتضمن عاقلة الواقف وكالقيم
 الولي والزاهن والمكاتب والعبد الطاهر وكذا احد الشركاء ولو اوردت
 استحسننا نعم في الظهيرية لو مات ربه عن ابن فقط ودين مستغرق في الاشياء
 على الابن وان لم يملك الدار بجهنم وغيره بنقضه مكنت مسلم او ذمي يعني
 اهل الطلب فيشترط في الصبي والعبد اذن وليه ومولاة بالمصومة زبلي
 حر او مكاتب وان لم يشهد ولا يمتح الطلب قبل الميل لعدم التقدي والحالاة
 لم ينقضه وهو يملك نقضه في مدة يقدر على نقضه فيها لان دفع الضرر

العام

العام واجب ثم ما تلف به من التقن فعلى العاقلة ومن الاموال فعليه لان العاقلة
 لا تقفل المال ولا ضمان الا بالاشهاد على ثلثة اشياء على التقن المقتضى المالك
 بالسقوط عليه وعلى كوت الجدار ملكه اي في وقت الاشهاد الى وقت السقوط
 ولذا قال ولو تقدم اليه لا يملك نقضه ممن يسكنها باجارة او اجرة او الى الممنون
 او المودع لا يعتد به لعدم تقدمهم على التصرف ويضمن ولو سقطت التقن
 لمن ذكر والتلف شيئا فلا ضمان اصلا لا على ساكن ولا مالك كما لو خرج الحائط
 عن ملكه ببيع او عيز كهبة حاويي وكذا لو جرت مطبقا او اردت ولو جرت
 وحكم بالحاقه ثم عاد او افاق خاتمة بعد الاشهاد ولو قبل القبض لزال ولايته
 بالبيع ونحوه وان عاد ملكه بعد حاويي وخاتمة بخلاف من الجناح بقاء
 فعله كما مر وان مال الى دار انسان من مالك او ساكن باجارة او غيرها فلا ضمان
 لادنى ملا بسنة كاستأجر فالطلب اليه لان الحق له فيصح تأجيله وبراءة
 منها اي من الجنائية وان مال الى الطريق فاجله القاضي او من طلب التقن
 لا يبرأ لانه حق العامة وتصرف القاضي في حق العامة نافذ فيما يقع
 فيما يصرفهم ذخيرة بخلاف تأجيله بالدار ولو مال بفضله للطريق وبغضه للدار
 فأي طلب من الطلب لانه اذا صح الاشهاد في البعض من في الكل بجهنم فان بقي
 ما تلا ابتداء فمن بلا طلب كما في اشراع الجناح ونحوه لتعديبه به حائط بين خمسة
 اشهاد على احدهم فسقط على رجل ضمن عاقلة خمس الدية اي خمس ما تلف به من
 نفس او مال التمكن من اصلاحه بموافقة المحاكم دار بين ثلثة حفرت احدهم فيها
 بئر او بئر حائط فخطب به رجل ضمن ثلثي الدية لتعديبه في الثلثين وقد حصل
 التلف بعلته واحدة فيعتبر بالخصصة وقاله ايضا لانه التلف قسمان معتبر
 وهما الاشهاد على الحائط اشهاد على التقن بالكسر ما ينقض به الجدار ويضمن
 ولو وقع الحائط على الطريق بعد الاشهاد فعلى انسان بنقضه فمات ضمن لان التقن
 ملكه فتعديفه عليه وان عثر رجل بقتيل مات بسقوطها اي الحائط لا يعينه لان
 تعديفه للاولياء لا اليه بخلاف الجناح حيث يضمن ربه القتل الثاني اي بقاء
 جنائته فيلزم تعديف الطريق عن القتل ايضا يؤلفه انه لو باع الحائط او التقن

مكتوب

يرى ولو باج الجناح لا يليق ولا يصح الا شهاده قبل ان يرمى الحائط لا لعدم التعدي
 ابتداء وانتهاء وتقبل منه شهاده رجل وامرأتين لانه شهاده على التقدم لا على
 القتل **فروع** حائط بعضه صحيح وبعضه واه فاشهد عليه فسقط كله
 وقيل اساناً منه الا ان يكون الحائط طويلاً فيصير ما اصاب الواهي فقط الآفة
 كالحائطين فالشهاده يصح في الواهي في الصحيح حائطاً واحداً ما نزل والآخر صحيح
 على المائل فسقط الصحيح فالتفت شيئاً كان هدم الحائيه مسجوداً حائطاً فالشهاده
 على من بناء والديه على عاقلة من بناء وحائط الوقت على الساكنين على عاقلة
 الواقف وحائط العبد التاجر على عاقلة مولاه ولو مستقراً استجساناً قال وليا
 القليل اذا جاء غدر عفو عن القصاص لا يصح لانه تحليل دل عليه مسئلة الاول
 جارية قتلت رجلاً عمدًا فذبحها وفي القتل قبل ان يقتل لا يجوز ولا نهى صارت
 مملوكة ولو الجنيه **باب جنائية البيهمة**
 والجنائية عليها الاصل ان المهر في طريق المسمى مباح بشرط السلامة
 فيما يمكن الاحتراز عنه ضمن الركب في طريق العاقلة ما وطئت دابته
 وما اصابته بيدها او رجلها او رأسها او كدمت اي عضبت بغضها او ضبطت
 بيدها او صدرت فلو حدثت المذكورات في السبيل في ملكه لم يضمن ربتها
 الا في الوطي وهو ركبها لا نهى مباشرة بقتله بثقله فيجزم الميراث ولو جرح
 في ملك غيره باذنه فهو كملكه فلا يضمن كما اذا لم يكن صاحبها معها فمستأجر
 ولا يمكن باذنه ضمن ما تلف مطلقاً لتعديده لا يضمن الركب ما تلفت برجلها
 او ذنبها سائرته خلا فالحائيه وحملته وعطبت انسان بما راشت او بات في
 الطريق سائرة او واقفة كما جرد ذلك لان بعض الدواب لا يفعل الا واقفاً
 فلو واقفها لغيره قبالت ضمن لتعديده بايقافه الا في مواضع اذن الامام بايقافها
 فلا يضمن ومنه سوف الدواب واما باب المسجود فكما لطريق الا اذا اعتل اناه
 لها موضعاً فان اصابته بيدها او رجلها خصاصة او نواة او اثاره غباراً او حرجاً
 صغيراً ففقا عينا او ضد ثوباً لم يضمن لعدم امكان الاحتراز عنه ولو الحرج
 ضمن لا مكانه ضمن السابق والقائد ما ضمن الركب وصح في الدابة مطرد

ومنكس

ومنكس والركب عليه الكفارة في الوطي كما مر لا عليها اي لا على سائق وقائد
 ولو كان سائق وراكب لا يضمن السائق على الصحيح خلا لما جزم البيهمة
 وغيره لانه الاضافة للمباشرة او في المتسبب كما مر اي اذا كانت سبباً
 لا يعمل بانفراذه اطلاقاً كما هنا اما في سبب يعمل بانفراذه فيشتر كان كائناً في
 مسئلة نخس الدابة باذن ركبها فليحفظ ضمن عاقلة كل فارس او رجل
 دية الاخران اصطوماً وماتاً منه فوقها على القفا لو كانا حزينين ليسا من العجم
 ولا عامدين ولا وقعاً على وجههما ولو كانا عبيدين او وقعاً على الوجهين كما
 يهدم دمه في العهد والخطا بشرطه ولا يهدم ولو كانا من العجم فالدية
 في مالهم كما مر مراراً ولو كانا عامدين فعلى كل نصف الدية ولو وقع
 على وجهه هدم دمه فقط ولو احدى حراً والآخر عبيداً فعلى عاقلة الحرة
 قيمة العبد في الخطا ونصفها في العهد كالوحياد بدهلان حبلاً ما تقطع
 الحبل فسقط وما تاعلى القفا هدم دمه لموت كل منهما بقوة نفسه فان
 وقعاً على الوجه وجب دية كل واحد منهما على عاقلة الآخر لموت كل منهما
 بقوة صاحبه فان تعاقبا فوقع احدهما على القفا والآخر على الوجه فدية
 الواقع على الوجه على عاقلة الآخر بقوة صاحبه وهدم دمه من وقع على القفا
 لموته بقوة نفسه ولو قطع انسان الحبل بينهما فوقع كل منهما على القفا فاتفقتهما
 على عاقلة القاطع لتسببه بالقطع وعلى سائق دابته وقع اداها اي
 القفا كسرج ونحوه على رجل فمات وقائد قطار بالكسر لا بل وطي بعير منه رجلاً
 الدية وان كان معه سائق ضمنه لا يستويان في التسبب لكن ضمنات النفس
 على العاقلة وضمان المال في مال هذا والسائق من جانب من الاصل فلو
 واخذ بزمام واحد ضمن ما خلفه وضماناً ما قدامه وراكب وسطها يضمن فقط
 ما لم يأخذ بزمام ما خلفه فان قتل بعير ربط على قطار سائر فمات قائله
 مفعول قتل ضمن عاقلة القائد الدية ورجعوا بها على عاقلة الربط لانه دية
 لا خسران كما توهم صدر الشريعة فلو ربطوا القطار واقف ضمنها عاقلة القائد
 بلا رجوع لقوده بلا اذن ومن ارسل بهيمة او كلباً ملتحقاً وكان خلفها سائقاً

قطار

لها فاصبت في نورها ضمن لانه الحامل لها وان لم يمشي ظفها فادامت في قورها
نسابق حكا وان تراخي انقطع السوق فالمراد بالسوق المشي خلفها والمراد
بالبهيمة الكلب بلجي وان ارسل طيرا ساقه اوله او آتته او كلبا ولم يكن
سابقا له او انفلتت دابة بنفسها واصابت ماله او آدميت نهارا او ليلا
لا ضمان في الكل لقوله عليه الصلوة والسلام **الكل جبار** اي المنفردة هذه
كلها حجت الدابة به اي بالراكب ولو سكران ولم يقدر الركب على ردها فانه
يضمن كما انفلتت لانه حينئذ ليس مسيرها فلا ضمان فسيرها اليه حتى ولو تلفت
اشانا فومعه هذه بمادية وفيه ضروب دابة عليها ركب وانحسرها بعود بلاذن
الراكب فتفوت او ضربت بيدها شخص اخر غير الطاعن او نفقت فصدت
وقتلته ضمن هو اي الناقص الراكب وقال ابو يوسف رحمه الله يضمن
نصفين كما لو كان موقفا دابة على الطريق لتعدي به في الايقاف ايضا
وكما لو كان باذنه ووطئت احدا في فورها قدمه عليها ولو نفقت الناقص
قدمه هذه ولو اقلت الراكب فقتلته فذئبه على عاقلة الناقص ثم انما
انها يضمن لو اوطئ فور النقص والا فالضمان على الراكب لانقطاع اثر النقص
دبره وبرزازيه وضمن في فتي عين وجاجة او شاة قصاب او غيره ما نقصها
لانها اللحم وفي عينها بخير ربتها ان شاء تركها على الفاني وضمنه قيمتها
او امسكها وضمنه النقصان بلجي وفي عين بقرة جزار وجزورة اي
ابله فائدة الاضادة عدم اعتبار الاعداد اللحم في الحكم الا في ابن كمال
وحمار وبغل وفرس ربع القيمة لان اقامة العمل بها انما يمكن بربع عين
عينها وعينها مستعملها فنصارت كانه ذات اعين اربع وقال الشافعي
رحمه الله كالشاة والفرق ما قد منهاه لكن يرد عليه انه لو نقا عين حمار
مثلا انه يضمن نصف قيمته وليس كذلك كما مر فالاولى التمسك بما روى عنه
عليه الصلوة والسلام قضى في عين الدابة بربع القيمة والتقيد بالعين لانه لو
قطع اذنها او ذنبها يضمن نقصانها وكذا السان الثور والحمار وقيل جميع القيمة
كما لو قطع احدها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى اي لو غير ما كوله وان

فأكله

فأكله خير كما في العينين لكن في العين ان امسكه يضمنه شيئا عند الجعيفة
رضي الله عنه وعليه الفتوى وعرضها كقلمها **فروع** نقل المصنف رحمه الله
عن الدار كوله كلب يأكل عنب الكروم فاشهد عليه فيه فلم يحفظه حتى
العنب لم يضمن انما يضمن فيما اشهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كما تحاط المأكلة
ونطح وعقر كلب عقور يضمن اذا لم يحفظه انتهى قال المصنف رحمه الله ويمكن
حل المتلف في قوله الذي يلجى وان تلفت الكلب فعلى صاحبه الضمان ان كان متلفا
اليه قبل الاتلاف والا فلا كما تحاط المأكلة انتهى على الاصح فيحصل التوفيق
قلت وقد وقع الاستفتاء عمدا له بخل يضمنه في بستانه فيخرج
فياكل عنب الناس وفواكههم هل يضمن ربة النخل ما تلفه النخل من العنب
ومخوه ام لا وهل يؤمر بتحويله عنهم الى مكان آخر ام لا وجوابه انه لا يضمن
ربه شيئا مطلقا اشهدوا عليه ام لا اخذنا من مسئلة الكلب بل اولى وكذا
ذكر المصنف رحمه الله في موضعين لكن رأيت في فتاويه انه افق بالضمان في مسئلة
النخل فارجعه عند الفتوى واما تحويله في ملكه فلا يؤمر بذلك على ما هو
ظاهر المذهب واما جواب المشايخ فينبغي ان يؤمر بتحويله اذا كان
الضرر ربينا على ما عليه الفتوى وفي الصيرفة حاريا كل حفنة انسان
فلم يضمنه حتى اكل القمح ضمانه ادخل غنما او ثورا او فرسا او حمارا في زرع
او كرم ان ساقا ضمن ما تلف والآلا وقيل يضمن وقامه في البرازيه
باب جنات المملوك والجناية عليه
اعلم ان جنات المملوك لا تجب الا دفعه واحدا لو محلا والا فقيمة واحدة
ولو قد القن ثم جنى فكالاول ثم وثم بخلاف المدين واختيه فانه لا تجب الا قيمة
واحدة وسيستفح جنى عبد خطا التقيد بالخطا هنا انما يفيد بالنفس لان
بعده يقتصر واما ينادي بها فلا يفيد الاستقواء وخطاه وعمله فيما دونهما ثم انما يشتر
الخطا بالبينة واقرار مولاه او علم القاضي لا باقراره اصلا بدائع **قلت** يمكن
قوله اعلم القاضي على غير المفتي به فانه لا يعمل بعلم القاضي في زماننا شر نبلاية
الاشياء وتقدم دفعه مولاه ان شاء بها وتملكه وليها وان شاء فراه بارشها طالا

الثور

لكن الواجب الاصل هو ان يقع على الصحيح ولذا سقط الواجب بموته بخلاف
 موت الحر كما ذكره المصنف رحمه الله لانه في انشراحه عليه في الشراح والموهبة
 عن البرزوي ان الصحيح انه الفدا حتى لو اختاره ولم يقدر عليه اذاه
 متى وجده ولا يبرأ بهلاك العبد وعللة الزليقي وعينه بانه اختار اصل حقه
 فبطل حقه في العبد عند الحيضفة رضي الله عنه انتهى ومفاده ان الادل
 عنده الفدا لا انه فع واقاد شراح الجمع في تقليل الامام ومفاده ان الواجب
 احدها وان متى اختار احدها بقيت ذلك ككسبه قد تم ان الفاع هو الاصل
 وانه ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه فان فداه فحقه بغيره كالاصل
 حكما فان جنى جنائتين دفعه بهما الى وليها او فداه بارشها فان وهبه
 المولى او باعه او اعتقه او دبره او استولوا غير ما علم بها بالخيانة
 ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان علم بها عزم الارش فقط اجماعا كبيعة
 طالبها وكفيل عتقه يقتل زيد او رصيه او شقيقه ففعل العبد ذلك
 كما يصير فاما بقوله ان مرضت فان طالق ثلثا فان قطع عبدا
 عمدا ودفع اليه فاعتقه فمات في الشراية فالعبد صلح بها اي بالخيانة
 لان عتقه دليل تصحيح الصلح فان جنى ما دون مديون خطأ فاعتقه
 سيده بلا علم بها عزم لرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه وغور لوليها
 الاقل منها اي القيمة ومن الارش ولو اتلفه اي العبد المجاني اجنبي فقيمة
 واحدة لموكة لا غير فان ولدت ما دون مديون ببيع مع ولدها في
 الدين ان كانت الولادة بعد لحوق الدين فلو ولدت ثم لحقها الدين لم
 يتعلق حق الغرماء بالولد بخلاف السابها فان جنت فولدت لم يدفع الولد
 اي لولي الجنانية لتعلقها بذمة المولى لا ذمتها بخلاف الدين عبد رجل نعم
 رجل ان سيده حره فقتل العبد المعتق وليه اي ولي الزاعم عتقه
 خطأ فلا شيء للمير عليه لانه بزمه عتقه اذ ان لا يستحق العبد بل الدية
 لكنه لا يصدق على العاقلة الابحجة فان قال معتق رقه معروف رجل
 قتل اخله يخاطب به موكة الذي اعتقه خطأ قبل عتقي فقال الاخ

وان لم يعتقه وقد سري يرد
 على سيده فيقتل او يعق
 بطلان الصلح

الذي

الذي هو المولى لا بل بعده صدق الاقل لانه منكر الضمان وان كان لها قتل
 يدك وانت امي وقالت هيلا بل فعلته بعد العتق فالقول لها لانه اقرب
 بسبب الضمان ثم ادعى ما يبريه فلا يكون القول له وكذا القول لها في كل ما
 اخذه المولى منها من المال لما ذكرنا استحسانا الى الجماع والقله فالقول له
 لا سناده لحالة معروفة منافية للضمان عبد مجبور او صبي امر سبي
 يقتل رجل فقتله فدريته على عاقلة القاتل لان عبد الصبي خطأ وجب
 على العبد بعد عتقه وقيل لا لا على الصبي الامر ان ابا اقتصر اهليته
 وان كان مأمورا بالعبد عبدا مثله دفع السيد القاتل او فداه في الخط
 ولا يرجع له على الامر في الحال ويرجع بعد العتق بالاقل من الفدا وقيمة
 العبد لانه مختار في دفع الزيادة لا مضطر وكذا الحكم في العبد ان كان العبد
 القاتل صغيرا لانه عمده خطأ فان كبير اقتصر منه عبد حرة فاعتقه
 موكة ثم وقع فيها انسان او اكثر فهلك فلا شيء عليه لان جنائته العبد
 لا تقرب عليه شيئا ويجب على المولى قيمة واحدة ولو واقع الفدا فيلقي
 فان قتل عبد عمدا رجلين حزين لكل منهما وليان فعفى احد ولي كل منهما
 دفع السيد نصفه الى الحرين الذين لم يعفوا او فداه بديته كاملة لانه
 بذلك العفو سقط القود وانقلب ما لا وهو ديتان وقد سقط دية
 نصيب العاقين وبقي دية نصيب الشاكين او يدفع نصفه لهما فان قتل
 العبد احدهما عمدا والاخر خطأ فعفى احد وليي العبد فدى بديته لولي الخطأ
 وبصرفها لاحد وليي العمد الذي لم يعف او دفع اليها وتسم ثلثا فاعفوا
 عنه وارباعا منازعة عندهما فان قتل عبدهما قري بهما فعفى احداهما بطل

فصل في الجناية على العبد

على عبده دينا فلا تخلقه الهرة فيه انتهى
 هي دية الحر وبلغت قيمة الامم الحرة نقص من كل دية عبد واحدة عتقه

منكر الضمان وان كان لها قتل
 يدك وانت امي وقالت هيلا بل فعلته بعد العتق فالقول لها لانه اقرب
 بسبب الضمان ثم ادعى ما يبريه فلا يكون القول له وكذا القول لها في كل ما
 اخذه المولى منها من المال لما ذكرنا استحسانا الى الجماع والقله فالقول له
 لا سناده لحالة معروفة منافية للضمان عبد مجبور او صبي امر سبي
 يقتل رجل فقتله فدريته على عاقلة القاتل لان عبد الصبي خطأ وجب
 على العبد بعد عتقه وقيل لا لا على الصبي الامر ان ابا اقتصر اهليته
 وان كان مأمورا بالعبد عبدا مثله دفع السيد القاتل او فداه في الخط
 ولا يرجع له على الامر في الحال ويرجع بعد العتق بالاقل من الفدا وقيمة
 العبد لانه مختار في دفع الزيادة لا مضطر وكذا الحكم في العبد ان كان العبد
 القاتل صغيرا لانه عمده خطأ فان كبير اقتصر منه عبد حرة فاعتقه
 موكة ثم وقع فيها انسان او اكثر فهلك فلا شيء عليه لان جنائته العبد
 لا تقرب عليه شيئا ويجب على المولى قيمة واحدة ولو واقع الفدا فيلقي
 فان قتل عبد عمدا رجلين حزين لكل منهما وليان فعفى احد ولي كل منهما
 دفع السيد نصفه الى الحرين الذين لم يعفوا او فداه بديته كاملة لانه
 بذلك العفو سقط القود وانقلب ما لا وهو ديتان وقد سقط دية
 نصيب العاقين وبقي دية نصيب الشاكين او يدفع نصفه لهما فان قتل
 العبد احدهما عمدا والاخر خطأ فعفى احد وليي العبد فدى بديته لولي الخطأ
 وبصرفها لاحد وليي العمد الذي لم يعف او دفع اليها وتسم ثلثا فاعفوا
 عنه وارباعا منازعة عندهما فان قتل عبدهما قري بهما فعفى احداهما بطل

وجه قوله اخذت دية الله عنه انما
 كروا احد منها في القصاص في نصف العبد
 لكن غير معين لان كل نصف يعطى
 للقصاص سواء كان ذلك النصف
 نصيبه او نصيب صاهبه او شريكه
 في النصيبين فاذا انقلب نصيب
 الذي لم يعف ما لا انقلب نصيب
 فيكون غير معين ايضا فعلى القصاص
 ان لا يلقى نصيب نفسه بطلان
 نصيبه او نصيب صاهبه او شريكه
 في النصيبين فاذا انقلب نصيب
 الذي لم يعف ما لا انقلب نصيب
 فيكون غير معين ايضا فعلى القصاص
 ان لا يلقى نصيب نفسه بطلان

دراهم اظهرها الى مخطاط رتبة الرقيق عن الحق وتعيين العشرة بالحق والبرهان
 عنه وعنه في الامه خمسة ويكون حينئذ على العاقلة في ثلاث سنين
 خلافا لابي يوسف رحمه الله وفي الغصب تجب القيمة بالغرم ما بلغت
 بالاجماع وما قدره دية الحق قدره قيمته وحينئذ ففي يده نصف قيمته
 بالغرم ما بلغت في الصحيح دية وقيل لا يزداد على خمسة الا في الاختصاص
 به في الملتقى وتجب حكمة عدل في الحية في الصحيح وقيل كل قيمة تقطع
 يد عبد فخره سيده فخره فوات منه وله للعبد ورثة غيره غير المولى
 لا يقتض لا شتباؤه من له الحق ولا يمكن له غير المولى اقتص منه خلافا لمحمد
 رحمه الله قال لعبد به احدكم حر فشيئا بين المولى العتق في احدهما بعد الشايع
 فاشتمها المستبد لانه البيان كالا نشا ولو قتل فدية حر وقيمة عبد ولو القاتل
 واحدا معا وقيمتها سواء وان قتل كلا واحد معا وعلى التعاقب ولم يرد
 الا ان القيمة العبد من زبني فصار رجل عيني عبد فخره مولا ان شاء دفع مولا
 عبده المفقود للفاقي واخذ منه قيمته كاملة او امسكه ولا يأخذ منه
 النقصان وقال له اخذ النقصان وقال الامام الشافعي رحمه الله ضمنه القيمة
 وامسك الجثة العيا ولو جنى مديرا وام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن
 الاكثر لقيام قيمتها مقامها فان دفع القيمة بقضاء جنى المديرا وام الولد
 جناية اخرى يشارك الشايع الاول اذ ليس في جنبايات كلها الا قيمة واحدة ولا
 شئ على المولى لانه يجبر على الترفع ولو دفع القيمة لولى المولى بغير قضاء اتبع
 السيد بحصته من القيمة ورجع بها على الاقل او اتبع ولي الجناية الاولى وقال
 الشافعي على المولى وان اعتق المولى المديرا وفوق جنى جنبايات لم تزد منه اي المولى
 الا قيمة واحدة علم بالجنابة قبل العتق اوله لان حق الولي لم يتعلق بالصيد
 فلم يكن مفوتا بالاعتاق وام الولد كالمدير فيما امر المديرا وام الولد الجنابة
 تعجب المال لم يجز اقراره لانه اقرار على المولى بخلاف ما اذا اقر بالقتل عمدا فانه
 يصح اقراره على نفسه فيقتل به ولو جنى المديرا خطأ فوات لم تسقط قيمته عن
 مولا ولو قتل المديرا مولا خطأ سعى في قيمته ولو عمدا قتلته الاول واستسفا

قيمة

فصل في غصب القرن خيرة قيمته ثم قتله دية
 قطع يده وبه فغصبه رجل وسرق فوات منه فمن الغاصب قيمته قطع
 وان قطع يده وهو في يد غاصب فوات منه برئ الغاصب لسيورته
 متلفا فيصير مستردا غصب عبد مجبور فوات في يده ضمن لان
 المجبور مؤخذ بافعاله لا باقواله الا بعد عتقه مديرا جنى عند
 غاصبه فوات تم جنى عند سيده اخرى ضمن اليد قيمته لها نصيبين
 ورجع المولى بنصف قيمته على الغاصب ودفعه اي دفع المولى نصف
 قيمته الى ولي الجنابة الاول لان حقه لم يجب الا والمزايم قائم ثم يرجع
 المولى به على الغاصب لانه اخذ منه كان عند الغاصب وبعبارة اخرى
 عند مولا ثم عند غاصبه لا يرجع المولى على الغاصب برئنا لان
 الجنابة الاولى كانت في يد ملكه والقرن في الفصيلين كالمدير عيان
 المولى يدفع العبد نفسه او ثمة اي في المدير القيمة كامر مدير جنى
 عند غاصبه فواته فغصب ثانيا فجنى عنده كان على سيده
 قيمته لها ورجع بقيمته على الغاصب لكونها عنده ودفع المولى نصفها
 اي القيمة المأخوذة ثانيا الى ولي الجنابة الاول ورجع المولى بذلك
 النصف على الغاصب وام الولد في كلها كمدير غصب رجل صبيتا
 حر لا يهتبر عن نفسه والمراد بغصبيه الذهاب به بلا اذن وليه
 فوات هذا الحر في يده فحاة او بجنى لم يضمن وان مات بصا عتقه او لهش
 حية فدية على عاقلة الغاصب استحسانا لتسبيه بنقله لكان
 الصواعق والحيات حتى لو نقله لموضع يغلب فيه الحق والامراض ضمن
 فوجب الدية على العاقلة لكونه قتلا تسببيا هداية وغيرها **قلت**
 بقي لو نقل الحر الكبير لهذه الاماكن تعديا ان مقيدا ولم يكنه التور عنه ضمن
 وان لم يمنع من حفظ نفسه لانه لا يتقصير في حكم صغير كبير مقيد عن يده
 ولو غصب صبيتا فغاب عنه يده حبس الغاصب حتى يجي به او يعلم من
 خاتنه كالوخرج امرأة رجل حتى وقعت الفرقة بينهما فانه يحبس حتى

بسبب
 قتله لان حقه لم يجب الا والمزايم قائم
 العادة مختلفة وجهها ان يقال
 لان حقه وجب حين لا يترجح
 علم الهداية وغيرها
 قلنا

يردّها او يموت خلاصه امر ختمنا باليمين صبيّا ففعل المختار ذلك فقطع
 حشقتة ومات الصبي من ذلك فعلى عاقلة المختار نصف الدية وان
 لم يمت فعلى عاقلة كلّها وقد تقدمت في باب ضمان الاجير وفي معايات يعقل
 الوهابية • ومن ذا الذي ان مات مجنيه فما • عليه اذ امارات بالحق يشتر • ما دون
 كمن حمل صبياً على دابة وقال امسكها لي فسقط الصبي ولم يكن منه شيء ما دون
 مات كان على عاقلة من حملة دية اي دية الصبي ممن يركب مثله ولا
 يركب وتماه في الخائنة كصبي اودع عبداً فقتله اي قتل الصبي العبد
 المودع ضمن عاقلة الصبي قيمته فان اودع طعاماً بلا اذن وليه
 وليس له في التجارة فاكله لم يضمن لانه سلبه عليه وقال ابو يوسف
 وآلشافعي رحمهم الله يضمن وكذا لو اودع عبداً نجس ما لا فاستهلكه
 ضمنه بعد عتقه وعند ابى يوسف وآلشافعي رحمهم الله في الحال وكذا
 الخلاف لو اعيروا او اقرضوا ولو كان باذن او ماذوناً ضمن بالاجماع كما
 لو استهلك الصبي مال الغير بلا ودية ضمنه للمحال **قلت**
 وهذا كله لو الصبي عاقلاً والا فلا يضمن بالاجماع وتماه في العنابة
 والشربلاية عن الشبلي وسكين على خلاف ما في المتن والهادية وان يذبح
 فلا يحفظ انتهى **باب القسمة** هي لغة بمعنى القسم
 وهو اليمين مطلقاً وشرعاً اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعدة
 مخصوص على شخص مخصوص على وجه مخصوص سيجي بيان ميت حر
 ولو ذميّاً او مجنوناً شربلاية به جرح او اثر ضرب او خنق او خرم جرح
 دم من اذنه او عينه وجرح في محلة او وجد بدمه او الكثرة في اي باب
 كان او نصفه مع راسه والنصف وان ورد في البدن لكن لاكثرهم الكثر
 لو وجد اقل من نصفه ولو مع راسه لا يورثي لتكرار القسامة في
 قتل واحد وهو غير مشروع ولم يعلم قاتله اذ لو علم كان هو الخصم وسقط القسامة
 وادعى وليه القتل على اهلها اي المحلة كلهم او ادعى على بعضهم حلف خمس
 رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً بان يحلف

كان الصبي

ما دون

الشبلي هو احد
شرايع الكثر

كل

كل منهم بالله ما قتلته ولا علمت له قاتله لا يحلف الولي وقال الشافعي رحمه
 ان كان ثمة لوث استخلف الاولياء وخمسين يمينا ان اهل المحلة قتلوه ثمة
 يقضي بالدية على المدعي عليه وقضى مالك بالقود لو الدعوى بالعمد
 ثم قضى على اهلها بالدية لا مطلقاً بل ان وقعت الدعوى بقتل عمه وان
 وقعت الدعوى بخطا فعلى اي فيقضي بالدية على عواقلهم كما في شرح
 الجمع معزياً للذخيرة والخاتمة ونقل ابن الكمال عن الميسر ان في ظاهر الرواية
 القسامة على اهل المحلة والدية على عواقلهم اي في ثلاث سنين وكذا
 قيمة الحق تؤخف في ثلاث سنين شربلاية وان لم يتم العدد كذا الحلف
 عليهم ليتم خمسين يمينا وان تده العدد واراد الولي تكراره لم يمت لكل منهم
 حبس حتى يحلف على وجه المذكور هنا هذا في دعوى القتل العمد اما في
 الخطا فيقضي بالدية على عاقلتهم ولا يحسبون ابن كمال معزياً بالخاتمة
 ولو اقرضوا على نفسه او عبده قتل اقاربه ولو على غيره فصدقه الولي سقط
 التحليف عن اهل المحلة ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة
 ولا دية في ميت لا اثر به لانه ليس بقاتل ولا القاتل عرفاً فاثبت الميت بسبب
 مباشرة الحيوانه مات حشف الفقه والغرامة تتبع فعل العبد او يسيل دم
 فدمه وانفه اودبه وذكره لان الدم يخرج منها عادة بلا فعل احد بخلاف
 الاذن والعين او نصف منه اي ولا قسامة في نصف ميت شق طوله
 او اقل منه اي من نصفه ولو هجم الراس لما مر او على رقبته اي الميت حية
 ملتوية لان الظاهر انه مات بها بزازية وما تم خلقه كغيره وجرح سقط
 تمام الخلق به از الضرب وجبت القسامة والدية وفي الظهيرية
 ما يخالفه فان ادعى الولي على واحد من غيرهم كان ابرامه لاهل المحلة
 وسقطت القسامة عنهم وان ادعى الولي على معين منهم لا تسقط وقيل
 تسقط قاتل على دابة معها سائق او قائد او راكب فدية على عاقلة دون
 اهل المحلة لانه في يده مضار كانه في داره ولو جمع فيها سائق وقائد
 وراكب فالدية عليهم جميعاً وان لم تكن ملكاً لهم عملاً بيدهم وقيل القسامة

هو

والدابة على مالك الدابة كالدار وقيل لا يجب على السائق الا اذا كان يسوقها
 مختفيا وبه جزم في الجوهرة وان لم يكن معها احد والدابة والقسماء على اهل
 المحلة التي فيها القتل على الدابة وان مرت دابة عليها قتل بغير
 قريتين او قبيلتين فعلى اقربهما لما روي انه عليه الصلوة والسلام امر
 وجد بين قريتين بان يفرع فوجد الى احدهما اقرب بشرف فقتل عليهم
 بالقسماء ولو استويا فعليهما وقيل الدابة اتفاقا في قسماتي بشرط
 سماع الصوت منهم هكذا عبارة الزليقي وعبادة الدار وغيرها منه
 وعبارة البرجندي نقلا عن الكافي لا يسمعون صوته لانه حينئذ لا يسمع منه
 الصوت فينسبون الى التقصير في النعوة والابان كان في موضع لا يسمع منه
 الصوت لا يسمعون نعرته فلا ينسبون الى التقصير فلا يجعلون تقصيرا وتبرا
 حال المكان الذي وجد فيه القتل فان ملكا تجب القسماء على الملك والدابة
 على قتلهم وكذا الموقوف على ارباب معلومين لان العبرة للملك والولاية
 كما افاده المصنف عليه الرحم مستند اللوحي والبرازيه **قلت**
 وسيجي التصريح به في المتن بتعاليق الدار وغيرها حينئذ فلا عبرة القرب
 اذا وجد في مكان مباح لملك لا يد ولا يد ولا فعلى ذي الملك واليد والملك
 بالولاية واليد المخصوص ولو بجماعة يحصون فلو لعامة المسلمين ولا سيما
 ولا دية على احد ببيع لكن سيجي وجوبها في بيت المال فتأمل والمراد
 باليد ايضا الحقيقة واقا الاراضي التي لها مالك اخذها والظلم فيبيح في
 يكون القتل فيها هدرا لانه ليس على الغاصب دية قسماتي عن الكوماني
 فليجوز وان مباحا لكنه في ايد المسلمين تجب الدية في بيت المال كما
 ذكرنا انه اذا كان يحال يسمع منه الصوت يجب عليه الغوث كذا في
 اللوحيه وفيها ولو وجد قتل في ارض رجل الى جانب قرية ليس صاحب
 الارض منها اي من اهل القرية فهي عليه على رتب الارض لا على اهلها اي القرية
 لان العبرة للملك والولاية انتهى **قلت** فهذا صريح في ان القرب
 انما يعتبر اذا وجد في ارض مباحة لا مملوكة ولا موقوفة لان تدبيره

تأملين

اليك

لاربابه

لاربابه وسيجي متنا فتنبيه وان وجد في دار انسان فعليه القسماء ولو عاقلته
 حضرا دخلوا في القسماء ايضا خلا لابي يوسف رحمه الله ملتقى والدابة على
 عاقلته ان ثبت انها له بالحجة كما سيجي وكان له عاقلته والاعليه
 وهي اي الدابة والقسماء على اهل المحلة الذين خطاهم الامام اقل الفتح
 ولو بقي منهم واحد دون السكان والمشتري وقال ابو يوسف رحمه الله كلهم
 مشركون فان باع كلهم فعلى المشتري بالاجماع وان وجد في دار بين قوم
 بعض اكثر فلهي على عدد التمس كالمشفعة وان بيعت ولم تقبض حتى وجد
 فيها قتل فعلى عاقلته البايع وفي البيع بخيار على عاقلته ذي اليد خلافا
 لها ولا تعقل عاقلته حتى يشهد الشهود انها اي الدار الذي فيها قتل
 لذي اليد ولو هو القتل كما سيجي ولا يكفي مجرد اليد حتى كان به لم تدعائه
 ولا نفسه دهر معللا بانه لا يمكن الايجاب على الورثة الورثة لكن فيه بحث
 لما تقر ان الدابة للمقتول حتى يقضي منها ديونه وان لم يبق للورثة شيء
 ثمة الورثة يخلفونه فيكون الايجاب على الورثة الميتة لا الورثة كذا قيل
قلت وقد يقال لما كان هو لنفسه لا يدرى فقيره بالاولى لقوة
 فتأمل وان وجد في الملك والقسماء والدابة دهر على من فيها من الركاب
 والملاحين اتفاقا لانه في ايديهم كالدابة وكذا العجلة كلها كملك وفي
 محلة وشارعها الخاص باهلها كما افاد ابن الكمال مستندا لليداع وقد حققه
 من لا خسر وقره المصنف رحمه الله على اهلها وسوق مملوك على الملاك وعند
 ابي يوسف رحمه الله على السكان ملتقى وفي غير اي غير المملوك والشارع الام
 هو اتفاق السجين والجامع وكل مكان يكون التصرف فيه لعامة المسلمين لا
 لواحد منهم ولا بجماعة يحصون لا قسماء ولا دية على احد ان كان وانما
 الدية على بيت المال لانه الغنم بالغنم ثم انما تجب الدية فيما ذكر على بيت
 المال اذا كان نائبا اي بعيدا عن المحلات والا يكن نائبا قريبا منها فعلى اقرب
 المحلات اليه الدية والقسماء لانه محفوظ بحفظ اهل المحلة فتكون القسماء
 والدابة على اهل المحلة وكذا في السوق الثاني اذا كان من يسكنها في البيا

معللا بالقوة فتأمل ليس محله
 بل محله عند قوله الاية وان وجد
 في دار نفسه والظاهر ان ابي
 منهم من قوله صاحب الدابة لا يسمع
 ما اذا وجد قتيلا في دار نفسه
 وليس كذلك كما يعلم من عبارة
 الدابة

او كانا لا نلاحظ فيها دار مملوكة تكون القسامة والدية عليه لا نزل منه صيانة
ذلك الموضع فيوصف بالتقصير فيجب عليه موجب التعصير كما في العنابة
معزيا للنهاية **قلت** وبه افنى المرحوم ابن السعدي مفتي الروم واعتمد
المصنف رحمه الله وان خلا عنها المتن لانه مصرح به في غالب الفتاوى
والشروح فليحفظ ويهدى لوقوعه في برية او وسط الفلاة اذا كان بموت
الماء لا يحبس كما ينبغي لا يبي احد وقتل اذا كان موضع انبعاث ماء
في دار الاسلام تجب الدية في بيت المال لانه في ايدي المسلمين ابن كالب
وفي نهر صغير هو ما يستحق به الشفعة على اهله لاقتصاصهم ولو كانت
البرية مملوكة او قفا احد كما مر وسيجي او كانت قرية من القرية
او اخبية او انسطاط بحيث يسمع منه الصرير تجب على الملاك اودي اليد
او على اهل القرية او قرب الاخبية ذيلعي ولو محققا بالنظر او بالبرية
او موطا او ملقى على الشط فعلى اقرب الموضع اليه من القرى والامصار
ذا في الخاتمة والاراضي واقرة المصنف رحمه الله اذا كان يصل موت اهل
الارض والقرى اليه والا لا كما مر وان التفتي قوم بالتميم فاجلوا اي قروا
عن قتل فعلى اهل المحلة لان حفظها عليهم الا ان ياتي الحي على اولئك
او على بعض معين منهم فلم يكن على اهل المحلة شيء ولا على اولئك حتى يبرهن
لان تجرد الدعوى لا يثبت الحق وبرئ اهل المحلة لان قوله حجة عليه ويختلف
على صيغة اسم المفعول قاله قتله زيد حلف بالله ما قتل ولا عرفت له
غير زيد ولا يقبل قوله في حق من يزعم انه قتله وبطل شهادة بعض اهل
المحلة بقتل غيرهم خلا فاهما او بقتل واحد منهم بعينه للتميم وبطل جرح في حي
فنقل منه فبقي ذا فرائض حتى مات فالدية والقسامة على ذلك الحي خلا فاهما
يوسف رحمه الله ولو معه جرح به رمق فخل آخر اهله فمكث مدة فان لم يضمن
الحامل عند ابي يوسف رحمه الله وفي قياس قوله ابي حنيفة رضي الله عنه يضمن
وفي رجلين بلاتالث وجد احدهما قتيلا ضمن الآخر لان الظاهر ان الانسان
لا يقتل نفسه دية عند ابي يوسف خلا فاهما لمجرمهم الله وفي قتل قرية او امرأة

كرد الحلف عليها وتدى عاقبتها وعند ابي الهيثم القسامة على العاقلة
ايضا قال المتأخرون والمراة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه المسئلة كذا
الملتقى وهو الاصح ذكره الزيلعي وان وجد قتيلا في دار نفسه فالدية
على عاقلة ورشته عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما وزفر لا شيء فيه
اي القتل المذكور وبه يفتي كذا ذكره من لا خسر وتبعنا لما رجحه صدر الشريعة
وتبعهما المصنف وها لفرهم ابن الكمال فقال لهما ان الدار في يده حين وجب الجرح
فيجوز كانه قتل نفسه فيكون هدر اوله ان القسامة انها تجب بظهور القتل
وحال ظهور الدار لو رثته فدية على عاقلة لا يقال العاقلة انما يتحملون
ما يجب على الورثة تخفيفا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة لان
الايجاب ليس للورثة بل للمقتول حتى يقضى منه دية وتنفذ وصاياه ثم
يخلفه الوارث فيه وهو نظير الضبي والمعتوه ان قتل باه تجب الدية على
هاتلته وتكون ميراثا له فتنبيهه ولو وجد في ارض موقوفة او دار كذا
يعني موقوفة على ارباب معلومة فالقسامة والدية على اربابها لان تدبيرة
اليهم وان كانت الارض او الدار موقوفة على المسجد فهو كما لو وجد في اي
المسجد ذيلعي ودرر وسراجيه وغيرها وقد قد مناه **قلت** والقيود
بكون الارباب الموقوف عليهم معلومين يخرج غير المعلومين كما لو كان قتيلا
على الفقراء والمساكين فان الظاهر ان الدية تكون في بيت المال لانه
حينئذ يكون في جملة ما اعد لمصالح المسلمين فاشبه الجامع ماله
المصنف رحمه الله بخنا ولو وجد في معسكر في فلاة غير مملوكة ففي الخيمة
والانسطاط على من يسكنها وفي خارجهما اي الخيمة والانسطاط ان كانوا اي
ساكنو خارجهما قبائل فعلى قبيلة وجد القتيل وفيها ولو بين القبيلتين كان
حكمه كما مر بين القريتين ولو نزلوا بجملة مختلفتين فعلى كل العسكر ولو كانوا
قد قاتلوا عدا فلان قسامة ولا دية ملتقى ولو كانت الارض التي نزل فيها العسكر
مملوكة فعلى الملاك بالاجماع لانهم سكان ولا يزاخون الملاك في القسامة والدية
درر لكن في الملتقى خلا فاهما يوسف رحمه الله فتنبيه وفيها ولو وجد في قرية لا يابها

لم يكن على الاشارة قسامة وهي على ما قلتهم لا ينهم ليسوا من اهل اليمن ولو كانوا منهم
 ماله فعليه لا ترمي اهل اليمن ولا ينجيه **فروع** لو وجد في دار
 او معتوه فعلى ما قلتهما ولو في دار ذميمة **فروع** لو وجد في دار ذميمة
 في حاله ولو تعاقلوا فعلى العاقلة ولو من رجل في محلة فاصابه
 او حجر ولم يور من ابن ومات منه فعلى اهل المحلة القسامة والدية
 سراجيه وفي الخاينة وجد بهيمة او دابة مقتولة فلا شيء فيها وان
 وجد مكاتب او مدبر او ام ولد قتيلا في محلة فالقسامة والقيمة
 على عواقلهم في ثلاث سنين ولو وجد العبد قتيلا في دار مولا
 فهذه المداينة قيمته على مولا لغرمائه حالة وان مكاتب فقيمه على
 مولا مؤجلة ولو وجد المولى قتيلا في دار ماله ماله ماله او لا فعلى
 عاقلة المولى ولو وجد الحر قتيلا في دار ابنه او امه او امرأة في دار
 زوجها فالقسامة والدية على العاقلة ولا يجرى من الميراث
كتاب المعاقلة جمع معقولة بفتح فسكون فضم
 وهي الدية وتسمى عقلا لانها تعقل الدماء من ان تسفك اي
 تمسك ومنه العقل لا تسمع القبايح والعاقلة اهل الدين وان وهم
 العسكر وعند الشافعي رحمه الله وهم العصابات لمن هو منهم فيجب عليهم
 كل دية وجبت بنفس القتل خرج ما انقلب ماله بصلح او بشبهة قتل
 الاب ابنه عملا فديته في ماله كما مر في الجنات فتؤخذ من عطائهم ومن
 ارضا قههم والفرق بين العطيّة والرزق ان الرزق ما يفرض في بيت
 المال بقدر الحاجة والكفاية مشاهرة او مياومة والعطا ما يفرض
 كل سنة لا بقدر الحاجة بل لصبره وعنايته في اموال الدين ثلاث سنين
 من وقت القاضا وكذا ما يجب في مال القاتل عمدا بان قتل الاب ابنه
 في ثلاث سنين عندنا وعند الشافعي رحمه الله يجب ماله فان خرجت العطايا
 في اكثر من ثلاث او اقل تؤخذ منه لحصوله المقصود وان لم يكن القاتل
 من اهل الدين فعاقلة قبيلته واقاربه وكل من يتناصر هو به تؤخذ

اي اهل
الدم

اهل العيشة

وتقسم

وتقسم الدية عليهم في ثلاث سنين لا يوجد في كل سنة الا درهم واحد
 وثلاث ولم تزد على واحد من كل الدية في ثلاث سنين على اربعة على
 ثمة السنين بمعنى العطايات فهستاني فليحفظ فان لم تسع القبيلة
 لذلك ضيم اليهم اقرب القياثل نسبا على ترتيب العصابات والقاتل
 عندنا كاحدهم ولو القاتل امرأة او صبيا او مجنون فبشاركه على
 على الصحيح زيلعي وعاقلة المعتق قبيلة سيده ويعقل عنه مولى
 المولات مولا وقبيلة مولا واعلم انه لا تعقل عاقلة جنانية بعد ولا عبد
 وان سقط قوده بشبهة او قتل ابنه عمدا كما مر والا ما لازم بصلح واعتراق
 ولا مادون نصف عشر الدية لقوله عليه الصلوة والسلام لا تعقل العقل
 عمدا ولا عبدا ولا صبيا ولا اعتراقا ولا مادون ارش الموصية بل الجاني
 الا ان يصدر قوه في اقاربه او تقرب حجة وانما قبلت البيعة هنا مع
 مع انها لا تعقب معه لانها ثبت ما ليس بثابت باقرار المدعي وهو
 الوجوب على العاقلة ولو تصادف القاتل واولياء المقتول على ان قاضي
 بلد كذا قضى بالدية على عاقلة بالبيعة وكذا هما العاقلة فلا شيء عليهما
 اي على العاقلة لان تصادقا ليس بحجة عليهم ولا عليه في ماله المحقة
 لان تصادقا حجة في حقهما زيلعي واعلم ان الخصم في ذلك هو الجاني لان
 الحق عليه ولو كان صبيا فالخصم ابوه خاتمه **قلت** يؤخذ من قوله
 الخصم هو الجاني لا العاقلة جواب حادثة الفتوى وهي ان صبيا فقا
 عين صببية فانت فاراد وليها تحليف العاقلة على نفي فعل الصبي
 والجواب انه لا تحليف لان ذلك نوع صفة الدعوى وهي غير متوجهة
 على العاقلة وبقي هنا شيء وهو ان العاقلة لو اقرت بفعل الجاني هل يصح
 اقرارهم بالنسبة اليهم حتى يقضى عليهم بالدية امر لا فان قلنا نعم ينبغي
 ان يجري الخلاف في حقهم لظهور قائله قال المصنف رحمه الله تعالى فليحفظ
 وان جنى حر على نفسه عبد خطا فمضى على عاقلة يعني اذا قتله لان العاقلة
 لا تتحمل اطراف العبد وقان الشافعي رحمه الله لا تتحمل النفس ايضا ولا يدخل صبي

قوله او قتل ابنه هذا يقتضي انه ليس
بقبيل الشبهة مع انه من قبيلها كما ذكر

واخذوا عداوته في ثوبه
انه لم يري له لقتلا

ويعنون في العاقلة انه لم يتناصروا يعني لو القاتل غيرهم والا فيدخلون على
التصحيح كما مر ولا يعقل كافر عن مسلم ولا بعكسه لعدم التناسر والكفار
يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت مللهم لان الكفر كله ملته واحدة يعني
ان تناصروا والا ففي ماله ثلاث سنين كالمسلم كما بسطه في المجتبى واذ لو كان
للقاتل عاقلة كلفيط وحزني اسلم فالذية في بيت المال في ظاهر الرواية
وعليه الفتوى ددرونا زيه وجعل الزيلعي رواية وجوبها في ماله رواية
شاذة **قلت** وظاهر ما في المجتبى عن الخوارزمي ان تناصروهم قد
انفهم وبيت المال قد انهدم يروح وجوبها في ماله فيؤدى في كل سنة
ثلاثة دراهم واربعة كما نقله في المجتبى عن القاضي قال وهذا حسن
بدره حقه واذرة المصنف عليه لرحم فلم يحفظ فقد وقع في كثير من المواضع
انها في ثلاث سنين فافهم وهذا اذا كان القاتل مسلما فلو ذميا ففي ماله
اجزاء نوازيه ومنه له وارث معروف مطلقا ولو بعيد او محروما برق او كفرا لا
يعقله بيت المال وهو التصحيح كما بسط في الخاتمة ولا عاقلة للجمع وبه يهزم
الدارقطني المصنف رحمه الله لعدم تناصروهم وقيل لهم عواقل لانهم يتناصرون
كالمساكنة والصيادين والصيادين والسراطين فاهل محلة القاتل صنعت
عاقلة وكذا ان طلبه العلم **قلت** وبه افنى الحلواني وغيره خاتمة راد في
المجتبى والحاصل ان التناسر اصل في هذا الباب ومعنى التناسر ان اذا اخذ
امرقا مواضعه في كفايته وتامه فيه وفي تنوير البصائر معزبا بالحافظات والحق
ان التناسر بينهم بالخوف ففهم عاقلة المآخذ فلم يحفظ واقرة القتلى في كثر
شيخ شيخنا رحمه الله الحانوي ان التناسر منتهى الان لغلبة الحسد والبغض
وتبني كل واحد المكروه لصاحبه فتنبه **قلت** وحيث لا قبيلة ولا
تناسر فالذية في ماله او في بيت المال والله تعالى اعلم **كتاب**
الوصايا يعنى الوصية والا يصح ان يقال وصى الى فلان اي جعله وصيا
والاسم منه الوصاية وسيجي في باب مستقل ولو وصى لفلان بمعنى فذكر
بطريق الوصية فينبذ هي عليك مضان الى ما بعد الموت عينا كان او ذميا

قلت

هذا اذا وصى بالمال
او بالمال والذمة
او بالمال والذمة
او بالمال والذمة

قلت يعني بطريق التبرع يخرج نحو الاقرار بالدين فانه نافذ في كل
كاسبي ولا ينافيه الحق تعالى فتامله وهي على المجتبى اربعة اقسام
واجبة بالزكاة والكفارات وفدية الصيام والصلوة التي شرط فيها وصاية
لغيري ومكرهة لاهل فسوق والافساحية ولا تجب للوالدين والاقرابين لان آية
البقرة منسوخة بآية النساء ما هو سبب التبرعات وشراؤها كون الموصي
للمتلك فلم يخرج من صغير ومجنون ومكاتب الا اذا اصابه لعنة كاسبي
استغفر الله بالدين لتقدمه على الوصية كاسبي وكون الموصي له حيا وقتها
تحقيقا وتقديرا ليشمل الحمل الموصى له فافهم فان به يستقطب ايراد الشرع
وكونه غير وارث وقت الموت ولا قاتل وهل يشترط كونه معلوما **قلت**
نعم كذا ذكره ابن سلطان وغيره في الباب الآتي وكون الموصي به قابلا للتملك
بعد موت الموصي بعقد من المعقود مالا او نفعا موجودا في الحال او معدوما
وان يكون بمقدار الثلث وكنها قوله اوصيت بهذا العتقان وما يجري مجراه
من الالفاظ المستعملة فيها وفي البدائع وكنها الايجاب والقبول وقال في
رحمته الله الايجاب فقط **قلت** والمراد بالقبول ما يعنى التصريح والدلالة
بان يموت الموصي له بعد موت الموصي بلا قبول كاسبي وكلها كون الموصي
ملكا جديا للموصي له كما في الهبة فيلزمه استيلاء الموصي الموصي وتكون
بالثلث الاجنبى عند عدم المانع وان لم يجد الوارث ذلك لا الزيادة عليه
الا ان يجيز ورتته بعد موته فلا تعتبر اجازتهم حال حيوته اصلا بعد وفاته
وهم كبار يعني يعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية
على عكس اقرار المريض للوارث ونقلت باقل منه ولو عند غنى ورتته
او استغنائهم بحصتهم تركها اي كاذب تركها بلا احدهما اي غنى
واستغناء لانه حينئذ صفة وصداقة وتوخر عن الدين لتقدم حق
العبد وصحت بكل عند عدم ورتته ولو حكم كسبا من لعدم المزاحم والمكاتب
ينت ثلث ماله قيمته وان فضل من الثلث شيء فهو له او بدائرا ودرهم
مرسلة لا تصح في الامتج كما لا تصح بعين في اعيان ماله له وصحت المكاتب

وهو قوله لا يقع الحمل وخصه المجتبى
الشرط الوصية في الموصي له
وهذا موجه في الجملة القاسية
بالمعنى

فقد تفتحت الموت حق الوصاية
المجتبى منه وصحت وعنده الموت
اذ ازاله حجب بطلت بخلاف الاقرار
حتى لو اقر الوارث وعند الموت حجب
لا يصح لان المعبر هنا وقت الاقرار
فان وصية يعني لو ترك الاوصيا
لا يجزي يكون بالمرثوث واصلا
لرحمه ومقتضى قاعليه به ولا يجزي
لا تكون الا صلقة

هذا اذا وصى بالمال
او بالمال والذمة
او بالمال والذمة

ولو ميتا

مطلوب
حمل للاموي والنجون

نفسه او لم يترك اولاد له استحقاقا للمكاتب وارثه وصحت الحمل
 كقوله او صحت بحمل جاري او داني هو لفلان ثم انما تصح ان ولد
 الحمل لا قل من ستة اشهر لو زوج الحامل حيا وهي معتدة حين الوصية فلا قل
 من سنتين بل قليل ثبوت نسبة اختيار وجوهه ولا فرق بين الاذى وغيره
 من الحيوانات فلو اوصى لما في بطن دابة فلان ينفق عليه صح ومدة الحمل
 لا اوصى ستة اشهر وللغير اوصى عشرة سنة وللابل والحمل والحمار سنة وللبقرة
 تسعة اشهر وللشاة خمسة اشهر وللشتر والشتر شهران والكلب اربعون يوما
 والقطر احد وعشرون يوما فمتى كان مغزيا للاستيفاء من وقتها اي وقت
 الوصية وعليه المتون وفي النهاية من وقت موت الموصي وفي الكافي
 ما يفيد انه من الاول ان كان الوصية الثانية ان كان به زادي اكثر ولا تصح
 الهبة للحمل لعدم قبضه ولا ولاية لاحد عليه ليقبض عنه ذليل وغيره
 فلو صالح ابو الحمل عنه بما اوصى له لم يجز له ذل ولا ولاية على الجنين
 ولو اوصى به **قلت** وبه علم جواب حادثة الفتوى وهي انه ليس للاموي
 ولو اختار ان تصرف فيما وقف للحمل بل قالوا الحمل لا يلي ولا يولي عليه وصحت
 بالامة الاحكام لما تقررت ان كل ما صح افراده بالعقد صح استثنائه منه فلا
 فلا ومن المسلم للذمي وبالعكس لا حيزي في دارة قيد بداره لان المتأمن
 كالذمي كما افاده المنلاج **قلت** وبه صرح الحنكادي والزيلعي
 وغيرهما وسيجيء مقنا في وصايا الذمي ولا وارثه وقاتله مباحة
 لا نسبيا كما مر الا باجازة ورثته لقوله عليه الصلوة والسلام لا وصية
 لوارث الا ان يجزيها الورثة يعني عند وجود وارث آخر كما يفيد
 آخر الحديث وسنحققه وهم كبار عقلاء فلم يجز اجازة صغيرة ويجوز
 واجازة المريض كابتداء وصية ولو اجاز البعض ورد البعض جاز على
 المجيز بقدر حصته او يكون القاتل صبيا او مجنونا فيجوز بلا اجازة
 لانها ليس اهلا للعقوبة ولم يكن له وارث سواء كان في الخائفة ام في
 الموتى له القاتل او الوارث حتى لو اوصى لزوجته وهي له ولم يكن مثله

وارث

وارث آخر تصح الوصية ابن كمال زاد في المحببة فلو اوصت لزوجها بالتسليم
 كان له الكل **قلت** وانما قيلوا بالزوجين لان غيرهما لا يحتاج
 الوصية لانه يرث الكل برده او برحم وقد قدمناه في الاقرار بمغيبا للشرط اليه
 وفي افتاوى النوازل اوصى لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثا الا امراته
 فان لم تجز فلها التسدس والباقي للموصي له لانه الثلث بلا اجازة فيقي
 الثلثان فلها ربعها وهو سدس الكل ولو كان مكانها زوج فان لم يجز فله
 الثلث والباقي للموصي له ولا من صبي غير حرة اصلا ولو في وجوه الخيول
 خلافا للشافعي رحمه الله وكذا لا تصح في ميت الا في تجهيزه وامر ذمته
 فيجوز استحسانا وعليه تحمل اجازة سيدنا عمر رضي الله عنه لوصية
 يافع يعني المراهق وان وصليته مات بعد ادراك اوصافها اليه
 كان ادركت فتشيت لفلان لم يجز لقصور ولايته فلا يملك تجهيزا او تعليقا
 كما في الطلاق بخلاف العبد كما افاده بقوله ولا من عبد ولا مكاتب وان
 ترك المكاتب وقاء وقيل عندها تصح في صورة ترك الوفاء درهم الا اذا
 اضامها كل منكم وعبدارة الله اضافها الى العتق فتصح لزوال المانع وهو
 حق المولى ولا من معتقل اللسان بالامارة الا اذا امتدت عقلته حتى
 صار له اشارة مفهومة فهو كخرس وقد امداد يستة وقيل ان
 امتدت لموت جاز اقراره بالامارة والاشهاد عليه وكان كخرس قالوا
 وعليه الفتوى درهم وسيجيء في مسائل شتى وانما يصح قبولها بعبد
 مائة لان اوان ثبوت حكمها بعبد لموت فبطل قبولها وردتها قبله وانما
 تملك بالقبول الا اذا مات موصيه ثم هو بلا قبول فهو اي المال الموصى
 لورثته بلا قبول استحسانا كما مر وكذا الوامى المجنون يدخل في ملكه بلا قبول
 استحسانا لعدم من يلي عليه ليقبل عنه كما مر وله اي الموصي الرجوع
 بقوله صريح او فعل يقطع حق المالك عن المقتضى بان يزيل اسمه واعظم
 منافع كاعرف في العصب او فعل يزيل في الموصي به ما يمنع تسليمه اليه
 كالتوقي الموصى به بسمن والبناء في الارض الموصى بها بخلاف تخصيصها

وهدم بناؤها لانه تصوف في التابع وتصوف عطف على بقوله صرح وعطف
ابن كمال تبعاً للمقدم باو وعليه فهو اصل ثالث في كون ^{قوله} يقيده رجوعه عنها
كما يفهم من المتن المذكور فتدبر يزيل ملكه فانه رجوع عاد الملكة ثانياً ام لا
كالبيع والهبة وكذا اذا خلطه بغير بحيث لا يمكن تمييزه لا يكون راجعاً
بغسل ثوب او صبيبه لانه تصوف في النفع واعلم ان التغيير بدم الموت
لا يغير اصلاً ولا بجوده ددد وكذا وقاية وفي الجمع به يفتى ومثله في
العتي ثم نقل عن العيون ان الفتوى على انه رجوع وفي الترجمة عليه
الفتوى واقترحه المصنف رحمه الله وكذا لا يكون راجعاً بقوله كل وصية
اوصيت بها فحام او ربا واخذتها بخلاف قوله تركتها بخلاف قوله
كل وصية اوصيتها فهي باطله او الذي اوصيت به لزيد فهو له ولو لم يكن
وارثي فكل ذلك رجوع عن الاصل وتكون لوارثه بالاجازة اي باجازة
الورثة كما مر ولو كان فلان الاخر ميتاً وقتها فالأولى من الوصيتين بحالها
لبطلان الثانية ولو هتأ وقتها فمات الموصي بطلت الأولى بالرجوع والثانية
بالموت وتبطل هبة المريض ووصيته لمن نكحها بعدها اي بعد الهبة ولو
لما تقررت انه يعتبر بحوان الوصية كون الموصي له وارثاً او غير وارث وقت
الموت لا وقت الوصية بخلاف الاقرار لانه يعتبر كون المقر له وارثاً او غير وارث
يوم الاقرار فلو اقر لها فنكحها فمات جاز ويبطل اقراره ووصيته وهبته
لبنه كافر او عبداً او مكاتباً ان اسلم او اعتق بعد ذلك لقيام النبوة وقت
الاقرار فينهرت تهمة الايثار وهبة مقعد ومفلوج واشتل ومسلول
به علة السبل وهو قوح في الزية من كل مال ان طالت مدة سنة ولم يخف
موتاً منه والا تطل وخيف موت فمن ثلثه لانها امراض مزمنة لا قاتلة
قبل مرض الموت ان لا يخرج الحوايج نفسه وعليه اعتمد في التجريد بزازيه
والمتأخر انه ما كان الغالب منه الموت وان لم يكن صليح فرائش قهستاني عن
هبة الذخير واذا جمع الوصايا تقدم الفرض واخره الموصي وان تساوت
قوة قدم ما قدم اذا صاق الثلث عنها قال الزيلعي كفارة قتل وظهار

عن شمس

ويجوز

ويبين مقدمة على الفطرة لوجوبها بالكتاب دون الفطرة والفطرة على
الاصحية لوجوبها اجماعاً دون الاصحية وفي القهستاني عن الظهيرية
عن الامام الطحاوي يبيد بكفارة قتل ثم يمين ثم ظهار ثم افطار ثم
المقدار ثم الاصحية وقدم العشر على الخراج وفي البرجندى مذهبنا
حنيفة رضي الله عنه اخذ ان يحث النفل ففصل من الصدقة او من الحج
اي حجة الاسلام ايج عنه راكبا فلو لم تبلغ النفقة من بلد فقال رجل اننا
ايج عنه بهذا المال ما شئنا ليجزئ قهستاني مغنياً للتمتع من بلد ان كفى
نفقته ذلك والا فمن حيث تكفي وان مات حاج في طريقه واوصى بالبيع
عنه من بلد راكبا وقال من حيث مات استحسننا هداية ويحكي ومثله
قلت ومفاده ان قوله قياس وعليه المتون فكان القياس هنا هو
فافهم ان بلغ نفقته ذلك والا فمن حيث تبلغ ومنه لا وطن له من حيث
مات اجماعاً او صي بان يشترى بكل ما له عبد فيعتق عنه عن الموصي ولم
يجز الورثة بطلت كذا اذا اوصى بان يشترى له عبد بالف درهم وزاد
على الثلث وقال يشترى بكل الثلث في المستقلين مجمع مريض او مريضاً
ثم بري من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية ان لم يحصل
باقية ان لم يقل ان مات من مرضي هذا فقد اوصيت بكذا كذا في الحاشية
او صي بوصيته ثم جرح ان اطلق الجنون حتى بلغ ستة اشهر بطلت
والالة وكذا لو اوصى ثم اخذ بالوسواس فصار معتوها حتى مات
بطلت خاتمة اوصى بان يعار بيته من فلان او بان يسقي عنه الماء شهراً
في الموسم او في سبيل ^{الله} فهو باطل في قوله اي حنيفة رضي الله عنه خاتمة
كالواوصى بهذا البين لهواب فلان فان الوصية باطله ولو قال يعلف
بها دواب فلان جاز ولو اوصى بان ينفق على فرس فلان كل شهر كذا جاز
وتبطل ببيعها ولو اوصى بسكنى داره لرجل ولا مال له سواها جاز وله
سكنها مادام حياً وليس الوارث ببيع ثلثيها وقال ابو يوسف رحمه الله
له ذلك وله ان يقاسم الورثة ايضاً ويفرز الثلث للوصية خاتمة

ثم الفطرة

ولو اوصى بقطعة لرجل وبجبة لآخر او وصى بالعمامة معينة لرجل وبجمل
 لا خزا او الوصية تحفظ في سنبها لرجل وباتين لا خزا الوصية لها
 وعلى الوصية لها ان يدوس ويسلح الشاة او وصى بثلاث ماله لبيت المقدس
 جاز ذلك وينفق في عمارة بيت المقدس وفي سراجيه ونحوه قالوا هذا
 يفيد جواز التفتة من وقف المسجد على تناديله وسوجه وان يشترى
 بذلك الزيت والنفط المتداول في رمضان خاتية وفي المجتبى اوصى بثلاث
 ماله للكهنة جاز ويصرف لفقراء الكهنة لا غير وكذا للمسيح وللقدس
 وفي الوصية لفقراء الكوفة جاز لغيرهم وفي الخاتية اوصى بعبده يخد
 المسجد ويؤذن فيه جاز ويكون كسبه لوارث الوصية ولو اوصى بثلاث
 ماله لا عمل البت لا يصرف ثلثه لبناء السجين لا ان اصلاحه على اسطر
 اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلثة ايام فالوصية باطله
 كما في الخاتية عن ابي بكر الجلي وفيها عن ابي جعفر اوصى باتخاذ الطعام
 بعد موته ويطعم الذين يحضرون التعزية جاز من الثلث ويجعل لمن
 مقامه او مسافته لا لمن لم يطل وان فضل طعام ان كثير ايضا والا
 لا انتهى **قلت** وحمل المصنف رحمه الله الا قول على طعام يتجمع له
 التامحات بقيد ثلثة ايام فتكون وصية لهن فبطلت والثاني علما
 كان لغيرهن **فروع** اوصى بان يصلي عليه فلان او يحمل بعد
 موته الى بلد آخر او يكفن في ثوب كذا او يطحن قبره او يضرب
 على قبره قبة او لمن يقرأ عند قبره بشي معين فهي باطلة سراجيه
 وسنخفته اوصى بثلاث ماله لله تعالى فهي باطلة وقال محمد رحمه الله
 تصرف لوجه البت قال اوصيت لفلان بالف وهو عشمالي لم يكن
 له الا الف وفي اوصيت له بجميع ما في هذا الكيس وهو الف فاذا
 فيه الفان ودناير وجواهر فكله له ان خرج من الثلث مجتبى
 قال لمدينه اذا امت فانت بريء من ديني عليك صحت وصيته
 ولو قال ان مت لا يبرأ للمخاطبة يدخل المجهنون في الوصية للموتى وفي

الوصية

لو اوصى بقطعة لرجل وبجبة لآخر او وصى بالعمامة معينة لرجل وبجمل

لو اوصى بقطعة لرجل وبجبة لآخر او وصى بالعمامة معينة لرجل وبجمل

لو اوصى بقطعة لرجل وبجبة لآخر او وصى بالعمامة معينة لرجل وبجمل

لو اوصى بقطعة لرجل وبجبة لآخر او وصى بالعمامة معينة لرجل وبجمل

لو اوصى بقطعة لرجل وبجبة لآخر او وصى بالعمامة معينة لرجل وبجمل

لو اوصى بقطعة لرجل وبجبة لآخر او وصى بالعمامة معينة لرجل وبجمل

الوصية للعلماء يدخل المتكلمون في بلاد خوارزمو دون بلادنا ولو اوصى
 للعقلاء بصرف العلماء الزاهدين منهم هم العقلاء والحقيقة فتبين
 واعلم ان الوصية في يد الموصي او ورثته بصرفه اوديعه سراج
باب الوصية بثلاث ماله اذا اوصى بثلاث
 ماله لزيد ولا خزا بثلاث ماله ولا يجوز ثلث لهما نصفين اتفاقا وان
 اوصى بثلاث ماله لزيد ولا خزا بسدس ماله فالثلث بينهما اثلثا اتفاقا
 وان اوصى لهما جميع ماله والاخر بثلاث ماله ولم تجز الورثة ذلك
 ثلثه بينهما نصفان لان الوصية باكثر من الثلث اذ لم تجز تقع باطله
 فيجعل كما نه اوصى لكل بالثلث فينصف وقاله ارباعا لان الباطل ما زاد على
 فانزوب الكل في الثلثين يحصل اربعة تجعل ثلث الماله ولا يصيب الموصي
 اكثر من الثلث عند ابي حنيفة رضي الله عنه المراد بالضرب المصطلح للحساب
 فعنده سهام الوصية اثنان فانزوب نصف كل في الثلث يكن سدسا لكل
 سدس الماله عند اربعة كما قد منا الا في ثلث مسائل وهي المجاباة والتعزية
 والقرار المرسله اي المطلقة غير المقيدة بثلاث او نصف او نحوها ومن صود
 ذلك ان اوصى لرجل بالف درهم مثلا او مجابيه في بيع بالف درهم او وصى بعتق
 عبد قيمته الف درهم وهي ثلثا ماله ولا خزا بثلاث ماله ولم تجز فالثلث بينهما
 افلا فاجاعا ومثل نصيب ابنه صحت له ابن اولاد وبصيب ابنه لا اولاد
 وان لم يكن له ابن صحت عنه ووجهه زاد في شرح التكملة وصار كما لو اوصى
 بنصيب ابن لو كان انتهى وفي المجتبى ولو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان فله النصف
 انتهى ونقل المصنف رحمه الله عن السراج ما يخالفه فتنبه وله في المستوع
 الاولى ثلث ان اوصى مع ابنتين ونصف مع ابن واحد ان اجاز ومثلهم البنات
 والاصل انه متى اوصى بمثل نصيب بعض الورثة يرد ثلثه على سهام الورثة
 مجتبى ويجزو اوسهم من ماله فالبيان الخ الورثة يقال لهم اعطوه ما تشتمون منه
 التسوية بين الجزؤ والشهم عرفنا واما اصل الرواية فيخالفه وان قال سدس
 مالي له ثم قال ثلثه له واحاد له ثلث اي حقه الثلث فقط وان اجازت

قوله فبخلته
 اذا المراد بالسهم في عرف
 اهل البصرة والكوفة

لو اوصى بقطعة لرجل وبجبة لآخر او وصى بالعمامة معينة لرجل وبجمل

لو اوصى بقطعة لرجل وبجبة لآخر او وصى بالعمامة معينة لرجل وبجمل

لو اوصى بقطعة لرجل وبجبة لآخر او وصى بالعمامة معينة لرجل وبجمل

لو اوصى بقطعة لرجل وبجبة لآخر او وصى بالعمامة معينة لرجل وبجمل

ان يعطيه فيجوز في الثلث ويصير وصيته ولو قال ما ادى فلان من ماله
صادق فان سبق منه دعوى في شيء معلوم فهو له والا لم يجز فان اوصى
بوصايا مع ذلك اي مع قوله لورثته لفلان علي دين فصدق قوله عز وجل الثلث
لا اصحاب الوصايا والثلثان للورثة وقيل لكل من اصحاب الوصايا والورثة
صدق قوله فيما شئتم وما بقي في الثلث فلولوصايا والذين وان كان مقدما على
الحقين الا انه يجوز وطريق تعيينه ما ذكر في اخذ الورثة بثلثي ما اوتوا
به والموصى لهم بثلث ما اوتوا به وما بقي فلهم ويخلف كل على اهل الوادعي
الزيادة قلت بقي لو كانت الوصايا دون الثلث هل يغزل الثلث كله
ام بقدر الوصايا لم اراه وبقي ايضا هل يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث
يراجع ابن القيم به ولا يجزي ووارثه اوقا له نصف الوصية وبطلت وصيته
لوارثه والقاتل لهما اهل الوصية على ما مر ولذا تصح باجازه الورثة
بخلاف ما اذا اقر بعين اودين لوارثه ولا يجزي حيث لا يصح في حق الاجنبي
لا انه اقرار بعقد سابق بينهما فاذا اقر بعينه لغيره بآية صراحة قبل هذا اذا
نصادقا فان انكروا احدهما شركة الآخر صح اقراره في حصته الاجنبي عند العقد
وعندهما تبطل في الكل لما قلنا من يلقي ولو اوصى بثلثي ما اوتوا به
وردي ثلثه انفس لكل منهم بثوب فضاع منها ثوب ولم يدرى هو الوارث
يقول لكل منهم هلك حقه بطلت الوصية لجهالة المستحق كوصية لاحد
هذين الرجلين الا ان يسامحا ويسلم ما بقي منها فتعود صحيحة لزوال المانع
وهو الجهل في تقسيم لذي الجيد ثلثاه ولذي الردي ثلثاه ولذي الوسط كل واحد
منهما لان التسوية بقدر الامكان ولو اوصى احد الشريكين ببیت معين من دار
مشتركة وتسم ووقع في حظه فهو للموصى له والا يقع في حظه فله مشغل
درجته صريح هذه الشريعة وغيره بموجب القسمة فلو قال قسم فان وقع الى
اخره لكان اولى والا قرار ببیت من دار مشتركة مثلها اي مثل الوصية في الحكم
المذكور وبالف عين اي معين بان كانت ودية عند الموصى في مال آخر
فاجازت مال الوصية بعد موت الموصى ودفعه اليه صح وله المنع

قوله الثلث اي ما بقي
بعد الذي صدقوه
فيه فلو اوصى
الوصايا

اجتاز

قوله اهل اي صاحب الوصية
وصف القاتلة والارث بخلاف
الميت والجدار كما تقدم

معين

لعل

بعد الاجازة لان اجازته يتبع فله ان يمنع من التسليم واما بعد الذفع فلا
رجوع له شرح تكملة بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث او اقامته ولو اوصى
فاجازته الورثة حيث لا يكون لهم المنع بعد الاجازة بل يجزى وعلى التسليم
لما تقر ان المجاز له يتمكده في قبل الموصى عند ما وعند الشافعي عند الله من
قبل المجيز ولو اقر احد الابنين بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث صح اقراره
في ثلث نصيبه لا لنصفه استحسانا لانه اقر له بثلث شايع في كل التركة
وهي معها فيكون مقرا بثلث ما معه وبثلث ما مع اخيه بخلاف ما لو اقر
احدهما بدين على ابيهما حيث يلزمه كله لتقدم الدين على الميراث وبما
قوله بعد موت الموصى ولو اقر كلاهما بجزء من الثلث فلهما الموصى له
والا يخرج احدهما الثلث منهما ثم منه لان التسليم لا يراحم الاصل وقالا يأخذ
منها على المتوازي هذا اذا اقرت قبل القسمة وقبول الموصى له فلو بعد ذلك
فهو للموصى له لانه تمام ملكه وكذا لو بعد القبول وقبل القسمة على ما ذكره
القدوري ولو قبل موت الموصى فلولورثة والكسب كالولد فيما ذكر
باب العتق في المرض
العقد في تصرف من غير هو لغيره او جبهته في المال فان كان
في الصحة فمن كل ماله والا فمن ثلثه والمراد التصرف الذي هو انشاء
ويكون فيه معنى التبرع حتى ان الاقرار بالدين في المرض ينفذ في كل المال
والنكاح فيه ينفذ بقدر ماله المثل في كل المال والمضاف الى ماله وهو
ما اوجب حكمه بعد موته كانت حر بعد موته وهذا الزيد بعد موته
من الثلث وان كان في الصحة ومريض صح منه كالصحة والمفقد والمفج
والمسلول اذا تطاول ولم يقعد في الفراش كالصحيح مجتبي شره
حق التطاول سنة وفي المرض المعبر المبيع فاعدا الصاوية اعتاقه
وصاياته وهبته ووقفه وضمانه كل ذلك حكم حكم وصيته فيعتق بثلث
قد منا في الوفاقان وقف المريض المدين محيط باطل فليحفظ وليجوز
ويراحم اصحاب الوصايا في الضرب ولم يسع العبد ان اجير عتقه لان المنع

قوله الثلث اي ما بقي
بعد الذي صدقوه
فيه فلو اوصى
الوصايا

لحقهم فليسقط بالاجازة فان جاز فخره وضاق الثلث عنهما ففي اي الحجازة
 احق وبعبارة بان حذر نجاك استويا وقال عتقه اولد فيها ووصيته
 بان يعتق بهذه المائة عبدا تنفذ الوصية بما بقي ان هلك درهم
 لان القرية تتفاوت وتتفاوت قيمة العبد بخلاف الحج وقال هما سواء
 وتبطل الوصية بعقب عبده بان اوصى بان يعتق الورثة عبدا بعد موته
 ان جنى بعد موته فوفع بالجناية كل ما يبيع بعد موته بالدين وان فرق
 الورثة العبد لا تبطل وكان الفدا في اموالهم بالتزامهم ولو اوصى بثلاثة
 اي ثلث المال ليكره وترك عبدا فالتوكيل في الوارث وبكران الميث اعتق هذا
 العبد فادعى بكر عتقه في الصلوة لينفذ من كل المال فادعى الوارث عتقه
 في الموضع لينفذ من الثلث ويقدم على بكر فالقول للوارث مع اليقين لانه يكره
 استحقاق بكر ولا شيء لزيد كذا في نسخ المتن والشرح **قلت**
 صوابه ليكره لانه المذكور ولا غاية الامرات القوم مثلوا بزيد ففقره المصنف
 رحمه الله اولا ونسبه ثانيا والله تعالى اعلم الا ان يفضل من ثلثه شيء في قيمة
 العبد او تقوم حجة على عموه فان الموصي له خصم لانه يثبت حقه وكذا
 العبد ولو ادعى رجل دينا على الميت وادعى العبد عتقا في الصلوة وله
 مال له غيره فصدقه الوارث سعى في قيمته وتدرع الى الغريم وقال لا يعتق
 ولا يسعى في شيء وعلى هذا الخلاف لو ترك ابنا والف درهم فادعاه رجل
 دينا واخر وديعة وصدقه ابنا فالالف بينهما نصفان عنده وقال
 الوديعة اقوى **قلت** وعكس في الهداية فقال عتقه الوديعة
 اقوى وعندهما سواء والا ممة ما ذكرنا كذا في الكافي وقامه في الشريفة
 فيلحظ **باب الوصية للاقارب**
وعنهم جازة من لوصية وقال لا يسكن في محلته
 الجار الحار بعين داره كل جانب وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه
 كابائهم واعمامها واخوانها وغيرهم بشرط موته وهي تكون موقوفة من نفي

والغواص

فلومن

فلومن بائن لا يستحقها وان ورثت منه قال الخواص في هذا في عرفهم واما
 في عرفنا فيختص بابونها عنانية وغيرها واقرة القرستاني **قلت**
 لكن جزم في البرهان وعجز بالاول واقرة في الشريفة لم نقل عن العيني
 ان قوله الهداية آية عليه الصلوة والسلام لما تزوج سيدتنا صفية
 رضي الله عنها صوابه جويرة بنت الحارث **قلت** فليحفظ هذه
 القائدة وحسنه زوج كل ذي كذا النسب **قلت** الموافقة العامة
 الكتب ذات رحم محرم منه كزوج بناته وعماته وكذا كل ذي رحم من
 ازواجهن قيل هذا في عرفهم وفي عرفنا الصهر ابوالمرأة وامها والختن
 زوج المحرم فقط نيكعي وغيره زاد القرستاني وينبغي في ديارنا ان
 يختص الصهر بابي الزوجة والختن بزواج البنت لانه المشهور
 واهل زوجته وقال كل من في عياله ونفقته غير ما يليكه وقولها
 استحسننا شرح التكملة قال ابن الكمال وهو مؤيد بالنسب قال تعالى فحينئذ
 واهله الامم **قلت** انتهي **قلت** وجوابه في المطولات والله
 اهل بيته وقبيلة التي ينسب اليها حينئذ يدخل فيه كل من ينسب
 اليه من قبل ابائه الى اقصى اب له في الاسلام سوى الاب الاقصى لانه مضاف
 اليه قرستاني عن الكرماني الاقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم والكافر
 والصغير والكبير فيه سواء ويدخل فيه الفقير والغني والفقير ان كان لا يوصى
 كافي الاختيار ويدخل فيه ابوه وجدته وابنه وزوجته كافي شرح التكملة
 يعني اذا كانوا لا يرثونه ولا تدخل فيه اولاد البنات واولاد الاخوات
 ولا احد من قرابة امته لان الولد انما ينسب لابيه لانه لا ممة وجنسه
 اهل بيت ابية لان الانسان يتجنس بابيه لانه لا ممة وكذا اهل بيته
 واهل نسبه كاله وجنسه فحكمه حكمه ولو اوصت المرأة بجنسها
 او لاهل بيتها لا يدخل ولها اي ولها المرأة لانه ينسب لابيه لا اليها
 الا ان يكون ابوه اي الولد من قود ايها فحينئذ يدخل لانه من جنسها
 دسرس وكافي وغيرها **قلت** ومفاده ان الشرف من الام فقط غير معتبر

اعتق كل من ذى رحم محرم منها
 اكرامها كالتواييموات
 اصهار النبي عليه الصلوة
 والسلام
 وهذه

وقال في الكافي لو كان الاب الاكبر
 حيا لا يدخل تحت الوصية
 لان الوصية المضافة
 للمضاف اليه

كما في آخر فتاوى ابن نجيم وبه افق شيخنا الرمي عليه الترحم نعم له مزنة
 في الجملة وان اوصى لا قارب او لذي قرابة كذا الفسخ **قلت**
 صوابه لذي ولا رحامه او لا نسابة فهي لا تقرب فالاقرب من كل ذي رحم
 محرم منه ولا يدخل الوالدان قيل كل من قال الوالد قريب فهو عاق والولد
 ولو ممنوعين ككفر ورق كما يفيد عموم قوله والوارث واما الجد والجد
 الولد فيدخل في ظاهر الرواية وقيل لا واختاره في الاختيار ويكون
 للثنتين نصا عدا يعني اقل الجمع في الوصية اثنتان كما في الميراث فان كان
 له الموصي عثمان وخالد مني لهية كالميراث وقالوا ابا عا ولوله عمة
 وخالد ان كان له النصف ولها النصف وقالوا ثلثا ولعم واحد لا غير
 فله نصفها ويرد النصف الاخر الى الورثة لعدم من يستحقه ولعم
 وعمة استويا لا ستواء قرابتها ولو انعدم المحرم بطلت خلافا لهما
 ولو لم يولد مني للذكر ولا نثى سوكتا لان اسم الولد يعم الكل حتى المحل ولا
 يدخل ولد ابن مع ولد صلب فلوله بنات لصلبه وبنو ابن فهي البنات
 عملا بالحقيقة فلو تعقدت صرف للمجان تجوزا على التعديل ولا يدخل
 اولاد البنات وعن فقهاء رحمهم الله يدخلون اختيارا ولورثة فلان الذكر
 مثل حظ الانثيين لانه اعتبر الورثة وشرط صحتها اي الوصية هنا
 اي في الوصية لورثة فلان وما في معناها كعقب فلان موت الموصي
 لورثته او لعقبه قبل موت الموصي لان الورثة والعقب انما يكون بعد
 الموت ثم ان كان معهم موصى له آخر قسم بينهم وبينه على علة
 الرأس فلهما اصاب الورثة يقسم بينهم للذكر كالانثيين كما مر
 فلو مات الموصي قبل موته اي الموصي لورثته او لعقبه بطلت الوصية
 لورثته او لعقبه ثم اذا كان معهم موصى له آخر كقوله اوصيت فلان
 ولورثته او لعقبه كانت الوصية كلها لفلان الموصى له دون
 ورثته وعقبه لان الاسم لا يتناولهم الا بعد الموت وتامه في الشراج
 وفيه عقبه ولده من الذكور والامهات فان ماتوا فولد ولده كذلك ولا يدخل

قوله وانما لان نصف الموصي
 للعم ونصفه للخالي لان اللفظ
 جمع فلا بد من اعتبار معنى الجمع
 الحقيقة وهو الاثنان في الوصية
 كما عرف فيتم الى العم الخالا فت
 ليصير جمعا فيأخذ هو النصف
 لانه اقرب ويأخذ النصف لعم
 من يتقدم عليهما فيه درهم

ولد

ولد الاناث لانهم عقب الاباء لهم وفي ايتام بنيه اي بني فلان واليتيم
 اسمه من مات ابوه قبل الحلم قال عليه الصلوة والسلام لا يتم بعد البلوغ
 وعمها لهم وزمناهم واراملهم الذي لا يقدر على شيء رجلا كان
 او امرأة ويؤتيه قوله دخل في الوصية فقيرهم وغنيهم وذكرهم
 وانثاهم وقسم سوية ان اخصوا بغير كتاب وحساب فانه حينئذ
 يكون عليهما لهم والا لفتراهم يعطى الوصى من شاء ومنهم من يشرح كقوله تعدد
 التملك حينئذ فيراد به القرابة وفي بني فلان يختص بذكرهم ولو غنياء
 الا اذا كان فلان عبارة عن اسم قبيلة او اسم فخذ فيتناول الاناث
 لان المراد حينئذ فخذ الانساب كما في بني آدم ولهذا يدخل فيه ايضا
 هوذا الفتاة ومولى الموالات وحلفائهم يعني وهم يحضرون والا
 فالوصية باطله والا صل ان الوصية متى وقعت باسم ينبغي عن الحاجة
 كاتيام بني فلان تصح وان لم يحضروا على ما مر لو قرعها الله تعالى هو
 معلوم وان كان لا ينبغي عن الحاجة فان اخصوا صحت ويجعل عليهما
 والا بطلت وتامه في الاختيار اوصى من له معتقون ومعتقون لمواليه
 بطلت لان اللفظ مشترك ولا عموم له عندنا ولا قرينة تقول على هذا
 ولا فرق في ذلك عند عامة اصحابنا بين النقي والاثبات واختار شمس
 الائمة وصاحب الهداية انه يعم اذا وقع في حيز النقي وحينئذ يقول لهم ان
 لا يكلم مولى فلان يعم الاعلى والاسفل لوقوعه في النقي بل لان الحامل على
 اليمين بغضنه وهو غير مختلف عنانية واقره المصنف عليه الترحم الا اذا عينه
 اي الاعلى والاسفل قبل موته فحينئذ تصح لزوال المانع ويدخل فيه اي في
 المولى من اعتقه في صحته وموصنه لا يدخل فيه معتقوه وامهات اولاد
 وعنه اي يوسف رحمه الله يدخلون اوصى بثلث ماله الى الفقهاء دخل فيها
 من يفتي النظر في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل معاد لها كذا
 في القنية قال حتى قيل من حفظ الوفاة المسائل لم يدخل تحت الوصية
 اوصى بان يطعن قبره او يضرب عليه قبة فهي باطلة كما في الخانية

مع الذكور

وغيره وقدرناه عن التراخي كذا قد من في الكراهية انه لا يكره تطيين القبر
 في المختار فينبغي ان يكون القول بطلان الوصية بالطيئين مبني على القول
 بالكراهية لا نهائيا حيث قد وصية بالمكره قاله المصنف رحمه الله **قلت**
 وكذا ينبغي ان يكون القول بطلان الوصية لمن يقرأ عند قبره بناء
 على القول بكراهية القراءة على القبر او بعدم جواز الاجارة على
 الطاعات اما على المقتضى به من جوازها مطلقا وتما في حواشي
 الاشياء من الوقف وحرر في تنوير البصائر انه يتعين المكان الذي
 عينه الواقف لقراءة القرآن او للتدريس لو لم يباشرفيه لا يستحق
 المشروط له لما في شرح المنظومة يجب اتباع شرط الواقف بالمكان
 في غير المكان الذي عينه الواقف بغتة غرضه من احياؤه تلك البقعة
 قال وتحقيقه في الدقة التسمية في مسئلة استحقاق الجائز
باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة
 ضمت الوصية بالخدمة عبده وسكنى داره مدة معلومة او
 ويكون محبوسا على ملك الميت في حق المنفعة كما في الوقف كما
 بسطه في التمر وبغلة فان خرجت الذبابة من الثلث سلمت
 اليه اي الى الموصي له لها اي لاجل الوصية ولا يخرج من الثلث
 لتقسم الله او اقله تا اي في مسئلة الوصية بالسكنى اما في الوصية
 بالخدمة فلا تقسم على الظاهر كما في وتهايا العبد فيخدمهم
 اقله ثلثا هذا الم يكن له مال غير العبد والله ار والخدمة العبد
 وقسمه الدار بقدر ثلث جميع المال كما افاده صدر الشريعة
 وليس للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثها على الظاهر لغت حقه في
 سكنى كلها بظهور مال آخر او بخلاف ما في فيه فيستند يراحمهم في باقيها
 والبيع منها فيه فمنعوا عنه وعن ابي يوسف رحمه الله لهم ذلك وليس
 للموصي له بالخدمة او السكنى ان يؤجر العبد او الدار لان المنفعة
 ليست بمال على اصلنا فاذا املكها بعوض كان مملوكا اكثر مما ملكه معنى

فينبغي جوازها
 بطلان
 تعيين المكان الذي
 عينه الواقف للقراءة

وهو لا يجوز ولا للموصي له بالخدمة استخدام اي العبد او سكنها
 اي القاري في الامح ومثله الدار الموقوفة عليه وعليه الفتوى شرح الوصية
 لان حقهم في المنفعة لا العين وقد علمت الفرق بينهما ولا يخرج الموصي
 بخدمته من الكوفة مثلا الا اذا كان ذلك مكانه والله في موضع
 آخر ان يخرج من الثلث والا فلا يخرج الا بالاذن الورثة لبقاء حقهم فيه
 وموت اي الموصي له في حياة الموصي بطلت الوصية وبعدمه بعد الموت
 والدائر الى الورثة اي ورثة الموصي بحكم الملك ولو اتلفه الورثة ضمنوا
 ليشتري بها عبد يقيم مقام الاقل ولذا يمنع المريض من البيع بالكس
 من الثلث كذا ذكره المصنف رحمه الله في الرهن ولو اوصى به العبد
 لفلان ومحمد منه لا حر وهو يخرج من الثلث صح وتامة في الدرر الشريفة
 ونفقته اذا لم يطبق الخدمة على الموصي له بالخدمة ان كان يملك الخدمة فيصير
 كالكبير ونفقته اكبر على من له الخدمة وان ابا الانفاق عليه رده الى من هو
 كالمستعير مع المولى فان جنى فالغدا على من له الخدمة ولو ادى فله صاحب
 الذبابة او يدفعه وبطلت الوصية وبتمرة بستانه فمات والحال ان يملك
 له هذه التمرة فقط وان زاد ابداله هذه التمرة وما يستقبل كما في الوصية
 بغلة بستانه فان له هذه وما يحدث ضم ابد اوله وان لم يكن فيه في البستان
 والمسئلة بحالها ثمة حين الوصية ذي ك الوصية بالغلة في تناولها
 الثمرة المعذومة ما عاش الموصي له ذليقي وفي الفتاوى الشافعية والخارج قما
 اصلاح البستان على صاحب الغلة لانه هو المنتفع به فصار كالنفقة
 في فضل الخدمة **ففيه** الغلة كل ما يحصل من ربع الارض وكلها
 واجرة الفلام ونحو ذلك كذا في جامع الفقه **قلت** وظاهرة حقا
 ثمن الحور ونحوه في الغلة فخر ويصوب في ثمنه وولدها ولبنها له
 بقي في وقت موته سواء قال ابله اوله لان المعلوم منها لا يستحق شيئا
 العقود فكذا بالوصية بخلاف الثمرة بدليل صحة المساقاة وصح يحقل
 مسجد ولم يخرج من الثلث واجاز وان جعل مسجدا لزوال المانع باحازتهم

وان لم يجزوا يجعل ثلثها مسجدا رعاية بجانب الوارث والوصية وتظهر
موكبه في سبيل الله بطلت لان وقف المنقول باطل عنده فكذا الوصية
وعندها يجوز ان دفع قال المصنف رحمه الله وفيه نظرية الوصية
تصح حيث لا يصح الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالعتقة والعتوف
ومخ ذلك كما مر اوصى بشئ للمسجد لم تجز الوصية لانه لا يملك وجوزها
فحرم الله قال المصنف رحمه الله افعى مولانا صاحب البحر رحمه الله الان يقول
الموصى ينفق عليه فيجوز اتفاقا قال وصيت بثلثي لفلان او فلان بطلت
عند ابي حنيفة رضي الله عنه لجهالة الوصي له وعند ابي يوسف رحمه الله
ان يصطليح على اخذ الثلث وعند فخر رحمه الله تحريم الورثة فانه اشاؤا
اعطوا **فصل في وصايا الذخيرة**
ذ في جعل داره بيعة قال ابي حنيفة او بيت داره حصته فانت مريه
لانه كوقف لم يستعمل واما عندها فلا نه معصية وليس هو كالمسجد لانهم
يسكنون ويدفنون موتاهم حتى لو كان المسجد كذلك يورث قطعا قاله
المصنف رحمه الله وغيره لانه حينئذ لم يصح محررا خالصا لله تعالى وان اوصى
الذخي ان يبني داره بيعة او كنيسة للمعنيين فهو جائز من الثلث ويجعل
تعليقا وان اوصى بداره ان تبني كنيسة او بيعة في القرى فلو في المصروف
يجز اتفاقا لقوم غير مستحقين صحت عنده لا عندها لما مر انه معصية
وله انهم يتركون وما يدعون فتصح كوصية حزبي مستأمن في
دارت له هنا بكل ما له مسلم او ذمي كذا في الوقاية ولا عجرة بهن
ثمة لا نهم اموات في حقنا ولو اوصى بنصفه مثلا نفق ورده باقية
لورثته لا ارثا بل لانه لا يستحق له في دارنا وكذا الوصي المستأمن
مثله ولو اعتق عبده عن الموت او دبره نفق من الكل ولو اوصى
مسلم او ذمي جاز على الاظهر ان يبيع وصاحب الهوى اذا كان لا يكره
بميراثه المسلم في الوصية لانا امرنا ببناء الاحكام على ظاهرها الاسلام
وان كان يكره بميراثه المرقد فتكون موقوفة عنده نافذة عندها

ويقول رحمه الله

لا فلي

فرو

شرح الجمع

شرح الجمع والموقدة في الوصية كذميمة في الامح لانها لا تقبل
الوصية المطلقة كقوله هذا القدر مالي او ثلث مالي وصية
لا تجز للفتي لانها صفة وهو على الفتى حرام وان عمت كقوله
يا كل مني الفقير والفتي لان اكل الفتى منها انما يصح بطريق
التملك والتملك انما يصح لمعين والفتي لا معين ولا يحصى ولو
خصت الوصية به اي بالفتي كقوله هذا القدر من مالي وصية
لزيد وهو عني او بقوم اغنياء محصورين هللت لهم لصدقة عليهم
وكذا الحكم في الوقف كما حوره مثلا خسر وفي جامع القصولين
المعقولي على الوقف كالوصي **فروع** اوصى بثلث ماله للصلوات
جاز للموصي صرفه للورثة لو محتاجين يعني لعين رغبة
الولد ممن يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف مطلق الوصية
للمساكين فانها تجوز لكل ورثة ولا حدهم يعني لو محتاجين هاضرين
بالعين راضين فلو فيهم صغير او غائب او حاضر غير راض لم يجز
اوصى بكفارة صلواته لرجل معين لم تجز لغيره به يعني لفساد الزمان
اوصى لصلواته وثلث ماله ذبيحة على المعسرين فتركها الوصي لهم
الفدية لم يجزه ولا بد من القبض ثم التصديق عليهم ولو امر ان يتصدق
بثلث فانت فغصب غاصب ثلثها مثلا واستهلكه فتركه صدقة
عليه وهو مفسد يجزيه بحصول قبضه قبضه بعد الموت بخلاف
الذين اكلموا القنية وفي الجواهر اوصى لرجل بعقار ومات
فقسمت التركة والموصى له في البلد وقد علم بالقسمة ولم يطلب
بعد سنين اذ هي تسمع ولا تبطل بالتأخير ان لم يكن رد الوصية
اوصى له بدار فباعها بعد موته قبل القبض صح لجواز التصرف
في الموصى به قبل قبضه وقتت صيغة على ولها وجعلت عمة
الوارث متوليا وللولد اب فالمتولي اولى من الاب شرعا دارا ووصى
لرجل فاحلها الشفعة من يد الموصى له ليؤخذ الثمن ولو استحق الدار

شرح الجمع

يرجع الموصي له على الورثة بشئ لانه ظهوره اوصى مال الغير انتهى
باب الوصي وهو الموصى اليه اوصى الخديدي
 جعله وصيًا وقبل عنده صحته فان رد عنده اي بعلمه يرد ولا
 لا يصح الرد بعينته لئلا يصير مغروراً من جهته ويصح اخراجه عنها
 ولو في غيبته عند الامام رحمه الله خلافاً للثاني بذا فيه فان سكت الموصي
 مات موصيه وله الرد والقبول ولزم عقد الوصية ببيع شئ من
 التركة وان جهل به اي يكونه وصيًا فان علم الوصي بالوصاية ليس
 بشرط في صحته تصدق به بخلاف الوكيل فان علمه بالوكالة شرط فان
 سكت ثم رد بعد موته ثم قبل صحه الا اذا نفذ قاض رده فلا يصح
 قبوله بعده لك ولو اوصى الى صبي وعبد غيره وكافرو فاسق بتركه
 اي بدلهم القاضي بغيرهم اتماماً للنظر ولفظ بتركه يفيد صحته
 الوصية فلو تصدقوا قبل الاخراج جاز سراحه فلو بلغ الصبي
 وعق العبد واسلم الكافر والمرء وتاب الفاسق مجتبي وفيه
 فوض ولاية الوقف لصبي صحه استحقاقاً لم يخرجهم القاضي عنها
 اي عن الوصاية لزال الواجب للعزل الا ان يكون غير امين اختياراً
 والى عبده والحال ان وراثته صغار صحه كايصاله الى مكاتبه ومكاتب
 غيره ثم ان رده في الرق فكل لعبد والالة وقالة لا يقع مطلقاً
 دهره وعنه عجز عن القيام بها حقيقة لا بمجرد اخباره فتم القاضي
 اليه غيره رعاية لحق الوصي والورثة ولو ظهر للقاضي عجزه
 اصلاً استبدل غيره ولو عزل له اي الوصي المختار القاضي مع اهلية
 لها نفذ عزله وان جاز القاضي وانتم في الاشياء اختلفوا في صحته
 عزله والاكثر على الصحة كما في شرح الرهبانية لكن يجب الافتاء
 بعدم الصحة كما في الفصولين واما غير المختار فواجب ان ي
قلت وعبارة جامع الفصولين من الفصل السابع والفرع
 الوصي من الميت لو عزله كان فيا لا ينبغي للقاضي ان يعزله قيل

قلو عزله

ينعزل

ينعزل اقول الصحيح عندي انه لا ينعزل لان الموصي اشفق بنفسه
 من القاضي فكيف يعزله وينبغي ان يفيج به لفساد قضاء الزمان
 انتهى قال المصنف رحمه الله قال شيخنا رحمه الله فقد ترجح عدم
 صحة العزل الوصي فكيف بالوظائف في الاوقاف وبطل فعل احد
 الوصيتين كالمستولين فانها في الحكم كالوصيتين اشباه ووقف
 القينية ومفاده انه لو اجر احداهما رضى الوقت لم يحق بلادى
 الآخر وقصارت واقعة الفتوى ولو وصلية كان ايضاً
 لكل منهما على الانفاد وقيل ينعزل قال ابو الليث رحمه الله وهو
 الاصح وبه نأخذ لكن الاقل صحته في المبسوط وجزم به في الله
 وفي القريستاني انه اقرب الى الصواب **قلت** وهذا اذا كان
 وصيتين او متوليتين من جهة الميت او الواقف او قاض واحد اما لو كان
 من جهة قاضيين من بلدتين فينفرد احدهما بالتصرف لان كلا من
 القاضيين لو تصرف جاز تصرفه فكذا ان يثبته ولو اراد كل من
 القاضيين عزل منصوب القاضي الآخر جاز ان رأى فيه مصلحة
 والالة وتمايه في وكالة تنوير البصائر مفرطاً للملقطات وغيرها
 فلم يحفظ وفي وصايا السراج لولم يعلم القاضي ان للميت وصيًا
 فنصب له وصيًا ثم حضر الوصي فاراد العزل في الوصية فله
 ونصب القاضي له عزله يخرج الاقل **قلت** الاشهر انه كفته وتجهيزه
 والمضمومة في حقوقه وشراء حجة الطفل والاهاب له واعتقاده
 عبد معتق ورد وديعة وتنفيذ وصية معتق زاد في شرح
 الوهبانية عشرة اخرى منها ردة مفصوب ومشرى وشراء فاسداً
 وقسمة كيلي او ذبحي وطلب دين وقضاء دين بجنس حقه وبيع
 ما يخاف تلفه وجمع اموال ضاربة وقال ابو يوسف رحمه الله ينفرد كل
 بالتصرف في جميع الامور ولو نطق على الانفاد او الاجماع اثنان اتفاقاً
 قسراً وهباته وان مات احدهما فان اوصى الى الحي الى آخره

الاستثناء في قوله
 الماتن وبطل

ما قل من ثمن المثل الا في مسئلة الوصية ببيع عبوه من فلان وفيها في الكلام
 في اجر المثل المتروك اجر مثل عمله فلو لم يعمل لا اجر له واما وصي الميت فلا اجر له
 على الصحيح وهذا اذا عين القاضي المتولي اجرا فان لم يعين وسعي فيه
 سنة فلا شيء له وعذاه القنية في الوقت ثم ذكر ما يخالفه فانهم قد اختلفوا
 في الوقف واما وصي القاضي فان نصبه باجر مثله جاز انتهى وفي القنية
 مضر باللفظة لو كانوا صغارا وكبارا باعهم منة الصغار كما مر في الكفار وكبارهم
 على ما مر من التفضيل ونقل عن العاديات في بيعه للعقار وفاقا لاختلاف
 المشايخ وجوزده صاحب الهداية لان فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة
 وان لغير الوصي التصرف لكونه متغلب وعليه الفتوى وقامه فيما علقته
 على الملتقى ولا يجوز اقرارا بدين على الميت ولا بشيء من تركته انه لفلان
 الا ان يكون المقر وارثا فيصح في حصته ولو اقر الوصي بدين لا حزم على
 انه للصغير لا تسع دهر ووصي اب الطفل الحق بما له من حدة وان لم
 يكن وصيته فالحق كما تقرر في الحجر وفي المنيعة ليس للحق بيع العقار والارث
 لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا بخلاف الوصي فان له ذلك والله تعالى اعلم

فصل في شهادة الوصي

وبطلت شهادة الوصيين لو ارث صغيرا مطلقا او كبيرا بماله الميت
 وصيحت شهادتهما بغيره اي بغير مال الميت لا نقطاع ولا يمتنع عنه فلا حجة
 فيشهد كشهادة رجلين لا خرين بعين الف على ميت وشهادة الاخرين للوحيين
 بصلته بخلاف شهادة كل فريق بوصية الف وقال ابو يوسف لا تقبل في ذلك
 ايضا وقد تقدم في الشهادات او شهادة الاقاربين بعبد والاخرين بثلاث ماله
 او انما هم المرسلون لا ثبوتها للشركة فتبطل ويصح لو شهد رجلان لرجلين باقوة
 بعين آخر كالعبد وشهد المشهود لهما للشاهدين بالوصية بعين آخر لانه شركة
 فلا تهمه زليكي شهاد الوصيين ان الميت اوصى الخدي معهما لفت لا ثبوتها لهما
 معينا وحسبنا فيضم القاضي لهما ثالثا وجوبا لا قرارهما باخر فيمتنع تصديقهما
 بدونه كما تقرر الا ان يدعي بذلك اي يدعي انه وصي معهما فيشهد بقبول شهادتهما

استحسانا

منه ما كان وارثا وله وثلثان كانت الوصية
 للوصياد يرجع لانها مطلوبة من جهة
 القضاة فكلان لقضاء الدين وانت
 كانت الوصية لله تعالى لا يرجع من
 له ان يرجع على كل حال وعلى الفتوى
 كما مر

استحسانا

استحسانا لانهما سقطا من التعيين عنه وكذا ابتداء الميت اذا شهد ان اباهما
 اوصى الى رجل بجرهما فغنا بنصب حافظ للتركة وهذا الوهيونكر ولو يدعي تقبل
 استحسانا بخلاف شهادة كل اباهما وكل زيد بقبض ديونته بالكونه حيث
 لا تقبل مطلقا اذ يحذر يد الوكالات لا لان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن المحي
 بطلبها ذلك بخلاف الوصية وشهادة الوصي تصح على الميت لانه ولو بعد
 وان لم يخاصم ملتقى وصي الفذ الوصية من مال نفسه يرجع مطلقا
 وعليه الفتوى دهر كوكيل اذ في الثمن من ماله فان له ان يرجع وكذا الوصي اذا
 اشترى كسوة للصغير واشترى ما ينفق عليه من مال نفسه فانه يرجع اذا
 شهد على ذلك وفي التزكية وانما شرط الا شهادة لان قول الوصي في حق
 الانفاق يقبل في حق الرجوع بلا انهما دانته فيلحق **قلت**
 لكن في القنية والمخاصمة والمخاضية له ان يرجع بالثمن وان لم يشهد بخلاف
 الابوين وسبيحي ما يفيد فتنبه وقضى دين الميت الثابت شرعا وكفنه
 او ادى خراج اليتيم وعشوه من مال نفسه واشترى الوارث الكبير لها ما
 او كسوة للصغيرا وكفن الوارث الميت او قضى دينه من مال نفسه فانه يرجع
 ولا يكون متطوعا ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله فيه قبل
 هو مستدرك بقوله او كفنه ولو باع الوصي شيئا من مال اليتيم فطلب
 منه بالكثر مما باع يرجع القاضي فيه الى اهل البصيرة والا مائة ان اجره اثنتان
 منهم ان باع بقيته وان قيمته ذلك لا يلتفت القاضي الى ما يزيد وان كان
 في المزايدة يشترى بالكثر وفي السوق باقل لا ينتقض قوله الوصي لذلك
 اي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصيرة فان اجتمع رجلان منهم على
 يؤخذ بقوله عند حمله وكفى قوله واحد في ذلك عندهما كما في
 التزكية وعلى هذا قيم الوقف اذا اجر مستغل الوقف ثم جاء آخر يزيد في الاجر
 اللزيم معزيا للمخاضية **فروع** يقبل قوله الوصي فيما يدعيه من الانفاق
 بلا بينة الا في ثنتي عشرة مسئلة على ما في الاشهاد اذ هي قضاء
 دين الميت او ادى قضاة من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها

سواء كان وارثا وله وثلثان كانت الوصية
 للوصياد يرجع لانها مطلوبة من جهة
 القضاة فكلان لقضاء الدين وانت
 كانت الوصية لله تعالى لا يرجع من
 له ان يرجع على كل حال وعلى الفتوى
 كما مر

او ان اليتيم استهلك ما لا آخر فدفن ضمانه **٤** او اذن له بتجارة فركبه
ديون فقضاها عنه **٥** او ادى خراج ارضه في وقت لا يصلح للزراعة
٦ او جعل عبده المبق **٧** او فدى عبده المجاني **٨** او لا اتفاق على مهر
او على رقيقته الذين ما توار **٩** او لا اتفاق عليه مما في ذمته وكذا من مال
نفسه حال غيبته **١٠** ماله واراد الرجوع **١١** او انه زوج اليتيم امرأة
ودفع مهرها من ماله وهي صبيته **١٢** اتجر ورجع ثم ادى هي انة كان
مضاربا والا صل ان كل شيء كان مسلطا عليه فانه يصداق فيه ومالا
فلا ينصب القاضي وصيا في سبعة مواضع في الاشياء منها اذا كان
او عليه اول تنفيذ وصيته وزاد في الزواهر من غير آخر من اشترى الاب **١٣** طفله
شيئا فوجده مغيبا ينصب القاضي وصيا ليرة عليه واذا احتيج لاثبات
حق صغير ابوه غائب غيبته منقطعة ينصب والا فلا وعزها الجميع
الفتاوى وصي القاضي كوصي الميت الا في ثبات ليس لوصي القاضي
الشرأء لنفسه ولا ان يبيع ممتن لا تقبل شهادة له ولا ان يقبض
الا باذن مبتدأ في القاضي ولا ان يؤجر الصغير لعل مالا ان يجعل
وصيا عند علمه ولو خصصه القاضي تختص ولو نهاه عن بعض
التصرفات مع نهيه وله عزله ولو عدل اختلاف وصي الميت في
كله وفي الخزانة وصي وصي القاضي كوصيته لو الوصية عامة انتهى
يحصل التوفيق انتهى وفي الفتاوى الصغير تبرعه في مرضه انما ينفذ
من الثلث عند عدم الاجازة الا في تبرعه في المنافع فينفذ من الكل **١٤** في مرضه
بان اجر باقل من اجر المثل لانها تبطل بموته فلا اضطرار على الورثة وفي
حيوته لا ملك لهم لكن في العادة انها من الثلث فلعلة روايتان باع
مال اليتيم اوضيغته والمشتري مفلس يؤجل ثلثة ايام فان نقد
والا فسح فلوا نكر الشرأ وقد قبض برفع الامر للحاكم فيقول ان كانت
بيع فقد فسخته قبل الوصاية ثم اراد عزل نفسه لم يجز الا عند الحاكم
دفع لليتيم ماله بعد بلوغه واشهد اليتيم على نفسه انه لم يبيع

مبسوطة

الوصي

له من

له من تركته والده لا قليل ولا كثير **١٥** دعي شيئا في الوصي انه تركه **١٦** ^{هنا}
تسمع للوصي الكل والوكيل بقوله الحاجه قال تعالى ومن كان فقيرا فليأكل
بالمعروف وله ان ينفق في تعليم القرآن والحادب ان تأجل لذلك والا
فلينفق عليه بقدر ما يتعلم القراءة الواجبة في القلوة بجنتي وفيه
جعل للوصي مشرفا لم يتصرف بدونه وقيل المشرف ان يتصرف وفيه للاب
اعارة طفله اتفاقا لا ماله على الاثر وفيه يملك الاب لا الجد عند عدل
الوصي ما يملكه الوصي يملك الاب قسمة ما لم يشتر له بينه وبين الصغير **١٧**
الوصي يملك الاب والجد بيع مال احد طفليه للآخر بخلاف الوصي ولو باع
مال الصغير من اجنبي بمثل قيمته جاز اذا لم يكن فاسدا الراي ولو فاسدا
فان باع عقاره لم يجز وفي المنقول روايتان ولو اشترى لطفله ثوبا
او طعاما واشهد انه يرجع به عليه يرجع به لوله مال والا لا لوجوده **١٨** عليه
حينئذ ومثله لو اشترى له دارا وعبد يرجع سواء كان له مال او لا
وان لم يشهد لا يرجع كذا عن ابي يوسف رحمه الله وهو حسن يجب حفظه
انتهى والله اعلم **كتاب الخنثى** لما ذكره غلب وجوده
ذكر نادر الوجود هو ذو فرج وذرا من عري عن الاثنين جميعا فان
بالمن الذكر نفلان وان بالانثى الفرج فانثى وان منها فالحكم للاسبق وان
استويا فمشكل ولا تعتبر الكثرة خلافا لهما هذا قبل البلوغ فان بلغ وخر
لحيته او وصل الى امرأة او احتلم كما يحتلم الرجل فرجل وان ظهر له ندى
او لبن او حاض او جبل او امكن وطئه فامراة وان لم تظهر له علامة اصلا
او تقارصت العلامات فمشكل لعدم الترجع وعن الحسن انه نفعا ضلا
فان ضلع الرجل يزيد على ضلع المرأة بواحد ذكره الزيلعي وحيد
يؤخذ في امره بما هو الاحوط في كل الاحكام **قلت** لكن قد مناه الله
لا يجب الفصل بالايلاج فيه وان لا يتعلق التحريم بلبنه فتنبه فيقت
بين صف الرجال والنساء واذا بلغ حد الشهوة تبتاع له امه تخنثه
من ماله لتكون امه ومثله ويكره ان يخنثه رجل او امرأة احتياطا

الاب والجد

مكرر في تسليمها كلام وقد وعدتكم به في اول نواقض الوضوء وكل خارج
يخس ينقض الوضوء هذه مقدمة كبرى وهي مسئلة عندنا فينبغي ان
عرف مدعى الخس ينقض الوضوء كنهه يحتاج لاثبات الصغرى وحاصله
ما في الذخائر الاشرقية لابن الشحنة مضمنا للجيني عرق الرجاء الجلالة
بخس قال وعليه فعرف مدعى الخس بخس بل اولى ثم قال وما السبب
من كان عرقه كعرق الكلب والخنزير قال ابن العرفج ينقض الوضوء وهو
فرع غريب وتخرج طاهر قال المصنف عليه الرحم ولظهوره عونا عليه
قلت قال شيخنا الرمي حفظه الله كيف يقول عليه وهو مخ
لا تشهد له رواية اما الاولى فظاهرا لم يرو عن احد ممن يعقل عليه
واما الثانية فلعل تسليم المقدمة الاولى ويشهد لطلالها مسئلة
الجوى اذا عذري بلبن الخنزير فقد عللوا حل اكله بصيرورته
ستهلكا لا يبقى له اثر فذلك نقول في عرق مدعى الخس وليقينا
في ضعفه غرابته وخروجها عن المجادة فيجب طرحه عن الترحيم
في متن وشرح خبر وجد في خلاله خرو فارة فان كان الخس ضلما رجي
واكل الخنزير ولا يفسد خرو الفارة الدهن والماء والمخطة للضرورة الا
اذا ظهر طهر اولوته في الدهن ونحوه الخشخشة وامكان التبرع عنه حينئذ
خائنه في السنن الرواتب لا يصلح ولا يستفتح تقدم في باب الوتر الدعوى
المستجابة في الجمعة وقت العصر عندنا على قوله عامة مشايخنا اشباه
وقد مناه في الجمعة عن التاخر خائنه الخروج من الصلوة لا يتوقف على قوله
عليكم حينئذ فلو دخل في صلوة بعد لا يصير دخلا فيها قدر مناه في
صفة الصلوة لف ثوب بخس رطب في ثوب طاهر يابس فظهوره
رطوبته على ثوب طاهر كذا النسخ وعبارة اكثر على الثوب الطاهر
لكن لا يسيل او عصير لا يتنجس قدر مناه قيل كتاب الصلوة كالوشح
الثوب المبلول على جبل بخس يابس او غسل رجلاه ومشى على ارض بخسة
او نام على فراش بخس فعرف ولم يظهر اثره لا يتنجس خائنه نوى الزكوة الا انه

ولا ضرورة لان الختان عندنا ستة وثمانون مال فمن بيت المال
ثم تباع او يزوج امراة تختنه لانه ان ذكر امخ التواح وان اننى فنظر الخس
احف ثم يطرقها وتعتد ان ظاهرها احتياطا ويكره له لبس الحرير والمخيط
يتلو به غير محرم وان قبله رجل تثبت حرمة المصاهرة ولا يسافر بغير محرم
لا احتمال انه امراة وان قال انا رجل وامراة لا عبرة به في الصحيح لانه
دعوى بلا دليل وقيل يعتبر لانه لا يقف عليه غيره لكن في الملتقى بعد
تقرر اشكاله لا يقبل وقيل يقبل **قلت** وبه يحصل التوفيق والوضوح
ما نقله القهستاني عن شرح الفرائض للسيد وغيره الا ان يحمل على هذا
فتنبه ولومات قبل ظهور حاله لم يغسل ويستم بالضعيف لتعود
الغسل ولا يحضر حال كونه مراهما غسل ميت ذكر وانى ونذب
تسجيرة بوجه وبوضع الرجل بقرب الامام ثم هو ثم المرأة اذا هبلي عليهم
دعاية بحق الترتيب وتقام فروعه في احكامهم من الاشباه بل عندي فيه
تأليف بجلد منيف وله في الميراث اقل النصيبين يعني اسو الحالين
يفني كما سنخقه وقال نصف النصيبين فلو مات ابوه وترك معه
ابنا واحدا له سهران والخنثى سهم وعند ابى يوسف درهم الله ثلثه
من سبعة وعند محمد درهم الله له خمسة من اثني عشر وعند ابى حنيفة رضي الله
له سهم من ثلثة لانه اقل وهو متيقن به فيقتصر عليه لانه المال لا يجب
حتى لو كان اقل تقديرة ذكر اقدرا بنا كزوج وام وشقيقة هي خنثى فله
السدس على انه عصبة لانه اقل ولو قد انى كان له النصف وعالت
الى ثمانية ولو كان محرما على احد التقديرين فلا شيء له كزوج وام وولديها
وشقيقة خنثى فلا شيء له لانه عصبة ولو قد انى كان له النصف
وعالت الى تسعة ولومات عن عم وولدا حية خنثى قدر انى وكان المال
للعم والله تعالى اعلم **مسائل شرعية** شتمت بمعنى متفرقة وهو
ذاب المصنفين لتدارك ما لا يذكر فيما كان يحق ذكره فيه **قلت**
وقد احدث غالبها بها والله المهر عرق مدعى الخس خارج بخس مقد

خيانة

قوله الام قال ابن عباس رضي الله عنهما
الا لا يجبرهما على ثلث جميع المال الا الاول
او الاثنان من الاخوة واقام بينهما
عليه وزيد وابن مسعود رضي الله عنهما
ثلث ما بقي بعد فرض احد الزوجين
اي ان لم يكن للميت ولد
عبد الرحمن بن
علي الملقب

ولا رواية

مسائل الفقهاء

رجل

سماه قرضاجاز في الاصح من العبرة للقلب لا للسان منه له حظ في بيت المال
 كالعلماء وظفر بجاه وجه لبيت المال فله اخذه ديانة قد منه قبيل باب
 المصروف انظر في رمضان في يوم ولم يكفر حتى افطر يوم آخر فعليه كفارة
 واحدة ولو في رمضانين على الصحيح وقد منه في الصوم ولو نوى قضاء
 رمضان ولم يعين اليوم صح ولو عن رمضانين كقضاء الصلوة صح ايضا
 وان لم ينو في الصلوة اول صلوة او آخر صلوة عليه كذا في النذر قال المصنف
 قال الزيلعي والاصح اشتراط التعيين في الصلوة وفي رمضانين الى اخره
قلت وهكذا قدمته في باب قضاء الفوائت تبعاً للشافعي وغيره
 ثم رأت في البحر قبيل باب اللعان ما نصته ونية التعيين لم تشرط
 باعتبار ان الواجب مختلف متعدد بل باعتبار ان مراعات الترتيب
 واجبة عليه ولا يمكن مراعاته الا بنية التعيين حتى لو سقط الترتيب
 بكثرة الفوائت يكفيه نية الظهور غير كذا في المحيط وهو تفصيل حسن
 في الصلوات ينبغي حفظه انت هي بلفظه ثم رأيت نقل عن الشافعي
 في بحث تعيين المنوي ثم قال وهذا مشكل وما ذكره صاحبنا كفايتي
 فان ويجوز خلافه وهو المعتمد كذا في التبيين انتهى مرفوعة فليست به
 لذلك راس شاة مطلق بدم احرق الرأس وزال عنه الدم فانخذ منه
 مرقه جاز استعمالها والحق كالفعل وقد مناة من المطهرات سلطان
 جعل الخراج لرب الارض جاز وان جعل له العشرة لا تتركوه
قلت وقد قدمته في الجهاد وقدمته في الزكاة ايضا عن
 اصحاب عن راعة الارض واداء الخراج ودفع الامام الارض الى غيرهم
 بالاجرة ليعطوا الخراج من اجرتها المستحقة جاز فان فضل شيء من اجرتها
 دفعه للمالكها رعاية للمحقين فان لم يجد الامام من يستأجرها باعها لقادر
 واخذ الخراج الماضي من الثمن لو عليهم خراج ورد الفضل الى بابها ذيل
قلت وقد مناة في الجهاد ترجيح سقوطه بالتدخل في عمل المروج
 او على ان مراده اخذ خراج السنة الماضية فقط غنم مذبوحة وميتة

الخراج

فان

فان كانت ليل منحة اكثر تحرى واكل والا بان كانت الميتة اكثر واستويا
 لا يتحرى لو في حالة الاختيار بان يجيد ذكته ولا تحرى واكل مطلقا
 ومز في المحظور والباحة ايماء الاخرى وكتابتها كالبيان بالشافعي بخلاف
 معتقل اللسان وقال الامام الشافعي عليه الرحمة هاسوا في وصيته ونكاح
 وطلاق وبيع وشراء وقود وغيرها من الاحكام اي ايماء الاخرى فيما ذكر معتبر
 ومثله معتقل اللسان ان علمت اشارته وامتنعت عقلته الى موته
 به يفتى **قلت** ومز في الوصايا وذكره هذا الاكل وابن الكمال والزيبي
 وغيرهم ثم مفاد كلامهم انه لو اقربا لاشارة او طلق مثلا توقف فان مات
 على عقلته نفذ مستندا والام لا وعليه فلو تزوج بالاشارة لا يجعل له
 وصوها لعدم نفاذه لكنه اذا مات بحاله كان لها المهر من تركته
 قاله المصنف رحمه الله لكن ذكر ابنه في الزواجر عند ذكر الاشياء الاحكام
 الاربعة ان قولهم والضابط للمقتصر والمستند ان ما صح تعقيقه
 بالشرط يقع مقتصرا وما لا يصح تعقيقه يقع مستندا كما في البحر من
 باب التعليق يخالف ذلك اذ مقتضاه وقوع الطلاق والعتاق ونحوها
 مما يصح تعقيقه بالشرط مقتصرا فتنبه لا تكون اشارته وكتابتها كالبيان
 في حق لا نها تدبر بالشبهة لكونها حق الله تعالى ولا في شهادة ما منية
 وهل يصح اسلامه بالاشارة ظاهر كلامهم نعم ولم اراه مروجاً اشباهه يتبع
 الصائم بصاق محبوبه يقضي ويكفر والا يكن محبوبه لا يكفر ومز في القتل
 قتل بعض الججاج عذر في ترك الحج مزي في الحج منعها ذوجها من الذم
 عليها وهو يسكن معها في بيتها نشعر حكمها حرثناه في باب النفقة
 ولو كان المنع لنقلها الى منزلها فليست ناشئة لوجوب السكنى عليه وكان
 يسكن في بيت الغصب فامتنعت منه لا تكون ناشئة لانها محقة ان السكنى
 فيه حرام بخلافه لو كان فيه شبهة قالت لا اسكن مع امك واريد بيتا على
 ليس لها ذلك وكذا مع ام ولد وكله مزي في النفقة قال لعبد ياما لك
 او قال لامته انا عبدك لا يعقك لانه ليس بصحيح ولا كتابة بخلاف قوله لعبد

لا نه كناية على ما مر في محله العقد المتلذع فيه لا يخرج منه يودي
 اليد ما لم يبرهن المدعي على وفاء دعواه بخلاف المنقول او يعلم به
 القاضي ولا يكفي تصديق المدعي عليه انه في يده في الصحيح لا خيال
 الواضحة **قلت** قد منا غير مرة آخرها في باب جنابة المملوك ^{في المملوكات}
 ان المني به في زمانه لا يعمل يعلم القاضي فتأمل وهذا اذا ادعاه
 ملكا مطلقا اما اذا ادعى الشراء من ذي اليد واقاربه بانه في يده فانكر
 الشراء واقربك منه في يده لم يجز لبرهان على كونه في يده لا بد دعوى
 الفصل كما تصح على ذي اليد تصح على غيره ايضا كما بسط في البرازية عقد
 لا في ولاية القاضي يصح قضاؤه فيه المنقول هو الصحيح وتقدم
 في القضاة ان المصلي ليس بشرط فيه به يفتي ويكتب بالحكم لقاضي تلك
 الناحية ليأمره بالتسليم وقيل لا يصح ومضى عليه في الكفر والملتقى
 قضى القاضي ببينة في حادثة ثم قال رجعت عن قضائي او بدلي غيره لا
 او وقعت في تلبس الشهود او بطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر قول القاضي
 في كل ذلك لتعلق حق الغيبة وهو المدعي والقضا ما ضان ان كان بعد دعوى
 صحيحة وشهادة مستقيمة الا في ثلاث مآثر في القضاء لو بطلت او بطلت
 او ظهر خطاؤه اذا قال الشهود قضيت وانكر القاضي بالقول له به يفتي
 قال ابن الغرس في الفواكه البعدية زاد في البرازية خلافا لمحمد بن الزاوي
 البعير ما لم ينفذه قاض آخر فيحتمل لا يكون القول قوله في ان لم يقض
 لوجود قضاء الثاني به يفتي قال المصنف رحمه الله وهو قبيح حسن ثم عليه الغيب
 صاحب البحر شرط نفاذ القضاء في المجتهدين من حقوق العبادات يصير الحكم
 في حادثة بان يتقدمه دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر منازع
 شرعي فلو برهن بحق على آخر عند قاض فقضى به ببرهانه بدون منازعة
 وبخاصة شرعية وتناع بينهما لم ينفذ قضاؤه لفقد شرطه وهو التلبي
 بخصوصية شرعية وكان افتاء فيحكم بمذهب به لا غير كما قد ساء في القضاء
 وافاده بقوله فلو رفع اليه الى الحنفية قضاء ما لكي بلا دعوى لم ينفذ اليه عمل

اي بيع

الحنفي

الحنفي بمقتضى مذهبه لعدم تقدم ما يمنع من ذلك لم يخرج قضاء المالك
 يخرج الفتوى لعدم تقدم الخصومة الشرعية التي هي شرط انعقاد القضاء
 في حقوق العبادات اذ ارتاب القاضي في حكم القاضي الا في طلب شهود
 الاصل متر في القضايا بارتيا به في حكم الا قبله فافاد انه اذا لم يرتب فيه
 لا يتفرغ له قال في الفواكه البعدية قالوا قضاء العدل العالم لا ينقض وحمل
 على الشك بخلاف قضاء غيره يعني اذا ثبت وجه فساد بطل بطلان
 نقصه اذا ترتب بيع التعاطي على بيع باطل او فاسد لا ينقض متر في اول
 البيع عن الخلاصة والبرازية والبرخيتا قوما ثم سأل رجل عن ثمن فامر به
 وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم عليه بذلك
 الاقرار وان سمعوا كلامه ولم يروه لا يجوز شهادتهم لان التفرقة تشبه
 فتقع الشبهة الا اذا علموا انه ليس فيه غيره بان دخلوا البيت ثم خرجوا
 وحلبوا على بابيه ولا مسلك له غيره ثم دخل رجل فسمعوا اقاربه ولم
 يروه وقتع باع عقارا او حيوانا او قريبا وابنه او امراته او غيرها ما قارب
 حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلا انه ملكه لا تسمع دعواه كذا اطلقه في
 الكفر والملتقى وجعل سكوتة كالا فصاح قطعاً للثمن وير والجمل وكذا لو
 ضمن الدرك او لقاضي الثمن وقالوا انيمن ذوقوه بلا جهاز ان سكوتة
 عن طلب الجهاد عند الزفاف رضي فلا يملك طلب الجهاد بعد سكوتة كما مر
 في باب المهر بخلاف الاجنبية فان سكوتة ولو جازا لا يكون رضى الا اذا
 سككت الجار وقت البيع والتسليم وتضمن المشتري فيه ذرعا وبسأ
 فيحتمل لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً للاطماع الفاسدة
 وبخلاف ما اذا باع الفضولي ملك رجل والمالك ساكت حيث لا يكون سكوت
 رضاً عندنا خلافا لابن ابي ابي بكر في البرازية آخر الفصل الخامس عشر وفيه باع ضيعة
 ثم ادعى انها وقف عليه او على مسجد كن او كنت وقفها واراد تخليف
 المدعي عليه ليس له ذلك اتفاقاً للتناقض وان اقام بينة تقبل على
 الاصح لا لصحة الدعوى بل لقبول البينة في الوقت بلا دعوى فلا

لما صوبه الى علي وقد حققناه في الوقت وباب الاستحقاق وهبت مهرها
 لزوجها فماتت وطلب ورثتها بمهرها وقالوا كانت المهرية في مرضها
 وقال بل في الصحة فالقول للورثة هذا ما اعتمد في الخاتمة بتعال الرواية
 الجامع الصغير بعد نقله لما في فتاوى النسفي ان القول للزوج فقالوا لا اعتماد
 على تلك الرواية لانهم تصادقوا على وجوب المهر واختلفوا في التسقوط
 فالقول لمنكره الآخر **قلت** واقره في تنوير البصائر واعتمد شيخنا
 على خلاف ما جزم به في الملتقى كاللغة في القول للزوج وان جزم به بشرط
 كالتعليق وابن سلطان بانه لا يستحسن فتنبه **قلت** واستظهره ابن الجهم
 في آخر المهر فقال وجه الظاهر ان الورثة لم يكن لهم حق بل لها وهم يدعون
 لا أنفسهم والزوج منكر فالقول له وكلها بطلا فكلها لا يملك عزها لان
 من جهته وكلتكن بكن اعلى ان متى عزلت فانت وكيلي فضل بقية ان يقول
 عزله عزلتكم ثم عزلتكن لان متى لعوم الامرات واما كما فلعوم الامرات
 ولو قال كما عزلتكم فانت وكيلي يقول في عزله رجعت عن الوكالة المتعلقة
 وعزلتكم عن الوكالة المنجزة الحاصلة من لفظ كلما فيشترط بعزل قبض بها
 الصلح شرط ان كان ديني لدين بان صالح على رهم عنه ذنايوا عن شيئا
 في الذمة والا يكن ديني بدين لا يشترط قبضه لان الصلح اذا وقع على عيني
 تتعين لا يبقى ديني في الذمة فحاز الافتراق عنه قال المدعي في بيته في يمين
 ولو بعد حلف خصمه جواهر الفتاوى وكذا القول عند طلبه ليمينه اذا حلف
 فانت برئ من المال الذي لي عليك وحلف ثم برهن على الحق قبل وقضى له المال
 خاتمه وقال الشاهد لا شهادة لي عليك فشهد تقبل لا مكان التوثيق بالثبوت
 ثم التذكر كما لو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جابه فشهد وقال لا حجة
 لي على فلان ثم اخط بها بالحجة فانها تقبل لما قلنا بخلاف ما اذا قال ليس لي
 حق وادعي حقا لم يسمع للتناقض للامام الذي ولاه الخليفة ان يقطع
 من الاقطاع انسانا من طريق الجادة ان لم يضرب بالمارة لان الامام ولاية
 ذلك ذلك انما صادر السلطان ولم يعين بيع ماله فلو عينه فمكره

يكون
 على فله
 من الارض
 شيئا
 معلوما
 في السنة

الان

قول الجادة
 اي العامة

الا ان يأخذ الثمن طوعا فباع ماله بسبب المصادرة صح بيعه لانه غير مكره
 كما مر في الاكراه كالتا ان اذا عجز بالدين فباع ماله لقضاء صح اجماعا
 خوفها ووجهها وعينه بالضرر حتى وهبت مهرها لم يصح ان قد
 على الضرب لانها مكره عليه وان اكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا
 يسقط المال لان طلاق المكره واقع ولا يلزم به المال لما قلنا ولو احوالت
 انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لم يصح قالوا وهو الحيلة قلنا
 انما تتم بقبوله فيعلم حيلتها الا ان يقال انه يمكن المجال من مطالبتة
 برفعه الى من لا يشترط قبوله اتخذ بئرا في ملكه او بالوعة فنز
 منها حائط جاره وطلب جاره بحوله لم يجبر ومفاده انه يومر بالرفق
 دفعا للاذى وان سقط الحائط منه لم يضمن لعدم تعديه اذ هضم في ملكه
 فكان تسببا ومرت في آخر الاجارة انه لو سقى امره سقيا لا تحتل فتعدي
 لجاره ضمن عمر دار زوجته بحاله باذنها فالعمارة لها والتفتة دين عليها
 لصحة امرها ولو عجز لنفسه بلاذنها فالعمارة له ويكون غاصبا
 للعرصة فيؤمر بالترخيص بطلبها ذلك ولها بلاذنها فالعمارة لها وهو
 متطوع في البناء ولا رجوع له ولو اختلفا في الاذن وعدمه ولا يثبت
 فالقول لمنكره يمينه وفي ان العمارة لها اوله فالقول له لانه هو المالك
 كما افاده شيخنا رحمه الله وتقدم في الغصب قال هذه بضيعتي
 ثم اعترتني بالخطا وصدقتته في خطائه فله ان يتزوجها اذ لم يثبت
 عليه بان قال افاد انه لا يثبت الا بالقول كقوله هو حتى اوصدقة
 او كما قلت او شهد عليه بذلك شهودا او ما في معنى ذلك من الثبات اللفظي
 الذي آلى على الثبات التعسفي وهل يكون تكرار اقراره بفك ثباتا خلافا لمبسوط
 في المبسوط وحاصله ان التكرار لا يثبت به الا صرار ولو اخذ رجل غريمه
 فنزعه انسان من يده لم يضمن لانه تسبب وكذا اذا دل الشارق على مال
 غيره او اسلك هاربا من عدوه حتى قتله عذوق لما قلنا في يد مال انسانا
 فقال له سلطان ادفع الي هذا والادفعه الي اقطع يديك وطربك

اي الذي
 لها في
 ذمته

الماله

خمسين قد فعله لم يمتنع الدافع لانه مكره قال تركت دعوى علي بن ابي طالب وفوتنت
 امري الى الآخرة لا تسمع دعواه بعده اي بعد هذا القول ذكره في القينة الاطارة
 تلحق الاعمال على الصحيح فلو غصب عينا لا انسان فاجاز المالك غصبه صح
 اجازته وحسنه فيبراء الفاصب عن الضمان ولو انتفع به فامره بحفظه
 يبرأ عن الضمان ما لم يحفظه وتامه في الحادية وضع منجلا في الصخر او ليصيد
 به حمار وحش وسقى عليه وجاء في اليوم الثاني قيلا اتفاني اذ لى وجهي ميتا
 في ساعة لم يحل زليجي وجد الحمار مجروح ميتا لم يؤكل لان الشرط ان يدركه
 او يجرحه والا فهو كالنطيحة كره تعريها وقيل تنزيها والا فله وجه في الشاة
 سبع الحياء والخصية والغدة والمثانة والمثارة والذم المسفوح والذكر
 لا توارد في كراهة ذلك وجمعها بقصصهم في بيت فقال
 • فقل ذكروا لا نثيان مثانة • كذاك دم ثم المرارة والغدة
 • وقال غيره
 • اذا ما ذكيت ثاة فكلها • سوى سبع ففهن الوبال
 • فحار ثم خاؤ ثم غيت • ودال ثم سيمان وذال
 للقاضي اقراض مال الغائب والطفل واللقطة بشرط تقدمت في القضاء
 بخلاف الاب والوصي والمتقاضي اذا اناشدتها حتى ساع تصدقته فافرضه
 اولى زليجي قال ان كان الله يعذب المشركين فامراته طالق لا تطلق امراته لان
 في المشركين من لا يعذب كذا في الخائنة وظاهر توجيهه ان المراد بهذا البعض
 من يصدق عليه الشرك في الجملة بان يكون مشركا في عمره ثم يختم له بالحنس والطفال
 المشركين فانهم مشركون شرعا واذا ثبت ان البعض لا يعذب وهي سائلة جزئية
 لم تصدق الموجبة الكلية القائمة كل مشرك يعذب قاله المصنف رحمه الله وقد اورد
 هذا اللغز على غيره هذا الوجه ابن وهبان فقال
 • وهل قائل لا يدخل النار كافر • ولكنهما بالمؤمنين تعذر
 قال ومعه ان الكفار يطأون النار يؤمنون بالله ورسوله ولا ينفهم قال
 فلم ينفهم بما نهم لما راوا باسنا ولعجز البيت معنى آخر وهو ان يحارها

هو الفج

خزنتها

خزنتها القائلون بامرهما وهم مؤمنون بقي البيت سؤالا قال ابن السكينة
 وعندي ان هذا مما يكره ذكره والتلقا به ولا ينبغي ان يؤمن ويستقر ولا يقبل
 تا وكل قائله انسى قلت هذا مع وضوح وجهه وكلمه فيه فكيف الاقوال
 فلا تفعل ثم رايت شيخنا رحمه الله قال قد قضيت قتلته على نفسه بالانكار وانه
 ما كان ينبغي له ان يؤمن بالله التوفيق صبي حشفتة ظاهرة بحيث
 لوراه انسان ظننه محتونا ولا تقطع جلدة ذكره الا بتدبير الله ترك
 على حاله كشيخ اسلم وقال اهل الجيرة لا يطبق الختان ترك ايضا ولو خشي
 ولم تقطع الجلدة كلها ينظر فان قطع اكثر من النصف كان ختانا وان
 قطع النصف فماد منه لا يكون ختانا يعتد به لعدم الختان حقيقة
 وحكما والاصل ان الختان سنة كما في الخبر وهو من شعائر الاسلام خصوصا
 فلو اجتمع اهل بلدة على تركه حاربهم الامام فلا يترك الا لعذر وعذر
 شيخ لا يطبقه ظاهره وقتله غير معلوم وقيل سبع سنين كذا في
 الملتقى وقيل عشرة قيل اقصاه اثني عشر وقيل العبرة لطافته وهو
 الاشبه وقال ابو حنيفة رحمه الله لا علم لي بوقتته ولم يرد عنهما فيه شيء
 فلذا اختلف المشايخ وختان المرأة ليس سنة مكرمة للرجال وقيل سنة
 وقد جمع الاسيوطي رحمه الله من ولد محتونا في الانبياء فقال
 • وفي الرسل محتون لعمر خلقه • ثمان وتسع طيبين الكاهن
 • وهم ذكرا شيعت ادرسين يوسف • وحفظه عيسى وموسى ودم
 • ونوح شعيب سام لوط وصالح • سليمان يحيى هود نوح
 ويجوز كفي الصغير وبط قرحة وعجز من المعاودة للمصلحة ويجوز نصب
 البهايم وكبها وكل علاج فيه منفعة لها وجاهز قتل ما يضرب منها ككلب عقور
 وهرة تضر ويدبها اي الهرة ذبحا ولا يضربها لانه لا يفيد ولا يضر
 وفي المبتغي يكره احراق جواد وقملة وعقرب والباس باحراق حطبها
 نمل والقار القملة ليس بادب وهازمت المسابقة بالفرس والابل والاربع
 والدجى ليرتاض البهائم وحرم شرط الجعل في الجانيين الا اذا اخطا

اي جرحها
وشعرها
قاسوس

بله

بشرطه كما مت في الحظرة يحرم من احد الجاهلين استحسانا ولا يجوز الا
 في غير هذه الاربعة كالنعل بالجلع واما بلا جعل فيجوز في كل شئ وقامه
 الذي يفي ولا يصلي على غير الانبياء ولا على غير ملائكة الا بطريق التبعية هل
 يجوز الترحم على النبي قوله ان زيلعي قلت وفي النخبة انه يكون جوده
 الشيموي طيحه الله تعالى استقلا لا فيمكن التوفيق والله التوفيق
 ويستحب الترضي للصحابه وكذا من اختلف في نبوته كقاي القرظين وكلمات
 وقيل يقال صلى الله على الانبياء وعليه ولم كما في شرح المقدمة للقرظين
 والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الخلق وكذا يجوز
 عكسه وهو الترحم للصحابه والترضي للتابعين بالترحمه ومن بعدهم بالمخفة
 والتجاوز والاعطاء باسم التبرؤ والمهرجان لا يجوز اي الهدايا باسم هذين
 اليومين حرام وان قصد تعظيمه كما يعظمه المشركون بغيره قال ابو حفص الكبير لو ان
 رجلا عبق الله خمسين سنة ثم اهوى المشرك يوم التبرؤ ببيتة تعظيم
 يومه فقد كفر وحبط عمله انتهى ولو اهدى لمسلم ولم يرد تعظيم اليومين
 جرى على عادة الناس لا يكفر وينبغي ان يفعل قبله او بعده فبالا تشبه
 ولو شري فيه ما لم يشتره ان اراد تعظيمه كمن اراد الاكل والشرب والتعظيم
 لا يكفر زيلعي ولا باس بل بفساد القلائد غير صريح وكرباس عليه ابراهيم فوق
 اربع اصابع سراجية ومعه عنه انه عليه الصلوة والسلام ليس بها ذنوب
 لبس السواد وارسال ذنوب العامة بين كتفيه الى وسط ظهره وقيل يضع
 الجلوس وقيل شبر ويكره اي للرجال كما مت في باب الكراهة لبس المصفر والمزهر
 لقول ابن سيدنا عمر رضي الله عنهما نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس
 وقالوا ياكم المحرة فانها زينة الشيطان ويستحب التبرؤ واباح الله الزينة بغيره
 جل شانہ زينة الله وخرج عليه الصلوة والسلام ذواته الف دينار زيلعي
 ولشابت العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل ولو قرشيا قال تعالى والذين اوتوا
 العلم درجات فانما رفعها الله فمن يضعه يضعه الله في جهنم وهم اولو
 الامر على الامم وورثه الانبياء بلا خلاف اختص بالجلالين للنساء

ومن بعدهم على الرحمة قوله
 القمر ما في وقال الزيلعي ان
 للصحابه بالترضي والتتابعين
 هو صريح

مطل
 لبس السواد وقيمة الف دينار
 من غير

والجاري

والجاري جاز في الامم وقيل لا ومت في الخطر كما يجوز ان يأكل متكئا في الصحاح
 لما روي انه عليه الصلوة والسلام اكل متكئا صحح الفتاوى اخذت الزلزلة في بيته
 ففر الى الفضاء لا يكره بل يستحب لقول ابنه صلى الله عليه وسلم عن الخطا المائل
 واذا خرج من بلد بها طاعون فان علم ان كل شئ بقدر الله تعالى فلا باس باب
 يخرج ويخرج وان كان عنده انه لو خرج بخا ولو دخل ابتلى به كره له ذلك
 فلا يدخل ولا يخرج صيانة لا عنقاده وعليه حمل انتهى في الحديث جمع الفتاوى
 فقيه في بلدة ليس فيها غير افقه منه يريد ان يغزو ليس له ذلك بزيادة
 وعجزها تقضي المديون الدين المؤجل قبل الحل او مات فحل بموته فاخذته تركته
 لا يؤخذ من المراجعة التي هربت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب
 المتأخرين قتيبه وبه انتم المرحوم ابن الشعرون اندي مفتي الروم وعلته
 بالرفق للجانبين وقد قدمته قبل فصل القرض **فرع** في آخر الكتاب
 ينبغي لحافظ القان في كل اربعين يوما ان يختم انتهى **كتاب**
الفرائض هي علم باصوله من فقه وحساب تعرف حق كل من التركة
 والحقوق ههنا خمسة بالاستقراء لان الحق اما المييت او عليه ولا
 الاول التجهيز والثاني اما ان يتعلق بالقيمة وهو الدين المطلق او وهو
 المتعلق بالعين والثالث اما اختياري وهو الوصية او اضطراري وهو
 وسعى فرائض لان الله تعالى قسمه بنفسه واوصيه وصروح النهار شمس
قلت ولذا سماه عليه الصلوة والسلام نصف العلم لثبوته بالنص
 غير واما غيره فبالنقص تارة وبالقياس اخرى وقيل يتعلق بالموت وغيره
 بالحيوة وبالضروري وغيره بالاختيار وهل ارث الحي من الحي ام من الميت
 المعتمد الثاني شرح الوهبانية يمد انه تركه الميت الخالية عن تعلق حق الغير
 بعينها كالرهن والعبد الجاني والمأذون والمعتق والمبيع المحبوس بالثمن
 والدار المستأجرة وانما قدمت على التكنين لتعلقها بالمال قبل صيرورة
 تركته بتجهيزه يعتم التكنين من غير تغيير ولا تبديل كفن الستة
 او قد ر ما كان يلبسه في حيوة ولو هلك كفته فلو قبل تفسيخه كفن

باسا الى تفسير مييت وميت فذلك قوله
 فمن كان ذا روح فذلك ميت
 ان كنت تعقل بالميت الا انه الى القبر يحل

تعلقه بالموت
 تعليل لتسمية نصف
 فعلى قول العلم من يقول ان الحي اي
 في اخر جزء من الحيوة يثبت صحة
 ارث الزوجية والا بعد الموت
 لزوجيته فلا ارث
 من الطائفة
 بالمعنى

مرة بعد اخرى وكله من كل ماله ثم تقدم ديونه التي لها مطالب من جهة الجنا
ويقدم دين الصحة على دين المرض ان جعل سبيله والافسيان كما بسطه
السيد واما دين الله فان اوصى به وجب تنفيذه من ثلث الباقي والاول
ثم تقدم وصيته ولو مطلقة على الصحيح خلافا لما اختاره في الاصل
من ثلث ما يترك بعد تجهيزه وديونه واما قدمت في الآية اهتماما لكونها
مطلقة التعريض ثم رابعا بل خامسا يقسم الباقي بعد ذلك بين ورثته
اي الذين ثبت اربهم بالكتاب والسنة كقولك عليه الصلوة والسلام
الجدات السدس او الاجماع يجعل الحق كالاب وابن الابن كالابن ويسمى
الارب ولو لم يصح به يفتى وقيل لا يرث واما هو للقارعة ولديه
صيرفيه باحد ثلثة بجم ونكاح صحيح فلا تورث بفساد ولا باطل
اجماعا ولا في المستحقون للتركه عشرة اصناف مرتبة كما افاده بقوله
فيما بين ذوي الفروض اي السهام المقطرة وهم اثنا عشر في النسب
من الرجال وسبعة من النساء واثنا من السبب وهو الزوجان ثم بالعصبات
ال للجنس فيستوي فيه الواحد والجمع وجمعه للاذ دلج النسبية لانها
اقوى ثم بالمعتق ولولائي وهو العصبية التثبوتية ثم عصبية الذكور لانه
ليس للنساء في الولاية الا ما اعتق ثم الرد على ذوي الفروض على النسب
حقوقهم ثم ذوي الاحرام ثم بعدهم مولى الموات كما مر في كتاب الولاية
الباقي بعد فرض احد الزوجين ذكره السيد ثم المقر له بنسب عليه
لم يثبت فلو ثبت بان صدقة المقر عليه او قرضه اقراره او شهده رجل اخر
ثبت نسبه حقيقة وذا هم الورثة وان رجع المقر وكذا الوصقة المقر
له قبل دعوته وتامه في شرح التراجم سيما روح الشرح وقد
لخصته فيما علقته عليها ثم بعدهم الموصى له بما زاد على الثلث ولو بالكل
وانما تقدم عليه المقر له لانه نوع قرابة بخلاف الموصى له ثم يوضع في
بيت المال لا ارنا بل ثلث المسلمين وموانعه اربعة الرق ولو انقصا
كما كتب وكذا مبعض عندنا في حقيقته وما لك رحمها الله وقال هو ورثته

اي بالنظر الى دين الله

قوله فيما بين ذوي الفروض
من الرجال وسبعة من النساء
واثنان من السبب وهو الزوجان
ثم بالعصبات
ال للجنس فيستوي فيه الواحد والجمع
وجمعه للاذ دلج النسبية لانها
اقوى ثم بالمعتق ولولائي
وهو العصبية التثبوتية
ثم عصبية الذكور لانه
ليس للنساء في الولاية
الا ما اعتق ثم الرد على
ذوي الفروض على النسب
حقوقهم ثم ذوي الاحرام
ثم بعدهم مولى الموات
كما مر في كتاب الولاية
الباقي بعد فرض احد
الزوجين ذكره السيد
ثم المقر له بنسب عليه
لم يثبت فلو ثبت بان
صدقة المقر عليه او قرضه
اقراره او شهده رجل اخر
ثبت نسبه حقيقة
وذا هم الورثة وان رجع
المقر وكذا الوصقة المقر
له قبل دعوته وتامه في
شرح التراجم سيما روح
الشرح وقد لخصته فيما
علقته عليها ثم بعدهم
الموصى له بما زاد على
الثلث ولو بالكل وانما
تقدم عليه المقر له لانه
نوع قرابة بخلاف الموصى
له ثم يوضع في بيت
المال لا ارنا بل ثلث
المسلمين وموانعه اربعة
الرق ولو انقصا كما
كتب وكذا مبعض عندنا
في حقيقته وما لك رحمها
الله وقال هو ورثته

قوله النسب والوارثات
من النساء سبع ثم يعطى
الشرع بنت وبنت ابن وام
مشقة ورحمة ومعتقة ولا
من اي الجهات كانت فهذه
عندنا

الاذ ذوات
اي الازواج
العصبات
بذوي
الفروض
في ان كل
منها
يجمع
في ثلث
الموالاة
وهو
جمل
بغير
النسب
الذي
له
ويعتق
عنه

ويجب

ويجب وقال الشافعي رحمه الله لا يرث بل يرث وقال احمد يرث ويورث ويحب
بقدر ما فيه من الحرية **قلت** وقد ذكر الشافعية مسألة يورث
بينها الرقيق مع رقت كونه صورتها مستأمن بجني عليه فليحق بدار الحرب
فاسترق ومات رقيقا بسرية تلك الجنابة فديته لورثته ولورثه لا يرث
فيتمم والقتل الموجب للفقود او الكفارة وان سقطا بحرية الابوة على
مر وعند الامام الشافعي رحمه الله لا يرث القاتل مطلقا ولو مات القاتل
قبل المقتول ورثه المقتول اجماعا واختلاف المذاهب اسلما وكفر وقال
احمد رحمه الله اذ اسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث واما الميراث فيورث
عندنا خلافا للشافعي رحمه الله **قلت** وذكر الشافعية مسألة يورث
فيها الكافر صورتها كافر مات عن زوجته حاملا ووقفنا ميراث
الحمل فاسلمت ثم ولدت ورث الولد ولم اره صريحا لا يمتثلنا والرابع
اختلاف الدارين فيما بين الكفار عندنا خلافا للشافعي رحمه الله حقيقة
لكنني وذوي او حكام مستأمن وذوي وكبريين من دارين مختلفين
كترتي وهندي لا نقطاع العصمة فيما بينهم بخلاف المسلمين **قلت**
وبقي من الموانع جهالة تاريخ المولى كالغربي والحرق والهدى والقتل
كاسيحي ومنها جهالة الوارث وماتت وجمل ولوها فلا تورث وكذا
لو اشتبه ولد مسلم بولد نصراني عند الظن وكبرهما مسلمان
ولا يرثان في ابويهما زاد في المنية الا ان يصطالحا فلها ان ياخذ الميراث
بينهما ثم بين ذوي الفروض مقدما للزوجة لانه اصل الولد اذ منها
تنو لد فقال فيفرض للزوجة فصا عدا الثمن مع ولد او ولدان وان سفل
والربع لها عند عدمها فللزوجة حالتان الربع بلا ولد والثمن مع الولد
والربع للزوج فاكثركا لولد عي رجلان فاكثركا كاح مية وبرهنا ولم يكن
في بيت واحد منها ولا دخل بها فانهم يقتسمون ميراث زوج واحد لعدم
الاولوية مع احدهما اي الولد او ولد الابن والنصف له عند عدمهما للزوج
حالتان النصف والربع وللاب والجد ثلثة احوال الفرض المطلق وهو ارثته

قوله عطلت
اي سواكم القتل يوجب كقتل ابية
او بغيره

قوله مستأمن فان كبرهما
في دار واحدة ولكن لما كان
المستأمن الانتقال الى دار الحرب
سببا في ذلك اختلافا حكميا
عندنا

وذلك في خمس مسائل او اكثر مبسطة
في المجتبى منها ارضعت صبيا مع ولدها
محمود

الاولاد

قوله فيما بين ذوي الفروض
اي السهام المقطرة
وهي اثنا عشر في النسب
من الرجال وسبعة من
النساء واثنا من السبب
وهو الزوجان ثم بالعصبات
ال للجنس فيستوي فيه
الواحد والجمع وجمعه
للاذ دلج النسبية لانها
اقوى ثم بالمعتق ولولائي
وهو العصبية التثبوتية
ثم عصبية الذكور لانه
ليس للنساء في الولاية
الا ما اعتق ثم الرد على
ذوي الفروض على النسب
حقوقهم ثم ذوي الاحرام
ثم بعدهم مولى الموات
كما مر في كتاب الولاية
الباقي بعد فرض احد
الزوجين ذكره السيد
ثم المقر له بنسب عليه
لم يثبت فلو ثبت بان
صدقة المقر عليه او قرضه
اقراره او شهده رجل اخر
ثبت نسبه حقيقة
وذا هم الورثة وان رجع
المقر وكذا الوصقة المقر
له قبل دعوته وتامه في
شرح التراجم سيما روح
الشرح وقد لخصته فيما
علقته عليها ثم بعدهم
الموصى له بما زاد على
الثلث ولو بالكل وانما
تقدم عليه المقر له لانه
نوع قرابة بخلاف الموصى
له ثم يوضع في بيت
المال لا ارنا بل ثلث
المسلمين وموانعه اربعة
الرق ولو انقصا كما
كتب وكذا مبعض عندنا
في حقيقته وما لك رحمها
الله وقال هو ورثته

وذلك مع ولد اولاد ابن والتعصيب المطلق عند عدمهما والفرع
مع البنت او بنت الابن **قلت** وفي الاستباه الجدة كالاب الا في ثلاثة
عشر مسألة خمس في الفرائض وباقيها في غيرها وزاد ابن المصنف في
زواجره اخرى من الفصولين فمن الاب مهر صبيته فاذي لو شرط والالا
ولو وليا غيره او وصيا رجع مطلق انتهى ف قوله او وليا غيره يعم المختص
كالوصي بخلاف الاب والام ثلثة احوال الستس مع احدها اربع الاثنى
من الاخوة فصاعدا من اتيهم كانا ولو لم يخلط بين الثلث عند عدمهم
وثلث الباقي مع الاب واحد الزوجين والستس للجدة مطلقا كما
ام او ام اب فصاعدا يشتركون فيه اذا كن ثابتات اي صحيحان كالمذكورين
فان الفاسدة من ذي الارحام كما سيجي متخاذايات في الدرجة لان القرين
موجب البعد مطلقا كما سيجي والستس لبنت الابن فكثر مع البنت الواحدة
تلك للثلثين والستس للاخت لاب فكثر مع الاخت الواحدة لابوين
للثلاثين والستس للواحد من ولد الام والثلث لاثنتين فصاعدا من ولد الام
ذكورهم كائنا منهم والثلث للام عند عدم من لها معه الستس كما مر ولها
ثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين كما قد منا ذلك في زوجة وابوين
فلها حينئذ الربع وزوج وابوين فلها حينئذ الستس وسمى ثلثا ثلثا باق
لقد وردت ابواه فلا تمه الثلث والثلث لكل اثنتين فصاعدا من
النصف وهر خمسة البنت وبنت الابن والاخت لابوين والاخت لاب
الا لزوج لانه لا يتعقد **فصل في العصبية**

قوله فلها
فيكون ثلثها ربعا بالنظر الى جميع
الماله قبل فرض احدها وسمى
ثلثا ثلثا ثلثا كما اعتد رحمه الشارع

ومن الاخوات

قوله فلها
فيكون ثلثها ربعا بالنظر الى جميع
الماله قبل فرض احدها وسمى
ثلثا ثلثا ثلثا كما اعتد رحمه الشارع

قوله فلها
فيكون ثلثها ربعا بالنظر الى جميع
الماله قبل فرض احدها وسمى
ثلثا ثلثا ثلثا كما اعتد رحمه الشارع

العصبية النسبية ثلاثة عصبية بنفسه وعصبية بغيره مع غيره يجوز
العصبية بنفسه وهو كل ذكر فلا تثنى لا تكون عصبية بنفسها او مع غيرها
لم يدخل في نسبه الى الميت اني فان دخلت لم يكن عصبية كولد الام فانه
ذو فرض وكاب الام وابن البنت فانها من ذوي الارحام ما ابق الفرائض
اي جنسها وعند الافراد يجوز جميع المال بجهة واحدة ثم العصبية بانفسهم
اربعة اصناف جزو الميت ثم اصله ثم جزو ابية فجدته ويقدم الاقرب فالأقرب

قوله فلها
فيكون ثلثها ربعا بالنظر الى جميع
الماله قبل فرض احدها وسمى
ثلثا ثلثا ثلثا كما اعتد رحمه الشارع

منهم بهذا الترتيب فيقدم جزو الميت كالابن ثم ابنة وان سفل ثم اصله الاب
ويكون مع البنت فكثر عصبية وذاسهم كما مر ثم الجد القريب وهو اب الاب
وان علا واما ابوالام ففاسد من ذوي الارحام ثم لابوين ثم لاب ثم ابنت
لابوين ثم لاب وان سفل ثانيا من الاخوة عن الجد وان علا قوله ابني حنيفه
وهو المختار للفتوى خلا فالحما والشافعي رحمهم الله قيل عليه الفتوى ثم جزو
جدته العمة لابوين ثم لاب ثم ابنة لا بوين ثم لاب وان سفل ثم عم الاب ثم ابنة
ثم عم الجد ثم ابنة كذلك وان سفل فاسبابها اربعة بنوه ثم ابوه ثم اخوة
ثم عموته وبعد ترجيحهم بقرب الدرجة عند التفاوت كما مر برجوح
بقوة القرابة ومن كان لابوين من العصبية ولو انثى كالشقيقة مع البنت
يقدم على الاخ لاب مقدم على من كان لاب لقوله عليه الصلوة والسلام
ان اعيان بني الام يتوارثون دون بني العلات والحاصل ان عند الاستواء في
الدرجة يقدم ذو القرابتين وعند التفاوت فيها يقدم الاعلى ثم
شرح في العصبية بغيره فقال ويصير عصبية بغير البنات بالابن وبنات الابن
بابن الابن وان سفلوا والاخوات لابوين اولاب باخيهن من اربع ذوات النصف
والثلثين يصرن عصبية باخوتهن ولو كان ابن ابن يعصب عنه مثله
او فوقه ثم شرح في العصبية مع غيره فقال ومع غيره الاخوات مع البنات
او بنات الابن لقوله الفرصيين اجعلوا الاخوات مع البنات عصبية والمراد
في الجوين هنا الجنس وعصبية ولد الزنا وولد الملاءنة مولد الام المراد بالمولد
ما يعم المعتقد والعصبية ليعم ما لو كانت الام حرة الاصل كما بسطة العلامة قاسم
لاب لهما ويفترقان في مسألة واحدة وهي ان ولد الزنا فانه توأمه ميراث اخ لام
ولد الملاءنة يرث في توأمه ميراث الاخ لابوين ويختم العصبية بالعصبية النسبية
اي المصنف ثم عصبية بنفسه على الترتيب المتقدم لقوله صلى الله عليه وسلم الولد لأمه
كلمة النسب واذا ترك المعتقد اب مولاه فابن لابن وقال ابو يوسف رحمه الله
الستس او ترك جد امي جد مولاه واخاه فهو الجد على الترتيب المتقدم وقالا
بينهما كالميراث وليس هنا عصبية بغيره ولا مع غيره لقوله عليه الصلوة والسلام

جزو ابية الاخ

بابوين واب

الاخ لاب فقط

يرث

بابوين واب

قوله فلها
فيكون ثلثها ربعا بالنظر الى جميع
الماله قبل فرض احدها وسمى
ثلثا ثلثا ثلثا كما اعتد رحمه الشارع

تقرآن في اولي
اي فصل الحالت في شخص
عليه الرحم
نار

ای الامامین

قوله كالأربعين هذا إذا كان بعد الحقة
عن الميت بدرجة واحدة وأما إذا
بعد بدرجتين كاب الأب فإنه
يرث معه أبويته أم أب الأب
التي هي زوجة الجد المذكور وأم
أقر الأب التي هي أم زوجة أب الأب
على هذه الصورة بعد عنه ثلاث
درجات يرث معه ثلاث أبويات ميتة
على هذه الصورة كما إذا ماتت
ميتة

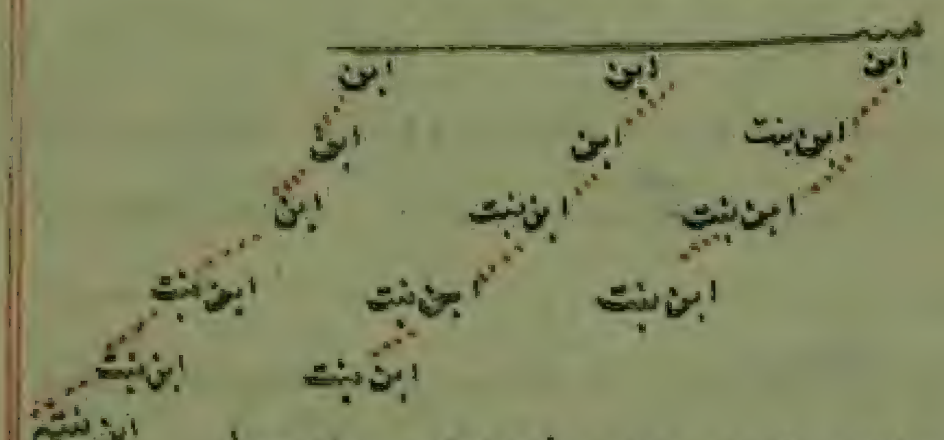
هذه.

وہذا
اب...ام
اب...ام
اب...ام

اب
اب
اب
اب

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰



فالعليا من الفريق الاثني لا يوازيها احد فلها النصف والوسطى
من الفريق الاولي يوازيها العليا من الفريق فيكون لها السدس كلمة الثلثين والثلثي
الشفقيات الا ان يكون مع واحدة منهم غلام فيعقبها ومن يجاذبها ومن فوقها
صمن لا تكون صاحبة فرض وسقط الشفقيات ولماخذ ابن عمر كن الخنثى التي لا

المستفلسات الا ان يكون مع واحدة منهن علام ينعصها ومن يجاذبها ومن فوقها
صوت لا يكون صاحبة فرض وسقط الشفقات وماخذ من غير كنه الخفية التي لا تتبين

فكان لسات البر والبحر
سنة النصف الواحدة
والنصف الثاني من النصف
والنصف مع الاذن
والنصفية الواحدة
والنصف الثاني من
والنصفية من الاذن
يكون مع ذلك
في الاذن
في الاذن

كانت مطلة
كانت نخوة
وهذه ايتل مقبرتين
حيث اخذنا الاستدس
مع العلاء والوسطى بينهم
النصف والوسطى بينهم
في الفريق الاقل الذي اخذت
لا تقصير عصبية وهي العليا
التي ذات سهم فارما تأخذها

لهذا الولد الذي طالت فيه
فانه هناك امرأة اخرى قد كان
ذو الاخرى ام ام اب الميت
فهى ذات قرابة فيها
المراثمة جدات في مرتبة
واحدة فاذا احقها
فقد وجدت ذات
قرابتين مع ذات
قرابة واحدة
على الطريقة

لا يعصب واذا استعمل
 الاخوات لا يوبن الثلاثين سقط
 الاخوات لا اب الا ان يكون معهن
 اخ لا ب فيعصبهن ولا يعصبهن
 بن الا ب
 عبد الرحمن
 بالمرحوم
 عبد الله

ولا تقصير عصبية وهي العليا
والوسطى منهم
والغالب الفاني

این محرم

[illegible]

کتابخانه رضویہ
لاہور

[illegible]

٩٠ وتوافق العددين في جزء النصف ونظامه ان لا يقع اتساعا الاكثر والاكثور في هذا التعريف هو

وكان للشيخ عليه الرحمة يأخذ القصة
الاصيلة القصة يأخذ القصة
سماحة

في خمسة مسئلة منه يرد عليه يكن خمسة فني حق الزوجات من الاربعين واثني عشر سهم كل فريق
من يرد عليه وهي اربع البنات وسهم للجدات فيما بقي اي في السبعة الباقية من مخرج فرض من
يود عليه يكن البنات ثمانية وعشرون والجدات سبعة واستقام فرض كل فريق لكنه
احاد كل فريق فصحة بالاصول السبعة الاتبه في باب المخرج بقية من الف واربعاء والعين
وتصح الاول من ثمانية واربعين ولا خشية الاطالة لا وسعت الكلام هذه والله تعالى اعلم **باب**
توزيع ذوي الارحام هو كل قريب ليس بفري سهم ولا عصبه
فوق قسم ثالث حينئذ ولا يورث مع ذي سهم ولا عصبه سوى الزوجين لعدم ارثه عليهما
كياخذ المنفرد جميع المال بالقرابة ويحجب اقربهم الا بعد كترتيب العصباء فهم اربعة اصناف
جزء الميت ثم صله ثم جزؤ ابويه ثم جزؤ جدتيه وحينئذ يقيم جزؤ الميت ثم
اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفلوا ثم اصله وهم الجد الخامس والجدات الخامس
وان علوا ثم جزؤ ابويه وهم اولاد الاخوات لابوين اولاد واولاد الاخوة والاخوات ثم
وبنات الاخوة لابوين اولاد وان نزلوا ويقدم الحق عليهم خلافا لما تم جزؤ جدتيه
او جدتيه وهم الاحوال والخالات والعمات ثم وبنات الاعمام واولاد هؤلاء ثم عمت الاباء
والامهات واخواتهم وخالاتهم واعمام الاباء وامهات امهات واولاد هؤلاء وان
يعودوا بالعلو السفل ويقدم الاقرب في كل صنف واذا استواء في درجة واحدة
المهية تقدم ولد الوارث فلما اختلفت فلقرابة الاب والجدان والقرابة الام **الثالث**
الثلاث وعند الاستواء فان اتفقت صفة الاصول في المذكورة او الاثني عشر اعتبر ابناء
الفروع اتفاقا واما اذا اختلفت الفروع والاصول كينت ابن بنت وابن بنت بنت اعتبر ابناء
رحمته في ذلك الاصول وقسم المال على اول بطن اختلفت بالمذكورة والاثنى عشر وهو
البطن الثاني وهو ثلثت وبنات بنت فتمت رحمة اعتبر صفة الاصول في البطن الثاني
مسئلتنا نقسم عليهم اثلاثا واعطي من الفروع نصيب امه فخير فيكون ثلثه لبنت
ابن البنت نصيب ابوها وثلثه لابن بنت البنت لا في نصيب امه وقامه في التراجية وبناتها
وهي اعجز الفروع فقط لكن قول محمد رحمه الله اشهر الروايتين يعني اني صنفه رحمه الله في جميع
الارحام وعليه الفتوى كما في شرح التراجية صنفها وفي الملتقى ويقول في قوله رحمه الله يعني سبيل
تولي بنت شقيق وابن بنت شقيقة كيف تقسم فاجبت بانهم قد شرطوا عند الفروع في الاصول

لا يفرحون
 وفقدوا
 يقدم الولاد
 الاخوة
 والاشراف
 وما عطف
 على الجدة
 عيسى بن
 عيسى بن
 عيسى بن
 عيسى بن

وان السكون
في الهمزة
فان السكون
في الهمزة
فان السكون
في الهمزة

تصنيف
القصص
والأخبار
الخاصة
بالحسين

[illegible]

ولا منافاة لان اقله اثنان

تصير الشقيقة لشقيقتين فيقسم المال بينهما نصفان ثم يقسم نصف الشقيقة بين
اولادها اثلاثا **فصل في الزنى والحرق**
وغیرهم ولا تورث بین الزنی **والحرق** الا اذا علم ترتیب المرق فیرث المتأخر
فلو جعل عينه اعطى كل بالیقین ووقف المتأخر فيه حتی یبتین اویسطلو الشرح یجمع
قلت واثرة المصنف علیه رحمه الله کن نقل عن فضو الشرح مع ما لم یجد علیه رحمه الله لو
مات احدهما ولم یدر ایهما یجعل كانا ماتا معا التحق التعارض بينهما وهو مخالف
مرفق بقدره واذ انکم ترتیبهم یقسم مال کل من علی ذمته الا حیاء واذ لا تورث بالشد
والکافر یرث بالنسب والسبب کالمسلم ولو اجمع له قرابتان لو تفرقتا فی شخصین
حجب احدهما الآخر فانه یرث بالیسب وان لم یحجب احدهما الآخر یرث بالقرابین
عندنا کما قد مناه ولا یرثون بانکحة مستحالة عندهم ای یستحلونها اکثر زوج حیوة ام
لان النکاح الفاسد لا یوجب التوارث بین المسلمین فلا یوجب بین الجوس کذا فی الجوهر
قال وکل نکاح لو اسلما یقران علیه یتوارثان وما لا فلا انتهی صححه فی الظهور
یرث ولدان واولاد اللعان بجهة الام فقط لما قد مناه فی العصبية لانه لا یلها ووقف
للحل خط ابن واحد وابنت واحدة ایها کان اکثر وعلیه الفتوى لانه الغالب وکفیلا
احتیاطا کما لو ترک ابوين وبنات ذو جهة حبلی فان المسئلة من اربعة وعشرين ان فرض
الحل ذکر او تقول سبعة وعشرين ان فرض انثى لاق البناتین الثلثین **قلت**
هذا علی کون الحمله الحیة والا فمثله کثیرة کما لو ترک ذوا واما حبلی فلزوج **قلت**
وللام الثلث وللحل ان قد ذکر السدس لانه عصبة فیکفر انثى لیفرض لالنصف
لثمانية کما یخفی **قلت** ولم ار ما لو کان علی احد التقديرین یرث وعلی الآخر لا یرث
واخوین لام فان قد ذکر الم یق شی فیسفی ان یقر دانثی وتقول ان التسعة ایضا
وفي الوهابية • وحاملة ان ثلث بان فلم یرث • ولان ولدت بنتا لها الثلث •

فصل في المناسبة مات بعض الورثة قبل القسمة للمتركة فماتت
المسئلة الأولى واعطيت سهام كل وارث ثم الثانية اذا اتحدوا كأن مات
عن عشرة بنين ثم مات احد منهم فان استقام نصيب الميت الثاني على تركته
وهي نعمت فان لم يستقم فان كان بينه وبينه ومسئلة هو فقرة صوبت وفق التصحيح كل

قوله عنهم فانه يقسم اليها
 قسمه واحدة اخلا فائدة في
 تكرارها سيك
 قوله فانه يقسم اليها
 قسمه واحدة اخلا فائدة في
 تكرارها سيك

[illegible]

فقله كرتيههم جعلوا كانهما تاتو
الحكم اذا الشبهة اوله وآخره
شرح كافى

بالبرهان كما اذا اجمعوا على ان
الشيء كان في الماضي

لا تعجب الاخرى
ما لم تاتي به
الماء
لا تعجب الاخرى
ما لم تاتي به
الماء

شرح ملحق
نصف ولام
نوع من النوع

المسألة الثانية

هذه القصة مشهورة وأما القصة التي في
الكتاب فمذكورة في كتابي
في الجور كما انترجم ابنته فولدت منه ثم تزوج
هذا المصنف وهي اخته لآبيرة فان هذا الكتاب
بالطبعة الأولى

في كل مسألة من مسائل التبعين
فإن كان الزوجان متساويين
فإن كان الزوجان غير متساويين
فإن كان الزوجان متساويين
فإن كان الزوجان غير متساويين

مسألة مات زوجة
زوجها وابن بنت
بنات ابنتها

زوج	ابن	بنات
١٠	٢	١
١٤	١	١
١٤	١	١

مسألة مات زوجة
زوجها وابن بنت
بنات ابنتها

زوج	ابن	بنات
١٠	٢	١
١٤	١	١
١٤	١	١

مسألة مات زوجة
زوجها وابن بنت
بنات ابنتها

زوج	ابن	بنات
١٠	٢	١
١٤	١	١
١٤	١	١

قوله موافقة أي موافقة الستة
الثانية بالنصف

في كل مسألة من مسائل التبعين
فإن كان الزوجان متساويين
فإن كان الزوجان غير متساويين
فإن كان الزوجان متساويين
فإن كان الزوجان غير متساويين

التصحيح الأول ولا يكن بينهما موافقة بل مبينة صوبت كل الثاني في كل الأول
يحصل مخرج المسئلتين فنصوب سهام ودرت الميت الأول في المصوب
أي في التصحيح الثاني وفي دفعة وسهام ودرت الميت الثاني في كل ما في يده
وفي دفعة من التصحيح الأول وإن كان فيهم من يرث من الميتين صوبت نصيبه
نصيبه من الأول في الثاني أو دفعة ونصيبه من الثاني فيما في يده الميت الثاني
أو دفعة ولومات ثالث قبل القسمة جعل المبلغ الثاني مقام الأول وجعل
مقام الثانية في العمل وهكذا كل مات واحد تقيم مقام الثانية والمبلغ
الذي قبله مقام الأول إلى ما لا يتناهى وهذا علم العمل فلا تغفل انتهى وقد تعلق علم

باب الخاب

والفرض المذكورة في القرآن نوعان الأول
ونخرج كل كسرية كالأربع من أربعة النصف
من ثمانية والثاني الثلث والثالثان كلاهما من ثلثة والسادس من ستة على التضعيف
والتضعيف فتقول مثلاً الثلث والثلثان ضعفان وتقول النصف والنصف نصفان
نصفه قلت وأخبرنا أن تقول الربع والثلث ونصف كل وضعفه
جاء في المسئلة من هذه الفروض أحد فخرج كل فرض منفرد سيمثلها النصف كما
وإذا جاء مثني أو ثلاث وهما من نوع واحد فكل عدد يكون فخرج الجزء فذلك العدد
أيضاً يكون فخرجها الضعفة واضعافه كالستة هي مخرج للثلثين وضعفه
ولضعف ضعفه فإذا اختلط النصف من النوع الأول النوع الثاني أي
الثلثة الأخرى وبعضها فإذا كان في المسئلة نصف وثلثان وثلث وسدس
كزوج وشقيقتين وأختين لأم وأم فمن ستة لتوكهما من ضرب اثنين في
ثلثة أو اختلط الربع من النوع الأول بكل الثاني أو ببعضه فإذا كان في المسئلة
ومن ذكر فمن اثنين عشر لتوكهما من ضرب الأربعة في ثلثة موافقة الستة بالنصف
أو اختلط الربع من النوع الأول بعض الثاني وأما بكله فغير متصور إلا على رأي من سخط
أو في الوصايا فليحفظ فمن أربعة وعشرين كزوجتين وبنتين وأم لتوكهما من ضرب
الثمانية في ثلثة لما قدمنا موافقة الستة بالنصف ولا يجمع أكثر من أربع فرض في
واحدة ولا يجمع من أصحابها أكثر من خمس طوائف ولا ينكر على أكثر من أربع فرق وإذا

الانكسار

الانكسار سهام فربما عليهم ضربت عددهم في أصل المسئلة وعولها إن كانت عائلة
كأمراة وأخوين المودة الأربع يبقى لها ثلثة لا تستقيم ولا توافق فاصوب اثنين
أربعة فتصح من ثمانية وإن عولها مع غيرها من عددهم فاصوب وفق عددهم
أصل المسئلة وعولها كأمراة وست أهوة فلهن ثلثة توافقهم بالثلث فاصوب
في أربعة فتصح من ثمانية أي فان انكسارهم فربما أكثر عددهم فاصوب وفق عددهم
في أصل المسئلة وعولها كثلث بنات وثلثة أعمام فتكتب بأصل المسئلة فاصوب ثلثة
في أصل المسئلة تكن تسعة منها تفتح وإن انكسر على ثلثة فوق أو أربع فالحل المشاركة
أو لا بين السهام والأعداد ثم بين الأعداد والأعداد ثم فعل كما فعلت في التبيين
في المداخلة والمخالطة والموافقة والمبينة فما حصل سمي جزأ السهم فاصوب في أصل
المسئلة أشار إليه بقوله وإن دخل بعض الأعداد في بعض كاربعة زوجات وثلث
جذات وأنتي عشر صوبت أكثر الأعداد لتداخلها في أصل المسئلة وهو اثنا عشر كلف
مائة وأربعة وأربعين منها تفتح وإن وافق بعضها بعضاً كاربعة زوجات وخمس عشر
جذات وثمان عشر بنتاً وستة أعمام فربما وفق أحد لها أحد الأعداد في جميع
الأخر والخاب في الثالث أن وافق في جميعه ثم الأربع كذلك ثم التجميع وهو جزأ
السهم وهو في مسئلتنا مائة وثمانون في أصل المسئلة وهو هنا أربعة وعشرين يحصل
الأق وثلثاثة وعشرون منها تفتح وإن تباينت أعداد رؤس من انكسر عليهم سهامهم
كما مر اثنين وعشر بنات وست جذات وسبعة أعمام فربما وفق أحد لها أحد الأعداد
في جميع الثاني والمخالف في جميع الثالث والمخالف في جميع الرابع يحصل فيه السهم وهو هنا
وعشرة لتوافق رؤس البنات والأحقاق لسهامهم بالنصف فاصوبها في أصل المسئلة
أربعة وعشرون يحصل خمسة الآتي وأربعون ومنها تستقيم وإذا ردت معرفة التماسك
والتداخل والتوافق والتباين بين العددين هذه مقدمة يتخلل إليها في تقسيم التركة
فما تال العددين كون أحدهما منسأ والأخر كثلثة وثلثة وتداخل العددين المختلفين
بأحد امرين على ما هنا أمّا بان يعد أقليهما الأكثر أي يفنيه أي يكون أكثر العددين منقسماً
الأقل قسمه صحيحاً بلا كسر قسمه الستة على ثلثة أو اثنين وتوافق العددين أن لا يعد
لا يفني أقليهما الأكثر لكن يعدلها عدد ثالث كالثمانية مع العشرين يعدلها أربعة

قوله أحد هذا هو الثاني
في دفع العشرة وهو
خمس مبالغ عشرة
فاصوبها في دفع
الستة وهو ثلثة
بمبلغ ثلثين وهي
في سبعة يسلم
ما لثان وعشر

في كل مسألة من مسائل التبعين
فإن كان الزوجان متساويين
فإن كان الزوجان غير متساويين
فإن كان الزوجان متساويين
فإن كان الزوجان غير متساويين

رحمة ربه وعفو عبد الله ابن المحرم الشهيد الحاج عبد الرحيم حبي
المعروف بالبقى ليلة الجمعة في الخامس والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة
الف وهاية وسبعين وجعله الله مباركا ميمونا لصاحبه ونسلك ربنا
ان يمن علينا وعليه بتسهيل عباداته والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى اله واصحابه والتابعين
امين والحمد لله رب
العالمين

۷۵۰ مجلس	۶۴۰ مجلس	۱۲۰ مجلس	۳۴۰ مجلس	۴۴۰ مجلس	۴۴۰ مجلس
۷۱۰ مجلس	۶۱۰ مجلس	۶۱۰ مجلس	۱۲۰ مجلس	۱۲۰ مجلس	۸۵۰ مجلس
۷۰۰ مجلس	۸۰۰ مجلس	۱۱۰ مجلس	۱۱۰ مجلس	۱۱۰ مجلس	۱۱۰ مجلس
۷۶۳ مجلس	۶۶۳ مجلس	۱۰۰ مجلس	۴۰۰ مجلس	۴۰۰ مجلس	۴۰۰ مجلس
۱۶۳ مجلس	۴۶۳ مجلس	۳۶۳ مجلس	۹۶۳ مجلس	۶۶۳ مجلس	۶۶۳ مجلس
۷۸۳ مجلس	۱۷۳ مجلس	۳۷۳ مجلس	۳۷۳ مجلس	۷۷۳ مجلس	۶۷۳ مجلس
۴۷۳ مجلس	۰۷۳ مجلس	۱۷۳ مجلس	۴۷۳ مجلس	۳۷۳ مجلس	۸۷۳ مجلس

১৫৩
 ১৫৩
 ১৫৩



باب زكوة المال ٩٤	باب زكوة الغنم ٩٣	باب زكوة البقر ٩٢	باب السابعة ٩٣	كتاب الزكوة ٩٠	باب الصلوة الكعبة
كتاب الصلوة ١٠١	باب صدقة الفطر ١٠٠	باب المصروف ٩١	باب الفطر ٩٧	باب الزكاة ٩٠	باب الغاشية ٩٥
باب القرآن ١١٨	فصل في الاهرام ١١٣	كتاب الحج ١١١	باب التمتع ١٠٩	فصل في العوارض ١٠٧	١
كتاب النكاح ١٢٧	باب الحدود ١٢٥	باب الحج ١٢٤	باب الاخصار ١٢٤	باب الجنائيات ١١٩	باب الترتيب ١١٩
باب القسمة ١٤٤	باب نكاح الكفار ١٤٣	باب نكاح الرقيق ١٤٠	باب المهد ١٣٥	باب الكفارة ١٣٤	فصل المحرمات ١٣٨
باب الطلاق ١٥٤	باب الكفارات ١٥٣	باب طلاق تيمم المدفوعة ١٥٢	باب الطرح ١٤١	كتاب الطلاق ١٤٧	باب طلاق ١٤٢
باب الخلع ١٦٨	باب الرخصة ١٦٤	باب طلاق المريض ١٦٢	باب التخيير ١٥٧	فصل في المشقة ١٥٦	باب الامور باليد ١٥٦
فصل في المحارم ١٨٠	باب العدة ١٧٧	باب الامور ١٧٦	باب اللعان ١٧٤	باب الكفارة ١٧٣	باب الظهار ١٧١
باب الخلع ١٩٨	باب عتق المقصود ١٩٦	كتاب العتق ١٩٣	باب النفقة ١٨٦	باب النفقة ١٨٤	فصل في عتق ١٨١
باب العتق ٢٠٧	باب العتق ٢٠٦	كتاب الامان ٢٠٣	باب الاستتار ٢٠١	باب التخيير ٢٠٠	باب الحق على جعل ١٩٩

باب التولي
١٣١

باب الاملا
١٦٦

ما يختلف به كما سيجي ولو أجر بأكثر تصدق بالفضل إلا في مسئلتين إذا أجرها
 بخلاف الجنس أو أصل فيها شيئاً ولو أجرها من المجرى لا تصح وتنفسخ الأجرة
 في الأصح بخرم مهرباً للموهبة وسيجي تصحيح خلافه فتنبه وتصح أجرة الأرض
 للزراعة مع بيان ما يزرع فيها أو قال على أن يزرع فيها ما شاء لئلا تقع
 المنازعة والأرض فاسدة للجهالة وتنقلب صحيحة بزرعها ويجب المستى
 والمستأجر الشرب والطريق ويزرع ذرعين رباعاً وخريفاً ولو لم يمكن
 الزراعة للحالة لاحتياجها لسقي أو كيان أمكن الزراعة في مدة العقد
 جائز والآلة وتماه في القنية أجرها وهي مشغولة بزرع غيره أن كان بحق لا يجوز
 الأجرة لكن لو حصده وسلمها انقلبت جائزة ما لم يستخصد الزرع فيتمون
 ويؤمر بالحصاد والتسليم به يفتى بزيادة إلا أن يؤجرها مضافة إلى المتقبل
 فيتموز مطلقاً وإن كان الزرع بغير حق صححت لا مكان التسليم بغيره على
 قلعه أدرك أوله فتاوى قارئ الهداية وفي الوهبانية تصح أجرة
 الدار المشغولة يعني ويؤمر بالتفريغ وابتداء المدة من حين التسليم
 وفي الأشياء استأجر مشغولة وفارغاً صح في الفارغ فقط وسيجي في
 المتفرقات وتصح أجرة أرض البناء والغرس وسائر الانعاعات كبطح
 أجر وخذف ومقيل ومراحاً حتى تلزم الأجرة بالتسليم أمكن زرعه
 أمر لا يجوز فإن مضت المدة قلعه وسلمها فارغة لعدم نهايتها إلا أن
 يغرم له المجرى قيمته أي البناء والغرس مقلوعاً بأن تقوم الأرض بهما
 وبدنهما فيضمن ما بينهما اختياراً ويتملكه بالتصحب عطف على يغرم
 لأن فيه نظراً لها قال في البحر وهذا الاستثناء من لزوم القلع على المستأجر
 فإذ انتبه لا يلزمه القلع لو رضي المؤجر بدفع القيمة لكن إن كانت تنقص
 يملكها جبراً على المستأجر ولا تبرصاه أو يرصني المؤجر عطف على يغرم
 بتركه أي البناء والغرس فيكون البناء والغرس لهذا والأرض لهذا وهذا الترتيب
 أن باجر فأجرة والآفة أجرة فلهما أن يؤجرها لثالث ويقسم الأجر على
 قيمة الأرض بلا بناء وعلى قيمة البناء بلا أرض فيأخذ كل حصته فيجزي

وقف وقف القنية بئى الدار المسئلة بلا اذن القيم ونزع البنايضة
 بالوقف يحجر القيم على دفع قيمته للبائى الى آخره ولو استأجر ارض وقف
 وغرس فيها وبئى ثم سميت مدة الاجارة فلم استأجر استبقاؤها
 باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو اجد الموقوف عليهم الاقلع
 ليس لهم ذلك كذا في القنية قال في البحر وبهذا تعلم مسئلة الارض المحتكرة
 وهي منقولة ايضاً في اوقاف الخصاف والرتبة لعدم نهايتها كالشجر
 فتقطع بعد مضي المدة ثم المراد بالرتبة ما يبقا اصله في الارض ابداً واما
 يقطع ورقه ويباع أو زهره واما اذا كان له نهاية معلومة كما في العجل
 والجوز والبادجنان فينبغي ان يكون كالزراع يترك باجر المثل الى نهايته
 كذا حرك المصنف عليه الرحمة في حواشي الكفر وقواه بما في معاملة الخاتمة
 فيلحفظ **قلت** بقى لوله نهاية معلومة لكنها بعيدة طويلة
 كالغصب فيكون كالشجر كما في فتاوى المحلى فيلحفظ بقية والزراع يترك
 باجر المثل الى ادراكه رعاية للجانبين لان له نهاية بخلاف موت احرها
 قبل ادراكه فانه يترك بالمسقى على حاله الى الحصاد وان انفسخت
 الاجارة لان ابقائه على ما كان اولى ما دامت المدة باقية اما بعوها
 فباجر المثل ويلحق بالمستأجر المستعير فيترك الى ادراكه باجر المثل
 واما الغاصب فيؤمر بالقلع مطلقاً لظلمه ثم المراد بقوله يترك الزرع
 باجر اى بقضاء او بعقد حتى لا يجب الاجر الا باجرها كما في القنية فيلحفظ
 بحر وتصح اجارة الدابة للركوب والحمل والثوب للبسة تصح اجارة الدابة
 ليجبها اى لا جل ان يجعلها جنسية بين يديه ولا يركبها ولا تصح اجارتها
 ايضاً لاجل ان يربطها على باب داره ليراها الناس فيقولوا له او لجل ان يزين
 بيته او حانوته بالثوب لما قد منان هذه منفعة غير مقصودة في العين
 واذا افسدت فلا اجر وكذا لو استأجر بيتاً ليصلى فيه أو طيباً ليشمه وكتبا
 ولو شغل ليقراه او مصحفاً شرح وهبانية وان لم يقيد بها براكب ولا بلسان
 وراكب من شاء وتعين اول ركب ولا يسر ولو لم يبين في ركبها فسدت للجهالة

وتنقلب

وتنقلب صحبة ركوبها وان قيد براكب او لا يسر فخالف ضمن اذا عطبت ولا اجر
 عليه وان سائر بخلاف ما نوت فقد فيه حد امثلاً حيث يجب الاجر الا سائر
 لا ربه لما سئل تبين انه لم يخالف وان لا يوهن الدار كما في الغاية لا قطع
 الضمان منقطع ومثله في الحكم كل ما يختلف بالمستعمل كالفسطاط وفيما لا يختلف
 به بطل تقييده كما لو شرط سكنى واحده ان يسكن غيره لما مر ان التقييد غير
 مفيد وان سمي نوعاً وقوداً ككر بئر له حمل مثله واخف لا اضر كالمخ والاصل
 ان من استحق منفعة مقدرة بالعقد فاستوفاهها او مثله او ودونها جاز ولو
 اكثر لرجز ومنه تحيل وزن البئر قطناً لا شعيراً في الاصح ولو اردف في سمسك
 بنفسه وعطبت الدابة يضمن النصف ولا اعتبار للشغل لان الادنى غير موزون
 وهذا اذا كانت الدابة تطبق حمل الاثنين والا فالكمل بكل حال كما لو حملته
 الركب على عاتقه فانه يضمن الكمل وان كانت تطبق حملها لكونه في مكان
 واحد وان كان الرديف صغيراً لا يستمسك يضمن بقدر ثقله كحمل شئاً آخر
 ولو لم يملك صاحبها كولد الناقة لعدم الاذن وليس المراد ان الرجل يوزن
 بل ان يسئل اهل الخبة كم يزيد ولوركب على موضع الحمل ضمن الكمل لما مر وكذا
 لو لبس ثياباً كثيرة ولو ما يلبسه الناس ضمن بقدر ما زاد يجتبي واذا اهككت
 بعد بلوغ المقصد وجب جميع الاجر لركوبه بنفسه مع التقييد اى بالنصف
 القيمة لركوب غيره ثم ان ضمن الراكب لا يرجع وان ضمن الرديف رجع كاستئجار
 والالة قيد بكن منها عطبت لانها لو سلمت لزم المسقى ويكون اردفه لانه
 لو اتعده في السرج صار غاصباً فلا اجر عليه بجر عن الغاية لكن في السراج
 عن المشكل ما يخالفه فليست مثل عند الفتوى كيف وفي الاشياء وغيرها
 ان الاجر والضمان لا يجتمعان واذا استأجرها ليجل عليه مقدار الحمل عليها
 التزم منه فعطبت ضمن ما زاد الشغل وهذا اذا حملها المستأجر فان حملها
 صاحبها بيده وحده فلا ضمان على المستأجر لانه هو المباشر عمداً وبات
 العمل معاً ووضعها عليها وجب النصف على المستأجر بفعله وهذا في ان يبا
 يجتبي ولو كان البئر مثلاً في جوفين وحمل كل واحد منها حلقاً اى وعاءاً وكل

يجب

مثلا وحده ووضعه عليها معا او متعاقبا لا ضمان على المستاجر وكل
ويجعل حمل المستاجر ما كان مستحقا بالعقد غاية ومفاده انه لا ضمان
على المستاجر سواء تقدم او تأخر وهو الوجه ومن ثم عرفت لنا عليه
على خلاف ما في الخلاصة كذا في شرح المصنف عليه رحمه **قلت**
وما في الخلاصة هو ما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله وكذا لا ضمان
لوحمل المستاجر ولا ثم ردت الآية وان حملها اولاً ثم المستاجر ضمن
نصف القيمة انتهى فتنبه وهذا اي ما مر هو الحكم اذا كانت الآية
المستجرة تطبق مثله اما اذا كانت لا تطبق فجميع القيمة لازم على المستاجر
زبني ويوجب عليه كل الجهر الاجر للحمل والضمان للزيادة غاية واذا
بالزيادة انها من جنس المستمى فلو من غيره ضمن الكل كما لو حمل المستمى حماره
ثم حمل عليه الزيادة وحدها بخر قال ولم يضره ان لا يجره اذا سلمت لظهور
المسمى فقط وان حمل المستاجر ان منافع الغصب لا تضمن عندنا ومنه علم
حكم المكاري في طريق مكة وضمن بضربها وبكسها بلجامها لتقيده الاذن
بالسلامة حتى لو هلك الصغير بضرب الاب او الوصي للتأديب ضمن لوقوع
بخره وتعييرك وقال لا يضمنان بالمتعارف وفي الغاية عن القيمة الا في مجموع
الامام لقوله لا يضمن بسوقها اتفاقا وظاهرا هديته ان للمستاجر الضرب
للاذن العربي واما ضربه دابة نفسه فقال في القنية عن ابي حنيفة
رضي الله عنه لا يضربها صلا ويخاصم فيما زاد على التأديب وضمن بخره
الشرح ووضع الايكاف سواء وكفه بمثله اوله وباله سراج بما لا يشرح هذا
الحمار بمثله جميع قيمته ولو بمثله او اسرها مكان الايكاف لا يضمن الا اذا
زاد وزنا فيضمن بحسابه ابن كمال كما يضمن لو استأجرها بغير بلجام فالجها
بلجام لا يلزم مثله وكذا لو ابدله لانه لا يمتثل بالبلجام وغيره غاية
او سلك طريقا غير ما عينه المالك وتفاوتا بعد او عرا او خوفا بحيث
لا يسلكه الناس ابن كمال او حمله في البحر اذا قيد في البر مطلقا سلكه الناس
اولا لخطر البحر فلو لم يقيده بالبر لا ضمان لا ضمان وان بلغ المنزل فله الاجر

الحصول

لحصول المقصود وضمن بذر رطبة وقدر ما يتر ما نقص من الارض لان
الرطوبة اضر من البر ولا اجر له غاصب الا فيما استثنى كما سيجي قيد بذر
الا ضرة لانه لا يقل ضرة الا يضمن ويجب الاجر وضمن بخياطته وامر بيمين
قيمة ثوبه وله اي لصاحب الثوب اخذ القبا ودفع اجر مثله لا يجاوز
المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة وكذا اذا خاطه سراويل وقول امر
بالقبا فان الحكم كذلك في الامور فتقيد القدر بالقيمة اتفاقا وضمن بصيفه
اصفر وقدر ما يجره قيمة ثوب ابيض وان شاء المالك واعطاه ما زاد الصبغ
فيه ولا اجر له ولو صبغ رد ثوبا لم يكن الصبغ فاحشا لا يضمن الصباغ
وان كان فاحشا عند اهل قريته يضمن قيمة ثوب ابيض خلاصة **فروع**
قاله للخياط اقطع طوله وعرضه وكمته كذا فجاء ناقصا ان قد
اصبغ وخوه عفو وان اكثر ضمنه قال ان كفا في قيمه فاقطعه بلدهم
وخطه فقطعه ثم قال لا يكفينك ضمنه ولو قال ايكفيني قيمه فقال ثم
فقال اقطع فقطعه ثم قال لا يكفينك لا يضمن نزل الحال في مفارقة وله
يدخل حتى يفسد المال بسرقة او مطر ضمن لو السرقة والمطر غالبا خلاصه
وفي الاشياء استعان برجل في السوق لبيع متاعه فطلب منه اجرا
فالعبرة لعادتهم وكذا لو ادخل رجلا في خانوته ليعمل له وفي الدار
دفع علامة وابنه لحائك مدة كذا ليعمله النسيج وشرط عليه كل شهرا
جاز ولزم يشترط فبعد التعليم طلب كل من المعلم والمولى اجرا من الاجر
اعتبر عرف البلدة في ذلك العمل وفيها استأجر دابة الى موضع فجاوز
بها الى آخر ثم عاد الى الاول فعطيت ضمن مطلقا في الاصح كما في العاديه
وهو قولها واليه رجع الامام كما في مجمع الفتاوى وفيه خوفا للمكاري
فراجع واعاد الحمل للحمل الاول لاجر له وينبغي ان يجبر على العادة وفيه
دفع ابريسا الى صباغ ليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغه ورده على فلم
يرده ثم هلك ضمان وفيه سئل طهيرا لدين عمن استأجر رجلا ليعمله
في الضيعة فلما خرج نزل المطر وامتنع بسببه هل له الاجر قال الاستأجر

دابة ليحياها كذا غرضت فحلها دونه من المستكوي الرجوع بحصته قال
لانه رضى بذلك استأجر رحي فمصلحة الجيران عن الظن لتوهين البناء
وحكم القاضي بمنعه هل تسقط حصته مدة المنع قال لا ما لم يمنع
حسنا من الظن استأجر حتما ما سنة ففرق مدة هل تجب كل الاجرة
قال انها تجب بقدر ما كان منتفعا وفي الوهبانية

ويسقط في وقت العارة مثلها لو انفق بعض الدار فلهدم يحرق
وخالف في قدر العارة امرا يقدم فيها قوله لا المحرق

قلت ومفاده رجوع المستأجر ما ثبت على المؤجر بجزء الامر لا في
تنويعه بلوغة فلا بد من شرط الرجوع ولو خربت الدار سقط كل الاجر
ولا تنسخ به ما لم يفسخها المستأجر بخضرة المؤجر هو الا ما اذا انبت
لا خيار له وفي سكتي عرصتها لا يجب الاجر قاله ابن الشحنة عليه الرحمة

قلت وفي نفيه نظر ولعله اريد المستقبي اما اجرة المثل او حصته
العصة فلا مانع من لزومها فتأمل وسيجي في نسخها ما يفيد تنبيه

استأجر حتما وشرط خط اجرة شهرين للعطلة فان شرط خطه فقد العطلة
صح بترازيه اجرة التيجن والتجان في زماننا يجب ان يكون على رتب الدين
خزانة الفتاوى انقضت مدة الاجارة ودبت الدار غائب فسكن

المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراهة هذه السنة لانه لم يسكنها
وجه الاجرة وكذلك لو انقضت المدة والمستأجر غائب والدار في امراته
لان المرأة لم تسكنها باجرة اجرد ارضه كل شهر يكذا فكل الفسخ عند تمام
الشهر فلو غاب المستأجر قبل تمام الشهر وترك زوجته ومتاعه

فيها لم يكن للآجر الفسخ مع المرأة لانها ليست بخضم والحيلة اجارتها
لاخر قبل تمام الشهر فاذا اتت تنسخ الاولى فتنفذ الثانية فتخرج منها
المرأة وتسلم للثانية خاينه **باب الاجارة الفاسدة**

الفاسدة من العقود ما كان مشروعا باصله دون وصفه والباطل ما
ليس مشروعا اصلا باصله ولا بوصفه وحكم الاوله وهو الفاسد

وجوب

وجوب اجرا المثل بالاستعمال لو المستقبي معلوم بان كان بخلاف الثاني وهو
الباطل فانه لا اجر فيه بالاستعمال حقايق ولا يملك المنافع في الاجارة
الفاسدة بالقبض بخلاف البيع الفاسد فان البيع يملك فيه بالقبض
بخلاف فاسد الاجارة حتى لو قبضها المستأجر ليس له ان يؤجرها

ولو اجرها وجب اجرا المثل ولا يكون غاصبا ولا قل نقص الثانية يحرق
معزيا بالخلاصة وفي الاشياء المستأجر فاسدا لو اجر صحيحا جاز وسيجي
تفسد الاجارة بالشرط المخالف لمقتضى العقد فكل ما افسد البيع مما

من يفسد بها كجهالة ما جورا واجرة او مدة او عمل وكشرط طعام عبد
وعلف دابة ومرونة دار ومخارمها وعشرا وخراج ومونة ردة اشياء

وتفسد ايضا بالتشويخ بان يؤجر نصيبا من داره او نصيبه من دار مشتركة
من غير شريك او من احد شريكيه انفع الوسائل وعماديه في الفصل الثلاثين

واحتراز بالاصل عن الطاري فلا يفسد على الظاهر كان اجر الكل ثم قسم
في البعض او اجر لواحد فوات احدهما او بالعكس وهو الحيلة في اجارة المنافع

كما لو قسم بجواز الا اذا اجر كل نصيبه او بعضه من شريك فيجوز وجوزاه
بكل حال وعليه الفتوى زيلعي ويجزم معزيا للمفتي لكن ردة العلامة قاسم

رحم الله في تصحيحه بان ما في المفتي شاذ مجهول القائل فلا يقول عليه
قلت وفي البدايع لو اجر مشاعا يحتمل التسمية فقسم وسلم جاز لزال

المانع ولو ابطالها الحاكم ثم قسم وسلم لم يجز وتفسد بجهالة المستقبي كله
او بعضه كتسمية ثوب او دابة او مائة درهم على ان يرد لها المستأجر

لصيرورة المرونة من الاجرة فيصير الاجر مجهولا وتفسد بعدم التسمية
اصلا او بتسمية غير او خنزير فان فسدت بالآخرين بجهالة المستقبي وعدم

التسمية وجب اجرا المثل يعني الوسط منه ولا ينقص عن المستقبي بالتكليف
بل باستيفاء المنفعة حقيقة كما مر بالغاما بلغ لعدم ما يرجع اليه

ولا ينقص عن المستقبي والا تفسد بهما بل بالشرط او الشيوع مع العلم بالمستقبي
لم يزد اجر المثل على المستقبي لرضاهما به وينقص عنه لفساد التسمية والمستقبي

الذي يلي لو استأجر دارا على ان لا يسكنها فسدت ويجب ان يسكنها المثل
 بالغا ما بلغ وجله في البحر على ما اذا جهل المسمى لكن ارجعه قاضي خان رحمه الله
 في شرح الجامع الجاهل المسمى فانهم وعلى كل فلا استثناء **قلت**
 وينبغي استثناء الوقف لان الواجب فيه اجر المثل بالغا ما بلغ فتأمل
 فان اجر داره تقزيع على جملة المسمى بعبد مجهول فممكن مدة وله
 يدفعه فعليه المدة اجر المثل بالغا ما بلغ وتفسخ في الباقي من المدة
 آخرها نوتا كل شهر بكذا في واحد فقط وفقد في الباقي لجهالته
 والاصل انه متى دخل كل فيما لا يعرف منتهاه تعين ادناه واداته
 الشهر فكل فسخها بشرط حضور الآخر لا انتهاء العقد الصحيح وفي كل
 شهر سكن في اوله هو الليلة الاولى ويومها عرفا وبه يفتي صح العقد
 فيه ايضا وليس للوجر اخراجه حتى ينقضي الا بعذر كما لو عمل اجرة شهر
 فاكثركا لمسمى فيلحق بالان يسمى الكل اي جملة شهور معلومة فيصح
 لزوال المانع واذا اجرها سنة بكذا صح وان لم يسم اجر كل شهر ويسم
 سوية واول المدة ما سمى ان سمى والا فوقت العقد هو اولها فان
 كان العقد حين يهل بضم ففتح اي يبصر الهلال والمراد اليوم الاول
 من الشهر شمسي اعتبر لاهله والا فالايام كل شهر ثلاثون وقالا يتم
 الاول بالايتام والباقي بالاهلة استأجر عبدا باجر معلوم وبطعام
 لم يجز لجهالة بعض الاجر كما مر وجاز اجارة الحمام لانه عليه الصلوة والسلام
 دخل حمام الحنفية والعرف وقال عليه الصلوة والسلام ما رآه المؤمنون
 حسنا فهو عند الله حسن **قلت** والمعروف وقفه على ابن مسعود
 رضي الله عنه كما ذكره ابن حجر رحمه الله وجاز بناءه للرجال والنساء هو الصحيح
 للمحاجة بل حاجتهن اكثر لكثرة اسباب اغتسالهن وكراهة عثمان مجيء علي فيه
 كشف عورة ذيلعي وفي احكامات الاشياء ويكره لها دخول الحمام في قول
 وقيل لا لموضوعة او نفسها والمقدم ان كراهة مطلقا **قلت** وفي
 زماننا لا شك في الكراهة لتحقق كشف العورة وقدم في التفقة

لكونه

والحمام

والحمام لانه عليه الصلوة والسلام احبهم واعطى اجرة وحديث النبي عليه
 منسوخ والظن بكسر فمه من الرضعة باجر ميتين لتعامل الناس بخلاف بقية
 الحيوانات لعدم التعارف وكذا يطعمها وكسوتها ولها الوسط وهذا
 عند الامام رحمه الله لجران العادة بالتوسعة على الظن وشفقة على الولد
 ولزوجه ان يطعمها خلافا لما لاك رحمه الله لانه في بيت المستأجر لا ربه ملكه
 فلا يدخله الا باذنه والزوجه له في نكاح ظاهر اي معلوم بغير الاقرار
 فسخها مطلقا شأنه اجارتها اوله في الامم ولو غير ظاهر بان علم باقرارها
 لا يفسخها لان قولها لا يقبل في حق المستأجر والمستأجر فسخها لمجملها
 ومريضها وبجودها فجور بيتا ونحو ذلك من الاعتداد بكفرها لانه لا يفتي
 بالصبي ولومات الصبي وانظر انتقضت الاجارة ولومات ابوه لا عليها
 غسل الصبي وثيابه وصلاح طعامه ودفعته بفتح الدال اي طلبه
 بالذهن للعرف وهو مقبر فيها لا نص فيه لا يلزمها ثمن شيء من ذلك
 وما ذكره محمد رحمه الله من انه الذهن والرحمان عليها فعادة اهل الكوفة
 وهو اي ثمنه واجرة عملها على بيته ان لم يكن له اي للتصغير مال ولا فني
 ماله لانها كانت نفقة فاذا ارضعته بدين شاة او عذرة بطعام ونصت
 المدة لا اجر لها لان الصحيح ان العقد عليه هو الارضاع والقرينة
 والتقضية عنانية بخلاف ما لو دفعته لخدمته حتى ارضعته واستأجر
 من ارضعته حيث تستحق الاجرة الا اذا شرط ارضاعها على التفرغ لغيره
 عن الذخيرة ولو اجرت نفسها لذلك لقوم آخرين ولم يعلم الاقربون فارضعها
 وذرعت اثنت ولها الاجر كاملا على الفريقين لشبهها بالاجرة المشقة
 وتامه في الغاية لا تصح الاجارة لحسب التيسر ولا يأس بخاناهو
 نذوه على الاناث ولا لأجل المعامى مثل الفضا والنوح والملاهي ولو اخذ
 بلا شرط يباح ولا لاجل الطاعات مثل الاذان والجم والامامة وتعليم القرآن
 والفتنة ويفتح اليوم بصحة الاجارة لتعليم القرآن والفتنة والامامة والاذان
 ويجوز المستأجر على دفع ما قبل فيجب المسمى بعقد واجر المثل اذ لم يفكر

مدة شرح الوهبانية في الشريعة ويجيب به يفتي ويجيب على دفع
الخلوة المرسومة هي ما يهدى للمسلم على رؤس بعض الشورسيت بها
لان العادة اهراء الخلوة ولو دفع غز لا لاخر ليس فيه له بنصفه اي
بنصف الغزله واستأجر بفلا يعمل طعامه ببعضه او ثورا ليطحن برة
ببعضه فبقية فسدت في الكل لانه استأجره بجزء من عمله والاصل
في ذلك نهية عليه الصلوة والسلام عن قفيز الطمان وقومناه في
بيع الوفا والحيلة ان يفرد الاجارة او يسمي قفيز بلا تعيين ثم
يعطيه قفيزا منه فيجوز ولو استأجره ليعمل له نصف هذا الطعام
بنصفه الآخر لاجرله اصلا لصيرور شرى كما وما استشكله الزبيدي
اجاب عنه المصنف رحمه الله ووصى جوابان دلا لانه التقى عموم لها فلا
يختص عندها شيء بالعرف كما ذكره مشايخ بلخ او استأجره ليعمل له
كذا قفيز في اليوم بدينهم فسدت عند الامام رحمه الله بين العمل والوقت
ولا ترجح له أحدهما فيفرض المئذنة حتى لو قال في اليوم او على ان
تفرغ منه اليوم جازت اجاعا او رضا بشرط ان يشبهها اي يحرقها
مرتين او يكرى لها رها الطعام او يبرقنها لبقاء افر هذه الافعال
لرب الارض فلو لم يبق له يفسد او شرط ان يزرعها بزرعة ارض اخرى
لما يجي ان الجنس بانفراد يحرم النساء وقوله فسدت جواب الشرط وهو
قوله ولو دفع الى آخرة وصحت لو استأجرها على ان يكونها بزرعها
لانه شرط يقتضيه العقد ولو استأجره ليعمل طعاما مشتركا بينهما فلا
اجر له لانه لا يعمل شيئا لشريكه الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق
الاجر كراهن استأجر الرهن نه الموثق فانه لا اجر له لنفعه بملكه
وفي جواهر الفتاوى لو استأجر حماما فدخل المجرم مع بعض اصدقاؤه
الحمام لاجر عليه لاستئذاد بعض المفقود عليه وهو منفعة الحمام
المدة ولا يسقط شيء من الاجرة لانه ليس بمعلوم استأجر ارضا ولم يذكر
انه يزرعها واني شئ يزرعها فسدت الا ان يعتم بخلاف الدار لو وقع على

الشكني

الشكني كما مر واذا فسدت فزرعها فمضى الاجل عاد صحيحا فله
المستى استحسننا وكذا لو لم يمض الاجل لا ارتفاع الجهالة بالزراعة
قبل عام العقد **قلت** فلو حذف قوله فمضى الاجل
كقاضي خان في شرح الجامع لكان أولى وان استأجر حماما
لغيره **قلت** ولو لم يسم حله فله المعتاد فهلك الحمام لم يصح
لفساد الاجارة فالعين امانة كما في التصحيفة فان بلغ فله
المستى لها مرق في الزراعة فان تنازع عا قبل الزرع في
مسئلة الزراعة او الحمل في مسئلة فسخت الاجارة دفعا
لفساد اقيامه بعد استأجره دابة ثم جحد الاجارة في بعض
الطريق وجب عليه اجر ما ركب قبل النكار ولا يجب لها
بعده عند ابي يوسف رحمه الله تعالى لانه بالجرم صار غاصبا
والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد رحمه الله تعالى يجب للمستى
دبره كانه لا تولى للامام وفي الاشباه نصرا لثوب المجتهد فان
قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والنتاج اجارة لمنفعة
يجوز اذا اختلفا جنسا كاستئجار سكنى دار بزرعة ارض
واذا اختلفا لا يجوز كاجارة السكنى بالسكنى واللبن باللبس
والركوب بالركوب ونحو ذلك لما تقول ان الجنس بانفراده يجزى
النساء فيجب اجرا المثل باستثناء النفع كما مر لفساد العقد
استأجره او يحتطب فان وقت لذلك وقتا جاز ذلك **قلت**
لا ولو لم يوقت وعين الخطيب فسدت الا اذا عين الخطيب وهو
ملكه فيجوز مجتبى وبه يفتي صيرفيه **فروع** استأجر امرأة
لتخبز له خبزا للاكل لم يجز وان البيع جاز صيرفيه آجرة
دارها لزوجها فساكنها فلا اجر خا نيه واشباه **قلت**
وفي حاشيتها تنوير البصائر عن المضمرات معزيا للكبرى
قال قاضي خان هنا الفتوى على الصحة لتبقيتها له في السكنى

ليصير

وجاز اجارة الماشطة لتزوين العروس ان ذكر العمل والمدة
 بزمانه وجاز اجارة القناة والتهر مع الماء به يفتح لعموم البلدة
 مصبرات **باب ضمان الاجير**
 ضرر بين مشتركيه وخاصيته فالأقوال من يعمل لا لو كان له
 ونحوه او يعمل له عملا غير موقت كان استأجره للخياطة في
 بيته غير مقيّد بمدة كان اجيرا مشتركا وان لم يعمل لغيره
 او موقتا بلا تخصيص كان استأجره لرعي غنمه شهرا بدهم كانت
 مشتركا الا ان يقاس ولا ترعى غنم غيري وسيتم في جواهر الفتاوى
 استأجر حائك ليس له ثوبا ثم اجرا حائك نفسه في آخر التسليم
 كلا العقدين لان المعقود عليه العمل لا المنفعة ولا يستحق المشترك
 الاجر حتى يعمل كالقصاص ونحوه كقتال وحمل وملاح وذل ولغيره
 الروية في كل عمل يختلف باختلاف المحل مجتبي ولا يضمن ما هلك في
 يده وان شرط عليه الضمان كالمودع لان شرط الضمان في الامانة
 باطل كالمودع وبه يفتي كما في عامة المقبولات وبجزم اصحاب المتن فكان هو
 لا شبهة وانما المتأخرون بالصلح على نصف القيمة وقيل ان الاجير مصلحا
 لا يضمن وان بخلافه يضمن وان مستودع الحال فيقصر بالصلح عمدا
قلت وهل يجبر عليه حرر في تنوير البصائر نعم كمن تمت مائة
 في وسط البحر او البرية تبقى الاجارة بالاجير ويضمن ما هلك به كالتقوى
 الثوب من دقة وزلق الحال ونحوه التسفينة من قلة جوار المعيلة
 بخلاف الحجام ونحوه كايالي عمادير والفرق في الدار ونحوها على ان
 ما يحته صلا الشريعة فتأمل لكن قوى القسطيني قوله صلا الشريعة
 تنبيه وفي المنية هذا اذا لم يكن رتب المتاع او كيلة في التسفينة
 فان كان لا يضمن اذا لم يتجاوز المعتاد لان محل العمل غير مسلم اليه فيها
 رتب المتاع متاعه على الآلة وركبها فساقتها المكاري فغثرت فسد
 المتاع لا يضمن اجماعا **قلت** وقد مناع عن الاقضية مغزا للزبانيات

الوديعة

الوديعة باجر مصفونة فليحفظ ولا يضمن به بني آدم مطلقا من عرف
 في التسفينة او سقط من آتية وان كان بسوقه او قوده لان الادب لا يضمن
 بالعقد بل بالجناية ولا جناية لا ذن فيه وان انكسرت في الطريق
 ان شاء المالك ضمن الحال قيمة في مكان عمله ولا اجر او في موضع الكسر
 واجره بحسابه وهذا لو انكسر بصدقه والابان زحمه لتاس فانكسر فلا ضمان
 خلا فالحال ولا ضمان على حجام وبراغ اي بيطار وقصا لم يجاوز الموضع
 المعتاد فان جاوز المعتاد ضمن الزيادة كلها اذا لم يهلك المجنى عليه وان
 هلك نصف دية النفس لتلفها ما ذوت فيه وغير ما ذوت فيه فينصف
 ثم فرع عليه بقوله وان قطع الختان الحشفة وبرى المقطوع تجبر
 عليه دية كاملة لانه لما برى كان عليه ضمان الحشفة وهو عضو واحد
 كاللشاة وان مات فالواجب عليه نصفها لمصلا تلف النفس بفعلين
 احدهما ما ذوت فيه وهو قطع الجلد والاخر غير ما ذوت فيه وهو قطع
 الحشفة فيضمن النصف ولو شرط على الحجام ونحوه على وجه لا يسرى
 لا يصح لانه ليس في وسعه الا اذا فعل غير المعتاد فيضمن عمدا
 وفيها سئل صاحب المحيط عن قصاد قال له علام فصد في فقصده
 قصدا معتادا فمات بسببه قال يجب دية الحر وقمة العبد على عاقلة
 القصاد لانه خطأ وسئل عن فصد نأثما وتركه حتى مات من السيل
 قال يجب القصاص والثاني وهو الاجير الخاص ويسمى اجير وحده هو
 من يعمل لواحد عملا موقتا بالتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة
 وان لم يعمل كمن استؤجر شهرا للخدمة او شهرا لري الغنم المسمى بالاجير
 بخلاف ما لو اخذ المدة بان استأجر لري شهرا حيث يكون مشتركا
 اذا شرط ان لا يخدم غيره ولا يرعى لغيره فيكون خاصا وتحقيقه في الدار
 وليس للخاص ان يعمل لغيره ولو عمل نقص من اجرة بقدر ما عمل فتاوى النوازل
 وان هلك في المدة نصف الغنم او اكثر من نصفه فله الاجرة كاملة مادام
 يرعى منها شيئا لما مر ان المعقود عليه تسليم نفسه جوهره وظاهر

كاملة

التعليل بقاء الأجرة لو هلك كلها وبه صرح في العمادية ولا يصح ما هلك
 في يده أو بعله كتحريق الثوب من دقه إلا إذا اتحد الفساد فيضن كالودع
 ثم فرع على هذا الأصل بقوله فلا ضمان على طائر في صبي ضاع في
 يدها أو سرق ما عليه من الخلق كونهما أحيى وحيد وكذا لا ضمان
 على حارس الشوق وحافظ الخان وصح ترد يد الأجر بالتدبير في العمل
 كان خطته فارسيا فبدرهم أو روميا فبدرهمين وزمانه في الأول كذا
 بخط المصنف عليه الرحم ملحقا ولم يشرحه وسيتم في حال شيخنا الرضى عليه
 الرحم ومعناه يجوز في اليوم الأول دون الثاني كان خطته اليوم فبدرهم
 أو غدا فبنصفه ومكانه كان سكنت هذه فبدرهم أو هذه فبدرهمين
 والعامل كان مسكنت عطارا فبدرهم أو حذاء فبدرهمين والمسافة
 كان ذهبت الكوفة فبدرهم أو البصرة فبدرهمين والحمل كان حملت شيعر
 فبدرهم أو بتر فبدرهمين وكذا لو خيره بين ثلاثة أشياء ولو بين أربعة لم
 يجوز كافي البيع ويجب أجر ما وجد المنة في اختيار الزمان فيجب تخاطبه
 في الأول ما سمى وفي الغدا جرم المثل لا يزداد على درهم ولو خاطبه بعد
 غدا لا يزداد على نصف درهم وفيه خلا فربما بنى المستأجر تنورا أو كانا
 عبادة الدار أو كانونا في الدار المستأجرة واحترق بعض بيوت الجيران
 أو الدار لكان عليه مطلقا سواء بنى بأذن رب الدار أو لا لأن
 تجاوز ما يصنع الناس في وضعه وإيقاد نار لا يوقد مثله في السور
 والكائنون استأجر حمارا فضل عن الطريق أن علم أنه لا يجده بعد الطلب
 يضمن كراع ندم من قطيعه شاة فخاف على الباقي الملاك أن تبعضها لانه
 ترك الحفظ العذر فلا يضمن كرفع الوديع حالة الغريق وقاله أن كان
 الراعي مشتركاً ضمن ولو خلط الغنم أن أمكنه التمييز لا يضمن والقول له
 في تعيين الدواب بأنها لفلان وإن لم يمكنه ضمن قيمتها يوم الخطأ والقول له
 في قدر القيمة عمادية وليس للراعي أن ينزى على شيء منها بلا إذن ربها فإن
 فعل فخطبت ضمن وإن تروى بلا فعله فلا ضمان جوهرة ولا يسافر بعيد شجاره

للخدمة

للخدمة لم شقته إلا بشرط لأن الشرط أمك عليك أم لك وكذا الوعد
 بالسفر لأن المعروف كالمشروط بخلاف العبد الموصى بخدمته فإن له
 يسافر به مطلقاً لأن مؤنته عليه ولو سافر المستأجر به فبذلك ضمن
 قيمته لأنه عاصب ولا أجر عليه وإن سلم لأن الأجر والضمان لا يجتمعان
 وعند الأئمة الشافعي عليه الرحم له أجر المثل ولا يترد مستأجر من
 عبد أو صبي مجبوراً جرد دفعه إليه لأجل عمله لعودها بعد الفسخ صحته
 استحقاقاً ولا يضمن غاصب عبد ما أكل الغاصب من أجره الذي أجر
 العبد نفسه به لعدم تقويمه عند أبي حنيفة رضي الله عنه كالأصم
 اتفاقاً لو أجره الغاصب لأن الأجر له لا للمالكه وجاز للعبد قبضها
 لو أجر نفسه لا لو أجره المولى الأبوكالة لأنه العاقد عنانية فلو جازها
 مولاة فأئمة في يده أخذها ببقاء ملكه كسروق بعد القطع استأجر
 عبداً شهرين شهرين أربعة أشهر وخمسة صح على الترتيب المذكور حتى
 لو عمل في الأول فقط فله أربعة وبالعكس خمسة اختلفوا الأجر والمستأجر
 في أبا العبد أو مرضه وأجرى ماء الرطاحم الحاله فيكون القول قول
 من شهر له الحاله مع يمينه كما يحكم الحاله لو باع شجر فيه ثمر واختلف
 في بيعه أي الثمر معها أي الشجر فالقول قول من في يده الثمر والأصل أن
 القول لمن شهد له الظاهر وفي الخلاصة انقطع ماء الرحي سقط من
 الأجر بحسابه ولو عاد عادته ولو اختلفا في قدر الانقطاع فالقول
 للمستأجر ولو في نفسه حكم الحاله والقول قول رب الثوب بيمينه
 في القميص والقباء والخمر والصفرة وكذا في الأجر وعنده قال أبو يوسف
 رحمه الله إن كان الصانع مطاملاً له فله الأجر والأدلة وقيل أي وقال
 محمد رحمه الله إن كان الصانع معروفاً بهذه الصنعة بالأجر وقيامه له
 بها أي بهذه الصنعة كان القول قول به بشهادة الظاهر والإقرار به
 يفتى زيلعي وهذا بعد العمل بما قبله فيتم الفان اختياره **فروع**
 فعل الأجير في كل الصنائع يضاف لاستأذه فما ألقاه ضمنه

الأستاذ اختيار يعني ما لم يتفق فيضنه هو عمادية وفي الاشياء
 ادعى نازل الخان وداخل الحمام وساكن المعقد للاستغلال الغصب
 لم يصرف والاجر واجب **قلت** فكذا مال التيمم على المفتي به
 فتنبه وفيها الاجرة للارض كالمخارج على المعقد فاذا استأجرها
 للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام ^{سقط}
 ما بعد **قلت** وهو ما اعتمده في الولو الجية لكن جزم في الخيانة
 برواية عدم سقوط شيء حيث قال اصاب الزرع آفة فهلك او غرق
 ولم ينبت لزم الاجر لانه قد زرع ولو غرق قبل ان تزرع فلا اجر عليه
باب فسخ الاجارة ^{تفسخ بالقضا والرضا بخيار}
 شرط ودوية كالبيع خلا للشأن فحقى رحمه الله وبخيار عيب حاصل قبل
 العقل او بعده بحد القبض او قبله يفوت النفع به صفة عيب كخراب
 الدار وانقطاع ماء الرحي وانقطاع ماء الارض وكذا لو كانت تسقى
 بماء السماء فانقطع المطر فلا أجر خانية اي وان لم تفسخ على الاصح كما
 مد وفي الجوهره لوجاء في الماء ما يزرع بعضها فالمستأجر بالخيار ان
 شاء فسخ الاجارة كلها وترك ودفع بحساب ما روي منها وفي
 الولو الجية لو استأجرها بغير شربها فانقطع ماء الزرع على وجهه
 لا يرجي فله الخيار وان انقطع قليلاً قليلاً ويرجي منه للسقي فالاجر
 واجب وفي لسان الحكماء استأجرهما في قرية ففرعوا ورهطوا سقط
 الاجر وان نفر بعض الناس لا يسقط الاجر ويخل عطف على قوله يفوت
 به اي بالتفجع بحيث ينتفع به في الجملة كمرض العبد ودبر الدابة
 اي قرحتها وسقوط حائط دار وفي التبيين لو انقطع ماء الرحي
 والبيت كما ينتفع به لغير الطين فعليه من الاجرة بحصته لبقاء
 بعض المعقود عليه فاذا استوفاه لزمته حصته فان لم يخل العيب به
 او ازاله المؤجر او انتفع بالخل سقط خياره لزوال السبب وعمارة الدار
 المستأجرة وتطيينها واصطلاح الميزاب وما كان في البناء على رتب الدار

الموضوعة لنقل المذهب بخلاف نقل الفتاوى وفي فتاوى مؤيد زاده
من الوقت معزياً للفصولين هانوت وقت بني فيه ساكنه بلاذن
متولييه ان لم يضرب دفعه دفعه وان ضربه فهو المضيع ماله فليترقب
الى ان يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذ ولا يكون بناؤه مانعاً من صحة
الاجارة لغيره اذ لا يدركه على ذلك البناء حيث لا يملك دفعه ولو اصابها
ان يجعلوا ذلك الوقت بمن لا يجاوز اقل القيمتين من زرعها ومبنيها
فيه صح ولو لم يجر الاجرة من دفع الامر للقاضي ليفسخ العقد وليس للآخر
يفسخ بنفسه وعليه الفتوى وتجوز بمثل الاجرة او بالكثر او بالقل بما
يتعاقب فيه الناس لا بما لا يتعاقب فتكون فاسدة فيؤجره اجارة صحيحة
امان الا قوله او من غيره باجر المثل وبزيادة بقدر ما يرضى به المستأجر
انتهى وفي فتاوى الحانوتى بيته الثبات مقومة وهي التي شهدت
اولاً بان الاجرة اجرة المثل وقد اتصل بها القضا فلا ينقض قال وباجاب
بقية المذهب فليحفظ **باب ما يجوز من الاجارة**
وما يكون خلافاً فيها اى في الاجارة تصح اجارة هانوت اى كان ودار
بلا بيان ما يعمل فيها لصرفه للمعارف وبلا بيان في يسكنها فله ان يسكنها
غيره باجرة وغيرها كما سيجي وله ان يعمل فيها اى الحانوت والدار كل ما
اراد فيستد ويربطه وابه ويكسر خطبه ويستغني بحجاده ويتخذ بالوعة
ان لم تضرب ويطن برحى اليد وان ضربه يفتى قتيلاً غير انه لا يسكن بالبناء
بالبناء للفاعل والمفعول حداد او قصار او طحاناً من غير معنى المالك
او اشتراطه ذلك في عقد الاجارة لا يوجب هانوت البناء فيترقب على الرضا
ولو اختلفا في الاشتراط فالقول للموجر كما لو انكراصل العقد وان اقاما
البيتنة والبيتنة بيته المستأجر لا ثباتها الزيادة خلاصه وفيها استأجر للقضا
فله الحدادة ان اتخذ ضررها ولو فعل ما ليس له لزمه الجور وان اهدم
البناء ضمنه ولا اجرة لهما لا يجتمعان وله السكنى بنفسه واسكان غيره باجرة
وغيرها وكذا كل ما لا يختلف بالمستعمل بطل التقييد لانه غير مفيد بخلاف

متخلف

ما يختلف به كما سيجي ولو اجر بالكثر تصدق بالفضل الى مسئلتين اذا اجرها
بمختلف الجنس او اصلح فيها شيئاً ولو اجرها من المجرى لا تصح وتفسخ الاجارة
في الامتخ تمكيزاً للموهدة وسيجي تصحيح خلاصه فتنبيه وتصح اجارة الارض
للزراعة مع بيان ما يزرع فيها او قال على ان ازرع فيها ما اشاء لئلا تقع
المنازعة والا فمضى فاسدة للجهالة وتنقلب صحيحة بزرعها ويحجب المستأجر
وللمستأجر الشرب والطريق ويزرع ذرعين ربيعاً وخريفاً ولو لم يتمكن
الزراعة للحالة لا احتياجها لسقى او كركان امكنه الزراعة في مدة العقد
جائز والا فلا وتماه في القنية اجرها وهي مشغولة بزرع غيره ان كان يجوز لغيره
الاجارة لكن لو حصده وسلمها انقلبت جائزة ما لم يستحصد الزرع فيتموز
ويؤمر بالحصاد والتسليم به يفتى بزيادة الا ان يؤجرها مضافة الى المتقبل
فتموز مطلقاً وان كان الزرع بغير حق صححت لا مكان التسليم بجبر على
قلعه ادرك اوله فتاوى قاضي الهدايه وفي الوهبانية تصح اجارة
الدار المشغولة يعنى ويؤمر بالتفريغ وابتداء المدة من حين التسليم
وفي الاشياء استأجر مشغولة وفارغا صح في الفارغ فقط وسيجي في
المتفرقات وتصح اجارة ارض البناء والغرس وسائر الاشغالات كطبخ
اجر وخذف ومقيلة ومراحم حتى تذر الاجرة بالتسليم امكن زرعه
امر لا يجوز فان مضت المدة قلعهما وسلمها فارغة لعدم نهايتها الا ان
يعزم له الموجر قيمته اى البناء والغرس مقلوعاً بان تقوم الارض بهما
وبدى انما فيضمن ما بينهما اختياراً ويملكه بالتصعب عطفت على يعزم
لان فيه نظراً لها قال في البحر وهذا الاستثناء من لزوم القلع على المستأجر
فاذا دانه لا يلزمه القلع لورضى الموجر بدفع القيمة لكن ان كانت تنقص
يملكها جبراً على المستأجر والا فبرصاه او يرضى الموجر عطفت على يعزم
بتركه اى البناء والغرس فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا وهذا الترتيب
ان باجر فاجارة والاقارة فلهما ان يؤجرها لثالث ويقتسم الاجر على
قيمة الارض بلا بناء وعلى قيمة البناء بلا ارض فيأخذ كل حصته فيجوز

منافعه وكذا يفتى بكل ما هو نافع للوقف فيما اختلف العلماء فيه حتى ينقضا
 الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظرا للوقف وصيانة لمحق الله تعالى
 حادى قوسى مات الاجر وعليه ديون حتى يسبح العقد بعد تعجيل البدل
 قالت ابى راعين في يده ولو يعقد فاسد اشياء احق بالمستأجر من عزمائه
 حتى يستوفى الاجرة المعجلة الا انه لا يسقط الدين بهلاكه اى بهلاك هذا المستأجر
 لانه ليس بوهن من كل وجه بخلاف الزهن فانه مصنوع باقل من قيمة ومن الدين
 كما سيجي في باب جمع الفتاوى **فروع** الزيادة في الاجرة من المستأجر نصح
 في المدة وبعدها واما الزيادة على المستأجر فان في الملك ولو يتييم لم تقبل
 لو خصت وان في الوقف فان الاجارة فاسدة اجرها الناظر بلا عرض على الاول
 لكن الاصل صحتها باجر المثل ولو اذعى رجل انها بغبن فاحش فان اخرا لقاضى
 ذو خبرة انها كذلك فسخها وتقبل الزيادة وان شهدوا وقت العقد انها
 باجرة المثل والا فان كانت اضرارا وتعنتا لم تقبل وان كانت الزيادة اجرا لمثل
 فالمختار قبولها فيفسخها المتولى فان امتنع فالقاضى لم يؤجرها ممن زاد فان
 كانت دارا او حانوتا او ارضا فارعة عرضها على المستأجر فان قبلها فهو حق
 ولزمه الزيادة من وقت قبولها فقط وان انكر زيادة اجر المثل واذعى انها
 اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها اجرها المتولى وان كانت ضرورة
 لم تقم اجارتها لغير صاحب الزرع لكن تضم عليه الزيادة من وقتها وان كان
 بنى او عرس فان كان استأجرها مشاهرة فانها تؤجر لغيره اذا فرغ الشهران
 لم يقبلها لا نفقادهما عند راس كل شهر والبناء يملكه الناظر بقيمة مستحق القلع
 للوقف او يصبر حتى يتخلص بياؤه وان كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره وانما
 تضم عليه الزيادة كالزيادة وبها ذرع واما اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير
 ان يزيد احد المتولى فسخها وعليه الفتوى واما لم يفسخ كان على المستأجر
 المسقط اشياء معزتا للصفري **قلت** وظاهر قوله والبناء يملكه الناظر
 الى آخره انه يملكه لجهة الوقف قهرا على صاحبه وهذا لو ارض بنقص القلع
 والا شرط رضاه كما في عامة الشروح منها البحر والمنح في قوله عليها لانها